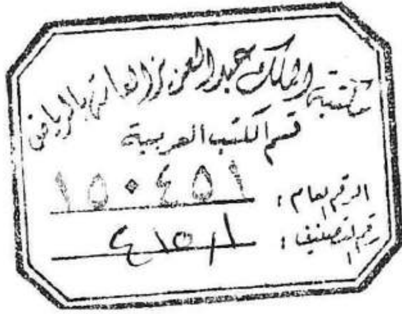


حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودى لألفية ابن مالك

رضى الله عنهم أجمعين

وبهامشها

الشرح المذكور، ضاعف الله لمؤلفه الأجور

الجزء الأول

(١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م)

دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابى الحلبى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام الصالح سيدى عبد الرحمن المكودى رحمه الله :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الحمد لله ﴾ الملهم بالمنطق الفصيح اللساني * للاعراب عما استكن فى الضمير من المعانى * المميز المخصوص بجميع صفات وحالات الكمالات والمفاخر * هادى الالباب للغوص فى بحر علم العربية مفتاح العلوم الزاخر * فأخرجوا منه لؤلؤ المعانى والفوائد * ومرجان النكت والقلائد * العاطف على من إليه رجع وأناب * المبدل سيآته حسنات بجزيل فضله وحسن الثواب * لا إله إلا هو المنشىء الناشى * من المؤلفات الاطراف والحواشى * المنزه عن الابتداء والانتهاء والزمان * والفقه واللغة والنحو والجهة والمكان * مرشد القلوب لخلاصة الكافية * الجامعة الشافية الوافية * ونصلى ونسلم على ناسخ الشرائع ذى المقام المحمود الأحمد * سيدنا ونبينا ومولانا محمد * أفصح من نطق بالضاد * وكسر بفصاحته ظهر كل معاند متطاول مضاد * وآله وأصحابه * وكل من اقتفى أثره وسكر بحبه وصحابه * مادام العلم منشورا فى المجالس والدروس * ومنظوما ومنثورا فى الأوراق والطروس * وبعد فيقول أفقر العبيد إلى مولاه * وأوجلهم اليه من عظيم كسبه وخطاياه * أحمد بن محمد بن حمدون السلمى المرداسى النجار * المعروف بابن الحاج الفاسى الدار ﴿ لما ﴾ كان علم النحو من أفضل العلوم * ومبلغا لفهم كتاب الله المغنى عن كل مرقوم * وأجل ما ألف فيه خلاصة ابن مالك * غير أن من حصلها فهو لسائر رقاب العلوم مالك * وأنفع شروحها الذى انتفع به الناس * شرح الامام المكودى العاطر الانفاس * بيد أنه لاختصار لفظه وعبارته * يحتاج إلى حاشية تسفر اللثام عن مراده واشارته * طلب منى بعض الفقهاء الأجلة * الطالع فى سماء العلوم طلوع البدور والأهلة * وضع حاشية على الشرح المذكور * سهلة التناول قريبة الحضور * جامعة لما فى غيرها من الشروح والحواشى * شارحة للشواهد من رآها يغتبط بها ويعطف عليها عطف الحواشى * فأجبت مطلوبه ومرامه * وان كنت لا أملك من العلوم ولو قلامه * ومن حاول ما ليس فى طوقه * عجب الناس من حمقه * لكن :

اذا كان من عون الله للمرء ناصرا * تهيا له من كل صعب مراده
وان لم يكن عون من الله للفتى * فأكثر ما يجنى عليه اجتهاده

﴿ وسميتها الفتح الودودى على المكودى ﴾ والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم * انه غفور رحيم ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الكلام على البسملة لا حد له ولا غاية ومن رام حصره عجز بداية ونهاية الا ان الفرض والواجب التشبث بأذيالها حسبما يقتضيه الراغب فبحسب ما قصدناه هنا يقال ومن الله التوفيق فى الحال والمآل الغرض متعلق بها من فصول خمسة فضلها وسبب الابتداء بها واعرابها واشتقاقها ومعانيها * فمن فضلها ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: مامن كتاب يلقى على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم الا يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله وليا من الأولياء يرفعه فمن رفع كتابا من الأرض فيه البسملة رفع الله اسمه فى عليين وغفرله ولوالديه ببركتها. وقد ورد أن قيصر ملك الروم كتب الى سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن برأسى صداعا فأرسل لى شيئا من الدواء فبعث له قلنسوة فكان إذا وضعها على رأسه سكن وجعه وإذا رفعها عاد اليه الوجع فعجب من ذلك ففتح القلنسوة فوجد مكتوبا فيها بسم الله الرحمن الرحيم لا غير فقال ما أكرم هذا الدين وأعزه شفانى الله بآية منه فأسلم وحسن اسلامه

وعن خالد بن الوليد رضى الله عنه أنه حاصر قوما من الكفار فى حصن لهم فقالوا له انك تزعم أن دين الاسلام حق فأرنا آية فقال احملوا الى السم القاتل فأتوه بكأس منه فأخذه وقال بسم الله وشربه فلم يضره فأسلموا وعن بشر الحافى نفعنا الله به أنه وجد رقعة فى الأرض فيها بسم الله الرحمن الرحيم فأخذها وكان معه درهمان لا يملك غيرهما فاشترى بهما طيبا وطيب به الرقعة فرأى فى منامه الحق سبحانه وهو يقول له يا بشر طيبت اسمى لأطيبن اسمك فى الدنيا والآخرة وروى أن عيسى عليه السلام مر بقبر فرأى الملائكة يعذبون صاحبه فلما قضى حاجته ورجع مر بذلك القبر فرأى الملائكة ومعهم أطباق من نور فتعجب من ذلك فأوحى الله اليه أن صاحب القبر كان عاصيا وقد ترك ولدا صغيرا فدفعته أمه للمكتب فلقنه معلمه بسم الله الرحمن الرحيم فاستحييت أن أعذبه وولده يذكر اسمى ﴿ وأما سبب الابتداء بها ﴾ فالعبد إذا أراد أن يعمل عملا صالحا كالتأليف بالغ الشيطان فى افساد نيته فشرع الابتداء بالذكر طردا له لأنه مع الذكر ضدان لا يجتمعان على أنها وردت أحاديث ترغب فى الابتداء بها فمنها قوله صلى الله عليه وسلم: أول ما كتب القلم فى اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها فى أوله. وعنه عليه السلام: من أراد ان يحيا سعيدا أو يموت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شىء بسم الله وعنه عليه السلام : من قال بسم الله الرحمن الرحيم فى مبدأ أقواله دخل الجنة. وعنه عليه السلام: البسملة فاتحة كل كتاب أنزل من السماء . ﴿ فان قيل ﴾ كونها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء ينافى ماجزموه من أن البسملة من خصائص هذه الأمة ﴿ فالجواب ﴾ أن المختص بهذه الأمة البسملة باللفظ العربى وأما إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم فترجمة عما فى كتاب سليمان لأنه لم يكن عربيا وعن أبى ذر الغفارى قال يا رسول الله كم أنزل الله من كتاب قال : مائة صحيفة وأربعة كتب على شيث خمسين صحيفة وعلى أخنوخ وهو ادريس ثلاثين صحيفة وعلى ابراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والانجيل والزبور والفرقان. ولم يذكر فى هذه الرواية آدم وفى الينابيع وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى ومعانى تلك الكتب مجموعة فى القرآن العظيم ومعانيه مجموعة فى البسملة ومعانيها مجموعة فى بائها ومعناها ان الله يقول بى كان ما كان وبى يكون ما يكون إذ هو تعالى أصل الاكوان ومعانى الباء مجموعة فى نقطتها لأنها تدل على أن الله واحد وعنه عليه السلام : كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر. وفى رواية بدل أبتر أقطع وفى رواية أجذم والأبتر الحسى الحيوان المقطوع ذنبه والاقطع الحسى المقطوع بعض الأعضاء والاجذم الحسى الحيوان المقطوع أنفه ثم الكلام من قبيل التشبيه البليغ أى فهو كالأبتر أو كالأقطع أو كالأجذم فحذفت الاداة وصار المشبه نفس المشبه به مبالغة والمراد بالبال الحال والشرف فيخرج به المحرمات والمكروهات فتحرم معهما أو تكره مع المكروه لأنه لا شرف فيهما شرعا ﴿ لا يقال ﴾ كثير من الأمور تبدأ بالبسملة ولا تكمل وكثير منها تم من غير بدء بها ﴿ لأنا ﴾ نقول معنى الابترية والاقطعية والاجذمية نقصان البركة شرعا وعدم الثواب عليه وان كمل حسا والمبدوء بالبسملة تام شرعا مثاب عليه وان لم يكمل حسا ولم تشرع فى الأذان والاقامة والصلاة والحج لأن جميع ذلك مشتمل على معنى البسملة ﴿ لا يقال ﴾ البسملة مشتملة على صفتى الرحمة وقد شرعت فى الذكاة مع أنها عذاب ظاهر والبسملة أيضا من الأمور التى لها بال فتحتاج إلى بسملة أخرى تتقدم عليها فيلزم التسلسل ﴿ لانه ﴾ أجيب عن الأول بأن الذكاة رحمة للانسان لأكله ورحمة للحيوان أيضا لأن موته لابد منه وهكذا أسهل لسرعته وعن الثانى بأن البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها فلا يحتاج لأخرى لأنها كالشاة من أربعين تزكى عن نفسها وعن غيرها ودخلت الفاء فى خبر المبتدأ لأنه لفظ كل وهو من ألفاظ الاحاطة والشمول ﴿ وأما إعرابها ﴾ فالباء حرف جر مبنى على أصله ﴿ فان قلت ﴾ لم بنيت على حركة ولم تبن على السكون مع أن الأصل فى المبنى أن يسكن ولم كانت الحركة خصوص كسرة ولم تكن ضمة ولا فتحة ﴿ فالجواب ﴾ ان بناءها على السكون يؤدى إلى الابتداء بالساكن والعرب لا تبتدىء بساكن (1) وكانت خصوص كسرة لمناسبة عملها ولملازمتها الحرفية مع الجر فمجموع الحرفية مع الجر علة واحدة فيندفع بالحرفية كاف التشبيه فانها وان كانت ملازمة لعمل الجر فلا تلزم الحرفية ويندفع بمع الجر نحو واو العطف فانها وان لزمت الحرفية فلا تلزم الجر لأنها يعطف بها المنصوب والمرفوع نعم يرد واو القسم وتاؤه فانهما ملازمان للحرفية والجر ومع ذلك بنيا على الفتح ﴿ وأجيب ﴾ بأنهما نائبان عن الباء نفسها والفرع لا يقوى قوة الأصل من كل وجه وفتحت اللام الجارة للضمير مع أنها ملازمة للحرفية مع الجر وليست نائبة عن الباء للفرق بين الجارة للظاهر والمضمر واسم مجرور بالباء بكسرة ظاهرة تحت الميم والله مضاف اليه والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العامل فى المضاف اليه المضاف لا الحرف المقدر ولا الاضافة ولاها والرحمن الرحيم كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب أو الأول مخفوض والثانى منصوب

---

(1) (قوله والعرب لا تبتدىء بساكن) أى لكونه متعذرا فلا يرد أن ظاهره امكان ذلك ولكن العرب لم تنطق به اه

أو مرفوع أو الأول مرفوع والثانى منصوب أو العكس فهذه سبعة أوجه فالخفض على التبعية والنعت لله والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية لفعل محذوف وكل من المبتدا والفعل لا يظهر لقول الناظم :

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

وتقدير المدرسين المبتدأ بهو والفعل بأمدح ونحوهما لأجل أن يفهم الطالب لاغير وأما خفض الرحيم على التبعية لله بعد رفع الرحمن أو نصبه فممنوع ولذا قيل : ان ينصب الرحمن أو يرتفعا * فالخفض فى الرحيم قطعا منعا

وعلل المنع بأمور منها الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي ومنها ان العرب كانت إذا صرفت وجهها عن شيء فلا ترجع اليه بوجه وأنشد الشلوبين : إذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكن * اليه بوجه آخر الدهر تقبل

والحاصل أن الصور التى تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الأول مع خفض الثانى أو نصبه أو رفعه ورفع الأول مع رفع الثانى أو نصبه أو خفضه ونصب الأول مع نصب الثانى أو رفعه أو خفضه الجائز منها سبع والممنوع منها اثنتان كما علمت * ثم ان الباء فى بسم من حروف المعانى والربط فلا بد لها مما تتعلق به وفى الجمل :

وكل حروف الجر بالفعل علقت * أو اسم كشبه الفعل حيث تنزلا

وظاهره ان الذى يتعلق انما هو حرف الجر وحده ومذهب الجمهور ان الذى يتعلق الجار والمجرور معا لان حرف الجر معناه فى غيره والعامل الذى يتعلق بسم به محذوف اتفاقا من البصريين والكوفيين ثم اختلفوا فى تقديره اسما أو فعلا خاصا أو عاما مؤخرا أو مقدما فقال الكوفيون يقدر نحو أبتدىء فيكون العامل المحذوف فعلا مضارعا وبسم فى محل نصب متعلق به وقال البصريون يقدر نحو ابتدائى اسما مصدرا مبتدأ ورجح الأول بأن الاصل فى العمل للافعال وبأن تقديره فعلا مضارعا يفيد التجدد والاسم يفيد الثبوت والتجدد أنسب بالمقام ورجح الثانى بشرف الاسم والمختار أن العامل يقدر خاصا مناسبا للعمل الذى شرع فيه فاذا أردت الاستعانة على القراءة مثلا قدرت أقرأ واذا أردت الاستعانة على الاكل قدرت آكل وعلى الشرب أشرب وهكذا وانما اختير تقديره خاصا لامور منها انه حيث سمع التصريح بالعامل لم يسمع الا مناسبا لما سيقت التسمية له كاقرأ فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك وكوضعت فى قوله عليه السلام باسمك ربى وضعت جنبي ومنها أنه لو قدرنا عاملا عاما فى كل موضع كأبتدىء كما يقتضيه حديث كل أمر ذى بال لا يبتدأ الخ لأوهم أن التبرك مطلوب فى الابتداء لا غير مع أنه مطلوب ابتداء ووسطا وانتهاء والراجح أن يقدر مؤخرا عن الرحيم لان تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص على حد ماقيل فى قوله تعالى اياك نعبد اذ المعنى لا نعبد إلا إياك فيكون فى البداية بالبسملة الرد على المشركين الذين كانوا يتبركون باسم آلهتهم وقدم العامل فى اقرأ باسم ربك لانها أول آية نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة أهم وقيل هو متعلق باقرأ الثانى ومعنى اقرأ الاول أوجد القراءة ولا يقدر العامل بين اسم الله ولا بين الله والرحمن ولا بين الرحمن والرحيم لما فى الاول من الفصل بين المضافين ولما فى الثانى من الفصل بين التابع والمتبوع ولما فى الثالث من الفصل بين التابعين ولا يجوز شيء من الثلاثة عند الجمهور والباء فى بسم قيل للاستعانة وحقيقتها هى الداخلة على آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها نحو كتبت بالقلم ووجه بأن الامر لما كان لا يعد كاملا شرعا اذا لم يبتدأ باسمه صح ذلك وقيل للمصاحبة وهى التى يصلح فى موضعها مع أو يغنى عنها وعن مصحوبها حال نحو اهبط بسلام أى مع السلام او فى حال كونك مسلما ورجح كونها للمصاحبة بأمور منها أن باء الاستعانة هى التى يصلح اسقاطها ويرتفع مجرورها على الفاعلية مجازا نحو كتبت بالقلم فيقال كتب القلم وفى بسم لا يصح ذلك ومنها ان الاستعانة تفيد ان اسم الله آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها وفيه من سوء الادب مالا يخفى ومنها ان باء المصاحبة ا كثر استعمالا عند العرب وهذه الوجوه كلها مردودة بما يطول وطولت الباء للتفخيم والتعظيم لانها مبدأ كتاب الله العظيم وقيل لكونها عوضا من الف اسم المحذوف كما يأتى ﴿ وأما اشتقاق الفاظها ﴾ فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو والارتفاع واصله حينئذ سمو بكسر السين وضمها مع سكون الميم ثم لما كثر استعماله فى كلام العرب حذفوا واوه تخفيفا كيدودم فنقل سكون الميم الى السين قبلها لاجل أن نتوصل الى الاتيان بهمزة الوصل لكونها عوضا من لام الكلمة المحذوفة وان كانت فى غير محله ورد هذا بأن المعهود عند أهل التصريف نقل الحركة الى محل السكون لا العكس وقالوا الصواب ان حركة السين نقلت للميم وبقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل وقال الكوفيون انه مشتق من السمة وهى العلامة وأصله حينئذ وسم فحذفوا الواو لكثرة الاستعمال كما حذفوها فى عدة اذ أصله وعدة فبقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضا من المحذوف وما قاله البصريون ارجح لفظا ومتعين معنى أما اللفظ فانهم صغروا اسما على سمى لا على وسيم وجمعوه على اسماء لا على أوسام والجمع والتصغير

يردان الاشياء الى أصولها وأصل سمى سميو بضم السين وفتح الميم وسكون ياء التصغير وسيقول الناظم : فعيلا اجعل الثلاثى اذا * صغرته... ثم قلبت الواو التى بعد ياء التصغيرياء لقوله أيضا: إن يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا فياء الواو اقلبن مدغما * ثم قلبت فتحة الميم كسرة وأما أسماء فاصله أسماو بالواو قلبت همزة لقوله أيضا :

فابدل الهمزة من واو ويا آخرا إثر الف زيد ...

وللحافظ الدانى :

واشتق الاسم من سما البصرى * واشتقه من وسم الكوفى
والمذهب المقدم الجلى * دليله الاسماء والسمى

وأما كونه متعينا من جهة المعنى فلأن مذهب البصريين يوافق مالأهل السنة من كون الله تعالى مسمى باسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم لا وضع لهم فى اسمائه وما للكوفيين يوافق ماللمعتزلة من أن الله لم يكن له اسم فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء فاذا فنى الخلق لا يبقى له اسم تعالى الله عن قولهم علواً كبيرا وفى اسم ثمان عشرة لغة جمعها من قال :

اسم سم سما سماة وسمه * سماء ثلثهن نلت المكرمه

فسم الثانى والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر وقوله ثلثهن أى ثلث هذه الاسماء بالحركات الثلاث * والله من لاه يلوه اذا أحتجب وقيل من لاه يليه اذا ارتفع وأصله على الأول لوه بفتح الواو وعلى الثانى ليه بفتح الياء قلبت عينه الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وسيقول الناظم من ياء أو واو الخ وأتى بأل وأدغم اللام فى اللام فصار الله وقيل فى اشتقاقه غير ذلك والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالضم بعد نقله من رحم المكسور لان المكسور متعد وهى لا تصاغ الامن اللازم وسيأتى : وصوغها من لازم لحاضر * أو بعد تنزيل رحم منزلة اللازم كقولك فلان يعطى أى يوجد الاعطاء ويحتمل فى الرحيم أن يكون للمبالغة فى راحم وما يقال من ان المبالغة انما تصح فى صفه تقبل الزيادة وصفة مولانا لا تقبل الزيادة يقال عليه ان معنى المبالغة حينئذ ان الله يقبل توبة من رحمه حتى يصيره كأنه لم يذنب قط لسعة كرمه وفضله تبارك وتعالى ﴿ وأما معانيها ﴾ فالاسم لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلا أنه اسم لذلك اللفظ وقام اسم لذلك اللفظ وهل اسم لذلك اللفظ وهكذا وفى الاصطلاح ماقابل الفعل والحرف وقد يطلق الاسم على الذات بعينها والمسمى هو الذات التى وضع اللفظ لها واذا علمت الاسم والمسمى تبين لك انه ان أريد بالاسم معناه الذى وضع له فهو غير المسمى قطعا وان أريد به الذات فهو عين المسمى وحينئذ فلا معنى لاطالة الخلاف فى كون الاسم عين المسمى أو غيره ولذا قال الامام الرازى لا ينبغى الخوض فى كون الاسم عين المسمى أو غيره لانه لا فائدة تنبنى على ذلك والله علم على الذات الواجبة الوجود المستحقة لجميع المحامد وله خصائص منها انه لم يسم به غيره قال تعالى هل تعلم له سميا وروى ان بعضهم ولد له ولد فأراد أن يسميه بلفظ الله فنزلت نار من السماء فاحرقته قبل سابعه وقيل ابتلعته الارض وقيل مسخ ومنها انه اذا حذف منه حرف بقى مايدل على الذات العلية فاذا حذفت الالف صار لله واذا حذفت اللام الاولى بقى له واذا حذفت اللام الثانية بقى ه فتشبع الضمة فينشأ عنها الواو فيقال هو ومنها أنه لا يصح الدخول فى الاسلام الا به وقد تكرر فى القرآن الفى مرة وخمسمائة وستين مرة والرحمن الرحيم مشتقان من الرحمة التى هى فى الاصل رقة فى القلب وانعطاف وهى بهذا المعنى محال فى حقه تعالى لانها تقتضى الجارحة فتتعين حمل الرحمة على لازمها الذى هو ارادة الانعام للعبد أو ايصاله بالفعل على خلاف بين الاشعرى وأبى بكر الباقلانى فعلى الأول يكونان صفتى ذات وهى قديمة وعلى الثانى يكونان صفتى فعل وهى حادثة والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات لا يجوز الجمع بين الوصف بها وبضدها كالعلم والجهل وصفة الفعل يجوز فيها ذلك كالرحمة والغضب وقدم الرحمن لامور منها أنه على صيغة المثنى فكأن الصيغة كررت فيه مرتين ومنها أنه صار كالعلم اذ لا يوصف به غيره تعالى وأما قول من قال رحمن اليمامة معقول بعضهم :

وأنت غوث الورى لازلت رحمانا * فمن التعنت فى الكفر ومنها أن رحمن يعم الدنيا والآخرة ورحيم خاص بالآخرة ولذا قيل يارحمن الدنيا والآخرة وقيل رحيم أبلغ لأنه من أمثلة المبالغة ولأن العادة تقديم الوصف الغير الابلغ ثم يؤتى بالابلغ كقولهم عالم نحرير وقيل هما سواء وكرر الوصفين مع ان كلا منهما يفيد الرحمة اشارة الى أن الحاجة للرحمة آكد فى الدنيا والآخرة ولهذا بعث الله الرسل قال عز وجل وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وفى حديث ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء وفى الحديث من لم يرحم الناس لا يرحمه الله ومن لم يرحمه الله فهو شقى وقد ورد فى الحديث عنه عليه الصلاة والسلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعم الميم والهاء كتب الله له ألف ألف حسنة ومحا عنه ألف ألف سيئة وعنه عليه الصلاة والسلام إذا كتبتم كتابا فجددوا فيه بسم الله الرحمن الرحيم تقض لكم الحوائج وفيه رضا الله والله أعلم .

الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين

﴿التعريف بالامام المكودى رحمه الله﴾

هو الامام الصالح أبو زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى بتخفيف الكاف كما عند غير واحد وعند بعضهم بتشديدها وهو المناسب لنسبته لبنى مكود قبيلة قرب فاس كانت دارهم دار علم وعدالة وكان اماما بارعا فى العلوم كلها وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس كما ذكره الولى الصالح سيدى أحمد بن الحاج أخذ عنه غير واحد من الأئمة الاعلام منهم العلامة ابن مرزوق واثنى عليه دينا وعلما وهو من أشياخ شيوخ الامام ابن غازى له تآليف عديدة منها هذا الشرح الذى عم نفعه قديما وحديثا وآخر أكبر منه لم يكمله وقيل بل أتمه وأحرقه من لم يراقب الواحد الأحد أحرقه فى بيت النار من فرن حومة فرن الشطة لا بفرن السبعاويات وعند الله تجتمع الخصوم وله شرح على مقدمة ابن آجروم ومنظومة سماها البسط والتعريف فى علم التصريف وله مقصورة فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم وشرح على المقصور والممدود لابن مالك ونظم ذكر فيه ماعرب من الالفاظ العجمية وكان ذا باع فى الشعر ويدلك على ذلك ماورد أنه كان له ولد صغير فوقع بينه وبين الصبيان خصومة باليد وسيدى المكودى ينظر فكانت الغلبة لولده فأنشد ارتجالا :

نحن بنو مكود ✽ أهل التقى والجود نكر فى الأعادى ✽ كـكرة الأسود

وهو أول من شرح الألفية بفاس وبسببه اشتهرت وظهرت ويدلك لهذا ماذكره سيدى الحسن اليوسى نقلا عن الامام ابن غازى أن الشيخ المكودى كان يقرأ كتاب المكودى بمدرسة العطارين فحضر مجلسه طالب من البربر قدم من المشرق فلما فرغ الشيخ من القراءة قال له ياسيدى هنا رجز لابن مالك فأراه إياه مع شرحيه لابن الناظم والمرادى فاستحسنه واطلع عليه وزير الوقت فطلب منه شرحه على نحو مايأتى ولاينافى ماذكره العلامة ابن مرزوق أنها اشتهرت بفاس سنة نيف وستين وسبعمائة على يد شيخه أبى عبدالله سيدى محمد بن حياتى وهو الذى أرشد الناس اليها لاحتمال أن يكون أول من شرحها واطلع عليها الفقيه المذكور المكودى لأنهما كانا متعاصرين وكلاهما شيخ ابن مرزوق وكان الذى أرشد الناس اليها وتولى قراءتها مع الطلبة واشتهرت بسببه الشيخ المذكور والله أعلم (توفى رحمه الله) على ماذكره العلامة ابن القاضى فى جذوة الاقتباس فى حادى عشر شعبان سنة سبع وثمانمائة ودفن بحومة الاصدع من فاس وتعرف الآن بفندق اليهودى وقبره هنالك فى مسجد يزار ويتبرك به ومافى جذوة الاقتباس هو الذى صححه سيدى محمد بن سيدى عبد الرحمن الفاسى وهو الذى وجد بخط ابن غازى زاد وكان شاهدا بمدينة فاس وحانوته متصلة بالدالية وابنه حماد كان نحويا دون أبيه وذكر فى الضوء اللامع فى أهل القرن التاسع أنه توفى سنة إحدى وثمانمائة ودفن بباب الفتوح والأول هو الصحيح والله أعلم (قال المكودى الحمد لله) الكلام على الحمدلة يأتى بعضه فى شرح كلام الناظم (وقوله العالمين) اسم جمع وليس جمعا لعالم بفتح اللام لأن لفظ العالمين خاص بالعقلاء وعالم اسم لكل ماسوى الله تعالى فهو عام فى العقلاء وغيرهم والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس فهو ماحق بجمع المذكر السالم (وقوله وصلواته وسلامه) يأتى معنى الصلاة لغة واصطلاحا وأما السلام فمعناه التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وكراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطأ (وقوله وعلى سيدنا) السيد له معان منها الفائق قومه ومنها الحليم الذى يملك نفسه عند الغضب ومنها الكريم ولاشك أنه عليه السلام حاز جميع ذلك وزاد أضعافا وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء للقاعدة (وقوله محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد المضعف سماه بذلك جده عبد المطلب لرؤية رآها ولكثرة حمد الناس له وهو أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم (وقوله خاتم) بفتح التاء اسم جامد فيكون بدلا من محمد ويصح قراءته بكسر التاء فيكون بدلا أيضا ان قلنا إنه علم وان قلنا إنه اسم فاعل باق على وصفيته فيكون نعتا لمحمد على اللفظ و (النبيين) جمع نبيء بالهمزة من النبأ الذى هو الخبر ويحتمل أن يكون جمع نبى بغير همز (وإمام المرسلين) من أمك إذا صار أمامك وإمامته عليه السلام للمرسلين حسية ومعنوية فالحسية إمامته بهم ليلة الاسراء والمعنوية تفضيله عليهم (وأصحابه) جمع صاحب والمراد به الصحابى وهو من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم ويزاد على رأى ومات على ذلك وأطلق كدى أصحابه على كل مقتد به عليه السلام من آل وغيرهم بدليل عدم ذكرهم على مافى بعض النسخ وفى غالب النسخ والرضا على آله وأصحابه وحينئذ يكون المراد بأصحابه معناهم المتعارف (الهادين) جمع هاد اسم فاعل من هدى بمعنى أرشد أى المرشدين من اهتدى بهم الى مافيه نجاحه وفلاحه (المهتدين) جمع مهتد اسم فاعل من اهتدى مطاوع هديته فيكونون مهتدين فى أنفسهم ﴿فان قلت﴾

﴿ وبعد ﴾ فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب أبياتها ، ومقرب لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل عليها، ولا اضافة غيرها إليها ، ولا انشاد شواهد الا مالا بد منه، ولا ايراد مذاهب الامالا مندوحة عنه ،

هلا اقتصر على أحد الوصفين ﴿ قلت ﴾ لما كان لايلزم من كون الانسان هاديا لغيره أن يكون مهتديا فى نفسه ولا العكس جمع بينهما وقول الزياتى كونهم هادين لغيرهم يستلزم أن يكونوا مهتدين فى أنفسهم فذكر المهتدين بعد الهادين كالتوكيد لما لزم غلط اذ كثير من الناس يكون هاديا لغيره غير مهتد فى نفسه كما هو مشاهد ولم يقدم المهتدين لأن النفع المتعدى للغير أولى من القاصر على نفس الانسان لانقطاع القاصر بالموت وأما المتعدى فقد لاينقطع (وبعد) فى بعض النسخ أما بعد وهى من الأسماء اللازمة للاضافة ولها أحوال أربعة تعرب فى ثلاث وتبنى فى واحدة وذلك إذا قطعت عن الاضافة لفظا ونوى معناها كما فى كلام كدى هنا وفى الألفية :

واضمم بناء غيرا ان عدمت ما * له أضيف ناويا ما عدما * قبل كغير بعد ...

ثم يرد عليها أسئلة ثلاثة لم بنيت مع أنها اسم ولم بنيت على حركة ولم كانت الحركة خصوص ضمة * والجواب أنها بنيت لشبهها بحرف الجواب كنعم وبلى فى كونها يستغنى بها عما بعدها مع ما انضم لذلك من شبه الحرف فى الجمود والافتقار وهذا أصح ماعلل به بناؤها وبنيت على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وبنيت على خصوص الضمة لأنها حركة لاتكون لها حالة الاعراب لأنها فيه إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية (فهذا) الفاء جواب أما اذهى قائمة مقام مهما يكن من شىء وعلى نسخة وبعد تكون الواو قائمة مقام أما والمشار اليه هو مافى الذهن فكأن كدى صور جميع مافى هذا الشرح فى ذهنه وأشار له بما يشار به للحاضر وهذا هو الحق سواء قلنا ان الخطبة تقدمت على الشرح أو تأخرت (شرح) أى ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا من حيث دلالتها على معان مخصوصة (مختصر) نعت أول للشرح ومعناه قليل الألفاظ كثير المعانى وهو كما قال رحمه الله غالبا (على ألفية) متعلق بمحذوف نعت ثان لشرح تقديره موضوع على ألفية ابن مالك ولا يتعلق بشرح لانه وان كان مصدرا فلا ينحل لأن والفعل لانه هنا اسم جامد (مهذب المقاصد) وصف ثالث والمهذب بالذال المعجمة مأخوذ من التهذيب الذى هو التنقية والتصفية كأنه قال شرح منقى مصفى وهو كذلك غالبا ولم يحرر بعض المواضع الغير المسلمة فى النظم لانه انما التزم حل ألفاظها والمقاصد جمع مقصد مصدر ميمى أو جمع مقصود بعد حذف الواو والمراد مايقصده الانسان منها من المعنى والاعراب (واضح المسالك) وصف رابع لشرح ليس متداخلا مع ماقبله والمسالك جمع مسلك والمراد به الطريق فكأنه شبه الألفاظ الموصلة للمعانى المقصودة بهذا الشرح بالطريق الحسية الموصلة للحاجة الحسية ثم أطلق اسم المشبه به الذى هو الطريق على المشبه الذى هو الألفاظ على سبيل الاستعارة التصريحية والجامع بينهما أن كلاه موصل للمقصود لكنه فى المشبه معنوى وفى المشبه به حسى (تفهم به ألفاظها) هذا وصف خامس لشرح (ويحظى بمعانيها حفاظها) يحظى مضارع حظى كرضى من الحظوة بكسر الحاء وضمها بالظاء المشالة وهى المكانة والمراد هنا الظفر بالمعانى المقصودة من الألفية والجملة معطوفة على جملة تفهم الواقعة نعتا والمعطوف على النعت نعت ولابد حينئذ من رابط وهو غير مذكور فيجب تقديره بأن يقال ويحظى به بمعانيها فيكون حذف به من المعطوف لوجوده فى المعطوف عليه ويوجد فى بعض النسخ بمعانيه بضمير التذكير العائد على شرح ولا تقدير حينئذ (معرب عن اعراب أبياتها) أى مفصح ومبين فهو وصف سادس لشرح وتأتى معانى الاعراب لغة والخلاف فيه اصطلاحا (ومقرب لما شرد من عباراتها) هذا وصف سابع فى المعنى القاموس يقال شرد شرودا وشرادا بالكسر نفر فهو شارد وشبه الصعوبة التى فى عباراتها بشرود الإبل ثم انه أطلق اسم المشبه به الذى هو الشرود على المشبه الذى هو الصعوبة فيكون فيه استعارة تصريحية تبعية فى الفعل لأنها صارت من المصدر اليه وما يقال انه لا استعارة للجمع بين طرفى التشبيه الذى هو الشرود والعبارة يرد بأن المشبه هو الصعوبة التى فى العبارة لا العبارة نفسها (من غير تعرض للنقل عليها) هذا الناسب لمن أراد التحصيل ونفع العباد فينبغى لمدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بذكر الأقوال لقوم لم يحصلوا فتضيع أوقاتهم من دون نفع (ولا إضافة غيرها إليها) مراده أنه لايأتى بتتمة ولا فرع زائد على النحو الذى فيها فهو مغاير لما قبله (ولا انشاد شواهد إلا مالا بد منه) كأن تكون المسألة خلافية ويختار الناظم قولا فيأتى كدى بشاهد له والغالب أن يفعل ذلك حيث لم يجد آية أوشاهداً نثراً فيأتى به شعراً (ولا إيراد مذاهب إلا مالا مندوحة عنه) أى مالا يستغنى تركه مأخوذ من الندح بفتح النون وضمها وهو السعة يقال ندحه

يستفيد به البادى، ويستحسنه الشادى، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين، والفئة المجتهدين، من المعتنين بحفظها، القانعين بمعرفة لفظها، طلب منى أن أضع له شرحا على نحو ما ذكرته، وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ماوصفته، فأجبته الى ما اقترح على، وأسعفته بما أمل لدى، والله سبحانه وتعالى ينفعنا وإياه بالعلم ويرزقنا وإياه سلامة الادراك والفهم بمنه وفضله قال المصنف رحمه الله :

(قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربى الله خير مالك
مصليا على الرسول المصطفى * وآله المستكملين الشرفا
وأستعين الله فى ألفيه * مقاصد النحو بها محويه
تقرب الأقصى بلفظ موجز * وتبسط البذل بوعد منجز
وتقتضى رضى بغير سخط * فائقة ألفية ابن معطى
وهو بسبق حائز تفضيلا * مستوجب ثنائى الجميلا
والله يقضى بهبات وافره * لى وله فى درجات الآخره)

قال فعل ماض لفظا والمراد به الاستقبال ووضع الماضى موضع المستقبل وارد فى كلام العرب كقوله عز وجل : أتى أمر الله .

كمنعه ويذكر المذاهب والأقوال لاشارة الناظم لها غالبا (يستفيد به البادى) يحتمل أن يكون بالهمز فيكون المراد به من شرع فى قراءة العلم وأصله حينئذ البادىء بالهمز قلبت ياء ويحتمل أن يكون من بدا بدون همز أى ظهر وشرع فى طلب العلم فيرجع للأول (ويستحسنه الشادى) بالدال المهملة من شدا بمعنى حقق والمراد به هنا من حصل جملة من العلم يهتدى بها إلى مايرد عليه من باقيه وهذا هو الذى يطلق عليه اسم العالم وليس المراد بقولهم عالما من حصل جميع العلم فان هذا لا يمكن إلا لمولانا عز وجل بل المراد به من فيه أهلية بحيث إذا أراد مسئلة طالعها وفهمها فيماسلها (والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المجتهدين الخ) هكذا فى غالب النسخ التى بأيدينا ومايوجد فى بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم فلعله كان ذلك فى نسخة الشارح الأصلية لأن الوزير الممدوح هو الذى طلب منه الشرح المذكور ثم بعد حين حذف الشارح أو ولده أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو فى غالب النسخ ومعنى (ما اقترح على) سأله وطلبه منى بحث وازعاج ويحتمل أن يكون معناه ابتدعه واخترعه منى من غير مثال سبق ومنه قوله :

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا

فطبخ الجبة والقميص لامثال له سبق وعطف (والفهم) عطف تفسير على الادراك وقيدها بالسلامة لأن الانسان قد يدرك الشىء على ماهو عليه ويقال له فهم مستقيم وقد يدركه على خلاف ماهو عليه ويقال له فهم سقيم وجهل مركب والله أعلم (قال محمد هو ابن مالك) بدأ رحمه الله بالتعريف بنفسه لأنه من الأمور المهمات والعلوم أقسام ثلاثة عقلى محض كالحساب ولا يضر جهل قائله لأن دليله معه ونقلى محض كالحديث ولا بد من معرفة قائله وعدالته وإلا بطل ومركب منهما كالنحو فمعرفة ناقله متأكدة تغليبا لجانب النقل على العقل لأن الانسان إذا علم جلالة الناقل أقبل على ما نقل بقلبه وجوارحه فيحصل له النفع فى أقرب مدة فتعريف المؤلفين بأنفسهم من باب النصيحة للقارئين وتعظيم نعمة العلم وفى الحديث : ليس منا من لم يتعاظم بالعلم . وحاشاهم أن يقصدوا فخرا أو رياء ومباهاة وان لم يعرف مؤلفه كان كبان من غير أساس وكولد لم يعرف أبوه وأصل قال قول بفتح الواو قلبت ألفا لقوله فيما يأتى :

من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

والمصدر الذى هو القول يدل على كون عينه واوا ودليل كونها مفتوحة أنه ورد متعديا وفعل المضموم لا يكون إلا لازما وانتفاء فعل بالكسر بمجىء مضارعه على يفعل بضم العين وفعل المكسور العين لا يأتى مضارعه مضموما (قول كدى لفظا والمراد الخ) قصد بهذا دفع ما أورده على الناظم من أنه عبر بالفعل الماضى وهو لما وقع وانقطع غالبا فيقتضى أن نظم الألفية سابق على قوله قال والأمر ليس كذلك فأجاب كدى بأنه عبر بقال وأراد به يقول المستقبل (وقوله ووضع الماضى موضع الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر أيضا كأنه قيل لكدى وهل وقوع الماضى موقع المستقبل وارد فى كلام العرب فأجاب بقوله ووضع الماضى (وقوله كقوله تعالى أتى الخ) المراد بأمر الله الساعة وهى الى الآن لم تأت فيكون وقع الماضى موقع المستقبل ﴿ فان قلت ﴾ إنه قال وارد فى كلام العرب وأتى بالقرآن شاهدا ﴿ قلت ﴾ إنه لما كان القرآن نازلا على منوال كلام العرب صح ذلك ثم انه اعترض جواب كدى بأن محل جواز وضع الماضى موضع المستقبل إذا كان المحكوم عليه محقق الوقوع كالساعة فى الآية فانها محققة الوقوع والتأليف ليس محقق الوقوع إذ يحتمل بمجرد قوله يموت وأجيب بأن الناظم لما رجا من الله تعالى المنـــة

ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائى النسب الاندلسى الاقليم الجيانى المنشأ الدمشقى الدار وبها توفى لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان

عليه بتمام هذا التأليف عبر عنه بما يعبر به عن المحقق الوقوع وهذا الجواب من كدى بكون الناظم عبر بالماضى وأراد المستقبل مبنى على ماهو التحقيق من ان الخطبة تقدمت على التأليف والدليل عليه قوله : وأستعين الله حيث طلب الاستعانة وانما تطلب عند الشروع والابتداء وبه تعلم بطلان قول من قال ان الماضى وقع فى محله لكون الخطبة تأخرت عن التأليف واجيب بأن الماضى فى محله وان الناظم دون ماأراد أن يقوله فى نفسه فعبر عنه بالماضى والكلام النفسى يطلق عليه قول قال تعالى : ويقولون فى أنفسهم. (وقوله جمال الدين أبو عبد الله الخ) قدم اللقب هنا على الاسم مع انه إذا اجتمع اللقب مع الاسم يجب تأخيره لقوله فيما يأتى :

وأخرن ذا ان سواه صحبا * وأجيب بأن محل وجوب التأخير اذا لم يشتهر باللقب والا فيجوز التقديم والناظم اشتهر بجمال الدين ومنه تقديم المسيح على عيسى فى غير ما آية وعبر بالظاهر ولم يقل قلت أو أقول اظهاراً للولاية ذلك بنفسه ولاجل أن يعلم الناس القائل من هو فيقبلوا على كتابه (وقوله محمد بن عبد الله الخ) اشار بهذا الى ان مالكا جده وظاهره أنه جده أبو أبيه دنية وهو الذى وجد بخط ابن الناظم أول شرحه لعمدته والذى للدمامينى والمقرى فى نفح الطيب ان مالكا جد جده لانهما قالا هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك ﴿فإن قيل﴾ لم نسب نفسه الى جده وهلا نسب نفسه الى أبيه ﴿فالجواب﴾ أنه نسب نفسه لجده لأمور منها التأدب مع المصطفى ﷺ لاتفاق اسمه واسم أبيه مع اسمه واسم ابيه ومنها أنه اشتهر بجده أكثر من اشتهاره بابيه ومنها التفاؤل بان يملك رقاب العلوم ومنها الاقتداء بنسبة النبى صلى الله عليه وسلم نفسه الى جده بقوله :

انا النبى لا كذب * انا ابن عبد المطلب

ومنها قصد الجناس التام بين مالك الواقع عروضا ومالك الثانى الواقع ضربا وقوله : الطائى نسبة الى طيء قبيلة من العرب والقياس فى النسبة اليها طيئى وسيقول الناظم :

وثالث من نحو طيب حذف * وشذ طائى مقولا بالالف

(وقوله النسب) لفظ النسب ومابعده تمييز فالاولى ان يأتى بتلك الالفاظ نكرات (وقوله الاندلسى الاقليم) والاندلسى بالياء نسبة الى الاندلس قطر معروف طيب التربة قليل الهوام معتدل الهواء كثير الفواكه يقابل ثغر طنجة ويتصل بالبر من جهة الشام يشقه أربعون نهرا كبيرا وبها من قواعد المدن نحو الثمانين وبها من المدن التوسط مايزيد على ثلاثمائة مدينة والقرى والحصون لا تحصى وليس فى المعمورة مايقطع فيه المسافر ثلاث مدن وأربع مدن فى اليوم الواحد الا بها ولا يسير المسافر فيها فرسخين دون ماء أصلا قوى بها أمر المسلمين حتى كان العدو لايقدر ان يطمع لهم فى كراع الشاة بل يخاف ويتطلب الامان جهده وطاقته ثم وقع الاختلاف بين المسلمين وجعل بعضهم يهين بعضا بالفتن حتى استولى العدو على جميعها فى حدود الالف (وقوله الجيانى) بفتح الجيم وياؤه مشددة نسبة لجيان اسم بلد بالاندلس كفاس بالمغرب وبها ولد ثم ارتحل الى حلب وتصدر بها ثم تحول الى دمشق الشام وبقى الى أن توفى وكان مالكيا ولما ارتحل الى الشام انتقل لمذهب الشافعى وكان اماما فى علم النحو والتصريف أربى فيهما على العلماء المتقدمين وكان حافظا للقراءة وعللها والتفسير والحديث وكان أحفظهم للغة العرب حتى وضعت له الفاظ مهملة وأخرى مستعملة وميز المستعمل من المهمل وكان حريصا على العلم روى أنه حفظ يوم موته من شواهد كلام العرب ثمانية أبيات وكان يؤم بالمدرسة العادية بدمشق وكان قاضى قضاة الوقت ومفتيها ابن خلكان صاحب التاريخ المعروف يصلى وراء ابن مالك ويذهب ابن خلكان آخذا بيده الى ان يصل الى داره ويرجع قاضى القضاة تعظيما لابن مالك وكان رحمه الله ورعا ومن ورعه انه كان لا يقرأ مع الاحداث وان اقرأهم جعل ظهره لهم ووجهه للقبلة وذلك اقتداء بشيخه ابن الحاجب فقد ورد ان بعض الولاة طلب من ابن الحاجب أن يقرأ مع ولده فامتنع فقال له اقرأ معى فجلس للقراءة مع الوالد المذكور وجاء الولد الذى امتنع من القراءة معه وجلس وراء الشيخ فالتفت الشيخ وراءه يوما فرأى الولد فقال هكذا يحتال على العلماء فو الله لا أقرأ مع واحد أبدا ومما يدلك على ورعه واجتهاده أنه خرج يوما مع جملة من الطلبة لفرجة فلما وصلوا للموضع الذى أرادوا بحثوا عنه فوجدوه مكبا على أوراق يطالعها

سنة اثنتين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكيه وأحمد فعل مضارع من حمد وربى مفعول به

خاليا عن الناس وله شيوخ عديدة معتمدة أربعة ابن يعيش وابن عمرون وثابت بن خيار وابن الحاجب خلافا لابى حيان فى انكاره أن يكون له شيخا وذلك منه تحامل على ابن مالك لا غير لكن كما يدين الفتى يدان فقد ورد أن ابن مالك كان لا يقبل من شيخه ابن الحاجب عثرة فسلط الله عليه أبا حيان ومن تلامذته ابن النحاس ومحيى الدين النووى وولده بدر الدين وابن العطار وابن أبى الفتح وله تآليف عديدة منها هذه الالفية المسماة بالخلاصة على ماهو الحق قيل انه الفها لولده تقى الدين المدعو الاسد ومن كتبه الكافية وشرحها والعمدة وشرحه وكمال العمدة وشرحه والتسهيل وشرحه ولامية الافعال والاعلام بمثلث الكلام سفر والتوضيح فى اعراب مشكلات من الجامع الصحيح والنظم الأوجز فيما يهمز وشرحه الى غير ذلك وفى الدماميني عن ابن رشد أن له نظما نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ويدلك على خلوص نيته أن الله جعل الإقبال على هذه الالفية واعتكف الناس عليها فى جميع الاقطار :

والناس اكيس من أن يمدحوا رجلا * حتى يروا عنده آثار احسان

وقد أكثر الناس فى مدحها فمن ذلك قول ابن الجراد فى مدحها :

خلاصة النحو لا أبغى بها بدلا * مستغرقا درسها فى كل أوقاتى
قد جمعت لب علم النحو مختصرا * نظما بديعا حوى جل المهمات
قل لابن مالك انى قد شغفت بها * لم يأت مثل لها يوما ولا ياتى
وها أنا اسأل الرحمن مغفرة * له تبوئه فى خير جنات

(وقوله سنة اثنتين وسبعين الخ) هذا هو الذى ذكره غ وابن القاسم وابن جابر والى مدة عمره مع تاريخ وفاته أشار غ بقوله :

قد خبع ابن مالك فى خبعا * وهو ابن عه كذا حكى من قد رعى

فخبع الاول مبنى للمفعول معناه ستر وغطى بالتراب وخبع الثانى بفتح الباء رمز لوقت وفاته فالخاء بستمائة والباء باثنين والعين بسبعين والالف لاطلاق القافية وعه بكسر العين وهاؤه للسكت بمعنى احفظه لمدة عمره فالعين بسبعين والهاء بخمسة وغير هذا لا يعول عليه من ان عمره احدى وسبعون سنة (وقوله معترضة بين قال الخ) فلا محل لها من الاعراب حينئذ وفائدتها رفع توهم الاشتراك العارض فى محمد ويحتمل أنه من قبيل النعت المقطوع وان الاصل قال محمد بن مالك فيكون نعتا لمحمد ولكنه قطعه عنه وجعله خبراً لضميره لكون المنعوت الذى هو محمد تعين بدون النعت لان محمدا اذا أطلق عند النحاة لا ينصرف الا لابن مالك ﴿ فان قيل ﴾ الواجب حذف هو حينئذ لقول الناظم بعد :

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

﴿ فالجواب ﴾ ان محل وجوب حذف العامل اذا كان النعت للمدح أو الذم أو الترحم وماهنا انما هو لرفع الاشتراك لا غير فيصح ذكر العامل (١) أحمد ربى أتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم : كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيه بالحمدلة فهو أبتر ﴿ ومايقال ﴾ الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس يجاب عنه بأمور منها أن يحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقى المتقدم على كل شىء والابتداء بالحمدلة على الاضافى الذى قدم عليه غيره وقدم هو على المقصود بالذات وخص الحقيقى بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل وحصول البركة لا يتوقف على الابتداء بهما معا بل الواحد منهما يكفى لكن الأكمل هو ذكرهما معا والحمد واجب مرة فى العمر كالحج والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم وكلمتى الشهادة * وقد أكثر الناس فى النسب التى بين الحمدلة لغة وعرفا والشكر كذلك فلنذكر من ذلك جملة مختصرة مفيدة فالحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل فخرج بالجميل الذم

---

(١) (قول المحشى أحمد ربى الخ) جرت عادته فى غير موضع من هذه الحاشية انه فى أثناء كلامه على عبارات الشارح يذكر بعض ألفاظ المتن ويتكلم عليها حتى كأنها مسوقة كذلك فى عبارة الشارح والخطب سهل فان مراده المبالغة فى الافادة ولا لبس اه

وَالله بدل منه وخير مالك بدل بعد بدل

وبعلى الجميل من مدح شخصا حياء منه أو اتقاء لعرضه ويخرج به أيضا التهكم كما فى قوله تعالى خطابا لفرعون: ذق انك أنت العزيز الكريم. وقيد الاختيارى راجع للجميل الثانى المجرور بعلى وهو مخرج لما إذا كان الباعث على الوصف جميلا غير اختيارى كصفاء اللؤلؤة فهو مدح لا حمد ويخرج بقوله على جهة التبجيل والتعظيم الخ الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى لكن لا على جهة التعظيم فان لم يخطر ببال الواصف تعظيمه كما إذا قصد مجرد الاخبار فلا يقال له حمد على الأصح وعطف التعظيم على التبجيل من عطف التفسير والحمد عرفا فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الحامد أو على غيره سواء كان قولا باللسان أو عملا وخدمة بالاركان أو اعتقادا بالقلب والجنان فمورده عام وهو اللسان والاركان والقلب ومتعلقه خاص وهو النعمة لأنه لا يكون إلا مقابلا لها والحمد لغة بعكسه فمورده خاص وهو اللسان لأنهم قالوا هو الوصف والوصف لا يكون الا باللسان ومتعلقه عام لأنه يكون فى مقابلة النعمة وغيرها إذا علمت هذا فبين الحمد لغة والحمد عرفا عموم وخصوص من وجه يجتمعان فيما إذا كان باللسان فى مقابلة نعمة وينفرد الحمد اللغوى فيما إذا كان باللسان لافى مقابلة نعمة وينفرد العرفى فيما إذا كان عملا بالاركان أو اعتقادا بالجنان فى مقابلة النعمة والشكر لغة هو الحمد عرفا والشكر عرفا هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله وذلك العبادة المشار اليها بقوله تعالى: وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون. ثم انهم جعلوا النسب التى بين الحمد لغة وعرفا والشكر لغة وعرفا ست نسبة بين الحمد لغة وعرفا وهى العموم والخصوص من وجه ومثلها بين الحمد لغة والشكر لغة ونسبة بين الحمد عرفا والشكر لغة وهى الترادف ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفا وهى العموم والخصوص باطلاق ومثلها بين الحمد عرفا والشكر عرفا ومثلها أيضا بين الشكر لغة وعرفا والحق أن النسب انما هى ثلاث لا غير نسبة بين الحمد لغة وعرفا ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفا ونسبة بين الحمد عرفا والشكر عرفا وأما النسبة التى بين الحمد لغة والشكر لغة فهى عين النسبة التى بين الحمدين وأما الترادف فليس من النسب وأما النسبة التى بين الشكر لغة وعرفا فهى التى بين الحمد عرفا والشكر عرفا فاثنتان مكررتان والترادف ليس من النسب كما حقق ذلك بعض الأئمة الاعلام وعدل عن صيغة الحمد المبدوء بها كتاب الله العظيم وان اشتملت على فوائد منها انها جملة اسمية وهى تفيد الدوام والثبوت ومنها انها تفيد الجنس أو الاستغراق أو العهد كما يؤخذ ذلك من أل ومنها أنها تفيد الاستحقاق والملك كما يؤخذ من لام الاستحقاق ومنها أنها تفيد أن نسبة الحمد لله لا تختص بزمان ولا فاعل اظهارا لولاية ذلك بنفسه وتحقيقا لمقام العبودية ولم يقل نحمد بالنون لأنها تفيد التعظيم وهو لا يناسب المقام ولم يقل حمدت لئلا يفيد الانقطاع ثم المناسب لقال محمد أن يقول يحمد بياء الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وأجيب بأنه التفت من الغيبة الى التكلم لأجل ادخال نفسه فى الفعل لأجل الخضوع والتواضع وانما أخر المفعول الذى هو ربى وان كان تقديمه يفيد الاهتمام والاختصاص لأن المقام مقام الحمد فالمناسب تقديمه والرب المالك والثابت والسيد وهو حينئذ من صفات الذات ويطلق على المصلح والخالق فيكون من صفات الأفعال والأول هو المراد هنا بدليل خير مالك ثم قيل صفة مشبهة بعد جعل فعله لازما وقيل اسم فاعل وأصله راب حذفت الألف تخفيفا كما حذفت فى بار وقد اجتمع فى أحمد ربى الاعراب اللفظى فى أحمد والتقديرى فى رب والمحلى فى الياء التى للمتكلم والفرق بين التقديرى والمحلى أن التقديرى المانع من ظهور الحركة الحرف الآخر فقط ولولاه لظهرت الحركة والمحلى المانع جملة الكلمة كياء المتكلم هنا (وقوله والله بدل منه) لكونه معرفة قدم نعته ونعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هى بدل منه كقوله تعالى: صراط العزيز الحميد الله. فى قراءة الله بالجر والأولى انه عطف بيان لكونه أوضح من متبوعه ولأنه لا ايهام فيه وذكر اسم الجلالة بعد ذكر الوصف لرفع ايهام انه انما استحق الحمد لذلك الوصف لا لذاته فيكون هذا عاما بعد خاص (وقوله وخير مالك بدل بعد بدل) لا يصح لوجوه منها ان الذى يتكرر انما هو بدل الاضراب أو الغلط ومنها ان خير مشتق والبدل كما ذكر ابن هشام لا يكون الا جامدا فى الغالب ومنها أن فيه سوء أدب لأنه انما يؤتى بالمبدل منه توطئة للبدل فيكون لفظ اسم الجلالة انما ذكر توطئة والحق أنه حال لازمة أو مفعول بفعل محذوف أو يقرأ بالرفع فيكون خبر المبتدأ محذوف والجملة مستأنفة ولا يصح أن يكون نعتا ولا عطف بيان لأنه نكرة والمنعوت معرفة ولا ايطاء بين مالك الأول والثانى لأن الأول علم على جده والثانى صفة بمعنى المتصرف فى الأعيان المملوكة كيف شاء وجملة أحمد محكية يقال إلى آخر الرجز والجملة المحكية بالقول وما تصرف منه مفعول به لا مفعول مطلق على الأصح ويليه ألغز ابن غازى بقوله :

ومصليا حال من فاعل أحمد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفتعل من الصفو وهو الخالص

حاجيتكم معشر جمع النبلا * المعربين مفردا وجملا
بألف بيت غير شطر نصبت * بوتد منها رقيتم فى العلا

(مصليا على الرسول المصطفى) أى بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم امتثالا لقوله عليه السلام: كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو أقطع. واغتناما لقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تصلى عليه مادام اسمى فى ذلك الكتاب. ولقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى على مرة واحدة صلى الله عليه عشرا. قالوا ومن صلى عليه الله مرة واحدة كفاه همّ الدنيا والآخرة والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعا وقد صلى الناظم فى أول الكتاب وفى آخره فتكون الصلاتان مقبولتين قطعا فيقبل الله ما بينهما ومن المشهور أن الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين دعاء والفرق(١) بين المذهبين أن الصلاة على الأول لفظ مشترك بين المعانى الثلاثة يطلق على كل واحد منها وعلى الثانى معناه واحد الا ان ذلك المعنى يختلف باعتبار حمله فى كل واحد على المعنى الذى يليق به والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالأنبياء ولا تكون لغيرهم الا تبعا ومشهور مذهبنا انها واجبة مرة فى العمر ومشهور مذهب الشافعى انها واجبة فى كل صلاة وقيل واجبة عند ذكره صلى الله عليه وسلم وقيل يجب على الانسان الاكثار منها مالم تحصل له مشقة فهذه أقوال أربعة وهل منفعتها راجعة للمصلى أو للمصلى عليه وهو النبى صلى الله عليه وسلم أولهما وهو الحق لأن رحمة الله واسعة أقوال ثلاثة (قوله كذى ومصليا حال من فاعل أحمد) أى مقارنة وما يقال ان المقارنة هنا متعذرة لأن الحمد لفظ والصلاة لفظ وتقارن اللفظين محال يجاب عنه بتنزيل اللفظين الواقع أحدهما عقب الآخر منزلة المصطحبين ولا يصح أن يقال إنها حال مقدرة لأن المطلوب ايقاع الصلاة بالفعل لا تقديرها فقط وقال ابن مرزوق الصواب انها حال من محذوف مؤكدة والتقدير وأصلى مصليا وعامل الحال المؤكدة يحذف قال تعالى: بلى قادرين. أى بلى نجمعها قادرين ثم ان الناظم أفرد الصلاة ولم يذكر السلام مع أنه شافعى المذهب ويكره عندهم افراد أحدهما عن الآخر وأجيب بأن الكراهة عندهم تنتفى بالنطق بالسلام وكتب الصلاة ولعل هذا هو الذى فعله الناظم هنا ولا يحتاج حينئذ إلى اصلاح من قال:

مصليا مسلما على النبى * وآله وصحبه ومن حبى

(على الرسول) فى بعض النسخ على النبى بدل الرسول وكلاهما علم بالغلبة على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والمشهور أن النبى انسان أوحى اليه بشرع فان أمر بتبليغه فرسول أيضا والا فنبى فقط فكل رسول نبى ولا عكس وعدد الأنبياء كما فى صحيح ابن حبان مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثلاثمائة وأربعة عشر وكلهم من غير العرب الا أربعة المرموز لهم بقول بعضهم: شهصم سادتنا شعيب وهود وصالح ومحمد صلى الله عليه وسلم ومذهب المحققين انه لا ينبغى أن يحصر عددهم لقوله تعالى: منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك. فربما اذا حصرنا العدد يدخل فيهم من كان منهم وعند الشافعى التعبير بالرسول مكروه وهو شافعى وأجيب عنه بأن محل الكراهة مالم يقترن بما يدل على التعظيم فان اقترن به كالمصطفى هنا جاز (قوله كذى وهو الخالص) أى مما يكدره وأصله مصتفى بالتاء قلبت التاء طاء لمجاورة الصاد الذى هو من حروف الصفير وسيقول الناظم: طاتا افتعال رد اثر مطبق * والاولى أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول بفعل محذوف لأن تكثير الجمل فى مقام التعظيم أولى وحذف المتعلق للعموم أى المصطفى منه أوله أى من جميع الخلق مرسل لهم دليل الأول مافى الطبرانى من قوله عليه الصلاة والسلام: ان الله اختار خلقه فاختار منهم بنى آدم ثم اختار بنى آدم فاختار منهم العرب ثم اختار العرب فاختار منهم بنى هاشم ثم اختار بنى هاشم فاختارنى منهم فلم أزل خيارا من خيار. ودليل الثانى قوله تعالى: وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا. وقوله تعالى: تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا. وهو أفضل العالمين على الاطلاق اجماعا(٢) وقول الزمخشرى ان جبريل أفضل منه لأن الله وصف جبريل بقوله: لقول رسول كريم. الآية وقال فى حق

(١) قوله: والفرق الخ لعل هنا سقطا أى فيه بمعنى الصلاة الثانى وهو العطف فليتأمل اه.

(٢) رحم الله من قال: نبينا أفضل بالإطباق * من كل مخلوق على الاطلاق
ومن قال: وانعقد الاجماع ان المصطفى * أفضل خلق الله والخلف اقتفى
ومانحى الكشاف فى التكوير * خلاف اجماع ذوى التحرير

والمستكملين صفة لآله والشرفا مفعول بالمستكملين وأستعين جملة معطوفة على أحمد وأحمد ومابعده محكي بقال الى آخر الرجز وقوله في ألفية أي في نظم قصيدة ألفية والظاهر أن في بمعنى على فان الاستعانة وما تصرف منها

النبي صلى الله عليه وسلم وما صاحبكم بمجنون رده غير واحد بأنه إذا كان الرسول موصوفا بالأوصاف المذكورة فما بالك بالمرسل اليه وكذا قال سيدنا الجد : جرى صاحب الكشاف في غير مهيع * ولا حرج (١) عليه أعمى وأعرج

ثم ان هذا الوصف الذي هو المصطفى خاص به عليه السلام غالبا وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى: وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار. (وآله) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على المصطفى لقوله عليه السلام: اياكم والصلاة البتراء. قالوا وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله قال: أن تصلوا عليّ دون آلي. وآل اسم جمع لاواحد له من لفظه وآل الرجل خاصته وآله عليه الصلاة والسلام فيهم تفصيل على ما هو الحق ففي باب الزكاة من تحرم عليهم وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب على خلاف في المطلب ذكره الفقهاء وفي باب الدعاء هم أتقياء أمته لأن الدعاء مهما كان أعم كان الى الاجابة أقرب ولحديث آل محمد كل تقي وورد أناجد كل تقي وهذا هو مراد الناظم هنا لعدم ذكره الصحابة ومن تبعهم فاطلق الآل على مايعم الجميع وهو أولى من كونه صلى على الصحابة لفظا ولم يكتبها خطا واختلف في أصله فقال سيبويه أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل ثم أبدلوا هاء أهل همزة فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة قلبت ألفا من جنس حركة ماقبلها لقول الناظم بعد : ومدا ابدل ثاني الهمزين من * كلمة ان يسكن ... وما أورد عليه من ان المعهود ابدال الثقيل خفيفا وهنا عكسنا لانا ابدلنا الهاء همزة والهمزة أثقل من الهاء أجيب عنه بأنهم فعلوا ذلك ليتوصلوا إلى الخفيف الذي هو الابدال ألفا وقال الكسائي أصله أول تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا لقوله: من ياء او واو الخ وقدنص في القاموس على أنه صغر على أويل وأهيل فدل على صحة كل من القولين وبه تعلم بطلان الوجوه التي رد بها مذهب سيبويه (قول كدى والمستكملين صفة الخ) الأولى أنه مفعول بفعل محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف لأن المقام مقام الدعاء ينبغي فيه تكثير الجمل وهو جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل واسم الفاعل يعمل عمل فعله وفاعله ضمير يعود على الآل (**قوله** والشرفا مفعول بالمستكملين الخ) هذا ليس على اطلاقه والأولى أن يقال السين والتاء في المستكملين إما للطلب أي الطالبين كال شرفهم الطبي الأصلي بالشرف الديني وهو التقوى قال تعالى : ان أكرمكم عندالله أتقاكم . أوهما زائدتان أي الكاملين الشرف به عليه الصلاة والسلام وعلى كل من الوجهين فالشرفا اما بفتح الشين أوضمها فهذه أربعة من ضرب اثنين في اثنين فان كان الشرفا بالضم جمع شريف وسيقول الناظم : ولكريم وبخيل فعلا فيصح فيه الوصفية للمستكملين وكونه خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا بفعل محذوف وعلى الوجوه الثلاثة يكون مفعول المستكملين محذوفا أي كل المجد ولا فرق مع ضم الشين بين كون السين والتاء للطلب أو زائدتين وعلى فتح الشين مفردا مصدرا زيدت الألف في آخره للقافية فان كانت السين والتاء للطلب فيكون الشرف مفعولا على حذف مضاف أي الطالبين كال الشرف وان كانتا زائدتين فيحتمل أن يكون مفعولا به أيضا فيكون المستكملين بمعنى المكملين ويحتمل أن يكون تمييزا وأل فيه زائدة على حد: وطبت النفس ياقيس عن عمرو * (وأستعين الله في ألفيه) لما دعا ضمنا بالحمدلة وبالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنا صراحة ثم ان الاستعانة لغة الظهور على الأمر واصطلاحا خلق القدرة على الفعل مطلقا وانما طلب العون من الله تعالى لأن من اعانه الله تيسرت عليه المطالب وفي الحديث: اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا . وفي الحكم ما تعسر مطلب أنت طالبه بربك ولا تيسر مطلب أنت طالبه بنفسك وقد قيل :

إذا كان عون الله للمرء ناصرا * تهيأ له من كل صعب مراده

وان لم يكن عون من الله للفتى * فأكثر ما يجني عليه اجتهاده

والأولى أن يقدم اسم الجلالة بأن يقول والله أستعين ليفيد الحصر * وأجيب بأنه لما كان المقصود طلب العون والمقصود يقدم قدم أستعين كما قيل في تقديم القراءة في اقرأ باسم ربك (قول كدى أي في نظم قصيدة) النظم لغة الجمع واصطلاحا كلام موزون قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية والأولى أن يبدل كدى قصيدة بأرجوزة لان المشهور أن القصيدة ما كانت على روي واحد كالبردة والهمزية والروي في الألفية متعدد والرجز أحد البحور الخمسة عشر وسمي رجزا لاضطرابه واختلاف قوافيه حتى قيل ليس بشعر و(ألفيه) منسوبة إلى الألف المفرد فيكون مجموع الشطرين بيتا وهو المتعارف فيكون الرجز من قبيل التام ويحتمل أن تكون منسوبة إلى ألفين المثنى وحذف علامة التثنية لأنه سيقول : * وعلم التثنية احذف للنسب * فيكون كل

---

(١) (قوله ولاحرج عليه الخ) كذا بالأصل ولا يخفى مافيه من جهتي الوزن والمعنى ولعل المناسب أن يقال : ولاحرج في فعل أعمى وأعرج اه.

انما جاءت متعدية بعلى كقوله تعالى: وأعانه عليه قوم آخرون. والله المستعان على ماتصفون. إلا أن يجعل أستعين مضمنا معنى فعل يتعدى بفى كأستخير وشبهه ومقاصد النحو أى معظمه وجل مهماته والقصد فى الشىء عدم الافراط فيه ومحوية أى مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها يتعلق به

شطر بيتا فيكون فيها ألفان والمآل واحد ورجح الشاطبى كونها منسوبة الى المفرد (وقوله انما جاءت متعدية) أى للمفعول الثانى وحاصل كلامه أنه لا بد من التضمين وجعله فى الحرف بأن يكون الحرف تضمن معنى آخر وهذا مذهب الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ومنعوا نيابة الفعل عن الفعل وجعلوا منه قوله تعالى : ولأصلبنكم فى جذوع النخل. أى عليها ولك أن تجعل التضمين فى الفعل بأن يكون الفعل ناب عن الفعل ويبقى الحرف على حاله وهو مذهب بصرى وجعلوا منه قوله : تعالى وقد أحسن بى. أى لطف ﴿ فان قيل ﴾ يرد على الثانى وهو تضمين أستعين معنى أستخير بأن الاستخارة انما تكون قبل الشروع وفى الأمر الجائز والناظم شرع قبلها والتأليف من الأمر المستحب ﴿ والجواب ﴾ عن الأول بأنه شرع بنية خالصة نخاف من حصول رياء أو سمعة فاستخار الله فى التمام وعن الثانى بأنه استخار فى التأليف أن يعمل عملا آخر يكون فيه أجر أكثر منه (مقاصد النحو بها محويه) وصف الألفية بهذه الأوصاف ليعتنى الطالب بها حفظا وفهما فيحصل الثواب والأجر لمؤلفها ومقاصد جمع مقصد مصدر ميمى أو جمع مقصود حذفت منه الواو ثم ان اضافة مقاصد الى النحو تفيد العموم فيقتضى أن الألفية جمعت مقاصد النحو كلها ومحال عادة أن يكون كتاب جامعا المقاصد من العلوم مع أن ما ذكره هنا مخالف لقوله فى آخر الكتاب: نظما على جل المهمات اشتمل* والذى ذكره فى آخر الكتاب هو الموافق لما فى الألفية إذ فاته كثير من المقاصد كباب القسم والتقاء الساكنين وأجيب بأجوبة منها أن هذا عام أريد به خاص قرينته ما يأتى ومنها حمل ماهنا على ماقصده فى الابتداء وما يأتى إخبار بالواقع لوجود مانع صده عما قصده ومنها حمل ما هنا على المبالغة والادعاء لأنه فى مقام مدحها وما يأتى إخبار بالواقع ومنها أن يقدر هنا مضاف أى جل مقاصد النحو وأخبر عنه بالمؤنث الذى هو محويه لأنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهو مقاصد وسيقول الناظم : وربما أكسب ثان أولا تأنيثا* هذا وقد قيل ان المعارضة بين ما هنا وما يأتى غير واردة من أصلها لأنه سأل الله أن ييسر عليه ألفية موصوفة بهذه الأوصاف وطلب الشىء لا يستلزم وجوده فلا معارضة أصلا والنحو لغة يطلق على معان جمعها من قال :

والنحو فى اللغة قصد أصل * وجهة قدر وقسم مثل

واصطلاحا حده ابن عصفور على دخول علم التصريف فيه كما فعل الناظم فقال علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها * وأول من وضعه على التحقيق سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه وذلك ان أبا الأسود الدؤلى دخل على ابنته بالبصرة فقالت يا أبت ماأشد الحر برفع أشد وجر الحر فظن أنها تستفهمه فقال لها شهرنا هذا فقالت يا أبت ما أردت أن أستفهمك وانما أردت أن أخبرك فأتى الى على وقال يا أمير المؤمنين ان ألسنة العرب اختلطت بغيرها وذكر له قصة ابنته فضع لنا علما فأملى عليه الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو ولفضله آثار منها قوله عليه الصلاة والسلام: أعربوا الكلام كى تعربوا القرآن. وقال سيدنا عمر رضى الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد فى العقل والمروءة وكان ابن عمر وابن عباس يضربان أولادهما على اللحن ومر عمر على قوم أخطؤا فى الرمى فقال سووا رميكم فقالوا نحن متعلمين فقال لحنكم أشد على من سوء رميكم سمعت رسول الله ﷺ يقول : رحم الله امرأ أصلح من لسانه. وقد قال مالك لو صرت من العلوم فى غاية ومن المفهوم فى نهاية ما خرجت عن أصلين كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا سبيل اليهما الا بمعرفة اللسان العربى وقال على :

النحو يصلح من لسان الألكن * والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أجلها * فأجلها حقا مقيم الألسن

وقيل :

النحو زين للفتى * يكرمه حيث أتى
من لم يكن يعرفه * حقه أن يسكتا

وقال حماد بن سلمة مثل الذى يطلب الحديث ولا يعرف النحو كمثل الحمار فى رأسه مخلاة ولا شعير بها ومحوية أصله محووية

والباء بمعنى فى وتقرب الاقصى أى تقرب البعيد للافهام والموجز الـكلام الـكثير المعانى القليل الألفاظ وتبسط البذل أى توسع العطاء والوعد المنجز الموفى بسرعة وتقتضى أى تطلب الرضى من قارئها غير مشوب بالسخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقتضى وألفية مفعول بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين

اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأخبر به وهو مفرد عن الجمع لأن الغالب الافصح فى جمع الـكثرة إعادة الضمير عليه مفردا مؤنثا (تقربُ الأقصى) هذا وصف ثان لألفية واسناد التقريب اليها مجاز وإلا فالمقرب هو الناظم لـكن لما كانت سبب التقريب صح اسناده اليها وكذا يقال فى وتبسط وتقتضى (قول كدى البعيد للافهام) أشار بهذا إلى أن اسم التفضيل ليس على بابه بل المراد به القصى والمعنى أنها تقرب المعنى البعيد والذى يظهر بقاء اسم التفضيل على بابه ويكون معناه تقرب المعنى الأبعد وإذا كانت تقرب الأبعد فأحرى البعيد والحاصل أن المعانى البعيدة تقربها الألفية بألفاظ مختصرة حتى تصير سهلة وهذا لم يصل اليه أكثر المتقدمين فيكون كقوله فى التسهيل وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين (وقوله والموجز الـكلام الـكثير المعانى الخ) هو كما قال رحمه الله اذ يأتى بألفاظ يسيرة جامعة لقواعد متعددة أو بالمثال الجامع لشروط كثيرة جمعها غيره فى ألفاظ كثيرة صعبة انظر لقوله: * ورفعوا مبتدأ بالابتدا * الخ مع قول سيبويه فأما الذى يبنى عليه إلى آخر ما يأتى فى كلام كدى وانظر ما يدخل فى عموم قوله : وكل حرف مستحق للبنا * مع قوله :

وكل مضمر له البنـــا يجب * مع: وبرب منكرا ...

مع قول بعض : وكل مارب عليـه تدخل * فانه نكرة يا رجل

لـكن هذا الذى قاله غالب ومن غير الغالب أن يطول فى مواضع يمكن اختصارها كقوله : كذا إذا عاد عليه مضمر * البيتين وقوله فى التنازع: ولا تجىء مع أول الى آخر الأبيات الأربعة فانها أصلحت فى بيت واحد نصه :

والفضلة احذف وسواها أخرا * وأظهر المخالف المفسرا

ولـكن كفى بالمرء نبلا أن تعد معايبه وباء بلفظ سببية أو بمعنى مع وهو يتعلق بتقرب لا بالأقصى (وتبسط البذل بوعد منجز) الوعد مصدر وعد يعد وعدا ويستعمل فى الخير فان أريد به الشر قيد كقوله تعالى : النار وعدها الله الذين كفروا. بخلاف أوعد يوعد إيعادا فالغالب استعمالها فى الشر وقد جمع الأمرين قوله :

وانى إذا أوعدته أو وعدته * لمخلف ايعادى ومنجز موعدى

ومعنى توسيعها العطاء أنه ليس بين وقت حفظها وحصول النفع بها لقارئها الاوقت يسير أو ما وعدتك به فى التراجم مجملا لابد من الوفاء به مفصلا داخل التراجم ﴿ فان قيل ﴾ اعطاء الشىء من غير وعد أبلغ من العطاء بعد الوعد ﴿فالجواب ﴾ أنه لما كان النفع لا يحصل بمجرد وجود ذاتها بل لابد من قراءتها ومطالعتها وفهم معانيها احتاجت الى الوعد (وتقتضى رضى بغير سخط) لما كان الـكتاب لا ينتفع به الا بالنظر فيه بعين الرضى طلبت الألفية بلسان حالها أو مؤلفها بلسان مقاله ذلك لأن النظر بعين الرضى يصير القبيح حسنا والنظر بعين السخط بالعكس وقد قيل :

وعين الرضى عن كل عيب كليلة * ولـكن عين السخط تبدى المساويا

وقال البوصيرى: * ان المحب عن العذال فى صمم * وهذا منه رحمه الله تواضع كقول خليل وأسأل بلسان الخ ومعنى الرضى أن لا يعترض على مؤلفها كثيرا إذ لا يخلو جواد من كبوة ولاعالم من هفوة والرضى بكسر الراء مصدر رضى على غير قياس والقياس بفتح الراء كما أن السخط بضم السين وسكون الخاء مصدر سخط والقياس فى المصدر فتحها وسيقول الناظم : وفعل اللازم بابه فعل * الى أن قال : وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى

(فائقة ألفية ابن معطى) (قول كدى منصوب على الحال من فاعل الخ) ويحتمل أن يكون حالا من فاعل تقرب أو تبسط أو من هاء بها أو مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مجرورا نعت لألفية بناء على جواز النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة وابن معطى هو الامام أبو زكرياء يحيى بن معطى الزواوى القبيلة المغربى الأصل والمنشأ قرأ العربية على أبى موسى الجزولى بالمغرب ثم رجع إلى دمشق الشام فأقام بها مدة طويلة وانتفع به خلق كثير ثم سافر لمصر وبقى بها يدرس بالجامع العتيق إلى أن توفى بها يوم الاثنين آخر يوم من ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن قرب الامام الشافعى وعمره أربع وستون سنة ثم اعترض دعوى ابن مالك بأنه لا دليل عليها وكل فاعل مفعول به فقد قال السيوطى فى فريدته لمثل مقالة ابن مالك وذكر فى أى شىء فاقها ونصه :

وهما حائز ومستوجب ثانى مفعول بمستوجب والجميلا صفة ثانى والله يقضى أى يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

فائقة ألفية ابن مالك * لكونها واضحة المسالك

وجمعها من الأصول ماخلت * عنه وضبط مرسلات أهملت

وقد يقال ان هذه الدعوى لاتحتاج لدليل فان من نظر إلى ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك علم انها فاقتها ويروى أن ابن مالك زاد بعد هذا فائقة منها بألف بيت ثم وقف ولم يستطع الزيادة على هذا الشعر أياما فرأى شخصا فى منامه فقال سمعت أنك تصنع ألفية فى النحو قال ابن مالك نعم فقال إلى أين وصلت فقال له إلى فائقة منها بألف بيت فقال مامنعك من اتمام هذا البيت فقال له عجزت منذ أيام فقال أتريد اتمامه قال له نعم فقال له والحى قد يغلب ألف ميت فقال له لعلك أنت ابن معطى قال له نعم فاستحيا منه فلما أصبح أسقط ذلك الشطر وقال وهو بسبق الخ والانصاف ان نظم ابن مالك أجمع وأوعب ونظم ابن معطى أسلس وأعذب (وهو بسبق حائز تفضيلا) لما ذكر أن ألفيته فائقة ألفية ابن معطى فربما يتوهم المتوهم أن الناظم فاقه أيضا مع ان للسابق فضلا على اللاحق عرفا وشرعا من جهة انه مقتد بمناره فهما كالامام والمأموم وفى الحديث : آباؤكم خير من أبنائكم الى يوم القيامة . بين أن ابن معطى حائز الفضل بالعلم وبالسبقية وتقديم الجار والمجرور الذى هو بسبق للوزن لاغير وليس التقديم للحصر خلافا لمن وهم لأنه لوكان كذلك لأفاد انه لايستحق المدح الا بتقدمه لاغير وهو للذم أقرب مع أنه حاز الفضل بالعلم أيضا والجميل صفة مشبهة من جمل بمعنى حسن صفة ثانى كاشفة لان الثناء انما يستعمل فى الخير ولا يستعمل فى الشر الا مشاكلة وفى الحديث : من أثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن أثنيتم عليه شرا وجبت له النار . (والله يقضى بهبات وافره) هذه جملة إنشائية أوردها الناظم فى صورة الخبر مبالغة فى رجاء الاجابة حتى كأن ذلك واقع بالفعل وفسر كذى القضاء بالحكم وحكم الله عند الأشاعرة ارادته وهى قديمة فالحكم الذى هو الارادة لايمكن طلبه والمطلوب انما هو المقدور المراد الذى هو متعلق القدرة والارادة وهما لايتعلقان الا بالممكنات والارادة واجبة فالتعبير بالحكم حينئذ مجاز وأما على القول بان الحكم هو ابداء الكائنات على وفق القدرة فيكون التعبير بالحكم والدعاء به حقيقة بمنزلة قولك اللهم أعط هبات ووافرة نعت لهبات وهو مفرد صح وصف الجمع به لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المفرد فى وصفه وفعله فيقال الجذوع منكسرة وانكسرت وما يقال غير هذا لايعول عليه والمراد بطبقات الجنة أعلاها وهو الفردوس لقوله صلى الله عليه وسلم : الجنة مائة درجة أعلاها وأوسطها الفردوس منها تفجر أنهار الجنة وعليها عرش الرحمن فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس . وخص الناظم نفسه وابن معطى بالدعاء مع ان الدعاء اذا كان أعم كان الى الاجابة أقرب فالأولى التعميم ولذا أصلحه من قال :

والله يقضى بهبات جمه * لى وله ولجميع الأمه

وهذا آخر الخطبة عند جميع من شرح أو حشى غير أن المكودى ذكر فى كبيره قال ورد علينا طالب من طلبة العراق وذكر ان أهل العراق يزيدون بيتا فى آخر الخطبة نصه :

فما لعبد وجل من ذنبه * غير دعاء ورجاء ربه

وهذا مناسب لما قبله للدلالة على التذلل والخضوع واعرابه الفاء للتعليل وما نافية ولعبد خبر مقدم ووجل بالجر بمعنى خائف من وجل كفرح نعت له وغير مبتدأ مؤخر وأصل الكلام غير دعاء ربه ورجاء ربه ثم حذف ربه من الأول وبقى دعاء غير منون والشرط موجود وسيقول الناظم : ويحذف الثانى ويبقى الأول. البيتين ثم ان الناظم قدم نفسه بالدعاء تبعا لآية رب اغفرلى ولوالدى ولحديث كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه وعلى هذا أكثر العلماء ومنهم من يقدم غيره على نفسه ايثارا للغير ومنهم من يفرد غيره والدعاء والتضرع الى الله تعالى مطلوبان أخرج الامام مسلم عنه عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه : ياعبادى كلكم ضال إلا من هديته فاستهدونى أهدكم ياعبادى كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعمونى أطعمكم ياعبادى كلكم عار إلا من كسوته فاستكسونى أكسكم ياعبادى إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعا فاستغفرونى أغفر لكم والله أعلم .

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

جرت عادة المصنفين رحمهم الله أن يفصلوا تآليفهم بالأبواب لامور منها أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها فى باب مستقل بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسئلة طالع بابها فيسهل عليه الأمر ومنها إذا ختم بابا حصل له النشاط للآخر كالمسافر يفرح بقطع كل

الـكلام خبر لمبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف وماموصولة واقعة على الـكلم والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الـكلام والتقدير هذا باب الـكلام والاشياء التي يتألف منها الـكلام وهى الـكلم ولو قال ومايتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما لجاز ثم قال رحمه الله :

(كلامنا لفظ مفيد كاستقم * واسم وفعل ثم حرف الـكلم)

فقوله كلامنا يعنى الـكلام عند النحويين فا كتفى عن ذلك باضافته الى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا وقوله لفظ مخرج لما ليس

مسافة ولهذا والله أعلم جعل مولانا سبحانه القرآن سورا وجزأه العلماء أحزابا وبدأ الناظم بالـكلام على الـكلام لأنه به يتم التفاهم والتخاطب والبحث عن غيره كالمبتدأ والفاعل انما هو وسيلة لمعرفة تركيبه وما أوردوه من أنه اذا كان الـكلام هو المقصود بالذات وغيره وسيلة له فالمناسب تقديم الـكلام على الوسائل وتأخير الـكلام على المقصود بالذات كما هو القاعدة أجاب عنه الحافظ سيدى الطيب ابن كيران بانه لما كان الحـكم على الشيء فرع تصوره ولا يمكن معرفة المبتدأ وغيره إلا بعد معرفة الـكلام ومايتألف منه قدم بحث الـكلام ومايتألف منه على غيره والـكلام بفتح الـكاف مشتق من الـكلام بكسرها وهى الجراحات ومن اطلاق الـكلام على الجراحات قول الشاعر :

أجدك مالعينك لاتنام * كأن جفونها فيها كلام

ووجه اشتقاقه منه ظاهر لأن الجراحات تؤثر فى الجسد والـكلام يؤثر فى النفس فان كان حسنا أثر سرورا وان كان قبيحا أثر حزنا بل تأثير الـكلام أقوى لان أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الـكلام القبيح لايمكن برؤه ولذا قيل :

جراحات السنان لها التئام * ولا يلتام ماجرح اللسان

والـكلام بالضم الأرض الصلباء التى لاتنبت شيئا وأل فى الـكلام للمح الأصل كما فى الحارث والنعمان لان لفظ الـكلام صار علما بالغلبة عند النحاة على الملفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعا عربيا والعلم لايقبل أل المعرفة فليست للعهد ولا للحقيقة وان كثر قائله (قول كـدى الـكلام خبر لمبتدأ الخ) أشار بهذا الى بيان اعراب تراجم النظم من هنا الى آخر الـكتاب وهو صحيح لا تخرج عنه ترجمة بخلاف زيادة الموضح شرح بأن قال هـذا باب شرح الخ فيحتاج اليه بالنسبة لهذه الترجمة لان المقصود بها حقيقة الـكلام وحقيقة الاجزاء التى يتألف الـكلام منها بخلاف التراجم بعـد فلا يحتاج اليه لأنه لوقدر فيها شرح كما هنا لتوهم أنه ذكر داخلها بيان الشرح والحقيقة فقط معان المقصود بها بيان مايتعلق بالمترجم مطلقا وزيادة الأزهرى ماهية لاحاجة اليه أيضا لأنه عين تقدير الموضح شرح (وقوله وهو على حذف مضاف الخ) أى واحد وهو باب بدليل تقديره بعد وقول بعض ان المراد بالمضاف فى كلام كدى الجنس فيوافق ماللموضح مردود بمامر من أنه صحيح بالنسبة لهذه الترجمة باطل بالنسبة للتراجم بعد مع ان المقصود العموم (وقوله وفاعل يتألف ضمير عائد على الـكلام) فيه تنكيت على الناظم فان الموافق لما يأتى ان شاء الله فى قوله وأبرزنه مطلقا الخ وجوب الابراز لان الضمير فى يتألف جرى على غير من هو له وقد يقال ذهب هنا على مذهب الـكوفيين الذين لايوجبون الابراز الا اذا خيف اللبس والا فيجوز الابراز كما هنا (وقوله والتقدير هذا الخ) ها حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ والاشارة الى مافى الذهن من المعانى سواء قلنا ان مافى داخل الترجمة وضع قبل الترجمة أو بعدها وباب خبره والـكلام بالجر مضاف اليه ثم حذف هذا المبتدأ وحذف الخبر الذى هو باب المضاف وأقيم المضاف اليه الذى هو الـكلام مقامه فارتفع ارتفاعه واعراب كدى هو أشهر وأظهر من جعل الـكلام مبتدأ وخبره محذوف تقديره هذا الآتى ومن جعل الـكلام بالنصب مفعولا بمحذوف أى خذ الـكلام. والباب لغة: فرجة يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه وفى اصطلاح المصنفين اسم لطائفة من المسائل مشتركة فى حكم (وقوله مراعاة لماوقعت عليه ما) الذى وقعت عليه ما الاشياء الثلاثة الاسم والفعل والحرف (كلامنا لفظ مفيد) لماترجم لشيئين للـكلام وللـكلمات التى يتألف منها بدأ بالشىء الأول (قول كـدى فا كتفى عن ذلك) أى عن قوله عند النحويين وهذا الـكلام من كـدى يقتضى ان كون الـكلام عند النحويين لايؤخذ الامن الاضافة هنا مع ان الناظم صرح بذلك فى الخطبة فى قوله مقاصد النحو حتى قيل لاحاجة الى هذه الاضافة لأخذ ذلك مما مر وأجاب السيوطى بان الاضافة فى كلامنا ليست للاحتراز اذ من المعلوم أن أهل كل فن يتكلمون باعتبار فنهم وانما هى لبيان ان للـكلام معنيين اصطلاحيا ولغويا والـكلام الآن فى الاصطلاحى وتعريفه وأما اللغوى فهو عبارة عن القول وما كان مكتفيا به (وقوله مخرج لما ليس الخ) كان الأليق بكدى أن يعرف اللفظ ثم بعد ذلك يذكر ماخرج به وتعريفه تبعا لبعض المحققين بالنطق المشتمل على بعض الحروف الهجائية هاز تعريف اللفظ الحقيقى ومن زاد كالموضح فى تعريفه أو ماهو فى قوة ذلك كالضمير فى أقوم فمراده تعريف اللفظ حقيقيا أو مجويا

بلفظ كالاشارة وقوله مفيد مخرج للافائدة فيه كقولنا النار حارة وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية فائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذا احتاج الى اخراج الثاني بقوله: كاستقم. فالمثال تتميم للحد وفاقا للشارح لا تمثيل بعد تمام الحد خلافا للمرادي وقوله: واسم وفعل ثم حرف الكلم. الكلم مبتدأ والخبر مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف وثم بمعنى الواو

ثم ان اللفظ في الأصل مصدر لفظت الرحا الدقيق اذا رمته من داخلها لخارج والمصدر فعل اللافظ والكلام ملفوظه ففعله ليس هو الكلام بل ما نشأ عنه وهو الملفوظ به وأجيب بانه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو الملفوظ على حد: هذا خلق الله. أي مخلوقه واعترض بان هذا مجاز والمجاز يجب اجتنابه في الحدود والحق في الجواب أن اللفظ صار حقيقة عرفية في الملفوظ فمهما أطلق لا ينصرف الا للملفوظ (وقوله كالاشارة) فمنها قول بعضهم:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها * إشارة محزون ولم تتكلم

فأيقنت ان الطرف قد قال مرحبا * وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

(ومنه قول الآخر)

حواجبنا تقضى الحوائج بيننا * ونحن صموت والهوى يتكلم

وأدخلت الكاف الكتابة والنصب والعقد وتسمى هذه مع الاشارة الدوال والعلامات الأربع ومما يدخل أيضا تحت الكاف حديث النفس (وقوله كقولنا النار حارة) ومثله الطعام يشبع والماء يروى وهكذا وهذا لا يخرج الا على مذهب ابن مالك الذي يشترط تجديد الفائدة وأما على مذهب أبي حيان الذي لا يشترط تجديدها وهو الحق فيسمى كلاما وما ألطف قول أبي سودون عازح:

اذا ما الفتى في الناس بالعقل قد سما * تيقن ان الأرض من فوقها السما

وأما السما من تحتها الأرض لم تزل * وبينهما أشيا متى ظهرت ترى

واني سأبدى بعض ماقد علمته * ليعلم أني من ذوى العقل والحجا

فمن ذاك ان الناس من نسل آدم * ومنهم أبوسودون أيضا ولو قضى

وان أبي زوج لأمي وانني * أنا ابنهما والناس قد يعرفون ذا

وقد يعرض لنحو الطعام يشبع ما يصيره كلاما قطعيا اتفاقا كأن تقول الطعام يشبع والماء يروى لا بطبع ولا بقوة (وقوله وشمل قوله مفيد الخ) حاصل ما للمكودي بإيضاح انه فسر المفيد بمعناه الأعم اللغوي أي سواء حسن السكوت عليه أم لا فاحتاج الى زيادة كاستقم لاخراج ما لم يحسن السكوت عليه وهو المفرد كزيد فيكون كاستقم حينئذ تتميما للحد عبر به عن المركب فتكون القيود ثلاثة لا يغني واحد منها عن الآخر كأنه قال لفظ مفيد مركب وهذا هو الذي قاله الشارح وفسر المرادي المفيد بالمعنى الأخص المصطلح عليه وهي الفائدة التي يحسن السكوت عليها ولا تكون هذه الفائدة الا تركيبية فتكون فائدة دلالة الاسم على مسماه التي أخرجها كدى بكاستقم خرجت بقوله مفيد فيكون مثالا بعد تمام الحد اذا تقرر هذا فمآل القولين واحد والخلاف لفظي فمن فسر المفيد بالمعنى الأعم كالمكودي جعل كاستقم تتميما للحد ومن فسره كالمرادي بالمعنى الأخص جعل كاستقم تمثيلا بعد تمام الحد هذا تقرير ما للمكودي والمرادي وما للمكودي والمرادي غير ظاهر والحق ماقرره الشاطبي وغيره وهو تفسير المفيد بالمعنى الأخص كما فسره المرادي فيكون شاملا للمركب لكن يكون كاستقم تتميما للحد لا بالمعنى الذي قال المكودي وهو خروج المفرد به لأن المفرد خرج بمفيد بل لاخراج كلام العجم وغير المقصود وقول من قال ان كلام العجم خارج بالضمير في كلامنا لا يصح لان كلامنا محدود لا دخل له في التعريف فلا يخرج شيئا وعلى ما للشاطبي فيكون كلام الناظم سالما وكلام الموضح معترض لانه جعل كاستقم تمثيلا فبقى عليه قيد يخرج الوضع العجمي وغير المقصود وفي قول الناظم استقم إشارة الى أن العلم لا يحصل الا مع الاستقامة والتقوى قال عز وجل: فاستقم كما أمرت. وقيل العلم متعلق بالعمل فان وجده والا ارتحل ورحم الله من قال:

العلم لا ينفع إلا إذا * به عملت فاسمع كلام العبيد

لو ينفع العلم بلا عمل * لكان إبليس نظير الجنيد

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) هذا هو الشق الثاني في الترجمة (وقول كدى والمراد أسماء الخ) قصد بهذا الكلام تبعا لأبي حيان دفع اعتراض وارد على قوله واسم وفعل الخ وحاصله أن يقال الكلم في الاصطلاح ما تركب من ثلاث كلمات وتقسيم الناظم لا يصح أن يكون من باب تقسيم

وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر ثم قال :

(واحده كلمة والقول عم * وكلمة بها كلام قد يؤم)

الكلي إلى جزئياته لأن علامته صحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من جزئياته كانقسام الاعراب إلى رفع ونصب وخفض وجزم فالرفع وحده يقال له اعراب والنصب كذلك وهكذا وكانقسام الحيوان إلى انسان وفرس وغيرهما فالانسان يقال له حيوان والفرس كذلك وهنا لا يصح اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة ولا يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى أجزائه لأن علامته عدم صحة اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أجزائه كالمداد فانه مركب من الزاج والعفصة والعلك ولا يصح اطلاق اسم المداد عليه إلا إذا اجتمعت أجزاؤه التي تركب منها وهنا لا يصح لأنه يقتضي أنه لا يقال له كلم إلا إذا اجتمعت الثلاثة نحو قد قاله زيد وأما إذا اجتمع اثنان منها نحو قام غلام زيد أو واحد نحو أبو زيد قائم فلا يقال له كلم وليس كذلك فبان بهذا بطلان القسمة من حيث هي فأراد كدي أن يدفع هذا الايراد بأن الناظم أطلق المفرد وأراد الجمع فتكون القسمة حينئذ نوعية لصحة اطلاق اسم المقسوم وهو الكلم على كل نوع وقسم من أقسامه وهو الأسماء والأفعال والحروف لكن يرد على جوابه ماهو أقبح مما ورد على عبارة الناظم وذلك إما أن تبقى الواو في عبارة كدي والأفعال والحروف على بابها فيفهم منه أن الكلم لا يطلق إلا على ماتركب من تسع كلمات فأكثر لأن أقل الجمع ثلاثة وذلك باطل وإما أن تجعل الواو بمعنى أو فيفهم منه أن الكلم لا يكون إلا من الأسماء وحدها أو من الأفعال وحدها أو من الحروف وحدها وإما من اثنين أو ثلاثة منها فلا يكون وهو باطل أيضا فبان بما بيناه عدم صحة جواب الكودي عن الأشكال وأجاب الموضح بأن الإشكال يرتفع بجعل الكلم في النظم مبتدأ أول وواحده مبتدأ ثان وكلمة خبر عن الثاني والثاني وخبره خبر عن الأول ويكون اسم وفعل خبرا لمبتدأ محذوف تقديره وهي أي الكلمة اسم الخ فيكون قوله واسم الخ تقسيما للكلمة لا للكلم فيكون من باب تقسيم الكلي الى جزئياته لصحة اطلاق اسم المقسوم وهي الكلمة على كل واحد من الثلاثة وهذا الجواب ظاهر في نفسه لكنه بعيد من كلام الناظم والحق في الجواب ما حققه ابن هشام في بعض تعاليقه وتبعه السيوطي والمعرب وارتضاه الولي الصالح سيدي عبد القادر الفاسي ان الكلم مبتدأ وأنه ليس المراد به معناه الاصطلاحي وهو ماتركب من ثلاث كلمات بل المراد به الكلمات أي أشخاصها لأنها وان كثرت فلا تخرج عن هذه الثلاثة واسم الخ خبره قيل ويستفاد الحصر من تقديم الناظم الخبر فيكون فيه الرد على من زاد رابعا وسماه خالفة وقصد بذلك الرابع النوع المسمى عند الجمهور باسم الفعل نحو هيهات بمعنى بعد وأل في الكلم على هذا للعهد والمعهود ما وقعت عليه ما في الترجمة فيصير التقدير الكلمات الثلاث المؤلف منها الكلام اسم وفعل وحرف ﴿ فان قلت ﴾ ما الدليل على كون الكلمات منحصرة في الثلاث ﴿ قلت ﴾ له دليلان نقلي وعقلي فالنقلي قول علي كرم الله وجهه لأبي الأسود الدؤلي: الكلام اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو والعقلي أن تقول الكلمة ان دلت على معنى يظهر في غيرها فهي حرف وان دلت على معنى في نفسها فان تعرضت ببنيتها للزمان ففعل والا فاسم (وقوله وليست على بابها الخ) وجهه المراد هنا تقسيم الكلام الى أجزائه وأجزاء الشيء لا مزية لواحدها على الآخر فهي بالنسبة له على حد سواء ومن قال ان ثم على بابها قال ان مرتبة الحرف متأخرة عن الاسم والفعل وعلله بأن الاسم يخبر به وعنه والفعل يخبر به لا عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه فاستحق التأخير وعلل أيضا بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع والحرف طرف الشيء فحقه التأخير فلم يبق للفعل مرتبة الا التوسط (وقوله وقد بسطت الخ) تعبيره هنا بالماضي يقتضي أن هذا الشرح تأخر عن الكبير وتعبيره بالمضارع في الصفة المشبهة حيث قال وأنا أبسط يقتضي أن الكبير تأخر وأجيب بأنه شرع أولا في الكبير وقبل تمامه شرع في الصغير فأتمه ثم رجع إلى اتمام الكبير (واحده كلمة) قول كدي مما بينه وبين مفرده بسقوط التاء هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مما يفرق الخ بزيادة يفرق وهي أولى فعلى هذا إذا قلت كلمة نقص معناه وصار دالا على الواحد وان حذفت صار دالا على الجنس فزاد معناه مثل لبن ولبنة ونبق ونبقة (وقوله فلذلك قال واحده) أي ذكر باعتبار اللفظ كما ذكر منقعر في قوله تعالى: أعجاز نخل منقعر. لكن المناسب لما حملنا عليه الكلم سابقا وانه بمعنى الكلمات أن يقول واحدها (وقوله وقال ابن معطي واحدها) أنث باعتبار معناه كما أنث خاوية في قوله تعالى : أعجاز نخل خاوية (وقوله من الكلام والكلم والكلمة) صرح بالمفضل عليه وهو المجرور بمن دفعا لما أوردوه على الناظم من أن من جملة ما مر اللفظ والقول ليس أعم منه بل كل ما يطلق عليه قول يطلق عليه لفظ وحاصل الجواب أن الناظم أراد أن القول أعم مما ذكر ذاتا وأصالة وهو الكلام الخ واللفظ انما ذكر تبعا فلا يدخل (وقوله وعم فعل ماض الخ) ويحتمل أن يكون اسم فاعل وأصله عام فحذفت منه الألف كما حذفت في بر إذ أصله بار ويحتمل أن يكون اسم تفضيل وأصله أعم حذفت منه الهمزة كما حذفت في خير وشر وفي الكافية :

أى واحد الـكلم كلة والـكلم اسم جنس جمعى مما يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنيثه فلذلك قال واحده وقال ابن معطى واحدها وقوله والقول عم يعنى أن القول يطلق على ما ذكر من الـكلام والـكلم والـكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماض فى موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا وتقديره عم جميع ماذكر وقوله وكلة بها كلام قد يؤم يعنى ان الـكلمة يقصد بها الـكلام ويعنى بذلك فى اللغة لا فى الاصطلاح كقولهم فى لفظ الشهادة كلة الاخلاص وهو من باب تسمية الشىء باسم بعضه وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها احدى أجزاء الـكلم والى كونها يقصد بها الـكلام وخبرها فى الجملة بعدها وبها متعلق بيؤم ومعنى يؤم يقصد ثم قال :

(بالجر والتنوين والندا وأل * ومسند للاسم تميز حصل)

يعنى ان الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الأول الجر وهو عبارة البصريين وعبارة الـكوفيين الخفض ويشمل الجر بحرف الجر وبالاضافة .

وغالبا أغناهم خير وشر * عن قولهم أخير منه وأشر

وهذا الوجه الثالث هو الصواب لأنه يفيد أن القول يطلق على ما ذكر ويزيد وهو كذلك لأنه يزيد بنحو غلام زيد فليس بكلام لعدم الفائدة ولا كلم لعدم وجود الثلاثة ولا كلة للتركيب بخلاف الوجهين قبله فلا يفيد إلا كون القول يعم ماذكر وهل يزيد يبقى ما هو أعم (وقوله يقصد الخ) يقصد فى كلام كدى تفسير ليؤم ولم يأت بقد المشعرة بالتقليل مع يقصد على مافى غالب النسخ تنكيتا على الناظم الذى يقتضى ان اطلاق الـكلمة على الـكلام قليل مع أنه كثير كما نكت عليه كدى أيضا بقوله : ويعنى بذلك فى اللغة فان الناظم يقتضى ان اطلاق الـكلمة على الـكلام اصطلاحا فهما تنكيتان أجيب على الأول بأن اطلاق الـكلمة على الـكلام قليل بالنسبة لإطلاقها على معناها الحقيقى وهو المفرد فهو تقليل نسبى وان كان اطلاق الـكلمة على الـكلام نفسه كثيرا لغة وكيف يخفى على الناظم وقال السيوطى فى التنكيت الثانى هذا الاعتراض من الاعتراضات التى لا يمكن علاجها فى الألفية وقد أصلحه ابن غازى بقوله :

واحـده كلة وقد يؤم * بها كلام لغة والقول عم

وكلة فيها ثلاث لغات جمعها ابن معطى فى قوله :

فيها ثلاث من لغات لامه * كلـمة وكلـمة وكلـمة

(وقوله وجاز الابتداء بكلمة الخ) لا حاجة لهذا لأن المقصود هذا اللفظ بعينه فكلمة حينئذ علم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وصرفه الناظم ضرورة وسيقول الناظم : * ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع ...(وقوله وخبرها فى الجملة بعدها) اعلم أن هذا التركيب اشتمل على جمل ثلاث كبرى قطعا وهى وكلة مع خبرها وجملة صغرى وهى قد يؤم الواقعة خبرا عن المبتدأ الثانى وعلى جملة يقال لها صغرى وكبرى باعتبارين وهى جملة كلام قد يؤم فباعتبار كونها خبرا عن كلة هى صغرى وباعتبار وقوع خبرها جملة هى كبرى فيكون هذا التركيب مشتملا على طرفين وواسطة (بالجر والتنوين والنداوأل) قول كدى (وعبارة الـكوفيين الخفض) اعترض بأن عبارة النحويين جميعهم الجر ولم يعبر بالخفض الا الزجاج والجزولى وتبعهما ابن آجروم (وقوله ويشمل الجر بحرف الجر وبالاضافة الخ) لم يذكر الجر بالتبعية بناء على أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع وهو الصحيح فلا يخرج الجر عن الحرف أو المضاف وقد اجتمع الاثنان أو الثلاثة على القول بالتبعية فى البسملة فاسم مجرور بالحرف والله بالمضاف الذى هو اسم والرحمن الرحيم مخفوضان بالتبعية لله وزاد غير واحد الجر بالمجاورة أو بالتوهم فمثال الجر بالمجاورة قول امرىء القيس :

كأن أبانا فى أفانين ودقة * كبير أناس فى بجاد مزمل

بخفض مزمل وهو نعت كبير المرفوع على انه خبر كأن التى للتشبيه العاملة عمل ان واسمها أبانا فالتنوين على رأى وهو اسم جبل لـكن لما جاور مزمل المخفوض الذى هو بجاد اسم كساء انخفض ومثال الجر بالتوهم قول زهير :

بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب على انه خبر ليس لتوهم دخول حرف الجر على مدرك لكونه خبر ليس وسيقول الناظم: *وبعد ما وليس جر البا الخبر* والحق أن كسرة المجاورة ليست للاعراب وانما هى للاتباع وان مزمل فى البيت الاول مرفوع نعت كبير بضمة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة والاتباع وان العامل فى التوهم ماتوهم من حرف أو مضاف فيكون سابق فى البيت الثانى مجرورا بالحرف المتوهم وهو البـاء ثم ان قول المـكودى وبالاضافة يقتضى أن العامل فى المضاف اليه

الثانى التنوين وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم بعد كماله تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالأسماء وهو تنوين التمكين كرجل وتنوين التنكير كصه وتنوين العوض كيومئذ

الجر معنوى وهو الاضافة والحق كما يأتى فى باب الاضافة أن العامل انما هو المضاف (وقوله الثانى التنوين الخ) هو فى الاصل مصدر نونت الكلمة تنوينا اذا جعلت التنوين فى آخرها وفى الاصطلاح قال كدى نون الخ سماها نونا باعتبار النطق بها ولم يعتبر الخط (وقوله ساكنة) أى اصالة ولا عبرة بتحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيد العاقل فاضل واحترز به من نون ضيفن للطفيلى ورعشن للمرتعش فان النون فيهما وان كانت زائدة فليست بساكنة فلا يقال لها تنوين وانما زيدت النون فيهما للالحاق بجعفر تشبيها بفعلهما فإن الاول يأتى من غير دعاء فهو زائد والآخر حركته لايقصدها بل تكون جبرا عليه وما ألطف قول بعض الأدباء فى الطفيلى:

أتانا طفيلى كأن يمينه * على الأكل برق للموائد تخطف
تحاكى عصا موسى اذا هى أقبلت * فما هى إلا حية تتلقف
فلو كان فى شرق وفى الغرب زردة * وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

(وقوله زائدة) وصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز لأنه لايخرج به شىء وقيل احترز به من نون منعم من أنعم فانها أصلية وقد حذف الموضح قيد الزيادة (وقوله تلحق آخر الاسم) الأولى أن يبدل الاسم بالكلمة لأن فى كلامه دورا إذ معرفة التنوين تتوقف على معرفة الاسم إذ الاسم مأخوذ جزأ من حقيقة التنوين ومعرفة الاسم تتوقف على معرفة التنوين وخرج بالاسم على بقائه على حاله نون التوكيد الخفيفة فى نحو لنسفعا (وقوله بعد كماله) احترز به من نون نحو منطلق فانها فى الوسط فلا تكون علامة الاسم (وقوله تفصله عما بعده) هذه فائدة التنوين وأنه يدل على أن الكلمة التى هو فيها تمت وأنها غير مضافة لما بعدها لأن التنوين والاضافة ضدان لا يجتمعان بل يتعاقبان على الكلمة فمهما وجد أحدهما فقد الآخر (قوله التنوين الخ) نظم أقسام التنوين الأربعة المكودى فى قوله:

تنويننا الذى بالاسماء حرى * مكن وقابل عوض ونكر

وماعدا هذه الأربعة يكون فى الأسماء وغيرها (وقوله وهو تنوين التمكين الخ) الأولى أن يعبر بالتمكن بدل التمكين لأن الأول وصف للفظ والثانى فعل الفاعل وأجيب بأنه عبر بالتمكين مناسبة لتعبيره بعد بالتنكير وتنوين التمكن هو المسمى بتنوين الصرف على ما يأتى للناظم حيث قال: الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

وهو أكثر التنوينات استعمالا وأشهرها وأسرعها الى الذهن عند الاطلاق فاذا أريد غيره قيد بأن يقال تنوين التنكير مثلا وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة وهى التى لم تشبه حرفا ولا فعلا (وقوله كرجل) أشار به إلى أن تنوين التمكين كما يكون فى المعارف كزيد يكون فى النكرات كرجل وهذا هو الحق وقيل تنوين رجل للتنكير وهو باطل لأن تنوين التنكير إنما يلحق المبنيات ورجل معرب (وقوله وتنوين التنكير الخ) هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فاذا قلت صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام ولا تتكلم بكلمة فهو نكرة وإذا قلت صه بكسرة واحدة كان معرفة ومعناه اسكت عن الكلام الذى تتكلم به وإن شئت تكلم بغيره وسيقول الناظم: واحكم بتنكير الذى ينون * منها وتعريف سواه بين

(وقوله وتنوين العوض الخ) العوض تارة يكون عن جملة أوعن كلمة أو عن حرف فمثال الأول قوله تعالى: ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله. واصله والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارسا يفرح المؤمنون فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصارا وعوض منها التنوين وكسر ذال إذ على أصل التقاء الساكنين والكسرة للبناء لأن إذ باقية على بنائها كما يأتى فى قول الناظم: وان ينون يحتمل إفراد إذ ومثال كونه عوضا عن كلمة تنوين كل فى قوله تعالى: قل كل يعمل على شاكلته. أى كل انسان ثم حذف انسان المضاف اليه وعوض منه التنوين ومثال كونه عوضا عن حرف جوار وغواش أصلهما جوارى وغواشى بحركة واحدة ثم تقول استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة ثم الياء اعتباطا لغير موجب فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل الاحرف واحد فلو رددت الياء لرجع الثقل فأبقوها محذوفة وعوضوا عنها التنوين وهذا الذى قلنا مبنى على أن المنع من الصرف سابق على الاعلال وهو الحق وقيل الاعلال سابق على منع الصرف وأن الأصل جوارى بتنوين التمكين فاستثقلت الضمة مثلا على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لرفع التقائهما ثم بعد الاعلال نظرنا فوجدنا لفظ جوار مثلا على صيغة منتهى الجموع تقديرا لأن الياء حذفت لعلة فهى كالثابتة فلهذا لا يجوز الاعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين لأن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما فعوضوا منها التنوين لينقطع طماعية رجوعها وهذا القول هو الذى اختاره

وتنوين المقابلة كمسلمات الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو احدى أخواتها الرابع أل وهى الألف واللام وأل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل الخامس الاسناد وهو المعبر عنه بمسند فان مسند يطلق على المصدر وعلى اسم المفعول والتقدير واسناد اليه ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الاعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ وحصل فى موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا ثم قال : (بتا فعلت وأتت ويا افعلى * ونون أقبلن فعل ينجلى)

يعنى أن الفعل ينجلى أى يظهر بأربعة أشياء الأول تاء فعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضى ويجوز ضبطها بالضم على أنها للمتكلم وبالفتح على أنها للمخاطب وبالكسر على أنها للمخاطبة وجميعها خاص بالفعل الماضى الثانى تاء أتت وهى تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للفعل الماضى دلت على تانيث فاعله الثالث ياء افعلى وهى ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع الرابع نون أقبلن وهى نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضا الأمر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر فى كلة وينجلى خبره وبتافعلت متعلق بينجلى

بعضهم وقيل التنوين عوض من الحركة وأن الاصل جوار بحركة واحدة فحذفت للاستثقال وعوض منها التنوين ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين قاض وجوار حتى قلتم تنوين الاول تنوين تمكين وتنوين الثانى تنوين عوض ﴿قلت﴾ لما كان تنوين قاض يثبت فى حالة الرفع والنصب والجر دل على أن تنوينه تنوين تمكين ولما كان تنوين جوار إنما يثبت فى حالة الرفع والجر ويحذف فى حالة النصب للتصريح بالياء دل على أنه عوض منها فى حالتى الرفع والجر فلذلك لم يجمع بينهما فى حالة النصب (وقوله وتنوين المقابلة كمسلمات الخ) أى مما جمع بألف وتاء مزيدتين وسمى بتنوين المقابلة لأن جمع المؤنث فرع جمع المذكر السالم وجمع المذكر فيه النون ولم يوجد فى جمع المؤنث فأعطى جمع المؤنث التنوين مقابلة للنون فى جمع المذكر وانما قيل فى هذا التنوين انه قسم مستقل رابع غير داخل فيما قبله لأنه لو كان للتمكين لما ثبتت فى المفرد الذى على صيغة جمع المؤنث نحو عرفات لوجود علة المنع من الصرف فيه وهى العلمية والتأنيث ولو كان للتنكير لم يثبت فى المعربات وليس عوضا عن شيء (وقوله وهو الدعاء الخ) أى صحة نداء الكلمة وأشار المكودى بهذا إلى أنه ليس المراد بالنداء دخول حرف النداء فى اللفظ لانه قد يدخل فى اللفظ على ماليس باسم كقوله تعالى: ياليت قومى. ثم قيل ان المنادى محذوف تقديره ياقوم ليت قومى أو الياء فى ياليت ليست للنداء وانما هى حرف تنبيه (وقوله فان مسند يطلق على المصدر الخ) ظاهره أن مسند ليس باسم مفعول حقيقة وليس كذلك والاولى أن يبين أولا أن مسند اسم مفعول حقيقة من أسند ثم يقول فيحتمل أن يبقى مسند على حاله ويكون المعنى من علامة اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسنداً إليها ويحتمل أن يكون أطلق اسم المفعول وأراد المصدر كما ورد عكسه والمراد به أن تسند الى الكلمة ماتتم به الفائدة فعلا أو اسماً أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند إليه والاسم نحو زيد قائم فقائم مسند وزيد مسند اليه والجملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند والتاء مسند اليها والجملة مسندة وأنا مسند اليه وهذا الاسناد معنوى وتارة يكون لفظيا كقوله من حرف جر وقال فعل ماض وفى الكافية : وان نسبت لأداة حكما * فاحك أو اعرب واجعلنها اسما (وقوله والتقدير واسناد اليه) أى الى اللفظ لا الى الاسم والالزم الدور (وقوله ويحتمل هذا البيت الخ) أنهاها سيدنا الوالد فى حاشيته على التوضيح الى سبعين وجها (وقوله أظهرها الخ) اعترض المعرب هذا الوجه بأنه يلزم عليه تقديم معمول الصفة وهو بالجر وما عطف عليه على الموصوف وهو تمييز والصفة لاتتقدم على الموصوف فأحرى معمولها واعتراضه وارد ولا تلتفت لكلام بعض وفى نسخة الشاطبى ميزه حصل وأعرب به باعراب المكودى (بتافعلت وأتت) (قوله كدى اللاحقة للفعل الماضى) قيل الصواب أن يقول للكلمة بدل للفعل إذ يلزم على عبارته الدور بأن تكون معرفة تاء الفاعل متوقفة على معرفة الفعل الماضى ومعرفة الفعل متوقفة على معرفة تاء الفاعل وهذا الاعتراض وارد عليه فى المواضع بعد (وقوله وهى تاء التأنيث الساكنة) ولا تحرك إلا لعارض كالتخلص من التقاء الساكنين نحو قالت الأعراب لأن همزة الوصل تحذف فى الدرج أو للنقل نحو قالت أمة وأما المتحركة فهى مختصة بالاسم كانت حركتها اعرابا نحو فاطمة أو بناء نحو لا قوة واما نحو ثمت وربت فهى لغة بعض العرب وليست للتأنيث أصلا خلافا للأزهرى واختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لأن الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون أخف من الحركة فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل (ويا افعلى) لم يقل ياء الضمير لأن هذه العبارة تصدق بياء المتكلم وياء المتكلم تتصل بالحرف والفعل والاسم نحو قوله تعالى : إننى هدانى ربى. بخلاف عبارة الناظم فلا تصدق الا بياء المؤنثة المخاطبة نحو : كلى واشربى وقرى عينا. (وقوله وتكون مشددة ومخففة) فيه تنكيت على الناظم حيث مثل بالمشددة فيقتضى أن الفعل لا تكون علامة له الا المشددة وليس كذلك ولذا أصلحه من قال: * ونونى التوكيد فعل ينجلى * وعبر الناظم مع الاسم بتمييز ومع الفعل بينجلى لأن بعض علامات الاسم وهو النداء والاسناد خفى فالمناسب التعبير بالتمييز وعلامات الفعل كلها ظاهرة فالمناسب التعبير بالانجلاء والظهور (وقوله ما ذكر فى كلة الخ) المذكور فى كلة هناك هو التنويع ولا تنويع هنا والمسوغ كما قيل كون المراد بفعل الحقيقة فانها من المسوغات كما ذكره فى المغنى ومثله بقوله رجل خير من امرأة وقال الأشمونى المسوغ قصد الجنس (وقوله وبتا فعلت متعلق الخ)

ثم قال (سواها الحرف) يعنى أن مالا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواها مبتدأ والحرف خبره ويجوز عكسه وهو الاظهر فان سوى عند الناظم بمعنى غير فاضافتها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال ومختص بالأسماء ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال (كهل وفى ولم) فهل مثال للمشترك وفى مثال للخاص بالاسم ولم مثال للخاص بالفعل ثم قال : (فعل مضارع يلى لم كيشم) لما أتى فى تعريف الفعل بالعلامات التى تخصه على الجملة وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسيميه بما يختص به وهو لم أو احدى أخواتها ففعل مبتدأ ومضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع العارى من لم فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم يلى لم لا مثال للمضارع المقرون بلم اذ لو كان كذلك لقال كلم يشم والماضى شم بالكسر لأنك تقول شممت الطيب هذه هى اللغة الفصيحة ويقال شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة

فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وكثيرا ما يعترض المعرب على المكودى بهذا وهو غفلة منه رحمه الله عما ذكره هو بنفسه فى التصريح فى فصل خبر كان نقلا عن ابن هشام فى الحواشى أن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع كون المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا (سواها الحرف) (قول كدى يعنى أن مالا يقبل العلامات الخ) أشار بهذا إلى دفع اعتراض وارد على الناظم وحاصله أن يقال قوله سواها الحرف لا فائدة له لأنه معلوم من قوله سابقا واسم وفعل حيث حصر القسمة فى الثلاثة أن الحرف غير الاسم والفعل فأجاب كدى بأن كلامه على حذف مضافين وأن الأصل سوى قابل علامة الاسم والفعل حرف وحينئذ فتكون علامة الحرف عدمية ونظير ذلك ما قال ابن مالك ج ح خ فالجيم والخاء علامتهما وجودية كالاسم والفعل والحاء علامتها عدمية كالحرف ولذا قيل : والحرف ماليست له علامه * ترك العلامة له علامه

(وقوله ويجوز العكس الخ) بل الظاهر أنه هو المتعين لوجهين أحدهما أن الحرف هو المحدث عنه فيجب أن يكون مبتدأ والثانى أنه ان جعل الحرف مبتدأ كانت سوى هى الخبر فيكون موافقا لمذهب سيبويه فى سوى أنها لازمة للنصب على الظرفية وان جعلت سوى مبتدأ والحرف خبرا خرجت عن مذهب س وصارت متصرفة (كهل وفى ولم) (قول كدى فهل مثال للمشترك الخ) محل كون هل تدخل على الجمل الاسمية مالم يكن بحيزها فعل والا فلا تفارق الفعل كقولك هل زيد قام فيتعين أن يكون زيد فاعلا بفعل محذوف فتكون الجملة فعلية ورحم الله من قال :

مليحة عشقت ظبيا حوى حورا * فمذ رأته سعت فورا لخدمته

كهل إذا ما رأت فعلا بحيزها * حنت إليه ولا ترضى بفرقته

ثم الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل وفى هذا المعنى قال سيدنا الجد أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى :

إذا كان منك اختصاص بى قويت على * ما شئت منى بتفصيل واجمال

وإذا غدوت مشاركا ضعفت فلم (١) * تعمل وأهملت عندى كل اهمال

كالحرف عند اختصاص فهو ذو عمل * وفى التشارك لم يظفر بأعمال

﴿ فان قلت ﴾ عندنا حروف مشتركة كما ولا النافيتين ومع ذلك تعمل عمل ليس وعندنا حروف مختصة كالسين وسوف ومع ذلك لا تعمل ﴿ قلت ﴾ قد حقق العلامة أبو عبد الله سيدى محمد الزروالى أن الحروف أقسام ثمانية قسم مشترك ولا يعمل كل وهو الأصل ثانيها ما هو مشترك ويعمل على خلاف الأصل كما ولا وانما خرجتا عن أصلهما تشبيها لهما بليس ثالثها ما يختص بالاسم كفى فيعمل الجر على الأصل رابعها ما يختص بالاسم ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم وهو أن وأخواتها وخرجت عن العمل الخاص لشبهها بالفعل فى المعنى والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه خامسها ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئا على خلاف الأصل كأل التعريفية وانما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم فهى كالجزء منه سادسها ما يختص بالفعل كلم فيعمل الجزم على الأصل سابعها ما يختص بالفعل أيضا ويعمل النصب على خلاف الأصل كلن وانما خرجت عن الأصل تشبيها لها بليس فى نفى الحال ثامنها ما يكون مختصا بالفعل ولا يعمل شيئا كقد والسين وسوف وانما لم تعمل لأنها صارت كالجزء منه فهى بمنزلة أل التعريفية فى الأسماء (فعل مضارع يلى لم) (قول كدى أو احدى أخواتها) مراده بأخواتها ما يجزم فعلا واحدا احترازا مما لا يجزم أصلا وهو على صورة الجازم كلما التى بمعنى حين فانها تدخل على الماضى نحو قوله تعالى: ولما جاء عيسى . ومما يجزم فعلين كان فانه يدخل على الماضى

---

(١) (قوله وإذا غدوت مشاركا ضعفت فلم) لا يخفى مافيه من عدم استقامة الوزن مع ركاكة المعنى فلعل المناسب أن يقول * وان يكن منك تشريك ضعفت فلم الخ أو نحو ذلك اه .

أشم بالضم ثم قال : (وماضى الأفعال بالتا مز)

يعنى ان الفعل الماضى يمتاز من المضارع والأمر بصلاحيته للتاء وأل فى التاء للعهد وشملت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ثم قال :

(وسم * بالنون فعل الأمر إن أمر فهم)

يعنى أن فعل الأمر يمتاز بشيئين صلاحيته لنونى التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وافهام الأمر وهو معنى قوله ان أمر فهم وأل فى النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة ثم قال :

(والأمر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل)

يعنى أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحا للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بصه ومعناه اسكت وحيهل ومعناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس فى هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذى قبله الا كون غير القابل للتنوين مما أفهم الأمر يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بانه اسم فى قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تمثيله بصه وحيهل .

والمضارع (وقوله أشم بالضم) وأما على لغة الكسر فى مبنى الماضى فهى فى المضارع مفتوحة والفتح هو المتعين فى كلام الناظم موافقة لفتح اللام فى ولم فى الشطر الأول (وماضى الأفعال بالتا مز) (قول كدى وشملت التاءين الخ) فيكون حينئذ أطلق المفرد وأراد المثنى وذلك سماعى ولهذا أصلحه ابن غازى بقوله :

وماضى الأفعال بالتاءين سم * والأمر بالنون اذا أمر فهم

والصواب ابقاء التاء فى النظم على افرادها ولا يحتاج لاصلاح ويكون المعنى بالتاء المنوعة الى نوعين لجواز التعبير عن الأمرين المشتركين فى حكم واحد بالمفرد نحو قوله عز وجل : وما أنت بتابع قبلتهم . أى قبلتهم لان لكل واحد قبلة تخصه بدليل : وما بعضهم بتابع قبلة بعض . (وسم بالنون) (قول كدى يمتاز بشيئين الخ) كلامه يقتضى أن كل شيء علامة مستقلة مع أن مجموع الشيئين علامة واحدة فكان الواجب أن يقول يعنى أن علامة الأمر مركبة من شيئين ويجب أن يقرأ قوله بعد وافهام بالنصب على أنه مفعول معه ليستفاد منه ما ذكرنا ثم ان المراد بالأمر المعرف بأل فى كلام الناظم الاصطلاحى المقابل للمضارع والماضى والمراد بأمر فى قوله إن أمر فهم الطلب فالدور مدفوع (والأمر ان لم يك للنون محل) (قوله اذا أفهم الأمر الخ) أى الطلب أشار بهذا الى دفع اعتراض وارد على الناظم حاصله أن يقال إنه عبر بقوله والأمر فيقتضى أن المراد بالأمر الاصطلاحى وهو فعل الأمر فيكون قوله بعد هو اسم منافيا له ومناقضا وأجاب عنه المكودى بأن المراد بالأمر الطلب وأن كلامه على حذف مضاف تقديره ومفهم الأمر ثم ان ابن غازى حمل قول الناظم اسم على مطلق الاسم الشامل للمصدر النائب عن الفعل نحو ضربا زيدا ولاسم الفعل وقال صوابه أن يبدل صه بصبرا ويحذف الواو من حيهل وأجابوا بان مقصود الناظم اسم الفعل فقط لأنه هو الذى يلزم الدلالة على الأمر والطلب فهو الذى ينبغى الاحترازمنه نعم يرد عليه لام الأمر فيقتضى أنها اسم فعل قال الشاطبى ولا جواب له وليس كل داء يعالجه الطبيب (وقوله ولذلك مثله بصه الخ) اعترض على الناظم فى التمثيل بهما فان اسميتها معلومة من قوله والتنوين وأجيب بأن المعلوم سابقا مطلق الاسمية والمراد هنا الاسمية المخصوصة وهى للفعل وتمثيله يرشد لذلك ثم ان حيهل فيها لغات منها إبدال هائها عينا وليست هى التى فى الأذان والاقامة لان مجموع الحروف الأربعة هنا كلة مستقلة وحى فى الأذان والاقامة اسم فعل كلة برأسها وعلى حرف جر والصلاة أو الفلاح مجرور نقله الصفار فى شرح كتاب سيبويه ولا تغتر بما نقله الزيانى فى شرح الرسالة (وقوله وليس فى هذا البيت الخ) يقال ان هذه فائدة وأى فائدة ولولا هذا البيت لتوهم أن اسم الفعل حرف لقوله سواها الحرف نعم لو اعترض عليه بأنه ذكر اسم الفعل من فعل الأمر دون اسم الفعل من الماضى والمضارع لكان متجها ولذا أصلحه من قال :

وما يكن منها لغير ذى محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

فهيهات ناب عن بعد ووى ناب عن أعجب المضارع وأجيب عن الناظم بأنه لما كان اسم الفعل من الأمر كثيرا لقوله :

* وما بمعنى افعل كآمين كثر * خصه بالذكر ولما كان اسم الفعل من الماضى والمضارع قليلا كما يأتى فى قوله :

* وغيره كوى وهيهات نزر * لم يذكره والله أعلم .

﴿ المعرب والمبنى ﴾

(والاسم منه معرب ومبنى * لشبه من الحروف مدنى)

يعنى أن الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدم المعرب لانه الأصل ومعرب مبتدأ وخبره منه مبنى مبتدأ وخبره محذوف تقديره منه ولما كان المبنى من الاسماء على خلاف الأصل وأنه لا يبنى الا لعلة نبه على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نبه على القرب بقوله مدنى والشبه غير المدنى ماعارضه معارض كأى فى الاستفهام والشرط فانها أشبهت

﴿ المعرب والمبنى ﴾

النظر فى علم النحو باعتبارين باعتبار المفردات وباعتبار المركبات فالأول نظر تصريفى يأتى وأخره وان كان المناسب تقديمه على المركبات لان مدار علم النحو دائر على المركبات مع تمام فائدتها حتى قيل ان علم التصريف ليس من علم النحو ثم الكلام على المركبات مبدؤه المبتدأ والخبر ومن هذا الباب الى المبتدأ والخبر كله وسيلة لعلم النحو وانما احتيج لهذه الوسيلة لان الأحكام التركيبية تفتقر الى مقدمتين الاعراب والبناء والتعريف والتنكير وبيان افتقار تفصيلهم فى اسم لا والمنادى مثلا بين أن يكون مضافا أو شبهها به فيعرب وبين أن يكون مفردا فيبنى ويأتى ان الحال والتمييز مثلا لا يكونان إلا نكرتين وصاحب الحال والمبتدأ لا يكونان الا معرفتين فاحتجنا لتقديم معرفة الاعراب والبناء والتنكير والتعريف وقدم المعرب والمبنى لأن معرفتهما آكد ولقصر الكلام عليهما ثم المناسب تقديم الاعراب والبناء وتأخير المعرب والمبنى لأن المعرب والمبنى مشتقان من الاعراب والبناء ومعرفة المشتق منه الأصل سابقة على معرفة المشتق الفرع وأجيب بأنه قدم الكلام على المعرب والمبنى لطول الكلام على الاعراب والبناء تأصيلا وتفريعا والاعراب فى اللغة يطلق على معان خمسة جمعها بعضهم فى بيت نصه :

بيان وحسن وانتقال تغير * ومعرفة الاعراب فى اللغة اعقلا

فمن اطلاقه على البيان قوله عليه السلام : البكر تستأمر وإذنها صماتها والثيب تعرب عن نفسها أى تبين ومن اطلاقه على الحسن قولهم جارية عروب أى حسناء ومن اطلاقه على الانتقال قولهم أعربت الابل عن مرعاها أى انتقلت ومن إطلاقه على التغير أعربت معدة الرجل أى تغيرت ومن إطلاقه على المعرفة أعرب الرجل اذا كان عارفا بالخيل * وأما الاعراب فى الاصطلاح فاختلفوا فيه على قولين فقيل إنه لفظى وهو مذهب المحققين وعرفوه بقولهم ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أوحرف أوسكون أوحذف وقيل إنه معنوى وهو ظاهر كلام س وذهب اليه الأعلم وأبو حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم وعرفوه بقولهم الاعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ﴿ فان قلت ﴾ هل هنالك ماينبنى على كون الاعراب لفظيا أومعنويا ﴿ قلت ﴾ لا ينبنى عليه شىء من جهة المعنى وانما ينبنى عليه من جهة اللفظ فاذا قلت جاء زيد مثلا فعلى أنه لفظى تقول زيد فاعل مرفوع بضمة ظاهرة فى آخره وعلى أنه معنوى تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة الخ فعلى كونه لفظيا تكون الضمة مثلا نفس الاعراب وعلى أنه معنوى تكون علامة على الاعراب فقط وظاهر الناظم فى قوله: فارفع بضم الخ مع قوله: * والرفع والنصب اجعلن اعرابا * وصرح به فى التسهيل ان الاعراب لفظى (والاسم معرب ومبنى) (قول كدى على قسمين الخ) رفع بهذا الابهام الذى فى عبارة الناظم حيث قال منه معرب ومبنى فتقتضى على ظاهرها أن منه شيئا آخر لا يقال فيه معرب ولا مبنى وهو الذى اختاره أبو حيان والسيوطى فى الأسماء قبل التركيب واليه ذهب بعضهم فى المنادى المفرد نحو يازيد وقيل به أيضا فى المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامى والحق أن الاعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما كالحركة والسكون وأحسن مايجاب به عن الناظم أن الحصر فى القسمين مأخوذ من قوله هنا: لشبه من الحروف مع قوله * ومعرب الأسماء ماقد سلما * من شبه الحرف إذ يلزم من اعراب السالم من شبه الحرف بناء غير السالم فحينئذ لا واسطة بينهما ولا يؤخذ الحصر من جعل مبنى مبتدأ والخبر محذوف على حد: فمنهم شقى وسعيد. بل العبارة بهذا التأويل تحتمل الحصر وغيره (وقوله لأنه الأصل الخ) المراد بالأصل مايستحقه الاسم أولا وبالذات لا أن المراد بالأصل الراجح لانه يقتضى أنه يجوز فى كل اسم الاعراب راجحا والبناء مرجوحا وهو باطل وانما كان الاعراب أصليا فى الاسم لانه قد تعتريه معان لا تتميز الا بالاعراب كقولك ماأحسن زيد فيحتمل ثلاثة أوجه الاستفهام والتعجب والنفى فان رفعت أحسن وجررت زيدكان استفهاما وان بنيت أحسن على الفتح فان نصبت زيدا كان تعجبا وان رفعته كان نفيا وقد يختلف الاعراب مع اتحاد المعنى كالحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره (لشبه من الحروف مدنى) قيل

الحرف فى المعنى لـكن عارض شبه الحرف لزومها الاضافة والاضافة من خواص الأسماء فألغى شبه الحرف ثم قال :

(كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا * والمعنوى فى متى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا)

نوع شبه الحرف إلى أربعة أقسام الأول الشبه الوضعى وهو ما أشبه الحرف فى كونه موضوعا على حرف أو حرفين وهو المشار اليه بقوله : * كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا * أى فى الاسمين من قولك جئتنا وهما التاء ونا فالتاء مبنية لشبهها بالحرف فى وضعها على حرف واحد ونا مبنى أيضا لشبهه بالحرف فى وضعه على حرفين الثانى المعنوى وهو ما أشبه الحرف فى المعنى وهو المشار اليه بقوله والمعنوى أى والشبه المعنوى فى متى وفى هنا أما متى فأشبهت همزة الاستفهام إن كانت استفهاما وان الشرطية إن كانت شرطا وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم اشارة والاشارة معنى من معانى الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب الثالث الشبه الاستعمالى والمراد به أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فانها أشبهت أن فى كونها عاملة غير معمولة وهو المشار اليه بقوله: وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر ... فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لأن الفعل عامل غير معمول فيه وماناب عنه كذلك ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل فقط فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن يكون

ان هذا يقتضى ان الحرف سابق وضعا على الاسم المبنى وليس كذلك وأجيب بان الواضع صور الحروف ذهنا ووضع الاسماء المبنيات أولا ثم وضع الحروف ووقع الشبه باعتبار مافى الذهن وحصر الناظم علة البناء فى شبه الحرف وهو مذهب الجمهور ولا عبرة بقول أبى حيان لا سلف له فى الحصر (قوله كدى فى المعنى) الذى هو الاستفهام إن كانت استفهامية نحو : فأى الفريقين أحق. فاشبهت همزة الاستفهام والشرط ان كانت شرطية نحو : أيما الأجلين قضيت . فأشبهت إن الشرطية ﴿ فان قلت ﴾ إذا وإذ وحيث ملازمة للاضافة ومع ذلك بنيت ﴿ قلت ﴾ هذه الثلاثة مضافة إلى الجملة والاضافة اليها على خلاف الأصل لأنها فى تقدير الانفصال فلا تمنع من البناء ﴿ فان قلت ﴾ لدن وكم كل منهما لازم للاضافة إلى المفرد ومع ذلك بنيا ﴿ قلت ﴾ كل منهما أشبه الحرف من وجوه فضعفت الاضافة الأصلية فلذلك لم تعتبر (كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا) (قوله كدى فى كونه موضوعا على حرف الخ) اعلم أن الأصل فى الحرف الوضع على حرف أو حرفين والأصل فى الاسم أن يكون موضوعا على ثلاثة أحرف وسيقول الناظم: * وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصريف... فحيث وضع على أقل من ثلاثة استحق ما يستحق ما الأصل فيه الوضع على حرف أو حرفين وهو البناء لـكن قياس هذا ان الحرف إذا أشبه الاسم فى الوضع على ثلاثة كنعم وبلى انه يعرب ولا قائل به وأجيب بأن الاعراب إنما يؤتى به للدلالة على معنى والحرف لا معنى له فى نفسه فلا يعرب (وقوله وهو ما أشبه الحرف فى المعنى الخ) المراد بالمعنى الأمر النسبى الذى لا يقع إلا بين اثنين كالتنبيه فانه نسبة بين المنبه والمنبه ووضعوا له الهاء وكالخطاب فانه نسبة بين المخاطب بالـكسر والمخاطب بالفتح ووضعوا له الـكاف وذلك المعنى النسبى الأصل فيه أن يؤدى بالحروف فاذا أدى ذلك المعنى بالاسم بنى والمراد بالشبه المعنوى تضمن الاسم معنى الحرف بحيث لا يصح جمع الاسم المضمن مع الحرف المضمن معناه نحو من الاستفهامية فانها تضمنت معنى همزة الاستفهام ولا معنى للاتيان بالهمزة مع من فلا يرد نحو الحال والتمييز فان الأول على معنى فى والثانى على معنى من لـكنها ليست على سبيل التضمين إذ يمكن التصريح بالحرف مع ما ذكر ولذا أعربت فلا يقال فيه تضمين وانما يقال فيه تقدير نص على هذا أبو حيان وغيره (وقوله فأشبهت معنى حرف الخ) الأولى فاشبهت حرفا فى المعنى لأن عبارته تقتضى ان هنا أشبهت المعنى مع أنها انما أشبهت حرفا فى المعنى كان من حق العرب أن تضع ذلك الحرف فلم تضعه هذا قول الجمهور والذى للزمخشرى أن العرب وضعت له حرفا وهو أل العهدية فانها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الاشارة الخارجية ورده المحقق سيدى الطيب بأنه وان ذكره فى النكت وشاع فى مجالس التدريس فاسد إذ لو كان لا فرق بين الاشارة الذهنية والخارجية واكتفى بمطلق الاشارة لزم أن تبنى جميع الأسماء فانها مشار بها ذهنا إلى مسمياتها كزيد وهو باطل فتعين أن المعتبر تضمن الاشارة الحسية الخارجية ولم تضع لها العرب حرفا (وقوله والمراد به أن الاسم يبنى الخ) أراد كدى بهذا الـكلام صرف عبارة الناظم عن ظاهرها من غير موجب كما ستراه (وقوله فعبر عن هذا الشبه) وهو كونها عاملة غير معمول فيها (وقوله وماناب عنه) الذى ناب عنه هو اسم الفعل (وقوله كذلك) أى يكون عاملا غير معمول فيـه (وقوله ولم يرد أن الشبه الخ) هـذا على ما قرر هو به من ان وجه الشبه هو كونها عاملة غير معمول فيها وذلك لازم من النيابة فحاصل كلامه ان الناظم عبر بالملزوم الذى هو النيابة عن الفعل وأراد لازم لازمه وهو شبهها بالحرف وبين الملازمة بقوله لأن الفعل الخ فاللازم هو كونها عاملة غير معمول فيها ولازم اللازم شبهها بالحرف وهو

اسم الفعل هو النيابة عن الفعل فقط واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فانه يؤثر للفعل الذى ناب عنه الرابع الشبه الافتقارى وهو ان يكون الاسم مفتقرا إلى غيره افتقارا مؤصلا كالموصولات وهو المشار اليه بقوله : وكافتقار أصلا واحترز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فانه غير مؤصل نحو سررت برجل يكتب إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قال :

(ومعرب الأسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كأرض وسما)

انما أخر المعرب وان كان الأصل تقديمه لأن المبنى محصور فما ذكر وما عداه معرب وقوله :

* ومعرب الأسماء ما قد سلما *

يعنى ان ما سلم من شبه الحرف فى الأوجه المذكورة وهو معرب ولما كان المعرب على قسمين ظاهر الاعراب ومقدره أتى بمثال من الظاهر وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصورا

المراد هذا تقرير وبيان ما للمكودى كما لأبى حفص سيدى عمر الفاسى وكتب عليه ما حاصله هذا الكلام ولا حاجة اليه ولا دليل عليه ولا يصح اما انه لا داعى اليه فلأن كلام الناظم ظاهر من غير احتياج إلى تقدير لأن معناه كشبه الاسم الحرف فى كون كل من الاسم والحرف ناب عن الفعل فصه الذى هو اسم فعل ناب عن اسكت كما أن ليت مثلا نابت عن الفعل وهو أتمنى فوجه الشبه هو النيابة قطعا واما كونه لا دليل عليه فلأن اطلاق النيابة على لازمها المذكور وهو كونها عاملة غير معمول فيها مجازا يحتاج إلى قرينة ولا قرينة فى كلام الناظم ترشد اليه واما انه لا يصح فلأن ما بين به الملازمة من أن الفعل عامل غير معمول فيه كأسماء الأفعال باطل لأن الفعل عامل معمول فيه إذ النواصب والجوازم عاملة فيه ﴿ فان قلت ﴾ مراده بقوله غير معمول فيه العمل الخاص كالفاعلية والمفعولية ﴿ قلت ﴾ لا قرينة تدل على حمله على العمل الخاص وبعد ذلك فلا نسلم ان النيابة عن الفعل تستلزم مماثلة النائب للمنوب عنه من كل وجه فالمصدر النائب عن الفعل معمول الفعل الذى ناب عنه (وقوله واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر الخ) نحو ضربا من قولك ضربا زيدا فان ضربا ناب عن اضرب وهو يؤثر فيه وأشار كدى إلى أن المراد بعدم التأثير عدم صحة تسلط العامل عليه فلا يرد اعتراض الشاطبى (وقوله أن يكون الاسم مفتقرا إلى غيره الخ) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين أن يكون مفتقرا إلى جملة أو إلى مفرد وليس كذلك لأنه يوجب البناء إلا الافتقار إلى الجملة فيخرج ما كان لازما للاضافة إلى المفرد نحو قبل وبعد فلا يلزم بناؤه (وقوله كافتقار النكرة الموصوفة) مثله فى شرح الكافية بقوله رجل يقول الحق محمود فرجل مبتدأ نكرة مفتقر للوصف بجملة يقول الحق تكون مسوغة للابتداء بالنكرة لكن رجل مفتقر فى هذا التركيب الذى جعل مبتدأ وفى تركيب آخر لا يفتقر هذا الافتقار ومنه قول الناظم هنا: وكافتقار أصلا. فوقع فى كلامه محترز ما يتكلم عليه لأن لفظة افتقار لا تفيد إلا بقيد أصلا فافتقار مفتقر إلى الوصف بأصلا لكن فى خصوص هذا التركيب إذ يصح أن تقول نحن إلى الله ذوو افتقار وأشار كدى بقوله أول التقرير فنوع شبه الحرف إلى أربعة الخ إلى أمرين أحدهما الرد على من جعلها ثلاثة فقط كالموضح وجعل الشبه الثالث والرابع قسما واحدا وجعل ضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وذلك باطل لأن هذا التفسير يشمل جميع أنواع الشبه الأربعة لا خصوص شبه النيابة والافتقار والصواب أن يتبع الجمهور فى جعلها أربعة أو يجعلها شبها واحدا شاملا للأربعة ثانيهما الإشارة إلى أن الكاف استقصائية لا تدخل شيئا ردا على من زعم انها للتمثيل وأدخل تحتها ثلاثة أنواع أخر من أنواع الشبه الاهمالى واللفظى والجمودى والحق ان هذه داخلة فى الأربعة الأولى كما يعلم من المطولات (ومعرب الأسماء ما قد سلما) قول كدى (لأن المبنى محصور الخ) فالكلام فيه قصير وعادتهم أن يقدموا ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل وقدم أيضا لأن علته وجودية وهى شبه الحرف (وقوله وما عداه معرب الخ) دفع به الايهام الذى يقتضيه قوله منه معرب ومبنى المقتضى ان منه شيئا لا مبنيا ولا معربا وقد مر الجواب عنه ثم الاضافة فى قول الناظم ومعرب الأسماء بمعنى من إذ بين الأسماء والمعرب عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى نحو زيد وينفرد الاسم فى المبنى نحو هذا وينفرد المعرب فى الفعل المضارع المعرب نحو يقوم وهذا ضابط الاضافة التى بمعنى من (وقوله ومثال من المقدر) على هذا جمهور الشراح وجوز الشاطبى أن يكون مقصورا من سماء ضد أرض وهو أنسب من جهة التنظير إذ نظير أرض سماء والمتعين فى النظم الأول لأن قصر الممدود ضرورة ولا داعى اليها مع امكان التخريج على غير ما يقتضيها ولأنه يكون فيه التنصيص على

وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم ثم قال :

(وفعل أمر ومضى بنيا)

لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها شرع في مبنى الأفعال ومعربها وبدأ بالمبنى منها وهو فعل الأمر والماضى فالماضى مبنى على الفتح ان كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر على السكون ان كان صحيح الآخر نحو اضرب أو على حذف آخره ان كان معتل الآخر نحو اغز واخش وارم ويجوز في قوله ومضى الرفع والجر والرفع أقيس لان التقدير وفعل مضى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ووجه الجر انه حذف المضاف وترك المضاف اليه على جره لدلالة ماتقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله بنيا للتثنية ثم أشار الى المعرب من الأفعال بقوله :

﴿ وأعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث كيرعن من فتن ﴾

يعنى ان الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الاناث نحو الهندات يرعن أو نون التوكيد نحو هل تقومن ولما كان نون الاناث لا يكون الا مباشرا للفعل لم يقيده ولما كان نون التوكيد يوجد مباشرا للفعل وغير مباشر وانه لا يمنع من الاعراب الا اذا كان مباشرا نبه على ذلك بقوله مباشر وفهم منه اذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو هل تقومان

الاعراب التقديرى ويكون المأخوذ من هذا البيت حينئذ فائدتين حصر الاسم في الاعراب والبناء وكون الاعراب لفظيا أو تقديريا وبهذا يسقط قول من قال لافائدة في هذا البيت (وقوله وهي لغة من اللغات الخ) مر في البسملة انها ثمان عشرة لغة (وفعل أمر ومضى بنيا) قول كدى (وبدأ بالمبنى منها الخ) هذا كأنه تنكيت على الناظم فان الأولى أن يقدم المضارع لشرفه بالاعراب ولشبهه بالاسم وأجيب عن الناظم بانه أخر المضارع لخروجه عن أصله اذ الأصل في الأفعال البناء ولطول الكلام عليه وقول من قال انه قدم الماضى لكون زمانه سابقا غير ظاهر لانه لم يصر زمانه ماضيا حتى كان مستقبلا (وقوله فالماضى مبنى على الفتح ان كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر الخ) نكت بهذا الكلام على الناظم من وجهين الأول انه قدم في عبارته الأمر على الماضى مع ان الماضى مبنى اتفاقا والأمر فيه خلاف الثانى لم يبين ما يبنى عليه الأمر والماضى وأجيب عن الأول بانه قدم الأمر زيادة في الرد على المخالف في بنائه حتى قدمه على المتفق عليه وعن الثانى بان المقام لتمييز المعرب والمبنى لا فيما يقع عليه البناء لكن اخلاء الكتاب من ذلك لا ينبغى أما الماضى فمبنى على الفتح صحيح اللام كضرب أو معتلها نحو رمى وغزا أصلهما رمى وغزو بفتح الياء في الأول والواو في الثانى ثم تحركت الياء أو الواو في الاصل وانفتح ماقبلهما فانقلبا ألفا فسكونها عارض والفتحة مقدرة في الألف وقيل مبنيان على سكون الألف وأما نحو ضربت مما اتصل به ضمير رفع متحرك وضربوا فالسكون في آخر الأول عارض كضم آخر الثانى فتقول في ضربت وضربوا مبنيان على الفتح المقدر على آخرهما منع من ظهوره في الأول السكون العارض لدفع ثقل توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وفي الثانى اشتغال المحل بضمة مناسبة للواو وقيل الماضى مبنى على السكون في الأول وعلى الضم في الثانى ﴿ فان قلت ﴾ ماوجه بناء الماضى على حركة مع ان الأصل في المبنى أن يسكن ﴿ قلت ﴾ لشبهه بالمضارع والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل ان يبنى على حركة ووجه شبهه بالمضارع انه يقع في المواضع التى يقع فيها المضارع فيقع صلة وصفة وخبرا وحالا وشرطا وجزاء مثال مايجمع هذه الستة على ترتيبها الذى طلع على سطح بيتى نزل وقد كره ان جاءنى أكرمته وقد حاز هذه المزية على فعل الأمر لأنه لا يقع في موضع من هذه المواضع فلهذا لم يبن على حركة وبنى على خصوص الفتح للخفة (وقوله والأمر على السكون الخ) الى قاعدة مايبنى عليه الأمر أشار بعضهم بقوله :

والأمر مبنى على مايجزم * به مضارعه أيا من يفهم

وبقى على المكودى من هذه القاعدة ما يبنى على حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربى وقال الكوفيون انه لا أمر وانما هو مضارع مجزوم بلام الأمر فأصل اضرب عندهم لتضرب ثم حذفت لام الأمر للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وأتى بهمزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن (وقوله والرفع أقيس) لانه الغالب عملا بقوله : ومايلى المضاف يأتى خلفا * عنه في الاعراب ... (وقوله وترك المضاف اليه على جره) والشرط المشار اليه بقوله * وربما جروا الذى أبقوا كما * الى آخر البيتين موجود (وأعربوا مضارعا ان عريا) الضمير عائد على العرب أى نطقوا به معربا والعرب لم يتقدم لهم ذكر فهو مما يفسره السياق أو على النحاة أى حكموا باعرابه (قول كدى نحو الهندات يرعن) هذا مثال للمفهوم وهو عدم العرو من نون الاناث والفعل مع نون الاناث مبنى على السكون (وقوله نحو هل تقومن) بفتح الميم مثال للمفهوم أيضا والفعل مع نون التوكيد مبنى على الفتح وسيأتى

أومقدر نحوهل تقومن يازيدون وعلامة رفع الفعل فى غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال ثم انتقل الى الحرف فقال :

(وكل حرف مستحق للبنا)

يعنى الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لانه لايلزم من استحقاق الشىء وجوده فيه فان الشىء قديكون مستحقا للشىء ويمنع منه ثم قال :

(والأصل فى المبنى ان يسكنا)

أصل كل مبنى اسما كان أوفعلا أوحرفا ان يبنى على السكون ولاينتقل عنه للحركة الالموجب من تعذر أوغيره وقوله :

(ومنه ذوفتح وذو كسر وضم * كأين أمس حيث والسا كن كم)

أى ومن المبنى مايبنى على الفتح كأين أوعلى الكسر كأمس أوعلى الضم كحيث

فالتقى ثلاث نونات حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فصار تقومان بفتح نون التوكيد فالتقى سا كنان ولا يمكن حذف أحدهما أما الألف فلئلا يلتبس بالفعل المسند الى الواحد وسيقول الناظم :

* والمضمر احذفنه الا الالف *

وأما النون المدغمة فلا تحذف لفوات الدلالة على التوكيد المقصود فكسرت النون تشبيها بنون المثنى فالفعل مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالى الأمثال ومثله قوله تعالى : ولاتتبعان . (وقوله أومقدر نحو هل تقومن) بضم الميم أصله قبل التوكيد تقومون بنون الرفع مفتوحة ثم أكد بالشديدة فاجتمع ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقى سا كنان الواو والنون المدغمة فحذفنا الواو لدفع التقاء السا كنين لقوله :

* والمضمر احذفنه الا الالف *

فبقيت ضمة الميم دالة على الواو المحذوفة ومثله قوله تعالى : لتبلون. فالفاعل فى مثال كدى والنائب فى لتبلون هو الواو المقدرة والضمة قبل النون دالة عليها والمقدر كالملفوظ به وبه يرد مازعمه العصام من انه تفطن لما أغفله سيبويه حيث منع حذف الفاعل مع أنه حذف هنا وانما أعرب المضارع العارى من التنوين لشبهه باسم الفاعل فى اللفظ والمعنى أما اللفظ فلجريانه عليه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وأما المعنى فلأن كلامنهما بمعنى الحال والاستقبال فزيد ضارب أويضرب يحتمل كل منهما الحال والاستقبال فيكون المضارع محمولا على اسم الفاعل كما ان اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل فكل حمل على الآخر من وجه وانما بنى الفعل مع النونين لبعد شبهه بالاسم باتصال النونين به اللذين لايتصلان بالأسماء وأما قوله : * أقائلن أحضروا الشهودا *

باتصال نون التوكيد الشديدة بالاسم فضرورة ﴿فان قلت﴾ لم بنى الفعل مع نون الاناث على السكون مع ان الماضى بنى على حركة لشبهه بالمضارع كامر فكان بناء المضارع المشبه به على الحركة أولى ﴿قلت﴾ حملوا المضارع المتصل به نون الاناث على الماضى المتصل به نحو ضربن فان آخره سا كن لفظا فكل من الماضى والمضارع حمل على الآخر وزعم قوم أن المضارع المتصل به نون الاناث معرب تقديرا بحركة منع من ظهورها لزوم السكون فى محل الاعراب (وكل حرف مستحق للبناء) قول كدى (وعبارته غير موفية بذلك لانه الخ) تبع فى هذا جمهور الشراح ولذا احتاج ابن غازى الى اصطلاحه بقوله :

* والحرف لايخرج عن حكم البنا *

وأنشدوا : كم من مستحق ليس يعطى ما استحق * ورائم لحقوق أمر ماحــق

فســلم الأمر لرب ماخلق * فكل شىء فى المقادير سبق

وهذا وان تمالؤا عليه غلط فاحش وعبارة الناظم حسنة غاية لان وجوب بناء الحرف مأخوذ من قوله سابقا : لشبه من الحروف مع قوله: ماقد سلما من شبه الحرف لانه اذا كان المشبه بالحرف يبنى لشبهه به فأحرى المشبه به نعم يقال هل بناء الحرف عروض كبناء الاسم أواستحقاق وأصالة بين هنا أنه اصالة وأيضا التعبير بالاستحقاق أخص من الواجب بخلاف التعبير بالوجوب فلايقتضى الاستحقاق ولذا عبر بالوجوب فى قوله:

* وكل مضمر له البنا يجب *

لان المضمرات أسماء والبناء فيها على غير طريق الاستحقاق وانما بنى الحرف اصالة لانه لاينصرف ولامعنى له فى نفسه (والأصل فى المبنى أن يسكنا) (قول كدى أصل كل مبنى الخ) أشار به الى ان أل فى قول الناظم المبنى للاستغراق وانما كان الأصل فى البناء السكون لان البناء ثقيل والاعراب خفيف والحركة ثقيلة والسكون خفيف فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل وعبارة الناظم فى قوله :ان يسكنا تقتضى انه كان محركا ثم سكن وليس كذلك لان السكون أصلى لاطارئ ومعنى كون البناء على السكون أصليا انه أكثر (ومنه ذوفتح وذو كسر وضم) هذا فى جواب سؤال مقدر وارد على قوله :والأصل فى المبنى أن يسكنا كأنه قيل له وهل خرج البناء عن الأصل الذى هو السكون

أما أين فاسم وبنى لشبهه بالحرف فى المعنى وهو الهمزة ان كانت شرطا وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما اتباعا لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو تضمن معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة فى نحو ذهب أمسنا لا لتعذر السكون خلافا لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحرف لأنها تفتقر الى جملة أبدا وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد وأما كم فاسم وبنيت على الأصل الذى هو السكون وهو المنبه عليه بقوله : * والأصل فى المبنى أن يسكنا * وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين ان كانت خبرية

فأجاب بقوله: ومنه الخ ثم ان الاسم ان بنى على السكون ككم فلا يرد عليه الا سؤال واحد وان بنى على حركة فترد عليه أسئلة ثلاثة كما فى أين وأمس وحيث قول كدى (أما اين فاسم الخ) دليل اسميتها دخول حرف الجر عليها فى نحو من أين جئت (وقوله وأما أمس فاسم) اعلم أن أمس له احوال أربعة تعرب فى ثلاثة أحدها اذا كانت نكرة منونة اسماً لمطلق زمن سابق على يومك نحو جئتك أمسا ثانيها اذا كانت مقرونة بأل ثالثها اذا كانت مضافة وتبنى فى صورة اذا كانت اسما لليوم الذى قبل يومك ودليل اسميتها فى صورة الاعراب التنوين أو أل أو الاضافة وفى صورة البناء العلمية ووجه بنائها فى هذه الحالة قال المكودى هو تضمن معنى أل أى العهدية فكما أن أل تفيد العهد فكذلك أمس واعترض كلامه من لم يفهم معناه من وجهين أحدهما أن الاسم اذا تضمن معنى الحرف فلا يصرح بذلك الحرف معه وهنا يقال بالامس ثانيهما أنه يقتضى أن أمس تعرف غيرها كما تعرف أل مع أنها معرفة فى نفسها بل ليس ثم ماتعرفه وكلا الاعتراضين ساقط أما الأول فلأن أمس التى الكلام فيها علم أو بمنزلته وأل المعرفة لاتدخل عليه وانما تدخل على أمس المنون النكرة الذى هو اسم لمطلق زمن مجهول وأما الثانى فلأن وجه الشبه بينهما أن كلا من أل وأمس يفيد العهد أما أمس فاسم لليوم الذى قبل يومك وهو معهود وأل تكون للعهد الذكرى أو الذهنى فقد تضمنت أمس المعنى الذى تفيده أل وأل حرف ومعناه فى غيره وأمس اسم ومعناه فى نفسه (وقوله لتمكنها) يقتضى أن أمس المبنية تستعمل معربة وليس كذلك اذ هى بناؤها لازم فالأولى أن يقول لشبهها بالمتمكنة أو يقال ضمير تمكنها عائد على أمس لا بقيد المبنية (وقوله لا لتعذر السكون الى قوله على أصل التقاء الساكنين) قال سيدى العربى الفاسى كل من سمعنا عليه هذا المحل يقول ان فى كلام كدى تدافعا وتناقضا فنفى أولا تعذر السكون وأثبته آخرا فى قوله على أصل التقاء الساكنين وتمحل بعضهم بأن جعل فى الكلام تقديما وتأخيرا وان الأصل لا لتعذر السكون وكان كسرة على أصل التقاء الساكنين خلافا لبعضهم وهو المرادى فيكون قوله وكانت كسرة من تمام كلام هذا البعض هذا حاصل ماقالوا هنا والحق أن كلام المكودى ظاهر غاية ولا وجه لاشكاله وبيانه ان قوله لا لالتقاء الساكنين ليس المراد به نفى الالتقاء مطلقا فان هذا لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل مثل المكودى فان التقاء الساكنين موجود قطعا على انه علل به فى أين قبل وفى حيث بعد فكيف يمكن أن ينكره هنا مطلقا بل المراد بقوله لا لالتقاء الساكنين نفى الخصوصية وهى كون العلة التقاء الساكنين فقط بل العلة أحد أمرين اما تمكنها وإما التقاء الساكنين (وقوله خلافا لبعضهم) فى اقتصاره على علة واحدة وهى التقاء الساكنين فقط ويكون قوله وكانت كسرة مرتبا على التعليل الثانى ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين أمس وغدا الذى هو اسم اليوم الذى بعد يومك حتى بنى الأول وأعرب الثانى ﴿ قلت ﴾ غدا محذوفة لامه فلو بنى لخرج عن الأصل من وجهين حذف لامه وبنائه وأجاب أبو حيان بأن أمس بمعنى الماضى وهو مبنى فما كان بمعناه يبنى وغدا بمعنى المضارع وهو معرب فيكون ما بمعناه معربا مثله (وقوله وأما حيث فاسم) دليله كونه ظرفا مفعولا فيه (وقوله لأنه يفتقر الى جملة) وفى بعض النسخ لأنها وسيقول الناظم : * وألزموا إضافة الى الجمل * حيث وإذ... (وقوله تشبيها بقبل وبعد) وجه التشبيه أن كلا منع مما يستحقه أما حيث فكانت تستحق الاضافة الى المفرد إذ هى الأصل فمنعت منها وأما قبل وبعد فكانا يستحقان الاضافة الى الملفوظ به دائما فمنعا منها فى الصورة التى يبنيان فيها على أن ثاء حيث قد تفتح وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل هما لغتان كالضم (وقوله ان كانت خبرية الخ) الصواب أن الشبه الوضعى عام

أو بالحمل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية ثم قال :

(والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا)

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الاعراب بالنسبة الى الاسماء والأفعال وهى ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب واليه أشار بقوله: *والرفع والنصب اجعلن اعرابا* لاسم وفعل... ومثل للفعل بقوله : *نحو لن أهابا* وهو مضارع هاب من الهيبة ومختص بالاسم وهو الجر واليه أشار بقوله :

(والاسم قد خصص بالجر)

ومختص بالفعل وهو الجزم واليه أشار بقوله :

(كما * قد خصص الفعل بأن ينجزما)

فى الخبرية والاستفهامية ولاوجه لتخصيصه بالخبرية (وقوله أو بالحمل على رب) أى بحمل كم الخبرية على رب الدالة على التكثير فان كم الخبرية تفيد التكثير نحو: وكم من ملك. كما أن رب تفيد التكثير نحو رب رجل طالح لقيته لأن لقاء الرجل الطالح كثير (وقوله أو لشبهها بكم الاستفهامية) فيه نظر لأن كم الاستفهامية اسم والاسم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف اللهم إلا إذا قلنا شبيه الشبيه شبيه فلا اشكال حينئذ وترتيب الناظم الأمثلة مقصود لأنه قدم الخفيف وهو الفتح ثم الثقيل وهو الكسر ثم الاثقل وهو الضم فهو من باب التدلى وأتى الناظم بمن التبعيضية فى قوله: ومنه ذو فتح الخ اشارة الى أن أنواع البناء لا تنحصر فى الأربعة وهو كذلك خلافا للموضح وشارحه ز قال لا زائد عليها لأنه بقى عليه المبنى على حرف نحو يا زيدان ويا زيدون أو على حذف نحو اخش واغز وارم (والرفع والنصب اجعلن اعرابا) قول كدى (على ألقاب) المراد بالالقاب الأنواع فيؤخذ منه أن الاعراب جنس وتحته أنواع أربعة رفع ونصب وخفض وجزم وتحت هذه الأربعة أصناف فأصناف الرفع الضمة والواو والألف والنون وأصناف النصب الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف النون والذى تحت الخفض الكسرة والياء والفتحة والذى تحت الجزم السكون والحذف وانما فسرنا الألقاب فى كلامه بالانواع لأن الرفع ليس لقبا وعلامة للاعراب بل هو نفسه ونوع منه بناء على أن الاعراب لفظى وهو الذى صرح به الناظم فى سائر كتبه وظاهر عبارته فى قوله: اجعلن اعرابا أى نفسه وتقدير بعضهم اجعلن علامة اعراب ليفيد أن الاعراب معنوى غير سديد وتعريف الموضح الاعراب يقتضى أنه لفظى وقوله بعد علامات يقتضى أنه معنوى وجواب الأزهرى غير تام (وقوله وهو مضارع هاب من الهيبة) وهو الخوف فعين الكلمة ياء وأصله هيب يهيب كعلم يعلم فيقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا ومصدره هيبة وأما الهبة بمعنى العطية فهو من وهب يهب وأصله يوهب ومنه قوله تعالى : يهب لمن يشاء. الآية واجعلن فى كلام الناظم بمعنى اعتقدن وليست تصييرية لأن الرفع والنصب لم يكونا غير اعراب فصارا اعرابا ثم ان الناظم قدم المعمول وهو الرفع على العامل المؤكد بالنون وهو اجعلن وقد فعله فى مواضع منها قوله: *والفاعل المعنى انصبن بأفعلا* ومنها قوله: *وتلو أفعل انصبنه...* وهو جائز خلافا للسيوطى فى منعه التقديم معترضا بذلك على الناظم (والاسم قد خصص بالجر) اعترض كلام الناظم هنا من وجهين الأول أن هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر الثانى أن فى عبارة الناظم قلبا لأن الاسم ليس هو المختص بالجر بل الجر هو الخاص بالاسم وكذا يقال فى قوله : كما قد خصص الخ فالاسم مقصور عليه والجر مقصور والغالب دخول الباء على المقصور عليه وأجيب عن الأول بأن ذكر الجر فى قوله بالجر لبيان كونه علامة من علامات الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الاعراب خاص بالاسم فالموضوع مختلف فلا تكرار وأجيب عن الثانى بأن الباء قد تدخل على المقصور من غير الغالب ومنه ما هنا وبعد كونه قليلا فهو جيد وقد أشار العلامة الولى سيدى أحمد بن الحاج الى قاعدة البناء بعد الاختصاص بقوله :

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد
وفى العروس للبها بطلانه * والحق ما مر لنا بيانه

لكن قيد السعد هذه القاعدة بما إذا لم تقع الباء بعد لفظ خصص والا فان وقعت بعده كما هنا فالكثير دخولها على المقصور والقليل دخولها على المقصور عليه فعلى هذا ماهنا من الكثير فالاعتراض ساقط على أن قلب العبارات من محسنات البديع كقولهم خرق الثوب المسمار وهو

وقوله (فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر) يعنى ان أصل الاعراب أن يكون بالضمة رفعاو بالفتحة نصبا وبالكسرة جرا ثم مثل بقوله: كذكر الله عبده يسر. فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف اليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضا مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تمم علامات الاعراب الأصول بعلامة الجزم فقال (واجزم بتسكين) هذه العلامات التى ذكرها فى الأصل فى علامات الاعراب وغيرها من العلامات انما هو بالنيابة والى ذلك أشار بقوله (وغير ما ذكر ينوب) ثم مثل بمثال وهو (نحو جا أخو بنى نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع فى مواضع النيابة فقال :

(وارفع بواو وانصبن بالألف * واجرر بياء ما من الاسما أصف)

يعنى ان الواو تنوب عن الضمة والألف تنوب عن الفتحة والياء تنوب عن الكسرة فيما أصف لك أى فيما أذكرلك بعد هذا البيت وهى ستة أسماء أشار الى اثنين منها بقوله : (من ذاك ذو إن صحبة ابانا * والفم حيث الميم منه بانا)

فقوله ان صحبة ابانا أى إذا أظهر الصحبة نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال ورأيت ذا مال ومررت بذى مال واحترز به من ذو بمعنى الذى فى لغة طيء فان الأشهر فيها ذو بالواو فى جميع الأحوال وقوله * والفم حيث الميم منه بانا * أى إذا ذهبت منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك واحترز به من فم بالميم فانه يعرب بالحركات نحو هذا فمك ورأيت فمك ونظرت الى فمك ثم أشار الى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال :

واقع فى القرآن قال تعالى : وقد بلغنى الكبر. الاصل وقد بلغت الكبر وفى الحديث قال عليه السلام: زينوا القرآن بأصواتكم. أى زينوا أصواتكم بالقرآن لأن القرآن حسن لا يحتاج الى تحسين وفى كلام العرب كقولهم أدخلت القلنسوة فى رأسى الاصل أدخلت رأسى فى القلنسوة وذلك كثير ﴿ فان قلت ﴾ لم خصص الجر بالاسم والجزم بالفعل ﴿ قلت ﴾ لما كان الفعل ثقيلا لدلالته على أمرين الحدث والزمان أعطيناه الجزم الذى هو خفيف ليقع التعادل ولما كان الاسم خفيفا أعطيناه الخفض الذى هو ثقيل ثم ان التشبيه فى كما قد خصص الفعل الخ للتنظير لا للتعليل فيندفع ماقيل ان عبارة الناظم تقتضى أنه انما امتنع دخول حرف الجر فى الفعل لاجل امتناع دخول الجزم فى الاسم وتعبير الناظم بأن ينجزما المؤول بالانجزام غير مناسب للتعبير بالرفع والنصب والجر والمناسب التعبير بالجزم ﴿وأجيب عنه﴾ بأنه لما كان الجزم ملازما للانجزام اكتفى بالانجزام اتكالا على ظهور المعنى وفهم المراد ومثل ماورد وأجيب به يقال فى قوله بعد واجزم بتسكين ﴿ فارفع بضم) الباء فى بضم للتصوير أو الآلة فيؤخذ منه ان الاعراب لفظى ولو جعلت للمصاحبة لاقتضى انه معنوى (كذكر الله عبده يسر) هذا المثال اشتمل على المرفوع والمنصوب والمجرور من الاسماء وعلى المرفوع من الافعال وأما المنصوب منها فقد مر فى قوله لن أهابا فقد استوفى الامثلة ولم يبق عليه الامثال للجزم (قول كدى ثم تمم علامات الخ) مع قوله بعد هذه العلامات انما يتمشى على القول بأن الاعراب معنوى وأما على أنه لفظى فهى نفسه لاعلامة (وغير ماذكر ينوب) الذى ينوب عن الضمة أشياء ثلاثة الواو والالف والنون والذى ينوب عن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون والذى ينوب عن الكسرة شيئان الياء والفتحة والذى ينوب عن السكون شىء واحد وهو الحذف (نحو جا أخو بنى نمر) يجوز فى نمر وجهان الصرف وعدمه لانه علم على قبيلة من العرب نسبوا الى أبيهم نمر بن واسط فان صرفته نظرت الى الحى فلا تبقى الا العلمية وهى لا تؤثر وحدها وان منعته من الصرف فللعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة وهذا الاخير هو الذى ينبغى حمل كلام الناظم عليه ليفيد أن النائب تارة يكون حرفا عن حركة وتارة يكون حركة عن حركة وحذفت نون بنى للاضافة لان أصله بنين (قول كدى ثم شرع فى مواضع الخ) المراد بالمواضع أبواب النيابة وهى سبعة أشار الى الباب الاول منها بقوله (وارفع بواو وانصبن بالالف) (قول كدى وهى ستة الخ) جعلها ستة تبعا للناظم وعدها الفراء وتبعه الزجاج وابن آجروم خمسة باسقاط الهن لأن اعرابه بالحروف لغة قليلة كما يأتى وقال الجوهرى فى كتاب له فى النحو انها سبعة بزيادة من فى حكاية النكرة فاذا قيل لك جاء رجل فقل فى حكايته سائلا عنه منو ورأيت رجلا تقول منا ومررت برجل تقول منى (من ذاك ذو إن صحبة أبانا) (قول كدى بالواو فى جميع الأحوال) ذو هذه المحترز عنها هى الموصولة المشار اليها بقوله فيما يأتى * وهكذا ذو عند طيء شهر * فتقول جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام وكما احترز من ذو الطائية احترز من ذا وذى الاشاريتين ثم ان يس قال لو حذف الناظم قوله : * ان صحبة أبانا * لما ضره لأن ذا وذى الاشاريتين مبنيان قطعا فهما خارجان لأن كلامنا فى المعربات وأما ذو الطائية فان قلنا انها مبنية أيضا وهو مذهب الجمهور فهى خارجة وان قلنا انها معربة على مقابل ما للجمهور. فالمقصود دخولها [illegible]

(أب أخ حم كذاك وهن)

فأب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذاك خبر المبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أى وهن كذاك فتقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومررت بحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت الى هنيك والحم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقبح كالفرج ثم أشار الى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير الاعراب بالحروف فقال :

(والنقص فى هذا الأخير أحسن * وفى أب وتالييه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر)

يعنى ان النقص فى هن وهو الاعراب بالحركات الثلاث فى النون أحسن من اعرابه بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا وان النقص فى أب وأخ وحم يقل والقصر أشهر فيها من النقص فمن النقص قوله :

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم فى المثل : مكره أخاك لا بطل . فأخاك مبتدأ ومكره خبره مقدم

وانها إذا زالت منه أعرب بالحروف وليس كذلك بل أصله فوه حذفت لامه اعتباطا ولكثرة الاستعمال فتارة تبدل عينه وهى الواو ميما وتارة تبقى على حالها قاله السيوطى فالأولى أن يقول إذا لم تقلب عينه ميما أو إذا لم تكن فيه الميم وقدم ذو للزومها الاضافة ﴿ فان قلت ﴾ فو ملازمة أيضا للاضافة كذو فما وجه تقديم ذو عليها ﴿ قلت ﴾ أخره لأنه انحط عن درجة ذو لأنها لا تضاف لياء المتكلم وهو يضاف لها وفى الفم لغات أنهاها المرادى إلى عشر (أب أخ حم كذاك وهن) (قول كدى والحم أبو زوج المرأة) هذا تخصيص لها باعتبار العرف وإلا فالحم فى اللغة أقارب الزوج مطلقا قال ابن مالك وقد يطلق نادرا على أقارب الزوجة والاختان أقارب الزوجة والصهر يطلق عليهما معا (وقوله كناية عما يستقبح الخ) وقيل لا يطلق الا على الفرج ومن اطلاقه على الفرج قول من قال :

رحت وفى رجليك ما فيهما * وقد بدا هنك من المئزر

ولا يختص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له. والشاهد فى الحديث حيث أتى بلفظ من وهى من صيغ العموم فيشمل الذكر والأنثى (والنقص فى هذا الأخير أحسن) (قول كدى وهو الاعراب بالحركات الخ) يعنى بعد حذف لام الكلمة وتفسير النقص بما ذكر صحيح لا تسامح فيه خلافا لبعض لأن الناظم أطلق النقص هنا وأراد ما يقابل الاعراب بالحروف ولم يرد النقص المصطلح عليه المشار اليه بقوله والثان منقوص الخ وقد أطلق النقص فى باب كان حيث قال: * وما سواه ناقص * على ما يقابل التمام وأطلقه فى التصغير على ما حذفت لامه حيث قال : * وكمل المنقوص فى التصغير * (وقوله والقصر أشهر فيها الخ) تبع فى التعبير باسم التفضيل الناظم وهى عبارة توهم ان النقص مشهور إلا أن القصر أشهر منه مع أنه صرح قبل بقلته فى قوله يندر وأجيب بأن النقص نادر مشهور فبالنسبة للاعراب بالحروف نادر وبالنسبة للقصر مشهور الا أن القصر أشهر وأكثر منه (وقوله فمن النقص قوله بأبه) إلى آخر البيت من الرجز ونسبه العينى وتبعه الأزهرى لرؤبة وهو لا يصح لأن عديا صحابى ومات فى خلافة معاوية ورؤبة الشاعر أدرك الدولة العباسية فكيف يكون كبيرا معدا من الشعراء فى خلافة معاوية والصواب ان البيت لأبيه العجاج قاله غير واحد وعدى الممدوح هو عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور وفد على النبى صلى الله عليه وسلم فى شوال سنة تسع أو عشر فأسلم وحسن اسلامه وكان أولا نصرانيا ومات سنة ثمان أو سبع وستين وله مائة وعشرون سنة *اعراب البيت بأبه الباء حرف جر وأبه مجرور بالكسرة الظاهرة تحت الباء والهاء مضاف اليه وهو متعلق باقتدى وعدى فاعل اقتدى ومعنى اقتدى تبع وقدم الجار والمجرور ليفيد الاختصاص وفى الكرم متعلق باقتدى أيضا وهو بيان للمقتدى فيه ومن شرطية ويشابه فعل الشرط وفاعله ضمير عائد على من وأبه مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة فوق الباء وجملة فما ظلم جواب الشرط والشاهد فى بأبه وأبه حيث جر الأول بالكسرة ونصب الثانى بالفتحة واختلفوا فى معنى فما ظلم فقيل فما ظلم أبوه حيث وضع النطفة فى رحم طيب وقيل فما ظلمت أمه حيث لم تزن به وقيل فما ظلم الولد حيث كان على نسق أبيه وقيل فما ظلم الجميع (وقوله ومن القصر قولهم فى المثل الخ) قائل هذا المثال أبو حنش وذلك ان ناسا قتلوا أخاه وكانوا بغار يشربون الخمر فجاء خاله فقال له يا أبا حنش ان هناك ظباء فى غار فهل لك فى اصطيادها قال نعم فخرجا فلما وصلا لباب الغار دفع خاله وقال له ضربا أبا حنش فقال بعض من كان فى الغار : ان أبا حنش لبطل

وقوله: وفى أب وتاليبه يندر . يعنى ان النقص يقل فى أب وتاليبه وهما أخ وحم وفاعل يندر ضمير يعود على النقص وقصرها مبتدأ وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وذلك قليل ثم قال :

(وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا)

الاشارة بذا إلى الاعراب بالحروف يعنى ان هذه الأسماء يشترط فى اعرابها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جراً أن تكون مضافة الى غير ياء المتكلم نحو قام أبو زيد ورأيت أخاه ومررت بحميها فان كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو قام أب ورأيت أخا ومررت بحم وان كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت معربة بالحركات المقدرة كسائر الأسماء المضافة الى ياء المتكلم وشرط مبتدأ وخبره أن وصلتها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف وتقديره أن يضفن لسائر الأسماء لا لليا ثم مثل بقوله :

(كجا أخو أبيك ذا اعتلا)

فأخ مضاف الى أبيك وأب مضاف لكاف الضمير وذا مضاف الى اعتلا وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم لان غير ياء المتكلم اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى المثنى وما ألحق به وهو كلا وكلتا واثنان واثنتان والى هذه أشار بقوله :

(بالألف ارفع المثنى وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا كلتا كذاك اثنان واثنتان * كابنين وابنتين يجريان

(وتخلف اليا فى جميعها الألف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف)

فقال أبو حنش : مكره أخاك لا بطل . وقيل قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على الخروج لمبارزة على فلما لقيه على وأراد مبارزته قال له : مكره أخاك لا بطل. فأخاك مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ومكره خبر مقدم ولا يجوز أن يعرب مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم الاعتماد إلا على قوله فيما يأتى وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد (وقوله فى أب وتاليبه يندر الى قوله وهما أخ وحم الخ) تكرار لانه شرحه أولا بقوله وان النقص فى أب وأخ وحم يقل (وقوله وذلك قليل الخ) يؤخذ منه أنه جائز الا أنه قليل وهو اختيار الناظم واستدل عليه بنحو قول الشاعر : وأسماء من تلك الظعينة أملح .والجمهور لا يجيزون التقديم الا مع الاستفهام نحو أزيد من عمرو أفضل ثم ان الناظم خالف بين ضميرى قصرها ونقصهن فيوهم ان مفادهما مختلف مع أنه واحد فالأولى ان يعبر بهن فى الموضوعين لان ها انما تعود فى الغالب على جمع الكثرة وهن على جمع القلة وشاهدهما قوله تعالى : منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم . فلما كان ضمير منها يعود على اثنى عشر فى قوله : إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر . أتى بها ولما كان ضمير فيهن يعود على أربعة من قوله أربعة حرم أتى بهن (وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا) (قول كدى الاشارة بذا الى الاعراب) نكت بهذا على الناظم حيث كانت الاشارة الى البعيد فالاولى أن يقول ذلك باللام والكاف معا ليفيد أن الاشارة للأبعد الذى هو الاعراب بالحروف لا للبعيد والمتوسط وأجيب بان هنا قرينة تبين المراد وهى أن الاعراب بالنقص والقصر اعراب بالحركات والاعراب بالحركات على الأصل فلا يحتاج الى شروط والاعراب بالحروف على خلاف الأصل فهو الذى يحتاج الى شرط أو تقول ان النقص والقصر ذكرا استطرادا وتبعا والباب انما هو للاعراب بالحروف فالشرط انما يرجع له وضمير يضفن فى النظم يحتمل أن يعود للاسماء الستة وهو ظاهر تقرير كدى أولا ويحتمل أن يعود الى أب وما بعده وكلاهما مشكل أما الأول فلان ذو وفو لا يستعملان إلا مضافين فاشتراط الاضافة فيهما من باب تحصيل الحاصل وأما الثانى فيشكل عليه التمثيل بذا اعتلا لأنا حيث جعلنا ضمير يضفن عائدا على غير ذو وفو دل على أنهما غير مقصودين وحيث مثل بذا دل على أنها مقصودة فيكون فيه تناف وأجيب باختيار الثانى وان ذا اعتلا أى ارتفاع تتميم للبيت ثم ان من جملة شروط الاعراب بالحروف أن تكون مكبرة لا مصغرة والا أعربت بالحركات وأن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة والا أعربت بالحروف على غير هذه الصفة لان المثنى يرفع بالألف وينصب بالياء وجمع المذكر السالم ينصب بالياء فهما مخالفان لاعراب هذه الأسماء وان اشترك الجميع فى مسمى الاعراب بالحروف وأهملها المصنف لذكره هذه الأسماء كذلك لكن نص على تلك الشروط فى جميع كتبه المطولة والمختصرة فالأولى التنصيص عليها هنا وزاد بعضهم فى الشروط أن لا تكون منسوبا اليها وإلا أعربت بالحركة فتحصل مما مر أن هذه الأسماء الستة على ثلاثة أقسام قسم لا يعرب إلا بالحروف وهو ذو وفو وقسم يجوز فيه وجهان الاعراب بالحروف والنقص وهو الاعراب بالحركات الظاهرة وهو الهن وقسم يجوز فيه ثلاثة أوجه الاعراب بالحروف والنقص والقصر الذى هو لزوم الألف فى الأحوال كلها والاعراب بالحركات المقدرة عليه وهو أب وأخ وحم (وقوله لسائر الأسماء لا لليا الخ) مثله فى المعرب وهو غير صواب لانهم ذكروا فى باب العطف انه يشترط فى معطوف لا أن لا يصدق أحدهما على الآخر فصوابهما لغير الياء لا للياء ويكون لا للياء غير ضرورى الذكر (بالألف ارفع) هذا الباب الثانى من أبواب النيابة

هو الاسم الدال على اثنين بزيادة فى آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه فقوله : بالألف ارفع المثنى. يعنى ان الألف تكون علامة للرفع فى المثنى نحو قال رجلان والزيدان قائمان وقوله وكلا يعنى ان كلا يرفع أيضا بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته الى الضمير والى ذلك أشار بقوله :

* اذا بمضمر مضافا وصلا *

وفهم من عطفه كلا على المثنى أن كلا ليست بمثنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما

(قوله كدى الاسم هو الخ) الاسم جنس فى الحد يصدق بكل اسم فيخرج به الفعل وجمعه بناء على ان الجنس يخرج اذ الفعل لا يثنى ولا يجمع وسبب عدم صحة تثنيته ان مدلوله جنس فيصدق بالقليل والكثير نحو ضرب زيد عمرا فمدلول ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين فأكثر فلا فائدة لتثنيته ولا جمعه اذ لفظه يفيده التثنية والجمع فلا حاجة لهما صونا للفظ عن الزيادة من غير فائدة بخلاف الاسم فاذا قلت زيد لم يدل الا على مفرد فاذا أردت اثنين أو أكثر فلا يستفاد ذلك الا بالاتيان بعلامة التثنية أو الجمع ﴿فان قيل﴾ ان الفعل مثنى فى يفعلان مجموع فى يفعلون ﴿قلت﴾ ان ذلك باطل اذ لو كان مثنى لجاز أن تقول زيد قاما اذا صدر منه القيام مرتين أو زيد قاموا إذا صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر وهو باطل وأما الزيدان يقومان فيقال قاما مرة أو مرتين أو أكثر (وقوله الدال على اثنين) خرج به المفرد نحو رجل رجلان كسكران وصف لمن يمشى على رجليه وجمع التكسير نحو صنوان جمع صنو وهو الربيب الذى يكون فى جنب النخلة أو غيرها اذا أعرب بالحركات على النون المنونة لان صنوانا يستعمل بلفظ واحد للمثنى وجمع التكسير ويفرق بينهما بأنه اذا أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون المنونة وان أريد به المثنى كسرت النون دائما وأعربت بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا فهو لفظ مشترك بين المثنى وجمع التكسير وليس له نظير الا قنو وقنوان اسم للعنقود والأولى التعبير بالموضوع لاثنين بدل الدال ليخرج كرتين من قوله تعالى : ثم ارجع البصر كرتين . لانه وان دل على اثنين لكن لم يوضع الا للجمع قاله الزياتى (وقوله بزيادة فى آخره) خرج به نحو شفع وزوج مما دل على اثنين لا بالزيادة لكن اعترض الزمخشرى التمثيل بزوج لما يدل على اثنين من أن الحيوان اذا كان وحده قيل له مفرد فاذا كان معه غيره قيل لكل واحد منهما زوج وهما زوجان بدليل قوله تعالى: خلق الزوجين الذكر والأنثى . فأطلق الزوج على المفرد اه واعتراض الزمخشرى ساقط لان الذى يدل على العدد والكلام فيه زوج بدون أل والذى اعترض به الزوج بأل بمعنى البعل فلم يتواردا على فعل واحد (وقوله صالحا للتجريد) احترز به من نحو اثنين واثنتين وان خرجا مما بعده وكلا وكلتا (وقوله وعطف مثله عليه) احترز به من نحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لأبى بكر وعمر مما فيه تغليب ثم الضمير فى مثله المتبادر من كدى عوده على الاسم الدال على اثنين وهو لا يصح ولك أن تقول هو عائد على المجرد المفهوم من التجريد أو عائد على الاسم لا بقيد كونه دالا على اثنين ويشترط فى كل ما يثنى عند الأكثر ثمانية شروط أشار لها من قال :

وللذى ثنى قل ثمان * من الشروط فزت بالبيان
أولها الاعراب والتنكير * وعدم التركيب والنظير
وان يكون مفردا وأن لا * يغنى عنه غيره ع نقلا
كذا اتفاق اللفظ والمعنى فذى * شروطه مجموعة للمحتذى

فيخرج بالشرط الاول المبنى كأسماء الاشارات والموصولات ﴿فان قلت﴾ يرد ذان وتان واللذان واللتان فانها مثناة معربات مع أن مفردها مبنى ﴿قلت﴾ أجيب بانها غير مثناة حقيقة وانما على صورة المثنى فقول الناظم فى اسم الاشارة: وذان تان للمثنى. لصورته وللملحق به كقوله فى الموصول: واليا اذا ما ثنيا لا تثبت. اذا كان على صورة المثنى والملحق به ويخرج بالثانى العلم الباقى على علميته ولا يثنى العلم كزيد الا اذا قدر تنكيره والدليل على التنكير دخول الألف واللام ويخرج بالثالث المركب الاسنادى كزيد قائم مسمى به فلا يثنى اتفاقا وكذا المركب تركيبا مزجيا على الاصح وأما المركب الاضافى فيثنى صدره وهو المضاف فتقول فى تثنية غلام زيد غلاما زيد وقوله والنظير بالرفع عطف على الاعراب لا بالجر عطف على التركيب مدخول لعدم لانه شرط وجودى لا عدمى ويخرج به ما لا نظير له فى الوجود كالشمس والقمر وأما قولهم القمران فمن باب التغليب فهو ملحق بالمثنى ويخرج بالخامس غير المفرد فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذى على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ويخرج بالسادس اللفظ الذى لم يثن أصلا لاستغنائهم بعدد يدل على ذلك

وقيده باضافته إلى الضمير احترازا من المضاف الى الظاهر فانه يعرب حينئذ بحركات مقدرة بالألف ومضافا حال من الضمير المستتر فى وصلا وبمضمر متعلق بوصلا والتقدير إذا وصل بمضمر فى حال كونه مضافا اليه أى إلى الضمير وقوله كلتا كذاك أى كلتا مثل كلا فى أنه يرفع بالألف بشرط اضافته الى الضمير وفهم أيضا من قوله كلتا كذاك أن كلتا ليست بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذاك خبره وقوله :

اثنـــان واثنتان * كابنين وابنتين يجريان

يعنى ان اثنين واثنتين يرفعان بالألف كالمثنى بغير شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقى وهما ابنان وابنتان وانما حكم على كلا وكلتا واثنين واثنتين انهما ليست بمثناة حقيقة لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها وقوله : * وتخلف اليا فى جميعها الألف * جرا ونصبا... يعنى أن الياء تخلف الألف فى الجر والنصب فى جميع ما ذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزيدين والاثنين كليهما ورأيت الهندين والاثنتين كلتيهما وقوله بعد فتح قد ألف يعنى ان الياء فى الجر والنصب يفتح ماقبلها بالفتح المعهود فى الرفع وهو المراد بقوله قد ألف والياء فاعل بتخلف والألف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب جرا ونصبا على اسقاط الخافض أى فى جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين فى موضع الحال والتقدير فى حال كون هـذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفى جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف * ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة والياء عن الـكسرة والفتحة وذلك فى جمع المذكر السالم وما ألحق به والى ذلك أشار بقوله : (وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب * وشبه ذين وبه عشرونا * وبابه ألحق والاهلونا * أولو وعالمون عليونا * وأرضون شذوالسنونا * وبابه ومثل حين قد يرد * ذا الباب وهو عند قوم يطرد

كثلاثة فانهم يستغنون عن تثنيته بستة وعن جمعه بتسعة ويخرج به اللفظ الذى استغنى عن تثنيته بتثنية غـيره كسواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيـــان ولم يقولوا سواآن ويخرج بالسابع ما اذا اختلفا فى اللفظ فلا يثنيان حقيقة وأما الأبوان بالألف واللام فهو من باب التغليب ملحق بالمثنى ويخرج بالثامن ما اذا اتفقا فى اللفظ واختلفا فى المعنى كالمشترك نحو عينين اذا أريد باحداهما الجارحة وبالأخرى الذهب فلا يثنى جميع ذلك ﴿فان قلت﴾ لم أعرب المثنى والجمع على حده بالحروف دون الحركات. ﴿قلت﴾ لان التثنية والجمع فرعا الافراد والاعراب بالحروف فرع عن الحركات فاعطى الفرع للفرع والاصل للاصل وماذكره الناظم من اعراب المثنى بالالف رفعا الخ هو لغة الجمهور وأما كنانة وهمدان فيلزمان المثنى الالف فى الاحوال كلها ويعربانه بالحركات المقدرة عليها وعليه يخرج ان هذان لساحران وهنالك لغة أخرى تلزمه الالف أيضا فى الاحوال كلها أيضا ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعا ونصبا وجرا كالمفرد وبعضهم بالضمة المقدرة على الالف رفعا وبالفتحة على الياء والكسرة عليها وقال الزجاج ان المثنى مبنى على الالف رفعا وعلى الياء جرا ونصبا وهوضعيف والباعث على التثنية الاختصار فالزيدان أخصر من زيد وزيد (وقوله وقيده بالاضافة الى الضمير الخ) ﴿ان قلت﴾ ماالفرق بين الاضافة الى الظاهر والى المضمر حتى فرقوا بينهما ﴿قلت﴾ لان الاضافة إلى المضمر على خلاف الاصل والاعراب بالحروف على خلاف الاصل فاعطى خلاف الاصل لخلاف الاصل وأعطى الاصل للاصل وانما كانت الاضافة الى المضمر على خلاف الاصل لانه لايظهر فيه اعراب والاضافة الى الظاهر أصل لانه يظهر فيه الاعراب أو يقال اعربا تارة بالحركات المقدرة فى الالف مثل المقصور حيث أضيفا الى اسم ظاهر نحو كلتا الجنتين نظرا الى لفظهما وهو مفرد وبالحروف حيث أضيفا الى ضمير نظرا الى المعنى وهو مثنى (وقوله ومضافا حال الخ) لم يذكرله كدى محترزا ويؤخذ منه ان قوله مضافا توكيد لمعنى الوصل وعلى هذا جمهور الشراح وقال المراكشى انه احترز به من يازيد وياعمرو القمح والشعير كلاهما أمر من كال من الـكيل والالف فيه فاعل وهما مفعوله فالضمير موصول بها وهو غير مضاف وهذا وان أمكن من جهة اللفظ فهو بعيد من جهة المعنى لان الكلام فى الاسم المعرب على انه وان أمكن فى كلا لايمكن فى كلتا والصواب أنه أتى بمضافا ليفيد أن المراد بالوصل الوصل البعدى لان لفظ الوصل يشمل القبلى والبعدى فيكون احترازا من الوصل القبلى نحو الزيدان هما كلا الرجلين فتعرب حينئذ بالحركات (وقوله على اسقاط حرف الجر) النصب على أسقاط حرف الجر لا يكثر فى غير ان وأن وكى الا والمجرور معرفة بأل نحو تمرون الديار أى بالديار وأما ان كان نكرة كما هنا فنادر والوجه الثانى لايصح الا بتأويل لان وقوع المصدر حالا موقوف على السماع وسيقول الناظم : * ومصدرا منكرا حالا يقع * بكثرة ... قال كندى هناك ومع كثرته فلا يقاس عليه (وارفع بواو) هـذا

يعنى أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط فى مفرده أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب والآخر وصف ويشترط فى مفرده أن يكون مذكرا عاقلا خاليا من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين الأول للأول وهو عامر والثانى للثانى وهو مذنب وقوله وشبه ذين يعنى وشبه عامر ومذنب فى كونهما على ما ذكر وبواو متعلق بارفع وبياء متعلق باجرر وانصب فهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب بأحد العوامل فهو أيضا من باب التنازع وقوله وشبه ذين مجرور عطفا على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله وبه عشرونا وبابه ألحق هذه هى الكلم التى ألحقت بجمع المذكر السالم فى الاعراب وذكر منها سبعة ألفاظ

هو الموضع الثالث من أبواب النيابة (قوله كذى أن جمع المذكر السالم الخ) أشار بهذا إلى ان قول الناظم سالم جمع من اضافة الصفة إلى الموصوف وكما يسمى جمع المذكر السالم يسمى الجمع الذى على حد المثنى والجمع على هجاءين ﴿فان قلت﴾ لم أعرب المثنى بالألف رفعا والجمع الذى على حده بالواو رفعا وهلا عكسوا ﴿قلت﴾ لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل نحو اضربا والواو تدل على الجمع معه نحو اضربوا فاستصحب ذلك فى الاسم وتعليل الملوى نقلا عن ابن غازى لا معنى له (وقوله أحدهما اسم الخ) المراد الاسم الخالص المقابل للصفة بدليل ما بعده (وقوله أن يكون علما الخ) احترز به من نحو رجل فلا يجمع بالواو والنون ﴿فان قلت﴾ قد ذكروا ان شروط المثنى الثمانية المارة تشترط فى الجمع على حده ومن جملتها أن يقدر تنكيره ولا يعرف الا ان دخلت عليه أل نحو الزيدون والا فيبنى على تنكيره فما الفرق بين النكرة الأصلية كرجل والعارضة كزيد حتى جمع الثانى دون الأول ﴿قلت﴾ أجاب الطيبى فى حواشى الكشاف بأن الأصل فى العلم أن لا يجمع لدلالته على شخص معين لكن جمع بتقدير كونه فى قوة وصف وهو كونه مسمى بالزاى والياء والدال بخلاف رجل فلا يدل على معين فلا يمكن تقديره وصفا اه (وقوله لمذكر) احترز به من المؤنث نحو هند ثم ان المراد كونه مذكرا فى المعنى ولا عبرة بلفظه فلو كان نحو هند وزينب علما لمذكر لجمع هذا الجمع (وقوله عاقل) احترز به من نحو واشق اسم لكلب ثم انه يوجد فى بعض النسخ تقديم عاقل على مذكر وفى بعضها المذكر بلام الجر (وقوله خاليا من تاء التأنيث) احترز به من نحو طلحة وحمزة واستشكل عدم جمعه جمع تذكير مع قولهم فى العدد ثلاثة طلحات بالتاء فاعتبروا تذكيره فى العدد دون الجمع وأجيب بأن المعدود مدلول اللفظ وهو مذكر قطعا والمجموع هو اللفظ وهو مؤنث قطعا وفيه ألغز الزمخشرى فقال أخبرنى عن علم مذكر عاقل يجمع بالألف والتاء (وقوله ومن التركيب) أما المركب الاسنادى إذا سمى به نحو قام زيد فلا يجمع لأنه محكى والمحكى لا يغير وأما المركب المزجى فقيل يمنع جمعه مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه نحو سيبويه جاز جمعه والا امتنع نحو بعلبك وأما المركب الاضافى فلا يجمع الا صدره تقول فى جمع غلام زيد غلاموزيد بحذف نون غلامو الجمع للاضافة وقال الكوفيون يجمع كل من الصدر والعجز فيقال غلاموا الزيدين (وقوله أن يكون مذكرا) أى صفة لمذكر فقط احترازا من نحو حائض وطالق واحترازا مما إذا كان الوصف يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو جريح لأنه لو جمع بالواو والنون لتمحض للتذكير والفرض انه مشترك فلا يتمحض لأحدهما الا بذكر قرينة خارجة عن جوهر وذات اللفظ كذكر الموصوف (وقوله عاقلا) ويوجد فى بعض النسخ مقدما على مذكرا واحترز به من نحو صاهل صفة لفرس ﴿فان قيل﴾ يرد على هذا القيد قوله تعالى: رأيتهم لى ساجدين. اذ هو جمع ساجد وصف فى المعنى لمن لا يعقل وهو أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ﴿فالجواب﴾ ان ما ذكر منزل منزلة من يعقل لفعلهن السجود الذى هو من أفعال العقلاء (وقوله خاليا من تاء التأنيث) احترز به من نحو علامة وفهامة ﴿فان قلت﴾ التاء فى نحو علامة وفهامة ليست للتأنيث وانما هى لتأكيد المبالغة ﴿قلت﴾ مرادهم هنا بتاء التأنيث التاء الموضوعة للتأنيث فى الأصل وان لم تستعمل الآن فيه (وقوله لا يمتنع مؤنثه الخ) احترز به من نحو سكران وغضبان فلا يجمع هذا الجمع لأن مؤنثه التى هى سكرى وغضبى لا تجمع بالألف والتاء فلو جعل ما ذكر علما صح فيه الجمعان وخرج عن موضوعنا ﴿فان قلت﴾ أجمع فى التوكيد فى نحو جاء الزيدون أجمعون جمع هذا الجمع فهو علم أو صفة ﴿قلت﴾ هو من قبيل الوصف لأن أصله اسم تفضيل ثم استعمل فى الجمعية (وقوله أتى بمثالين) جواب لما وحينئذ فمقتضى الظاهر أن يقول الناظم جمعى عامر ومذنب بتثنية جمع لكن أفرده اتكالا على ظهور المعنى (وقوله وهو جائز عند بعضهم) لكن الناظم لا يراه فالاولى أن معمول انصب محذوف لدلالة معمول اجرر عليه أو العكس فهو من باب الحذف لا من باب التنازع (وقوله وذكر منها سبعة ألفاظ) فى هذا اشارة إلى أن الناظم لم يحرز الملحقات

عشرون وهو اسم جمع لانه لامفرد له من لفظه وبابه يعنى ثلاثين الى التسعين ويتضمن أيضا سبعة ألفاظ والاهلون وهو جمع غير مستوف للشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وأولو وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظة وعالمون وهو أيضا اسم جمع لانه لامفرد له من لفظه وليس جمعا لعالم لان عالما أعم وعليون اسم لأعلى الجنة فهو مفرد فى المعنى جمع فى اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذ راجع الى أرضين ووجه شذوذه أنه من باب سنين وباب سنين مطرد فما حذف من مفرده حرف أصلى وعوض منه تاء التأنيث كثبة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلى فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها فى التصغير كقولهم أريضة فشذ على هذا جملة فى موضع الحال من أرضون والتقدير وأرضون فى حال كونه شاذا والسنون وبابه يعنى كل ما حذف من مفرده حرف أصلى وعوض منه تاء التأنيث كعزين وثبين ومئين

وأجحف بها غاية ولم يرتبها بل ذكرها على حسب ماسمح الوزن وهو كذلك وقد أجاد الموضح هنا غاية حيث قسمها الى أربعة أقسام ورتبها ترتيباً حسنا فرحمه الله (وقوله وهو اسم جمع) لا يقال لو كان جمعا لعشرة لكان أقل مصدوقه مايصدق عليه ثلاثون بناء على أن أقل الجمع ثلاثة وقد علمت أنه لا يدل على ذلك (وقوله ثلاثين الى التسعين) نكت بهذا على الناظم إذ قوله وبابه يشمل مئين وليس مرادا لأنه من باب سنين كما يأتى ولو عبر بعشرين وأخواتها لكان أولى (وقوله ويتضمن) أى باب عشرين والأولى اسقاطه لان قوله من الثلاثين الى التسعين يغنى عنه فمجموع ألفاظ عشرين وبابه ثمانية وكلها واردة فى القرآن قال تعالى: إن يكن منكم عشرون . وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة . فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما. فاطعام ستين مسكينا. ذرعها سبعون ذراعا. فاجلدوهم ثمانين جلدة. إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة (قوله لانه ليس بعلم الخ)الضمير فى لأنه يعود على المفرد وهو أهل لانه اسم للشئ الذى ينسب اليه العشيرة وفى التنزيل: شغلتنا أموالنا وأهلونا. من أوسط ماتطعمون أهليكم. الى أهليهم (وقوله لانه لا مفرد له من لفظه) وأما من معناه فموجود وهو ذو بمعنى صاحب وأولوا من الاسماء اللازمة للاضافة قال عز وجل : ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى. ان فى ذلك لذكرى لأولى الالباب (وقوله لأن عالما أعم الخ) بيان العموم والخصوص أن عالم المفرد بفتح اللام اسم لكل ماسوى الله تعالى من عاقل وغيره وعالمون انما يطلق على العقلاء والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس كما هنا وقيل جمع له باعتبار من يعقل (وقوله اسم لأعلى الجنة) هو الذى عليه الازهرى وجمهور شراح الألفية واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: كلا إن كتاب الأبرار لفى عليين مع أن فى آخر الآية مايشهد أن عليين اسم للكتاب نفسه وهو وما أدراك ماعليين كتاب إلا أن يكون كتاب على حذف مضاف أى محل كتاب والذى عند أبى السعود وغيره أن عليين علم على ديوان الخير الذى دون وجمع فيه كل ماعمله صلحاء الثقلين والملائكة سمى بذلك لانه سبب الارتفاع لأعلى الجنة فعلى هذا يكون كتاب فى الآية مرادا به حقيقته (وقوله جمع فى اللفظ) بل هو فى الأصل جمع على بكسر العين وتشديد اللام مكسورة من العلو ولم تتوفر فيه الشروط لانه غير علم ولا صفة ثم نقل وصار علما على مذكر (وقوله ووجه شذوذه أنه من باب سنين) مراده بكونه من باب سنين أن كلا من أرضين وسنين وأمثاله جمع تكسير لتغيير بناء الواحد إلا أنه ألحق بجمع المذكر السالم فان توفر فيه ضابط باب سنين فيكون لحاقه مطرداً والا فيكون شاذا كارضين وبما قررنا تعلم أن كلام كدى صحيح ولذا قال بركة فى حواشيه عليه أصاب فى رجوعه لأرضين والذى للشاطبى أنه راجع لجميع اللحقات وجعل الاهلون وماعطف عليه مبتدأ وجملة شذ خبره وأفرده باعتبار ماذكر فيكون الناظم موافقا لما نص عليه فى التسهيل من أن جميع الملحقات شاذة (وقوله فيعوض منه) أى حتى يعوض منه (وقوله حرف أصلى) الحرف الأصلى هنا وفيما قبل صادق بحذف فاء الكلمة وعينها ولامها والصواب تخصيص ذلك باللام ﴿ فان قلت ﴾ على اللام يحمل كلام كدى ﴿قلت﴾ يصح هذا الحمل لو لم يمثل قبل بعزة وهنا بعزين المحذوف فاء الكلمة (وقوله وعوض منه تاء التأنيث) الصواب أن يقول وعوض منه هاء التأنيث لاخراج نحو بنت مما حذفت منه لامه وعوض منها تاء التأنيث (وقوله كعزين) غير صواب ويوجد فى بعض النسخ عضين بالضاد بدل عزين وهى نسخة مصلحة (وقوله وثبين) جمع ثبة بضم ثاء المفرد ويجوز فى الجمع الكسر وهو الاكثر والضم والثبة الجماعة أصله ثبو بالواو حذفت وعوض منها هاء التأنيث وقيل أصله ثبى بالياء (وقوله ومئين) جمع مائة وأصله مئى بالياء ففعل به كما فعل بما قبله ومحترزات القيود التى ذكر كدى على الصواب انه يخرج بقوله ما حذف نحو تمرة لعدم الحذف فالتاء غير معوضة من شئ وبقوله لام الكلمة نحو عدة مما حذفت فاؤه وعوض منها هاء التأنيث إذ أصل عدة وعد بكسر الواو حذفوا فاء الكلمة وعوضوا منها هاء التأنيث فليس من باب سنين خلاف مايقتضيه

وقولهومثل حين قد يرد ذا الباب الاشارة بذلك إلى سنين وبابه يعنى أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث فى النون ولا تحذف النون للاضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف . فى احدى الروايتين وقوله وهو عند قوم يطرد يعنى ان هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله :

دعانى من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

ثم قال:

(ونون مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسره نطق)

يعنى أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل وقيل هو مختص بالضرورة كقوله :

وماذا يدّرى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الاربعين

كدى ويخرج نحو ثبة اسم لوسط الحوض لان المحذوف عين الكلمة وبقوله وعوض عنه نحو يد ودم مما حذف منه لام الكلمة ولم يعوض منها شيء إذ أصلهما يدى ودمى وبقوله هاء التأنيث نحو اسم وبنت مما حذفت لامه وعوض عنها غير هاء التأنيث فأصل اسم سمو حذفوا لام الكلمة وعوضوا منها الهمزة وأصل بنت بنو (وقوله الاشارة بذلك إلى باب سنين) مثله فى المرادى والسيوطى والأشمونى والموضح على أحد الاحتمالين وقيل هو راجع للنوع المسمى به أيضا ويكون الناظم حينئذ افرد الاشارة باعتبار ما ذكر ثم ان الموضح شبه ذلك بغسلين وهو أحسن من تشبيه الناظم بحين لوجهين أولهما أن حينا لا يلازم الاعراب لجواز اضافته إلى الجمل وبنائه حملا على إذ وسيقول الناظم وما كإذ معنى الخ بخلاف غسلين فهو ملازم للاعراب والياء ثانيهما أن يكون التشبيه تاما فان الياء والنون زائدتان فى سنين مثلهما فى غسلين بخلاف حين (وقوله فى احدى الروايتين) وهى اثبات النون فى سنين والاعراب بالكسرة الظاهرة تحتها فبقاء النون مع الاضافة دليل على أنه أتى به على لغة غسلين ولو حذف النون للاضافة لكان على اللغة المشهورة وهى الرواية التى احترز عنها كدى بقوله فى احدى الروايتين (وقوله يعنى ان هذا الاستعمال)أى الذى هو لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون (وقوله كقوله دعانى الى آخر البيت) من الطويل وقائله الصلت بن عبد الله شاعر اسلامى ولجده صحبة وهو بيت من قصيدة قالها حين اشتاق الى وطنه وذلك انه كان يهوى ابنة عمه فمنع من تزويجها فخرج طبرستان ومات بها ودعانى فعل أمر بمعنى اتركانى وهو من خطاب الواحد بما يخاطب به المثنى على لغة الشاعر ويريدون بذلك التوكيد على حد قول امرىء القيس : قفا نبك الخ فيكون الفاعل ضميرا مستترا عائدا على مخاطب واحد الالف توكيد له وقيل الالف هو الفاعل والنجد بفتح النون لغة ماارتفع من الارض والمراد به هنا موضع أوله من ناحية الحجاز من ذات عرق الى العراق وفاء فان للتعليل وسنينه باثبات النون قبل الهاء منصوب بفتحة ظاهرة على النون على انه اسم ان ولعبن فعل ماض والنون فاعله عائد على سنينه وشيبا بكسر الشين جمع أشيب حال من نا المجرور بالباء وشيبننا بفتح الياء المشددة فعل ماض والنون فاعله ونا مفعوله ومردا حال من نا وهو جمع أمرد وهو الذى لم ينبت شعر شاربه والمعنى اتركنى من ذكر هذا الموضع لان مرور السنين به لعب بنا كبارا و صغارا والشاهد فى سنينه حيث ثبتت النون مع الاضافة و نصب بالفتحة ثم ان كدى صرح بان المراد بقوم فى النظم العرب وظاهره تخصيص هذا الاطراد بسنين وبابه وصرح بذلك الشارح والمرادى والذى فى الأشمونى والموضح ان قول الناظم وهو عند قوم يطرد راجع لجمع المذكر السالم وكل ماألحق به وهو الصواب ويكون المراد بقوم النحاة وهو الموافق لما يوجد فى بعض نسخ الناظم والفراء يراه مطردا (ونون مجموع وما به التحق) (قول كدى وقيل هو مختص بالضرورة) أى بعد الياء ولم يسمع بعد الواو وفى هذا تنكيت على الناظم الذى يقتضى انه لغة قليلة لاضرورة وما اقتضاه الناظم فى الخلاصة من القلة هو الذى صرح به فى الكافية وذكره العينى وأجازه أبو حيان ولعله لكون التنكيت غير تام ضعفه كدى بقيل (وقوله كقوله وماذا) البيت من الوافر وقائله سحيم بن وثيل الرياحى على اختلاف فيه وما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول والجملة بعده صلته والعائد محذوف أى يدريه ومعنى يدرى يبتغى والجملة من الموصول وصلته خبر ما ويجوز أن تكون ذا ملغاة مركبة مع ما فتكونا مفعولا مقدما وسيقول الناظم : ومثل ما ذا بعد مااستفهام. والواو فى وقدوا والحال والشاهد فى كسر نون الاربعين وقيل لا شاهد فى هذا البيت لاحتمال أن تكون النون كسرت للقافية ولاحتمال أن تكون الكسرة كسرة اعراب وانها مجرور بها فيكون معربا بالحركات اجراء له مجرى حين وقد اضطرب كلام ابن مالك كالموضح فتارة استشهد به على الاعراب بالكسرة وتارة على كسر

وقوله : (ونون ماثنى والملحق به * بعكس ذاك استعملوه فانتبه)

يعنى أن نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل قيل وهى لغة مع الياء وقيل مطلقا وقوله فانتبه أى فانتبه لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية * ومن مواضع النيابة نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك فى جمع المؤنث السالم وما ألحق به واليه أشار بقوله :

(وما بتا وألف قد جمعا * يكسر فى الجر وفى النصب معا

كذا أولات والذى اسما قد جعل * كأذرعات فيه ذا أيضا قبل)

يعنى أن المجموع بالألف والتاء الزائدتين وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول مررت بالهندات ورأيت الهندات وانما نصب بالكسرة

النون والاعراب بالحروف (ونون ماثنى) (قول كدى قيل وهى لغة مع الياء) شاهده قول حميد بن ثور يصف قطاة :

* على أحوذيين استقلت عشية *

والشاهد فى فتح نون أحوذيين تثنية أحوذى وهو الخفيف فى المشى وأراد بهاهنا جناحى حمامة يصفها بالخفة (وقوله وقيل مطلقا) أى بعد الألف وبعد الياء ويوجد فى بعض نسخ المكودى بيت شاهد لكونها مفتوحة بعد الألف نص مايوجد ومنه قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

البيت من الرجز وقائله رجل من بنى ضبة وقيل مصنوع والجيد العنق وظبيانا اسم رجل وليس تثنية ظبى خلافا للهوارى وضمير منها يعود لسلمى والشاهد فى العينانا حيث أثبت الألف وفتح النون وقول من قال هذا البيت لادليل فيه لاحتمال انه لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال كلها ويعرب بالحركات على النون بمنزلة المفرد غير صحيح لقوله بعد ومنخرين بالياء فدل على انه لايلزم الألف فى الأحوال كلها (وقوله من الفرق الخ) ﴿ان قلت﴾ ماعلة ذلك وهلا عكسوا فكسروا نون الجمع وفتحوا غيره ﴿قلت﴾ المثنى خفيف والجمع ثقيل والكسر ثقيل والفتح خفيف فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل وكسر ماقبل الياء فى الجمع وفتح فى المثنى طلبا للتعادل لتقع الياء بين مفتوح ومكسور فى التثنية وبين مفتوح ومكسور فى الجمع وانما لحقتهما النون عوضا عمافاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وقدم نون الجمع على نون المثنى لان الجمع مختص بالعقلاء فكان أشرف ولان الكلام فى الجمع فقلل الفصل اذ فصل واحد بين المثنى ونونه خير من فصلين ولم يذكر كل نون متصلا بمحله لانه غير مقصود بالذات فى هذا المحل لان المقصود به بيان العلامات الفرعية لكنه من التبرعات الجميلة وقد جمع الناظم البيتين فى بيت واحد فى الكافية نصها :

والنون فى جمع له فتح وفى * تثنية كسر وعكس قد يفى

(وما بتا وألف قد جمعا) هذا هو الموضع الرابع من أبواب النيابة وكان الأولى أن يقدم جمع المؤنث والاسم الذى لاينصرف على سائر المعربات بالحروف لان نيابة الحركة عن الحركة نيابة أصل عن أصل ونيابة الحرف نيابة فرع عن أصل وأجيب بان المفرد أصل للمثنى والمثنى أصل للجمع المذكر وجمع المذكر أصل لجمع المؤنث وأما مالا ينصرف لما كان شبيها بالفعل تأخر وهو فرق حسن غاية وما فى النظم موصوله فان جعلتها واقعة على المفرد طابقت ضمير الصلة وهى جمع وخالفت ضمير يكسر الذى هو خبر عن ما لان المفرد لا يكسر فى النصب وان جعلت ما واقعة على الجمع طابقت ضمير الخبر وهو يكسر وخالفت ضمير الصلة الذى فى جمع لان الجمع لايجمع وأجيب بان ما واقعة على الجمع وان ضمير جمع يعود على ما على حذف مضاف والتقدير والجمع الذى جمع مفرده بكذا يكسر كما مر نظيره أو انها واقفة على المفرد وهو على حذف مضاف تقديره وجمع ما أى المفرد الذى جمع فيكون جملة جمع صلة ما وضمير جملة عائد على ما وضمير يكسر الخبر عائدا على جمع المقدر هكذا فى جميع ما وقفت عليه والذى ذكره بعض المحققين أن ما واقعة على المفرد والجمع معا وضمير جمع يعود عليها باعتبار المفرد وضمير يكسر يعود عليها باعتبار الجمع فهو من باب الاستخدام لان الاستخدام له نوعان أحدهما أن تريد بلفظ له معنيان أحدهما ثم تعيد الضمير عليه باعتبار المعنى الآخر كقوله :

مع تأتى الفتحة حمـــلا على جمع المذكر السالم لانه فرع عنـــه وقدم الجر لان النصب محمول عليه وقوله : كذا أولات والذى اسما قد جعل * كأذرعات فيه ذا أيضا قبل هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الأول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعنى ان أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالـكسرة كقوله تعالى : وإن كن أولات حمل . الثانى ماسمى به من جمع المؤنث السالم واليه أشار بقوله : والذى قد جعل الخ . فتقول فى رجل اسمه هندات هذا هندات ومررت بهندات ورأيت هندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرعات اسم موضع بالشام وذاله معجمة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذى مبتدأ وصلته اسما قد جعل وفى جعل ضمير مستتر عائد على الموصول واسما مفعول ثان بجعل وكأذرعات متعلق بجعل أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى جعل وذا مبتدأ وهو اشارة الى الحكم المتقدم فى جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقبل والتقدير والذى جعل اسما من جمع المؤنث السالم كأذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره * ومن مواضع النيابة الفحتة عن الـكسرة واليه أشار بقوله :

إذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا

فاطلق السماء أولا على المطر ثم أعاد الضمير على السماء باعتبار النبات اذ هو الذى يرعى والسماء يطلق على المطر والنبات وثانيهما أن يكون اللفظ له معنيان أيضا فتطلقه عليهما وتعيد الضمير عليه أولا باعتبار معنى وثانيا باعتبار معنى فتكون ماواقعة على المفرد والجمع فأعاد عليها ضمير جمع باعتبار المفرد وضمير يكسر باعتبار الجمع ومنه قوله :

فسقى الغضى والسا كنيه وان هموا * شبوه بين جوانحى وضلوعى

فالغضى يطلق على الشجر وعلى النار فأعاد الضمير الأول الذى هو فى السا كنيه على الغضى باعتبار مكانه وأعاد الثانى الذى فى شبوه باعتبار النار الحاصلة من الشجر وكلاهما مجاز وهذا ظاهر غاية هذا وقد قال الحافظ سيدى الطيب ان السؤال غير وارد من أصله لان المفرد الذى جمع نفس الصيغة الدالة على الجماعة فعود الضمير على أحدهما يكون عودا على الآخر وباء بتا للاستعانة ليفيد أن التاء والألف زائدتان أولا آلة فيؤخذ منه انهما آلتان للجمع فهما زائدتان فلو كانت احداهما أصلية لم يكن جمع مؤنث سالما بل تـكسير فيسقط قول من قال الصواب التقييد بالزائدتين لخروج نحو أبيات وقضاة فالتاء فى الأول أصلية والألف فى الثانى أصلية اذ أصله قضية جمع تـكسير ينصب بالفتح على الأصل لان ذلك مستفاد من كلام المصنف كما علمت وبه تعلم غلط بعضهم فى قوله نظمت أبيات بكسر التاء فقيل له قل أبياتا بالفتح فقال وما بتا وألف الخ ثم لافرق بين أن يكون التأنيث حقيقيا كهندات أو مجازيا نحو : إن الحسنات يذهبن السيئات (قوله كذى حملا على جمع المذكر الخ) بيانه ان جمع المذكر أصل وجمع المؤنث فرع والأصل يعرب بالياء جرا ونصبا فلو أعرب الفرع بالفتحة على الأصل لـكان له مزية على الأصل ﴿ فان قلت ﴾ المزية موجودة على كل حال فان الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركات ﴿ قلت ﴾ أجيب عنه بانه لما لم يكن فى آخر جمع المؤنث السالم حروف تصلح للاعراب جعل الاعراب بالحركات (وقوله وقدم الجر الخ) أشار بهذا الى رد قول من قال لاحاجة الى ذكر الـكسر لانه على الأصل كالرفع فأجاب كدى بان فائدته التنبيه على ان النصب محمول عليه (وقوله ولا مفرد له الخ) بل له مفرد من معناه وهو ذات وقيل انه جمع الى وزان مدى خلط بينهما (١) (وقوله وإن كن أولات) أصله كون من باب فعل بالفتح فنقل الى فعل بالضم لقوله فى اللامية وانقل (٢) لفاء الثلاثى شكل عين اذا اعـ*ـتلت الخ فلما اتصلت نون النسوة سكن النون لام الـكلمة بعد تسكين الواو ونقل حركتها للـكاف وحذفت الواو لدفع التقاء السا كنين وأدغمت النون فى نون النسوة فالنون هو اسمها وأولات خبرها منصوب بالـكسرة (وقوله الثانى ماسمى الخ) أشار بهذا الى ان المراد بقول الناظم : والذى اسما قد جعل . ان معناه جعل علما على مسمى به وليس المراد فيه مطلق الاسمية فينصب لانها موجودة فى الجمع وفيه لغتان غير هذه وهما اعرابه اعراب مالا ينصرف فيخفض بالفتحة النائبة عن الـكسرة من غير تنوين والثانى اعرابه اعراب جمع المؤنث فينصب بالـكسرة مع حذف التنوين فاللغة الأولى راعت الجمعية فقط والثانى راعت العلمية والثالثة توسطت بين الأمرين راعت الجمعية فنصبته بالـكسرة وراعت العلمية فحذفت تنوينه ﴿ يقال ﴾ التنوين هنا للمقابلة لا تنوين الصرف ﴿ لانا نقول ﴾

---

(١) (قوله وزان مدى خلط بينهما) كذا بالأصل ولا يخفى مافيه فلعل الصواب حذف قوله خلط بينهما على أنى لم أر هذا القول فى جميع مواد الألفية شروحا وغيرها فلو ذكر أصلها وما آلت اليه بعد الاعلال كما فعل غيره لـكان أحسن فائدة اهـ

(٢) (قوله لقوله فى اللامية وانقل الخ) لايصح أن يكون علة لما قبله فلعل فيه حذفا تقديره ثم نقلت ضمة العين الى الفاء لقوله فى اللامية : وانقل الخ . اهـ

(وجر بالفتحة مالا ينصرف) يعني ان الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة ولم يذكر النصب لانه على الأصل السابق ولما كان جره بالفتحة مشروطا بان لا يضاف ولا يدخل عليه أل أشار الى ذلك بقوله:

(مالم يضف أو يك بعد أل ردف) فشملت أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الاحسن ومعنى ردف تبع وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما في موضع رفع نائبة عن الفاعل ويحتمل ان يكون فعل امر وسافي موضع نصب على أنه مفعول به وما في قوله مالم يضف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل * ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل واليه أشار بقوله :

(واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا * وحذفها للجزم النصب سمه * كلم تكونى لترومى مظلمه)

يعني ان علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وفهم من قوله لنحو أنها أكثر وتصل بالاستقراء إلى ثمانية لأن يفعلان شامل لما الفه ضمير نحو الزيدان يفعلان ولما ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث ويتضمن أيضا تفعلان بالتاء فانه شبيه بيفعلان ويكون أيضا ألفه ضميرا نحو أنتما تفعلان وعلامة التثنية نحو تفعلان الهندان واما تسألون فيكون واوه ضميرا نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه يشبهه وواو يفعلون يكون ضميرا نحو الزيدون يفعلون وعلامة جمع نحو يفعلون الزيدون وأما تدعين فلا تكون ياؤه الا ضميرا فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وان كانت ثلاثة في اللفظ والنون مفعول أول باجعل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون

كان للمقابلة حيث كان جمعا وقد انسلخ بعد جعله مسمى به عن الجمعية فالتنوين للصرف (وجر بالفتحة) هذا هو الباب الخامس من أبواب النيابة (قوله كدى ان الاسم الذى لا ينصرف الخ) الاسم الذى لا ينصرف هو ما فيه علتان فرعيتان نحو مررت باحمد فانه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أو علة واحدة قامت مقامهما نحو مساجد فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس في قوله : اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

ويأتي بيانه في باب مالا ينصرف ان شاء الله وانما لم يدخل في الاسم الذى لا ينصرف الجر لانه أشبه الفعل فكما لا يدخل الجر في الافعال كذا لا يدخل فيما أشبهها وهو الاسم الذى لا ينصرف فان أضيف أو دخلت عليه أل بعد من الأفعال فرجع الى الأصل فدخل الجر فيه (مالم يضف أو يك بعد أل ردف) يس أى مدة انتفاء كل من الأمرين معا لا أحدهما فقط وان كان العطف بأو لأنها وقعت في حيز النفي فتفيد العموم كما في قوله تعالى: مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة. وانما تكون لأحد شيئين إذا وقعت بعد الاثبات (قوله كدى ومعنى ردف تبع) قيل ان ردف مستغنى عنه بقوله بعد أل وأجيب عنه بأن البعدية لا تستلزم الاتصال لان بعد ظرف متسع فيتناول نحو مررت بالرجل أحمد فزاد ردف لرفع هذا الايهام وقول بعض زاده خوف توهم ان بعد في النظم بالضم مقطوع عن الاضافة مع أنه مفتوح بعيد غاية البعد (وقوله ويحتمل أن يكون فعل أمر) هذا أولى ليوافق قوله بعد واجعل لنحو الخ قوله وسم معتلا الخ وجملة ردف في موضع الحال من اسم يكن على حذف قد ومفعوله محذوف تقديره قد ردفها ﴿ واجعل لنحو ﴾ لما فرغ من ذكر النيابة في الأسماء شرع في ذكرها في الأفعال ولهذا قال كدى في التوطئة ومن مواضع الخ وهذا هو الباب السادس من أبواب النيابة (قوله كدى في هذه الأمثلة) لم يقل كقول بعضهم الأفعال لأن هذه ليست أفعالا بأعيانها كالأسماء الستة وضابطها كل فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة (وقوله وهذه الأمثلة ثلاثة) اضطرب كلامه فجعلها في التوطئة خمسة وفي التقرير ثلاثة وثمانية والكل صحيح بل تصل بالاستقراء الى عشرة فمن نظر لمجرد اللفظ مقرونا بالواو والألف أو الياء ولم يعتبر كونه مفتتحا بتاء ولا ياء جعلها ثلاثة ومن نظر الى كون الفعل مفتتحا بالياء أو التاء في تفعلان وتفعلون ولم ينظر لضمير ولا حرف وأما تفعلين فلا تكون الا بالتاء جعلها خمسة ومن نظر إلى ما ذكر مع زيادة كون الألف في يفعلان بالياء وتفعلان بالتاء يكون ضميرا وحرفا وإلى كون الواو في يفعلون بالياء يكون ضميرا وحرفا وإلى كون الواو في تفعلون بالتاء يكون ضميرا وكون الياء في تفعلين ضميرا جعلها ثمانية ومن نظر إلى أن أنتما تفعلان المثال الأول في التاء عند كدى شامل للمثنى المذكر والمثنى المؤنث المخاطبين نحو أنتما يا هندان تفعلان فتكون تسعة وزاد عاشرا وهو ما إذا كان مفتتحا بالتاء للمؤنثتين الغائبتين والألف ضمير نحو الهندان تفعلان وهو عكس المثال الثاني في التاء عند كدى جعلها عشرة وبعضهم جعلها تسعة باعتبار كون الخطاب مع التاء قسما واحدا لا فرق بين كونه للمذكر أو للمؤنث وبعضهم جعلها سبعة ومنهم من جعلها ستة (وقوله على لغة أكلوني الخ) أي على لغة من يلحق الفعل المسند الى الجمع علامة الجمع وهذه اللغة هي المشار اليها بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الخ وأما على لغة الجمهور فالقياس أكلني أو أكلني (كلم تكوني لترومي مظلمه) اعرابه لم حرف جزم وتكوني مجزوم بحذف النون والياء اسمها

وقوله وحذفها للجزم والنصب سمه أى علامة وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله كلم تكونى ومثال للنصب وهو قوله لترومى مظلمة يجوز فى لامه الفتح والكسر والقياس الفتح * واعلم أن علامة الاعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقـدرة وذلك فى الأسماء والأفعال المعتـلة وبدأ بالأسماء المعتلة فقال (وسم معتلا من الأسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما

فالأول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا * والثانى منقوص ونصبه ظهر * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر)

يعنى أن ما كان من الأسماء حرف اعرابه الف اقبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقى يسمى معتلا وليس من الأسماء ما حرف اعرابه واو قبلها ضمة وما موصولة مفعول أول بسم ومعتلا مفعول ثان من الاسماء متعلق بسم وصلة ما كالمصطفى ومكارما مفعول لأجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ثم ان القسم الأول من المعتل وهو ما حرف اعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الاعراب يعنى الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصورا وقد نبه على ذلك بقوله :

(فالأول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا)

ثم نبه على القسم الثانى بقوله : (والثانى منقوص ونصبه ظهر * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر)

يعنى أن القسم الثانى من المعتل يسمى منقوصا وتظهر فيه الفتحة فى حال النصب لخفتها فى الياء نحو رأيت القاضى وتنوى فيه الضمة والكسرة فى حال رفعه وجره لثقلهما فى الياء نحو قام القاضى ومررت بالقاضى ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله : (وأى فعل آخر منه ألف * أو واو او ياء فمعتلا عرف * فالألف انو فيه غير الجزم * وأبد نصب ما كيدعو يرمى * والرفع فيهما انو واحذف جازما * ثلاثهن تقض حكما لازما) يعنى ان المعتل من الأفعال على ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو يخشى وما آخره واو نحو يغزو وما آخره ياء نحو يرمى وجميع ذلك يسمى معتلا

واللام فى لترومى لام الجحود وترومى منصوب بحذف النون بان مضمرة بعد لام الجحود ومظلمة مفعوله وجملة لترومى فى محل نصب خبر تكونى ﴿ فرع ﴾ انما أعربت هذه الأمثلة بالنون لأنه لما اشتغل محل الاعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف وبالضمة ليناسب الواو وبالكسرة ليناسب الياء لم يمكن الاعراب فيه ولا موجب للبناء فجعلت هذه النون بدلا من الضمة لمشابهتها للواو فى الغنة وفى ادغامها فيها نحو من وال وأخرت النون وهى علامة للرفع عن الفاعل وهى الألف أو الواو أو الياء لأن الضمير المرفوع كالجزء لا سيما ان كان الضمير حرفا من حروف اللين وكسرت النون فى يفعلان تشبيها بنون المثنى وفتحت فى يفعلون وتفعلين تشبيها بنون الجمع وبعضهم زعم أن الاعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال (وقوله والقياس الفتح) موافقة للغة والكسر فى كلام الناظم متعين لسلامته من سناد التوجيه وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى (وسم معتلا) قدم الموضح شرح قول الناظم واحذف جازما ثلاثهن على قوله وسم معتلا لأنه هو الباب السابع من أبواب النيابة ولما فعله الناظم وجه حسن وهو أنه لما فرغ من اعراب الصحيح من الاسماء والأفعال شرع فى المعتل منهما وقدم الاسم لشرفه (قوله كذى وليس من الأسماء الخ) أى العربية كما هو موضوع كلام النحاة وأما قولهم سبو وصفرو وكسكسو فمن أوضاع العجم (وقوله قبلها ضمة) أى لازمة احترازا من نحو هذا أخوك فانها غير لازمة (وقوله لتعذر النطق بها) وقد قيل :

تعذرا فى الألف استثقالا * فى الواو والياء فخذ مثالا

كقال موسى معشر اليهود قد * يأتى محمد ويغزو من جحد

(وقوله ويسمى مقصورا) سمى بذلك لقصر جميع الحركات فيه لتعذر ظهورها لكن يشاركه الفعل فى هذا ولا يسمى مقصورا اصطلاحا لكن الممدود منه نحو جاء لا يقال فيه ممدود اصطلاحا والمقصور يقابله الممدود وكتب بعض الأدباء الى بهاء الدين ابن النحاس:

سلم على المولى البهاء وصف له * شوقى اليـه وأننى مملوكه

أبدا يحركنى اليه تشوق * جسمى به مشطوره منهوكه

لكن نحلت لبعـده فكأننى * ألف وليس بممكن تحريكه

ثم ان كان الاسم الذى آخره ألف ممنوعا من الصرف قدرت فيه الضمة والفتحة على الأصل والفتحة نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى: رب موسى. مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة للعلمية والعجمة فان أضيف خفض بالكسرة كموسى بنى اسرائيل ﴿ والثانى ﴾ يقرأ بحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة وهى لغة لا للوزن كما قيل ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين يد وقاض حتى جعل الاعراب فى الأول ظاهرا وفى الثانى مقدرا مع ان كلا منهما حذفت لامه ﴿قلت﴾ العرب تحذف شيئا ولا تريده ويصير نسيا منسيا ومنه يد وقد تحذف الشىء وتريده ومنه قاض ويدلك على الارادة وعدمها التثنية فانهم قالوا يدان بدون رد المحذوف وقالوا قاضيان بالرد (وأى فعل) لله در من قال :

ألف القوام وواو صدغك بعده * ياء العذار المستدير لمحتنى * أعللن جسمى بالصدود فسميت * عند النحاة لذا حروف العلة

وأي فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستتر في كان الشانية المقدرة ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والفاء جواب الشرط وفي عرف ضمير مستتر عائد على فعل ومعتلا حال منه مقدم على عامله وقوله : * فالألف انو فيه غير الجزم * يعني ان ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف نحو زيد يرضى ولن يخشى فالألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال ويجوز رفعه على الابتداء وقوله : أبد نصب ما كيدعو يرمي * يعني أن ما آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمي ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيدعو ويرمي معطوف على يدعو بحذف حرف العطف وقوله: والرفع فيهما انو. يعني ان الرفع ينوى في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانو وقوله :

واحذف جازما * ثلاثهن الخ

يعني ان هذه الحروف الثلاثة أعني الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم وجازما حال من الفاعل المستتر في احذف ثلاثهن مفعول باحذف ومعمول جازما محذوف تقديره للأفعال وتقض مجزوم على جواب الأمر وحكما مفعول به ان جعلت تقض بمعنى تؤدي ومفعول مطلق ان جعلته بمعنى تحكم كأنه قال تحكم حكما لازما

(قوله كيدي وأي فعل شرط الخ) هذا هو الصواب ولا يصح جعلها موصولة لأن أي هذه مضافة الى النكرة والموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة عملا بقوله : * واخصصن بالمعرفة * موصولة أيا ... (وقوله وهو مرفوع بالابتداء الخ) لم يبين الخبر واختلف فيه قيل جملة الشرط فقط وهو الأصح أو جملة الجواب أوهما وعدم البيان أول الاعتراضات العشرة التي اعترض بها المعرب على المكودي (وقوله وكان بعده مقدرة) أي وهي فعل الشرط وهذا مخالف لما أصلوه انه لا يحذف الفعل بعد شيء من أدوات الشرط غير ان ولو إلا ان كان مفسرا بفعل بعده نص عليه ابن هشام (وقوله ويحتمل أن تكون شانية) هذا يقتضي ان الشانية غير الناقصة مع انها عينها لاحتياجها الى اسم وخبر وأجيب عنه بأنه ذهب على مذهب أبي حيان وانها تامة ويكون اسمها على انها شانية ناقصة ضمير الشان وجملة آخر منه ألف خبرها واعترض هذا المعرب أيضا بأن جملة خبرها لا بد أن تشتمل على ضمير يعود على اسمها وليس هنا الاضمير منه فان عاد على اسم كان بقي المبتدأ الذي هو أي بلا ضمير يعود عليه من الخبر لان الأصح ان الخبر الشرط فقط وان عاد على المبتدأ بقي اسم كان بلا ضمير يعود (وقوله مفسرة للضمير المستتر) ﴿فان قلت﴾ الجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب ﴿قلت﴾ مالم تكن عمدة والا لكان لها محل وهو هنا خبر والخبر عمدة (وقوله ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة الخ) الأولى أن يقول ووقف عليه بحذف الألف لأنهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الألف ولم يتعرض كيدي لاعراب قول الناظم * أو واوا أو ياء * واعرابهما انه إن جعل ألف بالرفع مبتدأ كانا مرفوعين وان جعل بالنصب خبرا لكان كانا منصوبين (وقوله والفاء جواب الشرط) الأولى أن يقول والفاء رابطة بين الشرط والجواب سيقول :* واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * وقد قيل: والفاء في الجواب قل للربط * ولا تقل فيها جواب الشرط (وقوله ومعتلا حال منه) يعني ان جعل عرف يتعدى لواحد وان جعل متعديا لاثنين كان معتلا مفعولا ثانيا وبما قلنا يتطابق مع ما يأتي له جمع التكسير حيث أعرب جمعا من قوله : * وفعل لفعلة جمعا عرف * مفعولا ثانيا ... (وقوله من باب الاشتغال) أي فيكون مفعولا فيه على معنى في والأصل انو في الألف فحذفت وانتصب الألف على التوسع (وقوله ويجوز رفعه على الابتداء) الأول أولى لقوله :

* واختير نصب قبل فعل ذي طلب * (واحذف جازما) مذهب سيبويه ان الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فحذفوا حرف العلة للفرق المذكور فهو محذوف عنده لا به وابن السراج يقول ان الحركة في الأفعال لا تقدر لان الاعراب فرع فيه فلا حاجة لتقديره فلما دخل الجازم حذف الحرف فهو كالدواء المسهل ان وجد فضلة أخذها والا أخذ من قوى البدن فالحرف محذوف بالجازم لا عنده لانه لا حركة مقدره قال ز ويحتمل كلام الناظم المذهبين وفيه نظر لان الناظم نص أولا على ان المعتل معرب بالحركات في قوله: فالألف انو فيه غير الجزم. وفي قوله: * والرفع فيهما انو * وهو قول سيبويه ونص ثانيا على انه مجزوم بحذف الحرف في قوله * واحذف جازما ثلاثهن * وهو قول ابن السراج فيكون ما قاله الناظم مذهبا ثالثا مركبا منهما وبه قرر ضح كلام الناظم وهو الذي في الشذور وابن الحاجب في كافيته والرضى فتكون أبواب النيابة سبعة عند الناظم أيضا وأجيب عن كيدي بان كلام الناظم محتمل للمذهبين بالنظر لقوله: واحذف جازما . وقطع النظر عما تقدم لكنه بعيد (وقوله ثلاثهن مفعول باحذف) ثم يحتمل أن يعود الضمير على الأفعال ويكون على حذف مضاف أي احذف أو اخرهن أي الأفعال ويحتمل أن يعود على الأحرف ولا تقدير حينئذ ﴿ لا يقال ﴾ القياس حذف حرف العلة كما حذف للجازم ﴿ لانا نقول ﴾ علامة النصب

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

النكرة هى الأصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال :

(نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا)

يعنى ان النكرة هى ما يقبل أل وهى الألف واللام وقوله مؤثرا أى مؤثرة للتعريف واحترز بذلك من أل التى لا تؤثر التعريف كالالف واللام الزائدة كاللاتى والتى للمح الصفة كالحارث فان كلاهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفا وقوله : * أو واقع موقع ماقد ذكرا *

يعنى ان من النكرة مالا يقبل أل كذى بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أل لكنهما فى معنى ما يقبلها فذو بمعنى صاحب وما بمعنى شىء وكلاهما يقبل أل وقوله :

(وغيره معرفة كهم وذى * وهند وابنى والغلام والذى)

يعنى أن غير النكرة معرفة فالمعرفة هى مالا يقبل أل ولا واقع موقع مايقبلها وذكر من المعارف ستة الضمير كهم واسم الاشارة كذى والعلم كهند والمضاف إلى المعرفة كابنى والمعرف بأل كالغلام والموصول كالذى ولم يذكر المقصود بالنداء نحو يارجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل

وجودية لأنها حركة وعلامة الجزم عدمية والوجودية لا بدلها من حرف تقوم به فلو حذف لبقيت من غير حرف وهى لا تقوم بنفسها والله أعلم .

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

هذه هى القدمة الثانية من المقدمتين السابقتين وهما فى الأصل اسما مصدر نكرته وعرفته فنقلا وسمى بهما المنكر والمعرف ومناسبة ذكر هذا الباب عقب المعرب والمبنى أن غالب المعارف مبنى وغالب النكرات معرب (قوله كذى هى الأصل الخ) وجه بأمور منها ان النكرة لا تحتاج إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ومنها ان بعض الأسماء النكرة لم تعرف والمستقبل بنفسه أولى بالاصالة ومنها ان مسماها أسبق فى الذهن (نكرة قابل أل مؤثرا) (قوله كذى والتى للمح الصفة) التعبير بلمح الأصل أولى بل قد يكون منقولا من غير صفة بل من مصدر كفضل أو من اسم عين كنعمان وأجيب بأن المراد بالوصف الحالة التى كان عليها قبل النقل لا الصفة الاصطلاحية (وقوله كذى بمعنى صاحب) نحو مررت برجل ذى مال أى صاحب مال واستشكل التمثيل بذو بوجهين أحدهما انها تفسر بصاحب وهو وصف وأل الداخلة على الاوصاف نحو الضارب موصولة معرفة ثانيهما أن ذو لا تستعمل إلا مضافة فتفسر حينئذ بصاحب المضاف وصاحب المضاف لا يقبل أل لأن أل والاضافة لا يجتمعان وأجيب عن الأول بأن أل الداخلة على الأوصاف قد تكون للتعريف اذا أريد بالوصف الدوام والثبوت بأن يكون صفة مشبهة وذلك كاف إذ لا يشترط قبولها فى كل تركيب أو تقول ان المراد بصاحب ذات موصوفة بصاحبية وذات تقبل أل وأجيب عن الثانى بأنه روعى لفظ صاحب مجردا وذلك كاف ورده الحافظ سيدى الطيب بأن الشرط أن يقبلها مع الاضافة والالزم أن يكون غلام من غلام زيد نكرة وهو باطل قال ولم أر جوابا عنه مقنعا (وقوله وما بمعنى شىء) فى نحو مررت بما معجب لك أى بانسان معجب لك ﴿ فرع ﴾ الأفعال نكرات لأنها موضوعة للخبر وحقه ان يكون نكرة إذ لو كان معرفة لم يكن للمخاطب فيه فائدة إذ الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة ﴿ فان قلت ﴾ إذا كانت نكرات فهل تعرف كما يعرف الاسم النكرة ﴿ قلت ﴾ تعريفها محال لأنها لا يضاف اليها لأنها جمل ولذلك لا تدخل عليها أل ودخولها على الجمل محال وهذا على ما للنحويين والذى للأصوليين أن الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير ﴿ فان قلت ﴾ يرد علينا العلم كزيد وعمرو فانه يقبل أل عند تثنيته أو جمعه ﴿ قلت ﴾ العلم لا يثنى ولا يجمع إلا بعد تقدير تنكيره كما مر فهو عند ارادة تثنيته نكرة ولم يتعرض كذى لاعراب هذا البيت مع انه صعب وحاصل ما قالوا هنا إن نكرة مبتدأ والمسوغ كونه صفة لمحذوف أى اسم نكرة ولذا قال قابل أل ولم يقل قابلة اعتبارا بلفظ اسم المقدر ويصح أن يكون قابل مبتدأ ونكرة خبره وهو الذى يناسب قوله وغيره معرفة وأل مضافة (١) إلى ماقبلها من اضافة الوصف إلى مفعوله ومؤثرا حال من أل وشرط اتيان الحال من المضاف اليه الآتى فى قوله : * ولا تجز حالا من المضاف له * إلا إذا .. الخ موجود إذ المضاف الذى هو قابل يصح ان يعمل فى الحال وموقع مفعول فيه ولا يصح أن يكون مفعولا مطلقا لأن المعنى ان يقع فى محل ما يقبلها لا ان المراد ما يقع وقوعا كوقوعه إذ لو كان كذلك لدخلت عليه أل بنفسه وهناك مناقشات فى كلام الناظم كلها ساقطة (وغيره معرفة) الضمير عائد على ما ذكر من قبول أل أو الواقع موقع ما يقبلها على حد عوان بين ذلك ولا يصح عوده على نكرة والا لقال وغيرها ولا يصح أن يعود على ما يقبل أل أو الواقع من غير اعتبار ما ذكر وإلا لقال

---

(١) لعله مضاف اليها ما قبلها اهـ .

فى المعرف بأل لـكنها حذفت لأنها لا تجتمع مع حرف النداء وفى اسم الاشارة ولم يرتبها فى المثل ورتبها فى الفصول ثم شرع فى أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال :

(فما لذى غيبة أو حضور * كأنت وهو سم بالضمير)

يعنى ان ما دل على غيبة نحو هو أوحضور نحو أنت وأنا يسمى ضميرا ودخل فى قوله أوحضور اسم الاشارة لأنه حاضر لـكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار الى المتصل بقوله :

(وذو اتصال منه مالا يبتدا * ولا يلى الا اختيارا أبدا)

يعنى ان الضمير المتصل هو مالا يصلح الابتداء به أى وقوعه فى أول الـكلام ولا يلى الا فى الاختيار وفهم منه انه يلى الا فى غير الاختيار كقول الشاعر :

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا إلاك ديار

وغيرهما (لا يقال) افرد لأن العطف بأو (لانا نقول) أو التى يصح فيها ذلك هى التى للتخيير وهى هنا للتنويع ولا يعود على اسم المقدر لانه يصير لا فائدة فى الاخبار اذ من المعلوم أن غير النكرة معرفة (قول كدى فى المعرف بأل الخ) أى فتكون أل مقدرة وناب عنها حرف النداء (وقوله وفى اسم الاشارة) وعليه فتكون تعرف بالقصد والاقبال وهذا الأخير هو الذى اختاره فى التسهيل (وقوله ولم يرتبها فى المثل الخ) نسخة فيها بالمثل بجمع الـكثرة وفى بعضها بالمثال بالافراد وكلاهما غير ظاهر والأولى أن يقول فى الأمثلة بجمع القلة (وقوله ورتبها فى الفصول الخ) تبعا لترتيبه فى كافيته أيضا حيث قال :

فمضمر أعرفها ثم العلم * واسم اشارة وموصول متم

وذو أداة ومنادى عينا * وذو اضافة بها تبينا

وقوله فى التوطئة وأعرفها وهو الضمير المراد بالاعرفية شدة التميز لمسماه ولاشك أن ضميرى التكلم والخاطب أشد تميزا لمساهما من العلم وان كان يعين مسماه مطلقا وأما مرتبة ضمير الغيبة فبعد العلم كما صرح به فى التسهيل خلاف ما يقتضيه كلام الموضح هنا من ان الضمير مطلقا فى مرتبة واحدة ثم يجب أن يقال الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة * وقد رأى ابن جنى سيبويه فى منامه فقال له ما فعل الله بك فقال له غفر لى بقولى أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة وليس المراد ان الله جل جلاله لم يقبل من سيبويه الاهذا العمل بل غفر له بسببه (فما لذى غيبة) (قول كدى يعنى ان ما دل على غيبة الخ) صوابه على صاحب غيبة لتخرج أحرف المضارعة لأنها وضعت لما ذكر من الغيبة والحضور لـكنها لا تدل على الصاحب لأن الياء تدل على مطلق الغيبة وما عداها على الحضور (وقوله ودخل فى قوله أو حضور الخ) فيه نظر لأن اسم الاشارة عند الناظم قريب وبعيد فالبعيد لا دلالة له على الحضور قطعا والقريب دلالته عليه بالالتزام لأن الواضع انما وضعها لتدل على القرب أو البعد أو التوسط على القول به وقد لا يلزم من القرب الحضور فقد يكون قريبا منك ولا يكون حاضرا معك فالحضور أخص ولا ترد أيضا الاسماء الظاهرة نحو زيد فانها وان دلت على الغيبة ولذا يقولون الاسم الظاهر من قبيل الغيبة الا انها وضعت لمسمياتها المعينة مطلقا لا بقيد كونها غائبة فلو صدر العبارة بقوله : يعنى ان ماوضع لصاحب غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت كما فى عبارة غيره لسلم من الايهام (وذو اتصال) (قول كدى أى وقوعه فى أول الـكلام الخ) تفسير الابتداء فى النظم بهذا يصير قوله بعد ولا يلى الا الاختيارا أبدا حشوا لانه على هذا التفسير يخرج ضمير الرفع المنفصل نحو هو قائم وضمير النصب المنفصل نحو اياك نعبد لأن كلامنهما يصح وقوعه فى أول الـكلام والذى ينبغى أن يفسر الابتداء به فى النظم أنه هو الذى لا يصح جعله مبتدأ فيخرج به ضمير الرفع المنفصل بأنه يكون مبتدأ وبقى ضمير النصب المنفصل أخرجه بقوله ولا يلى الا اختيارا أبدا نعم يستغنى بهذا عن الأول لـكن لا يضر اغناء الثانى عن الأول بل المضر العكس ويؤخذ منه أن المنفصل هو الذى يصح الابتداء به ويلى إلا فى اختيار الـكلام (وقوله كقول الشاعر ومانبالى الخ) البيت من بحر البسيط وما الأولى نافية ونبالى فعل مضارع وفاعله مستتر فيه من المبالاة بمعنى الا كتراث وفى بعض نسخ كدى وما علينا وإذا ظرف فيه معنى الشرطية وما زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية لا يليها الا جملة فعلية وسيقول الناظم : والزموا إذا اضافة إلى جمل الأفعال وجارتنا خبر لـكنت منصوب بالفتحة من الجار وأن حرف نصب مدغمة فى لا النافية ويجاور منصوب بأن وأن وصلتها معمول لنبالى والا حرف ايجاب والـكاف فى موضع نصب على الاستثناء مقدم على المستثنى منه وهو ديار أى أحد

وقوله (كالياء والكاف من ابنى أكرمك * والياء والها من سليه ماملك) فأتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهى ياء المتكلم من ابنى وهى مجرورة بالاضافة وكاف الخطاب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وياء المخاطبة وهاء الغائب من سليه والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به وقوله : (وكل مضمر له البنا يجب * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب)

يعنى ان الضمائر كلها مبنية وقوله : * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * يعنى ان كل ضمير نصب صالح للجر وان كل ضمير جر صالح للنصب ففهم منه ان الياء من ابنى تصلح للنصب لأنها مجرورة وان الكاف من أكرمك تصلح للجر لانها منصوبة وان الهاء من سليه تصلح للجر لانها منصوبة وان الياء من سليه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع قوله :

(للرفع والنصب وجر نا صلح * كاعرف بنا فاننا نلنا المنح)

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو صالح للاعراب كله رفعا ونصبا وجرا وقد مثل به مجرورا فى قوله كاعرف بنا ومنصوبا فى قوله فاننا ومرفوعا فى قوله نلنا المنح والمنح جمع منحة وهى العطية وفهم منه أن الياء من سليه مرفوعة ومالم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل فى الاعراب كله وهو نا علم أن عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطبا وواو الضمير وألف الاثنين ونون الاناث فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ قوله :

وفيه الشاهد لأن القياس أن يقول الاإياك وأنكر المبرد وجود هذا وأنشد سواك ومعناه إذا كنت جارتنا فلا نبالى بعدم مجاورة غيرك ونائب فاعل يبتدأ فى النظم ضمير مجرور بالباء أصله به ثم حذف الجار وحده توسعا فاستتر الضمير كما قالوا فى المشترك أصله المشترك فيه ولا يقال إن الجار والمجرور النائب محذوف وان كان العائد يحذف نحو قوله ولم يحسدونى أى فيه لأن النائب لا يحذف (كالياء والكاف) (قول كدى فاتى بهذه المثل الخ) الأولى أن يقول الأمثلة وانما أتى بهذه الأمثلة الأربعة وان كان يمكنه أن يأتى ببعضها اشارة إلى تقسيم الضمير الى مرفوع ومنصوب ومخفوض وتقسيمه الى متكلم ومخاطب وغائب لكن لم يرتب الأمثلة للتقسيم الأول كما جرى عليه اصطلاحهم بأن يقدم المرفوع ثم المنصوب ثم المجرور بل ذكرها على سبيل ما سمح له الوزن ورتبها بحسب التقسيم الثانى حيث أتى بما للمتكلم ثم للمخاطب ثم للغائب فيكون تدليا وذلك ترتيبها فى درجة التعريف والاخصية وتظهر فائدة الاخصية فى قوله بعد: وقدم الاخص فى اتصال. وفى قوله ابنى أكرمك اشارة الى أن الناظم كاشف ابنه بأنه سيضع ويكرم هذه الألفية بشرح ثم قال انه لامنة له عليها فسليه أيتها الالفية ماملك واكتسب منك من العلوم . (وكل مضمر له البنا يجب) قيل الأولى أن يؤخر هذا الشرط الى أن يفرغ من الضمائر وفيه نظر لان الناظم لما تكلم على الضمير المتصل منطوقا وعلى المنفصل مفهوما وتضمن قوله ابنى الخ الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور فعم جميع اقسام الضمير فناسب ذكر البناء عقبها وعبر بكل اشارة الى عدم خروج فرد من البناء بخلاف اسم الاشارة خرج بها ذان وتان والموصول خرج منه اللذان واللتان ولم يذكر كدى علة بنائه وهو من المتأكد وقد ذكر فى التسهيل له أربعة أسباب أصحها الشبه الوضعى فى جميعها لأنها اما موضوعة على حرف أو حرفين فقط على الأصح إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة وحمل على سائرها طردا للباب ويدل على أنه أصح قوله سابقا: كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا . ولا تكرار بين ما هنا وهنالك لانه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثة ربما يتوهم المتوهم أنه معرب رفع ذلك التوهم بالنص على البناء هنا وقد ذكر كدى فى الكبير أن علة بناء الضمير هو المخالفة لانك إذا أردت المبتدأ قلت أنا والفاعل أكرمت والمفعول أكرمنى والاسماء المعربة لا تختلف صيغها كزيد رفعا ونصبا وجرا (ولفظ ماجر) (قول كدى يعنى ان كل ضمير نصب الخ) تقديره صحيح والمناسب لعبارة الصنف أن يقول يعنى ان لفظ المجرور من الضمائر شبه لفظ المنصوب وانما قدم المصنف الجر ليستفاد من أول كلامه أن المشارك انما هى فى المتصل لان ضمير الجر لا يكون منفصلا (وقوله ففهم منه ان الياء الخ) هذا منطوق لامفهوم ومثاله ربى أكرمنى ومثالها فى الكاف ماودعك ربك . وفى الهاء قال له صاحبه وهو يحاوره فيكون ترقيا من المجرور الى المنصوب والمرفوع (للرفع والنصب) (قول كدى مرفوعا فى قوله نلنا) لم يبين هل نال مبنى للفاعل أو للمفعول والذى صرح به غيره أنه مبنى للمفعول ونا نائبه وهذا لا يظهر لان نال انما يتعدى لمفعول واحد وهو المنح هنا فلم يبق لنا إلا أن يكون فاعلا ومعنى نلنا حزنا ولا يقال ان نا نائب إلا لو قيل أنيل بالهمزة المتعدى الى اثنين لان أصله أنا لنا الله المنح (وقوله وفهم منه ان الياء الخ) الاولى أن يؤخر هذا التحصيل ويذكره عند قول الناظم بعد وألف والواو الخ وقد يعتذر عنه بأنه لما كان قول الناظم بعد وألف الخ مؤخرا عن محله ومحله عند قوله سابقا فما لذى غيبة الخ كما قاله ضح تنكيتا عليه ذكر هذا التحصيل هنا (وقوله فمجموع الضمائر المتصلة) أى البارزة مع قطع النظر عما يتفرع منها (وقوله تسعة الخ) هذا بحسب مواضع الاعراب رفعا ونصبا وجرا خمسة للرفع فقط وثلاثة للنصب والجر وواحد للثلاثة ثم ان الناظم يقول لك .

(وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما)

يعنى ان ألف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث الغائب والمخاطب فمثالها للغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وقمن الا أن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولاتكون هذه الضمائر للمتكلم أصلا ولكن تمثيله بقاما وهو للغائب واعلما وهو للمخاطب يرشد الى مراده ولو قال عوض قوله وغيره وخوطب لكان أحسن وألف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوغ الابتداء بألف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها الاالتاء وانما استغنى عنها لتقدم ذكرها فى قوله: بتافعلت. ثم قال :

(ومن ضمير الرفع مايستتر * كافعل أوافق نغبط اذ تشكر)

يعنى ان من ضمائر الرفع ما يجب استتاره وفهم من قوله ومن أن ذلك لايكون فى ضمائر النصب ولافى ضمائر الجر وذكر أربعة

أيها الطالب اعرف حقنا لاننا من العلماء ويحتمل أن يكون المعنى اعرف بحق كتابنا فانه نفعك المنح والعطايا التى هى فيه وقدم المصنف المجرور وهو بنا ثم أتى بالمنصوب ثم المرفوع اشارة إلى أن الطالب ينبغى له أن يخفض جناحه فى مبدأ القراءة ليصير فى مقام المنصوب ثم يصير فى مقام المرفوع وهم العلماء العاملون (وألف والواو) قد علمت أن الاولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله فما لذى غيبة لأنها أمثلة له وينص على أنها ضمائر الرفع (قول كدى يرشد إلى مراده) لاسيما ان أعرب قول الناظم كقاما حالا من فاعل غاب واعلما حالا من غيره لأن الحال قيد فى صاحبها ويكون كلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب وأجاب بعضهم عن الناظم بأن لفظ غير عند البيانيين تطلق على معنيين قريب وبعيد لكن اطلاقها على القريب أولى والقريب هنا هو المخاطب فيحمل عليه فلا اعتراض عليه ﴿لايقال﴾ من أى وجه يكون المخاطب أقرب من المتكلم ﴿لأنا نقول﴾ ضمير الغائب موال لضمير المخاطب فى الرتبة لاللمتكلم(وقوله وانما استغنى عنها الخ)أصلحه ابن غازى بما يرفع الابهام الذى فى غيره مع بيان أن الواو والالف والنون ضمائرالرفع وزيادة التاء بأقسامهاالثلاثة بقوله :

وألف والواو والنون لما * غاب وخوطب وللرفع انتمى
وللحضور التا كقمت قمت * قمت وللفروع قد نبهت

ثم المراد بالألف ألف الاثنين كما قال وأما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم نحو ياحسرتا فهو فى محل جر وفى ذلك ألغز العلامة سيدى الطيب بن كيران بقوله :

أيها العالم بالنحـ*ـو الذى فيه تمهر   أين ألفيت ضميرا * ألفا للفرد والجر

وأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج :

أيها الملغز فى يا * حسرتا ممن تحسر   لاعدمناك مفيدا * ماعلى الغير تعسر

(ومن ضمير الرفع ما يستتر) كان ينبغى لكدى أن يأتى بتوطئة قبل هذا البيت ونصها لما قسم الضمير إلى متصل ومنفصل وعرف الأول بالمنطوق والثانى بالمفهوم وكان المتصل ينقسم إلى قسمين بارز وهوماله صورة وقد مر أن ألفاظه تسعة والى مستتروالاستتار اما وجوبا أو جوازا أشار إلى بيان ذلك بقوله هنا (قول كدى وفهم من قوله ومن الخ) أخذ هذا من تقديم الناظم الخبر الذى هو من ضمير على المبتدأ الذى هو ما وانما خص ضمير الرفع بالاستتار دون ضمير النصب والجر لأن ضمير الرفع عمدة والعمدة لابد منها فان لم توجد فى اللفظ ادعى تقديرها بخلافهما لأنهما فضلتان والفضلة اذا لم توجد فى اللفظ لم يدع تقديرها ﴿فان قلت﴾ قد ورد الاستتار فى المنصوب كمافى قوله تعالى: أهذا الذى بعث الله رسولا. أى بعثه وفى المخفوض كما فى قوله تعالى: ويشرب مماتشربون أى منه ﴿قلت﴾ هذا من باب الحذف لامن باب الاستتار (وقوله وذكر أربعة مواضع الخ) الأولى أن يقول وذكر من ذلك بزيادة من التبعيضية ليفيد أنها أكثر وهى تصل إلى عشرة اقتصر السيوطى فى فريدته منها على تسعة فقال :

وستر مرفوع بأمر حتما * ودون يا مضارع واسميهما
وفعل الاستثناء والتعجب * وأفعل التفضيل فاحفظ تصب

ولو قال بدل فاحفظ صبرا لوفى بالمقصود فيدخل المصدر النائب عن فعله الا أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر قليلا كما سيأتى فى قوله: ورفعه الظاهر نزر . وزيد على هذه العشرة اياك وأخواتها فى التحذير فانها ترفع الضمير المستتر وجوبا نيابة عن الفعل وفى الحادى عشر ألغزالعلامة سيدى أحمد بن عبد العزيز الهلالى بقوله :

مواضع يجب فيها استتار الضمير الأول فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار اليه بقوله كافعل والثانى الفعل المفتتح بهمزة التكلم وهو المشار اليه بقوله أوافق الثالث الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار اليه بقوله نغتبط الرابع الفعل المضارع المفتتح بتاء المخاطب وهو المشار اليه بقوله اذ تشكر وما موصولة فى موضع رفع بالابتداء ويستتر صلتها وخبرها فى المجرور وأوافق مجزوم على أنه جواب الامر ونغتبط معطوف على أوافق على حذف حرف العطف ولما فرغ من الضمير المتصل المستتر شرع فى بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله :

(وذو ارتفاع وانفصال أنا هو * وأنت والفروع لاتشتبه)

يعنى أن ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضمير المتكلم منها اثنان أنا ونحن وللمخاطب خمسة أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وللغائب خمسة هو وهى وهما وهم وهن وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لانها أصول لما لم يذكره ولذلك قال والفروع لاتشتبه فانا فرعه نحن لأن المفرد أصل للجمع وأنت فروعه أنت وأنتما وأنتم وأنتن لأن أنت له فرعان فرع من جهة الافراد وهو أنتما وأنتم وأنتن وفرع من جهة التذكير وهو أنت وكذلك أيضا هو فروعه من جهة الافراد هما وهم وهن ومن جهة التذكير هى وأشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله:

(وذو انتصاب فى انفصال جعلا * إياى والتفريع ليس مشكلا) اكتفى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل فى المرفوع لكنه اكتفى باياى عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك فى المرفوع وثبت فى بعض النسخ وذو انتصاب بالواو واعرابه مبتدأ

يا أيها المبرز المبرز * لما اختفى والجامع المحرز
ما مضمر يرفعه مضمر * مستتر فيه ولا يبرز
إياك أن يخفى عليك وقد * أبان خبئه لك الملغز

وضابط ما يجب فيه الاستتار مالا يخلفه ظاهر ولاضمير منفصل والمستتر جوازا ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل نحو زيد قام فتقول هو (وقوله الأول فعل الأمر للواحد) احترازا مما اذا كان لغير الواحد فيجب بروزه نحو قاما وقاموا (وقوله المذكر) احترازا مما إذا كان للواحدة فيجب بروزه أيضا نحو قومى (وقوله المضارع المفتتح بتاء الخطاب) أى للمذكر الواحد احترازا من المبدوء بتاء الغيبة نحو هند تقوم فانه يجوز فيه الاظهار والاستتار ومن المبدوء بتاء الخطاب لكنه للواحدة نحو تقومين ياهند أو للمثنى نحو تقومان أو للجمع نحو تقومون فيجب البروز فى الجميع (وقوله ونغتبط معطوف على أوافق الخ) الأولى أنه بدل شئ من شئ لأنه إذا اغتبطه فى فعله فقد وافقه عليه فهما راجعان إلى معنى واحد قاله الضرير ونقل هذا الوجه المعرب عن الهوارى وقال التحرير مع كدى والغبطة محمودة شرعا بخلاف الحسد ابن المرحل :

وقد غبطت المرء فى أحواله * أغبطه بالكسر فى استقباله
أعنى تمنيت لنفسى مثل ما * له ولا يسلب تلك النعما

واذ فى اذ تشكر ظرف للماضى وتستعمل فى المستقبل مجازا وتشكر روى بالبناء للفاعل وللمفعول (وذو ارتفاع وانفصال) اعلم أن انا للمتكلم كان مذكرا أومؤنثا والفه زائدة عند البصريين لبيان الحركة ولهذا تحذف وصلا وتعقبها هاء السكت فقد ورد عن حاتم الطائى أنه قال هذا قصدى أنه وأما نحن فهو لما فوق الواحد مذكرا أومؤنثا فلا يقال نحن قائم بل يقال نحن قائمان وهو ثلاثى وضعا بنى لامر وحرك لالتقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة للدلالة على الجمع الذى حقه الواو وأما أنت فالمختار أن الضمير أن وقيل أنت بتمامه ضمير وأما هو وهى فالمختار عند البصريين أن الضمير الجميع وقال الكوفيون الهاء فقط والواو والياء للاشباع بدليل حذفهما فى التثنية والجمع ورد بأن حرف الاشباع لايتحرك (وذو انتصاب فى انفصال) (قول كدى لوضوحه الخ) وجه وضوحه أن الضمائر المنصوبة المنفصلة لفظها واحد وهو إيا لأن الصحيح أن الضمير فى الجميع ايافقط واللواحق تدل على المراد فاستغنى بلفظ إياعنها بخلاف الضمائر المنفصلة المرفوعة فلفظها مختلف فلم يمكنه الاستغناء ببعضها وعبر فى المنصوب بالتفريع لبقاء بعض الأصول وفى المرفوع بالفروع لذكر جميع الأصول فلم تبق الا الفروع تأمل والله أعلم والمختار أن الضمير نفس إيا وان اللواحق لها حروف تدل على تكلم أوخطاب أو غيبة وما أورد عليه من أن الضمير مادل على تكلم أوخطاب أو غيبة ولفظ إيا لاتدل على ذلك يجاب عنه بأنها وضعت مشتركة بين ماذكر وعند الاستعمال يؤتى معها بحروف تدل على المعنى المراد وقيل اللواحق لها هى الضمائر وان ايا زائدة ليعتمد عليها

﴿فرع﴾ الحاصل أن الضمير خمسة أقسام مرفوع ومنصوب متصلان ومنفصلان ومجرور ولا يكون إلا متصلا وفى كل اثنتا عشرة صورة لأنه اما المتكلم وحده أومعه غيره أو لمخاطب أو لمخاطبة أومثنى مطلقا أوجمع مذكر أومؤنث أو لغائب أوغائبة أومثنى أوجمع مذكر أوجمع مؤنث فالخارج ستون من ضرب اثنى عشرة فى خمسة يزاد عليها ياء المؤنثة المخاطبة المتقدمة فى قول الناظم سليه فيكون مجموع الضمائر احدى وستين

وجعلا الى آخر البيت خبره وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ وإياى مفعول ثان بجعلا وفي بعض النسخ وذا انتصاب بالألف واعرابه مفعول ثان بجعل مقدم وإياى مفعول لما لم يسم فاعله لجعل ثم قال :

(وفي اختيار لا يجيء المنفصل * إذا تأتى أن يجيء المتصل)

يعني أن الضمير اذا تأتى اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلا في الاختيار وفهم منه أن يجيء في غير الاختيار منفصلا مع تأتي الاتصال كقول الشاعر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت * إياهم الأرض في دهر الدهارير

لانه يتأتى الاتصال فتقول قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بيجيء ثم قال :

(وصل أو افصل هاء سلنيه وما * أشبهه في كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا * اختار غيري اختار الانفصالا)

يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من سلنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه والمختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله وصل وقوله في كنته الخلف انتمى أي انتسب ويعني به خبر كان أو احدى أخواتها

وأمثلتها ظاهرة (وقوله وجعلا إلى آخر البيت) سبق قلم بل الخبر جملة جعل لا غير وأما والتفريع ليس مشكلا فجملة من مبتدأ وخبر (وقوله وذا انتصاب بالألف) هذه النسخة أولى لان إياى هو المحدث عنه والمحكوم عليه فيكون نائبا عن الفاعل بجعل وذا مفعول ثان ويطابق اللفظ المعنى وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميرا يعود على ذو وإياى مفعول ثان فيخالف اللفظ المعنى (وفي اختيار لا يجيء المنفصل) علته أن اصل وضع الضمير على الاختصار والضمير وضع لاختصار الظاهر والمتصل أخصر من المنفصل (قول كدى كقول الشاعر بالباعث الخ) البيت من البسيط وقائله الفرزدق وهو في الأصل قطع العجين ولقب بذلك لانه كان في وجهه جدرى واسمه همام وهو تابعي لقي علي بن أبي طالب وأبا هريرة والحسن وابن عمر توفي بالبصرة سنة ست عشرة ومائة وقد ناهز مائة سنة والباعث متعلق بحلفت في البيت قبله ونصه :

انى حلفت ولم أحلف على فند * فناء بيت من الساعين معمور

والباعث الذي يبعث الموتى ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه على حد قطع الله يد ورجل من قالها أو منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والأرض فاعل ضمنت وإياهم مفعوله والدهر الزمان والدهارير الشدائد والشاهد في إياهم حيث فصل مع تأتي الاتصال وبقي على كدى مفهوم إذا تأتى أن يجيء وهو انه اذا لم يتأت مجيء المتصل فيؤتى به منفصلا وقد ذكر المرادى انه يتعين الانفصال لعدم تأتي الاتصال في اثني عشر موضعا منها أن يتقدم الضمير على العامل نحو إياك نعبد أو يلي إلا نحو أمر ألا تعبدوا إلا إياه ورحم الله مولانا الجد أبا الفيض سيدى حمدون بن الحاج اذ يقول :

لقد غاب الرقيب وقد تأتى * لنا وصل فجد لي باتصال

ومهما الاتصال لنا تأتى * فلا أحد يقول بالانفصال

(وصل أو افصل هاء سلنيه) هذا مستثنى من قوله وفي اختيار (قول كدى يعني انه يجوز اتصال الخ) لكل وجه مرجح أما الاتصال فنظرا الى الأصل وأما الانفصال ففرارا من توالى اتصالين في فضلتين (وقوله كل ثاني ضميرين منصوبين الخ) لقوله منصوبين مفهومان أحدهما مفهوم موافقة وهو أنه اذا كان الأول مخفوضا باسم كقولك عجبت من حبى إياه فيجوز أيضا في الثاني الاتصال والانفصال الا أن الانفصال أولى ومفهوم مخالفة وهو أنه اذا كان الأول مرفوعا والثاني منصوبا تعين في الثاني الاتصال نحو زيد ضربته والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (وقوله بفعل) خصص ذلك بالفعل لأجل قوله منصوبين والأولى حذف منصوبين وأن لا يقتصر على فعل بان يقول كل ثان ضميرين الأول منهما غير مرفوع معمولين لفعل أو اسم والعذر لكدى أنه لما كان الانفصال أرجح اذا كان العامل اسما والناظم قدم الاتصال فيؤخذ منه أنه أرجح خص ذلك بالضميرين المنصوبين بالفعل وقد اعترض كلام الناظم بوجوه منها أن ما اقتضاه قوله وصل أو افصل من التخيير مناقض لما جزم به أولا من أنه اذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله ومنها أن قوله أو افصل يوهم أن المتصل يصير بنفسه منفصلا وهو باطل ومنها انه يقتضى ان هذا الحكم خاص بما اذا كان الضمير هاء لكون ضمير أشبهه عائدا على سلنيه وأجيب عن الأول بان هذا مستثنى من القاعدة السابقة كما صرح بالاستثناء الموضح فلا تعارض وعن الثاني بان معنى أو افصل اجعل في موضع المتصل منفصلا وعن الثالث بان ضمير أشبهه البارز عائد على هاء سلنيه لا على سلنيه فيرتفع

اذا كان اسمها ضميرا متصلا أخص من خبرها وقوله كذلك خلتنيه أى مثل كنته فى الخلف المذكور يعنى وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأول منهما أخص نحو ظننتكه وظننتك اياه وظاهر قوله الخلف انتهى أن الخلاف فى جواز الاتصال والانفصال وليس كذلك لانه لاخلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وانما المراد الخلف انتهى فى الاختيار ويدل على أن مراده ماذكر قوله : واتصالا ﷺ أختار غيرى اختار الانفصالا ﷺ وهو موافق وذلك لابن الطراوة والرمانى وأو فى قوله : أوافصل للتخيير وهاء سلنيه مفعول بافصل وهو من باب التنازع وقد أعمل الثانى ولو أعمل الأول لقال وصل أوافصله واتصالا مفعول مقدم باختار ثم قال : (وقدم الأخص فى اتصال ﷺ وقدمن ماشئت فى انفصال)

الأخص هو الأعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فاذا أريد اتصال الضمير الثانى بالأول قدم الأخص لانه لايتوصل الى اتصاله الا بتقديم الأخص وعلى ذلك نبه بقوله : وقدم الاخص فى اتصال واذا أريد انفصاله قدم ماشئت من الأخص وغيره الا أنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثانى وعلى ذلك نبه (١) بقوله : وقدمن ماشئت فى انفصال . واذا تقدم الأخص جاز اتصال الثانى وانفصاله وقد اجتمع الأمران فى قوله عليه الصلاة والسلام : إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم . فاتصال الضمير الثانى فى قوله ملككم إياهم جائز لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير فى قوله ملكهم إياكم واجب لتقدم غير الأخص ثم قال : (وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا ﷺ) يعنى أن الضميرين اذا اتحدا فى الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثانى نحو ظننتنى إياك وحسبتك اياك والدرهم ان جاء زيد فاعطه اياه ثم قال : (وقد يبيح الغيب فيه وصلا) يعنى أن الضميرين اذا اتحدا فى الغيبة قد يتصل الثانى منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافا ما كأن يكون أحدهما مفردا والآخر

الاشكال لكن كان المناسب أن يقول وما أشبهها (وقوله اذا كان اسمها ضميرا) شرط كون اسمها ضميرا غير صحيح بل لافرق بين كونه ضميرا أو ظاهرا كقولك الصديق كنته أو كانه زيد وبهذا تفارق المسئلة الأولى (واتصالا ... ﷺ أختار غيرى اختار الانفصالا) وجه اختيار الاتصال انه الأصل فلايعدل عنه الى الانفصال ووجه اختيار الانفصال أن الضمير خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال وما أوردوه عليه من كون المفعول الأول مبتدأ فى الأصل وحق المبتدأ الانفصال أيضا أجابوا عنه بأنه اتصل لقربه من الفعل بخلاف الثانى فهو بعيد من الفعل فكان الأولى فيه الانفصال على الأصل وجعل الناظم المستثنيات ثلاثة باب سلنيه وكنته وخلتنيه لان الاول ليس من نواسخ الابتداء والثانى من نواسخه الا أن الاسم يكون ظاهرا أو ضميرا مرفوعا والثالث من نواسخه فبهذا الاعتبار جعلت ثلاثة وجعلها الموضح مسئلتين فجعل مسئلة سلنيه وخلتنيه واحدة (وقدم الأخص) (قوله كذى لانه لايتوصل الخ) مراده أنه لايجوز عند أكثر النحويين الا بتقديم الأخص وليس مراده أنه لايمكن النطق به لانه يمكن وقد أجازه المبرد وبعض النحويين ومثلوا له بنحو الدرهم أعطيتهوك ومحل جواز تقديم غير الأخص اذا لم يخف لبس والاوجب تقديم ماهو فاعل معنى ولو مع انفصال الثانى لقوله ويلزم الأصل لموجب عرا والأصل سبق فاعل معنى نحو زيد أعطيتكه اذا كان المأخوذ زيدا والآخذ المخاطب فلو قلت زيد أعطيته إياك لانعكس الحكم (وقوله وقد اجتمع الأمران الخ) ظاهره ان المراد بالأمرين الأمران المذكوران فى النظم وهو جواز اتصال الثانى مع جواز تقديم الأخص وجواز تقديم الأخص وغيره مع الانفصال وان الحديث شاهد لهما مع أن الحديث ليس شاهدا للأول لكون الضمير الثانى غير متصل فى الموضعين وانما هو شاهد للثانى وهو كون الضمير الثانى منفصلا مع تقديم الأخص فى الأول وغيره فى الثانى فيكون الحديث أولا وآخرا انما هو شاهد لقوله : وقدمن ماشئت فى انفصال . ويكون ساكتا عن مثال قوله : وقدم الأخص فى اتصال . ومثاله : فسيكفيكهم الله . وأجيب بأن مراده بالأمرين ماذكرتموه فى المنفصل من تقديم الأخص وغيره الا أنه بعد ذلك بين لك أنه اذا تقدم الأخص جاز اتصال الثانى بقوله فاتصال الضمير ويكون معنى قوله فاتصال الضمير على تقدير لو أتى به فى الحديث متصلا بأن يكون ان الله ملككموهم وليس مراد كذى أنه أتى به فى الحديث متصلا وحينئذ فيسقط اعتراض من قال ان قوله فاتصال يقتضى أنه أتى بالضمير الثانى فى الحديث أولا متصلا وصوابه أن يقول بانفصال بدل فى اتصال والحاصل ان الأقسام ثلاثة قسم يتعين فى الضمير أن يكون متصلا وذلك اذا كان الأول مرفوعا بغير ناسخ وقسم يتعين فيه الانفصال وهو اذا قدم غير الأخص وقسم يجوز فيه وجهان وذلك اذا قدم الضمير الأخص وكان الاول منصوبا أو مرفوعا بكان أو احدى أخواتها فالمسئلة على طرفين وواسطة (وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا) (قوله كذى نحو ظننتنى اياى) معناه ظننت أنت أننى الآن على الحالة التى كنت عليها قبل ومعنى حسبتك اياك أنت فى ظنى الآن كما كنت عليه قبل وانما لزم فصل الثانى فى اتحاد الرتبة لعدم وجود شرط جواز الاتصال وهو تقديم الأخص لانه مع اتحاد الضميرين لاأخص حتى يقدم (وقوله والآخر

---

(١) (قول الشارح وعلى ذلك نبه الخ) الاشارة الى ماقبل قوله الا أنه اذا تقدم الخ فهو على خلاف الغالب . اه

مثنى أو مجموعا أو يكون مذكرا والآخر مؤنثا كقوله : لوجهك في الاحسان بسط وبهجة * انا لهماه قفو أكرم والد وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضى أن البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما الخ غير ثابت في الألفية وانما هو من أبيات الكافية ثم قال :

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية وليسى قد نظم * وليتنى فشا وليتى ندرا * ومع لعل اعكس وكن مخيرا في الباقيات واضطرارا خففا * منى وعنى بعض من قد سلفا * وفى لدنى لدنى قل وفى * قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى)

قد تقدم أن من جملة الضمائر ياء التكلم وهى تتصل بالاسم والفعل والحرف فاذا اتصلت بالفعل لزم ان يفصل بينها وبينه نون تسمى نون الوقاية لأنها تقى الفعل من الكسر الذى لا يكون نظيره فيه وهو الجر ويستوى فى ذلك الماضى والضارع والامر والى ذلك أشار بقوله : وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية ... وقد حذفت فى الضرورة مع ليس كقوله :

عددت قومى كعديد الطيس * إذ ذهب القوم الكرام ليسى

وإلى ذلك أشار بقوله : وليسى قد نظم . يعنى أن نون الوقاية حذفت مع ليس فى النظم لضرورة الوزن وقال يا النفس وهو مخالف لعبارة النحويين فانهم يسمونها ياء المتكلم وقبل متعلق بالتزم ومع الفعل كذلك وإذا اتصلت أعنى ياء المتكلم بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها وهى ان وأخواتها بقوله : وليتنى فشا وليتى ندرا * ومع لعل اعكس وكن مخيرا فى الباقيات ... يعنى أن لحاق نون الوقاية لليت كثير وعدم لحاقها قليل فليتنى أكثر من ليتى ولم يجىء فى القرآن إلا بالنون كقوله عز وجل : ياليتنى كنت معهم . ومن حذفها قول الشاعر : كمنية جابر إذ قال ليتى * أصادفه ويذهب جل مالى وقوله : ومع لعل اعكس . يعنى ان عدم لحاق النون للفعل كثير ولحاقها لها قليل فهى بالعكس من ليت ولم تأت فى القرآن الا بدون نون كقوله عز وجل : لعلى أبلغ الأسباب.

مثنى) شاهده البيت بعده (وقوله أو مجموعا) نحو الزيدون الدرهم أعطيتهموه (وقوله والآخر مؤنثا) نحو هند الدرهم أعطيتهاه (وقوله كقوله لوجهك الخ) البيت من الطويل لم يعرف قائله ولوجهك خبر مقدم وبسط أى بشاشة مبتدأ مؤخر وبهجة بفتح الباء أى سرور وفرح معطوف عليه وأنا فعل ماض من باب أعطى متعد الى اثنين وقفو أى اتباع فاعله وهما العائد على البسط والبهجة مفعول أول وه ضمير الوجه مفعول ثان وعكس يس وقال انه الأولى والشاهد فيه حيث أتى به متصلا والا كثر انالهما إياه بانفصال الثانى والشاعر مدح هذا بكونه كريما فى نفسه وورث ذلك من آبائه (وقوله وفيه بعد) وجه بعده أن فيه مشقة وكلفة قيل والحق انه لا بعد لأن التنكير يؤتى به للتنويع نعم يبقى الاجمال بأن يقال ما هذا النوع الذى أراد من الانواع (وقوله وهذا يقتضى) أى وهذا الاعتذار عن الناظم بما ذكر يقتضى الخ إذ لو كان البيت موجودا ما احتاج لاعتذار ونص البيت بتمامه :

مع اختلاف ما ونحو ضمنت * اياهم الأرض الضرورة اقتضت

على ان هذا البيت لو كان من أبيات الألفية لكان تكرارا مع مفهوم قوله سابقا : وفى اختيار لا يجىء الخ ومفهوم هذا الشرط الذى هو الاختلاف ان ضميرى الغيبة إذا لم يختلف لفظهما لابد من انفصال الثانى وهو كذلك نحو مال زيد أعطيته اياه ولم يجز اتصال الثانى إذا كانا المتكلم أو مخاطب لاتحاد المدلول وعمر النطق ولو مع الاختلاف نحو علمتنى وعلمتكاك (وقبل يا النفس مع الفعل التزم) (قوله كدى لانها تقى الفعل من الكسر الخ) معنى هذا الكلام كما قالوا إن الفعل لا يدخله الجر فلا تقع فى آخره الكسرة التى هى أصل علامات الجر ﴿ فان قيل ﴾ قد كسروا آخر الفعل إذا اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة نحو كلى واشربى وكذلك كسر لالتقاء الساكنين نحو اضرب الرجل مع ان الكسر عارض فى الجميع ﴿ فالجواب ﴾ ان ياء المخاطبة لعمدتها وشدة اتصالها بالفعل نزلت منزلة جزئه فكأنها آخره لا الحرف الذى قبلها المكسور ولأن الكسر لالتقاء الساكنين انما يكون وصلا لا وقفا فلم يعتبروا الكسر لياء المتكلم يكون وصلا ووقفا فاعتبر حتى احتيج لما يصرفه عن الفعل (وقوله فى قوله عددت الخ) البيت من الرجز المقطوع وقائله رؤبة وعددت فعل وفاعل وقومى مفعوله كعديد الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق أى عديدا مثل عديد والعديد العدد والطيس بفتح الطاء وسكون الياء الرمل الكثير وإذا ظرف زمان على الأصح وجملة ذهب الخ فعل وفاعل وصفته وليس فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم خبرها والشاهد فى ليسى حيث حذف نون الوقاية ضرورة (وليتنى فشا وليتى ندرا) (قول كدى ومن حذفها قول الشاعر الخ) البيت من الوافر وقائله زيد الخيل الطائى الذى سماه النبى ﷺ زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم توفى فى خلافة عمر رضى الله عنهما وكان رجل من بنى أسد اسمه مزيد يتمنى

ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر : فقلت أعيراني القدوم لعلني * أخط بها قبرا لأبيض ماجد وقوله: وكن مخيرا في الباقيات... يعني بالباقيات ما بقي من الاحرف الأربعة وهي ان وأن وكأن ولكن فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وان لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عزوجل :انني أنا الله. واني بريء مما تشركون. وانما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالافعال وكان لحاقها غالبا في ليت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لانها بعدت عن شبه الفعل لأنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعلك تفلح ومخيرا خبر كن ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله : واضطرار خففا * مني وعني بعض من قد سلفا * يعني أن الوجه في من وعن إذا دخلا على ياء المتكلم أن يقال مني وعني بتشديد النون لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها وانما لحقتهما نون الوقاية محافظة على بقاء سكون نونيهما وأشار بقوله : واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا   إلى قول الراجز : أيها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني   وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله: وفي لدني لدني قل... البيت يعني ان لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدني إلى آخر الشطر يعني ان قد وقط مثل لدن في ان لحاقها لهما أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله قد يفي وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب

لقاء زيد فيقتله فلما لقيه طعنه زيد وهرب الرجل وكاف كمنية اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق عامل تمنى في البيت قبل والتقدير تمنى منية مثل منية والمنية بضم الميم ما يتمناه الانسان وإذ بمعنى حيث بيان لمنية جابر وياء المتكلم في ليتي اسمها وجملة أصادفه خبرها والواو في ويذهب وفي بعض النسخ وأفقدوا واو الحال وجل وفي بعض النسخ بعض مفعول على نسخة أفقد وفاعل على نسخة ويذهب وجابر تمنى لقاء المحبوب فيذهب جل ماله ومزيد تمنى لقاء زيد ليقتله فلما لقيه كانت الكرة عليه والشاهد في ليتي حيث حذف منه نون الوقاية (وقوله قول الشاعر فقلت الخ) البيت من الطويل وقلت فعل وفاعل وأعيرا أمر من أعار والألف فاعله والنون نون الوقاية والياء مفعول به أول والقدوم بفتح القاف وضم الدال مخففة آلة ينجر بها الخشب مفعول ثان لأعيرا وياء المتكلم اسم لعل وأخط مضارع بمعنى أحفر وقبرا مفعوله وأراد بالقبر الغلاف وسمى الغلاف بالقبر لأنه يستر السيف كما يستر القبر صاحبه وأبيض صفة لسيف محذوف وماجد أي عظيم صفة للمحذوف أيضا والشاهد في لعلني حيث أثبت نون الوقاية (وقوله وقد جاءت في القرآن بالوجهين) هذا من باب الكل وهو الحكم على المجموع والبعض لا من باب الكلية وهو الحكم على كل فرد لأنه لم يجىء في القرآن بالوجهين الا ان المكسورة وأما كأن فلم ترد ياء المتكلم متصلة بها فيه وأما أن المفتوحة ولكن فلم يرد الا بحذف نون الوقاية (وقوله لشبهها بالأفعال) أي في المعنى لان معنى ليت كأتمنى ولعل كأترجى وكأن كأشبه ولكن كأستدرك وان وأن أوكد وفي العمل فان الفعل المتعدي يرفع وينصب فكذلك هي تنصب وترفع (وقوله لانها تغير معنى الابتداء) بيانه ان نحو زيد قائم كان قبل دخولها جملة خبرية فلما دخلت ليت صارت انشائية وتغير معنى الابتداء موجود (١) وهذا المعنى موجود مع لعل الا أنها بعدت بما ذكره بعد (وقوله لأنها شبيهة بحرف الجر الخ) بل هي تكون حرف جر بنفسها كما يأتي للناظم ثم ان مقتضى العلة السابقة وهي شبه الفعل أن تكون الاربعة الباقية مثل ليت وأجيب بأنه عارضه معارض وهو توالي ثلاثة أمثال ولما تقابل ثلاثة أمثال مع شبه الفعل تساقط العلتان وبقي الأصل الذي هو جواز الوجهين (واضطرارا خففا * مني وعني) (قول كذي بتشديد النون الخ) علة لحاق نون الوقاية المحافظة على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء (وقوله إلى قول الشاعر) وفي بعض النسخ الراجز بدل الشاعر وهي توهم ان البيت من الرجز مع أنه من الرمل وأي مبني على الضم لفظا وها حرف تنبيه أتى به عوضا عما فات أي من الاضافة التي كانت تستحقها وأيها في محل نصب على الاختصاص بعامل محذوف والسائل بالرفع لا غير نعت أيها واعراب باقي البيت واضح إلا أن قيس الواقع بعد لا يتعين فيه الرفع على العطف على التاء في لست ولا يصح أن تكون لا عاملة عمل ليس وهو معمول لها لأنه علم ولأنها تعمل في النكرات والشاهد في مني وعني حيث حذف منهما نون الوقاية ضرورة وقيل لا شاهد فيهما لأن المحذوف نونهما الأصلية ورد بأن الحرف الأصلي بعيد من الحذف (وفي لدني لدني قل) (قول كذي وقد وقط اسما فعل) اعلم ان قد وقط تارة يكونان اسمين فقط فيفسران بحسب ويكون لحاق نون الوقاية غالبا وهذا مراد الناظم وتارة يكونان اسمي فعل فيفسران بالفعل نحو انته فيكون لحاق نون الوقاية حينئذ لازما ولم يذكره الناظم ولذلك نكت عليه الموضح بزيادة اسم الفعل وتارة تكون قد حرفا

---

(١) (قوله موجود) لعل المناسب حذفه ويقرأ قوله وتغير بصيغة المضارع المبني للمعلوم اه .

وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها فى قوله :

قدنى من نصر الخبيبين قدى * ليس الامام بالشحيح الملحد

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية فى الحروف والأسماء التى ذكر كما صرح بذلك فى الأفعال لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون فى معرض لحاقها وتجردها منها فى معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك واضطرارا منصوب على المفعول له ومنى مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون منى ثم قال .

﴿ العلم ﴾

هذا هو النوع الثانى من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار الى الاول بقوله :

(اسم يعين المسمى مطلقا * علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق * وشدقم وهيلة وواشق)

فقوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف لان كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة إما لفظية كأل والصلة وإما معنوية كالحضور والغيبة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قرينة ولما كان العلم الشخصى

وقط ظرفا لما مضى من الزمان فلا تلحقهما النون أصلا ولا الياء اذا علمت هذا فكلام كدى معترض من وجهين الأول اذا كانا اسمى فعل يكون لحاق النون لازما لا غالبا فقط ثانيهما أنهما يفسران حينئذ بالفعل لا بالاسم كما علمت فالصواب أن يقول اسمان بمعنى حسب (وقوله وقد جمع الراجز) البيت من الرجز وقد اضطربوا فى قائله والذى فى الأزهرى أنه حميد بن مالك وقدنى بمعنى حسبى مبتدأ والياء المفتوحة مضاف اليه وقدى الثانى توكيده ومن نصر خبره والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء وهو من باب التغليب لانه أراد عبدالله بن الزبير وهو الذى كان يكنى بأبى خبيب وأخاه مصعبا وروى الخبيبين بكسر الباء بصيغة الجمع ويكون الثالث ولد عبدالله خبيبا والامام اسم ليس وخبرها بالشحيح وهو البخيل والملحد المائل عن الحق وروى الملد أى الظالم لقتاله فى الحرم وان كان رضى الله عنه على الحق والشاهد فى قدنى وقدى حيث أثبت النون فى الأول وحذفه فى الثانى وقال ابن هشام فى شرح الشواهد لك أن تقول لا شاهد فيه على ترك النون فى قدى لاحتمال أن يكون أصله قد بسكون الدال ثم كسرت للقافية فلحقت ياء الاشباع ووجه كون نون الوقاية غالبا مع لدن وقد وقط المحافظة على بقاء سكونها الأصلى الذى بنيت عليه وبنيت قد وقط لشبههما بالحرف فى الوضع على حرفين وأما لدن فقيل لغة أخرى وهى الثنائية بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع وحملت الثلاثة عليها ثم إن المكودى كالموضح والمرادى جعلوا يفى فى النظم بمعنى يوجد فيؤخذ منه ان الحذف قليل وهو الصواب ويدل له نسخة نفى بنون مضمومة مبنى للمفعول وجعل الشارح والضرير والهوارى معنى يفى يكثر وقد للتحقيق فيفيد الناظم أن الحذف أكثر وهو غلط والله أعلم .

﴿ العلم ﴾

أل للعهد والمعهود قول الناظم سابقا وهند وهو مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام لأن العلم يقتضى الاحاطة بأوصاف المعلوم والعلم الاصطلاحى يقتضى الاحاطة بجميع أوصاف الذات قاله الرضى وقيل من العلم الذى هو الجبل والجامع بينهما التمييز فى كل والظهور والعلم لغة الجبل والراية والعلامة وسيد القوم والخط فى الثوب واصطلاحا ضربان الخ (وقوله وقد أشار الى الأول) هذا لا يتم إلا على ما للناظم من أن علم الجنس لا يعين مسماه لا ذهنا ولا خارجا وانه فى المعنى مرادف للنكرة فيكون خارجا بقوله يعين المسمى ويكون الحد إنما هو لعلم الشخص ويدل على الخصوصية كونه عدد الأمثلة لعلم الشخص مع افراد الجنس بالذكر فى قوله ووضعوا لبعض الخ والذى عليه المحققون أن علم الشخص يعين مسماه ذهنا وخارجا وعلم الجنس يعينه ذهنا لا خارجا ولولا قوله بعد : لفظا وهو عم لأمكن حمله على ما للجمهور بأن نقول إن معنى قول الناظم مطلقا ذهنا وخارجا وهو علم الشخص أو ذهنا لا خارجا وهو علم الجنس وجعل الموضح التعريف لعلم الشخص فقط الا أنه مشى فى علم الجنس على ما للجمهور فالأولى له أن يجعل الحد شاملا لهما .

(اسم يعين المسمى مطلقا)

(قول كدى كأل والصلة) فالرجل مثلا معرفة مادامت فيه أل فاذا فارقته فارقه التعريف والذى مثلا إنما يعين مسماه بالصلة فاذا فارقته فارقه التعريف (وقوله كالحضور والغيبة) مراده بالحضور التكلم والخطاب فى الضمير والمواجهة الحسية فى اسم الاشارة لان مطلق الحضور فيها لا يكفى فى التعريف ومعنى الغيبة أن يكون معاد الضمير معلوما عند المخاطب وأما مطلق الغيبة فلا تعرف ﴿فان قيل﴾

لايختص باولى العلم بل يكون لأولى العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنقا اسم امرأة وقرن اسم قبيلة وعدن اسم بلدة ولاحق اسم فرس وشدقم اسم جمل وهيلة اسم شاة وواشق اسم كلب واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة فى موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر فى يعين وعلمه خبره والضمير فى علمه عائد على المسمى ويجوز أن يكون علمه مبتدأ وخبر اسم يعين المسمى ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدا بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الاعراب فلا نطيل بها ثم قال :

(واسما أتى وكنية ولقبا) يعنى ان العلم ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم ويقال فيه الاسم الخاص

العلم المشترك الذى سمى به أشخاص لايعين مسماه إلا بقرينة فيقتضى النظم انه غير علم لعدم صدق حقيقته عليه والحق خلافه فيكون حد الناظم غير جامع ﴿فالجواب﴾ أن العلم وضع جزئيا للمعين ويستعمل المتكلم به كذلك ولا يحتاج للقرينة إلا بالنسبة للسامع فيكون المشترك داخلا فى حد الناظم أما غير العلم من المعارف فوضع كليا واستعمل جزئيا بمعنى أن الواضع وضع ذا للاشارة به لكل مفرد مذكر وعند استعمال المتكلم إياه لا يستعمله إلا لواحد معين كما حققه السعد ورجح السيد خلافه ﴿فان قلت﴾ مقتضى كون العلم يعين مسماه مطلقا أن يكون أعرف من الضمير الذى لايعين مسماه إلا بقيد الحضور وقدمر أن الضمير أعرف من العلم ﴿قلت﴾ معنى الأعرفية شدة التمييز للمسمى ولاشك أن ضميرى المتكلم والمخاطب أشد تمييزا لمسماها من العلم ويدل على شدة تميزها للمسمى عدم صحة نعتهما إذ نعت المعارف إنما يكون للايضاح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل الذى هو محال ولما كان تمييز العلم ضعيفا بالنسبة لتمييزها احتاج الى النعت لرفع الابهام نعم ضمير الغائب مرتبته فى التعريف دون مرتبة العلم على الحق (وقوله لايختص بأولى العلم الخ) عبر باولى العلم دون أولى العقل ليشمل من يصلح استعمال العقل فيه ومن لايصلح كذات مولانا لانه يقال فيه عالم ولايقال فيه عاقل بخلاف زيادة ضح من المذكورين فلايشمل إلا أولى العقل (وقوله وهو اسم رجل) هو فى الأصل اسم نهر صغير والحفرة التى لاماء فيها ثم نقل وصار علما على جعفر بن كلاب بن ربيعة (وقوله اسم امرأة) شاعرة أخت طرفة الشاعر لأمه والخرنق فى اللغة ولد الأرنب (وقوله اسم قبيلة) اليها ينسب أويس القرنى رضى الله عنه أحد الزهاد الثمانية الذين من توسل بهم قضى الله حاجته واستشكل التمثيل لعلم الشخص بقرن وقرن كسائر أسماء القبائل يطلق على القبيلة من حضر الوضع منهم ومن لم يحضر ولا زال يطلق عليهم قرن الى يوم القيامة ولو قلنا انه علم شخص لاقتضى انه إنما يطلق على طائفة من الناس مشخصين موجودين حين الوضع فقط وأجيب بأن الموضوع له قرن فى الأصل جماعة محصورة مشخصة فى الخارج ثم هذه الجماعة قدتقع فيها الزيادة والنقصان فلا يعتبران بل العبرة بأصل الوضع وهكذا يقال فى أسماء البلدان ويدلك على أن التغيير لايعتبر أن الكعبة غيرت مرارا ولازال هذا الاسم يطلق عليها (وقوله اسم بلد) زاد غيره بساحل اليمن (وقوله اسم فرس) كان لمعاوية الصحابى رضى الله عنه (وقوله اسم جمل) كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشدقية وداله مهملة كما فى القاموس والصحاح ووجدت معجمة بخط الشنوانى (وقوله اسم شاة) من العنز كانت لبعض نساء العرب وقيل اسم صنم كان لبعض العرب يعبده (وقوله وواشق اسم كلب) سمى الكلب بذلك تفاؤلا بأن يصطاد فيشق وجعل الناظم الكلب ثامن الاعلام إشارة لقوله تعالى : وثامنهم كلبهم . وذكر أن رجلا جاء للمعتصم فقال له من أنت قال شاعر أمدح الكرماء وأذم البخلاء فقال له ماتقول فى ان أنا حرمتك وإياما من الخلفاء وقل ولاتسمع أحدا فقال أمنى على نفسى فقال أمنتك فأنشد :

ملوك بنى العباس فى الكتب سبعة * ولكن لم يوجد لثامنهم كتب

كما أن أهل الكهف سبع أجلة * كرام اذا عدوا وثامنهم كلب

ولكن تنزه كلبهم عنك رفعة * لانك ذو ذنب وليس له ذنب

فقال أخرجوه عنى وأعطوه وعد ذلك من حلم المعتصم (وقوله واسم مبتدأ الخ) أى والصفة بعده مسوغة للابتداء بالنكرة قال يس هذا الاعراب لايصح لوجهين أحدها انه يلزم عليه أن يكون الخبر الذى هو علمه أعرف من المبتدأ لما تقرر أن المضاف الى الضمير فى مرتبة العلم الثانى أن المحكوم عليه والمخبر عنه إنما هو علمه والصواب الاعراب الثانى عنده إلا أن الضمير فى علمه لايعود على الاسم ولاعلى المسمى وانما يعود على الشخص المعهود لان التعريف له ولا حاجة حينئذ لجعل اسم خبر المبتدا محذوف أى هو اسم الا لو كان التعريف لعلمى الشخص والجنس وقد علمت أن التعريف انما هو للأول (وقوله ومطلقا حال من الخ) الأولى أنه صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة أى تعيينا مطلقا (واسما أتى وكنية ولقبا) (قول كدى ويقال فيه الاسم الخاص) أشار بقوله الخاص الى الجواب عما يقال الكنية واللقب اسمان أيضا فكيف يكون الاسم مقابلا لهما وحاصل الجواب أن الاسم تارة يراد به مايقابل الفعل والحرف ويقابل الاسم العام ويدخل فيه أنواع العلم الثلاثة وتارة يراد به نوع خاص وهو المقابل للكنية واللقب وهذا هو المراد

كجعفر والى كنية وهو كل ماصدر بأب أوأم كأبى زيد وأم كلثوم والى لقب وهو مادل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق أوضعته كقفة وأنف الناقة ثم قال : (وأخرن ذاان سواه صحبا)

الاشارة بذا الى اللقب يعنى ان اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره وسواه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قفة وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال:

(وان يكونا مفردين فأضف ＊ حتما والا أتبع الذى ردف)

يعنى ان اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أى غير مضافين ولا أحدهما فأضف الاسم الى اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرز ولامدخل هنا للكنية فانها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف اليه لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخيره وقوله : وإلا أتبع الذى ردف يعنى ان لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أى اجعله تابعا فى الاعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان وشمل قوله وإلا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الأول مضافا والثانى مفردا نحو هذا عبد الله كرز أو الأول مفردا والثانى مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع فى جميع ذلك واجب وحتما منصوب على أنه نعت لمصدر

هنا وبما قررنا تعلم سقوط اعتراض بعض على كدى ثم كلامهم يوهم ان الاسم هو الذى لم يصدر بأب ولا أم ولم يدل على رفعة ولاضعة والا فكنية أو لقب وليس كذلك بل الحق أن يقال الاسم ماوضعه الابوان أو غيرهما فى سابع ولادته كان مصدرا بأب أوأم أم لا دل على الرفعة أو الضعة أم لا ثم ما حدث بعد وضع الاسم لذلك المسمى ان كان مصدرا بأب أوأم فكنية والا فلقب ثم قد يكنى الشخص بولده حقيقة كأبى الحسن لسيدنا على كرم الله وجهه وقد يكنى الصغير تفاؤلا بأن يعيش ويولد له كقوله صلى الله عليه وسلم لصغير: يا أبا عمير ما فعل النغير . والكنية خاصة بالعرب من مفاخرهم ولم ترد فى القرآن الا فى أبى لهب وأما اللقب فهو فى كلام العرب وغيرهم ولا يختص بالذم ولا بالمذكور على الارجح ففى الحديث: خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء . يعنى عائشة الصديقة رضى الله عنهما وعنيزة لقب فاطمة محبوبة امرىء القيس (وأخرن ذا ان سواه صحبا) (قول كدى وسواه شامل) نسخة كدى سواه بتذكير الضمير وهى تفيد أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية وليس كذلك بل لا ترتيب بين الاسم والكنية وفى بعض النسخ ان سواها بتأنيث الضمير عائدا على الكنية وفى بعضها وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا وقد ذكر ضح وابن عقيل وجل الشراح والحواشى أن هاتين النسختين الأخيرتين هما الصواب ومقتضاهما هو الذى فى الكافية والتسهيل لكن الذى حققه بعض وذكره ابن هشام فى بعض تعاليقه أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية أيضا ويدل لذلك أنه فى شرح التسهيل علل وجوب تأخير اللقب عن الاسم بأن اللقب كبطة منقول من اسم غير انسان فلو قدم لتوهم السامع أن المراد به مسماه الأصلى وهذه العلة كما تأتى فى تقديم اللقب على الاسم تأتى فى تقديمه على الكنية من دون فرق وعلى هذا فالنسختان الأخيرتان فاسدتان والصواب النسخة الأولى المشهورة وقد رجع ابن هشام الى هذا فى بعض تعاليقه وبينه أى تبيين وتعليل وجوب تأخير اللقب بكونه نعتا والنعت لا يتقدم على المنعوت باطل لأن النعت يتقدم على المنعوت منسلخا عن النعتية فيصير متبوعا نحو: صراط العزيز الحميد الله . فى قراءة الله بالجر فهو فى الأصل منعوت والعزيز الحميد نعتان له فلما قدم النعتان وأخر المنعوت جعل الذى كان منعوتا بدلا من النعت أو عطف بيان ومحل وجوب تأخير اللقب حيث لم يشتهر المسمى باللقب والا قدم اللقب وعليه خرج تقديم المسيح على عيسى فى غير ما آية (وان يكونا مفردين فأضف) ظاهره ان الاضافة جائزة مطلقا ولو كان الأول مقرونا بأل والثانى مجردا منها وليس كذلك بل مافيه أل لا تجوز اضافته للمجرد منها وأجيب بأن اطلاقه هنا يقيده ما يأتى فى الاضافة من قوله: ووصل أل بذا المضاف مغتفر ＊ ان وصلت بالثان ... الخ مع قوله فى الصفة المشبهة: ولا ＊ تجرر بها مع أل سما من أل خلا الخ ثم ان قوله هنا فأضف يقتضى ان الاضافة مقتبسة وما يأتى فى الاضافة فى قوله :

ولا يضاف اسم لما به اتحد ＊ معنى وأول موهما إذا ورد

يقتضى أنها مسموعة وأجيب بأن ما هنا تقييد لما يأتى فانهم نصوا على ان اضافة الاسم الى اللقب مقيسة واضافة ما عداها من المتحدين إلى الآخر موقوفة على السماع وان كان الجميع يجب تأويله وحينئذ فتمثيل كدى وغيره هناك بسعيد كرز إنما هو لبيان أنه يؤول كما يؤول المسموع (قول كدى والاتباع فى جميع ذلك واجب) تبع فى ذلك تعبير الناظم بالأمر فى أتبع مع أن الصواب

محذوف والتقدير اضافة حتما وأتبع جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة ثم قال :

(ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد)

يعني ان العلم ضربان منقول ومرتجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولا من المصدر كفضل ومن اسم العين كأسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضي كشمر اسم فرس والمرتجل مالم يتقدم له استعمال قبل العلمية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل ومنه منقول مبتدأ وخبر وذو ارتجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه ذو ارتجال ثم قال:

(وجملة وما بمزج ركبا * ذا ان بغيرويه تم أعربا)

أي ومن العلم جملة نحو برق نحره وقوله ومابمزج ركبا يعني ان العلم المركب تركيب مزج والمزج الخلط وهو ما ختم بغيرويه كبعلبك وما ختم بويه نحو سيبويه فالأول يعرب آخره اعراب مالا ينصرف والثاني يبنى آخره على الكسر والى ذلك أشار بقوله : * ذا ان بغيرويه تم أعربا * فذا اشارة إلى المركب تركيب مزج وأطلق هنا فى الاعراب ومراده اعراب مالا ينصرف .

جواز القطع عن التبعية بالرفع والنصب وأجيب عن الناظم بأن معنى أتبع احكم له بحكم التابع وحكم التابع أنه يجوز فيه القطع كما جاز فيه الاتباع كما أجيب عن كدى بأن معنى وجوب الاتباع عدم وجوب الاضافة فيكون مقابلا لقوله قبل فأضف (ومنه منقول كفضل وأسد) (قول كدى ما تقدم له استعمال قبل العلمية) اعترض هـذا بالمنقول من علم الجنس إلى علم الشخص نحو أسامة مسمى به رجل فيقتضى أنه لا يقال له منقول إذ حد المنقول لا يصدق عليه لأنه لم يتقدم له استعمال قبل العلمية فى غيرها وإنما تقدم له استعمال فى العلمية فالأولى حذف قبل العلمية من حد المنقول ليدخل ماذكر وأجيب بأن أل فى العلمية المذكورة فى الحد للعهد والمعهود علم الشخص (قوله ومن الجملة الخ) تبع فى ادخال الجملة هنا ش واعترض عليهما بأن الصواب تخصيص قوله ومنه منقول بالمفرد بدليل قوله : وجملة وما بمزج الخ والحق معهما وان المنقول شامل للجملة ولما كان المنقول يكون منقولا من المركب وكان المركب اسناديا ومزجيا واضافيا احتاج الى ذكر أنواع التركيب التى منها الجملة فيكون قوله بعد وجملة وما الخ تقسيما لبعض ما دخل تحت قوله : ومنه منقول: وليس مغايرا (وقوله مالم يتقدم له استعمال الخ) بل من أول الأمر وضع علما وهو صادق بصورتين احداهما أن تكون مادة العلم موجودة لكن الصيغة لم تستعمل الا فى العلم وهذا النوع هو الغالب ثانيهما أن يكون لا مادة له كفقعس وقول من قال فقعس منقول رده غير واحد واعترض ابن هشام فى الحواشى كون أدد مرتجلا وانما هو منقول من جمع أداة واحد الود كقربة وقرب ومع ذلك تبعه هنا فى ضح (وجملة وما بمزج ركبا) كان الأولى للمكودى أن يأتى بتوطئة هنا قبل هذا البيت تكون موافقة لما مر نصها ولما كان منقول يشمل المنقول من المركب وكان المركب اسناديا ومزجيا واضافيا أشار الى الأولين بقوله : وجملة الخ (قول كدى ومن العلم جملة) أى منقول من جملة اسنادية وتقديره هذا يقتضى أن جملة معطوفة على منقول وهو فاسد لما مر أن الجملة قسم من المنقول والقسم لا يكون قسيما ومقابلا والصواب أن جملة معطوفة على مقدر أى ومن المنقول مفرد وجملة والمركب الاسنادى كل كلمتين أسندت احداهما إلى الأخرى وحكم العلم المنقول من المركب الاسنادى الحكاية فتقول فى رجل مسمى ببرق نحره جاء برق نحره واعرابه جاء فعل ماض وبرق نحره فاعل مرفوع بضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وهكذا فى النصب والجر وكل منقول من المركب الاسنادى لأن المحكى من قبيل المعرب خلافا للأزهرى حيث قال : وهذا النوع مبنى (وقوله والمزج الخلط) هذا معناه لغة واصطلاحا كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة هاء التأنيث فى أن آخر ماقبل كل لا يكون الا مفتوحا وفى شدة الاتصال فكما ان الاعراب انما يكون على هاء التأنيث نحو فاطمة فكذلك هنا لا يكون الا فى الجزء الأخير من المركب المزجى لكن محل فتح الأول من المركب المزجى إذا لم يكن ياء وإلا سكنت نحو معدى كرب (وقوله كبعلبك) اسم بلد بالشام وبعل فى الأصل اسم صنم كان لأهل تلك البلد قال تعالى : أتدعون بعلا وتذرون أحسن الخالقين. (وقوله اعراب مالا ينصرف) لوجود علتين فرعيتين فيه وهما التركيب المزجى والعلمية (وقوله والثانى يبنى آخره على الكسر) علة بنائه كون آخره وهو ويه

على ماينبه عليه في باب مالا ينصرف وجملة مبتدأ والخبر محذوف أى منه أى من العلم وما بمزج مبتدأ وخبره محذوف أى من العلم وذا مبتدأ وخبره أعربا وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرا عن ذا ثم قال :

(وشاع فى الاعلام ذو الاضافه * كعبد شمس وأبى قحافه)

من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لان منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو قحافة ثم أشار الى النوع الثانى من العلم وهو العلم الجنسى فقال :

(ووضعوا لبعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم)

يعنى إن العرب وضعت لبعض الاجناس أعلاما هى فى اللفظ كعلم الاشخاص فيأتى منه الحال فى فصيح الكلام ويمنع من الصرف ان وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة من الصرف ولا يضاف ولا يدخل عليه التعريف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله: كعلم الاشخاص لفظا. ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله: وهو عم. وفهم من قوله لبعض الاجناس انها لم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على عم بالسكون على لغة ربيعة وعم فعل ماض فى موضع خبر هو ويجوز أن يكون ممدودا فقصره بحذف ألفه كبر فى بار ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس مالا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر للمعانى أشار الى الاول بقوله :

اسم فعل وهو مبنى قبل التركيب فاستصحب ذلك بعد التركيب والعلمية فتسلط البناء على ماقبله قاله غير واحد وقيل ويه اسم صوت وبنى على الكسر على أصل التقاء الساكنين (وقوله على ماينبه عليه فى باب مالا ينصرف) حيث قال والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج ﴿ واعلم ﴾ أن بين ماهنا وبين مايأتى شبه احتباك اذحذف من هنا مايعرب به لذكره هناك وحذف من هنالك التقييد بان محل اعرابه مالم يختم بويه وذكره هنا ومحل الاحتباك اذا لم يعتبر المثال الآتى بمعدى كرب والافلا احتباك ثم ان اعراب مالا ينصرف غير متحتم فيه لجواز أن يركب الجزء الاول مع الثانى تركيب خمسة عشر واضافة الاول للثانى (وشاع فى الاعلام ذو الاضافة) المركب الاضافى كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة التنوين فى كون الاعراب يقع على ماقبل التنوين والمضاف اليه وفى لزوم التنوين والمضاف إليه حالة واحدة الا أن التنوين لازم للسكون والمضاف اليه لازم للجر وحكم المركب الاضافى أن يجر المضاف اليه دائما ويعرب المضاف بحسب العوامل ﴿ فان قيل ﴾ القياس فى المركب الاضافى كعبد الله أن يكون الاعراب على آخر المضاف اليه لانه آخر العلم ﴿ فالجواب ﴾ أنهم راعوا حالة المضاف قبل التركيب والعلمية وقد كان الاعراب عليه كما راعوا فى صحة دخول أل على العلم صفة المنقول منها نحو العباس والا لما صح دخول أل عليه وأبو قحافة كنية عثمان بن عامر صحابى والد أبى بكر الصديق رضى الله عنهما (ووضعوا لبعض الاجناس علم) (قول كذى فيأتى منه الحال فى فصيح الكلام) نحو هذا أسامة مقبلا (وقوله ويمنع من الصرف ان وجدت الخ) نحو مررت باسامة وثعالة فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث (وقوله ويوصف بالمعرفة) نحو هذا أسامة المفترس (وقوله ومدلوله مع ذلك شائع) قيل الاولى أن يعبر بقوله وهو شائع لان الشياع من صفة اللفظ لامن صفة المدلول وكذا يقال فيما بعده وقد أكثر الناس فى الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس النكرة والنكرة وأحسنه تقريبا أن يقال علم الشخص اسم يعين المسمى بلاقيد ذهنا وخارجا فزيد مثلا يعين مسماه ذهنا وخارجا بحيث لايتناول عمرا مثلا وعلم الجنس على ماحققه العضد والسيد والدمامينى وغيرهم أنه الموضوع للماهية والحقيقة المتحدة فى الذهن المعهودة عند المخاطب مع قطع النظر عن أفرادها الموجودة فى الخارج فعلم الجنس حينئذ يعين مسماه ذهنا لاخارجا واسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أيضا لكن باعتبار تصور فرد من أفرادها الخارجية لابعينه ويسمى فردا مبهما وفردا منتشرا ووحدة شائعة ولايحتاج لتصورها فى ذهن المخاطب كما هو قول الآمدى وابن الحاجب وسعد الدين والسبكى فيكون حينئذ الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين الاول أن علم الجنس لابد أن تكون الحقيقة فيه معهودة عند المخاطب وأما اسم الجنس فلا يشترط فيه ذلك الثانى انه لابد من تصور فرد خارج من أفراد الحقيقة فى اسم الجنس وأما علم الجنس فلا وهذا على ماللجمهور وأما الناظم ومن وافقه كالرضى وغيره فعلم الجنس عندهم مرادف لاسم الجنس النكرة فى المعنى فلا فرق بين أسامة وأسد فعلم الجنس حينئذ نكرة معنى معرفة لفظا فاطلاق العلم عليه تجوز ورد مالا بن مالك المحقق المرادى وغيره وأما النكرة فهى الموضوعة للفرد المبهم من أول وهلة فيفرق حينئذ بينهما وبين اسم الجنس النكرة أن اسم الجنس وضع للماهية وهى انما وضعت للفرد فاستعمال أسد الذى هو اسم الجنس فى فرد من استعمال الكلى فى جزئيه واستعمال رجل الذى هو نكرة فى فرد من استعمال اللفظ فى حقيقته التى هى استعمال اللفظ فيما وضع له (وقوله فى التوطئة كالسباع) جمع سبع وهو ماله ناب (وقوله والحشرات) جمع حشرة وهى صغار دواب الارض ثم ان المكودى جعل علم الجنس ضربين تبعا لتمثيل الناظم والحق انها ثلاثة

(من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للثعلب)

من ذاك أى من علم الجنس أم عريط وهو علم لجنس العقرب ومن علم جنسها أيضاشبوةوهكذا ثعالة أى وكذلك أيضا ثعالة علم لجنس الثعلب وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث الا أنه صرفه للضرورة ثم أشار إلى النوع الثانى من علم الجنس بقوله :

(ومثله برة للمبرة * كذا فجار علم للفجرة)

أى ومثل أم عريط وثعالة فى كونهما علمى جنس برة وهو علم للمبرة بمعنى البرور وفجار علم للفجرة بمعنى الفجور وبرة أيضاغير منصرف للعلمية وتاء التأنيث وفجار مبنى على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله :

(أنا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار)

﴿اسم الاشارة﴾

هذا هو النوع الثالث من أنواع المعارف وهو اسم الاشارة وهواما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المذكروالمؤنث وقد أشار إلى الأول بقوله : (بذا لمفرد مذكر أشر) يعنى ان ذا اشارة إلى المفرد المذكر وأشار الى الثانى بقوله : (بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر) يعنى ان المفرد المؤنث يشار اليه بأربعة ألفاظ وهى ذى وذه وتى وتا أراد وتى وتا فحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر وبذىمتعلق به أى اقتصر بهذه الألفاظ على الواحدالمؤنث

بزيادة مجهول الذات والنسب نحو هيان بن بيان وطائر بن طائر كما نكت عليه الموضح بزيادة النوع الثالث وأجاب عن الناظم جدنا العلامة المحقق سيدى محمد بن منصور فى حواشى التصريح بأن الناظم تبعالابن خاتمة قسم علم الجنس الى قسمين خاص بالاعيان وخاص بغير الأعيان فالأول يشمل أم عريط وهيان بن بيان ولا يلزم الناظم أن يستوفى جميع الأمثلة (من ذاك أم عريط للعقرب) أىهى علم لجنس العقرب وكذا يقال فى الثعلب وفى للمبرة بدليل تصريحه بلفظ علم فى قوله للفجرة والذى للمعرب أى للعقرب ونظائره متعلقان بمحذوف حالان من الضمير فى الجار والمجرور الواقع خبراوالتقدير أم عريط من ذاك حال كونها للعقرب (ومثله برة للمبرة) (قول كدى لشبهه بنزال الخ) وجه الشبه أمور ثلاثة الوزن والتعريف والعدل (وقوله فى قوله انا الخ) البيت من الكامل وقائله النابغة يهجو به زرعة وأنا بفتح الهمزة مطلوب لأعلمت فى قوله قبل :

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتنى * تحت العجاج فما شققت غبارى

وجملة اقتسمنا خبر أن وخطتينا مفعول اقتسمنا تثنية خطة وهى الخصلة فكأنه يقول كانت لى ولك خصلتان الوفاء والفجور فحزت أنا الوفاء والبرور وحزت أنت يا زرعة الغدر والفجور ونقض العهد وعبر بالنسبة لنفسه بحمل الثلاثى وبالنسبة لزرعة باحتمل تنبيها على كثرة غدر زرعة لأن التاء تدل على الكثرة كما فى كسب واكتسب والشاهد فى برة فانه علم لجنس البرور وفى فجار لأنه علم لجنس الفجور ثم ان البسكرى اعترض على الناظم فى قوله : علم للفجرة بأن الفجرة واحد الفجور وفجار انما هو علم للمصدر الذى هو الفجور لا للمرة منه والجواب أن الفجرة ليست للمرة وانما هى اسم مصدر للفجور والله أعلم .

﴿ اسم الاشارة ﴾

عادة المصنفين أن الشىء إذا كان محصورا بالعد لا يحدونه إذ الحد انما يتضمن أفراد المحدود اجمالا والعد يتضمن الافراد تفصيلا وهو أتم ولما كان اسم الاشارة محصورا بالعد استغنى الناظم كالموضح عن حده وحده فى التسهيل بقوله ما وضع لمسمى واشارة اليه وأورد عليه أمران كما يعلم بالوقوف على شراحه (بذا لمفرد مذكر أشر) المفرد اما حقيقة كما هو الغالب أو حكما بأن تكون الاشارة بذا إلى أكثر من واحد فيؤول بما ذكر كما يقع كثيرا ومنه قوله تعالى : عوان بين ذلك . أى بين ما ذكر من الفارض والبكر والمذكر أيضا قد يكون تأويلا وقد اختلفوا فى ذا فقال الكوفيون انها موضوعة على حرف واحد والألف للاشباع زائدة واستدلوا بسقوطها فى المثنى الذى هو ذان وتان ومذهب البصريين أنها ثنائية لفظا ثلاثية وضعا وأصلها ذى بياءين الأولى ساكنة قال الرضى لأن سيبويه حكى فى ألفه الامالة فهى منقلبة عن ياء ولامه ياء والياء الأخيرة حذفت اعتباطا ثم تحركت الأولى وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل بل الياء الأولى مفتوحة أصالة وقول التصريح فألفه أصلية معناه منقلبة عن أصل كما علمت وأجابوا عن استدلال الكوفيين بالمثنى بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين فرقا بين تثنية المعرب والمبنى . (بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر) (قول كدى لضرورة الوزن) الحق أنها لغة قال أبو على فى قوله تعالى : ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم . قلت أى وقلت (وقوله على الواحد المؤنث) أشار بهذا أن الأولى للناظم أن يعبر بالمؤنث بدل الأنثى وهو كذلك لأن التعبير بالأنثى يقتضى أنه لا يشار بها الا للمؤنث الحقيقى مع أنها كما يشار بها للمؤنث الحقيقى يشار بها للمجازى قال تعالى : وما

ولا تشر بها الى غيره وليس المراد أنه لا يشار الى المفرد المؤنث الا بها فانه يشار اليه بغيرها نحو ذهى وته وذه وذات وتا ويجوز ضبط اقتصر بضم التاء مبنيا للمفعول ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله :

(وذان تان للمثنى المرتفع * وفى سواه ذين تين اذكر تطع)

فقوله ذان راجع لتثنية الأولى وهو ذان وتان راجع لتثنية الثانى وهو تا ولايثنى من الفاظ المؤنث الا تا وقوله المرتفع يعنى أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف انما يكونان للمرتفع من التثنية لأن الالف فيهما علامة على الرفع وقوله وفى سواه أى سوى المرتفع أوفى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار الى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة للنصب والجر فيهما وذان مبتدأ وتان معطوف عليه بحذف العاطف وللمثنى خبر المبتدأ وذين وتين مفعول مقدم باذكر وتطع مجزوم على جواب الأمر ثم أشار الى الخامس بقوله: (وبأولى أشر لجمع مطلقا * والمد أولى) يعنى أن لفظ أولى يشار به للجمع مطلقا أى سواء كان مذكراً أو مؤنثا فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمد أولى يعنى أن زيادة الهمزة بعد الالف مكسورة أولى من قصره وانما كان أولى لانها لغة أهل الحجاز ولم يجىء فى القرآن الا ممدودا كقوله تعالى ها أنتم أولاء

تلك بيمينك ياموسى . ولو عبر بالمؤنث لشمل المجازى (وقوله ولا تشر بها الى غيره) أشار بهذا الى أن الباء فى بذى داخلة على المقصور وحاصل الألفاظ التى يشار بها للمؤنث عشرة خمسة مبدوءة بالذال وخمسة بالتاء وهى ذى تى ذهى تهى ذه ته بالاختلاس ذه ته بالاسكان ذات تا وأغربها ذات وفى الحقيقة ألفاظ المؤنث اثنان ذى وتى وغيرهما فروع ﴿لا يقال﴾ لم جعلوا للمذكر لفظا وجعلوا للمؤنث عشرة ألفاظ ﴿لانا نقول﴾ جعلوا ذلك لامور منها أن المؤنث أكثر من المذكر ففى الحديث: إن لكل مؤمن امرأتين من نساء الدنيا فى الجنة. وفى الحديث أيضا : اطلعت على النار فوجدت أكثر أهلها النساء. ومنها أن الاشارة من باب الكناية وأن العرب تكره أن تصرح باسماء النساء فى مجالسهم فكانوا يكنون عنها كثيرا ومنها أن العرب يحتاجون إلى النساء فى كل وقت فوضعوا لهن ألفاظا كثيرة اختصارا عن التصريح بأسمائهن والرجال لا يحتاج اليهم الا فى الأمور المهمة كالحرب فكان التصريح باسمهم أولى (قوله ويجوز ضبط اقتصر الخ) ابن عاشر فى هذا الضبط تكلف لان النائب فى المعنى هو بذى وهو متقدم فلا تجوز نيابته وأجيب بأن النائب ليس هو الجار والمجرور بل ضمير الاقتصار المفهوم من اقتصر على حد من يبخل عليك ويعتلل هو أى الاعتلال المفهوم من يعتلل (وذان تان للمثنى المرتفع) قد مر أن المثنى هو الاسم الدال على اثنين الخ والاشارة بذان وتان ليست للفظ وانما هى للذات التى اللفظ لها نعم إذا كان اللفظ مقصودا بعينه فتصح إليه الاشارة بأن يقال هذا لفظ بديع وأجاب بأن قول الناظم للمثنى على حذف مضاف أى لمدلول المثنى الذى هو الذات لكن يشكل عليه كون المرتفع بمعنى المرفوع صفة لمدلول المقدر لان الذى يوصف بالرفع وغيره انما هو اللفظ لا مدلوله وأجاب عنه بعضهم بأنه صفة لذان وتان وأورد عليه أنه كان من حقه أن يقول المرتفعان وأجيب عنه بأنه صفة لتان وصفة ذان محذوفة لدلالة صفة تان عليها ثم ظاهر الناظم أنهما مثنيان حقيقة ومذهب المحققين كما مر أنهما ملحقان بالمثنى لان من جملة شروط مايثنى أن يكون معربا واسم الاشارة مبنى ولو كانا مثنيين حقيقة لقيل ذيان وتيان كما قالوا فتيان كما مر الجواب عن : إن هذان لساحران. فى قوله: بالالف ارفع المثنى وقد ذكر هنا سبعة أجوبة منها أن تكون ان فى الآية بمعنى نعم فيكون حينئذ هذان مبتدأ ولساحران خبر لمبتدأ محذوف أى لهما ساحران والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر عن الأول ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على الخبر وان بمعنى نعم وان لم ترد فى القرآن فقد ورد فى كلام العرب فمن ذلك أن أعرابيا سأل ابن الزبير شيئا فمنعه فقال الاعرابى لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له ان وراكبها أى نعم وراكبها (وبأولى اشر لجمع مطلقا) (قول كدى فتقول أولى الرجال وأولى النساء) كان الاولى أن يزيد ضربوا وقمن مثلا واعرابه أولى مبتدأ مبنى على سكون الألف والرجال أو النساء بالرفع عطف بيان أو بدل وجملة ضربوا وقمن خبر والغالب أن يكون للعقلاء ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم منه قوله تعالى : ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك. ﴿فان قيل﴾ ما الفرق بين أولى الذى هو اسم اشارة وبين الاولى الذى هو موصول ﴿فالجواب﴾ أنهم فرقوا بينها من وجوه منها أن الذى فى اسم الاشارة يكتب بالواو والذى فى الموصول بدونها على وزن العلى ومنها أنه فى الاشارة مجرد من أل وفى الموصول مقرون بها ومنها أن الذى فى اسم الاشارة لا يقع بعدها الا مفرد والذى فى الموصول لا يقع بعدها الا جملة (وقوله يعنى أن زيادة الهمزة الخ) احتاج الى تفسير الممدود وان كان معروفا اشارة الى أن وصف المبنى بالممدود والمقصور مجاز غير معروف والمعروف أن ذلك للمعرب (وقوله مكسورة) يعنى من غير تنوين وفيه لغتان غير هذه وهما كسر الهمزة مع تنوينها

﴿ ثم اعلم ﴾ أن اسم الاشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة وقد أشار الى البعيدة بقوله : (ولدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه)
يعنى أنك إذا أردت الاشارة الى البعيد فأنت مخير بين أن تأتى باسم الاشارة مقرونا بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولاك وبين أن تأتى به مقرونا بالكاف واللام معا فتقول ذلك وأولالك وفهم منه أن القريب لا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام وهى المثل التى أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف وانما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما فى هى نحو غلامك ودون لام فى موضع نصب على الحال من الكاف واو معه معطوف على دون فهو فى موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت انطقن فى البعد بالكاف حرفا غير مقرون بلام أو مقرونا بها ثم قال : (واللام إن قدمت ها ممتنعه) يعنى أنك اذا قدمت ها التى للتنبيه على اسم الاشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال هذالك وفهم منه أنه يجوز اقترانها بالمجرد نحو هذا وهذه وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذاك وهؤلاك الا أن الاول أكثر وهى لغة القرآن ومن الثانى قول طرفة : رأيت بنى غبراء لا ينكروننى * ولا أهل هذاك الطراف الممدد وقوله واللام مبتدأ وخبره ممتنعه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم على الشرط فى التقدير والتقدير واللام ممتنعة إن قدمتها فهى ممتنعة ثم قال :
(وبهنا أو ههنا أشر الى * دانى المكان وبه الكاف صلا
فى البعد أو بثم فه أو هنا * أو بهنا لك انطقن أو هنا)

وضمها من غير تنوين ﴿ فان قلت ﴾ كلام الناظم محتمل لهذه اللغات الثلاث ﴿ قلت ﴾ هو كذلك اعتبارا بظاهر اللفظ لكن اطلق لان اللغة الاولى هى المشهورة فلا ينصرف الكلام عند الاطلاق إلا لها وانما اكتفوا فى الاشارة بلفظ واحد للجمع مطلقا ولم يفعلوا ذلك فى الموصول لأن الاشارة كافية فى بيان حال المشار اليه من تذكير وتأنيث وأما الصلة المبينة للموصول فمنفصلة عنه ﴿فان قلت﴾ يلزم الاستغناء فى اسم الاشارة عن التثنية والجمع ﴿ قلت ﴾ لو فعلوا ذلك لأجحفوا بها غاية فشركوا فى الجمع فقط لانه آخر المراتب (وقوله فى التوطئة على ثلاث مراتب الخ) فانهم جعلوا المجرد من الكاف نحو هذا للقريب والمقرون بالكاف فقط نحو ذاك للمتوسط والمقرون باللام والكاف نحو ذلك للبعيد (ولدى البعد انطقا بالكاف) (قول كذى وانما نبه على ذلك الخ) بعد كون الكاف حرفا لا محل لها من الاعراب فهى تتصرف تصرف الكاف الاسمية فتفتح مع المفرد المذكر وتكسر مع المفردة المؤنثة وتلحقها الميم والالف فى التثنية وتلحقها الميم فى علامة جمع المذكر والنون فى علامة جمع المؤنث وهذه اللغة المشهورة ﴿فان قلت﴾ ما الدليل على كونها حرفا ﴿ قلت ﴾ لو كانت اسما لا يصح أن تكون فى محل رفع ولا يمكن لانها ليست من ضمائر الرفع وعلى صحة فرضه فلا رافع ولا يصح أن تكون فى محل نصب لانه لا ناصب ولا أن تكون فى محل جر لأن الجر اما بالحرف أو بالمضاف ولا حرف ولا مضاف والدليل على عدم الاضافة ثبوت النون فى: فذانك برهانان ﴿لا يقال﴾ الحرف موجود هنا وهو اللام ﴿لانا نقول﴾ لو كان اللام جاز الفتح كما يفتح مع سائر الضمائر غير ياء المتكلم وأصل اللام السكون وكسر لالتقاء الساكنين أو فرقا بينه وبين الجارة فى ذلك وظاهر تقدير كذى وتقديره ان بالكاف متعلق بانطق وصرح به غيره وهذا الاعراب يوهم أنك اذا أردت الاشارة الى البعيد أتيت بالكاف وحدها دون ما تقدم أو بالكاف مع اللام وهو غير صحيح والاولى أن بالكاف متعلق باسم فاعل محذوف حال من معمول انطق المحذوف والتقدير انطق عند البعد بما تقدم من أدوات الاشارة حال كونها متلبسة بالكاف الخ (واللام ان قدمت ها ممتنعة) انما لم تجتمع الهاء مع اللام فرارا من كثرة الزوائد وظاهر النظم أن اللام لا تمتنع الا مع تقديم الهاء وليس كذلك بل يمتنع اللام مع المثنى مطلقا ومع الجمع فى لغة من مده وعلة المنع كثرة الزوائد أيضا ولذا أذيل بعض كلام الناظم بقوله : ولا يلى ذا اللام إلا المفردا * والجمع مقصوراً فما ذين عدا
(قول كذى ومن الثانى قول طرفة الخ) البيت من الطويل وبنى غبراء مفعول أول برأيت والمراد بهم الفقراء والاضياف أو اللصوص أو أهل الارض ولا ينكروننى مفعول ثان لرأيت اذ قلنا إنها بمعنى علمت أو حال ان قلنا إنها بمعنى أبصرت وأهل بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أى كذلك لا ينكروننى ويصح من جهة الصناعة عطفه على الواو فى ينكروننى ومن جهة المعنى فيه بعد بالنسبة لكونه مدخولا لرأيت بنى غبراء ولا يصح فيه النصب بالعطف على الياء لانه يقتضى أن بنى غبراء لا ينكرون الشاعر وكذلك لا ينكرون أهل ذلك الخ وليس بمراد إذ مراده أن الفقراء لا ينكرونه لجوده وكذلك الاغنياء وهم المراد بأهل الطراف لا ينكرونه لكثرة ماله وهذا المعنى لا يستفاد الا بالرفع والطراف بيت من الجلد على هيئة الخباء والخيمة وفى الغالب لا يكون الا للاغنياء والممدد بالاطراف والحبال صفته والشاهد فى هذاك حيث ألحق هاء التنبيه باسم الاشارة المقرون بالكاف (وقوله وتقدير البيت انطقن فى الخ) جعل أولا لدى فى النظم بمعنى عند وثانيا فى تقديره جعلها بمعنى فى وكل ذلك يصح (وبهنا أو ههنا أشر الى * دانى المكان)

ذكر فى هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها الى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهاهنا وهنا والهما أشار بقوله :

وبهنا أوههنا أشر الى * دانى المكان . . .

أى الى المكان الدانى وهو القريب فأضاف الصفة الى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيد والها أشار بقوله : * وبه الكاف صلا فى البعد * يعنى انك اذا أردت الاشارة الى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك أو تأتى بثم كقوله عزوجل : وإذا رأيت ثم رأيت نعيما . أو تأتى بهنا مفتوح الهاء مشددة النون فتقول هنا أو تلحق بهنا الكاف واللام معا فتقول هنالك أو تأتى بهنا مكسورة الهاء مشددة النون والكاف مفعول بصلا والألف فى صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وفى البعد متعلق بصلا وبثم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه اذا انطق وكل ماذكره فى البيتين من أو فهو للتخيير ثم قال :

﴿ الموصول ﴾

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد أشار الى الأول بقوله : (موصول الاسماء الذى) انما قال موصول الأسماء احترازا من موصول الحروف فانه لم يذكره وقد ذكر أحكامه فى أبوابه وقوله : موصول الاسماء مبتدأ والذى مبتدأ ثان وخبره محذوف والتقدير موصول الاسماء منه الذى ثم أشار الى الثانى بقوله : (الأنثى التى) يعنى التى للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذى للمذكر والأنثى مبتدأ والتى خبره والتقدير والأنثى منه أى من الموصول ويجوز أن يكون أل فى الأنثى عوضا من الضمير والتقدير وأنثاه أى وأنثى الذى ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله :

(قول كدى ذكر فى هذين البيتين سبعة ألفاظ) بل ذكر ثمانية اثنان للقريب وستة للبعيد وكلها مأخوذة من النظم اذ قوله وبه أى بما ذكر صادق باثنين هناك وهاهنا والغلط وقع لكدى من جعله ضميرا يعود به للأول وهنا دون الثانى والصواب أنه يعود عليهما معا باعتبار ماذكر (وقوله كقوله عز وجل : وإذا رأيت ثم رأيت الخ) ثم ظرف مكان لا يتصرف عامله رأيت المتقدم عليه لأن ثم مفعول رأيت خلافا لزاعمه لأنها لازمة للظرفية ولا تخرج عنها الا إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن تقول جئت من ثم وهى مبنية على الفتح للتخفيف ولم تبن على الكسر لثقل الكسرة مع التضعيف ولا تتقدم عليها ها التنبيه ولا يتأخر عنها كاف الخطاب (وقوله فتقول هنا) أصله هنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال وكسر هاهنا أردأ من فتحها ولذلك أخره الناظم وفيها لغة ثالثة وهى ضم الهاء وهى رديئة ولذلك لم يذكرها الناظم والله أعلم .

﴿ الموصول ﴾

أل للعهد والمعهود قوله سابقا والذى أو أل موصولة بمعنى الذى يوصل بغيره أى يتبع بغيره وهو الصلة ولم يحده الناظم هنا استغناء بحده وحده فى الكافية بقوله : ملزوم عائد وجملة وما * أشبهها موصول الاسما فاعلما

(موصول الاسماء الذى) (قول كدى احترازا من موصول الحروف الخ) حقيقة الموصول الحرفى كل حرف صح أن يؤول مابعده بمصدر وهو آلة السبك وحروفه ستة جمعت فى قول من قال :

موصولنا الحرفى ان ولو وما * وان وكى ثم الذى يامن سما

واستشكل كون الذى موصولا حرفيا مع اقترانه بأل وقد حكموا على كل مقرون بال انه اسم ولذا قال الرضى والحق ان الذى لا يكون موصولا حرفيا وأجاب الرضى وغيره ممن منع كون الذى موصولا حرفيا عن الآية التى مثل بها المجيز وهى : وخضتم كالذى خاضوا . بأجوبة خمسة ذكرها فى التصريح أولاها ان الأصل كالذين بالنون وهى لغة لبعض العرب (وقوله وقد ذكر أحكامه فى أبوابه) بل انما ذكر ماعدا الذى وأما هى فلم يذكرها أصلا فيكون كلام كدى من باب الحكم على المجموع لا على الجميع أو يقول إنه مر على ان الذى ليست من الموصولات الحرفية (وقوله والذى مبتدأ ثان الخ) مثله فى الشاطبى وانما احتاج لهذا ليكون قوله موصول الاسماء عاما فى المفرد المذكر وغيره ويدخل تحته جميع الموصولات وهذا الاعراب متعين وقول يس لا يحتاج الى هذا التكليف بل الذى خبره عن موصول ويقدر العطف سابقا على الاخبار لا يصح الا لو عطف الناظم باقى الموصولات على الذى مع أنه ذكرها فى حكم الاستئناف (الأنثى التى) فى الذى والتى ست لغات الذى والتى باثبات الياء ساكنة والذوالت بحذف الياء وكسر الذال والتاء والذوالت بسكون الذال والتاء والذى والتى بتشديد الياء مكسورة والذى والتى بتشديدها مضمومة ولذى ولتى بحذف الألف واللام وبقاء اللام الثانية مفتوحة وهى تكون للعالم نحو : الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن . وتكون لغيره نحو : هذا يومكم الذى كنتم توعدون . وأما التى فهى للعاقل نحو : قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها . ولغيره نحو : ماولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها . (قول كدى والتى خبره) مراده ان التى مبتدأ ثان وخبره محذوف أى منه والجملة خبر المبتدأ الاول يدل لهذا تقديره بقوله : والأنثى منه التى . وعلى الوجه الثانى

(واليا إذا ماثنيا لاتثبت * بل ماتليه أوله العلامه)

يعنى أن الذى والتى اذا ماثنيا لاتثبت ياؤهما لسكونها وسكون علامة التثنية واليا مفعول مقدم بتثبت ولاناهية وقوله: (بل ماتليه أوله العلامــه) ماتليه هى الذال من الذى والتاء من التى وأل فى العلامة للعهد لتقدم علامة التثنية وهى الألف رفعا والياء جرا ونصبا فى قوله: *بالألف ارفع المثنى وكلا* وفى قوله: * وتخلف اليا فى جميعها الألف * فتقول اللذان واللتان رفعا واللذين واللتين جرا ونصبا وماموصولة وصلتها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون فى موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والاول أجود والهاء فى أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال: (والنون إن تشدد فلا ملامه)

يعنى أنه يجوز فى نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين انها لاتشدد بعد الألف ومذهب الكوفيين انها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهو اختيار الناظم ولذا أطلق فى قوله: * والنون إن تشدد * والنون مبتدأ وخبره جملة الشرط والجواب والضمير المستتر فى تشدد هو الرابط ثم قال: (والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا)

يعنى أنه يجوز أيضا تشديد النون من ذين وتين وانما ذكرهنا ذين وتين وليستا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين فى جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصا بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الألف فاذا جاز التشديد مع الياء كما فى المثالين فيكون التشديد مع الألف أحرى لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه وقوله: وتعويض بذاك قصدا. يعنى أن تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف فى جميع ماذكر والمعوض منه فى اللذين واللتين الياء من الذى والتى ومن ذين وتين الألف من ذا وتا فان ذلك كله حذف فى التثنية وعوض منه التشديد فالاشارة من قوله بذاك راجعة الى التشديد وتعويض مبتدأ وبذاك متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وقصد خبره ويجوز أن يكون بذاك متعلقا بقصد وسوغ الابتداء بالنكرة مافيها من معنى الحصر لأن المراد ماقصد به الاالتعويض فهو كقولهم: شىء جاء بك وشر أهر ذا ناب وفيه. تعريض لابطال قول من جعل التشديد فى ذين وتين دالا على البعد ثم أشار الى الخامس وهو جمع الذى بقوله: (جمع الذى الألى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا)

فذكر للذى جمعين أحدهما الالى تقول جاءنى الالى قاموا أى الذين قامو والثانى الذين بالياء فى الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقا أى فى جميع الأحوال وقوله: وبعضهم بالواو. يعنى أن من العرب من يجرى الذين مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو ويجره وينصبه بالياء فتقول نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا ومنه قول الشاعر:

نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا وهى لغة هذيل وقيل لغة تميم وجمع الذى مبتدأ والألى خبره والذين معطوف على الألى على حذف العاطف وبعضهم مبتدأ ونطق خبره وبالواو متعلق بنطق ورفعا منصوب على اسقاط حرف الجر أى فى رفع ويجوز

تكون التى خبرا حقيقة (واليا اذا ماثنيا لاتثبت) (قول كدى لسكونها الخ) انما لم تثبت ياؤهما وتفتح كما فى تثنية المنقوص كقاض لكونهما مبنيين فلاحظ لهما فى التحريك أو قصد الفرق بين تثنية المعرب والمبنى (وقوله واليا مفعول الخ) وعليه فتثبت بضم التاء وكسر الباء وهو مسند لضمير المخاطب وكسر آخره للوزن وهذا الوجه هو المناسب للتعبير بالأمر فى قوله بعد: أوله العلامه. ويصح كون الياء مبتدأ ولا نافية وتثبت بفتح التاء وضم الباء من ثبت الثلاثى وهو مسند لضميره الياء وهو مرفوع للتجرد وكسر للوزن لكن يناسب ماقبله ولا يناسب مابعده (بل ماتليه أوله العلامه) لايقال لايحتاج الى هذا الشرط لاغناء لاتثبت عنه لانا نقول لما كان قوله لاتثبت يحتمل اقلبها ويحتمل احذفها وهو المراد صرح به فى قوله: بل ماتليه الخ (والنون ان تشدد فلاملامه) (قول كدى بعد الألف وبعد الياء) لم يأت بمثالهما ومثال التشديد بعد الألف: واللذان يأتيانها. ومثاله بعد الياء: ربنا أرنا اللذين. قرئ بتشديد النون (والنون من ذين وتين شددا) لم يمثل كدى لهما أيضا ومثاله بعد الألف فذانك قرئ بتشديد النون ومثاله بعد الياء: إحدى ابنتى هاتين. قرئ بالتشديد أيضا (وتعويض بذاك قصدا) ﴿فان قلت﴾ لم عوضوا هنا ولم يعوضوا فى يدان ودمان مع أن الاخير حذف فى الجميع ﴿قلت﴾ قد مر أن العرب يحذفون الشىء ويصيرونه نسيامنسيا كيد ودم ولا يعوضون منه ويحذفون الشىء ويراعونه كما هنا يعوضون من المحذوف (وقوله وشر أهر ذا ناب) أهر بفتح الهمزة والهاء وتشديد الراء مأخوذ من الهرير الذى هو صوت دون نبح جمع الذى الأولى الذين مطلقا) (قول كدى فذكر للذى جمعين الخ) سماها جمعين تبعا لعبارة الناظم والحق انهما اسما جمع لا جمعان حقيقة أما الألى فظاهر لان لفظه مخالف للفظ الذى وأما الذين فانه لا يطلق الا على العقلاء والذى يكون للعاقل وغيره كما مر فلو كان جمعا حقيقة لكان المفرد أعم من الجمع على خلاف المتعارف ولاجل كون الذين أخص من الذى وخالف طريقة الجمع الذى من شأنه أن يكون أعم من المفرد أعم من استحق البناء ولما كان اللذان واللتان على سنن المثنى الذى مفرده معرب لكونهما ليسا أخص من المفرد أعربا (وقوله بالياء فى الرفع الخ) أى فهو مبنى على الياء فى جميع الأحوال (وبعضهم بالواو رفعا نطقا) (قول كدى مجرى المذكر الخ)

أن يكون مصدرا فى موضع الحال والتقدير نطق بالواو فى حال كونه رافعا ثم أشار إلى السادس وهو جمع التى بقوله : (باللات واللاء التى قد جمعا) فذكر أيضا للتى جمعين الأول اللاتى والثانى اللائى فتقول جاءنى اللاتى قمن واللائى خرجن فالتى مبتدأ و قد جمعا خبره وباللاتى متعلق بجمع واللائى معطوف عليه والتقدير التى قد جمع باللاتى واللائى ثم قال : (واللاء كالذين نزرا وقعا) يعنى أن اللاء الذى هو جمع التى قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذى على وجه الندور والقلة ومنه قوله :

فما آباؤنا بأمن منه ❊ علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

يعنى الذين قد مهدوا الحجور واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع ونزرا منصوب على الحال من الضمير المستكن فى وقع وهو اسم فاعل من نزر أى قل ولما فرغ من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال : (ومن وما وأل تساوى ماذكر) يعنى ان من وما وأل تساوى ما ذكر من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ففهم منه انها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاءنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وكذلك مع ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليهما معا ثم قال : (وهكذا ذو عند طيء شهر) يعنى ان ذو فى لغة طيء تستعمل أيضا موصولة وهى أيضا مساوية للذى والتى وتثنيتهما وجمعهما وإلى ذلك أشار بقوله : وهكذا ذو أى هى مثل من وأل فى مساواتها لما ذكر فتقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن وهى مبنية والواو لازمة لها فى الرفع والنصب والجر فى اللغة المشهورة وفهم ذلك من تمثيله بها بالواو فذوا مبتدأ وشهر خبره وعند طيء متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أو فى موضع نصب على الحال والتقدير وذو شهر عند طيء مثل من وما وأل ثم قال:

لم يجعله جمعا حقيقة بل ملحقا به لفقد شرط من شروط الجمع الثمانية وهو اعراب المفرد ووجه الاعراب أنهم جعلوه جمعا حقيقة للذى باعتبار من يعقل ويدخل فيه غير العاقل تغليبا على قاعدة جمع المذكر من تغليب العاقل فيه على غيره والمذكر على المؤنث ولم يعتبروا الافتقار الى الصلة الموجب للبناء لأنه عارضه معارض وهو الجمعية التى هى من خصائص الأسماء وفى المعرب أن الذين الجمع يكتب بلام واحدة وأما اللذان فى التثنية فيكتب بلامين فبهذا يفرق بينهما ولم يعكسوا لأن المثنى سابق على الجمع فبقى على أصله من ثبوت اللامين معا اهـ . وعامله فان الذى فى الرسم أن يكتب الجمع والمثنى بلام واحدة ولعل ذلك اصطلاح المشارقة أو النحاة (باللات واللاء التى قد جمعا) اطلاق الجمعية على هذين تجوز أيضا وانما هما اسما جمع والهمز فى اللائى بدل من تاء اللاتى وقد تحذف ياؤهما استغناء عنها بالكسرة (واللاء كالذين نزرا وقعا) (قوله كدى ومنه قوله فما آباؤنا الخ) البيت من الوافر وقائله رجل من بنى سليم وما نافية حجازية وآباؤنا اسمها وبأمن خبرها والهاء فى منه ترجع للممدوح واللاء صفة لآباؤنا وجملة قد مهدوا صلته والعائد الواو فى مهدوا ومعنى مهدوا جعلوها كالمهد والشاهد فى اللاء حيث أوقعه موقع الذين بدليل عود ضمير مهدوا مذكرا وكان ينبغى للناظم أن يشبه باللائى بأن يقول واللائى كالألى لأن الألى يقع موقع اللائى كما فى قوله: ❊ محا حبها حب الألى كن قبلها ❊ فالألى اسم موصول بمعنى اللائى بدليل عود الضمير فى كن عليه مؤنثا فاللائى والألى يتعارضان (قوله ولما فرغ من الذى الخ) الأولى أن يقول فى التوطئة ولما فرغ من الموصولات المختصة شرع فى المشتركة فقال الخ وان كانت توطئته هذا معناها لكن ما قلنا أصرح (ومن وما وأل تساوى ما ذكر) (قوله كدى ففهم منه انها تقع الخ) هذا منطوق لامفهوم والذى يبين ما وقعت عليه الموصولات المشتركة ضمير الصلة فان كان مفردا مذكرا علمنا انها وقعت على الذى المفرد المذكر وان كان مفردا مؤنثا علمنا انها وقعت على التى المفردة المؤنثة وهكذا (وقوله فمن تقع على الخ) جعلوا من لمن يعقل غالبا وما لغيره غالبا لأن آخر من صحيح وآخر ما معتل والعاقل صحيح وغير العاقل كأنه معتل فأعطوا الصحيح للصحيح والمعتل للمعتل وعلل أيضا بأن من قليلة فى الكلام وما كثيرة والعقلاء قليلون بالنسبة لغيرهم فجعلوا القليل للقليل والكثير للكثير (وقوله وأل عليهما معا) مثال وقوعها على العاقل : ان المصدقين والمصدقات . ومثال وقوعها على غيره المرفوع من قوله تعالى : والسقف المرفوع . ثم ان الاعراب وقع على مدخول أل وكان من حقه أن يقع على أل لأنها اسم مستقل وأجيب بأن أل نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان الجميع اسم واحد معرب بحسب العوامل (وهكذا ذو عند طيء شهر) (قوله كدى وهى مبنية الخ) أى على سكون الواو بدليل قوله بعد والواو لازمة (وقوله فى اللغة المشهورة) ذكر الرضى ان فى ذو الطائية أربع لغات احداهن ما مر الثانية ذو بلفظ واحد للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات بلفظ واحد لمفرده وتثنيته وجمعه الثالثة كالثانية الا انه يقال الجمع المؤنث ذوات مبنية على الضم فى الأحوال كلها الرابعة تتصرف تصرف ذى بمعنى صاحب مع اعراب متصرفاتها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا واستشكل اعرابها بأن سبب البناء لا زال قائما وهو الافتقار إلى الصلة وأجيب بأن سبب البناء عارضه معارض وهو شبهها بذو التى بمعنى

(وكالتى أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتى أتى ذوات) يعنى أن من طيء من إذا أراد معنى التى قال ذات وإذا أراد معنى اللاتى قال ذوات كقول بعضهم: بالفضل ذو فضلكم الله به * والكرامة ذات أكرمكم الله به . يريد بها فنقل حركة الهاء الى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر:

جمعتها من أينق سوابق * ذوات ينهضن بغير سائق

فذات مبتدأ وكالتى خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار العامل الخبر وموضع التى ظرف متعلق بأتى وذوات فاعل بأتى والتقدير وذات مساوية للتى عندهم أى عند طيء وأتى ذوات فى موضع اللاتى ثم قال رحمه الله:

(ومثل ما ذا بعد ما استفهام * أو من إذا لم تلغ فى الكلام)

يعنى أن ذا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهى مثل ما يعنى ما الموصولة وفهم من تشبيهه بها انها تساوى أيضا الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما فتقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا تقومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن ومن ذا قاما ومن ذا قامتا ومن ذا قاموا ومن ذا قمن واحترز بقوله إذا لم تلغ فى الكلام من ان تكون ملغاة وذلك بأن يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاما ويظهر أثر ذلك فى البدل إذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمرو فاذا رفعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم انه مرفوع بالابتداء وذا خبره وهو اسم موصول وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيدا أم عمرا علم أن ذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم انه مفعول مقدم بضربت وذا ملغاة وذا مبتدأ وخبره مثل ما وبعد فى موضع الحال من ذا وإذا متعلق بمثل ومن مضافة فى التقدير أى بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا فى حال كونه تاليا لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ فى الكلام ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع فى بيان صلتها فقال: (وكلها يلزم بعده صله * على ضمير لائق مشتمله) يعنى ان الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها

صاحب (وكالتى أيضا لديهم ذات) كل من ذات وذوات مبنى على الضم فى الأحوال كلها وحكى اعرابهما اعراب صاحبة وصاحبات (قول كدى كقول بعضهم بالفضل الخ) هذا نثر ليس بشعر وصدره يمكن أن يكون رجزا قال الفراء سمعت أعرابيا من طيء يسأل ويقول بالفضل الخ وبالفضل يتعلق بمحذوف أى أسألكم بالفضل وذو اسم موصول بمعنى الذى وجملة فضلكم صلتها والعائد الضمير المجرور بالباء والكرامة بالجر عطف على الفضل وذات اسم موصول بمعنى التى مبنى على الضم صفة للكرامة وجملة أكرمكم الله به صلتها والعائد الضمير المجرور بالباء إذ أصله بها والشاهد فى ذات المستعملة فى موضع التى (وقوله وكقول الشاعر جمعتها الخ) البيت من الرجز وقائله رؤبة وجمعتها فعل وفاعل ومفعول والهاء للنوق المذكورة فى بيت قبله وأينق بتقديم الياء على النون جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وسوابق بالسين جمع سابق صفة لأنيق ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع وفى نسخة بدل سوابق موارق جمع مارق من مرق السهم إذا خرج بسرعة وذوات اسم موصول بمعنى اللاتى الذى هو جمع التى صفة لأينق أيضا مبنى على الضم وجملة ينهضن صلتها والعائد نون ينهضن الفاعل والشاهد فى ذوات فانه بمعنى اللاتى (ومثل ما ذا بعد ما استفهام) (وقول كدى وفهم من تشبيهه بها) جعل وجه الشبه بما كونها تقع على ما يقع عليه ما وليس الشبه كما قيل بانها تكون لغير العاقل كما قيل القاعدة فى ذا انها إذا وقعت بعد من فهى للعاقل وان وقعت بعد ما فهى لغيره وقدم الناظم ما فى قوله بعد ما استفهام على من والقياس العكس لا من لمن يعقل وما لغيره لأن موصولية ذا مع ما باتفاق ومع من على الراجح وبقى على الناظم شرط ثالث ذكره الموضح وهو أن لا تكون مشارا بها والا لم تكن موصولة نحو ماذا التوانى فهى هنا اسم اشارة لدخولها على المفرد والمفرد لا يقع صلة إلا لأل (وقوله ويظهر أثر ذلك) أى ماذكر من الاحتمالين كما يظهر فى البدل يظهر فى الجواب لأن الأصل فى الجواب أن يكون مطلقا للسؤال وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى: ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو . قرأ أبو عمرو العفو بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أى العفو مسئول (١) فتكون حينئذ ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبرها وجملة ينفقون صلة ذا والعائد محذوف وقرأ الباقون بالنصب باضمار فعل أى يسئلونك العفو فتكون ذا ملغاة مركبة مع ما والجميع اسم استفهام (وقوله ولما فرغ من ذكر الموصولات الخ) الأولى أن يقول غير أى لأنه إلى الآن لم يتكلم عليها (وكلها يلزم بعده صله) (قول كدى يعنى ان الموصولات كلها الخ) تبع فى التعبير بكل عبارة الناظم واعترض بأنها تشمل الموصول الحرفى وهو غير مراد والجواب ان العبارة وان كانت هنا عامة فالموضوع انما هو لموصولات الأسماء وأيضا قوله: على ضمير لائق مشتمله . يبين المراد لأن الضمير انما يعود على الأسماء ولو قال كدى يعنى ان موصولات الأسماء كلها مختصة أو مشتركة الخ لأفاد المراد ويكون مختصة أو مشتركة تفسيرا لقول الناظم كلها وقد أكثر الشعراء فى هذا المعنى ومن أحسن ما قيل فى ذلك:

قالت وقد حاولت نيل وصالها * من غير شيء لا تجوز المسئله

---

(١) (قوله أى العفو مسئول) الذى قدروه فى وجه الرفع فى الآية ان العفو خبر لمبتدأ محذوف أى هو العفو وفى وجه النصب انه مفعول لأنفقوا محذوفا أى أنفقوا .وبه تعرف ما فى تقدير المحشى اه .

رابط بينهماوبين الموصول ولذلك سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله: على ضمير لائق مشتمله. أى مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاءنى الذى قام أبوه والتى قامت أمه واللذان قاما واللتان قامتا وما أشبه ذلك وكلها مبتدأ وخبره يلزم وبعده متعلق بيلزم والضمير فى بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وصلة فاعل بيلزم ومشتملة صفة صلة وعلى ضمير متعلق بمشتملة ثم ان الموصولات بالنظر الى ما توصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة وقد أشار الى الاول بقوله: (وجملة أو شبهها الذى وصل * به كمن عندى الذى ابنه كفل) فقوله وجملة شامل للجملة الاسمية والفعلية وقوله أوشبهها هو الظرف والمجرور أتى بمثال للموصول بشبه الجملة وهو قوله كمن عندى وبمثال للموصول بالجملة وهو قوله الذى ابنه كفل ويشترط فى الجملة الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله بالذى ابنه كفل يرشد اليه وجملة مبتدأ و أوشبهها معطوف عليه وهو الذى سوغ الابتداء والذى خبره ويجوز العكس وهو أظهر ووصل صلة الذى وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير فى به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين الصلة والموصول والتقدير والذى وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون به نائبا عن الفاعل ولاضمير حينئذ فى وصل والتقدير والذى وقع الوصل به جملة أو شبهها ثم أشار الى القسم الثانى من الموصولات وهو مايوصل بالصفة فقال: (وصفة صريحة صلة أل * وكونها بمعرب الافعال قل) الصفة الصريحة هى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفى وصل أل بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاءنى القائم أبوه والضاربه زيدأى الذى قام أبوه والذى ضربه زيد وقام المكرم والمضروب أبوهأى الذىأ كرم والذىضرب أبوه وقام الضرابه

بالله قل لى أين نحوك يافتى * أرأيت موصولا يجىء بلاصله

وأخذ من قول الناظم بعده ان الصلة لاتتقدم على الموصول واذالم تتقدم الصلة فكذلك معمولها وأما قوله تعالى: وكانوا فيه من الزاهدين. فان فيه ليس متعلقا بالزاهدين المذكور بل متعلق بمحذوف والتقدير والله أعلم وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ﴿لايقال﴾ الزاهدين لايعمل فى فيه ومالا يعمل لايفسر عاملا ﴿لانا نقول﴾ ذلك خاص بباب الاشتغال وهذا من الحذف والفرق بين الاشتغال والحذف انه فى الحذف يجوز التصريح بالعامل المحذوف وفى الاشتغال لا وتصريحهم به فى الاشتغال انما هو للفهم وكما لايجوز التقديم لايجوز الفصل بين الصلة والموصولات لانهما بمنزلة شىء واحد (وقوله ورابط بينهما) يحكى أن سائلا وقف بباب نحوى فقال له من أنت فقال الذى اشتريتم الاجر فقال النحوى أله فقال لافقال أمنه فقال لافقال له اذهب فمالك فى صلة الذى شىء لخلو الصلة من العائد (وقوله أى مطابق للموصول الخ) اعلم أن الموصول ان كان مختصا كالذى فلا يختلف لفظه ومعناه فكذلك العائد عليه وان كان مشتركا كمن وما فلفظه مفرد مذكر وقد يكون معناه مخالفا للفظه بان يكون للمؤنث وللجمع فلك أن تعتبر لفظه وهو الغالب فتعيد الضمير مفردا مذكرا ومنه قوله تعالى: ومنهم من يستمعون. اليك بجمع ضمير يستمعون العائد على من باعتبار معناها ويجوز اعتبار المعنى بعداعتبار اللفظ قيل ومنه قوله تعالى: ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا. فراعى لفظ من فذكر يقنت وراعى معناها فأنث تعمل ومن الشرطية فى المعنى كالموصولة وأما باعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى فلا يجوز بأن تقول جاء الناس من يقولون ويعمل وانما جاز الاول دون هذا لان الواحد سابق على الجمع فى الرتبة وهذا اذا لم يلزم من مطابقة اللفظ لبس والا وجب اعتبار المعنى نحو أعط من سألتك ولاتقل من سألك اذا أردت أن السائلة مؤنثة (وجملة أو شبهها الذى وصل) (قول كدى أن تكون خبرية) الخبرية هى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها من غير نظر لقائلها وانما اشترط هذا الشرط لان الموصول يتعرف بمضمون الصلة ومن شرط المضمون أن يكون المخاطب يعرف نفسه فى الخارج لمعين والانشاء لاخارج له وانما يوجد بالتلفظ بما بعد وعلل أيضا بأنهم لما أرادوا وصف المعرفة بالجملة لم يمكنهم ذلك لان القاعدة ان الجمل بعد المعارف أحوال أتوا بالموصول ليتوصلوا الى نعت المعرفة بالجملة فاذا قلت جاء الذى قام أبوه كأنك قلت جاء زيد قام أبوه والجملة الواقعة نعتا أو ماهى بمنزلتها لاتكون الا خبرية وسيقول الناظم: وامنع هنا ايقاع ذات الطلب. ويشترط فى الظرف والجار والمجرور ان يكونا تامين وهما اللذان يفهم متعلقهما الذى هو الاستقرار بمجرد التلفظ بهما كما أخذ من تمثيله بمن عندى احترازا من غير التام كقولك جاء الذى اليوم أوعنك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذى قام اليوم أو اعرض عنك ثم ان الظرف والمجرور الواقعين صلة لا يتعلقان الا بفعل لانه جملة لابالاسم لأنه مفرد بخلاف غير الواقعين صلة كما يأتى وفى الجمل: وان صلة الموصول جاء فحكمه * تعلقه بالفعل لاغير فاعقلا (وقوله ثم أشار الى القسم الخ) هذا مع ماتقدم فى التوطئة قبل قوله وجملة الخ يقتضى أن الصفة الصريحة ليست من أقسام الشبيه بالجملة وهو ظاهر الناظم وليس كذلك بل هو منها كما هو صريح كلام الموضح وافرادها بالذكر لاختصاصها بالالف واللام فكأنه قال وجملة أوشبهها يوصل به جميع الموصولات ماعدا أل فلا توصل الا بكذا فكانه مستثنى وتقديم الخبر من قوله وصفة يشعر بالحصر (قول كدى وفى وصل أل الخ) الجمهور على انها ليست موصولة لأن الصفة

زيد أى الذى ضربه زيد وجاء الحسن وجهه أى الذى حسن وجهه والصريحة الخالصة واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهى الصفات التى أجريت مجرى الاسماء نحو أجرع وأبطح وصاحب فلا يوصل بها أل وقوله: وكونها بمعرب الافعال قل . يعنى انه قد جاءت صلة أل بمعرب الافعال وهو الفعل المضارع قليلا ومنه قوله : ماأنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل أى الذى ترضى حكومته وقوله وصفة صريحة خبر مقدم وصلة أل مبتدأ مؤخر وكونها مبتدأ وبمعرب الافعال متعلق به وقل خبر المبتدأ والظاهر ان كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت وصلة أل صفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل ثم قال رحمه الله تعالى: (أى كما وأعربت مالم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف وبعضهم أعرب مطلقا)من الموصولات أى وانما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من اعرابها فى بعض المواضع ولزوم اضافتها لفظا أومعنى وجواز حذف صدر صلتها فقوله أى كما يعنى أن ايا مثل ما فيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما فتقول جاءنى ايهم قام وايهم قامت وايهم قاما وأيهم قامتا وايهم قاموا وايهم قمن وقوله : وأعربت مالم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف . أى بالنظر الى التصريح بالمضاف اليه وتقديره واثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام الاول أن يصرح بالمضاف اليه ويثبت صدر صلتها نحو جاءنى أيهم هو قائم الثانى أن يحذفا معا نحو جاءنى أى قائم الثالث أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف اليه نحو جاءنى أى هو قائم فاى فى هذه الصور الثلاث معربة وهى المشار اليها بقوله: وأعربت. الرابع أن يصرح المضاف اليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءنى أيهم قائم فاى فى هذه الصورة مبنية على الضم والى ذلك أشار بقوله: مالم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف. ومن ذلك قوله عز وجل: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد. فاى مبتدأ وكما خبره وأعربت مبنى لمفعول والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره وانحذف فى موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدأ واو الحال والتقدير أى مثل ما فى جميع أحوالها وأعربت مدة كونها غير مضافة فى حال كون صدر صلتها ضميرا محذوفا وقوله : وبعضهم أعرب مطلقا يعنى أن بعض

للثبوت فلا تؤول بالفعل لانه للتجدد والحدوث ولذلك قالوا ان أل الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقا (وقوله أجرع) هو مذكر جرعاء وهو فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لاتنبت شيئا (قوله وأبطح) كما يوجد فى غالب النسخ وفى بعضها باسقاطه وهو مذكر بطحاء فى الاصل وصف لكل مكان منبطح فى الوادى غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المتسعة (وقوله وصاحب) هو فى الاصل فاعل وصفا ثم غلب على صاحب الملك (وقوله ومنه قول الشاعر: ماأنت الخ) البيت من البسيط وقائله الفرزدق وسبب قوله أنه تحاكم مع رجل عند عبد الملك بن مروان وكان شخص هنالك حاضرا فاراد أن يحكم بينهما فقال أبياتا من جملتها قوله: ماأنت الخ فما نافية تميمية وأنت مبتدأ وبالحكم مجرور بالباء الزائدة خبر أنت ولا تعمل ماهنا شيئا لانها انما تعمل فى لغة أهل الحجاز والفرزدق تميمى بناء على أن العربى لايتكلم بغير لغته والحكم بفتحتين من يحكمه الشخصان والترضى اسم موصول وترضى صلتها وهو صفة للحكم وحكومته نائب عن الفاعل ولا الاصيل بالجر أى الحسيب معطوف على الحكم وكذلك مابعده والجدل بفتحتين كثرة الخصومة والشاهد فى ترضى حيث وقع صلة لأل مع كونه فعلا مضارعا وهذا البيت عند الجمهور ضرورة لان الضرورة عندهم ماوقع فى الشعر كان للشاعر مندوحة عنه أم لا وعند ابن مالك قليل لان الضرورة عنده ماليس للشاعر مندوحة عنه والشاعر هنا متمكن من أن يقول المرضى بصيغة اسم المفعول بدل الترضى وانما كانت صلة أل لاتكون الا مفردة صفة صريحة عملا بشبهين فمن حيث إنها أشتبهت أل المعرفة فى اللفظ وأل المعرفة لاتدخل الا على المفرد استحقت أن يكون مابعدها مفردا ومن حيث انها أشبهت الموصولات كالذى استحقت أن يكون هذا المفرد شبيها بالجملة ودليل شبه الصفة الصريحة بالجملة احتياجها الى مرفوع ﴿ قاعدة ﴾ أجمعوا على أن صلة الموصول لامحل لها قال الدماميني وليس على اطلاقه بل ان كانت لغير أل فلا محل لها أصلا وان كان صلة لأل فلها محل باعتبار مايقتضيه العامل الذى قبل أل من رفع ونصب وخفض (أى كما وأعربت مالم تضف) (قوله كذى وانما أخرها الخ) هذا الاعتذار لاينفع الا لو أخرها عن الموصولات فقط وأما تأخيرها عن الصلة فلاوجه له ولهذا نكت عليه الموضح فى تقديمها على الكلام على الصلة (وقوله فتقول جاءنى أيهم الخ) جعل عامل أى ماضيا وهذا مذهب البصريين والذى للجمهور وصرح به الموضح أن العامل فيها لايكون إلا مستقبلا لأنها وضعت للابهام والعموم والذى يناسبهما المستقبل وأما الماضى فلا إبهام فيه ولاعموم وهذا معنى جواب الكسائى لما سئل فى حلقة يونس عن عدم جواز كون عاملها ماضيا فأجاب أى كذا خلقت أى وضعت للابهام والعموم (وقوله وهى المشار اليها بقوله وأعربت) الاولى تمام البيت لان الاحوال الثلاثة انما تؤخذ من البيت كله (وقوله والى ذلك أشار بقوله مالم تضف) أى بمفهومه

العرب يعرب أيا الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة وقرأ بعضهم: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد . بنصب أيهم ثم قال :
(وفي * ذا الحذف أيا غير أي يقتفي) يعني أن غير أي من الموصولات يتبع أيا في جواز حذف صدر صلتها فالاشارة بذا إلى حذف صدر صلة أي لكن يشترط في جواز حذف صدر صلة غير أي ان تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله : (ان يستطل وصل) أي تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم ما أنا بالذي قائل لك سوءا التقدير بالذي هو قائل لك سوءا فالصلة طالت بالمجرور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل: وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله. والتقدير وهو الذي هو إله في السماء فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال : (وان لم يستطل * فالحذف نزر) يعني أن حذف صدر صلة غير أي ان لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم: تماما على الذي أحسن . بالرفع أي على الذي هو أحسن وقوله :

من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه * ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

أي بما هو سفه وغير أي مبتدأ ويقتفي خبره وأيا مفعول مقدم بيقتفي وفي ذا متعلق بيقتفي وان يستطل شرط ووصل مفعول لم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وان لم يستطل معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه فالحذف نزر ثم قال:

ثم ظاهر كلام كدى أن الصور الأربع كلها محذوفة من النظم على التفصيل الذي ذكر من غير تأويل في العبارة وليس كذلك بل عبارة الناظم إذا أبقيتها على ظاهرها اقتضت أن الاعراب في صورة وهي إذا حذف المضاف اليه مع الصدر نحو جاءني أي قائم وتبنى في الصور الثلاثة الباقية وذلك باطل كما يعلم من تقرير كدى حتى قال ابن مرزوق هذا أشكل بيت في الألفية وأحسن ما يجاب به عن الناظم أن مالم بمعنى الا فيصير المعنى وأعربت في جميع الصور الا إذا أضيفت والحال أن صدر وصلها ضمير محذوف فيكون كلام الناظم حينئذ موافقا لما في نفس الأمر وهو الذي في كدى ومالم قد وردت بمعنى الا في الحديث: ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما مالم يكن إثما. أي الا أن يكون إثما وحينئذ فلا يحتاج لجواب المرادي لأن وصدر وصلها راجع لمفهوم مالم تضف ولا لاصلاح بعضهم بقوله أي كما وبنيت مالم تضف الخ ﴿ لا يقال ﴾ ماموجب الاعراب في الصور الثلاث مع أن موجب البناء وهو الافتقار موجود ﴿ لأنا نقول ﴾ عارضه معارض وهو لزوم الاضافة لفظا ونية ﴿ فان قيل ﴾ مقتضى الظاهر ان صورة البناء تعرب من باب أحرى لأنه إذا كان إذا نوى المضاف اليه تعرب فأحرى إذا صرح به ﴿ فالجواب ﴾ أنهم نزلوها في صورة البناء منزلة المنقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار اما لفظا فلأن المضاف اليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف لكون ما بقي مفردا لا يصح أن يكون صلة واما معنى فلأن المضاف اليه لا ينوى إلا إذا كان محذوفا وهو هنا مذكور قاله يس زاد غيره فاستقام بهذا ماقاله الامام وانتفت شبهة الزجاج في قوله : لم يغلط سيبويه إلا في موضعين هذا أحدهما ولما لم يصل نظر غير الامام الى ماوصل اليه نظره من الدقة واعترض عليه في صورة البناء اه . ﴿ قلت ﴾ الظاهر أن هذا عمل باليد لأنهم جعلوها أولا بمنزلة المقطوعة عن الاضافة والمضاف اليه قائم مقام صدر الصلة وقالوا ثانيا لا يصح نية اضافتها لأنها مضافة فكان في ذلك تناقض والحق أن النقل في صورة البناء يتبع ولم يظهر له تعليل (وفي * ذا الحذف أيا غير أي يقتفي) اعلم ان الأصل ذكر الصلة والموصول والعائد وقد يحذف ماعلم من الثلاثة فمن حذف الموصول: وسارب بالنهار. أي ومن هو سارب بالنهار ومن حذف الصلة قوله :

نحن الألى فأجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة وأما العائد فيحذف مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا وقد تكلم على حذف الثلاثة فأشار هنا الى أن المرفوع لا يحذف إلا إذا كان صدرا مع شرط آخر نبه عليه بقوله: ان يستطل وصل. (قول كدى والتقدير وهو الذي هو الخ) جعل إله خبرا لمبتدأ محذوف وذلك المبتدأ هو العائد وفي السماء متعلق بإله بمعنى معبود ولم يجعل إله مبتدأ وفي السماء خبره والجملة صلة أو إله فاعل بالجار والمجرور لاعتماده لئلا تكون الصلة خالية من العائد إذ على جعل في السماء خبرا يكون ضمير الاستقرار يعود على المبتدا وعلى جعل إله فاعلا فلا ضمير في الجار والمجرور وظاهر النظم أنه لا يشترط هذا الشرط الا في غير أي من الموصولات مع أنه عام في الجميع على الحق ويمكن الجواب بأن أيا لما كانت ملازمة للاضافة لفظا ومعنى فقد طالت وطولها ينزل منزلة طول الصلة فاشتراطه فيها كأنه تحصيل للحاصل (وان لم يستطل فالحذف نزر) (قول كدى ومنه قراءة بعضهم تماما) الخ الذي قرأ بذلك ابن أبي اسحق ويحيى بن يعمر بضم الميم العدواني الذي نقط المصحف العثماني وأما على قراءة النصب ففيها وجوه أحسنها أن يكون فاعل أحسن عائدا على الذي والجملة صلتها والمراد جنس المحسنين أو فاعل أحسن ضمير عائد على موسى والعائد محذوف والتقدير تماما على العمل الذي أحسنه موسى من طاعة ربه وتبليغ رسالته (وقوله من يعن الخ)

(وأبوا أن يختزل * إن صلح الباقي لوصل مكمل) يعني أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحا لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدإ وخبر نحو جاء الذي هو جاريته قائمة أو فعل وفاعل نحو جاء الذي هو قام أبوه أو ظرفا نحو جاءني الذي هو عندك أو مجرورا نحو جاءني الذي هو في الدار لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك لأن ما بقي بعد حذفه صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير في قوله وأبوا عائد على العرب وأن يختزل في موضع المفعول بأبوا والاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله ان صلح شرط والباقي فاعل بصلح ولوصل متعلق بصالح ومكمل صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له * ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في بيان حكم الضمير المنصوب فقال :

(والحذف عندهم كثير منجلي * في عائد متصل ان انتصب * بفعل او وصف كمن نرجو يهب)

يعني أن الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله : كمن نرجو يهب. فمن مبتدأ وهو موصول بمعنى الذي ونرجو صلته ويهب خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من نرجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر : ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضرر أي الذي الله موليكه فضل الا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد اليه واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو جاءني الذي اياه ضربت فلا يجوز حذفه وبقوله : إن انتصب بفعل أو وصف . من المنتصب بالحرف نحو جاءني الذي انه قائم فلا يجوز حذفه أيضا والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلي خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي وفي عائد متعلق بكثير أو بمنجلي أو بالحذف فهو من باب التنازع وان انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب ثم قال : (كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضى) . يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول إذا كان مخفوضا بالوصل مثل حذف الضمير المنصوب في جوازه بكثرة فالاشارة بقوله : كذاك راجعة الى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل

البيت من البسيط ومن شرطية لا موصولة خلافا لبعضهم ويعن مضارع فعل الشرط مبني للمفعول مجزوم بحذف الألف وبالجد متعلق به ولا ناهية وينطق مجزوم بها والجملة جواب الشرط على حذف الفاء وبما متعلق بينطق وما موصولة وسفه خبر لمبتدأ محذوف أي بما هو سفه والجملة صلة ما والعائد المبتدأ المحذوف والسفه الكلام الفاحش ومعنى لا يحد لا يعدل عن الطريق المستقيمة والشاهد في حذف هو صدر الصلة (وأبوا أن يختزل) (وقول كدى عائد على العرب) مثله في زوجعله السيوطي عائدا على النحاة وهو أولى لأن العرب انما يتكلمون والحاكمون النحاة (وقوله والاختزال القطع) هذا هو الذي في الصحاح والذي في المحكم وهو الحذف نفسه وعليه فلا حاجة لقول كدى وعبر به عن الحذف (والحذف عندهم كثير منجلي) الكثرة راجعة للنقل لأنه دليل الكثرة والانجلاء أي الظهور في نفسه لأنه فضلة فلا تكرار بين كثير ومنجلي (قول كدى ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر الخ) البيت من البسيط وما موصولة مبتدأ والله مبتدأ ولا تقل مبتدأ ثان وموليك اسم فاعل من أولاك يوليك بمعنى أعطاك خبر اسم الجلالة والجملة من اسم الجلالة وخبره صلة ما والعائد محذوف أي موليكه وفضل خبر ما والفاء في فاحمدنه مع فما لدى للتعليل كما قاله بعض والباء في به سببية وما نافية ولدى بمعنى عند خبر مقدم ونفع مبتدأ مؤخر والشاهد في موليك حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف (وقوله إلا ان حذفه الخ) هذا صريح في أن حذفه مع وصفه كثير الا أنه مع الفعل أكثر وهو الذي في المرادي والنكت والذي في الموضح أن حذفه مع الوصف قليل وقد يقال في الكثير في نفسه قليل بالنسبة لما هو أكثر منه فيتحد ما للموضح مع ما لغيره (وقوله اياه ضربت فلا يجوز حذفه) في التعبير بقوله فلا يجوز التنكيت على النظم المقتضى أنه يجوز ولا يكثر مع انه ليس كذلك وعلة عدم الجواز أن المنفصل ذكر مقدما ليفيد الحصر والاختصاص ولو حذف وقدر لكان مؤخرا متصلا على القاعدة فيفوت ذلك والذي حققه ابن ذكرى ان هذا المفهوم فيه تفصيل وحاصله انه إذا كان العائد منفصلا وكان إذا حذف يقدر متصلا فيفوت غرض معين كالحصر والاختصار فلا يحذف وان كان اذا حذف يقدر منفصلا فيجوز حذفه نحو : ومما رزقناهم ينفقون. أي مما رزقناهم إياه فالعائد هنا لا يكون الا منفصلا ذكر أو حذف لاتحاد الضميرين في الغيبة وقد مر : وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا. والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (وقوله وفي عائد متعلق بكثير الخ) على جعله متعلقا بكثير يكون فيه الفصل بأجنبي وهو منجلي وعلى جعل في عائد متعلقا بالحذف وعندهم متعلقا بما بعده يكون فيه الفصل بين المصدر ومعموله والمصدر لا يعمل مفصولا وأجيب على هذا بأن الفصل بمعمول المعمول وهو لا يضر (وقوله وعندهم متعلق الخ) على تقدير تعلقه بمنجلي يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بكثير وهو أجنبي من منجلي أي غير معمول له (كذاك حذف ما بوصف خفضا) لا بد من تقييد الوصف بكونه عاملا بأن يكون

بقوله: كأنت قاض وأشار به الى قوله عز وجل : فاقض ما أنت قاض . أى ما أنت قاضيه واحترز بقوله ما بوصف من الضمير المجرور بغير وصف فانه لا يجوز حذفه نحو جاء نى الذى أبوه ذاهب فحذف مبتدأ وما مضاف اليه موصول وصلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذى خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو بالوصف فى الكثرة ثم قال :

(كذا الذى جر بما الموصول جر * كمر بالذى مررت فهو بر)

يعنى ان حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان مجرورا بحرف الجر كثير لكن بثلاثة شروط الأول أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف أى الذى جر به الضمير لفظا ومعنى الثانى أن يكون العامل فى المجرورين متفقا لفظا ومعنى الثالث أن لا يكون فى الصلة ضمير غيره وقد نبه على الأول بقوله كذا الذى جر بما الموصول جر . وعلى الثانى والثالث بالمثال فالذى فى المثال مجرور بمثل الحرف الذى جر به الضمير وهو الباء والعامل فى الذى وفى به مررت ولفظهما ومعناهما واحد وليس فى الصلة ضمير غيره فالذى مبتدأ وخبره كذا وصلة الذى جر وبما متعلق به وصلة ما جر الاخير والموصول مفعول مقدم بجر والتقدير الذى جر بالحرف الذى جر الموصول مثل المجرور بالوصف فى جواز الحذف بكثرة وفى بعض النسخ : كذا الذى جر بما الموصول جر . برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده فالموصول على هذا مبتدأ وجر فى موضع خبره والضمير المستتر فى جر عائد على الموصول والضمير العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذى جر بما جر الموصول به وقوله فهو بر تتميم للبيت

﴿ المعرف باداة التعريف ﴾

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد باداة التعريف الألف واللام واعلم ان الألف واللام على أربعة أقسام للتعريف وزائدة وللمح الصفة وللغلبة وقد أشار الى الأول بقوله : (أل حرف تعريف أو اللام فقط * فنمط عرفت قل فيه النمط)

اختلف فى أل فقيل هى بجملتها للتعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل وكان الخليل

بمعنى الحال والاستقبال كما يدل عليه المثال وأما ان كان بمعنى الماضى فلا يحذف نحو جاء الضارب به أمس لكونه غير عامل (قوله كذى من الضمير المجرور بغير وصف الخ) غير وصف صادق بالمجرور بالحرف ولم يدخله كذى لما لم يذكر الناظم له بعد (وقوله فانه لا يجوز حذفه) فيه التنكيت على الناظم أيضا لان التشبيه يقتضى جواز حذف المخفوض بوصف بكثرة وهو صحيح والمخفوض باسم بقلة وليس كذلك ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين المخفوض بالوصف والمخفوض بالاسم ﴿ قلت ﴾ المخفوض بالوصف منصوب تقديرا بخلاف المخفوض بالاسم وأخذ من قوله ما يوصف خفضا مع قوله فيما يأتى وليس حتما فى سوى ما انخفضا باسم إن العامل فى المضاف اليه هو المضاف وهو الاصح (كذا الذى جر بما الموصول جر) (قوله كذى متفقا لفظا ومعنى الخ) العبرة هنا وفيما قبل انما هى بالاتفاق فى المعنى وأما اللفظ فى المعنى فلا عبرة به فان اتفقا فى اللفظ والمعنى جاز الحذف بلا اشكال كمثال الناظم وقوله تعالى : ويشرب مما تشربون . أى منه وكذلك ان اتفقا فى المعنى واختلفا فى اللفظ فيجوز الحذف أيضا نحو : فاصدع بما تؤمر . أى به لان معنى اصدع مر وأما ان اختلفا معنى فلا يجوز الحذف ولو اتحدا لفظا نحو وجدت على من وجدت عليه تريد بوجد الأول حزن وبالثانى حقد أى حزنت على من حقدت عليه (وقوله أن لا يكون فى الصلة الخ) فلا يجوز الحذف فى مررت بالذى مررت به فى داره لان فى الصلة ضميرا يصلح أن يكون عائدا فلو حذف لم يبق ما يدل عليه وهذا الشرط عام فى كل عائد يصلح غيره بعد حذفه للربط فلا يحذف ومثاله فى المنصوب جاء الذى أكرمته فى داره وبحث ابن هشام فى الحواشى فى هذا الشرط من أصله (وقوله وفى بعض النسخ الخ) هذه النسخة أولى ليكون قد وقع فى كلامه ما يتكلم عليه وهو من المحسنات (وقوله والتقدير كذا الذى الخ) هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب لانه جعل الموصول أولا مبتدأ وفى التقدير جعله نائبا عن الفاعل ولا يقال هذا تقدير للنصب فيكون الموصول منصوبا لانه صرح بالعائد وهو به وعلى جعله منصوبا يكون العائد ضمير جر والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ باب المعرف بأداة التعريف ﴾

فيه مناقشة من وجهين أحدهما الأولى حذف التعريف ويقول المعرف بالاداة كما عبر بذلك فى الكافية والألفية أخصر منها الاغناء المعرف عنها لانه لا يتوهم أحد أنه معرف بالاداة وليست للتعريف الثانى كان ينبغى له حذف المعرف والتعريف ويقول ذو الاداة لانه لم يذكر المعرف الا فى قوله فنمط عرفت الخ كما يأتى لكذى (وقوله على أربعة أقسام الخ) صريحه أن التى للمح الأصل والتى للغلبة مغايران للزائدة وليس كذلك بل هما قسمان منها وحينئذ فالحق أن يقول على قسمين للتعريف وزائدة والزائدة أقسام ثلاثة زائدة محضة وللمح الأصل والغلبة (أل حرف تعريف أو اللام فقط) (قوله كذى وحذفت فى الوصل الخ) جواب عما يقال اذا كانت همزة قطع فلم حذفت فى الوصل فقال لكثرة الاستعمال (وقوله وكان الخليل

يسمها أل فهي عنده مثل هل وبل وهي عبارة الناظم في هذا النظم وقيل أيضا هي بجملتها للتعريف الا أن همزتها همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن وهذان القولان عن سيبويه فقوله أل حرف تعريف يفهم منه القول الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام فقط هذا هو القول الثالث وقوله فنمط عرفت قل فيه النمط أي اذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه أل فقلت النمط والنمط ظهارة الفراش وقيل النمط جماعة من الناس رأيهم واحد وقيل النمط الطريق ولم يذكر المصنف المعرف بالاداة الا في قوله فنمط عرفت وأنماتكم في سائر الباب على الاداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه وأل مبتدأ وحرف تعريف خبره واللام معطوف على المبتدأ وأو للتخيير وفقط اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتدأ وعرفت في موضع الصفة لنمط وحذف الضمير العائد من الصفة الى الموصوف والتقدير عرفته وقل فيه النمط خبر المبتدأ وتصحيح المعنى فيه انه على حذف الارادة والتقدير فنمط ان أردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط مفعول بقل على تضمنه معنى اذكر ثم أشار الى القسم الثاني وهي الزائدة فقال :

(وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللاتي

ولاضطرار كبنات الأوبر * كذا وطبت النفس ياقيس السري)

فذكر أن زيادة أل على قسمين الأول زائدة لازمة وذكر من ذلك أربعة ألفاظ اللات وهو اسم صنم كان بالطائف وأل فيه زائدة لازمة لانه علم والآن وهو اسم للزمان الحاضر وأل فيه زائدة لانه لم يستعمل في كلام العرب مجردا عنها وهو مبني لتضمنه معنى أل

يسمها أل) أي ولا يقال الألف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال اشارة الى ان الهمزة معتد بها وضعا (وقوله الا أن همزتها همزة وصل) ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين القول الثاني والثالث ﴿قلت﴾ الفرق أن القول الثاني يقول إن الهمزة موضوعة مع اللام مرة واحدة لكن سميت همزة وصل لكثرة حذفها في الوصل وأما الثالث فيقول وضعت لاما ساكنة الى آخر ما لكدي وينبني عليهما أنك اذا قلت جاء القوم فعلى الثاني يقال حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وعلى الثالث لا همزة حتى تحذف اذا علمت هذا فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لفظي فالخليل راعى في تسميتها همزة قطع الوضع وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الحذف (وقوله فقوله أل حرف تعريف الخ) جعل كلام الناظم شاملا للأقوال الثلاثة وهو الصواب وقول ز والناظم اقتصر في النظم على قولين غير صحيح وفي المسألة قول رابع للمبرد وهو أنه حرف الهمزة وحدها وأتى باللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام واختار الناظم في سائر كتبه مذهب الخليل وقواه بوجوه منها السلامة من الزيادة في الحرف اذ هو ليس مما زاد فيه لانه لا يدخله التصريف والاكثر على ان اللام وحدها للتعريف كما قال السيوطي في فريدته : أل حرف تعريف وسيبويه * اللام قط وجلهم عليه

(وقوله وأو للتخيير) الحق انها لتنويع الخلاف لأن التي للتخيير لا تقع الا بعد الطلب (وقوله فقط اسم فعل بمعنى حسب) وقدمر أن الصواب انها اذا كانت اسم فعل أن تفسر بالفعل كانته (وقوله وعرفت في موضع الصفة الخ) لا يصح لأنها اذا كانت صفة يكون المعنى فنمط المعرف قل فيه أي في تعريفه النمط ونمط المعرف لا تدخل عليه أل لان تعريفه ان كان بالاضافة أو بالعلمية فلا يجامعان أل وان كان تعريفه بأل فكيف تدخل عليه أل أخرى وتقديره مخالف لاعرابه والصواب ما في التقدير من ان عرفت شرط لان مقدرة والمسوغ للابتداء بالنكرة في نمط حينئذ اعادته معرفة في قل فيه النمط (وقوله ثم أشار الى القسم الثاني الخ) المناسب لما مر ثم أشار الى الزائدة وهي ثلاثة أقسام زائدة محضة وللمح الأصل وللغلبة أشار الى الأول بقوله وقد تزاد لازما كاللات (قول كدى الأول زائدة لازمة) معنى زيادتها انها غير معرفة ومعنى لزومها انه لم يسمع من العرب حذفها فهي جزء من الكلمة فلا منافاة بين زيادتها ولزومها (وقوله اللات وهو الخ) أصله اسم الفاعل من لت يلت فهو لات فلما أرادوا نقله الى العلمية تصرفوا فيه بتخفيف التاء وزادوا فيه الألف واللام وأصل عبادة ثقيف أهل الطائف لهذا الصنم ان رجلا كان يلت السويق بالطائف ويطعم الناس فمات فاعتكفوا على قبره وجعلوا عليه صخرة مربعة وجعلوا يعبدونها ويطوفون بها كالكعبة المشرفة ويكسونها ويعتكفون عندها وأما العزى فشجرة بنخلة تعظمها قريش وتعبدها غطفان وسبب عبادتهم لها زيادة على ما ذكر في اللات قول عمرو بن ربيعة ان الرب يشتي باللات ويصيف بالعزى وعمرو هذا من أعظم الكفار وهو الذي رآه النبي ﷺ يجر أمعاءه في النار فلما جاء الاسلام بعث النبي ﷺ المغيرة بن شعبة وهو ثقفي فهدم اللات وأحرقها بالنار وبعث خالد بن الوليد للعزى فقطعها فخرجت منها شيطانة وهي ناشرة شعر رأسها تقول يا ويلها فتبعها حتى قتلها فقال عليه السلام : لن تعبد أبدا . (وقوله لانه علم) هذا دليل الزيادة ودليل اللزوم ان الاسم لم يأت مجردا منها (وقوله وهو اسم للزمان الخ) أي علم للزمان الحاضر وهذا هو الذي عليه الفارسي والذي يقتضيه ضح وذهب اليه ابن مالك ان الآن اسم اشارة وهو مردود بان اسم الاشارة انما وضع للذات وللمكان ولم يوضع للزمان (وقوله لتضمنه معنى أل) الذي هو الدلالة على الحضور فالآن يدل على الحضور

التى تعرف بها وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه متضمنا معنى أل وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة لازمة والذين من الموصولات وأل فيه أيضا زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة وقيل أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتى جمع التى وهو مثل الذين فى ان أل فيه زائدة لازمة القسم الثانى زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الاوبر وأشار بذلك إلى قول الشاعر : ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الأوبر أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة والثانى طبت النفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر : رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو أراد طبت نفسا فأدخل أل على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون الا نكرة وقوله : وقد تزاد لازما . يقتضى التقليل وأشار بذلك الى عدم اطراد زيادتها ولازما اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أى زيدا لازما وظاهر كلامه أن الضمير المستتر فى تزاد عائد على أل التى للتعريف لانه قال: أل حرف تعريف. ثم قال وقد تزاد وليس الأمر كذلك لان التى للتعريف لا تزاد وانما يعنى لفظ أل دون تقييد بالتعريف وقوله ولاضطرار مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز وطبت النفس إلى آخر البيت مبتدأ وخبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وانما أتى بالواو فى وطبت النفس لقصد الحكاية إذ هو كذلك فى البيت وتممه بالسرى وهو الشريف ثم أشار الى القسم الثالث من أقسام أل وهى التى للمح الصفة بقوله :

(وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ماقد كان عنه نقلا * كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان) . يعنى أن أل دخلت على بعض الاعلام للمح الأصل الذى كانت عليه قبل نقلها للعلمية وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحارث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم وقوله: فذكر ذا وحذفه سيان. يعنى انه يجوز

كما أن أل تكون للحضور كما فى قوله تعالى : اليوم أكملت لكم دينكم. أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة فى حجة الوداع (وقوله التى تعرف بها) أى بمعناها الذى هو الحضور لا بنفسها (وقوله وهذا من الغرائب) معنى الغرابة كما لبعض المحققين أن تضمن اسم معنى حرف اختصارا يقتضى عدم زيادة مالا يعتد به فى ذلك الاسم هذا ان كان الزائد غير الحرف المتضمن معناه فكيف إذا كان نفسه كما هنا وبهذا يسقط قول من قال لاغرابة لأنهم ضمنوه معنى أل المعرفة لا الزائدة وأل الموجودة فيه زائدة لا معرفة فانفكت الجهة والحق فى الآن خلاف القولين السابقين وانها ظرف معرب بالفتحة الظاهرة كعند وبدل لاعرابها ورودها مجرورة بمن بكسرة ظاهرة فى شعر بعض العرب (وقوله لانه تعرف بالصلة) فلا يتعرف بغيرها لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد ولا يعترض لزومها بسقوطها فى قراءة بعض: صراط الذين .لأن العبرة باللغة الفصيحة (وقوله القسم الثانى زائدة) أى غير لازمة بدليل ما قبله (وقوله الى قول الشاعر ولقد الخ) البيت من الكامل والواو ق ولقد للقسم واللام لتوكيده وجنيتك أصله جنيت لك فحذف الجار واتصل الضمير بفاعل الفعل توسعا أو يضمن جنيتك معنى أعطيتك وأكمؤا بفتح الهمزة وضم الميم جمع كمء كفلس مفعول جنيت وعساقلا جمع عسقول بضم العين الكمأة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقيل بالياء فحذفت للضرورة وبنات الأوبر جمع ابن أوبر كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر وبنو عرس لانها لغير العاقل وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم على لون التراب وهو أدنى الكمأة وكتب بعضهم على الكمأة أنه هو المعروف عند العامة بالفكاع واعترضه بعض وقال الصواب انه الترفاس والمعنى أمرتك أن تصحب من هو مثلك ومن هو أفضل منك ولقد نهيتك عن صحبة من هو دونك والشاهد فى الاوبر حيث أدخل أل عليه ضرورة ووجه احتياج الشاعر الى أل ان الراء فى جميع قوافى القصيدة مكسورة ولو حذف أل من الأوبر لفتحت راؤه لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن فان جزء العلم علم على الأصح فتختل القافية ﴿ فان قلت ﴾ يجر أوبر بالكسرة فيكون مصروفا ضرورة ولا يحتاج الى أل ويكون من إفراد قوله: ولاضطرار وتناسب صرف * ذو المنع... ﴿ قلت ﴾ يكون فيه الانتقال من ضرورة إلى ضرورة وغسل دم بدم (وقوله الى قول الشاعر الخ) البيت من الطويل وقائله رشيد بن شهاب بسين مهملة مكسورة وروى بالشين المعجمة اليشكرى ورأيتك بمعنى أبصرتك ولذا عداه لمفعول واحد ولما بمعنى حين أو شرطية وأن بفتح الهمزة زائدة ووجوهنا بالنصب مفعول عرفت والمراد بالوجوه الذوات وأعيان القوم وصددت بمعنى أعرضت جواب لما والنفس تمييز وفيه الشاهد (وقوله دون تقييد بالتعريف) على حد عندى درهم ونصفه وكقوله تعالى : وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره . (وقوله مع توفر شروط النصب) وسيقول الناظم وليس يمتنع مع الشروط وهذا مبنى على مذهب الفارسى الذى لا يشترط كونه قليلا وأما على مذهب الجمهور الذين يشترطونه فهو مفقود هنا (وبعض الاعلام عليه دخلا) فائدة مراعاة الأصل التفاؤل بأن يدرك هذا المسمى كالحارث سمى بذلك تفاؤلا بأن يعيش حتى يحرث والفضل سمى به لأجل أن يعيش حتى يصير ذا فضل وهكذا فان لم يراع الأصل فلا يصح دخول أل عليه (قول كدى وهو منقول من اسم عين) أى ذات ثم فى التسهيل جعل النعمان مما وضع

أن يؤتى بهذه الأسماء التى ذكرت مقرونة بأل ومجردة منها وفهم من قوله: وبعض الاعلام. أن ذلك لا يكون فى جميع الأعلام وفهم من قوله: نقلا أن ذلك لا يكون فى الأعلام المرتجلة وقوله: وبعض الاعلام. مبتدأ ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفى دخل ضمير مستتر يعود على أل واللام فى قوله للمح لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع على الحال التى كانت عليه هذه الأسماء قبل النقل وقد كان إلى آخر البيت صلتها والعائد من الصلة الى الموصول الضمير فى عنه وفى كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الأعلام دخل عليه أل للمح الشىء الذى كان عليه قبل النقل من قبول أل وقوله: فذكر ذا. مبتدأ وحذفه معطوف عليه وسيان خبرهما ومعناه مثلان ومفرده سى ثم أشار الى القسم الرابع من أقسام أل وهى التى للغلبة فقال :

(وقـد يصير علمـــا بالغلبـه * مضاف او مصحوب أل كالعقبه)

ذو الغلبة هو كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمرو ابن الزبير وذو أداة كالنابغة والاعشى والعقبة وهذا النوع تعرف قبل العلمية بالاضافة أو بأل ثم غلبت عليه الشهرة فصار علما وألغى التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب وبابن الزبير عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنهم وانما ذكر المصنف فى هذا الفصل المضاف وليس من الباب لاشتراكه فى الغلبة مع ذى الاداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلمية طرأت عليه وان التعريف بالاضافة والاداة سابق للعلمية وعلما خبر يصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف ومنصوب أل معطوف عليه ثم قال :

(وحذف أل ذى إن تناد أو تضف * أوجب وفى غيرهما قد تنحذف)

يعنى أن أل التى للغلبة إذا نودى ماهى فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها فمثال المنادى يا نابغة ويا أعشى ومثال المضاف يا نابغة ذبيان ويا أعشى همدان وقوله : وفى غيرهما قد تنحذف . يعنى ان أل المذكورة قد تحذف فى غير النداء والاضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك ومن حذفها فى غيرها قولهم هذا يوم اثنين مبارك فيه

مقرونا بأل فتكون أل لازمة والتى للمح الاصل غير لازمة فكيف يمكن ادخاله هنا وأجيب بأنه وضع مقرونا بأل ومجردا منها والعبرة هنا بالمجرد منها (وقوله ومجردة منها) فسر الحذف فى كلام الناظم بالتجريد تنكيتا عليه لأن الحذف يقتضى أنها كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك لانه علم والأصل عدمها فيه ولذا قال ابن غازى تبعا للشاطبى لو قال: فذكر ذا وتركه سيان. لدفع الايهام (وقوله ان ذلك لا يكون فى جميع الخ) يشمل قسمين مالا تدخل عليه أل لكون ذاته لاتقبلها كالمنقول من فعل نحو يزيد أو يقبلها ولكنه لم يسمع كمحمد وصالح (وقد يصير علما بالغلبه) (قول كدى ذو الغلبة هو كل اسم الخ) ضمير به يعود على اسم وما موصولة واقعة على أشياء وله متعلق بمحذوف خاص خبر معناه وضميره يعود على ما وهو الرابط بين الصلة والموصول وذكر باعتبار لفظ ما والمعنى كل اسم اشتهر بذلك الاسم بعض الأشياء التى معنى ذلك الاسم وضع لها فى اللغة كما وضع لذلك الاسم أيضا (وقوله كالنابغة) هو فى الأصل اسم فاعل من نبغ إذا فاق أقرانه وكان يطلق على كل من قال الشعر بعد كبره ثم غلب على شاعر معلوم اسمه زياد كان مادحا للنعمان بن المنذر أحد الشعراء الستة (وقوله والأعشى) هو لغة كل من لا يبصر ليلا وقيل نهارا ثم صار علما بالغلبة على أعشى همدان (وقوله والعقبة) هى فى اللغة اسم لكل طريق صاعدا فى الجبل ثم صار علما بالغلبة على عقبة منى التى تضاف اليها جمرة بأن يقال جمرة العقبة وفى القاموس المراد بالعقبة عقبة أيلة وأيلة اسم مدينة بين مصر وينبع وعقبتها صعبة جدا (وقوله وهذا النوع الخ) قيل يلزم عليه اجتماع معرفين على معرف واحد والجواب أن الجهة منفكة فان الذى تعرف بالمضاف اليه انما هو المضاف والذى تعرف بأل انما هو مدخولها والعلم انما هو مجموع المضاف والمضاف اليه وأل مع مدخولها (وقوله فى هذا الفصل) أى فى هذا النوع الرابع من أقسام أل وهو الذى للغلبة (وقوله وليس من الباب) أى الذى هو المعرف باداة التعريف (وقوله وفهم من قوله وقد يصير الخ) هذا تكرار مع قوله سابقا وهذا النوع الخ (وحذف أل ذى ان تناد أو تضف) (قول كدى هذا يوم اثنين الخ) هو بالغلبة على اليوم المعلوم وأل فيه للغلبة لا للتعريف اذ لو كانت لبقى اثنين بعد حذفها نكرة فلا يأتى منه الحال فى فصيح الكلام مع انه قد أتى فدل على أن أل فيه زائدة للغلبة ويكون اضافة يوم إلى اثنين من اضافة المسمى الى الاسم أى فى اليوم المسمى بالاثنين وهنالك بحث وجوابه ورد للجواب انظر جميع ذلك فى حاشية سيدى الطيب

وقول الشاعر :

إذا دبران منك يوما لقيته ✱ أؤمل أن ألقاك غدوا بأسعد

وحذف أل مفعول مقدم بأوجب وفى غيرهما متعلق بتحذف والضمير فى غيرهما عائد على النداء والاضافة المفهومين من قوله: ان تناد أو تضف .

﴿ الابتداء ﴾

المبتدأ هو الاسم صريحا أو مؤولا مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة .

(وقوله وقول الشاعر إذا دبران الخ) البيت من الطويل ودبران فاعل بمحذوف يفسره ما بعده أى إذا لقينى دبران ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول بمحذوف أى إذا لقيت دبرانا ولا يصح أن يكون مبتدأ لان إذا لا يليها الا جملة فعلية والدبران فى الأصل اسم لكل كوكب يدبر ثم صار علما على خمسة كواكب فى الثور ومنك صفة لدبران ويوما منصوبا على الظرفية وأؤمل مضارع أمل وأن مصدرية يؤول مابعدها بمصدر أى لقياك مفعول أؤمل وغدوا منصوب على الظرفية وبأسعد جمع سعد وأسعد النجوم عشر والمعنى إذ أعرضت عنى يوما فسلامة صدرك أرجو أن ألقاك غدا وأنت مقبل على والشاهد فى دبران فان أصله بأل وحذفت فى غير نداء ولا اضافة ثم ان قول الناظم وحذف أل مستغنى عنه بقوله فى النداء وباضطرار خص جمع يا وأل وقيل وبقوله : ووصل أل بذا المضاف مغتفر الخ وأجيب بأن ذكر وجوب حذفها هنا ليس لذاته بل ليرتب عليه مالم يذكره فى بابى النداء والاضافة وهو ان حذفها فى غيرهما قليل والله أعلم .

﴿ الابتداء ﴾

لما فرغ من الوسائل شرع فى المقصود بالذات وهو الاحكام التركيبية المسماة بعلم النحو وعلم العربية ثم ان التراكيب راجعة إلى جملتين اسمية وفعلية وقدم الكلام على الاسمية بناء على أن المبتدأ أصل للفاعل وهو مذهب سيبويه وحجته انه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر بخلاف الفاعل ففاعليته تزول ان تقدم وقيل الفاعل أصل وحجته أن عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى ونسب للخليل ولما رأى ابن السراج والأخفش ان لكل حجة قالا كل منهما أصل وهو الذى اختاره الرضى وأشار الى الأقوال الثلاثة السيوطى فى الفريدة بقوله :

واختلفوا فيما له التأصل ✱ فى الرفع أهل مبتدأ أو فاعل
وجه كل باتجاه يجلو ✱ من ثم قال البعض كل أصل

﴿ فان قلت ﴾ هل ينبنى على هذا الخلاف شىء ﴿ قلت ﴾ نعم ينبنى عليه كما للدمامينى أنك إذا وجدت اسما محتملا لكونه فاعلا لمحذوف الفعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كل عند القائل باصالته وتكافآ عند من يقول كل منهما أصل وذلك كزيد فى جواب من قرأ فعلى اختيار المبتدأ تقدر زيد قرأ وعلى اختيار الفاعل تقدر قرأ زيد ﴿ لا يقال ﴾ تقدر زيد قرأ ترجيحا على كل ليكون الجواب مطابقا للسؤال الواقع بجملة اسمية ﴿ لأنا نقول ﴾ هو جملة اسمية لفظا فعلية معنى إذ أصل من قرأ أقرأ زيد أم عمرو أم بكر لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه يتجدد ويتغير فيقع فيه الابهام فعلى هذا تقع المطابقة مطلقا أجبت بالاسمية أو الفعلية وبما قال الدمامينى يظهر بطلان قول المرادى تبعا لأبى حيان هذا الخلاف لا يجدى شيئا وقد أطلق الناظم الابتداء الصدر على المبتدأ اسم المفعول فكأنه قال المبتدأ وكثيرا ما يطلق الناظم المصدر فى هذا النظم ويريد به اسم المفعول كقوله : التنازع والنداء والاختصاص وفى الترجمة حذف الواو مع ما عطفت كأنه قال المبتدأ أو الخبر والدليل على ذلك انه ذكرهما معا داخل الترجمة أو يقال عبر بالابتداء والابتداء يستلزم المبتدأ والمبتدأ يستلزم الخبر (قوله كذى صريحا) حال من الاسم نحو الله ربنا ومحمد نبينا (وقوله أو مؤولا) بأن يسبك الفعل الواقع بعدان بمصدر يكون مبتدأ وما بعده خبر نحو قول الله تعالى : وان تصوموا خير لكم. أى صيامكم أو صومكم خيرخبره (وقوله مجردا عن العوامل الخ) أى كما علمت فى المثالين واحترز به من المقرون بعامل لفظى نحو كان زيد قائما وقام زيد فلا يقال فى زيد مبتدأ بل يقال فى الأول اسم كان وفى الثانى فاعل (وقوله غير الزائدة) أى أو شبهها فمثال الزائدة قوله تعالى : هل من خالق غير الله. فخالق مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من وغير الله خبر ويرزقكم خبر بعد خبر أو غير بدل من خالق والخبر محذوف أى لكم ولا تقل ان خالق وصف مبتدأ وغير فاعل اغنى عن الخبر لأن الوصف الرافع لما سد فاعله مسد الخبر نزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ما أشبهه ومنه بحسبك درهم ومثال الشبيه بالزائد ✱ لعل أبى المغوار منك قريب ✱ فلعل حرف جر وأبى مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياء لأجل الحرف الشبيه بالزائد وقريب خبر المبتدأ والفرق بين الزائد وشبهه وان كان كل واحد منهما لا يتعلق بشىء أن الزائد اذا حذف لا يتوقف المعنى عليه كمن فى الآية والباء فى بحسبك والشبيه بالزائد يتوقف المعنى عليه كلعل فى المثال فانها تفيد

مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتف به وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يغنى عن الخبر وقد أشار الى الاول بقوله: مبتدأ زيد وعاذر خبر * ان قلت زيد عاذر من اعتذر فا كتفى بالمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذر من اعتذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبره ومن اعتذر تتميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وان قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف لدلالة ماتقدم عليه ولو قال :

ان قلت زيد عاذر من اعتذر * فالمبتدا زيد وعاذر خبر

لم يكن فيه حذف ولاتقديم ولا تأخير ثم أشار الى القسم الثانى بقوله :

(وأول مبتدأ والثانى * فاعل أغنى فى أسار ذان
وقس وكاستفهام النفى وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد
والثان مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر)

يعنى انك اذا قلت أسار ذان فالاول الذى هو اسار مبتدأ والثانى الذى هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فسار اسم فاعل من سرى وذان تثنية ذا وانما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ الى الخبر لانه بمنزلة الفعل فا كتفى بمرفوعه وقس أى قس على المثالين وهما زيد عاذر واسار ذان وقس على الثانى أيضا فى كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النفى يعنى ان النفى مثل الاستفهام فى وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر :

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا * ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ومثاله بعد النفى قول الشاعر : خليلى ماواف بعهدى أنتما * اذا لم تكونا لى على من أقاطع

وقوله: وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد يعنى ان هذا الوصف المذكور قد يأتى غير معتمد على استفهام ولا نفى وفهم من قوله قد يجوز قلة ذلك

الترجى فلو حذفت لم يبق مايدل عليه (وقوله مخبرا عنه الخ) خرج به وبما بعده اسم الفعل نحو نزال لأنه غير مخبر عنه وغير وصف ولا محل له من الاعراب على الاصح (مبتدأ زيد وعاذر خبر) (قول كدى فا كتفى بالمثال الخ) عادة الناظم أن يعطى الاحكام بالمثال غالبا فهو كقول من قال :

وشادن يسألنى * ماالمبتدأ وما الخبر بينهما لى مسرعا * قلت له أنت القمر

ثم قبول العذر من الاوصاف المحمودة ولله در من قال :

اذا اعتذر الصديق اليك يوما * تجاوز عن مساويه الكثيره
فان الشافعى روى حديثا * باسناد صحيح عن المغيره
عن المختار أن الله يمحو * بعذر واحد ألفى كبيره

(وقوله لم يكن فيه حذف الخ) أى للفاء الرابطة ولاتقديم للجواب ولاتأخير للشرط (وقوله ثم أشار الى النوع الثانى الخ)وهو الوصف لكن هذا بالنسبة للبيتين الاولين وأما الثالث وهو والثانى الخ فهو ذو خبر من النوع الاول فكان الاليق للمكودى ان يفصل البيتين الاولين والثالث بالشرح (وأول مبتدأ والثانى فاعل) (قول كدى فأسار اسم فاعل الخ) وأصله سارى بياء منونة استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعهما فالاعراب مقدر استثقالا على الياء المحذوفة * وسئل بعضهم عن قراءة والليل اذا يسر بحذف الياء فقال لاأجيبك الا ان تبيت عند باب دارى مقيدا ففعل فلما أصبح قال له إن العرب اذا وضعوا شيئا فى غير محله حذفوا منه حرفا تنبيها على أنه موضوع فى غير محله اذ الليل مسرو فيه لاسار (وقوله لانه بمنزلة الفعل) والفعل لا يرفع الخبر فكذلك ماحمل عليه وعلل أيضا بأن الخبر محكوم به على المبتدأ ومرفوع الوصف محكوم عليه (وقوله أى قس على المثالين الخ) مما يدخل تحت وقس الجمع والفرد مقيسا على المثنى ومما يدخل تحته أيضا اسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة فان الجميع مقيس على اسم الفاعل ولاجل هذا كان ينبغى للناظم أن يعبر بمرفوع بدل فاعل ليشمل اسم المفعول فانه لايرفع الا النائب والوزن يقبله (وقوله قول الشاعر أقاطن الخ) البيت من البسيط والهمزة للاستفهام وقاطن اسم فاعل من قطن بالمكان اذا قام به مبتدأ منون وقوم فاعل أغنى عن الخبر وأم عاطفة ونووا فعل وفاعل بمعنى قصدوا معطوف على قاطن وظعنا مفعول نووا وهو مصدر ظعن يظعن كعلم يعلم والظعن الارتحال ان يظعنوا ويرحلوا شرط وعجيب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط ومن اسم موصول ومابعدها صلتها والشاهد فى أقاطن فانه عمل لاعتماده على همزة الاستفهام فهو مثل اسار فى النظم (وقوله ومثاله بعد النفى قول الشاعر خليلى الخ) البيت من الطويل وخليلى مثنى منادى باسقاط حرف النداء منصوب بالياء المدغمة فى ياء المتكلم وواف اسم فاعل من وفى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وأنتما فاعل أغنى عن الخبر واذا ظرف

ومنه قول الشاعر :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

ففائز أولو الرشد فى المثال مثل خبير بنولهب فى البيت وقوله : والثان مبتدا وذا الوصف خبر . الى آخر البيت يعنى ان الوصف المذكور اذا كان مطابقا لمرفوعه فى غير الافراد وهو التثنية والجمع جعل الثانى وهو الذى كان مرفوعا بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبرا مقدماً وذلك نحو قائمان الزيدان وقائمون الزيدون فالزيدان مبتدأ وقائمان خبره ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ فى هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذى بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع وفهم من قوله : فى سوى الافراد . أن المطابق فى الافراد لا يتعين فيه كون الثانى مبتدأ والوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو : أراغب أنت عن آلهتى . فيجوز فى أراغب أن يكون خبرا مقدما وأن يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر

لواف واسم تكون الألف العائد على خليلى ومن اسم موصول وجملة أقاطع صلتها والعائد محذوف أى أقاطعه والمعنى ياخليلى اذا لم تكونا ناصرين لى على من أقاطعه وأهجره فما أنتما وافيين بعهدى ولا مؤديين حق صحبتى والشاهد فى واف حيث رفع أنتما وقد اعتمد على النفى وانما اشترط تقدم الاستفهام أو النفى على الوصف لانه فرع فى العمل عن الفعل والفرع لا يقوى قوة الأصل فاحتاج الى ما يزيده قربا من الفعل فأتى بالاستفهام أو النفى لأن الغالب فيهما أن يدخلا على الفعل (وقوله ومنه قول الشاعر الخ) البيت من الطويل وقائله رجل من الطائيين وخبير صفة مشبهة مبتدأ والوصف مهما وقع مبتدأ يلزمه التنكير لقيامه مقام الفعل والفعل كما مر لا يكون الا نكرة والخبير بالشىء العالم به وبنو فاعل أغنى عن الخبر ولهب بكسر اللام وهم حى من الأزد ومنهم الرجل الذى لما أصاب عمر فى الحج حجر فسال دمه فقال أشعر أمير المؤمنين فوالله لا يحج بعد هذا العام أبدا فكان الأمر كما قال ولا ناهية وتك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفا وملغيا خبرها ومقالة مفعول ملغيا من الالغاء وهو عدم الاعتداد بالشىء ولهبى منسوب الى هذه القبيلة والطير فاعل بفعل محذوف والشاهد فى عمل خبير من غير اعتماد وقيل لا شاهد فى هذا البيت لاحتمال أن يكون بنو مبتدأ وخبير خبره ولا تضر عدم المطابقة لان فعيلا يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد والملائكة بعد ذلك ظهير (والثان مبتدا وذا الوصف خبر) هذا تقييد لقوله وأول مبتدأ الخ كأنه قال محل كون الأول مبتدأ والثانى فاعلا اذا كان الوصف غير مطابق فان كان مطابقا لما بعده فى سوى الافراد فالمتعين كون الثانى مبتدأ (قوله كذى اذا كان مطابقا لمرفوعه) الأولى أن يقول لما بعده لان ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف اللهم إلا أن يقال سماه مرفوعا باعتبار غير المطابقة (وقوله وهو الذى كان الخ) يعنى فى نحو أسار ذان لاهنا والا فنى نحو هذا لا يجوز فيه ذلك (وقوله ولا يجوز أن يكون الخ) يعنى على اللغة المشهورة وأما على غيرها فيجوز (وقوله لتحمله ضمير الخ) يقتضى هذا الكلام ان من يجعل الوصف مبتدأ يقول ان الألف والواو ضميران ولا معنى له لانهما اذا كان ضميرين فقد أخذ الوصف المبتدأ مرفوعه فلم يبق لقوله الزيدان والزيدون الواقعان بعد الوصف المطابق الا أن يعربا بدلين من الألف فى الوصف أو الواو فيكون ذلك خروجا عن الموضوع بل الحق ان من يقول ان الوصف المطابق مبتدأ يجعل الألف والواو حرفين (وقوله وهذا الوصف الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر يقال هذا الذى قلت من تحمل الوصف ضمير الاسم الذى بعده على تسليمه لا يأتى الا على جعل الألف والواو فى الوصف المطابق ضميرين ونحن نجعلهما حرفين دالين على التثنية والجمع فقال وهذا الخ يعنى على اللغة المشهورة (وقوله فلا يثنى ولا يجمع) مراده الوصف اذا رفع ما بعده لا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع كالفعل اذا أسند لمثنى أو مجموع على اللغة الفصيحة وهنا لحقه الألف والواو فدل على انه غير مسند الى الاسم الظاهر بعده بل الاسم الظاهر مبتدأ والوصف خبر مقدم وفاعل الوصف الألف والواو وليس مراده ان الوصف من حيث هو لا يثنى ولا يجمع فان هذا لا يقوله عاقل فضلا عن فاضل وان اعترض عليه به (وقوله فيجوز فى أراغب أن يكون خبرا الخ) فيه نظر بل المتعين فى هذه الآية الوجه الثانى لما يلزم على الوجه الأول من الفصل بين العامل الذى هو راغب ومعموله الذى هو عن آلهتى بالمبتدأ الذى هو أنت وهو أجنبى من الخبر لان الصحيح ان المبتدأ غير معمول للخبر والأولى التمثيل أقائم زيد والحاصل ان الوصف اما أن يخالف ما بعده أو يطابقه فان خالفه بان كان الوصف مفردا والاسم مثنى أو مجموعا تعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان طابقه فى غير

فقوله فأول مبتدأ ومبتدأ خبره والثاني مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع الصفة لفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أي في قولك أسار ذان وقس فعل أمر معموله محذوف أيضا تقديره قس على ماذكره والنفي مبتدأ وخبره كاستفهام ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ أولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك فائز أولو الرشد والثان مبتدأ وخبره مبتدأ وذا مبتدا والوصف صفة له وخبر خبره وان حرف شرط وفعل الشرط استقر وفي سوى متعلق باستقر وطبقا حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير ان استقر الوصف مطابقا لمرفوعه في غير الافراد ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع واعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير ان استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه ثم قال :

(ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا)

يعني أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء والرافع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شيء هو هو معنى فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك نحو قولك عبدالله منطلق والضمير في رفعوا عائد على العرب ورفع مبتدا وخبره بالمبتدا والعامل في كذاك الاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله بالمبتدا ثم قال :

الافراد تعين في الوصف أن يكون خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا وان طابقه في الافراد جاز الوجهان (وقوله فأول مبتدأ الخ) سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مقابلا لقوله بعد والثاني المعرف بأل (ورفعوا مبتدأ بالابتدا) (قوله كذي وهو جعلك الاسم أولا الخ) في هذا التعريف قصور لخروج الوصف الرافع للفاعل وأجيب بان فيه حذف الواو مع ماعطفت والتقدير لتخبر عنه ثانيا أو لترفع ما بعده ولو عبر بترفع ما بعده بدل لتخبر عنه لكان جامعا (وقوله قال) أي سيبويه فاما الذي اسم موصول واقع على المبتدأ وهو عبدالله في مثال سيبويه بعد يبنى فعل مضارع مبني للمفعول عليه متعلق بيبنى وضميره للذي الواقع على المبتدأ شيء نائب عن الفاعل واقع على الخبر والجملة صلة الذي والعائد ضمير عليه هو مبتدأ ثان واقع على الخبر هو خبر هو وقيل واقع على المبتدأ والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الذي ومعنى هو هو أن الخبر نفس المبتدأ في المعنى فان المبني أل اسم موصول واقعة على الخبر عليه يتعلق بالمبني وضميره للمبتدا يرتفع فاعله يعود على الخبر الواقع عليه أل ضميره يعود للمبتدأ وجملة يرتفع خبر إن كما ارتفع فاعله هو الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول مطلق صفة لمحذوف وما مصدرية وما بعدها مؤول بمصدر مجرور بالكاف وهو فاعل ارتفع عائد على المبتدأ وتقدير الجمع فاما المبتدأ الذي يبنى الخبر على المبتدأ هو أي الخبر نفس المبتدأ في المصدوق فان الخبر المبني على المبتدأ يرتفع هو أي الخبر بالمبتدأ ارتفاعا مثل ارتفاع المبتدأ بالابتداء وانظر لهذه العبارة ما أصعبها وأسهل عبارة الناظم وقيل ان المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ وقيل ان الابتداء رفعهما معا وقيل الابتداء رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ رفعا الخبر والحق المشهور القول الذي ذكره الناظم ﴿فان قلت﴾ كيف يكون مشهورا مع انه رد بوجوه منها ان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الأخ بزيد لكان رفعا لنفسه بنفسه ﴿والجواب﴾ بانهما وان اتفقا مصدوقا فقد اختلفا مفهوما لان زيدا دل على الذات والأخ على الاخوة وهذا شأن كل مبتدأ وخبر * وقد أوردوا هنا سؤالا بان قالوا المبتدأ والخبر هل هما شيآن أو شيء واحد ان أجبت بأنهما شيآن لزم الاخبار عن الشيء بمغايره وان أجبت بانهما شيء واحد لزم الاخبار عن الشيء بنفسه وهو من باب تحصيل الحاصل ﴿والجواب﴾ الحق أن يقال هما شيء واحد باعتبار مصدوقهما إذ مصدوقهما ذات واحدة وهما شيآن باعتبار مفهومهما لأن الاول اسم للذات والثاني يدل على المعنى (وقوله والعامل في كذاك الخ) يلزم عليه تقديم معمول الخبر على المبتدأ والأولى أن يكون كذاك خبرا مقدما وبالمبتدأ متعلق برفع ويكون التشبيه في كونه منسوبا للعرب أو للنحاة ﴿حكايتان﴾ *الأولى اجتمع المازني وقيل الجرمي من البصريين مع الفراء من الكوفيين فقال له الفراء أخبرني عن زيد منطلق بم رفعتم زيد فقال له بالابتداء فقال ما معنى الابتداء فقال له تعريته عن العوامل اللفظية قال اظهره لي قال لا يظهر قال مثله لي قال لا يمثل فقال الفراء ما رأيت عجبا كاليوم عامل لا يظهر ولا يمثل فقال له المازني اخبرني عن زيد ضربته بم رفعتم زيد قال بالهاء في ضربته فقال المازني الهاء اسم فكيف ترفع الاسم فقال الفراء نحن لا نبالي بل نجعل كل واحد من الاسمين مرفوعا بالآخر كما في زيد منطلق فقال له يجوز ذلك في زيد منطلق لان كلا منهما مرفوع في نفسه وهنا لا يمكن لان الهاء في محل نصب فلا ترتفع فقال الفراء لم نرفعه بالهاء بل بالعائد على زيد فقال اظهره لي قال لا يظهر قال مثله قال لا يمثل فقال ما فررت منه وقعت فيه وقد سئل الفراء بعد افتراقهما كيف وجدت المازني فقال آية وسئل الآخر كيف وجدت الفراء قال شيطانا * الثانية مسئلة الزنبورية المقرونة بشهادة الوزيرية وهي كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي

والخبر الجزء المتم الفائده * كالله بر والأيادى شاهده) . يعنى ان الخبر هو الجزء الذى تمت به فائدة الجملة الاسمية وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة وان كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فبه تمت الفائدة ولانه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين الله بر لان الله تعالى يبر عباده بمعنى يحسن اليهم والأيادى شاهدة والأيادى النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع ثم قال :

(ومفردا يأتى ويأتى جمله * حاوية معنى الذى سيقت له)

يعنى أن خبر المبتدا يأتى مفردا وهو الأصل ويأتى جملة والمفرد فى هذا الباب ما ليس بجملة ولا شبيها بالجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وشمل الجملة الاسمية نحو زيد أبوه قائم والفعلية نحو زيد قام أبوه وقوله: حاوية معنى الذى سيقت له . يعنى ان الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وانما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضميرا ليشمل الضمير نحو زيد قام أبوه وغيره مما يقع به الرابط وهو اسم الاشارة كقوله عز وجل : ولباس التقوى ذلك خير . على قراءة الرفع وتكرار اللفظ بعينه كقوله تعالى : الحاقة ما الحاقة. ومفردا حال من فاعل يأتى الأول المستتر وجملة حال من الضمير فى يأتى الثانى والضمير ان معا عائدان على الخبر وحاوية صفة لجملة ومعنى مفعول بحاوية والذى واقع على المبتدا وصلته سيقت له والضمير العائد من الصلة إلى الموصول هو المجرور باللام وفى سيقت ضمير يعود على الجملة والتقدير يأتى الخبر مفردا ويأتى جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذى سيقت له الجملة وهو المبتدأ

أو فاذا هو اياها قال سيبويه المروى عن العرب فاذا هو هى لا إياها وقال الكسائى المروى اياها لا هى واختلفا بحضرة أبى جعفر الأمير ويحيى بن خالد الوزير فقال لهما الأمير قد اختلفتما وأنتما عالما بلديكما فمن يفصل بينكما فقال الكسائى العرب بالباب فقال له الأمير أنصفت وأمر باحضارهم فسئلوا فامتنعوا من الجواب حتى يعلموا ماقاله الكسائى فيقولون الحق معه لقربه من الملك فقال الكسائى قلت كذا وسيبويه قال كذا فقالوا الحق مع الكسائى فقال سيبويه مرهم أن ينطقوا بذلك فأمرهم فامتنعوا لكونهم لا يرضون أن ينقل عنهم اللحن لا لأجل أنهم لا يقدرون على النطق بذلك كما قيل به فروى أن الكسائى قال ليحيى أصلح الله الوزير انه قد وفد اليك من بلده فلا ترده خائبا فأمر له بعشرة آلاف درهم فخرج سيبويه وقصد فارسا ولم يعد لبلده البصرة ومات بقرب ذلك قيل ولم يمت حتى شم رائحة كبده مما وقع له قالوا والحق فى هذه المسئلة جواز الوجهين أما على ما لسيبويه فهو مبتدأ وهى فى محل رفع خبر وأما النصب على ما للكسائى فعلى اضمار فعل قام مقامه معموله والأصل فاذا هو يساويها (والخبر الجزء المتم الفائده) (قول كدى وان كانت الفائدة حصلت) الأولى أن يسقط هذا مع قوله بعد ولانه الجزء الخ لأنه لا يقال ذلك إلا لو عبر الناظم بحصلت بدل المتم كما عبر به الموضح هنا منكتا به على الناظم وعلله فى حواشيه بأن التمام يكون فى الفضلات والحصول يكون فى العمد والخبر عمدة والتحرير مع الناظم لانه لم يرد بالتمام ما أتى بعد تمام الكلام بل أراد به ان الفائدة ابتدئت بالمبتدأ وكملت بالخبر (وقوله لأن الخبر الخ) هذه العلة هى المناسبة لتعبير الناظم بالمتم فالأولى الاقتصار عليها بأن يقول وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة لأن الخبر الخ (وقوله ولذلك كان أصله الخ) أى ولأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة وأيضا لو كان معرفة والمبتدأ معرفة لتوهم انه صفة له فتبقى النفس متشوفة للخبر وقد اعترض على الناظم بأن حده للخبر غير مانع لشموله فاعل الفعل وفاعل الوصف فالأولى أن يزيد فى التعريف كما زاد الموضح مع مبتدأ غير الوصف المذكور لاخراجهما ولعله للجواب عن ذلك أشار كدى بقوله أول التقرير فائدة الجملة الاسمية والحق ان حده للخبر مانع وما أوردوه عليه لا يرد لانه أخرج ذلك بالمثال على عادته إذ التقدير المتم الفائدة تماما كتمامها فى قولك الله بر الخ (ومفردا يأتى ويأتى جمله) (قول كدى فى هذا الباب ما ليس بجملة الخ) فيشمل المثنى والمجموع واحترز به من المفرد فى باب الاعراب فانه ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا واحدا من الأسماء الخمسة ومنه فى باب النداء وباب لا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فالمفرد أقسام ثلاثة (وقوله يعنى ان الجملة تكون الخ) الأولى أن يقول يعنى ان الجملة الواقعة خبرا لا بد أن تشتمل على رابط الخ ليفيد الحصر وانما اشترط ذلك لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل والأصل فيها الاستئناف فاذا وجد الرابط علمنا انها خرجت عن أصلها وتعينت للمبتدأ ولهذا ان كانت نفسه لا تحتاج لرابط (وقوله على قراءة الرفع الخ) أى للباس فيكون لباس مبتدأ أول وذلك مبتدأ ثانيا وخير خبر عن الثانى والجملة منه ومن خبره خبر عن الأول والرابط اسم الاشارة للعلم انه لا بد من مشار اليه وأما على قراءة لباس بالنصب فيكون معطوفا على ريشا (وقوله الحاقة ما الحاقة الخ) الحاقة مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة خبر ما والجملة من ما وخبره خبر الحاقة والرابط تكرار المبتدأ بلفظه والمراد بالحاقة الساعة سميت بذلك لانها حق ولأن فيها تعرف حقائق الأمور والله أعلم . ومنه: القارعة ما القارعة. وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم وقد ذكر بعضهم أن جملة الروابط عشرة وانما عمموا فى رابط الخبر دون الصفة والصلة والحال لأن الموصوف أحوج إلى صفته من المبتدأ إلى خبره والحال صفة

ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله : (وان تكن اياه معنى اكتفى * بها كنطق الله حسبي وكفى) يعنى ان الجملة المخبر بها إذا كانت هى نفس المبتدأ فى المعنى اكتفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله : كنطق الله حسبي وكفى . فنطق مبتدا والله حسبي جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبي هو نطق ونطق هو الله حسبي ومثل ذلك هجيرى أبى بكر لا إله إلا الله واياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على اسقاط حرف الجر واكتفى جواب الشرط وفيه ضمير يعود على المبتدأ والضمير فى بها عائد على الجملة ثم قال :

(والمفرد الجامد فارغ وإن * يشتق فهو ذو ضمير مستكن)

قسم الخبر المفرد الى جامد ومشتق وذكر ان الجامد فارغ . يعنى من الضمير نحو زيد أخوك وأنت زيد وان المشتق يتحمل ضميرا مستكنا أى لا يظهر نحو زيد قائم ففى قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل فى قوله وان يشتق ماهو مؤول بالمشتق فانه يتحمل الضمير نحو زيد تميمي وزيد أسد ﴿ فان قلت ﴾ ظاهر كلامه ان الضمير فى يشتق عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لان الجامد لا يشتق ﴿ قلت ﴾ هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود ونظيره ماتقدم فى قوله وقد تزاد لازما وماذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير انما هو فى الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ وأما السببى فلا يستتر فيه الضمير بل يجب ابرازه ضميرا كان الفاعل أو ظاهرا والى ذلك أشار بقوله :

لصاحبها فى المعنى الصلة كالصفة فى بيان الموصول (وقوله ولما كان من الجملة الخ) الأولى أن يقول ثم محل احتياج الجملة الواقعة خبرا الى الرابط إذا لم تكن نفس المبتدأ فى المعنى والافلا تحتاج لرابط واليه أشار بقوله : وان تكن اياه معنى اكتفى * بها... ليفيد أن هذا البيت تقييد لحاويةمعنى الخ ونطق فى النظم مصدر بمعنى اسم المفعول أى منطوق ثم ان كفى فى قول الناظم وكفى مثال آخر لما فيه الاخبار بالجملة الفعلية عن المبتدأ الثانى كما أخبر عنه بالمفرد وهو حسب الذى هو بمعنى كاف ويكون التقدير منطوق الله كفى فجملة كفى خبر عن الله وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر عن الأول الذى هو نطق ولا رابط لأنها نفسه فى المعنى (وقوله ومثل ذلك هجيرى الخ) هجيرى فعيلى مقصور ألفه للتأنيث كخثيثى ومعنى هجيرى دأبه وعادته فى وقت الهاجرة وهو اشتداد الحر لا إله إلا الله قاله عياض وابن عقيل فى شرح التسهيل ﴿ فان قيل ﴾ ان أرادوا بقولهم الجملة الواقعة خبرا نفس المبتدأ اتحادهما فى الماصدق يقال كل مبتدأ وخبر كذلك وان أرادوا اتحادهما فى المفهوم فباطل لأن الخبر لابد أن يكون مغايرا للمبتدأ فى المعنى لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به ﴿ فالجواب ﴾ ان معنى كون الجملة نفس المبتدأ انها خبر عن مبتدأ مفرد مدلوله جملة كلفظ حديث وكلام ومنطوق كما فى التسهيل هذا وفى المغنى أن الجملة المراد لفظها مفرد حقيقة يدل لذلك وقوعها مبتدأ الذى لا يكون الامفردا كالحديث: لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة. قال الحافظ سيدى الطيب فعلى الأول يكون اعرابها محليا وعلى الثانى وهو المتعين ان اعرابها بحركة مقدرة فى آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أو سكون الحكاية وهكذا يقال فى لاحول الخ الواقع مبتدأ وكنز خبره (والمفرد الجامد فارغ) المفرد الجامد هو الذى لا يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى كزيد فانه لا يدل على زاد المال زيادة فاذا وقع خبرا فلا يتحمل ضمير المبتدأ والمشتق ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى نحو قائم فاذا أخبر به عن المبتدأ فيتحمل ضميره (وقوله يعنى من الضمير) بين به متعلق قول الناظم فارغ ويدل لهذا المتعلق قوله بعد: فهو ذو ضمير. وحينئذ فاعتراض من اعترض عليه بقوله لم يبين من أى شيء يكون فارغا ساقط ثم ان قول الناظم وإن يشتق فهو الخ يقتضى أن كل خبر مشتق يتحمل الضمير مع انه إذا رفع المشتق الظاهر نحو زيد قائم أبوه فلا يتحمله ولذا نكت عليه الموضح بقوله إلا إذا رفع الظاهر وأجاب المرادى بأنه إذا رفع الظاهر فقد جرى الوصف على غير من هو له فيكون من أفراد قوله بعد: وأبرزنه مطلقا. ويكون وأبرزنه تقييد لهذا وستعلم مافى ادخاله صورة الظاهر فى وأبرزنه الخ (وقوله قلت هو عائد على الخبر المفرد الخ) رد هذا بأنه يلزم عليه عود الضمير على الموصوف دون الصفة وهما كالشيء الواحد فلا يصح ذلك ﴿ وأجيب ﴾ بأجوبة منها أن مراد المكودى بالمفرد العائد عليه الضمير المفرد المار فى قوله ومفردا يأتى الخ لكن هذا بعيد من كلامه ومنها أن يكون المفرد مبتدأ أول والجامد مبتدأ ثان وفارغ خبر الثانى والجملة خبر الأول فيكون الضمير انما عاد على المبتدأ لا على الموصوف ﴿ قلت ﴾ وهذا الكلام من المكودى وغيره لا حاجة اليه أصلا والصواب ابقاء عبارة الناظم بيشتق على ظاهرها من عود الضمير على المفرد الجامد ويكون المعنى وإن يشتق المفرد الجامد أى يؤول بالمشتق نحو زيد تميمي فهو ذو ضمير مستكن وإذا كان المؤول بالمشتق يتحمل الضمير فأولى المشتق أصالة فيكون كلام الناظم صحيحا صريحا

(وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ماليس معناه له محصلا)

يعنى ان الخبر المفرد المشتق اذا تلا غير من هو له وجب ابراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين احداهما أن يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف اليه أب عائد على المبتدا وهو بارز والأخرى أن يكون المرفوع ضميرا وقوله مطلقا يعنى خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين احداهما ما يعرض فيه اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو اذا أردت ان الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو وهذه الصورة متفق على وجوب ابراز الضمير فيها والأخرى ما لبس فيها نحو زيد هند ضاربها هو وهذه مختلف فيها فمذهب البصريين أنه يجب فيها الابراز كالتى قبلها ومذهب الكوفيين انه يجوز فيها الابراز والاستتار ومذهب الناظم فى هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقا وقوله : ابرزنه مطلقا . أى ابرز الضمير ومطلقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب فى ابرزنه وفى تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدا وهى موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير فى معناه عائد على ما هو الرابط بين الصلة والموصول والضمير فى له عائد على المبتدا ومحصلا خبر ليس وفى قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وابرز الضمير العائد من الخبر الى المبتدا مطلقا اذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدا ثم قال :

(وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر)

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا وهو راجع فى التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة ولذلك قال : ناوين معنى كائن أو استقر . فاذا قلت زيد عندك أو زيد فى الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك أو استقر عندك وانما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا على المفرد والجملة لانه عوض من الخبر ولذلك لا يجمع بينهما واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه ان أصل الخبر الافراد واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لانه أصل فى العمل والضمير فى واخبروا عائد على العرب وناوين حال منه ومعنى مفعول بناوين ثم قال :

فى الصورتين المشتق والمؤول به (وأبرزنه مطلقا حيث تلا) (قول المكودى احداهما أن يكون المرفوع ظاهرا) فى ادخاله الظاهر هنا نظر لأن كلام الناظم فيما اذا رفع الوصف ضميرا مستترا جرى على غير من هو له فيجب بروزه نحو زيد قائم أنت وان كان الوصف رافعا الظاهر فلا ضمير فيه حتى يبرز ﴿لا يقال﴾ إن الوصف اذا كان رافعا للضمير قبل رفعه لظاهر ﴿لانا نقول﴾ ذلك تركيب وهذا تركيب (وقوله نحو زيد قائم أبوه) الأولى أن يقول أبواه بالتثنية لان مثاله بالافراد فيجوز فيه أن يكون أبوه مبتدا وقائم خبره مقدم فيكون خروجا عن موضوعه ويجوز أن يكون أبوه فاعلا بقائم (وقوله أن يكون المرفوع ضميرا) مثله فى التصريح بزيد قائم أنت اليه والظاهر انه لا يحتاج اليه لان الوصف مع مرفوعه فى حكم المفرد فلا يحتاج الى عائد (وقوله نحو زيد عمرو ضاربه هو) فضارب خبر عن عمرو وهو فى الحقيقة لزيد لانه هو الضارب والجملة من عمرو وخبره خبر زيد والعائد لفظة هو ﴿لا يقال﴾ الابراز لا يرفع اللبس لاحتمال عوده على عمرو والمبتدأ ثانيا ﴿لانا نقول﴾ سلمنا ذلك لكن الواضع جعل الابراز علامة على كون الوصف جرى على غير من هو له ولهذا يمتنع الإبراز إذا جرى على من هو له على الصواب فلا تقول زيد قائم هو ونسب ليس الجواز وفى مثال المكودى هذا مع الذى بعده نظر لان الاخبار فيهما على الأول بالجملة وموضوعنا فيما اذا كان الاخبار بالمفرد فالصواب أن يمثل بمثالى الموضح غلام زيد ضاربه هو وغلام هند ضاربته هى (وقوله ومطلقا منصوب على الحال الخ) الأولى انه صفة لمحذوف مفعول مطلق أى ابرازا مطلقا (وقوله عائد على ما) قد علمت انما واقعة على المبتدا وضمير معناه لا يعود على المبتدا وانما هو للخبر فصوابه أن يقول عائد على ما عاد عليه ضمير تلا وهو الخبر وهذا هو الواقع فى تقريره (وقوله وهو الرابط بين الصلة الخ) مبنى على ما قبله من أنه عائد على ما وقد علمت ما فيه والحق أن الرابط ضمير له العائد على ما (وقوله يعود على الخبر) الحق انه يعود على اسم ليس وهو معناه (وأخبروا بظرف أو بحرف جر) (قول كدى من أقسام الخبر الخ) هذا يقتضى ان الاخبار بالظرف أو الجار والمجرور قسم ثالث زائد على المفرد والجملة وصرح بذلك فى قوله بعد وانما جعلوا الخ وهذا هو الذى يقتضيه تعبير الناظم بقوله واخبروا (وقوله وهو راجع فى التقدير الخ) يقتضى انه ليس قسما ثالثا بل ان تعلق بالاسم فهو مفرد وان تعلق بالفعل فجملة وهو الذى يقتضيه قول الناظم ناوين معنى الخ فيكون التناقض وقع فى كلامه وفى كلام الناظم وأجاب يس عن الناظم بأن قوله : وأخبروا بظرف الخ فيه مجاز رفعه بقوله ناوين الخ وأخذ من قول الناظم ناوين انه لا يجوز اظهاره وهو مذهب الجمهور وجوزه ابن جنى كما يؤخذ من قوله معنى انه لا يتعين تقدير لفظ كائن أو استقر بل يجوز تقدير كل لفظ عام دل على الكينونة والاستقرار كما يستفاد من قوله كائن أو استقر انه لا يخبر بهما الا اذا كانا تامين بأن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما فان كانا ناقصين فلا يخبر بهما فلا يجوز نحو زيد مكانا أو أمس أو فيك لعدم الفائدة ثم الواجب فى كائن المقدر أن يكون اسم فاعل من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف أو المجرور بعد متعلقين بكائن أخرى خبر كائن وهكذا فيلزم التسلسل والحق أن الضمير الذى كان فى كائن أو استقر انتقل

(ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فأخبرا)

يعنى أن اسم الزمان لا يكون خبرا عن الجثة فلا يقال زيد اليوم وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو زيد أمامك وان اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وان يفد فاخبرا أى وان يفد الاخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الاخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو فى المعنى راجع الى الاخبار باسم الزمان عن المعنى لان التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فاخبرا أراد فاخبرن فوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف وفاعل يفد ضمير يعود على الاخبار المفهوم من قوله خبرا ثم قال :

(ولا يجوز الابتدا بالنكره * مالم تفد كعند زيد نمره
وهل فتى فيكم فما خل لنا * ورجل من الكرام عندنا
ورغبة فى الخير خير وعمل * بر يزين وليقس مالم يقل)

الغالب فى المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة الأول ان يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار اليه بقوله : كعند زيد نمره . الثانى أن يتقدم أداة استفهام وهو المشار اليه بقوله : وهل فتى فيكم ... الثالث أن يتقدم عليها أداة نفى وهو المشار اليه بقوله : * فما خل لنا ...

وسكن فى الظرف والجار والمجرور تقدما أو تأخرا وقيل لاضمير فيهما وانه حذف مع المتعلق به وقيل ان تأخرا ففيهما ضمير وان تقدما فلا (ولا يكون اسم زمان خبرا) هذا تقييد لقوله بظرف فى قوله واخبروا بظرف الخ وعلة المنع ان نسبة الذوات الى الأزمنة على حد السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها (وقوله وهو المعنى راجع الخ) هذا كأنه اعتراض على الناظم المقتضى ان الخبر اذا حصلت فيه الفائدة جاز الاخبار باسم الزمان عن الجثة ولا تأويل مع انه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة مطلقا ونحو الورد فى ايار لم يقع خبرا عن الذات وانما وقع خبرا عن اسم المعنى اذ هو على حذف مضاف أى خروج الورد فى ايار الذى هو شهر من أشهر العجم وهذا هو الذى عليه الجمهور وقال بعض المتأخرين ان الخبر اسم الزمان حقيقة فلا تأويل واياه تبع الناظم وعبر الناظم باسم الزمان دون ظرف الزمان ليفيد ان ما كان للزمان لا يخبر به عن الذات مطلقا كان منصوبا نحو زيد اليوم وهذا يسمى بالظرف وباسم الزمان أو مجرورا نحو زيد فى اليوم وهذا يسمى باسم الزمان ولا يسمى ظرفا ولو عبر بظرف الزمان لاقتضى أن المنصوب يمتنع وقوعه خبرا دون المجرور وليس كذلك ثم ان الجثة اسم للجسم اذا كان قاعدا فان كان قائما قيل له قامة فالأولى للناظم حينئذ ان يعبر بالجسم ليشمل مايطلق على الذات كانت قائمة أو قاعدة وهذا البيت والأبيات الثلاثة بعد لا فائدة فيها لان غاية البيت الأول هذا ان اسم الزمان ان أفاد جاز كونها خبرا عن الذات والافلا وحاصل الأبيات بعد أن النكرة ان أفادت جاز الابتداء بها والافلا وهو عين قوله سابقا : كلامنا لفظ مفيد... لانه اذا لم يفد فلا يقال له كلام أصلا فضلا عن ان يقال له خبر فى الأول أو مبتدأ فى الثانى وأجيب بأن الشىء تارة يكون لا فائدة فيه لذاته لكونه معلوما عند كل أحد أو عند المخاطب وهذا هو الخارج بقوله سابقا: كلامنا لفظ مفيد. وأما ان كان الشىء يفيد باعتبار ذاته قطعا ويفيد باعتبار بعض التراكيب ولا يفيد باعتبار بعضها فهو داخل فى مفيد ففصل فيه هنا فاسم الزمان يفيد باعتبار ذاته ويفيد باعتبار كونه خبرا عن غير الذات ولا يفيد باعتبار كونه خبرا عنها والنكرة مفيدة فى ذاتها وباعتبار وجود مسوغ وباعتبار عدمه غير مفيدة لا بالنسبة لكونها معلومة عند المخاطب بل بالنسبة لعدم دلالتها على شىء مخصوص (ولا يجوز الابتدا بالنكرة) (قول المكودى الغالب فى المبتدا أن يكون معرفة الخ) لانه محكوم عليه والحكم على غير معين لا يفيد ﴿فان قلت﴾ هذه العلة مطردة فى الفاعل ولم يشترطوا فيه تعريفا ولا تخصيصا ﴿فالجواب﴾ أن الأهم المقدم فلما كان المبتدأ مقدما فى الرتبة على الخبر علمنا انهم اهتموا به والاهتمام انما يكون بالمعلوم ولما كان الفعل لا يكون الا مقدما على الفاعل علمنا انهم اهتموا بالفعل فاذا ذكر الفاعل ولو منكرا فقد حصل المقصود فاذا قلت جاء مثلا استفدنا حصول مجىء واحتمل أن يكون الجائى رجلا أو امرأة أو دابة أو غير ذلك فتتشوف النفس الى بيانه فاذا قيل رجل مثلا فقد حصلت فائدة وهى معرفة جنس الجائى فلهذا جاز كون الفاعل نكرة (وقوله كثيرة) عدها فى المغنى عشرة واختار الأشمونى فى شرحه للناظم انها خمسة عشر وقد قيل انها تسعة وعشرون واثنان وثلاثون ونيف وأربعون وقيل خمسون (وقوله الأول ان يتقدم الخ) ظاهره أن التقديم له دخل فى التسويغ والذى فى المغنى ونقله فى التصريح وقال انه التحقيق ان التقديم لادخل له فى التسويغ وانما المسوغ الاخبار بظرف مختص أو جار ومجرور كذلك والتقديم للخبر وجب لرفع التباس الخبر بالصفة كما يأتى فى قوله ونحو عندى درهم الخ والذى حققه الشيخ سيدى الطيب وهو الصواب ان المسوغ مركب من جزأين التقديم والتخصيص والا لما احتاج قول الناظم بعد هل فتى فيكم لتقدم الاستفهام المسوغ وما احتاج خل لنا لتقدم المسوغ وما احتاج رجل من الكرام لذكر من الكرام الصفة المسوغة

الرابع أن تكون موصوفة وهو المشار اليه بقوله : ورجل من الكرام عندنا. الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار اليه بقوله: ورغبة فى الخير خير. السادس أن تكون مضافة الى نكرة وهو المشار اليه بقوله: وعمل بر يزين. ثم قال وليقس مالم يقل ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات ولم يشترط سيبويه فى الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة وحكى من كلام العرب امت فى الحجر لا فيك وليس فيه شىء من المسوغات التى ذكرها النحويون ومافى قوله مالم تفد ظرفية مصدرية أى مدة كونها غير مفيدة واللام فى قوله وليقس لام الأمر والفعل بعدها مجزوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل ثم قال :

(والأصل فى الاخبار أن تؤخرا ✻ وجوزوا التقديم إذ لا ضررا ✻ فامنعه حين يستوى الجزآن ✻ عرفا ونكرا عادمى بيان
كذا إذا ماالفعل كان الخبرا ✻ أو قصد استعماله منحصرا ✻ أوكان مسندا لذى لام ابتدا ✻ أو لازم الصدر كمن لى منجدا)

انما كان الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له فى المعنى وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف والخبر بالنسبة إلى تقديمه عن المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام الأول جواز تقديمه وهو المشار اليه بقوله : وجوزوا التقديم إذ لا ضررا . أى ان لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتى ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازا قولهم تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك الثانى وجوب تأخيره وذلك فى خمسة مواضع الأول ان يستوى المبتدأ والخبر فى التعريف والتنكير وهو المشار اليه بقوله : فامنعه حين يستوى الجزآن ✻ عرفا ونكرا ... فمثال استوائهما فى التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما فى التنكير

لكون الخبر فى الأولين جارا ومجرورا مختصا وفى الثالث ظرفا كذلك مع انها احتاجت لما ذكر فدل على أن الاختصاص وحده لا يكون مسوغا فوجه كون الاخبار بظرف مقدم أو عديله مسوغا تعين الخبرية كما قيل ووجه كون الاستفهام مسوغا ان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فباعتبار التعين فى الجواب قالوا إنه مسوغ ووجه كون النفى مسوغا ان النكرة فى سياق النفى تعم وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية (وقوله الرابع أن تكون موصوفة الخ) لا فرق بين أن تكون الصفة مذكورة كقوله تعالى : ولعبد مؤمن خير . ومثاله من الكرام فى النظم وقد قيل انه لما كان يؤلف هذا المحل بات عنده الامام النووى فأشار له بهذا أو محذوفة نحو: وطائفة قد أهمتهم. أى طائفة منكم ولا يقدر المحذوف من غيركم وقيل المسوغ فى الآية التفصيل وقيل ان جملة قد أهمتهم صفة مسوغة وجملة يظنون خبر ووجه كون الصفة مسوغة أن النكرة إذا وصفت صارت مخصصة فتكون قريبة من المعرفة وبهذا يعلل كون العمل المذكور يعد مسوغا ﴿ واعلم ﴾ ان حصول الفائدة بهذه المسوغات انما هو على سبيل الغلبة لا اللزوم لأن المسوغات قد توجد وتعدم الفائدة نحو عند الناس درهم وفى السماء نجم وذلك لا يقدح فى عدها مسوغة لأن العبرة بالغالب بل قد يكون المبتدأ معرفة ولا تحصل فائدة نحو زيد موجود إذا كان السامع يعلم حياته (وقوله ففهم منه انه لم يستوف الخ) يقتضى هذا ان معنى قوله وليقس الخ ان مالم يذكر من المسوغات يلحق بهذه المسوغات المذكورة فى النظم وهو تابع فى هذا للمرادى والصواب ما فى الموضح من أن معنى وليقس الخ انه يقاس على عند زيد نمرة ما أشبهه وهكذا يقال فيما بعد وأما حمل المكودى فيوجب التكرار مع ما أفاده الكاف فى كعند زيد نمرة (وقوله وليس فيه شىء الخ) ذكر فى التسهيل ان فيه من المسوغات الدعاء وذلك لان من جملة معانى أمت كما فى القاموس الرطوبة والاعوجاج فعلى الأول يكون دعاء عليه كأنه قال لتكن رطوبة فى الحجر لا فيك والحجر لا يمكن ترطيبه وتليينه وعلى الثانى يكون دعاء له كأنه قال ليكن اعوجاج فى الحجر لا فيك فيكون دعاء له بالاستقامة وقيل دعاء له بطول البقاء كأنه قال لتدم دوام الحجارة (وقوله وماموصولة أو نكرة موصوفة الخ) هذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ وماموصولة مصدرية وهى غير صواب لأنها لا يمكن أن تكون مصدرية وفى بعضها وما موصولة أو مصدرية والصواب حذف أو مصدرية أيضا (والأصل فى الأخبار أن تؤخرا) (قول كدى والخبر بالنسبة الى الخ) مثله قول الموضح وللخبر ثلاث حالات وحمل كلامهما على ظاهره لا يصح لان الخبر باعتبار تقديمه وتأخيره ليس له الا حالتان التقديم والتأخير وان أولته باعتبار وجوب التقديم ووجوب التأخير وجواز الوجهين صح ماقالاه والتأويل هو مقتضى كلامه بعد (وقوله ومشنوء من يشنؤك) من اسم موصول مبتدأ وجملة يشنؤك صلة وخبر من مشنوء مقدم ومعنى مشنوء مبغوض (وقوله زيد أخوك) هذا يقال لمن عرف زيدا بعينه ولا يعرف كونه أخا له وأردت أن تعرفه باخوته وأما ان كان يعرف ان له أخا ويجهل انه عين زيد وأردت أن تعرفه به فانك تقول أخوك زيد فكل منهما صالح للخبر عنه بالآخر لكن الغرض مختلف لا يتبين الا بتقديم المحكوم عليه ﴿ فان قيل ﴾ إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فهما معلومان فما الفائدة التى حصلت بالخبر ﴿ فالجواب ﴾ انهما معلومان من جهة تصور كل واحد منهما على انفراده لكن نسبة أحدهما الى الآخر مجهولة فإذا أسند أحدهما

أفضل منى أفضل منك وقوله : عادمى بيان. يعنى أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين فى التعريف والتنكير الا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه انه إذا كان فى الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ مؤخر وعلم من ذلك بأن أبا يوسف هو المشبه بأبى حنيفة فهو المبتدأ ومن ذلك قول الشاعر :
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأباعد . فبنونا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين الموضع الثانى أن يكون الخبر فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار اليه بقوله : كذا إذا ما الفعل كان الخبرا . يعنى انه يمتنع أيضا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلا فأطلق وهو مقيد بما تقدم فانه لا يمتنع تقديمه فى نحو الزيدان قاما وزيد قام أبوه وانما يمتنع تقديمه فى نحو زيد قام وهند قامت الموضع الثالث ان يكون الخبر محصورا بالا أو بانما وهو المشار اليه بقوله : أو قصد استعماله منحصرا . مثاله ما زيد الا قائم وانما زيد قائم الموضع الرابع أن يكون الخبر مسندا لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار اليه بقوله : أو كان مسندا لذى لام ابتدا. يعنى انه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسندا لمبتدأ ذى لام ابتداء نحو لزيد قائم الموضع الخامس ان يكون مسندا لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار اليه بقوله : أو لازم الصدر. يعنى أو كان مسندا للازم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله: من لى منجدا. ومثال الشرط من يقم أقم معه الثالث وجوب تقديمه أعنى تقديم الخبر وذلك فى أربعة مواضع الموضع الأول ان يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار اليه بقوله : ونحو عندى درهم ولى وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر . الموضع الثانى أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار

الى الآخر حصلت فائدة لم تكن قبل ذلك (وقوله أفضل منى الخ) يقال على هذا الترتيب لما إذا كان المتكلم أفضل من المخاطب أو مساويا له والمعنى كل من هو أفضل منى فهو أفضل منك لكونى أفضل منك أو مساويا لك وان عكست فقلت أفضل منك أفضل منى لتوهم أن المخاطب أفضل من المتكلم أو مساوله فينعكس المعنى فلا يتبين المراد الا بالمحافظة على الرتبة (وقوله ومن ذلك قول الشاعر بنونا الخ) البيت من الطويل ولم ينسبه العينى والفاسى والأزهرى وهو لعبد الرحمن بن الحكم وسبب انشاده مع أبيات أخر أن المغيرة بن شعبة خطب منه ابنته ابن أخيه وابن أخته فقال كلا كما أقرب القرابة فلا أدرى أيكما أزوجها منه ولكنى أكتب إلى عبد الرحمن بن الحكم مفوضا الأمر اليه فقدما عليه بالكتاب فأمره أن يزوجها لابن أخيه وبنونا خبر مقدم وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبناتنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء خبر عن الثانى والثانى وخبره خبر عن الأول والشاهد فى تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما معرفتين والقرينة موجودة وقيل لا شاهد بل بنونا مبتدأ وبنو أبنائنا خبر ولا تقديم ولا تأخير بل جاء على عكس التشبيه مبالغة (وقوله فأطلق وهو مقيد الخ) على هذا جمهور الشراح والحواشى وانه أطلق فى محل التقييد حتى قال بعض لو قال الناظم :

كما إذا خيف التباس المبتدا * فقاعل نحو سعيد اهتدى

لسلم من الاعتراض والحق ان هذا تحامل على الناظم من غير موجب إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم فان قوله كذا تشبيه تام فى منع التقديم بقيده وهو عدم البيان ولا يعدم البيان الا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بان كان الفعل الواقع خبرا رافعا لضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام وهند قامت وأما ان كانت هنالك قرينة بان كان الفاعل اسما ظاهرا نحو زيد قام أبوه أو ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما لجاز التقديم والتأخير إذ الفعل لا يأخذ فعلين وهذا على اللغة الفصحى واما على لغة أكلونى البراغيث فيمتنع التأخير أيضا فى الصورة الأخيرة مع المثنى للبس والجمع مثل المثنى قاله الرضى والرد عليه غير سديد (أو قصد استعماله منحصرا) اصطلاح الناظم فى هذا النظم ان يطلق المنحصر والمحصور على ما بعد إلا والنحاة جميعهم انما يسمونه محصورا فيه ولا وجه لمخالفتهم الا لو كان هنالك نكتة من جهة اللغة ولا نكتة هنا فالصواب التعبير بما عبروا به ولا يقال فى مثل هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه وأجيب عنه بأجوبة منها أنه يقرأ منحصرا بفتح الصاد والأصل منحصرا فيه فحذف الجار واستتر الضمير ورد بأنه فى سائر كتبه يطلق المحصور والمنحصر على المحصور فيه فلا وجه لتأويل عبارته هنا (أو كان مسند الذى لام ابتدا) هذا يغنى عما بعده لأنه إذا كان يجب تقديم المبتدأ الذى ليس من أدوات الصدور وانما كان مقرونا بما هو من أدوات الصدور فأحرى إذا كان بنفسه من أدوات الصدور كما ان الشطر الثانى يغنى عن هذا لأن قوله أو لازم الصدر يصدق بصورتين ما إذا كان بنفسه من أدوات الصدور أو مقرونا بما هو من أدوات الصدور وأجيب بأنه من عطف عام على خاص والواو بمعنى الواو أو من عطف المغاير ويحمل كل على الصورة الظاهرة منه ومعنى منجدا فى النظم ناصرا حال من الضمير المستتر فى الخبر وقيل معناه مرشدا إلى الطريق مأخوذ من النجد قال تعالى : وهديناه النجدين . أى طريق الخير والظاهر أن المعنى الثانى راجع للأول (ونحو عندى درهم ولى وطر) انما وجب تقديم الخبر فى نحو هذا لأنه لو أخر لتوهم

اليه بقوله : (كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر)

هذا على حذف مضاف أى على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر اذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه نحو على التمرة مثلها زبدا فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة وهو متأخر لفظا ورتبة * الموضع الثالث أن يكون الخبر من أدوات الصدور وهو المشار اليه بقوله :

(كذا اذا يستوجب التصديرا * كأين من علمته نصيرا)

يعنى أنه يلزم تقديم الخبر اذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كأين من علمته نصيرا فاين ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ وعلمته صلته والضمير فى علمته مفعول عائد على من ونصيرا مفعول ثان أوحال من الهاء فى علمته اذا جعل علم بمعنى عرف

أنه صفة اذ احتياج النكرة الى الصفة أكثر من احتياجها الى الخبر فتبقى النفس بعد ذكر الظرف أو الجار والمجرور متشوقة لذكر الخبر ولا تكرار بين قوله هنا ونحو عندى درهم الخ مع قوله كعند زيد نمره لان الكلام هنا فى المسوغات وهناك فى وجوب التقديم خوف الالتباس بالصفة لكن هذا الجواب انما يتم اذا قلنا ان التقديم لامدخل له فى التسويغ وقد مر أن الحق خلافه فيكون الجواب أنه أعاده ليجمعه مع نظائره التى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ وفى ذكر الوطر عقب الدرهم مناسبة إذ الوطر الحاجة وبلوغ منية الشخص وهى لاتقضى الا بالدراهم والدنانير وفى الحديث : الدراهم والدنانير خواتم الله فى أرضه فمن أتى بخاتم ربه قضيت حاجته . وعن الأصمعى أنه رأى جارية فى البيداء على خدها خال فقال لها ما اسمك قالت مكة فقال لها ماعلى خدك قالت الحجر الاسود قال أريد الطواف بالبيت وتقبيل الحجر الاسود فقالت هيهات لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس فأخرج دراهم ودفعها لها فقالت ادخلوها بسلام آمنين ان شئت طفت بالبيت وادخل الحرم وقبل الحجر وفى المعنى قيل :

هل تعلمين وراء الحب منزلة * تدنى اليك فان الحب أقصانى

فأجابت :

اجعل شفيعك منقوشا تقدمه * ان الدراهم تدنى كل انسان

ومما نسب للسعد :

جمعت فنون العلم أبغى بها العلى * ويمنعنى مما أحاوله القل

تبين لى ان العلوم باسرها * فروع وأن المال قطعا هو الاصل

ومما قيل أيضا :

أرسلت فى حاجتى رسولا * يكنى أبا درهم فتمت

ووجهه أبيض نقى * له رقاب الانام ذلت

لولم يكن درهم رسولى * لم تبلغ النفس ماتمنت

(كذا اذا عاد عليه مضمر) (قول المكودى اذا عاد على ملابسه) هكذا فى بعض النسخ وهى الصواب لانها تصدق بوجوب تقديم الخبر اذا عاد الضمير على ملابس الخبر أى معموله فاحرى اذا عاد على الخبر نفسه فيجب التقديم واما على نسخة حذف ملابسه بان قال عليه أى الخبر فلاتفيد وجوب التقديم اذا عاد على معمول الخبر مع ان التقديم واجب كما علمت وان كانت عبارة الناظم باعتبار ظاهرها لاتشمل الا عوده على الخبر ثم ان التحرير فى هذه المسئلة أن يقال الضمير إن عاد على الخبر نفسه وجب تأخير المبتدأ مثاله قول الناظم سابقا: اسم يعين المسمى مطلقا* علمه... فيمن أعرب علمه مبتدأ واسم خبرا مقدما على مامر فيه وان لم يعد على الخبر نفسه وانما عاد على ملابسه فان كان الملابس مضافا اليه والخبر مضافا نحو ملء عين حبيبها فحبيبها مبتدأ مؤخر وضميره لعين المضاف اليه وملء خبره فيجب أيضا التقديم للخبر بلا خلاف لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة اذ المضاف اليه لاينفك عن المضاف ولم يمثل المكودى لهاتين الصورتين وان كان الملابس الذى عاد الضمير عليه بعض معمول الخبر كمثاله فقيل يجب التأخير أيضا وقيل لايجب التأخير للخبر لجواز أن يقدر مؤخرا ويذكر معموله الذى هو الجار والمجرور مقدما على المبتدأ ويصير التقدير على التمرة مثلها زبدا كائن فعلى هذا الواجب أن يشرح كدى بصورتى عوده على الخبر وعلى ماأضيف الى الخبر لا بالصورة المختلف فيها ويجعل كلام الناظم من باب حذف الواو مع ماعطفت والتقدير كذا اذا عاد على الخبر أو على ملابسه (كذا اذا يستوجب التصديرا) (قول المكودى مضمن معنى همزة الاستفهام) التضمين المذكور أوجب لأين أمرين البناء والتصدير ثم لافرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدور كأين فى المثال او يكون مضافا

الموضع الرابع ان يكون المبتدا محصورا بالا أو بانما وهو المشار اليه بقوله (وخبر المحصور قدم أبدا) ومثل ذلك بقوله (كما لنا إلا اتباع أحمدا) فلنا خبر مقدم واجب التقديم لان المبتدأ وهو اتباع أحمد محصور بالا ومثاله محصورا بانما انما فى الدار زيد وقوله والاصل مبتدأ وفى الاخبار متعلق به وأن تؤخرا خبر المبتدأ والضمير فى وجوزوا عائد على العرب وضررا اسم لا والخبر محذوف تقديره فى التقديم والضمير فى امنعه عائد على التقديم وعرفا ونكرا منصوبان على اسقاط حرف الجر والتقدير فى عرف ونكر وعادمى بيان منصوب على الحال من الجزأين والعامل فى كذا محذوف تقديره ويمتنع والفعل مرفوع بكان مقدرا من باب الاشتغال وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأو قصد استعماله جملة معطوفة على الجملة التى بعد اذا والهاء فى استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا اذا كان الفعل خبرا أو قصد استعمال الخبر منحصرا وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم فى الذى قبله ومضمر فاعل بعاد والضمير فى عليه عائد على الخبر ومافى قوله مماواقعة على المبتدأ وهى موصولة وصلتها يخبر وبه وعنه متعلقان بيخبر والضمير العائد على الموصول هو الضمير فى عنه والضمير فى به عائد على الخبر ومبينا حال من الضمير فى به وهذا البيت من الابيات المعقدة من هذا الرجز وكذا متعلق أيضا بمحذوف كما سبق والفاعل بيستوجب ضمير عائد على الخبر والتصدرا مفعول بيستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم بقدم وأبدا منصوب على الظرف ثم قال: (وحذف مايعلم جائز) يعنى انه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر اذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله: (كما * تقول زيد بعد من عندكما) فزيد مبتدا والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله: (وفى جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف) فدنف خبر والمبتدا محذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله: وحذف مايعلم جائز. أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معا اذا علما ومنه قوله تعالى: واللائى لم يحضن

لما هو من أدوات الصدور نحو صبيحة أى يوم سفرك فكان ينبغى للناظم حذف المثال او يمثل للثانى المتوهم (وخبر المحصور قدم أبدا) أطلق المحصور على المحصور فيه كما مر وأتى الناظم بابدا ليفيد أن الامر فى قدم للوجوب كما قيل (قول كدى منصوبان على اسقاط حرف الجر) الاولى انهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل (وقوله من باب الاشتغال) سبق قلم لان كان لاتعمل فى اسمها المتقدم عليها وما لايعمل لايفسر عاملا والاولى انه من باب حذف كان من الاول لدلالة الثانى عليه (وقوله وبه وعنه متعلقان بيخبر) لم يبين النائب وهو فى المعنى عنه ولايصح صناعة لانه لايتقدم والاولى ان النائب ضمير الاخبار المفهوم من يخبر (وقوله من الابيات المعقدة الخ) قيل دعاه الى ذلك ضيق النظم قال ابن غازى وقد أصلحه بعض أصحابنا بما ليس فيه تعقيد وجمع معنى البيتين فى بيت واحد فقال: كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا أومابه يصدر (وحذف مايعلم جائز) (قول كدى من المبتدا والخبر الخ) أشار بهذا الى أن مافى النظم وان كان الاصل فيها انها تفيد العموم فالمراد بالمبتدا الذى يحذف المبتدا الذى له خبر والخبر بدليل مابعده وأما المبتدا الذى له فاعل أغنى عن الخبر فلا يحذف لاهو ولا فاعله والمراد بالعلم العلم التفصيلى بان يكون عالما بعين المبتدأ أو الخبر المحذوفين كما فى المثالين بعد فلو كان عالما به اجمالا فقط بأن كان يعلم ان هناك مبتدأ محذوفا أو خبرا محذوفا ولا يعلم عينه فلا يحذف كما أن المراد بالجائز ماليس بممنوع فيصدق بحذف أحدهما جوازا أو وجوبا أما حذف الخبر وجوبا ففى أربعة مواضع كما ذكر الناظم بعد وأما حذف المبتدا وجوبا فلم يذكر الناظم هنا مواضعه تفصيلا ولكن ذكره فى مواضع متفرقة فمنها قوله فى المفعول المطلق: والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله... نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة ومنها قوله فى نعم وبئس: او خبر اسم ليس يبدو أبدا. نحو نعم الرجل زيد أى هو زيد ومنها قوله فى النعت: وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ... نحو الحمد لله العظيم أى هو العظيم فهذه ثلاثة مواضع وبقى عليه موضع رابع ذكره أبو على وهو القسم نحو فى ذمتى لأفعلن ففى ذمتى خبر لمبتدأ محذوف سد جواب القسم مسده والتقدير عهد الله فى ذمتى لأفعلن وقد ذكر المواضع الاربعة الموضح هنا تنكيتا عليه

(كما * تقول زيد بعد من عندكما) القياس أن يقول كما تقولان لان المسئول شخصان وأجيب بانه أفرد لاحتمال أن يكون الذى أجاب منهما واحدا (وفى جواب كيف زيد قل دنف) (قول كدى تقديره زيد دنف) الاولى ان يقول هو دنف لان المقام للاضمار لكن تبع اظهار الناظم

أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدا والخبر لدلالة ماتقدم عليه وفى جواب متعلق بقل وقوله : فزيد استغنى عنه اذ عرف . تتميم للبيت ولو استغنى عنه لصح المعنى ثم ان الخبر يحذف وجوبا فى أربعة مواضع * الاول بعد لولا الامتناعية واليه أشار بقوله :

(وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم) وفهم من قوله غالبا أن للولا استعمالين غالبا وغير غالب وأنه لايجب الحذف الا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدا نحو لولا زيد لأكرمتك ففى مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسده وغير الغالب أن يعلق الامتناع على صفة فى المبتدا نحو لولا زيد باك اضحكت فالامتناع فى هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد ففى مثل هذا لايجب حذف الخبر بل يجوز اذا دل عليه دليل فغالبا حال من لولا وحذف الخبر حتم جملة من مبتدا وخبر وبعد متعلق بحذف أوبحتم والتقدير وحذف الخبر متحتم بعد لولا فى غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ * الثانى بعد مبتدا هو نص فى القسم واليه أشار بقوله : (وفى نص يمين ذا استقر) وذلك نحو قولك لعمرك لأفعلن فالخبر واجب الحذف تقديره قسمى ووجب حذفه لسد الجواب مسده وذا اشارة لتحتم حذف الخبر * الثالث بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله :

فى قوله فزيد استغنى الخ إذ يقتضى أن المقدر لفظ زيد وليس كذلك حتى قيل الشطر فيه الايهام مع عدم فائدته اذ معناه فزيد استغنى عن التصريح به فى الجواب اذ عرف فى السؤال وهو معنى ماقبله على أن دنف فى النظم محكى بقل ولا يصح تقديره محذوفا هنا لان اعتبار المقدر انما هو المجيب عن السؤال والدنف قال جمهور الشراح المرض من العشق والذى فى الصحاح والقاموس المرض الملازم من حيث هو (وقوله أى فعدتهن ثلاثة أشهر) تبع فى كون المحذوف من الآية المبتدأ والخبر الفارسى والحق أن المحذوف انما هو الخبر واللائى مبتدا والتقدير واللائى لم يحضن كذلك لانه ينبغى تقليل الحذف ماأمكن وقيل انه لاحذف وان واللائى لم يحضن معطوف على واللائى يئسن وتكون جملة فعدتهن الخ خبراً عنهما معا وهذا لايصح لان الخبر اذا كان مقرونا بالفاء لايتقدم على المبتدأ كما لايتقدم جواب الشرط * وقاعدة كيف أنها ان دخلت على مفرد كما هنا فهى خبر عنه وان دخلت على جملة فهى حال نحو كيف جاء زيد وعن سيبويه أنها ظرف أبدا فى محل نصب وعن ابن مالك ليست ظرفا حقيقة لكن لما كانت فى تأويل على أى حال سميت ظرفا مجازاً وهذا هو الظاهر وقال بعض تستعمل مفعولا مطلقا ومنه قوله تعالى : كيف فعل ربك . اذ المعنى أى فعل فعل ربك (وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم) (قول كدى أن يعلق الامتناع الخ) أى امتناع وجود مضمون الجواب الذى هو الاكرام فى مثاله لاجل وجود نفس زيد ولم تأت فى القرآن الا بالاستعمال الغالب قال تعالى : ولولا رهطك لرجمناك. لولا أنتم لكنا مؤمنين. ﴿ فان قلت ﴾ هلا جعلوا جوابها خبر المبتدأ ﴿ قلت ﴾ لايصح لعدم وجود الرابط ووجوده فى نحو لولا زيد لأكرمت أباه غير غالب فحمل غير الغالب على الغالب (وقوله بل يجوز اذا دل عليه دليل) فباك الخبر فى مثاله يصح أن يحذف إذا دل عليه دليل كما اذا قيل هل زيد باك فتقول لولا زيد لضحكت فيعلم أن الخبر باك فهو مثل لولا أنصار زيد حموه ماسلم فلو حذف حموه الخبر لبقى مايدل عليه وهو المبتدأ اذ من شأن الناصر أن يحمى من ينصره ويتعين ذكره إذا لم يكن هنالك مايدل عليه فيكون مثل قوله عليه السلام: لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم. فلو حذف حديثو الخبر لم يبق مايدل عليه وهذا التفصيل الذى ذكره الناظم تبع فيه الرمانى والشلوبين والجمهور بوجوب حذف الخبر بعد لولا مطلقا ولو أراد الناظم مالهم لقال: وبعد لولا دائما حذف الخبر . * ثم لولا هذه يقال لها امتناعية والواقع بعدها الفعل يقال لها تحضيضية (وقوله وغالبا حال من لولا) فيه اتيان الحال من المضاف اليه ليس المضاف واحداً مما سيأتى فى قوله : ولا تجز حالا من المضاف له * الا إذا اقتضى المضاف عمله * أوكان جزء ماله أضيفا * أومثل جزئه . . . والأولى أنه منصوب على اسقاط حرف الجر وهو الذى فى تقديره للبيت (وقوله وبعد متعلق بحذف أوبحتم) يلزم على كليهما تقديم معمول المصدر عليه وأجيب بالجواز حيث كان المعمول ظرفا (وفى نص يمين ذا استقر) (قول كدى لعمرك لأفعلن الخ) قال يس هو من عمر الرجل بكسر الميم اذا طال عمره وله مصدران عمر بفتح العين وسكون الميم وهو خاص بالقسم بمعنى حياتك والثانى عمر بضم أوله وسكون ثانيه هو بمعنى الحياة كالعمر بضمتين ولا يستعملان فى القسم وعلى مثال كدى اقتصر الناظم فى شرح الكافية وزاد الشارح وتبعه الموضح أيمن الله أى قسمى وفيه نظر لاحتمال أن يكون المبتدا هو المحذوف أى قسمى أيمن الله بخلاف لعمرك فالمحذوف الخبر قطعا لأن لام الابتداء لاتدخل على الخبر وبقى على كدى مفهوم قول الناظم نص وهو اذا كان المبتدأ غير نص فى القسم فلا يحذف الخبر الا ان دل عليه دليل نحو عهد الله قسمى وظاهر قول كدى الثانى بعد الخ أن فى من قوله: وفى نص يمين. بمعنى بعد وهو حسن المعنى غير موجود لغة ثم ان الناظم صرح باستقر الخبر عن ذا مع أنه قال : سابقة معنى كائن أو استقر . أى

(وبعدو اوعينت مفهوم مع *) اى يجب حذف الخبر بعد الواو التى بمعنى مع ومثل ذلك بقوله: (كمثل كل صانع وماصنع) فكل صانع مبتدا وماعطوفة عليه وهى موصولة أومصدرية وهو أظهر والخبر محذوف وجوبا تقديره مقرونان وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف * الرابع أن يقع المبتدا قبل حال لايصح جعلها خبرا عن المبتدا وهو المشار اليه بقوله :

(وقبل حال لايكون خبرا * عن الذى خبره قد أضمرا)

أى يجب حذف الخبر أيضا قبل الحال الممتنع جعلها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبرا جملة فى موضع الصفة لحال وعن الذى متعلق بخبرا والذى نعت لمحذوف تقديره عن المبتدا الذى وشرط هذا المبتدا أن يكون مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافا الى المصـدر المذكور وقد مثل للاول بقوله :

(كضربى العبد مسيئا) والتقدير ضربى العبد إذا كان مسيئا فضربى مبتدا وهو مصدر عامل فى العبد والعبد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفة وكان المحذوفة تامة ومسيئا اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى اذا المحذوفة أى ضربى كائن اذا كان ثم مثل للثانى أيضا بقوله : (وأتم * تبيينى الحق منوطا بالحكم) فأتم أفعل تفضيل وهو مبتدا مضاف الى تبيينى والحق مفعول بتبيينى ومنوطا حال من الضمير المستتر فى كان المقدرة ومعنى منوطا متعلق وبالحكم متعلق به ثم قال :

ولا يصرحون بذلك كما مر وأجاب بعض بأن استقر معناه ثبت فهو كون خاص فلذا ذكر كما قيل فى قوله تعالى: فلما رآه مستقراً عنده. أى ثابتا لا يتحرك لامطلق الوجود قاله فى المغنى (وبعد واو عينت مفهوم مع) بأن تـكون الواو نصا فى المعية وهى التى يكون مابعدها معنى قائما بالمعطوف عليه كما فى المثال فان الصنعة قائمة بالصانع قال الرضى وفى وجوب حذف الخبر فى هذا الموضع اشكال إذ ليس هنا مايسد مسده والظاهر أن حذفه هنا انما هو غالب فلولم تتعين الواو للمعية فلا يحذف الخبر الا ان دل عليه دليل نحو كل شخص والموت يلتقيان فلا يحذف يلتقيان اذ الواو لمجرد الجمع فى الحـكم كما قال اللقانى لا للمعية (قول كدى وهو أظهر) بل هو المتعين ولا يصح جعلها موصولة لان الذى يلازم الانسان الصنعة وهو مقتضى جعل ما مصدرية لا الشىء المصنوع كما يقتضيه جعل ما موصولا اسميا وبعضهم صحح الموصولة بأن قال كل عامل والذى عمل بعد موته يلتقيان (وقوله وبعد واو متعلق بمحذوف الخ) الاولى أنه معطوف على فى نص يمين مدخول لاستقر ولاحذف (وقبل حال لايكون خـبرا) (قول كدى فقبل متعلق بمحذوف) الاولى أن يكون معطوفا على فى نص يمين مدخولا لاستقر (وقوله أو أفعل التفضيل مضافا الخ) شرط فى المبتدأ أن يكون اسم تفضيل ومثله فى التصريح والحق عدم اشتراط كون المبتدا اسم تفضيل بل يكون غيره نحو بعض ضربى زيداً قائما وكل ضربى عمراً قائما والشرط أن يكون المبتدأ مضافا الى المصدر لاغير ولعل كدى تبع تمثيل الناظم بأتم اسم تفضيل (كضربى العبد مسيئا) (قول كدى اذا كان الخ) يقدر إذا حيث أريد المستقبل وان أريد الماضى قدرت اذ وانما اختاروا تقدير الظرف دون غيره لأن التقدير مجازوهم يتوسعون فى الظروف أكثر من توسعهم فى غيرها واختاروا ظرف الزمان لأن المبتدا حدث وهو الضرب فى مثال الناظم أو مضاف الى الحدث واسم الزمان لايخبر به الاعن الحدث أى المعنى دون الجثة وقد مر: ولايكون اسم الزمان. الخ فهو أخص من ظرف المـكان واختاروا إذا أواذ لأنهما يفيدان العموم لأن اذا لاستغراق الزمان المستقبل واذ لاستغراق الزمان الماضى (وقوله وكان المحذوفة تامة) ﴿ فان قيل ﴾ هلا كانت ناقصة مع أن حذف الناقصة أكثر ﴿ فالجواب ﴾ أنه منع من ذلك التزام تنكير الاسم الذى قلنا انه حال فلا يقال ضربى زيدا القائم ولوكان خبراً لـكان مما التزم فيه التنكير لان خبر كان يكون نكرة ويكون معرفة نحو قوله تعالى : كنت أنت الرقيب عليهم . وانما لم نجعل الاسم المنكر المنصوب وهو مسيئا حالا من الاسم الظاهر وهو العبد فى المثال لان العبد معمول للمصدر والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون الحال من تتمة معمولات المصدر فيكون الخبر محذوفا من دون شىء يسد مسده والشرط المشار اليه بقوله لا يكون خبراً موجود فى المثالين فان معنى المثال الاول ضربى العبد إذا تحصل منه إساءة أو اذ حصلت منه ولورفعت مسيئاً على أنه خبر ضرب اقتضى أن الضرب هو الذى يوصف بالاساءة وانعكس المعنى ومعنى المثال الثـانى أن أكمل تبيينى الحق ماكان مع بيان الوجـه وذكر الدليل لانه أوقع فى النفس فالمراد بالحق الشىء الذى تريد اثباته أو نفيه والمراد بالحكم دليله من الكتاب أوالسنة أوالاجماع مثلا والدليل غير المدلول ولو رفعت منوطا على الخبرية لاقتضى أن التعليل بالحكم وصف للتمام مع أنه وصف للحق نفسه قاله المسناوى وبقى على كدى مفهوم الشرط وهو أنه إذا صح جعلها خبراً فـلا يحذف الخبر لانه لا يبقى مايدل عليه نحو خرجب فاذا زيد موجود جالسا فلو حذف موجود لصح

(وأخبروا باثنين أو بأكثرا * عن واحد كهم سراة شعرا) يعني أن المبتدأ الواحدقد يتعدد خبره فيكون أكثرمن واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد لفظا لا معنى نحوالرمان حلو حامض لأن معنى الخبرين راجع الى شيء واحد إذ معناهما مز فهذا لا يجوز فيه عطف أحدالخبرين على الآخر لأنهما بمنزلة اسم واحدوالثانى ان يتعدد لفظا ومعنى نحوزيد كاتب شاعرفهذا يجوزأن يعطف الثانى على الأول وأنلا يعطف والى هذا المثال أشار بقوله : كهم سراة شعرا. فهم مبتدأ وسراة خبر أول وشعرا خبر بعد خبر وسراة جمع سرى على غير قياس وهوالشريف .

﴿ كان وأخواتها ﴾

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع فى نواسخ الابتداء وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال : (ترفع كان المبتدا اسما والخبر * تنصبه ككان سيدا عمر)

يعنى ان كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على انه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنه خبرها ثم مثل ذلك بقوله : ككان سيدا عمر. وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع والمبتدأ مفعول واسما حال من المبتدأ والخبر منصوب باضمار فعل يفسره تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والأول أجود لعطفه على الجملة الفعلية ثم قال :

أن يكون جالسا خبرا من غير احتياج الى تقدير (وأخبروا باثنين أو بأكثرا * عن واحد) انما جاز تعدده لأنه وصف للمبتدأ فى المعنى والصفة الاصطلاحية تتعدد فكذلك ماهو بمنزلتها (قول كدى اذ معناهما مز) المز ماليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما وذلك يكون فى رمانة واحدة وضابط هذا النوع أنلا يستقبل كل واحد بالخبرية مع كون المبتدأ متحدا لفظا ومعنى (كهم سراة شعرا) (قول كدى جمع سرى على غير قياس الخ) انما كان على غير قياس لأن قياس فعيل المعل اللام كسرى ان يجمع على افعلاء عملا بقول الناظم : وناب عنه افعلاء فى المعل. لاما... والحق كما فى القاموس والسهيلى انه اسم جمع لا جمع حقيقة ﴿خاتمة﴾ كما يتعدد الخبر يتعدد المبتدأ إلا أنه لابد من الروابط وآخر الكلام قطعا يكون خبرا عن المبتدأ الذى قبله متصلا به وهو ومابعده خبر عن الاسم الذى قبله الى ان تصل للأول فاذا قلت مثلا زيد أبوه جاريته قائمة فقائمة خبر المبتدأ الثالث الذى هو جاريته والمبتدأ الثالث وخبره خبر عن أبوه المبتدأ الثانى والرابط الهاء فى جاريته والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن زيد المبتدأ الأول والرابط الهاء فى أبوه والله أعلم .

﴿ كان وأخواتها ﴾

ذكرها عقب المبتدأ والخبر لانها لا تدخل الا عليها (قول كدى وسميت نواسخ الخ) النسخ فى اللغة هو الازالة يقال نسخت الشمس الظل إذ أزالته وبين كدى مناسبة الاصطلاح بقوله : لان الخ ثم إن النواسخ باعتبار عملها أقسام ثلاثة ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهوكان وأخواتها وماينصب الاسم ويرفع الخبر وهوإن وأخواتها وماينصب الجزأين وهوظن وأخواتها وقيل أربعة أقسام بجعل أعلم وأرى قسما مستقلا وباعتبار ذاتها قسمان أفعال وذلك كان وظن وأخواتهما وحروف وهى ان وأخواتها كان وقدم كان وأخواتها على القسمين الأخيرين لأن الجزء الأول معها مرفوع وان كان الرفع غير الرفع وانما قال كان وأخواتها ولم يقل أمسى وأخواتها مثلا لأن كان أم الباب اذ كل شيء داخل تحت الكون ولأن غيرها من أخواتها يخبر به عنها كأن يقال كان زيد أمسى قائما ولا يحسن أمسى زيد كان قائما (ترفع كان المبتدا اسما) (قول كدى ما كان دخولها مبتدأ الخ) أشار بهذا إلى وجه تسمية الناظم له بالمبتدأ أى اعتبارا بما كان يسمى به قبل دخول الناسخ والتسمية بالاسم والخبر انما هى اصطلاح خالية عن المعنى والافزيد من قولك كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لأن اسم كان اللفظ المخصوص وهو الذى اشتمل على الكاف والواو والنون اذ الأصل كون بفتح الواو وقائما ليس خبرا فى المعنى عن كان لان كان فعل والأفعال يخبر عنها فالاضافة فى كل لأدنى ملابسة وهى كونها تعمل فيه ويؤخذ من تعبير الناظم بترفع المضارع أن الرفع جديد وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه باق على رفعه بالذى كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ ورد باتصال الضمير به فى نحو كنته ولا يتصل الضمير إلا بالعامل وأما الخبر فمنصوب اتفاقا إلا أنه عند البصريين خبر للناسخ وعند الكوفيين حال (وقوله وسينص عليه بعد) فى قوله: وفى جميعها توسط الخبر * أجز... (وقوله وكان فاعل بترفع الخ) فيه ألغز بعضهم فقال :

يا قارئا ألفية الجيانى * وسالكا فى أحسن المعانى

فى أى بيت جاء فعل فاعلا * والمبتدا من بعده مفعولا

﴿ فأجبته بقولى : ﴾

يا أيها الحبر الهمام السيد * أبقاك ربى للعباد ترشد * أهديت لغزا فى الخلاصة بدا * فى قوله ترفع كان المبتدا

(كـكان ظل بات أضحى أصبحا * أمسى وصار ليس زال برحا * فتىء وانفك)

يعنى أن ظل وما بعدها مثل كان فى رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم ان هذه الأفعال على ثلاثة أقسام قسم يعمل بلاشرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم النفى أو شبهه وهو النهى وذلك زال وانفك وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام وإلى هذا القسم أشار بقوله :

(وهذى الأربعه * لشبه نفى أو لنفى متبعه * ومثل كان دام مسبوقا بما * كأعط مادمت مصيبا درهما)

يعنى ان زال وبرح وفتىء وانفك لا تعمل العمل المذكور الا بشرط أن تكون متبعة لنفى أو شبهه وشمل قوله أو لنفى جميع أدوات النفى والمراد بشبه النفى النهى كقوله :

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

وقوله : ومثل كان دام مسبوقا بما . يعنى ان دام مثل كان فى عملها ويشترط فى عملها العمل المذكور ان يتقدم عليها ما ثم مثل ذلك بقوله : كأعط ما دمت مصيبا درهما. وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية

(كـكان ظل بات أضحى أصبحا) كان ينبغى لـكدى أن يبين معانى هذه الأفعال تتميما للفائدة أما كان فمعناها ثبوت مضمون الجملة لاسمها اما دواما نحو : وكان ربك قديرا. واما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا وإما مع الحال نحو : كنتم خير أمة أخرجت. واما مع الاستقبال نحو : يخافون يوما كان شره مستطيرا. وأما ظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى فهى تفيد وقوع مضمون الجملة فى النهار أو فى الليل أو فى الضحى أو فى الصباح أو فى المساء وأما صار فهى للتحويل والانتقال من ذات الى ذات نحو صار الطين ابريقا أو من صفة الى صفة فقط نحو صار العدو حبيبا وأما ليس فهى تحمل على أنها نفت الحال لا الماضى ولا المستقبل عند الاطلاق نحو ليس زيد قائما يعنى الآن ولو أريد الماضى لقيل أمس أو المستقبل لقيل غدا وأصل ليس فعل المكسور العين فقد ورد أن الاصبهانى دخل على أبا القاسم الصيدلانى فى مرضه الذى مات فيه فقال له أين كنت فقلت عند الزعفرانى فقال فى أى شىء تكلمتما قلت سألنى عن وزن ليس فقلت فعل المفتوح أو المضموم فقال أخطأت وان لم يعلم بخطئك انما هو فعل بالـكسر ولم أسأله عن علة ذلك ومات وفى قلبى حزازة فرأيته فى النوم فسألته عن ذلك فقال لا يكون فعل المفتوح لأنه مخفف ولا فعل المضموم لأن ذوات الياء لا يأتى عليه قيل ولم يسمع منه الاهيا فتعين أن يكون فعل المكسور ثم خفف بحذف الـكسرة كما تقول فى علم المكسور اللام علم بسكونها وقال بعض سمع لست بضم اللام فيكون وزن ليس فعل المضموم العين (وهذى الأربعه * لشبه نفى أو لنفى متبعه) (قول كدى وشمل قوله أو لنفى جميع الخ) فيشمل النفى بالحرف نحو قوله تعالى : ولا يزالون مختلفين .والنفى بالاسم ومثاله غير منفك زيد قائما والنفى بالفعل نحو ليس يزال زيد قائما ثم ظاهر النظم ان جميع أدوات النفى تدخل على هذه الأفعال وهى بلفظ الماضى مع أنهم نصوا على انها ان كانت بلفظ الماضى لا يكون النافى الا ما أو لا وان كانت بلفظ المضارع نفيت بجميع الأدوات * وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف وواو مع ما عطفت والتقدير وماضى هذه الأربعة وغيره مما سيذكره (وقوله كقوله صاح الخ) البيت من الخفيف وصاح مرخم صاحب على غير قياس لأن ترخيم الخالى من التاء شرطوا له أربعة شروط ومن جملتها العلمية وصاحب صفة وليس بعلم وقيل ان صاح لغة فى صاحب فلا ترخيم حينئذ وشمر أمر من شمر بمعنى اجتهد ولا ناهية وتزل مضارع زال مجزوم بلا واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها وذاكرا بالنصب خبرها والموت مضاف اليه وفاء فنسيانه تعليلية وهو مبتدأ وضلال خبره ومبين نعت له والشاهد فى تقديم شبه النفى وهو النهى على زال وقد خص كدى شبه النفى بالنهى والصواب زيادة الدعاء بلا نحو * ولا زال منهلا بجرعائك القطر * فمنهلا خبر زال مقدم على اسمها الذى هو القطر وهذا دعاء للمحبوبة بدوام المطر وقت الحاجة له الذى يدوم معه كل خير وانما اشترط تقدم النفى لأن المقصود من هذه الأفعال افادة أن مدلول خبرها مستمر ولم ينقطع الى الآن وهى فى نفسها نفى تفيد عدم الوقوع فاذا دخل عليها النفى انقلبت اثباتا لان نفى النفى اثبات فتفيد ما ذكرنا وانما قام النهى والدعاء بلا مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقوله ان ما المذكورة ظرفية الخ) سميت ظرفية لانها استعملت فى موضع يستعمل فيه الظرف الذى هو مدة وليس المراد انها نابت عن الظرف لانها حرف والظرف اسم والحرف لا ينوب عن الاسم وسميت مصدرية لتأويل ما بعدها بمصدر وهى آلة السبك ودرهما فى النظم مفعول ثان لأعط ومفعوله الأول محذوف أى السائل ويحتمل أن يكون ضمن أعطى معنى أوجد فيكون فعلا لازما فيكون درهما مفعول مصيبا والأول أظهر

إذالتقدير أعط درهمامدةدوامك مصيبا وفهم من اشتراط تقدم النفي أو شبهه في زال وأخواتها وتقدم ما في دام أن ما بقي من الأفعال المذكورة لايشترط فيه شيء ولما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي وكان غير الماضي كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار الى ذلك بقوله :

(وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماض منه استعملا)

وفهم من قوله ان كان غير الماضي منه استعملا ان منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام * فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف بين مثل والهاء والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وان كان شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه * ثم اعلم ان خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فأما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها والى ذلك أشار بقوله:

(وفي جميعها توسط الخبر * أجز) أى في جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل : وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يمتنع تقديمه عليها باتفاق وهو مادام وما اقترن منها بما النافية والى ذلك أشار بقوله :

(وكل سبقه دام حظر * كذاك سبق خبر ما النافيه * فجيء بها متلوة لا تاليه)

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان الأولى أن يسبق ما المقرونة بدام نحو قائما مادام زيد فهذا ممتنع اتفاقا لان ما مصدرية وما بعدها صلتها والصلة لا تتقدم على الموصول والأخرى أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ما قائما دام زيد وفي هذه خلاف وظاهر كلامه أن منع هذه الصورة مجمع عليه فانه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال والى ذلك أشار بقوله : كذاك سبق خبر ما النافية . أى وكذلك يمتنع أيضا أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الأفعال لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائما ما كان زيد ولا مقيما ما صار عمرو فكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف الى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لما وخبره كذاك والتقدير ان يسبق الخبر ما النافية مثل سبق خبر دام في المنع

(وقوله إذ التقدير اعط درهما الخ) واعترض هذا بان دام الناقصة لا تتصرف كما يأتي فلا مصدر لها وقد استعمله هنا وأجيب بان المصدر في هذا التفسير من التامة والمنصوب بعده حال وارتكب هذا بقصد بيان المعنى فليس المفسر بالكسر عين المفسر بالفتح من كل وجه فلو لم تتقدم على مادام أصلا فالمنصوب بعدها حال من فاعلها وهي تامة نحو دمت صحيحا وكذلك ان تقدمتها ما ولكنها كانت مصدرية غير ظرفية نحو يعجبني مادمت صحيحا أي دوامك صحيحا وأما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن (وغير ماض مثله قد عملا) لم يشرح المكودي هذا الشطر إلا في التوطئة ولم يمثل لعمل التصاريف وما كان ينبغي ذلك فمثال المضارع : ولم أك بغيا . ومثال الأمر : كونوا ربانيين . أي علماء عاملين منسوبين إلى الرب وهذا المثال أولى من تمثيل الموضح : بقل كونوا حجارة . لانه يخاطب المتعلمين ولا يناسبهم الخطاب بذلك ومثال المصدر : وكونك اياه عليك يسير . فكون مبتدأ مصدر مضاف الى الاسم وإياه خبر من جهة النقصان وجملة يسير خبره من جهة الابتدائية ومثال اسم الفاعل : وما كل من يبدي البشاشة كائنا * أخاك... فكائنا خبر ما الحجازية اسم فاعل من كان الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه عائد على كل وأخاك خبره (قول كدي وذلك ليس ودام) أما ليس فلا تتصرف اتفاقا وذلك لانها شبيهة بالحروف في كونها لا يفهم معناها الا بذكر مدخولها وأما دام فعند الأكثر وعلة منع تصرفها انها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه وأما يدوم ودم ودوام ودائم فمن تصرفات التامة (وقوله نعت لمصدر محذوف) أي وعامله عامل الفعل المذكور بعد كما هو صريح تقديره وانظر هذا مع ما نصوا عليه من أن الفعل المقرون بقد لا يعمل في معمول سابق على قد (وفي جميعها توسط الخبر * أجز) (قول كدي ومنه قوله عز وجل الخ) فحقا خبر كان ونصر اسمها مؤخر قال ابن عطية وقدم الخبر اهتماما به لانه في موضع فائدة الجملة والشاهد في الآية على قراءة الجمهور الذين لا يقفون على حقا ووقف بعض القراء عليه فلا يكون حينئذ في الآية شاهد لان ما بعد حقا مبتدأ وخبر ومحل جواز التوسط مالم يكن هنالك شيء يوجب تأخير الخبر أو تقديمه والاعمل به فمن الأول كون الخبر محصورا فيه نحو ما كان زيد إلا قائما ردا على من قال قام وقعد ومن الثاني اذا كان الاسم محصورا فيه نحو ما كان الاقائما إلا زيد ردا على من قال قام غير زيد ونكت بهذا التقييد الموضح وقد يقال هذا مستفاد من باب المبتدأ والخبر فلهذا لم يحتج الناظم الى التقييد لكن يقال لا يحتاج أيضا الى النص على تقدم الخبر على الاسم لانه قدمر : وجوزوا التقديم إذ لا ضررا . (وكل سبقه دام حظر) (قول كدي والأخرى أن يسبق دام الخ) علة المنع في هذه أن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها (وقوله ولا مقيما ما صار عمرو) الصواب ابدال صار بزال أو احدى أخواتها مما فيه النفي شرط في العمل ليفيد انه لا فرق بين أن يكون النفي غير شرط في العمل كالمثال الاول أو شرطا كالثاني وما سيأتي في قوله فشمل نحو الخ هو في المفهوم لا في المنطوق على الحق (وقوله وسبق خبر مبتدأ وهو الخ) يجب أن يقرأ

وقوله: فجيء بها متلوة لا تاليه. تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما النافية المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بما أنه لا يمتنع التقديم اذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله: فجيء بها متلوة. أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قائما كان زيد وفهم من اطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمل نحو ما كان زيد قائما وما زال عمرو مقيما وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهي عائدة على ما ومتلوة حال منه وتالية معطوف وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه * القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس والى ذلك أشار بقوله: (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافا والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور فمنع مبتدأ مضاف الى سبق وسبق مصدر مضاف الى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفى خبر المبتدأ والتقدير منع ان يسبق الخبر ليس مصطفى * القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها ﴿فان قلت﴾ من أين يفهم من كلامه هذا القسم ﴿قلت﴾ من سكوته عنه فانه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم ان ما بقي يجوز تقديمه ثم قال:

(وذو تمام ما برفع يكتفي * وما سواه ناقص)

يعني ان ما اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقوله عز وجل: وإن كان ذو عسرة. أي وان حضر ذو عسرة وما لم يكتف بالرفع يسمى ناقصا نحو: وكان الله بكل شيء عليما. ولكونه لا يكتفي بالمرفوع سمي ناقصا وقيل سميت ناقصة لانها نقصت عن درجة الأفعال لانها لا تدل على الحدث وقيل لانها تسلب الدلالة على المصدر خلافا لمذهب البصريين لوجود مصدرها عاملا عملها في قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك إياه عليك يسير

وما موصولة والظاهر أنها مبتدأ وخبرها ذو تمام وبرفع متعلق بيكتفي وهو مصدر في معنى المفعول أي بمرفوع وما الثانية موصولة أيضا وصلتها سواه وهي مبتدأ وخبرها ناقص ثم قال: (والنقص في * فتيء ليس زال دائما قفي) يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي فتيء وليس وزال لا تستعمل الا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع فالنقص مبتدأ وخبره قفي أي تبع ودائما حال من الضمير المستتر في قفي وفي فتيء متعلق بقفي أو بالناقص وليس وزال معطوفان على حذف العاطف ثم قال:

خبر في قول الناظم وسبق خبر بالتنوين للوزن ولدفع الايهام اذ لو حذفت منه التنوين وأضفته الى ما اقتضى انه خبر ما النافية وهو غير صحيح لان ما النافية الحجازية وان كان لها خبر لكن لم يتقدم لها ذكر بل ستأتي على أن الترتيب بينه وبينها واجب وسيأتي: وترتيب زكن.

(فجيء بها متلوة لا تالية) (قول كدى تصريح بما فهم الخ) فيه تنكيت على الناظم بان هذا الشطر حشو وأجيب بانه صرح بالمفهوم لفوائد منها أنه صرح به ليدفع الايهام الذي يقتضيه التشبيه في قوله كذاك فانه يقتضي انه تام في المنع وفي كونه متفقا عليه مع أن التشبيه في المنع فقط لا فيه وفي الاتفاق إذ في التقديم هنا خلاف كما يؤخذ من التأكيد بقوله لا تالية زيادة في الرد على المجيز ومنها بيان علة منع التقديم على ما وهو أن لها الصدارة ومنها افادة أن المعمول لا يتقدم على ما في هذا الباب وفي غيره فكيف يقال إن هذا الشطر حشو (وقوله اذا كان النفي بغيرها) بالهاء وفي بعض النسخ بغير ما وفي ذلك نحو قائما لم يكن زيد ومقيما لن يزال عمرو والحق أن النافية مثل ما في المنع أيضا كما نص عليه الرضي والشاطبي وأما لا فالذي تقتضيه عبارته هنا أنها لا صدارة لها وهو الذي درج عليه في التسهيل والكافية وقيل لها الصدارة وهو الذي مر عليه في قوله: والتزم التعليق قبل نفي ما * وان ولا الخ. فسواها بما وان في التعليق قالوا وهذا القول الثاني هو الذي يقتضيه القياس (وقوله وفي هذا الأخير خلاف) الاشارة تعود الى المثال الأخير وهو الذي فيه النفي شرط في العمل والخلاف في جواز توسط الخبر بين ما والفعل وعدمه (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) (قول كدى والمختار عند الناظم الخ) هذا كأنه تنكيت على الناظم بأن الواجب أن يقول اصطفى بفتح الهمزة مضارع اصطفى بمعنى اختار ليستفاد منه انه اختار ذلك ولدفع هذا التنكيت أصلحه ابن غازي بقوله: * ومنع سبقه لليس اصطفي * والصواب أن تعبيره باصطفي مبنيا للمفعول يقتضي أن الغير اختاره وهو صحيح اذ من جملة من اختاره المبرد والزجاج وأبو علي والجرجاني وأكثر المتأخرين لكن يبقى العموم هل اختاره الناظم أم لا مع أنه اختاره أيضا ولو عبر به مبنيا للفاعل كما صوب يبقى العموم هل هو تابع في اختياره لغيره أم لا وقد علمت أنه تابع لغيره فيه (وقوله من سكوته عنه الخ) كنت أسمع كثيرا من شيخنا العلامة سيدي على قصارة الاعتراض على كدى بان السكوت لا يفهم منه شيء ثم بعد ذلك ظهر لي انه لا اعتراض عليه ومراده بالسكوت ان المصنف لما لم يتكلم عليه علمنا انه باق على أصله من الجواز كما بينه بعد ولو كان ممنوعا أو فيه خلاف لنص عليه (وذو تمام ما برفع يكتفي) المناسب تقديم الكلام على معمول الخبر كما فعل الموضح تنكيتا عليه (قول كدى وقيل سميت ناقصة الخ) هذا القول الذي ضعفه قول سيبويه وأكثر البصريين لكن رده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة أظهرها ان مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث

(ولا يلى العامل معمول الخبر * إلا إذا ظرفا أتى أوحرف جر) مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعنى أن معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيد آكلا فاذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز أن يليها نحو كان عندك زيد مقيما وكان فى الدار عمرو جالسا والعامل مفعول يلى وفاعله معمول الخبر وظرفا أوحرف جر حالان من الضمير المستتر فى أتى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر :

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن واليه أشار بقوله :

(ومضمر الشان اسما انو إن وقع * موهم ما استبان أنه امتنع)

يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوى فى كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها فى موضع خبرها ففى كان من قوله بما كان إياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا فى موضع خبره واياهم مفعول بعودا مقدما على المبتدأ وقوله ومضمر الشأن مفعول مقدم بانو واسما منصوب على الحال من مضمر الشأن وان وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان الخ وأن وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير فى انه ثم قال : (وقد تزاد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما) وفهم من قوله وقد تزادقلة زيادتها بالنسبة الى عدم الزيادة وفهم من قوله كان أنها تزاد بلفظ الماضى وأنه لا يزاد غيرها من أخواتها

والزمان معا إذ الأقسام ثلاثة الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وعليهما معا فعل والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر والاتسمت باسمه والأمر بخلافه اه فتبين أن ما يقتضيه المصنف هو الصواب ولذلك ضعف المكودى الثانى بقيل ﴿ فان قيل ﴾ بين لنا الحدث الذى تدل عليه هذه الأفعال ﴿ فالجواب ﴾ أن الأفعال دلت على حدث مبهم عين فى الخبر كما أن الخبر دل على زمن مبهم عين فى الأفعال فاذا قلت كان زيد قائما فكان دلت على زمن معين وهو الماضى وعلى حدث مبهم عين فى الخبر وقائما دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين فى كان ثم ان قول الناظم : وماسواه ناقص. لا فائدة فيه إذ الناقص هو المذكور من أول الباب وأجيب بأن ما سبق لا يفيد أنها تسمى ناقصة فأفاد هنا تلك التسمية وبهذا تعلم أن ما موصولة مبتدأ وناقص خبرها كما فى المكودى وهو الصواب وقول من قال ان الاخبار معكوس وان الصواب تعريف الناقص غير سديد وكلام الناظم هنا أحسن من كلام الوضح إذ فائدة التنبيه على تسميتها ناقصة إذا احتاجت لمنصوب (ولا يلى العامل معمول الخبر) (قول كدى مراده بالعامل الخ) خص العامل بكان وأخواتها تبعا لذكر الناظم له فى هذا الباب والأولى ان ذلك لا يختص بباب كان بل كل عامل كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول المعمول فلا يقال أقبل فرسه زيد راكبا إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ولعل هذا هو السر فى تعبير قول المصنف بالعامل معرفا بأل المفيدة للعموم ولذا لم يذكر ذلك فى سائر أبواب النواسخ ما عدا ما (وقوله فلا تقول الخ) علة المنع الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى بناء على أن معمول المعمول غير معمول للعامل وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيهما مالا يتوسعون فى غيرهما والسر فى التوسع فيهما أن كل عامل متضمن للحدث والحدث لا بد له من زمان ومكان يقع فيه والظرف زمان أومكان فصار معنى الظرفين ملازما للعوامل والملازم للشىء قريب والأقارب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف مضمنا معنى الحرف وهى فى (وقوله بقول الشاعر قنافذ الخ) البيت من الطويل وقائله الفرزدق يهجو به جريرا وقومه وقنافذ جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر لمحذوف تقديره هم قنافذ وهداجون جمع هداج صفة قنافذ من الهدجان وهو مشية الشيخ وحول بيوتهم منصوب على الظرفية وباء بما سببية ووجه الدليل من هذا البيت أن كان فعل ماض ناقص وعطية اسمها وجملة عود اخبرها واياهم مفعول عود فقد ولى معمول الخبر العامل وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور وهو مؤول بما فى النظم وعطية أبو جرير وهذا من أقبح الهجو لكونه وصفهم بالخيانة للجيران وبالجبن حيث لا يقدرون على السرقة الا حول بيوتهم ويمشون مشية الشيخ ومن تمام الهجو لجرير أنهم ورثوا ذلك من أبيه عطية (ومضمر الشان اسم انو إن وقع) (قول كدى أو مصدرية) لا يصح صناعة ومعنى أما صناعة فلأن الضمير يعود عليها وهى حرف والضمير لا يعود على الحرف وأما معنى فلفساده لأن التقدير حينئذ ان وقع موهم استبانة امتناعه والوهم انما هو للجواز لا المنع وقد يجاب عن هذا الثانى بأن يقال انه على حذف مضاف أى جواز استبانة (وقد تزاد كان فى حشو كما) (قول كدى وفهم الخ) الأولى للصناعة شرح كلام الناظم والاتيان بمثاله ثم يأتى بعد بالمفاهيم وكثيرا ما يقدم المفهوم على المنطوق (وقوله وفهم من قوله كان الخ) انما خصت زيادتها بالماضى لتعين زمانه بخلاف

وفهم من قوله فى حشوأنهالا تزاد أولا ولا آخرا وما فى قوله كما تعجبية وهى تامة فى موضع رفع ضمير وأصح فعل ماض وفاعله مستتر عائد على ما وعلم مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين ما وأصح ثم قال: (ويحذفونها ويبقون الخبر) يعنى ان العرب يحذفون كان وفهم من قوله ويبقون الخبر انها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها فى ثلاثة مواضع الأول بعد إن الشرطية الثانى بعد لو الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار الى الأول والثانى بقوله: (وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر) فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر أى ان كان المقتول به سيفا ومثاله بعد لو قوله صلى الله عليه وسلم: احفظوا عنى ولو آية. أى ولو كان المحفوظ آية وكذلك قول الشاعر: لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وفهم من قوله اشتهر أن حذفها مع اسمها فى غير ما ذكر قليل ومنه ما أنشده سيبويه: من لد شولا فالى اتلائها. أى من لد إن كانت شولا فذا اشارة الى الحذف وهو مبتدأ واشتهر خبره وبعد متعلق باشتهر وكثيرا نعت لمصدر محذوف أى اشتهارا كثيرا ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى اشتهر ثم أشار الى الثالث بقوله:

(وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب * كمثل أما أنت برا فاقترب)

يعنى ان كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما وفهم من قوله تعويض ما عنها أنها لا تحذف اسمها معها وتعويض مبتدأ وهو مضاف الى ما وارتكب خبره وبعد وعنها متعلقان بتعويض ومثله بقوله: أما أنت برا فاقترب. والتقدير اقترب لأن كنت برا فحذفت كان وعوض عنها ما فانفصل الضمير الذى كان متصلا بها وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد

المضارع فيحمل الحال والاستقبال ومعنى زيادتها أنها لا تعمل فى مرفوع ومنصوب وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى بل هى دالة على الزمان الماضى فتسميتها زائدة انما هو لعدم عملها ﴿فان قلت﴾ لم قلتم ان المأخوذ من الناظم هنا أن الحكم معلق على كان بلفظ الماضى فقط وقلتم فى قوله قريبا وبعد لا ونفى كان الخ وقوله فى إعراب الفعل وبعد نفى كان حتما أضمرا أنه شامل لنفيها بصيغة المضارع أيضا مع أنه عبر فى المواضع الثلاثة بكان بلفظ الماضى ﴿فالجواب﴾ أن الزيادة المذكورة هنا من عوارض الألفاظ فاقتصر فيها على خصوص اللفظ الذى نطق به لأن الحكم على أحد اللفظين لا يستلزم الحكم على اللفظ الآخر والنفى المذكور فى الموضعين من عوارض المعانى ولا يختص بلفظ معين (وقوله وفهم من قوله فى حشو الخ) انما لم تزد أولا لأن التقديم يدل على الاعتناء بها وزيادتها تدل على عدم الاعتناء بها ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الجر الزائد يعمل لفظا نحو بحسبك درهم ﴿قلت﴾ حرف الجر الزائد يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة فتدخل على الفعل كما مثل الناظم (ويحذفونها ويبقون الخبر) (قول كدى ويطرد حذفها الخ) أعم من أن تحذف مع اسمها وذلك فى موضعين بعد إن ولو الشرطيتين أو تحذف وحدها وذلك بعد أن المصدرية فبطل اعتراض بعض بأن كلام كدى يقتضى انها تحذف مع اسمها فى ثلاثة مواضع مع ان الأمر بخلافه (وبعد ان ولو كثيرا اذا اشتهر) (قول كدى أى ان كان المقتول الخ) الأولى ان كان ما قتل به سيفا وتمثيل كدى أولى من تمثيل الموضح بأن خيرا فخير لأنه يحتمل أن يقدر عملوا خيرا (وقوله كقول الشاعر لا يأمن الخ) البيت من البسيط ولا نافية ويأمن مضارع والدهر منصوب على الظرفية وذو بغى فاعل يأمن أى صاحب ظلم وملكا خبر لكان المحذوفة مع اسمها أى ولو كان ذو البغى ملكا وجملة جنوده ضاق الخ من المبتدأ والخبر صفة ملكا والشاهد فى حذف كان واسمها بعد لو * ومن أعجب ما فعل الدهر بأهله ما فى ابن خلكان أن ابن غسان دخل على والدته فوجد عندها امرأة رثة الثياب فقالت يا بنى أتعرف هذه قلت لا قالت هذه أم جعفر البرمكى فأقبل عليها وأكرمها وقال لها يا أم ما أعجب ما رأيت فقالت يا بنى أتى على عيد مثل هذا وعلى رأسى أربعمائة جارية وأنا أعد ولدى عاقا لى ولقد أتى على هذا العيد ومالى إلا جلد شاتين أفترش أحدهما وألتحف بالآخر فأعطاها خمسمائة دينار ففرحت بها وبقيت تتردد اليهم حتى فرق الموت بينهم (وقوله ومنه ما أنشده الخ) الرواية لد بضمة واحدة مع حذف النون فيكون شعرا لا نثرا وهو من مشطور الرجز ولذا عبر المكودى بأنشده وقول من قال الصواب ان يعبر بحكاه بدل أنشده مبنى على أنه غير شعر وقد علمت أن الحق خلافه وشولا بفتح فسكون جمع شائلة بالهاء على غير قياس لأن شائلة وصف خاص بالمؤنث وقياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها الهاء كحائض وطالق والشائلة الناقة إذا جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والاتلاء مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى من زمن كون الناقة شائلة الى زمن كون الناقة متلوة بولدها والشاهد فى حذف كان مع اسمها بعد لدن وهو قليل وانما كثر الحذف مع إن ولو الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فطال الكلام معهما فخفف بالحذف وخص اشتهار الحذف معهما دون غيرهما من أدوات الشروط لأن إن أم أدوات الشروط الجازمة ولو أم أدوات الشروط الغير الجازمة وهم يتوسعون فى الأمهات دون غيرها (وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب) (قول كدى والتقدير اقترب الخ) المراد بالتقدير الأصل

فأنت فى قوله أما انت اسم كان المحذوفة و برا خبرها ثم قال :

(ومن مضارع لـكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم)

يعنى أنه إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن ويجوز بعد ذلك أن تحذف النون لشبهها بحرف العلة ولكثرة الاستعمال فتقول لم يك زيد قائما ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقبل الساكن كقول الشاعر : لم يك الحق سوى أن هاجه * رسم دار قد تعفى بالسرر

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من اطلاق الناظم انه موافق لمذهب يونس وقوله : وهو حذف ما التزم . أى لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولـكان متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر وما نافية وهى وما بعدها صفة لحذف ثم قال :

﴿ فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ﴾

إنما فصل هذه الأحرف من باب كان وان كان عملها كلها واحدا لأن هذه حروف وتلك أفعال ثم قال :

(إعمال ليس أعملت ما دون إن * مع بقا النفى وترتيب زكن)

ما النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فأصلها أن لا تعمل فلذلك أهملها بنو تميم على الأصل وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها فى نفى الحال ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا فى عملها أربعة شروط الأول أن لا تزاد بعدها إن وهو المنبه عليه بقوله دون إن نحو ما إن زيد قائم لان إن لا تزاد بعد ليس فبعدت عن الشبه

ثم إن كلام كدى فيه اجحاف وتقديم وتأخير والذى ينبغى ان يقال ان الأصل لأن كنت برا فاقترب فقدم المعمول وهو لأن اهتماما به فصار لأن كنت برا اقترب(١) فحذفت لام الجر للاقتصار لان حذفها مع أن مطرد ثم حذفت كان له وانفصل الضمير لأن القاعدة أن عامل الضمير المتصل اذا حذف انفصل الضمير ولذا قيل : وحامل الضمير مهما حذفا * فان فصله لديهم الفا

ولما حذف كان عوض منها ما وأدغمت النون فى ما ﴿ فان قيل ﴾ وجه تعويض ما دون غيرها عن كان ﴿ فالجواب ﴾ انه لما كثر استعمال ما زائدة بعد أشياء منها قوله : ووصل ما بذى الحروف مبطل * إعمالها... وقوله : وبعد من وعن وباء زيد ما . وتزاد بعد كيف وحيث خصوصا بالعوض عن كان (ومن مضارع لـكان منجزم) أظهر بأن قال لـكان ولم يقل لها بالاضمار وان كان هو المناسب اشارة إلى أنه لافرق فى حذف النون من المضارع بين كونه من الناقصة أو التامة فالناقصة كمثال كدى والتامة كقوله تعالى : وإن تك حسنة . وعبارة الناظم أحسن من عبارة الموضح بقوله ومنها الخ اذ يقتضى أن حذف النون خاص بالناقصة والأمر ليس كذلك (قول كدى لشبهها بحرف العلة) وجه الشبه أن النون اذا سكنت تفيد الغنة كحروف العلة وحروف العلة قد تحذف فكذلك ما أشبهها (وقوله كقوله لم يك الحق الخ) البيت من الرمل ويك مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفا والحق اسمها وسوى خبرها وقال شيخنا سيدى محمد قصارة ان يك هنا تامة والحق فاعلها ومعنى هاجه هيج ما به من الوجد والاشتياق ورسم بالرفع فاعل هاج وجملة قد تعفى أى اندرس واضمحل فى محل رفع صفة رسم والسرر بفتحتين كثرة المطر والشاهد فى يك الحق حيث حذف الشاعر النون وقد وليها ساكن والله أعلم .

﴿ فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ﴾

المناسب تقديم أفعال المقاربة على هذه الأحرف لتكون الأفعال ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل وأجيب بان هذه الأحرف لما كان عملها هذا العمل على خلاف الأصل وكانت ضعيفة إذ لم تشبه إلا فعلا واحدا وهو ليس قدمها جبرا لضعفها وبين وجه عملها بقوله المشبهات بليس (إعمال ليس أعملت ما دون إن) (قول كدى فأصلها أن لا تعمل) قدمر عند قول الناظم كهل وفى ولم أن الحروف أقسام ثمانية فراجع ذلك (وقوله وأما أهل الحجاز الخ) قيد بذلك تنكيتا على الناظم فى الاطلاق فانه يوهم الاتفاق ونظيره فى الايهام قوله فى باب الحكاية : والعلم احكينه من بعد من . فكان من حقه أن يقيد الحكم فى البابين بالحجازيين اذ من عادة الناظم أن ينص على ما يرفع الايهام كقوله فى باب الموصول * وهكذا ذو عند طىء شهر * وكالتى أيضا لديهم ذات . وكقوله فى باب الاستثناء : وعن تميم فيه ابدال وقع . وفى باب المضاف لياء المتكلم : وفى المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن . وفى باب ما لا ينصرف وهو نظير جشما عند تميم وفى باب العدد والشين فيها عن تميم كسره وقد قيد بلغة أهل الحجاز فى الكافية والشذور وقد يجاب عن الناظم بأن عدم الاتفاق يؤخذ من بناء أعمل للمجهول (وقوله فى نفى الحال) أى الزمان الحاضر وذلك انهم نصوا على أن نحو قولك ليس زيد قائما مما هو مجرد عن القرينة المفيدة للماضى أو للاستقبال يحمل نفيها على الحال فقط كما مر وإن كانت قرينة كأمس أو غد عمل عليها وما ولا ولات مثلها وأما ان فأشبهت ليس فى النفى العام (وقوله الاول ان لا تزاد الخ) نـكت بتقييد ان بالزيادة على الناظم المقتضى أنه مهما وقعت ان بعدها أن لا تعمل مامع ان المانع من العمل انما هو ان الزائدة وأما النافية المؤكدة لما نحو ما ان أنت قائما فلا تمنع العمل وفرق

(١) (قوله فصار لأن كنت برا اقترب) لا حاجة اليه لانه هو عين ما قبله فالمناسب حذفه فتأمل اه

الثاني بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو مازيد الاقائم وهو المنبه عليه بقوله: مع بقا النفي. الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ماقائم زيد وهو المنبه عليه بقوله : وترتيب زكن . أي علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور فلو كان ظرفا أو مجرورا جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله :

(وسبق حرف جر اوظرف كما * بي أنت معنيا أجاز العلما)

يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالسا وما عندك عمرو مقيما وفهم منه أنه اذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو ما طعامك زيدا آكلا وانما تقول ما طعامك زيد آكل بالرفع ويكون مبتدأ وآكل خبر وطعامك معمول للخبر وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فيه الشروط مازيد قائما وبهذه اللغة جاء القرآن نحو : ماهذا بشرا . وماهن أمهاتهم . وقوله: إعمال ليس. منصوب على المصدر بأعملت ودون متعلق بأعملت وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وبي في المثال متعلق بمعنيا فهو مجرور معمول للخبر ثم قال :

(ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل)

يعني ان المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما يلزم رفعه لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول مازيد قائما لكن قاعد وما عمرو منطلقا بل مقيم وتجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وانما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد بل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف بلكن أو بيل ان العطف اذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف فرفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف الى المفعول والباء في بلكن وببل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقا بالزم أو برفع وحيث متعلقة بالزم أو برفع وتقديره الزم رفع المعطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث جاء ثم قال :

(وبعد ما وليس جر البا الخبر * وبعد لا ونفي كان قد يجر)

يعني ان باء الجر تدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى: وما ذلك على الله بعزيز. أليس الله بكاف عبده . وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي وتزاد أيضا الباء للتوكيد في خبر لا نحو قول الشاعر :

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفي خبر كان المنفية كقول الشاعر :

بينهما بأن الزائدة مؤكدة للكلام برمته والنافية مؤكدة لما خاصة فكأنها نفسها (وقوله الثاني بقاء النفي الخ) تبع ظاهر عبارة الناظم المقتضية انه مهما بطل نفي ما أن لا تعمل مع أن عملها انما يبطل اذا بطل نفي خبرها فقط كمثال كدى وأما لو بقي خبرها مثبتا وبطل النفي بالنسبة لغيره جاز العمل نحو مازيد ضاربا الاعمرا (وقوله أي علم) من قول الناظم سابقا : والأصل في الاخبار أن تؤخرا . أي كل خبر ثم ان زكن لازم لكنه ضمنه معنى علم فلذلك بناه للمفعول (وسبق حرف جر أو ظرف كما) (قول كدى جاز تقديمه على اسمها) أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق يدل عليه المثال ونسب الناظم ذلك للعلماء دون العرب اشارة الى أن سماعه في حكم العدوم ﴿فان قيل﴾ القاعدة أن لا يتقدم المعمول الا حيث يتقدم العامل وهنا قلتم يتقدم معمول الخبر إن كان ظرفا أو جارا او مجرورا ولا يتقدم الخبر ولو كان أحدهما لقوله وترتيب زكن ﴿فالجواب﴾ ان الخبر إن كان أحدهما وتقدم كان متعلقا بكائن أو استقر فالخبر غير ظرف حينئذ وان تقدم معمول الخبر ان كان أحدهما فهو متعلق بنفس الخبر لا بمحذوف وما في الحواشي هنا لا يعول عليه (وقوله لتوسعهم في الظروف الخ) قد علمت سابقا وجهه ثم ان كدى مثل للمجرور بما في الدار الخ وترك مثال الناظم له وهو خلاف قاعدته ﴿فان قيل﴾ يستغنى عن هذا البيت بقوله قبل ولا يلي العامل معمول الخ لانه مر أن المراد بالعامل مطلق العامل لا خصوص كان ﴿فالجواب﴾ أنه لما قال وترتيب زكن الخ اقتضى انه لا يتقدم المعمول ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا لكون عاملهما الذي هو الخبر لا يتقدم فرفع ذلك التوهم بهذا البيت (ورفع معطوف بلكن أو ببل) هذا البيت مرتبط ومرتب على قوله مع بقا النفي فالمناسب أن يقدمه على الشرط الثالث والرابع كما فعل الموضح تنكيتا عليه لكن يقال ان ضيق الوزن يحفظه (وبعد ما وليس جر البا الخبر) المناسب أن يؤخر هذا البيت حتى يفرغ من الحروف المترجم لها كما فعل الموضح تنكيتا عليه (قول كدى على خبر ما الخ) كما تدخل الباء في خبر المبتدأ بعد ما التميمية كما صرح به الناظم في غير هذا النظم وتخصيص أبي علي والزمخشري ذلك بالحجازية مردود بنقل سيبويه ذلك عن تميم ووجوده في أشعارهم (وقوله زائدة لتأكيد النفي) بيان ذلك انه اذا قال لك قائل ان زيدا لقائم فتريد الرد عليه بما يفيد زيادة التأكيد فتأتي بنفي مؤكد بالباء فتقول مازيد بقائم فتكون الباء في النفي مقابلة للام الابتداء في الاثبات وقيل جيء بالباء في الخبر لدفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام فيتوهم انه موجب فاذا سمع الباء ارتفع له الوهم ولذلك لا تدخل في الخبر الموجب فلا تقول مازيد الا بقائم (وقوله نحو قول الشاعر فكن لي الخ)

وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وفهم من قوله قد يجر ان زيادتها فى هذين المثالين الاخيرين قليل والباء فاعل يجر وقصرها ضرورة والخبر مفعول يجر وفى يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم ﴿فان قلت﴾ كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لان الخبر المتقدم هو ماأوليس والضمير فى يجر عائد فى المعنى خبر لا أو كان المنفية فلم يتحدا فى المعنى ﴿قلت﴾ هو مما يفسره لفظا لا معنى كقولهم عندى درهم و نصفه ثم قال :

(فى النكرات أعملت كليس لا * وقد تلى لات وإن ذا العملا)

يعنى ان لا النافية تعمل اعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول لا رجل قائما ومنه قول الشاعر :

تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله: وقد تلى لات وان ذا العملا. يعنى ان لات وإن النافيتين مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث وفهم من قوله وقد تلى لات أن ذلك قليل وفهم من اطلاقه أيضا أنهما لا يختصان بالعمل فى النكرة كلا فمن اعمال إن فى النكرة قولهم إن أحد خيرا من أحد الا بالعافية ومن إعمالها فى المعرفة قول الشاعر :

البيت من الطويل وقائله سواد بن قارب الصحابى يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم ولا نافية وذو اسمها مرفوع بالواو وبمغن خبرها وفتيلا بفتح الفاء الخيط الذى يكون فى شق نواة وعظم الثمرة منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أى إغناء فتيل وعن سواد متعلق بمغن والاصل عنى فاظهر زيادة فى التذلل إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم والشاهد فى جر مغن الخبر بالباء الزائدة بعد لا (وقوله كقوله وان مدت الخ) البيت من الطويل وقائله الشنفرى الازدى واسمه عمرو وقيل حريث وكان من فتاك العرب وشياطينهم ومن خبره ان أباه كان شجاعا فتاكا بسائر العرب فاهدر قومه دمه فذهب الى قبيلة يقال لها بهم و تزوج بامرأة منهم فحملت بالشنفرى هذا فلما ولدته قتل قوم من الازد أباه فرجعت المرأة إلى أهل زوجها فلما شب الولد علموا انه يكون كأبيه فاهدر قومه دمه أيضا فهربت به أمه إلى قومها فلما أخبرته أمه الخبر جعل يقتل واحدا بعد واحد من القبيلة التى قتلت أباه فكان يرد بالليل ماء وبالنهار يختفى فكمن رجل يقال له أسد بن جابر ومعه ابنان له فأتى الشنفرى ذلك الوادى يشرب حتى اذا قرب من الموضع الذى هم فيه أصابته وحشة فرجع فقال الغلامان لأبيهما رآنا فقال لهما لا ولكنه شيطان ثم بعد ساعة عاد وقد شد على بطنه شيئا خوفا أن يصيبه سهم ونزع احدى نعليه وجعل يضرب بها الارض والاخرى يمشى بها يفعل كفعل الضبع فقال الغلامان هذا الضبع قد أقبل فقال لهما أبوهما انما هو الخبيث فعل ذلك ليلبس علينا ثم سار حتى قرب من الماء فرجع وهو يضحك فبقى قليلا ثم عاد الى الماء حتى صار فى أسفل الوادى وأنشد أبياتا يظن سامعها انه رأى من كان مختفيا فقال الولدان لقد رآنا ولا يعود فقال أبوهما ما رآ كما وانما هو حدس وتخمين ثم غلبه العطش فاقتحم الماء وشرب فاقبلوا عليه وغلوا يديه وذهبوا به إلى قومه فاختلفوا بأى نوع يكون قتله وكان هنالك صبى قتل له أباه فأخذ شفرة وقطع بها يده فقال أخذتم تاركم فاطلقونى فضحكوا وقتلوه وقصيدته هذه تسمى بلامية العرب وفيها حكم وغريب من اللغة والشاهد فى بأعجلهم حيث جر بالباء الزائدة فى خبر أكن المنفى واذ تعليلية وأجشع بتقديم الجيم من الجشع وهو الحرص على الاكل مبتدأ وأعجل خبره وظاهر قول الناظم ونفى كان الخ ان ذلك خاص بكان والصواب أن ذلك عام فى جميع النواسخ كما نكت عليه الموضح بقوله وكل ناسخ منفى ولذا أصلحه من قال :

وبعد لا ونفى ناسخ يجر (فى النكرات أعملت كليس لا) (قوله كذى لكن بشرط أن يكون الخ) تبع عبارة الناظم المقتضية انه لا يشترط فى عملها الا أن يكون معمولاها نكرتين مع انه مشروط بالشروط السابقة غير الأول وإنما لم يشترط الأول لان إن لا تزاد بعد لا أبدا فاشترطه تحصيل الحاصل ثم ان كذى سلم كلام الناظم فيوهم ان عملها العمل المذكور كثير مع انه قليل وبالامرين معا نكت الموضح على الناظم (وقوله ومنه قوله تعز الخ) البيت من الطويل وتعز أمر من التعزية بمعنى التصبر والتسلى ولا فى الموضعين عاملة عمل ليس وفيهما الشاهد والوزر الملجأ والواقى الحافظ واعراب البيت واضح والمعنى اصبر على ما أصابك من المصائب لانه لا يبقى على الأرض شئ وما قدره الله لا بد أن يقع وفى البيت على ان لا هذه كما تكون لنفى الوحدة تكون لنفى الجنس ولا عبرة بقول من قال إنها لا تكون الا لنفى الوحدة (وقوله وتاء التأنيث)مراده بالتأنيث فى اللفظ لاغير وقيل انها للمبالغة وقال الازهرى انها لهما واعترضه يس بانه يلزم عليه اجتماع متنافيين لأن تاء التأنيث ساكنة وضعا وحركت مع الحرف فرقا بين اللاحقة للفعل واللاحقة للحرف وتاء المبالغة متحركة وضعا وزيادة التاء هنا أحسن من ثمت وربت لان لا فرع ليس وليس تتصل بها التاء ولذا لا تتصل بلا العاملة عمل ان وقيل أصل لات ليس فقلبت الياء ألفا والسين تاء

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين واما لات فلا تعمل الا فى الحين على ما سيأتى فلا مفعول لم يسم فاعله بأعملت وفى النكرات متعلق بأعملت وكليس نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير اعملت لا فى النكرات اعمالا كاعمال ليس ولات فاعل بتلى وان معطوف عليه وذا العملا مفعول وذا اشارة الى عمل ليس والعملا نعت لذا ثم قال :

(وما للات فى سوى حين عمل * وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل)

يعنى ان لات لا تعمل الا فى الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال ومنه قوله عز وجل: ولات حين مناص. وقوله: وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل يعنى ان حذف المرفوع وهو اسمها فاش أى كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه انه لا يجوز اثباتهما معا فمن حذف اسمها: ولات حين مناص. ومن حذف خبرها قوله عز وجل على قراءة من قرأ: ولات حين مناص. برفع حين وهى قراءة شاذة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ أو خبره للات وفى سوى فى موضع الحال على انه نعت لعمل مقدم عليه أو متعلق بعمل ثم قال :

﴿ افعال المقاربة ﴾

أفعال هذا الباب على ثلاثة اقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه وسميت كلها افعال المقاربة تغليبا فالذى لمقاربة الفعل كاد وكرب وأوشك والذى للرجاء عسى واخلولق وحرى والذى للشروع أنشأ وجعل وأخذ وطفق وعلق وقد أشار إلى الاول والثانى بقوله:

(كـكان كاد وعسى) يعنى ان كاد وعسى مثل كان فى كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبر كاد وعسى لا يكون فى الغالب الا فعلا مضارعا وقد نبه على ذلك بقوله : (لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر)

ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور قول الشاعر : فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وهو ضعيف جدا (وقوله قول الشاعر ان هو مستوليا الخ) البيت من المنسرح لا من الوافر وان نافية عاملة عمل ليس ولفظ هو اسمها ومستوليا خبرها والا استثنائية وعلى أضعف بدل من أحد والاستثناء تام وقول العينى انه مفرغ سبق قلم والشاهد فى عمل ان عمل ليس ثم انه استشكل قول الناظم وقد تلى الخ لان ذا العمل فى كلام الناظم ان حمل على مطلق العمل اقتضى انه لا يشترط تنكير المعمولين مع لات وليس كذلك وان حمل على أقرب مذكور وهو العمل فى النكرات اقتضى اشتراط تنكير معمولى ان وليس كذلك وبهذا تعلم ما فى تقدير الاسم معرفة بعد ولات حين مناص بقولهم ولات الحين وقد نقل عن الناظم انه يقدر معرفة لان المراد نفى كون الحين الخاص حينا لهم وحينئذ فلا اشكال (وما للات فى سوى حين عمل) (قول كدى وهو اسم الزمان الخ) فسر الحين باسم الزمان اخراجا لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية انها لا تعمل الا فى بعض الحين مع ان سيبويه والجمهور نصوا على انها تعمل فى اسم الزمان مطلقا لفظ الحين أو غيره وهو الذى فى التسهيل نعم مذهب الفراء انها لا تعمل الا فى لفظ الحين وهو ضعيف فلا ينبغى حمل النظم عليه وان كان ظاهره (وقوله وفهم منه انه لا يجوز اثباتهما الخ) علل ذلك بأن لات شبيهة بليس الاستثنائية فى نحو قام القوم ليس زيدا فكما لا يذكر بعد ليس هذان الجزآن فكذلك بعد لات فشبيهة لها الا أن ليس لا يذكر اسمها فقط ولات يذكر اما اسمها أو خبرها فهذا فرع تصرفوا فيه أكثر من أصله (وقوله وتقدير الخبر لهم) الصواب تقدير الخبر حينا لهم لقول الناظم: وما للات الخ ﴿لا يقال﴾ هذا مراد كدى ﴿لانا نقول﴾ تقديره لهم جارا ومجرورا يقتضى خبريته على القاعدة فى تعلق المجرور بكون مطلق * ومعنى مناص فرار وقد ورد أن بعض المفسرين توقف فى معنى قوله تعالى: ولات حين مناص. أياما عديدة فخرج البادية فوجد صبية حصرت نملة وأدارت عليها ترابا والنملة تريد الخروج وهى تقول لا مناص فعلم ان معنى مناص فرار وقرىء: ولات حين مناص. بجر حين فتكون لات حينئذ حرف جر لا تعمل الا فى الحين أيضا والله أعلم .

﴿ افعال المقاربة ﴾

لم يقل كاد وأخواتها مثلا كما قال كان وأخواتها لان كاد هنا ليست أم الباب لانها لا تختص بحكم دون أخواتها وانما لم يذكر هذه الافعال فى باب كان وأفردها هنا بباب لاختصاص هذه الافعال بامور عن كان منها ان خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا دائما أو غالبا ومنها ان خبرها لا يتقدم على اسمها لكونها ضعيفة بخلاف باب كان والمقاربة مصدر قارب الصادر من واحد كسافر وليست للمفاعلة (قول كدى تغليبا الخ) ان أراد التغليب فى العدد فافعال الشروع أكثر وافعال الرجاء مساوية لافعال المقاربة وان أراد باعتبار التوسط فى المعنى لانها توسطت بين الترجى والشروع فى الفعل فهذا لا يسمى تغليبا لانه لا يكون الا بين مزدوجين كالشمس والقمر أو بين مصطحبين كالعمرين وليست هذه مصطحبة ولا مزدوجة فالصواب أن المراد بالتغليب ان عملها أكثر من القسمين الاخيرين وقول الموضح انه مجاز مرسل مردود (وقوله وقد أشار إلى الأول والثانى) أى إلى بعض القسم الأول والثانى لانه لم يستوف القسمين معا فى هذا البيت بل به وبما بعده (لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر) (قول كدى قوله فأبت) من الطويل وقائله

قولهم فى المثل عسى الغوير أبؤسا وكان مبتدأ وخبره كـكان وعسى معطوف على كاد وغير مضارع فاعل بندر ومعنى ندر قل ولهذين متعلق بندر وخبرا حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالا وخبر هو الفاعل بندر الا أن فى هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل ثم قال :

(وكونه بدون أن بعد عسى * نزر)

يعنى ان اقتران المضارع الواقع خبرا لعسى بأن كثير كقوله عز وجل : عسى الله أن يتوب عليهم. وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

ثم قال :

تأبط شرا واسمه جابر ولقب بتأبط شرا قيل لأنه لقى الغول فقبضه وجعله تحت إبطه وقيل انه حمل سيفا له فقيل لامه أين ذهب فقالت تأبط شرا وسبب انشاده لهذه القصيدة التى من جملتها هذا البيت أن لحيان قبيلة من هذيل كانت تطلبه لأنه كان يغير عليهم فتدلى يوما من أعلى جبل لقطع عسل وتحته صخرة ملساء تصل إلى قعر الجبل فعلم به لحيان وأشرفوا عليه وأيقن بالهلاك فقال لهم أصعد اليكم وأفدى نفسى منكم فأبوا فاحتال على أن أصب العسل على الصخرة الملساء وجعل صدره عليها حتى وصل لقعر الجبل سالما وهم يتعجبون منه وكان بين الموضع الذى تدلى منه والموضع الذى نزل فيه مسيرة ثلاثة أيام لمن مشى فى أصل الجبل ومعنى أبت رجعت الى فهم بفتح الفاء وسكون الهاء قبيلته وما نافيه وكاد فعل المقاربة والتاء اسمها وآيبا خبرها أى وما كدت راجعا لأنى كنت فى يد العدو وكم خبرية ومثلها بالجر مضاف اليه ما قبله وفارقتها فعل وفاعل ومفعول خبر كم وضمير مثلها للحيان عدوه لالفهم قبيلته خلاف ما فى التصريح وتصفر مضارع صفر من باب تعب أى تتلهف كيف نجا بعد ان كان فى يدهم والشاهد فى آيبا حيث وقع خبرا لـكاد وهو مفرد وروى ما كنت آيبا وحينئذ لا شاهد فيه (وقوله وقولهم فى المثل عسى الخ) نسب فى التصريح تبعا لغيره هـذا المثل للزباء وذلك ان الزباء بعثت قصيرا اللخمى ليأتى بالتحف اليها من العراق فحمل الرجال فى الصناديق بيدهم السيوف وأتى من جهة الغار على غير الطريق المعروفة فرأت الدواب تسير سيرا غير معتاد فقالت عسى الغوير أبؤسا فصار مثلا يضرب لمن توجه للشر من جهة خاصة وهو مشكل فان الزباء كانت رومية فكيف يستشهد بكلامها والحق ان ناسا كانوا فى غار فسقط عليهم فقالوه فصار مثلا لـكل شىء يخاف ان يأتى منه شر نعم الزباء استشهدت به والغوير اسم عسى ماء لـكلب وأبؤسا من البأس خبر عسى والبأس الشدة والقوة والشاهد فى وقوع أبؤسا خبرا لعسى وهو مفرد ثم ان كلام الناظم معترض من وجهين الأول فى الاستدراك بلـكن فانه يقتضى مساواة المشبه وهو كاد وعسى للمشبه به وهو كان فى جميع أحكام كان الا فيما استدرك وليس كذلك لقول السيوطى ان المشبه يخالف المشبه به فى أمور منها ان خبر هذين الفعلين بل وغيرهما من سائر أفعال الباب لا يتقدم عليها اتفاقا بل ولا يتوسط بينها وبين اسمها ومنها ان الخبر هنا لابد أن يرفع ضميرا يعود على اسم الثانى ان قوله غير مضارع شامل للاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والفعلية الغير المضارعية فيقتضى أن جميع ذلك وقع خبرا لهذين الفعلين إلا ان ذلك نادر مع انه لم يسمع من ذلك الا وقوع المفرد خبرا دون غيره ولهذا اقتصر المكودى فى التمثيل على المفرد (وقوله إلا ان فى هـذا الوجه صاحب الخ) بل كذلك هو نكرة فى الوجه الأول لأن اضافة غير لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا (وقوله وهو قليل الخ) بل هو كثير لقوله فيما يأتى ان لم يتأخر (وكونه بدون أن بعد عسى نزر) (قول كذى كقوله عز وجل : عسى الله . الخ) استشكل بأن ان مصدرية يؤول ما بعدها بمصدر والتقدير والله أعلم . عسى الله التوبة والمصدر اسم للمعنى واسم المعنى لا يخبر به عن الذات وأجيب بأنه على حذف مضاف اما قبل الاسم أى عسى أمر الله التوبة أو قبل الخبر أى عسى الله ذا توبة وبه ينتفى الاشكال (وقوله كقوله عسى الخ) البيت من الوافر وقائله رجل ركب البحر فانكسرت به المركب فمكث على لوح ثلاثة أيام فلما أيس من نفسه أنشأ يقول :

إذا شاب الغراب أتيت أهلى * وصار القار كاللبن الحليب

فهتف به هاتف من البحر فقال عسى الخ فنظر فاذا سفينة تلوح فأشار اليهم فحملوه والقار بالقاف الزفت والحليب بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وقيل قائله هدبة بن خشرم العذرى وذلك انه قتل رجلا وله ولد صغير فحبسه معاوية رضى الله عنه حتى كبر الولد فعرض معاوية على الولد سبع ديات فأبى

(وكاد الأمر فيه عكسا) يعنى ان القليل فى عسى وهو خلوه من أن هو الكثير فى كاد نحو قوله عزوجل: وما كادوا يفعلون. والكثير فى عسى وهو اقترانه بأن هو القليل فى كاد كقول الشاعر : * قد كاد من طول البلى أن يمصحا * وكونه مبتدأ وبدون متعلق به وكذلك بعد ونزر خبر المبتدأ وكاد مبتدأ والأمر مبتدأ ثان وخبره عكسا والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال : (وكعسى حرى) يعنى ان حرى مثل عسى فى المعنى الذى هو الرجاء قليل ولم يذكر حرى فى هذا الباب غيره ثم قال :

(ولكن جعلا * خبرها حتما بأن متصلا)

يعنى ان حرى وان كانت بمعنى عسى فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها أن فحرى مبتدأ وخبره كعسى وخبرها مرفوع بجعل ومتصلا مفعول ثان بجعل وحتما حال من الضمير المستتر فى متصلا أو نعت لمصدر محذوف والتقدير إتصالا حتما أى واجبا ثم قال : (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) يعنى ان اخلولق لا يستعمل خبرها إلا مقرونا بأن فهى إذا مثل حرى إلا انه لم ينبه على أنها شبيهة فى المعنى بعسى كما نبه على حرى وقد تقدم انها من باب عسى فتقول اخلولق زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل وقوله وألزموا يعنى العرب واخلولق مفعول أول بالزموا وان مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلولق ثم قال : (وبعد أوشك انتفاان نزرا) يعنى ان خلو خبر أوشك من أن قليل فهى فى ذلك كعسى فى الاستعمال الا فى المعنى لأن عسى للرجاء وأوشك للمقاربة كما تقدم وانتفا مبتدأ ونزر خبره

الاقتله فأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت أيام كونه فى السجن ولما أمر معاوية بقتله وكانت له زوجة يحبها أرسل اليها ليلا فجاءته فى لباس وطيب فخدشها وجامعها وبكى وبكت فلما أخرج للقتل التفت فرأى زوجته فأنشد شعرا يطلب منها عدم تزويجها بعده فعمدت المرأة الى السكين التى فى يد الجزار فأخذتها وقطعت أنفها وقالت له أتخاف بعد هذا النكاح فرسف فى قيوده وقال الآن طاب الموت ثم قال بلغنى ان المقتول يعقل ساعة بعد قتله فان كان كذلك فأنا أقبض رجلى وأطلقها ثلاثا فاماقتل فعل ذلك وهو الذى قتل صبرا بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إن الرواية الأولى يناسبها فتح التاء من أمسيت والثانية يناسبها ضم التاء والكرب الحزن يأخذ بالنفس اسم عسى وجملة يكون خبرها ثم يحتمل أن تكون تامة ويحتمل أن تكون ناقصة وفرج فاعل أو اسمها وفيهما معا نظر من جهة الصناعة لأن شرط المضارع الواقع خبرا لهذه الافعال ان يرفع ضميرا يعود على اسمها وهنا رفع ظاهرا وتمحل بعضهم فجعل فى يكون ضميرا يعود على اسمها الذى هو الكرب وفرج مبتدأ مؤخر وراءه خبر مقدم والجملة خبر يكون (وكاد الأمر فيه عكسا) (قول كدى نحو قوله قد كاد الخ) هذا عجز بيت من الكامل قائله رؤبة يصف به ربع حبيبته بأنه من طول مر الليالى والأيام عليه كاد أن لا يبقى له أثر وصدر البيت : * ربع عفاه الدهر دأبا فامحى * ومعنى عفا اندثر فامحى بتشديد الميم وأصله فانمحى فأبدلت النون ميما وأدغمت فى الميم الأصلية والبلى بكسر الباء مقصور مر الليالى والأيام واسم كان ضمير عائد على الربع وكذلك فاعل يمصحا بتقديم الصاد على الحاء بمعنى يندرس ويضمحل والشاهد فى اقتران خبر كاد بان (وكعسى حرى) (قول كدى مثل عسى فى المعنى) مثله فى المرادى والسيوطى وابن عقيل قيل وفيه نظر لأن الناظم لم يتعرض لمعنى عسى حتى يشبه بها فى ذلك وليس الناظم بصدد ذكر المعانى والصواب انها شبيهة بها فى رفع الاسم ونصب الخبر اه ﴿ قلت ﴾ الحق ان الصواب مع الشراح وان الناظم وان لم يذكر معنى عسى فان معناها مشهور فصح التشبيه به وحمله على هذا فيه مزيد فائدة وأما عملها العمل المذكور فهو معلوم من ذكر هذه الأفعال التى من جملتها حرى فى هذا الباب فالتشبيه غير محتاج اليه بالنسبة للعمل (وقوله ولم يذكر حرى) تبع فى هذا أبا حيان حيث قال لم أقف عليها للغوى ولا نحوى غير ابن مالك والمحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع اه وهذا من أبى حيان تحامل على ابن مالك فان حرى ذكرها غير واحد من أهل اللغة كالسرقسطى عدها من أفعال هذا الباب على ان أبا حيان قد عدها فى اللمحة من أفعال هذا الباب فيحتمل أن يكون وقف على صحة ما لابن مالك بعد الاعتراض ويحتمل أن يكون قلده فيها (ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا) ﴿ ان قيل ﴾ ما الفرق بين عسى وحرى مع ان كلا منهما للرجاء ﴿ فالجواب ﴾ أن الرجاء مع عسى أقوى من الرجاء مع حرى فصح اسقاط ان مع عسى لقوتها ولم يصح مع حرى لضعفها (قول كدى من الضمير المستتر فى متصلا) الأولى انه حال من الاتصال المفهوم من متصلا ويدل لهذا الاحتمال الثانى عنده (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) (قول كدى الا انه لم ينبه الخ) هذا كلام غير صحيح لأنه بناه على ان التشبيه فى قول الناظم مثل حرى فى كونه خبرها مضارعا مقرونا بان وهذا الحمل لا فائدة فيه إذ هو معنى قول الناظم وألزموا اخلولق ان فالصواب ان معنى التشبيه ان اخلولق مثل حرى فى المعنى الذى هو الرجاء فسقط قوله الا انه الخ (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) (قول كدى كعسى فى الاستعمال الخ) هذا الكلام والتأويل لا يحتاج اليه الا لو شبهها الناظم بعسى فالأولى له أن يشرح كلام الناظم ولا يشبهها

وبعد متعلق بنزر أو بانتفا ثم قال : (ومثل كاد في الأصح كربا) يعني أن الأكثر في خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلا كقول الشاعر :

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا

وأشار بقوله في الأصح إلى مخالفة قول سيبويه فانه لم يذكر فيها غير التجريد من أن ويقال كرب بفتح الراء وكرب بكسرها والأول أفصح ومثل مبتدأ وكرب خبره ويجوز العكس وفي الأصح متعلق بمثل ثم قال : (وترك أن مع ذي الشروع وجبا) يعني ان الأفعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بان لانها دالة على الحال وان للاستقبال فتنافيا وترك ان مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ووجب خبره ومع متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال :

(كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق)

فانشأ فعل ماض دال على الانشاء والسائق اسمها وهو الذي يسوق الإبل أي مقدمها ويحدو في موضع خبرها وطفق معطوف على أنشأ ويقال طفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بالباء مكسورة وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع انشأ عدم الحصر فانه زاد في التسهيل عليها هب ثم قال :

(واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا)

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضي كما نطق بها الناظم الا كاد وأوشك أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى : يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار . وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقول الشاعر :

يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها

ويستعمل منها أيضا اسم الفاعل واليه أشار بقوله : وزادوا موشكا .

بمعنى حتى يقتضى الايهام فيحتاج للتأويل (وقوله بعد متعلق بنزر أو بانتفا) قيل يلزم على تعلقه بنزر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وعلى تعلقه بانتفا تقديم الصلة على الموصول لان انتفا مصدر وما بعده صلة قاله بعض ويجاب عنهما معا بان المعمول ظرف يتوسع فيه والأولى أنه متعلق بنزر لأن الاصل في العمل للفعل وسئل الزمخشري عن مثل هذا فقال اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل (ومثل كاد في الأصح كربا) (قول كدي يعني أن الأكثر في خبر كرب الخ) جعل التشبيه بكاد في خصوص كون الاقتران قليلا والتجرد كثيرا ومثله في المرادي وابن عقيل والسيوطي والحق أن التشبيه عام فيما ذكر وفي العمل والمعنى فيكون أشار بالأصح للرد على ما اقتصر عليه سيبويه فيها من خصوص التجرد للرد على ابن الحاجب الذي جعلها من أفعال الشروع (وقوله كقول الشاعر سقاها الخ) البيت من الطويل وقائله أبو زيد الأسلمي من قصيدة يهجو بها ابراهيم بن هشام وكان أبو زيد قصدا براهيم بن هشام والى المدينة مادحا له ليصله فلقيه السعدي الشاعر فقال لأبي زيد هلم نشترك فيما يصل الينا من المدح فقال أبو زيد لا والله لأني أمدح الملوك وأنت تمدح مطلق الناس فلما وصلا إلى المدينة سار أبو زيد إلى ابراهيم فمدحه بقصيدة منها قوله : يا ابن هشام يا أخا الكرام . فقال له ابراهيم جعلتني أخا الكرام ولم تجعلني منهم فأمر به فضرب بالسياط فهجاه بقصيدة من جملتها هذا البيت وأما السعدي فمدح آل الزبير فاعطوه ستين وسقا من التمر وقالوا له لك مثلها في كل سنة وسقى فعل ماض والهاء مفعول له عائد على العروق المذكورة في الأبيات قبل وذوو الأحلام أصحاب العقول الكاملة فاعل سقا وسجلا بفتح السين الدلو مملوأ ماء مفعول ثان بسقى والظما العطش والواو في وقد كربت للحال وأعناقها بالرفع اسمها وان تقطعا خبرها وفيه الشاهد حيث قرن بان وأصله تتقطع بتاءين وتقطع أعناقها إما لشدة الحر أو للذل الذي هن فيه (وقوله الى مخالفة قول سيبويه) تبع في هذا المرادي وابن الناظم واعترض ذلك أبو اسحق الشاطبي بان الصواب أنه أشار بذلك للرد على ابن الحاجب القائل بان كرب من أفعال الشروع اه والحق انه رد عليهما معا كما مر (وترك ان مع ذي الشروع وجبا) (قول كدي فتنافيا) أي ما دل عليه الفعل وهو الشروع مع ما دلت أن وهو الاستقبال (كأنشأ السائق يحدو) (قول كدي بكاف التشبيه الخ) سبق قلم بل هي للتمثيل وهو الذي يدل عليه كلامه في التوطئة حيث قال ثم مثل بخمسة الخ وحاصل ما مر أن هذه الأفعال بالنسبة الى اقتران خبرها بان وعدمه أقسام أربعة وجوب الاقتران وذلك مع حرى واخلولق امتناع الاقتران مع أفعال الشروع جواز الوجهين والغالب الاقتران وذلك مع عسى وأوشك عكسه مع كاد وكرب (واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد) (قول كدي أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف الخ) علة عدم التصرف أن هذه الأفعال تفيد انشاء الرجاء أو القرب أو الشروع والانشا آت انما تؤدي في الغالب بالحروف والحرف وما أشبهه كهذه الأفعال لا يتصرفان (وقوله كقوله يوشك الخ) البيت من المنسرح وقائله أمية ابن أبي الصلت ويوشك بكسر الشين مضارع أوشك ومن موصولة اسمها وفر بمعنى هرب فعل ماض وفاعله ضمير عائد على من والجملة صلتها والمنية الموت سميت بذلك لانها مبلغة لكل ما يتمناه الانسان في الدار الآخرة وباسم الضد وهو قطعها كل ما يتمناه في الدنيا وجملة خبر يوشك وفي بعض متعلق بيوافقها والغرات جمع غرة بكسر الغين في الجمع والمفرد الغفلات والشاهد في وقوع المضارع لأوشك

ومنه قول الشاعر : فموشكة أرضنا أن تعودا * خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وقوله : واستعملوا. يعنى العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير على أوشك وكادت لكنها بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة والتقدير لأوشك وكادلا لغيرهما ثم قال :

(بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثان فقد)

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة وهى عسى واخلولق وأوشك تستند لأن يفعل ويستغنى به عن ثانى الجزأين وتكون حينئذ أفعالا لازمة تكتفى بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخلولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند ومنه قوله عزوجل : وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم .وقد فى قوله قد يرد للتحقيق لا للتقليل لكثرة وروده ذلك واخلولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغى أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لان الكاف من أوشك مدغم فى القاف بعد قلبه قافا لأجل استقامة الوزن وغنى فاعل بيرد وبان متعلق بغنى لانه مصدر وكذلك عن وبعد فى أول البيت متعلق بيرد ثم قال :

(وجردن عسى أوارفع مضمرا * به اذا اسم قبلها قد ذكرا)

يعنى أن عسى اذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتستند الى أن يفعل وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثانى هند عست أن تفعل والزيدان عسيا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا والهندات عسين أن يفعلن وظاهر ان هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب ان ذلك فى الأفعال الثلاثة المذكورة اذلا فرق وعليه شراح المرادى وقوله وجردن عسى يعنى من الضمير وعسى مفعول بجردن وأو للتخيير وبه متعلق بارفع وقبلها متعلق بذكرا واسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكرا ثم قال:

والمعنى أن الشخص الذى يفر من الموت فى الحرب قد تأتيه منيته وهو غافل عنها فلا فائدة فى الفرار حينئذ لان ماقدره الله لابد أن يكون (وقوله ومنه قول الشاعر فموشكة الخ) البيت من المتقارب وقائله ابن سحيم الهذلى وموشكة اسم فاعل من أوشك وأرضنا اسمها وان تعودا خبرها وخلاف ظرف بمعنى بعد ومنه قوله تعالى : فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله . أى بعد رسول الله ﷺ ووحوشا بمعنى متوحشة حال من فاعل تعودا ويصح أن يكون جمع وحش ويكون على حذف مضاف معمول تعودا تقديره مسكن وحش ويبابا بفتح الياء المثناة تحت أوله وباءين موحدتين بعدها بينهما ألف كما ذكره غير واحد من أهل اللغة ومعناه خراب وان كان الجارى على ألسنة المدرسين بيابا بالباء الموحدة الموحدة ثم ياء مثناة ثم قيل فيه توكيد لوحوشا بمعنى متوحشة ومتخربة وقيل معطوف عليه بحذف حرف العطف والشاهد فى موشكة اسم فاعل من أوشك (وقوله لا لغيرهما) جعل الضمير المنوى ضمير أوشك وكادوهذا أحد الاحتمالين فى النظم وهو معترض لانه يقتضى انه لم يسمع مضارع من الأفعال الا لكاد وأوشك وهو باطل لانه سمع أيضا لاثنين جعل وطفق قالوا اجعل يجعل وطفق يطفق كعلم يعلم وطفق يطفق كضرب يضرب والاحتمال الثانى أن يكون الضمير المنوى مفردا عائدا على المضارع وهو باطل أيضا لانه يقتضى انه لم يسمع غيره فيكون منافيا من قوله وزادوا موشكا ولاستعمالهم المصدر لاثنين منها وهما طفق وكاد قالوا اطفقا وطفوقا وكودا ومكادة قيل ولا يمكن الجواب (بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد) (قول كدى وتكون حينئذ أفعالا لازمة) أى تامة هذا ظاهر كلام الناظم هنا حيث قال عن ثان وهو مذهب الجمهور وذهب الناظم فى جميع كتبه الى أنها ناقصة وعليه حمل بعض الشراح كلامه هنا بل قال ان الناظم نص على المتوهم وان كان الكلام على حذف الواو مع ماعطفت أى عن ثان وأول اذ الاستغناء عن الشىء فرع الاحتجاج اليه (وقوله وينبغى أن ينطق الخ) أشار بهذا الى ان الادغام غير واجب وهو كذلك لان شرط وجوبه أن يكون الحرفان فى كلمة واحدة كقل وشد لقول الناظم : أول مثلين محركين فى كلمة ادغم . فان كانا فى كلمتين كان جائزا نحو جعل لك الأن تسكين الكاف فى أوشك واجب هنا للوزن وان لم يقع ادغام (وجردن عسى أوارفع مضمرا) (قول كدى جاز أن تجرد من الضمير) أى وتكون تامة (وقوله جاز أن ترفع ضميرا) أى وتكون ناقصة (وقوله والصواب أن ذلك الخ) اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة أحدها مافى المكودى وثانيها أن هذا الحكم مفرع على التمام والنقصان السابقين والناظم يقتضى انه مستأنف الثالث هذان الوجهان يصحان تقدم الاسم نحو زيد عسى أن يقوم أو تأخر نحو عسى أن يقوم زيد والناظم يقتضى أن ذلك خاص بما اذا تقدم الاسم فلو قال بدل البيت :

فجردهن أو ارفع مضمرا * بهن واسم قبل أو بعد عرا

لم يرد عليه اعتراض فينتفى الأول الذى عند المكودى من النون العائدة على الثلاثة وينتفى الثانى بالفاء المفرعة فى فجردهن وينتفى الثالث بقوله واسم قبل أو عرا ﴿لا يقال﴾ هذا البيت لافائدة فيه لان عسى ناقصة أو تامة تقدما ﴿لانا نقول﴾ ذكره يبين لك ان عسى تحتمل فى التمام

(والفتح والكسر أجز فى السين من * نحو عسيت وانتقا الفتح زكن)

يعنى ان عسى اذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن يجوز فى سينه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال وانتقا الفتح زكن أى واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فانها كلها مثل نحو عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم باجز والكسر معطوف عليه وانتقا الفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر ثم قال :

﴿ ان وأخواتها ﴾

هـذا هو الباب الثالث من النواسخ فقوله :

(لأن أن ليت لكن لعل * كأن عكس مالكان من عمل)

قد تقدم ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان والى ذلك أشار بقوله : عكس مالكان من عمل * ومعنى ان وأن للتوكيد وليت للتمنى ولكن للاستدراك ولعل للترجى والاشفاق وكأن للتشبيه ومابعد ان معطوف عليه على اسقاط العاطف وعكس مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال :

(كان زيدا عالم بانى * كفء ولكن ابنه ذو ضغن)

والكفء المثل والضغن الحقد والعداوة ثم قال :

والنقصان فى مثال واحد (والفتح والكسر أجز فى السين) هذه المسألة لاارتباط لها بما قبلها فلذلك فصلها الموضح وقال ﴿مسئلة﴾ (قوله كذى أو غائبات الخ) هذا هو الصواب وفى بعض النسخ أو غائب بدل غائبات وفى بعضها بالجمع بينهما وكلاهما غير صواب لأنك تقول زيد عسى أن يقوم بلفظ واحد أسند للضمير أو الى أن يفعل فلاتتغير عسى مع المفرد المذكر الغائب (وقوله والفتح أجود) وجه بخفته وبأنه اللغة المشهورة وبعدم مخالفة عسى المسندة إلى الضمير مع المسندة الى الظاهر والله أعلم

﴿ ان وأخواتها ﴾

(قول كذى هذا هو الباب الثالث الخ) اعترض هذا بانه ان عنى بالثالث من النواسخ باعتبار العمل فهذا هو الثانى وان عنى باعتبار الابواب فهذا هو الرابع وقد يقال ان كلام كذى صحيح على بعد بأن يقال انه راعى بابى كان وأفعال المقاربة بابا واحدا لاشتراكهما فى الفعلية وباب ماولا الخ ثانيا فيكون هذا ثالثا (لان أن ليت لكن لعل) انما عملت النصب والرفع وان كان المناسب لاختصاصها بالاسم ان تعمل الجر لانها أشبهت أفعالا تامة متصرفة أشبهتها فى اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانها ثلاثية ورباعية وخماسية كما تكون الافعال واما فى المعنى فلانها بمنزلة أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت وانعالم يقدم مرفوعها على منصوبها لاظهار قوتها على ماالحجازية لان ما شبيهة بفعل واحد وهو ليس لاغير ولم تشبهها الا فى المعنى (قول كذى ومعنى ان وأن للتوكيد الخ) الاولى حذف اللام من التوكيد ومما بعده ثم اعلم ان المقرر فى علم المعانى ان المخاطب بمضمون الكلام اما أن يكون خالى الذهن من النسبة أوشاكافيها أو منكرالها أوغالبا بها فخالى الذهن يلقى اليه الكلام غير مؤكد لانه مهما ألقى اليه الكلام ثبت فى ذهنه لعدم ما يعارضه فيه فالتأكيد بالنسبة اليه ضائع وهم يقتصرون فى تراكيبهم على قدر الحاجة والشاك يلقى اليه الكلام مؤكدا استحسانا لازالة الشك الذى فى قلبه والمنكر يجب أن يؤكد له الكلام على قدر انكاره قوة وضعفا قال تعالى : انا اليكم مرسلون . فاما بالغوا فى الانكار زيد التأكيد باللام فقال تعالى : انا اليكم لمرسلون . وأما العالم بالنسبة فلا يخاطب بما علمه لعدم الفائدة الا اذا نزل منزلة واحدة من هذه الثلاثة وما اقتضاه الموضح وصرح به فى التصريح مردود بما يعلم بالوقوف على حاشية والدنا (وقوله وليت للتمنى) هو طلب مالاطمع فيه أو مافيه عسر فالاول نحو قوله :

ألاليت الشباب يعود يوما * فاخبره بما فعل المشيب

فعود الشباب ممالاطمع فيه وهذا القسم هو الغالب ومثال الثانى قول منقطع الرجاء ليت لى مالا فاتصدق به فوجدان الفقير للمال عسير وهذا القسم غير غالب ثم التمنى يكون فى الممنوع والممكن دون الواجب فلا يقال ليت غدا يجىء لان مجيئه واجب (وقوله ولكن للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أواثبات مايتوهم نفيه عنه فالاول نحو زيد شجاع فيتوهم المتوهم أنه كريم لان من جاد بنفسه يجود بماله غالبا من باب أحرى فترفع ماتوهم ثبوته بقولك لكنه ليس بكريم ومثال الثانى زيد شجاع لكنه بخيل وعبارة التصريح غير محررة ولكن بسيطة وقيل مركبة من لا والكاف الزائدة لا التشبيهية وأن وحذفت الهمزة تخفيفا (وقوله ولعل للترجى) يكون فى المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ويكون للاشفاق وهو فى المكروه نحو لعل زيدا هالك ﴿ فرع ﴾ قد ينتصب الجزآن بعد إن وأخواتها فعنه عليه الصلاة والسلام: ان قعر جهنم لسبعين خريفا. ومنه

(وراع ذا الترتيب الا فى الذى * كليت فيها أوهنا غير البذى)

لما أتى بالمثل فى البيت الذى قبله مرتبة فقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل نبه على أن هذا الترتيب المذكور مراعى أى محافظ عليه الا إذا كان الخبر ظرفا أومجرورا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله :

* كليت فيها أوهنا غير البذى * والبذى الفاحش النطق وذا مفعول براع والترتيب نعت لذا وإلا استثناء ولا بد من تقدير حذف فى كلامه ليستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب الا فى المثال الذى يكون فيه الخبر ظرفا أو مجرورا كليت فيها فالذى على هذا نعت لمحذوف وهو المثال ثم قال :

(وهمز إن افتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذاك اكسر)

يعنى ان الهمزة المكسورة تفتح اذا سد المصدر مسدها أى اذا أولت هى وما بعدها بمصدر كما اذا وقعت فى موضع مرفوع فعل نحو يعجبنى أنك قائم أى قيامك وفهم من قوله وهمز إن افتح ان الاصل ان المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله: وفى سوى ذاك اكسر. يعنى اذا لم يسد المصدر مسدها ثم ان أن فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه كسرها وقسم يجوز فيه الفتح والكسر وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع * الاول أن تقع فى الابتداء وهو المشار اليه بقوله (فاكسر فى الابتدا) أى فى ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان الاولى أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى : انا أعطيناك الكوثر . والاخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى : ألا إن أولياء الله * الثانى أن تقع فى بدء الصلة وهو المشار اليه بقوله : (وفى بدء صله) أى وفى أول الصلة نحو قوله عز وجل : وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء . واحترز بقوله : فى بدء صلة . من الواقعة فى حشو الصلة

خاط لى عمرو قباء * ليت عينيه سواء * فسل الناس جميعا * أمديحا أم هجاء

فنصبت ليت الجزأين وكان عمرو هذا أعور فلم يعلم أمدحه بانه ليت عينيه معا صحيحتان أو هجاه أى ليت العين الاخرى الصحيحة مثل السقيمة * ويذكر ان المأمون تزوج ببوران بنت الحسن فاصدقها ألف حمار من الياقوت وبسط الفرش المنسوجة بالذهب وأوقد شموع العنبر العظيمة وقد كان قبل الوليمة أعد مائة وأربعين بغلا لحمل الطعام لدار الطبخ مدة من عام ثلاث مرات كل يوم وجاء نحو ثلاثين مركبا لحضور الوليمة حاملة الجوائز فمدحه الشعراء فاعطى جميعهم وترك واحدا منهم فقال ان أدمت حرمانى جعلت فيك شعرا لا يعرف الناس أمدحتك فيه أم هجوتك فقال لا أعطيك الا أن تفعل فقال :

بارك الله للحسن * ولبوران فى الختن

ياامام الهدى ظفر * ت ولكن ببنت من

فلم يعلم ببنت من فى الرفعة والجلالة أوفى الاحتقار ثم قال : هل سمعت هذا أو ابتكرته فقال : أخذته من خاط لى عمرو الخ (وراع ذا الترتيب الا فى الذى) لا يقال ما الفرق بين هذه الاحرف وما الحجازية حيث جاز توسط الخبر هنا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا وامتنع مع ما لانا نقول هذه الاحرف أقوى لانها شبيهة بالافعال المتصرفة لفظا ومعنى كما علمت بخلاف ما الحجازية فلم تشبه إلا فعلا جامدا وهو ليس فى خصوص المعنى كما مر فضعفت (وقوله فانه يجوز الخ) الا انك اذا أردت تقدير متعلق الخبر الظرف قدر مؤخرا عن الاسم وقد يجب تقديم الخبر الظرف على الاسم اذا عاد عليه ضمير من الاسم نحو ان فى الدار ساكنها وقد يجب التأخير للخبر ولو كان ظرفا اذا كان الخبر مقرونا بلام الابتداء نحو ان زيدا لفى الدار واما تقديمه على الادوات فلا يصح (وهمز إن افتح لسد مصدر) (قول كدى وهو أشهر القولين) الاولى الأقوال لانها ثلاثة قيل المكسورة أصل وقيل المفتوحة وقيل كل منهما أصل ووجه اختيار كون المكسورة أصلا بوجوه منها ان الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد وان المفتوحة مؤولة بمفرد والذى يلزم طريقة لا يؤول معها أصل لما يؤول ثم انه يسد المصدر مسدها وجوبا فى ثمانية مواضع انظرها فى التوضيح وعبر الناظم بمصدر ولم يعبر بمفرد اشارة إلى انه اذا أولت بمفرد غير مصدر لا تفتح وهو كذلك نحو ظننت زيدا أنه قائم فتكسر إن لان الجملة فى معنى مفرد غير مصدر وهو قائم مفعول ثان لظننت (وقوله ثم ان أن فى ذلك على ثلاثة الخ) الأولى ان يأتى بهذا التقسيم قبل قوله سابقا وهمز إن الخ بان يجعل التى يجب فتحها هو القسم الأول ثم التى يجب كسرها ثم ما يجوز فيها الوجهان ليوافق صنيع الناظم إذ كلامه يقتضى أن الناظم قدم المكسورة وليس كذلك ﴿ فان قلت ﴾ لم قدم الناظم المفتوحة مع ان المكسورة أصل ﴿ قلت ﴾ لان الكلام على المفتوحة قليل على اجمال الناظم والكلام على المكسورة أكثر وعادتهم تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا لغيره (فاكسر فى الابتدا) (قول كدى أى فى ابتداء الكلام) جعل الابتداء فى النظم ضد الحشو والوسط وهو الصواب ووجهه انها لو فتحت فى الابتداء لكان مبتدأ بلاخبر وليس المراد بالابتداء المبتدأ الذى له الخبر فان هذه يجب فتحها لسد المصدر مسدها نحو : ومن آياته أنك ترى الأرض. أى رؤيتك فهى مبتدأ ومن آياته خبر مقدم (وفى بدء صله) انما وجب

فانها يجب فتحها نحو جاءني الذي في ظني انه قائم * الثالث ان تقع جوابا للقسم وهو المشار اليه بقوله : (وحيث ان ليمين مكمله) أي وحيث
تكون ان جوابا للقسم فانها حينئذ مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو: والعصر إن الانسان لفي خسر . والمجرد منها نحو: حم
والكتاب المبين إنا أنزلناه * الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار اليه بقوله : (أو حكيت بالقول) ومثاله قوله تعالى : وقال الله انى معكم .
* الخامس أن تحل محل الحال وهو المشار اليه بقوله : (أو حلت محل * حال كزرته وإني ذو أمل) وشمل صورتين الأولى أن تكون بعد
واو الحال وقد مثله بقوله : كزرته واني ذو أمل. ومثاله قوله عزوجل: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين
لكارهون . والثانية ان تكون مجردة من الواو كقوله تعالى: إلا انهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق.* والسادس أن يقترن خبرها
باللام وهو المشار اليه بقوله : (وكسروا من بعد فعل علقا * باللام) ثم مثل ذلك بقوله : (كاعلم انه لذو تقى) ومنه قوله عزوجل :
والله يعلم انك لرسوله. فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر ان فقوله في الابتدا متعلق باكسر وفي بدء صله معطوف على في الابتدا
وحيث معطوف أيضا وان مبتدأ وخبره مكملة وحيث مضافة إلى الجملة وليمين متعلق بمكملة * القسم الثاني وهو ما يجوز فيه كسرها وفتحها
وذكر لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله :

(بعد إذا فجاءة أو قسم * لا لام بعده بوجهين نمى)

يعني ان كسر إن وفتحها جائز بعد إذا الفجائية وبعد القسم الذي لا يقترن خبرها فيه باللام فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر :
وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * إذا إنه عبد القفا واللهازم يروى بكسر إن على القياس لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية
وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فاذا العبودية حاصلة ومثال ذلك بعد القسم

الكسر هنا لأن صلة الموصول غير أل لا تكون إلا جملة أو شبهها (قول كدى فانها يجب فتحها الخ) لتأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ وفي
ظني خبر والجملة صلة والتقدير جاء الذي قيامه في ظني وظاهر كدى انها مهما وقعت وسط الصلة الاوجب فتحها وليس كذلك بل يجب
كسرها أيضا إذا كانت خبرا عن اسم عين نحو جاء الذي أبوه انه قائم فلو فتحت لقيل الذي أبوه قيام فيكون فيه الاخبار بالمصدر عن
اسم الذات وهو لايصح إلا بتأويل فيكون هنا تأويلان (وحيث ان ليمين مكمله) وجهه ان جواب القسم لا يكون الاجملة (أو حكيت
بالقول) وجهه ان المحكي بالقول لايكون الاجملة وما يؤدي معناها وأخذ من قوله حكيت انها ان ذكرت بعد القول من غير حكاية فتحت
نحو أخصك بالقول أنك فاضل لانها على حذف الجار (أو حلت محل حال) (قول كدى كقوله عز وجل إلا انهم الخ) ورده في التصريح
وقال الصواب ان الكسر لأجل اللام والحق انهما علتان كسرت للحال ولأجل اللام والعلل لاتتزاحم وإنما وجب الكسر هنا مع انها
لو فتحت لأولت بالمفرد وهو الأصل في الحال لانها لو فتحت لأولت بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير (وكسروا من بعد فعل علقا * باللام)
(قول كدى فيعلم يطلب أن الخ) ظاهره ان الشاهد إنما هو في يعلم صدر الآية وأما يشهد فلا شاهد فيه والحق ان الشاهد فيهما معا والتعليق
وان كان خاصا بأفعال القلوب إلا أن يشهد بمعنى يعلم وإنما وجب الكسر لانها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام
تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها (وقوله القسم الثاني الخ) الحق ان هذا هو القسم الثالث كما مر (وقوله وذكر لذلك أربعة مواضع)
أشار بهذا إلى ان الموضع الثاني التي يجوز فيها وجهان أكثر من الأربعة التي في النظم وهو كذلك وأنهاها في التوضيح إلى تسعة (بعد إذا
فجاءة أو قسم) (قول كدى بعد إذا الفجائية الخ) نسبة للفجاءة بضم الفاء والمد وهي الهجوم والبغتة يقال فاجأه كذا إذا بغته وهي اسم
على الأصح وقيل حرف (وقوله قول الشاعر وكنت الخ) البيت من الطويل أنشده سيبويه ولم يعزه لأحد وأرى بضم الهمزة مبني للمفعول
مضارع أرى المتعدي إلى ثلاثة وأصله يريني الله زيدا ثم حذف الفاعل وهو اسم الجلالة فنابت الياء عن المفعول الأول مناب به وهي من ضمائر النصب
لا تصلح أن تكون في محل رفع فأتى مكانها بضمير رفع مستتر وقلبت الياء الأولى حرف المضارعة همزة بضم أوله ضما جديدا وفتح ما قبل
آخره وهو الراء فصار أرى فمفعوله الأول الضمير النائب عن الفاعل العائد على المتكلم وزيدا مفعول ثان وسيدا مفعول ثالث وقول الأزهري
وغيره يتعدى إلى اثنين سبق قلم والكاف حرف جر وما مصدرية لا معترضا بين المفعول الثاني والثالث والتقدير كقول الناس فيه وإذا للفجاءة
وعبد القفا عبد يضرب على قفاه واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وهي طرف الحلقوم والمعنى كنت أظن زيدا سيدا كما قيل فاذا هو عبد يضرب
على قفاه ويلكز تحت حلقومه وأذنه وخص هذين الموضعين لأن القفا محل الصفع واللهازم موضع اللكز والشاهد في كسر ان وفتحها
(وقوله لا يليها الاجملة اسمية) هذا يقتضي انها اذا كانت مفتوحة لا تكون الجملة اسمية وهو باطل والحق في تعليل القياس الجملة أن تكون
مذكورة بتمامها ولا حذف مع المكسورة دون المفتوحة (وقوله ومثال ذلك بعد القسم) تبع ظاهر عبارة النظم والصواب اخراجها عن

قول الشاعر : أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى فمن كسرها جعلها جوابا للقسم ومن فتحها فعلى نية حذف حرف الجر والتقدير على أنى وفى نمى ضمير مستتر يعود على ان وبعد إذا وبوجهين متعلقان بنمى وإذا مضافة لفجاءة أو قسم معطوف على إذا ولا لام لا واسمها وبعده خبرها والجملة صفة القسم والتقدير نمى ان بعد إذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين وفهم أن المراد بالوجهين الفتح والكسر من ذكرهما قبل ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله : (مع تلو فا الجزا) يعنى انه أيضا يجوز الفتح والكسر فى ان الواقعة بعد فاء الجزاء نحو : من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم . قرىء بالكسر على الأصل لأن الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبرا والمبتدأ محذوف والتقدير فجزاؤه الغفران أو العكس والتقدير فالغفران جزاؤه ومع متعلق بنمى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف والتقدير نمى جواز الوجهين بعد إذا وبعد قسم وبعد فاء الجزاء ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله :

(وذا يطرد * فى نحو خير القول انى أحمد)

يعنى انه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر ان وفتحها فالكسر على معنى خبر القول انى أحمد أى خبر القول هذا اللفظ الذى أوله انى فيكون من الاخبار بجملة عن مبتدأ فى معنى الجملة ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ ومعنى الفتح خبره القول حمد الله ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لأن إن وما بعدها مؤولة بالمفرد فذا مبتدأ وهو اشارة إلى جواز الوجهين وخبر يطرد وفى نحو متعلق بيطرد ونحو مضاف الى قول مقدر أى فى نحو قولك خير القول ثم قال :

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو انى لوزر)

يعنى ان اللام تدخل فى خبر ان وفهم من اقتصاره على ان المكسورة انها لا تصحب غيرها من أخواتها خلافا لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء انها اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو لزيد قائم خلافا لمن قال انها غيرها وانما أخرت للخبر مع ان كراهية اجتماع حرفى تأكيد والخبر فاعل بتصحب ولام ابتداء مفعول ويجوز العكس وهو اظهر وانى لوزر محكى بقول محذوف والتقدير نحو قولك انى لوزر

ظاهرها بأن يقدر مضاف أى بعد فعل قسم لينتفى بهذا المضاف التناقض بين ما هنا وبين قوله قبل وحيث إن ليمين مكملة (وقوله قول الشاعر أو تحلفى) البيت من مشطور الرجز وقائله رؤبة قد سافر ولم يترك ولدا ولا زوجته حاملا فلما قدم وجد ولدا فقالت هو منك فأنشد :

لتقعدن مقعد القصى * منى ذى القاذورة المقلى

أو تحلفى الخ فاجابته :

لا والذى ردك يا صفي * ما مسنى بعدك من انسى غير غلام واحد فتى * بعد امرأين من بنى لؤى

وآخرين من بنى عدى * وخمسة كانوا على الطوى وستة جاؤا مع العشى * وغير تركى ونصرانى

فقام اليها وسدفاها وقال قبحك الله وقال والله لولا انى سددت فاها لذكرت الانس والجن وطلقها فتحلفى منصوب بحذف النون بان مضمرة بعد أو التى بمعنى الى معطوف على مقعد كذا قيل والظاهر انه معطوف على تقعدن مجزوم بلام الأمر فالمعنى اذكرى لى القصة فأبعدك منى بالطلاق أو احلفى والشاهد فى كسر ان وفتحها (مع تلو فا الجزا) (قول كدى أن يكون بجملة الخ) هذا يقتضى انه إذا كانت مفتوحة لا يكون بعدها جملة وليس كذلك كما يعلم من كلامه والحق فى العلة ان يقول للسلامة من التقدير بخلافه مع المفتوحة (وقوله تقديره فجزاؤه الغفران) قدم حذف المبتدأ اشارة إلى أنه أولى لأنه إذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لأنه هو المعلوم من الجملة (وذا يطرد * فى نحو خير القول إنى أحمد) (قول كدى وما أشبهه الخ) أى فى كون ان خبرا عن قول والقولان لقائل واحد نحو قولى انى أشكر الله ﴿ فان قلت ﴾ ان فى مثال الناظم غير خبر عن قول والقولان ليسا لقائل واحد ﴿ قلت ﴾ جوابا عن الأول لما كان خير مضافا إلى القول والمضاف والمضاف اليه كالشىء الواحد صار المبتدأ كأنه قول وعن الثانى بأن أل فى القول خلف عن مضاف اليه والأصل خير قولى حمد الله فيتحد فاعل القول والحمد (وقوله هذا اللفظ) المراد به الكلام الملفوظ به لا اللفظ حقيقة والا كان من قبيل الاخبار بالمفرد (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) (قول كدى وفهم من اقتصاره على ان المكسورة الخ) وجه عدم لحاق لام الابتداء بعد غير ان من أخواتها أن ليت ولعل وكأن تغير معنى الابتداء وتزيل حكمه اذ معنى ليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء فتنافيا وأما أن المفتوحة فان الجملة معها فى تأويل المفرد ولا يمكن توكيده ولكن تدل على ان ما بعدها مطلوب لما قبلها واللام تؤذن بالاستقلال فتنافيا وان سمع دخولها خبر فى غير ان المكسورة حكم عليها بالزيادة كقراءة ابن جبير الا أنهم ليأكلون بفتح أن أو حكم عليها بالشذوذ وانما دخلت اللام بعد ان المكسورة لانها شبيهة بالقسم فى التوكيد (وقوله وانما أخرت للخبر مع ان الخ) جواب

والوزر الحصن ثم ان مواضع هذه اللام أربعة الخبر ومعمول الخبر والفصل والاسم وأشار الى الأول بقوله :

(ولا يلي ذا اللام ماقد نفيا * ولا من الأفعال ما كرضيا)

يعني ان هذه اللام لا تصحب الخبر اذا كان منفيا نحو ان زيدا لم يقم ولا الفعل الماضي المتصرف الخالي من قد نحو ان زيدا لرضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضي في كونه ماضيا متصرفا خاليا من قد وفهم منه أنها تصحب المفرد نحو ان زيدا لقائم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لأبوه قائم والفعل المضارع نحو قوله عزوجل : إن ربك ليحكم بينهم . والماضي غير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل وبقي من الشروط المفهومة من تمثيله برضي أن لا يلي الماضي قد فنبه عليه بقوله : (وقد يليها مع قد) وفهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله :

(كإن ذا * لقد سما على العدا مستحوذا)

ومعنى مستحوذا غالبا لهم ثم أشار الى الثاني بقوله : (وتصحب الواسط معمول الخبر) أي وتصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو ان زيدا لعندك قاعد وان عمرا لفيك راغب وان زيدا لطعامك آكل والواسط مفعول بتصحب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار الى الثالث فقال : (والفصل) أي تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج الى تقدير فعل ومثاله قوله عزوجل : وإن ربك لهو العزيز الرحيم . ولم يقيد الفصل بشيء لانه معلوم انه لا يكون الا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار إلى الرابع بقوله : (واسما حل قبله الخبر) يعني ان لام الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي تأكيد ومثاله قوله عزوجل : وإن لنا للآخرة والأولى . وفهم مما تقدم ان الخبر في ذلك لا تكون الا ظرفا أو مجرورا وفهم أيضا من اشتراط الفصل في الاسم ان ذلك مشروط في الخبر أيضا لاتحاد العلة ونصب اسما بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسما ثم قال :

عن سؤال مقدر يقال لام الابتداء لها الصدارة فلم أخرت للخبر فأجاب بقوله كراهية الخ وأخرت اللام دون أن لان ان عاملة فهي أقوى (وقوله والوزر الحصن) القاموس الحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى جوفه وقد سافر بعض المفسرين على معنى قوله تعالى : لا وزر. حتى وجد أعرابيا يريد شيئا . وجعل يقول لا وزر فعلم أن معناه لا حصن ثم ان دخول لام الابتداء في خبر ان المكسورة غير لازم كما يؤخذ من مثاله بقوله سابقا عالم بأني الخ ومن قوله بعد وتلزم اللام اذا ما تهمل لانه لما نص على لزوم اللام اذا أهملت علمنا أنها اذا كانت عاملة لا تلزمها اللام (وقوله ثم ان مواضع هذه اللام الخ) الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله وبعد ذات الكسر الخ لان فيه ذكر دخولها على الخبر (ولا يلي ذا اللام ماقد نفيا) انما لم تدخل في الخبر المنفي لئلا يجمع بين حرفين متماثلين في نحو لم ولن ولا وحمل باقي أدوات النفي على هذه الثلاثة ولم تدخل في الماضي المتصرف الخالي من قد لعدم شبهه بالاسم ودخلت في الخبر المفرد لشبهه بالمبتدأ وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر وعلى الفعل المضارع وعلى الماضي الجامد غير ليس لشبههما بالاسم ودخلت على الماضي المقرون بقد لشبهه بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم وشبيه الشبيه شبيه وبقي على الناظم من الشروط أن لا يتقدم الخبر وسيصرح بهذا المكودي عند قوله واسما حل الخ حيث قال هناك وفهم من اشتراط الفصل في الاسم الخ (لقد سما على العدا) معنى سما ارتفع والعدا بكسر العين جمع عدو ولا نظير له قاله ابن السكيت ويقال عدا بالضم (وتصحب الواسط معمول الخبر) مفهومه ان معمول الخبر ان تأخر فلا تدخل عليه اللام نحو ان زيدا قاعد في الدار لطلب اللام التصدير ما أمكن وهناك شرطان آخران ذكرهما التوضيح (قول كدى على مذهب من أجاز تعريف الحال) هذا اذا قلنا أل في الواسط للتعريف والأولى انها زائدة ليكون نكرة فيكون ماشيا على المشهور (والفصل) قال المعرب على حذف مضاف أي ضمير الفصل سمي بذلك لانه يفصل بين الخبر والوصف ويفرق بينهما فاذا قلت ان زيدا لهو القائم تعين في القائم أن يكون خبر ان لا صفة لزيد لانه لا يفصل بين الصفة والموصوف فلو لم تأت به احتمل القائم أن يكون خبرا وأن يكون صفة فتبقى النفس متشوفة لذكر الخبر وهو غير ضمير بل صيغته صيغته كما قاله البصريون ويسمى عندهم بالفصل ويسمى عند الكوفيين بالعماد لانه يعتمد عليه في تأدية المراد ولا محل له على كلا القولين لانه كالحرف (قول كدى فهو مفعول بفعل محذوف) لا معنى لهذا الكلام لانه يقتضي أن عمرا من نحو صحبت زيدا وعمرا يقال مفعول بفعل محذوف ولا قائل به والا بطل باب العطف والصواب ماذكره بعد (واسما حل قبله الخبر) في كلام الناظم هنا الايطاء وهو تكرار القافية واتحادها معنى وذلك هنا لفظ الخبر وفي بعض النسخ خبر بلفظ التنكير للثاني والتعريف للاول فلا ايطاء

(ووصل ما بذى الحروف مبطل * إعمالها وقد يبقى العمل)

اذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو : إنما الله إله واحد . وقد سمع الإعمال فى ليت فى قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم عليها سائرها وهو مذهب الناظم لاطلاقه فى قوله وقد يبقى العمل ووصل مبتدأ ومبطل خبره و إعمالها مفعول و بذى الحروف متعلق بوصل وقد يبقى العمل جملة مستأنفة :

(وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا)

يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم ان بشرط أن تستكمل خبرها نحو ان زيدا قائم وعمرو وفهم من قوله جائز أن النصب أيضا جائز وهو الأصل وفهم من قوله بعد أن تستكملا أنه لا يجوز الرفع فى المعطوف على اسمها قبل أخذها الخبر نحو ان زيدا وعمرا قائمان ورفع المعطوف على اسم ان بشرطه اما على العطف على الموضع واما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان زيدا قائم وعمرو قائم فيكون من عطف الجمل وأما معطوف على الضمير المستتر فى الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعك مبتدأ وخبره جائز ومعطوفا منصوب برفعك وعلى منصوب متعلق بمعطوف وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقا برفعك والتقدير ورفعك معطوفا على منصوب ان بعد استكمالها الخبر جائز ثم قال :

(ووصل ما بذى الحروف مبطل * إعمالها) (قول كـدى اذا اتصلت ما الزائدة) نـكت بقيد الزيادة على الناظم الذى يقتضى أنه مهما اتصلت ما بهذه الأحرف بطل عملها كانت زائدة أم لا وليس كذلك إذ لو كانت موصولة فلا يبطل العمل معها نحو ان ما يقضيه الله يكون (وقوله لزوال اختصاصها بالأسماء) أى فيصح حينئذ دخولها على الجمل الفعلية والأولى للمكودى أن يمثل بنحو قوله تعالى : قل إنما يوحى إلى أنما الهكم إله واحد . ليكون مثل لا عمالها ولدخولها على الأفعال وللمكسورة والمفتوحة (وقوله فى النابغة الخ) البيت من البسيط وأشار به إلى قول زرقاء اليمامة وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ورأت سربا من الحمام بين جبلين وكانت لها حمامة واحدة فقالت :

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه * و نصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فاذا الحمام الذى رأت وقع فى شبكة صياد فالفوه ستا وستين ونصفها ثلاث وثلاثون فاذا انضم إلى حمامتها كان الجميع مائة والا للتمنى يروى بنصب الحمام على أنه بدل من هذا أو عطف بيان عليه فليت حينئذ عاملة ولنا خبرها ويكون ونصفه بالنصب ويروى الحمام بالرفع فيكون هذا مبتدأ وليت حينئذ مهملة ونصفه بالرفع وقد آخر البيت اسم بمعنى حسب وأصله البناء على السكون وكسرها للقافية وهو مبتدأ والخبر محذوف أى فحسبى ذلك والشاهد على رواية الحمام بالنصب وعد الصفدى قصة زرقاء من المستحيل وقال محال أن يتفق هذا لأحد ثم ان الشاطبى استشكل قد فى النظم ان كانت للتقليل كما هو المتبادر من جزمه أولا ببطلان العمل وان عرف الصنفين فى قد ان دخلت على على المضارع أن تفيد التقليل فالعمل كثير مع ليت وقيل واجب فكيف يمكن التقليل بالنسبة اليها وان قلنا انها للتحقيق اقتضى ان غير ليت من أخواتها يساويها وليس كذلك قال ولا جواب له وليس كل داء يعالجه الطبيب وأجاب بعض بأنها للتقليل باعتبار الأفراد التى يقل عملها مع اتصال ما بها ﴿تنبيه﴾ ماهنا كافة وقد تكون سببا فى العمل كالتى فى اذما وحيثما فانها فيهما شرط فى العمل وألغز فى ما هذه السيوطى بقوله:

ألا أيها النحوى ان كنت بارعا * وكنت لأقوال النحاة تفصل

وأحكمت أبواب الاحاجى بأسرها * أبن لى عن حرف يولى ويعزل

﴿ فأجبته بقولى ﴾

أيا سيدا حاز المكارم جملة * وأضحى لأرباب العقول يسائل

ودام لحل المشكلات موضحا * ونال بما ما يرتجى ويؤول

(وجائز رفعك معطوفا) (قول كدى وهو الأصل) ولذا لم يتكلم عليه الناظم هنا لانه حكم تقرر فى بابه وهو عطف النسق ولم يخالف فيه فى هذا الباب غيره (وقوله أنه لا يجوز الرفع الخ) لانه إذا عطفنا عمرا المرفوع فى مثال المكودى على زيدا المنصوب قبل استكمال الخبر لزم فى زيد أن يكون توارد عليه عاملان لفظى وهو ان ومعنوى وهو الابتداء فالأول عمل فى لفظه والثانى فى محله وعطف باعتبار ذلك وهو لا يصح بهذا عللوا (وقوله اما على العطف على الموضع) أى محل اسم ان هذا ظاهر الناظم ورده الموضح بأنه لا يصح لزوال الابتداء بدخول الناسخ ويصير حينئذ لا فرق بين العطف قبل استكمال الخبر وبعده ورجح الوجهين اللذين ذكرهما المكودى بعد (وقوله وبعد متعلق بجائز الخ) الأولى ما بعده وانه متعلق برفعك لا غير لما يلزم على تعلقه بجائز الفصل بالمبتدأ الذى هو رفعك وهو أجنبى الا اذا قلنا جائز مبتدأ ورفعك فاعله على حذف

(وألحقت بإن لكن وأن) يعنى أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة الهمزة ولكن بالشرط المذكور فمثاله بعد أن قوله عز وجل: أن الله برىء من المشركين ورسوله . وبعد لكن نحو ما قام بكر لكن زيدا قائم وعمرو وانما ألحقت أن ولكن بإن لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقى ثم تمم البيت بقوله : (من دون ليت ولعل وكأن) ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال : (وخففت ان فقل العمل) . يعنى أن ان المكسورة إذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله عز وجل : وان كلا لما ليوفينهم. وفهم منه أن اهمالها هو الكثير كقوله تعالى : ان كل نفس لما عليها حافظ. وأل فى العمل إما للعهد أى للعمل المذكور وإما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها ثم قال : (وتلزم اللام إذا ما تهمل) يعنى أنها إذا أهملت يلزم خبرها اللام وانما لزمت اللام للفرق بينها وبين النافية واللام فاعل بتلزم والمفعول محذوف تقديره وتلزم اللام الخبر وأل فى اللام للعهد وهى التى تصحب ان المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه أنها ليست غيرها خلافا للفارسى ثم قال :

(وربما استغنى عنها ان بدا * ما ناطق أراده معتمدا)

يعنى أنه قد استغنى عن اللام بعد ان المخففة إذا أمن اللبس بينها وبين ان النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

فان صدر البيت مدح فعلم أن ان فى عجزه ليست للنفى لئلا يتناقض صدر البيت مع عجزه فلم يحتج إلى اللام الفارقة وعنها فى موضع رفع باستغنى على أنه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدا وناطق مبتدأ وأراده خبر والجملة صلة لما والضمير فى أراده عائد على ما ومعتمدا بكسر الميم حال من فاعل أراده ويجوز فتح ميمه على أنه حال من مفعول أراده والتقدير ان ظهر المعنى الذى أراده الناطق معتمدا عليه: (والفعل ان لم يك ناسخا فلا * تلفيه غالبا بإن ذى موصلا) . يعنى أن الفعل إذا وقع بعد إن المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء

قد يجوز نحو قوله أولو الرشد (وألحقت بإن لكن وأن) لا وجه للتعبير بالالحاق ولذا قال الشيخ يس صوابه أن يقول: ومثلها فى ذاك لكن وأن * وامنعه فى ليت ولعل وكأن (قول كدى ثم تمم البيت مع قوله بعد ولو استغنى الخ) على هذا جمهور الشراح وأبدى له الشاطبى نكتة وهى التنكيت على الفراء باجازته ذلك مع كأن وليت ولعل ولعل الموضح أشار لشرحه بقوله ولم يشترط الفراء الشرط الثانى أى وهو كون العامل ان وأن ولكن وأيضا فانه مفهوم لقب ولم يعتبره الناظم لضعفه (وخففت ان فقل العمل) (قول كدى نحو قوله عز وجل وان كلا الخ) بتخفيف ان ولما وهى قراءة نافع وابن كثير فان مخففة من الثقيلة وكلا بالنصب والتنوين اسمها واللام فى لما لام الابتداء وفى الجلالين انها للقسم وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف والقسم وجوابه صلة لما والتقدير والله أعلم وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة والقسم وجوابه سد مسد الصفة المفردة والا فهو صفة وقرأ شعبة بتخفيف ان وتشديد لما وقرأ البصرى والكسائى بتشديد ان وتخفيف لما وقرأ الشامى وحفص وحمزة بتشديدهما (وقوله كقوله تعالى : ان كل الخ) ان مخففة وكل مبتدأ ولما اللام لام الابتداء وما موصولة وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما وهى خبر كل (وتلزم اللام اذا ما تهمل) (قول كدى يلزم خبرها اللام) الأولى أن يقول بدل خبرها وما بعدها لأنها إذا أهملت فلا خبر لها وأجيب عنه بأن المراد خبرها لو لم تهمل (وقوله وانما لزمت اللام للفرق الخ) فان وجدت اللام بعدها فهى مخففة من الثقيلة وإلا فنافية وهذا انما يأتى على مذهب الفارسى القائل بأن اللام ليست للابتداء وانما هى للفرق والذى لسيبويه والجمهور أنها لام الابتداء وهى مقتضى قول الناظم وتلزم اللام لأن أل فى اللام للعهد والمعهود لام الابتداء فى قوله سابقا : وبعد ذات الكسر الخ لأن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى ﴿ فان قلت ﴾ ما ثمرة الخلاف ﴿ قلت ﴾ ثمرته تظهر فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم: قد علمنا ان كنت لمؤمنا. فعلى أنها لام الابتداء يجب كسر إن وعلى أنها لام الفرق يجب الفتح لأن ان النافية لا يدخل عليها عامل (وربما استغنى عنها) (قول كدى كقول الشاعر أنا الخ) البيت من الطويل وقائله الطرماح واسمه الحكم بن حكيم وأنا مبتدأ وابن خبر وأباة جمع آب اسم فاعل من أبى بمعنى منع كغزاة جمع غاز والضيم الظلم ومن آل بدل من أباة ومالك الأول اسم لأبى قبيلة ومالك فى قوله وان مالك اسم للقبيلة نفسها فلذلك أعاد الضمير فى قوله كانت مؤنثا وصرفه للضرورة وان مخففة ومالك مبتدأ وجملة كانت خبره والشاهد فى اهمال ان وحذف لام الابتداء بعدها من كانت لظهور المعنى والمعادن جمع معدن وهو الأصل ثم انهم اعترضوا على المكودى والموضح فى الاستشهاد بهذا البيت فانهما يقتضيان أنه لولا القرينة لصح دخول اللام أو لوجب دخولها على كانت وهو باطل لأن كان فعل متصرف خال من قد ولا تدخل اللام عليه لقوله سابقا : ولا من الأفعال ما كرضيا * قيل ويمكن الجواب بأن الشروط المذكورة خاصة بالثقيلة فان صح هذا الجواب انتفى اعتراض بعض على الموضح فى التمثيل بأن زيدا لن يقوم (والفعل ان لم يك ناسخا فلا) (قول كدى إذا وقع بعد ان الخ) نكت بقوله بعد ان على الناظم حيث عبر بموصلا والايصال هو وصل الشىء بالشىء ولا يدرى أهو قبل ان أو بعدها وأجاب

فى الغالب كقوله عزوجل: وان كانت لكبيرة . وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك. وفهم من قوله غالبا أنه قد يكون غير ناسخ كقول الشاعر:

شلت يمينك ان قتلت لمسلما * حلت عليك عقوبة المتعمد

وقولهم: ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه. والفعل مبتدأ وان لم يك ناسخا شرط والجواب فلا تلفيه أى لا تجده وغالبا حال من الهاء فى تلفيه وموصلا مفعول ثان لتلفيه وبإن متعلق بموصلا وذى بدل من ان أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر فى يك ثم قال: (وان تخفف أن فاسمها استكن) يعنى أن المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت ان المكسورة المخففة بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم اهمالها من قوله اسمها فانه لا يطلق عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه وتجوز فى قوله استكن وانما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير الا فى الفعل أو ما جرى مجراه ثم قال: (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعنى أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن فى أن لا يكون الا جملة فشمل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه أنه لا يكون مفردا والخبر مفعول أول باجعل وجملة هو المفعول الثانى ومن متعلق باجعل ثم قال:

(وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقدر أو نفى او * تنفيس أو لو وقليل ذكر لو)

يعنى أن الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدرا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين أن بقد أو بأداة نفى أو بالسين أو بسوف أو بلو أما قد فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله تعالى: ونعلم أن قد صدقتنا. وأما النفى فيكون بلا ولن ويفصل بهما بين أن وبين المضارع كقوله تعالى: أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا. أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه. وأما السين وسوف فيفصل بهما بينها وبين

عنه جدنا العلامة الحافظ سيدى محمد بن منصور فى حاشية التصريح بأن الوصل فى العرف لا يطلق إلا على ما كان فى الآخر (وقوله فى الغالب) إنما كان غالبا لأن ان فى الأصل خاصة بالدخول على المبتدأ والخبر فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ فى الغالب لئلا تفارق محلها بالكلية فتكون قد دخلت على ما يدخل على المبتدأ والخبر (وقوله كقوله عز وجل: وان كانت الخ) اعترض بأن الصواب أن ان نافية والا استثنائية والاعتراض باطل وفاسد صناعة ومعنى اما الصناعة فلام الابتداء تعين أنها مخففة وأما معنى فلأنه يصير ما كانت كبيرة على أحد إلا على الذين هدى الله والمقصود العكس (وقوله شلت الخ) البيت من الكامل وقائله الشخص المسمى بعاتكة الصحابية الجليلة زوج الزبير بن العوام رضى الله عنه تخاطب قاتل الزبير غدرا وهو عمرو بن جرمز الظالم وشلت فعل ماض ويمينك فاعله والجملة خبرية مقصود بها الدعاء كأنها قالت اللهم ارزقه الشلل الذى هو اليبس فى يمينه التى قتل بها الزبير ومعنى حلت وجبت وأشارت بقولها عقوبة المتعمد إلى قوله تعالى: ومن يقتل مؤمنا متعمدا. الآية والشاهد فى ان قتلت حيث ولى ان الفعل الماضى الغير الناسخ للابتداء وهو نادر ولا يقاس عليه خلافا للأخفش (وقوله وقولهم ان يزينك الخ) هذا نثر لا شعر وان مخففة من الثقيلة واللام لام الابتداء ونفسك فاعل يزينك والمعنى أن الانسان لا يزينه الا نفسه بفعل الطاعات ولا يشينه الا هى بفعل المعاصى والشاهد فى يزينك حيث ولى ان وهو فعل مضارع غير ناسخ وهو أندر مما قبله (وان تخفف أن فاسمها استكن) (قول كدى إذا خففت لم تهمل الخ) ﴿إن قيل﴾ ما الفرق بين المكسورة والمفتوحة حتى أهملت الأولى غالبا وعملت المفتوحة وجوبا ﴿فالجواب﴾ ان المفتوحة أقوى لأنها أكثر شبها للفعل من المكسورة لطلبها ما بعدها من وجهين أحدهما أنه صلة لها يؤول بمصدر والآخر أنها عاملة فيه لأنها من النواسخ والمكسورة انما تطلب ما بعدها من وجه واحد وهو العمل وانما التزم فى المفتوحة أن يكون اسمها ضميرا لأن المكسورة المخففة أصل وثبت عملها فى الظاهر والعمل فى الظاهر أقوى والمفتوحة فرع والعمل فى الضمير على خلاف الأصل فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع (وقوله وتجوز فى قوله استكن الخ) أصلحه سيدى يحيى الشاوى رافعا للتجوز بقوله: وان تخفف أن فاسمها حذف * والخبر اجعل جملة كما وصف وهذا الاعتراض مبنى على أن الاستكان عين الاستتار وهنا أطلقه الناظم على الحذف فيكون من باب استعمال المشترك فى أحد معنييه وعبارة الناظم أحسن من عبارة المصلح لأن عبارة الناظم تفيد أمرين كون اسمها ضميرا وكونه غير مذكور وعبارة المصلح لا تفيد الا أنه لابد أن يكون محذوفا وأما تعين كونه ضميرا فلا (والخبر اجعل جملة من بعد أن) (قول كدى بعد ذلك الاسم المستكن) أشار بهذا إلى أن محل وجوب كون خبرها جملة إذا كان الاسم مستترا كما هو الواجب فلو كان اسمها مذكورا جاز فى خبرها الافراد نحو علمت أنك زيد وانما اشترط فى خبرها أن يكون جملة لأنها لما خففت وكان اسمها ضميرا وقع اجحاف فجعلوا الجملة خبرها لاشتمالها على المسند والمسند اليه (وان يكن فعلا ولم يكن دعا) (قول كدى بينها وبين الماضى كقوله تعالى: الخ) انما احتيج إلى الفصل بقد لأنها تقرب زمن الماضى من الحال والآية من مقول الحواريين لعيسى عليه السلام حيث طلبوا منه انزال المائدة قال تعالى: إذ قال الحواريون. الآية (وقوله فيكون بلا ولن الخ) نكت بذلك على الناظم حيث أطلق فى النفى فيظهر أنه يكون بجميع

المضارع كقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثاله قولك علمت أن سوف يقوم زيد وأما لو فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله عز وجل: وأن لو استقاموا. وقوله: وقليل ذكر لو. أى قليل من يذكرها من النحويين لان الفصل بها قليل وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز ان يؤتى بغير فصل كقول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

وفهم من سكوته عن الجملة الاسمية أنه لا يفصل بينها وبين أن وذلك على نوعين الاول ان يتقدم المبتدأ على الخبر كقوله تعالى: وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين. والآخر أن يتقدم الخبر كقول الشاعر :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا * ان هالك كل من يحفى وينتعل

وفهم من اشتراطه فى الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما اذا كان الفعل دعاء كقوله عز وجل: والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين. أو غير متصرف كقوله تعالى: وأن ليس للانسان الا ما سعى. واسم يكن ضمير عائد على الخبر وفعلا خبرها ولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها والفاء جواب الشرط والأحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لانه مصدر وذكر لو مبتدأ وقليل خبر مقدم ثم قال :

(وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى)

يعنى أن كأن تخفف أيضا ولا تهمل وفهم عدم اهمالها من قوله فنوى منصوبها فهى اذا كأن المفتوحة المخففة الا ان اسم كأن قد يكون منويا وقد يكون ثابتا وفهم ذلك من قوله وثابتا أيضا روى وفهم أيضا من كونه لم يشترط فى خبرها أن يكون جملة كما ذكر فى ان ان خبرها يكون جملة ويكون مفردا فمثال الجملة قوله: ووجه مشرق النحر * كأن ثدياه حقان فاسمها فى هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه حقان فى موضع الخبر ومثاله مفردا قول الشاعر : ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم وكأن ثدييه حقان على رواية النصب وفهم من اقتصاره على أن وإن وكأن ان باقيها لا يكون فيه هذا الحكم

أدوات النفى وليس كذلك ثم ان المكودى خص النفى بلا ولن والصواب زيادة لم ومثالها قوله تعالى: أيحسب أن لم يره أحد. ويوجد فى بعض نسخه ذكر لم وخص كدى أيضا ذلك بالمضارع أما لن فمسلم وأما لا فتدخل على الماضى أيضا نحو حسبت أن لا قام زيد بل لا تدخل حتى بعد أن المصدرية (وقوله وفهم من قوله فالاحسن انه يجوز الخ) تبع عبارة الناظم المقتضية أن عدم الفصل حسن جائز والحق انه قليل وانما الفصل فى المواضع المذكورة للفرق بين المصدرية والمخففة لان كلا منهما يدخل على ما ذكر فان وجد الفصل علم انها غير مصدرية (وقوله كقوله علموا الخ) البيت من الخفيف وأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وجملة يؤملون خبرها من التأميل الذى هو الرجاء والمراد هنا القصد فجادوا معطوف على يؤملون ويسئلون بضم الياء مبنيا للمفعول والواو نائبه وباعظم معمول جادوا وسؤل بضم السين مصدر سأل يسأل سؤلا والمراد المسئول وهذا غاية الجود حيث جادوا قبل السؤال وجادوا باعظم مايسئلونه والشاهد فى يؤملون حيث كان فعلا مضارعا موالىا لأن من دون الفصل ﴿قلت﴾ قد يقال لا يحتاج الى فصل هنا لانه انما يؤتى به للفرق بين المصدرية والمخففة وهنا ان غير مصدرية قطعا والا لحذف نون يؤملون (وقوله وفهم من سكوته الخ) الاولى أنه مفهوم من قوله فعلا الا أن يريد بالسكوت انه لم يخرجه (وقوله كقول الشاعر فى فتية الخ) البيت من البسيط وقائله الاعشى فى فتية حال من الضمير فى يبتغى المذكور قبل هذا البيت وكسيوف نعت لفتية وشبههم بسيوف فى القطع والحدة وان مخففة من الثقيلة وهالك خبر مقدم وكل مبتدأ مؤخر وجملة يحفى وينتعل صفة أو صلة لمن وأراد بمن يحفى الفقير وبمن ينتعل الغنى والشاهد فى وقوع الجملة الاسمية بعد ان ولا فصل مع تقدم الخبر وتأخر المبتدأ (وقوله كقوله عز وجل والخامسة أن غضب الله عليها الخ) بتخفيف أن وكسر ضاد غضب فعلا وهى قراءة نافع وفى بعض نسخ التصريح قرىء به فى غير السبع وهى سبق قلم وانما لم تحتج الجملة الاسمية الى فاصل لأن أن المصدرية لا تدخل عليها فان دخلت أن عليها علم انها مخففة قطعا والفعل الجامد شبيه بالاسم وفعل الدعاء شبيه بالجامد الشبيه بالاسم (وخففت كأن أيضا) (قول كدى كقوله ووجه الخ)البيت من الهزج من أبيات من كتاب سيبويه ولم ينسبه والواو فى ووجه واو رب ووجه مجرور بها وروى وصدر بدل وجه وروى ونحر مشرق الصدور كأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة ثدياه حقان من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبرها والشاهد فى كون خبر كأن المخففة جملة (وقوله قول الشاعر ويوما الخ) البيت من الطويل وقائله علباء بن أرقم وقيل أرقم بن علباء وقيل باعث يمدح امرأة ويوما بالنصب معطوف على ماقبله وروى بالجر فتكون الواو واو رب وتوافينا مضارع من الموافاة بمعنى الاقبال وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة ومقسم اسم مفعول بمعنى حسن نعت وجه وكأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وظبية بالرفع خبرها وفيه الشاهد حيث جعل خبرها مفردا وروى ظبية بالنصب فيكون اسم كأن والخبر محذوف أى كأن ظبية مكانها وروى بالجر فتكون الكاف حرف جر للتشبيه وان زائدة بين الجار والمجرور وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فى البيت وجملة تعطو من الفعل المستتر صفة لظبية على الروايات الثلاث ومعنى تعطو تتناول ووارق السلم شجر له شوك تحبه الظباء فاذا رأته

أما ليت ولعل فلا يخففان وأما لكن فانها تخفف ولكنها لاتعمل مخففة ثم قال :

﴿ لا التى لنفى الجنس ﴾

قوله لا التى لنفى الجنس أى التى يقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص فاذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت ثم قال : (عمل إن اجعل للا فى نكره * مفردة جاءتك أو مكرره)

وانما عملت عمل إن لانها فى النفى نظيرة ان فى الايجاب اذإن توكيد للايجاب ولا توكيد للنفى ولما كان عملها بالحمل على إن ضعفت فلم تعمل إلا فى نكرة ولذلك قال فى نكرة وقوله مفردة جاءتك نحو لا رجل فى الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز وسيأتى وعمل مفعول باجعل وللا متعلق باجعل وكذلك فى نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضمير فى جاءتك العائد على لا ثم ان النكرة التى لاتعمل فيها لا على ثلاثة أقسام مضافة وشبيهة بالمضاف ومفردة وقد أشار الى الاول والثانى بقوله :

أسرعت اليه بوجه حسن (وقوله أما ليت ولعل الخ) ذكر ليت هنا لاينبغى لانه ليس فيها مايخفف وأما لعل فالجمهور على عدم صحة التخفيف فيها وذهب الفارسى إلى جوازه ويكون اسمها ضمير الشأن ومابعدها خبرها (وقوله ولكنها لاتعمل الخ) علة منع العمل زوال اختصاصها بالاسماء فتدخل على الافعال نحو قوله تعالى : وماظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين . والله أعلم .

﴿ لا التى لنفى الجنس ﴾

إنما أفرد لا بباب وإن كانت من أخوات إن لاختصاصها بأحكام وطول الكلام عليها (قول كدى أى التى يقصد بها نفى الجنس) المراد به التى يقصد بالاتيان بها نفى معنى خبرها عن جنس اسمها وأشار بهذا التأويل الى أمرين الاول وجه عملها الثانى دفع اعتراض وارد على قول الناظم التى لنفى الجنس وصورته أن يقال لا العاملة عمل ليس قد تكون لنفى الجنس أيضا فتشملها الترجمة مع أنها غير مرادة فالاولى أن يقول العاملة عمل ان كما نكت عليه الموضح فاجاب كدى بما حاصله ان لا العاملة عمل إن تفيد نفى الجنس قطعا ولاتكون لنفى الوحدة أبدا والعاملة عمل ليس تكون لنفى الجنس وتكون لنفى الوحدة والقرائن تبين والمقصود بهذه الترجمة مايفيد نفى الجنس لاغير وقول من قال ان العاملة عمل ليس لاتكون الا لنفى الوحدة مردود بنحو قول الشاعر : تعز فلا شىء على الارض باقيا . (وقوله كانت مختصة) ﴿إن قيل﴾ حيث اختصت بالاسم فالقياس أن تعمل الجر . ﴿فالجواب﴾ انها لو عملت الجر لتوهم أنه بمن مقدرة لا بلا بدليل ظهورها فى قوله : ألا لا من سبيل الى هند (عمل ان اجعل للا فى نكرة) (قول كدى لانها فى النفى نظيرة ان الخ) قيل صوابه أن يقول نقيضه بدل نظيرة كما يوجد ذلك فى بعض نسخه المصلحة والشىء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وأجيب بأن معنى كونها نظيرة ان فى خصوص كون كل منهما للتأكيد وان كانت ان لتأكيد الايجاب ولا لتوكيد النفى ويدل لهذا الجواب كلامه بعد وهذا الوجه الذى هو التأكيد أحد الوجوه التى أشبهت لا فيها ان ومنها ان كلا منهما مختص بالدخول على الجمل الاسمية ومنها أن كلا منهما له صدر الكلام (وقوله اذ إن توكيد للايجاب الخ) الاولى أن يقول توكيد للنسبة اثباتا ونفيا لان ان لاتكون لتوكيد الايجاب فقط ومن توكيدها النسبة المنفية قوله تعالى: ان الله لايظلم الناس شيئا. والعذر عن كدى بانه لما كان الغالب فى ان توكيد الايجاب خصها به (ولا توكيد للنفى)هذه العبارة تقتضى أن النفى كان موجودا قبلها فلما دخلت لا أكدته وليس كذلك بل النفى انما حصل بها وأجيب بان لا هذه كانت عاملة عمل ليس فكانت تحتمل نفى الجنس فلما عملت عمل إن دلت على نفى الجنس قطعا فهذا معنى توكيدها للنفى أو تقول ان النفى بها أقوى من النفى بسائر أدواته (وقوله فلم تعمل الا فى النكرة) بل شرطوا لعملها شروطا سبعة كما فى التوضيح الا أن الشرط الرابع عنده وهو أن لايدخل عليها جار غير محتاج اليه لانها دخلت حينئذ على مفرد فيكون خروجا عن موضوع كونها تدخل على الجملة الاسمية (وقوله الا أن عمل المفردة واجب) ظاهره كغيره ان المفردة اذا توفرت معها الشروط وجب عملها عمل ان وهو باطل بل يجوز حينئذ إعمالها عمل ليس الا أن يحمل كلام كدى وغيره على مطلق العمل الصادق بعمل ان وعمل ليس يكون صحيحا لانه لايجوز الغاؤها مفردة(وقوله وعمل المكررة جائز الخ)ظاهره ولو مع توفر الشروط واعترضه الشيخان بردله والفارسى قائلين الصواب انها ان توفرت الشروط وجب مطلق العمل أفردت أو كررت .

(فانصب بها مضافا اومضارعه * وبعد ذاك الخبراذ كر رافعه) يعنى أن لا تنصب المضاف والمشبه بالمضاف والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف لا غلام رجل فى الدار ومثال المشبه بالمضاف لا طالعا جبلا عندنا ولا مارا بزيد فى الدار ولا حسنا وجهه فى الدار وانما سمى مشبها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف وقوله: وبعد ذاك الخبراذ كر رافعه. أى بعد نصبك الاسم اذ كر الخبر فى حال كونك رافعا له ومثاله لا ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم وفهم من قوله وبعد ذاك أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق باذ كر والخبر مفعول مقدم باذ كر ورافعه حال من الضمير المستتر فى اذ كر والهاء فى رافعه عائد على الخبر ثم قال :

(وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة)

المراد بالمفرد فى هذا الباب ماليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وفاتحا حال أى فى حال كونك فاتحا له ثم أتى بمثال فيه لا مكررة وقد تقدم ان لا إذا تكررت كان عملها جائزا لا واجبا ولذلك قال :

(والثان اجعلا * مرفوعا او منصوبا او مركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا)

فهذه خمسة أوجه الأول فتحهما معا وهو المستفاد من المثال الثانى فتح الأول ورفع الثانى وهو المستفاد من قوله: والثان اجعلا مرفوعا. الثالث فتح الأول ونصب الثانى وهو المستفاد من قوله أو منصوبا فهذه ثلاثة أوجه فى الثانى مع فتح الأول والرابع رفع الأول والثانى والخامس رفع الأول وبناء الثانى على الفتح وهما مستفادان من قوله: وان رفعت أولا لا تنصبا. فنهى عن نصب الثانى مع رفع الأول وبقى رفعه وبناؤه على الفتح ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثانى أنه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لا مع اسمها لأنهما فى موضع رفع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ووجه رفع الأول والثانى أنهما مبتدآن أو عملا عمل ليس ووجه رفع الأول وفتح الثانى أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس والثانى مبنى على الفتح مع لا * والثان مفعول أول باجعلا ومرفوعا مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو للتخيير وان رفعت شرط ولا تنصبا جوابه وهو على حذف الفاء أى فلا تنصبا والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال :

(فانصب بها مضافا أومضارعه) (قول كذى ما عمل فيما بعده) أى عملا مثل عمل الفعل لئلا تشمل العبارة المضاف اذهو عامل فى المضاف اليه على الأصح والمشبه بالشىء غيره ويدل لهذا (قوله بعد وانما سمى مشبها الخ) * ثم اعلم أنه لا تكرار بين فانصب بها مع قوله قبل عمل إن لأن العمل السابق يصدق بالنصب والبناء على الفتح ففيه اجمال وما هنا تفصيل له وبه يسقط قول من قال بالتكرار (وركب المفرد فاتحا) فى كلامه اعطاء الحكم وهو البناء على الفتح مع الاشارة الى علة البناء وهى التركيب كما فى خمسة عشر وكون علة البناء التركيب مذهب الجمهور ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا وعملت عمل ليس نحو لا فيها رجل على مذهب من يجيز تقديم الخبر الظرف أو رجل مبتدأ وفيها خبر مقدم ﴿ فان قلت ﴾ لم يذكر الناظم فى قوله كالشبه الوضعى الخ ان من أسباب البناء التركيب ﴿ فالجواب ﴾ أنه داخل فى قوله وكافتقار أصلا لأن الجزء الأول من التركيب مفتقر للثانى وتعقب بأن الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار الى جملة كامر لا إلى مفرد كما هنا ولذا قال بعض الجواب ان الأسباب المذكورة هناك للبناء المستدام لا للعارض وهذا عارض وقيل بنى لتضمنه معنى من الذى هو استغراق الجنس وعلى كل بنى على حركة تنبيها على عروض البناء وكانت فتحة لخفتها ثم ان الناظم أطلق المفرد على مايشمل الحقيقى نحو رجل والمجازى وهو جمع التكسير نحو رجال واسم الجنس نحو بقر وشجر واسم الجمع نحو قوم ورهط إذ الجميع يبنى على الفتح وانما أطلقه على ما ذكر لأن المفرد فى هذا الباب والنداء ماليس بمضاف ولا شبيه به كما أنه أطلق الفتح فى قوله فاتحا وأراد ما يشمل نائبه وهو الياء فى التثنية نحو لا رجلين وفى الجمع على حده نحو لا بنين وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الفتح وعلى الكسر نحو لا لذات للشيب (والثان اجعلا * مرفوعا) (قول كذى وهو المستفاد من المثال) بل هو مصرح بهما فى النظم أما فتح الأول فمصرح به فى قوله وركب المفرد وأما فتح الثانى فمصرح به فى قوله بعد أو مركبا (وقوله انهما مبنيان مع لا) أى كل اسم مبنى مع لا والخبر حينئذ محذوف ويجوز تقدير خبر واحد لهما بعد الثانية أى لنا كما تقول ان زيدا وعمرا قائمان ويجوز جعل خبر لكل واحد منهما متصلا باسمه أى لنا (وقوله على موضع اسم لا) وتكون لا الثانية حينئذ زائدة (وقوله انه مبتدأ محذوف الخبر) أى وتكون لا زائدة لا مهملة لأن مطلق عملها واجب ان توفرت الشروط كررت أو أفردت كما مر عن الشيخين وهكذا يقال فى قوله بعد مبتدآن وفى قوله ان الأول مبتدأ * ثم اعلم أن الصور التى يقتضيها العقل تسع من ضرب أحوال الأول الثابت بناؤه على الفتح ونصبه ورفعه فى ثلاثة أحوال الثانى لكن نصب الأول لا يجوز فتخرج صوره الثلاث تبقى ست خمس منها جائزة وواحدة ممنوعة وهى منطوق وان رفعت أولا الخ ﴿ تنبيه ﴾ تجويز النحاة الأوجه الخمسة انما ذلك باعتبار يقتضيه التركيب ويحتمله من غير مراعاة قصد المتكلم والا فان قصد المتكلم نفى الوحدة فقط فيهما أو نفى الجنس لا نصا تعين رفع ما بعدها على أن لا عاملة عمل ليس

(ومفردا نعتا لمبنى يلى * فافتح أوانصبن أو ارفع تعدل) يعنى انه يجوز فى نعت اسم لا المبنى على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين الأول أن يكون مفردا وهو المنبه عليه بقوله ومفردا والثانى أن يكون متصلا بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله يلى أى يلى المنعوت فتقول لا رجل قائم وقائما وقائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها ومفردا مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفردا على نعتا وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها ولمبنى متعلق بنعتا ويلى فى موضع الصفة لمبنى وأو للتخيير وتعدل مجزوم على جواب الأمر ثم قال :

(وغير ما يلى وغير المفرد * لاتبن وانصبه أو الرفع اقصد)

أشار فى هذا البيت الى مسئلتين الأولى أن يكون اسم لا مبنيا على الفتح والنعت مفردا الا انه مفصول بينهما الثانية أن يكون النعت يلى المنعوت الا انه غير مفرد أى مضاف أومشبه بالمضاف فمثال الأولى لارجل فى الدار ظريفا وظريف ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لارجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضا ممتنع لمكان الاضافة ووجه النصب فيها الحمل على اللفظ لأن المبنى هنا شبيه بالعرب ووجه الرفع حمله على موضع لا مع اسمها وغير ما يلى مفعول مقدم بتبن والرفع مفعول مقدم باقصد ثم قال :

(والعطف ان لم تتكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى) . يعنى انك إذا عطفت على اسم لا المبنى ولم تتكرر لا جاز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول وهو الرفع والنصب وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وامرأة بالرفع على المحل

وان أراد نفى الجنس نصا تعين بناؤها على الفتح على انها عاملة عمل إن وان أريد بالأول شىء وبالثانى شىء فعلى حسب ما قصده المتكلم (ومفردا نعتا لمبنى يلى) (قول كدى وذلك بشرطين) الحق أن الشروط ثلاثة كما يؤخذ من الناظم اثنان عند كدى والثالث أن يكون نعتا لمبنى فلو كان نعتا لمعرب فلا يجوز فيه ثلاثة أوجه كما سيذكره (وقوله تركيب الصفة مع الموصوف) لا يقال التركيب يقتضى ثلاثة أشياء لا والموصوف والصفة لأنا نقول التركيب للصفة والموصوف ثابت قبل دخول لا فهما شىء واحد فلا لم تدخل الا بعد التركيب (وقوله الحمل على موضع لا الخ) لأنهما صارا بالتركيب كشىء واحد فحكموا على محلهما بالرفع بالابتداء وجعلوا النعت للمجموع (وقوله مع تأخير العوامل) أشار بهذا إلى ان التنازع لا يمكن الا على مذهب من يجيزه فى المتقدم والناظم لا يجيزه فالأولى انه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه على ان الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين (وقوله ويجوز نصبه على الحال الخ) الأولى الوجه الأول ويكون قول الناظم نعتا بدلا أو عطف بيان لأنهم نصوا على انه ان تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحا لمباشرة العامل فان المنعوت يعرب بدلا أو عطف بيان نحو قوله تعالى : صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الله بالجر (وقوله ولمبنى متعلق بنعتا) صحيح ان جعلت الضمير فى يلى يعود على النعت ويكون التقدير افتح مفردا نعتا لمبنى يلى ذلك النعت المنعوت المبنى ويؤخذ حينئذ من الناظم أن القيود ثلاثة مفرد نعت لمبنى موال للمنعوت وأما النعت فهو الموضوع فلا يعد شرطا (وغير ما يلى وغير المفرد) (قول كدى إلى مسئلتين الخ) تبع مفهوم ما قاله فى البيت قبل وانهما شرطان وأصله للمرادى اعتبارا بظاهر الناظم هنا والحق أن صور المفهوم ثلاث كالمنطوق وعبارة الناظم هنا مؤولة لتصدق بمفاهيم الشروط الثلاثة وذلك بأن تجعل مفعول يلى محذوفا وغير بمعنى الا وما واقعة على النعت والتقدير لا تبن إلا النعت الذى يلى المبنى فيصدق بصورتين الأولى لا موالاة أصلا وقد ذكرها الثانية أن تكون الموالاة موجودة ولكن للمعرب نحو لا غلام سفر ظريفا أو ظريف فى الدار فهذه الصورة الثالثة الباقية على كدى وهو مفهوم قوله سابقا نعتا لمبنى فيكون الناظم قد استوفى المسئلة منطوقا بلا تأويل ومفهوما بالتأويل والله أعلم . (وقوله الحمل على اللفظ الخ) هذا هو الذى للناظم والذى للجمهور انه بالحمل على محل اسم لا إذ اللفظ مبنى ثم ان كدى مر هنا على ما للناظم وفى قوله ومفردا نعتا الخ حيث قال ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا على ما مر للجمهور وبهذا يجاب عن قول من قال ان فى كلامه مخالفة (والعطف ان لم تتكرر لا احكما) (قول كدى جاز فى المعطوف الخ) أشار بهذا إلى أن الناظم أطلق المصدر الذى هو العطف وأراد اسم المفعول الذى هو المعطوف لأن الرفع والنصب حكمان للمعطوف لا للعطف (وقوله على اللفظ) هذا على ما للناظم والذى للجمهور وهو الحق انه على المحل كما ذكر قبل (وقوله كقول الشاعر فلا أب الخ) البيت من الطويل وقائله رجل من بنى كنانة والفاء عاطفة ولا نافية للجنس وأب اسمها وابنا معطوف على محل أب أو لفظه ومثل بالرفع خبر لا ومروان المراد به مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان وإذا ظرف للماضى على غير الغالب استعملت استعمال إذ وأفرد هو

كقول الشاعر : هذا وجدكم الصغار بعينه ＊ لا أم لى ان كان ذاك ولا أب

فجعل لازائدة وعطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكما له ومامو صولة وصلتها انتما وللنعت متعلق بانتمى وذى الفصل صفة للنعت وله متعلق باحكما وكذلك بما والضمير فى له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره احكما وهو أجود وعلى هذا فجواب الشرط الذى هو ان لم تتكرر محذوف لدلالة ماتقدم عليه والتقدير احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول ان لم تتكرر فاحكم له بذلك ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا إلا أن فى هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم ثم قال :

(وأعط لا مع همزة استفهام ＊ ماتستحق دون الاستفهام)

يعنى ان حكم لا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها فى جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث فيها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهى التمنى والترجى وقد يبقى كل واحد على معناه وظاهره انه موافق فى ذلك للمازنى والمبرد فانها عندهما لا تجرى مجرى ما قبل الهمزة مطلقا وأما ألا التى للعرض فلا مدخل لها فى هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل ولا مفعول أول بأعط ومامفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بايطاء لان الأول نكرة والثانى معرفة ثم قال :

(وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر ＊ اذا المراد مع سقوطه ظهر)

يعنى انه اذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقول الشاعر :

ورد جازرهم حرفا مصرمة ＊ ولا كريم من الولدان مصبوح

مع أنه عائد على شيئين مروان وابنه فالقياس هما اعتبارا بما ذكر أو أن الواو فى وابنا بمعنى أو ولذلك أفرد ضمير ارتدى أيضا ومعنى ارتدى وتأزر بالمجد جعله رداء وإزارا والقياس تقديم تأزر على ارتدى لأن الازار سابق لكن العطف بالواو فلا يقتضى ترتيبا والشاهد فى عطف ابنا بالنصب على أب (وقوله كقول الشاعر هذا الخ) البيت من الكامل وقائله فيه اضطراب كثير هذا مبتدأ وجدكم الواو للقسم وجدكم مقسم به مجرور والصغار بفتح الصاد الذى خبر هذا وبعينه تأكيد للصغار مجرور بالباء الزائدة وقيل حال بمعنى حقا ولا نافية للجنس وأم اسمها ولى خبرها وكان تامة وذاك فاعل بها اشارة الى الأمر الذى يوجب فعله الصغار وجواب ان محذوف لدلالة ماتقدم عليه وجملة الشرط اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ولا زائدة وأب بالرفع معطوف قال العينى على محل اسم لا السابقة وقال الفارسى انه معطوف على محل لا مع اسمها والشاهد فى العطف بالرفع بعد استكمال الخبر ثم الاستشهاد بهذا البيت خروج عن الموضوع الذى هو عدم تكرار لا وهنا كررت ولا حاجة لدعوى زيادتها (وقوله يفسره احكما الخ) أى يفسره بمعناه كاتذكر وأقصد لأن احكم انما يتعدى بحرف الجر أو تقول يفسر العامل من لفظ احكم ويقدر الجار كما يؤخذ من تقديره بعد (وقوله وهو أجود) لقول الناظم واختير نصب قبل فعل ذى طلب (وقوله وعلى هذا) أى ماذكر من الوجه الأول الذى هو الرفع ومن الوجه الثانى الذى هو النصب أما الرفع فلان احكما خبر المبتدأ وأما على النصب فلو جعلنا احكما جواب الشرط فلا يعمل فيما قبل الشرط ومالا يعمل لا يفسر عاملا فيتعين عليهما أن الجواب محذوف (وقوله ويجوز أن يكون الخ) أى على الوجه الأول الذى هو الرفع فيكون احكما هو الجواب وهذا هو الظاهر لا غيره وحذف الفاء أولى من حذف الجواب (وأعط لا مع همزة استفهام) (قول كدى وفيه نظر) تبع فيه المرادى ولم يفصح بوجه الاعتراض كل الافصاح ووجهه على مالها ان الناظم أطلق فظاهره انه مهما دخلت همزة الاستفهام على لا فالحكم ماتقدم من العمل وليس كذلك بل لا يكون الحكم كذلك إلا إذا بقيت الهمزة على معناها من الاستفهام ولا على معناها من النفى وأما اذا ركبت مع لا وصارا دالين على معنى واحد فتارة لا تدخل على الاسم أصلا وهى العرضية وتارة تدخل على الأسماء ولكنها لا تعمل كألا التمنية هذا حاصل الاعتراض والحق أن كلام الناظم سالم لاشىء فيه لأنه قال وأعط لا أى النافية مع همزة الاستفهام من اضافة الدال الى المدلول أى الهمزة الدالة على الاستفهام فيؤخذ حينئذ منه أن الحكم الذى قال يكون لهما اذا بقى كل من الحرفين على معناه وأما اذا ركبا وصارا دالين على معنى واحد فهل يكون لهما هذا العمل أم لا يبقى ماهو أعم ولا يعترض عليه بعموم المفهوم ثم إن المكودى جعل لا التوبيخية من المركب الذى لا تعمل معه والحق أنها تعمل لأن كل حرف باق على معناه انظر حاشية شيخنا الوالد (وقوله وظاهره أنه موافق الخ) هذا كأنه جواب عن الناظم بتخريجه على غير مذهب الجمهور وقد علمت صحة كلام الناظم على مذهب الجمهور (وقوله ومع متعلق بأعط ودون الخ) الأولى أن مع فى موضع نصب على الحال من لا ودون فى موضع نصب على الحال من ضمير تستحق (وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر) قدم كدى شاع المفهوم ومثل له على المنطوق ولم يمثل له وما كان ينبغى له ذلك ومثال المنطوق قالوا لا ضير أى علينا (قول كدى فلا يجوز حذفه الخ) نكت به على الناظم اذ المفهوم شاع يقتضى أن حذفه اذا لم يدل عليه دليل غير شائع ولا أقل أن يكون جائزا مع أنه غير جائز (وقوله كقول الشاعر ورد الخ) البيت من البسيط وقائله رجل جاهلى اجتمع

وان علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بنى تميم وطيء وفهم من إطلاقه فى الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غيرهما خلافا لمن فصل وفهم من قوله فى ذا الباب أن حذف الخبر فى غير هذا الباب ليس بشائع وان علم والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وجواب اذا محذوف لدلالة ماتقدم عليه.

﴿ ظن وأخواتها ﴾

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهى على قسمين قلبية وتصييرية وقد أشار إلى الأول بقوله : (انصب بفعل القلب جزأى ابتدا) وجزآ الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها مايعمل العمل المذكور ومنها مالا يعمله نحو تيقن وتفكر ونحوهما أشار إلى الأول بقوله :

(أعنى رأى خال علمت وجدا * ظن حسبت وزعمت مع عد
حجا درى وجعل اللذ كاعتقد * وهب تعلم)

يعنى أن هذه الأفعال القلبية منها مايفيد فى الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها مايفيد فيه ترددا مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها الناظم بل ذكرها على حسب ماسمح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد منها ان شاء الله أما رأى فانها بمعنى علم تقول رأيت زيدا عالما أى علمته وأما خال فهى بمعنى ظن وعلم هى أصل الأفعال العلمية ومنها يفسر سائرها ووجد بمعنى علم وظن هى أيضا أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرها وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك وحجا كذلك أيضا ودرى بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهو الاعتقاد ولذلك قال :

وجعل اللذ كاعتقد . وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلا كلها متساوية فى نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهى كلها معطوفة على رأى على حذف العاطف وهى كلها مفعولة بأعنى إلى زعمت وعد مخفوضة بمع ومع متعلق بأعنى وحجا ودرى وجعل معطوفات على عد والذى نعت لجعل وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضا على مابعد مع ولهذه الأفعال

مع النابغة وحاتم عند امرأة يقال لها مارية خاطبين لها فقدمت حاتما عليهما وتزوجته فأنشد هذا الرجل أبياتا من جملتها هذا البيت ورد فعل ماض فاعله الجازر وهو الذى ينحر الإبل ويذبح غيرها وحرفا مفعوله والحرف الناقة المسنة ومصرمة صفة حرفا والمصرمة الناقة التى قطع رأس ثديها ليجف لبنها فتقوى على الحمل وتسمن قاله غير واحد والولدان جمع وليد والمراد بهم الصبيان والعبيد والمعنى لا يسقى بالشراب فى هذا الوقت الا الكبير الشريف فى قومه والشاهد فى ذكر الخبر وهو مصبوح ولا يجوز حذفه لأنه غير معلوم ثم ان كدى خص قول الناظم ذا الباب بباب لا والحق أن المراد به ماينصب الاسم ويرفع الخبر فيكون شاملا لباب ان ولا لأن الناظم لم يتعرض لحذف الخبر فى باب ان وأخره هنا ليفيد عموم البابين وحكم حذف الاسم كحذف الخبر يجوز إن علم نحو لاعليك أى لا بأس عليك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ ظن وأخواتها ﴾

هذا هو الباب الثالث من النواسخ والمراد بأخواتها نظائرها فى العمل فتدخل جميع أفعال الرجحان وجميع أفعال اليقين الناصبة للمفعولين وجميع أفعال التصيير والقول بشروطه فيكون الناظم ترجم للجميع نعم فيكون قوله لعلم عرفان البيت تبرعا ولم يرد أخواتها فى المعنى لأنه يخرج عنه أفعال اليقين والتصيير وعبر بظن الدالة على الرجحان ولم يقل علم وأخواتها مثلا ولا صير وأخواتها لأن أفعال الرجحان أكثر استعمالا من غيرها وذكر كغيره ظن وأخواتها فى المرفوعات مع أنها ليست منها تتميما للنواسخ وجمعا لها (قول كدى على التشبيه بأعطيت) وجه الشبه بينهما احتياج معنى كل منهما الى وجود مفعولين إلا أنهما فى باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر بخلاف باب أعطى وانما شبهوا ظن بأعطى ولم يعكسوا لأن معنى أعطى يتعلق بذات المفعولين ومعنى ظن وأخواتها يتعلق بهما من جهة النسبة التى بينهما والتعلق بالذات أقوى :

(انصب بفعل القلب جزأى ابتدا) (قول كدى وجزآ الابتداء هما الخ) اعترض هذا بأن الناظم يقتضى أن الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر وهو خلاف المشهور الذى مر فى قوله ورفعوا مبتدأ الخ والجواب أنه لما كان الابتداء عاملا فى المبتدأ والمبتدأ يستلزم الخبر سمى الجميع جزأى ابتداء مجازا فى مامر (وقوله ومنها مالا يعمله) أى العمل المذكور وهو نصب الجزأين والنفى صادق بأن لا تعمل شيئا أصلا كامثل أو تتعدى الى مفعول واحد نحو عرف وفهم فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من كلام كدى الأن الأولى أن يزيد مثالا للقسم المتعدى الى واحد (وقوله أشار إلى الأول) هذا يقتضى أن الناظم تكلم على الثانى وليس كذلك والأولى أن يقول أشار الى مراده من ذلك (أعنى رأى خال علمت وجدا) (قول كدى منها مايفيد فى الخبر) أى الذى كان قبل دخولها خبرا وإلا فهو الآن مفعول ثان ثم ان كدى قسم هذه الأفعال الى قسمين ما يفيد يقينا أو رجحانا والموضح جعلها أربعة أقسام ولا منافاة بينهما لأن قول كدى ما يفيد فى الخبر يقينا يصدق بقسمين دائما أو غالبا وما يفيد فى الخبر الرجحان كذلك دائما أو غالبا فتكون الأقسام فى كلامه أيضا أربعة وقد بين الموضح للاقسام الأربعة ممثلا لكل فعل فجزاه الله خيرا (وقوله وجعل كذلك الخ) اعترض عليه بأن كلامه يقتضى ان جعل بمعنى علم من أفعال اليقين

معان أخر لم أنبه عليها لانها ليست من هذا الباب ثم شرع فى القسم الثانى وهو التصييرية فقال :

(والتى كصيرا * ايضا بها انصب مبتدأ وخبرا)

يعنى انصب بالافعال التى بمعنى صير المبتدأ والخبر وهى مادل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر الفاظ الافعال التصييرية كما ذكر القلبية وهى صير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ ووهب فى نحو وهبنى الله فداءك أى جعلنى والتى مبتدأ خبره انصب بها ويجوز ان يكون فى موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود ثم قال :

(وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب)

يعنى ان الافعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والالغاء فالتعليق ترك العمل لموجب والالغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله وخص ان يكون ماضيا مبنيا للمفعول وما فى موضع رفع وان يكون فعل أمر وما فى موضع نصب مفعول به والاول أظهر ومن قبل هب صلة لما وبالتعليق متعلق بخص ثم قال : (والامر هب قد ألزما * كذا تعلم)

يعنى ان هذين الفعلين يلزمان صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه انه يجوز اسنادهما الى الضمير المفرد المذكر والمؤنث والى المثنى والمجموع فتقول يازيدان هبانى قائما ويازيدون هبونى قائما فان فعل الامر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره قد لزما وفى الزم ضمير يعود على هب والامر مفعول ثان بالزما وتعلم مبتدأ وخبره كذا أى مثل هب فى لزومه الامر والمأتى بافعال هذا الباب كلها بلفظ الماضى وكان غير الماضى وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضى فى العمل المذكور اشار الى ذلك بقوله :

(ولغير الماض من * سواهما اجعل كل ماله زكن)

قوله : من سواهما أى من سوى هب وتعلم لانهما لازمان للامر وزكن أى علم وكل مفعول باجعل وما موصولة وزكن صلتها وله متعلق بزكن ولغير متعلق باجعل ومن سواهما فى موضع الحال من غير والتقدير اجعل كل ماعلم للماضى من الحكم لغير الماضى فى حال كونه من سوى هب وتعلم ثم قال :

مع أنها من أفعال الرجحان كما فى التوضيح وغيره اذ لوكانت من أفعال اليقين لم يحتج لقوله بعد وفيها زيادة وهو الاعتقاد ﴿ قلت ﴾ ويمكن الجواب عنه بأن الاشارة فى قوله كذلك الى ما قبل درى وهى أفعال الرجحان ويدل عليه الاتيان باللام والكاف الدالين على البعد وهذا مع قطع النظر عن الاشارة الواقعة قبل فانها كلها للقريب فيؤخذ منه أن جعل من أفعال الرجحان ﴿ فان قلت ﴾ اذا كانت من أفعال الرجحان فما معنى كونها كاعتقد ﴿ فالجواب ﴾ أن معناها انها تكون أقوى من أفعال الرجحان لانها تحتمل القطع (وقوله لم أنبه عليها الخ) نبه الناظم على بعضها فيما يأتى فى قوله لعلم عرفان البيت وهذا تنكيت من المكودى كالموضح حيث قال تنبيهات على الناظم لانه كان ينبغى أن يذكر البيت هنا لانه تقييد لبعض الافعال المذكورة هنا (والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا) (قول كدى ولم يذكر ألفاظ الخ) علته ان افعال القلوب لما كانت كما مر اقساما ثلاثة بين مراده منها بتعدادها لئلا يدخل غيرها ولما كانت افعال التصيير كلها تنصب المفعولين لم يحتج لذلك وقاعدة الناظم فى الغالب انه اذا علق الحكم على شبه شىء فالمراد ذلك الشىء وشبهه فتدخل صير كما فى قوله والمضاهى اقعنسسا بل دخول صير أحرى هنا (وخص بالتعليق والالغاء) (قول كدى ترك العمل لموجب) كان ينبغى ان يزيد لفظا لامحلا لمجىء ماله صدر الكلام وسمى تعليقا لانه منع من اللفظ وعمل فى المحل فهو عامل لاعامل شبيه بالمرأة المعلقة لامتزوجة ولا مطلقة قال سيدى يحيى الشاوى ﴿فان قلت﴾ مافائدة المعلق مع ان العامل يعمل فى المحل ﴿قلت﴾ فائدته انه سوغ دخول الناسخ على الجملة الفعلية ولولاه لم يدخل اه (وقوله ترك العمل لغير موجب) العبارة مشكلة لان الموجب موجود وهو التأخر أو التوسط واجيب بأن المنفى الموجب اللفظى وأما التوسط أو التأخر فمعنوى وقيل ان غير صفة لمحذوف أى لسبب غير موجب ذكر ذلك السبب الالغاء بل هو مجوز له ﴿فان قيل﴾ ماوجه عدم دخول الالغاء والتعليق فى افعال التصيير ﴿فالجواب﴾ ان افعال التصيير أقوى من أفعال القلوب لانها تفيد وقوع شىء فى الخارج يرى بالعيان فلم يفد فيها تعليق ولا الغاء وافعال القلوب معناها قائم بالقلب ولا تفيد مايرى بالعيان فضعفت فأثر فيها التعليق والالغاء ووجه عدم دخولها فى هب وتعلم ماأشار له بقوله: والامر هب قد الزما. وهذ جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له لم لا يجوز التعليق والإلغاء مع هب وتعلم فاجاب بانهما جامدان للزومهما لصيغة الامر ومالا يتصرف فى نفسه فمعمولاه يلزمان طريقة واحدة (وقوله فى العمل المذكور الخ) كلامه يقتضى ان قول الناظم: ولغير الماض من * سواهما الخ خاص بالعمل مع ان الصواب انه عام فى العمل والالغاء والتعليق فى افعال القلوب وفى العمل فقط فى افعال التصيير واجيب عن كدى بأنه اقتصر على العمل لعمومه فى افعال القلوب وافعال التصيير ثم ان الاولى للناظم ان يحذف قوله من سواهما لانه تكرار مع قوله والامر هب قد ألزما

(وجوز الالغاء لا فى الابتدا) تقدم ان الالغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز أنه جائز لا واجب وفهم من قوله لا فى الابتدا ثلاث صور الاولى أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظننت أو يتوسط بينهما نحو زيد ظننت قائم أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفى جواز الالغاء فى هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس فى الابتداء ولم يتعرض الناظم الى الارجح والارجح الالغاء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله لا فى الابتدا أن اعمال المتقدم واجب والالغاء مفعول بجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير وجوز الالغاء فى التأخير والتوسط لا فى الابتداء وأجاز الكوفيون الالغاء مع التقدم واستدلوا بقول الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى * انى رأيت ملاك الشيمة الأدب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الامر والشان فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة فى موضع المفعول الثانى وإما على تقدير لام الابتداء والى ذلك أشار بقوله :

(وانو ضمير الشان أو لام ابتدا * فى موهم الغاء ماتقدما)

أى اذا ورد من كلام العرب مايوهم الغاء الفعل المتقدم فلك فى تأويله وجهان احدهما أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون التقدير إنى رأيته ملاك الشيـمة الادب فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة المفسرة للضمير فى موضع المفعول الثانى أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير إنى رأيت لملاك الشيمة فيكون الفعل معلقا وفى موهم متعلق بانو والغاء مفعول بموهم وما موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها ثم قال :

(والتزم التعليق قبل نفى ما * وإن ولا لام ابتداء اوقسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم)

قد تقدم ان التعليق ترك العمل لموجب وهو ان يفصل بين الفعل ومفعوليه أو بين مفعوليه باحد الستة الاشياء التى ذكرها الاول ما النافية كقوله عز وجل: وظنوا ما لهم من محيص. الثانى ان النافية كقوله تعالى :وتظنون ان لبثتم الا قليلا. الثالث لا قال فى شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج احسب لا يقوم زيد قال ابن هانىء يظهر انه لم يحفظ له مثالا عن العرب نثرا ولا شعريا وقد انشدت عليه :
فعش معدما أومت كريما فاننى * ارى الموت لا ينجو من الموت هاربه الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه

(وجوز الالغاء لا فى الابتدا) (قول كدى وفهم من قوله لا فى الابتدا ثلاث صور) الحق أن كلام الناظم فى قوله لا فى الابتدا لا يشمل الا الصورتين فقط وأما الصورة الثالثة فلا تدخل فى كلامه أصلا اذ لو دخلت كما قال لما ورد علينا نحو كذاك ادبت الخ حتى نحتاج للجواب عنه بأنه تقدم على العامل غيره مع ان الناظم احتاج للجواب عنه فدل كلامه على أن الصورة الثالثة غير داخلة فى كلامه هنا ووقع لبعض تفصيل انظره فى حواشى التوضيح (وقوله بقول الشاعر كذاك أدبت الخ) البيت من البسيط وقائله بعض الفزاريين والكاف فى كذاك اسم بمعنى مثل مفعول مطلق عامله أدبت بعد والتقدير أدبت ادبا مثل الادب السابق وحتى للغاية ومن خلقى خبر صار وان بفتح الهمزة تسبك مع ما بعدها بمصدر اسم صار رأيت وروى بدلها وجدت وكل من رأيت أو وجدت يطلب مفعولين ملاك بالرفع مبتدأ والادب خبره والقياس نصبها على أنها مفعولان ووجه الدليل منه للكوفيين ان العامل تقدم ومع ذلك أهمل (والتزم التعليق قبل نفى ما) (قول كدى كقوله عز وجل وظنوا الخ) ما نافية ومحيص مبتدأ مجرور بمن الزائدة ومعناه هروب وفرار من العذاب ولهم خبر مقدم والفعل وهو ظن معلق عن العمل لفظا لا محلا بما النافية (وقوله كقوله تعالى :وتظنون ان لبثتم إلا قليلا) أى فى الدنيا أو فى القبور وهذه الآية مما أجمعوا على التمثيل بها مع أنها ليست من التعليق فى شىء لان شرط الجملة المعلقة اذا حذف المعلق صح أن يعمل العامل فى جزأيها نحو ظننت لزيد قائم فلو حذفت اللام عمل العامل وفى الآية الكريمة لا يصح لانه لو حذف المعلق وهو ان لم يصح دخول العامل على الجملة بعد فضلا عن العمل ومثل ماقيل فى هذه الآية يقال فى الاستفهام للام القسم بعد بقوله ولقد علمت الخ (وقوله قال ابن هانىء الخ) ابن غازى انما وقفت لابن هانىء على انشاد هـذا البيت دون تنكيت على ابن مالك ولعل التنكيت وقع فى بعض نسخ ابن هانىء وهى التى وقعت بيد كدى (وقوله فعش معدما الخ) البيت من الطويل وقائله أبو النشناش وقال الاصمعى أبو النشناس وعش امر من عاش ومعدما حال من فاعل عش والفاء فى فاننى للتعليل وأرى مضارع رأى والموت مفعوله الاول وهاربه بالرفع فاعل ينجو وعلق عن المفعول الثانى الذى هو جملة ينجو الخ بلا النافية وفى ذلك الشاهد قال بعض المحققين فى الاستشهاد بهذا البيت نظر لأن المعلق بالكسر الذى هو لا إنما دخل على الجملة الواقعة فى موضع المفعول الثانى فقيل انه من التعليق وقيل لا وهو الصحيح لأن موضوع التعليق أن يقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه وهنا الاول موجود وحكم الجملة بعد إنها فى محل نصب مفعول ثان وجد المعلق أم لا ولهذا والله أعلم لم يمثل الناظم بهذا البيت فى شرح التسهيل ولا الموضح هنا مع اطلاعها على مالم يطلع عليـه غيرهما وقال سيدى ادريس العراقى بل هو من التعليق اذ لا فرق بين كونه فى المعمولين أو فى المعمول الواحد (وقوله كقوله تعالى ولقد علموا الخ) الواو الفاعل بعلموا عائد على بنى إسرائيل

الخامس لام القسم كقوله : ولقد علمت لتأتين منيتى * ان المنايا لا تطيش سهامها السادس الاستفهام كقوله عز وجل : وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون . وعلم من قوله والتزم أن التعليق لازم بخلاف الالغاء والتعليق مفعول بالتزم وقبل متعلق به ولام ابتداء مبتدأ وكذا خبره وأو قسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أولام قسم كذا والاستفهام مبتدأ وذا مبتدأ ثان وخبره انحتم وله متعلق بانحتم والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد على ذا الفاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير فى له ثم قال :

(لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحـد ملتزمه)

يعنى أن علم إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله عزوجل : لا تعلمونهم. وان ظن إذا كانت بمعنى تهم تتعدى أيضا إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا على المال أى اتهمته وليستا حينئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره فى المجرور قبله ولواحد متعلق بتعدية وملتزمه صفة لتعدية وأضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم ثم قال : (ولرأى الرؤيا انم ما لعلمـا * طالب مفعولين من قبل انتمى)

يعنى أن رأى الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها فى كونها فيها ادراك بالحس الباطنى ومنه قوله : أراهم رفقتى حتى إذا ما * تولى الليل وانخزل انخزالا وأضاف رأى إلى الرؤيا ليعلم أنها الحلمية لأن مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله : طالب مفعولين من علم العرفانية وانم بمعنى أنسب وانتمى بمعنى انتسب وما موصولة واقعة على حكم علم المتعدية إلى مفعولين وهى مفعولة بانم وصلتها انتمى ولرأى متعلق بانم ولعلم متعلق بانتمى وطالب مفعولين حال من علم وكذلك من قبل متعلق بانتمى والتقدير انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم فى حال كونها طالبة مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال :

والهـاء فى اشتراه عائدة على السحر وقال تعـالى : اشتراه. لأنهم كانوا يعطون الأجرة ليتعلموا السحر واللام فى لمن لام الابتداء علقت علم عن العمل فى اللفظ من موصولة مبتدأ وصلتها اشتراه والرابط الفاعل باشترى وما نافية وخلاق مبتدأ مجرور بمن الزائدة وله خبر مقدم والجملة خبر من الموصولة (وقوله ولقد علمت الخ) البيت من الـكامل وقائله لبيد وقال العينى لم أجد فى ديوانه الا الشطر الثانى والبيت من قصيدة قالها فى بقرة أكلتها الذئاب والواو فى ولقد للقسم واللام توكيد له واللام فى لتأتين جواب للقسم والمنية الموت فاعل تأتين والمنايا جمع منية وتطيش مضارع طاش السهم عن الرمية عدل عنها والمعنى أن المنية والموت لا تعدل سهامها عن أحد بل لا بد أن تصادفه والشاهد فى لام لتأتين جواب القسم فانها علقت الفعل عن العمل وتقدم ما فى الاستشهاد بهذا البيت (وقوله كقوله تعالى : وان أدرى . الخ) ان نافية ومرفوع أدرى عائد على النبى صلى الله عليه وسلم وقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمى فى موضع رفع فاعل المبتدأ وماعطف عليه أغنى عن الخبر ويصح أن تكون ما مبتدأ وقريب مع ما بعده خبر وعلى كل فالجملة فى موضع نصب بأدرى المعلق بالهمزة قال ابن عطية ومعنى الآية أن النبى صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنه لا يعرف وقت عذابهم أفى القرب أو فى البعد وهذا أدرل وأخوف وانما علقت هذه الستة لأن لها صدر الـكلام اتفاقا وعلى الراجح كا فى لا وماله صدر الـكلام يمنع ما قبله أن يعمل فى لفظ ما بعده (وقوله والعائد على الاستفهام الخ) هذا هو الصواب وما فى بعض النسخ والعائد على لام الابتداء الضمير فى له سبق قلم . (لعلم عرفان وظن تهمه) قدمر أن الأولى ذكر هذا البيت عقب قوله أعنى رأى الخ لأنه تقييد لعلم وظن (قول الـكودى وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد) يؤخذ منه أن علم المتعدية إلى اثنين معناها متعلق بالجملة وهذا مبنى على أن المعرفة ادراك نفس الشىء وذاته والعلم إدراكه على صفة من صفاته ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف لأن المعرفة تقتضى جهلا سابقا وهو محـال فى حقه تعالى : وقيـل لا فرق بينهما والحق الأول (ولرأى الرؤيا انم ما لعلما) الأولى أن يذكر هذا البيت أيضا بعد أعنى رأى الخ بأن يذكر هناك لعلم عرفان الخ ثم يذكر هذا عقبه ليعرف الملحق بالفتح من الملحق به وذكره الموضح هناك لعلم تنكيتا عليه (قول كدى من العمل) رد به عموم الناظم المقتضى جواز التعليق والالغاء فى الحلمية وليس كذلك وقد يقال ان هذا العموم يرفع بقوله من قبل وتأمله (وقوله ومنه قولهم أراهم الخ) البيت من الوافر وقائله عمرو بن أحمد الباهلى يذكر أربعة من قومه خرجوا إلى الشام فرآهم فى منامه وأرى مضارع رأى وهم مفعوله الأول ورفقتى مفعول ثان والرفقة الجماعة المسافرون ينزلون مرة واحدة ويسيرون كذلك وحتى ابتدائيـة وإذا ظرف وما زائدة ويجوز أن تكون جارة وإذا فى موضع جر وتولى ماض والليل فاعله ومعنى انخزل انقطع والشاهد فى نصب أرى الحلميـة المفعولين (وقوله ليعلم أنها الحلمية الخ) ظاهره تبعا لظاهر الناظم أن الرؤيا لا تستعمل مصدرا إلا للحلميـة وليس كذلك بل قد تكون مصدرا للبصرية كما بين ذلك فى التوضيح وقد يجاب بأنه لما كان الغالب والـكثير كون الرؤيا مصدرا للحلمية أطلق (١) أو يقال ان المعنى ولرأى التى لا يكون مصدرها إلا رؤيا وهى الحلميـة

---

(١) (قوله أطلق) كذا بالأصل ولعل الصواب قيد بها فتأمل. اهـ.

(ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول) يعنى ان المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاقتصار لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر وفهم منه أنه يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما قوله: بأى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب * أى وتحسب حبهم عارا على ومن حذف الأول قوله تعالى : ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم. أى بخلهم ومن حذف الثانى قول عنترة : ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى غير ذلك واقعا منى وسقوط مفعول بتجز وهنا وبلا دليل متعلقان بتجز ثم قال :

(وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف وكظرف أو عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل
وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا)

أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به وقد ينصب المفرد إذا كان فى معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم انه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط : الأول أن يكون مضارعا . الثانى أن يكون مفتتحا بتاء الخطاب وهذان الشرطان مفهومان من قوله وكتظن اجعل تقول. الثالث أن تدخل عليه اداة الاستفهام وهو المنبه عليه بقوله ان ولى مستفهما به. الرابع انلا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله : ولم ينفصل * بغير ظرف أو كظرف أو عمل

بخلاف البصرية فلها مصدران رؤيا ورؤية (ولا تجز هنا بلا دليل) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله وهب تعلم لأمرين الأول رفع ايهام ان الاشارة بهنا راجعة لرأى الرؤيا الثانى ان رأى هذه مع تقول أخوان فى الالحاق فلا ينبغى أن يفصل بينهما (قوله كدى فى هذا الباب الخ) هو قول الناظم هنا احترازا من باب كسا فانه يجوز الحذف ولو من غير دليل لأنه فضلة وسيقول الناظم : وحذف فضلة أجز (وقوله لا يجوز حذفهما الخ) هذا هو اختيار الناظم وهو قول سيبويه والجمهور ولم يفرقوا بين أفعال الظن واليقين وحجتهم ان العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فكما لا يحذف جواب القسم فكذلك لا يحذف معمولاها (وقوله ولا حذف أحدهما الخ) هذا ممتنع اجماعا ولم يقع فيه خلاف كالذى قبله لأن حذف أحد المفعولين أضعف من حذفهما معا وبين الضعف بقوله لأنهما فى الأصل مبتدأ الخ فكما لا يجوز كون المبتدأ بدون خبر والخبر بدون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده فتكون العلة راجعة لحذف أحدهما ويحتمل أن تكون العلة لحذفهما أو لحذف أحدهما كما هو المستفاد من عموم مفهوم قوله سابقا وحذف ما يعلم جائز الخ (وقوله بأى كتاب الخ) البيت من الطويل وقائله الكميت يمدح آل البيت وكان أصم لا يسمع الرعد وقد ورد أنه قال هذه القصيدة التى من جملتها هذا البيت قبل شهرته ولما قالها أتى الفرزدق وقال يا أبا فراس قد جرى على لسانى شعر فأردت عرضه عليك فان أحسنت أمرتنى باشاعته فى الناس وان كان قبيحا كنت أول من ستره على فأنشده : طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا منى وذو الشوق يلعب

الى ان قال : ومالى إلا آل أحمد شيعة * ومالى إلا مشعب الحق مشعب

فقال الفرزدق يا ابن أخى فوالله لأنت أشعر من مضى ومن بقى وبأى جار ومجرور متعلق بترى بعده وضمير حبهم عائد على آل البيت والشاهد فى تحسب حيث حذف مفعولاه لدلالة مفعولى ترى عليهما والأصل وتحسب حبهم عارا على (وقوله قوله تعالى : ولا يحسبن الخ) الذين فاعل يحسبن وخيرا مفعول ثان والأول محذوف يقدر قبل هو أى بخلهم خيرا لهم وقرىء ولا تحسبن بالتاء ففاعله عائد على المصطفى صلى الله عليه وسلم والذين مفعول أول وخيرا مفعول ثان ولا حذف حينئذ (وقوله قول عنترة ولقد الخ) البيت من الكامل والواو فى ولقد للقسم واللام للتأكيد وتظنى مجزوم بلا الناهية وعلامة الجزم حذف النون والخطاب فى نزلت وتظنى للمحبوبة والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب جاء به الشاعر على القياس والأكثر محبوب على غير قياس والشاهد فى حذف المفعول الثانى اختصارا قدره كدى فلا تظنى غير ذلك واقعا ومثله فى ابن عقيل وهو الصواب وما يوجد فى بعض نسخه من تقدير ما يخالف هذا فلا تلتفت اليه على ان الاستشهاد بهذا البيت لا يصح إلا إذا جعل منى متعلقا بنزلت وان جعلته متعلقا بالاستقرار فلا شاهد فيه لأن المفعول الثانى مذكور وهو الجار والمجرور لقيامه مقام المتعلق المحذوف (وكتظن اجعل تقول) (قوله كدى أن يدخل على الجملة الخ) الفرق بين الظن والقول حتى نصب الظن الجزأين بخلاف القول مع أن كلا منهما يدخل على الجملة ان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها ونسبة الجزء الثانى للأول والقول يقتضيها من جهة لفظها ولفظها لا اعراب فيه فلم يبق إلا حكاية معناها (وقوله فينصب مفعولين) أشار المكودى بهذا الى أن التشبيه فى قول الناظم وكتظن انما هو فى العمل لا فى الالغاء والتعليق وهو الذى فى التسهيل والذى فى النهاية ان التعليق والالغاء يدخلان القول فيكون التشبيه حينئذ تاما (وقوله وهذان الشرطان مفهومان الخ) كون المضارع

فمثال مالا فصل فيه أتقول زيدا منطلقا ومنه قوله: متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما ومثال الفصل بالظرف قولك أعندك تقول عمرا مقيما وبالجرور أفى الدار تقول زيدا جالسا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدا تقول منطلقا ومنه قوله :

اجهالا تقول بنى لؤى * لعمر أبيك أو متجاهلينا

ويعنى بقوله أو عمل أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول وفى تنكير عمل اشعار بأنه لا يفصل الا بأحد المفعولين لا بهما لأن التنكير يشعر بالتقليل وقوله : (وان ببعض ذى فصلت يحتمل) تصريح بما فهم من الشطر الذى قبله وذى اشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهى الظرف والمجرور واحد المفعولين فان لم تستوف الشروط بطل العمل وتعينت الحكاية وان استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية وقوله : (وأجرى القول كظن مطلقا) البيت يعنى ان بنى سليم ينصبون بالقول مطلقا أى بلا شرط يريد على وجه الجواز لأن الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الأول قلت عمرا منطلقا وقل ذا مشفقا ومنه قول بعضهم : قالت وكنت رجلا فطينا * هـذا لعمر الله اسرائينا

(١) أراد اسرائيل فأبدل من اللام نونا وهى لغة فى اسرائيل والقول مرفوع نائب فاعل أجرى وعند سليم متعلق بأجرى وقل فعل أمر وذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان .

مفهوما منه صحيح وأما الثانى فعسير لأن التاء كما تكون للخطاب تكون للغيبة نحو هند تقول إلا أن يقال الخطاب فقط يؤخذ من اقتران تقول باجعل (وقوله ومنه قوله متى الخ) فى بعض النسخ ومثله بدل منه والبيت من الرجز وقائله هدبة ومتى اسم استفهام وتقول مضارع أجرى مجرى الظن فلذلك عمل فى مفعولين أحدهما القلص بضم القاف واللام جمع قلوص وهى الشابة من النوق والرواسم جمع راسمة من الرسم نوع من سير الابل صفة للقلص وثانيهما جملة يدنين والنون فى يدنين الفاعل عائد على النوق وأم قاسم مفعول يدنين اسم محبوبته وقاسما ولدها معطوف عليها وقال العينى الصواب أم حازم وحازما لقصة ذكرها فى أصله والشاهد فى تقول حيث عمل فى الجزأين (وقوله ومنه قوله أجهالا الخ) فى بعض النسخ ومثله بدل منه والبيت من الوافر وقائله الكميت من قصيدة يمدح بها مضر ويفضلهم على أهل اليمن وبنو لؤى المراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل ولعمر أبيك مبتدأ والخبر محذوف وجوبا أى قسمى وهى جملة اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أو مظهرين الجهل فقط باستعمالهم أهل اليمن على أعمالهم مع فضل بنى لؤى عليهم والشاهد فى فصل جهالا المفعول الثانى بين همزة الاستفهام والقول (وقوله ويعنى بقوله أو عمل أحد الخ) فعليه يكون كلام الناظم على حذف مضاف أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول ثم ان المكودى تبعا للمرادى خص المعمول بأحد المفعولين فيقتضى أن الفصل بالمعمول ان كان غير مفعول لا يجوز والذى فى التصريح أن الصواب ابقاء كلام الناظم على عمومه وان المراد بالمعمول كل معمول فيصدق بالمفعول وغيره كالحال ومثل له بقوله أمسرعا تقول زيدا منطلقا وما فى التصريح هو الحق (وقوله تصريح بما فهم الخ) الحق أنه منطوق لأن القاعدة ان النفيين إذا تكررا فحذفهما معا يكون منطوقا والنفيان هنا لم وغير وإلى هذا الاشارة بقول بعضهم :

قاعدة النفيين ان تكررا * حذفهما منطوق قول قد جرى

وحـذف أول هو المفهوم * قول فذى جرى هو المعـلوم

بل قال يس الاقرب عندى أنه احترز من الفصل بكليهما ويشهد لهذا النفى عن تتبع الرخص فى الشرع وبهذا يراد قول من قال انه حسن اهـ (وقوله وان استوفيت الشروط الخ) نكت به على عبارة الناظم المقتضية أن العمل واجب مع توفر الشروط حيث عبر باجعل وليس كذلك ولذا قال يس الأمر للاباحة لا للتحتيم ولم ينص الناظم على الحـكاية لأنها الأصل والحاصل أن كدى اعترض على الناظم من جهة التشبيه فيقتضى أنه تام فيجوز فيه الالغاء والتعليق والأمر بخلافه ومن جهة أنه لم ينبه على جواز الحـكاية مع استيفاء الشروط ومن جهة أن قوله وان ببعض ذى الخ حشو لا فائدة فيه ولذا أصلحه بعضهم وزاد بيتا بقوله :

بغير ظرف أو كظرف أو عمل * ومن حكى مع الشروط يحتمل

نعم ولا تلغ ولا تعلقـا * وكل قيد عن سليم أطلقا

(وقوله قالت وكنت الخ) البيت من الرجز قائله عربى صاد ضبا وأتى به الى امرأته فقالت هذا لعمر الله اسرائين ففاعل قالت يعود على امرأته والواو فى وكنت واو الحال وهذا مفعول أول بقالت واسرائين بالنون لغة فى اسرائيل باللام مفعول ثان والشاهد فى قالت حيث نصب المعمولين من دون شرط وهى لغة سليم والله أعلم .

(١) [قول الشارح أراد اسرائل الى قوله فى اسرائيل) ساقط هو فى غير نسخة وقد أتى المحشى بما يفيد سقوطه حرر اهـ .

﴿ أعلم وأرى ﴾

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعد إلى واحد . نحو قولك أدخل وان دخلت على متعد الى واحد تعدى بها الى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وان دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك فى فعلين خاصة وهما علم ورأى والبهما أشار بقوله :

(إلى ثلاثة رأى وعلما * عدوا إذا صارا أرى وأعلما) يعنى أن رى وعلم المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة فالمفعول الأول هو الذى كان فاعلا بهما قبل دخول الهمزة كقولك علمت زيدا عمرا فاضلا ورأيت زيدا عمرا فاضلا فرأى وعلم مفعول مقدم بعد واو إلى ثلاثة وإذا متعلقان بعدوا والضمير فى صارا عائد على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صار والضمير فى عدوا عائد على العرب ثم قال :

(وما لمفعولى علمت مطلقا * للثانى والثالث أيضا حققا)

يعنى أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى رأى وعلم قبل دخول الهمزة من الغاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثانى والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فما موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى ومطلقا حال من الضمير المستتر فى المجرور العائد على ما وخبر ما حققا وللثانى متعلق بحققا ثم قال :

(وان تعديا لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا)

يعنى أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها الى اثنين وليست حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لأن المفعول الثانى غير الأول فهو من باب كسا وأعطى والى ذلك أشار بقوله :

(والثانى منهما كثانى اثنى كسا * فهو به فى كل حكم ذو ائتسا)

يعنى ان المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من باب كسا يجوز فيه الحذف اقتصارا واختصارا ويمتنع فيه ما جاز فى مفعولى علمت المتعدية إلى اثنين من الغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه وفهم من تشبيهه بباب كسا ان المفعول الأول والثانى أيضا كالمفعول من باب كسا إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر فالضمير فى تعديا عائد على علم العرفانية ورأى البصرية وبلا همز متعلق بتعديا والفاء جواب الشرط ولاثنين وبه متعلقان بتوصلا والضمير فى به عائد على الهمز والثانى مبتدأ وخبره كثانى وفى كل حكم متعلق بائتسا وكذلك به ثم قال:

﴿ أعلم وأرى ﴾

لم يقل أعلم واخواتها كما قال فى التراجم السابقة مع أنه ذكر داخل الترجمة سبعة أفعال لأن أعلم وأرى متفق على تعديهما وغيرهما فيه خلاف بل قيل فى المفعول الثانى لغير أعلم وأرى منصوب على اسقاط الخافض والثالث على الحال وأيضا غيرهما لا يتعدى لثلاثة حتى يتضمن معناهما (قول كدى نحو قولك أدخل الخ) قيل الصواب أن يمثل بنحو خرج لأن دخل متعد إلى واحد بنفسه وهذا مبنى على أن المنصوب بعد دخول مفعول به حقيقة والجمهور أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به فالفعل معه لازم وأما دخل من الدخول بالمرأة كناية عن الجماع فهو لازم قطعا (إلى ثلاثة رأى وعلما * عدوا إذا) المحل لإذا لأن إذا لا يعمل فيها الماضى لأنها للمستقبل لكن قد ترد إذا موضع إذ كقوله تعالى : وإذا رأوا تجارة وقد استعمله الناظم هنا . (وما لمفعولى علمت مطلقا) (قول كدى ثابت للثانى الخ) لأنهما هما المفعولان قبل فيبقى لهما الحكم الذى كان لهما سابقا ولم يتكلم الناظم على حكم المفعول الأول ومذهب سيبويه منع حذفه وعدم جواز الاقتصار عليه وذهب الأكثرون إلى جوازها انظر التصريح ممزوجا (وان تعديا لواحد بلا * همز) ضمير تعديا لعلم ورأى لا يفيد كونهما متعديين اثنين كما صرح به فى قوله لواحد الا ان علم المتعدية لواحد مرة فى قوله لعلم عرفان وأما البصرية فلم يذكرها أصلا فيكون فيها الاحالة على مجهول فلذلك نكت عليه الموضح بذكرها هنالك لتكون الاحالة على معلوم (قول كدى من هذا الباب) لأنه معقود لما ينصب مفاعيل ثلاثة (وقوله لأن المفعول الثانى الخ) علة لما قبله ويليه لأن الأول والثانى فى الباب السابق أصلهما المبتدأ والخبر وهنا ليس كذلك وهذه قاعدة باب كسا وأعطى (والثان منهما كثانى اثنى كسا) اعلم أن عبارة الناظم معترضة من وجوه ثلاثة أحدها تخصيص تشبيه الثانى هنا بثانى كسا فيقتضى أن الأول غير الأول مع أن حكمه حكمه أيضا ولذا نكت عليه الموضح بقوله وحكمهما الثانى أن قوله فهو به حشو إذ ما أفاده هو الذى يفيده التشبيه فى كثانى الخ الثالث أنه يقتضى أنه لا يجوز التعليق فى الثانى هنا كالثانى فى باب كسا والأمر بخلافه وقد أصلحه ابن غازى بما يرفع الاعتراضات الثلاثة بقوله :

واجعلهما معا لمفعولى كسا * ومن يعلق ههنا فما أسا

وأجيب عن الاعتراض الأول بأن الخلاف لما كان فى الثانى هل يكون كالثانى أولا والاتفاق على أن الأول يكون كالأول خص محل الخلاف بالذكر وعن الثانى بأنه زيادة فى الرد على من قال بأنه يكون الثانى هنا جملة فلا يكون كالثانى هناك وعن الثالث بأنه مشى هنا على ما للجمهور من

(وكأرى السابق نبا أخبرا * حدث أنبأ كذاك خبرا)

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة والذى أثبت سيبويه منها أعلم وأرى ونبأ وزاد أبو على أنبأ وألحق بها السيرافى حدث وأخبر. وخبر ونبأ مبتدأ وأخبر وحدث وأنبأ معطوفات عليه على حذف العاطف وخبره فى المجرور قبله وخبر مبتدأ وخبره كذاك .

الفاعل

هو الاسم المرفوع المسند اليه فعل أو ماجرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال :

(الفاعل الذى كمرفوعى أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى)

فأتى بمثالين الأول أتى زيد فزيد فاعل لانه اسم أسند اليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى والثانى منيرا وجهه فوجهه فاعل لانه اسم أسند اليه وصف جرى مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منيرا ثم تمم البيت بقوله نعم الفتى وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف فقوله الفاعل مبتدأ والذى خبره وهو موصول وصلته كمرفوعى أتى وهو مضاف الى المثالين على حذف القول والتقدير كمرفوعى قولك أتى زيد منيرا وجهه ثم قال :

منع التعليق فيه ومن ادعى أن المفعول الثانى من أرى سمع تعليقه بالاستفهام يعلم جوابه بالوقوف على التوضيح وحواشيه (وكأرى السابق نبا أخبرا) (قول كدى وزاد أبو على) أى الفارسى ولد بفارس وسكن ببغداد وولى قضاءها وكان يميل للمعتزلة لكن لم يكن يظهر ذلك ومع هذا كان لا يأكل إلا من كسب يده وكان حسن الأخلاق توفى فى رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة والله سبحانه وتعالى أعلم .

الفاعل

لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر وينشأ عن ذلك نواسخ ومن فعل وفاعل وينشأ عنه النائب وفرغ من القسم الأول شرع فى الثانى ثم إن الفاعل لغة من أوجد الفعل باعتبار الكسب نحو ضرب زيد عمرا أو قام به نحو مات عمرو وعلم زيد واصطلاحا قال المكودى هو الاسم الخ أطلق فى الاسم فيشمل الصريح والمؤول فالأول نحو أتى زيد والمؤول نحو قوله تعالى : أولم يكفهم أنا أنزلنا . أى انزالنا (وقوله المرفوع) هكذا فى بعض النسخ بزيادة المرفوع والرفع حكم من أحكام الفاعل وادخال الحكم فى الحد مردود وفى السلم :

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام فى الحدود

لان الحكم على الشىء فرع تصوره ولا يمكن تصور الشىء إلا بعد اجتماع أجزائه ومن جملتها الرفع فيأتى الدور ويأتى جوابه وفى غالب النسخ باسقاطه وهو أولى (وقوله المسند اليه فعل) لا بد من تقييد الفعل بالتام احترازا من اسم كان وأخواتها وأجيب بان مرفوع كان ليس مسندا الى كان وانما هو مسند الى الخبر لان أصله المبتدأ وكان وأخواتها قيد للمسند (وقوله أو ماجرى مجراه) الذى جرى مجرى الفعل عشرة أشياء اسم الفاعل نحو أقائم زيد وأمثلة المبالغة نحو اضراب زيد وصفة مشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو مارأيت أحدا أحب اليه الجود من زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واسمه نحو عجبت من اعطاء الدراهم زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور المعتمدان نحو أعندك زيد ومثال الجار والمجرور نحو : أفى الله شك. واسم وضع موضع الفعل نحو إياك أنت وزيدا أن تخرجا ففى إياك ضمير مستتر فاعل وأنت توكيد له (وقوله مقدما عليه الخ) الأولى حذفه لانه مستغنى عنه بقوله المسند اليه لانه ان تقدم فلا يسند اليه وانما يسند الى ضميره والتقدم حكم أيضا وهو الحكم الثانى عند الموضح وأدخله فى الحدو قد علمت انه مردود وأحسن ما يجاب به عن مثل هذا فى كل موضع ان أخذ الحكم فى التعريف انما يؤدى الى الدور إذا أخذ من حيث انه حكم وأما اذا أخذ من حيث انه وصف لازم لكونه خاصة للمعرف كالرفع فيما مر وتقدم الفعل هنا فلا يلزم الدور ولا يقصد عاقل غير هذا (وقوله على طريقة فعل الخ) المراد بطريقة فعل أن تكون الصيغة أصلية فيصدق بالماضى مفتوح العين ومكسورها ومضمومها والمضارع والأمر كذلك من الثلاثى أو غيره واحترز به من طريقة فعل بضم الفاء وكسر العين فلا يقال فى المرفوع فاعل بل نائب كما يأتى (وقوله أو فاعل) مراده به ما كانت صيغته أصلية فيشمل جميع مامر ويخرج اسم المفعول فان المرفوع بعده نائب كما يأتى (الفاعل الذى كمرفوعى أتى) (قول كدى فأتى بمثالين مع قوله ثم تمم الخ) الأولى أن يقول فأتى بامثلة ثلاثة لانه لا يقال للشىء تتميم الا اذا لم تكن فيه فائدة مع أن الفوائد المأخوذة من نعم الفتى كثيرة منها ماذكره المكودى ومنها التنبيه على أن الفاعل فى الاصطلاح لا يلزم أن يكون فاعلا فى المعنى ومنها ان صيغة الفعل تارة تكون على الصيغة الأصلية نحو نعم وعلم بسكون اللام وحينئذ فينبغى أن يقرأ مرفوعى بكسر العين جمع مذكر سالم لكن يشكل عليه انه جمع مرفوع صفة للفظ غير عاقل وقدمر أن من شرط ما يجمع جمع مذكر سالم أن يكون عاقلا ولولا قول كدى ثم تمم الخ لقلنا إن مراده بمثالين الفعل وفيه مثالان ينزلان منزلة الواحد

(وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو وإلا فضمير استتر)

يعنى أن الفعل لابد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ماهو فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح والمراد بظهر برز فشمل الظاهر نحو قام زيد والضمر البارز نحوقمت وقوله والا أى وان لم يبرز وقوله فضمير استتر نحوقم ففى قم ضمير مستتر اذ لايستغنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ وخبره فى الظرف قبله وفإن ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وأن لايظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبرمبتدأ مضمرتقديره وإلافهوضمير واستترفى موضع الصفةلضمير ثم قال :

(وجرد الفعل اذاما أسندا * لاثنين أجمع كفاز الشهدا)

يعنىأن الفعل اذا أسند الى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وهذه هى اللغة الفصيحة وفهم من المثال أن شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهرا فالفعل مفعول بجرد وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين والاثنين متعلق باسندا ثم أشار الى اللغة الأخرى بقوله :

والثانى ماجرى مجراه ﴿فان قيل﴾ لم رفع الفاعل ونصب المفعول ﴿فالجواب﴾ ان الفاعل لا يكون إلا واحدا فهو خفيف والمفعول يكون متعددا فهو ثقيل والرفع ثقيل والنصب خفيف فأعطى الخفيف للثقيل منهما ليقع التعادل بينهما (وبعد فعل فاعل) (قول كدى يعنى أن الفعل لابد له الخ) قد يقال إلا أن بعض الأفعال لاترفع فاعلا كـكان الزائدة والمؤكد نحو قام قام زيد وقلما وطالما وأجيب بأنه لابد منه لفعل قصد به الاسناد بقرينة قوله فى التعريف المسند اليه فعل الخ فان لم يقصد بالفعل الاسناد كما فى هذين فلا يرفع فاعلا (وقوله وفهم من قوله بعد الخ) هذا الحكم مأخوذ من الأمثلة السابقة لكن صرح به هنا زيادة فى الرد على الكوفيين القائلين بجواز تقديم الفاعل على الفعل (وقوله فان ظهر ماهو فاعل الخ) أراد أن يرفع بهذا اعتراضا واردا على الناظم وهو أن يقال انه اتحد فى كلامه الشرط والجواب مع أنه يجب تغايرهما فأجاب بهذا التقدير وجوابه غير مانع لاقتضائه ان كل ماهو فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح وليس كذلك إذ بين الفاعل اصطلاحا والفاعل معنى عموم وخصوص من وجه فنحو قام زيد يقال لزيد فاعل اصطلاحا ومعنى ونحو مات زيد يقال لزيد فاعل اصطلاحا لامعنى ونحو زيد قائم يقال لزيد فاعل معنى لااصطلاحا وأجاب ابن هشام بان تقدير الجواب فذاك أى فالأمر واضح على أن اتحاد الشرط والجواب قد ورد فى كلام الرسول عليه السلام وكلام العرب فمن ذلك قوله عليه السلام : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله . وقال صلى الله عليه وسلم : من رآنى فى المنام فقد رآنى . ومن ذلك قول إمامنا مالك رضى الله عنه حين أمره الملك أن يفتى بلزوم طلاق المكره فأرسل اليه سرا من استفتاه فأفتاه بانه غيرلازم فأمربه فضرب وطيف به فى الأسواق فجعل يقول من عرفنى فقدعرفنى ومن لم يعرفنى فأنامالك بن أنس طلاق المكره لايلزم (وقوله وفاعل مبتدأ الخ) والمسوغ للابتداء بالنكرة العموم أى وبعد كل فعل قصد به الاسناد فاعل ﴿لايقال﴾ المسوغ تقديم الخبر وهوظرف ﴿لانا نقول﴾ كون تقديم الظرف الخبر مسوغا اذا كان الظرف مضافا الى معرفة كقوله سابقا: عندزيد نمره. وهنا الظرف مضاف الى نكرة فلا يكون مسوغا (وجرد الفعل اذا ما أسندا) (قول كدى وفهم من المثال أن شرط الخ) صرح به الناظم فيما يأتى فى قوله والفعل للظاهر بعد مسند والمراد بالظاهر هنا وفيما يأتى مايشمل الضمير المنفصل ثم كما يجرد الفعل كذلك يجرد الوصف الذى جرى مجراه وليس المراد بالجمع فى النظم الحقيقى فقط بل المراد به مايدل على الجمع الشامل للحقيقى وغيره ولأجل هذا وماقبله أصلحه ابن غازى بقوله :

وجرد المسند حين يسند * لاثنين أومفهم جمع ترشد

وانما وجب التجريد صونا للفظ عن الزيادة من غير فائدة لأن غاية فائدة الأحرف التى تزاد آخر الفعل الدلالة على كون الفعل مثنى أو جمعا وهذا المعنى مستفاد من لفظ الفاعل الظاهر فلا حاجة حينئذ لها ﴿فان قلت﴾ سيأتى أن تاء التأنيث تلحق الفعل لزوما أو جوازا للدلالة على كون الفاعل مؤنثا مع أن التأنيث أيضا مأخوذ من لفظ الفاعل فما الفرق بينها وبين هذه الأحرف مع أن الكل علامة مستغنى عنه ﴿قلت﴾ لما كان التأنيث فى نحو هند خفيا وكانت هاء التأنيث قد تلحق المذكر نحو طلحة وربما يتوهم عند اسقاط التاء مع الفعل أن الفاعل مذكر لاسيما مع ألفاظ المؤنث الغير المتداولة كثيرا كدعد احتيج لمايؤتى به فارقا رافعا للتوهم فأتى مع الفعل بها (وقوله من العلامتين) الأولى من العلامات الثلاث التى هى الألف والواو

(وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند)

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلونى البراغيث وهوأن يلحق الفعل المسند الى المثنى ألف والمسند الى الجمع المذكر واو والمسند الى الجمع المؤنث نون فتقول سعدا أخواك وسعدوا اخوتك وسعدن بناتك وهذه الحروف اللاحقة للفعل على هذه اللغة لبست بضمائر وانما هى علامات للفاعل كالتاء من قامت هنـد ويكون المسند اليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر وبعطف آخر الاسمين على الاول كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

وفهم من قوله قد قلة هذه اللغة وفهم من قوله والفعل الظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لاضمائر وسعدا فى موضع رفع بيقال والواو فى قوله والفعل واو لحال أى والحالة هـذه ثم قال :

(ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد فى جواب من قرا)

يعنى ان الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل وتجوز فى قوله أضمرا والمراد حذف وشمل اطلاقه الحذف جوازاً كالمثال الذى ذكر والحذف وجوبا كقوله عز وجل: وان أحد من المشركين استجارك . ويجوز فى زيد المثال أن يكون فاعلا والتقدير قرأ زيد وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جوازا قوله عز وجل فى قراءة ابن عامر وشعبة: يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال . أى يسبح له فيها رجال ثم قال :

والنون كما يؤخذ من كلامه بعد (وقد يقال سعدا وسعدوا) (قول كدى ويسميها النحويون الخ) أشار بهذا الى دفع مايعتقده ضعفة الطلبة من أن هذه لغة قوم من العرب يسمون بهذا الاسم ومعنى كلامه ان هذه اللغة يسميها النحويون لغة من يقول أكلونى البراغيث بالواو علامة الجمع مع كونه مسندا الى الظاهر ولو أتى به على اللغة المشهورة لقال أكلنى أو أكلتنى (وقوله كالتاء من قامت الخ) أى كما ان التاء تدل على تأنيث الفاعل فكذلك الالف تدل على التثنية والواو والنون على الجمع والجامع بينهما ان التأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرعا الافراد (وقوله وبعطف آخر الاسمين الخ) أى بالواو خاصة فان كان العطف باو امتنعت العلامات نحو قام زيد أوعمرو لان الفاعل واحد غايته أنه غير معين (وقوله كقوله تولى الخ) البيت من الطويل وقائله عبد الله بن قيس الرقيات وقيل له ذلك لانه كان يحب ثلاث نسوة كل واحدة اسمها رقية من قصيدة يرثى بها مصعب بن الزبير رضى الله عنهما لماقتل بدير حين خرج بجنوده من الكوفة وخرج عبد الملك بن مروان بجيوشه من الشام فلما التقى الجيشان هرب جيش مصعب وقاتل مصعب حتى قتل وضمير تولى يعود على مصعب وقتال مفعوله والمارقين اسم فاعل من مرق السهم اذا خرج من الجانب الآخر والمراد بهم الخوارج عبد الملك وأصحابه الذين خرجوا عليه وواو وقد واو الحال ومبعد الاجنبى والحميم القريب والمراد انه فرعنه كل من أتى معه كان بعيدا أوقريبا والشاهد فى عطف أحد الاسمين على الآخر واقتران أسلماه المسند اليهما بالالف (وقوله وفهم من قوله والفعل الخ) ليس هذا تـكرارا مع قوله سابقا وهذه الاحرف لانه أولا شرح كلام الناظم جملة ثم جعل يذكر كل فصل فصل فى كلام الناظم ثم ان قول الناظم بعد انما هو توكيد ولا يقال انه احترز به من نحو الزيدون قاموا لان نحو هذا خارج بقوله والفعل للظاهر مسند على أصل التقدير (ويرفع الفاعل فعل أضمرا) (قول كدى كقوله عز وجل وان أحـد الخ) فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره مابعده ولا يجوز ذكره لان استجارك المذكور عوض منه ولا يجمع بينهما ولايصح ان يكون احد مبتدأ لان ان لاتدخل الاعلى الجمل الفعلية (وقوله ويجوز فى زيد المثال الخ) هذا باعتبار الاصل والافيتعين فى كلام الناظم هنا ان يكون فاعلا بفعل محذوف لانه أتى به شاهدا لذلك (وقوله وهو أجود) أخذا بعموم القاعدة وهى مطابقة الجواب للسؤال ومثله فى المرادى وأصلحه ابن غازى بقوله :

ويرفع الفاعل فعل حذفا * كمثل زيد فى جواب هل وفى

فعبر بحذفا بدل اضمرا لرفع التجوز الذى قال كدى سابقا وأتى بجملة السؤال فعلية ليطابقها الجواب الذى يحذف منه الفعل والحق ان الجواب فى كلام الناظم موافق للسؤال وذلك لان جملة السؤال وان كانت اسمية لفظا فهى فعلية أصلا ومعنى لان قولك من قرأ أصله أقرأ زيد أم عمر ولا زيد قرأ لان السؤال عن الفعل أولى لانه يتغير فيقع فيه الابهام وبهذا المعنى قرر السيد والشمنى قوله تعالى: ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله. (وقوله فى قراءة ابن عامر وشعبة) هكذا يوجد فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها بابدال شعبة بحفص وهو سبق قلم لان حفصا لم يقرأ بها ويسبح على هذه القراءة بفتح الباء المشددة مبنيا للمفعول وله نائب عن الفاعل ورجال فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يسبحه قيل رجال أى يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المذكور به ولا يصح إسناد يسبح المذكور للرجال لفساد المعنى لان الرجال مسبحون بالكسر لامسبحون بالفتح والآصال فى الآية جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل والآصال جمع الجمع يجمع على أصائل فأصائل حينئذ جمع آصال

(وتاء تأنيث تلى الماضى إذا * كان لأنثى كأبت هند الأذى)

يعنى ان الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهى فى ذلك على قسمين لازمة وجائزة وقد أشار إلى اللازمة بقوله :

(وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر)

فذكر أنها تلزم فى موضعين الأول أن يكون المسند اليه مضمرا متصلا وشمل الحقيق التأنيث نحو هند قامت والمجازى التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله : متصل من المنفصل نحو ما قام الا أنت الثانى أن يكون المسند اليه ظاهرا حقيقى التأنيث وهو المشار اليه بقوله: ذات حر . والحر الفرج وفعل مفعول بتلزم وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء .

وآصال جمع أصل الذى هو جمع أصيل وألغز فيه الونشريسى بقوله :

أفدنى أيها النحوى جمعا * له جمع يجىء بالاطراد

وجمع الجمع بجمع وهو أمر * غريب ليس للأذواق باد

(فأجبته بقولى)

جواب اللغز يا بدر النحاة * بدا للناظرين ذوى الرشاد

أصائل جمع آصال بدا جم * ع أصل للأصيل بلا مراد

وتسكين صاد أصل للوزن ومراد بفتح الميم أى شك واعترض يس لغز الدنوشرى بأنه كثير لاقليل * وأخذ من قول الناظم ويرفع الفاعل فعل أن الانسان لا يرفعه إلا فعله ودينه قال تعالى : ان أكرمكم عند الله أتقاكم . وفى المعنى قيل :

عليك بتقوى الله فيما تريده * ولا تترك التقوى اتكالا على النسب

فقد رفع الاسلام سلمان فارس * وقد وضع الكفر الشريف أبا لهب

وقد قال عليه الصلاة والسلام : سلمان منا أهل البيت . وقد قيل :

ولست كذى جهل يظن جدوده * ترقيه والمرفوع بالفعل فاعله

(تتمة) قال ابن غازى ورد علينا أيام كنا بمدينة مكناسة من أعيان سلا الأديب المجيد أبو سعيد بن محمد فحاجانا بقوله :

يا قارىء النحو من ألفية جمعت * فى النحو معظم ما فى النحو قد قيلا

ان كنت تفهمها فهما تحوز به * أسرارها حين تخفى والاقاويلا

فى أى بيت بها قد جاء فاعله * فعلا ومن فاعل قد جاء مفعولا

فأوقع الله فى قلبى أنه أراد ويرفع الفاعل فعل أضمرا فقلت مجيبا له :

فدتك نفسى فقد أحسنت تمثيلا * وفقت كل الورى نظما وتسجيلا

قد جاء ذاك بها فى باب فاعلها * من بعد أربعة فى النظم تكميلا

(وتاء تأنيث تلى الماضى إذا) هذا كالترجمة لتاء التأنيث ثم ذكر بعد ما تجب فيه ومالا (قول كدى الى مؤنث) نكت به على الناظم حيث عبر بأنثى لأن اللفظ انما يوصف بكونه مؤنثا لا بكونه أنثى والمراد بكونه مؤنثا أن يكون مؤنثا فى المعنى أعم من أن يكون مؤنثا فى اللفظ أيضا نحو فاطمة وعائشة أو فى المعنى فقط نحو هند وأما ان كان مؤنثا فى اللفظ فقط نحو طلحة فلا يؤنث الفعل له أصلا فأقسام المؤنث ثلاثة وأطلق المؤنث على ما يشمل الحقيقى كهند والمجازى كالشمس نظير ما تقدم فى قوله على الأنثى اقتصر (وقوله تدل على تأنيث) لا يقال هلا لحقت الفاعل ولم تلحق الفعل لأنا نقول لو لحقته كانت آخرا فتكون علامة الاعراب عليها وهى ساكنة أصالة فتنافيا ويقرأ الماضى فى النظم بسكون الياء وتقدير الفتح فيها لغة قليلة والقياس اعرابها بالفتحة الظاهرة لقوله سابقا ونصبه ظهر ومفهوم الماضى أن المضارع والأمر لا تلحقهما لأن المضارع غنى عنها بتاء المضارعة والأمر بياء المؤنثة الفاعل (وانما تلزم فعل مضمر) (قول كدى والحر الفرج) صرح بالفرج للرد على بعض المدرسين الذين لا يصرحون بتفسيره مع أن الفقهاء صرحوا بالقبل والدبر وقال عليه الصلاة والسلام : من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له . أى صرحوا له باسم الذكر فدل ذلك على الجواز وأصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح ثم انه كان ينبغى للناظم أن يزيد

ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومتصل نعت لمضمر فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأبيث فإما أن يكون الفاصل غير الا أو الا فان كان الفاصل غير الا فقد أشار اليه بقوله :

(وقد يبيح الفصل ترك التاء فى * نحو أتى القاضى بنت الواقف)

يعنى انه اذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث بغير إلا جاز فيه الوجهان اثبات التاء وتركها وفهم من قوله وقد يبيح ان حذفها قليل بالنسبة الى اثباتها فالفصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفى متعلق بيبيح ونحو مضاف الى قول محذوف والتقدير فى نحو قولك والفصل هنا بالمفعول وان كان الفصل الا فقد أشار اليه بقوله :

(والحذف مع فصل بإلا فضلا * كما زكا الا فتاة ابن العلا)

فما زكى الا فتاة أحسن من قولك ما زكت الا فتاة وانما كان حذفها أحسن لان الفعل كان فى التقدير مسند الى مذكر لان التقدير ما زكى أحد الا فتاة ابن العلا فالحذف مبتدأ وخبره فضلا ومع متعلق بالحذف وبإلا متعلق بفضلا ثم قال :

(والحذف قد يأتى بلا فصل) أشار بذلك الى ماحكاه سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله :

(ومع * ضمير ذى المجاز فى شعر وقع) الى قول الشاعر : فلا مزنة ودقت ودقها * ولا ارض أبقل ابقالها

فأسقط التاء من أبقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتى وبلا فصل متعلق بيأتى ومع متعلق بوقع وذى المجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذى المجاز ثم قال :

(والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع إحدى اللبن)

يعنى أن الفعل الماضى اذا أسند الى جمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث كاحدى اللبن وهى لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام الهندات وقامت الهندات وفى هذا خلاف والذى ذهب اليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفى ومذهب جمهور البصريين انه كواحده فتلزم فيه التاء

بعد متصل مستتر ليخرج نحو ضربت خطابا للمؤنثة فان عبارته تقتضى ان تاء التأنيث تلحق هذا لان الفاعل ضمير متصل مع انها لا تلحقه فلو زاد مستتر لخرج وانما لم تلحق التاء هنا لان كسر تاء الفاعل أغنى عنها (وقوله على حذف مضاف) سبق قلم بل على حذف موصوف كما يدل عليه تقديره الا أن يريد بالاضافة اللغوية وهى مطلق الاتصال فيصح بتكلف ﴿تنبيه﴾ تكون التاء للوحدة نحو أتت بقرة ومنه حكاية قتادة لما دخل العراق وقال سلونى من العرش الى الفرش فقال أبو حنيفة نملة سليمان ذكر أم أنثى فقال أنثى بدليل تأنيث الفعل فقال أبو حنيفة هى للوحدة فانقطع قتادة (وقد يبيح الفصل ترك التاء) هذا مع ما بعده كالتقييد لقوله أو مفهم ذات حر (قول كدى الحقيقى التأنيث) خصه به تبعا لظاهر النظم الذى ذكره عقب أو مفهم ذات حر فيؤخذ منه أنه تقييد له كما قلنا وقيده أيضا فى التصريح بالحقيقى وهذا يقتضى ان حذف التاء مع الفصل فى المجازى كثير مع انه قليل مثل الحقيقى فقد ورد ما يزيد على مائتى آية الفاعل مجازى مفصول من الفعل وهو مقرون بالتاء نحو : فانبجست منه اثنتا عشرة عينا . والتجريد منها انما وقع فى نحو خمسين آية وكثرة أحد الاستعمالين تدل على أرجحيته والحق التخصيص بالحقيقى لان المجازى يجوز فيه اسقاط التاء ولا يحتاج لفصل كما يؤخذ من مفهوم قوله سابقا وانما تلزم البيت وانما جاز حذف التاء مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية به ونزل الفاصل منزلة التاء (والحذف قد يأتى بلا فصل) تعبيره بالحذف هنا وفى قوله والحذف مع فصل الخ مع قوله والحذف فى نعم الخ غير سديد لانه يقتضى أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك والاولى أن يعبر بالترك كما عبر به فى قوله وقد يبيح الفصل ترك التاء (قول كدى أشار بذلك الى ماحكاه الخ) هذا تنكيت على الناظم فى قوله قد يأتى فانه يوهم انه وارد مطرد الا انه قليل والامر ليس كذلك ولو قال والحذف قد أتى أى ورد لأفاد ذلك (ومع * ضمير ذى المجاز فى شعر وقع) الاولى أن يذكر هذا عقب قوله وانما تلزم فعل مضمر متصل لان هذا راجع له ولهذا نكت عليه الموضح بذكره عقبه (قول كدى الى قول الشاعر فلا مزنة الخ)البيت من المتقارب وقائله عامر بن جرير الطائى يصف سحابة وأرضا نافعين ومزنة اسم لا وجملة ودقت خبرها ويحتمل أن تكون جملة ودقت ودقها صفة مزنة والخبر محذوف أى موجودة والمزنة السحابة البيضاء والمراد بالودق المطر أى نزوله وودقها مفعول مطلق واعراب العجز كالصدر الا انه يتعين فى أرض أن يكون مبنيا على الفتح ولا عاملة عمل إن والا ما اتزن له البيت والشاهد فى حذف التاء من أبقل مع اسناده الى ضمير أرض وهى مؤنثة قال يس هذا البيت لا شاهد فيه لانه اذا قصد بالمؤنث التفخيم فيجوز تذكيره وتأنيثه وهنا قصد بالارض التفخيم اذ المقصود بها المكان اهـ (والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر) هـذا كالتقييد أيضا لقوله أو مفهم ذات حر كأنه قال محله اذا كان مفردا أو مثنى فان لم يكن أحدهما فأشار بقوله والتاء مع جمع الخ (قول كدى وهو مذهب كوفى) الصواب أنه مذهب الفارسى وذلك لان البصريين يقولون كل جمع سالم تابع لمفرده فيلزم تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه

فالتاء مبتدأ ومع جمع فى موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللبن جمع لبنة وهى الآجرة ثم قال :

(والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين)

يعنى ان العرب استحسنوا الحذف فى نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن بئس مثلها اذ لا فرق فتقول بئس المرأة هند وانما استحسنوا فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس فانه فى معنى نعم جنس المرأة هند ولا يفهم من قوله استحسنوا انه أحسن من الاثبات بل هو مستحسن وان كان الاثبات أحسن منه فالحذف مفعول مقدم باستحسنوا وفى نعم متعلق بالحذف أو باستحسنوا ثم قال :

(والاصل فى الفاعل أن يتصلا * والاصل فى المفعول أن ينفصلا)

يعنى أن الاصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول والاصل مبتدأ وفى الفاعل متعلق به وأن يتصلا خبره واعراب عجز البيت مثل صدره ثم قال : (وقد يجاء بخلاف الاصل)

خلاف الاصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمرا زيد وبخلاف فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله وقد فى قوله وقد يجاء للتحقيق لا للتقليل فان تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبه الى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال :

(وقد يجى المفعول قبل الفعل) يعنى ان المفعول قد يأتى متقدما على الفعل وشمل ما تقديمه جائز نحو فريقا هدى وما تقديمه واجب نحو إياك نعبد والظاهر ان قد هنا للتقليل لان تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل ثم قال :

(وأخر المفعول إن لبس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر)

ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل الاول أن يخاف اللبس وذلك بان يكون الاعراب خفيا فى الفاعل والمفعول معا نحو ضرب موسى عيسى فالاول هو الفاعل محافظة على الترتيب والآخر أن يكون الفاعل ضميرا متصلا

مع جمع المؤنث السالم ويجوز الوجهان فيما عداهما من جمع التكسير مذكرا أو مؤنثا واسم الجمع واسم الجنس وقال الكوفيون كل جمع يجوز فى الفعل معه التذكير والتأنيث ولو كان جمع مذكر سالما لانهم جعلوا الجمع بمعنى الجماعة وعليه قول بعضهم :

ان قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا * لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

والفارسى يقول ان كان جمع مذكر سالما امتنعت التاء والا جازت وهو ظاهر النظم ويمكن تمشية النظم على ما للبصريين بأن يقال ان فى كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت أى من مذكر ومؤنث على حد قوله تعالى : سرابيل تقيكم الحر. أى والبرد أى لان كل ما يقى الحر يقى البرد (وقوله ومع جمع فى موضع الخ) فيه اتيان الحال من المبتدأ وهو ضعيف والاولى انه متعلق بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائنة فى جمع على حد ما قالوا فى قول التلخيص والفصاحة فى المفرد أى الكائنة فى المفرد وقول المعرب انه حال من الضمير فى الخبر لا معنى له (وقوله ومن مذكر متعلق بالسالم) الاولى انه متعلق بمحذوف حال من الضمير فى السالم العائد على الجمع فيكون بيانا للجمع (وقوله وهى الآجرة) الاولى ان يقول وهى الطوبة الغير المشوية واما الآجرة فهى المشوية بالنار ولا يقال فيها آجرة الا بعد الشى (لأن قصد الجنس فيه بين) انما قصدوا الجنس لان العرب اذا استحسنوا شيئا عظموا جنسه نحو لله دره فارسا واذا استقبحوا شيئا قبحوا جنسه ﴿ فرع ﴾ بقى على الناظم كالموضح حكم المثنى وحكمه كواحده فيذكر الفعل مع المذكر نحو قال رجلان ويؤنث مع المؤنث نحو قالت الهندان كذا قيل من انه باق عليه والصواب ان حكم المثنى داخل فى قوله وانما تلزم الخ لانه سابق على المفرد والمثنى والمجموع وما بعده كأنه مستثنى منه وما لم يستثن يبقى على حكمه فالمثنى لم يخرجه ما بقى على حكمه فى قوله وانما تلزم الخ (والاصل فى الفاعل أن يتصلا) (قول كذى لان الفاعل كالجزء الخ) الدليل على انه كالجزء منه ان علامة الرفع فى الافعال الخمسة وهى النون تتأخر عن الفاعل ويتوسط هو وانهم سكنوا آخر الفعل فى نحو ضربنا الاجل أن لا يتوالى أربع متحركات ولما لم يكن المفعول كالجزء من فعله بقى معه الفعل على فتحه ولم يسكن نحو ضربنا زيدو أيضا كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المفعول فقد لا يحتاج اليه الفعل لكونه لازما وذكر الشطر الثانى مع انه مفهوم الاول زيادة فى الرد على الاخفش القائل بأن الاصل فى كل منهما الاتصال وفى كلام الناظم ما لا يخفى من البراعة اذ قابل الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول (وقد يجى المفعول قبل الفعل) (قول كذى والظاهر أن قد هنا الخ) بل الظاهر انها للتحقيق باعتبار تقديم المفعول على الفعل اذ هو كثير فى نفسه بالنسبة الى تأخير المفعول عن الفعل فهى للتقليل (وأخر المفعول ان لبس حذر) (قول كذى بان يكون الاعراب خفيا) مراده ولا قرينة تبين الفاعل من المفعول لا لفظية ولا معنوية فان كانت هناك قرينة لفظية أو معنوية جاز التقديم فمثال القرينة اللفظية ضربت موسى سلمى فالتاء بينت أن المؤنث فاعل ومثال القرينة المعنوية أرضعت الصغرى الكبرى اذ من المعلوم أن الكبرى

نحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر وان شرط وليس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر أو أضمر معطوف على حذر وغير منحصر حال من الفاعل واحترزبه من الفاعل إذا كان منحصرا فانه يجب انفصاله وتأخيره ويكون المفعول حينئذ واجب التقديم نحو ماضرب زيدا إلا أنا ثم قال : (وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر)

يعني انه يجب تأخير المحصور بالا أو بانما فاعلا كان أو مفعولا فاذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول ماضرب زيد الاعمرا وانما ضرب زيد عمرا واذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول ماضرب عمراً إلا زيد وانما ضرب عمرا زيد وقوله وقد يسبق ان قصد ظهر لايظهر القصد الا فى المحصور بالا واما المحصور بانما فلا يعلم حصره الا بتأخيره وأشار بذلك الى نحو قوله : فلم يدر الا الله ماهيجتلنا * عشية اناآء الديار وشامها فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهى مفعول مقدم باخر وصلتها انحصر وبالا متعلق بانحصر وفهم من قوله وقد يسبق ان ذلك قليل وان ذلك لايكون الا مع الا لأن القصد لايظهر الا معها ثم قال :

(وشاع نحو خاف ربه عمر * وشذ نحو زان نوره الشجر)

يعنى أن تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير ومنه قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم متلبس بضمير الفاعل وانما كثر ذلك لان الضمير وان كان عائدا على ما بعده فان المفسر للضمير مقدم فى النية لان تقديمه هو الاصل وقوله وشذ نحوزان نوره الشجر يعنى أن تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل وانما قل ذلك لان الضمير المتلبس به عائد على متأخر لفظا

توضح الصغرى وماذكره الناظم هو مذهب الجمهور وخالفهم ابن الحاجب ورد ماقالوه بامور كلها من قبيل الاجمال وماهنا من قبيل اللبس فلا وجه المخالفة (وقوله نحو ضربت زيدا) تبع فى جعل المفعول ظاهرا اطلاق عبارة الناظم والحق انه لابد أن يكون المفعول أيضا ضميرا نحو ضربته وأما ان كان المفعول ظاهرا فيجوز تقديمه على الفعل نحو زيدا ضربت عملا بقوله: وقد يجى المفعول قبل الفعل. انظر تحقيق المقام فى التوضيح واجيب عن الناظم بان فى كلامه حذف الواو مع ماعطفت والتقدير أو أضمر الفاعل والمفعول به وقد يجاب عن كدى والناظم بأن كلامهما فى تقديم المفعول عن الفاعل فقط وفى قولك ضربت زيدا لايجوز لانه اذا تقدم المفعول انفصل الفاعل فيقال ضرب زيدا أنا مع أنه اذا تأتى الاتصال فلايعدل عنه الى الانفصال وهذه هى العلة فى شرط كونهما ضميرين (وما بالا أو بانما انحصر * أخر) (قول كدى يجب تأخير المحصور الخ) تبع ظاهر عبارة الناظم والاولى أن يقول المحصور فيه لا المحصور لان مابعد الا أو بعد انما انما يقال محصور فيه لامحصور وقدمر أن اصطلاح الناظم فى هذا النظم أن يطلق المحصور على مابعد الا وتقدم مافيه ولو قال الناظم قدم بدل أخر لأفاد المراد (وقوله فتقول ما ضرب زيد الا عمراً الخ) أى اذا أردت انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فلو قلت انما ضرب عمرا زيد أو ماضرب عمرا الا زيد انقلب المعنى (وقوله فتقول ماضرب عمراً الا زيد الخ) أى اذا أردت انحصار كون عمرو مضروبا لزيد لا لغيره ويحتمل أن زيد يكون ضرب غير عمرو ولو عكست انقلب المعنى (وقوله لا يظهر القصد إلا الخ) أشار بهذا الى أن قول الناظم وقد يسبق وان كان ظاهره يشمل المحصور فيه بالا أو بانما فليس على اطلاقه بل لا يجوز التأخير الا مع الا لأن القصد انما يظهر معها (قوله الى نحو قوله فلم يدر الخ) البيت من الطويل وقد وقف الشاعر على ديار الأحبة فوجدهم قد ارتحلوا فانشد قصيدة من جملتها هذا البيت ويدر مجزوم بحذف الياء والله فاعل محصور فيه العلم قدم على المحصور وهو ما لظهور المعنى وما موصولة وهيجت فعل ماض والجملة من الفعل والفاعل بعد صلتها وعشية منصوب على الظرفية والعشية من المغرب الى العتمة وقيل من الزوال الى طلوع الفجر وإناآء جمع نؤء بضمتين (١) الحفير حول الخيمة وهوفاعل هيجت والديار مضاف اليه وشامها بواو مفتوحة حرف عطف معطوف على آناء الفاعل وهو جمع شامة بمعنى علامة وأراد بها مواضع الاخبية لانها اذا زلت بقى أثرها ومافى التصريح والعينى مما يخالف هذا لامعنى له وماذهب اليه الناظم من ان انما تفيد الحصر هو مذهب الجمهور وذهب أبوحنيفة وأبوحيان الى انها لاتفيده لانها مركبة من ان وما الزائدة الكافة لها عن العمل واستدلا لها بحديث مسلم: انما الربا فى النسيئة. مع ان ربا الفضل ثابت اجماعا فلم تفدهنا حصرا واستفادة الحصر فى بعض المواضع انماهو من أمرخارج نحو قوله تعالى: انما الهكم الله. على المخاطبين فى اعتقادهم ألوهية غير الله فلم يستفد الحصر من انما (وشاع نحو خاف ربه عمر) هذا مرتب على قوله: والاصل فى الفاعل أن يتصلا. البيت كأنه قال اذا علمت أن رتبة الفاعل التقديم ورتبة المفعول التأخير فيتفرع على ذلك كذا (وشذ نحو زان نوره الشجر) (قول كدى عائد على متأخر الخ) وليس هذا من المواضع التى يعود

---

(١) (قوله جمع نؤء الخ) هو غير صواب بل هو مصدر كابعاد وزنا ومعنى اه.

ورتبة لان المفعول فى نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير وشاع نحو قولك وكذلك شذ .

﴿ النائب عن الفاعل ﴾

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذى لم يسم فاعله ثم قال :

(ينوب مفعول به عن فاعل * فيماله كنيل خـير نائل)

يعنى ان الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به وقوله فيماله أى فيما استقرله من الاحـكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضى معهان كان ضميرا ولحاق تاءالتأنيث فى الماضى اذاكان مؤنثا ثم مثل بقوله : كنيل خير نائل. أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه

الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة المجموعة فى قول من قال :

وعود مضمر على ما بعـده * لفظا ورتبة فحصل عـده

فى مضمر الشان ورب والبدل * نعم وبئس وتنازع العمل

فمثال مضمر الشان قل هو الله أحد فهو ضمير قصة لامحل له ومثال رب ربه رجلا صالحا ومثال البدل ضربته زيدا ومثال نعم وبئس نعم أو بئس رجلا زيد ففى نعم أوبئس ضمير مستتر فاعل وزيد مبتدأ أوخبر ومثال التنازع: جفونى ولم أجف الاخلاء . فالوا وفى جفونى عائد على الاخلاء وختم هذا الرابع بذكر الخوف اشارة الى أن من خاف الله نجا وأدرك حظا وافرا من العلوم وختم أيضا بذكر الرب تعالى وسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه تبركا والله تعالى أعلم .

﴿ النائب عن الفا عل ﴾

عبارة الناظم بالنائب عن الفاعل أحسن من عبارة النحويين بقولهم المفعول الذى لم يسم فاعله من وجوه ثلاثة أحدها انها اخصر ثانيها ان عبارته جامعة وعبارتهم غير جامعة لانها تقتضى ان النائب لايكون إلا مفعولا به مع انه يكون غير مفعول به كما يأتى فى قوله وقابل من ظرف الخ ثالثها ان عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لصدقها بالمفعول الثانى الذى لم ينب فى نحو أعطى زيد درهما فيصدق على درهما انه مفعول لم يسم فاعله مع انه ليس بمراد وقول أبى حيان لم أرهـذه الترجمة لغير ابن مالك فيحتمل الذم على عادته أو المدح وهو الانصاف لما قلنا ثم ان الفاعل يحذف لاحد الأغراض المجموعة فى قول أبى حيان فى ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب فى علمى التصريف والاعراب

وحذفه للخوف والابهام * والوزن والتحقير والاعظام

والعلم والجهل والاختصار * والسجع والوفاق والايثار

فالخوف منه أوعليه فمثال الاول قول من خاف من الحجاج قتل سعيد بن جبير ومثال الثانى قول والله قاتل زيد قتل زيد ومثال الابهام قول المتصدق الذى يخفى صدقته تصدق بصدقة على مسكين ومثال الوزن:

علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل

ومثال التحقير طعن عمر بن الخطاب وقتل الحسين رضى الله عنهما ومثال الاعظام أى يعظم الفاعل بان لايذكر مع النائب نحو قوله عليه الصلاة والسلام: من ابتلى منكم بشىء من هذه القاذورات فليستتر. إذ الفاعل الله ومثال العلم: أحل لكم صيد البحر وطعامه. إذ من المعلوم ان الذى أحله هو الله ومثال جهل الفاعل سرق المتاع اذلم يدر من السارق ومثال الاختصار: واذا حييتم. اذهو أولى من ذكر الفاعل على انه ليس المحذوف فاعلا مخصوصا ومثال السجع من طابت سريرته حمدت سيرته ومثال الوفاق أى التوافق فى اعراب القوافى فى قوله : * ولابد يوما أن ترد الودائع * بضم العين لان القوافى قبله مضمومة ومثال الايثار للسامع كراهية سماع ذكر الفاعل ضرب زيد وذكر هذه الاغراض تطفل من النحويين على البيانيين والنائب أصله ناوب قلبت الواو همزة عملا بقوله : وفى * فاعل ما اعل عينا ذا اقتفى (ينوب مفعول به عن فاعل * فيما له) (قول كذى أى فيما استقرله من الاحكام الخ) أى فيما ذكر من الاحكام وأشار بهذا الى أن فيما له عام مخصوص لما مر ذكره فى باب الفاعل لافى جميع أحكام الفاعل مطلقا لان الفاعل يرفعه واحد من احد عشر وأما النائب فلا يرفعه الا الفعل او اسم المفعول أو المصدر على رأى وخير فى النظم بمعنى المال مثله فى قوله ان ترك خيرا وليس خير فى النظم مصدر اضد الشر لانه يكون

ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته إلى بنية تدل على النيابة نبه على ذلك بقوله :

(فأول الفعل اضممن والمتصل * بالآخر اكسر فى مضى كوصل) يعنى أن الفعل المبنى للمفعول يضم أوله وشمل الماضى والمضارع فانهما يشتركان فى ضم الأول فان كان ماضيا كسر ما قبل الآخر وإلى ذلك أشار بقوله : والمتصل بالآخر اكسر فى مضى . ثم مثل ذلك بقوله : كوصل . وأصله وصلت الشىء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير الفعل إلى فعل وان كان مضارعا فتح ما قبل الآخر وإلى ذلك أشار بقوله : (واجعله من مضارع منفتحا) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحا ثم مثل ذلك بقوله: (كينتحى المقول فيه ينتحى) وقوله وأول الفعل مفعول أول باضممن والمتصل مفعول مقدم أيضا با كسر وفى متعلق باكسر وبالآخر متعلق بالمتصل والهاء فى اجعله عائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتحا مفعول ثان باجعل والمقول نعت لينتحى وفيه متعلق بالمقول وينتحى محكى بالقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كينتحى ثم استأنف فالتقدير على هذا واجعله من مضارع كينتحى منفتحا فالمقول فيه إذا على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر ينتحى فينتحى على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى وبالأول جزم المرادى * ثم ان ضم الأول فى الماضى والمضارع وكسر ماقبل الآخر فى الماضى وفتحه فى المضارع مطرد فى جميع الأفعال المبنية للمفعول وقد يضم إلى ذلك فى بعض الأفعال تغيير آخر وذلك فى نوعين الأول أن يكون أول الفعل الماضى تاء المطاوعة وإلى ذلك أشار بقوله : (والثانى التالى تا المطاوعه * كالأول اجعله بلامنازعه) يعنى أن الحرف الثانى من الفعل الماضى المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضا كالأول فتقول فى تعلمت الحساب تعلم الحساب بضم الأول والثانى وفهم من قوله تا المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضى لا المضارع لأن المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة والثانى مفعول بفعل محذوف يفسره اجعله وتا المطاوعة مفعول بالتالى وكالأول فى موضع المفعول الثانى لاجعله وبلا منازعة متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه * الثانى أن يكون الفعل الماضى مفتتحا بهمزة الوصل وإلى ذلك أشار بقوله :

مخالفا لقوله ينوب مفعول به إذ النائب حينئذ مصدر ويؤدى الى التكرار مع قوله وقابل من ظرف أو من مصدر (وقوله ولما كانت الخ) الأولى أن يقول ولما كان الفعل المبنى للفاعل أصلا الفعل المبنى للمفعول أبقوا صيغته على حالها وغيروا صيغة المبنى للمفعول لتدل على النيابة والى كيفية التغيير أشار بقوله : وأول الفعل اضممن . (قول كدى اضممن وشمل الماضى والمضارع الخ) أى ولا يشمل الأمر ﴿ فان قلت ﴾ عبارة الناظم بالفعل عامة تشمله فمن أين يؤخذ التخصيص ﴿ قلت ﴾ من تخصيصه الكلام بعد على الماضى والمضارع وانما لم يبن الأمر للمفعول لأمرين أحدهما اللبس وذلك نحو اكرم بكسر الراء وفتح الهمزة أمر من أكرم لو بنيته للمفعول ضممت الأول فان كسر ما قبل الآخر التبس بالماضى وان فتحته التبس بالمضارع ثانيهما فساد المعنى وذلك ان الأمر يدل على الانشاء والمبنى للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان وأطلق فى الفعل فيؤخذ منه أنه يبنى للمفعول مطلقا سواء كان متعديا أو لازما وهو الذى يدل عليه قوله وقابل من ظرف الخ لكن لا بد من تقييده بأن يكون متصرفا والا فلا فيجوز بناء الجامد كنعم وبئس وأما الأفعال الناقصة ففى بنائها خلاف وانما ضم أول الفعل لأن الضم هنا أقوى الحركات فناسب عمل المبنى للمفعول وتقوية له (وقوله كسر ماقبل الآخر مع قوله بعد فتح ما قبل الآخر) الأولى أن يقول فى الموضعين الحرف المتصل بالآخر كما عبر به الناظم لأن ما قبل الآخر عام يصدق بالمتصل وغيره (والثانى التالى تا المطاوعه) اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة أحدها أنه عبر بتاء المطاوعة مع أن الصواب التعبير بتاء الزيادة ليشمل التاء الزائدة للمطاوعة وهى التى تصير الفعل المتعدى لازما ويشمل التاء الزائدة لغيرها نحو تبختر وتمسكن ثانيها أنه يشمل ما زيادتها معتادة وهو المراد وما زيادتها غير معتادة نحو ترمس الشىء بمعنى دفنه وستره مع أنه لا يصح دخولها هنا ثالثا أن عبارته تقتضى أن هذا يكون فى الماضى وغيره مع أن ذلك خاص بالماضى وقد أصلحه ابن غازى بقوله :

والثانى التالى تا الزياده * كالأول اجعل ان تكن معتاده

واعترض اصلاحه بأنه لا يدفع الاعتراض الثالث فلو أبدل الشطر الثانى بقوله : فاضمم بماض ان تكن معتاده لكان رافعا له أيضا هذا حاصل مالهم هنا والجواب عن الأول ما حققه شيخنا العلامة القاضى سيدى الطالب ابن الحاج فى حواشى اللامية أن التعبير بالمطاوعة صحيح لا تجوز فيه لأن المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع وهى تكون تحقيقية كتعلم وتقديرية كتبختر وتمسكن وعن الثانى بأن الأصل فى الزيادة أن تكون معتادة وعن الثالث بما فى كدى من قوله وفهم الخ وانما وجب ضم الثانى هنا كالأول لأنه لو بقى مفتوحا مع كسر الحرف المتصل بالآخر لا التبس بالمضارع إلى المسند إلى الفاعل المبدوء بتاء المضارعة فى نحو قولك أنت تعلم

(وثالث الذى بهمز الوصل * كالأول اجعلنه كاستحلى) يعنى أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموما كالأول فتقول فى انطلق انطلق وفى استخرج استخرج وفى استحلى استحلى وفهم من قوله بهمز الوصل أن ذلك الفعل لا يكون الا ماضيا لأن المضارع لا يفتتح بهمزة الوصل وثالث مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذى نعت لمحذوف والتقدير وثالث الفعل الذى ابتدىء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدى أو افتتح وليس العامل فيه السكون المطلق واعراب البيت كاعراب البيت الذى قبله ثم قال :

(واكسر أو اشمم فاثلاثى أعل * عيناوضم جا كبوع فاحتمل) يعنى أن فى الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات الأولى اخلاص الكسر وهو المشار اليه بقوله واكسر الثانية الاشمام وهو المشار اليه بقوله أو اشمم وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشىء من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرىء بهما فى المتواتر الثالثة اخلاص الضمة وهو المشار اليه بقوله : وضم جا كبوع ومنه قوله :

ليت وهل ينفع شيا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

وشمل قوله فاثلاثى المفتوح العين نحو باع والمكسور العين نحو خاف وشمل قوله أعل ما عينه ياء كباع وما عينه واو كقال والأصل فى هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والأصل فى بيع باخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة فى الياء فنقلت إلى الفاء وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها والأصل فى قيل قول فاستثقلت أيضا الكسرة فى الواو فنقلت إلى القاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول وبوع فان الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واوا لسكونها وضم ما قبلها وأما على لغة الاشمام فهى مركبة من اللغتين وفاثلاثى مفعول باشمم على اعمال الثانى ومفعول اكسر محذوف وأعل فى موضع الصفة لثلاثى وعينا تمييز وضم مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فى معرض التفصيل وخبره جار وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا وكبوع فى موضع الحال من فاعل جا ثم قال : (وان بشكل خيف لبس يجتنب) يعنى انه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع فى اللبس أو استعمل الشكل الذى لا لبس فيه وذلك نحو بيع العبد إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت بعت ياعبد باخلاص الضم أو الاشمام فلو قلت بعت باخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الاشمام

زيدا الحساب من علم الضعف ولا يستغنى بالثانى عن التالى ولا العكس لأنه احترز بالثانى عما إذا كان الحرف التالى لتاء المطاوعة غير ثان بل ثالث وذلك فى المضارع نحو يتعلم فلا يضم واحترز بالتالى لتاء المطاوعة من الثانى التالى لغيرها كأكرم فلا يضم وبالحرف المفصول بينه وبين تاء المطاوعة (وثالث الذى بهمز الوصل) (قول كدى لا يكون إلا ماضيا الخ) لا بد ان يكون الماضى محتويا على أكثر من أربعة عملا بقوله فيما يأتى : وهو لفعل ماض احتوى على * أكثر من أربعة (وقوله والذى نعت لمحذوف الخ) أشار بهذا إلى أن الواجب قراءة ثالث بدون أل مضاف الى الذى ولو عرفت الثالث بالالف واللام لكان الذى صفة له فيصير المعنى والحرف الثالث الذى الخ وهو فاسد (وقوله واعراب البيت) يقال عليه مافائدة اعرابك له واستحلى فى النظم من قولهم فلان استحلى الشىء وجده حلوا أو عده حلوا (واكسر أو اشمم فاثلاثى أعل) هذا تقييد لقول الناظم وأول الفعل اضممن مع مابعده (قول كدى المعتل العين) الأولى المعل بدون تاء كما عبر به الناظم فى أعل لأن المعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا والمعل هو الذى أحد أصوله حرف علة بشرط أن يدخله قلب واعلال فكل معل معتل ولا عكس فيخرج بتقييد الناظم بالمعل ما كان معتلا غير معل نحو عور وصيد فحكمه حكم الصحيح وكلام المكودى يقتضى أن حكمه حكم المعل وليس كذلك (وقوله وقرىء بهما فى المتواتر) قرأ نافع وابن عامر والكسائى فى سىء وسيئت وجوه بالاشمام والباقون باخلاص الكسر ويظهر من المكودى انهما متساويان والحق أن لغة الكسر أقوى وربما يؤخذ ذلك من تقديم الناظم له (وقوله ومنه قوله ليت الخ) البيت من الرجز وقائله رؤبة وقيل غيره وليت الأولى للتمنى وهو يكون حتى فى المستحيل كما هنا وهل للنفى بمعنى ما بدليل رواية وما ينفع وليت الثانية توكيد لفظى للأول وجملة ينفع اعتراضية بين المؤكد والمؤكد وشبابا اسم ليت الأولى وجملة بوع خبرها وأصله بيع بضم ثم كسر ونائب بوع عائد على الشباب والشاهد فى بوع وجملة فاشتريت معطوفة على جملة بوع (وقوله والأصل فى هذه اللغات الخ) أشار بهذا إلى أن لغتى الكسر والاشمام فرعيتان على لغة الضم ولا يلزم كونها أكثر منهما (وقوله واحتمل معطوف الخ) ومعناه قبل واغتفر وفيه اشارة إلى ضعفه (وان بشكل خيف لبس يجتنب) هذا تقييد لقوله واكسر مع قوله وضم وأما الاشمام فلا يمكن فيه اللبس (قول كدى بعت يا عبد) أصله على الاسناد إلى ضمير المخاطب أن تقول للعبد باعك سيدك ثم حذف الفاعل الذى هو سيدك وأقيم المفعول مقامه وهو الكاف والكاف لا يكون فى محل رفع فأتينا بضمير يوافقها يكون فى محل رفع وهو التاء فصار بيعت بضم الأولى وكسر الثانى وفتح التاء استثقلت الكسرة

وكذلك طلت زيدا إذا أسندته أيضا الى ضمير المخاطب فقلت طلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع الى الاشمام أو الى الكسر إذ لا لبس فيهما وان شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويجتنب جواب الشرط ثم قال :

(وماالباع قديرى لنحو حب) يعنى أنه يجوز فى فاء الفعل الثلاثى المضاعف نحو حب ورد ماجاز فى فاء باع من كسر واشمام وضم وقد قرىء : هذه بضاعتنا ردت إلينا . بكسر الراء وفهم من قوله قديرى أن ذلك قليل ولم يقرأ بهما فى المتواتر فما مبتدأ موصولة وصلتها لباع وقديرى خبره ولنحو فى موضع المفعول الثانى ليرى ثم قال :

(وما لفا باع لما العين تلى * فى اختار وانقاد وشبه ينجلى)

يعنى ان ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو اختار أو على وزن انفعل نحو انقاد وما أشبههما يجوز فى الحرف الذى تليه العين ما جاز فى فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير واختور وبالاشمام وفهم من تمثيله باختار وانقاد أن ماصحت عينه من هذين الوزنين لا يجوز فيه ماذكر نحو اعتور بل يجرى مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع وخبره لما العين تلى والعين مبتدأ وتلى خبره والجملة صلة ما الثانية وفى اختار متعلق بتلى والتقدير ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما وينجلى فى موضع الصفة لشبه أى وما أشبههما فى الوزن والاعلال ثم ان الذى ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والمصدر والظرف والجار والمجرور وقد ذكر فى أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ماينوب عن الفاعل فقال :

(وقابل من ظرف أو من مصدر * أو حرف جر بنيابة حرى)

يعنى أنه ينوب عن الفاعل مايقبل النيابة من ظرف وشمل ظرف الزمان وظرف المكان ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وأن يكونا متصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عندك ومايقبل النيابة من مصدر ويشترط أيضا فى نيابته

تحت الياء فنقلت الى ماقبلها بعد سلب حركتها لقول اللامية :

وانقل لفاء الثلاثى شكل عين إذا اعـ * ـتلت وكان بتا الاضمار متصلا * أو نونه ...

فالتقى ساكنان الياء والعين فحذفت الياء فصار بعت فوقع اللبس بالكسر فيجتنب فيؤتى بالاشمام أو الضم (وقوله كذلك طلت زيدا) بمعنى غلبته فى الطاولة والعلو (وقوله فقلت طلت بالضم) أى بالبناء للمفعول وأصله طالك زيد ففعل مامر الا أنك تقول استثقلت الكسرة تحت الواو فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان الخ فلو قلت طلت بالضم التبس بالمبنى للفاعل الذى هو من الطول ضد القصر الذى فعله لازم أو يكون الذى وقعت عليه التاء هو الذى طال عليه غيره فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر أو الاشمام (وماالباع قديرى لنحو حب) (قوله من كسر واشمام الخ) أى ومن اجتناب الشكل الذى خيف به اللبس وذلك نحو حب زيد بضم الحاء فلا يدرى هل زيد فاعل أو نائب لان حب كما يأتى يجوز فى المبنى للفاعل فيه وجهان الفتح والضم فلو ضممته اذا بنيته للمفعول لوقع اللبس فيجتنب الضم ويؤتى بالكسر الذى لا لبس فيه (وقوله إن ذلك قليل) الاشارة الى المجموع وهو الكسر والاشمام لا الى الجميع كما تقتضيه عبارة الناظم لان الضم قراءة الجميع فكيف يكون قليلا والدليل على أن الاشارة فى كلام كدى لما قلنا قوله ولم يقرأ بهما الخ بضمير التثنية راجعا للكسر والاشمام وهو الصواب وفى غالب النسخ ولم يقرأ بها فيحتمل أن يكون الضمير عائدا على الثلاثة ولا يصح لان الضم قرأ به السبعة ويحتمل عوده على الكسر باعتبار لغته ولا يصح أيضا لاقتضائه ان الاشمام قرىء به فى المتواتر وليس كذلك وفى بعض النسخ ولم يقرأ به بضمير الافراد أى بالكسر ويرد عليه ماورد على ماقبله فبان ان الصواب النسخة الأولى (وما لفا باع لما العين تلى) (قول كدى يعنى أن ما كان من الفعل المعتل الخ) الأولى أن يقول المعل بدل المعتل لما مر (وقوله أن ماصحت عينه الخ) أطلق الصحيح هنا على مايشمل المعتل كعور وهو الصواب الجارى على ماعند أهل التصريف من كونهم يطلقون الصحيح على مايقابل المعل خلاف مامر له فى الموضعين السابقين (وقوله والعين مبتدأ الخ) هذا هو الصواب وتقديره يقتضى أن العين فاعل بفعل محذوف وهو خلاف الصواب (وقوله وقد ذكر فى أول الباب الخ) نكت به على الناظم بأنه كان ينبغى للناظم أن يذكر هذه الأبيات الى آخر الباب عدا وماسوى النائب عقب البيت الأول ونكت عليه الموضح بذلك أيضا لان كلامه كان فيما ينوب فكان ينبغى أن يتمم الكلام على النائب لانه المقصود والتفريق بين الصيغة المبنية للفاعل والمبنية للمفعول وسيلة ﴿لا يقال﴾ كثيرا ما يقدمون الوسائل على المقاصد فما هنا من الكثير ﴿لأنا نقول﴾ ذلك صحيح لكن الناظم قدم بعض المقاصد وهو المفعول به على الوسائل وأخر باقى المقاصد تخليطا (وقابل من ظرف أو من مصدر) (قول كدى فلا يجوز سير وقت) لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مادل عليه الظرف المبهم فدل على المكان التزاما وعلى الزمان وضعا فلا فائدة للظرف المبهم حينئذ ومحله اذا لم يقيد بوصف والا جاز نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل (وقوله وأن يكونا متصرفين)سيقول الناظم وما يرى ظرفا وغير ظرف الخ (وقوله فلا يجوز سير سحر الخ) مثل بمثالين إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون لازما للنصب

أنلا يكون مؤكدا وان لايكون غير متصرف نحو سبحان أو حرف جر يعني مع مجروره ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومنذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل فانك إذا رمت اسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير بزيد يومين فرسخين سيرا شديدا ان أقمت المجرور وسير بزيد يومان فرسخين سيرا شديدا إن أقمت ظرف الزمان وسير بزيد يومين فرسخان سيرا شديدا إن أقمت ظرف المكان وسير بزيد يومين فرسخين سير شديد إن أقمت المصدر وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء به وحرى بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ وبنيابة متعلق به ثم قال :

(ولاينوب بعض هذى ان وجد * فى اللفظ مفعول به وقد يرد)

اعلم انه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لاينوب واحدها بحضرته هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه يجوز أن ينوب كل واحدها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم وإلى ذلك أشار بقوله وقد يرد وفهم منه ان ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم: ليجزى قوما بما كانوا يكسبون . على اقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما وقوله بعض فاعل ينوب وهذى اشارة الى الأربعة المذكورة وان وجد شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه وفاعل يرد ضمير مستتر والتقدير وقد يرد ذلك أى نيابة أحد المشار اليه مع وجود المفعول به ثم قال :

(وباتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن)

يعنى ان النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثانى من باب كسا ويعبر أيضا عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثانى فيه غير الأول واحترز به من المفعول الثانى من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسى زيدا ثوب وأعطى عمرا درهم وفهم من قوله فيما التباسه أمن انه اذا وجد لبس وجب اقامة الأول كقولك أعطى زيد عمرا وفهم أيضا من سكوته عن الأول انه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته فى قوله أول الباب : ينوب مفعول به عن فاعل . وقد إما للتحقيق لانه جائز اتفاقا وإما للتقليل بالنظر الى نيابة الأول فانه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك فيما والثان فاعل ومن باب فى موضع الحال من الثان

على الظرفية كسحر أو يخرج عنها الى حالة تشبهها وهو الجر بمن والاشارة الى العموم فى ظرف الزمان والمكان وانما امتنع كون الظرف الغير المتصرف نائبا لان نيابته توجب رفعه وذلك يخرجه عن النصب الذى قصدت العرب قصره عليه فتكون نيابته تصرفا وهو نقض للغرض (وقوله أنلا يكون مؤكدا الخ) نحو سير سير لان المصدر المؤكد لافائدة فيه لان معناه مستفاد من الفعل فيتحد معنى الفعل والنائب ولابد من تغايرهما وأما إذا وصف فانه يجوز ومنه مثال المكودى بعد بسير شديد (وقوله نحو سبحان الخ) ظاهر كدى أنه مصدر مع انه اسم مصدر سبح ومصدره التسبيح وانما امتنعت نيابة المصدر الغير المتصرف لما مر فى الظرف (وقوله يعنى مع مجروره) أشار بهذا الى أن فى كلام الناظم حذف المتعلق ووجهه ان حرف الجر ملازم للمجرور فاكتفى بذكره وحمله على هذا ليوافق كلامه فى الكافية والتسهيل قال أبو حيان ولم يقل به أحد ومذهب جمهور البصريين ان النائب المجرور فقط ومذهب الفراء النائب حرف الجر فقط وهو ظاهر النظم هنا (ولا ينوب بعض هذى ان وجد) (قوله كدى أحد هذه الأربعة الخ) جعلها أربعة والمفعول به خامسا باعتبار كون ظرف الزمان وظرف المكان قسمين وجعل فى التوطئة عند قوله: وقابل من ظرف الخ ظرف الزمان وظرف المكان قسما واحدا فلذلك جعل هناك الذى ينوب أربعة أشياء بالمفعول به فلا منافاة بين ماهنا وبين مافى التوطئة وانما لم تجز النيابة مع وجود المفعول به لان غيره لاينوب الا بتقديره مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة فلا يتقدم غيره عليه لان تقديمه عليه من باب تقديم الفرع على الأصل (وقوله ومنه قراءة بعضهم الخ) الذى قرأ بذلك هو أبو جعفر خارج السبع ويجزى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام كى بفتحة مقدرة (وقوله وقد يرد ذلك) جواب عن سؤال مقدر بان يقال له كان ينبغى للناظم أن يقول ترد بالتاء لانه يعود على النيابة وقدمر وانما تلزم الخ فاجاب بما ذكر وهذا مبنى على ماقدمه فى التقرير من أن الظرف وماعطف عليه ينوب مع وجود المفعول به والحق ان ذلك لم يسمع الا مع الجار والمجرور فيكون الضمير فى يرد عائدا على بعض هذه اشارة الى أنه لم يسمع فى جميعها (وباتفاق قد ينوب الثان) (قوله كدى يعنى أن النحويين اتفقوا الخ) تبع فى دعوى الاتفاق الناظم وقد حكى الموضح فى ذلك أقوالا أربعة تنكيتا على الناظم ﴿ لايقال ﴾ ان الخلاف عنده ضعيف فلذا لم يعتبره ﴿ لأنا نقول ﴾ قد حكى فى التسهيل الاتفاق أيضا وهو كتاب اعتنى فيه ببيان الخلاف فحيث لم يذكره دل على أنه لم يطلع عليه (وقوله من باب ظن) أما هو فيتكلم عليه فى قوله باب ظن وأرى الخ (وقوله وجب اقامة الأول الخ) لان كلا يصلح أن يكون معطى ولايتبين المأخوذ من الآخذ الا بالاعراب ودعوى الاتفاق فى هذا المفهوم صحيحة الا ماورد من قول الرضى ان اللبس ينتفى ببقاء كل منهما فى مرتبته بان يقال أعطى زيد اعمرو فيعلم ان زيدا هو الفاعل من جهة المعنى بتقديمه وان كان منصوبا (وقوله وفهم أيضا من سكوته الخ) مراده بالأول ما كان فاعلا فى المعنى تقدم أو تأخر ولايفهم

ثم قال : (فى باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا إذا القصد ظهر) يعنى ان نيابة المفعول الثانى من باب ظن وهو ما كان خبرا فى الأصل والمفعول الثانى من باب أعلم وأرى وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه ووجه منعه فى باب ظن انه خبر فى الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتنافيا ووجه منعه فى أعلم ان الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثانى والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم والى ذلك أشار بقوله : * ولا أرى منعا إذا القصد ظهر * وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن زيدا قائم وأعلم زيدا فرسه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن واعلم انه يجوز نيابتهما بلا خلاف وفى باب متعلق باشتهر وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال :

(وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا)

يعنى انه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب وشمل قوله ماسوى النائب جميع المنصوبات كظرف الزمان والمكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أوفيه أو معه فتقول أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد اعطاء فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصولة وصلتها سوى النائب ومما متعلق بالاستقرار العامل فى الصلة وبالرافع متعلق بعلقا والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبرما ومحققا حال من الضمير المستتر فى له العائد على النصب .

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾

المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر للعامل فى الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون إلا فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لان هذه لا تعمل فما قبلها فلا تفسر عاملا ثم قال :

(إن مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل * فالسابق انصبه بفعل أضمرا * حتما موافق لما قد أظهرا)

يعنى أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أوعن نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الاضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيد ضربته ومثال المشتغل عن نصب محله

ما قيل من السكوت فقط بل بالأحروية لأنه إذا كانت نيابة الثانى متفقا عليها فأحرى الأول (ولا أرى منعا إذا القصد ظهر) (قول كدى وفهم من سكوته الخ) تقدم ما فيه والأولى أن يقول وفهم من حكاية الخلاف فى الثانى ان الأول تجوز نيابته بلا خلاف وهو داخل فى قوله ينوب مفعول به الخ ثم ان حكاية الخلاف فى الثانى تقتضى ان الثالث تمتنع نيابته اتفاقا وليس كذلك وأجيب بأن المفعول الثالث فى باب أرى وأعلم هو المفعول الثانى فى باب ظن فهو داخل فى قوله فى باب ظن ولو خصه بالكلام وصرح بالخلاف فيه لكان فيه شائبة تكرار مع قوله فى باب ظن ورد هذا الجواب غير سديد (وماسوى النائب مما علقا) تأخير هذه المسألة الى هنا أولى من تقديم الموضح لها لأن مراده من هذه المسألة أن غير النائب يجب نصبه لفظا أو محلا فليست من الوسائل ولا من المقاصد (قول كدى والحال والتمييز الخ) وزاد غيره النعت والتوكيد والعطف والاستثناء وأتوا على ذلك بمثال جامع لما فى كدى ولما زادوه وهو سبق قلم منهم ومنه والصواب تخصيص ذلك بما يقبل النيابة من ظرف أو مصدر أو حرف جر ولعل كدى لأجل هذا الاعتراض لم يأت بمثال الا لما ذكرنا نعم بقى عليه المجرور فكان ينبغى أن يزيد فى داره وانما وجب التخصيص بما قلنا لأن هذه الأشياء لا يفترق حكمها ولا تنوب فلا وجه لادخالها هنا (وقوله أو فيه) تكرار مع قوله قبل كظرف الزمان وظرف المكان ﴿ لا يقال ﴾ هذا البيت غير ضرورى الذكر لأن معناه مأخوذ من قوله ينوب مفعول به الخ لأن من جملة ما ثبت للفاعل أنه لا يتعدد فكذلك نائبه ﴿ لأنا نقول ﴾ أخذ من هنالك التزاما ومن هنا مطابقة والأخذ من هنا أقوى (وقوله المستتر فى له) أى الذى كان مستترا فى المتعلق المحذوف وانتقل الى الجار والمجرور فقول بعض صوابه حال من الضمير فى المتعلق المحذوف سبق قلم لا نتقاله كما علمت والله أعلم .

﴿ اشتغال العامل عن المعمول ﴾

لما فرغ من المرفوعات نصا شرع فى الكلام على المنصوبات وبدأ منها بالاشتغال وذكره عقب النائب لاشتراك البابين فى الحذف مع وجود نائب المحذوف فى كل وأحسن من هذا أن لو ذكر الاشتغال بعد التعدى واللزوم قالوا وأركانه أربعة الشاغل وهو الضمير والمشغول وهو الفعل والمشغول به وهو العمل والمشغول عنه وهو الاسم السابق (قول كدى ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه) ضمير شرطه وصلاحيته عائد على العامل المذكور المفسر بالكسر وضمير فيه يعود على الاسم السابق (وقوله فوجب ان لا يكون إلا فعلا الخ) مثال الفعل زيدا ضربته ومثال اسم الفاعل أزيد أنا ضاربه ويدخل فيه أمثلة المبالغة نحو العسل أنا شرابه ومراد كدى باسم المفعول المصوغ من المتعدى إلى اثنين نحو زيد الدرهم معطاه وبه يسقط قول من قال الصواب حذف اسم المفعول لأنه لا يمكن معه الاشتغال (وقوله ولا يجوز أن يكون فعلا غير الخ) لأنه لا يتصرف فى نفسه فأحرى فى معموله (وقوله ولا صفة الخ) سيأتى وسبق ما تعمل فيه مجتنب (ان مضمر اسم سابق فعلا شغل) (قول كدى بنصب ضمير الخ) أى بنصبه محله

عمرا مررت به وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة فشمل الموافق فى اللفظ والمعنى كالمثال الأول والموافق فى المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير ضربت زيدا ضربته وجاوزت عمرا مررت به وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفعل الثانى عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشىء مستغنى عنه نحو أنت فى قولك زيدا أنت تضربه فان وقع الفصل بهذا ومثله لم يجز النصب للفصل بأنت وان حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلا مفعول بشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه وبنصب متعلق بشغل والضمير فى لفظه عائد على الاسم السابق والظاهر فى أل فى قوله أو المحل انها معاقبة للضمير والتقدير بنصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجها آخر من وجوه الاعراب وهو أن تكون الهاء فى لفظه أو محله عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الاعراب الأول حمل الناظم كلامه فى شرح الكافية فترجح الأخذ به والسابق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمرا فى موضع الصفة لفعل وحتما نعت لمصدر محذوف والتقدير اضمارا حتما ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى أضمرا وموافق نعت لفعل بعد نعته بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها الجملة بعدها ثم ان الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتداء وراجح النصب على الرفع ومستو فيه الامران وراجح الرفع على النصب وقد بين القسم الأول بقوله :

(والنصب حتم إن تلا السابق ما * يختص بالفعل كإن وحيثما)

يعنى ان الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه والمختص بالفعل أدوات الشروط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكر هنا منها ان وحيثما فتقول ان زيدا لقيته فاجمل إكرامه وحيثما زيدا لقيته يكرمك ومثال التحضيض هلا زيدا كلمته ومثال الاستفهام متى زيدا تأتيه وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى القسم الثانى فقال :

(وان تلا لسابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا * كذا إذا الفعل تلا مالم يرد * ماقبل معمولا لما بعد وجد)

(وقوله عمرا مررت به) هذا لا يلائم تقديره واعرابه مع اختياره وانما يلائم الاحتمال الثانى الآتى فى اعرابه والصواب أن يمثل بنحو هذا ضربته (وقوله وهذا التقدير الخ) أى للعامل المحذوف وهذا هو الحق خلافا لمن أجاز اظهاره مستدلا بقوله تعالى : انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم. وأجاب عنه ابن غازى بأن الثانى توكيد للأول قال بعض والصواب انه مستأنف كأنه قيل كيف رأيتهم فأجاب بقوله : رأيتهم لى الخ وأما فى هذا الباب فالثانى تأسيس وتقدير عامل آخر أولا أمر صناعى (وقوله ان لا يفصل بينه الخ) محل هذا إذا لم يكن ما فصل به لا بد منه والا بان كان شرطا فى العمل نحو زيدا أنت ضاربه فيجوز الاشتغال فى الاسم السابق على الفاصل كما يأتى فى سؤال وجواب المكودى عند قوله وسو فى ذا الباب وصفا (وقوله وتكون الباء على بابها الخ) الذى هو السببية ويكون حينئذ معنى نصب لفظ الضمير هو أن الفعل يصل اليه بنفسه ومعنى نصب محله ان يكون الفعل واصلا اليه بحرف الجر نحو عمر امررت به وهو مثاله فى التقرير (وقوله وعلى الاعراب الأول الخ) هو الذى قرر به الموضح كلام الناظم وهو الظاهر وان كان جمهور الشراح قرروا كلام الناظم بالوجه الثانى وفيه تجوز من وجهين الأول ان الضمير لا ينصب لفظه وانما ينصب محله لأنه مبنى والثانى أن هذا تكرار مع قوله بعد وفصل مشغول الخ وأجيب عن الأول بان معنى نصب لفظه لو كان محله اسما ظاهرا لنصب لفظه وعن الثانى بان الكلام هنا على العامل من حيث اشتغاله عن العمل فى الاسم السابق وما يأتى فى اتصال الضمير وانفصاله (وقوله حالا من الضمير المستتر فى أضمرا) فيه تجوز لأن ضمير أضمرا عائدا على الفعل ولا معنى لكون الفعل نفسه حتما بل باعتبار الإضمار أى فى حال كون اضمار الفعل محتما (والنصب حتم ان تلا السابق) (قول كدى ما عدا الهمزة) فلا تختص بالدخول على الأفعال ولذا جاز النصب على المفعولية والرفع على الابتدائية فى قوله تعالى : أبشرا منا واحدا نتبعه. ﴿لا يقال﴾ من أدوات الاستفهام ما هو غير خاص بالفعل نحو هل زيد قائم ومتى عمرو منطلق وأين زيد مقيم ﴿لأنا نقول﴾ محل دخولها على الأسماء مالم يكن فى حيزها فعل والا فلا تفارقه فزيد من قولك هل زيد قام فاعل بفعل محذوف وقدمر أول الكتاب ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين قولك أزيد قام مع هل زيد قام حتى جاز فى الأول وجهان وتعين فى الثانى كونه فاعلا بفعل محذوف ﴿ قلت ﴾ الهمزة أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات مالا يتوسعون فى غيرها (وقوله وذكر منها ان وحيثما الخ) الضمير فى منها عائد على الأدوات المختصة بالأفعال وتسوية الناظم بين ان وحيثما انما هو فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما بما يطلب النصب وكونه فى شعر أو نثر شىء آخر وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم وانما وجب النصب لأن النصب يستدعى تقديم فعل ناصب فتكون الاداة المختصة داخلة على جملة فعلية والمراد بوجوب النصب عدم جواز الرفع بالابتداء فلا ينافى جواز الرفع للاسم الواقع بعد أداة تختص بالفعل بفعل محذوف نحو : وان أحد من المشركين استجارك . (وان تلا السابق ما بالابتدا) ليس هذا من أقسام الاشتغال بل بيانا لمفهوم قول الناظم سابقا

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئا يختص بالابتداء ومثال ذلك إذا التي للمفاجأة وليتما الابتدائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما زيد أكرمته والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل بما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو زيد أكرمته وعمرو لأكرمنه واعراب البيت الأول واضح وأما البيت الثاني ففيه تعقيد ويتبين بالاعراب فالفعل فاعل بفعل محذوف يفسره تلا وما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة الى آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة بير دواقعة على الاسم السابق وصلتها قبله (١) والهاء قبله عائدة على الفاصل ومعمولا حال من ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها وجد وبعد متعلق بوجد وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه بعده أى بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذى لا يرد الذى قبله معمولا للفعل الذى وجد بعده وهو المفسر ثم أشار إلى هذا القسم الثالث فقال :

(واختير نصب قبل فعل ذى طلب * وبعدما ايلاؤه الفعل غلب

وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا)

فذكر لترجيح النصب على الفعل ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين الأول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضى الطلب وذلك الأمر نحو زيدا اضربه والدعاء نحو اللهم زيدا ارحمه والنهى نحو زيدا لا تهنه والثانى أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو ما وان النافيتين وهمزة الاستفهام نحو ما زيدا ضربته وان عمرا أكرمته وأزيدا رأيته واشتمل البيت الثانى على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة مصدرة بالفعل نحو قام زيد وعمرا كلمته ومنه قوله عز وجل : يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما . واحترز بقوله بلا فصل من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته لأن حكم المعطوف فى ذلك حكم المستأنف وانما اختير النصب قبل فعل الطلب لأن الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيها ان يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه ونصب مفعول لم يسم فاعله باختير وقبل متعلق باختير وذى طلب نعت لفعل وبعد معطوف على ماقبل فهو متعلق باختير وما موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق وايلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثانى والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول الأول والفعل مفعول ثان والأول أظهر لأن الناظم يطلق ولى على تبع فى هذا النظم كثيرا وغلب فى موضع الخبر لايلاؤه وبعد معطوف على بعد فى البيت الأول وبلا فصل متعلق بعاطف وعلى كذلك وأولا ظرف متعلق بمستقر واحترز به من الفعل الذى لم يقع أولا كالجملة ذات الوجهين ثم أشار الى القسم الرابع بقوله :

شغل عنه كأنه قال فان لم يكن الضمير شاغلا لعدم صحة تسلط عامل الضمير على الاسم السابق فلا يجوز الاشتغال بل يتعين رفع الاسم السابق على الابتداء وبه يجاب عن اعتراض الموضح (قول كدى وليتما زيدا أكرمته الخ) مراده بوجوب الرفع الكلام الذى فيه عدم جواز نصب زيد على الاشتغال والا فيجوز فى مافى ليتما أن تكون كافة فيكون زيد مبتدأ وأن تكون غير كافة فيكون زيدا بالنصب اسمها والجملة بعده خبر فيبقى حكم قوله : وقد يبقى العمل وقول بعض إن محل جواز اعمال ليتما فى غير باب الاشتغال وأما فيه فيتعين اهمالها غير سديد (وقوله نحو زيد ما أكرمته الخ) زيد مبتدأ وما نافية وجملة أكرمته خبر ﴿فان قيل﴾ ما النافية من أدوات الصدور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وهنا عمل زيد فيما بعدها ﴿فالجواب﴾ انهم منعوا ذلك فى عمل المفرد وأما فى عمل الجملة كما فى هذا المثال فلا يمنع ذلك فيها وهكذا يقال مع لام الابتداء وبعد غيرهما من أدوات الصدور (واختير نصب قبل فعل ذى طلب) (قول كدى اشتمل البيت الأول الخ) هذا باعتبار جعل ما دل على الطلب قسما واحدا دل عليه بنفسه أو بواسطة حرف وقد مثل المكودى للقسمين معا وأما الموضح فجعل ما دل على الطلب بنفسه قسما وما دل عليه بحرف قسما آخر فقال ويجمع المسئلتين قول الناظم فعل ذى طلب والكل صحيح والمآل واحد (وقوله وهمزة الاستفهام الخ) محل اختيار النصب إذا لم يفصل بين الهمزة وبينه فاصل أصلا أو فصل بينهما بظرف نحو أيوم الجمعة زيدا تضربه وان فصل بغير ظرف فالمختار الرفع نحو أأنت عمرو تضربه (وقوله ومنه قوله عز وجل الخ) يقدر عامل الظالمين من معنى أعد نحو أهان أو عذب لأن أعد إنما يتعدى بحرف الجر (وقوله حكم المستأنف الخ) فتارة يترجح النصب نحو اضرب زيدا واما عمرا فاكرمه لقوله واختير نصب الخ وتارة يترجح الرفع كمثال المكودى وهذه العبارة بقوله حكم المستأنف أولى من عبارة الموضح بقوله فالمختار الرفع لعمومها (وقوله لأن الطلب طالب الخ) العبارة الجيدة أن يقول لأن أصل الطلب انما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى (وقوله ثم أشار الخ) الأولى حذف ثم ويقول كالجملة ذات وجهين المشار اليها بقوله وان تلا الخ وعلى اثبات ثم يقتضى انه مستأنف

---

(١) (قول الشارح وصلتها قبله الخ) كذا بالاصل باضافة قبل الى الضمير وهو مع كونه لا يستقيم معه الوزن مخالف لما فى نسخ الالفية فلهذا حذفنا الضمير فى لفظ المتن وحرر اه .

(وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخيرا)

فذكر لمساواة الرفع والنصب سببا واحدا وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمرا كلمته فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز في تسمية الاسم السابق معطوفا والمعطوف في الحقيقة انما هو الجملة التي هو جزؤها والعذر له انه لما ولي حرف العطف أطلق عليه معطوفا والمعطوف فاعل بتلا ومخبرا نعت لفعلا وبه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخبرا وعن اسم متعلق بمخبر ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبرا وفاعطفن جواب الشرط ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله : (والرفع في غير الذي مر رجح) يعني ان الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوي الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وانما كان الرفع راجحا لعدم الحذف بخلاف النصب فانه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفي متعلق به ورجح خبر المبتدأ ثم تمم البيت بقوله : (فما أبيح افعل ودع مالم يبح) لأنه مستغنى عنه ثم قال : (وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجري)

يعني أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالاضافة يجري مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو ان زيدا مررت به وان زيدا رأيت أخاه يجري مجرى ان زيدا ضربته في وجوب النصب ونحو أزيدا مررت به ومررت بأخيه يجري مجرى أزيدا ضربته في ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل وفهم من قوله أو باضافة أن نحو زيدا ضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه ونحوهما مما يتعدد فيه المضاف يجري مجرى زيد ضربت غلامه لأن قوله أو باضافة أعم من أن يكون المضاف واحدا أو أكثر وفي ذلك أيضا اشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو زيدا مررت به يجري مجراه ما كان المجرور فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو زيدا مررت بأخيه ومررت بغلام أخيه وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوبا إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصلك مشغولا ومرفوعا إذا كان التقدير أن يفصل المشغول والأول أحسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجري وبحرف متعلق بفصل وكذلك باضافة وكوصل متعلق بيجري ثم قال : (وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل)

يعني ان الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لأنهما لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فنحو أزيدا أنت ضاربه كقولك أزيدا تضربه ﴿فان قلت﴾ قد تقدم انه لا يجوز الاشتغال في نحو أزيد أنت تضربه للفصل والفصل موجود في هذا المثال ﴿قلت﴾ لا يمنع الفصل الا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فانه لا يستقل بنفسه بل لا بد من شيء يستند اليه فتنزل أنت ضاربه منزلة تضربه واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل

(وان تلا المعطوف فعلا مخبرا) (قول المكودي ذات وجهين الخ) كبرى وصغرى فبالنظر إلى صدر هذه فهي اسمية كبرى وبالنظر إلى عجزها فهي فعلية صغرى (وقوله كقولك زيد قام وعمرو) الأولى أن يعطف(١) بالفاء أو يأتي بالضمير بأن يقول لأجله لأنك إذا رفعت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية لا محل لكل واحدة منهما من الاعراب وان نصبت فقد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية وهي خبر والمعطوف على الخبر خبر والخبر إن كان جملة لا بد له من رابط وقد يكون ضميرا أو فاء العطف وجواب بعض بأن الواو تكون للجمع فهي من الروابط مردود بان افادتها الجمع في عطف المفردات لا الجمل كما هنا (والرفع في غير الذي مر رجح) (قول كدى ثم تمم البيت الخ) بل رفع به توهم أن الراجح من هذه الأقسام مقيس والمرجوح موقوف على السماع ابن غازي وقد كان شيخنا يقول أغفل الناظم أقسام الاشتغال في المرفوع مع أن الاوجه الخمسة جارية فيه بالنسبة لتعين الابتدائية أو الفاعلية أو رجحان أحدهما أو جواز الأمرين على السواء فقلت له يوما لو قال عوض فما أبيح الخ * وليعط مرفوع كما قد اتضح * فأعجبه ولهج بذكره وبقي دهرا يعلمه أصحابه اه وانظر أقسام المرفوع وأمثلتها في التوضيح (وفصل مشغول بحرف جر) (قول كدى المفصول بينه وبين الفعل بحرف الخ) ظاهره أن الشاغل في المسئلتين الضمير وهو كذلك فيما إذا كان الفصل فيه بحرف الجر وأما ان كان الفصل فيه بالمضاف فليس كذلك بل الشاغل ظاهر (وقوله أو بالاضافة) تبع عبارة الناظم مع أن الناظم أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو المضاف والمكودي شارح فالأولى اتيانه بالعبارة من غير تأويل (وقوله وفي ذلك أيضا اشعار الخ) أشار بهذا إلى أن أو في قول الناظم أو باضافة مانعة خلو لا مانعة جمع وهو الصواب وليت أو للتقسيم حتى يقال إنه لا يصدق كلام الناظم بالفصل بالحرف والمضاف معا (وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل) (قول كدى فنحو أزيد أنت ضاربه كقولك الخ) أي هو مماثله في كون الوصف يفسره العامل في الاسم السابق كما يفسره الفعل وان كان الوصف مفصولا والفعل لا يصح فيه الفصل إلا انهم اختلفوا في هذه المسئلة أعني مسئلة الاشتغال

---

(١) (قوله الأولى ان يعطف الخ) انظر من أين له هذا المثال الذي كتب عليه هذه القولة مع أن المذكور في نسخ الشرح زيد قام وعمرا كلمته فلعل الصواب اسقاط هذه العبارة بتمامها وحرر اه.

وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله ذاعمل من اسم الفاعل بمعنى الماضى فانه لايعمل وبقوله ان لم يك مانع حصل من اسم الفاعل العامل المقترن بأل الموصولة نحو زيد أنا الضاربه غدا وفهم من قوله ان لم يك مانع حصل ان الصفة المشبهة لاتفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفا مفعول يسو وفى متعلق بسو وكذلك بالفعل والظاهر ان يك تامة ومانع فاعل بها وحصل فى موضع الصفة لمانع والتقدير ان لم يوجد مانع حاصل ثم قال :

(وعلقة حاصـــلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع)

يعنى ان الشاغل للعامل اذا كان أجنبيا متبوعا بسببى جرى مجرى السببى المحض والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا النعت كقولك زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف البيان كقولك زيدا ضربت عمرا أخاه أو عطف النسق كقولك زيدا ضربت عمرا وأخاه واطلاقه فى التابع يوهم أن ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بمـا ذكر والمراد بالواقع السببى المعمول للمفسر وعلقة مبتدأ وحاصلة نعته وبتابع متعلق بحاصلة وكعلقة خبر المبتدأ وبنفس صفة لعلقة ثم قال :

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

بالوصف هل يفسر العامل بالفعل فقط لأنه الاصل فى العمل أو بالوصف فقط أو بصحتهما معا فذهب ابن مالك الى تقديره وصفا معتمدا مطابقا للمذكور لاغير (وقوله كاسم الفعل الخ) مثاله زيد عليكه يتعين فى زيد الرفع على الابتدائية ولا يجوز فيه النصب باسم فعل محذوف لانه لايعمل فيما قبله ومالا يعمل لايفسر عاملا وسيقول الناظم وأخرما الذى فيه العمل ومثال المصدر زيد ضربا إياه (وقوله وبقوله ذا عمل الخ) رحم الله كدى حيث غاير بين مصدوقى ذاعمل مع ان لم يك مانع حصل وحاصل كلامه انه حمل ذاعمل على العمل بالفعل فى الحالة الراهنة فيخرج اسم الفاعل بمعنى الماضى وان كان مهيأ لقبول العمل بدخول أل عليه لـكن ليس عاملا الآن ويبقى داخلا فى قوله ذاعمل الصفة المشبهة نحو وجه الأب زيد حسنه واسم الفاعل مع أل فاخرجهما بقوله ان لم يك مانع حصل فالمانع فى الصفة المشبهة كونها لاتعمل فى سابق ومالايعمل فى متقدم لايفسر عاملا والمانع فى اسم الفاعل المقرون بأل ان الوصف صلة لأل والصلة لاتتقدم على الموصول فمعمولها كذلك ومالايعمل الخ (وقوله زيد أنا الضاربه غدا الخ) الأولى حذف غدا لأن اسم الفاعل المقرون بال يعمل مطلقا لقول الناظم وان يكن صلة أل الخ (وعلقة حاصلة بتابع) (قول كدى يعنى ان الشاغل الخ) الشاغل هو رجلا فى مثاله الأول وعمرا فى المثالين بعده (وقوله اذا كان أجنبيا) أى لاارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه (وقوله بسببى) المراد به التابع المتحمل لضمير الاسم السابق وهو يحبه فى المثال الأول وأخاه فى المثالين بعده (وقوله جرى مجرى السببى) أى الذى لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير الا بالاسم الواقع شاغلا فقط نحو زيدا ضربت أخاه كامر فى قوله أو باضافة فلايكون فيه تشبيه الشيء بنفسه كما قيل به فى النظم (وقوله والمراد بالعلقة الضمير الخ) صواب التقدير وضمير حاصل ومتصل بتابع لاسم شاغل ذلك الاسم للعامل عن العمل فى الاسم السابق كعلقة أى ضمير ملابس ومتعلق بنفس الاسم الواقع شاغلا للعامل المفسر فى نحو قولك زيدا ضربت أخاه فانفصال الضمير من الشاغل فى نحو قولك زيدا ضربت رجـلا يحبه بمنزلة اتصال الضمير بالشاغل فى نحو قولك زيدا ضربت أخاه وليس المراد من قول الناظم بنفس الاسم الضمير حتى يكون المعنى كعلقة متعلقة بنفس الاسم أى الضمير لانه لامعنى له وهذا هو الذى فهم بعضهم من كلام كدى فاعترض عليه وقد علمت صحة كلامه نعم اطلاق العلقة على الضمير مجاز لانها فى الأصل هى الارتباط والنسبة كالاخوة والبنوة وأجيب بان الضمير لما كان سببا فى العلقة أطلق على المسبب الذى هو الارتباط من باب اقامة السبب مقام المسبب (وقوله ضربت عمرا أخاه) هكذا فى النسخ المصححة وهو الصواب وفى بعضها ضربت رجلا أخاه وهى غير صواب لانه يشترط فى العطف المطابقة فى التعريف والتنكير ولاتطابق على هذه النسخة لان الأول نـكرة والثانى معرفة (وقوله واطلاقه فى التابع الخ) نـكت به على الناظم حيث أطلق فى التابع وأجيب بان تابع فى النظم نـكرة والنكرة فى الاثبات لاتعم فلايحتاج لاصلاح (وقوله والمراد بالتابع السببى الخ) الذى هو أخاه فى نحو زيدا ضربت أخاه والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

لـما كان العامل المشغول تارة يكون متعديا وهو المستفاد من قوله ان مضمر اسم سابق الخ مع مواضع أخر فى الباب قبل وتارة يكون لازما وهو المستفاد من قوله وفصل مشغول بحرف جر الخ ذكر باب التعدى واللزوم عقب الاشتغال ثم المتعين أن يكون لزومه بالرفع عطفا على تعدى وتجويز بعضهم جره بالعطف على تعدى باعتبار انه حذف المضاف الذى هو باب وبقى المضاف اليه

الفعل على قسمين متعد ولازم وبدأ بالمتعدى فقال :

(علامة الفعل المعدى أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل)

يعنى ان علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضربه عمرو والخير عمله زيد واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدى واللازم فليست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ وخبره أن تصل وها مفعول بتصل وبه متعلق بتصل ثم قال :

(فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب)

يعنى ان الفعل المتعدى ينصب المفعول به اذا لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مرفوعا كما تقدم فى بابه وفهم من قوله فانصب به ان الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال واعراب البيت واضح ثم قال :

(ولازم غير المعدى)

يعنى ان مالا يصح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المعدى مبتدأ مؤخر ثم ان من اللازم مايستدل على لزومه بمعناه ومنه مايستدل على لزومه بوزنه وقد شرع فى بيان ذلك فقال :

على جره بعيد (قوله كدى الفعل على قسمين الخ) هذا أخذ بظاهر عبارة الناظم والا فالأقسام أربعة متعد دائما ولازم دائما وما لا يوصف بتعد حقيقة ولا لزوم وهو كان وأخواتها وما يكون متعديا تارة ولازما أخرى نحو نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له وجعلها الموضح ثلاثة لان القسم الرابع سماعى عنده جائز فى النثر والجمهور على انه قسم مستقل مقيس جائز قال تعالى : وإذا كالوهم أو وزنوهم . (علامة الفعل المعدى) بدأ بالمتعدى لشرفه وقصر الكلام عليه وان كان الأصل تقديم اللازم لان المتعدى يحتاج واللازم لا يحتاج ومالا يحتاج أصل لما يحتاج (غير مصدر) أى مصدر ذلك الفعل المذكور فيصدق بأن لاتعود الهاء على مصدر أصلا أو تعود على مصدر غير ذلك الفعل المذكور فلذلك مثل المكودى بمثالين وبه تعلم ان تمثيله بالخير عمله زيد صواب لان الخير وان كان مصدرا لكنه غير الفعل المذكور وهو عمل إذ مصدره عمل وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه بان الخير المراد به المال فيكون غير مصدر وان كان الخير يطلق على المال قال تعالى : وإنه لحب الخير . أى المال لشديد إذ لا معنى له فى كلام المكودى (قوله كدى اتصال ضمير الخ) زاد لفظ ضمير لاخراج هاء السكت نحو زيد خرجه فانه ليس فى النظم ما يخرجها فتكون علامته غير مانعة وقد يقال ان هاء السكت لا تعود على شىء فتكون خارجة بقوله ها غير مصدر لأن معناه هاء عائدة على غير مصدر (وقوله فانها تتصل بالمتعدى الخ) مثال المتعدى الضرب ضربه زيد ومثال اللازم الخروج خرجه عمرو (فانصب به مفعوله) أى جنس المفعول واحدا أو متعددا ثم هذا كأنه ترجمة للمفعول به لان غيره من المفاعيل حده وذكر لكل بابا يخصه وأما المفعول به فلم يفرده بترجمة ولم يحده وحده تقريبا الاسم المنصوب الذى يتعلق به فعل الفاعل اثباتا نحو ضربت زيدا أو نفيا نحو ماضربت عمرا ويؤخذ من هنا ان المفعول به إنما ينصبه المتعدى بخلاف غيره من المفاعيل فكما ينصبها المتعدى ينصبها اللازم (قوله كدى كما تقدم فى بابه الخ) فى هذا تنكيت على الناظم بانه حيث قدم فى قوله ينوب مفعول به عن فاعل فلا يحتاج إلى استثنائه لانه معلوم بل قال بعض ان كلام الناظم يقتضى انه اذا ناب عن الفاعل لا ينصب الفعل شيئا آخر مع ان المتعدى لاثنين ينصب الثانى والمتعدى لثلاثة ينصب الثانى والثالث وأجيب بانه أطلق اتكالا على مامر فى قوله وماسوى النائب مما علقا الخ والأولى أن يبدل قوله ان لم ينب عن فاعل الخ بان لم ينب عن قاصر نحو سمعت للكتب ليكون اشارة إلى أن محل نصبه للمفعول اذا لم يضمن المتعدى معنى فعل قاصر والا فلا ينصب وذلك نحو سمع فانه فى الأصل متعد لكنه لما ضمن معنى أصغى وأصغى لازم صار لازما فلذلك عدى للكتب باللام (وقوله هو أصح الأقوال) وحجته ان أصل العمل للفعل وقيل الناصب الفاعل وقيل الفعل والفاعل وقيل معنى المفعولية (ولازم غير المعدى) (قوله كدى ان يتصل به الخ) أشار الى جواب اعتراض وارد على الناظم وهو ان الاخبار فى كلامه غير مفيد لانه معلوم من الترجمة ان غير المتعدى لازم وحاصل الجواب ان فى الكلام حذفا يدل عليه ماقبله والتقدير وغير مايقبل علامات المتعدى لازم وقدمر نظيره فى قوله سواهما الحرف مع قوله وغيره معرفة ثم ان قوله ولازم أى اصالة احترازا مما اذا كان هناك شىء يصيره متعديا كالهمزة نحو : أذهبتم طيباتكم . فان ذهب فى الأصل لازم فلما دخلت الهمزة عليه صار متعديا كألف المفاعلة فى نحو جالست زيداً فى جلس زيد وكالاتيان به على فعلت للدلالة على الغلبة نحو كرمت زيدا أى غلبته فى الكرم كذا قالوا والحق انه لا يحتاج للتقييد بذلك اذ ما ذكر داخل فى قوله علامة الفعل الخ لانها كلها تقبل هاء غير المصدر (وقوله وقد شرع فى بيان ذلك الخ) لم يقل فى بيان الأول والثانى اشارة الى أن الناظم أخلط بينهما لانه ذكر أولا

(وحتم * لزوم أفعال السجايا كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالا على السجايا أى الطبائع وهو مادل على معنى قائم بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بقوله كنهم ومعناه كثر أكله ومثله حمق بكسر الميم وضمها ثم قال : (كذا افعلل والمضاهى اقعنسسا) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعلل كاقشعر واطمأن وافعنلل كاحرنجم واقعنسس والمضاهى المشابه واصطلاحه فى هذا الكتاب انه اذا علق الحكم على شبه شىء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلل مبتدأ خبره كذا والمضاهى معطوف على افعلل واقعنسس مفعول بالمضاهى ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهى أى والذى ضاهاه اقعنسس ثم قال : (وما اقتضى نظافة أو دنسا) نحو وضؤ وطهر فى النظافة ونجس فى النجاسة وقذر ودنس فى الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهى ثم قال : (أو عرضا) وهو ماليس حركة جسم من معنى قائم بالفعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط أو عرضا معطوف على دنسا ثم قال :

(أو طاوع المعدى * لواحد كمده فامتدا)

يعنى أن علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعا لفعل متعد الى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من المطاوع المتعدى لاثنين فانه متعد الى واحد كقولك علمت زيدا الحساب فتعلمه ثم قال :

(وعد لازما بحرف جر) يعنى أن الفعل اللازم اذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه عنه عدى اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وآليت على عمرو ثم قال : (وان حذف فالنصب للمنجر) يعنى أن حرف الجر اذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين موقوف على السماع ومطرد وقد أشار الى الاول بقوله : (نقلا) أى سماعا كقول الشاعر :

آليت حب العراق الدهر طعمه * والحب يأكله فى القرية السوس

أى آليتُ على حب العراق فحذف حرف الجر وانتصب المجرور وظاهر قوله نقلا ان النقل راجع للنصب

مايستدل على لزمه بمعناه ثم بوزنه ولذلك جعل يقول كلام الناظم هذا مما يستدل الخ (وحتم * لزوم أفعال السجايا) (قول كدى لازم له) تبع عبارة الناظم ولعل المراد باللزوم الغالب فكون الانسان كثير الأكل مثلا قد يزول بالمرض والحمق قد ينفك عن صاحبه (وقوله ثم مثل ذلك بقوله كنهم ومعناه الخ) تمثيل الناظم بنهم وتفسير المكودى له صواب موافق لكلام أهل اللغة لان نهم عندهم تارة يطلق ويراد به من اشتدت شهوته للطعام فيكثر أكله وتارة يطلق ويراد به معنى شبع فالاول من أفعال السجايا والثانى من الافعال الدالة على العرض فالناظم مثل بنهم وأراد به المعنى الاول والموضح مثل به للمعنى الثانى والكل صحيح وقول التصريح وأما نهم اذا صار أكولا فليس لازما سبق قلم وعندهم نهم بضم النون مبنيا للمفعول ومعناه ولع فهو استعمال آخر ومعنى آخر يكون نهم معه متعديا ودليله صوغ منهوم اسم مفعول منه وفى الحديث: منهومان لايشبعان طالب علم وطالب دنيا. (كذا افعلل) (قول كدى فالمراد بذلك اللفظ الخ) هذا فى الغالب ومن غير الغالب قد لايراد ذلك اللفظ المشبه به كقوله فى باب النسب ياء كيا الكرسى الخ لأن ياء الكرسى ليست للنسب (وقوله واقعنسس ومضاهيه) المراد بالمضاهى المشابه لاقعنسس فى كون بعد النون حرفين أحدهما زائد للتضعيف فيكون شاملا لاقعنسس وما أشبهه فيما ذكره ﴿فان قلت﴾ كلام الناظم لايشمل الوزن الاصلى بان يكون بعد النون حرفان أصليان كاحرنجم مع أنه لازم أيضا ﴿ قلت ﴾ بل يؤخذ بالاحروية لانه اذا كان الملحق لازما فاحرى الاصلى ولذلك أدخله كدى فى كلام الناظم وهذا على احتمال الاول وهو جعل اقعنسس مفعولا وهو الصواب واما على الاحتمال الثانى وهو كون اقعنسس فاعلا فيكون الاصل كاحرنجم هو المراد وهل يدخل الملحق وهو اقعنسس وما أشبهه يحتمل ويحتمل (وما اقتضى نظافة أو دنسا) الظاهر أن هذا داخل فى قوله بعد أو عرضا لانه من جملة مادل على العرض فيكون ذكر العرض بعده من ذكر العام بعد الخاص ونجس وقذر بضم العين وكسرفيهما (أو عرضا) (قول كدى ماليس حركة الخ) المراد بالحركة المنفية انتقال الجسم بتمامه من محل لآخر فيدخل العرض نحو ارتعش لانه وان اقتضى حركة جسم لكنه ليس بتمام الجسم على الوجه المذكور فالارتعاش من العرض ﴿تنبيه﴾ هذه الافعال التى ذكر الناظم من قوله وحتم لزوم الخ الى هنا كلها داخلة فى مصدوق قوله ولازم غير المعدى لان هذه الافعال لاتتصل بها هاء غير المصدر فلاحاجة لذكرها واجيب بانه ذكرها تقريبا على المبتدى (وعد لازما) مراده باللازم حقيقة أو حكما فالحقيقى مالايتعدى إلا بحرف الجر كمثالى كدى والحكمى مايتعدى لمفعول واحد بنفسه ويطلب آخر لايتوصل اليه الا بحرف الجر وكان ينبغى للمكودى أن يبدل المثال الثانى بنحو قوله تعالى: ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض. فالناس مفعول أول وبعضهم بدل منه وتعدى للثانى وهو بعض بالباء ليفيد القسمين معا نقلا (وقوله كقول الشاعر آليت الخ) البيت من البسيط وقائله المتلمس جرير بن عبد المسيح الضبعى ومعنى البيت حلفت ثم يحتمل أن يكون بضم التاء فيكون اخبارا عن نفسه ويحتمل أن يكون بفتحها فيكون خطابا

وليس كذلك بل هو راجع الى حذف حرف الجر وأما النصب فليس بنقل وأشار الى الثانى بقوله :

(وفى أن وأن يطرد * مع أمن لبس كعجبت أن يدوا)

يعنى أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدريتين مطرد اذا أمن اللبس فتقول عجبت من أنك تقوم وعجبت أنك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يدوا أى يعطوا الدية واحترز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت فى أن تقوم ورغبت عن أن تقوم ولا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس وانما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة واختلف فى موضعهما بعد الحذف فقيل فى موضع جر وقيل فى موضع نصب وهو اقيس وقوله وان حذف حرف شرط وأدغم فاء حذف فى فاء الجواب بعد تسكينها ونقلا مصدر فى موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف أيضا ثم قال :

(والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبسن من زاركم نسج اليمن)

اذا كان الفعل متعديا الى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلا فى المعنى وأصله أن يتقدم على ماليس فاعلا فى المعنى كقولك أعطيت زيدا درهما فزيد هو الفاعل فى المعنى لانه هو الذى أخذ الدرهم وكقولك ألبسن من زاركم نسج اليمن فمن زاركم مفعول أول بألبسن ونسج اليمن مفعول ثان والاول هو الفاعل فى المعنى لانه هو الذى لبس نسج اليمن ونسج مصدر بمعنى اسم المفعول أى منسوج ثم ان المفعول الاول فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ماهو فاعل فى المعنى وقسم يجب فيه تأخيره وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار الى الاول بقوله :

للملك وهو الظاهر وذلك أن المتلمس هذا هجا ملك العراق فحلف الملك أن لا يطعمه حب العراق ففر الشاعر إلى الشام والدهر منصوب على الظرفية وأطعمه على تقدير لا أطعمه جواب القسم وجملة والحب الخ حالية والشاهد فى نصب حب على اسقاط الخافض ولا يصح أن يكون حب مفعولا بفعل محذوف يفسره أطعمه لان لا النافية وان كانت محذوفة لها صدر الكلام تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا والسوس قمل القمح (وقوله وليس كذلك الخ) بل الحق ان النقل راجع لحذف حرف الجر والنصب معا فيكون حذف الجار وابقاء الاسم مجرورا بعده شاذا وحذفه ونصب الاسم شاذا أيضا ومعنى الشذوذ أنه لا يجوز لك أن ترتكب واحدا منهما ويكون حينئذ الضمير فى يطرد عائدا على ماذكر من الحذف والنصب اذا قلنا انه بعد حذف الجار يكون المجرور فى محل نصب وعائدا على حذف الجار وبقائه مجرورا ان قلنا فى محل جر على الخلاف الذى ذكره كذى بعد ﴿فان قيل﴾ كثير من الفحول كالناظم يرتكب حذف الجار مع أنه غير مقيس ﴿أجيب﴾ عنه بأنه اذا سمع فى حرف يكون فيه مقيسا كما اذا سمع فى الباء يجوز للمولدين القياس عليها وارتكابه ومعنى النقل أنه لا يقاس حذف غير مسموع على آخر مسموع وتأمل هذا (كعجبت أن يدوا) مضارع ودى كوعد وأصل المضارع قبل الاسناد يودى كيوعد فأسند الى واو الجماعة فصار يوديون فحذفت الواو الاولى فاء الكلمة عملا بقول الناظم : فا أمر او مضارع من كوعد * احذف... فصار يديون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الدال بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان الياء والواو حذفت الياء لدفعهما ثم دخل الناصب فحذف النون لقوله : * وحذفها للجزم والنصب سمه * فهو معرب منصوب بحذف النون (قول كذى لئلا يلتبس الخ) تبع فى هذا الناظم واعترضه الموضح بحذف الجار فى قوله تعالى : وترغبون أن تنكحوهن. مع ان المفسرين اختلفوا هل المقدر فى أو عن وأجاب عنه المرادى بجوابين أحدهما أن يكون الجار حذف اتكالا على القرينة الثانى أن يكون حذف ردعا لمن يريد نكاحهن لجمالهن ومالهن أو لمن يرغب عنهن لفقرهن على ان الناظم لا يرد عليه شىء لانه شرط أمن اللبس فى الاطراد فقط ولا يلزم من عدم الاطراد عدم الورود فلا يرد عليه الآية حتى يحتاج للجواب على أن الذى فى الآية اجمال لا لبس وهو من مقاصد العقلاء نعم ابن مالك لا يفرق بين اللبس والاجمال بل هما عنده بمعنى واحد (وقوله لطولهما بالصلة الخ) فخففت بحذف الجار والاولى فى التعليل ماعلل به السهيلى استقباح دخول حرف على حرف ﴿فان قلت﴾ ماالفرق بين الموصول الحرفى والاسمى مع أن كلا منهما قد طال حتى اطرد الحذف مع الحرفى دون الاسمى ﴿قلت﴾ الجواب ان الموصول الحرفى مع صلته واحد بدليل صحة التأويل فلذلك اعتبر طوله بالصلة بخلاف الموصول الاسمى فلا يصح فيه التأويل فلم يعتبر طوله بالصلة ثم ان تقديم المعمول الذى هو فى أن وأن الخ يوهم اختصاص الاطراد بأن وأن وليس كذلك لان من جملة مايطرد فيه ذلك كى كما نكت بزيادتها الموضح (والاصل سبق فاعل معنى) (قول كذى من غير باب ظن) تبع فى هذا التخصيص ظاهر عبارة الناظم منضمة لمثاله واعترضه الموضح بأن الصواب أن ذلك عام فى باب ظن مما أصل الاولى مبتدأ وفى باب أعطى وفى باب اختار فالأصل فى الجميع أن يتقدم المفعول الاول وأجيب عن الناظم بأن المفعولين فى باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر وقد تقدم حكم ترتيبهما فى بابهما فاعادته هنا تكرار وفى اختيار فى حكم التعدى الى واحد لان الثانى مجرور بمن لفظا أو تقديرا نحو اخترت زيدا من القوم أو القوم (وقوله ثم ان المفعول الاول الخ) هذه التوطئة

(ويلزم الأصل لموجب عرى) أى لموجب غشى وجاء والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو الحصر نحو ما أعطيت زيدا الا درهما أو يكون الأول ضميرا متصلا بالفعل نحو أعطيتك درهما ثم أشار الى القسم الثانى بقوله: (وترك ذاك الأصل حتما قد يرى) يعنى انه قد يجب تأخير ماهو فاعل فى المعنى لموجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا نحو ما أعطيت درهما الا زيدا أو يكون الثانى ضميرا متصلا بالفعل نحو الدرهم أعطيته زيدا أو متلبسا بضمير يعود على الثانى نحو أسكنت الدار بانيها وأما القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله والأصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد يرى وحتما مفعول يرى وقد فى قوله قد يرى للتحقيق لا للتقليل ثم قال :

(وحذف فضلة أجز إن لم يضر * كحذف ماسيق جوابا أو حصر)

يعنى انه يجوز حذف الفضلة وفهم من اطلاقه فى الحذف انه يجوز حذفها اختصارا أو اقتصارا وشمل قوله فضلة مفعول الفعل المتعدى الى واحد نحو ضربت والأول من المتعدى الى اثنين كقوله عز وجل : وأعطى قليلا . والثانى نحو قوله تعالى : ولسوف يعطيك ربك . والأول والثانى معا نحو : فأما من أعطى واتقى . وقوله : ان لم يضر . أى أن لم يضر حذفه وذلك اذا كان جوابا نحو ضربت زيدا لمن قال من ضربت أو كان محصورا نحو ماضربت الا زيدا فى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصارا ولا اقتصارا وحذف مفعول مقدم بأجز وان لم يضر شرط ومعنى يضر يضر يقال ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضير حذف وما موصولة وصلتها الجملة الى آخر البيت وجوابا مفعول ثان بسيق وفى سيق ضمير مستتر عائد على الفضلة ثم ان الفعل الناصب للفضلة

معترضة من وجوه ثلاثة أحدها كان الاولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله والأصل الخ لأن القسم الذى يجوز فيه وجهان هو المشار اليه بقوله والأصل الخ الثانى أن الأولى فى التقسيم أن يقدم ما يجوز فيه وجهان ليوافق صنيع النظم بأن يقول على ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه وجهان الخ الثالث المناسب للتخصيص بغير باب ظن كما خصص هو أن يقول ثم ان المفعول الذى أصله فاعل فى المعنى وأما عبارته فتشمل باب ظن مع أنها غير داخلة عنده (ويلزم الأصل لموجب عرى) (قول كدى أو الحصر) العبارات الصريحة أن يقول أو يكون المفعول الثانى محصورا فيه ﴿فان قلت﴾ اذا تعارض اللبس والحصر نحو ماضرب موسى إلا عيسى وأردت أن الفاعل عيسى فباعتبار اللبس يجب تقديم عيسى لكونه فاعلا وباعتبار كونه محصورا فيه يجب تأخيره ﴿فالجواب﴾ ان الذى يراعى الحصر وأما اللبس فيدفع بالقرائن (وقوله أو يكون الأول ضميرا الخ) لأنه لو أخر لانفصل والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله وقد مر وفى اختيار لا يجىء المنفصل الخ (وترك ذاك الأصل حتما قد يرى) (وقول كدى أو يكون الثانى الخ) أى باعتبار الرتبة والاعراب وان كان أولا باعتبار اللفظ الآن (وقوله أو متلبسا الخ) أى الثانى قيل فى العبارة قلب وصوابه أن يقول أو يتلبس الأول بضمير يعود على الثانى ويمكن الجواب بأن المراد بالأول فى كلامه لفظا وصورة لا حقيقة ورتبة ومن اعترض عليه بنى اعتراضه على أن مراده بالثانى والأول فى الرتبة (وحذف فضلة أجز إن لم يضر) (قول كدى يعنى أنه يجوز حذف الخ) تبع فى التعبير بالجواز عبارة الناظم والظاهر أن المراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالحذف وجوبا نحو ضربت وضربنى زيد اذا أعملنا الثانى وأهملنا الأول وعمل فى ضميره فيجب حذفه وسيقول الناظم ولا تجىء مع أول قد أهملا الخ (وقوله انه يجوز حذفها اختصارا) أى لدليل والدليل اما لفظى كتناسب الفواصل فى نحو قوله تعالى : ماودعك ربك وماقلى . أى قلاك واما معنوى كاحتقاره كقوله تعالى : كتب الله لأغلبن . أى الكافرين (وقوله أو اختصارا) مراده به أن يصير المحذوف نسيا منسيا فلا يحتاج الى قرينة فيتنزل المتعدى منزلة اللازم لفظا وصورة وإلا فالمفعول لابد من تقديره إما مبالغة نحو فلان يعطى أى يبالغ فى الاعطاء واما لتضمينه معنى فعل لازم نحو قوله تعالى : فاذا أفضتم من عرفات . فان أفاض هو فى الأصل متعد لانه بمعنى صب لكنه لما ضمن هنا معنى ارتحل صار لازما لفظا وصورة وحمل المكودى النظم على الحذف العمومى الشامل للاقتصارى والاختصارى أولى من حمل الموضح على الاختصارى فقط (وقوله كقوله عز وجل واعطى الخ) تقدير الأصل والله أعلم الفقراء أو صاحب حق قال بعض الظاهر والله أعلم إن الآية مما حذف فيها المفعولان معا لأن قليلا ليس مفعولا ثانيا وانما هو صفة (وقوله نحو قوله تعالى ولسوف الخ) تقدير الثانى الشفاعة أو سؤلك (وقوله نحو فأما من أعطى) تقديرها الفقراء الزكاة (وقوله يقال ضار يضير) أصله يضير بكسر الياء فنقلت حركتها لما قبلها عملا بقوله فما يأتى لساكن صح انقل التحريك الخ ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين(1) (وقوله وجوابا مفعول ثان الخ) الحق أنه حال لان سيق انما يتعدى لواحد (وقوله وفى سيق ضمير مستتر عائد على الفضلة) لوكان الامر كما قال لقال الناظم سيقت لقول الناظم سابقا: وانما تلزم فعل مضمر متصل وأجيب عنه بأنه لما كانت ما واقعة على الفضلة ولفظ مذكر قال إنه عائد على الفضلة فتجوز مراعاته ولذا أعاد الضمير عليها مذكرا

---

(1) (قوله ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين) لايخفى انه لاحاجة اليه فالصواب حذفه أو زيادة عند دخول الجازم فتأمل اه .

يجوز حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثانى على جهة الوجوب وقد أشار الى الاول بقوله : (ويحذف الناصبها ان علما)
يعنى أنه يحذف الفعل الناصب لفضلة اذا علم جوازا كقولك لمن قال لك ماضربت أحدا بل زيدا ووجوبا فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء وما كان مثلا أوجاريا مجرى المثل وهذا هو الوجه الثانى واليه أشار بقوله : (وقد يكون حذفه ملتزما) وفهم منه أن قوله ويحذف الناصبها ان علما على جهة الجواز لانه فى مقابلة الحذف على جهة اللزوم والناصبها مفعول لم يسم فاعله بيحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على انه مفعول به وهو عائد على الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على النصب .

﴿ التنازع فى العمل ﴾

التنازع هو ان يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى وقد بين ذلك بقوله :

(إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل ＊ قبل فللو احد منهما العمل)

المراد بالعاملين هنا الفعل وماجرى مجراه ولامدخل للحرف فى هذا الباب وشمل قوله عاملان الفعلين كقوله عزوجل: آتونى أفرغ عليه قطرا. والاسمين كقول الشاعر :

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته ＊ فلم أتخذ إلا فناءك موئلا — والفعل والاسم مع تقدم الاسم

(وقوله يجوز حذفه الخ) الأولى أن يقول قد يحذف لأن عبارته باعتبار مابعدها فيها تقسيم الشىء الى نفسه وغيره ويمكن الجواب بأن مراده بالجواز فى يجوز حذفه ماقابل الامتناع فيشمل الواجب والجائز المستوى الطرفين (ويحذف الناصبها إن علما) (قول كدى لمن قال لك ماضربت الخ) كما يحذف لقرينة لفظية كما مثل يحذف لقرينة معنوية كقولك لمن رأيته متأهبا للسفر مكة أى تريد مكة (وقوله فى باب الاشتغال الخ) أجحف المكودى هنا غاية الاجحاف حيث لم يأت بالأمثلة لكن اتكل على كونها معلومة فمثال الاشتغال زيدا ضربته فلايجوز ذكر العامل لقوله فيما مر فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتما ومثال النداء ياعبدالله فانه مفعول بفعل محذوف قامت مقامه الياء مثلا فهى عوض منه فلا يجمع بينهما ومثال التحذير اياك والشر أى إياك باعد واحذر الشر لقيام العطف أوالتكرار مقامه وسيقول الناظم :

إياك والشر ونحوه نصب ＊ محذر بما استتاره وجب

ومثال الاغراء المروءة والنجدة وسيأتى وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به وأما المثل بنحو الكلاب على البقر أى أرسل والمثل لايغير فلايذكر العامل ومثال ماجرى مجرى المثل: انتهوا اخيرا لكم. خيرا مفعول بمحذوف وجوبا والتقدير والله أعلم وأتوا خيرا لكم والفرق بين المثل وماجرى مجراه ان المثل تقدم له سبب ضرب لأجله فى الاصل وأما ماجرى مجراه فلاسبب له لكنه لكثرة استعماله نزل منزلة المثل والله أعلم .

﴿ التنازع فى العمل ﴾

لما كان العاملان الطالبان للاسم المتنازع فيه تارة يكونان متعديين نحو ضربت وضربنى زيد وتارة يكونان لازمين نحو قام وقعد زيد ناسب أن يذكر التنازع عقب التعدى واللزوم ثم ان تعريف كدى شرح لكلام الناظم بدليل قوله بعد وقد بين ذلك بقوله : (ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل) (قول كدى وماجرى مجراه الخ) يعنى فى العمل لافى التصرف خلاف مافى التصريح لئلا يخرج المصدر واسم الفعل ويدل لما قلنا تمثيل كدى بعد: بهاؤم اقرؤا كتابيه. لأن هاؤم اسم فعل ولاحظ له فى التصرف وعلى اخراج الجامد كما للموضح يكون المراد فى التصرف كما فى التصريح (وقوله ولا مدخل للحرف الخ) خص المكودى خروج الحرف فيقتضى أن التنازع يقع بين جامدين وبين جامد وغيره غير حرفين ولا أحدهما والموضح نص على أنه ممنوع فى القسمين معا الا أنه يشكل على ماللموضح تمثيله بنفسه بهاؤم اقرؤا كتابيه مع أن فيه التنازع بين هاؤم وهو جامد واقرؤا وهو متصرف ﴿ فان قيل ﴾ التنازع قد وقع بين حرفين فى قوله تعالى : فان لم تفعلوا . ﴿ فالجواب ﴾ انه لاتنازع لان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى وحينئذ فتفعلوا معمول لم وحدها ومطلوب ان فى المعنى مجموع لم تفعلوا (وقوله كقوله عز وجل آتونى أفرغ الخ) أمر والواو فاعله والنون نون الوقاية والياء مفعوله وأفرغ مضارع مجزوم على جواب الأمر وقطرا يطلبه الاول على أنه معمول ثان ويطلبه الثانى على أنه مفعول به فأعملنا الثانى لقربه وأهملنا الاول أعملنا فى ضميره وحذفناه لانه فضلة وسيقول ولاتجىء مع أول قد أهملا (وقوله كقول الشاعر عهدت الخ) البيت من الطويل وعهد فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المفتوحة نائبة عن الفاعل ومعناه عرفت ومغيثا ومغنيا حالان من التاء وكل منهما اسم فاعل الاول من أغاث والثانى من أغنى وبينهما جناس التصحيف ومن موصولة مطلوبة لمغيثا ومغنيا فأعملنا الثانى لقربه الى آخر مامر من نظيره وجملة

كقوله تعالى : هاؤم اقرؤا كتابيه . والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر :

لقد علمت أولو المغيرة اننى * لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ومعنى اقتضيا طلبا فخرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملا فى المتنازع فيه كقول امرىء القيس بن حجر :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

فان أطلب غير طالب لقليل الثانى أن يؤتى بالعامل الثانى توكيدا للأول كقول الشاعر :

فأين إلى أين النجاة ببغلتى * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فان أتاك الثانى غير طالب للاحقون لأنه أتى به توكيدا لأتاك الأول وفهم من قوله فى اسم ان المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل ان المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفى ذلك خلاف وقوله فللواحد منهما العمل يعنى ان العمل لاحدهما وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفى اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل مفعول باقتضيا وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد ومنهما فى موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز إعمال كل واحد منهما ولا خلاف فى ذلك وانما الخلاف فى الاختيار وقد نبه عليه بقوله :

(والثان أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا أسره)

اختار البصريون إعمال الثانى لقربه من المعمول واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه والصحيح مذهب البصريين لأن اعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من اعمال الأول كذلك سيبويه وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم مقابلة أهل البصرة والثانى مبتدأ وهو على حذف مضاف والتقدير واعمال الثانى وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكسا مفعول باختار وغيرهم فاعل وذا اسرة حال من الفاعل واسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار اعمال الأول ثم قال :

أجرته صلة والعائد الهاء والفاء فى فلم سببية وأتخذ فعل مضارع مجزوم من اتخذ متعديا لمفعولين الأول فناءك أى جوارك والثانى موئلا أى ملجأ والشاهد فى تنازع الاسمين وهما مغيثا ومغنيا فى من (قوله كقوله تعالى : هاؤم الخ) هاؤم اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف دال على الجمع وأصله هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة كذا فى التصريح والحق أنه بالهمزة لغة لا مبدلة من شىء وكتابيه منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة فيما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء فى محل جر مضاف اليه والهاء هاء السكت والشاهد فى تنازع هاؤم مع اقرؤا فى كتابيه فاعملنا الثانى لقربه الخ وقيل هاؤم بمعنى تعالوا فيكون لازما ولا تنازع فيه (وقوله كقول الشاعر لقد علمت الخ) البيت من الطويل وأولو الواو بمعنى أصحاب فاعل علم مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وفى نسخة أولى اسم اشارة فيكون فاعلا مبنيا وعلى كل فالمغيرة صفة لمحذوف أى الخيل المغيرة يقال اغارت الخيل فى الحرب إذا أسرعت فى مشيها لكن على الأول يكون المغيرة بالجر لأنه صفة للخيل المقدر المضاف الى أولو وعلى الثانى يكون مرفوعا صفة لمحذوف واقع بدلا من اسم الاشارة أو عطف بيان وأنى سد مسد معمولى علم وأنكل مضارع بمعنى أعجز عن ضربه فى الحرب والشاهد فى تنازع انكل والضرب فى مسمعا اسم رجل وهو مسمع بن مالك الشيبانى بناء على جواز إعمال المصدر المحلى بأل فأعملنا الثانى لقربه الخ كذا قالوا والحق الذى فى العينى ان التنازع إنما هو بين لحقت والضرب وأما أنكل فمعناه أعجز وهو لازم (وقوله لا يقتضى عملا فى المتنازع فيه) تسميته متنازعا فيه مجاز اذ لا تنازع هنا (قوله كقول امرىء القيس الخ) البيت من الطويل ولو حرف امتناع وما مصدرية وأسعى صلتها والمؤول اسم ان والتقدير ولو ان سعى وكفانى جواب لو وقليل بالرفع فاعل كفانى ومفعول أطلب محذوف تقديره الملك بدليل قوله بعد :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

لأن مقصوده أنه لو كان يسعى للمعيشة الدنيئة كفاه المال القليل لكنه إنما يطلب الملك فلا يكفيه المال القليل ولو جعلت قليل مطلوبا أيضا لاطلب فى التنازع لوقع التناقض فى الكلام وذلك ان لو الامتناعية ان دخلت على منفى صار مثبتا وأطلب هنا منفى فيصير مثبتا فيقتضى أنه يطلب المال القليل وهو خلاف مراد الشاعر سابقا ولاحقا والشاهد فى وقوع قليل بعد عاملين لكنه غير مطلوب لاحدهما فلا تنازع (وقوله كقول الشاعر فأين الخ) البيت من الطويل وأين متعلق بمحذوف أى فأين نذهب والى أين خبر مقدم والنجاة مبتدأ واللاحقون فاعل أتاك الأول وأتاك الثانى توكيد للأول وليس هنا تنازع إذ لو كان فيه تنازع لقال أتوك أتاك على إعمال الثانى أو أتاك أتوك على إعمال الأول وهذا هو الشاهد واحبس احبس محكى بقول مقدر أى قائلين احبس احبس (وقوله ووقف عليه بالسكون الخ) الأولى بحذف الألف وقد يجاب بأنه لما حذف الألف صار الوقف بالسكون (والثان أولى عند أهل البصره) (قوله كذى واسرة الرجل رهطه) أسرة بضم الهمزة

(وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما)

المهمل هو العامل الذى لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل فى ضميره وقوله : والتزم ماالتزما . يعنى من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير فى بعض الأحوال وتأخيره فى بعضها ولفظما صالح لوقوعه على جميع ما ذكر وما الأولى موصولةواقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعاه والضمير العائد على الموصول الهاء فى تنازعاه وفى متعلق بأعمل ثم أتى بمثالين فقال : (كيحسنان ويسىء ابناكا * وقد بغى واعتديا عبداكا)

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو اعمال الثانى فابناك فاعل يسىء ويحسنان هو المهمل ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف والمثال الثانى على اختيار الكوفيين وهواعمال الأول فعبداك فاعل بغى واعتدياهو المهمل ولذلك عمل فى ضميره وهو الألف من اعتديا وفهم من المثالين أنه يجب اضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فاما على اعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة فى الاضمار فى المهمل وهو الثانى وأما على اعمال الأول ففيه تفصيل نبه عليه بقوله : (ولا تجىء مع أول قد اهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا)

يعنى ان المهمل إذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو ضربت وضربنى زيد ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العمدة أشار الى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله : (بل حذفه الزم ان يكن غير خبر) وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم قبل من قوله ولا تجىء مع أول قد أهملا ثم أشار إلى ان الحكم فيما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الاضمار والتأخير عن المفسر بقوله : (وأخرنه ان يكن هو الخبر) فمن كونه منصوبا ينبغى ان لا يضمر قبل الذكر كالمرفوع ومن كونه عمدة فى الأصل ينبغى ان لا يحذف فوجب عنده الاضمار والتأخير ومثال ذلك ظننى وظننت زيدا قائما إياه

لا بفتحها خلافا للحطاب فى اختصار المعرب ورهط الرجل أقاربه ويقال فيما فوق العشرة إلى الأربعين وأشار بهذا الى أن إطلاق الناظم أسرة على الجماعة الغير الأقارب لا توافقه اللغة ولأنه يقتضى ان الناقلين الأولين ليسوا بجماعة مع أن الأمر بخلافه فلو قال ذا نصرة بدل أسرة لكان أولى ليشير إلى ان لكل منهما حجة (وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه) (قول كدى هو العامل الذى الخ) أعم من أن يكون هو الأول أو الثانى (وقوله ومن حذف الفضلة الخ) حمله على هذا يوجب التكرار مع قوله بعد ولا تجىء مع أول الخ فالأولى تخصيصه بما ذكره قبل كما حمله على ذلك خصوصا وله وهو الاحتمال الأول من الاحتمالات الثلاثة عند المرادى ﴿ فان قيل ﴾ حمله أيضا على خصوص قوله من مطابقة الضمير للظاهر يوجب التكرار مع قوله فى ضمير ما الخ لأنه من المعلوم أن الضمير يطابق مفسره ﴿ فالجواب ﴾ أنه زاد والتزم الخ وان كان مستفادا مما قبله زيادة فى الرد على من يقول يضمر ضمير مفرد وان كان المتنازع فيه مثنى أو مجموعا رعاية لما ذكر (كيحسنان ويسىء ابناكا) الأصل يحسن ويسىء ابناك وبغى واعتدى عبداك (قول كدى اضمار المرفوع) أى الاتيان به ضميرا يكون عائدا على متأخر والتنازع مما يجوز فيه ذلك كما مر (وقوله وبعده) اعترض بأن المثالين فى النظم لم يضمر فيهما المرفوع الا قبل المفسر ولم يضمر بعده فى واحد منهما قالوا فصوابه أن يقول لا بعده إذ مذهب الجمهور ان ضمير الرفع لا يضمر مؤخرا ومذهب الفراء أنه يؤخر ويمكن الجواب عنه بأن معنى البعدية فى كلامه بعدية الرتبة وذلك فى مثال الثانى على إعمال الأول على ما للكوفيين فضمير اعتديا ذكر فى اللفظ قبل المفسر الذى هو عبداك ومرتبته التأخير ومرتبة عبداك التقديم لتقديم فعله الذى هو بغى والأصل أن لا يفصل بين الفعل والفاعل بشىء والأصل عود الضمير على متقدم (وقوله فاما على إعمال الخ) هذا مفهوم قول الناظم أول فى قوله بعد ولا تجىء مع أول الخ (وقوله فى الاضمار) المراد باضماره عدم جواز حذفه فلا يؤتى به ضمير فمثال العمدة على المفهوم وهو إعمال الأول قول الناظم بغى واعتديا الخ ومثال الفضلة ضربت وكلمته زيدا فيتعين ذكر الألف مع الأول والهاء مع الثانى (ولا تجىء مع أول قد أهملا) (قول كدى لم يضمر فيه) أى لم يؤت به ضميرا مذكورا بل محذوفا فضربت فى مثاله يطلب زيدا على أنه مفعول وضربنى يطلبه على أنه فاعل فاعملنا الثانى ورفعنا زيد وأهملنا الأول وأعملناه فى ضميره وحذف لأنه فضلة .

(بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر)

(قول كدى قبل الذكر) أى قبل ذكر المفسر ومعنى قوله كالمرفوع أنه لا يكون كالمرفوع الذى لم يضمر قبل الذكر ومعنى هذا الكلام أن كونه منصوبا يقتضى حذفه وكونه عمدة يقتضى ذكره ولا يمكن العمل بهما على حقيقتهما لتنافيهما فوجب التأويل بأن يقال يحذف من موضع يذكر فيه العمدة ولا يحذف على الثانى لكن لا يذكر فى موضع العمدة بل يذكر مؤخرا ﴿ لا يقال ﴾ ما الفرق بين المرفوع والمنصوب الذى أصله عمدة حتى كان المرفوع يضمر قبل الذكر والمنصوب لا يضمر ﴿ لانا نقول ﴾ لما كان المنصوب الذى هو عمدة فى الأصل صورته الآن صورة الفضلة الأصلية كان لا يضمر متقدما كالمرفوع وفيه مذاهب غير هذا ذكرها الموضح (وقوله ومثال ذلك ظننى الخ) فالأول يطلب زيدا على أنه فاعل وقائما مفعول ثان وظننت

وتجوز فى اطلاقه الخبر على ماهو عمدة فى الأصل إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ لأن كل واحد منهما عمدة فى الأصل واذا حمل على هذا لم يحتج إلى ماقاله الشارح والمرادى وقوله مع أول متعلق بتجىء وكذلك بمضمر وقد أهملا فى موضع الصفة لأول ولغير متعلق بأوهلا ومعنى أوهلا جعل أهلا لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه وكذلك ان يكن هو الخبر وهو ضمير فصل بين كان وخبرها أو توكيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر كان ثم قال :

(وأظهر إن يكن ضمير خبرا * لغير مايطابق المفسرا)

يعنى أن الضمير اذا كان خبرا عن شىء مخالف لمفسره فى الافراد والتذكير وفروعهما وجب اظهاره لانه إذا أضمر موافقا للمخبر عنه خالف المفسر واذا أضمر موافقا للمفسر خالف المخبر عنه وان يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه ولغير فى موضع الصفة لخبر أو معمول له وما موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التى بعدها ثم مثل ذلك بقوله :

(نحو أظن ويظنانى أخا * زيدا وعمرا أخوين فى الرخا)

فهذا المثال على اعمال الأول فالثانى الذى هو يظنانى هو المهمل ولذلك عمل فى الضمير المثنى فكان حق مفعوله الثانى الذى هو أخا أن يكون ضميرا لكنه لو أضمر مفردا موافقا للمخبر عنه وهو الياء من يظنانى يخالف المفسر وهو أخوين ولو أضمر مثنى موافقا للمفسر يخالف المخبر عنه فوجب اظهاره لذلك وفى بعض نسخ المرادى فى هذا الفصل تخليط والصواب ماذكرتك .

﴿ المفعول المطلق ﴾

المفاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق وسمى مفعولا مطلقا لان المفاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضا مفعولا لأجله ومفعول معه أما المفعول به فقد تقدم فى باب الفاعل وشرع الآن فى بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال :

يطلبهما على أنهما مفعولان فأعملنا الثانى لقربه وأهملنا الأول وعمل فى ضمير زيد وقائم فالعائد على زيد فى ظننى ضمير مستتر ولا يضر عوده على متأخر للماسر وإياه مفعول ثان لظننى راجع لقائم ولا يحذف لانه خبر فى الأصل (وقوله وتجوز فى اطلاقه الخبر الخ) الحق أنه لا تجوز بل ذلك مأخوذ من كلامه لانه إذا لم يجز حذف الخبر المختلف فى عمديته فأحرى المبتدأ المتفق على عمديته ومايؤخذ بالأحروية من قبيل المنطوق وحينئذ فلا حاجة لما أكثروا به من الاصطلاحات وبقى على المكودى مفهوم لغير رفع ومفهومه انه ان كان لرفع فلا يحذف ومثاله كيحسنان ويسىء ابناكا الخ وقد جمع يس معنى هذا البيت فى بيت واحد مع رفع ايهام فى كلامه بقوله :

واحذفه لا ان خيف لبس أو يرى * لعمدة فجىء به مؤخرا

وهو أولى من اصلاح الشارح والمرادى نعم قد جمع بعضهم معنى الأبيات الأربعة فى بيت واحد فقال :

والفضلة احذف وسواها أخرا * وأظهر المخالف المفسرا

(وقوله وقد أهملا فى موضع الصفة لمضمر) هكذا فى بعض النسخ وهى سبق قلم لان الصفة لا تتقدم على الموصوف والصواب النسخة التى فيها الأول أو التى فيها أوهلا بدون ميم صفة لمضمر (وأظهر إن يكن ضمير خبرا) هذا تقييد لقوله وأعمل المهمل كأنه قال محله إذا لم يكن هناك محذور والا فيجب اظهاره وهو الذى أرادها هنا وهذه المسألة خارجة عن باب التنازع كما يعلم ذلك بالوقوف على كلام الموضح فى قوله مسئلة (نحو أظن ويظنانى أخا) (قوله كذى فكان حق مفعوله الخ) أجحف المكودى هنا غاية والأولى أن يقول تعلما للمبتدى أصل المثال أظن ويظننى زيد وعمرو أخوين فالأول يطلب زيدا مع عمرو على انهما مفعول أول وأخوين مفعول ثان والثانى يطلب زيدا وعمرا على انهما فاعل وأخوين على انهما مفعول ثان على ماقالوا فاعملنا الأول وأهملنا الثانى وعمل فى ضمير زيد وعمرو وهو الألف وبقى علينا المفعول الثانى فكان من حقه الى آخر كلامه والحق انه لا تنازع فى الأخوين لان يظننى لا يطلبه وانما يطلب مفعولا ثانيا مفردا لان المعنى انهما يظنانى أخا لهما وأظنهما أخوين لى والله أعلم .

﴿ المفعول المطلق ﴾

(قول المكودى المفاعيل خمسة) زاد السيرافى سادسا وسماه المفعول منه كقولك اخترت زيدا القوم أى من القوم وزاد الجوهرى سابعا وسماه مفعولا دونه وهو المسمى فى الاصطلاح عند الجمهور المستثنى نحو زيدا من قام القوم الا زيدا (وقوله لان المفاعيل كلها الخ) بيانه انك اذا قلت ضربت ضربا فالضرب مفعول حقيقة لانه نفس الشىء الذى فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس نفس الشىء الذى فعلته وانما هو مفعول به الفعل الذى هو الضرب فاستحق أن يتقدم على غيره ولما اقتضى الارتباط والمناسبة ذكر المفعول به فى بعض المواضع قدمه (وقوله فقد تقدم فى باب الخ) أى فى قوله والأصل فى المفعول ان ينفصلا وفى قوله وقد يجى المفعول قبل الفعل وتقدم فى باب النائب فى قوله ينوب مفعول به عن فاعل وفى قوله ولا ينوب بعض هذى ان وجد الخ وفى الاشتغال بقوله عموما فالسابق انصبه الخ وفى التعدى واللزوم فى قوله فانصب به مفعوله الخ وعموما فى التنازع بقوله

(المصدر اسم ماسوى الزمان من * مدلولى الفعل كأمن من أمن)

قال فى الترجمة المفعول المطلق ثم قال هنا المصدر وفى ذلك اشعار بان المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطا ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبنى ضربك وفهم من قوله مدلولى الفعل ان للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولى الفعل ولم يبين المدلول الثانى وهو الزمان لانه غير مقصود فى هذا الباب والمصدر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن فى موضع نصب حال من الضمير المستتر فى الصلة ويحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف تقديره أعنى ثم قال : (بمثله أو فعل او وصف نصب) مثال ما انتصب بمثله أعجبنى ضربك زيدا ضربا وشمل المماثل فى اللفظ والمعنى كالمثال المذكور والمماثل فى المعنى دون اللفظ كقولك أعجبنى قيامك وقوفا لأنه مماثل فى المعنى دون اللفظ ومثال ما انتصب بالفعل قولك قمت قياما ومثال ما انتصب بالوصف انا قائم قياما ثم قال : (وكونه أصلا لهذين انتخب) الاشارة بهذين الى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أى اختير وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم ومذهب الكوفيين العكس وكونه مبتدأ وأصلا خبر كون ولهذين متعلق بأصلا وانتخب خبر المبتدأ ثم قال :

(توكيدا اونوعا يبين أو عدد * كسرت سيرتين سير ذى رشد)

يعنى المفعول المطلق يؤتى به لاحد ثلاثة فوائد وأتى بمثالين الأول للعدد وهو قوله سرت سيرتين ومثله ضربته عشرين ضربة والثانى للنوع وهو قوله سير ذى رشد ومثله الموصوف كقولك سرت سيرا شديدا ومصاحب أل كقولك سرت السير الذى تعلم منى ومثال التوكيد سرت سيرا وسمى توكيدا لانه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له ثم قال :

ولا تجىء مع أول الى قوله بل حذفه الزم (المصدر اسم ماسوى الزمان) (قول كدى بل قد يكون المفعول الخ) اعترضت عبارة الناظم من وجوه ثلاثة الأول انه يقتضى ان المفعول المطلق والمصدر مترادفان مع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه يجتمعان فى نحو ضربته ضربا وينفرد المصدر فى أعجبنى ضربك وينفرد المفعول المطلق فى ضربته سوطا الثانى أن تعريفه يصدق باسم المصدر نحو اغتسل غسلا الثالث أن قوله كأمن من أمن يقتضى ان الفعل أصل للمصدر وهو خلاف صرح به بعد وأجيب عن الأول بأجوبة منها انه لما كان الغالب فى المفعول المطلق أن يكون مصدرا عرفه به والا فقد يكون غير مصدر ومنها أن قوله بعد بمثله أوفعل أووصف نصب من تمام التعريف فيخرج المصدر المرفوع واما سوطا من ضربته سوطا فانه دل عليه فناب عنه وسيقول قد ينوب عنه ماعليه دل فالمصدر المنصوب والمفعول المطلق مترادفان وقول من قال معترضا على كدى الصواب ان سوطا مصدر ساط يسوط لامعنى له هنا لان سوطا اسم آلة وأجيب عن الثانى بانه قصد ادخال اسم المصدر لجواز اطلاق المصدر عليه مجازا أو بانه أخرجه بالمثال والفرق المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر وعن الثالث بان أمن من أمن متعلق بمحذوف خاص على حذف مضافين بين من ومجرورها والتقدير كأمن المفهوم من أحد مدلولى أمن (بمثله أوفعل أو وصف نصب) (قول كدى والمماثل فى المعنى الخ) اعترض بأن الصواب حمل كلام الناظم على خصوص المماثل فى اللفظ والمعنى دون المماثل فى المعنى فقط لئلا يلزم التكرار مع قوله وقد ينوب عنه ماعليه دل وأجيب ان موضوع ماهنا فى ناصبه ومايأتى فيما ينوب عن المصدر نفسه فلا تكرار ثم ان المراد بالوصف فى النظم اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة دون الصفة المشبهة لان عملها مقصور على السببى ودون أفعل التفضيل لان الظاهر الذى يعمل فيه لا يكون الا مرفوعا (وكونه أصلا لهذين انتخب) (قول كدى لوجوه مذكورة الخ) أحسنها ان يقال القاعدة ان كل فرع مشتق من أصل يشترط أن يكون فيه مافى الأصل وزيادة والزيادة اما حسية وذلك فى المحسوسات كالباب فانه فرع عن الساج والخشب وفيها زيادة كالمسامير واما معنوية وذلك فى المعنويات كالفعل والوصف فانهما فرعا المصدر لان الفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف والمصدر لا يدل على الحدث فدلالتهما مركبة وآلاته مفردة والمفرد أصل المركب واذا كان الفعل والوصف مشتقين من المصدر فأحرى غيرهما كاسم الآلة واسم الزمان والمكان ثم ان الاصالة هنا انما هى باعتبار الاشتقاق وأما باعتبار العمل فالفعل أصل للجميع ومقابل انتخب أى اختير قول الكوفيين ان الفعل أصل لهما وماقاله بعض البصريين ان المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف (توكيدا اونوعا يبين أو عدد) (قول كدى ومثله ضربته عشرين ضربة) الأولى ان يبدل عشرين بضربتين لان عشرين مما ناب عنه لاغير (وقوله الذى تعلم) الأولى أن يزيد أى بأن يقول أى الذى تعلم فيكون الذى تعلم تفسيرا فى السير وأما إذا أبقيناه على حذف أى فيقتضى ان الذى صفة لماقبله ويكون النوع حينئذ مستفادا من الصفة لامن أل (وقوله لانه لم يفد غير الخ) يقتضى ان التوكيد للفعل

(وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد وأفرح الجذل)

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربته ضربا وقد ينوب عنه ما عليه دل من مغاير اللفظ العامل فيه نحو جد كل الجد فكل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لاضافته إلى المصدر الذى هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه فان الجذل هو الفرح وقد هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة في ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بينوب وصلتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في دل والضمير في عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذى دل عليه ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط وفاعل دل هو العائد على المصدر فيكون التقدير ما دل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دال على الآخر إذ هو في معناه ثم قال : (وما لتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا)

يعني أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وغيره أى وغير المؤكد وشمل النوعى والعددى فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وأما النوعى فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر :

هل من حلوم لأقوام فتخبرهم * ما جرب القوم من عض وتضريس

واختلف في القياس عليه ومذهب سيبويه أنه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا ضربت زيدا ضربين وضروبا إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا وما موصولة مفعول مقدم بوحد وهى واقعة على المصدر المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع ويطلبه ثن واجمع وأفردا فهو من باب التنازع والهاء في غيره عائدة على ما ثم ان عامل المصدر على ثلاثة أقسام ممتنع الحذف وجائزه وواجبه وقد أشار الى الأول بقوله :

نفسه وليس كذلك كما قال بعض بل هو توكيد لمصدر فعله فاذا قلت ضربت فمعناه أحدثت ضربا فاذا ذكر ضربا بعده صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فهو توكيد للمصدر الذى تضمنه الفعل لا للحدث والزمان معا قاله الدماميني والتوكيد لفظى كما لابن جنى ثم ان الذى يقتضيه النظم أن النوعى والعددى ليس فيهما توكيد وليس كذلك بل الحق ان التوكيد موجود في الجميع لكن إن وجد معنى زائد عليه سمى بما أفاده الزائد وإلا سمى باسم التوكيد (وقد ينوب عنه ما عليه دل) الذى ينوب عنه خمسة عشر أمرا ذكر الموضح منها أحد عشر وبقى عليه أربعة (قول كذى لكنه دال عليه الخ) أى على المصدر المحذوف النائب عنه كل والأصل كجد جدا كل الجد فحذف المصدر وأقيم كل مقامه (وقوله على أنه مفعول مطلق الخ) أى وعامله افرح المذكور وهذا هو الحق ومذهب سيبويه وقيل عامله جذل بكسر الذال المعجمة والأول أولى لأن الأصل عدم الحذف (وقوله يجوز أن يكون الخ) لا معنى لهذا الوجه والأولى الاقتصار على ما قبله وما عالله به من قوله لأن كل واحد الخ لا يصح لأن الدال في الحقيقة انما يكون موجودا وأما المعدوم وهو المصدر هنا فلا يمكن أن يدل على الوجود (وما لتوكيد فوحد أبدا) (قول كذى والفعل لا يثنى ولا يجمع) علة منع تثنيته وجمعه أن معناه يشمل القليل والكثير فهو كالجنس والجنس لا يتناهى والتثنية والجمع زيادة على الأصل والزيادة على ما لا يتناهى محال (وقوله أما المعدود الخ) مراده بالمعدود المختوم بتاء الوحدة وانما جاز تثنيته وجمعه اتفاقا لانه باقترانه بالتاء صار يدل على معنى المرة الواحدة من ذلك المصدر ثم ان ضم اليها مرة أخرى ثنى وان زيد جمع (وقوله كقول الشاعر هل من حلوم الخ) البيت من البسيط وقائله جرير وحلوم مبتدأ مرفوع بضمة في آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من لأنها تزاد بعد الاستفهام بقوله وزيد في نفى وشبهه وحلوم جمع حلم بكسر الحاء من حلم بضم اللام إذا كان يتأنى في الأمر ولا يعجل والحلم العقل وهو المراد هنا فتخبرهم منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام وهم مفعول أول وما مفعول ثان والجملة بعدها صلتها والعائد محذوف وهو الهاء أى جربه والعض يكون بالاسنان والتضريس يكون بالاضراس والمراد بذلك المصائب والشاهد في جمع حلوم وهو مصدر نوعى والدليل عليه الاخبار عنه بأقوام والخبر وصف للمبتدأ في المعنى إذ المعنى أقوام مخصوصون ﴿ فان قلت ﴾ كلام الناظم في المفعول المطلق وحلوم هنا ليس منصوبا والمفعول المطلق لا يكون الا منصوبا ﴿ فالجواب ﴾ أنه انما هو شاهد لكون المصدر النوعى يجمع وإذا صح جمعه مرفوعا فكذلك إذا كان منصوبا إذ لا فرق (وقوله كالحلوم والاشغال) هذان مثالان لمفهوم كما لا يجمع كل مصدر إذ مفهومه ان بعض المصادر قد جمع لكن سماعى ومثاله كالحلوم الخ والاشغال جمع شغل بضم فسكون وهناك احتمال آخر وهو أنهما مثالان لقوله وليس كل جمع يجمع فهما جمعان ولا يجمعان وهذا بعيد جدا وانما زاد الناظم قوله وأفردا مع أنه مأخوذ من قوله فوحد أبدا لأنه لما كان الكلام سابقا في المصدر المؤكد وكان مدلول قوله وثن الخ في غيره وأوهم ان الغير لا يجوز فيه التوحيد

(وحذف عامل المؤكد امتنع) يعنى ان حذف العامل فى المؤكد ممتنع قال فى شرح الكافية لأن المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور فى شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو زيد ضربا أى يضرب ضربا ولا إشكال فى ان هذا مصدر مؤكد لأنك لو أظهرت العامل فقلت زيد يضرب ضربا تعين كونه مؤكدا ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله : (وفى سواه لدليل متسع) يعنى ان سوى المؤكد وهو النوعى والعددى يجوز فيه حذف عامله إذا دل عليه دليل ولا خلاف فى ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيدا بل ضربتين وبل ضربا شديدا ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره فى سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سواه ولدليل متعلق بحذف المقدر ويجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار العامل فى الخبر أى واقع الدليل ويجوز أن يكون متسع خبرا لمبتدأ محذوف أى والحذف متسع فيه فيكون على هذا متسع اسم مفعول الا أنه حذف متعلقه وهو فيه ولدليل متعلق بمتسع ثم أشار الى القسم الثالث فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر فى ستة مواضع أشار الى الأول منها بقوله :

(والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا)

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلا من فعله كقولك ضربا زيدا وأشار بقوله كندلا الى قول الشاعر :

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الخطف وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بندلا وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت وبدلا منصوب على

رفع ذلك بقوله وأفردا (وحذف عامل المؤكد امتنع) (قول كدى لأن المصدر يقصد به الخ) التقوية التشديد والتثبيت فى النفس وذكر الشىء مرتين أوقع فى النفس من ذكره مرة واحدة (وقوله وحذفه مناف لذلك) إذ الحذف مبنى على الاختصار والتأكيد مبنى على الطول فتنافيا ولذا يقولون جاءه يعاونه فى قبر أبيه فهرب بالفاس إذ المصدر أتى يقوى العامل فهرب ويتركه (وقوله ولده بدر الدين الخ) الصفوى كان ولد الناظم إماما ذكيا فى النحو والمعانى والبديع والعروض والمنطق مشاركا فى الأصول والفقه وقد كان أعلم من أبيه فى علم البيان أخذ عن والده ووقع بينه وبينه مشاحنة فارتحل لبعلبك ولما مات والده رجع لدمشق وسكنها وولى الوظائف التى كانت بيد أبيه شرح الألفية والكافية واللامية وغير ذلك توفى سنة ست وثمانين وستمائة (وقوله بما هو مذكور فى شرحه الخ) حاصل اعتراضه أنه قال ما قاله الناظم غير صحيح لأن عامل المصدر المؤكد يحذف جوازا ووجوبا فالأول نحو أنت سيرا وهذا الوجه قد ذكره كدى والثانى مع التكرار نحو أنت سيرا سيرا انتهى بمعناه وانتصر غير واحد من الأئمة الاعلام للناظم وقالوا ان الأمثلة التى استدل بها ولده على الحذف من قبيل ما جىء به بدلا من اللفظ بفعله والناظم يسلم الحذف فيه وسيقول والحذف حتم مع آت بدلا من فعله وليست من المصدر المؤكد فلا يتناولها وحذف عامل الخ وان قلنا منه باعتبار الأصل لذهاب ذلك الأصل حيث جعلته بدلا ولا يجمع بين البدل والمبدل منه ومن اعترض راعى الأصل فكلام الناظم والمعترض لم يتواردا على محل واحد ﴿ فان قلت ﴾ نحو أنت سيرا مما يجوز فيه حذف العامل وذكره ليس من أقسام وحذف عامل المؤكد الخ ولا من أقسام والحذف حتم الخ فمن أى قسم هو حينئذ ﴿ فالجواب ﴾ ان معنى جواز الوجهين فيه أنه يجوز فيه اعتباران أحدهما كونه مؤكدا للعامل فيجب حينئذ ذكر عامله وثانيهما كونه بدلا من اللفظ بفعله فيجب حينئذ حذف عامله وليس معناه جواز الاظهار والاضمار باعتبار واحد وإلا وقع التناقض وكتب بعضهم بطرة ولد الناظم رحمه الله تعالى : وابن اللبون إذا ما لز فى قرن * لم يستطع صولة البزل القناعيس

وابن اللبون من الابل هو الذى كمل السنة الثانية ودخل فى الثالثة والبزل جمع بازل وهو الجمل العظيم الذى دخل فى السنة الثامنة أو التاسعة فابن مالك كالجمل الكبير وولده كابن اللبون وبما قالوا تعلم ما فى قول المكودى واعتراضه عليه متجه وقد كاشف الناظم على ابنه فى اعتراضه فقال أنت ابنى حقا صرفا فلا تعترض على ثم لما خالفه واعترض عليه قال بعد ذلك: كلى بكى بكاء ذات عضله. حيث اعترضت على يا ولدى فما تركت لغيرك رحم الله الجميع وتداركنا بلطفه (وفى سواه لدليل متسع) (قول كدى إذا دل عليه دليل) الدليل اما مقالى أو حالى فالمقالى كمثالى المكودى فضربتين فى مثاله مصدر عددى وضربا شديدا نوعى وعاملهما محذوف لدليل مقالى وهو ذكره فى قولة القائل ما ضربت والدليل الحالى كقولك لمن قدم من الحج حجتين أو حجا مبرورا أى حججت (وقوله فهو اسم مصدر الخ) أى فهو كاسم المصدر لا يدل على الحدث إلا بواسطة المصدر وكذلك اسم المفعول لا يدل عليه إلا بواسطة أيضا إذ هو الأصل وليس مراده ان متسع اسم مصدر حتى يعترض عليه كما فهمه كثير ممن حشى عليه (والحذف حتم مع آت بدلا) (قول كدى الى قول الشاعر على الخ) البيت من الطويل وقائله الأحوص وقيل جرير وعلى حين

الحال من الضمير المستتر فى آت ومن فعله متعلق بيدلا وكندلا فى موضع الحال من فاعل آت واللذلغة فى الذى وصلته كاندلا وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالألف ثم أشار الى الموضع الثانى بقوله :

(وما لتفصيل كإما منا * عامله يحذف حيث عنا)

يعنى أن المصدر اذا أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله كإما منا إلى قوله عز وجل : فإما منا بعد وإما فداء . وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل : فشدوا الوثاق . وما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صلته وكإما فى موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة فى موضع الخبر لما وحيث متعلق بيحذف ومعنى عن عرض ثم أشار الى الموضع الثالث بقوله :

(كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين استند)

أى يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا أو بحصر نحو انما أنت سيرا واحترز باسم العين عن اسم المعنى نحو أمرك سير فان المصدر فيه مرفوع ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد فى موضع الصفة لمكرر وذو حصر معا وكان حقه أن يقول وردا ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند فى موضع الصفة المكرر وكان حقه أن يقول ونائبى فعل واستندا لان كلا المصدرين يردان مستندين ونائبين عن فعل ولكنه أفرد على معنى ماذكر ونظيره قولهم هو أحسن الفتيان وأجمله ثم أشار الى الرابع والخامس بقوله : (ومنه مايدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره)

أى ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكدا لنفسه أو غيره ثم مثل للأول بقوله : (فالمبتدا نحو له على ألف عرفا) أى فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله له على ألف عرفا أى اعترافا وانما سمى مؤكدا لنفسه لأنه واقع بعد جملة هى نص فى معناه فله على ألف هو نفس الاعتراف ومثل الثانى بقوله: (والثان كابنى أنت حقا صرفا) أى والقسم الثانى من المؤكد مثاله ابنى أنت حقا صرفا وانما سمى مؤكدا لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به نصا فى معناه وبيانه ان قولك أنت ابنى يحتمل الحقيقة والمجاز على أن المراد أنت مثل ابنى فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة والعامل فى هذين النوعين فعل واجب الحذف

متعلق بفعل واقع فى البيت قبله وحين يروى بالفتح على البناء وهو المختار لقوله واختر بنا متلو فعل بنيا وبالكسر على الاعراب وألهى ماض من الالهاء وهو الاشتغال والناس بالنصب مفعوله وجل بالرفع فاعله وزريق اسم رجل كما فى المكودى والتصريح فيكون منادى بحذف حرف النداء مفرد علم مبنى على الضم وقيل اسم قبيلة من الأنصار وقيل من طيء والمال منصوب بندلا لأنه نائب عن اندل اذا قلنا زريق اسم رجل واندلى بياء المؤنثة المخاطبة اذا قلنا انه اسم قبيلة وندل الثعالب منصوب على اسقاط الخافض أى كندل الثعالب فى السرعة وهو فى محل النعت لندلا ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة لانه على حذف مضاف تقديره مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالاضافة والندل بالدال المهملة المراد به هنا الخطف كما قال المكودى ويطلق على السرعة والسير والأخذ باليدين ومنه اشتقاق المنديل والشاهد فى وجوب حذف عامل ندلا لأنه بدل منه فى المعنى والعمل ولا يجمع بينهما (وما لتفصيل كإما منا) (قول كدى اذا أتى به فى تفصيل الخ) أى واقع بعد أداة دالة على التفصيل وأما المصدر فلا دلالة له على التفصيل (وقوله والجملة فى موضع الخبر لما) هذا الاعراب مع تقديره أخذا بظاهر النظم يوهم أن قول الناظم وما لتفصيل مع المسائل بعد مستأنف وليس من أفراد قوله والحذف حتم مع آت الخ قيل الحق أن جميع مسائل الوجوب داخلة فى قوله والحذف حتم الخ فهى قسم منه لا انها مغايرة وحينئذ فالأولى ان ما فى محل جر معطوفة على ندلا مدخولة للكاف ليفيد أن هذا من أقسام قوله والحذف الخ هكذا قرر هذا المحل غير واحد ﴿قلت﴾ الذى يظهر والله أعلم ما قرر به المكودى من الاستئناف لان جعله معطوفا على ندلا مدخولا للكاف يوجب التكرار مع قوله يحذف حيث عنا ومع قوله نائب فعل (كذا مكرر وذو حصر ورد) (قول كدى نحو زيد سيرا سيرا) التكرار قائم مقام ذكر العامل فهو بدل منه والأصل أنت تسير سيرا فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه والحصر فى المثل الثانى قائم مقام التكرار (وقوله نحو أمرك سير) المناسب لموضوع كلام الناظم أن يأتى به مكررا ومحصورا مع كونه خبرا عن اسم معنى نحو ما أمرك إلا سير والفرق بين المصدر الواقع بعد اسم العين والواقع بعد اسم المعنى انه فى الأول لا يصح رفع المصدر لانه اذا رفع يكون خبرا عن اسم العين ولا يصح الاخبار بالمصدر عن اسم العين الا على سبيل المجاز نحو فانما هى إقبال وإدبار أى ذات اقبال وذات إدبار فلم يبق الا أن ينصب ويكون عامله محذوفا ولا يذكر لعدم اللبس وأما الثانى فالمصدر اذا رفع يكون خبرا عن اسم المعنى وهو جائز فلا حاجة لنصبه وتقدير العامل (وقوله فى موضع الصفة لمكرر) الحق أنه صفة لفعل (وقوله واستندا) أى بألف التثنية اعترض بأن الصواب ابقاؤه على افراده ويكون فاعله ضميرا مستترا عائدا على فعل والتقدير استند الفعل لاسم عين على ان ضمير ورد يعود على المصدر ولا تأويل فيه ولا فيما بعده (ومنه مايدعونه مؤكدا) (قول كدى هو نفس الاعتراف) أى لان الجملة نص فيه ولا تحتمل غيره فذكر المصدر حينئذ بمنزلة اعادة الجملة التى قبله (قول كدى يحتمل الحقيقة والمجاز) هذا باعتبار الفعل والا فالواضع انما وضعه للحقيقة

تقديره أحق ان كان المبتدأ غير المتكلم وحقنى ان كان متكلما وفهم من قوله مؤكدا أنه واجب التأخير عن الجملة لان المؤكد بعد المؤكد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرهامنه وصلتهايدعونه والهاء مفعول أول يدعونه وهى الرابطة بين الصلة والموصول ومؤكدا مفعول ثان والواو عائدة على النحويين ولنفسه متعلق بمؤكد أو غيره معطوف عليه وباقى اعراب البيت واضح ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله :

(كذاك ذو التشبيه بعد جمله ٭ كلى بكا بكاء ذات عضله)

يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضا اذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك على خمسة شروط الاول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط فى قوله بعد جمله واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه الثانى أن تكون حاوية معناه الثالث أن تكون مشتملة على فاعله الرابع أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث وانما لم يصرح الناظم بباقى الشروط لانها مستفادة من المثال وهو قوله : كلى بكا بكاء ذات عضله فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكا وعلى فاعله وهو الياء من لى وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكا صلاحية العمل لانه ليس نائبا عن الفعل ولا مقدرا بأن والفعل وبكاء مشعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متمما للحكم والشروط وذو التشبيه مبتدأ خبره كذاك وبعد فى موضع الحال من ذو والبكاء يمد ويقصر وقد استعمله فى المثال بالوجهين وذات عضله هى التى تمنع من النكاح والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى.

﴿ المفعول له ﴾

وهو المصدر المذكور علة للفعل

(وقوله تقديره أحق ان كان الخ) وجه ذلك بأنه ان كان المبتدأ ضمير متكلم نحو أنا أبوك حقا فيكون الأمر للمخاطب بالاعتراف بحقوق الابوة فالمناسب تقديره أمرا نحو حقنى أى حق أبوتى وان كان غير ضمير المتكلم كمثال الناظم قدر مضارعا نحو أحق وأعرف أى أحق بنوتك ثم ان قول كدى ان كان المبتدأ غير متكلم يقتضى أنه مهما كان المبتدأ غير لفظ أنا لا يقدر الا فعلا مضارعا كان المبتدأ ضمير مخاطب أو اسما ظاهرا وليس كذلك بل ان كان ضمير مخاطب فالحكم كما قال وانه لا يقدر الا مضارعا وان كان اسما ظاهرا نحو زيد أبوك عطوفا فيجوز تقديره أمرا ومضارعا فالأقسام ثلاثة طرفان وواسطة على أن الشيخ المسناوى رحمه الله كتب على هذا التفصيل الصواب أنه يصح تقدير المضارع والأمر فى كل موضع لأن المصدر المذكور مؤكد لمضمون الجملة فيقدر عامله عاما كيف أمكن ولا يفصل فى تقديره باعتبار المبتدأ إلا لو كان المصدر مؤكدا للمبتدأ نفسه فقط ﴿فان قيل﴾ ما ذكره الناظم هنا من وجوب حذف عامل المؤكد مناقض لقوله وحذف عامل المؤكد امتنع ﴿فالجواب﴾ انه لا تناقض لان الموضوع مامر فى المصدر المؤكد لمضمون فعله فقط دون الفاعل وماهنا موضوع للمصدر المؤكد لمضمون الجملة واذا اختلف الموضوع فلا مناقضة ولا تعارض وانما وجب حذف العامل مع المصدر المؤكد لنفسه أو غيره لكون الجملتين دلتا عليه فكأنهما عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه (وقوله انه واجب التأخير الخ) قال بعض وجوب التأخير خاص بالتوكيد الاصطلاحى الذى هو حد التوابع وأما هنا فلا يجب التأخير وقد نصوا على جواز تقديم المصدر المؤكد على عامله (كذاك ذو التشبيه بعد جمله) (قول كدى خمسة شروط) قيل صوابه ستة لأن من جملتها أن يكون تشبيها والحق أنه لا يشترط لأن كونه تشبيها هو موضوع المسئلة فلا ينبغى أن يعد شرطا لكن كان من حق كدى أن يسقط قوله قبل أتى به بعد الجملة لأنه من جملة الشروط (وقوله وهو بكا الخ) هذا مبنى على أن البكاء بالمد والقصر معناهما واحد وهو الذى فى القاموس وصدر به فى المصباح ولذا قال المكودى بعد والبكا يمد ويقصر الخ والذى فى الصحاح وهو الجارى على الألسنة أن بينهما فرقا فالبكا بالقصر إرسال الدموع دون صوت وبالمد إرسالها مع صوت ولذلك يقولون المقصور للمقصور والممدود للممدود وحينئذ يشكل تمثيل الناظم لفقد الشرط الثانى عند المكودى وأجيب على هذا بأن بكاء فى الموضعين ممدود قصر الأول الذى فى الجملة للضرورة واذا لم يصح أن يكون معمولا للمصدر المذكور تعين أن يكون معمولا لفعل واجب الحذف لتضمن الكلام معناه (وقوله وذات عضله هى التى الخ) هذا مبنى على أن عضلة بفتح العين ويحتمل أن يكون بضم العين فيكون معناها الداهية بمعنى المصيبة والعياذ بالله والله أعلم .

﴿ المفعول له ﴾

مناسبة ذكره عقب المفعول المطلق اشتراكهما فى كون الغالب فى كل منهما أن يكون مصدرا حتى قال الزجاج انه مفعول مطلق (قول كدى وهو المصدر) خرج بذكر المصدر ماعدا المفعول المطلق وخرج المفعول المطلق بما بعده والأولى أن يقول هو الاسم لأمرين أحدهما لئلا يتناقض قوله وان يكون مصدرا لأنه جعل المصدر أولا من ذاتياته فيقتضى أنه لا يكون أبدا الا مصدرا وثانيا من عوارضه لأن الشرط يمكن وجوده وعدمه الثانى أنه يقتضى أنه لا يكون الا مصدرا وليس كذلك بل كونه مصدرا شرط فى صحة نصبه فقط كما يأتى وقد يكون غير مصدر كقوله تعالى:

ويشترط فى نصبه أربعة شروط أن يكون مصدرا وأن يظهر التعليل وأن يتحد مع الفعل المعلل فى الزمان وأن يتحد معه فى الفاعل
وقد نبه على اثنين منها بقوله : (ينصب مفعولا له المصدر إن * أبان تعليلا كجد شكرا ودن)
فقوله ينصب مفعولا هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الاول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمتك لزيد وقوله
إن أبان تعليلا هذا هو الشرط الثانى يعنى ان أظهر تعليلا فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك جلست قعودا ثم مثل ذلك
بقوله كجد شكرا فان شكرا مصدر وقد أبان التعليل لان معناه جد لأجل الشكر ثم نبه على الشرطين الأخيرين بقوله :

(وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا)

يعنى أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلل به وأن يتحد فاعلهما فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك
أتيتك أمس لا كرامك لى غدا وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك اكرمتك لا كرامك لى فمثال ما استوفى الشروط قولك قمت اجلالا
لك ومثله قوله جد شكرا والمصدر مفعول لم يسم فاعله بينصب ومفعولا حال من المصدر وله متعلق بمفعولا وهو مبتدأ ومتحد خبره
وقتا وفاعلا منصوبا على حذف حرف الجر أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما
وفاعلهما وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف ومذهب الناظم جوازه ثم قال : (وان شرط فقد * فاجرره باللام)
يعنى أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وانما اقتصر على اللام وان كان جره بالباء ومن والى جائزا لكثرة
اللام وقلة غيرها مما ذكر وان شرط وجوابه فاجرره وشرط مرفوع بفعل مضمر يفسره فقد ثم قال :

(وليس يمتنع * مع الشروط كلزهد ذا قنع)

يعنى ان الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول قمت لاجلالك وهذا قنع لزهد واسم ليس ضمير
مستتر يعود على المفعول له وفى يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق بيمتنع وهو على حذف مضاف

والارض وضعها للانام . وقد يجاب عن الاعتراض الثانى بأن مراده تعريف المفعول له اصطلاحا وهو لا يكون الا مصدرا (وقوله
يشترط فى نصبه أربعة الخ) جعلها أربعة تبعا للناظم وزاد الموضح خامسا وهو أن يكون قلبيا أى من أفعال النفس الباطنة فلا يجوز جئتك
قراءة العلم بالنصب لان القراءة من أفعال الجوارح والحق ان هذا الشرط مستغنى عنه بقوله متحد وقتا لان أفعال الجوارح كالقراءة هنا
لا يمكن اجتماعها فى الزمان مع المعلل وهو المجيء هنا وما احتمل الاجتماع يؤول ورحم الله المكودى حيث جعل الشروط فى صحة النصب
ولم يجعلها فى تحقيق ماهية المفعول له ليندفع ما قيل ان الشرط الثانى وهو العلية محل الشروط والشيء لا يكون شرطا لنفسه ولا تلتفت
لاعتراض كثير على التصريح الذى جعلها كالمكودى شروطا فى صحة النصب بأن الصواب انها شروط فى تحقيق ماهيته (ينصب مفعولا
له المصدر) (قوله كذى فلو كان غير مصدر الخ) الفرق بين المصدر وغيره أن المصدر يشعر بالعلية وأما الذوات فلا تكون عللا للافعال
غالبا والاولى للمكودى أن يؤخر هذه المفاهيم لقوله وان شرط فقد فاجرره باللام بان يقول ففاقد الشرط الاول كذا الخ (وقوله لان
معناه جد لأجل الشكر) أى لاجل أن تكون شاكرا لله فان شكر الله طاعته ومن طاعته الجود والصدقة فالمخاطب هو فاعل الجود
والشكر وليس المراد جد لاجل أن يشكرك الناس لان فاعل الجود على هذا غير فاعل الشكر فيختل الشرط الرابع وهو الاتحاد
فى الفاعل (ودن) يحتمل أن يكون مثالا ثانيا حذف منه المفعول له لدلالة الاول عليه أى دن شكرا ويكون أمراً من دان إذا خضع
كأنه قال اخضع لاجل أن تكون شاكرا لله الذى أنعم عليك ويحتمل أن يكون تتميما للبيت ومعناه اتخذ ذلك دينا وعادة (وهو بما
يعمل فيه متحد) (قوله كذى أن يتحد زمانه وزمان الخ) بأن يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام اسم مفعول ووقت المصدر المعلل
بكسرها واحدا (وقوله كقولك أتيتك أمس الخ) هذا المثال مما اختلف فيه الفاعل أيضا فالاولى أن يعكس بأن يبدل ياء المتكلم فى لى بكاف
الخطاب بان يقول لا كرامى لك (وقوله وفى هذا الوجه تقديم الخ) سبق قلم لان عامله هو متحد وهو متقدم فى نص الناظم (وقوله ومذهب
الناظم جوازه) هذا سبق قلم أيضا لانه يقتضى ان الناظم يجيز تقديم التمييز مع التصرف ولو كان العامل غير فعل كما هنا وليس كذلك لقوله :
والفعل ذو التصريف نزرا سبقا (وان شرط فقد * فاجرره باللام) (قوله كذى ومن والى) تبع فى زيادة الى المرادى واعترضه غير واحد بانه لم يعهد
جعل الى للتعليل وظاهر قوله فاجرره انه يقال له مفعول له اصطلاحا وليس كذلك ولذا قال الموضح ومتى فقد المعلل وفى بعض نسخ الناسخ فاجرره
بالحرف بدل باللام وهى أولى وان كانت عامة ولا يحتاج لجواب كذى حينئذ ثم ان كلام الناظم من باب صرف الكلام لما يليق له أى فاجرره باللام ان
أمكن بحيث يظهر المصدر التعليل والا فلا نحو جلست قعودا (وليس يمتنع * مع الشروط كلزهد) الزهد أن يكون الانسان بما عند الله
أوثق بما فى يده وقنع بكسر النون بمعنى رضى وهو المتعين فى النظم واما قنع بفتح النون فمعناه طمع ولذا يقولون العبد حر ما قنع أى
رضى والحر عبد ما قنع أى طمع (قوله كذى يعود على المفعول له) هذا سبق قلم بل هو عائد على الجر المفهوم من اجرره باللام كما فى الذى بعده

والتقدير وليس الجر ممتنعا مع وجود الشروط وفهم من المثال انه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز فى المجرور والمنصوب ثم قال : (وقل أن يصحبها المجرد * والعكس فى مصحوب أل)

يعنى ان المفعول له إذا كان مجردا من الالف واللام والاضافة يقل أن تصحبه لام الجر وان كان مقترنا بأل يقل أن لا تصحبه اللام فنحو قمت لا كرامك قليل واكرامالك كثير ونحو قمت الاكرام قليل وللاكرام كثير وفهم من سكوته عن المضاف انه يستوى فيه الوجهان والهاء فى يصحبها عائدة على لام الجر ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال :

(وأنشدوا * لاأقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء)

والشاهد فى الجبن المفعول لاجله والجبن الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلق بالجبن والهيجاء الحرب والزمر الجماعات وقد جمع العجاج بين نصب الاقسام الثلاثة فقال : يركب كل عاقر جمهور * مخافة وزعل المحبور * والهول من تهول الهبور

﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ﴾

المفعول خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من الفاعيل اسمين مفعول فيه وظرف قوله : (الظرف وقت أو مكان ضمنا * فى باطراد كهنا امكث أزمنا)

قسم الظرف الى زمان ومكان وشمل قوله وقت أو مكان الظرف وغير الظرف وأخرج بقوله ضمنا فى ماليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأعجبنى موضع جلوسك واحترز بقوله باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فانه غير ظرف

وكذلك يوجد فى بعض نسخه وهو صريح تقديره بعد (وقوله انه يجوز تقديم المفعول له الخ) رده الأزهرى فى معربه وقال ان الحكم فى نفسه صحيح لكن فى هذا المثال لا يصح لان الخبر الفعلى لا يجوز على مذهب الجمهور تقديمه على المبتدأ فأحرى معموله فالصواب انه ضرورة وانما يجوز لو قال ذا لزهد قنع ولم أر أحدا تنبه لماقلته فى هذا المثال بل حكموا فيه بالجواز مطلقا وقد وقف على كلام المعرب غير واحد وسلمه ﴿ قلت ﴾ الذى ذكره كدى وغيره من أنه يؤخذ من المثال جواز تقديمه على عامله صحيح وكون التقديم على المبتدأ لضرورة أم لا شئ آخر منصوص عليه لغير واحد فى غير موضع على أنه قد مر عن البصريين جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا اذا كان غير ظرف أو عديله فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا وقد مر الاعتراض على المعرب بنقله الجواز فى التصريح بنفسه (وقل أن يصحبها المجرد) (قول كدى وفهم من سكوته) مراده بالسكوت انه لما لم ينص على القلة والكثرة فيه كما نص على غيره علمنا بناءه على الاصل وهو جواز الوجهين على السواء (وأنشدوا لا أقعد) لم يدخل الناظم فى الالفية من شواهد العرب الا هذا البيت بخلاف الكافية فانه كثيراً ما يدخل فيها شواهد من كلام العرب فلذلك كثرت أبياتها ولم يدر قائل هذا البيت لكن الناظم حجة وحفظه وسمعه ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والهيجاء الحرب يمد ويقصر ولو هذه للمبالغة فلا جواب لها لفظا لدلالة ماقبله عليه وقيل لا جواب لها أصلا ومعنى توالت تتابعت (قول كدى والشاهد فى الجبن المفعول لاجله) حيث جاء منصوبا مع كونه مقرونا بأل (وقول كدى وعن متعلق بالجبن) الاولى انه متعلق بأقعد لان الفعل أصل فى العمل (وقوله وقد جمع العجاج الخ) اسمه عبد الله بن رؤبة التميمى البصرى تابعى وهذا الشعر من مشطور الرجز وفاعل يركب عائد على الصيد وكل بالنصب مفعوله والعاقر الكدية العالية من الرمل الذى لا ينبت شيئا وجمهور بضم الجيم معناه كثير ومخافة مفعول لاجله أى لاجل الخوف وزعل بالنصب معطوف على مخافة والزعل النشاط والمحبور المسرور والهول معطوف على مخافة وتهول تفعل من الهول والهبور جمع هبير كما فى شرح الشواهد والهبير الموضع المنخفض من الارض وهو مكمن الصائد والمعنى أن حمار الوحش أو غيره من أنواع الصيد يركب ويقصد الاماكن العالية ذات الرمل بحيث إذا أتاه الصائد يهرب ويكثر الغبار فلا يراه لاجل الخوف وما عطف عليه والشاهد فى نصب مخافة وزعل والهول وهو من باب التدلى فالاول مجرد كثير والثانى مضاف على هذا السؤال والثالث مقرون بأل قليل والله أعلم ﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ﴾

لما مر أن من شرط المفعول له المصدرية وكان المصدر هو الحدث وقد تقرر أنه لابد للحدث من زمان ومكان يقع فيهما ناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه (قول كدى وفيه متعلق بالمفعول) ليس مراده ان فيه هو النائب عن الفاعل بل النائب ضمير يعود على الفعل أى الحدث المأخوذ من لفظ المفعول والتقدير هذا باب الشئ الذى فعل الفعل فيه أى جعل الحدث فيه . فقولك ضربت زيدا عندك أو يوم الجمعة الفعل هو الضرب وقع فى مكان المخاطب أو فى يوم الجمعة (وقوله ان لهذا النوع الخ) هذا على ما للبصريين وسماه الكسائى وأصحابه صفات وسماه الفراء محلا وهو اصطلاح ولا مشاحة فيه ثم ان الظرف لغة الوعاء ومنه قول المختصر وإن ملء وعاء وأشار الناظم إلى تعريفه اصطلاحا بقوله (الظرف وقت أو مكان ضمنا * فى)

فإنه لا يطرد نصبه مع سائر الافعال فلا تقول صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بظرف وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب الأول أنه انتصب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز واليه ذهب الناظم الثاني أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وان دخل معه متعد بنفسه الثالث أنه انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه ان كان ظرفا فهو داخل في الظروف وان كان مفعولا به حقيقة فلا يحتاج أيضا إلى قيد الاطراد لانه ليس على معنى في وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافا للشارح فان نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي ولا يخرجه ذلك عن معنى في وهذا هو الذي اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد ثم مثل بظرفين أحدهما مكان وهو هنا والآخر زمان وهو أزمنا جمع زمان على اسقاط حرف الجر والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأو للتفصيل وضمنا في موضع الصفة لوقت أو مكان وألفه للتثنية وفي مفعول ثان لضمنا وهو على حذف مضاف أي ضمنا معنى في وباطراد متعلق بضمنا ثم قال :

(فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا)

بين في هذا البيت أن حكم الظرف النصب وان الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما في معناه نحو قعدت أمامك وسرني قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غدا وان العامل فيه يكون ظاهرا كما تقدم ويكون مقدرا واطلق في المقدر فشمل المقدر جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوبا إذا وقع خبرا لذي خبر أو صفة أو صلة أو حالا ومظهرا خبر كان مقدم وان حرف شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لم يكن مظهرا

(وقول كدى بعد اسقاط الخافض الخ) فالاصل دخلت في الدار فحذف الخافض وانتصب على المفعول به كما يحذف الجار وينتصب المجرور كقوله تمرون الديار الاصل بالديار (وقوله فلا يحتاج إلى قيد الاطراد) بل تكون زيادته على القول الثاني حشو الخروج اسم المكان المختص بقوله ضمنا في ولذا قال المكودي بعد في هذا لانه ليس معنى في وأما على القول الثالث فيكون مضرا لانه يخرج به اسم المكان المذكور مع أن المقصود دخوله في الحد (وقوله لانه ان كان ظرفا الخ) هذا راجع للقول الثالث (وقوله وان كان مفعولا به الخ) هذا راجع للقول الثاني فكلامه من باب اللف والنشر المعكوس (وقوله خلافا للشارح) حاصل ما للشارح أنه اعترض زيادة والده باطراد من وجهين أحدهما أنه مضر على القول الثالث عند كدى وقد علمت وجه الضرر وحشو على القول الثاني والاول عنده أما على الثاني فظاهر لما مر وأما على الاول فلان اسم المكان المختص خارج بقوله أيضا ضمنا لان المفعول به الحقيقي ليس على تقدير حرف أصلا فما جرى مجراه كاسم المكان هنا يكون مثله واعترضه المكودي بما حاصله ان اعتراضه من غير الوجه الذي قصد الناظم وذلك ان الناظم ذهب في اسم المكان المختص على القول الاول فقيد الاطراد محتاج اليه لاخراجه وما اعترضه به ولده بأن ما جرى مجرى المفعول به ينزل منزلة المفعول به فلا يقدر حرف فيهما فيكون خارجا بقوله ضمنا في يدفع بأن ما اعترض به حكم لفظي وصناعي وكونه مضمنا معنى حرف كما هنا حكم معنوي فالجهة منفكة لعدم تواردهما على محل واحد ﴿ قلت ﴾ رد ما فرق بين المكودي غير واحد بأنه إذا لم يكن التوسع باعتبار المعنى بأن بقي بعد سقوط في على معنى وقوع الفعل فيه لا عليه كان منصوبا حينئذ على الظرفية لصدق حقيقة الظرف عليه وكان القول الاول عين الثالث وكانت زيادة باطراد مضرة أيضا مفسدة فيكون غسل دم بدم * الوجه الثاني مما اعترض به أن هذا القيد مفسد لان كثيرا مما اتفق على ظرفيته لا يطرد نصبه بجميع الافعال على معنى في فان المقادير كالفرسخ والبريد لا تنصب إلا بالأفعال الدالة على السير إذ لا يقال جلست ولا صليت فرسخا والذي صيغ من المصدر لا ينصب قياسا إلا بما اجتمع معه في المادة فبان بهذا صحة اعتراض الشارح ان قول الناظم باطراد حشو مفسد وهناك اعتراضات على الناظم وأجوبة مذكورة في حواشي التوضيح للوالد (وقوله جمع زمان) هكذا في غالب النسخ بألف بعد الميم والاولى ما في بعض النسخ جمع زمن بدون ألف كجمل لان جمع فعل بدون ألف على أفعل قليل وجمع فعال كمكان عليه شاذ وحمل الناظم على القليل أولى من حمله على الشاذ (وقوله على إسقاط حرف الجر) سبق قلم لان الظرف لا يقال فيه إنه منصوب على إسقاط حرف الجر ويؤخذ من مثال الناظم جواز تقديم الظرف على عامله كما يؤخذ منه جواز عمل عامل واحد في ظرفين واعترض قول الناظم ضمنا في بأنه يقتضي أن الظروف كلها مبنية لان الاسم إذا تضمن معنى الحرف يبنى فالاولى عبارة النحاة بقولهم على تقدير في وما يقال الحرف المقدر قد يذكر وهنا لا يصح ذكره فلذلك عبر بالتضمين يقال عليه إن المقدر قد يجب أن لا يذكر كفاعل أفعل فانهم يقولون إنه مقدر فيه مع أنه لا يجوز ذكره (فانصبه بالواقع فيه مظهرا) (قول كدى من أفعل أو ما في معناه) أشار بهذا إلى أن عبارة الناظم لا تصح إلا بتأويل بأن يقال فانصبه فاللفظ الدال على المعنى الواقع فيه وإلا فبقاء عبارة الناظم على ظاهرها لا يصح لان الواقع في كلامه هو الحدث وهو معنى من المعاني وقد نصبوا على أنه لا ينصب إلا باللفظ (وقوله إذا وقع خبر لذي خبر الخ) مثال الخبر زيد عندك ومثال الصفة مررت بطائر فوق غصن ومثال الصلة جاء

والفاء جواب الشرط ثم قال : (وكل وقت قابل ذاك) يعنى أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها فالمبهم منها مادل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم والمختص ماليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام وما عرف بأل والمعدود وانما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط ﴿ فان قلت ﴾ ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص ﴿ قلت ﴾ من قوله بعد وما يقبله المكان الا مبهما وفهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغير مبهم وليس فى مقابلة المبهم إلا المختص وكل مبتدأ وقابل خبره وذا إشارة الى النصب على الظرفية ثم قال : (وما * يقبله المكان إلا مبهما) يعنى أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم وفهم منه أن المختص لا يقبلها والمختص من أسماء المكان ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ماليس كذلك ثم شرع فى بيان المبهم منها فقال :

(نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رمى)

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع الاول الجهات ويعنى بها الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال الثانى المقادير نحو فرسخ وميل وبريد الثالث ماصيغ من الفعل كرمى ومذهب وظاهر قوله كرمى من رمى ان مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوى وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أى من مصدر رمى فتقول جلست أمامك وخلفك وسرت ميلا وفرسخا وأما ماصيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه فى الأصل وإلى ذلك أشار بقوله :

الذى عندك ومثال الحال رايت الهلال بين السحاب (وكل وقت قابل ذاك) (قوله كيوم) جعل يوما من المبهم فيكون حينئذ مرادا به مطلق الزمان مثل قوله تعالى : وآتوا حقه يوم حصاده . وهو أحد اطلاقات أربعة فى يوم وباقيها مختص الاستعمال الثانى أن يكون مقابلا لليلة نحو قوله تعالى : سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام . الثالث مدة القتال نحو قوله تعالى : ويوم حنين . الرابع الدولة نحو قوله عزوجل : وتلك الأيام نداولها بين الناس . (وقوله وانما استأثرت الخ) بمعنى اختصت وانفردت وكان ينبغى له أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من الكلام على ظروف المكان فهناك يتوجه ذكر الفرق (وقوله بصيغته وبالالتزام) هكذا فى غالب النسخ وهو الصواب لما تقرر أن الفعل فى نفسه له مدلولان الحدث والزمان وذلك الحدث الذى دل عليه لابد له فى نفسه من زمان ومكان يقع فيه فيكون الفعل قد تضمن أصالة شيئين واحدهما التزام الزمان والمكان فيكون حينئذ الفعل دل على الزمان مرتين مرة بنفسه ومرة بواسطة الحدث وأما المكان فلم يدل عليه إلا بواسطة الحدث فدلالته على الزمان أقوى وماقاله أقوى بين وقول بعض لم يظهر له معنى وقال والصواب النسخة التى فيها بصيغته من دون ذكر والالتزام أو النسخة التى فيها لابالالتزام بالنفى سهو ظاهر (وما * يقبله المكان إلا مبهما) (قوله كذى لايقبل) أشار بهذا إلى أن ما فى قول الناظم ومايقبله نافية حيث فسرها بلا (قوله الظرفية) أى النصب عليها وهو تفسير للضمير فى قوله يقبله العائد على النصب المأخوذ من قوله فانصبه بالواقع الخ والمكان فى النظم بالرفع فاعل يقبل ومبهما حال من الكاف لأنه فى الأصل صفة له وهو الذى قرر به كذى (نحو الجهات والمقادير) (قوله كذى فذكر للمبهم ثلاثة الخ) جعل الأنواع الثلاثة من المبهم اعتبارا بظاهر النظم وهو صحيح فى الأول والثانى على رأى باطل فى الثالث أما الجهات فمبهمة لأن خلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا وأمامك اسم لما قبالة وجهك إلى آخر الدنيا وهكذا يقال فى الأربعة الباقية وأما فى الثانى وهو المقادير جمع مقدار وهو مادل على مساحة مضبوطة لاتقبل الزيد والنقص فالجمهور على أنه من المبهم فالميل بكسر الميم يختلف ابتداؤه وانتهاؤه لايخص موضعا بل من أى موضع أردت أن تبتدىء فلك ذلك والحق مافى شرح الشذور لابن هشام أنه يقال فيه مبهم باعتبار كونه لايختص ببقعة بعينها ويختص باعتبار دلالته على قدر معلوم ولذا لم يجعله هنا فى التوضيح من المبهم بل جعله من الشبيه به فقال وكأسماء المقادير وأما الثالث وهو ماصيغ الخ فهو مقابل للمبهم كما عليه الموضح والشارح وغيرهما وعليه فيشكل جعل الناظم له من المبهم ويمكن دفع الاشكال بأن يجعل قول الناظم وماصيغ معطوفا على مبهما والعطف يقتضى المغايرة فيؤخذ منه ان هذا القسم غير مبهم وهذا ان جعلنا مانكرة موصوفة وان جعلناها موصولة فلا يصح لأن مبهما حال والمعطوف على الحال حال وما معرفة لاتكون حالا وحقق بعض ظاهر ماللناظم (وقوله ويعنى به الجهات الست) جعلت ستا باعتبار الشخص الكائن فيها (وقوله أن يحمل الفعل الخ) المراد بالفعل المصرح به فى قول الناظم من الفعل ولما استشعر كذى ان حمله على الفعل اللغوى يبعده قوله بعد من رمى دفع هذا الاشكال بأن جعله على حذف مضاف أى من مصدر رمى ليوافق ماقبله ولقوله وكونه أصلا لهذين انتخب وقد يقال لاحذف بل يقرأ مرمى بالإضافة إلى من يفتح الميم فيكون التقدير كرمى الشخص الذى

(وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه اجتمع)

يعنى أن شرط القياس فى نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الأصل المشتق منه نحو رميت مرمى وذهبت مذهبا وجلست مجلسا وشمل قوله لما فى أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رام مرمى وأعجبنى جلوسك مجلسا وفهم من قوله وشرط كون ذا مقيسا أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه فى الأصل المشتق منه وان ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم زيد منى مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا فالعامل فى هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه فى أصله ولو عمل فى مزجر زجر وفى مقعد قعد وفى مناط ناط لكان مقيسا وشرط مبتدأ وذا اشارة إلى الظرف المشتق ومقيسا خبر كون وأن وما بعدها خبر المبتدأ وظرفا منصوب على الحال من فاعل يقع ولما متعلق بظرفا أو فى موضع الصفة لظرفا وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ماوفى ومع متعلقان باجتمع ثم قال :

(وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف   وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم)

يعنى أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى يسمى فى عرف النحويين واصطلاحهم متصرفا نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفا نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك وغير ظرف نحو أعجبنى يوم الجمعة ونظرت الى مكانك وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو سحر من يوم بعينه وقط وعوض أولا يخرج عنها الا الى شبهها والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فانه لا يستعمل الا ظرفا نحو جلست عندك أو مجرورا بمن نحو خرجت من عندك فانه يسمى فى الاصطلاح غير متصرف وما موصولة ويرى صلتها والظاهر انها قلبية والمفعول الأول مستتر فى يرى وظرفا مفعول ثان بيرى ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ وخبره لذى وظرفية مفعول بلزم أو شبهها معطوف على محذوف تقديره أولزم ظرفية أو شبهها وهو عند فانه يلزم احدى هذين النوعين ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها وأو على هذا للتقسيم ومن الكلم متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون متعلقا بلزم ويكون الكلم واقعا على الظروف التى تستعمل ظروفا أو شبهها ثم قال :

رمى والفعل المصرح به على كل حال لغوى ومرمى اسم لمكان الرمى (وشرط كون ذا مقيسا) (قول المكودى اجتمع معه فى الأصل الخ) حمله على هذا لا يصدق بما إذا كان ظرفا لمصدره نحو أعجبنى قعودك مقعد زيد مع انه داخل وأجاب السيوطى بأن المصدر يفهم بالأحروية والأولى أن يقال المراد بالأصل حروف المادة فيصدق بالمصدر وغيره (وقوله مزجر الكلب) أى من زاجره فى التوسط واستقر مقعد القابلة من النفساء فى القرب واستقر مناط الثريا من الدبران فى البعد ومزجر بكسر الجيم لا غير اذ هو المسموع من كلام العرب (وقوله ولو عمل فى مزجر زجر الخ) أى من مثال آخر لا فى هذا المثال نفسه كما يوهمه التصريح ﴿فان قيل﴾ ماذكره الناظم هنا مخالف لقوله سابقا فى الحد باطراد اذ معناه مع اطراد نصبه بسائر العوامل وليس كذلك اذ عامله هنا مخصوص ﴿قلت﴾ قد مر أن زيادة باطراد بالنسبة الى هذين مفسدة (وقوله وذا إشارة إلى المصدر الخ) سبق قلم بل هو اشارة الى النوع الثالث وهو اسم المكان المشتق من المصدر وفى بعض النسخ المصححة اشارة الى الظرف المشتق وهو صواب (وما يرى ظرفا وغير ظرف) (قول كدى وغير ظرف أخرى) بأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا (وقوله البتة) البت فى اللغة القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله فى الصحاح وهمزته همزة قطع كما نص عليه غير واحد لكن رده محشى القاموس وقال لا موجب لقطع الهمزة ولا نقل يعضده ولا قياس يساعده (وقوله وقط) اسم لما مضى من الزمان فقولك ما فعلته قط بمعنى من أول خلق الله اياى إلى الآن وهى مبنية لتضمنها معنى حرفى الابتداء والغاية وهى من والى وبنيت على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وقد تبنى على الفتح والكسر (وقوله وعوض) اسم لما يستقبل من الزمان فقولك لا أفعله عوض بمعنى من الآن إلى آخر الدهر وبنيت على حركة لما ذكر فى قط وسمع بناؤها على الحركات الثلاث ومحل البناء إذا لم تضف والا أعربت (وقوله والمراد بشبهها الجر بمن) انما لم يجعلوا الخارج عن الظرفية الى الجر بمن من المتصرف لأن من كثرت زيادتها فلم يتعدها والظروف التى لا تتصرف وتجر بمن خمسة جمعتها فى قولى:

خمس ظروف خصصت جرا بمن * قبل وبعد مع وعند ولدن

(وقوله ويجوز أن تكون ما شرطية) لا يصح لانها لو كانت شرطية لجزم الفعل وهو يرى بعدها نعم تكون شرطية على مذهب من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة فى المعتل لكنه ضعيف وقد أمكن غيره فلا حاجة لدعواه (وقوله واقعا على من) أى على حذف مضاف تقديره على مجرور من لأنه هو المراد بقوله أو شبهها (وقوله ويجوز أن يكون متعلقا الخ) هذا هو الذى يظهر لأنه لا يحتاج معه الى حذف مضاف والتقدير على هذا الذى لزم من الكلم ظرفية أو شبهها غير

(وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك فى ظرف الزمان يكثر)

يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان الا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك فى قوله : يكثر ونيابته عنهما هى من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أى مكان قرب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيك طلوع الشمس وخفوق النجم أى وقت طلوع الشمس ووقت خفوق النجم والاشارة بقوله ذاك الى نيابة المصدر عن الظرف .

﴿ المفعول معه ﴾

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال :

(ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سيرى والطريق مسرعه)

يعنى أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سيرى والطريق أى مع الطريق وتالى الواو مفعول لم يسم فاعله بينصب ومفعولا حال منه ومسرعا حال من الياء فى سيرى ثم قال : (بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق)

لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه ينصب بين فى هـذا البيت الناصب له وفهم من قوله بما من الفعل وشبهه انه لا يعمل فيـه العامل المعنوى كاسم الاشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى المـاء والخشبة ومثال شبه الفعل الماء مستو والخشبة وأعجبنى استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وقوله لا بالواو اشارة الى مذهب عبد القاهر الجرجانى أن الناصب للمفعول معه الواو ورد بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها فى قوله : تكون واياها بها مثلا بعدى * وذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بما وما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما والاحق أفعل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو فى القول المختار :

متصرف وإذا كان الذى يخرج عن الظرفية الى حالة تشبهها يقال فيه غير متصرف فأحرى الذى لا يخرج منها أصلا وهذا معنى الوجه الأول باعتبار المضاف المقدر وعلى كل فلا يحتاج الى تكلف من جعل الـكلام مبتدأ وغير ذى مبتدأ ثان والذى خبر عن الثانى ومن بدل من شبهها (وقد ينوب عن مكان مصدر) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله الظرف وقت لأنه من تمامه ولذا قدمه الموضح تنكيتا عليه (قول كدى الا أن نيابته عن ظرف الخ) وجه ذلك أن ظرف الزمان والمصدر الذى هو الحدث أخوان فى كون الفعل يدل عليهما دل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته وانما يدل على المـكان بدلالة الالتزام العقلى الخارجى ودلالة التضمن أقوى من دلالة الالتزام على أن الفعل يدل أيضا على الزمان بالالتزام ولا يلزم من الـكثرة القياس ولا من القلة عدمه بل كل منهما غير مقيس والله أعلم .

﴿ المفعول معه ﴾

جرت عادة النحاة أن يجعلوه آخر المفاعيل لأمرين أحدهما أنه لا يقال له مفعول الا بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف غيره الثانى أن غيره من المفاعيل قياسى اتفاقا وهذا قيل فيه سماعى وقيل قياسى وهو الصحيح (قول كدى هو الاسم) خرج به الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب بناء على أن الجنس يخرج (وقوله المنتصب) أى الفضلة فليس حينئذ حكما واحترز به من العمدة نحو اشترك زيد وعمرو (قوله المذكور بعد الواو) احترز به من نحو جئت مع عمرو واشتريت الفرس بلجامه ﴿ لا يقال ﴾ ان هذين ونحوهما خرجا بقوله المنتصب ﴿ لأنا نقول ﴾ قد علمت انه ليس المراد بالنصب حقيقة بل الفضلة وهما من الفضلة (وقوله التى بمعنى مع) احترازمن نحو رأيت زيدا وعمرا قبله أو بعده (وقوله من غير تشريك فى الحكم) الـكلام على حذف مضاف أى من غير اشتراط تشريك فى الحـكم والمعنى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد الواو مشاركا لما قبلها فى الحكم بل قد يوجد الاشتراك كما فى سرت والجيش بالنصب أى معه وقد لا يوجد كقولك سرت والطريق وبتقدير مضاف يسقط اعتراض كثير على المـكودى على ظاهره (وقوله وقد استغنى الناظم عن الحد) أى عن تمامه والا فقد ذكر الناظم بعضه (بما من الفعل وشبهه سبق) (قول المـكودى انه لا يعمل فيه العامل المعنوى) ليس المراد بالمعنوى الاصطلاحى وهو الابتداء والتجرد وانما المراد به ان الاسم إذا كان شبيها بالفعل فى معناه وحروفه كاسم الفاعل قيل له عامل لفظى وان تضمن معناه دون حروفه فمعنوى وذلك كاسم الاشارة وحينئذ فلا اشكال فى تمثيل المـكودى للمعنوى باسم الاشارة (وقوله لا يتقدم على عامله) فلا يقـال والطريق سرت اتفاقا وعلة المنع أن الواو أصلها العطف فكما لا يتقدم المعطوف على العامل فكذلك لا يتقدم المفعول معه هنا على العامل (وقوله فى قوله تكون واياها الخ) هذا عجز

ثم قال : (وبعدما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب)

يعنى انه يجوز نصب مابعد الواو اذا تقدمها كيف أوما الاستفهاميتين على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصعة من ثريد وما أنت وزيدا والتقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيدا وكان المقدرة ناقصة وكيف وماخبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب ان بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفا على ماقبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لكون لأن المضمر هو الفعل * ثم ان الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يترجح عطفه على النصب على المعية وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف وقسم يمتنع فيه العطف وقد أشار الى القسم الأول بقوله :

(والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق)

يعنى ان أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وانما رجح العطف لانه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وان يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم فى التقدير ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله :

بيت من الطويل وصدره * فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * وقائله أبو ذئيب الهذلى من قصيدة يخاطب بها ابن أخته خالدا لما بعثه رسولا لمحبوبته فأفسدها عليه وردها لنفسه وآليت بمعنى حلفت وأنفك مضارع انفك من أخوات كان وفيه ضمير مستتر اسمها وجملة احذو خبرها وهو بالذال المعجمة من حذوت النعل بالنعل اذا سويت أحدهما على الآخر ويحتمل أن يكون بالمهملة فيكون من أفعال الشروع(١) وعلى كل حال فهو مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع منها الاستثقال لانها لام الكلمة وفاعلها أو اسمها عائد على المتكلم وقصيدة مفعول على الأول وخبر على الثانى والشاهد فى وإياها فانه لو كان الواو هو العامل لقال وها بالضمير المتصل اذ سائر الحروف إذا عملت فى الضمير لا يكون الا متصلا نحو بك وانك لانه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله فلما أتى بالضمير منفصلا علم انها غير عاملة فبان بطلان ما للجرجانى ﴿فان قيل﴾ الناظم عبر بالأحق اسم تفضيل المقتضى ان ما للجرجانى حق مع ان الذى قرر به المكودى وغيره ان ذلك باطل ﴿فالجواب﴾ ان الناظم قصد ان يتلطف مع الشيخ عبد القاهر الجرجانى لانه أحد الأربعة المدونين الأولين أولهم سيدنا على كرم الله وجهه فانه أول من بدأ تدوين النحو الثانى سيدنا الامام الشافعى رضى الله عنه دون الأصول الثالث الخليل دون العروض الرابع عبد القاهر دون المعانى والبيان وكان من الأئمة المشهورين بالدين والصلاح وألف الكتابين دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة توفى رحمه الله سنة أربع وسبعين وأربعمائة ومن شعره اذ وقعت له نكبة :

كبر على العلم ياخليلى * ومل الى الجهل ميل هائم
وعش حمارا تعش سعيدا * فالسعد فى طالع البهائم

والحق ان اسم التفضيل فى النظم على بابه وان قول الجرجانى حق الا ان ما فى النظم أحق منه ومارد وابه عليه من انفصال الضمير فى وإياها يرد على الناظم نفسه اذ نص بعد على ان العامل فى المستثنى هو الا وهو اذا كان ضميرا لا يكون الا منفصلا نحو ماضربت الا اياك فما كان جوابكم فهو جواب عن الجرجانى (وبعدما استفهام أو كيف نصب) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له أنت قلت لا بد من تقديم فعل أو شبهه يكون ناصبا للمفعول معه ووجدنا العرب نصبوا من دون تقديم ماذكر فقال وبعد الخ ولذا قال الموضح فان قلت الخ (قوله كذى والتقدير كيف تكون الخ) خص العامل بالكون تبعا لظاهر النظم التابع لظاهر عبارة سيبويه والحق ان العامل يقدر كونا وغيره ولذا قرره الموضح كونا وغيره (وقوله وكان المقدرة ناقصة) الأولى وتكون لانه هو المقدر لا الماضى واسمها ضمير مستتر وكيف أو ماخبرها وكون تكون ناقصة أحد قولين والمشهور انها تامة وكيف حال وما مفعول مطلق فلما حذف الفعل صار الضمير منفصلا بارزا بعد ان كان مستترا متصلا لقوله فى الكافية :

وعامل الضمير مهما حذفا * فان فصله لديهم ألفا

(وقوله ثم ان الاسم الخ) هذه التوطئة فى نفسها صحيحة لانه قيد بالاسم الصالح للمعية والصالح لها ليس فيه الا الأوجه الثلاثة كما ذكر لكن المناسب لتعميم الأقسام أن يقول ثم ان الاسم الواقع بعد الواو على خمسة أقسام واجب الرفع نحو اشترك زيد وعمرو وراجح الرفع وراجح النصب وواجب النصب وممتنعهما معا وقد تكلم على الأقسام الأربعة المذكورة آخرا منطوقا لفا ونشرا مرتبا وعلى الخامس الذى هو الأول بمفهوم بعض القيود المستفاد من المثال الذى هو سيرى والطريق وهو أن يكون فضلة (والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق) (قوله كذى لانه لا ضعف فيه)

---

(١) (قوله فيكون من أفعال الشروع) كذا فى الأصل غير وهو صحيح اذ لم نجد فى كتب النحو ولا فى كتب اللغة ان حدا من أفعال الشروع على أنه يلزم عليه فى مثالنا الاخبار بالقصيدة عن المتكلم باعتبار الأصل وهو خطأ صراح فالصواب الاقتصار على الوجه الأول وعلى الاحتمال الثانى يفسر احذو باغنى كما هو أحد معانيه فليحرر اه .

(والنصب مختار لدى ضعف النسق)

يعنى ان النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف النسق نحو قمت وزيدا لان العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيد لـكان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحذوف وتقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار الى القسم الثالث بقوله : (والنصب ان لم يجز العطف يجب) يعنى ان نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظى نحو مالك وزيدا لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفى جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار وسيأتى فى باب العطف ان شاء الله تعالى والاخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوى نحو جلست والحائط وسرت والطريق لانه لا يصلح للمشاركة ثم ان مالا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين أن يكون مفعولا معه كما تقدم وقسم يمتنع أن يكون مفعولا معه فيجب اعتقاد عامل مضمر والى ذلك أشار بقوله : (أو اعتقد اضمار عامل تصب) يعنى اذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر :

علفتها تبنا وماء باردا * حتى شتت همالة عيناها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمر تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد اضمار عامل فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل : فاجمعوا أمركم وشركاءكم . فيمتنع العطف فى شركاءكم لان أجمع بمعنى عزم لا ينصب الا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أى مع شركائكم أو يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ ويجب خبره أو اعتقد معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لان يجب فى معنى أوجب وتصب مجزوم على جواب الأمر ثم قال:

أى صناعة وللتناسب بين الاسمين فى كون كل منهما مرفوعا (والنصب مختار) (قوله كدى ضعيف) لقول الناظم فى باب العطف: وان على ضمير رفع . الى أن قال وضعفه اعتقد (والنصب ان لم يجز العطف) (قوله كدى لمانع لفظى الخ) سيقول الناظم وعود خافض البيتين (وقوله وفى جعل هذا المثال الخ) لا معنى للاعتراض على الشارح هنا لانه قيد الامتناع بقوله عند الجمهور ولم يراع مذهب الناظم وبه مثل الموضح ﴿لا يقال﴾ هذا المثال وشبهه لا يصح ان يقال الاسم الواقع بعد الواو فيه مفعول معه لعدم تقدم فعل وما يجرى مجراه فيما مر ﴿لانا نقول﴾ لما اشتمل على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية كان من افراد قوله وبعد ما استفهام الخ (وقوله نحو جلست والحائط الخ) علة المنع هنا أن العطف يقتضى التشريك فى المعنى والحائط والطريق لا يتصفان بالجلوس ولا بالسير ﴿فان قلت﴾ المانع اللفظى هنا موجود أيضا وهو العطف على الضمير المتصل من غير فاصل ﴿فالجواب﴾ ان كلامنا فى مانع العطف الذى يوجب المفعولية وهو انما يرجحها ولهذا انما اعتبر فى نحو هذا المانع المعنوى دون اللفظى ورحم الله الموضح حيث لم يمثل بما ذكر ومثل بمات زيد وطلوع الشمس الذى ليس فيه الا المانع المعنوى (وقوله ثم ان مالا يجوز الخ) ما واقعة على الاسم الواقع بعد الواو وليست واقعة على المفعول معه لئلا يكون فيه تناقض وتقسيم الشىء الى نفسه وغيره (أو اعتقد اضمار عامل تصب) (قوله كدى كقول الشاعر علفتها الخ) البيت من الرجز أو من الـكامل المختوم بحذف أول حرف من الجزء الأول وضمائر المؤنثة الغائبة فى علفتها وما بعدها للدابة المحدث عنها ويروى شتت ويروى غدت ومعناها واحد وهمالة حال وعيناها فاعل شتت والشاهد فى ماء فلا يصح فيه العطف لان الماء لا يعلف ولا النصب على المعية لان العلف والماء لا يكونان دفعة فهو معمول لمحذوف وهو قول الفراء والفارسى وذهب غير واحد الى أنه لا حذف وان العامل المذكور يؤول بعامل يصح تسليطه عليهما معا فيؤول علفتها بناولتها (وقوله لا ينصب الا الأمر) أى المعانى ولا ينصب الذوات والأعيان فلا تقول أجمعت زيدا (وقوله ويجوز نصبه على المعية الخ) ﴿فان قيل﴾ يلزم عليه كونه معمولا لأجمعوا المذكور الذى هو أمر من أجمع بمعنى عزم لقوله سابقا بما من الفعل الخ فما فروا منه وقعوا فيه ﴿فالجواب﴾ ان محل المنع المذكور اذا نصبه على انه مفعول به وأما اذا نصبه على كونه مفعولا معه كما هنا فيجوز إذ المفعول معه بمنزلة الظرف الذى ينصبه كل فعل متعد ولازم (وقوله تقديره وأجمعوا الخ) من أجمع بمعنى ضم المفترق والأولى أن يقدر بدل واجمعوا وادعوا إذ قرىء به وهو المناسب * ثم اعلم ان المتعين فى تقرير النظم الاحتمال الأول لأمور منها ان الناظم يكون أفاد بكل شطر فائدة وصورة مستقلة وما يقال عليه انه على هذا الحمل تـكون صورة الحمل الثانى عند المـكودى باقية عليه يجاب عنه بانها معلومة اصالة إذ الأصل جواز الوجهين ومنها ان يجب فى الشطر الأول يكون على بابه وتـكون أو فى أو اعتقد للتنويع اذ ما قبلها نوع مستقل وما بعدها كذلك ومنها موافقة توطئته المتقدمة على قوله والعطف ان يمكن الخ (وقوله وأو للتخيير وجاز عطف الخ) لا تـكون أو للتخيير ويأتى ما ذكر بعد الا على الاحتمال الثانى وقد علمت ما فيه على أن

﴿ الاستثناء ﴾

الاستثناء هو الاخراج بالا أو باحدى أخواتها وأدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشترك بين الفعل والحرف فالحرف إلا وهي الأصل في أدوات الاستثناء لأن غيرها يقتدر بها ولذلك بدأ بها فقال : (ما استثنت إلا مع تمام ينتصب ﴾) يعني ان المستثنى بالا ينتصب إذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بإلا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم الا زيدا والمنفى نحو ما قام أحد الا زيد إلا أن الأول واجب النصب والثاني فيه تفصيل واليه أشار بقوله :

(وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع ﴾)

يعنى ان المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهي إذا كان متصلا اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو ما قام أحد الا زيد بالرفع وما مررت بأحد الا زيد بالجر أحسن من ما قام أحد الا زيدا وما مررت بأحد الا زيدا بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول وإذا كان منقطعا فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو ما في الدار أحد الا حمارا وأما بنو تميم فيجوز عندهم فيه النصب وهو الراجح والاتباع وإلى ذلك أشار بقوله : (وعن تميم فيه ابدال وقع) يعنى ان بني تميم يجيزون في المنقطع الابدال فيقولون ما فيها أحد الا وتد ومنه قوله : وبلدة ليس بها أنيس ﴾ الا اليعافير والا العيس وما في قوله ما استثنت الا مبتدأ موصول وصلته استثنت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره استثنته ومع متعلق باستثنت وينتصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع ووقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت وينتصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوما ومرفوعا ووقف عليه بالسكون

هذا الاعراب يلزم عليه أمران أحدهما حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ثانيهما وقوع ما هو بمعنى الطلب خبرا والأول ممنوع والثاني خلاف الاكثر ولو جعل يجب باقيا على معناه جواب الشرط وهو وجوابه خبر المبتدإ لسلم من ذلك لكن يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر وقد منعه ابن مالك تبعا للبيانيين وأجازه ابن الصفار والله أعلم .

﴿ الاستثناء ﴾

مناسبة ذكره عقب المفعول معه أمران أحدهما اشتراكهما في كون كل منهما وقع بعد أداة لفظية وهي الواو في الأول وأدوات الاستثناء في الثاني ثانيهما ان الجوهري جعله من جملة المفاعيل وسماه مفعولا دونه ثم انه عبر بالاستثناء المصدر على عادته وأراد اسم المفعول وهو المستثنى إذ هو الذي ينصب والاستثناء لغة مطلق الاخراج واصطلاحا عرفه المكودي بقوله هو الاخراج بالا الخ والمراد بالاخراج بالنسبة للسامع وبيان ذلك انه إذا قال المتكلم قام القوم توهم السامع ان المتكلم أطلقه على ما يشمل زيدا فاذا زاد الا زيدا علم السامع ان المتكلم لم يقصد ادخال زيد في القوم بل هو خارج لا بالنسبة للسامع ولا بالنسبة للمتكلم لأنه لم يقصد دخول زيد في القوم حتى يحتاج إلى اخراجه والا كان فيه تهافت بأن يكون قصد أولا دخوله وثانيا خروجه ولذلك زاد الأزهري في شرح الآجرومية ما لولاه لدخل في الكلام السابق أي لتوهم السامع دخوله الخ ثم الاخراج جنس يصدق بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتلوا الذمي ان حارب وبالاستثناء (وقوله بالا الخ) مخرج لما عدا المستثنى (ما استثنت الا مع تمام ينتصب) قدم الناظم الكلام على التام لأنه أنسب للباب المعقود للمنصوبات وقدم الموضح المفرغ لقلة الكلام عليه (قول كدى وشمل الموجب الخ) ﴿ فان قلت ﴾ حيث حمل النصب في النظم على الواجب وغيره فمن أين يؤخذ وجوب نصب الموجب التام ﴿ فالجواب ﴾ كما قيل انه لما ذكر الاتباع في غير الموجب علمنا ان الموجب يجب فيه النصب والأولى أن يحمل النصب في النظم على الواجب ويكون في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير مع تمام وايجاب يدل عليه قوله وبعد نفي وفي ناصب المستثنى أقوال ثمانية أصحها ان الناصب الا وهو الذي يؤخذ من قول الناظم ما استثنت الا مع قوله بعد كالا إلا عدا ومع قوله وألغ إلا (قول كدى اختير اتباعه) أي للمستثنى منه على انه بدل بعض من كل عند البصريين والضمير مقدر أو يقال قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير أو على انه عطف نسق على ما للكوفيين لأن الا عندهم حرف عطف في خصوص هذا الباب (وعن تميم فيه ابدال وقع) (قول كدى ومنه قوله وبلدة الخ) البيت من الرجز وقائله عامر على الأصح ابن الحرث النميري والواو واو رب وقوله بلدة مجرور بها أو برب محذوفة على الخلاف وأنيس اسم ليس وبها خبرها واليعافير فالرفع بدل من أنيس بدل بعض من كل جمع يعفور ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء كبيض وبيضاء الابل البيض التي يخالط بياضها شقرة والشاهد في رفع اليعافير والعيس على البدلية مع كون الاستثناء منقطعا وهي لغة تميم ومحل جواز النصب والبدل عند تميم ان كان يصح تسلط العامل على ما بعد الا والا تعين النصب كما بين ذلك الموضح (وقوله ويصح تقديره مجزوما الخ)

وانتخب فعل أمر واتباع مفعول بانتخب وبعد نفى متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنيا للمفعول فيرتفع به اتباع على انه نائب عن الفاعل والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وانصب ما انقطع وماموصولة وصلتها انقطع وابدال مبتدأ ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقا بالاستقرار الذى فى الخبر وفى تنكير ابدال اشعار بقلة ابداله عند تميم ثم قال :

(وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى) يعنى ان المستثنى إذا كان مقدما على المستثنى منه بعد نفى قد يأتى غير منصوب فيكون مفرغا له العامل الذى قبل الا ويعرب هو بدلا منه قال سيبويه حدثنى يونس أن قوما من العرب يوثق بعربيتهم يقولون مالى الا أخوك ناصر فيجعلون ناصرا بدلا وفهم من قوله قد يأتى ان غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (ولكن نصبه اختر إن ورد) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجر نصب وسابق واعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان اليه وقد يأتى خبر المبتدأ وفى النفى متعلق بيأتى وثبت أيضا فى بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منونا ورفع سابق واعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفى النفى متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتى وغير نصب حال من فاعل يأتى ونصب مضاف اليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب ثم قال :

(وإن يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو إلا عدما)

يعنى ان ما قبل الا إذا كان مفرغا لما بعدها فلا حكم لـ (إلا) فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك الا فى نفى أو شبهه وكان حقه أن ينبه على ذلك وانما ترك التنبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان السابق فيه عاملا نحو ما قام الا زيد وما كان غير عامل نحو ما فى الدار الا زيد ويكون التفريغ فى جميع المعمولات الا مع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضربا وسابقا مفعول لم يسم فاعله بيفرغ والا مفعول بسابق ولما متعلق بيفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه بعده أى بعد إلا

لكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا الا أن الأولى الرفع لقول الناظم وبعد ماض رفعك الجزا حسن (وغير نصب سابق) هذا تفسير لقوله انتخب اتباع ما اتصل كأنه يقول محل كون الاتباع مختارا إذا تقدم المستثنى منه على المستثنى كما هو الأصل والا بأن عكس فالمختار النصب وهو المراد هنا (قوله كدى ويعرب هو) أى المستثنى منه بدلا منه أى من المستثنى بدل كل من كل ﴿ فان قلت ﴾ على هذا يكون البدل أعم من المبدل منه والقاعدة العكس ﴿ فالجواب ﴾ ان عمومه باعتبار الأصل والا فحيث أريد ابداله هنا من خاص صار خاصا يراد به ما يراد بما قبله فقط (وقوله وفهم من قوله قد يأتى الخ) هذا منطوق لا مفهوم له ولا يلائم قوله بعد وقد صرح بهذا المفهوم فالأولى أن يحذف غير ويبدل قليل بكثير وحينئذ يكون مفهوما ويلائم ما بعده (ولكن نصبه) الهاء عائدة على مستثنى المحذوف الموصوف بسابق المتقدم على المستثنى منه فتقول فى المثال المذكور مالى الا أخاك ناصر فيكون أخاك منصوب على الاستثناء ثم ان عبارة الناظم فيها شبه تناقض وبيانه ان تعبيره باختر يقتضى ان النصب مقيس بمعنى انك إذا أردت تقديم المستثنى فى كلامك فاختر نصبه وتعبيره بإن ورد بكسر ان يقتضى ان النصب مسموع لأنه إذا اعتبر الورود ينطق به كاسمع منصوبا أو غيره وأجيب باجوبة منها أن ان بمعنى إذ التعليلية أى لوروده مختارا فى كلامهم كثيرا ﴿ ولا يقال ﴾ انه على هذا يقتضى انه لم يرد الا النصب ﴿ لأنا نقول ﴾ الورود راجع للاختيار والكثرة ومنها أن يكون معنى ورد صدر منك ومنها أن تقرأ أن بفتح الهمزة مصدرية على حذف لام العلة لكن يتوقف على صحة الرواية عن الناظم بفتح الهمزة (وقوله والتقدير قد يأتى الخ) هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب والمناسب لاعرابه وللناظم وسابق فى النفى قد يأتى (وإن يفرغ سابق الا لما بعد) (قوله كدى وكان حقه الخ) بل هو مأخوذ من النظم لذكره منتظما فى سلك قوله وبعد نفى الخ فهو من تمام الكلام عليه ﴿ تنبيه ﴾ لا يتأتى التفريغ فى الايجاب نحو قام الا زيد لاقتضائه انه قام جميع الناس الا زيد وهو محال (وقوله وما كان غير عامل نحو ما الخ) هذا الكلام مثل ما يأتى له فى قوله وان تكرر لا لتوكيد فى الوجه الثالث الذى استصوب به كلام المرادى وهو مخالف لما ذكره قبل فى نحو هذا المثال فى قوله وغير نصب سابق الخ حيث قال : فيكون مفرغا له العامل الذى قبل الا والحق ما اقتضاه كلامه فى قوله وغير نصب سابق الخ وان ما فى الدار الا زيد ومثله مالى الا أخوك ناصر مما فرغ فيه العامل الا انه ليس المراد بالعامل الجار والمجرور كما قد توهم لأنه لا يعمل الا معتمدا وهنا وان اعتمد على النفى بطل فكأنه لا اعتماد أصلا بل المراد بالعامل الابتداء وذلك ان الأصل مالى ناصر الا أخوك وما فى الدار أحد الا زيد فناصر وأحد مبتدآن فلما أخر ناصر وحذف أحد صار ما بعد الا مرفوعا بذلك الابتداء والابتداء يقدر سابقا على الا فيكون العامل الذى هو الابتداء قد تفرغ للعمل فيما بعد إلا هذا حاصل جواب الدماميني (وقوله إلا مع المصدر المؤكد الخ) علة منع التفريغ

أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ماوهذان الوجهان ذكرهما المرادى ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم المفهوم من الكلام أى يكن الحكم ويحتمل أن يكون عائدا على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالى لـ(إلا) أى يكن الكلام والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير يكن كعدم الا * ثم اعلم ان إلا تكرر للتوكيد ولغير التوكيد وقد أشار الى تكرارها للتوكيد فقال : (وألغ إلا ذات توكيد كلا * تمرر بهم الا الفتى الا العلا)

يعنى ان الا اذا كررت للتوكيد ألغيت والغاؤها هو أن لا تنصب وتلغى مع البدل نحو ماقام إلا أخوك الا زيد فلو أسقطت الا لصح الكلام فتقول ماقام الا أخوك زيد وكررت لتوكيد الا الأولى ومثله قوله الا الفتى الا العلا فالعلا بدل من الفتى والتقدير لا تمرر بهم الا الفتى العلا فالعلا هو الفتى ومع عطف النسق نحو ماقام إلا أخوك والا زيد فلو قلت ماقام إلا أخوك وزيد لصح الكلام وقد جمع الشاعر بينهما فقال :

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

وذات توكيد حال من إلا ثم ان تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان تكرر لا لتوكيد فمع * تفريغ التأثير بالعامل دع * فى واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه مغنى)

قد تقدم ان التفريغ هو أن يكون ماقبل الا طالبا لما بعدها فاذا كررت الا فى التفريغ فانه يترك تأثير العامل الذى هو الا فى واحد من المستثنين أو المستثنيات ويكون ماعدا الواحد منصوبا والواحد بحسب مايطلبه ماقبل الا وفهم من قوله فى واحد ان ترك العمل بالا ليس مخصوصا بواحد دون واحد بل يجوز الغاء الا فى الأول دون الثانى والثالث دون الأول والثالث وفى الثالث دون الأول والثانى فتقول ماقام إلا زيد الا عمرا الا خالدا وماقام الا زيدا الا عمرو الا خالدا وماقام الا زيدا الا عمرا الا خالد وقوله وليس عن نصب سواه مغنى يعنى أن ماسوى المستثنى الذى تلغى الا معه ينتصب ونصبه بالعامل الذى هو الا وعلى هذا احمل المرادى العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذى قبل الا وجعل دع بمعنى اجعل وماذكره المرادى أصوب من ثلاثة أوجه الأول ان فيه التنبيه على أن الا هى العامل فى المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم الثانى ان دع بمعنى اجعل غير معهود فى اللغة وانما يكون بمعنى اترك الثالث ان ماقبل الا فى التفريغ قد يكون غير عامل نحو ما فى الدار الا زيد وقوله وان تكرر شرط وفى تكرر ضمير يعود على الا ولا عاطفة على معطوف مقدر تقديره لغير التوكيد لا للتوكيد والتأثير مفعول مقدم بدع ومع متعلق بدع وكذلك فى واحد وما موصولة واقعة على المستثنيات واستثنى صلتها وبالا متعلق باستثنى والضمير المستكن فى استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول ومغنى اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره وليس فى ذلك أو ليس مغن عن نصب سواه موجودا ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمرا تقديره ذلك ومغنى خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول أظهر ثم إن

معه تقدم الفائدة وبيان ذلك أنه يجب أن يكون المستثنى منه عاما يشمل المستثنى وغيره ومع المصدر المؤكد ماقبل الا مساو لما بعدها ولا فائدة فى الاستثناء حينئذ إذ كأنه استثناء الشىء من نفسه نعم إذا كان المصدر نوعيا جاز لانه يكون ماقبله يشمله وغيره نحو قوله تعالى : إن نظن إلا ظنا . أى ضعيفا والله أعلم (وألغ الا ذات توكيد) (قول كدى والغاؤها هو أن لا تنصب) هذا بيان لمعنى الالغاء فى النظم ورفع لما يتوهم من أن معنى الغائها بطلان معناها الذى هو الاخراج مع أنه لا يبطل وان كان معناها مستفادا بدونها اذ هى للتوكيد فقط وحكم الاسم الذى بعد الا المؤكدة حكم الاسم الذى قبلها فى النصب والرفع والجر (وقوله وتلغى مع البدل) فى هذا المثال يتعين الرفع لان الاسم الذى قبل إلا المذكورة مرفوع على الفاعلية بقام واطلاقه فى البدل وان لم يمثل الا لبدل الكل من الكل يقتضى ان ذلك يجرى فى أقسام البدل الأربعة وبه قرر الأزهرى كلام الموضح ومثل للجميع وهو الذى للموضح وابن هشام فى حواشى الألفية (وقوله فالعلا بدل من الفتى) بدل كل من كل والفتى بدل من ضمير الجمع المجرور بالباء ويجوز فى الفتى كونه منصوبا على الاستثناء لكن على وجه مرجوح فيكون العلا بالنصب حينئذ (وقوله وقد جمع الشاعر بينهما الخ) أى بين البدل والعطف والبيت من الرجز وما نافية ولك خبر مقدم وعمله مبتدأ مؤخر ومن شيخك حال من ضمير الاستقرار الذى كان فى الخبر وانتقل للجار والمجرور وتقدم الحال على المبتدا واجب لعود ضميره عليه والمراد بالشيخ الجمل والا الثانية زائدة للتوكيد ورسيمه بدل من عمله بدل بعض من كل على الأصح والواو فى وإلا حرف عطف والا زائدة أيضا للتوكيد والمعطوف بالواو رمله على رسيمه والمعطوف على البدل بدل لان الرسيم والرمل نوعان من السير المراد بالعمل فى الشعر والرفع فيهما متعين لان المبدل منه وهو عمله رفعه متعين لان العامل وهو الابتداء مفرغ والشاهد فى الا الثانية والواو مع الا الثالثة وفى هذا البيت اشارة الى أن الشيخ ان كانت سيرته حسنة كان التلميذ كذلك غالبا والعكس بالعكس لان كل كلام عليه حلة القلب الذى برز منه (وان تكرر لا لتوكيد) (قول كدى قد تقدم ان التفريغ الخ) لم تتقدم له هذه العبارة بنفسها بل تقدم له عند قول الناظم وان يفرغ سابق الخ ما يفيدها (وقوله من ثلاثة أوجه الأول الخ) حمل ابن عقيل هو الذى عليه جمهور الشراح كالموضح

تكرار إلالغير التوكيدفي غير التفريغ على قسمين الأول أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه والآخر أن يكون متأخرا عنه وقد أشار الى الأول بقوله . (ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم)

يعني انالاستثناء التام اذا كررت فيه الالغير توكيد وكان المستثنى مقدما على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو ماقام الازيدا الا عمرا الاخالدا القوم ودون ومع وبه متعلقات باحكم ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفي قوله والتزم زيادة فائدة وهي ان قوله احكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشيء قد يكون واجبا وقد يكون جائزا وقوله والتزم نص في الوجوب ثم أشار الى الثاني بقوله : (وانصب لتأخير وجيء بواحد * منها كما لوكان دون زائد)

يعني ان المستثنيات اذا كانت متأخرة عن المستثنى منه ينصب جميعها الا واحدا منها فانه يحكم له بحكم مالم يتكرر فيه الافينصب وجوبا إذا كان الاستثناء موجبا نحو قام القوم الازيدا الاعمرا ويترجح اتباعه على نصبه ان كان منفيا وفهم من قوله وجيء بواحد منها ان الواحد الذي يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول ماقام أحد الازيدا إلاعمرا إلاخالدا وماقام أحد الازيدا الاعمرو الاخالدا وماقام أحد الازيدا الاعمرا الاخالد إلاأن الأولى أن يكون ذلك الواحد هو الأول ثم مثل بقوله :

(كلم يفوا الا امرؤ الاعلى * وحكمها في القصد حكم الأول)

يجوز في هـــذا المثال رفع الأول بدلا من الواو في يفوا ونصب على وهو الاجود ويجوز نصب امرؤ ورفع على ثم نبه على ان مازاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول فان كان مخرجا كان ما زاد عليـه كذلك وان كان مدخـــلا كان مازاد عليـه كذلك وبيان ذلك انك إذا قلت قام القوم الا زيدا الا عمـرا الا خالدا

وهو الأولى لوجوه منها ان الناظم صرح في التسهيل بأن المراد بالعامل ماقبل الا وموافقة كلامه أولى من مخالفته الثاني ان الناظم قال مما بالا استثنى فلو كان المراد بالعمل الا لقال مما به الضمير والعدول الى الظاهر عجز لاينبغي نسبته للناظم مع أنه يمكنه أن يقول: في واحد مما به تستثني. بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب بل هو أشد ملاءمة للخطاب قبله وبعده والوجوه الثلاثة التي جعل كدي بها ماللمرادي أصوب كلها مجاب عنها أما الأول فلاحاجة اليه لأن كون المستثنى منصوبا بالا مأخوذ من غير موضع من هذا الباب كما مر فلاتنافي وأما الثاني فان دع يصح تفسيره باترك ويصح حمله على ماللمرادي وابن عقيل بان يكون على معناه مالل أول اطرحه ولاتتركه يؤثر وعلى ماللثاني يكون معناه اتركه على حاله وأبقه مؤثرا فالخلاف لفظي في الحمل لاغير فلايعترض بحمل على حمل ولا يعترض بقول ابن غازي لعل نسخة ابن عقيل ضع بالضاد بهذا قرر العراقي هذا المحل وهو حسن وأما الثالث فيجاب عنه بما مر قريبا عن الدماميني بأن العامل هو الابتداء (ودون تفريغ مع التقدم) (قول كدي نصب جميع المستثنيات) الأولى أن يقول وجب نصب جميع المستثنيات كما يقتضيه النظم وعلى الوجوب أنه لو رفع جميعها لكان من باب تعدد الفاعل ولو رفع واحد ونصب ماعداه وجعل المستثنى منه وهو القوم في مثاله بدلا على حدما الى الا أخوك ناصر وكان الواحد المرفوع غير موال للقوم المذكور آخرا لزم أمران الأول الفصل بين التابع وهو القوم في مثالنا والمتبوع وهو الأول أو الثاني في مثاله بالثالث الأمر الثاني هذه اللغة انما وردت فيما مر دون ماهنا فيلزم عليه استعمال اللغة الضعيفة في غير ماوردت فيه وان كان المرفوع مواليا للقوم مثلا لزم الأمر الثاني فقط (وقوله نحو ماقام الخ) خص ذلك بغير الموجب مع أن الحكم في الموجب وجوب النصب أيضا نحو قام الازيدا الاعمرا الاخالدا القوم لدخول الموجب في قوله ما استثنت الا الخ وقال بعض إنه غير سـديد لان ذلك في الذي لم يتكرر فيه الاوهنا في المكرر (وقوله وقد يحمل على الجواز) فيه نظر لان الأصل في الأمر الوجوب ولا يخرج عنه الالقرينة ولاقرينة هنا فالأولى أن التزم مقدم من تأخير ونصب مفعول به خلافا للمكودي والتقدير التزم نصب الجميع وان طلب منك حكم فاحكم به (وانصب لتأخير وجيء بواحد*منها) إنما تظهر فائدة قوله وجيء بواحد في غير الموجب اذ مع الموجب يجيء على نصب جميع المستثنيات ﴿لايقال﴾ هذا تكرار مع قوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب ﴿لانا نقول﴾ ذلك في الذي لم يتكرر فيه الا وماهنا فيما فيه تكرارها (كلم يفوا الا امرؤ إلاعلى) اعترض الشاطبي هذا المثال بأنه ليس من هذا القسم بل هو من قسم المفرغ فتكون امرؤ فاعلا ابن غازي وهذا وهم لان يفوا مسند الى الواو ضمير الجمع ولذا قال كدي بدلا من الواو وهو مضارع من وفي من الوفاء ضد الغدر وأصل يفوا يفي وأصله الأصيل يوفي فوقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفت لقول الناظم : فا أمر أو مضارع من كوعد* احذف... ثم أسند الى الواو ضمير جمع المذكرين فصار يفون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الفاء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفنا الياء لذلك فصار يفون فدخل الجازم فحذف النون فبقي لم يفوا بالواو فهو غير مفرغ قطعا ولايقال فيه مفرغ الا لو قال لم يف بكسر الفاء وحذف الواو مسندا الى الواحد ابن هشام في الحواشي اعترض هذا المثال بجواز أن يكون على بدلا من امرؤ وتكون الا الثانية توكيدا فيكون خروجا عن الموضوع (وحكمها في القصد)

فهى كلها مخرجة من القوم وان قلت ماقام أحد الازيدا الاعمرا الاخالدا فهى كلها مدخلة والمراد منها اخراج الأول من المستثنى منه ثم اخراج الثانى مما بقى بعد اخراج الاول ثم اخراج الثالث مما بقى بعد اخراج الاول والثانى ولتأخير متعلق بانصب والظاهر أن اللام بمعنى مع ومنها فى موضع الصفة لواحد وكما فى موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أوصفة بعد صفة وما كافة ولو مصدرية وهو على حذف مضاف أى كحال وكان هنا تامة بمعنى وجدودون فى موضع الحال والتقدير وجىء بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه ثم أشار الى القسم الثانى من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال :

(واستثن مجرورا بغير معربا ✻ بما لمستثنى بإلا نسبا)

يعنى ان غير يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هى معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية نحو قام القوم غير زيد بوجوب النصب لانك تقول قام القوم الازيدا ومافيها أحد غير فرس برجحان النصب وماقام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير ان تكون صفة واجبة الاضافة لمخالف موصوفها وقد تقطع عن الاضافة لفظا لامعنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى الا كما ذكر فى هذا الباب ومجرورا مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعربا وما موصولة وصلتها نسبا ولمستثنى متعلق بنسبا وبإلا متعلق بمستثنى ثم قال :

(ولسوى سوى سواء اجعلا ✻ على الاصح ما لغير جعلا)

ذكر ان فى سوى ثلاث لغات القصر مع كسر السين وضمها والمد مع فتح السين وانها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير أنه يقدر فى المقصورة الاعراب وأشار بقوله على الأصح الى مخالفة سيبويه والخليل فيها فانها عندهما ظرف غير متصرف ولاتخرج عن الظرفية الا فى الشعر قال سيبويه رحمه الله فى باب مايحتمل فى الشعر وجعلوا مالا يجىء فى الكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول مرار بن مسلمة العجلى : ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ✻ اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

(قول كدى فهى كلها مخرجة) حمل كدى الحكم فى النظم على الاثبات فلذلك جعل ما بعد إلا تارة داخلا وتارة خارجا والحق أن المراد بالحكم النسبة اثباتا أو نفيا فما بعد الا لايكون حينئذ الامخرجا فان كان من الاثبات فهو منفى وان كان من المنفى فهو مثبت ولولا قوله بعد فهى كلها مدخلة لحملنا الادخال فى كلامه على المفرغ نحو ماقام الازيدا إلاعمرا الاخالدا (وقوله والمراد منها إخراج الخ) هذا الحكم متعين فى كل مالا يمكن فيه استثناء كل واحد مما قبله يليه كمثالى كدى وان كان يمكن فقيل الجميع مستثنى من الأول كالذى قبله وقيل كل واحد مستثنى مما قبله يليه وهو الحق وبذكر حكاية أبى يوسف مع الكسائى المشتملة على المثال يتبين ذلك فقد ورد أن أبا يوسف دخل على الخليفة وعنده الكسائى فقال للكسائى لو تفقهت لكان أحسن لك فقال ياأبا يوسف ماتقول فى رجل قال لفلان على مائة درهم الاعشرة الادرهما كم تثبت عليه من الاقرار قال تسعة وثمانين لان الجميع مستثنى من أصل العدد قال له أخطأت قال ولم قال لأن الله تعالى قال فى كتابه: انا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين الا امرأته. أخبرنى ياأبا يوسف هل المرأة مستثناة من الآل أو من القوم فقال من الآل فقال كم ثبت عليه من الاقرار قال صدقت ثبت عليه من الاقرار احد وتسعون (واستثن مجرورا) (قول كدى بما يستحقه الاسم الخ) تبع عبارة الناظم المقتضية أن جهة النصب متحدة فكما أن الاسم الواقع بعد الا ينصب على الاستثناء كذلك غير هنا تنصب على الاستثناء وهذا مذهب الجمهور وقيل إنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وعليه حمل المراد ى النظم وأول عبارته وقيل ان نصبها على التشبيه بظرف المكان (وقوله وأصل غير الخ) لأنها بمعنى مغاير الذى هو اسم فاعل والاولى أن يقدم هذا الكلام فى أول التقرير (وقوله لمخالف موصوفها الخ) المخالفة امافى الذات نحو مررت برجل غير زيد واما فى الصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به (وقوله وتستعمل بمعنى الا الخ) ﴿ان قيل﴾ القياس حينئذ بناؤها لانها تضمنت معنى الحرف ﴿فالجواب﴾ ان التضمين هنا عارض سيما وقد انضم اليه لزوم الاضافة التى هى من خصائص الاسماء وانما أعربت غير بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا لان إلا حرف لايمكن فيه الاعراب فجعل فيما بعدها وغير اسم يقبل الاعراب فجعل عليه (ولسوى سوى سواء) (قول كدى ذكر أن فى سوى الخ) الاولى أن يبين كلام المصنف ثم بعد ذلك يذكر اللغات ونسب ذلك للمصنف اشارة الى أنه لم يستوفها وزاد الفارسى لغة رابعة وهى سواء كوعاء (وقوله فانها عندهما ظرف) أى ظرف مكان وقال الرضى إنها فى الأصل صفة للمكان ثم استعمل موضع مكان ثم موضع بدل فاذا قلت قام القوم سوى زيد فمعناه بدل زيد (وقوله بمنزلة غيره من الأسماء) أى الظروف المتصرفة (وقوله ولا ينطق الفحشاء الخ) البيت من الطويل والفحشاء الفاحشة من كل سوء جاوز حده منصوب على اسقاط الخافض أى بالفحشاء ومن موصولة فاعل ينطق وجملة كان صلتها والعائد الضمير فى كان ومنا يتعلق بمحذوف حال من من أو بدل من ضمير منهم ويصير التقدير ولاينطق بالفحشاء من كان منهم أى معهم حال كونه منا أومن غيرنا وقيل من فى منا بمعنى اللام أى

وقال الاعشى : * وما قصدت من أهلها لسوائنا * واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهدهى مذكورة فى كتبه فلانطيل بها وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيبويه صحيح إلاأن مذهبه أصح منه ووقف على اجعلا بالالف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال :

(واستثن ناصبا بليس وخلا * وبعدا و بيكون بعد لا)

ذكر فى هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها مالا يستعمل إلا فعلا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا وماقام أحدليس زيدا ولا يكون عمرا وهو خبر لهما واسمهما ضميرمستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا ومنها مايستعمل فعلافينصب مابعده وحرف جر فيجرما بعده وهو خلا وعدا ولهما حالتان الاولى تجردهما من ماوالثانية اقترانهما بها فاذا كانا مجردين من ماجاز فيهما وجهان النصب والجر والأرجح النصب وفهم ذلكمن ذكره لهما مع ليس ولا يكونوالى ذلك أشار بقوله :

(واجرر بسابق يكون إن ترد * وبعد ماانصب وانجرارقد يرد)

يعنى ان سابق يكون فى البيت الذى قبل هذا وهما خلاوعدا يجوز جرالمستثنى بهما وفهممنه شرط التجرد فانه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله إن ترد أن الجر بهما مرجوح ثم أشار إلى الحالة الثانية وهى اقترانهما بما بقوله وبعدما انصب أى اذا اقترن خلا وعدا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وانما انتصب لأن مامصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور

لاجلنا أو لاجل غيرنا ويحتمل أن تكون بمعنى فى متعلق بجلسوا أى اذا جلسوا فينا أوفى غيرنا والشاهد فى من سوائنا حيث خرج عن الظرفية ضرورة عند سيبويه (وقوله وقال الاعشى وما الخ) صدره : * تجانب عن أهل اليمامة ناقتى * وهو من الطويل وتجانب فعل مضارع وأصله تتجانب ثم حذفت إحدى التاءين وناقتى فاعل ومانافية وفاعل قصدت ضمير الناقة ومن أهلها ولسوائنا متعلق به والمعنى أن ناقتى تتجانب عن كل أحد ولا تقصد من أهلها وموضعها إلا لنا لا لغيرنا (وقوله واستشهد بشواهد) نظما ونثرا أماالواردة فى النظم فلا يحسن الرد بها لأن سيبويه أيضا صرح بأنها تتصرف فى النظم وأماالتى هى فى النثر فيحسن الرد بها فمما رد به عليه قوله عليه السلام: دعوت ربى أن لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسهم. ﴿ ولا يقال ﴾ ان هذا الحديث ونحوه لا يحسن الرد به لأنها خرجت عن الظرفية الى حالة تشبهها وهو الجر بمن ﴿ لانا نقول ﴾ هى عند سيبويه لاتخرج عن النصب على الظرفية فى النثر ولو إلى حالة تشبهها وكونه مرويا بالمعنى لا يقوله عاقل فضلا عن فاضل ومما رد به عليه ماحكاه الفراء من قولهم أتانى سواك (وقوله ان مذهب سيبويه صحيح الخ) أو رد عليه أن المذهبين متنافيان فكيف يكون مذهب سيبويه صحيحا فاذا كان أحدهما صحيحا كان مقابله باطلا وأجيب بأن المسئلة ظنية لأن سيبويه استدل بأدلة صحيحة والناظم استدل بأدلة أصح منها وهذا الجواب مما لا معنى له لأن سيبويه نفى تصرفها فى النثر فيقتضى عدم وجوده فى كلامهم والناظم وجد له شواهد فى كلامهم فلا يكون مذهب سيبويه إلا باطلا والحق فى الكلام أن الناظم عبر بالأصح تأدبا مع الامام وان كان مذهب الامام باطلا (واستثن ناصبا) ظاهره أنه عام فى المتصل والمنقطع والصواب خصوصه بالمتصل لأن المنقطع لاتدخل عليه هذه الافعال (قول كدى ضمير مستتر) أى وجوبا لأنه لو ظهر لكان فاصلا لهما عن منصوبهما فتفوت الدلالة على قصد الاستثناء ﴿ فرع ﴾ ليس هذه هى سبب قراءة سيبويه النحو وذلك أنه كان يقرأ على حماد بن سلمة الحديث فأملى عليه قوله صلى الله عليه وسلم: ليس من أصحابى أحد إلا ولو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء. فقال سيبويه ليس أبو الدرداء فصاح به حماد لحنت ياسيبويه فقال والله لأطلبن علما لا يلحننى معه أحد فلزم الخليل وقيل سبب قراءته أنه قال لحماد ماتقول فى رجل رعف بضم العين فى الصلاة قال لحنت قل رعف بالفتح وهى الفصحى وقرأ الكسائى النحو على كبر سنه وسببه أنه مشى يوما فى الطريق فحصل له التعب فجلس لقوم فقال عييت بكسر الياء مشددة فقالوا له لا تجالسنا لأنك لحنت فقال وماذاك فقالوا له قل إذا حصل لك التعب أعييت بالهمز ومن الحيلة عييت بالتخفيف فخرج ولزم معادا حتى عرف ماعنده ولحق بالخليل فقال من أين أخذت علمك قال من العرب فخرج وجعل يطوف على العرب حتى عرف جميع اللغات ولم يكن همه إلا الخليل فلما رجع وجده مات وتصدى يونس موضعه فوقع بينهما مجالس أقرله يونس فيها بالفضل (وقوله جاز فيهما وجهان) ان قلت الوجهان فيما بعدهما لافيهما ﴿ قلت ﴾ فيهما على حذف مضاف أى فيما بعدهما أو فى للسببية أى جاز بسببها وجهان (وقوله والى ذلك الخ) هذا كلام غير حسن والأولى أن يقول وفهم ذلك من أمرين ذكره لهما مع ليس ومن مفهوم قوله واجرر بسابق يكون إن ترد وقد يجاب عن كدى بأن الاشارة من قوله والى ذلك الى مافهم سابقا فيؤخذ منه أنه أخذ ذلك من شيئين (واجرر بسابق يكون إن ترد) (قول كدى وفهم منه شرط التجرد الخ) بل هو مأخوذ من مفهوم قوله ان ترد الخ وهذا المفهوم انما هو باعتبار ماهو موجود خارجا

وحكى بعضهم الجر بهما مقرونين بما وإلى ذلك أشار بقوله وانجرار قد يرد وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل وناصبا حال من فاعل استثن وبليس متعلق باستثن ومفعول ناصبا محذوف أى ناصبا المستثنى وبعدا لا فى موضع الحال من يكون وان ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرار مبتدأ وخبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال :

(وحيث جرا فهما حرفان * كما هما ان نصبا فعلان)

يعنى ان خلا وعدا إذا جرا ما بعدهما كانا حرفى جر وإذا نصباه كانا فعلين والمستثنى حينئذ مفعول بهما وفهم منه انهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها وكذلك ان نصبا كانا فعلين مطلقا وفهم منه ان ما قبلهما إذا جرا زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان لأنه فى معنى محكوم بحرفيتهما وكما متعلق بفعلان لأنه أيضا فى معنى محكوم بفعليتهما ويجوز أن تكون حيث شرط والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجيز أن يجزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ الفعل الذى بعدها ثم قال :

(وكخلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشا فاحفظهما)

يعنى أن حاشا مثل خلا فى أنها يستثنى بها ويجوز فى المستثنى بها الجر والنصب على الوجه الذى جاز فى خلا وقد تقدم ولما كانت حاشا مخالفة لخلا فى أنه لا يجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله ولا تصحب ما يعنى ان حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان فى حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله وقيل حاش وحاشا فاحفظهما ونوزع فى ذلك .

﴿ الحال ﴾

يجوز فى الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم فى هذا الباب اللغتين قوله : (الحال وصف فضلة منتصب * مفهم فى حال كفردا أذهب)

المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالخبر نحو زيد فاضل والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما يوجب ذكره اما لوقوعه سادا مسد الخبر نحو ضربى زيدا قائما أو لتوقف المعنى عليه

وإلا فان نفسها لا تدل على قلة ولا عدمها (وقوله وحكى بعضهم الخ) فتكون حينئذ ما زائدة والحاصل أنها إن كانت مصدرية تعين النصب لأن ما المصدرية تدخل على الأفعال بقياس وان كانت زائدة جاز وجهان الجر والنصب لأن وجودها حينئذ وعدمها على حد سواء (وحيث جرا) (قوله كذى وكما متعلق بفعلان) فتكون ما حينئذ موصولا حرفيا والجملة بعدها صلتها والمصدر المدلول عليه بحرف السبك يتصيد من الكون والجار والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فهما محكوم بحرفيتهما حكما كالحكم بكونهما فعلين ان نصبا ما بعدهما (ولا تصحب ما) أطلق فظاهره أنها لا تصحبها مصدرية أو زائدة أو نافية وهو كذلك وأما قوله عليه السلام: أسامة أحب الناس إلى ما حاشى فاطمة. فان قوله ما حاشى فاطمة من كلام الراوى بدليل ما فى معجم الطبرانى ما حاشى فاطمة ولا غيرها فتكون حاشى فى الحديث فعلا تاما متصرفا نصب مفعوله بمعنى أستثنى فليست حينئذ استثنائية ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين حاشا وخلا وعدا حتى كانت ما تقرن بالأخيرين دون الأول ﴿ قلت ﴾ دخلت على خلا وعدا نظرا لأصلهما لانهما متصرفان فى الاصل بخلاف حاشى هنا فهى جامدة حتى قال سيبويه انها حرف (قوله كذى ونوزع فى ذلك) أى فى كون اللغتين الاخيرتين فيهما الاستثناء أما لغة حشى بحذف الالف الاولى فنازع فيها الصفار وقال انها ليست للاستثناء وهو مردود بقوله :

حشى رهط النبى فان فيهم * بحورا لا تكدرها الدلاء

فالنزاع فيها مردود نعم النزاع مع الناظم صحيح فى حاش التى بحذف الالف الثانية وإنما هى بمعنى التنزيه نحو حاش لله ﴿ خاتمة ﴾ ختم الله لنا بالحسنى جرت عادتهم أن يذكروا لا سيما هنا مع انها ليست للاستثناء بل للتنبيه على أن ما بعدها أولى بذلك الحكم مما قبلها ويجوز فيما بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب اذا كان نكرة فالجر على الاضافة وهو أرجحها وما زائدة مثلها فى قوله تعالى: أيما الأجلين. والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وما موصولة والنصب على التمييز على حد نصب مددا فى قوله تعالى: ولو جئنا بمثله مددا . والله سبحانه وتعالى أعلم.

﴿ الحال ﴾

قدمها على التمييز وان كان التمييز مبينا للذات والحال للهيئة والمبين للذات متقدم على المبين للهيئة لان الحال أقرب للعمدة لانه لا يكون إلا منصوبا والتمييز يكون منصوبا ومجرورا والحال مشتقة من التحول أى التنقل وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال وفى تصغيرها حويل (قول كذى يجوز فى الحال الخ) يحتمل فى لفظ الحال أو فى صفتها والكل صحيح لانه يقال حال وحالة وحال حسن وحال حسنة والناظم تارة ذكرها وتارة أعاد الضمير عليها مؤنثا كما فى قوله وعامل الحال بها (الحال وصف) (قول كذى المراد بالوصف اسم الفاعل الخ) أى ولو باعتبار التأويل لتدخل الجملة والظرف والجامد المؤول بالمشتق (وقوله والمراد بالفضلة الخ) الاولى أن المراد بالفضلة ما يأتى بعد تمام الكلام أى بعد أخذ الفاعل فاعله والمبتدأ خبره أعم من أن يكون الكلام

كقوله : إنما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء وحمل الشارح قوله منتصب على جائز النصب واعترضه بوصف المنصوب وحمله المرادى على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لان النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهم فى حال التميز نحو لله دره فارسا لانه لايفهم فى حال لكونه على تقدير من وتسامح الناظم فى هذا التعريف لادخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لاجزء من ماهيته ثم أتى بمثال بعد استيفاء التعريف فقال كفردا أذهب وفى المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره وفضلة ومنتصب ومفهم نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر لانها فصول فهى نعوت لوصف ثم قال :

(وكونه منتقلا مشتقا * يغلب لكن ليس مستحقا)

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والالوان والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها لان هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب فى الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو جاء زيد راكبا فراكبا منتقل لانه قديكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب أنه قديأتى فى غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فمثال غير المنتقل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهى لازمة لان كون يديها أطول من رجليها لازم لها ومثال غير المشتق قوله تعالى : وتنحتون الجبال بيوتا . فبيوتا غير مشتق وقوله لكن ليس مستحقا تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب وكونه مبتدأ ومنتقلا ومشتقا خبران لكون ويغلب خبر المبتدأ ويجوز فى مستحقا فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائدا على الفاعل بيغلب أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال ولابد فى هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولا لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مشتقا ولما ذكر ان الحال قد تأتى غير مشتقة نبه على المواضع التى يكثر فيها جمود الحال فقال :

يتوقف عليها أولا ولايحتاج لقوله وقد يعرض له (وقوله كقوله إنما الميت الخ) البيت من الخفيف وقائله عدى الغسانى وقبله:

ليس من مات فاستراح بميت * إنما الميت ميت الاحياء

والميت بسكون الياء مبتدأ ومن موصولة خبر وجملة يعيش صلتها والعائد ضمير يعيش وكئيبا على وزن فعيل حال من ضمير يعيش والكئيب السىء الحال المنكسر من الخوف وكاسفا على وزن فاعل حال أيضا وباله فاعل والبال الحال وقليل الرجاء بالنصب حال لان إضافة فعيل لاتفيد تعريفا وبالرفع خبر لمحذوف والشاهد فى كئيبا حيث كان المعنى متوقفا عليه (وقوله واعترضه بوصف المنصوب) نحو رأيت رجلا راكبا فيقتضى كلام الناظم على هذا أن راكبا حال اذهو مفهم فى حال كذا مع أنه نعت فيكون الحد غير مانع ولد الناظم اعترض بالنعت مرفوعا أومنصوبا أومجرورا لكن إنما يظهر الاعتراض فى المنصوب ولذا خصصه المكودى به فلا وجه لاعتراض ع على كدى وأجيب بأن نعت المنصوب الذى اعترض به خارج بقوله مفهم فى حال لان النعت وان كان يفهم فى حال لكن التزاما لانه يؤتى به لتقييد المنعوت أوتخصيصه كما هنا فيكون مآل تقرير ولد الناظم والمرادى واحدا لكن ماقاله المرادى أظهر كما قال المكودى (وقوله وخرج بقوله مفهم الخ) ﴿ لايقال ﴾ القياس فى الحال البناء لأنه مضمن معنى فى ﴿ لأنا نقول ﴾ ليس هو مضمن معنى فى فقط حتى يبنى بل هو مضمن معنى الحرف والاسم وهوفى حال (وقوله وتسامح الناظم الخ) أى حيث جعل النصب الذى هو حكم جزءامن الماهية والحكم متوقف على التصور والتصور لايمكن إلابذكر جميع أجزاء المحدود التى من جملتها النصب فيأتى الدور وقد تقدم ان أخذ الحكم فى التعريف إنما يؤدى إلى الدور إذا أخذ من حيث إنه حكم وأما إذا أخذ من حيث إنه خاصة من خواصه هنا فلادور فلله در العلامة أبو حفص الفاسى وأجيب أيضا بأن محل الدور إذا جعل منتصب جزءامن التعريف بأن يكون من نعوت وصف أما ان جعل خبراً لمبتدأ محذوف أى وهو منتصب والجملة اعتراضية بين صفتى وصف فلا دور غايته أنه من تقديم الحكم على تمام التصور ولا محذوف لان بعض التصور قدحصل بقوله وصف فضلة (وقوله ثم أتى بمثال بعدالخ) صحيح وقول الاشمونى المثال تتميم للتعريف لان فيه خللين تعريف الشىء بحكمه والثانى عدم تقييد النصب باللزوم ليخرج نعت النكرة المنصوب تقدم جوابهما (وقوله وسيأتى) أى فى قوله والحال ان ينصب بفعل صرفا (وكونه منتقلا مشتقا) (قول كدى كالخلق والالوان) مثال للازم فالخلق كالطول والقصر والالوان كالبياض والسواد (وقوله فالغالب فى الحال الخ) إنما كان الغالب فى الحال الانتقال لان المراد من الحال التقييد وإنما يحتاج للقيد ما يفقد تارة ويوجد أخرى هذا هو الصواب فى التعليق خلاف ما فى هرى وكان الغالب فيها الاشتقاق لانها يقصد بها الدلالة على الحدث وصاحبه وهذه الدلالة إنما هى للمشتقات (وقوله تتميم للبيت) قال الشهاب بل ليس تتميما لأن الغالب قد يطلق على الواجب فى الفصيح فرفع ذلك الايهام (وقوله ويكون الضمير)

(ويكثر الجمود فى سعر وفى * مبدى تأول بلا تكلف)

يعنى أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك بعت البر مدا بدرهم فمدا منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق لأنه فى معنى مسعرا ويجوز أن يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالا من التاء فى بعت وان يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البر ويكثر إذا ظهر مؤولا بالمشتق غير متكلف وظاهر لفظه ان الدال على السعر ليس داخلا فى المبدى التأول وليس كذلك بل هو منه والعذر له ان هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثالا من المبدى التأول دون تكلف فقال :

(كبعه مدا بكذا يدا بيد * وكر زيد أسدا أى كأسد)

فذكر ثلاثة أنواع الأول أن يدل على السعر وهو قوله كبعه مدا بكذا وكأن هذا مثال لقوله ويكثر الجمود فى سعر الثانى أن يدل على مفاعلة وهو قوله يدا بيد أى مناجزة الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله وكر زيد أسدا وفسر ذلك بقوله أى كأسد وفهم من قوله كبعه أن هذه المثل ليس مجىء الحال جامدا محصورا فيها وينبغى أن تجعل الكاف فى قوله أى كأسد اسما بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفا ويجوز أن تكون حرفا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لانها هى الحال بنفسها ثم قال :

(والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحدك اجتهد)

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يجىء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الأول فالأول بصورة المضاف الى المعرفة فيحكم بتأويله نحو اجتهد وحدك أى منفردا والحال مبتدأ وان عرف شرط وفاعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظا على اسقاط فى أو على التمييز وكذلك معنى ثم قال : (ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كبغتة زيد طلع)

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لأنه صفة لصاحبه فى المعنى وخبر عنه أيضا وقد يقع المصدر موقع الحال كما يقع صفة وخبرا وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف فى ورود المصدر حالا كقوله عز وجل : وادعوه خوفا وطمعا. وهو كثير ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز المبرد القياس عليه وليس فى قول الناظم بكثرة اشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعروف حالا قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر ومصدر مبتدأ ومنكر صفته ويقع خبره وحالا حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق بيقع

مراده بالضمير الضمير المستتر فى ليس وفاعل يغلب الضمير العائد على كونه (ويكثر الجمود) (قول كدى ليس داخلا فى المبدى التأول) أى بلا تكلف عملا بما يقتضيه عطف وفى مبدى تأول بلا تكلف على مسئلة السعر والعطف يقتضى المغايرة وأصل هذا للشارح والمرادى وجعل الموضح مسئلة السعر مما لا يبدى التأول أصلا والحاصل ان المصنف يقتضى ان مسئلة السعر مما يبدى التأويل بتكلف والشارح والمرادى وتبعهما المكودى جعلوها مما يبدى التأويل بلا تكلف والموضح جعلها مما لا يبدى التأويل أصلا قالوا والصواب ما اقتضاه الناظم وان المغايرة بين المعطوفين فى النظم بالنسبة لقوله بلا تكلف (كبعه مدا) الضمير المنصوب عائد على المبيع من قمح أو غيره ولا يجوز عوده على المشترى بأن تقول بعته مدا بدرهم لأنه على الأول يفيد السعر وهو المقصود وعلى الثانى لا يفيده فيكون خارجا عن الموضوع (قول كدى وكان هذا الخ) الصواب أن هذا مثال له حقيقة (وقوله ينبغى أن تجعل الكاف الخ) هذا هو الذى يظهر من جهة النظر وما فى حاشية سيدى على قصاره من أن الكاف فى كأسد تفسير للمعنى فقط لا تقدير اعراب لا يعول عليه (والحال إن عرف) (قول المكودى والخروج عن الأصل الخ) وهو النكرة وقد تقدم فى النكرة والمعرفة ان النكرة هى الأصل والمعرفة فرع عنها فان أمكن الأصل فلا يعدل عنه الى غيره لبقاء التعريف ضائعا وأيضا لو عرف لتوهم أنه صفة إذا كان منصوبا كرأيت زيدا العاقل ومقطوعا عن التبعية ان كان مجرورا أو مرفوعا كمررت بزيد الراكب وجاء زيد الراكب بالنصب فيهما (وقوله فيحكم بزيادتها) هو الذى فى شرح الشذور والمغنى وحينئذ فلا يحتاج لتأويل وقيل يؤولان بنكرة أى مرتبين وهو الذى فى الموضح وظاهر تعريفهما أنه موقوف على السماع ومثال الناظم ليس من عند نفسه وانما هو اشارة لما سمع من قولهم جاء وحده وفيه شذوذ آخر من جهة أنه مصدر (وقوله أو على التمييز) الأولى أن يقتصر على هذا لأن النصب على اسقاط الخافض موقوف على السماع (ومصدر منكر) (قول كدى كما تقدم) فى قوله الحال وصف (وقوله فى المعنى) أشار بهذا إلى قول من قال ان المقصود بالوصف التخصيص والمقصود بالحال بيان الهيئة فأجاب بأنه وان كان المقصود به بيان الهيئة لكن يلزم منها ما يلزم من نعت النكرة وهو التخصيص ضمنا (وقوله وقد يقع المصدر موقع الخ) فيه اخراج لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية أن المصدر لا يؤول وليس كذلك (وقوله كما يقع صفة) سيقول الناظم ونعتوا بمصدر كثيرا الخ (وقوله كقوله عز وجل وادعوه الخ) تبع فى هذا التمثيل بالآية المرادى والصواب أن المصدر هنا مفعول لأجله لتوفر شروط جواز النصب فيه وحيث أمكن القيس فلا يعدل عنه الى غير القيس (وقوله وأجاز المبرد الخ) ظاهره أن المبرد أجاز القياس

وبغتة فعلة من البغت والبغت أن يفجأك الشيء قال الشاعر : (ولكنهم بانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شيء حين يفجأك البغت)
تقول بغته أي فاجأه وبغته بغتة أي فجأة ثم قال :

(ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبن * من بعد نفي أو مضاهيه كلا * يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا)

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله ان لم يتأخر ومثاله في الدار قائما رجل ومنه قول الشاعر : وبالجسم مني بينا لو علمته * شحوب وان تستشهدي العين تشهد

فصاحب الحال شحوب وبينا منصوب على الحال وأصله شحوب بين ومنها أن يكون مخصصا وهو المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل : فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا. والثانية أن يخصص بالاضافة إلى نكرة كقوله تعالى : في أربعة أيام سواء للسائلين. ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو يبن من بعد نفي أي يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله عز وجل : وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم . ومنها أن يكون بعد مشابه النفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابهه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قوله :

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الأملا

الثانية النهي ومثاله لا يقم أحد ضاحكا ومنه قوله : لا يركنن أحد إلى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام

مطلقا وليس كذلك بل الحق كما في التوضيح وهو الذي عند غير واحد أنه قاسه فيما إذا كان نوعيا من العامل كجاء زيد سرعة وإلا فلا كجاء زيد ضحكا (وقوله وبغتة فعلة الخ) وهو حال من فاعل طلع وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وقد تقدم الكلام عليه (وقوله قال الشاعر الخ) البيت من الطويل ومعنى بانوا ارتحلوا وانفصلوا وفارقوني والواو في ولم واو الحال وبغتة منصوب على الحال من الواو في بانوا وأعظم مبتدأ والبغت أي الفجء خبر ثم ان المكودي أتى به شاهدا لكون معنى البغتة الفجأة وعليه يكون مثال الناظم من عند نفسه فيقتضي أنه ذهب على ما للمبرد والحق ان الناظم مشى على ما للجمهور ويكون أشار بهذا المثال لهذا البيت فليس المثال من كلام الناظم (ولم ينكر غالبا) (قوله كدى لأنه مخبر عنه بالحال الخ) أي محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا (وقوله وهو المنبه عليه بقوله الخ) أي بمفهوم قوله الخ (وقوله ومثاله في الدار قائما رجل) هذا مبني على مذهب سيبويه الذي أجاز الحال من المبتدأ ومذهب الجمهور المنع وأولوا ما احتمل ذلك بأن قالوا في قائما في مثاله أنه حال من ضمير الاستقرار الذي انتقل للجار والمجرور ورجحما لسيبويه بأنه إذا اجتمع اسمان أحدهما ظاهر والآخر خفي فمراعاة الظاهر أولى ورجح ما للجمهور بأن اتيان الحال من المعرفة الذي هو الضمير أولى من اتيانه من النكرة وبان الابتداء عامل ضعيف لا يمكنه أن يعمل في الحال وصاحبها المبتدأ بناء على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها (وقوله ومنه قول الشاعر الخ) البيت من الطويل وبالجسم خبر مقدم وشحوب مصدر شحب جسمه شحوبا وشحوبة إذا تغير مبتدأ ومني صفة جسم على تقدير زيادة أل وحال على عدم الزيادة وبينا حال من شحوب قدم عليه وفيه الشاهد ولو علمته اعتراضية ويروى لو نظرته والخطاب للمؤنث ومعنى وان تستشهدي العين أي وان تطلبي من العين الشهادة تشهد لك بارسال الدموع أو تغيرها كالجسم (وقوله وأصله شحوب بين) فلما قدم أعرب حالا على قاعدة نعت النكره كقوله تعالى : ولم يكن له كفوا أحد (وقوله كقوله عز وجل فيها يفرق الخ) تبع في التمثيل بهذه الآية المرادي وولد الناظم وأصله للناظم في شرح التسهيل ورده الموضح بأنك إن جعلت أمرا حالا من أمر وهو مضاف اليه كل فمن شرط صحة اتيان الحال من المضاف اليه أن يكون المضاف عاملا في الحال أو جزأ من المضاف اليه عملا بقوله ولا تجز حالا من المضاف له الخ وكل ليس شيئا من ذلك وذكر الأزهري أن في نصب أمرا خمسة أقوال أولها أنه منصوب على الاختصاص واختار السفاقسي ما للناظم وأجاب بأن المضاف الذي هو كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف اليه فهي كجزء والأمر الأول واحد الأمور والأمر الثاني الحال واحد الأوامر ضد النهي أي مأمورا به من عندنا اهـ . (وقوله ومنه قوله عز وجل وما الخ) فجملة ولها حال من قرية ولا يصح أن تكون صفة لقرية وان كان احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من الحال لأنه منع من الصفة أمران إلا وواو الحال لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بأحد ذلك فضلا عنهما خلافا للزمخشري (وقوله ومنه قوله يا صاح الخ) البيت من البسيط وقائله رجل من بني طيء وصاح مرخم صاحبي على غير قياس لأنه نكرة وهل للاستفهام الانكاري وحم بضم الحاء مبنيا للمفعول بمعنى قدر وعيش نائب وباقيا حال من عيش فترى الظاهر أنه منصوب في جواب الاستفهام بأن مقدرة بعد الفاء والعذر مفعول ترى وإبعاد مصدر أبعد من اضافة المصدر إلى الفاعل وكمل بالمفعول وهو الأمل والشاهد في باقيا حيث أتى حالا من عيش وهو نكرة والمسوغ هو تقدم الاستفهام بهل (وقوله ومنه قوله لا يركنن الخ) البيت من الكامل وقائله قطري بن فجاءة

فهذه ستة مسوغات وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله : لا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا . فمستسهلا حال من امرىء الأول وسوغ ذلك تقدم النهى وفهم من قوله غالبا ان صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ فى غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضا وفى الحديث : فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما. وذو الحال مفعول لم يسم فاعله بينكر وغالبا حال منه وان لم يتأخر الشرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبين ثم قال :

(وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا ولا أمنعه فقد ورد)

يعنى ان صاحب الحال اذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند قال المصنف وهذا الذى منعوه لا أمنعه أنا لوروده فى كلام العرب وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله :

تسليت طرا عنكم بعد بعدكم * بذكراكم حتى كأنكم عندى

فطرا حال من الكاف فى عنكم وهو مجرور بعن ﴿ فان قلت ﴾ قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف ان ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالاضافة لا يمتنع ان يسبقه الحال أما المرفوع والمنصوب فلا اشكال فى جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيد وضربت منطلقة هندا وأما المجرور بالاضافة فقد حكى الاجماع على منع جواز تقديم الحال عليه ﴿ قلت ﴾ هذا المفهوم معطل وانما خص المجرور بالحرف لانها هى المسئلة التى تعرض النحويون لذكرها فى كتبهم والخلاف فيها مشهور وممن أجاز تقديم الحال على صاحبها الفارسى وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضى قوله ولا أمنعه انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون فى ذلك تابعا لغيره وسبق مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بسبق وهى واقعة على صاحب الحال والضمير فى أبوا عائد على النحويين وظاهره انه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازه فوجب إعادته على الأكثرين والهاء فى أمنعه عائد على سبق ثم قال :

(ولا تجز حالا من المضاف له * إلا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا)

الخارجى ولا ناهية ويركن مضارع ركن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة مبنى وأحد فاعله والاحجام بحاء فجيم النكوص والتأخير ويروى بتقديم الجيم على الحاء يوم الوغى أى يوم الحرب متعلق بيركنن ومتخوفا حال من أحد والحمام بكسر الحاء الموت والمعنى لا يرضى الانسان بهروب يوم الحرب خوفا من الموت فان الأجل لا يزاد فيه ولا ينقص والشاهد فى متخوفا حيث أتى حالا من أحد وهو نكرة والمسوغ تقدم النهى بلا (وقوله من غير مسوغ) ليس المراد من غير مسوغ من المسوغات التى ذكرها الناظم حملا له على ظاهره بل المراد من غير مسوغ من المسوغات التى ذكرها الناظم والتى زادها عليها النحاة بان فقد الجميع فهذا يكون غير غالب والناظم يقتضى أنه مهما فقدت المسوغات التى ذكرها هو الا ويكون اتيان صاحب الحال نكرة غير غالب وليس كذلك كما علمت (وقوله قعدة رجل) بكسر القاف وفتحها وفى القاموس القعدة مقدار ما أخذه القاعد من المكان (وقوله وعليه مائة بيضا) بصيغة الجمع بكسر الباء جمع أبيض يطلق على الدرهم والمعنى عليه دين قدره مائة درهم وبيضا حال من مائة ولا يصح أن يكون تمييزا لان تمييز المائة لا يكون جمعا وقد يقال ان المسوغ فى هذه الأمثلة موجود أما الأول وهو قعدة فمن جملة المسوغات أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل ومنه هذا لان قعدة اسم مكان وأما الثانى وهو بيضا فالمسوغ الاخبار بجار ومجرور مقدم ويأتى فيه ما مر فى مثال الكردى بنى الدار قائما رجل وأما الثالث وهو قياما فالمسوغ تقديم حال أخرى وهى قاعدا الذى أتى من المعرفة وهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (وسبق حال) (قوله كدى نحو مررت بهند الخ) لم يمثل بالمذكر نحو مررت بزيد قائما لدفع احتمال أن يكون قائما حالا من التاء (وقوله فلا يجوز عندهم الخ) عللوا ذلك بان الأصل فى الحال أن يعمل فيها عامل صاحبها والعامل فى الصاحب هنا حرف الجر وهو الباء وهو ضعيف لا يعمل فى شيئين فجبروا ضعفه بان قالوا له وان كنت ضعيفا فلا تقدم الحال عليك وان كان العامل الاستقرار (وقوله منها قوله تسليت الخ) البيت من الطويل وطرا بمعنى جميعا حال وطرا وكافة الأزمان للنصب على الحال والتسلى التصبر وذكرى مصدر ذكر مضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل بذكرى اياكم فحذف المضاف اليه الفاعل وهو الياء فاتصل الضمير والألف الموجود الآن فى ذكرى للتأنيث وحتى ابتدائية والشاهد فى طرا حيث أتى حالا من المجرور بعن مقدم عليه قال الموضح والحق ان البيت ضرورة (وقوله فقد حكى الاجماع على منع الخ) عللوا منع ذلك بان المضاف والمضاف اليه كالصلة والموصول فكما لا يجوز تقديم ما تعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يجوز أن يتقدم ما تعلق بالمضاف اليه على المضاف ومن لزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ان تأخر الحال عن المضاف وتقدم المضاف اليه (وقوله هذا المفهوم معطل الخ) أى غير معتبر والتعطيل هو بالنسبة لمفهوم بحرف واما بالنسبة لجر فمعتبر كما قرره وحينئذ فالصواب أن يقول ان هذا المفهوم فيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (ولا تجز) لما أخذ

يعنى ان صاحب الحال لا يكون مضافا اليه الا فى ثلاثة مواضع الأول أن يقتضى المضاف العمل فى الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل فى كونه مصدرا أواسم فاعل كقوله عزوجل : إلى الله مرجعكم جميعا . ومثله قولك أعجبنى ضرب هند قائمة وأناضارب هند قائمة فضرب وضارب يقتضيان العمل فى الحال لان الحال لا يعمل فيها الا الفعل أوما فى معناه الثانى أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كقوله عزوجل : ونزعنا مافى صدورهم من غل إخوانا . فالصدور بعض ما أضيف اليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه فى صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عزوجل : فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا. لصحة فاتبعوا ابراهيم فلو كان المضاف اليه غيرماذكر لم يجز اتيان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وانما جاز ذلك فى المواضع المذكورة دون غيرها بناء على ان الحال لا يعمل فيها الا الفعل أوما فى معناه وان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فاذا كان المضاف مصدرا أواسم فاعل فلا اشكال فى انه هو العامل فى صاحب الحال وفى الحال معا واذا كان المضاف بعض ما أضيف اليه أومثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل فيه فى التقدير عاملا فى المضاف اليه فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار وابراهيم معمول لاتبعوا فحالا مفعول بتجز ومن المضاف متعلق بتجز واللام فى له بمعنى الى فان المضاف متعد بالى وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف اليه فان المضاف فى نحو غلام زيد اقتضى العمل فى المضاف اليه وهو جره وقوله فلا تحيفا أى تمل فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه * ثم اعلم ان العامل فى الحال إما فعل أوشبهه أو متضمن معناه دون لفظه وقد أشار الى الأول والثانى بقوله :

(والحال إن ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا * فجائز تقديمه كمسرعا * ذاراحل ومخلصا زيد دعا

يعنى ان العامل فى الحال اذا كان فعلا متصرفا أوصفة شبيها به جاز تقديمه على عامله والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والأمر والمراد بغير المتصرف مالزم لفظ الماضى والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا قابلا لعلامة الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير الشبيه به أفعل التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الأول من الصفة الشبيهة بالمتصرف وهو قوله مسرعا ذا راحل فذا مبتدأ وراحل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر فى راحل وهو عائد على المبتدأ والعامل فى الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لانه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيد دعا فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل فى الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه انه اذا كان العامل فعلا غير متصرف أوصفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز فى نحو ما أحسن هندا متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هندا ولا ما متجردة أحسن هندا وكذلك لا يجوز فى نحو هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين احداهما ماذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند اليه العامل والاخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثالهما فى المثال الأول ذا مسرعا راحل وفى المثال الثانى زيد مخلصا دعا وانما قصد الصورتين الأوليين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند اليه العامل فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى والحال مبتدأ وان ينصب شرط

من كلامه انه يجوز اتيان الحال من المجرور بالحرف كأنه قيل له هل يأتى من المضاف اليه أم لا فقال ولا تجز (قوله كذى كقوله عزوجل : الى الله مرجعكم الخ) ظاهره ان مرجع مصدر وليس كذلك بل هو اسم مصدر لرجع لان المبدوء بميم زائدة ان كان للمفاعلة كمقاتلة ومخاصمة فهو مصدر حقيقة وان كان لغير المفاعلة كمرجع فهو اسم مصدر (وقوله وان العامل فى الحال هو العامل الخ) هذا مذهب الجمهور والصحيح عند ابن مالك وصاحب المغنى خلافه (وقوله فهو تتميم للبيت الخ) قد يقال انه غير تتميم بل للرد على من منع ماعدا المسئلة الأولى وقال لا شاهد فى إخوانا فى الآية لاحتمال انه منصوب على المدح ولا فى حنيفا لاحتمال أن يكون حنيفا حالا من ملة لأن المراد بالملة الدين وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أومثالين قال أبو حيان فيكون الناظم علم انه لا بد من الرد عليه فقال فلا تحيفا وأصله فلا تحيفن بنون التوكيد الخفيفة أبدلت فى الوقف ألفا والحيف الميل (والحال إن ينصب) (قوله كذى قابلا لعلامة الفرعية) لان التأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرعا الافراد (وقوله والصفة المشبهة) ﴿ ان قلت ﴾ الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم لقوله فيما يأتى وسبق ماتعمل فيه مجتنب فكيف يقال هنا انه يجوز التقديم ﴿ قلت ﴾ هذا الشرط انما هو بالنسبة الى رفع الفاعل ونصب المفعول حيث عملها بطريق الشبه بالفعل وعملها فى الحال لما فيها من رائحة الفعل (قوله وغير الشبيه به أفعل التفضيل الخ) ظاهره ان أفعل التفضيل لا يطابق مطلقا مع ان محل لزوم عدم المطابقة فيه مخصوص بما اذا كان مجردا من أل والاضافة أومضافا الى نكرة عملا بقوله وان لمنكور يضف أوجردا الخ والمقرون بأل تلزمه المطابقة عملا بقوله وتلو أل طبق والعذر له انه لما كان المقرون بأل قيل انه صفة مشبهة أطلق فى اسم التفضيل (وقوله وانما قصد الصورتين الخ) أى المثالين وهذه عبارة غير جيدة والأولى أن يقول واقتصر فى المثالين

وبفعل متعلق بينصب وصرفا فى موضع الصفة لفعل أوصفة معطوف على فعل وأشهت المصرفا جملة فى موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبرمقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار الى الثالث فقال :

(وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا)

يعنى ان العامل فى الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال : (كتلك ليت وكأن) فتلك اسم اشارة وفيها معنى الفعل وهو اشير وليس فيها حروف الفعل الذى يفهم منه وليت حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكأن حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد فى أسماء الاشارة كلها فمثال اسم الاشارة تلك هند منطلقة وذلك عمرو ضاحكا ومثال التمنى ليت عمرا مقيما عندنا ومثال التشبيه كأنك طالعا البدر فالعامل فى الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفى الثانى ليت لتضمنها معنى أتمنى وفى الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف ان ذلك غير محصور فيما ذكر ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجى وحروف التنبيه وأما فى الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم ثم قال : (وندر * نحو سعيد مستقرا فى هجر) هذا أيضا من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما فى نحو زيد عندك قاعدا وسعيد فى هجر مستقرا فالعامل فى الحال فى هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما مناب استقر أو مستقر والحال فى هذا المثال الذى ذكر مؤكدة لأن التقدير سعيد استقر فى هجر مستقرا وانما فصل هذه المسئلة من تلك وما ذكر بعدها وان كانت مثلها فى تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيها تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال فى المثال الذى ذكر وهو مستقرا مقدما على عامله وهو فى هجر ومثله قوله عز وجل فى قراءة من قرأ : والسموات مطويات بيمينه . بنصب مطويات وممن أجاز تقديم الحال فى مثل هذا الأخفش ونحو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية محكية بقول محذوف تقديره وندر نحو قولك ثم قال :

(ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجاز لن يهن)

على الصورة الأولى للتشبيه الخ (وعامل ضمن) هذا كأنه مفهوم قوله أوصفة فيما مر ذكر لما فيه من التفصيل لأن منه مايمنع أصلا ومنه ما يجوز على قلة وهو قوله وندر نحو الخ (قول كدى فالعامل فى الأول الخ) فيكون العامل فى الحال وصاحبها واحدا وهو تلك عملت فى صاحبها من جهة كونها مبتدأ وعملت فى الحال لما فيه من رائحة الفعل فهى عاملة فى شيئين باعتبارين مختلفين وكذلك يقال فى ليت وكأن وغيرهما فسؤال الأزهرى غير وارد من أصله (وقوله مما ضمن معنى الخ) مثال الترجى لعل الحبيب مقيما عندنا فمقيما عندنا فمقيما حال من الحبيب والعامل فى الحال وصاحبها العل لأن معناها أترجى ومثال التنبيه هاعمرو منطلقا عندنا فمنطلقا حال من عمرو والعامل فى منطلقا ها لأن فيها معنى الفعل وهو انتبه والعامل فى صاحبها وهو عمرو الابتداء ومثل بعضهم بهذا زيد مقيما فمقيما حال من زيد والعامل فى الحال ها والعامل فى صاحبها المبتدأ فيكون عامل الحال وصاحبها فى المثالين مختلفا * واعلم ان هاء التنبيه لا يمكن جعلها عاملا فى كل مثال إلا إذا بنينا على أن عامل الحال غير عامل صاحبها كما فى المثالين وإذا قلنا بمذهب الجمهور فلا تكون عاملة قطعا فالأولى للمكودى أن يحذفها ومثال أما فى الشرط أما علما فعالم فعلما حال عامله أما لانها قائمة مقام اداة الشرط وفعله والتقدير مهما يذكر شخص فى حال علم فهو عالم (وقوله والاستفهام) هو بالرفع معطوف على الترجى لا بالجر عطفا على الشرط لاقتضائه ان اما تكون فى الاستفهام وليس كذلك ومثلوا له بشطر بيت وهو : *يا جارتا ما أنت جاره* وجعلوا أنت مبتدأ وماخبر وجارة حال من معمول ما ولم ينصوا على صاحب الحال ولعله ضمير فى الوصف الذى نابت عنه ما والتقدير أنت عظيمة فى حال كونك جارة وقال أبو حيان بل لاشاهد فيه لاحتمال أن يكون جارة تمييزا وما نافية حجازية وأنت اسمها وجارة خبرها أو تميمية وجارة بالرفع خبر أنت والمعنى ما أنت جارة بل أعظم تأمل (وندر نحو سعيد) هذا مستثنى من قوله وعامل ضمن الخ كأنه قال مهما كان العامل مضمنا معنى الفعل دون حروفه الا ولا يتقدم الحال عليه محله إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور وإلا فيجوز التقديم بقلة (قول المكودى باسم ما الحال له الخ) اسم بالتنوين وما نافية والمعنى باسم ليس هو صاحب الحال فى اللفظ وإنما صاحبه ضميره الذى فى الظرف أو عديله ويحتمل أن تكون موصولة ويقدر المضاف بين اللام والهاء أى لضميره ويدل له ما فى بعض النسخ باسم الذى الحال له (وقوله من تلك) أى من لفظ تلك المذكورة فى قوله كتلك ومراده بما ذكر بعده ليت وكأن ولو قال من تلك ولعل وكأن لكان أخصر وأوضح فى المراد (وقوله وهو فى هجر) هجر اسم مدينة باليمن يجوز فيه الصرف وعدمه باعتبار المكان والبقعة (وقوله من قرأ) الذى قرأ بذلك هو الحسن البصرى فالسموات مبتدأ ويمينه خبر ومطويات حال من الضمير المستتر الذى انتقل للجار والمجرور هكذا قال الناظم تبعا للأخفش والحق خلافه انظر الموضح (نحو زيد مفردا) هذا مستثنى من

قد تقدم ان أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثال المذكور ونحو مبتدأ وخبره مستجاز وزيد مبتدأ وخبره أنفع وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفردا حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيها أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه مفردا من عمرو في حال كونه معانا وإنما كان أنفع عاملا في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن مفعولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله لن يهن أي لن يضعف وهو خبر بعد خبر ثم قال :

(والحال قد يجيء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد)

يعني أن الحال قد يجيء متعددا أي متكررا والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فمثال المفرد جاء زيد راكبا ضاحكا فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور الأولى أن يكون صاحب الحال متعددا والحال مجتمعة نحو : وسخر لكم الشمس والقمر دائبين . الثانية أن يكون بتفريق مع عدم ايلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم ايلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والاختيار في نحو هذا مع عدم

مفهوم قوله أو صفة أشبهت المصرفا ولذلك قال المكودي قد تقدم ثم إن المأخوذ من قول الناظم نحو ان المراد أن يتوسط اسم التفضيل بين حالين أعم من أن يختلف الحالان والذاتان كما هنا أو يتحد الذاتان ويختلف الحالان كزيد مفردا أنفع منه معانا أو عكسه كزيد مفردا أنفع من عمرو مفردا وأما اتحاد الجميع فمحال وبه يسقط قول السيوطي في النكت ان كلام المصنف قاصر نعم المصنف يقتضي جواز تقديم أحد الحالين وجواز تأخيرهما معا ويظهر من كلامه أنه الأصل وليس كذلك بل تقديم الحال الفاضلة وتأخير المفضولة وتوسط اسم التفضيل بينهما واجب كما نكت به الموضح وللجلال الدين السيوطي في هذه المسئلة تأليف سماه تحفة النجباء في قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا ﴿ مستملحة ﴾ ذكر الراعي هنا مقامة ظريفة قال المكودي وغيره يجوز تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور لتضمنهما معنى الفعل دون حروفه فوصل الخبر لأفعل التفضيل فنادى بالويل والعويل وقال يا للعجب ما السبب متى أنزلت إلى الحضيض السافل ورفع الظرف والمجرور لا على المنازل مع أني تضمنت حروف الفعل ومعناه فوا أسفاه وا أسفاه وما ذلك إلا لقلة السعد ثم أطرق مليا وأنشد:

وكم من مليح لا يعز وضده * يقبل منه العين والخد والفم
هو الجد خذه ان أردت مسلما * ولا تطلب التعليل فالأمر مبهم

ثم انه أغرورقت عيناه وتنفس تنفس الأواه وقال :

وحقك ما عدمت أثير مجد * ولا عجزت خؤلي عن سباق
ولكني بليت بسوء سعد * كما تبلى المليحة بالطلاق

فلما غص بالبكاء مما بثه من الشكوى استرجع إلى شديد القوى وتأسى بقول الزمخشري :

وأخرني دهري وقدم معشرا * على أنهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني * أنا الميم والأيام أفلح أعلم

ثم إنه لما أفاق من غمرته وما خامره من سكرته قال لا يرفع الجزع البلوى ولا إلى لئيم من شكوى ثم انه توجه لقاضي القضاة وامام النحاة فلما وقف بين يديه سلم عليه وقال أيد الله القاضي وتقبل منه المستقبل الماضي :

يا حار لا أرمين منكم بداهية * لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

فقال القاضي أوجز في الكلام وبين المقصود والمرام فلما شرح له القصة قال له أزلت عن قلبك كل غصة وحق من رفع الخضرا وبسط الغبرا لأجبرن قلبك المكسور ولأسكننك أعالي القصور ولأوسطنك بين حالين حتى تكون بينهما كهلال بين نجمين وأنشده ونحو زيد امفردا أنفع من عمرو الخ ومن كلام العرب هذا بسرا أطيب منه رطبا (قوله لن يهن أي لن يضعف) مضارع وهن يهن وأصله يوهن فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها وهما الياء والكسرة (والحال قد يجيء) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للناظم قلتم الحال وصف لصاحبها في المعنى وخبر عنه والنعت والخبر يجوز تعددهما وقد مر وأخبروا باثنين أو بأكثرا ويأتي وان نعوت كثرت فهل الحال تتعدد أم لا فأجاب بأنه يتعدد (قول المكودي أي متكررا) الأولى أن يقتصر على متعدد فلا يفسره بالمتكرر لأن التكرار يقتضي أنه لابد من إعادتها بلفظها نحو : وسخر لكم الخ فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والأصل دائبة ودائبا غلب جانب المذكر لاتفاق الحالين لفظا ومعنى مع أنه لا يشترط تكرارها بلفظها (وقوله الثانية أن يكون بتفريق الخ) الذي يظهر أن هذه الصورة لا يشملها الناظم ولا تدخل في كلامه ولم يذكرها المصنف (وقوله مع عدم

القرينة جعل الأول للثاني والثاني للأول لمصعدا في المثال حال من زيد ومنحدرا حال من التاء في لقيت والحال مبتدأ وخبره قد يجيء الخ والظاهر في قد أنها للتحقيق لا للتقليل ولمفرد متعلق بيجيء * ثم اعلم أن الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهي على قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار إلى الأول بقوله : (وعامل الحال بها قد أكدا) يعني أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين الأول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل : وأرسلناك للناس رسولا. الثاني أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظا كقوله عز وجل : ولا تعثوا في الأرض مفسدين. لأن العثو هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله : (في نحو لا تعث في الأرض مفسدا) فمفسدا حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل له تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة فقال :

(وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر)

يعني أن الحال تجيء مؤكدة للجملة ويجب أن يكون عاملها مضمرا وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفا فالعامل فيها واجب الحذف وتقديره ان كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه وان كان أنا حقني أو اعرفني وانما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي اليه من تعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل لأن التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وانما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة والمؤكد بعد المؤكد ويشترط في الجملة المؤكدة أن تكون اسمية وأن يكون جزآها معرفتين وأن يكونا جامدين وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيمتها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأيها معرفتين من تسميتها مؤكدة

القرينة) فلو كانت القرينة موجودة بأن كان أحدهما لمذكر والآخر لمؤنث فلا اشكال نحو لقيت هندا راكبا راجلة أو لقيت هندا راجلة راكبا فالمؤنث للمؤنث والمذكر للمذكر تقدم أو تأخر (وقوله جعل الأول للثاني والثاني للأول) فيكون من اللف والنشر المعكوس وهو أولى عند البيانيين من المرتب لأنه في المعكوس أحد الحالين ولي صاحبه ولم يفصل إلا بين أحد الحالين من صاحبه وفي جعله مرتبا يكون فيه الفصل بين كل حال وصاحبه وقول الأزهري ان اللف المرتب أولى ورتب سؤالا وجوابا مردود وعكس المصنف بان تكون الحال مفردة وما قبلها متعدد فان كان هنالك قرينة عمل عليها نحو ضربت هند عمرا راكبة أو راكبا فالأمر واضح والا فالمختار أن تكون الحال من الآخر نحو لقيت زيدا راكبا فالمختار أن تكون حالا من زيدا لامن التاء وزاد المصنف فاعلم للرد على ابن عصفور والفارسي حيث منعا تعدد الحال لمفرد (وقوله مبينة) هي التي يقال لها مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فالركوب لا يستفاد الا من الحال والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها (وعامل الحال) (قول كدى وذلك على قسمين الأول الخ) اعلم أن الحال المؤكدة فيها أقوال ثلاثة المنع مطلقا الجواز مطلقا التفصيل فان وافق الحال عامله لفظا ومعنى امتنع الحذف والا جاز وهو مذهب الجمهور ولو مثل للقسم الأول لكان فيه الرد على المانع مطلقا والمفصل وأما تمثيله للقسم الثاني فلا يكون فيه الرد الا على المانع مطلقا ثم ان تعث بفتح التاء مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف وهو من عثي كرجا بفتح الجيم ومعنى عثي أفسد (وان تؤكد) (قول كدى ان كان المبتدأ غير انا) أي غير ضمير متكلم وأحق بفتح الهمزة وضم الحاء مبني للفاعل من الثلاثي بمعنى حققت الشيء واعرف بفتح الهمزة وكسر الراء من عرف قاله الدماميني ومافي ابن غازي من البناء للمفعول غير ظاهر (وقوله من تعدى فعل الفاعل المضمر الخ) معنى هذه العبارة انه يلزم على ذلك أنه يتعدى الفعل وهو أعرف أو أحق الذي فاعله ضمير متصل الى ضمير آخر وهو المفعول وهو لا يجوز (وقوله فيكون الفاعل والمفعول الخ) علله الرضى بان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا في غيره والمفعول مؤثرا لغيره وأصلهما التغاير بينهما معنى ويجب تغايرهما لفظا فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلا يقول فما إذا كانا ظاهرين ضرب زيد زيدا تريد أن زيدا ضرب نفسه ولا فيما إذا كانا ضميرين ضربتني بضم التاء تريد أن المتكلم ضرب نفسه ولا ضربتك بفتح التاء تريد أن المخاطب ضرب نفسه فاذا أردت أحد هذه الثلاثة تعين ان يقال ضرب زيد نفسه وضربت نفسك والنفس المفعول وان كانت نفس الفاعل من جهة المعنى لكن لما أضيفت صارت كأنها غيره لأن الغالب في المضاف أن يكون مغايرا للمضاف اليه وهذا في غير أفعال القلوب وأما أفعال القلوب فيجوز أن يتحد الفاعل والمفعول به لفظا نحو ظننتني قائما لأنه ليس في الحقيقة المرفوع فاعلا والمنصوب الأول مفعول به وانما المفعول به مضمون الجملة اه كلام الرضى بمعناه . (وقوله وفهم كونها اسمية الخ) هذا لا يصح لأن المؤكدة لعاملها تارة يكون العامل فعلا كما مر وتارة يكون اسما نحو هذا عاث في الأرض مفسدا (وقوله والمؤكدة لعاملها فعلية) لا معنى لهذا الكلام لأن المؤكد للعامل هو الحال

لأنه لا يؤكد إلا ماقد عرف وفهم اشتراط كون جزأيها جامدين من قوله وان تؤكد جملة لأنه لو كان أحد جزأيها مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول وان تؤكد شرط وجوابه فمضمر عاملها ومضمر خبر مقدم وعاملها مبتدأ وقوله ولفظها يؤخر جملة مستأنفة أفادت حكما غير الأول ثم اعلم أن الحال على قسمين مفردة وهو الأصل وقد تقدم وجملة ولما فرغ من القسم الأول شرع فى القسم الثانى فقال : (وموضع الحال تجىء جمله) يعنى أن الجملة تقع فى موضع الحال فيحكم حينئذ عليها انها فى موضع نصب وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية ومثل للجملة الاسمية فقال (كجاء زيد وهو ناو رحله) وموضع ظرف مكان والعامل فيه تجىء أى تجىء الجملة فى موضع الحال ثم قال :

(وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت)

يعنى أن الجملة الواقعة فى موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فانها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد تقاد النجائب بين يديه وانما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قائم زيد وضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب ومضارع متعلق ببدء وثبت فى موضع الصفة لمضارع وحوت ضميرا فى موضع الخبر لذات وخلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملتان خبران عن ذات ثم قال : (وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا)

يعنى ان الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قمت وأصك عينيه ومعنى أصك أضرب قال الله تعالى : فصكت وجهها . أى ضربته وذات مفعول بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره انو وبعدها متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعلن ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندا والهاء فى بعدها عائدة على الواو والضمير فى له عائد على المبتدا والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدأ المنوى ثم قال :

(وجملة الحال سوى ما قدما * بواو أو بمضمر أو بهما)

يعنى ان الجملة الواقعة حالا إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد والشمس طالعة أو بالمضمر دون الواو ونحو جاء زيد يده على رأسه أو بالمضمر والواو معا نحو جاء زيد ويده على رأسه إلا أن قوله سوى ما قدما شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفى وليس على اطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك والعذر له فى اطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد فى ذلك على الأكثر وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعدها عطف عليه والعامل هنا فى المجرور الواقع خبرا ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للعلم به وأو للتخيير وسوى استثناء وما موصولة واقعة على

والحال اسم لا فعل وتمحل بعضهم لادليل عليه (وقوله لأنه لا يؤكد إلا ماقد عرف الخ) فيه نظر إذ النكرة قد تؤكد على أن المؤكد هنا مضمون الجملة لا طرفاها واشتراط التعريف انما هو للطرفين قاله شيخنا سيدى على قصاره ومثال كون أحد جزأيها مشتقا زيد معتكف صائما (وقوله ثم اعلم أن الحال على قسمين الخ) جعلها قسمين تبعا لظاهر الناظم وجعلها غيره ثلاثة أقسام والقسم الثالث مما يقع حالا الظرف والجار والمجرور ولعل الناظم لم يذكرهما لأنهما يتعلقان بمحذوف ان قدر مفردا فهما داخلان فى المفرد وان قدر فعلا فهما داخلان فى الجملة (وموضع الحال تجىء جمله) أطلق فى الجملة مع أنها مقيدة بقيود ثلاثة كونها خبرية ذات رابط غير مصدرة بدليل استقبال اتكالا على المثال على عادته لأن المثال مستوف للشروط (قول كدى فيحكم حينئذ عليها الخ) هذا رفع للعموم الذى فى قوله وموضع الحال تجىء جملة وهل يحكم عليها بأنها حال أولا يبقى ما هو أعم لكن هذا العموم يخصصه قوله وجملة الحال سوى الخ (وذات واو) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان ورد من كلام العرب وقوع المضارع المثبت بعد الواو فبأى شىء تؤوله فقال وذات الخ (وقول كدى بفعل محذوف الخ) لا يصح لفساد المعنى (وقوله ويجوز رفعه على الابتداء الخ) فيه نظر لأنه لا ضمير يعود على المبتدأ وأما ضمير بعدها فهو عائد على الواو ﴿وأجيب﴾ بأن بعدها على حذف مضاف أى بعد واوها ولم يبين المكودى اعراب قول الناظم له المضارع اجعلن الخ وقد سئل سيدى العربى بردله عن اعراب قول ابن مالك له المضارع اجعلن مسندا ﴿ ان قلتم﴾ هو نعت لمبتدأ لزم منه وقوع الجملة المنعوت بها طلبية وان قلتم معطوف على جملة انو ﴿قلنا﴾ لا يصح لأن المعطوف على الخبر خبر ولا رابط هنا فى الجملة المعطوفة فأجاب باختيار الثانى وان الأصل اجعلن المضارع مسندا لمبتدإها ثم أتى بالضمير الذى هو ها مكان الظاهر الذى هو لفظ مبتدأ وذكر لوقوعه موقع المذكر فيكون الضمير فى له هو الرابط اه . ﴿ قلت ﴾ والظاهر أنه مستأنف كأنه لما قال وذات واو بعدها كأن قائلا قال له وما تفعل بالمضارع قال له المصنف اجعلن الخ (وجملة الحال) ظاهر تقدير كدى ان أوفى الموضعين فى النظم للتخيير وصرح به بعد فيقتضى أن كل ما يجوز

الجملة المتقدمة ثم اعلم أن العامل فى الحال قد يحذف وحذفه على نوعين جائز وواجب والى النوعين أشار بقوله :

(والحال قد يحذف مافيها عمل * وبعض مايحذف ذكره حظل)

ويحذف جوازا اذا دل عليه دليل لفظى أو حالى فاللفظى كما اذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت والحالى كقولك للقادم من سفر مبرورا مأجورا أى قدمت ولك فى هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول جئت راكبا وقدمت مبرورا ويحذف وجوبا إذا جرى مثلا كقول بعض العرب حظين بنات صلفين كنات فحظين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتم والحظين اسم فاعل من حظى المشتق من الحظوة وصلفين من الصلف وهو عدم الحظوة يقال صلفت المرأة صلفا إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها والبنات جمع بنت والكنات جمع كنة وهى زوجة الابن فبنات وكنات منصوبان على التمييز ومن حذف عامل الحال وجوبا اذا سدت مسد الخبر وتقدم فى باب الابتداء والحال مبتدأ وقد يحذف خبره ومامفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل فى الحال والضمير فى فيها عائد على الحال والضمير المستتر فى عمل عائد على ما وبعض مبتدأ ومامو صولة واقعة على العامل ويحذف صلتها وذكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع .

﴿ التمييز ﴾

التمييز هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ماقبله من ابهام فى اسم مجمل الحقيقة أو اجمال فى نسبة العامل الى فاعله أو مفعوله ويقال فيه فى الاصطلاح تمييز ومميز وتفسير ومفسر وتبيين ومبين قال :

(اسم بمعنى من مبين نكره * ينصب تمييزا بما قد فسره)

اسم جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثانى من نحو استغفر الله ذنبا والمشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لماسوى التمييز والمشبه بالمفعول به ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسره أن الناصب له ماقبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة

فيه الضمير من غير مامر يجوز فيه الواو وليس كذلك كما يؤخذ من قوله والعذر له الخ وحمله على هذا يوجب فى النظم فسادا إذ منها مايتعين فيه الضمير ومنها مايتعين فيه الواو ومنها مايجوز فيه وجهان فالصواب أن أو للتفصيل والتقسيم ويكون فى النظم اجمال وحمله على ان الاجمال أولى من حمله على الفساد وقد ذكر الموضح غالب الأقسام ومن أراد استيفاء الأقسام الثلاثة فعليه بحواشى التوضيح (والحال قد يحذف) (قول كدى اذا دل عليه دليل الخ) ﴿ ان قلت ﴾ من أين يؤخذ هذا من كلام المصنف ﴿ قلت ﴾ من قوله سابقا ويحذف الناصبها ان علما اذ هو من أفراد تلك القاعدة وانما أعاده هنا لان ذكر كل فى بابه أولى (وقوله كقول العرب الخ) فى المحكم هذا مثل يضرب لمن طلب حاجة فأصاب بعضها وعسر عليه البعض (وقوله اسم فاعل) الأولى أن يقول جمع حظى كولى صفة مشبهة من حظى يحظى كفرح يفرح فهو فرح ثم جمع جمع مذكر سالما فقيل حظين وأصله حظيين بياءين الأولى لام الكلمة مشددة استثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الأولى ثم كسرت الحاء اتباعا لحركة الظاء أو تقول استثقلت الكسرة على الياء الأولى فنقلت لما قبلها بعد سلب فتحة الحاء ثم التقى ساكنان الخ (وقوله يقال صلفت) بكسر اللام كفرح تصلف فهى صلف ففعل به مامر فى حظين الا أن الصاد يتعين بقاء فتحها ولا يجوز فيه الكسر لئلا يؤدى لاجتماع خمس كسرات كسرة الصاد واللام والفاء والياء مقدرة بكسرتين والمعنى أن لكم شرفا على غيركم فمن أجل هذا يرى لبناتكم شرف عند أزواجهن وبنات الناس عندكم لاترون أنتم لهم مزية لشرفكم عليهن والله أعلم .

﴿ التمييز ﴾

هو فى الأصل مصدر ميز يميز تمييزا وهو من باب اطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ومعناه لغة فصل الشىء من غيره قال تعالى : وامتازوا اليوم أيها المجرمون . أى انفصلوا من المؤمنين واصطلاحا أشار له المكودى وتعريفه مساو لتعريف الناظم فالأولى الاقتصار على تعريف الناظم ويبين معنى قول الناظم مبين بان يقول مبين لما قبله الى آخر كلامه (قول المكودى مجمل الحقيقة الخ) مثاله هذا شبر أرضا ومثال نسبة الفعل الى فاعله: اشتعل الرأس شيبا . ونسبة الفعل الى المفعول : وفجرنا الأرض عيونا . وقد يكون محولا عن المبتدأ نحو زيد أكثر مالا اذ الأصل مال زيد أكثر وقد يكون غير محول عن شىء نحو لله دره فارسا (اسم بمعنى من) (قول كدى واسم لا الخ) أما اسم لا فهو على معنى من التى للاستغراق والمفعول الثانى على معنى من الابتدائية كأنه قال أستغفر الله من أول الذنوب الى مالا يتناهى وقد اعترض تعريف الناظم بأنه غير جامع لان من التمييز ماليس على معنى من كطاب نفسا وأنت أعلى الناس منزلا وحسن وجها فيكون خارجا عن قوله بمعنى من ومنه ماليس مبينا ومنه تمييز التوكيد كقوله تعالى : إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا . فان شهرا تمييز ولم يبين شيئا لانه مستفاد من الشهور فيكون خارجا عن قوله مبينا

أما الاسم المجمل فلااشكال فى أنه هو الناصب له وهو متفق عليه وأما الجملة ففيها خلاف فقيل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسا أوما أشبهه نحو زيد طيب نفسا وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغى أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فانه قد نص بعد على ان العامل فى هذا النوع الفعل أوما أشبهه والعذر له أن التمييز فى هذا النوع لما كان رافعا لابهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الابهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مضمر تقديره هو اسم أى التمييز اسم وبمعنى من فى موضع الصفة لاسم ومن مضاف اليه ومبين نعت لاسم ونكرة نعت بعد نعت وينصب جملة مستانفة وتمييزا منصوب على الحال وبما متعلق بينصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسره فى موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء فى فسره وفى فسره ضمير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبره والأول أظهر ثم مثل فقال :

(كشبر أرضا وقفيز برا * ومنوين عسلا وتمرا)

فأتى بثلاثة من المثل الأول الممسوح وهو شبر أرضا والثانى المكيل وهو قفيز برا والثالث الموزون وهو قوله ومنوين عسلا وتمرا وبقى عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسيذكره فى بابه وقوله أرضا تمييز لشبر وبرا تمييز لقفيز وعسلا وتمرا تمييزان لمنوين والمنوان تثنية منا وهو الرطل ثم قال :　　　　(وبعد ذى وشبهها اجرره اذا * أضفتها كمد حنطة غذا)

الاشارة بذى الى ما دل على مساحة أو كيل أووزن ففهم من ذلك ان التمييز بعد العدد لا يجىء بالوجهين وقوله اذا أضفتها أى اذا أضفتها الى التمييز المنصوب فتقول شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر وقوله كمد حنطة مبتدأ ومضاف اليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذا ثم قال :　(والنصب بعد ما أضيف وجبا * ان كان مثل ملء الأرض ذهبا)　يعنى ان المميز اذا أضيف الى اسم آخر غير التمييز وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل ملء الأرض ذهبا انه لا يجب نصبه الا اذا كان كالمثال المذكور فى كونه يصح اغناؤه عن المضاف اليه اذ لا يجوز ملء ذهب فلو صح اغناؤه عنه لم يكن النصب واجبا نحو هو أحسن الناس رجلا اذ يجوز أن تقول هو أحسن رجل

وأجاب ابن هشام فى الحواشى عن الأول بانه ليس المراد بكونه على معنى من انه يصح التصريح بها قبله بل المراد التمييز معناه بيان الجنس كما ان من تكون لذلك أيضا فيكون ذلك القسم داخلا وأجيب عن الثانى بان التمييز مبين فى نفسه مع قطع النظر عما يعين معناه قبل ذكره فتدخل الآية (وقوله أما الاسم المجمل فلا اشكال الخ) ﴿ان قلت﴾ ماوجه اعمال الاسم المبين فى التمييز مع أنه جامد ﴿فالجواب﴾ لشبهه بالمبتدأ فى الطلب فالمبتدأ عمل فى الخبر لطلبه له من جهة المعنى والمميز عمل فى التمييز لانه محتاج اليه ليبينه ويفسره ولشبه بعضه باسم الفاعل كعشرين فانه شبيه بضاربين (وقوله قد نص بعد الخ) فى قوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا الخ وفى قوله والفعل ذو التصريف نزرا سبقا وقال الأشمونى ويحتمل أن الناظم ذهب هنا على قول ابن عصفور ونسبه للمحققين وذهب فيما يأتى على القول الآخر فيكون حينئذ له قولان وعلى هذين الاحتمالين يكون كلام الناظم عاما فى تمييز الذات والنسبة وقال يس الصواب أن ما واقعة على تميز الذات فقط ويكون قوله كشبر أرضا حالا من الضمير فى ينصب أومن ما أومن الهاء فى فسره فيكون المصنف انما تكلم على تمييز الذات وتكلم فيما يأتى على تمييز النسبة وبهذا يتضح المقام لذوى الأفهام فهى تقريرات ثلاثة الظاهر الاخير وهو ماقرره يس (وقوله قد رفع الابهام عنه) أى عن الفعل فهو داخل تحت قول المصنف بما قد فسره لانه انما فسر الفعل (وقوله والأول أظهر) الأولى الثانى وعليه اقتصر الشاطبى ووجهه الأزهرى فى معربه (كشبر أرضا) (قول كدى الأول الممسوح) يقال مسحت الأرض مسحا أى ذرعتها ذرعا والاسم المساحة بكسر الميم وفتحها (وقوله وهو قفيز الخ) القفيز ثمانية وأربعون صاعا عند أهل العراق وانظر بيان ماقاله الأزهرى فى حواشى التوضيح (وقوله وسيذكره فى بابه) اعلم ان تمييز العدد أكثر أنواع التمييز وكان ينبغى أن يذكره لكن لما كان الكلام فيه كثيرا عقد له المصنف بابا يخصه ولو ذكر لاحتاج الى استثنائه (وقوله وبعد ذى ونحوها الخ) لان غير تمييز العدد يجوز فيه وجهان وتمييز العدد اماواجب النصب كعشرين دينارا أوواجب الجر بالاضافة كمائتى درهم (اذا أضفتها) انما قيد الجر بالاضافة لانه لو أطلق لتوهم انه بمن ملفوظا بها أومقدرة ويبقى النون أوالتنوين فيفوت المعنى الذى قصده الناظم من كون الجر بالاضافة (قول كدى لا يجىء بالوجهين) بل يتعين فيه النصب أو الجر كما مر قريبا ويأتى مستوفى (وقوله وغذا خبره) وقال الشاطبى بل الخبر محذوف تقديره عندنا وغذا حال من الضمير الذى سكن فى الظرف أوتمييز والغذاء بكسر الغين والذال المعجمة والمد مايؤكل فى أى وقت والغداء بفتح الغين والدال المهملة مايؤكل فى وسط النهار ومنه قوله تعالى : آتنا غداءنا . (والنصب بعد ما أضيف) هذا تقييد لقوله وبعد ذى ونحوها اجرره كأنه قال محل كون تمييز غير العدد يجوز فيه وجهان النصب والجر ما لم يكن المميز مضافا الى غير التمييز لتعذر الاضافة مرتين ويقيد بما اذا لم يكن مجرورا بمن والإ فلا يجب نصبه لئلا يناقض

على أن هذا المثال الثانى ينتصب فيه التميز مادام المميز مضافا لكنه صالح للجر بالاضافة عند حذف المضاف اليه بخلاف الاول والنصب مبتدأ وبعد متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف ووجب خبر المبتدأ وان كان شرط ومثل خبر كان وملء الارض مبتدأ خبره محذوف تقديره لى أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره ان كان مثل قولك لى ملء الارض ذهبا ثم قال :

(والفاعل المعنى انصبن بأفعلا * مفضلا كأنت أعلى منزلا)

يعنى ان الاسم النكرة اذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلا فى المعنى وجب نصبه على التميز وعلامة كونه فاعلا فى المعنى انك اذا صغت من أفعل التفضيل فعلا جعلت ذلك التميز فاعلا به نحو أنت أعلى منزلا أى علا منزلك وفهم منه ان الواقع بعد أفعل التفضيل اذا لم يكن فاعلا فى المعنى لم ينتصب على التميز نحو أنت أفضل رجل بل يجب جره بالاضافة الا إذا أضيف أفعل الى غيره فانه ينتصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا والفاعل مفعول مقدم بانصبن والمعنى منصوب على اسقاط الخافض ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا الى المعنى ومفضلا حال من الفاعل المستتر فى انصبن وافعل غير منصرف للعلمية والوزن ثم قال :

(وبعد كل ما اقتضى تعجبا * ميز كأكرم بأبى بكر أبا)

يعنى ان التميز ينتصب بعد مادل على تعجب ومثل ذلك بقوله كأكرم بابى بكر أبا قال فى شرح الكافية والمراد بأبى بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ان ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهما ماأفعله وأفعل به فدخل فى ذلك ماأفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلا وويحه انسانا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا ونحو ذلك ثم قال :

قوله واجرر بمن الخ (قول كدى على ان هذا المثال الخ) أشار بهذا الى أنه لافرق بين المنطوق والمفهوم لان العلة فيها واحدة وهى تعذر الاضافة مرتين ثم ان المكودى لم يعترض هذا الشرط الا بكونه ضائعا ويقتضى خلاف المراد لان المدار على كون المميز مضافا ولافرق بين صحة الاستغناء عن المضاف اليه أم لا مع ان هذا المفهوم خارج قطعا لان كلامنا فى تميز الذات والمفهوم تميز نسبة فالصواب اسقاط هذا الشرط من أصله ولاجل هذا لم يتعرض له الموضح (والفاعل المعنى) هذا شروع من المصنف فى الكلام على تميز النسبة (قول كدى جعلت ذلك التميز فاعلا به) اعترضه أبو حيان بان الفعل لايدل على التفضيل والزيادة فلايصح جعله موضع اسم التفضيل وأجيب بان المعنى فى مثال كدى أنت علا منزلك على كل منزل فيفيد ماأفاده اسم التفضيل (وقوله لم ينتصب على التميز الخ) استشكله الرضى بقوله تعالى : والله خير حافظا . فى قراءة من قرأ بصيغة اسم الفاعل ولم يجب عنه وعلامة مالايصح كونه فاعلا فى المعنى ان يحسن وضع بعض مواضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكره فتقول فى مثاله أنت بعض الرجال هذا معنى كلامه وماقالوه قال بعض المحققين والحق ان كل تميز واقع بعد اسم التفضيل فهو فاعل فى المعنى فمعنى أنت أفضل رجل أنت فقت الرجال فى الفضل فيكون فاعلا من جهة المعنى (وقوله فانه ينتصب حينئذ الخ) عللوا ذلك بامتناع اضافة أفعل مرتين وقال الشهاب قد يجب النصب بل يجر بمن مقدرة ورد بان حذف من انما يطرد فى مواضع ليس هذا منها (وقوله ولا يصح أن يكون الفاعل الخ) هذا هو الظاهر وما فى الازهرى عن الشاطبى من كونه مضافا من إضافة الصفة الى فاعلها وأل خلف عن مضاف اليه لايخلو من تكلف غاية على ان اسم الفاعل لايضاف لمرفوعه الا اذا كان صفة مشبهة (وبعد كل ما اقتضى) (قول كدى قال فى شرح الكافية والمراد الخ) ان كان المراد به ماقال فيكون أبا تميز ذات لان أبا نفس أبى بكر وقيل المراد بأب والد أبى بكر وهو أبو قحافة رضى الله عنهما فيكون من تميز النسبة لان الاصل بأبى أبى بكر ثم حذف المضاف الذى هو أبى الاول وجىء به تميزا فان قلنا بما فى شرح الكافية فيكون التميز الذى هو أبا ليس واجب النصب بل يجوز جره بمن لانه تميز ذات ويجوز نصبه على الحال وان قلنا بالثانى فيتعين نصب أبا على التميز لانه تميز نسبة فعلى الاحتمال الاول يكون قول الناظم ميز محمولا على جواز نصبه على التميز وعلى الثانى يكون محمولا على وجوب النصب على التميز وبه يتضح الحال ويزول الاشكال ومثال الصيغة الثانية الموضوعة للتعجب ماأحسنه رجلا (وقوله نحو ويله رجلا وويحه الخ) الويل واد فى جهنم ويقال ذلك لمن وقع فى مهلكة يستحقها وويح كلمة ترحم تقال لمن وقع فى مهلكة لايستحقها وهما مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة (وقوله ولله دره فارسا) الدر بفتح الدال مصدر در اللبن يدر درا ودرورا والمضارع بكسر الدال وضمها بمعنى كثر اللبن ويطلق الدر على اللبن نفسه فالتعجب حينئذ من اللبن الذى ارتضعه هذا الولد حتى أتى على هذه الحالة الكاملة وقال ابن المظفر فى شرح المقامات الدر صوت اللبن عند حلبه فى الاناء ولا يصوت الا بعد كثرته واللام فى لله للقسم ولا يدخل اللام فى القسم الا على اسم الجلالة والتعجب معها لازم فيكون معنى لله دره والله ان صوت اللبن عند حلبه لكثير ويكون كناية عن التعجب من كثرة اللبن ثم استعير فى كل من أحسن فى شىء فروسية أو غيرها وعلى كل فالتميز المنصوب

(واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى)

قد تقدم ان التميز على معنى من لكن منه مايصلح لمباشرتها ومنه مالايصلح وكله صالح لمباشرتها الا نوعين تميز العدد وماهو فاعل فى المعنى وقد استثناها فلا يقال فى نحو عندى عشرون درهما عشرون من درهم ولا فى طاب زيد نفسا طاب زيد من نفس ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال : (كطب نفسا تفد) فنفسا تميز وهو فاعل المعنى لان التقدير لتطب نفسك وغير مفعول باجرر وبمن متعلق باجرر والفاعل مجرور عطف على ذى والموصوف بذى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على اسقاط فى وان شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه والتقدير ان شئت فاجرر بمن غير التميز صاحب العدد وغير تميز الفاعل فى المعنى ثم قال :

(وعامل التميز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا)

يعنى ان العامل فى التميز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التميز وقوله مطلقا أى سواء كان اسما أو فعلا أما اذا كان اسما فلا يتقدم عليه باجماع نحو عندى عشرون درهما فالعامل فى درهم عشرون فلا يجوز عندى درهما عشرون واما اذا كان فعلا فان كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضا تقديمه عليه نحو ماأكرمك أبا ونعم رجلا زيد وان كان متصرفا ففى تقديم التميز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازنى والمبرد وتبعهم الناظم فى غير هذا النظم وظاهر قوله نزرا سبقا ان له مذهبا ثالثا وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه على عامله المتصرف قوله :

ولست اذا ذرعا أضيق بضارع * ولا يائس عند التعسر من يسر وأبيات أخر

وعامل التميز مفعول مقدم ومطلقا حال من عامل التميز والفعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر فى سبقا ونزرا حال من الضمير المستتر فى سبقا

بعد ويله وويحه ودره تميز نسبة ان كان معاد الضمير معلوما وتميز ذات ان كان معاده مجهولا (واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد) (قول كدى الا نوعين) تبع الناظم والحق انها ثلاثة بزيادة المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا ثم ان من الداخلة على التميز فيما يصح دخولها هى بيانية وليست تبعيضية ولا زائدة وانما امتنع دخول من على تميز العدد الباقى على طريقته لانك اذا قلت عشرون من درهم كان درهم الذى هو تميز عشرون مفردا غير مطابق لعشرون وتمييز العدد اذا كان مجرورا بمن لابد أن يطابق وانما امتنع ظهور من مع التميز الفاعل فى المعنى ومع المحول عن المفعول لان التميز فى النوعين تميز نسبة وليس هنالك لفظ وذات تبين بمن ومحل المنع اذا بقى بصيغة التميز فان عرف دخلت عليه من فمثاله فى العدد عندى عشرون من الدراهم ومثاله فى غير العدد قوله تعالى : وأعينهم تفيض من الدمع . ثم ان الموضح اعترض كلام الناظم بانه غير جامع وغير مانع أما كونه غير جامع فانه بقى عليه قسم ثالث وهو المحول عن المفعول وأما كونه غير مانع فانه أطلق فى الفاعل المعنى فيقتضى انه مهما كان فاعلا فى المعنى الا ولا تدخل عليه من كان محولا عن الفاعل صناعة أو عن مضاف أم لا مع انه مقيد بأن يكون محولا عن الفاعل صناعة أو عن مضاف والا فتظهر من معه الا ان الازهرى قال فى تقييده بان يكون محولا عن الفاعل صناعة ولم أقف عليه لغيره على ان هذا القيد إن صح يحتمل أخذه من مثال الناظم بطب نفسا وتفد فى النظم مجزوم على جواب الامر ومعناه ان من طابت نفسه أحبه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد ومن خبثت نفسه يتقى الناس شره فيتركونه فلا يستفيد شيئا منهم (وعامل التميز قدم مطلقا) (قول كدى اما اذا كان اسما الخ) علة منع تقديم التميز على الاسم والفعل الجامدين انهما لايتصرفان فى أنفسهما فلا يتصرفان فى معمولهما (وقوله والمشهور منع تقديمه) علل بامور منها ان الغالب فى التميز أن يكون فاعلا فى المعنى محولا عن الفاعل صناعة وهو حيث كان فاعلا اصالة امتنع تقديمه فاستصحب منع التقديم بعد تحويل الاسناد وصيرورة الفاعل تميزا ومنها ان التميز كالنعت فى الايضاح والنعت لايتقدم على المنعوت فكذلك ماأشبهه وبحث فى التعليل الاول بان الشىء قد يخرج على أصله ولا يراعى الاصل كالمفعول فى نحو ضربت زيدا فانه يجوز تقديم المفعول بان يقال زيدا ضربت فاذا أنيب عن الفاعل بان قيل ضرب زيد امتنع التقديم (وقوله وتبعهم الناظم فى غير هذا النظم) قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف (وقوله ان له مذهبا ثالثا الخ) بل الحق انه انما أشار به للقول الثانى لاغير وأن القلة التى ذكرها انما هى بالنسبة لعدم التقديم فاذا طالعت كلام العرب وجدت الغالب والكثير فى أمثلتهم تقديم الفعل المتصرف وتاخير التميز ووجدت القليل فى كلامهم تقديم التميز وتأخير الفعل المتصرف ولهذا احتاجوا الى الاتيان بالدليل على القليل فليس هنالك إلا قولان ولا يؤخذ من الناظم قول ثالث (وقوله ولست اذا الخ) البيت من الطويل والتاء فى لست اسمها وبضارع خبرها والضارع الذليل المتضرع وذرعا تميز مقدم على عامله وهو أضيق ويقال ضقت بالامر ذرعا اذا لم تقدر عليه ولم تطقه ويائس من اليأس الذى هو القنوط معطوف على ضارع ومن يسر متعلق بيائس والشاهد فى تقديم ذرعا التميز على عامله

﴿حروف الجر﴾

(هاك حروف الجر وهى من إلى * حتى خلا حاشا عدا فى عن على
مذ منذ رب اللام كى واو وتا * والكاف والبا ولعل ومتى)

ذكر فى هذين البيتين عشرين حرفا وهى كلها متساوية فى جر الاسم وقد ذكر بعد هذا معنى كل واحد منها وما يختص به إلا خلا وعدا وحاشا فانه قد تقدم الكلام عليها فى باب الاستثناء وأما كى ولعل ومتى فانه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها أما كى فتجر ما الاستفهامية قالوا كيمه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها نحو قوله : إذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع
وأن المصدرية وصلتها فى قوله : فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا
وهى فى هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا فى نحو جئتك كى تكرمنى أن تكون كى حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فان الجر بها وارد فى كلام العرب خلافا لمن أنكره كقوله :
لعل الله فضلكم علينا * بشىء ان أمكم شريم وأما متى فهى فى لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كمه بمعنى من كمه وهاك اسم فعل بمعنى خذ ولم يذكر الجوهرى والزبيدى فيه إلا التنبيه وزاد الجوهرى فيها الزجر فهى عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك فى التسهيل من أسماء الافعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهى مبتدأ وخبره من إلى آخر البيتين وكل مابعد من معطوف عليه على اسقاط العاطف ثم ان من حروف الجر مايختص بالظاهر وهى سبعة أحرف وقد أشار اليها بقوله :

المتصرف الذى هو أضيق وقال الجمهور ان ذرعا معمول لمحذوف تقديره إذا أضيق ذرعا أضيق والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿حروف الجر﴾

لما كان الحال على معنى فى والتمييز على معنى من ناسب أن يذكر حروف الجر بعدهما ولما كان الجر يكون بالحرف وبالمضاف وكان الأول متفقا عليه والثانى مختلفا فيه قدم الناظم الكلام على المجرور بالحرف وسميت حروف الجر باعتبار عملها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وكما سميت حروف الجر قيل لها حروف الاضافة لأنها تضيف معانى الافعال القاصرة إلى الاسماء ويقال حروف الصفات لاحداثها فى الاسم صفات من تبعيض أو ظرفية أو غيرهما (هاك حروف الجر وهى من إلى) (قوله كذى ذكر فى هذين البيتين عشرين حرفا الخ) وهذا يقتضى أنها أكثر وقد زاد بعضهم الجر بائى عشر حرفا وقال ان مجموع الحروف اثنان وثلاثون حرفا وجعل منها ها التنبيه وهمزة الاستفهام والحق أن حروف الجر إنما هى عشرون كما ذكر الناظم (وقوله وقد ذكر بعد هذا معنى الخ) هذا من باب المجموع لا من الجميع إذ لم يذكر معنى الواو ورب والتاء (وقوله فانه لم يذكرها) أى لم يذكر معانيها وأما ألفاظها فقد ذكرها فى هذين البيتين (وقوله قالوا كيمه الخ) وذلك إذا أرادوا أن يسألوا عن علة شىء قالوا كيمه وأصله كيما بالألف فحذفت الألف لما يأتى فى قوله وما فى الاستفهام ان جرت حذف * ألفها ... ولحقت هاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف وسيقول وأولها الها إن تقف (وقوله نحو قوله إذا أنت الخ) البيت من الطويل وقائله النابغة وأنت فاعل بفعل محذوف يفسره مابعده لأن إذا الشرطية لايليها إلا جملة فعلية ويجوز فى راء فضر الفتح للخفة والضم اتباعا لحركة الضاد والكسر لأنه الأصل فى التخلص عند التقاء الساكنين وفاء فانما للتعليل والفتى نائب فاعل يرجى ويروى يراد بدل يرجى والمعنى إذا أنت لم تنفع من استحق النفع فضر من يستحق الضرر فانما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع ولضر من يستحق الضرر والشاهد فى كيما حيث جرت كى ما المصدرية وقيل ما كافة لكى عن العمل (وقوله وأن المصدرية وصلتها فى قوله الخ) البيت من الطويل قال العينى هو لجميل بن عبد الله وهو أصح من قول الزمخشرى انه لحسان والضمير فى قالت يعود على المحبوبة والهمزة فى أكل همزة الاستفهام وأصبح فعل ماض ناقص والتاء اسمها وما نحا بمعنى معطيا خبرها ولسانك مفعول ثان لمانحا على حذف مضاف أى حلاوة وكل المتقدم مفعول أول لمانحا وكى حرف جر وما زائدة وان مصدرية يسبك مابعدها بمصدر مجرور بكى وفيه الشاهد لأن إظهار أن بعد كى ضرورة وعطف تخدع على تغر عطف تفسير قال الأزهرى وتغر وتخدع مبنيان للفاعل والخداع ارادة المكروه بالانسان بحيث لايشعر (وقوله كقوله لعل الخ) البيت من الوافر وإعرابه واضح والشريم المرأة المفضاة التى اختلط مسلكاها ولعل هنا للاشفاق وهى وان كانت حرف جر فلا تتعلق بشىء لأنها شبيهة بالزائد والشاهد فى كون لعل جرت الاسم الظاهر بعدها ومجرورها محله نصب على أنها عاملة عمل ان أو رفع بالابتداء وبدأ الناظم بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك اختصت بالدخول على بعض الظروف كعند وقبل وبعد (وقوله وهاك اسم فعل) ظاهره ان هاك بجملتها اسم فعل والذى فى المعرب ان اسم الفعل انما هو ها بالقصر وقد تمد وأما الكاف فهى حرف خطاب تتصرف

(بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتاء)

يعني أن هذه الاحرف السبعة لاتدخل على المضمر بل على الظاهر فقط نحو منذ يومين وحتى مطلع الفجر وزيد كعمرو وحياتك ورب رجل وتالله وفهم منه أن ماعدا هذه السبعة من حروف الجر تدخل على الظاهر والمضمر ومنذ مفعول باخصص ومابعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم ان هذه الاحرف السبعة منها مايختص اختصاصا آخر زائدا على الاختصاص بالظاهر وهى أربعة وقد أشار اليها بقوله :

(واخصص بمذ ومنذ وقتا ورب * منكرا والتاء لله ورب)

يعني أن مذ ومنذ لايكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلا وقتا يعنى اسم زمان نحو مذ يومنا ومنذ يوم الجمعة وان رب لايكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا نكرة نحو رب رجل وان التاء لايكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكى ترب الكعبة وتالرحمن وتحياتك إلا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على لفظ رب وفهم منه أن مابقى من الاحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا ووقتا مفعول باخصص وبمذ متعلق باخصص ومنكرا معطوف على وقتا ورب معطوف على بمذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على لله ثم قال :   وما رووا من نحو ربه فتى * نزر كذا كها ونحوه أتى

قد تقدم أن رب والكاف من الاحرف المختصه بالظاهر وأشار فى هذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلا ومنه قول العرب ربه رجلا وقول الراجز :   خلى الذنابات شمالا كثبا * وأم أوعال كها أو أقربا

وفهم من المثال أن الضمير الذى يدخلان عليه لايكون إلا ضمير غائب وقوله : ونحوه . أى كها ويحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب نحوه وهن كقوله :

فلا ترى بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن إلا حاظلا

فيكون الضمير على هذا عائدا على ها والآخر أن يكون المراد ونحو ذلك أى من دخول الاحرف المختصة بالظاهر على الضمير

تصرف الكاف الاسمية تفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتثنى وتجمع كالكاف اللاحقة لاسم الاشارة ومافى المعرب هو الذى يظهر لأن المكودى قال بعدولم يذكر الجوهرى والزبيدى الخ والجوهرى والزبيدى انما ذكراها بدون كاف (بالظاهر اخصص) انما اختصت مذ ومنذ بالظاهر ولايكون إلا وقتا كما يأتى لأن معناهما إذا كانا اسمين الوقت وحيث كانا حرفى جر خصا بجر الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين أو حرفين واختصا بالظاهر لأنه أظهر فى الدلالة على الوقت وخصت حتى بالظاهر لأنها للغاية وأصل الغاية أن تكون بالى الجارة للظاهر أوالمضمر والفرع لايقوى قوة الاصل وخصت الكاف بجر الظاهر لأنه لو جر ضمير المخاطب فى نحو كك لأدى الى اجتماع كافين وهو ركيك واطرد المنع فى سائر الضمائر وخصت الواو والتاء بجر الظاهر لأنهما فرع عن الباء والباء تجر الظاهر والمضمر والفرع لايقوى قوة الاصل وخصت رب بجرها الظاهر لأن مجرورها لايكون إلا نكرة والضمير لايكون إلا معرفة (وقوله وفهم منه أن ماعدا الخ) يصدق بالثلاثة عشر حرفا الباقية وهو مفهوم صحيح بالنسبة لماعدا كى وأما كى فانها لاتجر إلا ماذكر سابقا (ورب منكرا) انما اختصت رب بالنكرة لأنها للتقليل قليلا نحو رب رجل صالح لقيته وللتكثير كثيرا نحو رب رجل طالح لقيته هذا هو المشهور وقيل بالعكس وقيل هى لهما على حد السواء والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التى هى للشيوع وأما المعرفة فلاتناسب التقليل والتكثير لأنها معروفة المقدار ووجه اختصاص التاء بالله ورب أن التاء فى القسم فرع من الواو التى هى فرع عن الباء والواو تجر الظاهر كيفما كان والتاء فرع عنها والفرع لايقوى قوة الاصل (وقوله ومنكرا معطوف على وقتا ورب الخ) فيه عطف معمولين وهما منكرا ورب على معمولين وهما وقتا وبمذ لعامل واحد وهو اخصص وذاك جائز اتفاقا كما فى المغنى (وما رووا من نحو ربه فتى) ربه جار ومجرور وفتى تمييز للضمير المجرور برب ثم قيل ان رب غير معدية فلاتتعلق بشىء وقال الجمهور انها حرف متعد تتعلق بعامل بعدها لايتقدم عليها ان وجد فذاك نحو رب رجل لقيته وإلا فيقدر كما هنا كما ذكره الناظم مبنى على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة مطلقا كانت النكرة جائزة التنكير أو واجبة التنكير وهو الحق ومذهب الجمهور (قول كذى وقول الراجز خلى الخ) البيت من الرجز وقائله العجاج يصف حمارا وحشيا وفاعل خلى يعود على حمار الوحش والذنابات مفعول خلى وهو بفتح الذال المعجمة والنون والألف بعدها وباء موحدة وألف وتاء جمع ذناب وهو فى الأصل شبه مخاط يقع من أنوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وشمالا بكسر الشين ظرف أى لجهة الشمال وقال العينى انه مفعول ثان والأول أولى وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريب وأم أوعال اسم هضبة بعينها والهضبة فى الأصل جبل منبسط على وجه الأرض وتجوز فى أم أوعال النصب بالعطف على الذنابات والرفع على أنه مبتدأ وكها خبره وأو أقرب معطوف على ها من غير إعادة الخافض والمعنى خلى حمار الوحش المواضع المعروفة بالذنابات بجهة الشمال أو قريبا منه وخلى أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها والشاهد فى كها حيث جر الكاف الضمير (وقوله كقوله فلا ترى الخ)

كقوله : (فلا والله لا يلفى أناس * فتى حتاك يا ابن أبى زياد)

فأدخل حتى على الضمير وهى من الأحرف المختصة بالظاهر ومامبتدأ وهى موصولة ورووا صلته والضمير فى رووا عائد على النحويين والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره رووه ونزر خبر المبتدأ وكها مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ وخبر ثم شرع فى معانى حروف الجر وبدأ منها بمن فقال :

(بعض وبين وابتدىء فى الأمكنه * بمن وقد تأتى لبدء الأزمنه * وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة)

فذكر لمن خمسة معان الأول التبعيض كقوله تعالى : فمنهم من آمن ومنهم من كفر . الثانى التبيين كقوله عز وجل : فاجتنبوا الرجس من الأوثان . وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها أى فاجتنبوا الرجس الذى هو الأوثان الثالث ابتداء الغاية فى المكان نحو خرجت من المسجد كقوله تعالى : سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام . الرابع ابتداء الغاية فى الزمان كقوله تعالى : من أول يوم أحق أن تقوم فيه . وفهم من قوله وقد تأتى أن اتيانها لابتداء الغاية فى الزمان قليل وهو مختلف فيه ومذهب الأخفش والكوفيين انها تكون لابتداء الغاية مطلقا وهو اختيار الناظم قال فى شرح الكافية وهو الصحيح لورود السماع بذلك الخامس الزيادة ويشترط فى زيادتها أن تكون بعد نفى أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله وزيد فى نفى وشبهه وشبه النفى الاستفهام كقوله تعالى : هل من خالق غير الله يرزقكم . والنهى نحو لا يقم من أحد وان يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله فجر نكرة ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفى فقال : (كما لباغ من مفر) فما نفى ومن زائدة فى المبتدأ ولباغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدىء وهو مطلوب له ولبعض وبين فهو من باب التنازع وفى الأمكنة متعلق بابتدىء وقد تأتى جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتى ثم قال : (للانتها حتى ولام والى) يعنى ان هذه الأحرف الثلاثة متساوية فى الدلالة على الانتهاء

البيت من الرجز وقائله رؤبة وبعلا مفعول أول بترى والبعل الزوج ولا حلائلا معطوف عليه جمع حليلة امرأة الزوج وكه مفعول ثان لترى والضمير يعود على حمار الوحش المذكور قبل هذا البيت وضميرهن يعود على الأتن الوحشية وحاظلا قال العينى مستثنى من بعلا والحاظل بالظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشى ولا زوجات مثل الأتن الوحشية الا مانعين بناتهن من التزويج والشاهد فى دخول الكاف على هاوهن (وقوله كقوله فلا الخ) البيت من الوافر والفاء عاطفة ولا تأكيد للقسم ولا يلفى جوابه بمعنى يوجد وفتى مفعول بيلفى والشاهد فى حتاك حيث جر حتى الضمير والاحتمال الأول عند كدى هو الصواب لأن الاحتمال الثانى يوجب التكرار مع قوله من نحو ربه ويحتمل أن يكون الاحتمال الأول هو الذى يوجب التكرار فالأولى الاقتصار على أحد الاحتمالين ويكون الاحتمال الآخر مأخوذا من قوله من نحو ربه فتى (وقوله ثم شرع فى معانى حروف الجر) مذهب البصريين أنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد ولا ينوب حرف جر عن حرف جر كما ان أحرف النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض وما ورد من ذلك فشاذ أو يؤول الفعل بفعل آخر ومذهب الكوفيين ان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (بعض وبين وابتدىء فى الأمكنه) (قول كدى فذكر لمن خمسة معان الخ) يعنى هنا وسيصرح بالمعنى السادس فى قوله ومن وباء يفهمان بدلا وهذا إذا جعلنا ابتداء الغاية فى المكان والزمان قسمين والموضح جعلهما واحدا فيكون الناظم انما ذكر خمسة معان لمن بما هنا وبما بعد وقد ذكر الموضح لها سبعة معان بزيادة الظرفية والتعليل وزاد فى التصريح نقلا عن المغنى ثمانية معان فجعل معانيها خمسة عشر وزاد الشيخ الطيب سادس عشر وهو القسم تقول من ربى لأفعلن بضم الميم وكسرها (وقوله الثانى التبيين) أى لبيان الجنس وهى التى تقدمها مجهول الجنس مفسرا لمدخولها (وقوله وعلامته أن يصح الخ) الحق انه يقدر كل موصول يناسب المقام ولا يختص بالذى خلافا للمرادى وتبعه المكودى ثم ان هذه العلامة التى ذكرها هى إذا كان مجرورها معرفة كمثاله فلو كان نكرة نحو قوله تعالى : أساور من ذهب . لكانت علامتها أن تأتى فى موضعها بمبتدأ وتجعل مجرورها خبرا عنه فتقول فى غير القرآن أساور هى ذهب (وقوله الخامس الزيادة الخ) معنى زيادتها أن العامل يتعدى للمعمول بدونها فهى مقحمة بين طالب ومطلوب وليس المراد انها لا تدل على معنى بل معناها التنصيص على عموم النفى أو تأكيد التنصيص عليه فاذا قلت ما جاءنى رجل احتمل بل رجلان أو ثلاثة أو امرأة أو رجل قوى فاذا قلت ماجاءنى من رجل تعين نفى هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد والقوى والضعيف فهى هنا للنص على عموم النفى وإذا قلت ما جاءنى أحد ففيه نص على العموم فاذا قلت ما جاءنى من أحد كان فيه توكيد عموم النفى لا غير (وقوله نحو هل من خالق الخ) فخالق مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وغير الله بالرفع نعت خالق على المحل والخبر محذوف تقديره والله أعلم لكم ولا يكون يرزقكم خبرا لخالق لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل لأنه إذا كان بحيزها فعل اختارت الدخول عليه فتكون الجملة فعلية وبقيد الاستفهام بأن يكون بهل خاصة (كما لباغ من مفر) روى مفر بالفاء والمعنى أن من بغى لا مفر له دنيا وأخرى وروى مقر بالقاف أى لا منزل له يستقر به لا دنيا ولا أخرى (للانتها حتى ولام والى) المراد

إلا أن دلالة إلى على الانتهاء أكثر ثم حتى ثم اللام فمثال الى قوله تعالى : كل يجرى الى أجل مسمى. ومثال حتى قوله تعالى : فتول عنهم حتى حين.
ومثال اللام: كل يجرى لأجل مسمى ثم قال : (ومن وباء يفهمان بدلا) يعنى ان من والباء مستويان فى الدلالة على البدل فمثال من
قوله تعالى : ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة فى الأرض يخلفون. ومثال الباء قوله صلى الله عليه وسلم فى مولاتنا عائشة رضى الله عنها: لا يسرنى
بها حمر النعم. أى بدلها ومن مبتدأ وباء معطوفة عليه ويفهمان بدلا فى موضع الخبر ثم قال :

(واللام للملك وشبهه وفى * تعدية أيضا وتعليل قفى * وزيد)

قد تقدم ان اللام تكون للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان الأول الملك نحو المال لزيد الثانى شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث
التعدية نحو قوله تعالى : فهب لى من لدنك وليا . الرابع التعليل نحو جئت لاكرامك الخامس الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير
كقوله تعالى : ان كنتم للرؤيا تعبرون . أو لكونه فرعا نحو قوله تعالى : فعال لما يريد. وقد تزاد لغير ذلك كقوله تعالى : ردف لكم. وقوله:
واللام للملك. مبتدأ وخبر وشبهه معطوف على الملك وفى تعدية متعلق بقفى أى تبع وتعليل معطوف على تعدية وزيد فعل ماض مبنى للمفعول
وفيه ضمير مستتر يعود على اللام ثم قال : (والظرفية استبن بيا * وفى وقد يبينان السببا)

يعنى ان الباء وفى مشتركان فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى : وإنكم لتمرون
عليهم مصبحين وبالليل . ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات . ومثال
دلالة فى على الظرفية زيد فى المسجد ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى : لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم . والظرفية فى
فى أكثر والسببية فى الباء أكثر وفهم من قوله وقد يبينان السببا أن دلالتهما على السببية قليلة والظرفية مفعول مقدم باستبن وبيا متعلق
باستبن ومعطوف على بيا وقد يبينان جملة مستأنفة ثم قال : (بالبا استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق)

قد تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكر لها فى هذا البيت أيضا سبعة معان الأول الاستعانة نحو كتبت بالقلم

بالانتهاء الغاية مكانية أو زمانية (قول المكودى الا أن دلالة الخ) ﴿يقال﴾ انه مناقض لقوله قبل مستوية فى الدلالة على الانتهاء ﴿ويجاب﴾
بأن معناه مستوية فى أصل الدلالة على الانتهاء الا أن الانتهاء مع إلى أكثر ﴿فرع﴾ إلى تكون حرف جر وفعلا واسما وقد اجتمعت
الثلاثة فى قوله : الى خليلى إن ضاق المعاش إلى * إلى خليليكما وقيتما ضررا

فالى الأولى فعل أمر والألف فاعل أى الجآ والى الثانية حرف جر والثالثة اسم بمعنى النعمة يجمع على آلاء ومنه قوله تعالى: فبأى
آلاء ربكما تكذبان. والمعنى الجآ يا خليلى إلى نعم خليليكما (ومن وباء يفهمان بدلا) كان ينبغى للناظم أن يقدم هذا العجز على الصدر
لتكون معانى من متصلة (قول كدى فمثال من قوله تعالى : ولو نشاء الخ) الدليل على أنها للبدل أنها لا يصح أن تكون للبيان ولا للتبعيض
لأن الملائكة لا تكون من الانس وقيل ان من هنا ليست للبدل وانما هى للابتداء لأن البدل مأخوذ من المحذوف المقدر إذ التقدير والله
أعلم لجعلنا بدلا منكم (واللام للملك وشبهه) اعلم ان اللام ان كان ما قبلها يصح أن يكون مملوكا لما بعدها نحو المال لزيد فهى للملك وان
كان ما بعدها يصح أن يكون مالكا وما قبلها لا يصح أن يكون مملوكا نحو زيد لعمرو فهى لشبه الملك وان كان كل مما قبلها وما بعدها
لا يصح أن يكون مالكا نحو السرج للدابة فهى للاستحقاق إذا علمت هذا فتمثيل المكودى لشبه الملك بالسرج للفرس فيه تسامح
لأنها فيه للاستحقاق (وقوله الثالث التعدية) مراده التعدية الخاصة وهى المعاقبة لهمزة التعدية فى تصيير الفاعل مفعولا وليس المراد
بالتعدية العامة التى هى ايصال معنى الفعل القاصر إلى الاسم على معنى ذلك الحرف لأن التعدية بهذا المعنى عامة فى جميع حروف الجر
(وقوله : فهب لى من لدنك وليا .) تبع فى التمثيل بهذه الآية الشارح التابع للناظم فى شرح الكافية وقال الموضح فى المغنى الأولى عندى
أن يمثل بنحو ما أضرب زيدا لعمرو وبه مثل فى التوضيح إذ الآية مثل بها الناظم نفسه فى شرح التسهيل لشبه الملك فصارت الآية محتملة
وما ذكره فى التصريح من ان مثال الموضح نقلا عن الكوفيين أن اللام ليست للتعدية فيه وانما هى مقوية للعامل لما ضعف باستعماله فى
التعجب مردود بعدم صحة اسقاطها فتعين انها للتعدية المجردة كما قال البصريون وبه تعلم ما فى كلام التصريح آخرا (وقوله وزيادتها لتقوية
العامل الخ) صريح المكودى أن المقوية زائدة محضة وإذا كانت زائدة محضة فلا تتعلق بشىء والذى فى التوضيح أن المقوية ليست زائدة
محضة ولا مقوية محضة واستشكله فى التصريح بأن الزائدة المحضة لا تتعلق بشىء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذى قوته فيكون فيه جمع
بين متنافيين وقال الشيخ الطيب يغلب جانب الزيادة فلا تتعلق بشىء (وقوله كقوله تعالى ردف لكم) قال فى التوضيح الظاهر
ان ردف ضمن معنى اقترب المتعدى باللام فلا تكون زائدة (والظرفية استبن بيا وفى) (قول كدى والسببية فى الباء أكثر)
فيه تنكيت على الناظم الذى يقتضى أن السببية مع الباء قليلة ومعنى استبن فى النظم اطلب بيانها والدلالة عليها وفسره الشاطبى
بأعرب (بالبا استعن وعد) (قول المكودى الأول الاستعانة) هى الداخلة على آلة الفعل حقيقة أو مجازا فالأول كمثاله لأن القلم

الثانى التعدية وهى المعاقبة لهمزة التعدية نحو ذهبت بزيد أى أذهبته ومنه قوله عز وجل: ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم . أى لأذهب سمعهم وأبصارهم الثالث العوض وهى الداخلة على الأثمان نحو اشتريت الفرس بألف الرابع الالصاق نحو : وامسحوا برءوسكم . الخامس معنى مع نحو قوله تعالى : قد جاءكم الرسول بالحق . أى مع الحق السادس معنى من يعنى التى للتبعيض كقوله تعالى : عينا يشرب بها عباد الله السابع معنى عن كقوله تعالى : ويوم تشقق السماء بالغمام . أى عن الغمام وقوله بالبا متعلق باستعن ويطلبه عد وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير فى بها وهو مضاف لمع ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطق بالباء فى حال كونها مماثلة فى المعنى لمع ومن وعن ثم قال : (على للاستعلا ومعنى فى وعن) ذكر لعلى ثلاثة معان الأول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسيا كقولك ركبت على الفرس ومعنويا كقوله :

قد استوى بشر على العراق * من غير سيف ودم مهراق

الثانى معنى فى كقوله عز وجل : واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان . الثالث معنى عن كقوله :

اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها

وعلى مبتدأ وخبره للاستعلاء ومعنى معطوف على الاستعلاء وهو مضاف الى فى وعن ثم قال :

(بعن تجاوزا عنى من قد فطن * وقد تجى موضع بعد وعلى * كما على موضع عن قد جعلا)

ذكر لعن ثلاثة معان الأول التجاوز وهو الأصل فيها كقولك رميت السهم عن القوس وأخذت العلم عن زيد وفهم ذلك من قوله عنى من قد فطن الثانى معنى بعد كقوله عز وجل : لتركبن طبقا عن طبق . أى بعد طبق الثالث معنى على

هو الواسطة فى حصول الكتابة حقيقة ومثال المجاز نحو فعلت هذا بعون الله ومنه باء البسملة على القول لأن اسم الله ليس آلة وانما المقصود به التبرك فى طلب حصول العمل (وقوله وهى المعاقبة لهمزة التعدية) أى فى تصيير ما كان فاعلا مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال الفعل فهى عامة فى جميع حروف الجر ماعدا الزائد (وقوله وهى الداخلة على الأثمان) ولهذا يقال لها باء المقابلة ﴿واعترض﴾ ذكر التعويض بأنه تكرار مع المعنى السابق الذى هو البدل ﴿وأجيب﴾ بأن التعويض ما يكون الثمن فيه من جهة والمثمن من جهة فيكون الدفع وقع فيه من الجهتين وباء البدل أن تختار شيئا لا يقوم غيره مقامه ولا يكون هنالك دفع ومقابلة بين الجانبين نحو قوله عليه السلام فى عائشة: ما يسرنى بها حمر النعم . أى بدلها (وقوله الرابع الالصاق نحو : وامسحوا الخ .) هذا ما عليه جمهور المالكية اشارة الى أنه لا يكفى المسح فوق حائل لغير عذر ومن قال انه يكفى مسح البعض جعل الباء فى الآية للتبعيض ومثل الأزهرى بالآية للتبعيض ولأجل الخلاف فيها لم يمثل الموضح بالآية للالصاق ولا للتبعيض (وقوله الخامس معنى مع الخ) وهو المصاحبة ﴿واستشكل﴾ هذا بان الباء حرف ومع اسم وكيف يكون الحرف مرادفا للاسم ﴿وأجيب﴾ بانه ليس مرادفا له ولكن لما كان الاسم للمصاحبة الحقيقية والحرف للمصاحبة المجازية التى هى كون ما بعدها حالة لما قبلها ومصحوبا له صح أن يقال ان الباء بمعنى مع وكذا يقال فى وقد تجى موضع بعد (وقوله يعنى التى للتبعيض) فيه تنكيت على الناظم حيث لم يبين أى معنى من معانى من (وقوله السابع معنى عن) الذى هو المجاوزة وانما قال معنى عن لانها تصلح فى موضعها عن (وقوله فهو من باب التنازع) قدمر أن الناظم لا يرى التنازع فى متقدم فالأولى أنه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه (وقوله ومثل حال الخ) فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ومذهب الجمهور منعه ومذهب الناظم جوازه وقدمر : وسبق حال ما بحرف جر . (على للاستعلا) (قول كدى قد استوى بشر الخ) البيت من الرجز وبشر فاعل استوى ومعناه غلبهم وقهرهم وبشر هذا هو بشر بن مروان أخو عبد الملك ابن مروان ووزيره وكان ولاه على العراق فقيل فيه ذلك ومهراق نعت دم وأصله مراق ثم زيدت فيه الهاء والشاهد فى كون الاستعلاء بمعنى القهر والغلبة (وقوله كقوله عز وجل : واتبعوا الخ .) قدره فى المغنى يعنى زمن سلمان وجعل غيره تتلو بمعنى تقول كقوله تعالى : تقول علينا . الآية (وقوله الثالث معنى عن كقوله اذا الخ) البيت من الوافر وقائله القحيف العميرى والقحيف بقاف فوق مضمومة وحاء مفتوحة وياء مثناة تحت ساكنة وفاء آخره وبنو قشير وفى نسخة تميم بدل قشير فاعل رضيت وقشير علم قبيلة ولذا أعاد الضمير عليه فى رضاها مؤنثا ولعمر الله مبتدأ والخبر محذوف وجوبا أى قسمى ورضاها فاعل أعجبنى وجملة أعجبنى جواب اذا والشاهد فى كون على بمعنى عن لان رضى لا يتعدى بعلى وقيل لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون معنى رضى عطف فتكون على فى البيت على بابها .

(بعن تجاوزا عنى من قد فطن) (قول المكودى الأول التجاوز الخ) المراد به المجاوزة التى هى بعد شىء عن المجرور بها بسبب ايجاد الفعل المعدى به ولما كانت المجاوزة على قسمين حقيقية ومجازية مثل المكودى بمثالين الأول للحقيقية والثانى للمجازية ومعنى المثال الأول جاوز السهم القوس ومعنى الثانى أخذت العلم عن زيد أى جاوز العلم زيدا ووصل الى المتكلم (وقوله الثالث معنى على) الذى هو الاستعلاء

كقول الشاعر : لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

وفهم من قوله وقد تجى ان اتيانها بمعنى بعد وعلى قليل وقوله كما على موضع عن قد جعلا تتميم للبيت فانه قد سبق فى البيت الذى قبله أن على تجىء بمعنى عن الا أن فيه اشارة الى الحمل والمعادلة وتجاوز مفعول مقدم بعنى وبعن متعلق بعنى وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجى وبعد مضاف اليه ثم قال : (شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى وزائدا لتوكيد ورد)

ذكر للكاف ثلاثة معان الأول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمرو الثانى التعليل وهو المشار اليه بقوله وبها التعليل قد يعى كقوله عزوجل : واذكروه كما هداكم . أى لاجل هدايته إياكم وفهم من قوله قد يعنى ان اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادتها للتوكيد وهو المشار اليه بقوله وزائدا لتوكيد ورد كقوله عزوجل : ليس كمثله شىء . أى ليس مثله شىء والتعليل مبتدأ وخبره قد يعنى وبها متعلق بيعنى وزائدا منصوب على الحال من الضمير المستتر فى ورد ولتوكيد متعلق بزائدا * واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله : (واستعمل اسما وكذا عن وعلى) يعنى ان كاف التشبيه يستعمل اسما فقيل فى الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله: ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا * تصوب فيه العين طورا وترتقى

وقيل فى الاختيار وهو مذهب الأخفش واليه ذهب المصنف ولذلك أطلق فى قوله واستعمل اسما وعن وعلى يستعملان أيضا اسمين والبهما أشار بقوله وكذا عن وعلى يعنى وكذلك أيضا يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسما ثم علل استعمالها اسمين بقوله

(وقوله كقول الشاعر لاه ابن عمك الخ) البيت من البسيط وقائله ذو الاصبع العدوانى من قدماء شعراء الجاهلية لقب بذى الاصبع قيل لان حية نهشته فى أصبعه فقطعها عاش ثلاثمائة سنة وهذا البيت من قصيدة خاطب بها ابن عم له كان ينافسه ويعاديه وابن عمك مبتدأ مؤخر ولاه خبره مقدم وأصله لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والأخرى شذوذا كما فى التصريح والذى ذكره ابن النحاس ما يقتضى أن المحذوف احدى اللامين اما الجارة واما الأصلية لا المحذوف اللام الجارة واللام الأصلية معا ومعنى لا أفضلت ليس لك فضل تنفرد به على والحسب بفتح الحاء والسين ما يعده الانسان من مفاخر آبائه وأنت مبتدأ ودياني خبره والديان هو الحاكم والمالك فتخزونى مرفوع لا منصوب لان شرط النصب بعد الفاء الواقعة فى جواب النفى أن يكون خالصا من معنى الاثبات والا تعين الرفع كما هنا لان معنى فتخزونى فكيف تقهرنى وقيل بصحة نصبه على تقدير الفتحة على الواو اسكنه وليس ضرورة لانه قرىء فى الشواذ : إلا أن يعفون أو يعفو . بسكون واو يعفو ومعنى البيت لله در ابن عمك فانه حاز من الأوصاف الجميلة ما يتعجب منه وأما أنت فانك لم تفضل على فى مفاخر الآباء ولا أنت مالك أمرى فتسوسنى وتقهرنى والمراد بابن عمك الشاعر نفسه ويدل له قوله عنى بياء المتكلم والشاهد فى عن فى قوله عنى فانها بمعنى على

(شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى) (قول المكودى أى لأجل هدايته إياكم الخ) أشار بهذا الى أن ما فى الآية فى كما مصدرية وهذا أظهر من جعل الزمخشرى وابن عطية ما زائدة لان الأصل ابقاء عمل الكاف (وقوله وفهم من قوله قد يعنى ان اتيانها الخ) هذا المفهوم صحيح بالنسبة للقاعدة الأغلبية من دخول قد على المضارع والحق ان قد هنا للتحقيق لان الناظم صرح فى شرح الكافية بانه كثير ولهذا لم يقل الموضح انه قليل بل جعله كغيره من سائر المعانى (وقوله الثالث زيادتها للتوكيد الخ) معنى كونها زائدة للتوكيد ان زيادة حرف بمنزلة اعادة الجملة كلها مرة ثانية (وقوله كقوله عزوجل : ليس الخ .) كون الكاف زائدة هو قول الجمهور لانهم اذا لم يجعلوها زائدة صار المعنى ليس شىء من مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وقيل الكاف غير زائدة والزائد هو مثل كما زيدت فى : فان آمنوا بمثل ما آمنتم به . لكن اذا دار الأمر بين زيادة الحرف والاسم فزيادة الحرف أولى وقيل إن الكاف ومثل غير زائدين وانما مثل بمعنى الذات أو الصفة أى ليس لذاته أو صفته شبيه والحق والله أعلم ما حققه بعض المتأخرين من أن الآية من باب الكناية فكنى بنفى مثل المثل عن نفى المثل اذ يلزم من نفى مثل المثل نفى المثل اذ لو انتفى مثل المثل وبقى المثل ثابتا لكان الله مثل ذلك المثل والفرض أنه نفى مثل المثل فيؤدى لنفى المولى مع انه مسلم الوجود ونظيره ليس لأخى زيد أخ أى لا أخ لزيد كذلك هنا لا مثل لله تعالى لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله ثم ان الناظم أعاد ضمير بها على الكاف مؤنثا وضمير ورد على الكاف مذكرا إشارة لجواز التذكير والتأنيث باعتبار الحرف أو الكلمة (واستعمل اسما) (قول المكودى يعنى ان كاف التشبيه الخ) هذا يقتضى أن الحرف يصير اسما والحق خلافه بل المراد أن هذه الكلمات لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية (وقوله كقوله ورحنا الخ) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس ومعنى رحنا رجعنا والكاف فى بكابن صفة لمحذوف أى بفرس مثل ابن الماء الذى هو الغرنيق ومعنى يجنب يدور ووسطنا ظرف وتصوب أصله تتصوب أى تنحدر والعين فاعل تصوب وترتقى معطوف على تصوب والمعنى رجعنا فى وقت العشى بفرس مثل ابن الماء فى سرعته مرة تنحدر العين وتنظر أسفله ومرة ترتقى وتنظر أعلاه وتتعجب من حسنه والشاهد فى كون الكاف اسمية فى بكابن لدخول

(من أجل ذا عليهما من دخلا) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم فمن دخول من على عن قوله :

فقلت للركب لما أن علا بهم * من عن يمين الحبيا نظرة قبل

ومن دخولها على على قوله :

غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

ومعنى عن جانب وعلى فوق واسما حالا من الضمير المستتر فى استعمل العائد على كاف التشبيه وعن وعلى مبتدآن وخبرهما كذا ومن مبتدأ ودخلا فى موضع رفع خبره ومن أجل متعلق بدخلا وكذا عليهما ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسما بقوله :

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا)

يعنى ان مذ ومنذ يكونان اسمين فى موضعين الاول أن يرتفع ما بعدهما نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفهم من قوله حيث رفعا ان مذ ومنذ عنده مبتدآن لاسناد الرفع اليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافا لمن قال انهما خبران الثانى أن يليهما فعل نحو أتيتك مذ قام زيد ومنذ دعا عمرو وفهم من قوله أو أوليا الفعل أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافا لمن قال انهما مبتدآن مقدر بعدها زمان هو خبرهما ومذ مبتدأ ومنذ معطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف لرفعا والعامل فى الظرف اسمان لأنه فى معنى محكوم باسميتهما وأوليا معطوف على رفعا والفعل مفعول ثان بأوليا ثم قال :

حرف الجر عليها وهذا البيت لم يذكره العينى فى الشواهد (من أجل ذا عليهما من دخلا) (قول المكودى قوله فقلت للركب الخ) البيت من البسيط وقائله القطامى شاعر اسلامى من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان والفاء للعطف والركب جمع راكب عند الاخفش واسم جمع عند سيبويه والقول إذا وقع بعده اللام كان بمعنى الخطاب وعلا فعل ماض والباء فى بهم زائدة وهم مفعول علا ومن حرف جر وعن بمعنى جانب مجرور بها مبنى على السكون ويمين مضاف والحبيا مضاف اليه وهى بصيغة التصغير اسم موضع بالشام ونظرة بالرفع فاعل علا وذكر علا لأن الفاعل غير حقيقى التأنيث وللفصل وقبل صفة نظرة وهو بفتح القاف والباء بمعنى أنه لم يتقدمها نظرة والشاهد فى كون عن اسما لدخول من عليها (وقوله ومن دخولها على على الخ) البيت من الطويل وقائله مزاحم بن الحرث العقيلى شاعر إسلامى معاصر للفرزدق وجرير وغدا فعل ماض ناقص وان لم يذكره فيما سبق واسمها ضمير مستتر يعود على القطاة المذكورة فى الأبيات قبل ومن جارة وعلى مجرورها اسمية قيل مبنية وقيل معربة بحركة مقدرة فى الألف منع منها التعذر ومعناها فوق والهاء مضاف اليه تعود على الفرخ وظمؤها فاعل تم وهو العطش وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من شدة العطف خبر غدت وعن قيض معطوف على عليه فعن هنا اسم لأنه معطوف على مدخول من والقيض بالقاف والضاد المعجمة قشرة البيضة العليا وزيزاء صفة لقيض والزيزاء بزاءين ما ارتفع من الأرض وغلظ ويروى ببيداء بالدال المهملة المفازة الخالية من الأرض والمجهل بفتح الميم والهاء المفازة التى لا يهتدى فيها بعلامة فهو مضاف إلى زيزاء ولا يصح أن يكون نعتا لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشتق والمعنى ان ناقة هذا الشاعر سريعة المشى جدا مثل القطاة التى تركت أولادها صغارا ومسراها الازال قريبا من الفراخ وصارت تشرب بعد كمال عطشها وهى تصبر عن الماء ثلاثة أيام وأربعة ثم تصير تشرب بسرعة وترجع بسرعة لأولادها والشاهد فى دخول من على على ويكون الشاهد أيضا فى كون عن اسما أيضا وأخذ من قول الناظم : من أجل ذا عليهما من دخلا * انهما قد يكونان اسمين ولو لم تدخل عليهما من وهو كذلك فيكون إنما أتى بقوله من أجل ذا شاهدا للاسمية لا ضابطا فاذا قلت زيد على السطح بالجر أوسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية فان دخلت عليهما من تعينت الاسمية (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا) (قول المكودى نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان) أخذ من مثالى المكودى ان مرفوعهما الواقع خبرا لهما لا يكون إلا اسم زمان وهو الحق والناظم يوهم فى اطلاقه أن المرفوع يكون اسم زمان ويكون غيره وأجاب عنها المرادى بأنه نص عليه أول البـاب حيث قال : واخصص بمذ ومنذ وقتا وهـذا الجواب لا ينفع لأن المذكورين أول الباب الحرفيتان وحمله على ما يعم الاسميتين والحرفيين بعيد جدا (وقوله ان مذ ومنذ عنده مبتدآن الخ) ﴿استشكلت﴾ الابتدائية لأنهما اما معرفتان ولا معرف واما نكرتان ولا مسوغ ﴿وأجيب﴾ بأنهما معرفتان معنى نكرتان لفظا وهما مبنيان لتضمنهما معنى الحرف الذى هما بمعناه (أو أوليا الفعل) أى الماضى بدليل تمثيله بعد وأما المستقبل فلا يليهما لأن عاملهما لا يكون الا ماضيا وإذا وقع بعدهما مستقبل تنافيا إلا أنهما كما يدخلان على الماضى يدخلان على الجملة الاسمية كما فى الموضح فلو قال أو أوليا الجملة نحو مذ دعا لشمل الجملتين وعبارته فى الكافية أحسن حيث قال : ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * وفى اضافة كاذ قد وقعا فقوله كاذ يفيد ظرفيتهما واضافتهما للجملتين وأصل مذ منذ بالنون فحذفت النون بدليل رجوع الضم عند ملاقاة الساكن وقيل

(وإن يجرا فى مضى فكمن * هما وفى الحضور معنى فى استبن)

بين فى هذا البيت معنى مذ ومنذ إذا كانا حرفين فقال معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة ومعنى فى إذا كان المجرور بهما حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أى فى يومنا وإن يجرا شرط وفى مضى متعلق بيجرا والفاء جواب الشرط وهما مبتدأ وخبره كمن أى فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باستبن مضاف إلى فى وفى الحضور متعلق باستبن ولابد من تقدير بهما فيكون التقدير استبن بهما أى اطلب بهما أى بمذ ومنذ فى الحضور معنى فى * ثم اعلم ان من حروف الجر ما يزاد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله : (وبعد من وعن وباء زيد ما * فلم يعق عن عمل قد علما)

فزيادتها بعد من نحو قوله تعالى : مما خطيآتهم . وبعد عن : عما قليل . وبعد الباء : فبما رحمة من الله . وقوله فلم يعق عن عمل أى فلم يمنع عملها كما فى المثل وما مفعول لم يسم فاعله بزيد وبعد متعلق بزيد وفى يعق ضمير مستتر عائد على ما وعن عمل متعلق بيعق ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقه ما فقال : (وزيد بعد رب والكاف فكف * وقد يليهما وجر لم يكف)

يعنى أن ما تزاد أيضا بعد رب والكاف فتارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل : ربما يود الذين كفروا . وكقول الشاعر :

لعمرك اننى وأبا حميد * كما النشوان والرجل الحليم

وتارة لا تكفهما كقوله : ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء

وقوله : وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم

أصلان لأنه لا تصرف فى الحروف ورد بتخفيف ان وأن وكأن مع انها حروف (وان يجرا فى مضى فكمن) التى لابتداء الغاية أى المسافة (قول المكودى من يوم الجمعة) أى من ابتداء هذه المدة (وبعد من وعن وباء زيد ما) ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين هذه الأحرف الثلاثة وبين إن وأخواتها عد البيت فى الغالب حتى كانت ما إذا اتصلت هنا لا تكف وهناك تكف ﴿ فالجواب ﴾ أن عمل هذه الأحرف الجر هنا أصلى فهى قوية وعمل إن وأخواتها غير أصلى بل بالحمل فكانت ضعيفة فلذلك أهملت مع ما (وزيد بعد رب والكاف فكف) (قول المكودى كقوله تعالى : ربما يود الذين كفروا .) اعلم أن الغالب فى رب المكفوفة أن تدخل على الفعل الماضى لأن التكثير والتقليل انما يكونان فى الذى عرف حده والمستقبل مجهول وهذه الآية التى مثل بها المكودى رب فيها مكفوفة ودخلت على المضارع وأجيب عنه بأجوبة أولاها ان المستقبل عند الله محقق الوقوع فحكمه حكم الماضى والجواب بتقدير كان الشانية بين ربما ويود يقال عليه ان حذف كان دون ان ولو الشرطيتين غير مشهور وقيل ان ما فى ربما يود نكرة موصوفة فيود بمعنى ود وتكون ما حينئذ مفعولة قرنت برب لأن رب كالحرف الزائد ولذا تدخل على المفعول به فى نحو رب رجل صالح لقيت (وقوله كقول الشاعر لعمرك الخ) البيت من الوافر وقائله زياد وعمرك مبتدأ والخبر محذوف تقديره قسمى وأبا حميد بالنصب معطوف على الياء فى اننى وما فى كما كافة للكاف عن العمل والنشوان بالرفع خبر إن والحليم معطوف عليه وقال الدماميني النشوان مبتدأ والرجل الحليم عطف عليه والخبر محذوف أى كائنان وتأمله والنشوان السكران والحليم الصابر على ما فعل به ومن عادة السكران أن يعبث بالرجل الحليم والآخر صابر له كذلك شأن الشاعر مع أبى حميد وفى هذا تعريض بمدح الشاعر نفسه وذم أبى حميد وبعده :

أريد هجاءه وأخاف ربى * وأعلم أنه عبد لئيم

والشاهد فى كون ما اتصلت بالكاف فكفتها ولذا رفع النشوان (وقوله كقولهم ربما الخ) البيت من الخفيف وقائله عدى الغسانى وضربة بالجر مجرور بالكاف وما غير كافة وبسيف متعلق بضربة وصقيل نعت سيف وبين بصرى متعلق بضربة وبصرى بضم الباء قال فى القاموس بلدة بين الشام وبغداد وهى أول مدينة فتحت صلحا وقال فى التصريح بلدة بالشام كرسى حوران وحوران كورة بدمشق أو ماء بنجد والكورة المدينة والكلام على حذف مضاف أى بين أماكن بصرى وقال العينى اكتفى بالمفرد لاشتماله على أمكنة فلا حذف وطعنة معطوف على بصرى ونجلاء بمعنى واسعة نعت طعنة وهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة لكن كسرت الهمزة للقافية لأن القوافى كلها مكسورة لأن من جملة القصيدة قوله :

ليس من مات فاستراح بميت * إنما الميت ميت الاحياء * إنما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء

والشاهد فى كون ما اتصلت برب ولم تكفها عن العمل (وقوله وننصر مولانا الخ) البيت من الطويل وقائله عمرو بن براقة النهمى بالنون كما فى العينى والتصريح والذى فى الأشمونى عمرو بن براقة الهمدانى وبراقة اسم أمه وأما اسم أبيه فنبه واعراب البيت واضح ومجروم بالرفع خبر أن وجارم معطوف عليه من الجرم بضم الجيم بمعنى الظلم ويروى بدل مجروم وجارم مظلوم وظالم والمعنى انا ننصر مولانا على كل حالة ظالما أو مظلوما إذ هو كالناس والشاهد فى اتصال

وفهم من قوله : وقد يليهما أن عملهما قليل وقد صرح به فى الكافية ثم قال :

(وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا وبعد الواو شاع ذا العمل)

يعنى أن رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله :

بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه

وبعد الفاء كقوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمائم محول

وبعد الواو كقوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى

وفهم من قوله وبعد الواو شاع ذا العمل ان ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح واعراب البيت واضح ثم قال :

(وقد يجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا)

يعنى أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار اليه بقوله وقد يجر وفهم من التقليل عدم الاطراد ومنه قوله : إذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالا كف الاصابع

ما بالكاف وأنها لم تكفها {فان قلت} ما الفرق بين من وعن والباء وبين رب والكاف حتى كانت الثلاثة الأول تتصل بها ما ويبقى عملها والاثنان الأخيران إذا اتصلت بهما ماقل عملهما ويكثر الاهمال {فالجواب} أن اختصاص الثلاثة المذكورة أولا بالاسماء أقوى بدليل أنها تجر كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما يجران بعض الاسماء كما تقدم فضعفا بسبب ذلك (وحذفت رب فجرت بعد بل) (قول المكودى ومثاله بل الخ) البيت من الرجز وقائله رؤبة وبلد مجرور برب محذوفة وجملة ملء الفجاج قتمه من مبتدأ وخبر نعت بلد والفج الطريق وقال الجوهرى الطريق الواسع بين الجبلين ويجمع على فجاج والقتم بفتح القاف الغبار وجهرمه أصله جهرمية بياء النسب لقرية بفارس تسمى جهرم كجعفر والشاهد فى جر بلد برب محذوفة بعد بل (وقوله وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى الخ) البيت من الطويل وقائلة امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة التى أولها: قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل . ومثلك مجرور برب محذوفة وحبلى بدل من مثلك أو نعته والخطاب لعنيزة محبوبته المذكورة قبل فى قوله : ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة . ومعنى طرقت أتيتها ليلا ومرضعا بالنصب معطوف على مثلك لأن مثلك فى محل نصب مفعول طرقت وان كان مجرورا لفظا برب مقدرة لأنها تشبه الحرف الزائد كما علمت ويحتمل أن يكون حبلى حالا من مثلك ومرضعا معطوفا على حبلى فيكون قسم المثل إلى قسمين إلى حبلى ومرضع لأنه لم يرد مثلا معينا لتوغل مثل فى الابهام فاضافتها إلى الضمير لا تفيد تعريفا ومعنى ألهيتها شغلتها بشدة حبها الى والتمائم جمع تميمة مايعلق على الصبى خوف العين أو السحر والمحيل بكسر الميم وسكون العين هو الذى تجامع أمه وهى مرضع أوحامل وروى بضم الميم وسكون القاف وفتح الياء وهو المرضع وأمه حبلى وفى نسخة بدل مغيل محول من أحول والصبى إذا تم له حول أى سنة وإنما خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء فى الرجال وأراد امرؤ القيس أن ينفى عن نفسه الفرك بفتح الفاء وهو بغض النساء للرجال وذلك ان امرأ القيس كان جميلا لكنه مبها تزوج امرأة إلا طلبت فراقه فكان يسألهن عن ذلك فلا يخبرنه حتى سأل امرأة فقالت انك إذا كنت تجامع وعرقت فاحت منك رائحة الكلب فقال لها صدقتنى فانى لما كنت صبيا أرضعنى أهلى كلبة ولم تصبر معه الا امرأة من كندة وكان أكثر أولاده منها والشاهد فى جر مثلك برب محذوفة بعد الفاء (وقوله وبعد الواو كقوله وليل الخ) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس من القصيدة التى منها : فمثلك حبلى الخ المذكور قبل وليل مجرور برب محذوفة والكاف فى كموج اسمية نعت ليل وجملة أرخى سدوله صفة لليل والسدول جمع سدل بضم السين وكسرها الستور التى تحول بين البصر وادراك المبصرات وشبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور مايكون بالليل ومايكون تحت الستور ثم أطلق اسم المشبه به الذى هو الستور على المشبه الذى هو الظلام فيكون فيه استعارة تصريحية وعلى متعلق بأرخى والباء فى بانواع للمصاحبة ومعنى ليبتلى ليختبر ماعندى هل أصبر أم لا وأصله ليبتلينى بنون الوقاية وياء المتكلم مفعول بعدها ثم حذفت الياء وحذفت النون لزوال سببها الذى هو الياء والشاهد فى كون ليل مجرورا برب محذوفة بعد الواو (وقوله وهو مفهوم صحيح) بل هذا المفهوم الذى قال بصحته يقتضى أن الفاء وبل فى القلة وعدم الشيوع سواء وليس كذلك بل حذف رب بعد الفاء كثير وان كان بعد الواو أكثر وأما حذفها بعد بل فهو قليل فكان ينبغى للمكودى ان يقول هذا المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (وقد يجر بسوى رب) (قول المكودى ومنه قوله إذا قيل الخ) البيت من الطويل وقائله الفرزدق يهجو جريرا ورهطه وإذا

ومطرد وهو المشار اليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك في لفظ الله فى القسم نحو الله لافعلن وبعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو بكم درهم أى بكم من درهم وقد ذكر المرادى من هذا الفصل مواضيع غير هذين لم تشتهر .

﴿ الاضافة ﴾

(نونا تلى الاعراب أوتنوينا * مماتضيف احذف كطور سينا)

يعنى أنك إذا أردت إضافة اسم الى اسم حذفت مافى المضاف من نون تلى علامة الاعراب أوتنوين وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وماألحق بهما نحو غلاماك وابنا زيد صاحبو عمرو وعشروك وأهلو عمرو وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو غلامك فى غلام والمقدر نحو دراهمك فى دراهم وطور سيناء اسم جبل بالشام ويقال له أيضا طور سينين وقد جاء فى القرآن بالوجهين وأصله قبل الاضافة طور وهو اسم جبل أيضا ونونا مفعول مقدم باحذف وتنوينا معطوف عليه ومما متعلق باحذف وهذا الذى ذكره فى هذا البيت هو حكم الاسم الأول من المتضايفين وأما الثانى فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله :

ظرف متضمن معنى الشرط وأى مبتدأ وشرط خبر والجملة محكية بقيل وأشارت جواب إذا وفاعله الاصابع بعد وكليب مجرور بالى محذوفة وبالأكف حال من الاصابع والباء بمعنى مع والمعنى أشارت الاصابع فى حال كونها مع الاكف مبالغة فى الاشارة وكليب رهط جرير والشاهد فى جر كليب بالى محذوفة (وقوله نحو الله لافعلن) أصله والله بالواو فلما كثر الاستعمال حذفوا الواو (وقوله بكم من درهم) هذا هو الآتى فى قول الناظم :

وأجزان تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا

ولا يصلح أن يكون درهم مضافا إلى كم لأنها لاتصلح لعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لايعمل فكذلك ما قام مقامه وأما كم الخبرية فتمييزها يكون مجرورا بالاضافة اليها ولذا قيد المكودى بالاستفهامية والله أعلم .

﴿ الاضافة ﴾

هذا هو النوع الثانى من أنواع المجرورات وأطلق المصدر الذى هو الاضافة وأراد اسم المفعول المطلق وهو المضاف والمقيد بالجار وهو المضاف اليه لأنه تكلم عليها معا والاضافة فى الأصل مصدر أضاف يضيف إضافة وأصله أضيف تحركت الياء(١) وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا لقول : الناظم من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل... فاجتمع ألفان حذفت الثانية لقول الناظم.. وألف الافعال واستفعال * أزل لذا الاعلال... وعوض منها التاء وسيقول والتاء الزم عوض والاضافة فى اللغة الاسناد يقال أضفت ظهرى إلى الحائط أى أسندته اليه واصطلاحا ضم اسم الى آخر على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنوينه أو مايقوم مقامه فى الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده فيصير الثانى من تتمة الاول والا كثر على أن يسمى الأول مضافا والثانى مضافا اليه ماقبله وقيل بالعكس وقيل يجوز التسميتان لكل من الأول والثانى وعرفها فى التسهيل بقوله نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الثانى منهما أبدا (نونا تلى الاعراب أوتنوينا) (قول المكودى والمقدر نحو دراهمك فى دراهم) لأن الاسم الذى لاينصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التميز فى نحو أنت أحسن وجها إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين كذا قالوا واعترضه الدمامينى بأن الصواب أن الممنوع من الصرف لاتنوين فيه لاظاهرا ولا مقدرا ولو صح ماقالوا لقيل ان فى الاسم المبنى تنوينا مقدرا منع من ظهوره شبه الحرف ولم يقل به أحد (وقوله وهو اسم جبل أيضا) ﴿اعترض﴾ عليه بأنه يقتضى أن طور سينا وحده اسم جبل آخر مع أنه ليس كذلك ﴿قلت﴾ الذى يقتضيه القاموس هو مافى المكودى ونصه والطور بالضم الجبل وفناء الدار وجبل قرب أيلة يضاف إلى سيناء وسينين اه وسيناء بالمد حجارة معروفة إذا كسرت يخرج من داخلها صورة شجرة العوسج ولذا تحب اليهود هذه الشجرة حتى صارت تسمى شجرة اليهود وسيناء ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لاللألف والتأنيث لأنه ليس من أوزان ألف التأنيث فيعاد وانما وجب حذف النون أوالتنوين للاضافة لأن النون والتنوين علامتان على تمام الاسم والاضافة تقتضى عدم التمام لافتقار المضاف للمضاف اليه الذى هو كجزئه فلا يصح الجمع بينهما لتنا فيهما ويشمل كلام الناظم جميع أقسام التنوين الأربعة وما ألطف قول بعضهم :

وكنا خمس عشرة فى التئام * على رغم الحسود بغير آفه

فقد أصبحت تنوينا وأضحى * حبيبى لاتفارقه الاضافه

---

(١) (قوله تحركت الياء الخ) هو مرتب على محذوف تقديره فنقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم يقال تحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ماقبلها بحسب الآن فقلبت الخ اه .

(والثانى اجرر) يعنى ان حكم المضاف اليه الجر ثم ان الاضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف والى ذلك اشار بقوله :

(وانو من أوفى اذا * لم يصلح الاذاك واللام خذا * لماسوى ذينك)

مثال الاضافة المقدرة بمن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف اليه اسما للجنس الذى منه المضاف ومثال المقدرة بفى بل مكر الليل وضابطه أن يكون المضاف اليه اسم زمان وقع فيه المضاف والى هذين أشار بقوله : وانو من أوفى . وقوله: إذا لم يصلح الاذاك. يعنى اذا لم يصلح فى التأويل الا تقديرهما وقوله : واللام خذا * لما سوى ذينك أى قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله اللام التى للملك نحو دار زيد والتى للاستحقاق نحو باب الدار وسرج الدابة ومن مفعول بانو وفى معطوف على من وأو للتقسيم وذاك فاعل بيصلح وهو اشارة لنية من أو فى واللام مفعول بخذا والالف فى خذا بدل من نون التوكيد الخفيفة ولما متعلق بخذا وما موصولة وصلتها سوى ذينك وتجوز فى قوله : خذا . لأنه أراد به قدر ثم اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد اشار الى القسم الاول بقوله :

(واخصص أولا * أو أعطه التعريف بالذى تلا)

يعنى ان الاضافة المحضة تفيد تخصيص الأول ان أضيف الى نكرة نحو غلام رجل وتعريفه ان أضيف الى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الاول هو المضاف الى نكرة من ذكر المعرفة فى قسيمه وأولا مفعولا باخصص واعطه معطوف على اخصص واو للتقسيم والتعريف مفعول ثان لاعطه وبالذى متعلق باعطه وهو مطلوب أيضا لاخصص لان الاختصاص انما يتحصل للاول بالثانى وتلا صلة للذى والذى واقع على المضاف اليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر فى تلا ثم اشار الى القسم الثانى من الاضافة غير المحضة فقال :

(وقول من قال)

أزال الله عنكم كل آفه * وسد لديكم سبل المخافه

ولا زالت نوائبكم جميعا * كنون الجمع فى حال الاضافه

(والثانى اجرر) لم يبين العامل للجر فى المضاف اليه ومذهب سيبويه انه المضاف وقال الزجاج بلام مقدرة وقيل بالاضافة وما قاله سيبويه هو الحق لانه إذا كان المضاف اليه ضميرا اتصل بالمضاف وهو لا يتصل الا بعامله وأجمل الناظم هنا فلم يبين عاملا لكن يفهم أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف من قوله فيما مر كذاك حذف ما بوصف خفضا: ومن قوله فيما يأتى: وألزموا اضافة لدن فجر. نكرة... ومن قوله وبعد جره الذى أضيف له الخ (وانو من أوفى) (قول المكودى اسما للجنس الخ) أصل هذا الضابط للرضى ومحصله محصل ضابط التوضيح قالوا هذا الضابط فيه شىء لانه قد يكون العكس بأن يكون المضاف جنسا للمضاف اليه نحو شجر اراك مع ان الاضافة على معنى من لانها قد تظهر نحو: لآكلون من شجر من زقوم (وقوله اسم زمان) لا وجه لتخصيصه باسم الزمان بل يكون اسم مكان نحو يا صاحبى السجن ونحو مالك عالم المدينة فلو قال أن يكون المضاف اليه ظرفا لشملهما (واللام خذا * لما سوى ذينك) أى فيما لم يصح تقدير من أوفى قدر اللام سواء صح ظهورها نحو غلام زيد أولم يصح ظهورها نحو عند زيد ومع عمرو وضابط هذا الاخير أن تأتى مكان المضاف بلفظ مرادف له فى المعنى فتبدل عند بمكان ومع بصاحب (قوله وشمل قوله اللام التى للملك الخ) قد مر عند قوله واللام للملك وشبهه الخ بيان لام الملك من غيرها فراجعه (وقوله وتجوز فى قوله خذا الخ) قرينة تفسير خذا بقدر قوله قبل وانو من أوفى (واخصص أولا)(قول المكودى نحو غلام رجل الخ) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص لاحتمال أن يكون غلام رجل أو امرأة فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فغلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد ثم ان الناظم أطلق التعريف على التعرف لان التعريف فعل الفاعل الاختيارى ولا كلام فيه بل الكلام فى حال المضاف مع المضاف اليه فان كان المضاف إليه نكرة وقع التخصيص للمضاف من غير اختيار وان كان معرفة وقع التعريف له من غير اختيار وقد جعل الموضح وغيره أنواع الاضافة ثلاثة ما يفيد تارة التعريف وتارة التخصيص كغلام ان أضيف وما لا يفيد الا التخصيص كاضافة مثل وغير فان اضيفا المعرفة فلا يفيدان الا التخصيص لتوغلهما فى الابهام وما لا يفيد واحدا وهو الاضافة اللفظية الآتية والحق ان أنواع الاضافة أربعة الثلاثة المتقدمة والرابع هو ما لا يفيد الا التعريف نحو كلا وكلتا ولبيك وسعديك وكلام الناظم هنا شامل لاقسام ثلاثة لان قوله واخصص أولا فقط أو اعطه التعريف فقط أو اخصص تارة وعرف أخرى والقسم الرابع سيأتى فى قوله وان يشابه المضاف يفعل الخ واخذ من قوله والثانى اجرر مع قوله واخصص اولا ان كل واحد أثر فى الآخر الا أن المضاف أثر فى المضاف اليه امرا لفظيا وهو الجر والمضاف إليه اثر فى المضاف امرا معنويا وظاهر الناظم ان قوله واخصص أولا الخ عام فى المضاف الى المفرد المضاف الى الجملة مع انه وقع خلاف فى المضاف الى الجملة هل لا يفيد الا التخصيص لانها نكرة أو الا التعريف لانها فى تأويل المصدر المضاف فى التقدير الى فاعله ﴿ تتمة ﴾ اعترض ابو حيان

(وان يشابه المضاف يفعل * وصفافعن تنكيره لايعزل)

يعنى ان المضاف إذا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ماحمل عليه أمثلة المبالغة والصفة المشبهة كانت اضافته غير محضة لاتفيد تخصيصا ولاتعريفا وانماهى لمجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضاربا عمرو وأصله ضارب زيدا وضاربان عمرا والمضـاف مفعول بيشابه ويفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصفا حال من المضـاف والفاء جواب الشرط وعن تنكير متعلق بيعزل ثم أتى بمثالين من الاضافة غير المحضة فقال :

(كرب راجينا عظيم الامل * مروع القلب قليل الحيل)

فراجينا اسم فاعل مضاف الى الضمير ولم تفد الاضافة تخصيصا ولا تعريفا بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لاختصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل واضافتها إلى الامل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومروع اسم مفعول واضافته الى القلب غير محضة وقليل صفة مشبهة واضافته إلى الحيل غير محضة وهذه الصفات كلها نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة ثم قال :

(وذى الاضافة اسمها لفظيه * وتلك محضة ومعنويه)

الاشارة بذى الى اقرب القسمين وهى الاضافة غير المحضة يعنى انها تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط وهى التخفيف وتسمى أيضا مجازية وغير محضة والاشارة بتلك الى أول القسمين يعنى انها تجىء محضة أى خالصة لافادتها التخصيص أو التعريف وذى مبتدأ والاضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدا الثانى والجملة خبر الاول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر ثم قال :

تقسيم النحاة الاضافة إلى التخصيص والتعريف لانه من قبيل تقسيم الشىء إلى نفسه لان التعريف قسم من التخصيص لامقابل له والحق ان الاضافة إنما تفيد التخصيص دائما وهى أقوى مرتبة من التعريف لكن يقال ان الذى قاله باعتبار الأصل وأما النحاة فهذا اصطلاحهم فلا اعتراض ورحم الله سيدنا الجد إذ يقول فى كون المضـاف يـكتسب التعريف من المضاف اليه :

خفضنا إذ أضفت لنا جناحا * وان الخفض من شأن الاضافه وصرت بنا معرف كل حى * فلست تخاف فى سبل المخافه

(وان يشابه المضاف يفعل) مراده بيفعل الفعل المضارع والمراد بالشبه الشبه فى العمل فيصدق الشبه باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر لكنه أخرج المصدر بقوله وصفا فان اضافته تفيد التعريف ولا يفسر الشبه بالشبه فى الوزن أو فى كونه بمعنى الحال والاستقبال لانا لو فسرناه بالوزن لم يشمل الا اسم الفاعل دون غيره ويكون قوله وصفا ضائعا ولو فسرناه بالشبه فى الحال والاستقبال كما فى المكودى لخرج اسم الفاعل بمعنى الماضى المقرون بأل نحو الضارب الرجل أمس مع أن المقصود أن يكون داخلا ولخرجت الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لانهما لايدلان الاعلى الثبوت وبما قررناه تعلم مافى المكودى وغيره قاله بعض المحققين وقول من قال ان اضافة اسم التفضيل لاتفيد تخصيصا ويدل لذلك ان الناظم لم يمثل له بعد مردود بما يعلم من الوقوف على المطولات ﴿ فان قلت ﴾ التخصيص موجود فى قولك ضارب زيد وضارب عمرو لانه أخص من ضارب ﴿ فالجواب ﴾ ان الاصل ضارب زيدا بالنصب وضارب عمرا فالتخصيص وقع بالمعمول قبل الاضافة فلما أضيف لم تؤثر فيه الاضافة تخصيصا ابدا وإنما هى للتخفيف ولذا قال المكودى وأصله ضارب زيدا وضاربان عمرا اشارة لما قلناه وانما كان الخفض أخف لانه لاتنوين معه ولانون (قول المكودى وهو أظهر) بل هو المتعين الذى قرر به كدى نفسه لان المقصود تشبيه المضاف بيفعل فالمضاف فاعل و بيفعل مفعول به (كرب راجينا عظيم الامل) الاصل فى المضاف اليه فى الجميع الرفع لكن الرفع فيه قبيح وهو خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف فحول الاسناد وصار المرفوع منصوبا فوقع هنالك قبح وهو اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى فأضيف ليرتفع القبحان فقد تبين لك ان الجر من النصب لامن الرفع والالزم اضافة الشىء الى نفسه وسيقول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى (وذى الاضافة اسمها لفظيه) (قول كدى وهى التخفيف) بحذف النون أو التنوين وكذلك تفيد ذهاب قبح الرفع والنصب كما علمت ﴿ واعترض ﴾ بان القسم الثانى من الاضافة وهى المعنوية تفيد التخفيف أيضا بحذف النون أو التنوين ﴿ وأجيب ﴾ بان الغرض فيها تعريف المضاف أو تخصيصه بالمضاف اليه وحذف النون أو التنوين مبالغة فى اتصال الاول بالثانى (وقوله وغير محضة) لأنها فى تقدير الانفصال فقولك عمرو وضارب زيد بالاضافة فى تقدير الانفصال لان الفاعل بالوصف ضمير مستتر عائد على عمرو مثلا فهو فاصل بين المضاف والمضاف اليه (وقوله لافادتها التخصيص الخ) هذه العلة راجعة لتسميتها معنوية وعلة تسميتها محضة خلوها من شائبة الانفصال اذ لايقال فى غلام زيد غلام زيدا بتنوين غلام ورحم الله تعالى سيدنا الجد إذ يقول :

ليست اضافتنا لكم * يوم بتقدير انفصال لما أفادتنا معا * فى موجبات الاتصال

(ووصل أل بذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر
أو بالذى له أضيف الثانى * كزيد الضارب رأس الجانى)

الاشارة بذا إلى أقرب مذكور وهو ما اضافته غير محضة يعنى أنه يغتفر دخول أل على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثانى نحو الضارب الرجل والجعد الشعر أو يكون الثانى مضافا الى ما فيه أل نحو الحسن وجه الأب والضارب رأس الجانى فلو لم تتصل أل بالثانى ولا بما أضيف اليه الثانى لم يجز دخول أل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل أل مبتدأ ومضاف اليه ومغتفر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لذا وان وصلت شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجعد من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة أو بالذى معطوف على قوله بالثانى وزيد مبتدأ والضارب الخ البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال :

(وكونها فى الوصف كاف ان وقع * مثنى أو جمعا سبيله اتبع)

يعنى ان وجود أل فى الوصف المضاف ان كان مثنى أو مجموعا على حده وهو الذى اتبع سبيل المثنى فى كون الاعراب فيه بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير لانه مهما اقترنت بالأول لابد من اقترانها بالثانى ولا كذلك الجمع الذى على حد المثنى فانه يكفى عن وجودها فى المضاف اليه نحو الضاربا زيد والمكرمو عمرو وقوله : سبيله اتبع. أى اتبع سبيل المثنى فما ذكر وكونها مبتدأ وأن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندى فى اعرابه غير هذا الوجه وهو أن كونها مبتدأ والظاهر انه مصدر كان التامة أى وجودها وفى الوصف متعلق به وكاف خبره وأن وقع فى موضع المصدر نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجودها أى أل فى الوصف كاف لوقوعه أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز فى همزة ان الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ فوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط فى الاكتفاء عن وجود أل فى المضاف اليه وسبيله مفعول باتبع والجملة فى موضع الصفة لجمعا ثم قال : (وربما اكسب ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا)

يعنى ان المضاف المذكر قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه اذا كان مؤنثا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثانى عن الأول وهو المنبه عليه بقوله: ان كان لحذف موهلا . أى اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى كقول الشاعر :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم

(ووصل أل بذا المضاف مغتفر) هذا مستثنى من مفهوم قوله أو اعطه التعريف الخ فان ظاهره ان المضاف لا يتعرف الا بالمضاف اليه وهو كذلك فلا يضاف حتى يقدر تنكيره ثم استثنى من ذلك قوله ووصل أل الخ اذ يجوز أن يكون المضاف فيها معرفا بأل فيبقى ما عداه على المنع وهذا كله ان كانت الاضافة غير محضة وأما ان كانت محضة ودخلت أل على المضاف نحو الغلام فلا تجوز اضافته فلا يقال الغلام زيد وعلى هذا النوع قولهم أل والاضافة لا يجتمعان (كالجعد الشعر) القاموس الجعد من الشعر خلاف السبط والقصير يقال جعد ككرم جعودة وجعادة والتخفيف فى إضافة الجعد الى الشعر بحذف الضمير فقط أو الجار والمجرور اذ الأصل الجعد شعره أو شعر له ولا تخفف بالتنوين اذ لا تنوين موجود مع أل وانما لم يجز اقتران المضاف بأل فى نحو قولك الضارب زيد فما عدا ما استثنى لان المضاف اليه بدل من التنوين والتنوين لا يجتمع مع أل فكذلك لا تجتمع أل مع ما هو بدل من التنوين وهو المضاف اليه ثم انه قد اعترض قوله ووصل أل الخ بأنه تكرار مع قوله فى الصفة المشبهة ولا تجرر بها مع أل الخ لان ما استفيد هنا هو ما استفيد فيما يأتى وأجيب كما يأتى بأن ما هنا عام فى الصفة المشبهة وفى غيرها وما يأتى خاص بالصفة المشبهة ولا تكرار بين أخص وأعم (وكونها فى الوصف كاف) الفرق بين المثنى والجمع على حده وبين المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم حتى جاز دخول أل على الأولين اذا كانا مضافين دون شرط وفى الأمور الأخيرة لا بد مما مر أن المثنى والجمع على حده المضاف اليهما منزل منزلة النون والنون تجامع الألف واللام فكذلك ما ناب عنها والثلاثة المذكورة آخر المضاف اليه فيها منزل منزلة التنوين والتنوين لا يجامع أل فكذلك ما ناب منابها (قول المكودى وهو صعب التقدير) صحيح وفيه شىء آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الأول الذى هو كون لان الضمير فى وقع عائد على الوصف وقول من قال إن أن وقع فاعل كاف الذى هو خبر كون سبق قلم بل فاعل كاف ضمير عائد على كون ولو جعلنا فاعله ان وقع لكان كاف خبرا مشتقا وليس فيه ولا فى مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ لأن ضمير وقع يعود على الوصف (وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا) (قول كذى والاستغناء عنه بالثانى) بأن يبقى المعنى صحيحا بعد حذف المضاف مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا فحيث كان مسندا الى المضاف كان حقيقة وحيث أسند الى المضاف اليه صار مجازا فلا بد من قرينة (وقوله كقول الشاعر مشين الخ) البيت من الطويل وقائله ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة ويكنى أبا الحرث

فمرفاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند اليه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الرياح لا يجوز الاستغناء بالرياح عن مرفتقول تسفهت الرياح فلوكان المضاف للمؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثانى لم يجز تأنيثه نحو قام غلام هند اذ لا يصح ان تقول قام هند وأنت تريد قام غلام هند وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفى ذكر هذا الشرط اشعار بانه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالثانى كقوله :

رؤية الفكر مايؤول له الأمر * معين على اجتناب التوانى

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثانى عن الأول لانه يجوز أن تقول الفكر معين اذ العلة واحدة وثان فاعل باكسب وأولا مفعول أول باكسب وتأنيثا مفعول ثان وان كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا ثم قال :

ولقبته بذى الرمة مية محبوبته وذلك انه مر بخبائها فوجدها مع أمها فقال لأمها مريها فلتسقنى ماء فلما أتته بالماء وجدت على عاتقه حبلا فقالت له اشرب ياذا الرمة التى هى الحبل فلقب به وقيل لقب بذلك فى صغره لانه كان يصيبه جزع فعلق عليه حرز فى حبل فقيل له ذو الرمة وقيل غير ذلك والنون فى مشين عائدة على النسوة فاعل مشى والكاف فى كما اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف وما مصدرية وما بعدها يؤول بمصدر مضاف الى الكاف ورماح فاعل اهتزت وجملة تسفهت صفة رماح وفاعل تسفهت مر وأعاليها مفعوله ومعنى تسفهت أمالت والنواسم جمع ناسمة وهى أول هبوب الريح قبل استمدادها والمعنى مشيت النسوة مشية مثل اهتزاز الرماح حين أمال أعاليها مرور الرياح عليها فى أول هبوبها والمعنى كل واحدة تميل وتتبختر فى مشيتها والشاهد قد ذكره المكودى (وقوله كقوله رؤية الفكر الخ) البيت من الخفيف وما مفعول رؤية وهى موصولة وفاعل يؤول الأمر وجملة يؤول له الأمر صلة ما والعائد هاء له والتوانى التكاسل ويروى على اكتساب التوانى أى التأخير والمعنى أن تفكر الانسان فى عاقبة الأمور معين على اجتناب التأخير للطاعة بل يقدمها والشاهد قد صرح به المكودى وأنشدوا على هذا الثانى قول من قال :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا * مضافا لأرباب الصدور تصدرا

وأنشدوا على الأول :

وإياك أن ترضى بصحبة ساقط * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا

وقد اعترض قول المكودى قبل وفى ذكر هذا الشرط اشعار الخ بأنه لا إشعار فيه أصلا اللهم الا أن يقال انه تقاس هذه الصورة على الصورة التى صرح بها المصنف أو يقال انه ترك هذه الصورة لقلتها كما يقتضيه كلامه فى التسهيل انتهى ماقالوا والحق ان هذه الصورة مأخوذة بالأحروية وبالشرط الذى فى معنى العلة أما الاحروية فانه اذا كان المضاف المذكر الأشرف يكتسب من المضاف اليه المؤنث الأدنى التأنيث فأحرى العكس الذى هو الغالب فى كل شىء وأما الشرط الذى فى معنى العلة فهو قوله: ان كان لحذف موهلا . كأنه قال لأجل صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه ومن شرط العلة الاطراد وقرر الأشمونى كلام الناظم على ما يشمل الصورتين بان جعله من باب حذف الواو مع ماعطفت بان قال وربما أكسب ثان من المتضايفين وهو المضاف اليه أولا منهما وهو المضاف تأنيثا أو تذكيرا اه وكلام الناظم فى الكافية أحسن مما فى الألفية وأصرح ونصها :

تأنيثا اكسب أولا والضد إن * يصح حذف وهو كالبعض يعن

ثم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه أحد عشر أمرا من التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو ازالة القبح وقد مر ذلك أو التأنيث أو التذكير كما هنا السابع الظرفية : تؤتى أكلها كل حين . فكل منصوب على الظرفية وهو غير ظرف لكنه لما أضيف الى حين الظرف اكتسب الظرفية الثامن المصدرية كما هو فى قول الناظم: وقد ينوب عنه ماعليه دل * كجد كل الجد... فكل ليس مصدرا ولكنه لما أضيف الى المصدر اكتسب المصدرية التاسع الصدارة نحو صبيحة أى يوم سفرك فصبيحة مضاف ليس من أدوات الصدور لكن لما أضيف الى أى التى هى من أدوات الصدور اكتسب الصدارة وقد مر : كذا اذا يستوجب التصديرا . العاشر البناء نحو : لقد تقطع بينكم . بفتح النون فى قراءة الجمهور فان بين معرفة لكن لما أضيف الى كم المبنى بنيت الحادى عشر

(ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما إذا ورد)

يجب أن يكون المضاف مغايرا للمضاف اليه ولو بوجه ما لأن المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصيص أو التعريف والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فان ورد من كلام العرب ما يوهم اضافة الشيء الى نفسه أول ذلك بإضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز فيؤول الأول بالمسمى والثانى بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع فيؤول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على اسقاط فى وموهما مفعول بأول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره موهما جواز اضافة الشيء إلى نفسه * ثم اعلم ان من الأسماء ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى ولا يخلو عنها البتة ومنها ما يلزم معنى ويخلو عنها لفظا وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وبعض الاسماء يضاف أبدا) يعنى ان من الأسماء مالا يستعمل إلا مضافا نحو قصارى الشيء وحماداه وذلك على خلاف الأصل فان الأصل فى الاسم أن يستعمل مضافا تارة وغير مضاف أخرى ثم ان من اللازم للاضافة ما يلزمها معنى ويجوز افراده لفظا وإلى هذا أشار بقوله : (وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا) الاشارة بذا إلى ما تقدم اضافته وفهم منه انما يلزم الاضافة على قسمين لازم الاضافة لفظا ومعنى وذلك نحو قصارى الشيء وحماداه ولازم للاضافة معنى وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الاسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبدا منصوب على الظرف وبعض ذا مبتدأ وقد يأتى خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة ومفردا حال من الضمير المستتر فى يأت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض ويجوز نصبه على التمييز ثم قال :

(وبعض ما يضاف حتما امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع)

يعنى ان بعض الأسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى يمتنع ان يضاف إلى الظاهر فتجب اضافته الى المضمر وفى هذا النوع خروج

الاعراب نحو هذا خمسة عشر زيد برفع عشر بضمة من غير تنوين فهو مبنى فى الأصل لتركيبه لكنه لما أضيف الى المعرب وهو زيد أعرب فى لغة قليلة وسيقول الناظم رحمه الله تعالى : وان أضيف عدد مركب * يبقى البنا وعجز قد يعرب

(ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى) (قول المكودى لأن المضاف الخ) هذه العلة بها علل فى التصريح وهى قاصرة على الاضافة المعنوية والصواب الاتيان بعلة جامعة للاضافة اللفظية المعنوية وعلل ذلك بان الاضافة تقتضى التغاير من جهة ان المضاف اليه تقييد للمضاف والشيء لا يتقيد بنفسه (وقوله والثانى بالاسم) أى باللفظ الدال على المسمى فكأنك قلت جاءنى مسمى هذا الاسم وخص الأول بالمسمى لأنه فى موضع ينادى ويسند اليه فلا يليق ذلك الا بالمسمى وقصد بالثانى الاسم الذى هو مجرد اللفظ ليقع تغاير ما قال فى التصريح عن قريب الوضع وهذا إذا نسب للأول ما ينسب للذوات أما إذا نسب له ما ينسب للالفاظ تعين أن يكون المراد بالأول الاسم وبالثانى المسمى فاذا قلت كتبت سعيد كرز تعين أن يكون المراد كتبت اسم هذا المسمى وفيه بحث لأن هذا التأويل يقتضى أنك إنما كتبت لفظ سعيد دون كرز مع انك كتبتهما معا فالصواب ان المفعول مجموعهما وحكيت اضافتها الأصلية فيبقيان على حالهما من كون المراد بالأول المسمى وبالثانى الاسم ثم قيل ان قوله هنا ولا يضاف اسم مناقض لقوله فى العلم : وان يكونا مفردين فأضف. فان ما هنا يقتضى ان الاضافة مسموعة وما مر يقتضى انها مقيسة وقد مر الجواب عنه بأن ما مر تقييد لما هنا فانهم نصوا على ان اضافة الاسم الى اللقب مقيسة فما هنا يقيد بما مر وقيل انه مشى هناك على ما للكوفيين المجيزين ذلك وهنا على ما للبصريين المانعين ذلك والله أعلم . (وبعض الاسماء يضاف أبدا) (قول المكودى نحو قصارى الشيء وحماداه) معنى قصارى وحمادى واحد وهو غاية الشيء ومنتهاه ثم منطوق الناظم هنا باعتبار ظاهره يشمل ثلاثة أقسام ما يضاف تارة إلى الظاهر وتارة إلى المضمر نحو مثالى المكودى وما يضاف إلى الظاهر دائما نحو أولو وأولات وما يضاف إلى الضمير دائما نحو وحد لأنه يصدق على الجميع أنه أضيف أبدا لكن لما نص بعد فى منطوق قوله وبعض ما يضاف الخ على ما يلزم الاضافة الى الضمير خص كلامه هنا بالصورتين الأوليين وقد اعترض أبو حيان قول الناظم أبدا بأنه ظرف للمستقبل ويصير معنى الناظم على هذا وبعض الأسماء يضاف فى الزمان المستقبل وهذا ليس بشيء لأنه لا فائدة فى التخصيص بالمستقبل وان عنى بقوله أبدا دائما فقد ناقض الديمومة بقوله وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا أى بعض ما يضاف دائما قد ينكشف عن الاضافة فوقع التناقض بين كون الاضافة دائمة مع الانكشاف وأجيب بأن مراده بأبدا دائما والاشارة فى قوله وبعض ذا عائدة لما يضاف لا بقيد كونه دائما (وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا) أى مقطوعا عن الاضافة فى اللفظ فينون (قول المكودى نحو كل وبعض) مثالهما قوله تعالى : وكل فى فلك يسبحون. فضلنا بعضهم على بعض. والصحيح ان تنوينهما للصرف لا للعوض ومحل افراد كل إذا لم تكن نعتا أو توكيدا والا لزمت الاضافة لفظا ولا تفرد (وقوله وقبل وبعد) قرىء لله الأمر من قبل ومن بعد بالتنوين فيهما (وقوله وحذف الياء من يأت) منه قوله تعالى : يوم يأت لا تكلم نفس إلا باذنه. (وبعض ما يضاف حتما امتنع) (قول المكودى فتجب اضافته الى المضمر الخ)

عن الأصل من وجهين لزوم الاضافة وكون المضاف اليه ضميرا ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال: (كوحد لبى ودوالى سعدى)
أما وحد فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال وأنه لازم النصب على الحال تقول جاء زيد وحده أى منفردا وقد جاء مضافا اليه فى قولهم فى المدح نسيج وحده وفريد دهره وفى الذم فى قولهم جحيش وحده وعيير وحده وأما لبى فانه أيضا لازم الاضافة الى الضمير نحو لبيك ومعنى لبيك إقامة على إجابتك بعد اقامة وأما دوالى فتضاف أيضا إلى الضمير وجوبا نحو دواليك ومعناه ادالة لك بعد ادالة وسعدى كذلك تقول وسعديك ومعناه اسعادا لك بعد اسعاد وقد جاء فى الشعر اضافة لبى الى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذ إيلاء يدى للبى) أى وشذ اضافة لبى ليدى وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى يدى مسور

فاضافة لبى إلى يدى مسور وايلاء فاعل شذ وهو مصدر مضاف الى المفعول الأول واللام فى للبى زائدة فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعا أعنى فى العمل فان ايلاء مصدر آلى وهو متعد إلى اثنين بنفسه ثم قال: (وألزموا اضافة إلى الجمل * حيث واذ) أما حيث فهو ظرف مكان وأما إذ

صادق بصورتين ما يضاف لكل ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرد أو مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث كوحد وما يضاف لضمير المخاطب فقط كلبيك ولذا كرر الناظم الأمثلة فقال: (كوحد لبى ودوالى) أما وحد فهو مصدر وحد كعلم وكرم أو من وحد بحذف الزوائد من الايحاد ولا يلزم النصب على الحال خلافا للمكودى بل تكون منصوبة على الحال وعلى المصدرية وعلى حذف الجار الذى هو على وهو لازم للافراد والتذكير غالبا (قوله نسيج وحده) قال الجواهرى نسيج وحده أى لا نظير له فى علم أو غيره وأصله فى الثوب إذا كان رفيعا لا نظير له ولم ينسج على منواله (وقوله وفى الذم فى قولهم الخ) الجوهرى يقال للرجل إذا كان يستبد برأيه جحيش وحده وهو ذم وفلان عيير وحده أى معجب برأيه وهو ذم وجحيش تصغير جحش ولد الحمار وعيير تصغير عير الذى هو الحمار (وقوله وأما لبى) هو مثنى مصدر لب الثلاثى أو اسم مصدر من ألب بالمكان إذا أقام به (وقوله معنى لبيك) أشار بهذا الى أن لبيك وما بعده من الألفاظ مثناة لفظا ومعناها التكرار لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره (وقوله اقامة على اجابتك بعد اقامة) هذا أحد معان أربعة ذكرها فى القاموس وهو أولها عنده فيكون لبيك على هذا مفعولا مطلقا وعامله محذوف قيل يقدر من معناه أى أجبت وقيل يقدر من لفظه أى ألبى (وقوله وأما دوالى) قال فى القاموس يقال أداله وتداوله أخذه بالدول فهو حينئذ اسم مصدر لأحدهما أو مصدر ودواليك مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه (وقوله ومعناه ادالة لك بعد إدالة) أصله لولد الناظم وقال فى التصريح الانسب أن يقول كما قال الموضح تداولا بين تداول لأن الادالة الغلبة يقال اللهم أدلنى على فلان وانصرنى عليه لكن فى التصريح لم يأت بدليل ودليله قول الصحاح تداولته الأيدى أى أخذته هذه مرة وهذه مرة وقولهم دواليك أى تداولا بعد تداول قال تعالى: وتلك الأيام نداولها بين الناس. أى نصرفها بينهم يوما الفرقة ويوما الاخرى ليتعظوا (وقوله وسعدى كذلك) هو اسم مصدر لقولك أسعد أو ساعد بمعنى أعان وهو مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه زاد الموضح وغيره ولا يستعمل سعديك إلا بعد لبيك فهو كالتوكيد له وأما لبيك فيستعمل وحده وأنشد لسان الحال:

ان يغنيا عنى المستوطنان عدن * فاننى لست يوما عنهما بغنى

قال يس وعوام مصر يفردون سعديك عن لبيك (وشذ ايلاء يدى للبى) (قول المكودى إلى قول الشاعر دعوت الخ) البيت من بحر المتقارب وقائله أعرابى من بنى أسد ودعوت فعل وفاعل ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما موصولة وجملة نابنى صلة والعائد الضمير الفاعل بناب ومسورا اسم رجل مفعول دعوت والفاء فى فلبى للعطف على دعوت والتعقيب ومفعول لبى محذوف أى لبانى ولبى يدى مسور وأصله أن رجلا لزمته دية فطلب من مسور أن يعينه فيها فأجابه إلى ذلك وخص اليدين بالذكر لأنهما هما اللتان دفعتا له المال وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهى عنه * روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقول له لبى يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبى والشاهد اضافة لبى ليدى وقيل ان يدى هنا زائدة فلا شاهد فيه (وقوله فى للبى زائدة) صرح ابن هشام بأن المقوية ليست بزائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما (وألزموا اضافة إلى الجمل * حيث واذ) (قول المكودى أما حيث فظرف مكان الخ) تقدم ان وجه بناء اذ وحيث شبه الحرف فى الافتقار وبنيت حيث على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وفيها لغات الضم والفتح والكسر للثاء

فهى ظرف للزمان الماضى وكلاهما يلزم الاضافة الى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية نحو جلست حيث جلس زيد وأتيتك إذ زيد قائم واذقام زيد ثم ان اذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها والى ذلك أشار بقوله :

(وان ينون يحتمل * افراده) الضمير فى ينون عائد على أقرب مذكور وهو اذ أى وان ينون اذ يحتمل افراده كقوله تعالى : ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله . وقوله : وأنتم حينئذ تنظرون . والضمير فى الزموا عائد على العرب وحيث واذا مفعول أول بالزموا واضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير والى الجمل متعلق بالزموا والضمير فى ينون عائد على اذ وكذلك الهاء فى افراده * واعلم ان من أسماء الزمان ما يجرى مجرى اذ فى الاضافة الى الجمل والى ذلك أشار بقوله :

(وما كإذ معنى كإذ * أضف جوازا نحو حين جانبذ)

يعنى ان ماشابه إذ فى كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضى يجرى مجرى اذ فى اضافته الى الجملة الاسمية والفعلية جوازا لالزوما نحو يوم ووقت وحين فتقول قمت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه انه اذا كان غير مبهم لم يضف الى الجمل نحو نهار وكذلك اذا كان محدودا نحو شهر فلا يجرى مجرى اذ إلا اذا استوفى الشبه فى الأوجه المذكورة وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة باذ وهى مفعول مقدم بأضف وصلتها كاذ ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وجوازا مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف اضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال اذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والأول أظهر وكاذ الثانى متعلق باضف وهو على حذف مضاف أى كاضافة اذ ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على أنه نعت لنكرة تقدم عليها والتقدير اضافة كاضافة اذ وهو أظهر ويكون التقدير أضف ما أشبه اذ من ظروف الزمان كاضافة إذ إلى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوازا لانه لو لم يقل جوازا لفهم منه انها تضاف إلى الجمل لزوما وقوله : حين جانبذ . مثال لاضافة

(وقوله فهى ظرف للزمان الماضى) ظاهره انها لا تكون للمستقبل وهو قول الجمهور ورد عليهم بقوله تعالى : فسوف يعلمون إذ الأغلال فى أعناقهم. ﴿والجواب﴾ بان المستقبل ينزل منزلة الماضى لا يتأتى مع كون المضارع مقرونا بسوف فالحق ان كونها للماضى غالب ومن غير الغالب كونها للمستقبل كما فى الآية (وقوله ثم ان اذ تنفرد الخ) هذا أحد أمور ثلاثة تفترق فيها إذ من حيث الثانى ان حيث ظرف مكان واذ ظرف زمان الثالث ان حيث قد تجوز إضافتها الى المفرد على قلة بخلاف إذ (وان ينون يحتمل * افراده) (قول المكودى كقوله تعالى ويومئذ الخ) الأصل والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارسا يفرح المؤمنون بنصر الله فحذفت الجملة من الفاعل والفاعل والمفعول وعوض منها التنوين وكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الأصح وقال الأخفش ان كسرة الذال كسرة اعراب بالاضافة (وقوله وأنتم حينئذ تنظرون) الأصل والله أعلم وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون (وقوله والى الجمل متعلق بالزموا) الحق انه متعلق باضافة كما صرح به المكودى نفسه بان الى جمل متعلق باضافة فى اعراب قوله بعد : وألزموا اذا اضافة الى * جمل الأفعال... (وقوله وكذلك الهاء فى افراده) نسخة المكودى افراده بالضمير ونسخة المعرب افراد اذ والوزن يقبل الجميع لكن على نسخة المكودى لا اشكال وعلى نسخة غيره يكون أظهر فى موضع الاضمار قال المعرب والذى سهله كونهما فى جملتين وتباعد ما بين الظاهرين اه ثم ان من الشراح من فسر يحتمل فى النظم بيقبل ومنهم من فسره بيغتفر والحق ان الذى يفسر به يجب لا غير (وما كإذ معنى كإذ) (قول المكودى فى كونه اسم زمان) عبر باسم الزمان اشارة الى أن العبرة باسم الزمان لافرق بين كونه ظرفا أو غير ظرف (وقوله مبهم) أى غير محدود ومحترزه ذكره كذى بعد (وقوله فتقول قمت يوم الخ) يوم بمنزلة اذ فى المضى والناصب له قمت لانه ماض فلا يعمل فيه الا ماض وكذلك يقال فى حين بعد والجملة الواقعة بعد اسم الزمان مضاف اليها لان هذه الجملة انما أتى بها لتخصيص الزمان والجملة المخصصة لا تخلو من أحد ثلاثة أشياء اما صلة أو صفة أو فى تقدير مضاف اليه ولا يصح أن تكون صلة أو صفة لانه لا بد فيها من رابط ولا رابط هنا فتعين أن تكون فى تأويل المضاف اليه (وقوله وفهم منه أنه اذا كان غير مبهم الخ) يقتضى كلامه حيث قال بعد وكذلك اذا كان محدودا أنه بين غير المبهم والمحدود فرق مع ان الظاهر انه لا فرق بينهما بل اسم الزمان اما مبهم وهو غير المحدود واما غير مبهم وهو المحدود ﴿فان قيل﴾ ما الفرق بين يوم ونهار حتى كان الأول من المبهم والثانى من غير المبهم ﴿فالجواب﴾ أن اليوم يطلق ويراد به قطعة من الزمان كقوله تعالى : إلى ربك يومئذ المساق . أى يوم الاحتضار وهو يكون بالليل وبالنهار وأما النهار فهو من طلوع الشمس إلى غروبها أو من طلوع الفجر وكذلك شهر فانه عبارة عما بين الرؤيتين قال ابن قاسم الظاهر ان اضافة اذ إلى الجملة محضة تفيد التعريف ووجهه ابن ذكرى فى شرح الفريدة فى المعرب والمبنى (وقوله وكإذ الثانى متعلق باضف) قال المعرب الاوجه أن تكون الكاف اسما بمعنى مثل نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور وجوازا

حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ وسمى نبذ طرح ثم قال :

(وابن أواعرب ما كاذ قدأجريا * واخترينا متلو فعل بنيا وقبل فعل معرب أومبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا)

يعنى انْ ماجرى من أسماء الزمان مجرى اذفأضيف الى الجملة يجوزفيه حينئذالبناءوالاعراب الأنالجملة اذا كانت مصدرة بفعل اختير البناءوشمل قوله فعل بنيا الماضى كقول الشاعر : * على حين ألهى الناس جل أمورهم * والمضارع المبنى كقوله :* على حين يستصبين كل حليم * وانكانت الجملة المضاف اليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن موانع الاعراب كقوله عزوجل : هذا يوم ينفع الصادقين . أوبالمبتدا نحوقول الشاعر :

ألم تعلمى ياعمرك الله انى * كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الاعراب وهو متفق عليه ولذلك قال : (وقبل فعل معرب أومبتدا * أعرب) وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال : (ومن بنى فلن يفندا) ويؤيده قراءة نافع :هذا يوم ينفع الصادقين. وقوله : على حين الكرام قليل . روى بفتح حين والتفنيد التكذيب والذى يبنى عليه الظرف فى هذا الفصل الفتح ولم ينبه عليه الناظم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى اذوهى مفعولة باعرب ومطاوبة لابن فهى من باب التنازع وأوللتخيير وصلة ماقدأجريا وكاذ متعلق باجرياوقصر بنا لضرورة الوزن وبنيا فى موضع الصفة لفعل وقبل متعلق باعرب وأوللتقسيم ومن شرط فى موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط ثم قال :

(وألزموا اذا إضافة الى * جمل الأفعال كهن اذا اعتلى)

يعنى أن العرب ألزمت اذا الاضافة الى الجمل الفعلية ويعنى باذا الظرفية لا الفجائية والجملة بعدها فى موضع جر عند الجمهور

مفعول مطلق والتقدير أضف الزمان المبهم الذى كإذ اضافة مثل إضافة إذإلى الجمل جوازا (وقوله ومعنى نبذ طرح) الطرح يكون حقيقة نحو نبذت الثوب أى طرحته ويكون حكميا بمعنى البعدوالطرد ومنه مثال الناظم وجاء فى النظم قيل مقصور من جاء ضرورة وقيل لغة وهو الحق (وابن أواعرب ما كإذقدأجريا) وجه البناء الافتقار العارض للجملة لكن لما كان افتقار إذمتأصلا كان البناء واجبا ولما كان الافتقار فى اسم الزمان غير متاصل كان البناء جائزا وبنى على الفتح للتخفيف ووجه الاعراب الاستصحاب للأصل (قول المكودى كقول الشاعر على حين الخ) هذا صدر بيت وعجزه : * فندلا زريق المال ندل الثعالب * وهو من الطويل وتقدم هذا البيت فى المفعول المطلق وروى على حين بكسر نون حين كسرة اعراب على الأصل وبفتح النون على البناء وهو المختار لكونه مضافا الى مبنى أصالة وهو ألهى (وقوله والمضارع المبنى كقوله على حين يستصبين الخ) هذا عجز بيت وصدره : * لاجتذبن منهن قلبى تحلما * وهو من الطويل وأجتذبن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة وتحلما بضم اللام المشددة تكلف الحلم بكسر الحاء وعلى فى على حين بمعنى فى قاله الدماميني مثل قوله تعالى : ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها . وروى على حين بكسر نون حين على الاعراب الذى هو الأصل وروى بفتح النون على البناء وهو المختار لكونه متبوعا بفعل مبنى عروضا وهو يستصبين الذى هو فعل مضارع متصل بنون الاناث الفاعل وكل بالنصب مفعول يستصبين وحليم باللام مضاف اليه وروى حكيم بالكاف بدل اللام ويستصبين مضارع استصبيت فلانا اذعددته صبيا وجعلته من جملة عداد الصبيان (وقوله كقوله عزوجل : هذا يوم الخ .) قرىء برفع يوم وقرأ نافع بفتحه أما الرفع فظاهر متفق عليه وأما الفتح فأجازه الكوفيون وتبعهم الناظم ومنعه البصريون لكن قراءة نافع تردهم وأجاب البصريون بأن الفتحة فى يوم ليست فتحة بناء وإلا لزم كون الشىء ظرفا لنفسه وانما هى فتحة اعراب وان الاشارة فى هذا ليست ليوم نفسه وانما الاشارة لجرى المقالة التى بين الله تعالى وعيسى عليه السلام وهى قوله : أ أنت قلت للناس . الآية والله أعلم انظر الشيخ الخطيب (وقوله نحو قول الشاعر ألم تعلمى الخ) البيت من الطويل وقائله موئل بن جهم الوحجى وكان قبيح المنظر والهمزة فى ألم للاستفهام وتعلمى مجزوم بحذف النون وياء للتنبيه وعمرك بفتح الراء منصوب على أنه مفعول مطلق مصدر محذوف الزوائد والأصل تعميرك الله وهو مصدر مضاف الى المفعول والله فاعله وهو دعاء لها بطول العمر كأنه قال يطيل الله عمرك وهذا أولى من جعل الله مقسما به وجملة انى الخ سدت مسد مفعولى تعلمى وروى على حين بالكسر الذى هو الاعراب على الأصل وهو الأرجح وروى على حين بفتح النون على البناء وبه يرد أيضا على البصريين وأجاب البصريون بان الكرام قليل جملة خبر عن كأن الثانية المحذوفة مع اسمها فيكون الظرف مضافا الى المبنى (وقوله والتفنيد التكذيب) بل التفنيد اللوم وضعف الرأى مأخوذ من الفند وهو ضعف الرأى من الكبر (وقوله ومن شرط) الحق ان من موصولة وبنى صلتها وجملة فلن يفندا خبرها ودخلت الفاء فى خبرها لشبه من الموصولة بالشرطية فى العموم والابهام (وألزموا اذا اضافة الى * جمل الأفعال) (قول المكودى ويعنى باذا الظرفية) هذا مأخوذ من مثال الناظم والغالب أن تكون مستقبلة فيها معنى الشرط ولا تجزم الا ضرورة كقوله :

والعامل فيها جوابها على المشهور وإذا مفعول أول بالزموا واضافة مفعول ثان والى متعلق باضافة وهن فعل أمر من هان يهون ضد صعب ثم قال :

(لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا)

من الأسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا وفهم من قوله لمفهم اثنين انهما لا يضافان للمفرد وشمل قوله لمفهم اثنين المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه نحو كلانا واسم الاشارة نحو كلا ذينك وفهم من قوله معرف أنهما لا يضافان الى نكرة فلا يقال كلا رجلين وفهم من قوله بلا تفرق انه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء فى ضرورة الشعر كقوله :

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا * فى النائبات وإلمام الملمات ومعرف نعت لمفهم واللام فيه متعلقة بأضيف

استغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تصبك خصاصة فتحمل

وقيل تفيد أن شرطها مجزوم به محقق الوقوع لا شك فيه عكس ان ولذا قيل:

سـلم على شيخ النحاة وقل له * عندى سؤال من يجبه يعظم

أنا ان شككت وجدتمونى جازما * وإذا جزمت فاننى لم أجزم

قيل وقد تخرج عن الظرفية وجعلوا منه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : انى لاعلم إذا كنت عنى راضية وإذا كنت على غضبى . فان إذا مفعول لأعلم أى لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك وأجيب بأن مفعول اعلم محذوف أى انى لأعلم شأنك إذا كنت الخ وقد تكون شرطية فى نحو القسم نحو قوله تعالى : والليل إذا يغشى . والنجم إذا هوى . فاذا فى القسم بدل من المقسم به ومن خروجها عن الشرط مثال الناظم بهن إذا اعتلا ويجوز ان تكون فى النظم شرطية محذوفة الجواب لدلالة ما تقدم عليه وأشار الناظم بهذا المثال الى المثل المشهور وهو : إذا عز أخوك فهن . بضم الهاء وكسرها أى أخفض جناحك ولينه ومعنى عز فى المثل اشتد وعلا وتكبر عليك فى وقت من العزاز وهى الأرض الصلبة (وقوله والعامل فيها جوابها الخ) رده فى المغنى بوجوه منها ان الجواب قد يقترن بما يمنعه من العمل فيما قبله كاذا الفجائية فى قوله تعالى : ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون. فاذا الثانية لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وقال المحققون إن العامل فيها شرطها ورد بأن الشرط مضاف اليه ولا يعمل المضاف اليه فى المضاف وأجيب بأنها عند هؤلاء غير مضافة واعلم انه إذا ورد ما يقتضى أن إذا الشرطية مضافة الى الجملة الاسمية فلا بد من تأويله نحو قوله تعالى : إذا السماء انشقت . فيكون السماء فاعلا بمحذوف يفسره ما بعده أى إذا انشقت السماء انشقت ومنه قول الشاعر :

إذا باهلى تحته حنظليـة * له ولد منها فذاك المذرع

قدره الموضح بحذف كان الثانية والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة وباهلة فى الأصل اسم امرأة نسب ولدها اليها والحنظلية منسوب الى حنظلة وهى قبيلة فى تميم والمذرع بالذال المعجمة هو الذى تكون أمه أشرف من أبيه وقد تقرر أن حنظلة أشرف من باهلة والعرب لا تحب النسبة الى هذه القبيلة وتكرهه قال الشاعر :

ولو قيـل للكلب يا باهـلى * عوى الكلب من لؤم هذا النسب

وقد روى أن الأشعث بن قيس الكندى قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتتكافأ دماؤنا قال: نعم لو قتلت رجلا من باهلة لقتلتك به. وقيل لأبى عبيد إن الاصمعى ينسب الى باهلة فقال هذا لا يمكن لأن الانسان إذا كان من باهلة تبرأ منها فكيف بمن ليس منها ينسب اليها * ويذكر أن اعرابيا لقى شخصا فى الطريق فسأله عن نسبه فقال من باهلة فأشفق عليه الاعرابى فقال وأزيدك أنى لست من صريحهم بل من مواليهم فأقبل الاعرابى عليه يقبل يديه ورجليه فقال لم فقال له الاعرابى لأن الله تعالى ما ابتلاك فى الدنيا إلا وهو يعوضك فى الآخرة وقيل لاعرابى أيسرك أن تدخل الجنة وأنت من باهلة قال نعم بشرط أن لا يعلم أهل الجنة أنى من باهلة تغمد الله جميعنا برحمته (لمفهم اثنين معرف بلا) انما خصت كلا وكلتا بالاضافة إلى المعرفة لأنهما للاحاطة والشمول ففيهما عموم ولا يتبين الا بالاضافة الى المعرفة (قول المكودى وقد جاء فى ضرورة الشعر كقوله كلا أخى الخ) البيت من البسيط وكلا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف وأخى مضاف اليه وخليلى من الخلة التى هى صفاء المودة معطوف عليه وواجدى اسم فاعل خبر كلا وأفرده باعتبار كلا لأن لفظها مفرد ومعناها مثنى فيجوز مراعاة لفظها ومعناها والياء فى واجدى مفعول أول وعضدا مفعول ثان والعضد الساعد وكنى به عن القوة والاغاثة والنائبات المصائب ومعنى المام نزول الملمات جمع ملمة وهى نوازل الدهر ومصائبه والشاهد فى اضافة كلا إلى مفرق ضرورة ولا يجوز فى النثر

وكذلك بلا تفرق ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال : (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) من الأسماء اللازمة للاضافة معنى دون لفظ أي وقوله ولا تضف نهي أن تضاف لمفرد معرف وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقا نكرة كان أو معرفة نحو أي رجال وأي رجلين وأي الرجال وأي الرجلين وفهم منه أيضا انها تضاف الى المفرد النكرة نحو أي رجل ويمتنع أن تضاف الى المفرد المعرفة الا في صورتين أشار الى الأولى بقوله : (وان كررتها فأضف) يعني انك إذا كررت أيا جاز أن تضيفها الى المفرد المعرف نحو أي زيد وأي عمرو عندك بمعنى أي الرجلين عندك قيل ولا تأتي إلا في الشعر كقوله : ألا تسألون الناس أيي وأيكم * غداة التقينا كان خيرا وأكرما

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله : (أو تنو الاجزا) أي تجوز اضافتها إلى المفرد المعرف إذا نويت اجزاء ذلك الاسم كقولك أي زيد ضربت والتحقيق انها في هذه الصورة مضافة الى الجمع لأن التقدير أي أجزائه ضربت ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه * ثم اعلم ان أيا بالنظر الى اضافتها الى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام أشار الى القسم الأول منها بقوله : (واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا) يعني ان ايا إذا كانت موصولة تختص باضافتها إلى المعرفة نحو امرر بأي الرجال هو أفضل وأيهم هو أكرم ثم أشار الى الثاني بقوله : (وبالعكس الصفه) يعني ان أيا إذا كانت صفة بعكس الموصولة وهي انها تختص باضافتها الى النكرة نحو مررت برجل أي رجل وكذلك إذ كانت حالا كقولك جاء زيد أي فارس ثم أشار الى الثالث بقوله :

(وان تكن شرطا أو استفهاما * فمطلقا كمل بها الكلاما)

يعني ان أيا إذا كانت شرطا أو استفهاما جاز ان تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو أي رجل تضرب اضرب به وأي الرجال تكرم أكرمه وأي رجل عندك وأي الرجال عندك وأيا مفعول بتضف وان كررتها شرط وجوابه فاضف وحذف مفعول اضف والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير فاضفها للمعرفة وأو تنو معطوف على كررتها فهو شرط والتقدير وان كررتها أو نويت الاجزاء فاضفها وفيه نظر لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فاضف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أر فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره ان قام زيد فأكرمه أو يقعد على ان الاكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على ان يكون على حذف ان الشرطية قبل تنو على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو إن تنو الاجزاء فاضف وحذف فاضف لدلالة ما تقدم عليه ﴿ فان قلت ﴾ مذهب من أجاز ذلك ان الفعل يرتفع بعد حذف ان

(وقوله وكذلك بلا تفرق) أي متعلق بأضيف لا معنى له والحق أنه متعلق بمحذوف صفة لاسم القدر قبل مفهم والتقدير أضيف كلا وكلتا لاسم مفهم اثنين كائن بلا تفرق (وقوله ولا زائدة) معنى زيادتها انها ذكرت بين شيئين متلازمين وهما الجار والمجرور هنا والا فنفيها لازال قائما كقولك جئت بلا زاد (وان كررتها فأضف) المراد بالتكرار العطف بالواو خاصة لأنها للجمع والمعطوف بها في حكم المثنى فلو قال الناظم :

ولا تضف لمفرد معرف * أيا وكررها بواو تضف

لكان أحسن (قول المكودي كقوله ألا تسألون الخ) البيت من الطويل وألا للاستفتاح وجملة تسألون الناس فعل وفاعل ومفعول وأي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم وأيكم معطوف عليه وغداة منصوب على الظرفية مضاف الى جملة التقينا المركبة من الفعل والفاعل وجملة كان خبرا خبر أيي وأيكم وأكرم معطوف على خيرا الواقع خبرا لكان والشاهد في اضافة أي الى المفرد المكرر المعرفة في الموضعين (أو تنو الاجزا) (قول كدي والتحقيق انها في هذه الصورة الخ) هذا كأنه اعتراض على الناظم بأن ايا في هذه الصورة مضافة إلى الجمع حقيقة وأجيب بأن مبنى الاعتراض على انه لا بد من تقدير الأجزاء مع ان الصواب ان نية الاجزاء كافية عن التقدير كما في الشاطبي والمرادي فيبقى كلام الناظم على ظاهره (واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا) قيل يجتمع معرفان على معرف واحد وأجيب بما نقله الأشموني عن الرضي بأنه يجوز الجمع بين تعريفين إذا اختلفت الجهة وبيانه هنا ان المضاف اليه عرف الجنس والصلة عرفت الشخص فنحو مررت بأي الرجال جاءك فالمضاف اليه الذي هو الرجال عرف الجنس الذي وقعت عليه أي وجاءك الذي هو الصلة عرف الشخص المقصود (وبالعكس الصفة) العكس لغة رد آخر الشيء أوله وليس المراد هنا بل المراد بالعكس الضد ولو عبر به لكان أولى ثم ان المكودي حمل الصفة على الحقيقة وعلى المجاز وهو الحال وانما وجب اضافة الموصولة للمعرفة لأنها لا يراد بها حيث تكون موصولة الا شيء بعينه فلا بد من أن تكون الصلة معينة وانما وجب اضافتها الى النكرة حيث تكون صفة أو حالا لأن الحال ونعت النكرة يجب ان يكونا نكرتين (وان تكن شرطا أو استفهاما) أي لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدي بالنكرة والمعرفة (قول كدي ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط)أجاب عنه المعرب بأن في الكلام تقديما وتأخيرا

كقوله: وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق ﴿قلت﴾ يجوز أن يكون تنو مرفوعا واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله عز وجل: والليل اذا يسر. في قراءة من حذف الياء أو يكون حذف الياء من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في أل وقوله أيا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصوله حال من أيا مقدم عليها والصفة مبتدأ خبره بالعكس وان شرط جوابه فمطلقا الى آخر البيت ومطلقا حال من أيا يعني مضافة الى المعرفة والنكرة ومعنى كمل بها الكلام أي الكلام الذي هي جزء لأنها مع ما أضيفت اليه جزء كلام ثم قال:

(وألزموا إضافة لدن فجر) لدن من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى ومعناها قيل بمعنى عند وقيل هي لأول غاية من الزمان والمكان وفهم من قوله فجر أنها لا تضاف الا للمفرد وجعل المرادي قوله فجر شامل للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة وجعل من إضافتها الى الجملة قوله:

صريع غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذوائب

والفصل عند المصنف في نحو هذا على تقديره أن قال في الكافية:

وأثر ربت ولدن ان قدرا * من قبل فعل نحو من لدن قرا

لتصحيح النظم والاصل ان كررتها أو تنو الاجزاء فأضف كما قالوا في قوله تعالى: فذكر إن نفعت الذكرى ان الاصل ان نفعت الذكرى فذكر وانما أخر لرؤوس الآي اهـ أو يقال انه جرى على مذهب من يجيز تقديم الجواب على الشرط أو بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وانما صح عطف تنو وهو مستقبل على كررت الماضي لأن كررت مدخول لإن الشرطية فهو مستقبل معنى فلذلك صح عطف المستقبل عليه (وقوله كقوله وانسان عيني الخ) البيت من الطويل وقائله ذو الرمة وانسان مبتدأ وعيني مضاف اليه وانسان العين المثال الذي يظهر في سواد العين ويحسر بالرفع فعل مضارع بضم السين وكسرها من حسر والماء بالرفع فاعله وقال الاشموني نائبه وتارة منصوب على الظرفية والجملة خبر المبتدأ ولا عائد لكن لما عطف فيبدو عليه المشتمل على ضمير مستتر عائد على المبتدأ صح وقوعها خبرا لأن عطف احدى الجملتين على الأخرى بفاء السببية ينزلان منزلة كون الخبر وقع بمجموعها وقال في المغني إن العائد محذوف تقديره يحسر الماء عنه أي تنكشف عنه ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم بمعنى كثر واجتمع وهو خبر لمبتدأ محذوف أي هو يجم ويغرق مضارع غرق والمعنى أن الماء والدمع اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق في الدموع واستتر ثم ان يس اعترض استشهاد المكودي بهذا البيت على حذف ان الشرطية فان الجواب هو فيبدو وهو مقترن بالفاء ولا يصح دخول الفاء على الجواب الا اذا كان الجواب لا يصح جعله شرطا وهنا يصح ومع ذلك دخلت عليه الفاء فدل على انه ليس جوابا ولا تقديرا لإن (وقوله مطلقا حال من أيا) اعترضه المعرب بانه تكون الفاء داخلة على أجنبي من الجواب وهو لا يصح وقال الشاطبي حال من التكميل المفهوم من كمل والحق ان مراد المكودي بقوله حال من أيا أي أنه حال من ضميرها العائد عليها في بها على حذف مضاف تقديره بمجرورها ولذلك ذكر مطلقا ولو كان مراده حالا من أي لقال مطلقة بالتأنيث لكن الأولى أن يكون مطلقا صفة لمحذوف مفعولا مطلقا تقديره تكميلا مطلقا (وألزموا إضافة لدن فجر) وهي مبنية واختلفوا في وجه بنائها فقيل ان وجه بنائها شبهها بالحرف في الوضع اذ من جملة لغاتها العشر أو الاحدى عشرة لد من غير تنوين وحملت المنونة على غيرها وعلل الرضي بناءها بشبهها بالحرف في الجمود المحض لأنها مع كونها ظرفا غير متصرف كعند فقد فارقت الظروف الغير المتصرفة بلزوم معنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها (قول كذى قيل بمعنى عند) فيكون اسما لمكان الحضور أو زمانه وضعفه المكودي بقيل لان لدن تفارق عند في ستة أمورا نظرها في التوضيح (وقوله الا للمفرد) فيكون المراد بالجر في النظم الجر في اللفظ وانما جمع الناظم بين اضافة مع قوله فجر مع أن الاضافة تستلزم الجر اشارة الى أن العامل في المضاف اليه هو المضاف (وقوله وجعل من اضافتها الى الجملة) (قوله صريع غوان الخ) البيت من الطويل وقائله القطامي وصريع خبر لمبتدأ محذوف أي هو صريع والصريع هو المطروح على وجه الارض غلبة وغوان جمع غانية الجارية التي استغنت بحسنها على الحلي وقيل غنيت بزوجها على غيره وقيل استغنت ببيت أبويها ولم تتزوج ومعنى راقهن أعجبهن لحسنه وجماله ومعنى رقنه أعجبنه وقيل أصبيناه حتى لا حركة له من لدن شب أي من وقت شبابه الى وقت شيبه قبل ان يجرب الامور ويكون له علم ينهاه عن القبيح والفجور فان اللذات انما تكون قبل التجاريب والنوائب ومن نظر في عواقب الامور لم تبق له لذة قال يس من لدن تنازعه العوامل الثلاثة قبله صريع وراقهن ورقنه واضافة سود الى الذوائب من اضافة الصفة الى الموصوف أي الذوائب السود والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة في المفرد بعد الذال المعجمة وكان حقها أن تثبت في الجمع ولكنهم استثقلوا وقوع

وأجاز المرادى أيضا أن تضاف الى الجملة الاسمية كقوله :

وتذكر نعماه لدن أنت يافع. وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد سمع نصب غدوة بعد لدن والى ذلك أشار بقوله : (ونصب غدوة بها عنهم ندر)

يعنى أنه قل نصب غدوة بعد لدن كقول ذى الرمة: لدن غدوة حتى اذا امتدت الضحى * وحث القطين الشحشحان المكلف ونصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل المنون وقيل على اضمار كان الناقصة وقيل على التميز وقد سمى بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بالزموا واضافة مفعول ثان ومفعول جر محذوف تقديره فجر ما أضيف اليه ونصب مبتدأ خبره ندر وبها متعلق بنصب ثم قال :

(ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل)

من الاسماء اللازمة للاضافة مع وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وقد تفرد فيلزم نصبها على الحال نحو جاء الزيدان معا أى جميعا وقد حكى جرها بمن وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه وقوله مع فيها قليل يعنى أن فيها لغتين فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة وقوله ونقل فتح وكسر يعنى فى لغة السكون اذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها فمن حركها بالفتح فللتخفيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء

الالف بين همزتين فابدلوا الاولى واوا والشاهد فى اضافة لدن الى الجملة وقيل هذا البيت لا شاهد فيه لان الفعل عند المصنف على تقدير أن الى آخر ما للمكودى وماردوا هذا به من أنه يلزم عليه حذف الموصول الحرفى وبقاء صلته يجاب عنه بانه قد ورد حذف الموصول الحرفى مع بقاء صلته كما يأتى فى قوله وان على اسم خالص الخ (وقوله كقوله وتذكر الخ) هذا صدر بيت من الطويل ونعماه مفعول تذكر والنعما بالقصر وضم النون النعمة وان فتحت النون مددته ويافع هو الذى دون المراهق هو الذى قرب الاحتلام والشاهد فى اضافة لدن الى الجملة الاسمية (ونصب غدوة بها عنهم ندر) (قول المكودى كقول ذى الرمة لدن غدوة الخ) البيت من الطويل الغدوة من صلاة الصبح الى طلوع الشمس والضحى فاعل امتدت ومعنى امتدت دخل وقتها وحث بالثاء المثلثة بمعنى حض وألف والقطين بالنصب مفعول حث مقدم على الفاعل والقطين الخفيف الضعيف الذى لا يقدر على السير والشحشحان بالرفع فاعل حث وهو القوى الشديد والمكلف صفته والمعنى كان هذا الامر من الصباح الى وقت الضحى الى أن قرب تمام النهار وصار المكلف القوى على السير يحض الضعيف على السير لكونهما فى رفقة واحدة خوفا من أن يتأخر الضعيف فكأن الشاعر قال كان ماذكر فى اليوم كله (وقوله على تشبيه لدن باسم الفاعل الخ) بيان الشبه أن لدن تحذف نونه تارة وتارة تثبت فيكون مثل ضارب زيدا يثبت تنوينه اذا نصب زيدا ويحذف اذا أضيف الى زيد (وقوله وقيل على اضمار كان الخ) فيكون المحذوف كان واسمها وغدوة خبرها والتقدير لدن كان الوقت غدوة ويدل على الوقت المقدر لدن وهذا الوجه أحسن لان فيه بقاء لدن على ماعهد لها من الاضافة بدليل من لدشولا اذ قدر سيبويه من لدن أن كانت شولا (وقوله وقيل على التميز) وجهه أن لدن تضم لامه وتفتح وتكسر وقد تحذف نونها فأشبهت حركة الدال حركة الاعراب والنون التنوين فصار لدن غدوة بمنزلة رطل زيتا وكلام الناظم يحتمل لهذه الاقوال الثلاثة أما على الاول والثالث فظاهر وأما على الثانى فتكون الباء بمعنى مع (وقوله وقد سمى بعض المتأخرين الخ) تنوين الفرق هو اللاحق لغدوة بعد لدن وذلك ان غدوة اذا أريد به غدوة يوم بعينه إما أن يكون منصوبا أو مجرورا فالاول ينون وتنوينه دال على نصبه والثانى المجرور لا ينون بل يكون مجرورا بالفتحة ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث فالتنوين فارق بين النصب والجر نعم يشكل عليه اذا أريد غدوة مطلقة لا يوم بعينه فينون على كل حال ولا يفرق حينئذ بينهما (ومع مع فيها قليل ونقل) (قول المكودى من الاسماء اللازمة الخ) دليل كونها اسما تنوينها فى بعض الاحيان ودخول من عليها نحو جئت من معه وقرئ: هذا ذكر من معى. بكسر ميم من (وقوله وهى اسم لموضع الاجتماع الخ) كما تكون اسما لموضع الاجتماع نحو زيد معك: ودخل معه السجن فتيان. تكون اسما لزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر وقد تكون لمطلق الاجتماع من غير اعتبار مكان ولا زمان نحو قوله تعالى: واركعوا مع الراكعين. (وقوله وقد تفرد) قيل فى كلامه تناقض لان تصريحه قبل بملازمتها الاضافة يقتضى انها لا تفرد وأجيب عنه بان قوله قبل من الاسماء اللازمة للاضافة أى غالبا بدليل قوله وقد تفرد (وقوله أى جميعا) يؤخذ من كلام المكودى أن معنى معا وجميعا واحد وهو مطلق الجمعية وهو مذهب المصنف فلا اعتراض عليه فى قوله سابقا: يكسر فى الجر وفى النصب معا. وقيل ان معا أخص من جميعا لانه يفيد المصاحبة فيكون مفيدا للجمعية والمصاحبة بخلاف جميعا فانما يفيد الجمعية الاسمية فالاعتراض عليه فما مر وارد وفتحة معا اذا نونت فتحة اعراب على الاصح كما كانت فتحة اعراب فى حال الاضافة وأخذ من قول الناظم فيها ان مع الساكنة اسم

الساكنين وقول المرادى هما مرتبان لامفرعان غير صحيح بل هما مفرعان لامرتبان لان لغة الفتح لايحدث الساكن فيها حكما وانما يحدث في لغة السكون ويدل على صحة ماذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لأجل السكون ومع معطوف على لدن في البيت الذى قبله والتقدير وألزموا اضافة لدن ومع ومع الساكن العين مبتدا وقليل خبره وفيها متعلق بقليل ولا يصح أن يكون مع المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر لان ذلك لايؤخذ منه حكم مع في لزومها الاضافة بل يؤخذ منه ان فيها لغتين فقط بخلاف الاعراب الأول ثم قال :

(واضمم بناء غير ان عدمت ما * له أضيف ناويا ماعـدما)

غير من الأسماء اللازمة للاضافة وقد تخلو عنها لفظا وذلك مفهوم من قوله ان عدمت ماله أضيف يعنى ان عدمته في اللفظ وقوله ناويا ماعدما يعنى ان المضاف اليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معنى وفهم منه انه اذا لم يعدم المضاف اليه لم يبن على الضم وأنه ان حذف ولم ينو لم يبن أيضا على الضم ويعنى ناويا معنى ماعدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لانه اذا نوى لفظه ومعناه كان معربا كما لو لفظ بالمضاف اليه وغيرا مفعول باضمم وبناء مصدر في موضع الحال أى بانيا وان عدمت شرط وما موصولة مفعول بعدمت واقع على المضاف اليه وأضيف صلة ما وله متعلق بأضيف والضمير العائد من الصلة الى الموصول الهاء في له والضمير في أضيف عائد على غير وناويا حال من الفاعل في اضمم أو من التاء في عدمت وما مفعول بناويا وهى واقعة على المضاف اليه وصلتها عدما ثم قال :

(قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعل)

لما قدم حكم غير وهو انها تبنى على الضم اذا قطعت عن الاضافة ونوى المضاف اليه ألحق بغير في ذلك الحكم قبل وبعد وما بعدها فقبل و بعد نحو قوله عز وجل : لله الأمر من قبل ومن بعد. وحسب كقولك ماعندى غير درهم حسب وأول نحو ابدأ بذا من أول ودون نحو من دون والجهات يعنى الجهات الست وهى يمين وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام تقول جئتك من فوق ومن تحت وعن يمين وعن شمال فهذه كلها تبنى على الضم كغير اذا عدم ما أضيف اليه ونوى معناه دون لفظه ثم قال :

(وأعربوا نصبا اذا ما نـكرا * قبلا وما من بعده قد ذكرا)

هذا تصريح بما فهم من قوله ناويا ماعدما فانه إن لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق الا الاعراب وهو الأصل الا أن قوله نصبا يوهم انه لا يعرب حال قطعه عن الاضافة الا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب ان كان ظرفا كقوله :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الزلال

وبالجر داخل عليه حرف الجر نحو قوله تعالى : لله الأمر من قبل ومن بعد. فى قراءة من جر ونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرته والحاصل ان قبلا وما بعدها لها أربعة أحوال :

لانه جعلها لغة خلافا لابن النحاس الذى قال ان مع الساكنة حرف وأخذ من قوله قليل أن الساكنة غير ضرورة خلافا لسيبويه ثم ان مع المتحركة معربة والساكنة مبنية وعلل التصريح نقلا عن الشاطبى بناءها بأن وجه تضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أولم يوضع لكن هذا التعليل يقتضى عموم البناء في المتحركة والساكنة والظاهر اعرابهما معا ان قلنا انهما ثلاثيا الوضع أو بناؤهما ان قلنا ثنائيا الوضع ولا وجه للتفرقة بينهما (وقوله هما مرتبان) أى من باب اللف والنشر المرتب فالفتح راجع للمتحركة والكسر راجع للساكنة وهذا هو ظاهر التسهيل (وقوله بل هما مفرعان) أى على مع الساكنة لاغير وما في المكودى هو الحق الذى في الموضح والشاطبى زاد الشاطبى ﴿فان قيل﴾ لم حملته على حالة التسكين وحدها ﴿قلنا﴾ لانها في اللغة الأخرى معربة وحركة الاعراب لاتختلف مع الساكن اه نعم ما استدل به المكودى من قوله لسكون لادليل فيه لاحتمال أن تكون اللام بمعنى عند توقيتية لاتعليلية ومع الاحتمال يسقط الاستدلال (واضمم بناء غيرا) هذا شروع منه في الكلام على المجاز وبدأ منه بحذف المضاف اليه هنا فى قوله ويحذف الثانى الخ وسيتكلم على حذف المضاف فى قوله ومايلى المضاف الخ وثلث بالفصل بين المتضايفين فى قوله فصل مضاف الخ ثم ان تقديم الناظم غير على قبل وبعد وتشبيههما بها يقتضى انها الأصل فى ذلك والظروف بعدها ملتحقة بها والأمر على العكس اذ الحكم فى قبل وبعد متفق عليه ومع غير مختلف فيه حتى احتيج الى علة لحاق غير بقبل وبعد وعلل بشبهها لهما فى الابهام والشيوع لأن غيرا شائع فى كل غير وقبلا شائع فى كل قبل وان تخالفا فى كون قبل ظرفا وغير اسما غير ظرف ولذا نكت عليه الموضح فى قوله لانها كقبل فى الابهام فلو قال المصنف واضمم بناء قبل الخ بدل غير لوافق الحق وغير اسم دال على مخالفة ما بعدها لما قبلها اما فى الذات نحو زيد غير عمرو أو فى الصفات نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به (وقوله على الضم) الأولى حذف على الضم فى الموضعين لانه يقتضى انها تبنى لكنها ليس على الضم مع انها معربة كما سيأتى فى تحصيل المكودى بعد مع وجه البناء (وأعربوا نصبا اذا ما نكرا) (قول المكودى كقوله : فساغ لى الخ) البيت من الوافر وقائله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فادركه والشراب فاعل ساغ بمعنى حلا على حد قوله تعالى : سائغ شرابه . أى حلوا والواو فى وكنت واو الحال وقبلا منصوب على الظرفية وأكاد مضارع كاد من أفعال المقاربة وأغص مضارع غص وجملة

تصريح بالمضاف اليه ونيته لفظا ومعنى وعدمه لفظا ومعنى وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة على الأصل وعدم ذكر المضاف اليه ونيته معنى لا لفظا وهي في هذه الحالة مبنية على الضم وانما بنيت في هذه الصورة لان لها شبها بالحرف لتوغلها في الابهام فاذا انضم الى ذلك تضمن معنى الاضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ماهي مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لانه أقوى الحركات تنبيها على عروض سبب البناء وقبل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط قبل وغير بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الأصل لانهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء ووجه الضم انه ذكرهما على الحالة التي يكونان عليها في حال قطعهما عن الاضافة وأما بعد ودون وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين اذ لا يستقيم الوزن الا به ووجه ما تقدم في قبل وغير وهي معطوفة على قبل والجهات وعل كذلك والواو في أعربوا تعود على العرب ونصبا مصدر في موضع الحال أي ناصبين ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أي بنصب وقبلا مفعول باعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرا ومن بعده متعلق بذكرا وغير داخل فيما بعد قبل لانه قال قبل كغير ونطق بعل مبنيا على الضم ووجهه ما تقدم في بعد ودون ثم قال :

(وما يلي المضاف يأتي خلفا ❊ عنه في الاعراب اذا ما حذفا)

ما يلي المضاف هو المضاف اليه والغرض بهذا الكلام الاعلام بان المضاف قد يحذف ويقام المضاف اليه مقامه في الاعراب كقوله تعالى : وأشربوا في قلوبهم العجل . أي حب العجل وكقوله عز وجل : واسأل القرية . أي أهل القرية وما موصولة وهي مبتدا وصلتها يلي المضاف وخبرها يأتي خلفا ونصب خلفا على الحال من الضمير في يأتي العائد على ما وعنه متعلق بخلفا وفي الاعراب متعلق بيأتي واذا متعلق بخلفا أو بيأتي ثم قال :

(وربما جروا الذي أبقوا كما ❊ قد كان قبل حذف ما تقدما)

الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف اليه في الاعراب كما تقدم وقد يجيء المضاف اليه مجرورا كما لو صرح بالمضاف والذي أبقوه

أعص خبر أكاد وجملة أكاد خبر كان وروى بالماء القرات وروى بدل الفرات الزلال وهما مناسبان للمعنى وفي بعضها بالماء الحميم أي الحار ومنه اشتق الحمام وهو لا يناسب وقيل ان الحميم من أسماء الأضداد فيكون مناسبا وروى بالماء المعين وهذا اذا قلنا ان هذا البيت يتيم وحده وان كان له ثان تعين روي الثاني قبله أو بعده والشاهد في قوله قبلا فانه حذف منه المضاف اليه ولم ينو فلذلك نون (وقوله تصريح بالمضاف اليه) نحو أنتظرك قبل العصر وبعده (وقوله ونيته لفظا الخ) أي نية المضاف اليه فيبقى الاعراب على حاله ويبقى ترك التنوين وقرىء في الشواذ : لله الأمر من قبل ومن بعد بكسرة واحدة من غير تنوين أي من قبل الغلب (وقوله وعدمه لفظا ومعنى) فيبقى الاعراب على حاله من نصب على الظرفية أو جر بمن ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للاضافة لزوال الاضافة لفظا ومعنى قرىء كما مر عن المكودي : لله الأمر من قبل ومن بعد . بالجر والتنوين وقبل وبعد في الصورة الثالثة نكرتان وفي الأوليين معرفتان لفظا في الأولى وتقديرا في الثانية وكذلك في الرابعة خلاف ما وقع في البسيط وحسنه في شرح الكافية انها في صورة البناء نكرة (وقوله لتوغلها في الابهام) بيان ذلك ان غير شائع في كل غير وقبل وبعد شائعان في كل قبل وبعد وكل واحد منها مفتقر الى ما يبين المعنى المقصود بها فاشبهت الحرف حينئذ في مطلق الافتقار هذا مآله والحق في تعليل البناء شبه قبل وبعد بحرف الجواب كنعم وبلى في كون حرف الجواب يستغنى به عن ذكر الشيء بعده فكذلك هما اذا قطعا عن الاضافة مع ما فيهما من شبه الحرف في الجمود والافتقار وانما لم يبنيا دائما للزومهما الاضافة المبعدة عن شبه الحرف وانما خص البناء بهذه الصورة لان الاضافة في الصورة الأولى لفظا فهي مانعة من البناء وفي الثانية تقديرا وتقدير المضاف اليه كذكره وحذف المضاف اليه في الثالثة وعدم نيته لفظا وتقديرا يجعل الافتقار كالعدم فلم يبق الافتقار مؤثرا الا في الصورة الرابعة وبنيا على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة قال المكودي لانها أقوى الحركات الخ وللفرق بين حركة البناء وحركة الاعراب ولانه الأليق ببناء الظروف التي لا تتصرف اذ الضم حركة لا تكون لها حالة الاعراب لانها في الاعراب اما منصوبة أو مجرورة بمن فيكون الظرف الغير المتصرف قد استوفى الحركات كلها ﴿ فان قيل ﴾ ما الفرق بين قبل وبعد وبين كل وبعض حتى بنى الاولان دون الاخيرين مع اشتراك كل في حذف المضاف اليه ونية معناه ﴿ فالجواب ﴾ ان كلا وبعضا متصرفان وتنوينهما تنوين عوض فناسبهما الاعراب وقبل وبعد غير متصرفين فناسبهما البناء (وقوله بالتنوين والرفع) يعني في قبل وأما غير فيكون منونا مجرورا بالكاف فتقول قبل كغير (وقوله اذ لا يستقيم الوزن الا به) بل يستقيم الوزن أيضا بتنوين حسب (وقوله وغير داخل الخ) أشار بهذا الى الجواب عما يقال هل غير تنون وتنكر كقبل وبعد أم لا فاجاب بان المأخوذ من الناظم انها تنون وتنكر لانها ذكرت في اللفظ بعد قبل في قوله قبل كغير وهذا اذا قلنا ان المراد بالنصب مطلق النصب وقال يس الصواب ان غير وحسب خارجان من قوله وما من بعده قد ذكرا لان المراد بالنصب في قوله وأعربوا نصبا النصب على الظرفية لا مطلق النصب (وما يلي المضاف يأتي خلفا) (قول المكودي أي حب العجل) هذا أولى من تقدير

هو المضاف اليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما إلى آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله:

(لـكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف)

يعني انه لا يجوز بقاء المضاف اليه مجرورا إذا حذف المضاف الا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مماثله لفظا ومعنى كقوله :

أكل امرىء تحسبين امرأ * ونار توقد بالليـل نارا

فنار مضاف اليه كل وحذف كل وبقي نار مجرورا لأن المضاف الذي هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف الى امرىء وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهي اسم يكون ومماثلا خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق بعطف وفي عطف ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه ثم قال :

(ويحذف الثاني ويبقى الأول * كحاله إذا به يتصـل)

يعني ان الثاني الذي هو المضاف اليه يحذف ويبقى الأول الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال المضاف اليه به من حذف التنوين ان كان مفردا والنون ان كان مثنى أو مجموعا على حده لـكن بشرط نبه عليه بقوله :

(بشرط عطف واضافة الى * مثل الذي له أضفت الأولا)

يعني ان بقاء المضاف إذا حذف المضاف اليـه على الحالة التي كان عليها مشروط بان يعطف عليه اسم مضاف الى مثـل المضاف اليـه الأول وذلك كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها أي قطع الله يد من قالها فحذف من قالها وبقي يد غير منون كما كان مع وجود المضاف اليه لأنه قد عطف عليه رجل مضافا الى مثل المحذوف

بعضهم حب عبادة العجل لأن المقصود تقليل المقدر ما أمكن وأخذ من قول الناظم في الاعراب أنه لا يحذف المضاف إلا اذا أمن اللبس بأن بقي ما يدل عليه كما في الآية فان بني اسرائيل أشربوا حب العجل لا ذات العجل وكما في الآية الثانية عند المكودي لأن من شأن السؤال أن يكون لأهل القرية لا للقرية ويحتمل أن يكون لاحذف في الثانية وان السؤال يقع للقرية نفسها ولامانع منه ثم إذا حذف المضاف تارة لا تعتبره فتعيد الضمير على المضاف اليه وتارة تعتبره فتعيد الضمير على المضاف المقدر وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون . لأن التقدير والله أعلم من أهل قرية فأعاد الضمير في أهلكناها على القرية المضاف اليه وثانيا في قوله : أوهم قائلون . أعاده على المضاف ﴿ فان قيل ﴾ قول الناظم إذا ما حذفا مستغنى عنه بقوله خلفا اذ خلف الشيء لا يجتمع معه ﴿ فالجواب ﴾ أنه أتى به لينبه على ان لحذفه شروطا وهو بقاء ما يدل عليه وكون المضاف اليه غير جملة كذا قيل وتأمله ثم ان المضاف اليه كما يخلف المضاف في الاعراب يخلفه في التنكير ان كان المضاف المحذوف نكرة والمضاف اليه معرفة وفي التذكير إن كان المضاف مذكرا والمضاف اليه مؤنثا وفي التأنيث ان كان المضاف مؤنثا والمضاف اليه مذكرا فلو قال المصنف عنه في الأحكام إذا ما حذفا بدل في الاعراب لوفى بالمراد (لـكن بشرط ان يكون ما حذف) هذا متعلق باسم فاعل محذوف حال من الذي أبقوا والتقدير حال كون الذي أبقوا متلبسا بشرط ومعنى جروا الذي أبقوا أبقوه على جره ودليله قوله كما قد كان قبل حذف والا لم تكن فائدة للشرط الثاني (قول المكودي كقوله أكل امرىء الخ) البيت من المتقارب وقائله حارثة بن الحجاج يخاطب زوجته حين أنكرت حاله بعد كبره والهمزة للاستفهام وكل مفعول أول بتحسبين وامرأ مفعول ثان وجملة توقد صفة نار وأصله تتوقد فحذفت احدى التاءين لقوله وما بتاءين ابتدى الخ والمعنى انه ليس كل رجل رجلا بل الرجل الكامل هو صاحب الأوصاف المحمودة وليست كل نار تراها بالليل نارا كاملة بل النار الكاملة هي التي تكون للاضياف ويهتدى بها السائر والشاهد في حذف كل وبقاء نار على جره وانما جعلوا نارا مجرورا بكل محذوفة ولم يجعلوا نار بالجر معطوفا على امرىء المجرور المدخول لكل لئلا يلزم العطف على معمولين وهما امرىء وامرأ لعاملين مختلفين وهما كل وتحسبين وهو ممنوع وحيث جعلنا نارا المجرور معمولا لكل محذوفة فيكون فيه عطف معمولين وهما كل المقدرة ونارا المنصوب على معمولين وهما كل وامرأ المنصوب لعامل واحد وهو تحسبين وهو جائز ولله در من قال في معنى هذا البيت :

لقد كثرت دعاة الفقه حتى * لقد غلب النعيق على الصهيل * وما كل الوقود كنار موسى * ولا كل الفواطم كالبتول

(ويحذف الثاني ويبقى الأول) هذه المسئلة عكس المسئلة التي قبلها وهي من الحذف من الأوائل لدلالة الثاني عليه وهـذه المسئلة شبيهة بباب التنازع (بشرط عطف واضافة) ما ذكره الناظم في قطع الله يد ورجل من قالها هو مذهب المبرد والذي لسيبويه عكسه وهو أن الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف من قالها من الثاني فبقي قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم ورجل بين يد ومن قالها وقيل لا حذف بل يد ورجل كل منهما مضاف إلى من قالها

ومنه قول الشاعر : يا من رأى عارضا يسر به * بين ذراعي وجبهة الأسد فذراعي مضاف الى محذوف مثل الذى أضيف اليه المعطوف وكحاله فى موضع الحال من الأول وإذا متعلق بالاستقرار العامل فى كحاله وهى مضافة الى يتصل وبه متعلق بيتصل و بشرط متعلق بيحذف والى متعلق باضافة والذى واقع على المضاف اليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول * ثم اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة الا فى ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز فى السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار إلى الأول بقوله :

(فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا أو ظرفا اجز ولم يعب * فصل يمين)

فجعل الجائز فى السعة على ثلاثة أنواع الأول أن يكون المضاف شبيها بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فشمل نوعين الأول كقراءة ابن عامر : وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم . بنصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف اليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل الثانى اسم الفاعل كقوله تعالى فى قراءة بعض السلف : فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله . بنصب وعده وجر رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لأن المضاف اسم فاعل واسم الفاعل شبيه بالفعل هذا معنى قوله : فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا . النوع الثانى أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف معمول للمضاف كقوله : كناحت يوما صخرة بعسيل . وهذا معنى قوله أو ظرفا وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور من واد واحد ومن ذلك قوله : لأنت معتاد فى الهيجا مصابرة . ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله فى الهيجا النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكاه الكسائى هذا غلام والله زيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يعب فصل يمين ثم أشار الى الثانى بقوله :

(واضطرارا وجدا * بأجنبي أو بنعت أو ندا)

فجعل الفصل للاضطرار على ثلاثة أقسام الأول أن يكون الفاصل أجنبيا يعنى اجنبيا من المضاف اليه كقوله :

كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل

ففصل بين كف ويهودى بيوما وهو أجنبي من المضاف أى غير معمول له الثانى أن يفصل بين المضاف اليه والمضاف بالنعت أى بنعت المضاف

(قول كدى ومنه قول الشاعر يامن رأى الخ) البيت من المنسرح وقائله الفرزدق والعارض السحاب ويسر من السرور بمعنى الفرح وبين ظرف متعلق برأى والشاهد ذكره المكودى ثم الأولى للناظم أن يبدل واضافة بعمل ليشمل ما إذا كان مضافا وما إذا كان عاملا فى مثل المحذوف نحو * بمثل أو أنفع من وبل الديم * والأصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم كما نكت بذلك الموضح (فصل مضاف شبه فعل) (قول المكودى فى السعة) بفتح السين أى فى النثر ضد الضيق (وقوله كقراءة ابن عامر) فى الكافية :

وعمدتى قراءة ابن عامر * وكم لها من عضد وناصر

(وقوله فى قراءة بعض السلف) مخلف اسم فاعل متعد إلى اثنين فعلى قراءة بعض السلف يكون من اضافة الوصف الى مفعوله الأول الذى هو رسله وفصل بالمفعول الثانى الذى هو وعده وأما على قراءة الجمهور بجر وعده ونصب رسله فالوصف مضاف إلى المفعول الثانى ورسله مفعول أول وانما قدم المفعول الثانى على كلا القراءتين اشارة الى ان الله لا يخلف وعد أحد فكيف يخلف وعد رسله (وقوله كقوله كناحت الخ) هذا عجز بيت من الطويل وصدره : فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى . ورشنى أمر من راش السهم اذا ألزم عليه الريش ومعناه أصلح حالى بخير والواو فى ومدحتى أى مدحى بمعنى مع وناحت اسم فاعل قال فى القاموس النحت النقر ويوما ظرف متعلق بناحت وصخرة مضاف الى ناحت من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله والعسيل مكنسة العطار التى يجمع بها العطر ولاشك أن مكنسة العطار إذا مر بها على الصخرة فلا تؤثر فيها وذلك كناية عن كون سعيه لا فائدة فيه مع حصول التعب والشاهد فى كون يوما فاصلا بين ناحت وصخرة (وقوله قوله لأنت معتاد الخ) هذا صدر بيت من البسيط وعجزه : يصلى بها كل من عاداك نيرانا . وأنت مبتدأ ومعتاد بضمة واحدة خبره وفى الهيجاء متعلق بمعتاد ومصابرة بالجر مضاف الى معتاد والهيجاء الحرب والمصابرة الصبر ويصلى من صليت الكافر نارا بمعنى أدخلته النار وباء بها سببية والمجرور عائد على مصابرة والمعنى ان عادتك الصبر فى الحرب فبسببها تدخل أعداءك نار الحرب والشاهد ذكره المكودى (واضطرارا وجدا) (قول المكودى كقوله كما خط الكتاب الخ) البيت من الوافر وقائله أبو مية النمرى يصف رسم دار فالكاف فى كما اسمية بمعنى مثل خبر لمبتدأ محذوف وما مصدرية وخط مبنى للمفعول والكتاب نائب الفاعل والتقدير رسم هذه الدار مثل خط اليهودى وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب وجملة يقارب صفة يهودى ومعناه يقارب اليهودى خطه ويصل حروفه بعضها ببعض

كقول الشاعر :

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

أراد من ابن أبى طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله أو بنعت الثالث النداء كقول الشاعر :

وفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف الى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف وما موصولة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهى فاعل بفصل ومفعولا أو ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف اليه منصوبه فى حال كونه مفعولا أو ظرفا وفصل يمين مفعول لم يسم فاعله بيعب وهو مصدر مضاف الى الفاعل والتقدير لم يعب ان يفصل اليمين المضاف واضطرارا مفعول له وهو تعليل لوجد وفى وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبى متعلق بوجد .

ومعنى يزيل يفصل بعضها ببعض والمعنى ان هذا الرسم شبه بخط اليهودى الذى وصل حروفه بعضها ببعض أو فرقها والشاهد فى يوم الفاصل بين المتضايفين مع انه معمول بخط (وقوله كقول الشاعر نجوت الخ) البيت من الطويل وقائله سيدنا ومولانا معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه وذلك حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل سيدنا معاوية وسيدنا على بن أبى طالب وسيدنا عمرو بن العاص ويكون قتلهم فى صبيحة ليلة معينة من رمضان عند صلاة الصبح فسلم الله معاوية وعمرا وقتل على وذلك أن الذى خرج لقتل معاوية كان سيفه قصيرا فلما ضربه لم يمكنه وانما قطع منه عرق النكاح فاخذه معاوية وقطع له يده ورجله ثم تزوج الرجل فولد له فقال يزيد بن معاوية اناث تلد وأمير المؤمنين لا يولد له فقتله وأما عمرو بن العاص فكان مريضا تلك الليلة فامر خارجة بالصلاة فلما شرع فى الصلاة ضربه الرجل وكان الرجل لا يعرف عمرا فلما أخذ الرجل وذهبوا به الى عمرو وجعلوا يقولون ياعمرو فقال ألست قتلت عمرا فقالوا انما قتلت خارجة فقال أردت عمرا وأراد الله خارجة وأما الذى ذهب الى سيدنا على وهو عبد الرحمن بن ملجم ألجمه الله بلجام من النار فضربه عند الخروج لصلاة الصبح فأخذوه وأتوا به الى على فقال لهم ان أنا عشت فالأمر لى وان أنا مت فالأمر لكم ولما مات وأرادوا قتله قال لسيدنا الحسن ابن سيدنا على رضى الله عنه لك حاجة عندى والآن لا أقولها لك الا فى أذنك فقال الناس قرب أذنك له فقال الحسن أعلمتم ماأراد قالوا لا قال انه أراد أن يأخذ أذنى من أصلها قال له عدو الله والله لو قربت عندى لقلعتها من أصلها والواو فى وقد بل واو الحال والمرادى هو عبد الرحمن بن ملجم وشيخ الأباطح صفة لابى المضاف ﴿فان قيل﴾ ان أبا طالب كنية وهى من قبيل العلم فالنعت فى الحقيقة للمضاف والمضاف اليه فكيف يقال ان النعت وقع للمضاف وحده وهو الأب ﴿فالجواب﴾ انه لما كان النعت تابعا لمنعوته فى الاعراب وهو انما يتبع المضاف فقط نزل كأن النعت انما وقع للمضاف فقط والأباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لأن أبا طالب كان من أشياخ مكة وأشرافها والشاهد فى فصل شيخ الأباطح بين أبى طالب ولله در ابن حماد اذ يقول :

قتلت أفضل من يمشى على قدم * وأول الناس اسلاما وايمانا

وأعلم الناس بالقرآن ثم بما * سن الرسول لنا شرعا وتبيانا

صهر النبى ومولاه وناصره * أضحت مناقبه نورا وبرهانا

وكان منه على رغم الحسود له * مكان هرون من موسى بن عمرانا

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : من أشقى الأولين قال عاقر ناقة صالح فقال ومن أشقى الآخرين قال الذى يضربك على هذا يعنى يافوخه يخضب هذه يعنى لحيته (قال المكودى كقول الشاعر وفاق كعب الخ) البيت من البسيط وقائله بجير أخو كعب وذلك أن النبى ﷺ أهدر دم كعب فعلم أخوه بجير أنه لابد أن يقتل ويصير الى النار فأنشد قصيدة يطلب فيها من كعب الاسلام لأجل أن ينجو فى الدنيا من القتل وفى الآخرة من النار فلما بلغ الخبر الى كعب أنشد قصيدته بانت سعاد المشهورة التى منها :

ان الرسول لسيف يستضاء به * مهند من سيوف الله مسلول

فلم يشعر به النبى صلى الله عليه وسلم حتى أتاه مسلما ووقف على رأسه وأنشد القصيدة المشار لها ووفاق مبتدأ وكعب منادى مبنى على الضم باسقاط حرف النداء وبجير مضاف الى وفاق وهو خبر وفاق واعراب باقى البيت واضح والشاهد فى كون كعب المنادى فصل بين وفاق المضاف وبجير المضاف اليه والله أعلم .

﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

انما أفرد هذا الباب بالذكر لان فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله فمنها ان آخر المضاف الى ياء المتكلم يكون مكسورا والى ذلك أشار بقوله :
(آخر ما أضيف لليا اكسر) نحو هذا غلامى وصاحبى وصديقى ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار الى الأول بقوله : (اذا لم يك معتلا) يعنى ما لم يكن المضاف الى ياء المتكلم معتل الآخر وشمل المقصور والمنقوص ولذلك أتى بمثالين فقال :
(كرام وقذى) فرام مثال للمنقوص وقذى مثال للمقصور والقذى ما وقع فى العين ثم نبه على الثانى والثالث بقوله : (أو يك كابنين وزيدين) يعنى أو يك مثنى كابنين أو جمعا على حدة كزيدين وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التى ذكرت لا يكون ماقبل الياء فيها مكسورا وأما حكم الياء فى نفسها فقد نبه عليه بقوله : (فذى * جميعها اليا بعد فتحها احتذى) فذى اشارة الى الأربعة المذكورة يعنى أن هذه الأشياء المذكورة تسكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها وفهم من تخصيصه الياء فى هذه المواضع أن الياء فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامى وغلامى ثم بين حكم ماقبل الياء بقوله :

(وتدغم اليافيه والواو وان * ماقبل واو ضم فاكسره يهن * وألفا سلم)

يعنى أن ماقبل ياء المتكلم ان كان ياء أدغمت فى ياء وشمل المنقوص نحو رامى والمثنى والمجموع على حده فى حالة الجر والنصب نحو مررت بزيدى ورأيت زيدى ومررت بمسلمى ورأيت مسلمى فى زيدين ومسلمين وقوله والواو يعنى فى جمع المذكر السالم فى حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لان الحرف لا يدغم الا فى مثله وفهم من قوله وان ماقبل واو ضم فاكسره يعنى ان ماقبل الواو فى الجمع يكون مضموما فيجب كسره

﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

ترجم للمضاف الى ياء المتكلم ولم يترجم للياء مع انه ذكرها فى قوله فذى جميعها اليا تبرعا منه والزيادة لا يعترض بها نظرا الى أن الله سأل موسى عن العصا وزاد موسى زيادات قال تعالى : وماتلك بيمينك ياموسى قال هى عصاى أتوكأ عليها الآية . وقد سئل عليه الصلاة والسلام عن البحر فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته والذى يضر انما هو النقصان بأن يترجم للشىء ولا يذكره ثم اختلفوا فى المضاف الى ياء المتكلم فالجمهور على انه معرب بحركة مقدرة فما قبل ياء المتكلم منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة فى حالة الرفع والنصب والجر وقيل يعرب فى حالة الرفع والنصب بالحركة المقدرة وفى حالة الجر بالحركة الظاهرة واختاره فى التسهيل وقيل مبنى وهو مذهب عبد القادر الجرجانى لانه مضاف لغير معرب وقيل خصى لا معرب ولا مبنى وهو مذهب ابن جنى (قول المكودى فمنها الخ) أى ومنها قوله :
(وتدغم اليافيه والواو وان * ماقبل واو ضم الخ) (آخر ما أضيف لليا اكسر) اللام فى لليا بمعنى الى وانما وجب الكسر مناسبة للياء (اذا لم يك معتلا) ﴿اعترض﴾ كلام الناظم بان تعبيره بمعتل عام يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدلو وظبى فيقتضى ان دلوا وظبيا اذا أضيفا للياء لا يكسران مع أن الصواب كسرهما وان حكمهما حكم الصحيح ﴿وأجيب﴾ بان مثاليه برام وقذى يخصص ذلك لكن التخصيص بالمثال وأحسن منه قوله فى الكافية :

وآخر المضاف لليا اكسر إذا * لم ينقص أو يقصر كرام وقذا

هذا ما آلهم والحق ماقاله بعضهم من أن مراد الناظم بمعتلا المعتل الاصطلاحى المار فى قوله : وسم معتلا الخ . فخرج دلو وظبى لان اعتلالهما ليس اصطلاحيا والاعتلال الاصطلاحى أن يكون آخره حرف علة وقبلها حركة من جنسها (أو يك كابنين) هذا مدخول للنفى الذى هو لم واستغنى عن التصريح بالمثنى والجمع بالمثالين (قول المكودى لا يكون ماقبل الياء فيها الا مكسورا) بل يبقى على سكونه كما كان قبل الاضافة (فذى جميعها) (قول المكودى وجوب فتحها الخ) هذا اذا فسرت احتذى بالتزم كما فى المعرب ووافقته اللغة والا فالمشهور عندهم ان معنى احتذى اتبع فلا يدل على الوجوب دلالة قطعية (وقوله بل يجوز فتحها وسكونها) وقد اجتمع الفتح والسكون فى قوله تعالى : قل لن تخرجوا معى أبدا ولن تقاتلوا معى عدوا . ﴿فان قلت﴾ لم وجب فتحها فى هذه الأربع دون أن تضم أو تكسر ﴿قلت﴾ لو سكنت لالتقى ساكنان ولو ضمت أو كسرت لوقع الثقل على حرف العلة فلم يبق الا الفتح لخفته ودليل خفته ظهوره فى المنقوص نحو قاض (وتدغم اليافيه) لما أخرج فيما سبق المسائل الأربع من كسر ماقبل الياء كأن قائلا قال ما حكم آخرها فبين انه مبنى على السكون لكن كان ينبغى للناظم أن يقدم هذا على قوله فذى جميعها الخ ليكون الحكم متصلا فينبغى للطالب عند التدريس أن يوصله بما قبله عند ذكر الأقسام الأربعة (قول المكودى وفهم منه وجوب الواو ياء الخ) قال شيخ شيوخنا الحافظ سيدى الطيب وبه يلغز ويقال ماجمع مذكر مرفوع بالياء وقد ألغز فيه شيخنا العلامة سيدى على قصاره بقوله :

أفدنى نبيه العصر ماجمع سالم * أتى لذكور وهو بالياء يرفع

بعد قلب الواو ياء وادغامها فى الياء نحو هؤلاء مسلمى أومفتوحا فيبقى على حاله نحو هؤلاء مصطفى فى جمع مصطفى وقوله وألفا سلم أى اتركها على حالها وشمل المقصور نحو فتاى وعصاى والمثنى فى حالة الرفع نحو هذا غلاماى على لغة جمهور العرب وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها فى ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله :

(وفى المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن)

وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنيه فى حال الرفع لاتبدل عندهم وفهم منه ايضا أن الياء المبدلة من الالف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين الاول منهما ساكن فتقول هذا فتى ومن ذلك قول الشاعر :

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم * فتخرموا ولـكل جنب مصرع

وقوله آخر مفعول باكسر وأل فى الياء للعهد إما لمافى الترجمة من قوله ياء المتكلم أو فى أول الكتاب من قوله وقبل ياالنفس وقوله فذى مبتدأ وجميعها تأكيده والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر عن المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه عائد على فتحها والجملة خبر المبتدأ الثانى الذى هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء فى فتحها والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منوى ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتدأ ثانيا وهو وما بعده خبر المبتدأ الاول والعائد على المبتدأ الاول فى هذا الوجه الهاء فى جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على المبتدأ الاول فى الوجه الاول والياء مفعول لم يسم فاعله بتدغم وفيه متعلق بتدغم والهاء فيه عائدة على ياء المتكلم وان شرط ومامفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم ويهن مضارع مجزوم على جواب الامر وهاؤه مضمومة وهان يهون اذا سهل ولا يصح كسرها لانه مضارع وهن يهن اذا ضعف لان المراد به هنا اذا أدغم يسهل ويخف ولا يضعف والفا مفعول مقدم بسلم وانقلابها مبتدأ وياء منصوب على اسقاط لام الجر

فأجبته بقولى : جوابك ياشيخ النحاة جميعهم * ومن لجميع المشكلات يدافع

بدا فى أتانا مسلمى فرفعه * بياء لغيز والحقيقة تتبع

فقوله مسلمى مرفوع على الفاعلية بأتى وعلامة رفعه الواو المقلوبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم فهو باللفظ مرفوع بالياء فلذا قلنا فرفعه بياء لغيز أى لغيز تصغير لغز بمعنى التعمية وفى الحقيقة مرفوع بواو قلبت ياء ولذا قلنا والحقيقة تتبع وبهذا يسقط ماقد يقال ان هذا اللغز مبنى على غير أساس (وقوله بعد قلب الواو ياء الخ) هذا مبنى على أن قلب الحرف سابق على قلب الحركة ويؤيده أن موجب القلب اجتماع الواو والياء وسبق الواو بالسكون كما يأتى فى قوله: ان يسكن السابق من واو ويا الخ وقلب الضمة كسرة تبع وبدأنا بالتابع لانه من باب رأى الامر يفضى الى آخره فصير آخره أولا فكان ينبغى للناظم حينئذ أن يقول وان ماقبل ياء ضم فيبدل واو بياء وقد يقال ان الناظم سماه واوا باعتبار ماكان عليه قبل القلب وقيل ان قلب الحركة سابق على قلب الحرف فتكون عبارة الناظم حينئذ سالمة (وقوله نحو هؤلاء مصطفى الخ) بفتح الفاء أصله مصطفوون بواوين الاولى مضمومة من الصفو تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار مصطفاون فالتقى ساكنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار مصطفون ثم اضيف للياء فحذفت النون للاضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وأدغمت فى الياء كقوله ان يسكن السابق الخ وتبقى الفتحة على حالها (وفى المقصور عن هذيل) (قول المكودى قول الشاعر سبقوا الخ) البيت من الـكامل لابى ذؤيب الهذلى من قصيدة يرثى بها بنيه الخمسة الذين ماتوا فى طاعون واحد وأولها :

أودى بنى وأعقبونى حسرة * عند الرقاد وعبرة لاتقلع

ومنها وتجلدى للشامتين أريهم * أنى لريب الدهر لاأتضعضع

ومنها واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفيت كل تميمة لاتنفع

ويذكر أنه لما حضرت معاوية الوفاة دخل عليه بعض من ينازعه فى الخلافة فأظهر من نفسه القوة وأنشد وتجلدى للشامتين الخ ففهم الآخر مراده فقال واذا المنية الخ والواو فى سبقوا عائدة على بنيه الخمسة وهو مفعول وفيه الشاهد وأصله هواى فقلبت الالف ياء على لغة هذيل وأدغمت الياء فى ياء المتكلم وهو منصوب بفتحة مقدرة على الالف المقلوبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم واعنقوا من العنق وهو نوع من السير والمراد تابع بعضهم بعضا وفى نسخة وأجنحوا بمعنى جنحوا فتخرموا أى اخترمتهم المنية وأخذتهم واحدا بعد واحد ثم صبر نفسه بأن مصيبة الموت عامة والمصيبة اذا عمت هانت فقوله ولكل جنب أى ذات خـبر مقـدم ومصرع مبتدأ اسم مكان أى مكان يحشر فيه وهو القبر والمعنى كل واحد لابد أن يصرع على وجه الارض (وقوله وياء منصوب على إسقاط الخ) الاولى أنه مفعول بانقلاب لان انقلاب مصدر

وحسن خير انقلابها وعن هذيل متعلق بحسن وكذلك فى المقصور .

﴿ إعمال المصدر ﴾

(بفعله المصدر ألحق فى العمل) . يعنى أن المصدر يلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل ان كان لازما نحو عجبت من قيام زيد وفى رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان متعديا لواحد نحو عجبت من ضرب زيد عمرا ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو أعجبنى مرورك بزيد ويتعدى الى مفعولين إن كان الفعل يتعدى اليهما نحو عجبت من إعطاء زيد عمرا درهما وكذلك المتعدى الى ثلاثة نحو عجبت من اعلام زيد عمرا بكرا شاخصا وهذا كله مستفاد من قوله : بفعله المصدر ألحق فى العمل . وهذا سواء كان مضافا أو مجردا من الاضافة أو مقرونا بأل والى ذلك أشار بقوله :

(مضافا او مجردا أومع أل) فاعماله مضافا أكثر من إعماله مجردا وإعماله مجردا أكثر من إعماله مقرونا بأل والحاقه بفعله فى العمل المذكور ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله : (ان كان فعل مع أن أوما يحل * محله)

يعنى أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل وأن أوما المصدريتان نحو أعجبنى قيامك أى أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أى مما تقوم وشمل قوله ان الناصبة والمخففة وفهم منه ان المصدر اذا لم يحل محله ان أوما لا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت حمار مفعولا بفعل محذوف وقد تقدم ثم قال: (ولاسم مصدر عمل) اسم المصدر هو ما فى أوله ميم زائدة

مضاف الى الفاعل وكمل بالمفعول وذلك لان انقلاب مصدر انقلب مطاوع قلب المتعدى الى اثنين فيتعدى المطاوع الى واحد تقول قلبت الالف ياء فانقلبت الالف ياء والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ إعمال المصدر ﴾

لما فرغ من الكلام على ما يعمل أصالة من اسم أوفعل أوحرف شرع يتكلم على ما يعمل بحسب النيابة والمناسب أن يقدم أبنية المصادر وأبنية اسم الفاعل على إعمالها لان معرفة الذات سابقة على معرفة الحكم وأجيب بأنه لما كان الكلام فى الاضافة وهما يكونان مضافين غالبا ناسب أن يقدم العامل على البنية والذات وأطلق الناظم المصدر على ما يعم اسمه فلا يقال انه ترجم للمصدر وذكر داخل الترجمة المصدر واسمه (مضافا اومجردا أومع أل) كان ينبغى للمكودى أن يأتى بمثال هنا لكل واحد من الثلاثة فمثال المضاف قوله تعالى : ولولا دفع الله الناس . ومثال المجرد من أل والاضافة قوله تعالى : أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما . فيتيما مفعول لاطعام ومثال المقرون بأل * ضعيف النكاية أعداءه * فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداء مفعوله (ان كان فعل) (قوله كذى وعجبت من قيامك الآن الخ) انما زاد الآن الذى هو للحال اشارة الى أن المصدر مع ما يعمل مطلقا كان الزمان حالا أو ماضيا أو مستقبلا وأما مع أن فلا يعمل إلا إذا كان ماضيا أومستقبلا وليس مراده أن ما لا يعمل المصدر معها إلا إذا كان الزمان حالا بدليل أنه يتبع المرادى كثيرا وعبارة المرادى صريحة فيما قلنا واشتراط حلول الوصف مع أن أو ما محله يغنى عن الشروط التى ذكرها الازهرى وغيره تقييدا لاطلاق المصنف (وقوله والمخففة) مثاله علمت ضربك زيدا فزيدا معمول لضربك المصدر وهو ينحل الى أن المخففة والفعل والتقدير علمت أن قد ضربت زيدا فأن مخففة من الثقيلة بدليل وقوعها بعد العلم وفيه ضمير مستتر هو اسمها أى الامر والشأن وجملة قد ضربت خبرها وفصل بين أن والخبر بقد لقول الناظم سابقا : فالاحسن الفصل بقد الخ (وقوله ولذلك جعل الخ) أى ولأجل فقد هذا الشرط جعل الخ (وقوله مفعولا بفعل محذوف) لم يرد أنه مفعول به بل أراد انه مفعول مطلق وتقدير العامل له صوت يصوت صوت حمار ولا يصح أن يكون صوت المنصوب معمول لصوت المبتدأ لانه لا يصح أن يحل محله أن والفعل لأن الغرض بهذا الكلام الاخبار فلو جعلت ان والفعل مكانه لصار المعنى له أن يصوت صوت حمار فيصير انشاء (وقوله وقد تقدم) أى فى قول الناظم

(كذاك ذو التشبيه بعد جمله * كلى بكا بكاء ذات عضله)

ومفهوم قول الناظم مع أن أوما أنه إذا صح أن يحل محله فعل دون أن أوما فلا يعمل المصدر أيضا وذلك كالمصدر المؤكد نحو ضربت ضربا زيدا فزيدا منصوب بضربت العامل لان ضربا وان صح أن يحل محله فعل ويكون الفعل مؤكدا لكن دون أن أوما وكالمصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا لكن هذا فيه خلاف فمقتضى مفهوم قوله مع أن أوما أنه لا يعمل لانه ينحل للفعل دون أن أوما والأصل اضرب زيدا والنعم هو الذى لابن هشام فى شرح القطر وذهب ابن مالك فى جميع كتبه غير مفهوم الالفية الى جواز عمله (ولاسم مصدر عمل) تقدم أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر كقولك غسل بضم الاول فسكون الثانى فانه اسم مصدر اغتسل فهو يدل على المعنى الذى هو فعل الشخص بواسطة المصدر الذى هو الاغتسال والاغتسال يدل على المعنى بنفسه وظاهر المصنف أن كل اسم مصدر يعمل وليس كذلك بل هو ثلاثة أقسام قسم لا يعمل اتفاقا كفجار اسم لجنس الفجور وسبحان اسم للتسبيح وقسم يعمل اتفاقا وهو ما اذا كان مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو

لغير المفاعلة نحو المحمدة والمضربة أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو الوضوء والغسل فان فعلهما توضأ واغتسل وانما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله وفي تنكير عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن اعماله قول عائشة رضي الله عنها: من قبلة الرجل امرأته الوضوء. فاعمل قبلة وهو اسم مصدر لأن فعله قبل والمصدر مفعول مقدم بأحق وبفعله وفي العمل متعلقان بأحق ومضافا وما بعده أحوال من المصدر وان كان فعل شرط ومع في موضع الصفة لفعل وما معطوفة على ان ويحل في موضع خبر كان ومحله في موضع نصب على الظرف ولاسم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال: (وبعد جره الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله)

قد تقدم أن المصدر يكون مضافا أو مجردا أو مقرونا بأل فالمضاف ان كان مضافا إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله: كمل بنصب. نحو أعجبني أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى: ولولا دفع الله الناس. وان كان مضافا إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبني أكل الخبز عمرو ومنه قوله تعالى: ولله على الناس حج البيت من استطاع. في أحد التأويلات واضافته الى الفاعل ونصب المفعول أكثر من اضافته إلى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل بنصب لا يريد ان ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبني أكل زيد والى المفعول ولا يذكر معه فاعل نحو أعجبني أكل الخبز ومنه قوله عز وجل: بسؤال نعجتك. وبعد متعلق بكمل والذي مفعول بجره وجره مصدر مضاف إلى الفاعل والذي مفعول به (١) فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب وأضيف له صلة الذي والضمير العائد على الموصول الهاء في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل والهاء فيه عائدة على المصدر وبنصب متعلق بكمل أو برفع معطوف عليه وأو للتقسيم لا للتخيير ثم قال: (وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن)

قد تقدم ان المصدر يضاف الى الفاعل والى المفعول فان أضيف الى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وان أضيف الى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب ان قدر بأن وفعل الفاعل ومرفوع ان قدر بأن وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف اليه إذا كان فاعلا الجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبني أكل زيد الظريف بالجر حملا على اللفظ والظريف بالرفع حملا على الموضع وكذلك أعجبني أكل زيد وعمرو بالجر حملا على اللفظ وعمرو بالرفع حملا على الموضع وأعجبني أكل الخبز واللحم بالجر حملا على اللفظ وبالنصب حملا على الموضع على تقدير المصدر بان وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضا على تقدير المصدر بان وفعل

أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

فمصاب اسم مصدر ميمي مضاف الى الكاف من اضافة المصدر الى فاعله ورجلا بالنصب مفعوله والجملة بعدها نعت وظلم خبر إن * وقد ورد أن المازني طلب منه ذمي قراءة كتاب سيبويه ويعطيه مائة دينار فامتنع فلامه تلميذه المبرد لما يعلم من فاقته فقال فكرت في كتاب سيبويه فوجدت فيه ما يزيد على ثلاثمائة آية فكرهت أن أمكنها من يهودي ثم قدر الله أن غنت جارية بحضر الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب لفظ رجل أو رفعه وأصرت الجارية على النصب وقالت أخذته عن المازني فبعث الى البصرة فأحضر المازني فأبدى وجه النصب وهو ماص فأخذ اليازدي في معارضته فقال له المازني هذا البيت مثل قولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق وأمر له بألف دينار فرجع الى بلده فقال للمبرد تركت لله مائة فعوضني ألفا والحق أن المبدوء بالميم مصدر حقيقي وتسميته باسم مصدر مجاز وقسم في عمله خلاف وهو ما إذا كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون ولاجل اخراج القسم الأول خص المكودي كلام الناظم بالقسمين الأخيرين فقوله اسم المصدر أي العامل فلا ينافي ان هنالك اسم مصدر آخر غير عامل وهو القسم الأول (قول المكودي لغير المفاعلة) احترازا مما إذا كانت الميم للمفاعلة كالمخاصمة والمقاتلة فانه مصدر اتفاقا لا اسم مصدر (وقوله نحو المحمدة) بفتح الأول وكسر الثالث ومضربة بفتحهما (وقوله فان فعلهما توضأ الخ) فمصدرهما الحقيقي توضؤ واغتسال واسم المصدر هو الوضوء والغسل بضم أولهما (وقوله من قبلة الرجل امرأته الخ) الوضوء بالرفع مبتدأ مؤخر ومن قبلة خبر مقدم وقبلة اسم مصدر قبل وقياس مصدره التقبيل والرجل مضاف اليه من اضافة اسم المصدر الى فاعله وامرأته بالنصب مفعوله (وقوله منصوب على المصدر) الأولى انه منصوب على الظرف (وبعد جره الذي) (قول المكودي في أحد التأويلات الخ) فحج مصدر مضاف الى المفعول وكمل بالفاعل وهذا التأويل ليس بصحيح لأنه يصير المعنى ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع فاذا حج سقط عنهم وإذا لم يحج فهم مؤاخذون به وهو فاسد معنى التأويل الثاني ان من بدل من الناس بدل بعض من كل وهو ظاهر التأويل الثالث ان من مبتدأ والخبر محذوف تقديره من استطاع منهم (وقوله ومنه قوله عز وجل بسؤال) فسؤال مصدر مضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل والله أعلم بسؤاله نعجتك الخ (وقوله مصدر مضاف الى الخ) قد وقع في كلامه ما يتكلم عليه ويقع ذلك كثيرا في كلام الناظم (وجر ما يتبع)

---

(١) الأولى حذف قوله والذي الخ لأنه مكرر مع ما قبله اه.

المفعول والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها والأحسن فى ذلك الحمل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجرفعل أمر وما مفعول بجر وهى أيضا موصولة وصلتها يتبع وماالثانية مفعول يتبع وهى أيضاموصولةوصلتهاجرومن شرطية فى موضع رفع بالابتداء وخبرها راعى وفى الاتباع متعلق براعى والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدا محذوف تقديره ففعله حسن .

﴿ إعمال اسم الفاعل ﴾

المراد باسم الفاعل مادل على حدث وفاعله جاريا مجرى الفعل فى الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضى والحال والاستقبال ثم قال : (كفعله اسم فاعل فى العمل) يعنى ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل ان كان فعله لازما نحو أقائم زيد وينصب المفعول ان كان فعله متعديا لواحد نحو أضارب زيد عمرا وينصب المفعولين ان كان فعله متعديا الى اثنين نحو أمعط زيد عمرا درهما وهذه كلها مستفادة من قوله : كفعله اسم فاعل فى العمل لكن لا يعمل العمل المذكور الا بشرطين أشار الى الأول منهما بقوله : (ان كان عن مضيه بمعزل) يعنى ان اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فعله فى الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أنا ضارب زيدا غدا أو الآن فلو كان بمعنى المضى لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فلما ذكر ثم أشار الى الشرط الثانى بقوله : (وولى استفهاما أو حرف ندا * أو نفيا أو جا صفة أو مسندا)

يعنى ان من شرط اعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شىء قبله وذكر من ذلك خمسة مواضع الأول أن يلى الاستفهام نحو أضارب أنت عمرا الثانى أن يلى حرف النداء نحو ياطالعا جبلا والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير يارجلا طالعا جبلا وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم الثالث أن يلى نفيا نحو ما ضارب أنت زيدا الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مررت برجل ضارب عمرا وفى ضمن ذلك الحال لأنها صفة فى المعنى نحو جاء زيد راكبا فرسا الخامس أن يكون مسندا وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيد

(قول المكودى شامل للأوجه المذكورة الخ) هى الاتباع بالرفع فقط ان أضيف المصدر لفاعله أو الاتباع بالرفع أو النصب ان أضيف المصدر لمفعوله على الاحتمالين فتحصل ان فى الاضافة الى الفاعل وجهين الاتباع بالجر على اللفظ وبالرفع على المحل وفى الاضافة الى المفعول ثلاثة أوجه الاتباع بالجر على اللفظ وبالرفع أو بالنصب على المحل باعتبار تقديره مبنيا للفاعل أو المفعول والله أعلم

﴿ اعمال اسم الفاعل ﴾

عمل فعله فى التعدى واللزوم (قول المكودى مادل على حدث الخ) هذا كأنه جنس فى الحد يصدق بكل مادل على حدث (وقوله وفاعله) فصل أول خرج به اسم المفعول كمضروب فانه دل على حدث ومفعوله وخرج به أيضا الفعل فانه دل على الحدث والزمان وضعا ولم يدل على الفاعل الا التزاما لا وضعا وكلامنا فيما دل عليه وضعا وخرج به أيضا المصدر (وقوله جاريا مجرى الفعل فى الحدوث الخ) فصل ثان خرج به الصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأفضل فانهما لا يدلان الا على الثبوت وأورد عليه نحو دائم وثابت من اسم الفاعل الذى دل على الثبوت وأجيب بأن الثبوت فيهما مستفاد من خصوص المادة فقولك باق مثلا الثبوت مستفاد من حروفه (وقوله والصلاحية للاستعمال الخ) الصلاحية بالجر عطف تفسير على الحدوث كأنه قيل فما معنى حدوثه فقال حيث كان يصلح للأزمنة الثلاثة فهو يدل على الحدوث فلا يخرج بذكر الصلاحية شىء فيكون حد المكودى مع حد التوضيح متوافقين (كفعله اسم فاعل) هذا التشبيه غير تام لأن اسم الفاعل تجوز اضافته الى ما بعده عملا بقوله: وانصب بذى الأعمال تلوا واخفض. والفعل لا يمكن اضافته (ان كان عن مضيه بمعزل) هذا الشرط والذى بعده ليس لعمله مطلقا بل فى خصوص نصب المفعول به اما رفعه الضمير المتصل أو عمله فى الحال أو التمييز أو الظرف فلا يحتاج الى شرط اتفاقا وأما رفعه الضمير المنفصل أو الظاهر فمذهب الجمهور انه لا يحتاج اليهما وقيل يحتاج (قول كدى الا إذا كان بمعنى الحال الخ) يؤخذ منه أن الفعل الذى يشبهه هو المضارع لأنه هو الذى يكون لما ذكر (وقوله نحو أنا ضارب زيدا غدا الخ) فان ضارب جار على الضرب فى الحركات والسكنات وان اختلفت صفة السكون والحروف لأن كلا منهما أربعة فهو مثله فى اللفظ ومعناهما واحد وهو الحال والاستقبال (وقوله لم يعمل) لأنه لم يشبه فلا يقال ضارب زيدا أمس لأن معناه هذا ضرب زيدا فلم يجر اسم الفاعل على لفظ الفعل فلا يعمل النصب بل تجب اضافته وأجاز الكسائى إعماله انظر التوضيح (وولى استفهاما) (قول المكودى والظاهر ان هذا الخ) مثل هذا الاعتراض فى التوضيح وغيره وأصله لولد الناظم وقال الدنوشرى والشهاب السهو انما هو من الشراح لأن الناظم لم يصرح بأن الاعتماد على حرف النداء بل إنما ذكر أن اسم الفاعل يعمل إذا ولى حرف النداء وهل هو المسوغ فيبقى ماهو أعم ﴿قلت﴾ الظاهر أن السهو انما هو من الدنوشرى والشهاب لأن المصنف فى مقام تعداد عدد المسوغات لعمل اسم الفاعل فما مراده الا ان حرف النداء مسوغ بنفسه وقال بعضهم لو كان مراده ما قاله الدنوشرى والشهاب كان تكرارا مع قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ (وقوله وفى ضمن ذلك الحال) أشار بهذا الى أن المراد بالصفة ما يعم

ضارب عمرا وان زيدا ضارب عمرا وكان زيد ضاربا عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا لان اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند واسم فاعل مبتدأ وخبره كفعله وفى العمل متعلق بالاستقرار الذى فى الخبر وان كان شرط والباء فى بمعزل ظرفية بمعنى فى والمجرور خبر كان وعن مضيه متعلق بمعزل والهاء فى مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهاما مفعول بولى وأو حرف ندا أونفيا معطوفان على استفهاما وأوجا معطوف على ولى ومسندا معطوف على صفة ثم قال : (وقد يكون نعت محذوف * فيستحق العمل الذى وصف)

يعنى ان اسم الفاعل يأتى معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ماهو صفة لمذكور كقول الشاعر :

كناطح صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أى كوعل ناطح وقد تقدم ان ماوقع بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف والضمير فى يكون اسمها وهو عائد على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف فى موضع الصفة لمحذوف ثم قال :

(وإن يكن صلة أل ففى المضى * وغيره إعماله قد ارتضى)

يعنى ان اسم الفاعل اذا وقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطلقا حالا كان او مستقبلا أو ماضيا وانما عمل مطلقا لانه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لانه لما كان صلة للموصول وغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالا فأعطى حكمه فى العمل كما أعطى حكمه فى صحة عطف الفعل عليه كما فى قوله تعالى : ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا. وقوله تعالى : فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا. انتهى قلت جعله واقعا صلة أل مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر لانه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة لأل نحو قوله عز وجل : أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن. وان يكن شرط وصلة أل خبر يكن والفاء جواب الشرط وإعماله مبتدا وخبره قد ارتضى وفى المضى متعلق بارتضى ثم قال :

اللغوية ومثل هذا مر فى قوله وبالعكس الصفه (وقوله واستفهاما مفعول بولى الخ) واماولى فيصح أن يكون معطوفا على كان مدخولا لان ويصح أن تكون الواو للحال على حذف قد أى وقد ولى الخ (وقد يكون نعت محذوف) (قول المكودى على موصوف محذوف الخ) تبع عبارة الناظم المقتضية أن الاعتماد على المحذوف لايكون الا فى الوصف وليس كذلك والصواب ان هذه الاشياء المتقدمة كلها إذا حذفت ودل عليها دليل حكمها كالنعت المحذوف انظر أمثلتها فى الموضح وأصلح الحافظ الحجة سيدى الطيب الشطر الاول بقوله :

* وأعملن معتمدا بما حذف * وهو أولى من اصلاح غيره (وقوله كناطح صخرة الخ) البيت من البسيط وقائله الاعشى ميمون وناطح اسم فاعل من نطح وفيه الشاهد حيث عمل لاعتماده على موصوف محذوف اى كوعل ناطح وفاعله ضمير عائد على الموصوف المحذوف وصخرة مفعوله والوعل تيس الجبل وهو المعز ويوهنها منصوب بان مضمرة بعد اللام معناه لينزعها وروى ليقلعها بدل يوهنها ويضرها بكسر الضاد مضارع ضار يضير بمعنى ضر يضر وأوهى فعل ماض بمعنى خرق يقال أوهيت الجلد اذا خرقته والوعل كفرس وكتف ودئل فاعل اوهى وقرنه بالنصب مفعوله وضميره عائد على الوعل وهو وان تأخر لفظا فمرتبته التقديم وقد قال الناظم : وشاع نحو خاف ربه عمر. والمعنى أنك تكلف نفسك مالاتصل اليه ويرجع ضرره عليك كالمعز الذى يأتى الى صخرة ينطحها فلا يضرها وانما يضر قرنه بان يخرق ولا يصل لما أراد (وإن يكن صلة أل) (قول كدى معنى واستعمالا) هما من باب اللف والنشر المعكوس فقوله معنى يرجع لقوله وغنى بمرفوعه الخ فالمعنى الذى يفيده قولك جاء الضارب زيد هو الذى يفيده جاء الذى ضرب زيد وقوله واستعمالا راجع لقوله صلة الموصول والمعنى ان الوصف يستعمل استعمال الفعل فكما ان الفعل يقع صلة أصالة فكذلك الوصف لتنزيله منزلته وكذا يقولون ان صلة أل فعل فى صورة الاسم حولوه اليه استكراها لادخال شبه أل المعرفة على الفعل فأعطى حكمه فى العمل أى فى العمل مطلقا من غير قيد بزمن كالفعل (وقوله كما فى قوله تعالى إن المصدقين الخ) فى عطف أقرضوا اشكال إذ لا يصح عطفه على المصدقين فقط لان المصدقين صلة والمعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بالمعطوف وهو المصدقات ولا يصح العطف على المصدقات والا لقال وأقرضن واجيب بجوابين أحدهما أن يجعل العطف على المصدقين والمصدقات معا وغلب جانب المذكر ثانيهما أن يكون أقرضوا صلة لمحذوف اى والذين أقرضوا وصح حذفه لعطفه على موصول (وقوله فيه نظر لانه الخ) فى نظره نظر لان موضوع كل منهما مختلف فمراد الشارح بالفعل الذى يصح عطفه على الصلة الفعل الباقى على فعليته لعطفه على اسم حال محل الفعل وفاعله وهو جملة لامحل لها فلا تؤول بمفرد لكونها صلة فكذلك لا يؤول ماعطف عليها كأقرضوا فى الآية بل يبقى على فعليته بخلاف ويقبضن من قوله تعالى : اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن. لتأويله بقابضات لانه معطوف على صافات الحال الذى الاصل فيه الافراد والتنكير فلا تؤول الآية الاولى وتؤول الثانية فاختلف الموضوع واعترض أيضا بان الشارح لم يدع حصرا حتى يعترض عليه بما ذكر لكن قد يقال على هذا الآخر ان قول الشارح كما أعطى حكمه فى صحة الخ يقتضى أن المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه مقرونا بال فاذا لم يقرن بال لم يصح العطف وهذا معنى الحصر

(فعال اومفعال او فعول * فى كثرة عن فاعل بديل * فيستحق ماله من عمل * وفى فعيل قل ذا وفعل)

يعنى ان هذه الامثلة الخمسة التى هى فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية فى انها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله فى كثرة اى مرادا به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة فى الفعل ولذلك سميت امثلة المبالغة ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله فى الكافية:

وقد يصير فاعل فعالا * تكثيرا أو فعولا او مفعالا

وعلى هذا شرح الشارح ويحتمل عندى أن يكون أراد بكثرة ان هذه الامثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد وفى فعيل قل ذا وفعل ويدل على صحة هذا التأويل قوله فى شرح الكافية وأكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل أما اعمال فعال فنحو ماحكاه سيبويه من قولهم أما العسل فاناشراب وأما اعمال مفعال فنحو إنه لمنحار بوائكها وأما اعمال فعول فنحو قول الشاعر:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها * اذا عدموا زادا فانك عاقر

واما إعمال فعيل فنحو ان الله سميع دعاء من دعاه واما إعمال فعل فنحو قوله:

حذر أمورا لاتضير وآمن * ماليس منجيه من الاقدار

وفعال مبتدأ وأو مفعال أو فعول معطوفان على فعال وبديل خبر المبتدا وفى كثرة وعن فاعل متعلقان ببديل وافرد بديلا

فشديدك على الوجه الاول (فعال او مفعال) (قوله كذى تعمل عمل اسم الفاعل الخ) يقتضى انها ليست باسم فاعل وليس كذلك هى منه والعذر له انها لما كان فيها زيادة التكثير سموها اصطلاحا أمثلة المبالغة والافهى اسم فاعل (وقوله بالشروط المتقدمة الخ) أطلق الجمع هنا على المثنى لانه لم يتقدم فى اسم الفاعل الغير المقرون بال الإاشرطان وفى المقرون بال شرط واحد (وقوله الزيادة فى الفعل الخ) وفى بعض النسخ العمل ومراده بالفعل أو العمل الحدث فقولك ضارب يدل على مطلق الضرب وضراب يدل على الزيادة والتكثير الصادر من الشخص فيه (وقوله العمل المذكور الخ) فالمعنى حينئذ ان هذه الاوزان الثلاثة يكثر عملها عمل اسم الفاعل ويقل العمل المذكور فى الوزنين الاخرين (وقوله ويؤيد قوله بعد الخ) استعمالها له قليل بالنسبة للثلاثة الاول (وقوله ويدل على صحة الخ) اعلم انه لايدل مافى شرح الكافية على ماقال الا لوقال وا كثرها عملا واما حيث عبر بالاستعمال فالمراد به الدلالة على التكثير والاحتمالان مبنيان على كون فى من قوله فى كثرة بمعنى عند أو بمعنى الباء فعلى الاحتمال الاول تكون بمعنى عند ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل عند ارادة الكثرة أى التكثير وعلى ماللمكودى تكون بمعنى الباء ويكون التقدير فعال الخ بديل عن فاعل بكثر والظاهر الاحتمال الاول لانه يفيد كون هذه الخمسة تدل على التكثير والزيادة الا أن الثلاثة الاول أكثر فى الدلالة على التكثير من الاخيرين وكونها تعمل عمل اسم الفاعل صرح به بعد فى قوله فيستحق ماله من عمل وعلى احتمال المكودى يكون كلام الناظم قاصرا على العمل ويكون فيه شبه تكرار مع قوله فيستحق ماله من عمل (وقوله أما العسل فاناشراب الخ) ضمير المتكلم مبتدأ وشراب خبره وفيه ضمير مستتر يعود على المتكلم فاعل به والعسل بالنصب مفعول مقدم بشراب ﴿فان قلت﴾ مابعد فاء الجواب لايعمل فيما قبلها فكيف يكون العسل مفعول بشراب ﴿قلت﴾ محل ذلك اذا كانت الفاء فى محلها وهنا مزحلقة عن محلها لان الاصل مهما يكن من شىء فالعسل أناشراب والمعنى لاأقدم شيئا على شرب العسل ثم أقيمت اما مقام مهما وفعل الشرط فصار أما فالعسل أنا شراب فحصل ثقل فى اللفظ فزحلقت الفاء عن محلها فان اتصل ضمير العسل بشراب بان قلت أما العسل فاناشرابه فيجوز فى العسل وجهان الرفع بالابتدا وما بعده خبره والنصب بوصف محذوف تقديره أما شراب العسل فاناشرابه (وقوله انه لمنحار بوائكها) منحار مبالغة فى ناحر وفاعله عائد على اسم ان وبوائكها بالنصب مفعول منحار جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق وهذا مبالغة فى مدحه بكونه لايذبح الا الابل السمينة للاضياف (وقوله قول الشاعر ضروب بنصل الخ) البيت من الطويل لابى طالب عم النبى ﷺ يرثى بها ختنه زوج أخته أمية بن المغيرة المخزومى وضروب خبر لمحذوف تقديره أنت ضروب ولايقدر هو لقوله فانك عاقر وضروب مبالغة فى ضارب وفيه ضمير مستتر فاعل به وسوق بالنصب جمع ساق مفعول ضروب وسمانها جمع سمينة ونصل السيف شفرته وقد يسمى السيف كله نصلا والمعنى انه كان يعرقب الابل السمينة للضيفان عند عدم زادهم فيأكلون ويتزودون واذا كان يفعل ذلك لمن يأكل ويتزود فاحرى من يأكل فقط والشاهد فى ضروب فانه عمل عمل ضارب (وقوله حذر أمورا الخ) البيت من الكامل وحذر خبر لمحذوف وتقديره هو حذر وأمورا بالنصب مفعوله وجملة لاتضير مضارع ضار بمعنى ضر فى محل نصب نعته أى لاتضر وآمن معطوف على حذر وما موصولة مفعول آمن ومنجيه بالنصب خبر ليس وجملة ليس صلة ما والعائد ضمير اسم ليس او الضمير المضاف الى منجيه وهذا البيت يحتمل المدح والذم والشاهد فى حذر حيث نصب المفعول وقيل البيت مصنوع وان سيبويه سأل

وهو خبر عن أكثر من واحد لأن فعيلا قد جاء الاخبار به عن الجمع وما مفعول بيستحق وهى موصولة وصلتها له ومن عمل متعلق بالاستقرار الذى تعلقت به الصلة وذا فاعل بقل وفى فعيل متعلق بقل وفعل معطوف عليه ثم قال :

(وما سوى المفرد مثله جعل * فى الحكم والشروط حيثما عمل)

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذى على حد المثنى وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان ضاربان زيدا والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرا وضراب زيدا فيعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وما مبتدأ وهو موصول وصلته سوى المفرد ومثله مفعول ثان بجعل والمفعول الأول الضمير المستتر فى جعل وهو العائد على المبتدا وفى الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما ثم قال : (وانصب بذى الإعمال تلوا واخفض) يعنى بذى الإعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكورة وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والتلو التابع وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وان كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول هذا ضارب زيدا وضارب زيد وهذان ضاربان زيدا وضاربا زيد وهؤلاء ضاربون زيدا وضاربو زيد وضراب زيدا وضراب زيد هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه الى واحد وان كان متعديا إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله :

أبا يحيى اللاحقى عن فعل بفتح الفاء وكسر العين هل سمعت فى إعمالها شيئا من العرب فقال هذا البيت ونسبه للعرب والحق أنه من كلام العرب لأن سيبويه أثبته فى كتابه وهو امام جليل يأبى أن يثبت فى كلامه ماليس من كلام العرب وقد سمع فى غير هذا البيت (وقوله وهو خبر عن أكثر من واحد الخ) سبق قلم فان بديلا لم يخبر به إلا عن واحد لأن الصحيح ان المعطوفات بأو يعود الضمير عليها مفردا على أن المراد واحد لا بعينه أو عودها على الأول استغناء به عما عداه على حد قوله تعالى : وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها . الأصل انفضوا اليهما وقوله : ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا . الأصل بهما وقوله به الخبر صوابه الصلة لأنه لا خبر هنا على أن الصواب ان من عمل بيان لما فيكون متعلقا بمحذوف حال منها والتقدير فيستحق الشىء الذى ثبت له حال كون هذا الشىء من عمل (وما سوى المفرد) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له هل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة لا يعملان إلا إذا كانا مفردين لقوة شبههما بالفعل وأما ان كانا مثنيين أو جمعا فلا يعملان لبعدهما من الفعل لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء أو يعملان مطلقا فأجاب بأنهما يعملان مطلقا ﴿ فان قلت ﴾ لم عمل غير المفرد من اسم الفاعل والمصدر لا يعمل إلا إذا كان مفردا وقال فى الكافية:
وأعمل المصدر والمحدود * ومصدر فارقه التوحيد ﴿ أجيب عنه ﴾ بأن اسم الفاعل أشبه الفعل المضارع لفظا ومعنى لدلالته على الأزمنة الثلاثة والمصدر أشبه الفعل فى اللفظ فقط الذى هو تضمن حروفه فضعف (قول المكودى وكذلك حيثما) هذا ان جعلنا حيث ظرفا وما المتصلة بها زائدة وجملة عمل فى محل جر باضافة حيث إليها وجملة جعل خبر المبتدأ ويحتمل أن تكون حيثما اسم شرط متعلق بعمل وعمل فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم ان حيثما الخ تتميم للبيت قطعا لأن قوله فى الحكم معناه العمل والشروط صرح بها فبقى قوله حيثما ضائعا أو هو للزيادة فى الرد على من يمنع إعمال غير المفرد (وانصب بذى الإعمال) قد مر أن هذا رفع لما يقتضيه قوله كفعله اسم فاعل من أن التشبيه من كل وجه مع أن اسم الفاعل يخالف الفعل لجواز اضافته (قول المكودى انه هو الأصل الخ) هذا ظاهر كلام سيبويه وقال الكسائى لا أولوية لأحدهما وقيل الاضافة أولى للتخفيف وقد قرىء بالجر والنصب قوله تعالى : ان الله بالغ أمره . (وقوله هذا حكم الخ) قالوا فى هذه التوطئة نظر لأنها تقتضى ان جواز الوجهين مخصوص بالمتعدى إلى واحد فان كان متعديا الى أكثر فحكم الأول وجوب النصب أيضا ويكون داخلا فى قوله وهو النصب الخ وليس كذلك والصواب أن يقول هذا ان كان المعمول متصلا باسم الفاعل أو فصل بينهما مما يجوز به الفصل فان فصل بينهما بغير ذلك فقد أشار اليه الخ والحاصل أن المعتمد الذى يجب حمل الناظم عليه أن يقول إذا لم يقع فصل أصلا بين المعمول واسم الفاعل جاز فى المعمول وجهان ولا فرق بين أن يكون اسم الفاعل حينئذ متعديا إلى واحد أو أكثر فمثالهم أنا ضارب زيد وأنا معطى زيد درهما فيجوز فى زيد الوجهان وكذلك ان فصل بينهما بما يجوز به الفصل بين المضاف والمضاف اليه مما مر فى قوله فصل مضاف نحو أنا ضارب غدا زيد وأنا معطى والله زيد درهما فيجوز فى زيد أيضا الوجهان وعلى هذين يحمل تلوا من قول الناظم : وانصب بذى الإعمال تلوا . فالتلو إما حقيقة بأن لا يقع فصل أصلا أو وقع بما يجوز به الفصل وان فصل بين اسم الفاعل ومعموله بمعمول آخر تعين نصب المعمول المفصول واحدا أو متعددا وذلك فيما إذا كان اسم الفاعل متعديا إلى أكثر من واحد نحو أنا معطى زيد درهما وأنا معلم زيد عمرا منطلقا فدرهما فى المثال الأول وعمرا منطلقا فى الثانى يتعين نصبهما للفصل بالمعمول الأول وان فصل بين المعمول الأول واسم الفاعل بما لا يجوز الفصل به فيجب

(وهو لنصب ما سواه مقتضى) يعنى ان اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف الى الأول نصب ما عدا الأول وشمل ذلك المتعدى الى اثنين نحو أنا معطى زيد درهما والمتعدى إلى ثلاثة نحو أنا معلم زيدا عمرا منطلقا وشمل أيضا ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيد اليوم وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف الى الأول إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور نحو أنا معطى زيد درهما أمس فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه انما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى المضى لم يستوفها وتلو مفعول بانصب وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع وكذلك بذى وهو مبتدأ وخبره مقتضى ولنصب متعلق بمقتضى ثم قال : (واجرر أو انصب تابع الذى انخفض) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز فى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع واختلف فى الناصب له فقيل اسم الفاعل المضاف وقيل فعل مضمر وهو مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل المذهبين إذ لم ينص على ناصبه لكن صرح فى شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وان ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاجرر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله : (كمبتغى جاه ومالا من نهض) فمن فى المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض ومبتغى خبر مقدم وهو مضاف إلى جاه ومالا معطوف على المحل ثم قال :

(وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل)

يعنى ان اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ومطلقا إذا كان صلة أل وبشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضاف لما وهى موصولة وصلتها قرر ولاسم متعلق بقرر ويعطى الخ خبر كل وبلا تفاضل تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله ثم قال : (فهو كفعل صيغ للمفعول فى * معناه كالمعطى كفافا يكتفى)

يعنى ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى معناه فتقول زيد مضروب أبوه فيرتفع ما بعد مضروب على أنه مفعول لم يسم فاعله كما تقول زيد ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصيغ فى موضع الصفة لفعل وفى معناه فى موضع الحال

نصبه أيضا ولا فرق بين اسم الفاعل المتعدى إلى واحد أو أكثر مثال الأول أنا ضارب أخوك قائم زيدا ومثال الثانى أنا معط أخوك قائم زيدا درهما وأنا معلم أخوك قائم زيدا عمرا منطلقا فيتعين النصب فى الجميع وضمير سواه فى قول الناظم ما سواه عائد على الثانى فيصدق بما إذا كان الفصل بالمعمول الثانى نفسه وبما إذا كان السوى حكما بأن كان الفصل بين اسم الفاعل والمعمول الأول بأجنبى كما مر هذا هو التحرير الذى يرشد اليه كلام الحافظ سيدى الطيب (وهو لنصب) (قول المكودى إذا كان يطلب أكثر الخ) قد علمت أن الصواب عدم التخصيص بما ذكر (وقوله بفعل مقدر) تقديره أنا معطى زيد أعطيته درهما أمس ويقيد جواز الوجهين السابقين بما إذا كان الثانى ظاهرا فان كان ضميرا تعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك الآن أو غدا وقال الأخفش وهشام الكاف فى محل نصب مثلها فى قولك الله واقيك (وقوله من باب التنازع الخ) لا يصح على مذهب الناظم لأنه لا يرى التنازع فى متوسط والأولى أنه محذوف من الآخر لدلالة الأول عليه نعم يصح التنازع على مذهب الفارسى الذى يجيزه فى المتوسط (واجرر أو انصب) (قول المكودى إذا جر اسم الفاعل الخ) المراد به الذى توفرت فيه شروط العمل لأن الكلام فيه وأما تابع مالا يعمل فيتعين فيه الخفض (وقوله وشمل جميع التوابع الخ) ان كان شاملا باعتبار ظاهره هنا لذلك فالصواب تخصيصه بعطف النسق كما يستفاد فى المثال وغيره من التوابع يتعين فيه الجر (وقوله وكلام الناظم محتمل الخ) مثله فى الأزهرى وفيه نظر لأنه سماه تابعا وإذا قدرنا له عاملا لا يصدق عليه أنه تابع حينئذ وانما يتعين أن يكون مخفوضا على اللفظ أو منصوبا على المحل وقد يقال إنه سماه تابعا باعتبار أنه وقع بعد المضاف اليه وحينئذ فيصح كلام هذا الشارح (وكل ما قرر لاسم فاعل) اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله فما دل على حدث كأنه جنس وقولهم ومفعوله مخرج لما عدا اسم المفعول من كل مالا يدل على حدث أصلا أودل عليه وعلى فاعله ولا يدخل فى الحد الفعل المبنى للمفعول لأن الكلام فى الأسماء قاله غير واحد وقال بعض يزاد فى الحد وحدوث (بلا تفاضل) قيل هذا كالمتناقض مع قوله بعد وقد يضاف ذا الخ لأن اسم المفعول مختص بالاضافة إلى المرفوع معنى وأجيب بأن المراد أن اسم الفاعل هو الذى لا يفاضل اسم المفعول وأما اسم المفعول فيفاضل اسم الفاعل وقال غير واحد الحق أن التناقض ليس بصحيح لأن كلا منهما يضاف للفاعل معنى لكن اضافة اسم المفعول مستحسنة واضافة اسم الفاعل قبيحة (فهو كفعل) هذا دفع لما يتوهم من التشبيه المقتضى أن اسم المفعول مثل اسم الفاعل فى النيابة عن الفعل المبنى للفاعل وزاد قوله : فى معناه . مقتصرا ولم يقل وعمله مع أنه مثله فيهما لأن العمل داخل تحت الكلية من قوله وكل ما قرر والكفاف زوجة وخادم ودار وما يقوم به لنفقته (قول كذى زيد ضرب أبوه) الحق أن يقول يضرب بدل ضرب لما علمت أنه لا يعمل إلا

من الضمير في صيغ أي صيغ للمفعول في حال كونه موافقا له في المعنى وأتى بمثال من المتعدى إلى مفعولين وهو قوله كالمعطى كفافا يكتفى فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفي المعطى ضمير مستتر عائد على أل المفعول الأول بالمعطى وكفافا مفعول ثان للمعطى ويكتفى خبر المبتدأ ثم قال :

(وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كمحمود المقاصد الورع)

يعني ان اسم المفعول انفرد بجواز اضافته الى ماهو مرفوع معنى كقولك زيد مكسو العبد وأصله مكسو عبده ومثله قوله محمود المقاصد الورع وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة إضافة اسم المفعول الى مرفوعه وذا فاعل بيضاف وهو إشارة إلى اسم المفعول ومرتفع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف حرف الجر أي في معنى والورع مبتدأ وخبره محمود وهو مضاف إلى المقاصد وأصله محمودة مقاصده .

﴿ أبنية المصادر ﴾

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزيد فالثلاثي أربعة أقسام متعد ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار إلى الأول بقوله :

(فعل قياس مصدر المعدى * من ذي ثلاثة كرد ردا)

يعني ان مصدر الفعل الثلاثي المتعدى يأتي على فعل بسكون العين وشمل قول المعدى فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو فهم فهما والمعتل الفاء نحو وعد وعدا والمعتل العين نحو باع بيعا وقال قولا والمعتل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضعف نحو رد ردا وفعل خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذي في موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ وقياس خبره لأن فعلا معرفة بالعلمية ثم أشار الى الثاني بقوله :

(وفعل اللازم بابه فعل * كفرح وكجوى وكشلل)

هذا هو القسم الثاني من الفعل الثلاثي وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتي على فعل بفتح العين ويستوى في ذلك الصحيح كفرح فرحا وأشر أشرا والمعتل اللام كجوى جوى وعمى عمى والمضعف

إذا كان للحال أو للاستقبال (وقوله من الضمير في صيغ الخ) سبق قلم والصواب أنه حال من لفظ المفعول المجرور باللام لأن الموافق بالكسر هو المفعول والموافق بالفتح الفعل ويصير المعنى حال كون المفعول موافقا للفعل في معناه وهو أولى من جعله خبرا بعد خبر أو متعلقا بالكاف التي بمعنى مثل (وقد يضاف ذا) (قول كدى يعني ان اسم المفعول انفرد الخ) أي عن اسم الفاعل وهذا الكلام يقتضي أن اسم الفاعل لا تجوز إضافته لمرفوعه معنى والحق مامر أن إضافة اسم المفعول حسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة ولا تجوز إضافة واحد منهما للمرفوع معنى إلا اذا أريد به الثبوت (كمحمود المقاصد الورع) أصله محمود مقاصده فمقاصده نائب عن الفاعل لمحمود وقيل فاعل لتنزل اسم المفعول منزلة الصفة المشبهة ثم حول الاسناد عن المقاصد إلى المضاف اليه وهو الهاء فانتصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به وصح دخول أل على المقاصد لزوال إضافته التي كانت تنافيها وليست خلفا عن الضمير كما زعم الأزهري لأن الضمير لم يحذف ولكنه انتقل الى اسم المفعول ثم جر المقاصد بالاضافة فرارا من قبح اجراء الوصف المتعدى لواحد وهو محمود مجرى الوصف المتعدى لاثنين أحدهما الضمير النائب عن الفاعل وثانيهما المنصوب على التشبيه بالمفعول به فالاضافة من نصب لا من رفع لئلا يلزم عليه إضافة الشيء الى نفسه واستفيد من مثال المصنف أن اضافة اسم المفعول لمرفوعه معنى انما تجوز إذا كان اسم المفعول متعديا الى واحد فان كان من القاصر أو من المتعدى الى اثنين أو أكثر فلا تجوز إضافته وبه تعلم أن تمثيل المكودى بمكسو العبد غير صواب لأنه اسم مفعول من كسا المتعدى الى اثنين فلا تجوز اضافته بهذا قرره بعض المحققين وتأمله (قول المكودى وذا فاعل الخ) فيه نظر بل هو نائب عن الفاعل والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ أبنية المصادر ﴾

الأولى أن يؤخر هذا الباب والذى بعده إلى آخر التصريف وهو الذي فعل في كافيته لأن الكلام فيهما يتعلق بالمفردات فهما من قبيل علم التصريف لا علم النحو وقد يقال إنما ذكرهما هنا لأنه لما ذكر عملهما ناسب ذكرذاتهما والأبنية جمع بناء والبناء مصدر بنى يبنى بناء والمراد بالأبنية الأوزان كأنه قال أوزان المصادر (قول كدى فالثلاثي أربعة أقسام) باعتبار عد الثلاثي المكسور العين أو المفتوحها الذي مصدره فعل بسكون العين قسما واحدا والا فان اعتبر كسر العين وفتحها وضمها من غير نظر إلى التعدى واللزوم كانت ثلاثة وبالنظر اليهما كانت خمسة لأن مكسور العين ومفتوحها يكونان متعديين ولازمين وفعل المضموم لا يكون إلا لازما (فعل قياس) المراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا إلا أنك تقيس وزنا مع وجود السماع بغيره قاله سيبويه والأخفش (قول المكودى وقال قولا) تمثيله بقال قولا هنا غير صواب لأن كلامنا في المتعدى والقول وما تصرف منه لازم لأنه إنما تحكى به الجمل أو ينصب به المفرد الذي في معنى الجملة كقلت خطبة كما مر (وقوله في موضع الحال من مصدر الخ) الأولى أنه حال من الفعل المتعدى (وفعل اللازم) (قول كدى وأشر أشرا) الأشر البطر والباطر الكافر للنعمة (وقوله كجوى جوى) الجوى شدة الوجد من عشق أو حزن أو مطلق

كشل شللا وقط قططا وفعل مبتدأ واللازم نعت له وبابه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبر عن الأول ثم أشار الى الثالث بقوله :

(وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد كغدا)

يعنى ان فعل اللازم يأتى مصـدره على فعل ويستوى فى ذلك الصحيح نحو قعد قعودا والمعتل العين نحو حال حؤولا والمعتل اللازم نحو سما سموا وغدا غدوا وفعل مبتدأ واللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر فى اللازم ويجوز أن يكون مفعولا بفعل محذوف تقديره أعنى وفعول مبتدأ وخبره فى له والجملة خبر المبتدا الأول وباطراد فى موضع الحال من فعول ثم ان اطراد فعول فى فعل اللازم يشترط فيه ان لا يكون الفعل مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة فى قوله :

(مالم يكن مستوجبا فعالا * أو فعلانا فادر أو فعالا)

فذكر فى هذا البيت ثلاثة أوزان وسيذكر رابعا بعد وهى فعال بكسر الفاء وفعلان بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وما ظرفية مصدرية ومستوجبا خبر يكن وفعالا مفعول بمستوجبا وأو فعلانا أو فعالا معطوفان على فعالا ثم بين وجه معانى الأفعال التى تستحق هذه الأوزان فقال :
(فأول لذى امتناع كأبى) يعنى بالأول فعالا وهو مصدر مطرد فى فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبى إباء ونفر نفارا وفر فرارا ونار نوارا وقوله:
(والثان للذى اقتضى تقلبا) يعنى بالثانى فعلانا وهو أيضا مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمع لمعانا وجال جولانا وغلت القدر غليانا وقوله : (للدا فعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد فى فعل اللازم الدال على الداء والمرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ثم قال (أو لصوت) يعنى ان فعالا يكون أيضا مصدرا مطردا فى فعل اللازم الدال على الصوت نحو نعق نعاقا ويعرت الشاة يعارا ورغا البعير رغاء ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله : (وشمل * سيرا وصوتا الفعيل كصهل)
هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدره مطردا فى فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذميلا ورسم رسيما والدال على الصوت نحو صهل صهيلا وهذا معنى قوله وشمل سيرا وصوتا وقوله فأول مبتدأ وسوغ الابتداء به التنويع أو انه وصف لمحذوف والتقدير فوزن أول وخبره لذى امتناع أى لفعل صاحب امتناع فهو على حذف مضاف والثان مبتدأ وأصله والثانى بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالـكسرة وخبره للذى واقتضى صلة الذى وتقلبا مفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للدا وأراد للداء فقصره ضرورة وأو لصوت معطوف على للدا والتقدير فعال مصدر للداء ولصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع وشمل يشمل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهى اللغة الفصحى الا أنه ينبغى أن يضبط هنا بالفتح صونا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد والفعيل

المرض أو خصوص داء الجوف (وقوله كشل شللا الخ) الشلل هو يبس بعض الأعضاء نسأل الله السلامة والعافية وشل أصله شلل من باب فعل المـكسور ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين رد المصدر المتقدم وشللا وقططا حتى أدغم الأولى دون الأخيرين مع اجتماع المثلين فى كل ﴿قلت﴾ الأول مصدر المتعدى فعينه ساكنة فموجب الادغام موجود فيه والاخيران من اللازم فعينهما محركة ووزنهما فعل بفتحتين وهما الوزن الرابع من الأوزان السبعة التى لا يجوز فيها الادغام المشار اليها بقول الناظم فما يأتى لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب وانما وقع الادغام فى الفعل فى الجميع لأن الادغام فى الفعل أصل وفى الأسماء فرع (وفعل اللازم) (قول كدى وباطراد فى موضع الحال من فعول الخ) لا يصح لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والعامل فى صاحبها هنا الابتداء والابتداء لا يعمل فى شيئين من جهة واحدة فاحرى من جهتين مختلفتين على أن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما فى معناه والحق أنه حال من الضمير الذى انتقل من الاستقرار للجار والمجرور الذى هو له وغدا بالمهملة بمعنى راح (كأبى) اعترض عليه التمثيل بأبى فانه متعد تقول أبى زيد فعل كذا والحق أن أبى يستعمل بمعنى كره تقول أبيت الشىء بمعنى كرهته فهو متعد وليس مرادا ويستعمل بمعنى امتنع فيكون لازما وفى المصباح أبى الرجل يأبى بمعنى امتنع وقال الزمخشرى فى تفسير أبى من قوله تعالى : إلا إبليس أبى. امتنع مما أمره ربه به وهذا الأخير هو مراد الناظم وبه يسقط اعتراض الأزهرى وغيره (للدا فعال) (قول كدى وزكم زكاما الخ) تمثيله بهذا غير صواب لأنه متعد فى القاموس زكمه فهو مزكوم ﴿أو لصوت﴾ (قول كدى نحو نعق نعاقا) بضم النون ونعيقا وهو صياح الراعى بغنمه وزجره لهـا وصياح الغراب والمضارع بفتح العين وكسرها ومنه : كمثل الذى ينعق (وقوله ويعرت الشاة يعارا) الصحاح يعرت العنز تيعر يعارا بضم الياء ان صاحت وأما اليعار بفتح الياء فهو الجدى يربط على الزبية لأجل أن يقع الأسد فيها اذا أتى ليأكل الجدى (وقوله ورغا البعير رغاء) بمعنى صوت مبالغة فى التصويت (وشمل سيرا وصوتا) أخذ من كلامه أن فعل الدال على الصوت له مصدران فعال بضم الفاء وفعيل وليس المراد كل ما دل على الصوت يكون مصدره عليهما معا بل منه ما سمع مصدره عليهما كنعق نعاقا ونعيقا ومنه ما سمع فيه فعال فقط كيعرت الشاة يعارا ومنه ما سمع فيه فعيل فقط نحو صهل صهيلا كما مر (وقوله على حذف مضاف الخ) صوابه على حذف الموصوف (وقوله قبل الروى المقيد الخ) الروى المقيد عند العروضيين الذى ليس آخره حرف لين من واو أو ياء أو ألف وبيان

فاعل بشمل وسيرا مفعول بشمل وصوتا معطوف عليه ثم أشار الى الرابع فقال :

(فعولة فعالة لفعلا * كسهل الأمر وزيد جزلا)

يعني أن فعل المضموم العين ولا يكون إلا لازما يطرد في مصدره وزنان الأول فعولة نحو سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة والثاني فعالة نحو جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة ونظف نظافة وفعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف ولفعلا خبر المبتدأ ثم قال :

(وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى)

يعني أن ماخالف ماذكره من مصـادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعا عن العرب وفهم منه أن جميع ماذكره مما تقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا منه أن مصادر الثلاثي أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطا وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح السين والخاء وقد جاء كذلك ورضى وهو مصدر رضى وقياسه رضى بفتح الراء وفهم من قوله كسخط في اتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس وما مبتدأ وهي شرطية خبرها أتى ومخالفا حال من الضمير المستتر في أتى وهو الضمير العائد على المبتدا ولما متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في بيان مصادر المزيد فقال :

(وغير ذي ثلاثة مقيس * مصدره) يعني أن غير الثلاثي من الافعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذي ثلاثة الرباعي الأصول نحو دحرج والمزيد من الرباعي نحو احرنجم والمزيد من الثلاثي نحو استخرج وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال :

(كقدس التقديس) يعني أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتي مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعليما وغير مبتدأ ومقيس وخبره ومصدره مفعول لم يسم فاعله بمقيس ويجوز أن يكون مقيس خبرا مقدما ومصدره مبتدأ مؤخرا والجملة خبر المبتدأ ثم قال : (وزكه تزكية)

السناد أن الروى في صهل هو اللام وماقبله مفتوح فلو قلنا فيما قبله شمل بالكسر على اللغة الفصحى لاختلفت حركة الحرف الذي قبل اللام وهو عيب السناد (فعولة فعالة لفعلا) ليس المراد أن كل ماصح فيه فعولة يصح فيه فعالة بل فعولة خاص بفعل الذي الوصف منه على وزن فعل بسكون العين نحو سهل فهو سهل فمصدره سهولة وصعب فهو صعب فمصدره صعوبة وفعالة خاص بفعل الذي الوصف منه على وزن فعيل كجزل فهو جزيل فمصدره جزالة ونظف نظافة فهو نظيف وكرم كرامة فهو كريم ولأجل ماقلنا مثل المصنف بمثالين هما من باب اللف والنشر المرتب فسهل يرجع لفعولة وجزل يرجع لفعالة مستفاد منه مامر (وما أتى مخالفا) (قول كدى وقياسه سخط) مع قوله وقياسه رضى وانما كان قياسها ذلك لقوله سابقا وفعل اللازم بابه فعل (وقوله ومامبتدأ وهي شرطية الخ) الاولى جعلها موصولة مبتدأ وجملة أتى صلتها وخبرها جملة فبابه ودخلت الفاء في خبرها لان المبتـدأ أشبه الشرط في العموم والابهام والله أعلم (وقوله في بيان مصادر المزيد الخ) أطلق المزيد على مايشمل الرباعي الاصول كما يدل له تقريره لانه لايصـدق عليـه أنه زاد على ثلاثة (وغير ذي ثلاثة) (قول المكودى وله أبنية كثيرة) ضميرله عائد على غير الثلاثي فيصدق بالرباعي الأصول الآتي في قوله فعلال أو فعللة لفعللا ويصدق بالمزيد منه الداخل في عموم قوله ومايلي الآخر الخ والمزيد من الثلاثي فيؤخذ من المكودى أن المصنف تكلم على مصادر الجميع وهو كذلك ولو جعلت الضمير عائدا على المزيد من الثلاثي وما قبله على مايليه كما توهم واعترض به لاقتضى أن الناظم لم يتكلم على الرباعي الأصول والمزيد منه والامر بخلافه كما قد علمت ومعنى دحرج تابع وفي القاموس دحرج الابل ردبعضها على بعض واحرنجم أراد الامر ثم رجع عنه واحرنجم الابل أو القوم إذا اجتمع بعضها على بعض وازدحموا (كقدس) بالبناء للمفعول والتقديس نائبه والزائد هو أحد المثلين المدغم أحدهما في الآخر بدليل أنه لم يوجد الأحد المدغمين في المصدر (قول المكودى بمقيس) لان مقيس اسم مفعول من قاس وأصله مقيوس فنقلت حركة الياء الى الساكن قبلها وهو القاف فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الواو الساكن الثاني على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء ثم ان عبارة المصنف على اعرابي المكودى تقتضى أنه لم يستعمل لغير الثلاثي الا المصدر المقيس ولم يستعمل له المسموع وليس كذلك كما يأتي وحينئذ فالأولى أن يقرأ مقيس بضمة واحدة من غير تنوين مبتدأ ثان ومصدره بالجر مضاف اليه والكاف في قوله كقدس اسم بمعنى مثل خبر عن الثاني والثاني وخبره خبر عن الأول (قلت) والظاهر ان اعرابي كدى صحيحان والعموم الذي ذكروه يخصصه قول المصنف بعد وغير مامر السماع عادله فينتفي الاعتراض الذي أطبقوا عليه ثم ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس وهذه الكلية لاتؤخذ من الناظم ولو قال :

لكل ماجاوزه مقيس * كما تقول قدس التقديس

لافادها ويكون الضمير البارز في جاوزه عائدا على الثـلاثي ومقيس صفة لمحذوف أي مصدر مقيس وقد عبر الموضح بالكلية تنكيتا على المصنف حيث لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس الخ (وزكه تزكية) هذا تقييد لماقبله كأنه قال محل كون تفعيل من دون تقييد مصدر الفعل المضعف إذا كان فعل صحيح اللام فان كان معتل اللام فمصدره التفعيل أيضا ولكنه بعد تغييره لتفعله بأن تحذف ياء تفعيل ويعوض منها التاء كما أشار اليه هنا

(وأجملا * اجمال من تجملا تجملا) هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثى المزيد الأول زكه وهو أمر من زكى ومصدره يأتى على تزكية ومثله نمى تنمية وسمى تسمية الثانى أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتى على اجمال ومثله أكرم اكراما وأعطى اعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتى على تفعل ومثله تكلم تكلما وتعلم تعلما وزكه ومابعده معطـوف على قوله فى البيت الذى قبله كقـدس التقديس واجمـال مصدر أجمل وهو مضاف الى من وهى موصولة وصلتها تجملا وقدم المصـدر على فعله والتقـدير من تجمل تجملا ثم قال : (واستعذ استعاذة ثم أقم * اقامة) ذكر فى هذا البيت فعلين مع مصدريهما من الثلاثى المزيد الأول استعـذ وهو فعل أمر من استعاذ ومصـدره يأتى على استعاذة ومثله استقم استقـامة الثانى أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتى على اقامة ومثله أجاز اجازة ثم قال : (وغالبا ذا التا لزم) الاشارة بذا الى المصدرين وانما أفرده على ارادة ماذكر وانما لزمته التاء لأن استعاذة أصله استعواذا واقامة أصلها اقواما فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفا وحذفت احدى الالفين وعوض منها التاء وفهم من قوله غالبا أنها تحذف فى غير الغالب كقول بعضهم أرى اراء واستفاه استفاها وذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره وذا مفعول مقدم بلزم ثم قال :

وبه تعلم أن ياء تزكية وتسمية وتنمية مخففة لام الكلمة ووزنه فى الأصل وزن الصحيح إذا علمت هذا فقول المكودى هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال إنما ذلك صورة والا ففى الحقيقة ان زكى من باب قدس كما علمت والتزكية اخراج مال الزكاة والتطهير وتزكية فى هذا المثال مفعول مطلق عامله الفعل الواقع قبله وهكذا يقال فى المصادر الواقعة بعد أفعالها فى كلام المصنف (وأجملا * اجمال) يأتى مصدر أفعل على افعال لافرق بين كونه صحيح العين أومعتلها كأقام الا أنه فى المعتل العين لابد فيه من اعلال كما يأتى فى أقم اقامة ومعنى اجمل أحسن احسانا من أحسن احسانا (وقوله وهى موصولة الخ) ولا يصح كونها حرف جر لايهامه أن الفعل أصل للمصدر فيكون مخالفا لقوله فيما مر: وكونه أصلا لهذين انتخب. كذا قالوا وانظر مامعنى هذا الكلام فان اجمالا ليس مصدر تجمل حتى يأتى ما قالوا وانما هو مصدر من أجمل والصواب ان عدم صحته من جهة المعنى لانه أمره أن يجمل اجمالا هذا الشخص الموصوف بكذا (وقوله وقدم المصدر على فعله الخ) كون الأول مصدرا والثانى فعلا متعين فى كلام المصنف لانه لوكان الأول فعـلا ما اتزن البيت الا بتنوينها والتنوين لايلحق الافعال فتعين تقديم المنون وهو المصدر ثم ان تجمل تجملا من جملة مايدخل فى قوله وضم مايربع أمثال الخ فلو حذفه ماضره (وغالبا ذا التالزم) (قول المكودى وانما أفرده) أى أفرد ذا مع كون الاشارة الى اثنين (وقوله فنقلت حركة الواو فيهما الخ) أى فى المصدرين تبعا لنقل الحركة فيهما وهذا النقل هو المشار اليه فيما يأتى بقوله: لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل... (وقوله وقلبت ألفا) أى لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها فى الحالة الراهنة (وقوله وحذفت إحدى الألفين الخ) عند الخليل وسيبويه أنها ألف المصدر لزيادتها وقربها من الطرف وهو الموافق لمايأتى فى قوله: وألف الافعال واستفعال * أزل الخ واختار الاخفش والفراء الأولى المقلوبة عن عين الكلمة فيكون وزن اقامة على الاول أفعلة وعلى الثانى افالة وماقيل فى اقامة يقال فى اجازة * وقد وردان طالبا سأل عالما أن يعطيه الاجازة فقال له صرف لى لفظ إجازة أعطك الاجازة (وقوله أرى اراء الخ) أصل أرى أرأى نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفا لقول ابن برى رحمه الله :

والهمز بعد نقلهم حركته * يحذف تخفيفا لحقق علته

وأصل المصدر ارءاء بهمزتين بينهما ألف ففعل بالهمزة الاولى مافعل بهمزة الفعل وفعل باستفاه استفاها مافعل باستقام استقامة الا تعويض التاء والقياس أن تعوض التاء من الالف المحذوفة فى اراء واستفاها ثم قيل لافائدة فى قول المصنف واستعذ استعاذة لانه داخل فى قوله وأجمل اجمال الخ وأجيب بان هذين الوزنين لما اشتركا فى الاعلال وكان لهما حكم ينفردان به عن غيرهما من الصحيح وهو حذف الالف وكون التاء عوضـا منه خصهمـا بالذكر كما اعترض على المصنف أيضا فى قوله وغالبا ذا التا لزم بان الغلبـة تقتضى نفى اللزوم واللزوم هنا وفى قوله الآتى:

والتاء الزم عوض * وحذفها بالنقل نادر عرض

ينافى الغلبة وأجيب بان هذا ليس حكما من المصنف وانما هو بيان لما وقع فى كلام العرب كأنه قال الغالب والكثير فى كلام العرب ان التاء لاتنفك ومن غير الغالب انفكاكها (وقوله والتاء مفعول بلزم الخ) يلزم على هذا الوجه الفصل بين المبتدا والخبر بمعمول الخبر وهو جائز لكنه على خلاف الاصل وهذا الوجه أحسن الوجوه ويلزم على الاعراب الثانى تقديم معمول الخبر وهو ذا على المبتدا وهو التاء وهو خاص بالضرورة قالوا والصواب اعراب المعرب وهو ان ذا مبتدأ أول والتاء مبتدأ ثان ولزم خبر عن الثانى والجملة من الثانى وخبره خبر عن الأول والرابط محذوف

(وما يلى الآخر مد وافتحا * مع كسر تلو الثان مما افتتحا * بهمز وصل)

هذا ضابط فى مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل . يعنى ان الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتتحا بهمزة الوصل فانه يمد ويفتح ما قبل المد فينشأ من ذلك الألف ثم اكسر تلو الحرف الثانى من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بمد وهو مطلوب أيضا لافتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمد وكذلك مما وهى موصولة وصلتها افتتحا وبهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله : (كاصطفى) فتقول اصطفى اصطفاء ومثله انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا واقتدر اقتدارا ثم قال :
(وضم ما * يربع فى أمثال قد تلملما) يعنى ان مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفصل فيصير مصدرا نحو تلملم تلملما ومثله تدحرج تدحرجا وتنفس تنفسا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما مفعول لم يسم فاعله والأول أظهر ثم قال : (فعلال أو فعللة لفعللا) يعنى ان فعلل يأتى مصدره على فعلال وعلى فعللة نحو دحرج دحراجا ودحرجة وفهم منه أن مصدر الملحق بفعلل كمصدر فعلل نحو جلبب وحوقل فتقول جلبب جلبابا وجلببة وحوقل حيقالا وحوقلة إلا أن القيس منهما فعللة دون فعلال وقد نبه على ذلك بقوله : (واجعل مقيسا ثانيا لا أولا) وجعلهما فى التسهيل مقيسين معا وفعلال مبتدأ وفعللة معطوف عليه والخبر لفعللا وثانيا مفعول أول باجعل ومقيسا مفعول ثان ولا عاطفة عطفت أولا على ثانيا ثم قال : (لفاعل الفعال والمفاعله) يعنى ان فاعل له مصدران وهما الفعال والمفاعلة نحو قاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة والفعال مبتدا والمفاعلة معطوف عليه والخبر فى المجرور قبله ثم قال : (وغير ما مر السماع عادله) يعنى ان ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عديلا له ومما جاء من ذلك قول الراجز باتت تنزى دلوها تنزيا * كما تنزى شهلة صبيا وقياس مصدر نزى تنزية مثل زكى تزكية ومن ذلك أيضا كذاب فى مصدر كذب وقياسه تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مر والسماع مبتدأ ثان وعاد له فى موضع الخبر والجملة خبر المبتدا الأول ثم قال :

وغالبا حال مقدم من فاعل لزم والتقدير إذا أى المصدر التاء لزمته حال كون ذلك غالبا ويلزم عليه أكثر مما لزم على اعراب المكودى وهو تقديم معمول الخبر الفعلى على مبتدأين فالأولى الاعراب الأول عند المكودى كما علمت (وما يلى الآخر) (قول كدى يعنى ان الحرف المتصل به الحرف الخ) بالرفع فاعل متصل فيؤخذ منه أن الأخير فى كلام المصنف بالرفع فاعل يلى ومفعوله محذوف تقديره والحرف الذى يليه ويتبعه الحرف الأخير ولم يكتف المصنف بمد عن افتحا لأن المد لا يعين الألف إذقد يكون ألفا أو واوا أو ياء مع أن المراد الألف فلا بد من ذكر الفتح لعينه والأولى تقديم افتحا على مد لان الفتح سابق على المد وقد يقال الواو لا تقتضى ترتيبا ومعنى افتحا أدمه على فتحه وقيل الفتح غير الفتح (وقوله فهو من باب التنازع الخ) غير صحيح صناعة عند الناظم والصواب انه من الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه (كاصطفى) أصله اصطفو لأنه من الصفو فقلبت الواو ألفا وتقول اصطفاو بالواو ثم قلبت الواو همزة لقوله فأبدل الهمزة من واو وياء آخرا إثر ألف زيد فصار اصطفاء (وضم ما يربع) بفتح الباء وقد تكسر وتضم أى يصير الثلاثة أربعة بنفسه فهو رابع والتلملم الاجتماع يقال تلملم الركب أو الجيش إذا اجتمع بعضه إلى بعض وقال المصنف فى أمثال ولم يقل فى مثال بالافراد اشارة الى أن هذا الحمل غير خاص بتفعلل بل هو عامل فى المبدوء بالتاء فيشمل تفعل نحو تكلم تكلما وتفاعل نحو تقاتل وتخاصم وما كان ملحقا بتفعلل نحو تجلبب وتبيطر ومحل وجوب ضمه فى اللفظ ان كان صحيح اللام والا بأن كان لام الكلمة ياء كسر الرابع كسرا عارضا كالتوانى والتدانى لأن الواو متى تطرفت بعد ثلاثة أحرف وجب قلبها ياء لما يأتى فى قوله: والواو لا ما بعد فتح يا انقلب وتعليل الأزهرى غير صواب (وقوله وضم فعل أمر الخ) وأصله اضمم فنقلنا حركة الميم الى الضاد قبلها فحذفت الهمزة وأدغمت الميم فى الميم (وقوله ويحتمل أن يكون ضم فعلا ماضيا) فأصله حينئذ ضمم بضم الأول وكسر الثانى فأدغمنا أحد المثلين فى الآخر (فعلال أو فعللة) (قول كدى نحو دحرج دحراجا الخ) الذى فى الأزهرى عن الصميرى انه لم يسمع الا دحرجة ولم يسمع فيه دحراجا والذى فى القاموس والصحاح انهما سمعا معا (وقوله نحو جلبب) هو من الرباعى المزيد الذى ضعفت فيه اللام ليكون ملحقا بالرباعى الأصول كدحرج وبه يسقط اعتراض بعض من أن الصواب انه رباعى الأصول كدحرج ومعنى جلبب لبس الجلباب (وقوله وحوقل) هو مما زيدت فيه الواو إلحاقا بالرباعى الأصول أيضا والحوقلة مشية الشيخ الضعيف قاله الزمخشرى والحوقلة أيضا الفتور عن الجماع لـكبر ولا يقال حوقلة فى لا حول ولا قوة الا بالله وانما يقال الحولقة بتقديم اللام على القاف قاله غير واحد (وغير ما مر) (قول المكودى أى صار عديلا الخ) أى نظيرا له ومماثلا له فى كونه لا يقاس (وقوله باتت تنزى دلوها الخ) البيت من الرجز وبات فعل ماض من أخوات كان واسمها ضمير عائد على المرأة المحدث عنها وقيل عائد على ناقة وتنزى فعل مضارع نزى بمعنى حرك ودلوها بالنصب مفعوله

(وفعلة لمرة كجلسه * وفعلة لهيئة كجلسه)

يعنى انك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثى أتيت بفعلة بفتح الفاء وسكون العين نحو جاس جلسة وضرب ضربة وإذا أردت الهيئة أتيت بفعلة بكسر الفاء نحو جلست جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة نحو رحمة وعلى فعلة كدربة فلا يكون فى إلحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة الا بقرينة تدل على ذلك ثم قال : (فى غير ذى الثلاث بالتا المره) يعنى ان مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسى فتقول فى نحو أكرمه اكراما إذا أردت المرة اكرامة وفى نحو انطلق انطلاقة فلو كان المصدر من ذلك مبنيا على التاء نحو زكى تزكية واستعاذ استعاذة لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو زكى تزكية واحدة وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد الا على وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله : (وشذ فيه هيئة كالخمره) يعنى انه قد جاءت الهيئة على فعلة فى مصدر غير الثلاثى كقولهم الخمرة وهى من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار ومثله العمة من اعتم والقمصة من تقمص والنقبة من انتقب والمرة مبتدأ والخبر فى قوله بالتا وانما حذفت التاء فى الثلاث لأنه راعى تأنيث الحرف والتقدير فى غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف وفى غير ذى الثلاث متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر أو فى موضع الحال من الفاعل بالاستقرار .

﴿ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها ﴾

وتنزيا مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وفيه الشاهد لأن القياس فيه تنزية بالتاء عملا بقوله وزكه تزكية وكما الكاف اسم بمعنى مثل وما مصدرية ومابعدها فى تأويل مصدر وتقدير الكلام مثل تنزية والشهلة قال الأزهرى والعينى العجوز والذى فى الصحاح والمصباح الشهلة المرأة النصف العاقلة والنصف بفتحتين المتوسطة فى السن والقاموس جمع بينهما فقال هى النصف العجوز قال الشاعر :

لا تنكحن عجوزا أو مطلقة * ولا يسوقنها لحبلك القدر فان أتوك وقالوا انها نصف * فان أمثل نصفيها الذى غبر

وخص النصف بالذكر لأنها تحب الصبيان أكثر من الشابة فترقيصها له أكثر كذلك وهذه المرأة أو الناقة تحرك الدلو عند الأخذ للماء من البئر كثيرا (وفعلة لمرة) لما ذكر المصادر من الثلاثى وغيره وكان المصدر بمنزلة اسم الجنس يحتمل القليل والكثير ويحتمل مطلق الهيئات كأنه ﴿قيل له﴾ وإذا أردنا الدلالة منه على خصوص الوحدة أو هيئة مخصوصة كيف التوصل الى ذلك ﴿فقال﴾ وفعلة الخ (قول المكودى من مصدر الثلاثى الخ) يدل على التخصيص قول المصنف بعد فى غير ذى الثلاث الخ (وقوله نحو جلس جلسة الخ) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون فى مصدر الثلاثى زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا أولا كضرب ضربا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله وان كان هنالك زيادة فانك تطرحها وإذا حذفت الزيادة فتبنى فعلة من الباقى وتختمه بالتاء فرقا بين المرة الواحدة والجنس (وقوله نحو جلست جلسة حسنة) هكذا فى غالب النسخ بزيادة الوصف بحسنة والأولى اسقاطها لأن الهيئة حينئذ مستفادة من الوصف وفى بعض النسخ باسقاطها وهو الصواب (وقوله إلا بقرينة) أى كالوصف ولا تختص به خلاف ما فى الموضح (وشذ فيه هيئة) انما شذ لأنه يؤدى الى هدم بنية الكلمة بحذف الحروف التى قصد اثباتها لوجودها فى الفعل وبيانه ان اختمر مصدره اختمار فاذا أردت الهيئة وقلت مثلا خمرة فقد أدى إلى حذف همزة الوصل والتاء وهما موجودان فى الفعل (قول المكودى إذا لبست الخمار) أى غطت رأسها به (وقوله من اعتم) إذا لبس العمامة على رأسه (وقوله من تقمص) إذا لبس القميص (وقوله من انتقب) إذا لبس النقاب وهو المسمى فى العرف باللثام (وقوله فى الثلاث) الواقع فى كلام المصنف (١) فى غير ذى الثلاث ولعله كان ذلك فى كلامه وناسخ المبيضة هو الذى حذف غير ذى والا فالثلاث مجرور بالاضافة (وقوله أو فى موضع الحال) هو نادر لتقدير الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وهو الجار والمجرور وقد قال الناظم سابقا: وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه الخ الى أن قال: ونذر * نحو سعيد مستقرا الخ .

﴿ أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها ﴾

هكذا فى بعض النسخ باسقاط وأسماء المفعولين وهى نسخة كدى فلذا قال فى قول المصنف بعد وان فتحت منه ما كان انكسر الخ انه تبرع بذكره وفى غالب النسخ بزيادة وأسماء المفعولين وهى الصواب وحينئذ فلا تبرع وانما ساغ جمع فاعل على فاعلين جمع مذكر سالما مع ان فاعل اسم للفظ وهو غير علم ولا يجمع جمع مذكر سالما إلا ما كان لعاقل كما مر لأن اللفظ واقع على الشخص المتصف بمعناه والشخص يكون عاقلا وغير عاقل فغلبنا العاقل لشرفه على غيره ﴿ فان قلت ﴾ قاعدة المركب الاضافى أن يجمع المضاف اليه دون المضاف على ما للجمهور كما تقول فى جماعة كل واحد منهم يسمى بعبد الله عبيد الله والأصل عبيدون حذفت النون للاضافة

---

(١) قوله الواقع فى كلام المصنف الخ الظاهر ان مراد الشارح ان ينص على نكتة حذف التاء من خصوص لفظ الثلاث فى الواقعة فى عبارته بمعنى من وليست هى عبارة المصنف وهذا لاينافى أن لفظ الثلاث فى عبارة المصنف مجرور بالاضافة فالمناسب حذف هذه القولة بتمامها فتأمل اه.

الفعل على قسمين ثلاثي وغير ثلاثي فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين مطلقا ومكسور العين متعد وهذا هو القسم الأول ومكسور العين لازم وهذا هو القسم الثاني ومضموم العين ولا يكون إلا لازما وهذا هو القسم الثالث وقد أشار إلى الأول فقال :

(كفاعل صغ اسم فاعل إذا * من ذى ثلاثة يكون كغذا)

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذى على صيغة فاعل والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل الذى هو صفة دالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذى ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثى ثم أخرج فعل بالكسر اللازم وفعل المضموم العين ولا يكون إلا لازما بقوله : (وهو قليل فى فعلت وفعل * غير معدى) وهو ضمير عائد على فاعل فى البيت الذى قبله يعنى أن فاعلا قليل فى اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو فره العبد فهو فاره وسلم فهو سالم وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثى وهو ثلاثة أنواع مفتوح العين متعد نحو ضرب فهو ضارب وغير متعد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعد نحو شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصغ وكفاعل واذا متعلقان به والظاهر أن يكون تامة بمعنى يوجد ومن ذى متعلق بها وغذا يحتمل أن يكون من غذوت الصبى باللبن أى ربيته به فيكون متعديا ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أى سال فيكون لازما واسم الفاعل منهما معا على فاعل والمراد بقليل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه فعل وهو قليل مبتدأ وخبر وفى متعلق بقليل وغير معدى حال من فعل الأخير ثم أشار إلى النوع الثانى من المثالين فقال : (بل قياسه فعل * وأفعل فعلان) فذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان فعل وأفعل وفعلان وتجوز فى اطلاق اسم الفاعل عليها وانما هى صفات مشبهات باسم الفاعل ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص بمعنى فى الفعل يقتضيه ذلك بالمثال فقال : (نحو أشر * ونحو صديان ونحو الأجهر) ففعل للاعراض نحو فرح فهو فرح وأشر فهو أشر وفعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو غرث فهو غرثان وصدى فهو صديان وأفعل للخلق والألوان نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر ثم أشار الى النوع الثالث فقال : (وفعل أولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل) يعنى أن الأولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل

وهنا جمعت المضاف والمضاف اليه معا ﴿قلت﴾ ماذكر خاص بالعلم أو ما أضيف إلى العلم ولفظ اسم فى اسم الفاعل ليس علما وإنما هو اسم جنس بدليل تنكيره تارة بتنكير المضاف اليه فتقول اسم فاعل وتعريفه بتعريف المضاف اليه بأل فتقول اسم الفاعل فلذلك صح جمع المضاف اليه (قول المكودى مطلقا) أى متعدأ ولازم (وقوله متعد) يرجع لمكسور العين فقط كما هو ظاهر (كفاعل صغ اسم فاعل الخ) (قول المكودى الذى على صيغة الخ) أشار بهذا إلى أن الكاف فى قول المصنف كفاعل بمعنى على وهو على حذف مضاف فهى مثلها فيمن قال كيف أصبحت تقول كخير أى على خير (وقوله والمراد باسم الفاعل الخ) أى من حيث هو لا بقيد كونه للثلاثى بدليل آخر كلامه وعبارته توهم ان عندنا اسم الفاعل غير وصف وليس كذلك (وهو قليل فى فعلت) (قول المكودى نحو فره العبد الخ) معناه حذق فهو حاذق ومثله طهر فهو طاهر وحمض فهو حامض ومثل فهو ماثل (وقوله والظاهر أن يكون الخ) ويصح أن تكون ناقصة وخبرها من ذى ثلاثة (وقوله من غذوت) أى بتخفيف الذال المعجمة لأنه ثلاثى (وقوله أى سال) منه قولهم غذا الشيب إذا أسرع وغذا البول إذا انقطع وغذا العرق إذا انقطع فهو من باب أسماء الأضداد (وقوله وتجوز فى اطلاق الخ) الأولى أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من سائر الأوصاف لان جميع هذه الأوصاف صفة مشبهة ماعدا لفظ فاعل فهو اسم فاعل لاغير الا أن اضيف إلى مرفوعه معنى فهو صفة مشبهة أيضا ﴿نحو أشر﴾ كرر نحو ليفيد أن هذه الأمثلة الثلاثة كل واحد منها راجع للفعل الدال على معنى خاص فهو لف مرتب بالنسبة لرجوع الأول للأول ولف معكوس بالنسبة لكون الثانى للثالث والثالث للثانى (قول المكودى ففعل للاعراض) جمع عرض وهو ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت كالفرح فانه غير لازم للانسان والأشر هو الذى لا يحمد النعمة والعافية ويقال للذى بالغ فى الظلم والكذب وهو من معنى ماقبله (وقوله وحرارة البطن) عطفه على ماقبله ليس عطف تفسير بل هو من عطف المغاير فكان ينبغى للمكودى أن يأتى بمثال تكون فيه فعل دالة على الامتلاء كشبع فهو شبعان وروى فهو ريان وأما مثالاه فانما هما دال على حرارة فى البطن لان غرث معناه جاع كما فى القاموس وصدى معناه عطش (وقوله فهو أجهر) الأجهر هو الذى لا يبصر فى الشمس ومنه قولهم أعلم من علم اذا كان مشقوق العليا وأفلح من فلح إذا كان مشقوق الشفة الشفة السفلى وما أحسن قول الزمخشرى يشكو دهره : وأخرنى دهرى وقدم معشر * على أنهم لا يعلمون وأعلم

ومذ أفلح الجهال أيقنت أننى * أنا الميم والأيام أفلح أعلم

فمن كانت شفتاه مشقوقتين لا يقدر على النطق بالميم لان مخرجها منهما (وفعل أولى) قدم الموضح فعيلا على فعل لان فعلا دون فعيل فى القياس تنكيتا على الناظم المقتضى العكس والضخم من كل شىء العظيم اللحم (والفعل جمل) لم يشرحه المكودى إشارة إلى أنه لا فائدة

فهو ضخم وفعيل نحو ظرف فهو ظريف وجمل فهو جميل وفهم من قوله أولى ان اسم الفاعل منه يأتى على غير الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله : (وأفعل فيه قليل وفعل) يعنى ان اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتى على وزن أفعل نحو حرش فهو أحرش وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من تنصيصه على القلة فى أفعل وفعل ان الوزنين السابقين كثيران وقياسه مبتدأ وخبره فعل وأفعل معطوف عليه وكذلك فعلان على حذف العاطف وأفعل مبتدأ وقليل خبره متعلق بقليل وفعل معطوف على أفعل ثم قال : (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يعنى ان فعل المفتوح العين قد يأتى اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذى يأتى على غير فاعل ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد والذى جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وفهم من قوله : قد يغنى التقليل وبسوى متعلق بيغنى وفعل فاعل يغنى * ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال :

(وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا)

أتى فى هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وهو انه اذا أردت اسم الفاعل غير الثلاثى أتيت بوزن مضارعه الا أنك تكسر ماقبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميما زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثى الرباعى الأصول كيدحرج والرباعى المزيد كيحرنجم والثلاثى المزيد كينطلق ويستخرج فتقول فى اسم الفاعل من دحرج مدحرج ومن احرنجم محرنجم ومن انطلق منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله : مع كسر متلو الاخير . انه اذا كان مفتوحا فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو يتدحرج فتقول متدحرج وفهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا فى المضارع يكسر فى اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق فى ينطلق وزنة المضارع مبتدأ وهو على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ وزنة خبر مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع فى موضع الحال من المضارع ومطلقا حال من كسر وضم معطوف على كسر ثم قال :

(وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر) يعنى ان الحرف الذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من غير الثلاثى إذا فتحته صار اسم مفعول فتقول فى اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفى اسم المفعول مدحرج وفى اسم الفاعل من انتظر منتظر وفى اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر اسم المفعول فى هذا الباب لانه انما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به وان فتحت شرط والضمير فى منه على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت وما مفعول بفتحت وهى موصولة وصلتها كان وانكسر فى موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال : (وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد) يعنى ان اسم المفعول من الثلاثى يأتى على وزن

فيه وأجيب عنه بانه احترز به من جمل الشحم بفتح الميم بمعنى أذابه وفى الحديث : لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا أثمانها . فمعنى جملوها أذابوها فان فعيلا من المفتوح بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل ولا يحتاج لهذا الاحتراز لان الموضوع فعل المضموم والمقام محرز (وأفعل فيه قليل) (قول المكودى كثيران) الكثرة مأخوذة من قول الناظم أولى وزاد الموضح على الناظم أوزانا أخر قليلة تنكيتا عليه فى تخصيص القلة بالوزنين المذكورين (قد يغنى) بفتح الياء والنون مبنيا للفاعل مضارع غنى كفرح يفرح بمعنى يستغنى وتفسير المكودى فى التقرير له بما يأتى تفسير معنى (قول المكودى فهو أشيب الخ) ولا يقال شائب كما فى ألسنة الناس لانه لم يسمع وليس منها مات فهو ميت لانه قرىء إنك مائت فلم يستغن بسوى الفاعل (وزنة المضارع) (قول المكودى عوض حرف المضارعة الخ) هذا تنكيت على المصنف لانه ذكر سبقية الميم ولم يبين ان حرف المضارعة يحذف وتكون هى موضعه ويجاب بان مثاله يبين ذلك وأيضا حرف المضارعة خاص بالفعل فلا يتوهم بقاؤه واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة لان الواو لا تزاد أولا وزيادة الألف والياء توقع فى التباس اسم الفاعل بالمضارع وخصت الميم دون سائر حروف الزيادة لكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم لان الفتح يؤدى إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثى ولو فى بعض المواضع نحو مجلس والكسر يؤدى الى الالتباس باسم الآلة منه نحو مقيس اسم للآلة التى يقاس بها (وقوله ومن غير متعلق بزنة الخ) الأولى من هذا كله أن اسم فاعل مبتدأ لانه هو المحدث عنه ومن غير ذى متعلق بمحذوف صفة لاسم فاعل وذى صفة لمحذوف على حذف مضاف وزنة بمعنى وزن خبر المبتدأ وأل فى المضارع خلف عن مضاف اليه على حذف مضاف والتقدير اسم الفاعل المصوغ من غير مصدر فعل صاحب ثلاثة أحرف وزن مضارع فعله (وقوله ومطلقا حال من كسر الخ) فيه نظر لان فيه اتيان الحال من المضاف اليه دون شرطه والصواب انه حال من متلو الشرط موجود فيه لان كسر مصدر وهو مضاف يقتضى العمل فى المضاف اليه (كمثل المنتظر) الكاف زائدة ويحتمل أن تكون مثل هى الزائدة كما زيدت فى قوله تعالى : فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به . (قول المكودى وقد تبرع الخ) قد علمت ان هذا إنما يأتى على اسقاط وأسماء المفعولين من الترجمة على نسخته (وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد) قدم الموضح اسم مفعول من الثلاثى على

مفعوله وقوله كآت من قصد أى كالمفعول الآتى من قصدوهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعو من دعا ومرضى من رضى وأصل مدعو مدعوو وأصل مرضى مرضوى وزنة فاعل باطرد وفى اسم متعلق باطرد ثم قال :

(وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أو فتى كحيل)

يعنى أن صاحب هذا الوزن الذى هو فعيل ناب عن مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل مقيس وفهم من تمثيله بفتاه وفتى أن فعيلا المذكور يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو فتى كحيل وفتاة كحيل وذو فاعل بناب ونقلا مصدر فى موضع الحال من ذو .

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

الصفة المشبهة باسم الفاعل هى ماصيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف دون افادة معنى الحدوث وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه والى ذلك أشار بقوله :

غيره لأن الثلاثى سابق على غيره تنكيتا على الناظم وما فعله الناظم له وجه لأنه لما تكلم على اسم الفاعل من غير الثلاثى ناسب أن يذكر اسم المفعول منه (قول المكودى وأصل مرضى مرضوى) اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء لقوله : ان يسكن السابق من واو ويا الخ وقلبت الضمة كسرة مناسبة للياء وقيل قلب الحركة قبل قلب الواو وكذلك مبيع أصله مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان حذف الساكن الثانى وهو الواو على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة ومقول أصله مقوول نقلنا حركة الواو الى الساكن قبلها وحذفت الواو الثانية على مذهب سيبويه ولا فرق بين المتعدى واللازم لكن فى اللازم يتصل به الحرف الذى يتعدى به ذلك الفعل نحو ممرور به (وناب نقلا عنه) (قول المكودى يعنى أن صاحب هذا الخ) تبع عبارة الناظم بذو مفسرا له بصاحب وهى عبارة غير حسنة ولذا لم يرتكبها الموضح والأولى أن يقول يعنى أن فعيلا ينوب الخ والمراد بالنيابة صحة الاستغناء بلفظ فعيل عن لفظ مفعول فى افادة معنى مفعول لافى رفع الظاهر فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه نعم يرفع الضمير المستتر على النيابة عن الفاعل نحو مررت برجل كحيل الخ أى هو (وقوله فهو غير مقيس) هو قول الناظم نقلا فى النظم والله أعلم .

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

لا يقال هذه الترجمة مكررة مع ذكره الصفة المشبهة فى الترجمة قبل هذه لأنا نقول الموضوع مختلف ذكرت هنالك لبيان أوزانها وهنا لبيان حقيقتها وماتصاغ منه وعملها ﴿ فان قلت ﴾ ما وجه شبهها باسم الفاعل ﴿ قلت ﴾ أشبهته فى المعنى واللفظ أما المعنى فدلالتها على حدث ومن قام به كاسم الفاعل وأما اللفظ فانها تؤنث وتثنى وتجمع كاسم الفاعل تقول حسن وحسنة وحسنان وحسنون وحسنات كما تقول ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب وكان الأصل فيها أن لا تعمل النصب لافادتها الثبوت ولصوغها من القاصر ولا يلزم من كونها شبيهة باسم الفاعل أنها مساوية له لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به ولذا كان المنصوب بعد اسم الفاعل منصوبا على أنه مفعول به حقيقة وهى ناصبة له على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة أو على التمييز ان كان نكرة (قول المكودى ما صيغ الخ) ما بمعنى لفظ وخرج بصيغ المصدر كضرب بسكون الراء فانه لم يصغ من غيره وبقوله لغير تفضيل اسم التفضيل كأحسن وبقوله من فعل لازم اسم الفاعل واسم المفعول من المتعدى كضارب ومضروب وبقوله لقصد نسبة الحدث ما لا دلالة له على الحدث كأسماء الزمان والمكان والآلة وما دل على الحدث ولكنه منسوب لغير الموصوف وهو اسم المفعول من اللازم نحو زيد ممرور به فان ممرورا وصف لزيد وزيد وقع به المرور لامار لأن الحدث الواقع منسوب لغير الموصوف والمراد باتحاد المعنى القائم بالموصوف أعم من كونه صادرا منه ككون زيد رحيما بعمرو أم لا كحسن الوجه وأعم من كونه حادثا كما ذكر أو قديما ليدخل عليم من قولنا الله عليم وبقوله دون افادة معنى الحدوث بل تفيد الدوام والاستمرار فى الأزمنة الثلاثة اسم الفاعل من اللازم كقاعد لأن الصفة المشبهة تفيد الثبوت وضعا وخارجا واسم الفاعل وضعه الواضع أيضا ليفيد الثبوت واستعمل فى الخارج لافادة التجدد والحدوث فقائم من قولك زيد قائم وضعه الواضع لتحقق المحمول الذى هو الخبر للموضوع الذى هو المبتدأ لكنه فى الخارج يفيد أن القيام متجدد وحادث وموجود بعد ان لم يكن (وقوله وتتميز الخ) تبع فى هذا الكلام ولد الناظم حيث قال ان الناظم

(صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل)

يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل استحسن أن يجر بها ما هو فاعل فى المعنى نحو الحسن الوجه إذ أصله الحسن وجهه وذلك لا يصح فى اسم الفاعل وفهم من قول استحسن أن ذلك موجود فى اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه وفهم منه أيضا أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه الرفع والنصب كما يأتى وصفة مبتدا واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدا واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف اليه

عرف الصفة المشبهة بالخاصة فتعريفه تمييز لها فقط لا حد ولو أراد حدها المنطبق عليها لقال ماصيغ لغير الى آخر ما للمكودى ومثل هذا وقع للأزهرى لأن الموضح عرف الصفة المشبهة بتعريف الناظم فأخرجه الأزهرى عن ظاهره وقال ان تعريفها بذلك تعريف لها بالخاصة وعرفها الأزهرى بما عرفها به ولد الناظم الذى عند كدى وهذا مبنى على التفريق بين الحد والخاصة وقال الحافظ سيدى الطيب والحق أن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالحد والتعريف بالخاصة (صفة استحسن) (قول المكودى إذ أصله الحسن وجهه الخ) برفع وجهه على الفاعلية فحول الاسناد عن الظاهر الذى هو الوجه إلى الضمير المضاف اليه وهو الهاء العائدة على زيد فصار الحسن مسندا إلى ضمير زيد مجازا لأن من حسن بعضه صح أن يسند الحسن لجميعه ثم انتصب على التشبيه بالمفعول به ثم لما أريد بيان الموصوف بالحسن حقيقة الذى هو الوجه أضيفت الصفة اليه فالأصل الرفع ثم النصب ثم الجر ﴿ فان قلت ﴾ لم حولوا الاسناد عن الظاهر الى الضمير ﴿ قلت ﴾ لقصد التخفيف وبيانه أن قولك زيد حسن وجهه فيه عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شىء واحد فالصفة المعنوية التى هى حسن والموصوف معنى لا اصطلاحا الذى هو زيد كالشىء الواحد والصفة ومرفوعها وهو وجهه كالشىء الواحد والمضاف وهو وجه والمضاف اليه وهو الهاء كذلك فحصل الثقل فلما قصدوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ الا الضمير المضاف اليه فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها الى آخر ما مر ولأجل كون الاسناد محولا عبر الناظم بفاعل معنى (وقوله وذلك لا يصح فى اسم الخ) قد يقال إن هذا مناقض لقوله بعد إن ذلك موجود فى اسم الفاعل الا أنه الخ والحق أنه لا تناقض إذ كل محمول على شىء غير محمول عليه الآخر وبيانه أن قوله لا يصح فى اسم الفاعل المراد به المتعدى نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف الذى هو ضارب إلى الأب الفاعل هنا ممتنعة لئلا يوهم انه من اضافة الوصف إلى منصوبه وان الأصل زيد ضارب أباه فيقتضى أن الأب مضروب مع أنه ضارب فتوقع الاضافة فى لبس فتجتنب وأن قوله آخرا أن ذلك موجود الخ محمول على اسم الفاعل اللازم لكن يشكل عليه حينئذ تمثيله بكاتب الأب فان كاتب من كتب وهو متعد قال تعالى: فويل للذين يكتبون الكتاب. فالأولى أن يمثل بنحو قائم ويكون قسما اسم الفاعل المتعدى واللازم خارجين من قوله استحسن فالمتعدى لا يصح فيه الاضافة واللازم لا تستحسن فيه فيحمل الاستحسان فى كل على ما يليق به هذا تعريف ماقالوه بناء على أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت ليس صفة مشبهة وانما يعامل معاملاتها فقط وهو رأى الناظم والصواب أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت صار صفة مشبهة حقيقة فتصح اضافته إذا كان لازما كقائم وقاعد وكذلك ان كان متعديا الى واحد كضارب وكاتب لكن لابد فى هذا الأخير من قرينة يرتفع بها اللبس كما فى التسهيل وان قصد باسم الفاعل مجرد الحدوث فهو غير صفة مشبهة بلا نزاع فلا تصح إضافته أصلا لا انها لا تحسن فقط انظر المرادى فلو عبر المصنف بالصحة بدل الاستحسان بأن يقول وصفة يصح جر فاعل الخ لافاد ما هو الصواب وليرفع أيضا الابهام الذى تقتضيه عبارته بالاستحسان وهو أن الضعيف كما فى نحو زيد حسن وجهه أو حسن وجه أبيه بجر وجه فيهما مما أضيفت فيه الصفة المجردة من أل الى المعمول المضاف إلى الضمير كما فى المثال الأول أو المعمول المضاف الى المضاف الى الضمير كما فى الثانى لا يقال له صفة مشبهة مع انه صفة مشبهة قطعا الا أن الاضافة ضعيفة غير مستحسنة ولو عبر بالصفة لدخل الضعيف فيكون الحد جامعا للحسن والضعيف وتكون الصحة وعدمها متعلقين بالدوام والحدوث لأن الحسن والقبح معلقان بقرب المجاز أو بعده كما فى الموضح وقررناه سابقا قال معنى

ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفة خبره ثم قال :

(وصوغها من لازم لحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر)

يعنى ان الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ الا من الفعل اللازم ولا تكون الا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من الفعل اللازم والمتعدى ويكون للحال والاستقبال والماضى ثم أتى بمثالين وهما طاهر وجميل فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضا لازم ويراد به الحال وفهم من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فانه جار فيما ذكر على يطهر وغير جارية عليه كجميل فانه غير جار على يجمل وصوغها مبتدأ ومن لازم ولحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبرا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفا على جر فاعل لان جر الفاعل بها مستحسن وصوغها مما ذكر واجب ثم قال :

(وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذى قد حدا)

يعنى ان الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن الوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى الى مفعول واحد وفهم من قوله على الحد الذى قد حدا انها تعمل عملا بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغى أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على أنها لا تكون الا للحال بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف الى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها فى موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار الذى يتعلق به الخبر وحاصله ان الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى الى واحد فتنصب ما بعدها الا انه يخالف منصوب اسم الفاعل فى أمرين وقد اشار اليهما بقوله :

(وسبق ماتعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب)

هذا الحافظ سيدى الطيب (وقوله ويجوز أن يكون المشبهة الخ) بل هذا الوجه هو المتعين فى اعراب كلام المصنف ولا يصح غيره لان المحكوم عليه هو الصفة المشبهة والمحكوم به هو كونها صفة استحسن الخ (وصوغها من لازم) اما وضعا كحسن من حسن فان فعل المضموم لا يكون الا لازما أو استعمالا كرحمان ورحيم من رحم المضموم العين المنقول من رحم المكسور المتعدى (قول المكودى ولا تكون إلا للحال الخ) هذا تفسير لحاضر فى النظم وظاهر المكودى تبعا لظاهر عبارة الناظم بصوغها وهو الذى فى الموضح وهو الذى ذكره غير واحد ان هذا الشرط فى صوغها واشتقاقها من أصلها وصحة تسميتها صفة مشبهة وفيه نظر اذ قد تكون صفة مشبهة مع كونها للماضى المنقطع كما فى قولك كان وجه زيد حسنا فقبح ومنه قوله تعالى : أومن كان ميتا فأحييناه . فميتا صفة مشبهة للماضى المنقطع بل الصواب أن كونها للحال من جملة الشروط فى صحة عملها النصب لا غير وقد قال أبو حيان أكثر النحويين على عدم اشتراط كونها للحال وقال ابن طاهر تكون للأزمنة الثلاثة (وقوله وبهذين الوصفين الخ) ليس المراد انها لا تفارقه الا فى هذين الوجهين فقط كما يوهمه تقديم هذين المعمولين بل تفارقه فى تسعة عشر أمرا أخذ من كلام المصنف خمسة وعليها اقتصر الموضح صراحة وقيل المأخوذ من الناظم والموضح سبعة ومن أراد استيفاءها فعليه بالتصريح (وقوله لعدم الفائدة) أى التامة فالنفى الذى هو عدم لم يتسلط على الفائدة على سبيل الاطلاق اذ مطلق الفائدة بالاخبار بالمجرورين أو أحدهما حاصلة قطعا وانما النفى متسلط على الفائدة المقيدة بالتمام وبيان ذلك ان الجار والمجرور إن جعلته خبرا فهو متعلق بكون عام وتقديره وصوغها كائن من لازم الخ فيستفاد منه فائدة مطلقة وهو كونها مصوغة من لازم وهل كذلك على سبيل الوجوب يبقى ما هو أعم فما قرره المكودى أتم فائدة وبما قررناه يسقط اعتراض غير واحد على المكودى (وعمل اسم فاعل المعدى) (قول المكودى كما تقول زيد ضارب الرجل الخ) بنصب الرجل الا ان النصب مختلف فيه كما مر فالمنصوب بعد اسم الفاعل على المفعولية وبعد الصفة على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة أو التمييز ان كان نكرة (وقوله والمراد بالمعدى الخ) هذا فيه تنكيت على الناظم حيث أطلق فى العمل مع اسم الفاعل يكون متعديا لواحد كضارب أو لاثنين كزيد معط عمرا درهما أو لثلاثة كزيد معلم عمرا كبشا سمينا ولذا اصلحه من قال لواحد لها على ما حدا وأجيب عن الناظم بانه أطلق لان الاصل فى التعدية أن يكون لواحد (وقوله بالشروط الخ) ﴿ان قلت﴾ ليس عندنا الا شرط واحد وهو الاعتماد كما صرح به فلم جمع الشروط ﴿أجيب﴾ بانه جمع الشرط باعتبار تعدد أفراده لان الاعتماد اما على نفى أو استفهام أو غيرهما مما مر أو باعتبار ان كل واحد مما يعتمد عليه شرط على البدلية (وقوله وسبق ماتعمل فيه) لما علمت أن مما تفترق به الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور وتقدم ثلاثة منها اشار الى الاثنين الباقيين لكن كان ينبغى للمصنف أن يقدم هذا البيت على قوله وعمل اسم فاعل الخ لتكون الاشياء التى تفترق بها الصفة من اسم الفاعل متصلة ويكون العمل

يعنى ان الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل فى شيئين الأول ان معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبه عليه بقوله وسبق ماتعمل فيه يجتنب الثانى انه لا يكون الا سببيا كالمثال المتقدم بخلاف معمول اسم الفاعل فانه يكون سببيا نحو زيد ضارب أباه وأجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وهو المنبه عليه بقوله وكونه ذا سببية وجب وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها تعمل فيه والضمير العائد على الموصول المجرور بفى ويجتنب فى موضع خبر المبتدأ وكونه مبتدأ وذا خبر لكونه وهو مضاف الى اسمه ووجب خبره ثم قال :

(فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل * بها مضافا أو مجردا)

فالرفع بها على الفاعلية وهو الاصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الاضافة وقوله مع أل أى مع كون الصفة مصحوبة لأل ودون أل أى مجردة من أل مصحوب أل أى المعمول للصفة وما اتصل أى وما اتصل من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه مضافا لما بعده أو مجردا يعنى من أل والاضافة فحاصله ان الصفة لها حالان مقرونة بال ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بال واضافة وتجرد فالمقرون بأل نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثانى مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف إلى المعرف بال نحو حسن وجه الأب الرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه أب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى ضمير الجارية والجارية مضاف الى ضمير المرأة السادس مضاف

متصلا بما يبينه وهو قوله فارفع الخ (قول المكودى يعنى ان الصفة المشبهة تخالف الخ) لاتنافى بين نسبة التخالف فى التقرير للصفة المشبهة وبين نسبته فى التوطئة لمنصوبها فى قوله الا أنه أى فى منصوبها يخالف الخ لانه إذا خالف منصوبها منصوبه فقد خالفت هى اسم الفاعل وهذا على نسخة الا أنه بضمير المفرد المذكر العائد على منصوبها وفى بعض النسخ الا أنها بضمير التأنيث العائد على الصفة المشبهة وحينئذ فلا اشكال لكن الأولى حينئذ أن يحذف منصوبها بأن يقول الا أنها تخالف اسم الفاعل أى ليستقيم الكلام (وقوله ولا يجوز زيد الوجه حسن الخ) بنصب الوجه وعلة المنع انها فرع عن اسم الفاعل والفرع لا يقوى قوة الاصل ولان أصله الرفع فهو فاعل معنى والفاعل لا يتقدم ﴿فان قلت﴾ لم خص المكودى المعمول بالمنصوب المعرفة مع أن معمولها قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا نكرة ﴿قلت﴾ إذا كان مرفوعا فهو فاعل لها ولو قدم فى قوله وبعد فعل فاعل ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فأحرى ما أشبهه وهو اسم الفاعل فاحرى ما أشبه ما أشبهه واذا عملت الخفض فما بعدها مضاف اليه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف كما هو معلوم أيضا واذا كان منصوبها نكرة فهو تمييز والتمييز لا يتقدم على عامله عملا بقوله وعامل التمييز قدم مطلقا فلم يبق ما يتوهم فيه الجواز الا الصورة التى عند المكودى وقد يقال انه خصص ذلك ليخبرك أن محل منع تقديم المعمول عليها إذا عملت فيه لشبهها باسم الفاعل وأما ما عملت فيه برائحة الفعل كالظرف فيجوز تقديمه عليها وقال الرضى المناسب لضعفها أن لا يتقدم عليها معمول كيفما كان (وقوله الا سببيا) كان الاولى أن يفسر بان يقول هو الاسم الظاهر المتلبس بضمير يعود على الموصوف والضمير اما ملفوظ به كقولك زيد حسن وجهه أو مقدر كمثاله المتقدم وهو قوله زيد حسن الوجه والضمير فيه مقدر أى منه كما علمت (فارفع بها) الفاء فى جواب شرط مقدر وارد على قوله وعمل اسم فاعل كأنه قيل له هل تعمل عمله رفعا ونصبا وجرا أو شيئا دون شىء فاجاب بانها تعمل مطلقا (قوله المكودى على الفاعلية الخ) هذا مذهب الجمهور وقيل الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف والاسم الظاهر بعدها مرفوعا على البدلية من ذلك الضمير (وقوله والنصب على التشبيه) هذا ان كان المعمول معرفة فان كان نكرة فعلى التمييز كما مر (وقوله وما اتصل الخ) معنى اتصال المعمول بها هنا أن لا يفصل بينها وبين المعمول بال والا إذا كان المعمول مقرونا فهو متصل بها أيضاً لكن فصل بال (وقوله الأول مضاف الخ) مضاف فى كلامه فى هذه الصورة وفى الصور السبع بعده صفة الموصوف محذوف تقديره معمول للصفة مضاف إلى كذا (وقوله نحو حسن وجهه) الأولى ان يصرح بالموصوف هنا وفيما بعد بان يقول زيد حسن وجهه مثلا وهكذا (وقوله الخامس مضاف إلى ضمير الخ) يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضافا إلى ما بعده صفة لاسم محذوف والتقدير الخامس أن يكون المعمول مضافا إلى ضمير اسم مضاف أى إلى ضمير عائد على اسم مضاف ذلك الاسم الا الاسم آخر ظاهر وذلك الظاهر مضاف إلى الضمير العائد على الموصوف ويوجد فى بعض نسخ كدى بعد قوله فى المثال انفه ما نصه فالانف معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجارية والجارية مضافة الى ضمير المرأة وهى الموصوفة انتهى ثم أنفه فى مثال كدى يتعين فيه النصب أو الجر ولا يجوز فيه الرفع

الى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها السابع مضاف الى موصول نحو والطيبي كل ماالتاثت به الازر من قوله : فعج بها قبل الأخيار منزلة * والطيبي كل ماالتاثت به الازر الثامن مضاف الى موصوف يشبهه نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله :

أسيلات أبدان رقاق خصورها * وثيرات ماالتفت عليه المآزر والموصوف نحو جما نوال أعده من قوله :

أزور امرأ جما نوال أعده * لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجها فالصفة لها حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهي من ضرب اثني عشر في ستة باثنين وسبعين وقد ذكر المرادى هذه الاوجه كلها وقال انها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع ستة وستون مسألة

لان الصفة ليست مسندة له وانما هي مسندة لضمير الجارية بدليل تأنيث جميلة بالتاء وفي بعض نسخ المكودى جميل بالتذكير قال بعض وهى الصواب لان الموصوف هو الوجه لا الجارية ويكون أنفه بالرفع حينئذ فاعلا ويأتى فى نصبه وجره ماذكر فى حسن وجهه وهذا هو الجدول السادس طولا والستة عرضا الا أنه ابدل فى الجدول جميل بالحسن أوحسن واختصر المثال اتكالا على مامر له هنا والا فاللفظ الذى فى الجدول مع قطع النظر عن أصله المذكور هنا يقال عليه انه مكرر مع الحسن وجهه الذى فى الجدول الثانى لان المعمول فى كل منها مضاف الى الضمير (وقوله الى ضمير معمول الخ) يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضافا الى معمول ويكون التقدير السادس أن يكون المعمول مضافا الى ضمير اسم وذلك الاسم معمول لصفة أخرى فالجميل صفة مشبهة وخالها معمولها وهو مضاف الى ضمير عائد على الوجنة والوجنة معمولة لصفة أخرى وهى حسن وخالها بالرفع لاغير ولو نصب أو جر لكان الاسناد محولا ولو حول لأنث الصفة وهى هنا مذكرة فدل على انها مسندة للخال فهو مرفوع والوجنة هى أعلا الخد والخال نقطة سوداء تكون على الوجنة غالبا وهى من كمال الجمال والحسن ﴿ فان قلت ﴾ هذه الصورة السادسة مكررة مع الخامسة لان الضمير فى كل منها عائد على معمول صفة أخرى ففى المسئلة الخامسة عائد على الوجه وهو معمول حسن وفى السادسة عائد على الوجنة وهى معمولة حسن ﴿ قلت ﴾ لاتكرار لان معمول الصفة الاولى فى الخامسة مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف ومعمول الصفة الاولى هنا غير مضاف أصلا فبهذا الاعتبار تغايرا (وقوله فعج بها الخ) البيت من البسيط وقائله الفرزدق والفاء للعطف وعج بمعنى سر أمر من عاج وضمير بها يعود على النوق وقبل بكسر القاف وفتح الباء ظرف بمعنى جهة ومنزلة منصوب على التمييز والطيبي معطوف على الاخيار وهو جمع مذكر سالم مفرده طيب صفة مشبهة حذفت نونه للاضافة لمعموله الذى هو كل وماموصولة مضافة الى المعمول الذى هو كل وفيه الشاهد والتاثت فعل ماض وفاعله الازر جمع ازار والجملة صلة ما والعائد الضمير المجرور بالباء ومعنى التاثت اختلطت ومعلوم ان الشيء الذى تختلط به الازر هو الفرج وهذا كناية عن العفاف وانهم حافظون لفروجهم من الزنا ويحتمل أن يكون معنى التاثت اشتملت وتكون الباء حينئذ فى به بمعنى على وفى بعض النسخ فعجتها فيكون عاج فعلا ماضيا متعديا بنفسه ومعناه حينئذ عطفت رأسها بالزمام وأدرتها لجهة الاخيار والطيبي كل ماهو الذى أبدله المكودى فى الجدول الثامن طولا والست الصور عرضا بالحسن أوحسن كل ماتحت نقابه والنقاب اللثام وما تحته هو الوجه وانما أبدله لانه أتى بشاهد من كلام العرب ثم أتى بمثال يجرى عليه الصور الست (وقوله يشبهه) وجه الشبه بينهما أن كلا منهما يفتقر الى مابعده فالموصوف يفتقر الى الصفة والموصول يفتقر الى الصلة (وقوله حديد سنان) بحذف تنوين حديد واضافته لسنان ويصح أن ينون حديد فيرفع حينئذ سنان على انه فاعل وينصب على ان الفاعل ضمير رجل ويأتى فيه مافى تحويل الاسناد (وقوله يطعن) بضم العين لانه يقال طعن بفتح العين يطعن بضمها اذا كان الطعن بالرمح ويقال طعن يطعن بفتح العين فيهما اذا كان الطعن فى النسب وحديد هو الذى أبدله فى الجدول التاسع طولا والستة عرضا بالحسن أوحسن (وقوله نحو قوله اسيلات الخ) البيت من الطويل وقائله عمر بن أبى ربيعة واسيلات جمع أسيلة وهى الطويلة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هن اسيلات وابدان مضاف اليه جمع بدن وخصورها جمع خصر وهو محل الحزام مبتدأ ورقاق جمع رقيق خبرها والجملة فى محل جر صفة لابدان هذا ماألهم هنا والاولى أن يقرأ رقاق بالجر صفة أبدان وخصورها فاعل رقاق ووثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثلثة أى غليظة الاعجاز وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر للمحذوف وماموصولة مضاف اليه وفيه الشاهد والتفت فعل ماض بمعنى اشتملت والمآزر جمع مئزر وهذا مما يمدح به النساء بان تكون المرأة طويلة وخصرها رقيق وعجزها غليظ وهذا هو المشار اليه فى البيت العاشر فى الجدول طولا مع الست عرضا وأبدل المثال بالحسن ماتحت نقابه لأنه أتى أولا بشاهد له من كلام العرب ثم أتى فى الجدول بمثال تتنزل عليه الصور الست فى الجدول (وقوله من قوله أزور امرأ الخ) البيت من الطويل

والصواب انها اثنان وسبعون وأنا أرسم لك جدولا كافلا يجمعها على ترتيب النظم ان شاء الله تعالى : وهو حسبنا ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة الا بالله وهو هذا :

وأزور مضارع زار وامرأ بالنصب مفعول وجماصفة مشبهة من جم بمعنى عظم ونوال بمعنى عطاء بالرفع فاعله والضمير مقدر أى نواله ويصح نصبه فيكون الاسناد محولا وأعد فعل ماض وفاعله ضمير المرء والهاء مفعوله والجملة فى محل رفع أو نصب نعت نوال والشاهد فى نوال فانه معمول للصفة موصوف بما بعده ولمن متعلق بأعد ومن موصولة وأم بمعنى قصد فعل ماض وفاعله ضمير من والهاء مفعوله عائدة على امرىء ومستكفيا قيل مفعول ثان لاعده وأزمة أى شدة الدهر والزمان منصوب بمستكفيا وهذا هو المشار اليه فى البيت الحادى عشر طولا والستة عرضا وأبدل فى الجدول جما بالحسن أو حسن .

الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه
الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه
الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب
الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب
الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه
الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	حسن خالها	حسن خالها	حسن خالها
الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه
الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به
الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه
الحسن نوال أعده	الحسن نوالا أعده	الحسن نوال أعده	حسن نوال أعده	حسن نوالا أعده	حسن نوال اعده
الحسن وجهه	الحسن وجها	الحسن وجه	حسن وجه	حسن وجها	حسن وجه

فهذه اثنتان وسبعون مسئلة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع وذلك قوله :

فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل * بها مضافا أو مجردا ...

فاذا قرأت فارفع بها فاجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول ومر به طولا الى البيت الآخر المقابل له واذا قرأت وانصب فانقل سبابتك الى البيت الثانى منه ومر به كذلك الى البيت الآخر المقابل له واذا قرأت وجر فانقله أيضا الى البيت الثالث ومر به كذلك الى البيت الآخر واذا قرأت مع أل فاجعل طرف سبابتك أيضا على البيت الأول ومر به على البيتين اللذين يليانه بعده واذا قرأت ودون أل فانقل سبابتك الى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به الى آخر السطر ثم أشر بظاهر انامك الى البيوت التى تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجر واذا قرأت مصحوب أل فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضا الى آخر السطر واذا قرأت وما اتصل بها مضافا فانقل أصبعك الى الجدول الأول وأشر الى معمول الصفة فى ثمانية أبيات طولا والست جداول عرضا وهى المحتوية على المعمول المضاف واذا قرأت أو مجردا فانقله الى البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشر الى معمولات الصفة فى ذلك وهى أنواع المجرد وقد استوفيت بذلك جميع المسائل * ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميرا كقول الشاعر :

حسن الوجه طلقه أنت فى السلـ*ـم وفى الحرب كالح مكفهر

وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بأل فالمفصولة نحو قوله : قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها . والمقرونة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميلة فهذه ثلاثة مسائل فاذا أضفتها الى المسائل

(وقوله وكلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت) أشار الى التنويه بقدر الناظم وجلالته فى العلم وبلاغته وفصاحته حيث جمع هذه الصور الكثيرة فى هذا اللفظ المختصر فلله دره ما أحسنه (وقوله ووتد مجموع الخ) مراده به ردا من قوله مجردا وليس ذلك وتدا بل هما سببان خفيفان على صورة الوتد اذردا أول فى مستفعلن الثالث دخله زحاف يسمى عند أهل العروض بالخبن بحذف السين من مستفعلن فبقى متحركان وهما الراء والدال بعدهما ساكن وهو النون وذلك صورة الوتد المجموع الذى هو متحركان بعدهما ساكن ولذلك سماها المكودى وتدا مجموعا أى صورة وفى الحقيقة سببان خفيفان (وقوله المقابل له الخ) المقابل للأول هو الثانى عشر وسماه مقابلا لأنه آخر والآخر مقابل للاول وهكذا يقال فيما بعد (وقوله واللذين يليانه الخ) أى عرضا لا طولا وأشر بظاهر انا ملك الى الرفع والنصب والجر الى آخر الجداول الثلاثة طولا فيكون جميع الصور التى فيها الصفة المشبهة مقرونة بأل ستا وثلاثين ولم ينص على ذلك هنا اكتفاء بما بعد (وقوله الى البيوت التى تحتها الى الخ) أى الى آخر الجداول الثلاثة طولا فيكون جميع ما فيه الصفة غير مقرونة بأل ستا وثلاثين أيضا ومجموع هذا وما قبله اثنان وسبعون فيكون قول الناظم فارفع يشمل أربعا وعشرين صورة اثنتى عشرة فى الجدول الأول طولا واثنتى عشرة فى الجدول الرابع طولا ويكون قوله وانصب يشمل أربعا وعشرين اثنتى عشرة فى الجدول الثانى عرضا الى الآخر طولا وفى الجدول الخامس الى آخر الجدول طولا ويكون وجر شاملا لأربع وعشرين اثنتى عشرة فى الجدول الثالث عرضا الى الآخر وفى السادس عرضا الى الآخر فتكون الصورة المذكورة فى الجدول مأخوذة من ارفع وانصب وجر وتؤخذ أيضا من قول الناظم مع أل ودون أل اذ قوله مع أل شامل لست وثلاثين صورة وهى المذكورة فى الجداول الثلاثة عرضا الى الآخر طولا وقوله ودون أل شامل لست وثلاثين وهى المذكورة آخرا وتؤخذ أيضا مما قال المكودى فرحم الله الناظم ما أبلغه وأفصحه (وقوله فانقله الى البيت الأول الخ) وهو الجدول العاشر الممثل له بالحسن ماتحت نقابه الخ (وقوله كقول الشاعر حسن الوجه الخ) البيت من الخفيف وحسن خبر المبتدأ محذوف تقديره أنت حسن الوجه وطلقه أى غير عبوس صفة مشبهة بدل من حسن الشاهد فى طلق حيث عمل فى الهاء المتصلة به التى هى فى محل جر بالصفة وليس الشاهد فى أنت وان كان أنت فاعلا معمولا أيضا لطالق ويصح أن يكون أنت غير معمول لطلق فيكون مبتدأ وحسن خبر مقدم وانما قلنا الشاهد فى خصوص الضمير المجرور لتخصيص المكودى بعد الضمير بالمجرور والمنصوص دون المرفوع وحكمنا على الهاء هنا بأنها فى محل جر لا فى محل نصب لقول المكودى بعد وعملها فيه جر إن باشرته وخلت من أل والقيدان معا موجودان هنا والسلم بكسر السين كما فى شرح الشواهد وكتب أهل اللغة الصلح وكالح من الكلوح وهى عبوسة فيها تكشر ومكفهر اسم فاعل من اكفهر بمعنى عبس (وقوله قريش نجباء الخ) فقريش مبتدأ ونجباء خبره وذرية

المذكورة صارت الصور خمسا وسبعين وهذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى ماذكر واختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بأل أومجردة منها فاذانوعت الصفة الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة فى خمس وسبعين بستمائة فاذا نوعت الصفة أيضا الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفا وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة فاذا نوعت معمول الصفة أيضا الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لايكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون فالباقى أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون وجها * ثم اعلم أن هذه الصور الاثنين والسبعين المرسومة فى الجدول تنقسم الى جائز وممتنع وقد أشار الى الممتنع منها بقوله :

(ولا * تجرر بها مع أل سما من أل خلا * ومن إضافة لتاليها)

يعنى انه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بأل الى المجرد ومن إضافة الى مافيه أل فشمل عشرة مسألة وهى مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين وهما الأولى والرابعة فالأولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الأب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة الاأن الصورة السابعة وهى قولك مررت برجل حسن الوجنة الجميل خالها أجازها فى التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقدمهم من ذكر الصور الممتنعة أن ماعداها من الصور جائز لامن مسائل الاضافة ولامن غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور مسائل الاضافة فقال :

(وما * لم يخل فهو بالجواز وسما) أى ولم يخل من الاضافة إلى مافيه أل أوالى ما أضيف الى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه والحسن وجه الأب * ثم ان هذه المسائل الجائزة تنقسم الى حسن وقبيح وضعيف

منصوب على التمييز وكرام معطوف على نجباء وهو جمع كريم صفة مشبهة وهو مضاف الى هم من اضافة الصفة المشبهة الى مرفوعها والهاء فى محل نصب معمولة لكرام وفيها الشاهد وهى عائدة على ذرية وذرية تمييز ثم قيل العائد على التمييز تمييز واستشكاله الشيخ مجبر بأن التمييز لا يكون الا نكرة وهنا وقع ضميرا ولم يجب عنه والحق ان الضمير العائد على التمييز معرفة وليس منصوبا على التمييز بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به ولا يلزم من عوده على التمييز أن يكون تمييزا ويسقط حينئذ الاشكال من أصله (وقوله وجملة صوره مائة وأربع الخ) بيانها ان أحوال معمول الصفة ثمانية كما ذكر وجميعها موجود فى الظاهر ولم يكن فى الضمير إلا خمس صور من الثمانية مفرد مذكر طلقة مفردة مؤنثة طلقها مثنى مذكر طلقهما جمع مذكر سالم طلقهم جمع مؤنث سالم طلقهن وبقيت له من الثمانية ثلاث صيغ وهى مثنى مؤنث جمع مكسر للمذكر جمع مكسر للمؤنث فاذا ضربت هذه الثلاثة صور الضمير المثناة فى ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردا مذكرا أو مثنى مذكرا أو مجموعة جمع سلامة أوتكسير لمذكر ومثل الأربعة فى المؤنث كان الخارج أربعا وعشرين تضربها فى أحوال نفس الصفة الثلاثة من كونها مرفوعة أومنصوبة أومخفوضة باثنين وسبعين تضربها فى حالتى اقتران الصفة بأن وتجريدها تكن مائة وأربعة وأربعين هذا هو الصواب فى بيانها كما حققه العلامة سيدى محمد الزروالى وأبو العلاء سيدى ادريس العراقى نقلا عن شيخهما الأكبر سيدى التاودى بن سودة وكثيرا مايقع الغلط وبما قررنا تعلم أن قول كدى وتبعه الأزهرى لا يكون جمع سلامة غير صحيح والصواب أن يجعلا بدل جمع سلامة أنه لا يكون مثنى لمؤنث ولواعتبرنا ماقال المكودى لكانت صور الضمير المستثناة أربعا ثلاثا جمع التكسير مذكر ومؤنث جمع سالم لمذكر ولمؤنث فتزيد صور الضمير على ماذكر بل تكون مائة واثنتين وتسعين وادرا كهما بأدنى تأمل ثم غالب صورها على غير اللغة الفصحى واطالة الكلام فيها بالزيادة على مافى الجدول لاتجدى نفعا فلا تشغل نفسك بذلك (ولا تجرر بها) (قول المكودى اثنتى عشرة الخ) صوابه عشر صور لأن فاعل شمل فى كلام المكودى عائد على المنع أوعلى كلام المصنف والمنع وكلام المصنف انما يشملان عشر صور والمكودى عمم واستثنى الصورتين الجائزتين والحكم فى نفسه صحيح لكن لايلائم كلام المصنف ولا تقريره أولا (وقوله السطر الثالث) أى عرضا وفى الطول اثنتا عشرة (وقوله الجميل خالها الخ) بتعريف الصفة هذا هو الصواب لان الموضوع أن الصفة المشبهة مقرونة بأل لكن الصواب أن يبدل رجل النكرة بالرجل المعرفة كما هو كذلك فى التسهيل لتكون الصفة مقرونة بأل وفى بعض النسخ جميل بغير أل وهو خروج عن الموضوع والشاهد فى كون الصفة التى هى الجميل مقرونة بأل ومعمولها مجرد مضاف الى الضمير والضمير مجرد لكن هو عائد على المقرونة بأل وهو الوجنة (ومالم يخل) (قول المكودى الى حسن وقبيح الخ) الحسن ما فيه ضمير واحد والقبيح ماعرى عن الضمير والضعيف ماتكرر فيه الضمير الا ماصرح بمنعه

ونادروأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها فى الشرح الكبير ان شاء الله تعالى اذ لايليق ذكرها فى هذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت فى صدر هذا الكتاب أن لاأذكر الاما يتعلق بألفاظها وقوله أو مجردا معطوف على ماا تصل وأو بمعنى الواو والتقدير فارفع بها مصحوب أل وماا تصل بها مضافا أو مجردا ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله مضافا وأو على هذا على بابها من التقسيم والتقدير فارفع بها مصحوب أل وماا تصل بها مضافا أومجردا فقسم المتصل بالصفة الى مضاف ومجرد .

﴿ التعجب ﴾

أحسن ماقيل فى التعجب قول ابن عصفور هو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه على نظائره أوقل نظيره ثم ان التعجب فى كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين فى هذا الباب وبغيرهما نحو

هذامذهب ابن الحاجب ومن أراد استيفاء صور المكودى فعليه بتقييد للزروالى فى الصفة المشبهة فقد أجاد فيه ولكون نظم ابن عاشر المذكور مرتبا على ماللموضح لم أذكره هنا ولم أجد من تكلم على النادر الذى ذكره كدى وقدكتب عليه بعض الصواب اسقاطه وقال ان ونادر فى كلام كدى معطوف على ضعيف عطف تفسير ولااشكال حينئذ (وقوله وأنا أبسط الخ) تقدم ان هذا يقتضى أن شرحه الكبير متأخرعن الصغيروما ذكره أول الكتاب يقتضى انه سابق وقد تقدم الجواب انه شرع فى الكبير ولم يتمه حتى أتم الصغير ثم ان قول المصنف هنا ولاتجرر بها الخ مكرر مع قوله سابقا : ووصل أل بذى المضاف مغتفر. وأجيب بأن ذلك عام فى الصفة وغيرها وهذا خاص بالصفة ولاتكرار بين أخص وأعم والله تعالى أعلم .

﴿ التعجب ﴾

مناسبة ذكر التعجب عقب الصفة المشبهة أن أفعل أحد صيغتى التعجب قيل انه صفة مشبهة والمنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به والتعجب هو سبب وضع النحو وذلك أن ابنة أبى الأسود قالت ياأبت ماأشد الحر فرفعت أشد وجرت الحر فظن أنها مستفهمة فقال لها زمننا حر فقالت ياأبت انما أردت التعجب وكان من حقها أن تنطق بأشد مفتوحا والحر منصوبا على انه مفعول به فذهب الى على وقال اختلطت ألسنة العرب بغيرها الى آخر مامر (قول المكودى استعظام زيادة الخ) أى استعظام مايقبل الزيادة والنقصان كالكرم الذى فى زيد من قولك ماأكرم زيدا فان الكرم يقبل الزياده والنقصان فيخرج بزيادة مالايقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة كالطول والقصر وشذ قولهم ماأطوله وماأقصره ويخرج بفى وصف الفاعل استعظام زيادة فى وصف المفعول فلايقال ماأضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد واليه الاشارة بقوله بعد وغيرسالك سبيل فعلا وخرج بخفى سببها الامور الظاهرة الاسباب فلايتعجب من شىء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها لأن سببها ظاهر وهو الكاتب نعم تستعظم من حيث زيادة حسنها (وقوله خرج بها الخ) فى غالب النسخ وخرج بالواو ثم قيل هى للحال على حذف قدفيكون قيداً من تمام التعريف كما هى كذلك على نسخة اسقاطها ويخرج به مايكثر نظائره فى الوجود فلا يتعجب منه والحق أن مايكثر وجوده لايمكن استعظامه فيكون ماخرج بقوله وخرج به الخ خارجا بقوله استعظام زيادة بل الاولى ان وخرج لزيادة البيان لاللحال حتى تكون قيداً فلا يخرج به شىء ثم ان المأخوذ من قوله استعظام ان التعجب انما يتصور ممن يمكن منه الاستعظام فلايجوز أن يرد التعجب من الله فان ورد مايوهمه وجب تأويله نحو قوله تعالى : فما أصبرهم على النار . أى هؤلاء لصبرهم على النار من رآهم يتعجب من حالهم لأن الله تعالى تعجب منه ثم ان قول المكودى أحسن ماقيل الخ يؤخذ منه أن هنالك حدودا أخر هذا أحسنها لكونه لا يرد عليه ماورد عليها ورد هذا الاستحسان بأن حد ابن عصفور أورد عليه أمور منها انه غير جامع لانه لا يشمل كيف تكفرون بالله ولا نحو قوله صلى الله عليه وسلم : سبحان الله المؤمن لاينجس . مما التعجب فيه من أصل الوصف لامن الزيادة فقط لان التعجب فى الاول من أصل الكفر وفى الثانى من ظن أبى هريرة ان المؤمن ينجس ولايشمل نحو ماأخصره من اختصر المبنى للمفعول لان التعجب فيه من وصف المفعول لامن وصف الفاعل وهو وان كان شاذا فلابد من شمول التعريف له وبأن فيه دورا لأخذ المتعجب منه فى حد التعجب فيتوقف التعجب على التعجب منه والمتعجب اسم مفعول مشتق من التعجب ومعرفة المشتق منه الذى هو التعجب سابقة على معرفة المشتق وهو المتعجب منه فجاء الدور لان هذا التعريف انما هو للتعجب لغة لا اصطلاحا والتعجب اصطلاحا هو اللفظ المتعجب به وكلام النحاة انما هو فى الالفاظ لا فى المعنى وأجيب عن الاول والثانى بأن مقصوده تعريف الوزنين المشهورين للتعجب المقيسين لاالتعجب من حيث هو وعن الثالث بأنه انما يرد على جعل قوله وخرج من تمام التعريف وقد علمت ما فيه الدور وعن الرابع بأنه عرف المصدر ويلزم منه تعريف اسم

سبحان الله ويالك من رجل ونحو ذلك ان كانت هنالك قرينة تبينه وانما اقتصر النحويون فى هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما وهما ما أفعل وافعل به وقد أشار الى الأول منهما بقوله : (بأفعل انطق بعد ما تعجبا) أى انطق بوزن أفعل بعد ما فتقول ما أحسن ونصب تعجبا على أنه مصدر فى موضع الحال أى متعجبا أو مفعول له أى لأجل انشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار الى الثانى فقال : (أوجىء بأفعل قبل مجرور بيا) يعنى أوجىء بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول أحسن بزيد فاتى بافعل مكملا بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء ثم كمل ما أفعل بقوله : (وتلو أفعل انصبنه) يعنى انك تأتى بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيدا وبذلك كمل الكلام المستفاد منه انشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله :

(كما * أوفى خليلينا) فما فى المثال مبتدأ بمعنى شىء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليلينا مفعول بأوفى والهمزة فى أوفى للنقل والتقدير شىء أوفى خليلينا أى صيرهما وافيين ثم مثل أفعل بقوله : (وأصدق بهما) فأصدق لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر والباء زائدة فى الفاعل والهمزة فى أفعل للصيرورة والتقدير أحسن زيد أى صار حسنا ثم قال :

(وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح)

فشمل ما المتعجب منه بعد ما أفعل وبعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول على بن أبى طالب رضى الله عنه :

جزى الله عنى والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أى ما أعفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أفعل قوله عز وجل : أسمع بهم وأبصر . أى وأبصر بهم وفهم من قوله ان كان عند الحذف معناه يضح

المفعول (وقوله سبحان الله) قيل انه مصدر محذوف الزوائد والأصل تسبيحا وقيل انه اسم مصدر وعلى كل فهو منصوب على المفعولية المطلقة وعامله أسبح محذوفا وجوبا لان المصدر بدل منه ويقال سبحان الله عند رؤية أمر غريب عجيب لأنه الموجد للأمور كلها (وقوله يالك من رجل) يا حرف تنبيه وليست للنداء واللام للاستغاثة والكاف مستغاث به ومن رجل جار ومجرور مستغاث من أجله متعلق بمحذوف كما أن اللام كذلك والأصل ألا أستغيث بك ما أعظمك من رجل فلما حذف الفعل أبدلت الباء لاما ثم حذف ما وفعل التعجب فصار لك من رجل ثم أتى بياء التنبيه توكيدا للكلام وصار التركيب بتمامه يفيد التعجب وقيل ان يا للنداء والمنادى محذوف واللام فى لك للاستغاثة متعلق بمحذوف كما للا كثر (وقوله ونحو ذلك) بالجر معطوف على سبحان الله والأولى حذفه لانه مستغنى عنه بنحو الأول (وقوله لاطراد التعجب الخ) وجه الاطراد انهما يدلان على التعجب بغير قرينة وغيرهما لا يدل على التعجب الا بقرينة (بأفعل انطق) (قول المكودى فى موضع الحال) الأولى الوجه الثانى عنده لان تعجبا مصدر ووقوعه حالا موقوف على السماع (كما * أوفى خليلينا) مذهب سيبويه فى ما أنها نكرة تامة مبتدأ لا تحتاج لصفة وأفعل فعل التعجب فعل ماض وفيه ضمير مستتر يعود على ما وزيدا مفعول بافعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدا والعائد الضمير فى أفعل

﴿حكاية﴾ ذكر ابن غازى فى حواشى المرادى وأبو اسحق الشاطبى أن بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن ما التعجبية فأجاب بمقتضى قول سيبويه فى ما أحسن زيدا ان التقدير شىء صير زيدا حسنا فقيل له ما تقول فى ما أعظم الله فأجاب مثل ذلك فأنكروا عليه ذلك وجروه من الحلقة والصواب ان الجواب شىء عظيم أعلمنا بعظمة الله (وحذف ما منه تعجبت) (قول المكودى فشمل ما) أى ما الواقعة فى قول المصنف وحذف ما فتكون ما من فشمل ما فى محل رفع فاعل شمل والمتعجب بالنصب مفعوله (وقوله جزى الله عنى الخ) البيت من الطويل وكون قائله عليا مشكل مع ما فى القاموس أن عليا لم ينشد شعرا لنفسه الا بيتين والحق كما ذكره أبو اسحق وغيره أن عليا كان كثيرا ما ينشد الشعر لنفسه وأما ما فى الاستيعاب ان عمر كان شاعرا وكذا أبو بكر وكان مولانا على أشعرها فقد لا يخالف ما فى القاموس بان يقال معنى قوله أشعرها انه كان يحفظ الشعر كثيرا لانه كان ينشده لنفسه وجزى فعل ماض والله فاعل والجزاء مبتدأ والواو واو الحال وبفضله متعلق بمحذوف خبر وربيعة مفعول أول بجزى وخيرا مفعول ثان وما اسم تعجب مبتدأ وأعف فعل التعجب وفيه ضمير مستتر يعود على ما فالاسم المتعجب من فعله محذوف قدره المكودى أعفهم وأكرمهم فيكون عائدا على أهل ربيعة ويصح تقديره أعفها وأكرمها فيكون عائدا على ربيعة لان الغالب ان هم للعقلاء وها لغير العقلاء والجملة خبر ما والشاهد فى حذف المنصوب من أعف وأكرم ولحذفه دليل وهو ربيعة المتقدم ولا يحذف المنصوب الا ان كان ضميرا (وقوله أى وأبصر بهم الخ) ﴿فان قلت﴾ كيف صح حذف المتعجب منه بعد أفعل مع انه فاعل ﴿قلت﴾ لما كان على صورة الفضلة

ان الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحا وحذف مفعول باستبيح وهو مصدر مضاف الى المفعول وما موصولة وصلتها تعجبت ومنه متعلق بتعجبت ومعناه اسم كان ويضح فى موضع خبرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح وعند متعلق بيضح ثم قال :

(وفى كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما)

يعنى ان فعلى التعجب وهما ما أفعل وأفعل به غير متصرفين لا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم ما أفعل لفظ الماضى ويلزم أفعل لفظ الأمر ومنع فاعل بلزم وهو مصدر مضاف الى المفعول وقدما منصوب على الظرف وفى كلا متعلق بلزم وكذلك قدما ثم قال :

(وصغهما من ذى ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذى انتفا
وغير ذى وصف يضاهى أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا)

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهى ثمانية الأول أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث لأن ذى صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذى ثلاث الثانى أن يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث فلا يصاغان مما زاد على الثلاث الثالث أن يكون متصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما الرابع أن يكون قابلا للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية نحو مات وفنى الخامس أن يكون تاما فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله تم السادس أن يكون غير لازم للنفى كعاج يقال ما عاج زيد بالدواء أى ما انتفع به ولا يستعمل عاج فى غير النفى وذلك مفهوم من قوله غير ذى انتفا السابع أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل نحو أشهل وأحمر وفهم ذلك من قوله وغير ذى وصف يضاهى أشهلا الثامن أن يكون مبنيا للفاعل

لدخول حرف الجر عليه ساغ فيه ذلك وأخذ من قول المصنف استبيح ان الحذف على خلاف الأصل والراجح الاثبات لأنه يقال زيد استباح عرض فلان وما كان ينبغى له ذلك ووجه ترجيح الاثبات بأن جملة التعجب انما سيقت له فحذفه مستكره فهو كمن جاء له شخص يعاونه فى قبر أبيه فهرب بالفأس (وقوله مضارع وضح يضح الخ) وأصله يوضح فوقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفت الواو لقوله : فا أمر أو مضارع من كوعد * احذف... وفى بعض النسخ يصح بصاد مهملة (وصغهما من ذى ثلاث) (قول المكودى على شروط الفعل) الصواب أن يقول على شروط اللفظ لأن أول الشروط الثمانية كونه فعلا فيكون شرط الشىء فى نفسه (وقوله من فعل ذى الخ) الأولى من مصدر فعل ليوافق قوله وكونه أصلا لهذين انتخب فلا يصاغان من الاسم كالحمار والكلب وقول بعضهم ما أكلبه خطأ (وقوله فلا يصاغان مما زاد الخ) علة المنع أنه إن بنى من رباعى الأصول كدحرج أدى الى حذف بعض الحروف الأصلية وإن بنى من المزيد كاستعان وناصح أدى الى حذف بعض الزوائد الدالة على معنى مقصود نحو ما أعونه من استعان فتفوت الدلالة على الطلب وما أخصمه من خاصم فتفوت الدلالة على المفاعلة اللهم الا ان كان المزيد أفعل ففيه خلاف (وقوله من فعل غير متصرف الخ) فلا يقال ما أنعمه وأبيسه وعلة المنع انا لو بنينا فعلى التعجب من الجامد لأدى ذلك إلى التصرف فيما لم تتصرف فيه العرب (وقوله أن يكون قابلا للفضلية الخ) أى التفاضل فى الصفات التى تختلف بها أحوال الناس كالكرم والعلم والفضل (وقوله نحو مات الخ) هذا إن أريد الموت الحقيقى ضد الحياة فان أريد موت القلب فانه يتعجب منه تقول ما أموته بمعنى ما أموت قلبه وانما لم يصغ مما لا يقبل الزيادة لأنه لا يمكن فيه التعجب لأنه استعظام زيادة كما مر (وقوله فلا يصاغان من كان الخ) فلا يقال ما أكون زيدا قائما لأنه ناقص فلا ينصب المفعول وانما ينصب الخبر والتعجب ينصب المفعول (وقوله أن يكون غير لازم للنفى الخ) هذه العبارة تقتضى أنه إذا كان الفعل ملازما للنفى امتنع بناء فعلى التعجب منه كعاج وان كان غير ملازم للنفى نحو ما ضرب لم يمتنع بناء فعلى التعجب منه والصواب ان الفعل مهما كان منفيا لم يبن منه فعل التعجب وهذا هو المأخوذ من المصنف فصوابه أن يقول السادس أن يكون غير منفى ثم ان كعاج مثال للمفهوم وعلة المنع فى المنفى ان التعجب يقتضى الاثبات والفعل المنفى يقتضى النفى وهما متنافيان (وقوله ولا يستعمل عاج فى غير النفى الخ) بل قالوا انه يستعمل فى غير النفى نادرا سمع من كلامهم * ولا مشربا أروى به فأعيج (وقوله نحو أشهل الخ) الشهلة بضم الشين قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء والاجهر هو الذى لا يبصر فى الشمس كما مر ووجه منع بناء فعلى التعجب من هذا النوع امتناع صوغ أفعل التفضيل منه وصيغتا التعجب مساويان له فى اللفظ والمعنى ويجريان مجراه فى أمور كثيرة

فلا يصاغان من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سبيل فعلا وهـذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهى كلها مفردة الاقوله صرفا وتم فانهما جملتان فعليتان ثم قال :

(واشـدد اوأشد أو شبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما

ومصـدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالبا يجب)

يعنى انه اذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يتوصل الى ذلك بان يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبا بعد ما أفعل ومجرورا بالباء بعد أفعل مضافين الى فاعل الفعل فتقول اذا تعجبت من البياض من نحو أبيض زيد ما أشد بياض زيد وأشدد ببياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه وأكثر باستخراجه وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم انما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التى لا تتصرف وقوله وأشدد اوأشد مبتدأ ومعطوف عليه وخبره يخلف، وما مفعول بيخلف وهى موصولة وصلتها عدما وبعض مفعول بعدما ولا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتى التعجب المصوغتين مما عدم بعض الشروط ثم قال :

(وبالندور احكم لغير ماذكر * ولا تقس على الذى منه أثر)

فهم من قوله وبالندور احكم انه قد جاء بناء صيغتى التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وان ذلك نادر أى غير مقيس ومما أتى من غير الفعل قولهم أقمن بزيد لانه وصف لا فعل له ومما أتى من غير الثلاثى قولهم ما أعطاه من أعطى وما أفقره من افتقر ومما أتى من الفعل الذى أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ما أحمقه وما أرعنه ومما أتى من غير المتصرف قولهم ما أعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبنى للمفعول ما أجنه من جن وما أولعه من ولع ثم قال :

(وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله ووصله به الزما)

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهما ما أفعـله وأفعل به فلا يتقدم المنصوب على ما أفعـل ولا المجرور

(وقوله نحو ضرب زيد الخ) فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الواقع عليه لانه يلتبس بالتعجب من فعل الفاعل وأخذ بعضهم من هذه العلة التى هو اللبس ان الفعل المبنى للمفعول اذا كان لا لبس فيه بان كان لا يستعمل مبنيا للفاعل نحو عنى وزهى جاز بناء فعل التعجب منه فيقال ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وفيه خلاف وصرح فى التسهيل بجوازه (واشدد اوأشد) (قول كدى مما توفرت فيه الشروط الخ) ﴿اعترض﴾ هذا بان أشدد أو أشد المذكورين فى النظم ليسا مما توفرت فيهما الشروط الثمانية لان فعلهما أشد خماسى فيكون فيه التوصل بالممنوع الى الممنوع كما رد به على الناظم ﴿قلت﴾ هذا مبنى على انه لم يسمع شد الثلاثى وهو الذى عند غير واحد والحق الذى صرح به الزبيدى وابن مالك فى شرح العمدة انه سمع شـد الثلاثى وأصـله شدد وحينئذ فلا يرد السؤال من أصـله (وقوله مضافين) أى المنصوب بعد اشد والمجرور بعد اشـدد (وقوله الى فاعل الخ) أى الاسم المتعجب من فعل مسماه أعم من أن يكون الفعل صـدر منه كالاستخراج أو تلبس به فقط ولم يصـدر منه كالبياض ولهـذا مثل المكودى بمثالين (وقوله ما أكثر) هذا هو قول الناظم أو شبههما (وقوله انما لا مصدر له من الأفعال) الأولى من الألفاظ ليدخل الاسم فيؤخذ منه أن ما الصدرية سواء كان فعلا أو اسما لا يتعجب منه وهو كذلك كما هو ظاهر عبارة الناظم (وقوله وأشدد او أشد مبتدأ الخ) المبتدأ هو أشـدد وأشد معطوف عليه ولما كان المعطوف على المبتدأ مبتدأ أطلق على الجميع مبتدأ وأشـد وان كان فعلا فى الأصل فالمراد هنا هذا اللفظ ولك حكايته وإعرابه (وبالندور احكم) (قول كدى من الخ) الأولى أن يقول من اللفظ لانه قد ورد صوغه من غير الفعل كأقمن الذى مثـل به بعد (وقوله من وصف لا فعل له الخ) الوصف المأخوذ منه قمن بمعنى حقيق ومنه قولهم ما أقمنه وما أجدره (وقوله وما أرعنه) أى شد لدده فى الخصومة (وقوله قولهم ما أعساه الخ) تبع فى هذا المرادى وتبعهما الأزهرى والحق انهما من قولهم هو عسى بياء مشددة ومن عسى بحذف الياء أى حقيق بكذا فمعنى ما أعساه ما أحقه نعم هو شاذ من جهة كونه لا فعل له فهو مثل ما أقمنه وأقمن به ثم قيل لا فائدة فى قول الناظم وبالندور مع قوله وصغهما ومع قوله وأشدد اوأشد وأجيب بأنه فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وان ورد ما يخالف بعض الشروط من كلام العرب فما تحكم عليه فأجاب بأنه نادر غير مقيس ﴿فان قلت﴾ سلمنا ان فائدة الشطر الأول ما ذكرت فما فائدة الثانى مع قوله وبالندور احكم وقد قال ابن هشام انه حشو ﴿فالجواب﴾ ان فائدته كما قال يس أن الناظم قد يطلق النادر على القليل المقيس فلو لم يزد فلا تقس لتوهم أنه نادر مقيس فرفع ذلك التوهم ومعنى أثر نقل (وفعل هذا الباب) الأولى أن يأتى بهذا البيت والذى بعده عقب قوله وفى كلا الفعلين ويبدل الواو بفاء التفريع لأن هذا الحـكم مفرع عن جمودهما فالا

بالباء على أفعل وفهم منه ان المنصوب بأفعل لا يتقدم على ماولا يتوسط بين ما وأفعل وسبب ذلك عدم تصريفهما وفهم من قوله: ووصله به الزما. أنه لايفصل بين الفعل ومعموله بشيء ولما كان فى الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عليه بقوله :

(وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخلف فى ذاك استقر)

يعنى أن الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب وفى ذلك خلاف مشهور وفهم من قوله مستعمل أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك ومن شواهده مع أفعل قول عمرو بن معدى كرب لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها وأكثر فى اللزبات عطاءها وأثبت فى المكرمات بقاءها ومن شواهده مع أفعل به قول بعض الأنصار :

وقال نبى المسلمين تقدموا * وأحبب الينا أن يكون المقدما

وقول الآخر : أقيم بدار الحرب ما دام حزمها * وأحر إذا حالت بأن أتحولا

وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وخبره لن يقدما معموله ووصله مفعول مقدم بالزما وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبه متعلق بوصله وفصله مبتدأ وهو أيضا مصدر مضاف الى المفعول وبظرف متعلق بفصله ومستعمل خبر المبتدا والخلف مبتدا أو فى ذاك متعلق به واستقر فى موضع خبره .

﴿ نعم وبئس وماجرى مجراهما ﴾

هذا الباب يشتمل على قسمين الأول نعم وبئس الثانى ما جرى مجراهما من الأفعال وبدأ بنعم وبئس فقال :

يتصرف فى نفسه لا يتصرف فى معموله من باب أولى وقد قدم الموضح شرح هذين البيتين عقب قوله وفى كلا الفعلين تنكيتا على الناظم (وقوله ولا يتوسط بين ما وأفعل) وإذا لم يتوسط المعمول بين ما وأفعل فاحرى غير المعمول نعم استثنوا من ذلك كان فانها تزاد بين ما وأفعل كما مر فى قوله ما كان أصح علم من تقدما لأنها تزاد بين شيئين (وفصله بظرف) (قول المكودى ان مذهبه موافق الخ) هذا المفهوم صحيح خلافا لقول النكت أنه لا يؤخذ من الناظم الراجح من القولين (وقوله لله در الخ) لله خبر مقدم ودر مبتدأ مؤخر وبنى مضاف اليه مخفوض بالياء والنون محذوفة للاضافة والهيجاء الحرب واللزبات جمع لزبة وهى الشدة والشاهد فى ثلاثة مواضع فى الفصل بفى الهيجاء وبفى اللزبات وبفى المكرمات بين فعل التعجب ومعموله وهذا غاية المدح لأنه وصفهم بالشجاعة وبكثرة البدل فى الشدة فاحرى فى الرخاء وبدوامهم على فعل المكارم (وقوله قول بعض الأنصار وقال نبى المسلمين الخ) البيت من الطويل وقائله العباس بن مرداس رضى الله عنه وقال فعل ماض ونبى فاعله والمسلمين مضاف اليه وفى رواية أمير المؤمنين بدل نبى المسلمين وجملة تقدموا من الفعل والفاعل فى محل نصب محكى بالقول وأحبب فعل تعجب والينا جار ومجرور متعلق بأحبب وأن ناصبة على حذف الباء ويكون منصوب بأن واسمها يعود على النبى والمقدما بالنصب خبرها والشاهد فى الينا حيث فصل به بين أحبب فعل التعجب وبين معموله المحذوف منه الجار وهو أن يكون (وقوله أقيم بدار الحرب الخ) البيت من الطويل وقائله ابن حجر بفتح الحاء والجيم شاعر باهلى وأقيم فعل مضارع أقام وفيه ضمير مستتر فاعله عائد على المتكلم وبدار متعلق بأقيم والباء بمعنى فى والحزم بالزاى وفى نسخة الحرب كما هو الموجود فى بعض النسخ ودام فعل ماض تام بمعنى بقى وحزمها فاعل وضمير حزمها عائد على أم عمرو المذكورة قبل أى أقيم بدار الحرب ما بقيت أم عمرو مقيمة وان تحولت فأنا أول من يتحول ويحتمل ان الهاء تعود على دار الحرب وأحر فعل التعجب وإذا ظرف متعلق بأحر وبأن معمول أحر وأتحول مضارع منصوب بأن والشاهد فى إذا حيث فصل بين فعل التعجب وهو أحر ومعموله وهو ان أتحول ثم محل الخلاف فى كون الفصل بالجار والمجرور جائزا أم لا إذا كان الجار والمجرور والظرف متعلقين بفعلى التعجب كما مثل فان كانا لا يتعلقان به نحو ما أحسن آمرا بالمعروف منع اتفاقا فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ويجب التقييد أيضا بما إذا لم يكن معمول التعجب متحملا لضمير يعود على المجرور وإلا وجب تقديم الجار والمجرور اتفاقا نحو ما أحسن بالرجل أن يقرأ العلم فتقديم بالرجل هنا واجب لأن فى المعمول الذى هو يقرأ ضميرا يعود عليه وبه تعلم أن تمثيل الموضح بما أحسن بالرجل أن يصدق وأقبح به أن يكذب بمافيه الخلاف غير صواب لأن التقديم هنا واجب فالأولى تمثيل المكودى (وقوله ووصله مفعول مقدم) وهى جملة انشائية معطوفة على جملة خبرية والناظم لا يجيزها والله أعلم .

﴿ نعم وبئس ﴾

مناسبة ذكرهما عقب التعجب اشتراكهما مع فعلى التعجب فى الجمود وفى كون نعم تدل على المدح فهى بمنزلة أفعل وأفعل به إذا دلا على المدح وبئس تدل على الذم فهى بمنزلتهما إذا دلا على الذم .

﴿ وما جرى مجراها ﴾

مجراها يحتمل أن يكون مصدرا ميميا ...

(فعلان غير متصرفين * نعم وبئس رافعان اسمين)

صرح بفعلية نعم وبئس وفى ذلك خلاف ومذهب البصريين أنهما فعلان ثم بين أنهما يرفعان اسمين لقوله رافعان اسمين يعنى ان كل واحد منهما يرفع اسما ومجموعهما يرفع اسمين لا ان كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعلان ونعم وبئس مبتدأ ومعطوف ورافعان نعت لفعلان أيضا ولا يجوز أن يكون غير متصرفين ورافعان أخبارا لأنهما قيد فى فعلان وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبئس واسمين مفعول رافعان وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليتهما ثم اعلم ان مرفوعهما يكون ظاهرا ومضمرا وقد أشار الى الأول منهما بقوله : (مقارنى أل أو مضافين لما * قارنها) وقد مثل للثانى بقوله : (كنعم عقبى الكرما) ومثله قوله عز وجل : ولنعم دار المتقين . ومثال الأول قوله تعالى : فنعم المولى ونعم النصير . ثم أشار إلى الثانى فقال : (ويرفعان مضمرا يفسره * مميز) وفهم من قوله يفسره مميز أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم عليه بل التميز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله : (كنعم قوما معشره) فنعم فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله : قوما وفهم من المثال ان نعم وبئس لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى مخصوصا وسيأتى ثم قال : (وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر)

يعنى أن فى الجمع بين التميز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا واستدل من أجاز ذلك بقوله : تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

والمدح وهذا هو الآتى فى قوله واجعل كبئس الخ (فعلان غير متصرفين * نعم وبئس) (قول المكودى ومذهب البصريين الخ) استدلوا على ذلك بأمور منها اتصال تاء التأنيث بهما فى نحو قوله عليه السلام: من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت. أى الرخصة التى هى الوضوء وتقول بئست المرأة هند وتاء التأنيث علامة على الفعل الماضى كما مر وقال الكوفيون انهما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما فى نحو قول رجل من عقيل حين ولدت له بنت فقيل له نعم الولد فقال والله ما هى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة فأدخل الباء على نعم وفى نحو قول بعض العرب وقد سار الى محبوبته على حمار بطىء السير نعم السير على بئس العير فأدخل على وهى حرف جر على بئس وأجيب بأن المجرور بحرف الجر فيهما محذوف مع القول والجملة من نعم وبئس محكية بالقول المقدر والتقدير فى الأول ما هى بولد مقول فيه نعم الولد وفى الثانى نعم السير على عير مقول فيه بئس العير فيكون حينئذ الاسم الواقع بعد نعم وبئس الداخل عليهما حرف الجر مرفوعا وقال الكوفيون انه مجرور بدل من نعم وبئس ثم ان فى نعم لغات أربعا أفصحها كسر النون مع سكون العين وهى لغة القرآن ثم نعم بكسرتين قال الله تعالى : فنعما هى . ثم نعم بفتح فكسر ثم نعم بفتح فسكون وقال غير واحد ان اللغات الأربع أيضا واردة فى بئس (وقوله قيد فى فعلان) ولا يمكن وجود القيد الذى هو غير ورافعان بدون المقيد وهو فعلان وان كانا خبرين فيوجدان بدونه لكن يلزم على كون رافعان نعتا لفعلان الفصل بين المنعوت والنعت بالمبتدا وهو أجنبى من الخبر بمعنى أنه غير معمول له والأولى أن يكون رافعان خبرا لمبتدا محذوف مستأنف تقديره هما وهذا هو المناسب لتقدير المكودى حيث قال ثم انهما الخ لأن التعبير بثم يقتضى أنه مستأنف (وقوله يكون ظاهرا الخ) قال مجبر فى هذه العبارة قلق والصواب أن يقول إلى الظاهر والمضمر والظاهر إما مقرون بأل أو مضاف الى المقرون بها وقد أشار الى الظاهر بقسميه ﴿ قلت ﴾ والحق أنه لا قلق فى عبارة المكودى وانما فيها العموم فى ظاهرا وهذا العموم بينه كلام المصنف نعم الأولى البيان (مقارنى أل) هذه العبارة تقتضى أن الاسم مهما كان مقرونا بأل الا ويكون فاعلا تعرف بأل أم لا وليس كذلك بل محل كون المقرون بأل يصح أن يكون فاعلا إذا تعرف بها وأما إذا لم يتعرف بها نحو الذى فلا يكون فاعلا ولذا نكت عليه الموضح فى ابدال مقارنى أل بمعرفتين بأل الخ والمراد بأل الجنسية كما يدل عليه قول الناظم فى باب الفاعل: والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لأن قصد الجنس فيه بين ولقوله بعد ويذكر المخصوص بعد مبتدأ الخ لأن التخصيص انما يكون بعد التعميم وقيل للعهد (كنعم عقبى الكرما) فنعم فعل مدح وعقبى فاعله والكرما جمع كريم مضاف اليه والكرم يطلق على الشرف وعلى الجود والمخصوص بالمدح محذوف أى الجنة والجملة محكية بقول مقدر (ويرفعان مضمرا) أى جنس المضمر وليس المراد أنهما يرفعان ضميرا واحدا وكان ينبغى له أن يقيد الضمير بالاستتار كما فعل الموضح تنكيتا وقال الأزهرى ان الاستتار واجب سواء كان التميز مثنى أو جمعا (كنعم) (قول المكودى تقديره هو) الصواب هم كما يوجد فى بعض النسخ لأنه مفسر باسم جمع وهو قوم الذى هو تميز والتميز لا يكون إلا مطابقا ومعشر الرجل بفتح الميم عشيرته (وقوله وسيأتى) أى فى قوله ويذكر المخصوص الخ (وجمع تميز) (قول المكودى تزود مثل زاد الخ) البيت من الوافر وقائله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وتزود أمر من تزود وفاعله ضمير المخاطب ومثل مفعول مطلق وزاد مضاف اليه وأبيك مضاف بعد مضاف وفينا متعلق بزاد ونعم فعل مدح والزاد هو الفاعل وزاد أبيك بالرفع مخصوص بالمدح وزادا تميز والشاهد

وبأبيات أخر وتأول المانعون ذلك بما لايليق ذكره بهذا المختصر ثم قال :

(وما مميز وقيل فاعل * فى نحو نعم مايقول الفاضل)

إذا لحقت مانعم وبئس فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور وتارة يليها الاسم كقوله تعالى: فنعما هى. فان وليها فعل ففيها عشرة أقوال وان وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الاقوال وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أوفاعلا واقتصر فى شرح الكافية إذا وليها الفعل على قولين الأول أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء يقوله الفاضل واذا وليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص وينبغى أن يحمل تمثيله على أن المراد فى نحو نعم مايقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه مانعم وبئس ليدخل فيه ماوليه الاسم وفى تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين ثم قال :

(ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا)

المخصوص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وفى اعرابه ثلاثة أوجه أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذى فى الفاعل وهذا قول متفق عليه الثانى أنه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه وقد أجازه قوم منهم ابن عصفور الثالث أنه خبر مبتدأ مضمر وهذا أيضا مختلف فيه وقال به كثير ونسب المصنف اجازته إلى سيبويه وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة لأن قوله مبتدأ محتمل للوجهين إذا لم يذكر الخبر وقوله ليس يبدو أبدا يعنى أنه إذا جعل المخصوص خبرا كان حذف المبتدأ واجبا وفهم من قوله بعد أن محل المخصوص يكون متأخرا عن فاعل نعم وبئس وبعد متعلق بيذكر ومبتدأ حال من المخصوص ثم قال :

(وان يقدم مشعر به كفى * كالعلم نعم المقتنى والمقتفى)

يعنى أن المخصوص قد لايذكر بعد الفاعل لذكر مايشعر به قبل نعم وبئس وشمل ذلك صورتين الأولى أن يذكر قبل نعم متصلا بها

فى كون الشاعر جمع بين الاسم الظاهر الذى هو الزاد والتمييز الذى هو زادا (وقوله وتأول المانعون الخ) أول بوجوه أولاها ما أوله به أبو حيان بأن فاعل نعم ضمير مستتر والزاد هو المخصوص بالمدح وزاد أبيك بالرفع بدل منه وزادا تمييز وحينئذ فليس فيه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز (وما مميز وقيل فاعل) (قول المكودى وكلامه صالح لجميع الأقوال الخ) أى العشرة فيما إذا وليها فعل أو الثلاثة فيما إذا وليها اسم وهو غير صحيح فيهما بل إذا وليها فعل فلا يشمل النظم من العشرة إلا الثمانية وأما القول بأن الفاعل ضمير وماهو المخصوص والقول بأن ماحرف كاف لنعم وبئس عن الفعل كما كفت قل وطال ولذلك دخلت نعم وبئس على الجمل الفعلية فلا يصدق بهما كلام الناظم ولو أراد المصنف التنصيص على مايشمل هذين القولين لقال وقيل مخصوص وكف حاصل كذا قيل لكن لايؤخذ من الناظم هل ذلك فيما وليها فعل أو اسم وأما إذا وليها اسم فلا يشمل كلام الناظم الاولين كونها تمييزا أو فاعلا واما الثالث وهو أنها مركبة من نعم وصيرورة الجميع فعلا ماضيا وما بعده فاعل فلا يشمله الناظم (وقوله وجميعها) قد علمت ان الذى يرجع إلى كون ما تمييزاً أو فاعلا من العشرة ثمانية فقط (وقوله والفعل بعدها صفة لها) وفاعل نعم ضمير مستتر والعائد من الصفة إلى الموصوف محذوف كالمخصوص بالمدح والتقدير نعم هو شيئا من نعته وصفته بقوله الفاضل الحق (ويذكر المخصوص بعد) أى بعد ما ذكر من فاعل نعم وبئس الظاهر وبعد التمييز إذا كان الفاعل ضميرا وعبارة الناظم هنا أحسن من عبارة الموضح وانما احتيج للمخصوص لان فاعل نعم وبئس المقصود به الجنس والجنس عام يحتاج إلى بيان من يتوجه اليه المدح والذم على سبيل التخصيص فيكون كأنه تفصيل بعد الاجمال وخصوص بعد التعميم ليكون أوقع فى النفس (قول المكودى والخبر محذوف الخ) تقديره زيد الممدوح أو المذموم (وقوله وهذا قول مرغوب عنه) وجه كونه مرغوبا عنه أن هذا الحذف للخبر هنا ملتزم ولم نجد خبرا يجب حذفه إلا مع شيء يسد مسده وليس هنا ماسد مسده (وقوله إلى سيبويه) يعنى فى غير هذا الكتاب (وقوله وفهم من كلام الناظم الأقوال الخ) هى وإن كانت باعتبار ظاهره مفهومة من المصنف هنا فالصواب تخصيصه بالأول والثالث لأنه صرح فى غير هذا الكتاب برد الثانى فلا ينبغى حمل كلامه عليه (وان يقدم مشعر) اعترض ابن هشام وغيره مثال الناظم بأنه ليس من تقديم المشعر كما تقتضيه عبارة الناظم وقرره المكودى

كالمثال الذى ذكر . الثانية أن يذكر فى الكلام الذى قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى : انا وجدناه صابرا نعم العبد . أى نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالمخصوص فى كلام غير المتكلم بنعم وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الأفعال فيقول المجيب نعم الرجل ومشعر صفة لمحذوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفى محذوف والتقدير كفى عن ذكر المخصوص بعد والمقتفى المكتسب والمقتفى المتبع ولما فرغ من أحكام نعم وبئس شرع فى حكم ما جرى مجراهما فقال : (واجعل كبئس ساء) يعنى ان ساء مساوية لبئس فى المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلا أبو لهب وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول أول باجعل وكبئس مفعول ثان ثم قال :

(واجعل فعلا * من ذى ثلاثة كنعم مسجلا)

يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوى فى ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو كبرت كلة وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضؤ الرجل زيد وعلم الرجل عمرو ويعنى بقوله كنعم فى الحكم لا فى المعنى لأن فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلا منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذى لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا فيكون التقدير واجعل فعلا فى حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالا من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنعم مطلقا أى فى جميع أحكامها ثم قال : (ومثل نعم حبذا)

بذلك بل هو من تقديم المخصوص والاعتراض المبنى على ان العلم بالرفع فى النظم مبتدأ والحق أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم أو يقرأ العلم بالنصب فيكون منصوبا على الاغراء أى الزم العلم فعلى هذين الوجهين يكون من تقديم المشعر فقط (واجعل كبئس ساء) (قول المكودى فتقول ساء الرجل الخ) مثل بمثالين إشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهرا كما فى المثال الأول أو ضميرا مفسرا بتمييز كما فى المثال الثانى (وقوله ووزنه فعل بضم الخ) لكن بعد التحويل لأن الأصل فيه فعل بفتح العين من السوء ضد السرور من ساء الأمر يسوءه متعد متصرف ثم حول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن من معنى بئس فصار جامدا قاصرا وفى قوله ووزنه فعل اعتراض على الناظم فانه لا وجه لافراده بالذكر مع دخوله فى عموم قوله بعد واجعل فعلا الخ وستعلم جوابه بعد (واجعل فعلا) (قول كدى وبئس من الذم) هذا اعتراض ثان على الناظم سيتبين مع غيره والحاصل أنه اعترض هذا البيت بوجوه منها إفراد ساء عن فعل المذكور بعده مع أنه منه كما ذكره كدى ونكت به الموضح فى قوله ومنه أمثلة ساء فعطف ما بعده عليه من عطف عام على خاص قيل ولا نكتة ومنها أنه جعل فعل كنعم فقط مع أنه كما يكون كنعم يكون كبئس أيضا كما صرح به المكودى والموضح ومنها أن الناظم يقتضى أن فعل المذكور لا يكون فاعله إلا ظاهرا مقرونا بأل أو مضافا للمقرون بها أو ضميرا مفسرا بتمييز ولا يكون غير ذلك مع أنه قد يكون الفاعل ظاهرا من غير اقتران ولا اضافة نحو فهم زيد وقد يأتى مجرورا بالباء نحو جاد بهن أبياتا فبهن فاعل مجرور بالباء الزائدة حملا على أفعل به فى التعجب ومنها أن الناظم يقتضى أن كل فعل ثلاثى يصاغ منه فعل سواء توفرت شروط التعجب الثمانية أم لا وليس كذلك بل لا يصاغ إلا مما توفرت فيه شروط التعجب الثمانية المارة فى قوله : وصغهما الخ وهذان الاعتراضان الأخيران مأخوذان من الموضح ولم يشر لهما كدى وأجيب عن الأول بأمور منها أن ساء أفردت بالذكر للاتفاق على لزوم اجرائها فى الأحكام مجرى بئس بخلاف غيرها من أفراد فعل ففيه خلاف ومنها ان ساء للذم العام كبئس بخلاف نحو جهل وبخل فهى للذم الخاص وأجيب عن الثانى بأن فى كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف والتقدير كنعم وبئس ويدل لهذا ساء فانه من باب فعل كما علمت وأجيب عن الثالث بأن الأخفش حكى لغتين عن العرب لغة تجرى فعل مثل نعم وبئس فى جميع الأحكام دون زيادة ولا نقصان وهى الفصحى وعليها اقتصر الناظم فلا اعتراض عليه وان حكى الأخفش لغة أخرى وان فعل لا يجرى مجراها فى جميع الأحكام وهى التى فى الموضح لكنها غير فصحى فالاعتراض على الموضح لذكره غير الفصحى لا على الناظم نعم الرابع لم يجيبوا عنه وقد أصلحوا الشطر الثانى بما نصه: واجعل فعلا * مما تعجب كنعم مسجلا. أى مما تعجب منه فحذفت إحدى التاءين وحذفها مطرد وحذف العائد لوجود شرطه وهو جر العائد بمثل الحرف الذى جر به الموصول (ومثل نعم حبذا) ذكر حب بعد قوله واجعل الخ من ذكر الخاص بعد العام لأن حب أصله حبب بضم الباء ونكتة التصريح بهذا الخاص اختصاص حب مع فاعلها بأمور سنذكر بعضها

يعنى أن حبذا مثل نعم مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم لاختلاف بعض أحكامها الا أن فى حبذا زيادة على نعم وهى الحب والتقريب من القلب وهى مستفادة من لفظ حب ثم قال : (الفاعل ذا) يعنى ان ذا فاعل بحب وفهم منه أن حب فعل وأن حبذا جملة من فعل وفاعل ثم قال : (وان ترد ذما فقل لاحبذا) يعنى انك إذا أردت بحبذا الذم أدخلت عليها لا فتقول لاحبذا زيد فتساوى معنى بئس لان نفى المدح ذم وقد جمع الشاعر بينهما فقال : ألا حبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

(وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهى المثلا)

اعلم أن حبذا تحتاج الى مخصوص كما تحتاج اليه نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا المخصوص ان مخصوص حبذا لايكون الا متأخرا عن ذا بخلاف المخصوص بعد نعم فانه يتقدم وفهم من سكوته عن اعرابه أنه مبتدا وخبره فى الجملة

(قول كدى مع فاعلها) أى مع فاعل نعم وأشار بهذا الى رفع ماتقتضيه عبارة الناظم من أن حب وذا معا بمعنى نعم خاصة وأجيب عن الناظم بان فى كلامه حذف الواو مع ماعطفت والتقدير ومثل نعم وفاعلها الخ وقول المرادى جوابا عن المصنف أنه ذكر حب مقرونة بذا ليبين أنها لاتكون بمنزلة نعم إلا إذا كانت مقرونة بذا مردود بتصريح الناظم بعد بأن فاعل حب قد يكون غير ذا فى قوله: وماسوى ذا ارفع بحب أو جر الخ (وقوله لاختلاف بعض أحكامها الخ) من جملة مااختلفا فيه عدم جواز تقديم المخصوص بعد حب كما يؤخذ من: وأول ذا المخصوص الخ والمخصوص بنعم يجوز تقديمه ومنها أن مخصوص نعم لايكون إلا مطابقا لفاعلها والمخصوص بعد حبذا لايلزم فيه المطابقة كما يؤخذ من قوله : لاتعدل بذا الخ ومنها جواز دخول حرف النداء بتأويل على حبذا ولا يجوز دخول حرف النداء على نعم (الفاعل ذا) هذا مذهب سيبويه وان حب فعل مدح وذا فاعل وقيل ان حب ركبت مع ذا وصار الأصل نسيا منسيا ثم قيل غلبت حب على ذا فصار الجميع فعلا ماضيا والمخصوص هو الفاعل وقيل غلب ذا على حب فصار الجميع اسما مبتدا والمخصوص خبرا انظر وجه هذه الأقوال الثلاثة فى الأزهرى (وان ترد ذما) (قول المكودى لان نفى المدح ذم الخ) ﴿ فان قلت ﴾ لايلزم من نفى المدح ثبوت الذم بل يحتمل ذمه ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض للذم ﴿ قلت ﴾ ان المدح والذم ضدان لاواسطة بينهما فنفى أحدهما يوجب ثبوت ضده (وقوله ألا حبذا الخ) البيت من الطويل وقائله أم سلمة فى مية صاحبة ذى الرمة وألا حرف تنبيه وحب فعل مدح وذا فاعل بها وأهل مخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله خبر والملا مضاف اليه بمعنى الجماعة وغير منصوب على الحال وأن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها وإذا ظرف خبرها وذكرت فعل ماض مبنى للمفعول ومى بضم الياء نائبة عن الفاعل هو مرخم مية فى غير النداء اذ أصله مية فلا الفاء واقعة فى جواب اذا ولا نافية وحبذا فعل وفاعل وهيا هو المخصوص بالذم مبتدأ وما قبله خبر والشاهد فى حبذا الأولى ولاحبذا الثانية (وأول ذا المخصوص) (قول المكودى لايكون الامتأخرا) انما وجب تأخيره لأنه اذا تقدم يوهم ان فى حب ضميرا مستترا يعود على الاسم السابق وذا فى محل نصب مفعول به (وقوله والأمثال لاتغير) أى فكذلك ما أشبهها * ومن الأمثال قولهم الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء يقال لمن طلب شيئا فاته وقته ويقال بكسر التاء عند خطاب المذكر والمثنى والجمع وهو فى الأصل خطاب لامرأة اسمها سدوس بنت لقيط بن زرارة كانت متزوجة بعمرو بن عدى وكان شيخا كبيرا موسرا فكرهته وسألته الطلاق فطلقها فتزوجت ولد عمها عمرو بن سعيد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما أتى وقت الشتاء قل اللبن فأرسلت تطلبه من مفارقها فقال الصيف الخ فلما رجع اليها الرسول وأخبرها الخبر ضربت على منكب زوجها الشاب وقالت هذا ومزقه خير ثم ان التحقيق ان التاء المذكورة ليست لخطاب المذكر والمثنى والجمع بل الكلام مستعار لما يضرب له فكأنه قيل للذى ضرب له حالك كحال من قيل لها الصيف ضيعت اللبن فالتاء لازالت فى خطاب المؤنث فلا يعنى بها المخاطب فى الحال وانما يعتبر أصلها قال الشيخ سيدى الطيب وهذا التحقيق يريك فساد ألغاز بعض القاصرين اذ قال :

يانحاة الزمان أية تاء * فى خطاب الذكور تكسر حقا
وبنظم الفصيح ذلك نص * لايرد بكسرها فلترقا

فأجابه قاصر مثله بقوله :

ياإمام النحاة غربا وشرقا * كل علم لفهمكم صار رقا
مثل الفوت فى جوابك كاف * لابرحت على البرية ترقى

واللغز للبركة الأفضل العلامة الأمثل سيدى التاودى بن سودة والجواب للعلامة المحقق الشريف سيدى على بن هشام العراقى

قبله كما سبق في مخصوص نعم وقوله ايا كان يعني مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا وقوله لا تعدل بذا يعني أنه لا يكون الا مفردا مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القياس أن يكون اسم الاشارة مطابقا للمخصوص في التأنيث والتثنية والجمع لكنه أفرد في الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله : فهو يضاهي المثلا . أي يشابه المثل والأمثال لا تغير ثم قال :

(وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالبا) يعني ان حب قد يكون فاعلها غير ذا من الاسماء مع ارادة المدح وفي فاعلها حينئذ وجهان أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفي حائها اذ ذاك الضم وهو الاكثر والفتح والى ذلك أشار بقوله :

(ودون ذا انضمام الحا كثر) ووجه الفتح البقاء على الأصل ووجه الضم ان الأصل فيه حبب بضم الباء فنقلت الضمة الى الحاء فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب بزيد وحب بزيد ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها * وحب بها مقتولة حين تقتل

وما مفعول مقدم بارفع أو بجر فهو من باب التنازع وصلتها سوى انتهى .

المعروف بسيدي زيان والد سيبويه وقته سيدي ادريس العراقي واعتراض الشيخ الطيب عليها غير سديد لأنه بناه على تحقيق الأمر واللغز مبني على الظاهر والستر وهو في الظاهر الخطاب انما هو للحاضر لاسيما من لا يعرف المجاز رحم الله الجميع وعمنا وعمهم بفضله (قوله ايا كان) ايا اسم شرط خبر كان مقدم عليها وكان فعل الشرط واسم كان ضمير المخصوص وجملة لا تعدل جواب الشرط (قوله فهو يضاهي) ظاهر تقدير المكودي انه هو انما يعود على ذا فيكون علة للزوم ذا في جميع الأحوال والظاهر وهو الذي قرر به الموضح انه يعود على ماذكر فيكون علة لأمرين لزوم تأخير المخصوص ولزوم افراد ذا (وما سوى ذا) (قول المكودي وهو الأكثر) تبع فيه ولد الناظم والا فعبارة النظم تصدق بكون الضم مساويا للفتح أو راجحا أو مرجوحا ولا يدل قوله كثر على أنه أكثر من الفتح كما قد توهم لأنه صرح بكثرة الضم في نفسه وهل الفتح أكثر منه أو مساو له أو أقل يبقى ماهو أعم (ودون ذا انضمام) (قول المكودي قوله فقلت اقتلوها الخ) البيت من الطويل وقائله الأخطل والفاء في فقلت عاطفة وجملة اقتلوها من الفعل والفاعل والمفعول محكية بالقول والضمير المنصوب المؤنث في اقتلوها عائد على الخمر ومعنى مزجها خلطها بالماء وحب بضم الحاء فعل مدح وبها فاعل ومقتولة تمييز وحين ظرف وجملة تقتل مضافة لحين والمعنى اقتلوا الخمر بخلطها بالماء فان الخمر اذا خلطت بالماء يحبها الشارب أكثر من غير المخلوطة بالماء وعلة ذلك كما قيل انها اذا خلطت بالماء قدر الشارب على شربها وخفت رائحتها وقيل غير ذلك . الشاهد في ضم حاء حب وزيادة الباء في الفاعل (وقوله فهو من باب التنازع الخ) قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم والاولى انه من الحذف من الأواخر لدلالة الأول عليه ثم انهم استشكلوا دخول حرف العطف على مثله في قول المصنف أو فجر فان أو دخلت على الفاء وأجيب بأن الفاء زائدة وقيل هي غير زائدة بل جواب شرط مقدر كأنه قال أو ان لم ترفع فجر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله أفعل التفضيل ﴾

فهرست حاشية سيدى العلامة ابن حمدون على شرح العلامة المكودى رحمهما الله

(تمت)

التـــــاج

الجامع للأصول

في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم

تأليف

الشيخ منصور علي ناصف

من علماء الأزهر الشريف ومدرس بالجامع الزينبي

قد جمعه مؤلفه من كتب الأحاديث الخمسة المعتمدة .

والكتاب حسن الترتيب جميل الشكل سهل العبارة متين الأسلوب وقد افتتح مؤلفه أبوابه بما يناسبها من آيات القرآن الكريم وزاد فيه من أحاديث الموطأ .

والكتاب أيضا مزدان بشرح حوى ما تمس إليه الحاجة من الموضوعات الدينية مع الإلمام بمذاهب الأئمة المجتهدين .

وقد طبع على ورق جيد مصقول

ويطلب من :

دار إحياء الكتب العربية

عيسى البابي الحلبي وشركاه

صندوق بريد الغورية رقم ٢٦ ـ القاهرة

حاشية العلامة ابن حمدون
على شرح المكودى
لألفية ابن مالك

رضى الله عنهم أجمعين

وبهامشها

الشرح المذكور ، ضاعف الله لمؤلفه الأجور

الجزء الثانى

(١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م)

دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابى الحلبى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أفعل التفضيل ﴾

أفعل التفضيل مضاف ومضاف اليه وانما أضيف إلى التفضيل لأنه دال عليه واحترز به من أفعل الذى ليس للتفضيل كأحمر واشهل ثم قال :

(صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذ أبى)

يعنى أن افعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعلا التعجب ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة فى باب التعجب فافعل مفعول بصغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للتعجب وأب فعل أمر من أبى يأبى أى امتنع واللذ مفعول بأب وهى لغة فى الذى وأبى فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير عائد على اللذ ثم قال :

(وما به إلى تعجب وصل * لمانع به إلى التفضيل صل)

قد تقدم فى باب التعجب ان الفعل إذا عدم بعض الشروط الصوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه باشد وشبهه وكذلك يتوصل أيضا الى بناء صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما توصل به إلى صوغ فعل التعجب الا انه نبه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله : ومصدر العادم إلى آخر البيت ولم ينبه هنا على تمامها وتمامها ان يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوبا على التميز فتقول أنت أشد بياضا من زيد وأكثر استخراجا من عمرو وما مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسره صل وهى موصولة وصلتها وصل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أفعل التفضيل ﴾

مناسبة ذكره عقب نعم وبئس أن نعم موضوعة للمدح وبئس للذم وأفعل يكون للمدح نحو زيد أفضل من عمرو ويكون للذم نحو زيد أجهل من عمرو ولكن المدح فى نعم والذم فى بئس عامان من غير تعرض للغير ومدح أو ذم اسم التفضيل خاص وفيه التعرض للغير وهو المفضول وقد اعترض تعبير الناظم بأفعل التفضيل بأمور منها أنه لا يشمل الا اسم التفضيل الدال على المدح إذ الذى يفهم من التفضيل المزية فى الصفات الحسنة فلا يشمل زيد أبخل ولا أقبح من عمرو فكان الأولى التعبير بأفعل الزيادة وأجيب بأن هذه العبارة صارت فى الاصطلاح اسما لأفعل الدال على الزيادة حسنة أو قبيحة ثم ان التفضيل يقتضى مشاركة المفضول للموصوف فى أصل الوصف حسنا أو قبيحا لكن الموصوف باسم التفضيل زاد على غيره كقولك زيد أفضل من عمرو فعمرو شارك زيدا فى الفضل لكن زاد زيد عليه فيه ولكن المشاركة أغلبية وقد لا يشارك المفضول الفاضل نحو العسل أحلى من الخل فالعسل لم يشارك الخل فى الحلاوة أصلا ولهذا قالوا فى نحو قوله تعالى : هو أعلم بكم . ان اسم التفضيل ليس للمشاركة وانما هو بمعنى فاعل وكذلك الله أكبر لأنه لم يشاركه أحد فى الكبرياء حتى يكون تعالى أكبر من الكبير فأكبر بمعنى كبير وهكذا يجب تأويل ما أوهم وقد تكون المشاركة فى المبغوضين فيختار أهونهما نحو : قال رب السجن أحب الى الخ . فالسجن والمعصية المدعو اليهما كلاهما مبغوض لكن السجن أهون فيؤول بهذا أهون شرا من غيره (صغ من مصوغ) (قول كدى يجوز صوغه الخ) هذه العبارة فيها إيهام والأولى ان يأتى باداة الحصر بأن يقول انما يصاغ كما عبر بذلك الموضح ويجاب عن كدى بأن الحصر مستفاد من قوله بعد ويمتنع صوغه الخ فاذا سمع من العرب صوغه مما عدم الشروط أو بعضها فاحكم عليه بأنه شاذ وأجره على قوله فى التعجب وبالندور احكم الخ (وقوله وهى لغة فى الذى الخ) صرح أبو اسحق بأنها لغة ولكنها رديئة ولو قال وأب ما أبى كما قال ابن غازى ما احتاج لهذا (وما به إلى تعجب) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وهل يتوصل لما عدم بعض الشروط بما مر فى التعجب أم لا فأجاب بأن الحكم واحد (قول كدى ولم ينبه هنا على تمامها الخ) هذا مبنى على أن ما فى قول

وبه الأول متعلق بوصل وكذلك الى تعجب ولمانع وبه الثانى متعلقان بصل وهو على حذف مضاف تقديره بمثل وإلى التفضيل متعلق بصل والتقدير وماوصل به الى التعجب لأجل المانع صل بمثله الى أفعل التفضيل ثم قال :

(وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أولفظا بمن ان جردا)

أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام مجرد من أل والاضافة ومعرف بأل ومضاف وأشار بهذا البيت الى القسم الأول يعنى ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة فلابد من اقترانه بمن لفظا كقوله عزوجل : وللآخرة خير لك من الأولى . أو تقديرا كقوله تعالى : والآخرة خير وأبقى . أى من الدنيا وفهم منه ان ماسوى المجرد وهو المعرف بأل والاضافة لايقترنان بمن . ثم ان أفعل التفضيل بالنظر الى مطابقته للموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم المطابقة ولزوم المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان لمنكور يضف أوجردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا)

يعنى ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة أومضافا الى نكرة يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال ويضف مجزوم بأن وأوجردا معطوف عليه وألزم جواب الشرط وتذكيرا مفعول ثان بالزم وان يوحدا معطوف على تذكيرا أى ألزم تذكيرا وتوحيدا وعبر بذلك عن عدم المطابقة ثم أشار الى الثانى فقال :

المصنف ومابه الخ واقعة على اللفظ الذى هو أشد أو أكثر والحق ان ماواقعة على الحكم أو الطريقة والحكم والطريقة يشملان تمام العمل لكن يكون فيه ايهام اذ المتقدم طريقتان طريقة أفعل وأفعل به ولم يدر مراده منهما والحق ان ماواقعة على اللفظ الذى هو أشد فقط وتمام الكيفية صرح بها فى قوله فى التمييز والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ (وقوله وبه الأول متعلق بوصل الخ) ﴿فان قلت﴾ يؤخذ من كلامه كتقديره ان النائب هو به والنائب كالفاعل فكما لايتقدم الفاعل لايتقدم نائبه ﴿قلت﴾ النائب عن الفاعل ليس هو به بل النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل وتقديره وماوصل هو أى الوصل على حدماقيل فى عود هو فى اعدلوا هو أقرب على العدل المفهوم من اعدلوا ومثل هذا وقع لصاحب السلم فى قوله : ومابه الى تصور وصل الخ وفى قوله : وما لتصديق به توصلا

(وأفعل التفضيل) (قول كدى أفعل التفضيل على ثلاثة الخ) المناسب لكلام الناظم أن يقسم تقسيما آخر بان يقول معمول أفعل التفضيل تارة يجب اقترانه بمن وتارة يجب تجرده منها والى القسم الأول أشار بالمنطوق ويكون الثانى مأخوذا من المفهوم والعذر لكدى انه لما كان جر معموله بمن وعدم جره موقوفا على كون اسم التفضيل مجردا أو معرفا أو مضافا قسمه للاقسام الثلاثة أولا وقوله الى القسم الأول أى بالمنطوق وأشار الى القسمين الأخيرين بالمفهوم فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من المصنف واحد بالمنطوق واثنان بالمفهوم كما صرح به بعد فى قوله وفهم منه الخ (وقوله كقوله عزوجل : وللآخرة الخ .) اللام لام الابتداء والآخرة مبتدا وخير خبره وهو اسم تفضيل وأصله أخير لكن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ومثله شر أصله أشر وفى الكافية :

وغالبا أغناهم خير وشر * عن قولهم أخير منه وأشر

ومن الأولى معمول اسم التفضيل وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهولك وهو جائز ومثله قوله تعالى : النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم . وكما يجوز الفصل بالجار والمجرور المعمول لاسم التفضيل كذلك يجوز الفصل بالظرف والحال والتمييز فمن الفصل بالظرف قوله عليه الصلاة والسلام : لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . ففصل بين اسم التفضيل ومعموله بالظرف الذى هو عند وبه تعلم ان قول الناظم صله ليس على اطلاقه بل محل وجوب الوصل اذا لم يكن الفصل بماذكر والاجاز وعبر الموضح بيعده بدل صله لما قلنا تنكيتا عليه وانما وجب جر المعمول بمن فيما اذا كان اسم التفضيل مجردا جبرا لما فات اسم التفضيل من أل والاضافة ووجب تجرد المعمول من حرف الجر الذى هو من فيما اذا كان اسم التفضيل غير مجرد لان كون المعمول مضافا اليه ينافى جره بالحرف وكون اسم التفضيل مقرونا بأل ينافى جر المعمول بمن لان أل ومن لايجتمعان كما لاتجمع أل والاضافة ورد المصنف بأبدا على المبرد القائل بان المجرد يأتى بمعنى اسم الفاعل فيكون مجردا عن معنى من قياسا (ألزم تذكيرا وأن يوحدا) انما وجب افراده قيل لانه تضمن معنى الفعل والمصدر ألاترى الى قولك زيد أفضل من عمرو أن معناه زيد يزيد فضله على فضل عمرو والفعل لايثنى ولايجمع اتفاقا والمصدر على الأصح فكذلك اسم التفضيل الذى فى معناهما ووجب تذكيره لوجوب تذكير فعله الذى هو بمعناه لكون فاعله ظاهرا مفردا كما فى المثال السابق هذا أصح ماعللوا به وتامله فان هذا التعليل يجرى فى اسم التفضيل كيفما كان مجردا أوغير مجرد والحق فى التعليل أن اسم التفضيل اذا كان غير مقرون بأل ولا مضافا لمعرفة فهو شبيه بفعل التعجب وفعل التعجب ملازم للافراد والتذكير فكذلك ماأشبهه (وقوله وزيد أفضل رجل) معناه زيد أفضل من كل رجل ثم حذف من كل وأضيف اسم التفضيل الى نكرة ليفيد العموم

(وتلو أل طبق) يعنى ان أفعل التفضيل اذا دخلت عليه أل لزمت مطابقته لموصوفه فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والهندات الفضليات وتلو أل طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق ثم أشار الى الثالث فقال: (وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه) يعنى ان أفعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون . فافرد أحب وأقرب وجمع أحاسن وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهى موصولة وصلتها أضيف ولمعرفة متعلق باضيف ثم قال :

(هذا اذا نويت معنى من وان * لم تنو فهو طبق مابه قرن)

يعنى ان جواز المطابقة وعدمها فى المضاف الى المعرفة مشروط بأن تكون الاضافة فيه بمعنى من وذلك اذا كان أفعل مقصودا به التفضيل وأما اذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم الأشج والناقص أعدلا بنى مروان

لكن العموم مستفاد من المقام لا من النكرة فلا يقال النكرة لا تعم الا بعد النفى وهنا وقعت بعد الاثبات وهكذا يقال فى سائر الأمثلة لكن يجب مطابقة المضاف اليه للموصوف كما فى أمثلة كدى والمناسب لكلام المصنف تقديم المضاف الى نكرة على المجرد :

(وتلو أل طبق) إنما وجبت المطابقة فى المقرون بأل لبعده من مشابهة فعل التعجب لان فعل التعجب لا يقترن بأل فلما اقترن اسم التفضيل بأل وجب أن يطابق الموصوف (قول كدى والهندان الفضليان) تثنية فضلى بالألف فى المفرد قلبت ياء فى المثنى وجمع المؤنث وسيقول الناظم: آخر مقصور تثنى اجعله يا الخ (وما لمعرفه) هذا مفهوم قول الناظم سابقا وان لمنكور يضف (قول كدى قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إلى الخ.) أخرجه البيهقى فى شعب الايمان لكن بلفظ خياركم أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا واعرابه ألا حرف استفتاح وأخبر بضم الهمزة فعل مضارع وفاعله ضمير المتكلم وكم مفعول أول وبأحبكم مفعول ثان وأحب اسم تفضيل صفة لمحذوف أى بقوم أو أناس أحبكم وهو غير مطابق ولو طابق لقال بأحبائكم والى جار ومجرور متعلق باحب وأقربكم اسم تفضيل معطوف على أحب وهو غير مطابق أيضا ولو طابق لقال وأقاربكم ومنى متعلق به ومجالس جمع مجلس منصوب على الظرفية وكذلك يوم القيامة وأحاسنكم خبر لمحذوف تقديره هم أحاسنكم وهو مطابق ولو لم يطابق لقال أحسنكم وأخلاقا منصوب على التمييز والموطئون بكسر الطاء خبر لمحذوف جمع موطىء اسم فاعل من وطأ اذا مهد وأكنافا جمع كنف والمراد به الجانب أى الذين خفضوا جانبهم لعباد الله والذين خبر لمحذوف أيضا ويحتمل أن يكون كل من الموطئون ومن الذين تفسيرا لأحاسنكم أخلاقا وجملة يألفون صلة الذين أى الذين يألفهم الناس ويألفون الناس وفى هذا الحديث مايدل على أفضلية حسن الخلق قال تعالى : خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين . ﴿ويذكر﴾ أن بعض حفدة مولاتنا فاطمة الزهراء لقيه شخص وجعل يسبه فاعرض عنه فاتى الى وجهه وقال له إياك أعنى فقال وأنا عنك أعرض ﴿ويذكر﴾ ان سيدنا أحمد بن حنبل رضى الله عنه دق انسان عليه باب داره فلما خرج قال له لا حاجة لى بك ثم دخل داره فدق عليه الباب مرة ثانية فلما خرج قال لا حاجة لى بك وفعل ذلك مرارا عديدة والشيخ لا يتألم وفى المرة الأخيرة كان الشيخ لابسا لثوب أبيض فأراق عليه ذلك الانسان الدواة بالمداد قصدا فقال الشيخ أرشدتنى أرشدك الله كنت متحيرا فى كيفية صبغ هذا الثوب فارشدتنى الى صبغه أسود فجعل الرجل يقبل يديه ويقول ياسيدى سامحنى فقال له أمدحنى على خصال موجودة فى الكلب فانك اذا دعوته أجاب واذا طردته ذهب وهو غير عاقل فكيف بالعاقل ﴿وذكر﴾ ان بعض أولاد سيدنا على كرم الله وجهه كان له وصيف فاتاه بماء فى إبريق ليغسل يده وكان الماء يغلى ولم يشعر به الوصيف فلما صبه على يد سيده سقط جلدها فرفع رأسه الى الوصيف فقال له ياسيدى والكاظمين الغيظ فقال كظمت غيظى فقال والعافين عن الناس فقال قد عفوت عنك فقال والله يحب المحسنين فقال اذهب أنت حر فى سبيل الله ﴿وعن بعض الأدارسة﴾ انه كان مارا فى الطريق وكان انسان يحمل أعوادا على دابة فاصاب عود عين الشريف فازالها من محلها وخرجت فاجتمع الناس وجعلوا يضربونه فاخذه الشريف من يده وذهب به الى منزله وأكرمه وأعطاه عطية وقال له هذا لحق ماخوفناك (عن ذى معرفه) متعلق بمحذوف صفة لوجهين والتقدير وجهين مرويين ومنقولين عن ذى معرفة وصاحب المعرفة هو النبى ﷺ وأشار به الناظم لهذا الحديث (هذا اذا نويت) (قول كدى الأشج والناقص الخ) الأشج لقب لعمر بن العزيز ولقب

أى عادلاهم فهذا اشارة لجواز الوجهين فى المضاف الى معرفة وهذا مبتدأ والخبر محذوف أى هذا الحكم ويجوز أن يكون خبرا مقدما والمبتدا محذوف أى الحكم هذا وإذا ظرف مضمن معنى الشرط وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم عليه وان لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير وان لم تنو معنى من والمراد بما به قرن ماهو أفعل التفضيل له ثم اعلم ان من الصاحبة لافعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما)

يعنى أن المجرور بمن الصاحبة لافعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين احداهما أن يكون المجرور اسم استفهام والأخرى أن يكون مضافا الى اسم استفهام وقد مثل للأولى بقوله : (كمثل ممن أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار الى الثانى فقال : (ولدى * اخبار التقديم نزرا وجدا)

يعنى ان المجرور بمن المذكورة إذا كان خبرا أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير وقد يتقدم عليه بقلة وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله :

(فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه أطيب)

بذلك لأنه كان بجبينه أثر شجة وضربة من دابة ضربته والناقص هو سليمان بن عبد الملك بن مروان كما فى غ وغيره والذى فى التصريح انه يزيد بن الوليد بن عبد الملك الخ وهو الذى عند أهل التاريخ ولقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجيش وخفف عن الرعية (وقوله أى عادلاهم الخ) حمله على أنه لا تفضيل فيه أصلا لأنه لم يكن أحد فى بنى مروان عادلا إلا هما وانما جازت المطابقة وعدمها فيما إذا نويت معنى من لأنك إذا نظرت الى اللفظ وجدت من غير مذكورة فيكون قد أشبه المقرون بال فى عدم وقوع من بعدها والمقرون بأل يكون مطابقا كامر فى وتلو أل طبق فكذلك ما أشبهه وان نظرت إلى المعنى وانه على معنى من فيكون أشبه المجرد فى قوع من بعدها والمجرد لا يطابق لقوله وان لمنكور فكذلك ما أشبهه ووجبت المطابقة فيما إذا لم تنو من لشبهه بالمعرف بال فى خلو كل منهما عن لفظ من ومعناها (وقوله أى هذا الحكم الخ) لا معنى له لأن الاسم المعرف بال الواقع بعد اسم الاشارة نعت أو بدل فتبقى النفس متشوقة للخبر (وقوله ويجوز أن يكون الخ) لا معنى له أيضا والصواب ان هذا مبتدا والظرف بعده خبر (وقوله والمراد بما به قرن الخ) هذه العبارة غير ظاهرة والأولى أن يقول والمراد بما الموصوف الذى أفعل التفضيل له ومعنى قرن وضع وربط وسيق (وان تكن بتلو من) الأولى ان يذكر هذا البيت والذى بعده عقب قوله سابقا وأفعل التفضيل صله الخ كما قدمه الموضح هناك تنكيتا على الناظم لأنه من تتمة الكلام على ما يجب للمجرد ويكونان فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وهل يجوز تقديمها على أفعل التفضيل أم لا قال فيه تفصيل نبه عليه هنا (كمثل ممن) الكاف زائدة ومثل خبر لمبتدا محذوف والتقدير وذلك مثل قولك ممن أنت خير فأنت مبتدا وخير اسم تفضيل خبره وممن متعلق باسم التفضيل مقدم عليه وجوبا قال الأزهرى ويلزم على مثال الناظم الفصل بين العامل الذى هو خير والمعمول الذى هو من بأجنبى وهو أنت ومعنى كون المبتدا أجنبيا أنه غير معمول للخبر والصواب مثال الموضح بانت ممن أفضل ولا يلزم من مثال الموضح تأخير ماله صدر الكلام وهو من اسم استفهام عن صدارته لأن ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط وهنا قد تقدم على العامل وهو أفضل وتأخر عن غيره ولا يضر اه بمعناه والحق ان ما اعترض به الأزهرى على الناظم غير وارد لأن منع الفصل بالمبتدا إذا تقدم العامل على المبتدا وتأخر المعمول عن المبتدا نحو جالس زيد فى الدار لأن زيد مبتدا لعدم اعتماد الوصف وأما الفصل به بين العامل المؤخر والمعمول المتقدم فجائز ومثل هذا تقدم فى تمثيل الناظم فى الحال بمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا انظر يس فقد حقق ان مثال الناظم أولى وردما للأزهرى (ولدى اخبار) (قول كدى لزم تأخيره الخ) قد يقال ان هذا مناف لقوله بعد وقد يتقدم عليه بقلة لأن اللزوم ينافى القلة والجواب عنه انه عبر أولا باللزوم تبعا للجمهور الذين لا يجيزون التقديم أصلا وعبر ثانيا بالقلة تبعا للناظم أو يقال ان المراد باللزوم فى كلامه الغالب بدليل ما بعده (وقوله لأنه بمنزلة الفاعل) لا وجه لهذا التعليل والأولى تعليل الأزهرى بانه لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بالتقديم عليه من باب أولى (وقوله فقالت لنا أهلا الخ) البيت من الطويل وفاعل قالت ضمير المحبوبة وأهلا منصوب بمحذوف تقديره أتيت أهلا لك فاستأنس بهم ويحتمل أن يكون أهلا صفة لمحذوف أى مكانا مؤهلا اسم مفعول بمعنى معدا لك وسهلا صفة لمحذوف أى وأتيت مكانا سهلا كل ما تريده فيه لا يصعب عليك وفاعل زودت ضمير المحبوبة وجنى مفعول زودت منصوب بفتحة على الألف منع منها التعذر وجنى النحل العسل وبل للاضراب وما موصولة مبتدا واقعة على ريقها وجملة زودت صلتها وعائدها محذوف أى زودته وأطيب اسم تفضيل خبرها ومنه متعلق بأطيب وضمير

أى أطيب منه قلت وليس فى هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقا بزودت وبتلو متعلق بمستفهما ولهما متعلق بمقدما والضمير فى لهما عائد على من ومجرورها أما من فقد لفظ بها قبل واما مجرورها فمفهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة أو السببية وتلو الشىء الذى يتلوه ثم اعلم أن افعل التفضيل يرفع المضمر فى لغة جميع العرب كقولك زيد أفضل من عمرو ففى أفضل ضمير يعود على زيد واما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأول منهما بقوله : **(ورفعه الظاهر نزر)** يعنى ان أفعل المذكور يرفع الظاهر بقلة وهى لغة حكاها سيبويه فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه ورفعه مبتدا وهو مصدر مضاف الى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره نزر ثم أشار الى اللغة الثانية بقوله : **(ومتى * عاقب فعلا فكثير أثبتا)** هذه اللغة هى لجميع العرب وهى ان أفعل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بان يكون معاقبا للفعل وذلك إذا ولى نفيا وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والتقدير ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد وهذا هو المراد بقوله عاقب فعلا ثم مثل ذلك بقوله : **(كلن ترى فى الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق)**

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضى الله عنه فالشروط قد توفرت وهى تقدم النفى وهو لن والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين .

منه لجنى النحل وفيه الشاهد حيث قدم منه على اسم التفضيل والمعنى بل الريق الذى زودته أطيب من جنى النحل **(وقوله أن يكون منه متعلقا بزودت الخ)** ومتعلق أطيب محذوف أى منه قيل وفى الاحتمال الذى قاله كدى نظر من جهة اللفظ والمعنى أما اللفظ ففيه ركاكة بأن تجعل منه المذكورة متعلقة بزودت وتجعل أخرى مقدرة وهو تحكم لا دليل عليه وأما من جهة المعنى فهو فاسد لأن المقصود من الشعر الاخبار بأن الريق الذى زودته أطيب من العسل وعلى ما قال كدى يكون المعنى بل الريق الذى زودته من جنى النحل أطيب من الريق ولا معنى له اه . **﴿ قلت ﴾** الحق ان كلام كدى صحيح وذلك ان ضمير منه المذكورة عائد على ما والمجرور بمن المحذوفة بعد أطيب عائد على جنى النحل والمعنى حينئذ بل الشىء الذى زودته من الريق أطيب من جنى النحل ويتحد معنى البيت على كون منه محذوفة أو مذكورة هذا هو الصواب ولا يلتفت لما اعترض عليه به فانه تطويل بلا طائل والحق ما ذكرته لك **(وقوله وأما مجرورها فمفهوم من الخ)** فيه نظر بل صرح به فى قوله بتلو من **(ورفعه الظاهر)** المراد بالظاهر ما قابل الضمير المستتر فيصدق بالظاهر حقيقة كما مثل كدى وبالضمير المنفصل نحو مررت برجل أحسن منه أنت فأحسن فى المثال عنده وفى هذا المثال نعت رجل مخفوض وعلامة خفضه الفتحة النائبة عن الكسرة للوصف ووزن الفعل وأبوه أو أنت فاعل به والمعنى مررت برجل فاقه أبوه فى الحسن أو فاقه أنت فى الحسن والجمهور يوجبون رفع اسم التفضيل خبرا مقدما والاسم الظاهر أو المضمر المنفصل مبتدا مؤخر وفى اسم التفضيل ضمير مستتر فاعله عائد على المبتدا والجملة فى محل جر نعت **﴿ فان قلت ﴾** اسم التفضيل وصف فلم منع من رفع الظاهر كسائر الأوصاف **﴿ فالجواب ﴾** هو وصف ضعيف لعدم تصرفه كفعل التعجب فلا يرفعان إلا الخفيا وهو الضمير المستتر **(ومتى عاقب فعلا)** **(قول كدى وكان فاعله أجنبيا الخ)** أى غير ملتبس بضمير الموصوف **(وقوله ما رأيت رجلا الخ)** فأحسن اسم تفضيل بالنصب نعت رجل والكحل فاعله والشروط متوفرة لأنه حل محل الفعل كما قرر كدى وقد سبقه نفى وفاعله أجنبى والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كون الكحل فى عين زيد فاضل وباعتبار كون ذلك الكحل نفسه فى عين غيره مفضول فمعنى المثال ان الكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره وانما رفع الاسم الظاهر لصحة حلوله محل الفعل وحلول الفعل محله ويبقى المعنى على حاله والفعل يرفع الظاهر كذلك ما حل محله وهذا المثال هو علم بفتح اللام على هذه المسئلة ولذا تعرف بمسئلة الكحل وأفردها الناس بالتأليف **(كلن ترى فى الناس)** اعرابه لن حرف نصب وترى فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير المخاطب وفى الناس متعلق به ورفيق مفعول ترى مجرور بمن لفظا وفى التقدير منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة فى آخره منع منها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وأولى نعت رفيق ان كانت رأى بصرية ومفعوله الثانى ان كانت قلبية والفضل بالرفع فاعل بأولى وبه ومن متعلقان باولى **(وقوله والأصل أولى الخ)** أى الأصل ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما للموصوف وهو به وثانيهما للاسم الظاهر وهو منه فاصله أولى به الفضل منه بالصديق ثم حذفت الباء من بالصديق وجعل موضع الضمير اسم ظاهر موافق لمعاده وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده ولهذا أبدل الضمير ظاهرا فصار أولى به الفضل من فضل الصديق ثم حذف المضاف الذى هو فضل فدخلت من على الصديق فيكون المقدر بين من والصديق مضافا واحدا وهو فضل هذا هو الصواب كما فى المرادى وتقدير الموضح مضافين بأن قال من ولاية الفضل بالصديق فاسد ولا معنى

﴿ النعت ﴾

هو التابع لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد ثم قال :

(يتبع فى الأعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل)

ذكر فى هذا البيت التوابع وهى خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعى العطف وفهم من قوله الأول

له لان الضمير فى منه فى الاصل لايعود على أولى وانما يعود على الفضل كما رده بعض حواشيه ﴿ فان قلت ﴾ أولى فى مثال الناظم بمعنى أحق ولم يعاقب فعلا لانه لافعل له من لفظه وأما قولهم ولى زيد عمرا أى جاء بعده وتوليت المدينة فليسا من هذه المادة فلايصدق عليه قول الناظم عاقب فعلا ﴿ قلت ﴾ أجيب عنه بانه وان لم يكن له فعل من لفظه فله فعل من معناه حل محله وهو حق الذى بمعنى ثبت تقول لن ترى فى الناس من رفيق ثبت له الفضل من الصديق فتحذف ثبت وتأتى باولى فى مكانه ولهذا قال المصنف عاقب فعلا بالتنكير اى فعلا من الافعال ولم يقل فعله ﴿ لايقال ﴾ هلا جعلوا الاسم الظاهر وهو الكحل فى المثال السابق والفضل فى مثال المصنف مبتدأ واسم التفضيل خبر مقدم ويكون اسم التفضيل قد رفع ضمير المبتدأ وهو وان تاخر لفظا فرتبته التقديم ﴿ لأنا نقول ﴾ لايصح ذلك لئلا يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومن بأجنبى وهو المبتدأ والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النعت ﴾

مناسبة ذكر النعت عقب مامر أن الغالب فى الصفات الاربع السابقة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل أن تكون نعوتا وان يكون النعت منها غالبا ثم استتبع ذكر التوابع بعد النعت والنعت عبارة الكوفيين والوصف والصفة عبارة البصريين وهذه الثلاثة ألفاظ مترادفة على ماهو الحق خلاف قول من قال ان النعت خاص بما يتغير كالعقل والوصف خاص بما لا يتغير كوصف الله بالعلم قيل ولذا يقال أوصاف الله ولايقال نعوت الله (قوله كدى هو التابع الخ) هذا تعريف للتابع من حيث هو لا لخصوص النعت وهذا كأنه تنكيت على المصنف بان يقول فى الترجمه بدل النعت التابع كما هو الموجود فى بعض النسخ وفى بعض نسخ المرادى التوابع ثم قال يتبع البيت ثم ترجم فقال النعت ثم عرفه وهو حسن لكن قد يقال ان ذلك ثقيل على النفس حيث لم يذكر بين الترجمتين الا بيتا واحدا فقول كدى التابع الخ يصدق بالتوابع الخمسة وبخبر المبتدأ فى نحو زيد قائم وبالحال من المنصوب نحو رأيت زيداً ضاحكا والمفعول الثانى من نحو ظننت زيداً قائما فهذه كلها تابعة لما قبلها فى اعرابه الحاصل اى الحاضر وأخرج بقوله والمتجدد الثلاثة الاخيرة لانها وان كانت تجدد الاعراب لكنها لا تتبع ماقبلها ألا ترى انه يقال كان زيد قائما وجاء زيد ضاحكا وظن بالبناء للمفعول زيد قائما فان ماقبلها فى هذه الامثلة مرفوع والمذكورة بعد منصوبة بخلاف التوابع الخمسة فانها تتبع ماقبلها فى اعرابه الحاصل اى الموجود فى الحالة الراهنة فان تجدد اعراب المتبوع فيتجدد اعراب التابع معه أبدا لكن الاولى أن يزيد فى الحد غير ذى خبر لاخراج الخبر اذا كان مجموع شيئين نحو الرمان حلو حامض فيتعين تبعية أحدهما للآخر فى الاعراب حاصلا أو متجددا (يتبع فى الاعراب) (قول المكودى ذكر فى هذا البيت التوابع الخ) أشار بهذا الى ان الناظم لم يرتب التوابع بل ذكرها على حسب ماسمح له الوزن فان اجتمعت فترتب ترتيبا أشار له السيوطى فى فريدته بقوله :

يتبع فى الاعراب الاسماء الاول * نعت بيان ثم توكيد بدل

ونسق وعند الاجتماع * كذا ترتب على نزاع

ودليل الحصر فى الخمسة أن التابع اما بواسطة حرف أم لا الاول عطف النسق والثانى إما أن يكون على نية تكرار العامل أم لا الاول البدل والثانى اما أن يكون بالفاظ معلومة أم لا الاول التوكيد والثانى إما أن يكون مشتقا أو جامدا الاول النعت والثانى عطف البيان (فى الاعراب) اى وجودا ان كان هنالك اعراب نحو جاء زيد العاقل اوفيما يشبهه نحو يازيد الفاضل وياتميم أجمعون وياسعيد كرز أو عدما فيما اذا لم يكن هنالك اعراب نحو قام قام زيد وان ان زيدا قائم فى التوكيد اللفظى وبهذا يجاب عن بحث الازهرى الاسماء يقتضى ان التبعية لاتكون الا فى الأسماء مع ان التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسماء كما يأتى ولذا ابدل الموضح الاسماء بقوله ماقبلها تنكيتا على الناظم وأجاب اللقانى بان الاسماء مفهوم لقب وهو غير معتبر عند الجمهور اوخص الاسماء بالذكر لانها الغالب (الاول) بالنصب نعت للاسماء وهو مضموم الهمزة مخفف الواو جمع اولى مثل كبرى وكبر وأخرى واخر فهو جمع مؤنث وصف به الناظم جمع المذكر

أن التابع لايكون الا متأخرا عن المتبوع ثم قال :

(فالنعت تابع متم ماسبق * بوسمه أووسم مابه اعتلق)

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ماسبق أخرج به البدل وعطف النسق لانهما لايتمان متبوعهما وبوسمه أووسم مابه اعتلق أخرج به التوكيد وعطف البيان لانهما متمان لماسبق كالنعت الاأن النعت يتممه بدلالته على معنى فى المتبوع اوفيما كان متعلقا به والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك وفهم من قوله بوسمه اووسم مابه اعتلق ان النعت على قسمين متم ماسبق بوسمه وهو النعت الحقيقى ومتم ماسبق بوسم مااعتلق به وهو النعت السببى ثم ان نوعى النعت يشتركان فى انهما يتبعان المنعوت فى اثنين من خمسة وهما واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتنكير وهو المنبه عليه بقوله :

(وليعط فى التعريف والتنكير ما * لما تلا)

يعنى أن النعت يعطى من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت ثم مثل للنكرة فقال : (كامرر بقوم كرما)

فكرما نعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة امرر بالقوم الكرماء وبزيد العاقل ثم إن النعت الحقيقى ينفرد عن السببى بلزوم تبعيته للمنعوت فى اثنين من خمسه وهما واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ماقفوا)

فسوى التذكير التأنيث وسوى التوحيد التثنية والجمع وأحال فى ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقى وهو مارفع ضمير الموصوف تجب مطابقته للموصوف فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وان السببى وهو مارفع ظاهرا متلبسا بضمير الموصوف لايجب فيه ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة فتطابق الموصوف لأنك تقول مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وتقول فى السببى مررت برجل قائمة أمه وبرجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم

المنكسر لتأوله بالمؤنث أى الكلمات الاول وبه يجاب عما يقتضيه كلام المعرب (وقوله ان التابع لايكون الخ) وما جاء فيه تقديم التابع فضرورة أوهو مؤول (فالنعت تابع) قول كذى لانهما لايتمان الخ اى لانهما لم يقصد بهما مجرد الايضاح والتخصيص كالنعت بل كل منهما مقصود فى نفسه (وقوله بدلالته على معنى الخ) واما التوكيد وعطف البيان فهما يكملان المتبوع بانفسهما لابعلامة فقط أما التوكيد فلانه يكون بالنفس ونفس الشئ هو الشئ لامعنى قائم به فقط وأما عطف البيان فالثانى عين الاول لامعنى قائم به فقط ومعنى متم مفيد معنى فى المتبوع أعم من أن يكون النعت للايضاح كما فى نحو جاء زيد العاقل اوللتخصيص كما فى نحو جاء رجل عاقل ويشمل مااذا كان لغيرهما كالمدح كما فى نحو الحمد لله رب العالمين اوالذم كما فى نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم بأن حده غير جامع لانه بنى الاعتراض على تفسير متم بموضح اومخصص وقد علمت أن الصواب تفسيره بما قلنا ويكون جامعا وهذا أولى من جواب المرادى وهو بأن اصل النعت ان يكون للايضاح اوللتخصيص وكونه بغيرهما عارض ولااعتداد بالعارض لانه قد لايسلم (وقوله وهى واحد الخ) الاولى وهما لانه عائد على اثنين ومخبر عنه فى المعنى بخبرين وهما واحد وواحد الخ (وقوله من قوله تابع الخ) الاولى ما فى بعض النسخ من قوله يتبع لأن فى يتبع التصريح بالاعراب وفى تابع ليس بمصرح به (وليعط فى التعريف)التقدير وليعط النعت فى حالتى التعريف والتنكير الشئ الذى ثبت واستقر للمنعوت الذى تلاه وتبعه النعت وانما اشترط موافقة النعت كيفما كان المنعوت لان المنعوت والنعت شئ واحد فلو عرفت أحدهما ونكرت الآخر لوقع التدافع لان المعرفة تقتضى التعيين والنكرة تقتضى عدم التعيين والتعيين وعدمه متناقضان (كرما) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة فى الأصل وحذفت الآن لان فيه لغتين احداهما تصير الاصل نسيا منسيا فتقول هو مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة على الالف منع منها التعذر ولغة تراعى الهمزة فتقول بفتحة على الهمزة المحذوفة وليس من قبيل الممدود الذى يقصر ضرورة (وهو لدى التوحيد) اعلم أن النعت تارة يكون جاريا على المنعوت ويرفع ضميرا مستترا نحو جاء زيد العاقل وتارة يكون جاريا على ما بعده ويرفع الاسم الظاهر نحو جاء زيد القائم أبوه وتارة يكون جاريا على مابعده ويرفع ضمير الموصوف نحو جاء رجل كاتب الاب فكاتب اسم فاعل وفيه ضمير مستتر يعود على رجل وهو جار على مابعده وهو الاب فالاول يسمى نعتا حقيقيا والثانى سببيا والثالث

(وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه ...) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المعجمة وهو الحاذق من كل شيء والمراد بشبه المشتق اسم الاشارة وهو المشار اليه بقوله (كذا) وذو بمعنى صاحب وهو المشار اليه بقوله (وذى) والمنسوب وهو المشار اليه بقوله (والمنتسب) فتقول قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد الا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار اليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منتسب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل تميمى أبوه ثم قال :

(ونعتوا بجملة منكرا * فأعطيت ما أعطيته خبرا)

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكرا أن الجملة لا تكون نعتا للمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت فى موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت وأوهم اطلاقه فى الجملة انها تكون طلبية لان الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدا فلذلك أزال هذا الايهام فقال : (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) يعنى ان الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض ولا يقع شىء من ذلك نعتا لأنها لا تدل

مجازيا وأنكر بعضهم القسم الثالث فالحقيقى والمجازى يجب مطابقتهما للمعنوى فى أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وان كان سببيا يجب مطابقته فى اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير ويلزم افراده وتذكيره دائما ومعنى كلام الناظم أن النعت إذا رفع ضميرا يكون حكمه حكم الفعل فى الافراد والتذكير وفروعهما فكما أن الفعل إذا رفع ضميرا يطابق فى الافراد والتذكير وفروعهما كذلك النعت ان رفع ضميرا وان رفع ظاهرا فحكمه حكم الفعل فكما يجرد الفعل على اللغة الفصحى من علامة التثنية والجمع يجرد الوصف وكما يكون الفعل مطابقا لما بعده فى التذكير والتأنيث لا لما قبله نحو هند قام أبوها فلا يطابق ما قبله فى التأنيث ولهذا شبه الناظم الوصف بالفعل ثم ظاهر صنيع كدى وتقديره أن قول الناظم وهو لدى التوحيد عام فى النعت الحقيقى والسببى وظاهر صنيع الموضح أنه خاص بالسببى لأن النعت الحقيقى وان كان كالفعل أيضا لكنه لا يخالف موصوفه فى شىء فلا يحتاج للنص عليه وأما السببى فقد خالف موصوفه فى لزوم افراده وتذكيره فاحتاج للنص عليه والاتيان بضابطه والتشبيه بالفعل على اللغة الفصحى المارة فى قوله: وجرد الفعل إذا ما أسندا الخ وأما على لغة وقد يقال سعدا وسعدوا الخ فلا فرق بين الحقيقى والسببى (وانعت بمشتق) لما فرغ من الأمور التى تجب فيها المطابقة تكلم على الأشياء التى ينعت بها وهى أربعة وكلها ذكرها المصنف ثم النعت تارة يكون بالجملة وسيأتى وتارة يكون بالمفرد وهو قسمان مشتق وشبهه (قول كدى المراد بالمشتق الخ) أراد أن يدفع بهذا اعتراضا أورده ولد الناظم على أبيه بان المشتق ما اشتق من المصدر فيصدق بالأوصاف وبأسماء الزمان والمكان والآلة مع أن هذه الثلاثة لا يوصف بها فأجاب بان المراد مشتق خاص ومثله قول الموضح والمراد به ما دل على حدث وصاحبه لكن يقال المراد لا يدفع الايراد والحق فى الجواب أن المشتق وان كان عاما فى الأصل فمثاله بصعب وذرب يخصصه فكأنه قال وانعت بمشتق اشتقاقا كاشتقاق صعب وذرب وقد يقال هذا معنى جواب كدى (وقوله بالذال المعجمة) ويصح أن يكون بالمهملة ومعناه الخبير بالأشياء المجرب لها وذرب بالكسر بمعنى اعتاد (والمنتسب) أى اسم نسب المنتسب والقرينة عليه عدم صحة المعنى بدون ذلك وهذا اذا كان باقيا على نسبه فان تنوسى نحو قمرى فلا ينعت به (ونعتوا بجملة) (قول كدى أى والجملة الفعلية) إلا أن الوصف بالفعلية أكثر (وقوله ان الجملة لا تكون نعتا للمعرفة الخ) فان أرادوا وصف المعرفة بالجملة أتوا بالذى فقالوا مررت بزيد الذى قام أبوه (وقوله لأنها مقدرة بالنكرة) أى مؤولة بها فقولك مررت برجل قام أبوه مؤول بمررت برجل قائم أبوه (وقوله فى موضع نصب على الحال) نحو جاء زيد يضحك فجملة يضحك حال من زيد (وقوله أنها لا بد فيها من رابط الخ) أطلق كدى فى الرابط تبعا لظاهر عبارة الناظم المقتضية ان كل ما يربط به الجملة الواقعة خبرا يربط به الجملة الواقعة نعتا ضميرا أو غيره وهو الذى قاله بعضهم ومثله تكرار اللفظ بعينه نحو مررت برجل أكرمت ذلك الرجل أو نعم الرجل وخصص الموضح والمرادى الرابط بالضمير وهو الذى فى المغنى ثم الرابط تارة يكون كما مثل وتارة يكون مقدرا نحو قوله تعالى : واتقوا يوما لا تجزى نفس . أى فيه (وقوله عن المبتدا) هذا هو الصحيح لا يحتاج لاضمار قول كما فى التسهيل نحو زيد اضربه فجملة اضربه طلبية خبر زيد والجمهور على أن الجملة الطلبية لا تقع خبرا أيضا لأن علة المنع فى النعت تأتى فيها أيضا (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) (قول كدى كجملة الأمر الخ) مثال الأمر

على شيء محصل به تخصيص المنعوت ثم قال : (وان أتت فالقول أضمر تصب)

يعني أنه إذا جاء من كلام العرب مايوهم وقوع الجملة الطلبية نعتا فأوله على اضمار القول ومما جاء ممايوهم ذلك قول الراجز :

حتى إذا جن الظلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمذق والتاويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيا بقول محذوف والتقدير جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط والضمير في قوله ونعتوا عائد على العرب وما في قوله ما أعطيته مفعول ثان لأعطيت وفي أعطيت ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول وصلة ما أعطيته والرابط الهاء في أعطيته وهو مفعول ثان به وخبرا منصوب على الحال من الضمير المستتر في أعطيته وايقاع مفعول بامنع وهو مصدر مضاف الى المفعول وذات الطلب نعت لمحذوف والتقدير ايقاع الجملة ذات الطلب وان أتت يعني الجملة الطلبية نعتا فأضمر القول ثم قال : (ونعتوا بمصدر كثيرا)

يعني ان النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيرا وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد

جاء رجل اضربه ومثال النهي جاء رجل لاتضربه ومثال الدعاء جاء رجل ارحمه ومثال الاستفهام جاء رجل هل ضربته ومثال العرض جاء رجل ألا ينزل عندنا ومثال التحضيض جاء رجل هلا أكرمته (وقوله على شيء محصل الخ) بصيغة اسم مفعول أي لاتدل على معنى موجود ومعلوم في الخارج ومعهود عند المخاطب قبل النطق بها لأن مضمونها انما حصل بعد ذكرها فلا يمكن للمخاطب أن يتصور تخصيص المنعوت وهذا التعليل يجري في الخبر ثم انه اعترض قول الناظم ذات الطلب بان مقابله الخبر والانشاء فالخبر نحو مررت برجل قام أبوه والانشاء نحو مررت بعبد بعتكه وأنت تريد انشاء البيع بهذا اللفظ فيقتضي أن كلا منهما يقع نعتا مع أن الذي يقع نعتا الخبرية فقط وقد أصلحه العلامة سيدي الطيب مع الشطر قبل بقوله :

فأعطيت ماصلة لما يرى * والخبرية بزين أوجب * والقول أضمر إن أتت للطلب

(وإن أتت فالقول أضمر) (قول المكودي فأوله على اضمار القول الخ) واجعل القول صفة لذلك المنعوت والجملة الطلبية محكية بذلك القول المقدر (وقوله قول الراجز حتى إذا جن الخ) قائله العجاج وذلك أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب ومعنى جن دخل وجاء وفاعل اختلط يعود على الظلام أي واختلط الظلام بالضوء والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء وهو هنا مصدر بمعنى ممذوق والمعنى بقيت انتظرهم حتى كان آخر النهار جاءوا بلبن مخلوط بالماء وقد بين كدى الشاهد والتاويل قال ابن هشام في التذكرة الظاهر أن هل رأيت مستأنف ونعت مذق محذوف والأصل جاءوا بمذق مثل لون الذئب ثم استأنف وقال هل رأيت الذئب قط اه بمعناه وما قاله ظاهر والمعنى عليه ﴿ تتمة ﴾ تكلم المصنف على ماينعت به ومالاينعت به ولم يتكلم على ماينعت ومالاينعت * واعلم أن الأقسام أربعة منها مالاينعت ولا ينعت به وذلك المضمرات وأسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد وكل متوغل في الابهام كون أما الضمير لاينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والنعت للايضاح وتوضيح الواضح من باب تحصيل الحاصل وما أحسن قول العلامة أبي حفص سيدي عمر الفاسي :

أضمرت في قلبي هوى شادن * مشتغل بالنحو لاينصف

وصفت ما أضمرت يوما له * فقال لي المضمر لايوصف

وأما كونه لاينعت به فلان النعت لا يكون إلا مساويا للمنعوت أو أدون منه ولا يكون أعرف منه والضمير أعرف من غيره وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب واستدل بنحو قوله تعالى : لاإله إلاهو العزيز الحكيم . والحق أن العزيز الحكيم بدلان * الثاني ماينعت وينعت به وهو اسم الاشارة والمعرف بأل * الثالث ماينعت ولاينعت به وهو العلم * الرابع ماينعت به ولا ينعت وهو الجملة (ونعتوا بمصدر) (قول كدى لان المصدر جامد الخ) بيان جموده أنه أصل المشتقات فغيره مشتق منه وليس هو مشتقا من غيره فالمصدر انما يدل على الحدث ولا يقتضي تعلقا بالمنعوت وحق النعوت أن تكون متعلقة بالمنعوت في وقوع الحدث منه أو عليه كاسم الفاعل واسم المفعول ويدل على أن النعت بالمصدر على خلاف الأصل قوله تعالى : وأشهدوا ذوى عدل . فذوى صفة لمحذوف أي رجلين فلو كان النعت بالمصدر على الأصل لما قال الله ذوى فتوصل الى النعت بالمصدر بذوى كما يتوصل إلى النعت بما لايصلح النعت به بذي وفروعه فيقال مررت برجال ذي مال وبرجلين ذوى ثياب وبرجال ذوى غلمان فلو لم يكن ذو مانعت بما بعدها فان كان الشيء مما يصح النعت به فلا يؤتى بواسطة فلا يقال مررت برجل ذي عالم لأن عالما ينعت به كما لايجوز يا أيها الرجل زيد

لـكنه شبيه بالمشتق ولا يفهم من قوله كثيرا لطرد الوصف به كما تقدم في قوله: ومصدر منكر حالا يقع. بكثرة ثم قال: (فالتزموا الافراد والتذكيرا) يعنى أن المصدر إذا وقع نعتا التزم افراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبنساء عدل وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والأصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على ما كان من الافراد ثم قال: (ونعت غير واحد إذا اختلف * فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف)

غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان احداهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت فهذه تعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل أو برجال كريم وبخيل وعاقل والأخرى ائتلافها فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب باضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت لمحذوف والتقدير ونعت غير منعوت واحد وعاطفا حال من الفاعل المستتر في فرقه ولا عاطفة عطفت إذا ائتلف على إذا اختلف ثم قال: (ونعت معمولى وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استثنا)

يعنى انك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت في اعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان فان العاملين متحدان في المعنى والعمل وشمل المتحدين في المعنى واللفظ كالمثال المذكور والمتحدين في المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الاتباع لأن الإتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الاتباع إذا كان العامل فيهما واحدا نحو ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أحرى وفهم منه أيضا أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الاتباع وفيه ثلاث صور احداها أن يختلفا في المعنى واللفظ والجنس نحو ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان الثانية أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو الكريمان الثالثة أن يتفقا في الجنس وفي اللفظ ويختلفا في المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو العاقلان إذا أريد بالأول حزن والثاني أصاب وفهم من قوله وعمل أنهما إذا اختلفا في العمل لم يجز فيهما الاتباع

لأن زيدا يباشر حرف النداء (وقوله لـكنه شبيه بالمشتق) أى في اشتماله على حروف الفعل كما أن سائر الأوصاف كذلك فعدل المصدر اشتمل على حروف عدل كما ان عادلا اشتمل عليها أيضا (وقوله اطراد الوصف الخ) ﴿ فان قلت ﴾ عدم الاطراد مأخوذ من قول المصنف ونعتوا مع قوله فالتزموا حيث نسب المصنف النعت والالتزام للعرب ولم ينسبه للمخاطب على عادته ﴿ قلت ﴾ ذلك صحيح لـكن يشكل عليه استعمال مثل هذه العبارة في المطرد في قوله ونعتوا بجملة الخ فان النعت بالجملة مطرد (فالتزموا الافراد) (قول المكودى التزم افراده وتذكيره الخ) أشار بهذا الى أن أل في الافراد والتذكير خلف عن مضاف اليه وهذا رأى الجمهور على أن أل في مثل هذا تبقى على حالها ويقدر متعلق والأصل فالتزموا فيه الافراد والتذكير (وقوله وسبب ذلك الخ) أى سبب لزوم ماذكر من الافراد والتذكير وان كان الأصل في النعت أن يطابق المنعوت ان النعت ليس هو المصدر وانما النعت محذوف الخ وهذا مذهب البصريين وقال الـكوفيون لا حذف بل يؤول المصدر بالوصف المطابق فيؤول عدل بعادل ومحل الخلاف إذا لم يقصد بالمصدر المبالغة وإلا فلا يؤول ولا يقدر المضاف اتفاقا بل يبقى على حاله (ونعت غير واحد) اعلم ان النعت إذا تعدد فالمنعوت أحد أقسام ثلاثة * أحدها أن يكون المنعوت غير متعدد وهذا هو الآتى في قوله وان نعوت كثرت الخ وهو مفهوم غير واحد هنا وان كان ما يأتى موضوعا للاتباع * الثانى أن يكون المنعوت متعددا والعامل متعددا وهذا هو المشار اليه بعد بقوله ونعت معمولى الخ * الثالث أن يكون المنعوت متعددا والعامل واحدا واليه أشار هنا (قول المكودى هو المثنى والمجموع الخ) صوابه هو ما دل على متعدد فيصدق بالمثنى والجمع كما مثل وباسم الجمع نحو قوم واسم الجنس نحو شجر وبالاسمين المعطوف أحدهما بالواو نحو مررت بزيد وعمرو وبالأسماء مع اتحاد العامل نحو مررت بزيد وعمرو وخالد فالحكم في جميعها ما ذكره المصنف (وقوله والنصب باضمار فعل الخ) هذا صحيح من جهة المعنى فاسد صناعة لأن فاء الجواب لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والمتعين الرفع الا أنه جعل الخبر فرقه والأولى أن الخبر إذا متصلة بما بعدها ﴿ فان قلت ﴾ يمكن النصب على تقدير الفاء زائدة ﴿ قلت ﴾ زيادة الفاء غير مقيسة خلافا للأخفش فلا يحمل كلامه عليه (وقوله ولا عاطفة الخ) فيه نظر لأن لا لا تعطف الجمل وأجاب بعضهم بأن ذلك خاص بالجمل التى لا محل لها من الاعراب وأما التى لها محل كما هنا فيجوز العطف بها لأنها في تأويل مفرد وعليه خرج قول خليل في المختصر وبنوم ثقل ولو قصر لا خف (ونعت معمولى) (قول كذى المتحدين في المعنى واللفظ الخ) الأولى أن يزيد والعمل كما هو الموضوع (وقوله والمتحدين في المعنى الخ) الأولى أن يزيد والعمل (وقوله إذا كان العامل فيهما واحدا الخ) هذا الحكم في نفسه صحيح لـكنه خروج عن الموضوع وموضوعه هو قوله ونعت غير واحد الخ فهو مثل مثالنا سابقا بمررت بزيد وعمرو (وقوله لم يجز الاتباع) بل

نحو ضربت زيدا وقام عمرو العاقلان وخاصم زيد عمرا العاقلان ويحتمل قوله بغير استثنا أن الاتباع شائع فيما ذكر بغير استثناء يشير به الى قول من يمنع الاتباع وان اتفقا فى المعنى وهو ابن السراج ويحتمل أن يريد بغير استثناء فى الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح ونعت مفعول مقدم بأتبع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولى ووحيدى والتقدير ونعت معمولى عاملين وحيدى معنى فوحيدى نعت لعاملين ومعنى مجرور باضافة وحيدى اليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق بأتبع ثم قال:

(وان نعوت كثرت وقد تلت * مفتقرا لذكرهن أتبعت)

قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله تعالى : سبح اسم ربك الأعلى . الآية وبغير عطف كقوله تعالى : هماز مشاء بنميم . الآية فان كان المنعوت مفتقرا لذكرها كلها وجب اتباعها وعلى هذا نبه بقوله أتبعت أى وجب اتباعها للمنعوت فى اعرابه وفهم من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعدا فتقول مررت بزيد الخياط الطويل بالاتباع إذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل تميمى طويل خياط إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة وقد يكون المنعوت معينا غير محتاج إلى تخصيص بالنعت والى ذلك أشار بقوله : (واقطع أو اتبع ان يكن معينا * بدونها) يعنى أن المنعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الاتباع والقطع والاتباع فى بعضها والقطع فى بعضها والى جواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله : (أو بعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوبا على أنه مفعول بأقطع وبهذا جزم المرادى وقال الشارح أى وان يكن المنعوت معينا ببعضها فاقطع ما سواه اه فجعل مفعول اقطع محذوفا وفهم من كلامه ان بعضها مجرور

يتعين القطع بالنصب أو الرفع على الخبرية (وقوله نحو ضربت زيدا وقام الخ) هذا المثال مما وقع فيه الاختلاف فى المعنى والعمل وبقى عليه مثال لما فيه اختلاف فى العمل دون المعنى وذلك نحو هذا مؤلم زيد وموجع عمرا العاقلان فيكون العاملان وهما مؤلم وموجع اتحدا فى المعنى واختلفا فى العمل فالأول عمل الجر والثانى عمل النصب فتكون المفاهيم ثلاثة ما إذا اختلف المعنى فقط وما إذا اختلف العمل فقط وبقى على كدى ما إذا اختلفا معا فالصور أربع واحدة فى المنطوق وثلاث فى المفهوم (وقوله وخاصم زيد عمرا) فيه نظر لأن الكلام مفروض فيما إذا كان عاملان والمثال انما فيه عامل واحد (وقوله وهو ابن السراج الخ) يقتضى كلامه ان ابن السراج يمنع الاتباع مطلقا وليس كذلك بل يجيز الاتباع فى الفاعلين والخبرين المتفقين فى المعنى ويمنعه فى غيرهما نحو رأيت زيدا وأبصرت عمرا العاقلين (وقوله فى الرفع) نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان ومثال النصب رأيت زيدا ورأيت عمرا العاقلين ومثال الجر مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين (وقوله وبه جزم الشارح) وهو الذى حمل عليه المرادى كلام المصنف الا أنه زاد أن المصنف أشار لرد مذهب ابن السراج والذى يظهر من كلام المكودى انه أشار المصنف لذلك الرد (وان نعوت كثرت) (قول كدى بعطف كقوله تعالى: سبح الخ) أشار بهذا الى أن الأصل فى هذه الصورة جواز الوجهين وتعين التبعية لأمر عارض (وقوله واجب اتباعها للمنعوت الخ) ونزلت منزلة نعت واحد (وقوله فشمل النعتين) أشار بهذا الى ان المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد (وقوله يا الرجل الخياط الخ) فى نسخة بزيد الخياط الخ أى إذا شارك المنعوت شخصان أحدهما خياط والآخر طويل وهو جمع الوصفين فلا يتميز عنهما الا بذكر الوصفين معا (وقوله مررت برجل الخ) إذا شارك المنعوت ثلاثة أشخاص أحدهم تميمى طويل والآخر تميمى خياط والثالث طويل خياط فلا يمكن معرفته الا بذكر الأوصاف الثلاثة ثم ان ادخال كدى النكرة هنا فى كلام المصنف غير صواب والصواب ان ذلك خاص بالمعرفة وحكم النكرة أنه يجب اتباع الأول من النعتين أو النعوت ويجوز فيما عداه القطع والاتباع افتقرت النكرة الى تمام التخصيص بباقى النعوت أم لا ولا يمكن أن يجرى فيها قول الناظم ان يكن معينا بدونها الخ لأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها وقد تخصصت بالأول (وقوله غير محتاج الى تخصيص الخ) الصواب الى ايضاح لما علمت ان ذلك خاص بالمعرفة (واقطع أو اتبع) أى اقطع النعوت كلها أو اتبعها كلها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر (ان يكن) المنعوت (معينا * بدونها) أى بدون النعوت كالبسملة فالمنعوت وهو الله أعرف المعارف فقد تعين بدون النعت فيجوز فى الرحمن الرحيم الجر على التبعية والرفع على الخبرية والنصب على المفعولية ويجوز القطع فى أحدهما بالرفع أو النصب والاتباع فى الآخر بشرط تقديم التابع فان قطعت الأول فلا يجوز فى الثانى الاتباع لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة الأجنبية وللزوم القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ فى المعنى لأن فيه تكثير الجمل ولأن طباع العرب تأبى الرجوع الى الشىء بعد الانصراف عنه وانشدوا :

إذا انصرفت نفسى عن الشىء لم تكن * اليه بوجه آخر الدهر تقبل

(وقوله وقال الشارح الخ) ما قاله الشارح من أنه ان تعين المنعوت ببعض النعت وجب اتباع ما تعين به وجاز فى غير النعت الذى تعين به الاتباع والقطع أقيد وظاهر فى نفسه ولكنه غير ظاهر

بالعطف على بدونها وأو فى قوله أواتبع للتخيير بين اتباع النعوت للمنعوت فى الاعراب وبين قطعها عن التبعية وفى القطع حينئذ وجهان الرفع والنصب وإلى ذلك أشار بقوله :

(وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا)

يعنى أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه وجهان الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره أعنى وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نبه بقوله لن يظهرا وأو للتخيير أيضا وان قطعت شرط فى جواز الوجهين ومفعوله محذوف تقديره ان قطعت النعوت أو بعضها ومضمرا حال من التاء فى قطعت ومبتدأ مفعول بمضمرا والالف فى لن يظهرا ضمير عائد على مبتدأ و ناصبا ثم قال :

(وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفى النعت يقل)

يعنى انه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم الا أن ذلك فى النعت قليل وفهم من قوله وفى النعت يقل أن حذف المنعوت يكثر ومن حذف المنعوت قوله عزوجل : وعندهم قاصرات الطرف أتراب . أى حور قاصرات الطرف ومن حذف النعت قول الشاعر :

وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ * فلم أعط شيئا ولم أمنع

أى فلم أعط شيئاً كاملا وما مبتدا موصولة وصلتها عقل ومن المنعوت متعلق بعقل و يجوز حذفه فى موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف .

من عبارة المصنف ولذا قال الشاطبى ولو أراده المصنف لقال أو بعضها اقطع معلنا إن يكن معينا بالبعض الآخر (وقوله بالعطف على بدونها) لامعنى له ولا يؤخذ من الشارح لأنه لو كان بعضها معطوفا على دونها لكان معمولا لمعينا الواقع بعد الشرط الذى هو إن والشرط فى جواز القطع والاتباع معا ويكون التقدير حينئذ واقطع اواتبع ان يكن معينا ببعضها واقطع ماسواه ولامعنى له والصواب أن تقدير الشارح انما هو تقدير معنى أو تقول إن الشارح أشار الى ان بعضها على حذف أداة الشرط وفعله وحذف فاء الجواب والباء الجارة كما يؤخذ من تقديره على مذهب من يجيز جميع ذلك (وارفع أو انصب) (قول المكودى وكلاهما لازم الحذف) ظاهره تبعا لظاهر عبارة الناظم أنه مهما قطع النعت عن التبعية وجب حذف العامل وليس كذلك بل محل الوجوب اذا كان النعت للمدح كما فى البسملة أو للذم كقوله تعالى : وامرأته حمالة الحطب . بنصب حمالة فامرأته بالرفع معطوف على الضمير فى سيصلى و حمالة بالنصب أى أذم حمالة الحطب أو للترحم كقولك : اللهم ارحم عبدك المسكين . وان كان لمجرد الايضاح أو التخصيص جاز ذكره نحو جاء زيد الكاتب ويجوز هو الكاتب أو أعنى الكاتب وعلى هذا يحمل التصريح به فى قوله : قال محمد هو ابن مالك . فقول المصنف معلنا أى مصرحا فذلك رد على من قال إن القطع لايمكن الا بعد الاتباع فيؤخذ منه أنه يجوز القطع ولو لم يكن للمنعوت الا نعت واحد نحو مررت بزيد التاجر بالنصب أو بالرفع وهو كذلك ثم ان جملة النعت المقطوع مستأنفة لا محل لها من الاعراب ولا يصح أن تكون نعتا لما قبلها لأن الجملة لا ينعت بها الا النكرات والقطع لا يختص بالنكرات ولا يصح كونها حالا من المنعوت لعدم وجود الرابط وأما هو فلم يؤت به للربط وانما ساقه التركيب وقال المعرب لو قيل انها بعد المعرفة حال لازمة و بعد النكرة نعت مابعد و يدخل فى قولهم الجمل بعد المعارف احوال و بعد النكرات نعوت (وقوله حال من التاء) غير ظاهر والاولى انه حال من ضمير المخاطب فى ارفع وانصب (وقوله ضمير عائد على الخ) ﴿ ان قلت ﴾ العطف بأو فالقياس افراد الضمير كما فى قوله تعالى : واذا رأو تجارة أولهوا انفضوا اليها . ﴿ قلت ﴾ محل الافراد اذا كان قصد أحدهما وهنا مقصودان معا فيؤتى بالضمير مثنى على حد : إن يكن غنيا أو فقير فالله أولى بهما (ومامن المنعوت)(قول المكودى يكثر الخ) انما قل حذف النعت و كثر حذف المنعوت لأن النعت يستلزم المنعوت بخلاف المنعوت فلا يستلزم النعت (وقوله أى حور الخ) هذا غير ظاهر والصواب تقدير نساء لان حورا بالحاء بنفسه صفة فلا غنى عن تقدير نساء والمنعوت هنا معلوم من جمع قاصرات جمع مؤنث سالما وقاصرات لايكون إلا وصفا للنساء فيكون معلوما من كون الوصف خاصا ومنه أبصرت كاتبا وركبت صاهلا فكاتبا صفة لمحذوف أى انسانا وصاهلا صفة لمحذوف أى فرسا صاهلا وهو معلوم من الوصف وإما أن يكون المنعوت معلوما بتقدمه بنفسه كلا أتوضأ الا بالماء ولو باردا أى ولو كان ماء باردا أو يكون معلوما بتقدم مايدل عليه نحو قوله تعالى : ان اعمل سابغات . فسابغات صفة لمحذوف تقديره دروعا والصفة غير خاصة بالموصوف لكن تقدم مايدل على الموصوف والحديد فى قوله تعالى : وألنا له الحديد . (وقوله قول الشاعر وقد كنت الخ) البيت من المتقارب وقائله العباس بن مرداس السلمى الصحابى الجليل ففى صحيح مسلم أعطى مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أباسفيان بن حرب يوم حنين وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس وعلقمة كل انسان منهم مائة من الابل واعطى عباس بن مرداس دون ذلك فقال العباس بن مرداس فى ذلك :

أتجعل نهبى ونهب العبيـ * ـد دون عيينة والاقرع

﴿ التوكيد ﴾

التوكيد على قسمين لفظى ومعنوى والمعنوى على قسمين قسم يدل على اثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الاحاطة والشمول وقد أشار الى الأول بقوله :

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا)

يعنى ان الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين الى ضمير مطابق للمؤكد فى الافراد والتذكير وفروعها فتقول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا فى حال الافراد فان كان المؤكد مثنى أو مجموعا فقد نبه على ذلك فقال :

(واجمعها بأفعل أن تبعا * ماليس واحدا تكن متبعا)

فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع

وما كنت دون امرىء منهما * وما تضع اليوم لا يرفع

فأتم له مولانا رسول الله ﷺ مائة اه ولم يذكر هذا البيت الذى فيه الشاهد والذى عند غيره أنه ذكر البيت الذى فيه الشاهد بعد البيت الأول ولم يذكر أنه أتم له المائة فقط بل قال عليه السلام : اعطوه حتى يرضى فأعطوه حتى رضى وذا تدرأ خبر كنت ومعنى ذا تدرأ بضم التاء المثناة وسكون الدال المهملة وفتح الراء السابقة على الهمزة صاحب عدة وقوة على مدافعة الاعداء ولم حرف جزم وأعط مجزوم بحذف الألف ونائبه ضمير المتكلم وشيئا مفعول ثان لأعط والشاهد فى حذف صفة شىء والدليل على حذف النعت أنه لو لم يقدر لكان فى الكلام تناقض بين عدم الاعطاء وعدم المنع والعبيد بالتصغير اسم فرسه والمعنى انك فضلت هذين الشخصين فى العطاء فيقتضى تفضيلهما فى الشجاعة مع أن أبى وأباهما واياى واياهما ليس لكل منا فضل على الآخر ولم يتفطن للنكتة التى قصدها النبى ﷺ وهو أنه يعطى الرجل ويدع الآخر والذى يدع خير من الذى يعطى وفى هذا البيت شاهد آخر وهو حذف المنعوت والنعت أى ولم امنع شيئا قليلا ومن حذفهما أيضا قوله تعالى : ثم لا يموت فيها ولا يحيا . أى حياة نافعة اذ لا واسطة بين الموت والحياة ومن حذف النعت قوله تعالى : قالوا الآن جئت بالحق . أى البين والله سبحانه وتعالى اعلم .

﴿ التوكيد ﴾

هذا هو الثانى من التوابع وفيه لغات ثلاث التوكيد بالواو والتأكيد بالهمزة والتاكيد بالألف فالأول مصدر وكد بالواو فيقال توكيد وهى اللغة الفصحى الوارد بها القرآن قال الله تعالى : بعد توكيدها . والثانى مصدر من أكد والثالث مصدر من أكد أيضا لكن لما كانت الهمزة ساكنة أبدلت ألفا لأن القاعدة فى الهمزة الساكنة أنها تبدل من جنس حركة ما قبلها (قول المكودى لفظى) سيأتى فى قوله : وما من التأكيد لفظا الخ (وقوله ومعنوى) وهو التابع بألفاظ مخصوصة ولم يحده المصنف لأنه محصور فى ألفاظ معلومة والقاعدة أن الشىء اذا كان محصورا بالعد استغنوا عن حده (وقوله ورفع المجاز) أى ورفع احتمال قوة المجاز فقولك جاء زيد احتمل أن يكون هو الذى جاء أو كتابه أو رسوله أو ثقله فاذا قلت نفسه أو عينه ارتفع قوة المجاز لا انه ارتفع المجاز من اصله لأنه يحتمل أن يكون توكيداً لمضاف محذوف وان الأصل جاء كتاب زيد نفسه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ولكنه مجاز غير قوى (وقوله وقسم يدل على الاحاطة) كلامه يقتضى ان هذا القسم ليس فيه اثبات الحقيقة ورفع احتمال المجاز كالذى قبله وليس كذلك كما يعلم بأدنى تأمل والفرق الذى عند الشطبى مردود (الاسم اكدا) يتعين قراءة الاسم بالنصب مفعول مقدم باكدا وأكدا فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا ولا يجوز أن يكون الاسم بالرفع مبتدأ واكد بضم الهمزة مبنيا للمفعول خبره لأمور منها ان بالنفس متعلق باكد فيلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ومنها أن قراءته فعل أمر تكون أنسب بقوله بعده واجمعها (مع ضمير طابق) ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على اضافة نفس أو عين الى الضمير اضافة الشىء الى نفسه ﴿ قلت ﴾ انما يلزم هذا لو كانا مترادفين وهما ليس كذلك لأن نفس وعين أعم من معاد الضمير لانه يؤكد بهما معاد الضمير وغيره وأو فى بالعين للاباحة لانه يجوز الجمع بينهما بشرط تقديم النفس لا انها للتخيير خلافا للمعرب وأخذ من قوله الاسم أن التوكيد المعنوى لا يكون فى غير الاسماء (واجمعها بافعل) الباء بمعنى على أى على أفعل ﴿ فان قلت ﴾ لم قالوا فى توكيد المثنى أنفسهما واعينهما ولم يقولوا نفساها وعيناها ﴿ قلت ﴾ لو قالوا ذلك لاجتمع ضميرا تثنية الالف فى نفسا وعينا والثانى هما وذلك ثقيل (تكن متبعا) فيه رد على ابن معطى الذى

يعني أن النفس والعين اذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعل وشمل قوله ماليس واحدا المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن ثم أشار الى الثاني وهو الدال على الاحاطة والشمول فقال :

(وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا)

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكد بها الا ذو أجزاء وكلا ويؤكد بها المثنى المذكر وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة الى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله بالضمير موصلا وأل في الضمير للعهد ففهم منه أن الضمير يكون مطابقا للمؤكد كما في النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والركب جميعه والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن ثم قال :

(واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله)

من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل فتقول جاء الجيش عامته أي كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن ولما لم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنها بفاعله من عم فاذا بنيت من فاعلة ﴿قلت﴾ عامة فاجتمع مثلان فأدغم الأول في الثاني وانما قال مثل النافلة لاغفال كثير من النحويين ذكر عامة في ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ماذكره النحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب والنافلة الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال :

(وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا)

يعني أن أجمع وما بعده يؤكد به بعد كل وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن أجمع للمفرد المذكر وجمعاء للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكر وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع وفهم من قوله وبعد كل أمران أحدهما واجب وهو ان أجمع اذا ذكر مع كل لا يكون الا متأخرا عنها والآخر غالب وهو انه لا يؤكد به دون كل وقد نبه على انه يؤكد به دون كل بقوله : (ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع)

يعني أن اجمع وما بعده يؤكد به دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والزيدون أجمعون والهندات جمع وفهم من قوله قد يجيء ان ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيرا كقوله تعالى : لأغوينهم أجمعين. وجمعاء أجمعون معطوفان على أجمع بحذف العاطف ثم قال :

(وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل)

في توكيد النكرة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب بعض الكوفيين والجواز اذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وهو ظاهر النظم لاشتراطه الفائدة ولا تحصل الفائدة الا في النكرة المؤقتة نحو صمت شهرا كله ومنه قوله:

أجاز أجمعان في توكيد تثنية المذكر وجمعاوان في توكيد المثنى المؤنث بانه غير متبع للعرب (وكلا اذكر) (قول المكودي ولا يؤكد بها الخ) الاجزاء إما حقيقة بان يصح انفصال بعضها من بعض نحو جاء القوم كلهم فان القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها واما حكما نحو اشتريت العبد كله فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل حكما باعتبار نصفه وثلثه وربعه فلا يقال جاء زيد كله (وقوله الى ضمير المؤكد) ولا يجوز حذفه استغناء عنه بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشري (وقوله وأل في الضمير للعهد الخ) والمعهود ضمير طابق المؤكدا (واستعملوا أيضا) (قول المكودي لاغفال كثير من الخ) تبع في هذا التعليل الشارح والمرادي وهو غير ظاهر لأن جميع أيضا اغفلها كثير من النحويين والأولى ما في الموضح من أن التاء لازمة لها كلفظ النافلة فتكون التاء مع المؤنث والمذكر (ودون كل قد يجيء أجمع) (قول كذي وفيه نظر) أي في التقليل المفهوم من كلام الناظم وشرح الشارح به وفي نظر المكودي نظر لان اتيان أجمع دون كل قليل بالنسبة لاتيانها مع كل ولا ينافي وروده في القرآن (وقوله : لأغوينهم أجمعين .) فأجمعين توكيد لهم ولا يكون حالا لأن الحال نكرة وألفاظ التوكيد كلها معارف بالاضافة الى الضمير الملفوظ به كما في نفس وعين وكل وجميع وكلا وكلتا وعامة المقدر كما في أجمع وفروعه على مذهب سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الاضافة وقيل تعريف هذه الألفاظ كتعريف علم الجنس نحو أسامة لان كلا منهما علم على معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة لتعريفها الضمير بنية الضمير وبه تعلم بطلان قول الزيادي أجمعين في الآية يحتمل الحالية (وان يفد توكيد منكور قبل) (قول المكودي والجواز مطلقا) أي أفاد توكيدها أو لم يفد وأشار به الى ما في شرح التسهيل من أن بعض الكوفيين أجازوا توكيد النكرة أفاد أم لا قيل وبه يقدح في الاتفاق الذي حكاه الموضح على عدم توكيدها مع عدم الافادة وان أجاب عنه بعض من تحشى عليه وفسرنا الاطلاق في كلامه بما ذكرنا بناء على ما هو الحق الآتي (وقوله وهو ظاهر المصنف لاشتراطه الفائدة الخ) رده هذا

ياليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

وقوله أيضا : لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حول كله رجب

ويؤيده قوله في التسهيل إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش والكوفيين والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد الا اذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في المنع وفهم من قوله شمل أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة وعن متعلق بشمل ثم قال :

(واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا)

يعني أن العرب استغنت بكلتا في المثنى المؤنث عن وزن فعلاء وبكلا في المثنى المذكر عن وزن أفعل فتقول قامت المرأتان كلتاهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعاوان ولا قام الزيدان أجمعان كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون ولابد من إضافة كلا وكلتا لضمير المؤكد وقد تقدم في قوله وكلا اذكر في الشمول البيت واغن فعل أمر من غني يغنى بمعنى استغنى وبكلتا وعن وزن متعلقان باغن ثم قال :

(وان تؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل * عنيت ذا الرفع)

يعني أن ضمير الرفع المتصل اذا أكد بالنفس أو بالعين لابد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول قمت أنت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم منه أن الضمير المؤكد بالنفس والعين اذا كان منفصلا لا يلزم توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم منه أيضا أن التوكيد اذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو قمتم كلكم أجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع أن الضمير المتصل اذا كان منصوبا أو مجرورا

بانه يقتضي أن النكرة لا تفيد الا إذا كانت مؤقتة وليس كذلك بل قد تفيد وهي غير مؤقته نحو اشتريت عبدا كله واشتريت الثوب بدينار كله اذا علمت هذا فلا يؤخذ من المصنف هذا القول الثالث وانما يؤخذ منه أنه مشى على القول الثاني كما يؤخذ من المرادي لأنه انما اشترط الفائدة فيهما أفاد توكيد النكرة جاز مؤقتة أو غير مؤقتة هذا هو الذي في الحواشي والاعتراض منهم مبني على أن المراد بالمؤقتة خصوص الزمان وهو الذي في الأزهري والحق أن المراد بالمؤقتة معلومة المقدار زمانا كانت كليلة وشهر أو غيره كدرهم ودينار وعبد والمراد بغير المؤقتة ماليست معلومة المقدار كدراهم ودنانير وعبيد قاله الدماميني فلا تفيد النكرة حينئذ إلا إذا كانت مؤقتة وحينئذ فكلام المكودي وتقرير الموضح صحيح ولا تلتفت لغيره (وقوله ياليتني كنت صبيا الخ) البيت من الرجز ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي ياقومي وليت من أخوات إن والياء اسمها والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبرها ومرضعا بفتح الضاد اسم مفعول والذلفاء بالذال المعجمة المرأة القصيرة الأنف وهو مما يمدح به فاعل تحملني وحولا منصوب على الظرفية وأكتعا توكيد حولا وفيه الشاهد والتوكيد بأكتع دون أجمع كما هنا شاذ (وقوله لكنه شاقه الخ) البيت من البسيط ولكن من أخوات إن والهاء اسمها وشاق من الشوق فعل ماض وأن حرف نصب ومصدر وأن قيل مؤول بمصدر فاعل شاق وذا رجب مبتدأ وخبر والتقدير لكن هذا المحدث شاقه قول القائل هذا اللفظ أي ذا رجب ويا حرف نداء والمنادى محذوف تقديره ياقومي وليت من أخوات إن وعدة اسمها وحول مضاف اليه وكله توكيد له وفيه الشاهد ورجب خبر ليت وفي بعض النسخ شهر بدل حول وهو تحريف قطعا لان الشاعر لما رأى كثرة الخيرات في رجب تمنى أن يكون الحول كله رجبا وأما كون الشهر كله رجب فلا معنى لتمنيه (وقوله ويؤيده الخ) أي يؤيد كون المذهب الثالث هو اختيار الناظم وهذا هو الصواب لا ينبغي العدول عنه وهو الملائم للحق الذي قررنا وقول بعض قد يقال انه ليس بتأييد لاحتمال أن يكون الناظم مشى في الألفية على قول وفي التسهيل على قول بعيد غاية (وقوله وعن متعلق بشمل) غير ظاهر والأولى كما قال الشاطبي انه متعلق بمحذوف حال من فاعل شمل والتقدير المنع شمل في حال كونه منقولا عن نحاة البصرة (واغن بكلتا) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت على قوله وإن يفد توكيد منكور الخ لانه متعلق باجمع وجمعاء المذكورين قبل ويوجد في بعض النسخ مقدما وأجاز الأخفش والكوفيون تثنية أجمع وجمعاء قال ابن خروف ولا وجه لمنعهما (وان تؤكد الضمير) انما وجب التوكيد بالضمير المنفصل في النفس والعين لكثرة مباشرتهما العوامل فيقع لبس كونهما توكيدين بكونهما فاعلين في نحو قولك هند خرجت نفسها أو ذهبت عينها اذا أردت أن الذي خرج وذهب هو ذاتها فيكون نفسها وعينها توكيدين فاذا لم يكن فصل توهم أن نفسها فاعل وأن المراد خرجت روحها وان عينها فاعل وأن المراد به الجارحة فاذا وقع الفصل ارتفع ذلك ولا يختص اللبس بالمؤنث بل كذلك اذا كان الضمير لمذكر نحو زيد خرج نفسه لتوهم أن المراد بالنفس الروح وان نفسه فاعل ولم يؤنث الفعل لأن الفعل مسند لمجازي التأنيث خلافا لتخصيص الأزهري اللبس بالمسند للمؤنث وأما كل وجميع فلا يكونان توكيدين الا اذا كانا مضافين للضمير وان كانا مضافين للضمير لا يباشران العوامل قطعا فلا يقال جاءني كلكم ومررت بكلكم وأجمع وفروعه لا تستعمل في غير التوكيد أصلا (قوله كدى اذا أكد) أي اذا أريد توكيده (وقوله أو بالعين) أشار بهذا الى أن

لا يؤكد أيضا نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم فى التوكيد بغير النفس والعين فقال :

(وأكدوا بما * سواهما والقيد لن يلتزما)

يعنى ان ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا كلهم وفهم من قوله لن يلتزما أن توكيده بالضمير جائز فتقول قاموا هم كلهم وقمتم أنتم أجمعون وان تؤكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدا مضمر والمنفصل نعت لمحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المنفصل * ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع فى التوكيد اللفظى فقال : (وما من التوكيد لفظى يجى * مكررا كقولك ادرج ادرج)

التوكيد اللفظى اعادة اللفظ بموافقه وفهم من قوله مكررا أنه يكون بالمساوى لفظا ومعنى نحو ادرج ادرج وبالمساوى معنى دون لفظ نحو أنت بالحق جدير قمن لأن قمنا وجديرا متفقان معنى وفهم منه أيضا أنه يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك وما مبتدأ وهى موصولة ولفظى خبر لمبتدا محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظى وهو عائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة ما وانما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على انه حال من الضمير المستتر فى الخبر وجملة يجى خبر المبتدا ومكررا حال من الضمير المستتر فى يجى ثم قال : (ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذى به وصل)

يعنى انه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو قمت قمت والمنصوب نحو ضربك ضربك والمجرور المتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه ان الضمير المنفصل لا يشترط فيه شىء نحو أنت أنت قائم وهو هو قاعد وأياك اياك ضربت ثم قال : (كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى)

يعنى ان التوكيد اللفظى فى الحروف لابد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول فى توكيد فى من قولك فى الدار زيد فى الدار زيد وفى توكيد ان من قولك ان زيدا قائم ان زيدا ان زيدا قائم ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به الا فى ضرورة كقوله : فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم أبدا دواء فلو كان الحرف جوابيا لم يشترط فيه ذلك والى ذلك أشار بقوله غير ما تحصلا به جواب ومثله بقوله كنعم وكبلى فتقول نعم نعم وبلى بلى لأنه لم يتصل بشىء يتكرر معه والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر فى إعادة ما اتصل بها

الواو فى قول المصنف والعين بمعنى أو وهى الموجودة فى بعض النسخ وتكون أو حينئذ للاباحة فيجوز حينئذ الجمع بينهما قال بعض والصواب ابقاء الواو على بابها والاباحة معها أشهر من أو فيجوز انفراد النفس عن العين وجمعهما (وقوله لا يؤكد أيضا الخ) الأولى أن يقول كما قال فيما قبله لا يلزم توكيده لأنه تارة يؤكد بالضمير المنفصل نحو ضربهم اياهم أنفسهم وتارة لا يؤكد بالضمير المنفصل نحو ضربهم أنفسهم (يجى * مكررا) الأولى قراءته بكسر الراء اسم فاعل ولا يحتاج لحذف المتعلق الا أن فيه مجازا واضح القرينة لأن المكرر حقيقة هو المتكلم وان قراءته بفتح الراء اسم مفعول وهو ظاهر حل التوضيح لابد فيها من حذف المتعلق أى مكررا به لأن الأول مكرر بفتح الراء بدون متعلق والثانى مكرر به أى وقع التكرار به فيكون حذف الجار واتصل الضمير وهذا المقام مقام التعريف لا يجيد مثل هذا التكلف فالأولى انه اسم فاعل (قول كدى وسيذكر ذلك) أى بعض ذلك المصنف انما ذكر بعض الضمير والحروف ولم يذكر الجملة الفعلية الا فى قوله ادرج ادرج والجملة الاسمية لم يذكرها أصلا ﴿ تتمة ﴾ قال الدمامينى اتفقوا على أن التوكيد المكرر فى لسان العرب لا يتكرر أكثر من ثلاث مرات وأما ويل يومئذ للمكذبين فى المرسلات فليس من قبيل التوكيد بل كل واحد راجع لما قبله وذلك ان الله يذكر معنى ثم يقول ويل لمن كذب بالمعنى المذكور قبل ثم يذكر معنى آخر ثم يقول ويل لمن كذب بهذا المعنى ومثله يقال فى قوله تعالى : فبأى آلاء ربكما . الخ فى سورة الرحمن (ولا تعد لفظ ضمير) (قول كدى وجب أن يؤتى الخ) انما وجب ذلك لأن المقصود بالضمير المؤكد بالكسر أن يكون متصلا فلو أعيد الضمير دون ما اتصل به صار منفصلا فلا يحصل الغرض وظاهره انك إذا قلت قمت قمت مريدا توكيد التاء أن الجملة الثانية لا توصف بأنها مؤكدة ولا بالتبعية بل المؤكد والتابع الضمير فقط وإذا قلنا بهذا فيكون عامل الضمير الثانى هو عامل الأول لا المتصل به بناء على ماهو الحق من ان عامل المؤكد والمؤكد لا يكون الا واحدا فيلزم عليه مخالفة القاعدة وهى ان الضمير لا يتصل إلا بعامله مع انها قاعدة مطردة وأجيب بأن المختار أن العامل فى الضمير هو ما اتصل به ويكون مستثنى من قولهم ان عامل المؤكد والمؤكد لا يكون الا واحدا نعم هذا العامل الثانى نائب عن الأول غير مستقل بنفسه فكان الأول هو العامل (الا مع اللفظ) الا أداة استثناء ومع منصوب على الحال المحصورة بالامن لفظ المفعول بتعد والتقدير الا مصاحبا للفظ الذى وصل به على حد قوله تعالى : وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين . فمبشرين حال محصورة بالا من المفعول الذى هو المرسلين (كذا الحروف) (قول كدى فلا والله لا يلفى الخ) البيت من الوافر وقائله بعض بنى أسد والفاء للعطف ولا لتوكيد القسم ولا يلفى جوابه مبنى للمفعول ودواء آخر البيت نائب الفاعل واللام فى لما حرف جر وما موصولة وبى يتعلق بمحذوف صلة ما والواو فى ولا حرف عطف ولا توكيد

لا المتحصل به الجواب ثم قال : (ومضمر الرفع الذى قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصـل)

يعنى ان ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمل المرفوع نحو قمت أنت وقمت أنا والمنصوب نحو ضربتك أنت والمجرور نحو مررت بك أنت وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظى المرادف .

﴿ عطف البيان ﴾

انما سمى عطف البيان لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله : (العطف اما ذو بيان أو نسق) قسم العطف الى ذى بيان والى ذى نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه وهو على حذف مضاف أى أو ذو نسق ثم بين أن مراده فى هذا الباب عطف البيان بقوله : (والغرض الآن بيان ما سبق) أى الغرض فى هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرفه بقوله :

(فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه)

فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفه مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق وحقيقة القصد به منكشفه مخرج للنعت لأن النعت يوضح متبوعه بوسمه أو وسم ما به اعتلق وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال حقيقة القصد به منكشفه وقال فى النعت بوسمه الخ فذو البيان مبتدأ وتابع خبره وشبه الصفه نعت لتابع لا خبر بعد خبر لأنه قيد فى التابع وحقيقة القصد الخ جملة اسمية فى موضع الصفة لتابع ثم قال : (فأولينه من وفاق الأول * ما من وفاق الأول النعت ولى)

يعنى ان عطف البيان يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله:

(فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين)

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال فقد يكونان منكرين وفهم من قوله قد أن ذلك قليل بالنسبة إلى تعريفهما ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل: ان للمتقين مفازا حدائق . وما فى قوله ما من وفاق مفعول ثان لاولينه

لا نفى والها بالامين معطوف على لما الأول وما موصولة صلتها بهم وأبدا منصوب على الظرفية والشاهد فى لما بهم حيث كرر اللام مرتين ولم يأت فى الأولى منهما بها والقياس أن يقول لما لما (ومضمر الرفع) انما جاز ذلك لأن الضمير المنفصل المرفوع أصل لما عداه وعامله معنوى وهو الابتداء والمنصوب والمجرور عاملهما لفظى فلو أكد بالمنصوب والمجرور لاحتجنا الى الاتيان بالعامل فيهما فيكون كأنه توكيد لفظى والله أعلم .

﴿ عطف البيان ﴾

هذا هو الثالث من التوابع والعطف لغة الرجوع الى الشىء بعد الانصراف عنه واصطلاحا قسمان أشار لهما المصنف بقوله العطف اما ذو بيان الخ ثم ان هذا التقسيم توطئة خارجة عما بوب له مثل ما مر فى النعت حيث قال فى الترجمة النعت وقدم أول الترجمة تقسيم التابع وترجمة الناظم هنا أولى من ترجمة الموضح (فذو البيان تابع) لم يبين المكودى معنى هذا البيت وليس مما ينبغى والمعنى أن عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة والنعت فى التوضيح والتخصيص فكما ان النعت يوضح المتبوع المعرفة ويخصص المتبوع النكرة فكذا عطف البيان فمثال توضيحه المعرفة أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر عطف بيان على أبو حفص للايضاح بمنزلة جاء زيد العاقل ومثال تخصيصه النكرة من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء للتخصيص مثل جاء رجل عاقل (حقيقة القصد) جواب عن سؤال مقدر على ما هو الحق وارد على قوله شبه الصفه كأنه قيل له بين لنا ما تفترق فيه الصفة من عطف البيان فأجاب بقوله حقيقة الخ والقصد بمعنى المقصود ومعنى منكشفة متضحة وفيه حذف والتقدير حقيقة المقصود بالمتبوع متضحة بنفس عطف البيان وبذاته بخلاف النعت فان الحقيقة تنكشف بعلامة فيه أو فيما تعلق به ثم ان الأزهرى عكس المخرجات التى أخرجها المكودى فجعل النعت خارجا بنسبة الصفة قال لأن الشبيه بالشىء غيره وأخرج التوكيد وعطف النسق والبدل بقول المصنف حقيقة الخ فما فى المكودى والأزهرى متناقضان وما لهما معا خلاف الحق والتحقيق كما قال العلامة سيدى الطيب ان الجميع خارج عن شبه الصفة لكن المصنف لم يبين وجه الشبه وقد علمته وأما قوله حقيقة الخ فهو بيان لوجه الاقتران بينهما بعد تمام الحد وبيان وجه الافتراق عند المكودى بيناه سابقا والله أعلم . (قول المكودى وشبه الصفه نعت الخ) ﴿ فان قلت ﴾ ان تابع نكرة وشبه مضاف الى الصفة وهى معرفة والمضاف الى المعرفة معرفة فلا يصح أن يكون صفة لتابع ﴿ قلت ﴾ نص الرجراجى على ان اضافة شبه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهى كمثل وغير (وقوله فى موضع الصفة الخ) هذا مبنى على ما قرر به هو من انه للاخراج وعلى ما هو الحق فهو مستأنف (فأولينه من وفاق الأول) (قول المكودى فى أربعة من عشرة الخ) أشار به إلى ان المراد بالنعت فى كلام المصنف النعت الحقيقى ﴿ فان قلت ﴾ النعت كما يكون حقيقيا يكون سببيا فمن أين أخذ هذا التخصيص ﴿ قلت ﴾ أطلق المصنف والنعت لا ينصرف الا للحقيقى (فقد يكونان) (قول المكودى كقوله عز وجل : ان للمتقين مفازا الخ) مفازا اسم ان وللمتقين خبرها

وهى موصولة والنعت مبتدأ وخبره ولى والجملة صلة ماومن وفاق متعلق بولى والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف تقديره وليه والضمير المستتر فى ولى عائد على النعت ومن وفاق الاول متعلق بأولينه والتقدير فأولينه من وفاق الاول الذى النعت وليه من وفاق الاول ثم قال : (وصالحا لبدلية يرى)

يعنى ان عطف البيان يصلح أن يكون بدلا وذلك مطرد إلا فى موضعين نبه على الاول منهما بقوله : (فى غير نحو ياغلام يعمرا)

يعنى ان هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فيا غلام منادى مبنى على الضم ويعمر عطف بيان ولايجوز أن يكون بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه اذا جعل بدلا ونبه على الثانى بقوله : (ونحو بشر تابع البكرى)

يشير بذلك الى قول الشاعر : أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولايجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف الى البكرى فلو كرر العامل مع بشر لماكان بشر نعتا للبكرى ولأدى الى اضافة مافيه أل الى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله : (وليس أن يبدل بالمرضى)

وصالحا مفعول ثان ليرى وفى يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الاول ولبدلية متعلق بصالحا وفى غير متعلق بيرى ونحو بشر معطوف على نحو الاول تابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جره نعتا لبشر ويقصد حينئذ بالاضافة المحضة وهو أظهر وأن يبدل اسم ليس والباء زائدة فى خبرها .

وحدائق جمع حديقة وهو البستان عطف بيان على مفازا (فان قلت) هذا المثال لا يصح أن يكون عطف بيان لان مفازا اسم لموضع الفوز فهو اسم مكان مفرد وحدائق جمع حديقة وهى البستان فهى اسم ذات وقد علمت ان المطابقة واجبة لقول المصنف فأولينه من وفاق الخ والصواب انه بدل كما فى أبى السعود وصرح البيضاوى بانه بدل بعض أو اشتمال لان الفوز يكون بالحدائق وغيرها (وجواب بعض) بان مفازا مصدر يقع على القليل والكثير فهو وان لم يوافقه لفظا فقد وافقه فى المعنى مردود بان المصدر اسم معنى والحديقة اسم ذات فلم يتفقا أصلا (وصالحا لبدلية) لم يبين أى نوع من أنواع البدل ومراده به بدل الكل من الكل وأجيب بان البدل اذا أطلق لاينصرف إلا له * واستشكل غير واحد جواز الاعرابين فى تركيب واحد بان المتبوع فى البدل غير مقصود انما المقصود البدل ولذا يقولون المبدل منه فى نية الطرح وفى عطف البيان المتبوع هو المقصود والتابع انما هو بيان له واذا قلنا بصحة البدلية والعطف فى تركيب واحد لزم أن يكون المتبوع غير مقصود ومقصودا وهو جمع بين نقيضين فلايعقل وسئل عن هذه المسئلة الامام سيدى محمد بن عبد القادر الفاسى وسيدى العربى بن دلة حسبما نقل ذلك المحقق ابن ذكرى فاجابا بكلام نفيس حاصل المراد منه ان محل جواز البدلية والعطف معا اذا وجد تركيب ولم يدر هل المقصود منه المتبوع أو التابع ولم تكن ثم قرينة وأما ان وجدت قرينة تبين أن المقصود الاول والثانى بيان له فهو عطف بيان قطعا وان كانت قرينة تبين ان المقصود الثانى فهو بدل قطعا بمنزلة ذات واحدة فهى تصلح للحركة والسكون وهما متباينان وبمنزلة لفظ واحد فى تركيب واحد يصح أن يكون حالا وتمييزا ومفعولا لأجله وحقيقتهما متباينة لكن باعتبارات نحو صدقا وعدلا من قوله تعالى: وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا . وهو حسن غاية (فى غير نحو ياغلام) (قول المكودى ويعمر عطف بيان الخ) أى على غلام لان محله نصب بفعل قامت مقامه الياء (وقوله لان البدل الخ) العامل هنا هو الياء ويعمر مفرد علم على غلام منقول من مضارع عمر بكسر الميم فى الماضى وفتحها فى المضارع وعندهم عمر يعمر بالضم فيهما وليس بمراد وهو غير منصرف لانه مثل يذهب قاله الجوهرى والمفرد العلم ان دخل عليه حرف نداء لفظا أو تقديرا يجب بناؤه على ماعهد فى رفعه ويعمر هنا مفتوح الراء فوجب أن يكون عطف بيان على المحل ثم ان محل قوله ولا يجوز مادام على نصبه فان ضمت الراء جاز فيه البدل والعطف (ونحو بشر تابع) (قول المكودى قول الشاعر أنا ابن التارك الخ) البيت من الوافر وقائله المرار الاسدى يفتخر بان أباه جرح بشر بن عمرو وأنا مبتدأ وابن خبره والتارك اسم فاعل من ترك وفاعله عائد على أل والبكرى بفتح الباء منسوب الى بكر بن وائل أبو قبيلة مضاف اليه من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وبشر بالجر عطف بيان وفيه الشاهد والطير مبتدأ وترقب مضارع وفاعله ضمير الطير والهاء مفعوله عائد على بشر والجملة خبر الطير ووقوعا مفعول لاجله وعليه متعلق بوقوع والجملة من المبتدأ والخبر حال من بشر والعائد الهاء فى ترقبه والمعنى أنا ابن الشخص الذى ترك البكرى بشرا لأجل جراحات به الطير ترتقب موته لاجل أن تقع عليه لتأكل لحمه قال معنى ذلك العينى وقيل فى هذا البيت غير هذا (وقوله وهو ممتنع) لقوله سابقا ووصل أل بذا المضاف الخ (وليس أن يبدل بالمرضى) ليس تتميما للبيت بل المراد الرد على الفراء الذى أجاز كونه بدلا لانه يجيز اضافة المقرون بال الى المجرد منها فيجيز جاء الضارب زيد (وقوله المحضة الخ) أى المتصلة والخالصة من شوائب الانفصال فتفيد التعريف وانما احتيج لهذا لان بشرا علم وتابع صفته وهو فاعل واضافته فى الاصل لاتفيد تعريفا فيلزم وصف المعرفة بغيرها فاجاب بان ذلك

﴿ عطف النسق ﴾

النسق فى اللغة النظم قال الزبيدى والنسق العطف على الاول ثم قال : (تال بحرف متبع عطف النسق) فتال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لماعدا عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله : (كاخصص بود وثناء من صدق) فتال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ مؤخر وبحرف متعلق بتال ومتبع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص ثم شرع فى حروف العطف فقال :

(فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم او)

ذكر فى هذا البيت من حروف العطف ستة وهى كلها تشرك مابعدها مع ماقبلها فى اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقا أما الواو وثم والفاء وحتى فلا إشكال فى تشريكها فى اللفظ والمعنى وأما أم وأو فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك فى اللفظ لافى المعنى وجعلهما الناظم فيما يشرك فيهما باعتبار ما أن قبلهما ومابعدهما مستوفى المعنى الذى سيقتا له من شك وغيره فالعطف مبتدأ وخبره بواو وما بعده ومطلقا حال من العطف ثم وما بعدها معطوفات على بواو باسقاط العاطف والتقدير بواو وثم وفاء وحتى وأم وأو ثم مثل بقوله :

(كفيك صدق ووفا) . ثم قال : (وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن) ذكر فى هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك مابعدها مع ماقبلها فى اللفظ لا المعنى فتقول قام زيد بل عمرو فالقائم عمرو ولا زيد وقام زيد لا عمرو فالقائم زيد دون عمرو وماقام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بلكن فقال : (كلم يبد امرؤ لكن طلا) والطلا الولد من ذوات الظلف والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة وهى على قسمين قسم يشرك فى اللفظ والمعنى وهو ستة وقسم يشرك فى اللفظ لافى المعنى وهو ثلاثة وبل فاعل بأتبعت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض وحسب

فى اسم الفاعل المقصود باضافته الانفصال وأما هنا فالمقصود الاتصال فيصح كونه وصفا للمعرفة والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ عطف النسق ﴾

هذا هو الرابع من التوابع (قول المكودى النظم) أى الجمع يقال نظمت العقد اذا جمعت لآلئه على وجه يستحسن والمناسبة ظاهرة (وقوله العطف على الاول الخ) ﴿ إن قلت ﴾ اذا كان النسق هو العطف كما قال الزبيدى صار المعنى عطف العطف وهو لامعنى له ﴿ فالجواب ﴾ ان مراد الزبيدى النسق لغة وأما اصطلاحا فهو الحروف قاله الشاطبى (تال بحرف) (قول المكودى مخرج لما عدا الخ) هذا مبنى على ان الباء فى بحرف للسببية ويكون قول المصنف متبع أى مصير الثانى تابعا للاول فائدة له والصواب ان الباء فى بحرف للمصاحبة بمعنى مع فيخرج به النعت والتوكيد بغير الباء وعطف البيان غير المسبوق بأى والبدل ويخرج بقوله متبع التوكيد المجرور بالباء الزائدة فى نحو جاء زيد بنفسه وعطف البيان الواقع بعد أى التفسيرية نحو عندى عسجد أى ذهب لان الباء وأى التفسيرية لايصيران الثانى تابعا للاول لان أى ليست للعطف على الصحيح وانما هى تفسيرية (فالعطف مطلقا) (قول المكودى فلا اشكال فى تشريكها الخ) رد كون الواو تفيد الاشتراك فى المعنى بعطف أرجلكم على رءوسكم فى قراءة الجر بأن الرجل مغسولة لاممسوحة فالتشريك انما وقع حينئذ فى اللفظ ﴿ واجيب ﴾ باجوبة منها وهو الحق ان الجر بالعطف على رءوسكم مدخول لامسحوا ويحمل على المسح على الخفين فيكون المسح فى الآية مستعملا فى حقيقته بالنسبة للرأس ومجازه بالنسبة للرجلين ومنها ان العطف ليس على رءوسكم بل على وجوهكم فيكون أرجلكم منصوبا بفتحة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (وقوله مستوفى المعنى الخ) بيان هذا أن القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بان الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بأم لكن يجب التقييد بما اذا لم تكن أم وأو للاضراب والا فلا يشتركان الا فى اللفظ والعذر للمصنف فى الاطلاق ان كونهما للاضراب قليل وقيل انهما اذا كانا للاضراب فهما غير عاطفين وحينئذ فلا اشكال هذا حاصل ماوجهوا به كلام الناظم قال الشاطبى ان النحويين مع الناظم لم يتوارد كلامهما على معنى واحد لانهم انما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدم ولايشك أحد انهما لم يشتركا فيه وهذا مراد النحويين والمصنف قصد الاشتراك فى المعنى الذى هو عدم التعيين (وقوله ومطلقا حال من العطف الخ) سبق قلم لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والعامل هو الابتداء وهو ضعيف والحق انه حال من الضمير الذى انتقل للمجرور بعده وتقديم الحال هنا جائز بندور من أفراده قول الناظم وندر نحو سعيد مستقرا فى هجر (كلم يبد أمرؤ) (قول المكودى والطلا الخ)أى بفتح الطاء وذوات الظلف كل ما كان له حافر على اثنين كالمعز والبقر وقيل الطلا ولد البقر الوحشى وفى القاموس الطلا بفتح الطاء ولد الظبى ساعة ولادته والولد الصغير من كل شىء والطلاء بالكسر والمد ككساء القطران وكل مايطلى به والخمر والطلاء بالضم الاعناق أو أصولها جمع طلية انتهى (وقوله فاعل بأتبعت) على ان أتبعت مبنى للفاعل أو نائب فاعل على انه مبنى

اسم فعل بمعنى قط ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع فى معانى حروف العطف وبدأ بالواو فقال :

(فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقـا)

يعنى أن الواو للجمع المطلق فلاتدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو جاء زيد وعمرو بعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قبله ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو لاحتمل المعانى الثلاثة المذكورة ولاحقا مفعول باعطف وأو سابقا وأو مصاحبا معطوفان عليه وفى الحكم متعلق بسابقا وهو مطلوب للاحقا ومصاحبا فهو من باب التنازع ثم قال :

(واخصص بها عطف الذى لايغنى * متبوعه كاصطـف هـذا وابـنى)

يعنى أن الواو تنفرد عن سائر حروف العطف بان يعطف بها على مالايستغنى به عن تابعه نحو تفاعل وافتعل تقول تخاصم زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى ولايجوز العطف فى هذه المثل وشبهها بغير الواو وأصل اصطف اصتفف فابدل من التاء طاء وأدغم الفاء فى الفاء يقال صففت القوم فاصطفوا إذا أوقفتهم فى الحرب صفا ثم انتقل الى الفاء وثم فقال :

(والفاء للترتيب باتصال * وثم للترتيب بانفصال)

يعنى أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهى المعبر عنها بالانفصال فاذا قلت قام زيد فعمرو فعمرو قام بعد زيد من غير مهلة ولاتراخ واذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو قام بعد زيد وبينهما مهلة والفاء مبتدأ وللترتيب خبره وباتصال متعلق بالترتيب وثم مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب أيضا ثم قال :

(واخصص بفاء عطف ماليس صله * على الذى استقـر أنه الصـله)

يعنى أن الفاء تختص بان يعطف بها مالا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ماهو صلة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب فيطير صلة للذى ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس فى المعطوف ضمير يعود على الموصول وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء جملة فعلية لكونه معطوفا على الصلة

للمفعول لان الشخص هو الذى يتبع (وقوله اسم فعل الخ) فيه نظر لان العوامل اللفظية تدخل عليها وهى لاتدخل على أسماء الافعال باتفاق (وقوله بمعنى قط) ليس بجيد والجيد انه بمعنى يكفى لأن اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم وأصل حسب أن تكون بمعنى كاف فاذا قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم أشربت معنى غير وعليه فحسب هنا مبتدأ والخبر محذوف تقديره فحسبها ذلك بمنزلة قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك (فاعطف بواو) (قول المكودى للجمع المطلق الخ) لافرق بين الجمع المطلق ومطلق الجمع لان التعبير بالاطلاق فى الاول هو عين الاطلاق فى الثانى ومعناها لاتقييد خلافا لابن هشام فى المغنى والسبكى والتفرقة بين مطلق الماء والماء المطلق اصطلاح فقهى (وقوله لاحتمل المعانى الثلاثة الخ) الذى يدلك على كون الواو لاتفيد ترتيبا انه لما نزل قوله تعالى : ان الصفا والمروة . الآية قال الصحابة بأيها نبدأ يارسول الله فسألوه مع كونهم من فصحاء العرب فلو كانت الواو تفيد الترتيب ماسألو النبى صلى الله عليه وسلم (وقوله فهو من باب التنازع الخ) لايصح من وجهين الوجه الأول أن الناظم لايرى التنازع بين أكثر من عاملين الثانى أنه لايرى التنازع فى متقدم فالتنازع بين لاحق وسابق ظاهر وفى مصاحب الحذف من الاخير لدلالة الاول عليـه موافقا نعت مصاحب وليس تتميما للبيت بل يخرج به بعض أمثلة المفعول معه نحو سار زيد والطريق فالطريق مصاحبة للفاعل فى الحكم وهو السير غير موافق فيـه لان الطريق لم تفعل السير (واخصص بها) (قول المكودى على ماالا الخ) ماواقعة على المتبوع (وقوله عن تابعه الخ) هكذا فى غالب النسخ وهى الصواب وفى بعضها عن متبوعه بدلا عن تابعه وهى تحريف من الكاتب قطعا (وقوله نحو تفاعل وافتعل الخ) أى من كل مكان معنى عامله من الأمور النسبية التى لاتقوم الابين اثنين (والفاء للترتيب) (قول المكودى فالمعطوف بها ثان الخ) أى متأخر عن المعطوف عليه وهذا معنى الترتيب (وقوله من غير مهملة) هذا معنى الاتصال والمهلة بفتح الميم وضمها خلافا لمن أنكر الضم التأخير والانفصال واعترض الترتيب والاتصال فى الفاء بما يعلم جوابه من الموضح واعترض الترتيب فى ثم بقوله تعالى فى الزمر : خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها . فان الله جعل زوجها منها قبل خلق الخلق وأجيب بان ثم بمعنى الواو بدليل جعل الواو مكانها فى الاعراف حيث قال : خلقكم من نفس واحدة وجعل . الخ والقصة واحدة (واعترض) التراخى بنحو قولهم هززت الرمح ثم اضطرب فان الاضطراب يكون عقب الهز (وأجيب) بان ثم بمعنى الفاء ثم ان ثم قد يلحقها تاء تأنيث اللفظ فتختص بعطف الجمل ذكره الشمنى والفنارى وبهذا يرد قوله فيما يأتى ثمت أفعال جموع قله حيث عطف بها مع اتصال التاء بها المفرد (وقوله متعلق بالترتيب) الاولى انه متعلق بمحذوف حال من الترتيب والباء بمعنى مع والتقدير حال كون الترتيب مع اتصال (وقوله وبانفصال متعلق الخ) الاولى انه حال منه كالذى قبله وهذا البيت مما اتحد فيه اعراب الصدر والعجز وكثير امايفعله الناظم وهو حسن غاية (واخصص بفاء) (قول المكودي نحو الذى يطير الخ) الذى اسم موصول مبتدا وجملة يطير لامحل لها من الاعراب صلة الذى والرابط فاعل يطير والفاء

ولا تكون الصلة الا جمله ثم انتقل الى حتى فقال :

(بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يـكـون إلا غاية الذى تـلا)

يعنى أن حتى لايكون المعطوف بها الا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدا لان زيدا بعض القوم ولايكون الاغاية له إما فى زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى نقص نحو غلبك الناس حتى النساء وشمل قوله بعضا مابعضيته مصرح بها كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كـقوله : ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعـله ألقاهـا

تقديره ألقى مايثقله حتى نعله وبعضا مفعول مقدم باعطف وبحتى متعلق باعطف وكذا على كل واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحتمل أن يكون عائدا على المعطوف المفهوم من قوله اعطف ثم اعلم ان أم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد أشار الى الاولى بقوله :

(وأم بها اعطف إثر همز التسويه) يعنى أن أم من حروف العطف ويعطف بها اثر همزة التسوية كقولك سواء على أقمت أم قعدت ومنه قوله عز وجل : سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم . أو اثر همزة يطلب بها وبأم مايطلب بأى نحو أزيد عندك أم عمرو والتقدير أيهما عندك وهذا معنى قوله :

فى فيغضب عاطفة وزيد فاعـل يغضب والجملة معطـوفة على جملة الصلة والمعطوف على الصلة صلة وهى لاتصلح أن تـكون صلـة لعدم الرابط وسوغ ذلك العطف بالفاء لان فيها معنى السببية وأن مابعدها مسبب عما قبلها وما قبلها سبب فيما بعدها فلذا عدوها من الروابط والذباب آخرا خبر (وقوله ولا تكون الصلة إلا جملة الخ) فيه نظر لان صلة أل فى هذا الفصل وغيره تكون مفردة يقال هنا الطائر فيغضب زيد الذباب الا أن يكون مراده جملة حقيقة أو حكما وقد اعترض على الناظم بامرين الاول انه تكلم على عطف ما لايصلح أن يكون صلة على مايصلح ولم يتكلم على عكسه الثانى أن يكون كلامه قاصرا على الموصول مع انه كما يجرى فيه يجرى فى كل مايحتاج لرابط كالخبر والصلة والحال ولذا قال شيخ شيوخنا سيدى الطيب فلو قال المصنف :

بالفا اعطفن جملة رابط على * خالية منـه وعـكسه اقبـلا

لوفى بالمراد (بعضا بحتى) اختلفوا فى حتى فالجمهور على أنها لمطلق الجمع بمعنى الواو وقال بعض المتأخرين ومنهم الزمخشرى انها تقتضى الترتيب فقد يكون ملابسة الفعل لماقبلها متأخرة عما بعدها نحو مات كل أب لى حتى آدم وقد يكون فى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفى زمن واحد نحو قام القوم حتى زيد اذا قاموا مرة واحدة فاذا قلت جاء القوم حتى زيد احتمل المعانى الثلاثة (قول المكودى ألقى الصحيفة الخ) البيت من الـكامل وقائله المتلمس وليس فى ديوانه والصواب أن قائله ابن مروان النحوى فى قصة المتلمس وهى ماورد أن المتلمس وطرفة هجيا عمرو بن هند الأمير فلما بلغه ذلك لم يظهر لهما تغيرا ثم كتب لهما كتابا الى عامله وأمره بقتلها وقال لهما انما كتبت لكما بصلة فلما كان ببعض الطريق قال المتلمس لطرفة كل واحدمنا هجا الملك ولوأراد أن يعطينا لأعطانا فى بلده ولم يكتب لنا فهل ندفع كتابينا لمن يقرؤهما فقال طرفة ماكنت لافتح كتاب الملك فقال المتلمس والله لافتحن كتابى فاذا بغلام قدخرج من الحيرة فاعطاه الكتاب ليقرأه فلما نظر اليه وجد فيه بمجرد وصول الكتاب فاقتله قال ثكلت المتلمس أمه فقال لطرفة افتح كتابك فما فيه الا مثل مافى كتابى فقال طرفة ان أراد قتلك لايطيق قتلى لـكثرة قومى فالقى المتلمس صحيفته فى نهر الحيرة وفر الى الشام وهجا عمرا ودخل طرفة الحيرة فقتل وفاعـل ألقى ضمير المتلمس والصحيفة مفعـوله والمراد بها الـكتاب ويخفف منصـوب بكى ان قدرت اللام قبلها فتكون مصـدرية أو حرف تعليل والناصب أن مضمرة بعدها ورحله مفعول والزاد معطوف على الصحيفة وحتى حرف عطف ونعله بالنصب معطوف على الصحيفة والشاهد فى حتى نعله فان النعل ليس بعضا مما قبله لكنه كالبعض لان المعنى ألقى كل مايثقله حتى النعل ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره مابعده والتقدير حتى ألقى نعله ألقاها فالقاها على الاول تأكيد لالقى الأول وعلى الثـانى تفسير ويجوز الرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره فتـكون حتى ابتدائية ويجوز جر نعـله فتكون حتى جارة والقاها توكيد (وقوله واسم يكون ضمير الخ) والجملة حالية من المفعول الذى هو بعضا فيلزم عليه اتيان الحال من النـكرة بلا مسوغ وهو قليل والظاهر الاحتمال الثانى عنده (وأم بها اعطف) همزة التسوية هى الواقعـة بعـد سواء غالبا ومن غير الغالب وقوعها بعد لاأبالى وليت شعرى وما أدرى ونحوهن وضابـط أم هـذه ان تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتـين يصـح تـأويل كل منهـما بمصـدر وآلة السبـك الهمـزة عـلى الحـق فيـؤول مثـال المـكودى بسواء على قيامك وقعودك ويـكون المصدر مبتدأ وسواء قبـله خبره وتؤول الآية بسواء عليهم انذارك وعـدمه ﴿ تنبيه ﴾ لم يعدوا همـزة التسويه حرفا مصدرا من الموصولات الحرفية السابكة والصواب انها منها فهى بمنزلة أن ولو وسائرها

(أوهمزة عن لفظ أي مغنيه) وانما سميت متصلة لان ماقبلها ومابعدها لايستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها وإلى ذلك أشار بقوله :

(وربما اسقطت الهمزة إن * كان خفا المعنى بحذفها أمن)

فشمل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن : سواء عليهم أنذرتهم . بهمزة واحدة والهمزة التي تقدر مع أم باى كقول الشاعر :

فأصبحت فيهم آنسا لا كمعشر * أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر

وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه مطرد وان كان شرط وخفا اسم كان وهو ممدود فقصره ضرورة وبحذفها متعلق بخفا وأمن فعل ماض في موضوع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمزة وفي بعض النسخ كان خفا الهمزة والمعنى واحد ثم أشار الى القسم الثاني من قسمي أم وهي المنقطعة فقال :

(وبانقطاع وبمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت)

أم المنقطعة هي الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همزة التسوية أو بعد همزة تقدر مع أم باى وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها واختلف في معناها فقيل الاضراب والاستفهام معا وقيل الاضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الاضراب للزومها إياه على القولين وبانقطاع متعلق بوفت وكذلك بمعنى بل وخلت خبر تك ومما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة في تك وقيدت وخلت عائدة على أم المتصلة ﴿فان قلت﴾ كيف يصح اعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة ﴿قلت﴾ هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم عندي درهم ونصفه ثم انتقل الى أو فقال :

(خير أبح قسم بأو وأبهم * واشكك واضراب بها أيضا نمى)

ذكر لأو في هذا البيت ستة معان الأول التخيير نحو خذ من مالي دينارا أو ثوبا الثاني الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما

(عن لفظ أي مغنيه) يقتضى كلام الناظم أن الاستغناء عن أي انما هو بالهمزة دون أم وليس كذلك بل الاستغناء بهما معا ولذا قال كدى قبل يطلب بها وبأم ما يطلب باى الى قوله وهذا معنى الخ وأجيب بان في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت والتقدير مغنية هي وأم وضابطها ان تقع بين شيئين علم ثبوت الحكم لاحدهما وجهل تعيينه ولذا لاتجاب الا بتعيين أحدهما بأن يقال في مثال المكودي زيد أو يقال عمرو ولا يقال في الجواب نعم أو بلى لعدم تعيين المسؤول عنه فلا فائدة في الجواب بهما قال الدماميني ومثل وقوع أم بعد الهمزة وقوعها بعد هل التي في موضع الهمزة كقوله عليه السلام لجابر : هل تزوجت بكرا أم ثيبا وقد تاتي أو موقع أم بعد هل اه . قال البناني ومنه ما يقع للخليل كثيرا كقوله هل ازالة النجاسة الى قوله سنة أو واجبة فأو بمعنى أم (قول المكودي لان ماقبلها الخ) هذه العلة هي الصواب لانها عامة في قسمي المتصلة لان تسمية أم متصلة عليه مجاز لان المتصل ماقبلها مع مابعدها وما بعدها بما قبلها لكنها لما كانت آلة الاتصال سميت بذلك وعللها بعضهم بقوله انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ألا ترى انهما معا بمعنى أي وهذا التعليل قاصر لانه انما يشمل القسم الثاني من أقسام أم المتصلة وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام دون الأولى (وربما أسقطت الهمزة) أل في الهمزة للعهد والمعهود الهمزتان السابقتان ولذا مثل كدى لهما معا وأم على حالها من الاتصال (قول كدى كقراءة ابن محيصن : سواء عليهم الخ) الاستشهاد بهذه الآية على حذف الهمزة لايصح لان ابن محيصن لم يقرأ بأم وانما قرأ باو مع اسقاط الهمزة هكذا : سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم . كما نقله في المغنى (وقوله فاصبحت فيهم الخ) البيت من الطويل وآنسا خبر أصبح وهو مأخوذ من الانس بمعنى الألفة ولاحرف عطف والكاف بمعنى مثل معطوف على آنسا والمعشر مضاف اليه والمعشر الرهط والشاهد في حذف الهمزة من ربيعة للعلم بها وربيعة ومضر قبيلتان (وقوله متعلق بخفا) أظهر منه من جهة المعنى انه متعلق بامن (وبانقطاع وبمعنى بل) (قول المكودى من كونها الخ) خصصه بذلك كالمصنف احترازا مما اذا لم تقع بعد همزة أصلا نحو : أم يقولون افتراه . أو وقعت بعد الهمزة التي بمعنى ما النافية نحو : ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد . اذ الهمزة للاستفهام الانكاري بمعنى النفي والمتصلة لاتقع بعده (وقوله منقطع عما قبلها الخ) يؤخذ من هذا التعليل انها غير عاطفة وهو كذلك عند الجمهور وانما هي حرف ابتداء ولهذا لزم دخولها على الجمل وقد جوز الناظم العطف بها على قلة وهو ضعيف (وقوله فقيل الاضراب الخ) يظهر من كلامه أنه ليس فيها الا هذان القولان والحق أن فيها ثلاثة أقوال هذان القولان والثالث وهو اختيار الناظم ونقله الدماميني عن سيبويه أن الأكثر اقتضاؤها الاستفهام مع الاضراب وقد تكون للاضراب وحده فمن الاول قول بعضهم حين ظهر له انه رأى إبلا ثم تبين له انه أخطأ ثم اضرب عنه معقبا بما يفيد الشك والاستفهام انها لإبل أم شاء فجعل الناظم شاء الذي هو اسم جمع شاة معطوفا على إبل عطف مفرد على مفرد فتكون أم عاطفة وجعل الجمهور شاء خبراً لمبتدأ محذوف أي بل هو شاء وأم غير عاطفة حينئذ وإنما هي للاضراب والابتداء ومن الثاني أم هل تستوي الظلمات أي بل هل تستوي فهي للاضراب فقط (وقوله للزومها اياه الخ) أي للزوم أم إياه أي الاضراب والمعنى انه اقتصر عليه لكونه متفقاً عليه بخلاف الاستفهام (خير أبح قسم) (قول كدى الثاني الاباحة) ليس المراد

جواز الجمع بين الأمرين فى الاباحة ومنعه فى التخيير الثالث التقسيم نحو الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف الرابع الابهام كقوله عزوجل : وإنا وإياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين . الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الابهام ان الابهام يكون المتكلم عالماً ويبهم على المخاطب والشك يكون المتكلم غير عالم السادس الاضراب كقوله عزوجل : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون . وفى قوله : واضراب بها أيضاً نمى . إشارة إلى أن الاضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب فى المعنى لقوله خير واشكاك وما بينهما واضراب مبتدأ ونمى خبره وبها متعلق بنمى أى نسب والمسوغ للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن يكون بها متعلقاً باضراب فيكون المسوغ للابتداء به عمله فى المجرور وهو أظهر وبقى من معانى أو أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله : (وربما عاقبت الواو) يعنى أن أو تعاقب الواو أى تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله :

(إذا ❊ لم يلف ذو النطق للبس منفذاً) أى إذا كان المتكلم بها لا يجد فى استعمالها بمعنى الواو منفذ اللبس أى طريقاً ومنه قوله :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً ❊ كما أتى ربه موسى على قدر

أى جاء الخلافة وكانت له قدراً وفهم من قوله وربما عاقبت أن ذلك قليل وإذا متعلق بعاقبت وفاعل عاقبت ضمير عائد على أو ثم قال :

(ومثل أو فى القصد إما الثانيه ❊ فى نحو إما ذى وإما النائيه)

مذهب أكثر النحويين أن إما المسبوقة بمثلها عاطفة وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة واليه ذهب الناظم ولذلك قال فى القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقاً وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعانى المذكورة لأو وليس كذلك لأن إما لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له فى ذلك أن كونها للاضراب

الاباحة الشرعية التى هى الجواز بل المراد العقلية أو العرفية لان الكلام فى معنى أو قبل ظهور الشرع بوجود المصطفى صلى الله عليه وسلم قاله الشمنى على المغنى (وقوله جواز الجمع بين الخ) ويفهم ذلك من المتكلم بالقرائن فان فهم منه عدم الجمع كانت للتخيير وإلا فهى للاباحة ثم إن هذه التفرقة إنما هى لابن مالك ومن تبعه ومذهب الأقدمين أن أو بعد الطلب للتخيير صح الجمع أو لا وهذا هو الحق لان صحة الجمع وعدمها مأخوذان من القرينة الخارجة عن أو راجع المحلى وحواشيه (وقوله نحو الكلمة الخ) يعنى أن الكلمة المقسمة إلى الثلاثة المذكورة تقسيم الكلى الى جزئياته لصدق اسم المقسوم الذى هو الكلمة على كل نوع واحد من الثلاثة (وقوله كقوله عزوجل : وإنا أو إياكم الخ.) جعل فى المغنى الشاهد فى الأولى فقط والذى صرح به الدمامينى وحققه الشيخ الطيب أن الشاهد فيهما معاً والذى بينه الأزهرى أن الشاهد فى الثانية فقط وهو الذى لبعض المحققين ونص ما قاله الظاهر انه فى الثانية فقط لأن خبر إن أحد الأمرين من الهدى والضلال وأحدهما من حيث إنه أحدهما ثابت لكل من الفريقين لا لأحدهما وأبهم فالصواب أن الأولى للتفريق المجرد عن الشك والإبهام فكأنه قال إنا على هدى أو فى ضلال مبين وأنتم على هدى أو فى ضلال مبين وخولف بين حرفى الجر فجر الهدى بعلى لأن صاحب الهدى كأنه مستعل على جواد يسير به حيث شاء والضال مطروح فى أودية الضلال ومنغمس لا يدرى أين يتوجه وقوله : (وأرسلناه إلى مائة ألف الخ.) ﴿لا يقال﴾ كيف يصح الاضراب فى كلامه تعالى مع انه انما ينشأ غالباً عن الغلط والغلط على الله محال ﴿لانا نقول﴾ أجيب بأن الله تعالى أخبر عما يظن الظان إذا رأى هؤلاء القوم ثم أخبر الله بالتحقيق الذى يعلمه انهم يزيدون على ذلك ﴿فإن قلت﴾ على أى شىء عطف أو يزيدون من قوله تعالى أو يزيدون إذ لا يصح عطفه على مائة ألف إذ حرف الجر لا يدخل على الفعل ﴿قلت﴾ أجابوا عنه أنه معطوف على مقدر والتقدير وأرسلناه إلى اناس وقوم يصلون الى مائة ألف بل يزيدون (وقوله لقوله خير الخ) الأولى ان معمول ماعدا قسم محذوف وليس فيه تنازع لأن الناظم لا يراه فى اكثر من عاملين ولا فى متوسط (وقوله التفصيل الخ) فيه نظر لأن التفصيل المسوغ هو الذى يكون فى نفس المبتدأ وهذا ليس كذلك وإنما التفصيل فى متعلقه والصواب الوجه الثانى لا غير (إذا لم يلف) (قول المكودى ومنه قوله جاء الخلافة الخ) البيت من البسيط وقائله جرير يمدح به عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه من قصيدة بليغة لما سمعها عمر قال له ياجرير توليت هذا الأمر أى الخلافة ولا أملك إلا ثلاثمائة مائة أخذها عبدالله ولده ومائة أخذتها أم عبدالله زوجته ياغلام اعطه المائة الباقية قال جرير فوالله يا أمير المؤمنين لهذا أول مال اكتسبته من حلال وفاعل جاء ضمير عمر وفى نسخة أتى والخلافة مفعول جاء بمعنى ولى وأو بمعنى الواو للحال فيها الشاهد والمعنى جاء الخلافة والحالة ان الله قدرها له وقال ابن عصفور ويحتمل أن تكون أو للشك بمعنى ان الشاعر شاك هل عمر نال الخلافة بعد طلبها أو قدرها الله له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به وفى المغنى والذى رأيته فى ديوان جرير اذ كانت وحينئذ لا شاهد فى البيت والكاف جارة وما مصدرية ومابعدها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كاتيان موسى ربه الخ وأشار به الى قوله تعالى : ثم جئت على قدر ياموسى (وقوله واذا متعلق بعاقبت الخ) فيه نظر لان إذا شرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها متقدم اتفاقا والصواب أنه منصوب بجوابه على الأصح أو شرطه على مقابله (ومثل أو فى القصد) (قول كدى واليه ذهب الناظم ولذلك الخ)

وبمعنى الواو قليل فلم يعتبره فمثالها للتخيير خذ إما ثوبا وإما دينارا ومثالها للاباحة جالس إما الحسن واما ابن سيرين ومثالها للتقسيم الـكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ومثالها للابهام قام اما زيد وإما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم فى أو وفهم من قوله إما الثانية فائدتان الأولى أن التى بمعنى أو إنما هى الثانية دون الأولى والأخرى انها لا بد أن تكون مسبوقة باما أخرى وفهم من المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدا وفى القصد متعلق بمثل واما خبر المبتدا والثانية نعت لإما وفى نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ إما ذى أو مبتدا محذوف الخبر والتقدير لك إما ذى وهو على حذف القول والتقدير فى نحو قولك ثم انتقل الى لـكن فقال : (وأول لـكن نفيا أو نهيا) يعنى أن لـكن العاطفة تأتى تابعة للنفى نحو ما قام زيد لـكن عمرو وللنهى نحو لا تضرب زيدا لـكن عمرا وفهم منه انها لا تجىء فى الايجاب ولـكن مفعول أول بأول ونفيا مفعول ثان ثم انتقل الى لا فقال : (ولا * نداء او أمرا أو اثباتا تلا) يعنى ان لا العاطفة تجىء تابعة للمنادى نحو يا زيد لا عمرو وللأمر نحو اضرب زيدا لا عمرا وللاثبات نحو قام زيد لا عمرو ولا مبتدا وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفى تلا ضمير مستتر يعود على لا والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو اثباتا وظاهر كلام المرادى فى شرحه لهذا الموضع أن لا معطوف على لـكن وانه معمول لأول وهو وهم منه ثم انتقل الى بل فقال : (وبل كلـكن بعد مصحوبيها) يعنى ان بل إذا وقعت بعد مصحوبى لـكن وهما النفى والنهى كانت بمنزلة لـكن فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيا عن زيد مثبتا لعمرو وكذلك لا تضرب زيدا بل عمرا فزيد منهى عن ضربه وهو مثبت لعمرو وقيل فى ذلك كالـكن فى المعنى ثم مثل بقوله : (كلم أكن فى مربع بل تيها) والمربع موضع الربيع والتيهاء القفر وبل مبتدا وخبره كالـكن وبعد متعلق بالاستقرار فى موضع نصب على الحال وها فى مصحوبيها عائدة على لـكن ثم ان بل تقع بعد مصحوبى لـكن كما تقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر والى ذلك أشار بقوله :

(وانقل بها للثان حكم الأول * فى الخبر المثبت والأمر الجلى)

يعنى أن بل إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها مثال الخبر قام زيد بل عمرو فالحكم هو القيام

هـذا الاختيار كما يؤخذ من هنا يؤخذ عن عدم عدها سابقا فى حروف العطف حيث قال فالعطف مطلقا الخ ووجه هذا القول ان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يدخل على مثله ﴿ فان قلت ﴾ إذا كانت اما غير عاطفة فما وجه ذكرها فى حروف العطف ﴿ قلت ﴾ أجاب ابن عصفور بأنها ذكرت هنا لمصاحبتها لحرف العطف وقيل لمشاركتها لأو فى غالب معانيها وقيل تبرعا وقيل بالرد على من يقول إنها عاطفة وكون المأخوذ من الناظم هو ما قال المـكودى هو الصواب وما اقتضاه الازهرى من كون المأخوذ من الناظم هو الأول سهو (وقوله أو بمعنى الواو قليل الخ) القلة فى استعمال أو بمعنى الواو مفهومة من قوله وربما عاقبة الخ وأما القلة بالنسبة للاضراب فلم يتقدم فى كلام المصنف ما يشير اليها إلا ان يقال هى مأخوذة من التنكير فى واضراب لأنه يشعر بالتقليل أو من تغيير العبارة أو تقول ان المعانى خمسة الأول متفق عليها والمعنيان الأخيران مختلف فيهما فشبه اما باو فى معانيها المتفق عليها (وقوله ومثل أو مبتدأ الخ) الصواب انا إما مبتدا ومثل خبر مقدم لأن اما هى المحدث عنها وهى معرفة ومثل نكرة لأن اضافتها لا تفيد تعريفا (وأول لـكن نفيا أو نهيا) صرح الناظم بشرط وبقى عليه شرطان آخران افراد معطوفها وأن لا تقترن بالواو ومعنى لـكن تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما سيأتى للمـكودى (ولا * نداء) شرط كونها بعد الأمر والاثبات عاطفة متفق عليه وبعد النداء فيها خلاف وقدمه اعتناء بالرد على المخالف فى عطفها بعد النداء وبقى على الناظم شرطان ان لا يصدق ما قبلها على ما بعدها ولا العكس وأن يكونا مفردين نعم فى النهاية صرح بأنها تعطف الجمل مطلقا ولعل الناظم اعتمده فلأجله لم يشترط هذا الشرط وفصل المرادى فقال ان كانت الجملة لها محل صح العطف وإلا فلا (قول كدى وهو وهم الخ) وجهه انه على هذا الاعراب يبقى قول الناظم تلا ضائعا لا موضع له من الاعراب وأجيب بأن جملة تلا حال مؤكدة والتقدير وأول لا نداء أو أمرا أو اثباتا حال كون لا تالية لواحد من الثلاثة ولـكن فيه طول لا داعى اليه (وبل كالـكن) (قول كدى فى تقرير حكم الخ) هذا المعنى فى نفسه صحيح لـكن لم يتقدم للمـكودى ولا للناظم وقد بيناه وما ذكره كدى تبعا للناظم من كونها تقرر حكم ماقبلها وتجعل ضده لما بعدها هو الحق الذى كاد أن يكون ضرورة وقيل بل الأول يبقى مسكوتا عنه فقولك جاء زيد بل عمرو أثبت المجىء لعمرو ويكون زيد مسكوتا عنه كما هو الحق فى الواقع بعد الخبر المثبت والأمر قاله التفتازانى (قوله والمربع موضع الخ) أى المـكان الذى ينزل فيه القوم فى خصوص وقت الربيع والتيهاء ممدود وقصره الناظم لضرورة الوزن الفلاة والقفر الموضع الخالى الذى ليس به أحد فلا يهتدى فيـه للطريق والمعنى ألم أكن فى منزل معد للربيع فأهتدى للطريق به بل فى أرض خالية لا أنيس بها ولا اهتداء (وانقل بها) (قول المـكودى فقد أزلته عنه الخ) الحق

المسند الى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الأمر اضرب زيدا بل عمرا فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل وحاصل بل انها يعطف بها فى أربعة مواضع فى النفى والنهى والخبر المثبت والأمر وقوله الجلى تتميم لصحة الاستغناء عنه ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع فى أحكام تتعلق بالباب فقال :

(وإن على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل)

يعنى انك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل وفهم منه انك إذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو رأيتك وزيدا وفهم منه أيضا ان ضمير الرفع إذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد قائمان وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزا نحو قمت أنت وزيدا ومستترا نحو قم أنت وزيد وما اتصل بالوصف ولا يكون الا مستترا نحو زيد قائم هو وعمرو ويجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله : (أو فاصل ما) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل قوله عز وجل : جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم. فالفصل هنا بضمير المفعول وان عطفت شرط وعلى ضمير متعلق به وأو فاصل معطوف على بالضمير المنفصل وما زائدة أو صفة ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله :

(وبلا فصل يرد * فى النظم فاشيا)

فمن ذلك قول الشاعر : قلت إذ أقبلت وزهر تهادى * كنعاج الفلا تعسفن رملا

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر فى أقبلت من غير فصل ولا توكيد

هنا عندهم ان الحكم ثابت للثانى والأول مسكوت عنه يحتمل زوال الحكم عنه وعدم زواله (وقوله لصحة الاستغناء عنه الخ) بل الصواب حذفه لأن زيادته مضرة لأنهم أدخلوا العرض والتحضيض فى الأمر فقالوا قولك ألا تضرب زيدا بل عمرا وهلا أكرمت زيدا بل عمرا بمنزلة اضرب زيدا بل عمرا فلو اعتبرنا القيد بالجلاء ما دخل فيه الا الأمر الحقيقى وخرج العرض والتحضيض ومعنى الاضراب فيهما الغلط (وان على ضمير رفع) (قول المكودى لم يلزم الفصل الخ) نفى اللزوم فقط ولم ينف الجواز لأن الفصل جائز بأن تقول فى مثاله رأيتك أنت وزيدا ويكون أنت توكيدا للكاف وقدمر عند قوله ومضمر الرفع الذى قد انفصل الخ (وقوله لم يفصل بينهما) أى لا يمتنع بل يجوز فتقول فى مثاله أنت أنت وزيد قائمان (وقوله قم أنت وزيد الخ) مثله قوله تعالى : اسكن أنت وزوجك الجنة . ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على هذا أن يكون فعل الأمر رفع الظاهر لأن العامل فى المعطوف عليه الذى هو الضمير المستتر هو العامل فى المعطوف وهو زيد فى المثال وزوجك فى الآية ﴿ قلت ﴾ أجاب عنه أبو حيان بأنه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع وهذا هو الحق خلاف قول ابن مالك وتبعه الموضح فى شرح قوله بعد وهى انفردت الخ ان زوجك مرفوع على أنه فاعل بفعل محذوف تقديره ولتسكن زوجك (وقوله ولا يكون الا بارزا الخ) فيه نظر لأنه لا يبرز الا إذا جرى الوصف على غير من هو له أمن اللبس أم لا عند البصريين وحيث خيف اللبس عند الكوفيين وراجع الشراح عند قول المصنف وأبرزنه مطلقا الخ وعلة وجوب الفصل الخ ذكرها المكودى عند قوله وضعفه اعتقد حيث قال ووجه ضعفه الخ الان تلك العلة انما تجرى فى الفعل لا فى الوصف وفى بعض النسخ ولا يكون الامستترا بدل بارزا وفيها نظر أيضا لأن الوصف إذا جرى على غير من هو له وجب الابراز ﴿ فان قلت ﴾ هلا عطفتم على هذا الضمير المنفصل ولم تعطفوا على المتصل ﴿ قلت ﴾ لا يصح لأن المنفصل توكيد للمتصل فلو عطفنا الاسم عليه لزم أن يكون الاسم المعطوف توكيدا للمتصل وهو لا معنى له (أو فاصل ما) (قول المكودى وعلى ضمير متعلق به الخ) هذا يقتضى ان عطفت المذكور فعل الشرط وفيه نظر إذ لا يفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بمعموله والصواب أنه متعلق بفعل مقدر يفسره المذكور أى وان عطفت على ضمير الخ ﴿ فان قلت ﴾ الاشتغال هنا لا يصح لعدم الشاغل للفعل المذكور ﴿ قلت ﴾ الشاغل ضمير مجرور مقدر أى عطفت عليه على أنه يقال ان ماهنا من باب التفسير لا من باب الاشتغال قاله العلامة البنانى (وقوله أو صفة) هذا هو الصواب فتكون ما نكرة فى موضع جر صفة لفاصل والمعنى أو فاصل أى فاصل كان وما هذه تسمى ابهامية لأن الاسم الذى قبلها نكرة شائعة زادته شيوعا وأو فى قوله أو فاصل للاباحة اشارة الى أنه تارة يكون الفاصل واحدا وتارة يكون متعددا نحو قوله تعالى : ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم . (وبلا فصل يرد) (قول المكودى فمن ذلك قول الشاعر قلت إذ أقبلت الخ) البيت من الخفيف وقائله عمر بن ربيعة وإذ ظرف لما مضى من الزمان وفاعل أقبلت ضمير يعود على المحبوبة والشاهد فى عطف وزهر على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل وهو بضم الزاى جمع زهراء وسيقول الناظم فعل لنحو أحمر وحمر أو هو صفة لمحذوف وتهادى فعل مضارع واصله تتهادى فحذف احدى التاءين ومعنى تهادى تتبختر والكاف كنعاج اسم بمعنى مثل صفة لمحذوف ونعاج هى البقر الوحشى والفلا الصحراء وتعسفن حال من نعاج أى خرجن عن الطريق ورملا منصوب على حذف الخافض أى فى رمل والمعنى أن هذه المحبوبة أقبلت ومعها نسوة زاهرات تتبختر تبخترا مثل تبختر بقر الوحش فى الصحراء فى الخروج عن طريق الناس وقد ملن فى الرمل للأمن من

وقول الآخر: ورجا الأخيطل من سفاهة نفسه * مالم يكن وأب له لينالا

فأب معطوف على الضمير المستتر فى يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه كثير فى الشعر وفيه إشعار بأنه غير فاش فى النثر ومنه قولهم مررت برجل سواء والعدم فالعدم معطوف على ضمير مستتر فى سواء وليس فيه فصل ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله : (وضعفه اعتقد) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فاذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل وفى يرد ضمير مستتر عائد على العطف وفى النظم متعلق بيرد وكذلك بلا فصل وفاشيا منصوب على الحال من الضمير فى يرد ثم قال :

(وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا)

يعنى أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم اعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو مررت بك وبزيد والمخفوض بالاسم نحو جلست بينك وبين زيد فاعادة الخافض فى نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين الا فى الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال : (وليس عندى لازما) يعنى أن إعادة الخافض فى ذلك لا تلزم عندى ثم استدل على صحة اختياره بقوله :

(إذ قـــد أتى * فى النظم والنثر الصحيح مثبتا)

وقد استدل على ذلك فى مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله :

فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة : واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام بخفض الارحام عطفا على الضمير فى به ثم قال :

(والفاء قد تحذف مع ماعطفت) يعنى أن الفاء العاطفة قد تحذف هى ومعطوفها كقوله عز وجل : أن اضرب بعصاك البحر فانفلق. أى فضرب فانفلق ثم قال : (والواو) أى والواو قد تحذف أيضا مع ماعطفت كقوله تعالى : سرابيل تقيكم الحر . أى والبرد وذلك فى الفاء والواو مشروط بأمن اللبس وإلى ذلك أشار بقوله : (إذ لا لبس) أى إن لم يكن لبس فى حذف الفاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدا وخبره محذوف أى والواو كذلك

الذى يصيدهن ومقول الشاعر مذكور فى الأبيات بعد (وقوله وقول الآخر ورجا الأخيطل الخ) البيت من الكامل وقائله جرير يهجو الأخطل فتصغيره للتحقير ورجا فعل ماض والأخيطل فاعل ومن تعليلية أى لأجل سفاهة نفسه وما مفعول رجا واسم يكن عائد على الأخيطل وأب معطوف على الضمير وفيه الشاهد وله صفة لأب ولينالا اللام لام الجحود وينال مضارع منصوب بأن مضمرة وألف ينالا للتثنية عائد على الأخيطل وأبيه (وقوله على الضمير المستتر فى سواء) لأنه مؤول بالمشتق أى مستو هم والعدم ومنه مافى البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم : كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر. وكون الحديث مرويا بالمعنى كما فى الأزهرى تبعا لأبى حيان باطل (وقوله عائد على العطف) أى المفهوم من عطف فهو وان لم يتقدم له ذكر فقد تقدم مايؤخذ منه (وقوله متعلق بيرد) الصواب انه متعلق بفاشيا ليفيد كلامه ورود العطف فى النثر أيضاً لكنه غير فاش (وعود خافض لدى عطف) (قول المكودى لازمة عند جمهور البصريين الخ) وجه لزومها أن الضمير المخفوض كالتنوين فى شدة اتصاله بالكلمة فهو كجزء الكلمة فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه ﴿فإن قلت﴾ إذا أعيد الجار مع المعطوف فهل الجار والمجرور معا معطوفان على الجار والمجرور قبلها أو المجرور معطوف على المجرور فقط ﴿قلت﴾ قال الرضى الصواب هو القول الثانى وهو الذى يظهر من قول الناظم على ضمير خفض الخ لكن يلزم عليه أمران الغاء الجر الثانى واتصال الضمير بغير عامله فى نحو مررت بك وبه وجلست بينك وبينه وكلاهما محذور وأجيب بأن الجار الثانى إنما جىء به لبيان أن العطف وقع على الضمير فقط لا عليه ولا على ماقبله وأن الضمير كلمة برأسها (إذ قد أتى * فى النظم) (قول المكودى منها قوله الآن قد بت الخ) البيت من البسيط والآن وفى نسخة فاليوم وكل منهما منصوب على الظرفية وبت بتشديد التاء المفتوحة من أخوات كان وتاء المخاطب اسمها وتهجو مضارع وفيه ضمير مستتر فاعله والواو لام الكلمة ونا مفعوله والجملة فى محل نصب خبر بت وتشتمنا معطوف على تهجونا فاذهب جواب شرط مقدر كأنه قال له ان فعلت ذلك فاذهب الخ وما نافية ومن عجب مبتدأ مجرور بمن الزائدة وبك خبر مقدم والشاهد فى عطف الأيام على الكاف من بك من غير إعادة الباء كأنه قال لاعجب فى هذا الأن هذه الأيام غير صالحة وأنت كذلك فلو كان الزمان صالحا لتعجبت منك (وقوله كقراءة حمزة الخ) حمزة يقرأ بتخفيف سين تساءلون ثم الاستدلال بهذه الآية لا يتم الا لو كان حمزة لا يقف على الهاء فى به وإلا فالرواية الآن عندنا أن حمزة يقف عليه فيكون حينئذ والأرحام مستأنفاً والواو حرف قسم والأرحام مقسم به على حد والطور والنجم مما أقسم به من المخلوقات فلا يصح الاستشهاد بهذه القراءة (والفاء قد تحذف مع ماعطفت) هذه المسئلة من متعلقات حروف العطف فالأولى للناظم والموضح تقديمها ويذكرانها عند قوله واخصص بفاء الخ (قول المكودى كقوله عز وجل : أن اضرب . الخ) ان مخففة من الثقيلة وضمير الأمر والشأن اسمها وجملة اضرب خبرها وهو الذى يدل على ضرب العطوف بالفاء المقدر وهذا المعطوف المقدر معطوف على أوحينا قبل (وقوله تعالى : سرابيل .) جمع سربال بكسر السين وهو القميص

ويجوز أن يكون الواو معطوفا على الفاء ثم قال :

(وهى انفردت * بعطف عامل مزال قد بقى * معموله دفعا لوهم اتقى)

يعنى ان الواو انفردت عن سائر حروف العطف بأنها يعطف بها عامل مزال أى محذوف بقى معموله و ذلك كقوله :

علفتها تبنا وماء باردا * حتى غدت همالة عيناها

فتبنا مفعول ثان لعلفتها والواو التى بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما باشرته الواو فى اللفظ وهو ماء فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقى هو ماء وقوله : دفعا لوهم اتقى . يعنى أن حمل مثل هذا على حذف العامل انما هو لرفع ما يتقى من كون ماء معطوفا على تبنا إذ لا يصح لعدم اشتراكه معه فى العامل ومن كونه مفعولا معه لأن المعية متعذرة فيه ثم قال : (وحذف متبوع بدا هنا استبح) يعنى ان حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال لك ألم تضرب زيدا بلى وعمرا أى بلى ضربته وعمرا ومفهومه أن ذلك سائغ فى جميع حروف العطف وليس كذلك بل إنما ورد فى الفاء والواو وأو وهو فى أو قليل ثم قال :

(وعطفك الفعل على الفعل يصح) يعنى ان الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك فى الأسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطفك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والفعل مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح فى موضع خبر المبتدأ ثم قال :

(واعطف على اسم شبه فعل فعلا) يعنى انه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل وذلك كقوله عزوجل : إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا . فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه عليه اسم فاعل والتقدير ان الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله تعالى : أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن . أى وقابضات ثم قال :

(وعكسا استعمل تجده سهلا) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى : يخرج الحى من الميت ويخرج الميت

والدليل على المعطوف بالواو المحذوف أن كل ما بقى الحر بقى البرد وخص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة فالذى يقى الحر هو الذى يكون نعمة عندهم (وقوله أن يكون الواو معطوفا الخ) فيه نظر لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ والخبر المذكور لا يكون خبرا عن شيئين لافراد ضميره والا لقال قد يحذفان (وهى انفردت * بعطف) (قول كدى كقوله علفتها تبنا الخ) البيت من الرجز والضمير للدابة والشاهد فى وماء فانه معمول لمحذوف وغدت فعل ماض يحتمل أن يكون فاعله ضمير الدابة وهمالة حال من الضمير وعيناها بألف التثنية فاعل بهمالة ويحتمل أن يكون فاعل غدت عيناها وهمالة حال من عيناها مقدمة عليه ثم انه كما يحتمل رفع الابهام بما فى المكودى فى هذا البيت يحتمل أن يؤول علفتها بعامل يصح تساطه على التبن والماء كناولتها وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال ولذا لم يمثل به الموضح وانظر فقد مثل المرفوع بما علمت سقوطه وللمنصوب وللمجرور (وحذف متبوع) (قول المكودى ومفهومه أن ذلك الخ) فيه نظر إذ الذى يفهم من قول الناظم هنا الذى هو اشارة للمكان القريب خصوص الفاء والواو لان الكلام قريبا انما هو فيهما خصوصا قاله الشمنى (قوله وهو فى أو قليل) حتى قيل انه خاص بالشعر ولم يمثل المكودى لحذفه مع الفاء ومنه قوله تعالى: أفلم يروا. التقدير أعموا فلم يروا ومثاله بعد أو قوله : فهل لك أو من والد لك بعدها . أى فهل لك من أم أو من والد الجوزاد بعضهم ثم وبعضهم أم المتصلة ﴿فرع﴾ أقسام المعطوف والمعطوف عليه والعطف أربعة حذف العاطف والمعطوف معا حذف المعطوف وحده حذف المعطوف عليه وحده حذف حرف العطف وحده تكلم الناظم على الأول فى قوله والفاء قد تحذف الخ وعلى الثانى فى قوله وهى انفردت بعطف الخ وعلى الثالث فى قوله وحذف متبوع ولم يتكلم على الرابع مع أنه ارتكبه كثيرا فى هذا النظم وبابه الشعر قيل ويجوز فى النثر على قلة (وعطفك الفعل) أطلق المصنف فى الفعلين وشرحه المكودى على ظاهره مع أن الفعلين مقيدان بأن يكونا متحدين فى الزمان فلا يعطف ما يفيد الماضى على ما يفيد المستقبل ولا العكس وأما اتحاد الصيغة بأن يكونا معا فعلين ماضيين اصطلاحا أو يكونا مضارعين فلا يشترط بل يجوز اختلافهما ثم انهم استشكلوا هذا الكلام بأنه لا يوجد له مثال بل الامثلة التى ذكروا انما هى من عطف جملة على جملة لأن كل فعل له فاعل لا أنه عطف فعل على فعل فقط ﴿وأجيب﴾ بأنه لما كان فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثانى صار الفعلان معا كأنهما ليس لهما الا فاعل واحد فصح اطلاقه عطف الفعل على الفعل بهذا الاعتبار (واعطف على اسم) (قول المكودى فأقرضوا معطوف الخ) تبع فى هذا الفارسى والزمخشرى وهو منتقد لأن المعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بالمصدقات وقد علمت صحة عدم الفصل بين الصلة والموصول ولا يصح أيضا عطفه على صلة أل فى المصدقات لاختلاف الضمائر إذ ضمير المصدقات مؤنث وضمير اقرضوا مذكر فيتخرج حينئذ على حذف الموصول لدلالة ماقبله عليه والأصل والله أعلم والذين أقرضوا (وقوله أى وقابضات) قيل الأول أن يؤول صافات ويترك يقبضن على حاله لأن كلامنا فى عطف فعل على اسم شبيه به فيؤول الشبيه بفعل صريح وهو يصففن وأجيب بأن صافات حال والأصل فى الحال أن تكون مفردة فالتأويل إنما هو فى الثانى (وعكسا استعمل) (قول المكودى كقوله تعالى : يخرج الحى الخ .) تبع فى التمثيل بهذه الآية الناظم فى شرح التسهيل وأوردوا

من الحى. فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل .

﴿ البدل ﴾

(التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا)

التابع جنس يشمل التوابع كلها والمقصود بالحكم مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله: بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فان المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد وحمله المرادى على انه المقصود بالحكم مطلقا فاخرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبر والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان بالمسمى ثم شرع فى ذكر أقسامه فقال :

(مطابقاً و بعضا او ما يشتمل * عليـه يلفى أو كمعطوف ببل)

فذكر له أربعة أقسام الأول المطابق وهو بدل الشىء من الشىء ويسمى أيضا بدل كل من كل نحو قام زيد أخوك

عليه اشكالا حاصله ان جملة يخرج خبر عن ان بعد الخبر بفالق ومحل الرفع ثابت للجملة بتمامها لا للفعل فقط وحينئذ فيمكن أن يكون مخرج معطوفا على الفعل وحده وأجيب بأن مخرج الاسم فى الحقيقة معطوف على محل الجملة وهو الرفع لكن لما كان المقصود من الجملة هو الرفع أطلقوا العطف عليه قاله الشهاب والتأويل فى هذه الآية فى الفعل لأن الأصل فى الخبر الافراد ﴿ فان قلت ﴾ كيف جاز عطف الاسم على الفعل وعكسه مع ان حرف العطف لا يربط بين مختلفى الجنس ﴿ قلت ﴾ انما جاز لأن أحدهما مؤول بالآخر فآل الأمر لاتحاد الجنس والله أعلم .

﴿ البدل ﴾

هذا هو الخامس من التوابع وهو آخرها وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير وهو لغة العوض قال تعالى : عسى ربنا أن يبدلنا . أى يعوضنا واصطلاحا قال المصنف التابع المقصود الخ (قول المكودى قال الشارح أخرج به المعطوف ببل الخ) . يعنى بعد الاثبات لا مطلقا نحو جاء زيد بل عمرو فان المقصود بالحكم الذى هو المجىء انما هو للثانى دون الأول وحاصل هذا الكلام الذى اختصره المكودى حتى وقع فى الايهام ان الشارح والمرادى اختلفا فى معنى قول المصنف المقصود بالحكم فحمله الشارح على المقصود بالحكم وحده دون المتبوع فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان والمعطوف عطف نسق إذا كان غير مقصود أصلا وهو المعطوف بلا ولكن وبل بعد النفى أو كان مقصودا مع ما قبله وهو المعطوف بالواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبقى داخلا المعطوف ببل بعد الاثبات لأنه مقصود وحده كما علمت فأخرجه بقوله بلا واسطة هذا كلام الشارح وهو ما فى الموضح فاعتراضه عليه تحامل قطعا وحمل المرادى المقصود على مطلق المقصود أى وحده أو مع المتبوع فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان واحد أقسام النسق وهو غير المقصود أصلا وقد علمته وأخرج بقوله بلا واسطة القسم الثانى والثالث من أقسام عطف النسق وهما المقصود مع المتبوع والمقصود وحده فتبين لك أن الخلاف بينهما انما هو فى عطف النسق المقصود مع المتبوع والشارح أخرجه بقوله المقصود والمرادى أخرجه بقوله بلا واسطة ومثالها واحد وبعد هذا فالأولى مما فى المرادى إذ ليس فى كلام الناظم ما يفيد حصر المقصود فى التابع دون المتبوع كما ادعاه الشارح والموضح ﴿ فان قلت ﴾ ذلك مأخوذ من تعريف الجزأين التابع والمقصود ﴿ قلت ﴾ ذلك لا يصح لأن المقصود ليس خبرا فليس من جزأى الابتداء وانما هو نعت فلا يفيد حصرا وانما يفيد حصر ما يسمى بدلا فى التابع الموصوف بما ذكر فالحق ما فى المرادى الا أنه جعل جميع أقسام عطف النسق خارجة بقوله بلا واسطة وقد علمت ما هو الحق وهنا أبحاث أخر تركناها لطولها وفى النظم تقديم الحد على المحدود والذى سهل ذلك التصريح بالمحدود فى الترجمة (وقوله متعلق بالمقصود الخ) الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من الضمير فى المقصود العائد على التابع (مطابقا أو بعضا) (قول المكودى فذكر أربعة أقسام الخ) كلام المكودى يقتضى انها أكثر وقد زاد بعضهم خامسا وهو بدل الكل من البعض وجعل منه السيوطى قوله تعالى : فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن . فجنات جمع بدل من الجنة وهو مفرد والحق انه بدل كل من كل وان الجمع فى الثانى انما هو باعتبار الأماكن وان أل فى الجنة للجنس فتصدق بالمتعدد (وقوله وهو بدل شىء من الشىء الخ) أى بدل شىء من شىء أو تقول ان أل فى الشىء للكمال وعبر المصنف بالمطابق مخالفا لتعبير الجمهور ببدل الكل لوقوعه فى أسماء الله تعالى نحو : صراط العزيز الحميد الله . فى قراءة الجر وهى لا يقال

الثانى بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتمال وهو ما يصح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقا ولا بعضا وأكثر ما يكون بالمصدر نحو أعجبتنى الجارية حسنها وقد يكون بالاسم نحو سرق زيد ثوبه الرابع بدل الاضراب وهو نوعان وسيأتى ومطابقا وما عطف عليه مفعول ثان ليلفى وفى يلفى ضمير مستتر وهو المفعول الأول يلفى وهو عائد على البدل ثم قسم الرابع الى قسمين واليهما أشار بقوله :

(وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب)

يعنى ان القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبزا لحما ومعناه ان قولك أكلت خبزا قصدت إلى الاخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك اللفظ وأخبرت انك أكلت لحما دون ان تسلب الحكم عن الأول والثانى يسمى بدل الغلط وهو مالا يقصد متبوعه بل يجرى لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدا حمارا أردت أن تقول رأيت حمارا فغلطت فقلت رأيت زيدا ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أى سلبت الغلط عن الأول بالثانى وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللاضراب متعلق باعز وقصدا منصوب بصحب وفاعل صحب هو البدل المشار اليه بذا وقصدا بمعنى مقصودا وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى ان صحب البدل إذا قصد وقوله ودون قصد فى موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه أى وان صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أى هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول سلب ضمير عائد على الحكم

فيها كل ولا جزء (وقوله بدل البعض من الكل) أى بدل جزء من كل قليلا كان الجزء كثال المكودى أو مساويا كأكلت الرغيف نصفه أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثيه ولابد فى بدل البعض من ضمير ملفوظ به كهذه الأمثلة أو مقدر كقوله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع . فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل على أحد التأويلات والضمير مقدر أى منهم (أوما يشتمل عليه) اختلفوا هل المبدل منه هو الذى اشتمل على البدل أو العكس أولا اشتمال لواحد منهما على الآخر وانما المشتمل هو العامل المسند للمبدل منه إذ كان يحتمل قبل ذكر البدل أن يكون معناه للبدل أو لغيره فقولك نفعنى زيد علمه قبل ذكر البدل وهو علمه يحتمل أن يكون نفعه من جهة علمه أو ماله أو ذاته أو غلامه فيكون المشتمل حينئذ هو العامل ﴿ فان قلت ﴾ على أى شىء يحمل كلام الناظم ﴿ قلت ﴾ ما نكرة موصوفة واقعة على البدل قطعا ثم ان قرأت يشتمل بكسر الميم مبنيا للفاعل وفاعله يعود على ما وهاء عليه للمبدل منه المفهوم من السياق كان المأخوذ منه القول الثانى فقط وان قرأته بفتح الميم مبنيا للمفعول فيكون عليه هو النائب عن الفاعل وضمير عليه للبدل احتمل القول الأول وهو الذى فى التسهيل واحتمل القول الثالث وهو الذى حمل الموضح عليه كلام الناظم وهو الصواب (قول المكودى وهو مايصح الخ) أى ما يصح للمتكلم أن يستغنى بالمبدل منه عن البدل ويكون المعنى صحيحا كأن تقول أعجبتنى الجارية وأنت تريد حسنها ورد هذا الضابط بما لا يقنع فلو لم يصح الاستغناء بالأول عنه نحو أسرجت زيدا فرسه فهو بدل غلط إذ لا يحسن أسرجت زيدا (أو كمعطوف ببل) الكاف اسمية بمعنى مثل معطوف على مطابقا قال يس وكلام الشارح كالصريح فى تخصيص قول المصنف أو كمعطوف ببل ببدل الاضراب دون بدل الغلط والنسيان وعليه حمله المكودى حيث قال الرابع بدل الاضراب ولا يصح التقسيم بعده فى قوله وذا للاضراب لأنه يلزم عليه تقسيم الشىء الى نفسه وغيره والأولى ان المراد بكونه كالمعطوف فى قصد البدل والاعراض عن المبدل منه بأن يحتمل أن يكون مقصودا ويحتمل أن يكون غير مقصود فيشمل الأقسام الثلاثة وهو أولى (وذا للاضراب) (قول المكودى على قسمين) مع قوله فى التوطئة ثم قسم الرابع الى قسمين تبع ظاهر عبارة الناظم والحق ان الاقسام ثلاثة بدل اضراب وبدل نسيان وبدل غلط فان كان المتبوع مقصودا قصدا صحيحا كالبدل فالبدل بدل اضراب وان كان المبدل منه مقصودا أولا ثم تبين له فساد قصده فبدل نسيان وان كان الأول غير مقصود وانما سبق اللسان اليه فبدل غلط ومثال المصنف خذ نبلا مدى الآتى محتمل للثلاثة قال ذلك الموضح تبعا لغيره وهو صريح فى ان المبدل منه مع البدل مقصودان فى القسم الأول وهو بدل الاضراب وهو قول المكودى دون ان تسلب الحكم عن الأول وهو غير صحيح لأنه يصير هذا البدل كالمعطوف بالواو وهو خلاف قول الناظم كمعطوف ببل والصواب ان الأول بقى مسكوتا عنه قاله بنانى فى حواشى المكودى ﴿ فان قلت ﴾ هو يمكن ان يدخل بدل النسيان فى كلام الناظم ولا يمكن ﴿ قلت ﴾ كلام الموضح حيث قال والناظم وأكثر النحويين الخ يقتضى ان الناظم ادخل بدل النسيان فى بدل الغلط وهو غير ظاهر من المصنف والظاهر أنه داخل فى قوله إن قصدا صحب لأنه يصدق بما إذا قصد أولا ثم تبين فساد قصده وهو بدل النسيان وبما إذا لم يتبين له قصد الأول وهو بدل الاضراب نعم كلام الناظم يقتضى ان النوعين يسميان ببدل الاضراب وليس كذلك فالاعتراض عليه انما هو فى عدم التفرقة والا فكلامه شامل لهما (وقوله أى سلب الغلط عن الأول الخ) بين ان عبارة الناظم أولى من عبارتهم

المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وان صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع ثم مثل للاقسام الأربعة فقال :

(كـزره خالداً وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى)

فزره خالداً مثال للبدل المطابق لان خالدا والضمير المتصل فى زره شىء واحد وقبله اليدا مثال لبدل البعض من الكل واعرفه حقه مثال لبدل الاشتمال وفى هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من الضمير وسيأتى وخذ نبلا مدى مثال للبدل المباين وقد تقدم أنه على قسمين والمثال محتمل لهما لأنه يجوز ان يكون قصد الأول فيكون كقولك أكلت خبزا لحما وأن لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيدا حمارا والمدى جمع مدية وهو السكين ثم قال :

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الا ما احاطة جلا * أو اقتضى بعضا أو اشتمالا)

يعنى أن ضمير الحاضر لا تبدل منه الظاهر مطلقا بل ان كان بدل بعض جاز مطلقا وكذلك بدل الاشتمال ومثال بدل البعض قول الشاعر :

أوعدنى بالسجن والاداهم * رجلى فرجلى شثنة المناسم

ومثال بدل الاشتمال قوله : ذرينى ان أمرك لن يطاعا * وما ألفيتنى حلمى مضاعا

فحلمى بدل اشتمال من الياء فى ألفيتنى وان كان مطابقا فيشترط فيه أن يدل على احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم فى المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبدله والا استثناء وما منصوب على الاستثناء وهى موصولة وصلتها جلا واحاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتمال فقال : (كإنك ابتهاجك استمالا) فابتهاجك بدل من الضمير فى إنك واستمالا خبر إن ثم قال :

(وبدل المضمن الهمز يلى * همـزا)

يعنى ان المبدل منه اذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترنا بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله : (كمن ذا أسعيد أم على) وبدل مبتدأ والهمزة مفعول ثان بالمضمن ويلى فى موضع خبر المبتدأ وهمزا مفعول بيلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا خبره وأسعيد أم على بدل من من ثم قال : (ويبدل الفعل من الفعل كمن * يصل الينا يستعن بنا يعن)

يعنى أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره ان ذلك جائز فى جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله :

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

فتأتنا وتلمم متفقان فى المعنى وبدل الاشتمال

ببدل الغلط لانها تقتضى أن البدل هو الغلط فلو سموه ببدل سلب الغلط لكان أولى (كزره خالدا) (قول المكودى وقبله اليدا مثال الخ) وأل فيه نائبة عن ضمير مضاف اليه والاصل قبله يده لانه بدل البعض لا بد فيه من الضمير كما علمت (وقوله بدل الظاهر من الضمير) أى الغائب وسيأتى فى مفهوم قوله ومن ضمير الحاضر الخ (وقوله انه على قسمين الخ) قد علمت أنه أقسام ثلاثة والمثال محتمل لها (ومن ضمير الحاضر الخ) (قول المكودى جاز مطلقا) أى سواء كان أقل من الباقى أو مساويا له أو أكثر هذا معنى الاطلاق وليس معناه سواء دل على الاحاطة أم لا لأنه لا يتصور فيه ولما فهم بعض ان معنى الاطلاق هو هذا قال لا معنى للاطلاق وقدم شرح قول المصنف أو اقتضى بعضا الخ على قوله الا ما إحاطة جلا ولا معنى له إلا ما فيه من التفصيل (وقوله قول الشاعر أوعدنى بالسجن الخ) البيت من الرجز وأوعد فعل ماض يستعمل غالبا فى الشر ووعد الثلاثى يستعمل غالبا فى الخير وفاعله ضمير المحدث عنه وياء المتكلم مفعوله والاداهم جمع أدهم القيد ورجلى بدل بعض من ياء المتكلم وفيه الشاهد ورجلى مبتدأ وشثنة أى غليظة خبر والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين وهو فى الأصل خف البعير واستعمله هنا فى أصابع الانسان ثم يحتمل أن تكون أصابعه غليظة لا يدخل فيها قيد ويحتمل أن يكون ذلك كناية عن عدم قدرته على ذلك (وقوله ذرينى ان أمرك الخ) البيت من الوافر وقائله عباد بن زياد العبادى وذرى أمر بمعنى اتركينى وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة والنون نون الوقاية والياء مفعوله وان حرف توكيد ونصب جواب سؤال مقدر وجملة لن يطاعا خبر إن وما نافية وألفى فعل ماض والتاء المكسورة فاعله وياء المتكلم مفعوله به وحلمى بدل اشتمال من الياء وفيه الشاهد ومضاعا مفعول ثان لألفى (كإنك ابتهاجك) الابتهاج هو الفرح والسرور والاستمالة امالة القلوب اليه والمعنى ان فرحك تميل القلوب اليه وفاعل استمال يعود على الابتهاج ولو راعى المبدل منه وهو الكاف لقال استملت بتاء الخطاب ومراعاة البدل هو الكثير الغالب فيقال ان زيدا عينه حسنة نعينه بالنصب بدل بعض من زيد ولو راعى المبدل منه لقال حسن (قول كدى خبر كإن بالكاف) هذا هو الذى فى غالب النسخ وهو بعيد لأن الكاف حرف جر وان بكسر الهمزة هى العاملة وفى بعض النسخ خبر ان وهى الصواب (ويبدل الفعل) (قول المكودى متى تاتنا الخ) البيت من الطويل ومتى اسم شرط جازم وتأت فعل الشرط مجزوم بحذف الياء وفاعله ضمير المخاطب وتا مفعوله وتلمم بدل كل من كل لان الاتيان والالمام معناهما واحد كما قيل وفيه الشاهد وفى ديارنا حال وتجد مجزوم جواب متى وهو مضارع وجد بمعنى أصاب متعد لواحد وهو حطبا وجزلا أى غليظا نعت حطبا ونارا معطوف على حطبا وتأججا مضارع صفة نارا أى تتوقد ويأكل بعضها بعضا وأصله تتأججن

كقوله تعالى: ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب. ومنه قوله فى المثال من يصل الينا يستعن بنا يعن فيستعن بدل من يصل بدل اشتمال وأما بدل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله قام قعد زيد أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه وأما بدل البعض فلم يسمع.

﴿ النداء ﴾

النداء فى اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو فى الاصلاح الدعاء بحروف مخصوصة والمنادى ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومندوب وقد أشار إلى الأول بقوله:

(وللمنادى الناء أو كالناء يا * وأى وآ كذا أيا ثم هيا)

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالنائى البعيد المسافة أو كالنائى البعيد حكما كالساهى ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله:

(والهمز للدانى) والدانى القريب وذكر له حرفا واحدا وهو الهمز نحو أزيد أقبل ثم أشار إلى المندوب فقال:

(ووا لمن ندب * أو يا)

فذكر للمندوب حرفين واو يا نحو وازيداه ويازيداه فعلم أن يا ينادى بها لمندوب وغيره وأن وا لاينادى بها إلا المندوب ثم قال:

(وغير وا لدى اللبس اجتنب) غير وا هو يا يعنى ان يا إذا لم تكن قرينة تبين الندبة اجتنبت وتعينت وا لأنها لا لبس فيها ثم ان المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

بتاءين ونون التوكيد حذفت احدى التاءين عملا بقوله: وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا. وأبدل النون فى الوقف ألفا لقوله وأبدلنها بعد فتح ألفا الخ فهو مبنى لمباشرته نون التوكيد وهذا هو المتعين فى هذا اللفظ وقيل هو ماض فلا حذف والالف للتثنية عائد على النار والحطب (وقوله كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له) فيضاعف بدل اشتمال لان مضاعفة العذاب نوع مما اشتمل عليه لقى الآثام وجعل الأزهرى تبعا للشاطبى هذه الآية بدل الكل من الكل وعلل ذلك بأن مضاعفة العذاب هى لقى الآثام والظاهر مافى المكودى لأن لقى الآثام يحصل بأول جزء من العذاب ويحصل بالمضاعفة فهو نوع مما اشتمل عليه العامل (وقوله فلم يسمع) مثل له الأزهرى تبعا للشاطبى بأن تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل بعض من تصل لأن الصلاة مشتملة على السجود وغيره وسلم الأزهرى هنا كلام الشاطبى فى كون الأقسام الأربعة تجرى فى بدل الفعل من الفعل وقال فى شرحه للآجرومية والدرك عليه أى على الشاطبى وذلك أنهم اعترضوا على الشاطبى بأن قالوا ان بدل البعض وبدل الاشتمال لابد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه والضمير إنما يعود على الاسماء انظر حاشيتنا على الآجرومية والله سبحانه وتعالى أعلم.

﴿ النداء ﴾

مصدر بمعنى اسم المفعول اى المنادى لان النداء معنى من المعانى والكلام فى الالفاظ وقد مر هذا كثيرا فى كلام الناظم ومناسبة ذكره بعد التوابع أن المنادى تابع لحرف النداء فهو تابع فى الجملة (قول المكودى ويضم أوله الخ) اعلم أن فيه ثلاث لغات أفصحها كسر النون مع المد ثم الكسر مع القصر ثم الضم مع المد وزيادة بعض الضم مع القصر غير مسموع (وللمنادى الناء أو كالناء يا) أظهر فى موضع الاضمار لأن الكاف خاص بالدخول على الظاهر ولايدخل على الضمير الاشذوذا كما مر ﴿فان قلت﴾ من جملة الحروف التى ينادى بها البعيد يا وهى ينادى بها اسم الجلالة بل قال الموضح انه لاينادى إلا بها والله تعالى أقرب الينا من حبل الوريد ﴿قلت﴾ أجاب الرضى تبعا للزمخشرى بأن المنادى هو الذى يعد نفسه بعيداً من مولاه لكثرة ذنوبه قيل وهو جواب اقناعى والحق فى الجواب تنزيل البعيد فى المكانة والرتبة منزلة البعيد فى المكان (والهمز للدانى) أى القريب اسم فاعل من دنا إذا قرب والمراد بالهمز المقصورة بدليل تقديم الممدودة فيما ينادى به البعيد وكان ينبغى للمكودى أن يبين ذلك (وغير وا لدى اللبس) (قول المكودى تبين الندبة) أى من النداء نحو يازيد فلا يعلم هل هو منادى أو مندوب ومفهومه كالناظم أنه يؤتى بالياء إذا كانت هنالك قرينة تبين الندبة كما فى قول جرير يمدح عمر ابن عبد العزيز: *وقمت فينا بأمر الله ياعمرا * فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال ياعمر بالضم لأنه مفرد علم (وقوله ثم ان المنادى على ثلاثة أقسام الخ) هذا التقسيم غير مستقيم لأنه يقتضى أن القسم الثانى وهو القليل ليس من الجائز بل مقابل له والحق أنه منه ضرورة فكان الأولى أن يقول ثم ان المنادى قسمان ممتنع الحذف وجائزه والجائز قسمان قليل وكثير (وقوله وقد أشار إلى الأول) أى بالمفهوم والى الثالث بالمنطوق وكون الثانى لايدخل فى كلام الناظم إنما هو باعتبار اخراجه فى قوله وذاك فى اسم الجنس الخ وإلا فقول الناظم قد يعرى شامل للجائز الكثير والقليل وتكون قد للتحقيق بالنسبة للقسم الثالث الكثير وللتقليل بالنسبة للقسم الثانى القليل وقول الناظم وذاك فى اسم الجنس الخ مبين للكثير مفهوما وللقليل منطوقا وما قررنا به هو الذى صرح به المكودى فى قوله بعد ودخل فيهما ما يقل الخ وبما قلنا يجتمع كلامه

(وغير مندوب مضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما)

يعنى أنه يمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التى ذكرت أما المندوب والمستغاث فان المقصود فيهما مد الصوت والحذف ينافى ذلك وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لانه يفوت معه الدلالة على النداء إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة كسائر الناديات ودخل فيها مايقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الاشارة فأخرجه بقوله :

(وذاك فى اسم الجنس والمشار له * قـل ومن يمنعـه فانصر عاذله)

الاشارة الى حذف حرف النداء وفهم من البيت ان فى حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الاشارة خلافا لقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال ومن يمنعه فانصر عاذله أى انصر من يعذله وعاذل المانع يجيز وعادل اسم فاعل من عدل اذا لام وذاله معجمة ومن حذف حرف النداء مـع اسم الجنس قـوله ثوبى حجر أى ياحجر ومن حذفه مع اسم الاشارة قوله : اذا هملت عينى لها قال صاحبى * لمثلك هذا لوعـة وغـرام

أراد ياهذا وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو : يوسف أعرض عن هذا . والمضاف نحو : رب اغفر لى. والموصول نحو من لايزال محسنا أحسن الى والمطول نحو طالعا جبلا أقبل وأى نحو أيها المؤمنون وذاك مبتدأ وخبره قل وفى اسم متعلق بقل ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله ثم ان المنادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب وقد أشار الى الاول بقوله :

اولا وآخراً (وغير مندوب) (قول المكودى فيمتنع حذف حرف الخ) هذا شرح لمفهوم كلام الناظم وعمم المكودى فى حرف النداء تبعا لظاهر عبارة الناظم فى قوله قد يعرى أى من حرف النداء والحق ان ذلك خاص بالياء لانها أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات مالا يتوسعون فى غيرها (ومضمر) ظاهره ان المضمر يجوز نداؤه كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب وليس كذلك بل ان كان لمتكلم أو غائب فلا ينادى اتفاقا لانهما مناقضان لحرف النداء لانهما يقتضيان التكلم أو الغيبة وهو يقتضى الخطاب وأما ضمير الخطاب نحو اياك ففيه خلاف والحق انه لاينادى الا شذوذاً ووجهه ان الجمع بين ضمير الخطاب والنداء جمع بين خطابين وأحدهما يغنى عن الآخر ولا ينادى ما كان متصلا بالكاف فلا يجوز ياغلامك لان المنادى غير من له الخطاب (وقوله اذ هو دال بالوضع الخ) معناه ان الضمير للخطاب وياللخطاب فلو حذف يالتوهم انك انمـا أردت أن تخاطب شخصا دون ندائه فيفوت المقصود وهذه العلة تقتضى ان ذلك إنما يجرى فى ضمير المخاطب وهو كذلك لكن نداؤه شاذ كما علمت فصواب المكودى أن يخصصه به فى التقرير كالعلة (وذاك فى اسم الجنس) (قول كدى الاشارة الى حذف الخ) أى الى التعرى من حرف النداء المفهوم من قوله قد يعرى والافهذا اللفظ الذى هو الحذف لم يتقدم له ذكر وأطلق المصنف فى اسم الجنس فظهر منه انه لافرق بين أن يـكون لمعين أم لا والذى فى الموضح انه ان كان لمعين جاز معه الحذف بقلة وان كان لغير معين امتنع انظره وشارحه (وقوله ثوبى حجر الخ) اصله ياحجر وأصله ان سيدنا موسى عليه السلام كان يغتسل من الجنابة وحده وكان بنو اسرائيل يغتسلون مجتمعين فكانوا يقولون إن به أدرة ولولم يكن به لكان يغتسل معنا فوضع ثوبه على حجر مرة واغتسل فلما أراد أن يأخذ ثوبه هرب الحجر فجعل يتبعه وهو عريان ويقول ثوبى حجر حتى مر على بنى اسرائيل فقالوا ما به شىء ﴿ لايقال ﴾ ان موسى من بنى اسرائيل فكيف يمكن الاستدلال بكلامه ﴿ فالجواب ﴾ أن الاستدلال به لكون النبى صلى الله عليه وسلم تكلم به وهو من أفصح العرب (وقوله اذا هملت عينى الخ) البيت من الطويل وقائله ذوالرمة وهملت فعل ماض بمعنى صبت وعينى فاعله ومفعوله محذوف أى الدموع ولها متعلق بهملت واللام للتعليل والمعنى اذا صبت عينى الدموع لاجل هذه المحبوبة قال فعل ماض صاحبى فاعله ولمثلك بفتح الكاف خبر مقدم ولوعة مبتدأ وغرام معطوف عليه واللوعة الشغف وهو إحراق القلب بالحب مع لذة يجدها من اتصف به يقال لاعه الحب يلوعه لوعة والغرام الهلاك والعذاب كما فى القاموس والمراد بالمثل هنا نفس المخاطب على حد قولهم مثلك لايبخل أى أنت لاتبخل والشاهد فى هذا اسم الاشارة حيث حذف معه حرف النداء والاصل بك ياهذا لوعة وغرام (وقوله وفهم منه ان الحذف) هذا منطوق النظم فى قوله وغير مندوب الخ (وقوله مع غير الخمسة المذكورة) المندوب والمضمر والمستغاث وهى يمنع الحذف فيها اسم الجنس واسم الاشارة لكن هذا وان فهم من الناظم لايصح ابقاؤه على اطلاقه لما يعلم بالوقوف على التوضيح وشارحه (وقوله والمطول نحو الخ) فيه نظر لان هذا من قبيل اسم الجنس الذى يقل معه الحذف على ماللناظم أو الذى يمتنع معه الحذف على ما للموضح (قوله وأى نحو أيها الخ) فأى منادى باسقاط حرف النـداء والهاء صلة أى زائدة والمـؤمنون صفـة اى واستشكل بعض أيضا هذا بأن أى اسم جنس فهى داخلة فيه ولا تدخل هنا وأجيب عنه بما يطول ذكره (وقوله مبنى على الضم الخ)

(وابن المعرف المنادى المفردا * على الذى فى رفعه قد عهدا)

يعنى ان حكم المنادى المعرف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء وشمل قوله المعرف ماتعرف قبل النداء نحو يازيد وما تعرف فى النداء نحو يارجل والمفرد هنا ماليس بمضاف ولاشبيه به فيقال فى نحو يارجال مفرد لانه ليس بمضاف ولاشبيه به وفهم من قوله : على الذى فى رفعه قد عهدا انه اذا كان مثنى يبنى على الالف فتقول يازيدان وان كان جمع مذكر يبنى على الواو نحو يازيدون والمعرف مفعول بابن وكان حقه أن يقدم المنادى لأن المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذى متعلق بابن ثم قال : (وانو انضمام مابنوا قبل الندا)
يعنى ان الاسم اذا كان مبنيا قبل النداء ثم نودى نوى بناؤه على الضم نحو ياهذا ويابرق نحره ويظهر أثر تقدير الضم إذا أتبع فانه يجوز فيه

الاولى مبنى على مايرفع به لو كان معربا لما ذكر بعد (وابن المعرف المنادى) (قول المكودى ماتعرف قبل النداء) فزيد فى المثال معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وقيل سلب التعريف بالعلمية وخلفه التعريف بالنداء والاقبال والقول الاول هو الحق ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على القول الاول اجتماع معرفين العلمية والنداء على معرف واحد ﴿ قلت ﴾ بأنه ليس المقصود من النداء تعريف المنادى بل المقصود طلب اصغائه لما يلقى له من الكلام لكن لزم من الاقبال عليه تعيينه فتعرف بذلك حيث لم يكن معرفا بدونه وفى النفس منه شىء ﴿ وأجيب ﴾ أيضا بانه لا محذور فى اجتماع دالين على مدلول واحد وانما المحذور تعدد المؤثر لا تعدد الدال ألا ترى الى كثرة الدوال على وجود الله وصفاته ﴿ فان قلت ﴾ لم بنى مع انه اسم ولم بنى على حركة والاصل فى المبنى أن يسكن ولم كانت الحركة خصوص ضمة أو ماناب منابها ﴿ قلت ﴾ أجيب عن الاول بانه بنى لشبهه بضمير المخاطب فى الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب ﴿ لايقال ﴾ العلة التى يبنى منها الاسم هى شبه الحرف وهنا أشبه الاسم ﴿ لانا نقول ﴾ انما يحتاج لشبه الحرف فى البناء اذا كان أصليا لازما لاتنفك الكلمة عنه وهذا عارض ﴿ وأجيب ﴾ عن الثانى بأنه بنى على حركة تنبيها على عروض البناء ﴿ وأجيب ﴾ عن الثالث بأنه لو بنى على الكسر أو الفتح لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم فى لغتين من لغاته وهما عبد بكسرة واحدة وعبد بفتحة واحدة (وقوله وكان حقه الخ) اعلم ان أصل كلام الناظم: وابن المنادى المعرف المفرد الخ فالمعرف نعت المنادى فقدم النعت وهو المعرف على المنعوت وهو المنادى فاعرب المعرف مفعولا والمنادى بدلا منه فصار التابع متبوعا ولاغرابة فى هذا فقد ورد أن بعض الملوك سأل وزيره عن معنى قوله تعالى : كل يوم هو فى شأن . مع الحديث: فرغ ربك من أربع خلق وأثر ورزق وأجل. فلم يدر مايجيب به فاقسم له انه ان لم يأته بالجواب ليفعلن به كذا فبات ليلته ساهرا وكان له غلام كيس فقال له مالك فأخبره فقال له أنا أجيب ولكن بمحضر الملك فعند الصباح ذهب الوزير وأخبر الامير بمقالة الغلام فقال له على به فلما أحضر بين يديه سأله عن الآية فقال له ياسيدى ان الله قدر الاشياء فى الازل وهو يظهر الآن ماقدره فقوله : كل يوم هو فى شأن . هى أمور يبديها ويظهرها لا أنه الآن يقدرها فقال مثلك هو الذى يكون وزيرا وأمر الوزير بنزع ثياب الوزارة والبسها للغلام فقال ياسيدى هذا من الامور التى قدرها الله فى الازل وأظهرها فى هذا اليوم فقد كنت تابعا وصرت متبوعا ولو أراد المصنف السلامة من ذلك لقال :

وابن المنادى المفرد المعرفا * على الذى فى رفعه قد ألفا

(وانو انضمام مابنوا) هذا جواب سؤال يرد على قوله على الذى فى رفعه الخ كأنه قيل له هذا ان كان معربا فان كان غير معرب فما حكمه فاجاب بقوله وانو الخ (قول المكودى نحو ياهذا) اعرابه يا حرف نداء وهذا مبنى على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الاصل وهو الالف ﴿ فان قلت ﴾ المبنى لا تقدر فيه الحركة وانما تقدر فى المعرب كموسى ﴿ قلت ﴾ انما يرد السؤال لو كانت الحركة حركة اعراب والا فالمقدر هنا حركة بناء كتقدير الفتحه فى الماضى اذا اتصل به ضمير رفع محرك أو واو الجمع نحو ضربوا ﴿ واستشكل ﴾ أيضا بانه يجتمع فى الكلمة المبنية المناداة بناآن بناء فى اللفظ وبناء فى التقدير ﴿ واجيب ﴾ بانه لا تنافى بينهما لتعدد الموجب واحد البناءين أصلى والآخر عارض (وقوله ويابرق نحره الخ) اعرابه يا حرف نداء وبرق نحره منادى مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاصل ثم ان ادخال المكودى هذا المثال هنا يقتضى ان المركب الاسنادى اذا سمى به شخص يكون حال التسمية مبنيا كاسم الاشارة وهو الذى صرح به الازهرى معترضا على الموضح فى قوله والمحكى كالمبنى والحق انه اذا سمى به يكون محكيا والمحكى عندهم من قبيل المعرب لا من قبيل المبنى فبرق نحره مسمى به قبل النداء

مايجوز فى ظاهر الضم فتقول ياسيبويه الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله :

(وليجر مجرى ذى بناء جددا) أى ويجرى المنادى المنوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بناؤه أى حدث فى النداء ثم أشار إلى الثانى بقوله :

(والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب)

المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى يارجلا خذ بيدى لأنه لم يناد رجلا بعينه ومثال المضاف ياعبدالله وياغلام زيد والمراد بشبه المضاف المطول وهو ماعمل فيما بعده رفعاً نحو ياحسنا وجهه أونصبا نحو ياطالعاجبلا أو فى المجرور نحو يامارابزيد أوكان معطوفا ومعطوفا عليه نحو ياثلاثة وثلاثين اسم رجل فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره انادى ولاخلاف فى وجوب نصبها واليه أشار بقوله : (عادما خلافا) والمفرد مفعول مقدم بانصب وعادما حال من الضمير المستتر فى انصب ثم قال :

(ونحو زيد ضم وافتحن من * نحو أزيد بن سعيد لاتهن)

يعنى ان ماكان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط الأول أن يكون علما كزيد من المثال الثانى أن يكون موصوفا بابن الثالث أن يكون ابن مضافا إلى علم كسعيد من المثال الرابع أن لايفصل بينهما أعنى بين المنادى وصفته الخامس أن يكون المنادى ظاهر الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم

مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فإذا ناديته بنيته على الضم مثل زيد لكن ضمه تقديرا وكان من أفراد قوله وابن المعرف المنادى (وقوله مايجوز فى ظاهر الخ) أى فى تابع ظاهر الضم المشار إليه بقوله بعد تابع ذى الضم الخ (وقوله الظريف والظريف) بالنصب مراعاة لمحل المنادى والرفع مراعاة للضم المقدر كما تقول فى تابع ظاهر الضم يازيد الفاضل بالنصب والرفع وسيقول وما سواه ارفع أو انصب (وليجر مجرى) اللام لام الأمر ساكنة وأصلها الكسر لكنها لما دخل عليها العاطف سكنت ويجر مضارع مبنى للمفعول مجزوم بحذف الألف ونائبه المنادى المنوى ضمه ومجرى بضم الميم من أجرى الرباعى اسم موضع منصوب على المفعولية المطلقة مبين للنوع والمعنى وليسر سيره ويعطى حكمه (والمفرد المنكور) (قول المكودى يارجلا خذ بيدى) ومثله يارجلين خذا بيدى ويامسلمين خذوا بيدى فالمثنى والجمع منصوبان بالياء لأنهما من قبيل المفرد (وقوله بشبه المضاف المطول الخ) بصيغة اسم المفعول ويقال له أيضاً الممطول من قولك مطلت الحديدة إذا مددتها ومنه اشتق المطل فى الوعد (وقوله أو كان معطوفا الخ) معطوف على قوله قبله عمل فيما بعده مدخول لما (وقوله اسم رجل الخ) فان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضا وإن كانت معينة عندك بأن أريد نداء ثلاثة على حدتها وثلاثين على حدتها وكل منهما مبهم فى نفسه وجب النصب أيضا لأنه بمنزلة النكرة الغير المقصودة ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعيين ثلاثة منه أو ثلاثين وان كانت الثلاثة معينة بأعيانهم عندك والثلاثين كذلك وجب بناء الأول على الضم فان لم يقرن الثانى بأل وجب بناؤه على الواو نيابة عن الضمة لأنه مفرد علم وسيقول واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وكذلك ان دخلت عليه ياولا تجتمع مع أل وان قرن بأل جاز فيه الرفع والنصب عملا بقوله :

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى

هذا تحرير المقام وبه تعلم ماوقع هنا للموضح (قول المكودى ولاخلاف فى وجوب نصبها الخ) قيل الأولى أن يقول فى صحة نصبها لأنه هو الذى لاخلاف فيه وذلك أن ثعلبا أجاز فيما اضافته غير محضة نحو ياحسن الوجه بناءه على الضم والحق مافى المكودى وخلاف ثعلب لم يعتبره الناظم بل صرح بقوله عادما خلافا رداعليه اذ لاسماع يعضده ولا قياس (نحو زيد ضم وافتحن) هذه المسئلة مع المسئلة الآتية فى الفصل بعد فى قوله: فى نحو سعد سعد الأوس الخ مستثنيان من قوله وابن المعرف المنادى الخ فكان ينبغى للناظم أن يقدم تلك المسئلة ويذكرها هنا كما فعل الموضح تنكيتا عليه (قول المكودى بخمسة شروط) ثم إن وجه الضم ظاهر واختلفوا فى وجه الفتح فقيل على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما باء لكنها ساكنة فهو حاجز غير حصين وقيل تركب المنادى مع ابن تركيب خمسة عشر وقيل ان ابن مقحم وزائد بين المنادى وهو زيد فى مثالنا والمضاف إليه وهو سعيد فعلى الأول تكون فتحة المنادى لا توصف باعراب ولا ببناء وفتحة ابن فتحة اعراب وعلى الثانى فتحة المنادى مع ابن فتحة بناء وعلى الثالث فتحة المنادى فتحة اعراب وفتحة ابن لا توصف باعراب ولا ببناء والراجح عندهم ان الفتحة فى المنادى فتحة اتباع فيكون المنادى وهو زيد فى مثالنا مبنيا على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وابن تابع له باعتبار محله لأنه منصوب المحل فكل من المنادى وابن تابع أحدهما للآخر وقد ورد أن العلامة المحقق سيدى أحمد بن عبد العزيز الهلالى كان يقرأ الألفية مع الطلبة حتى وصل لهذا المحل فقال أخبرونى عن شيئين كلاهما تابع للآخر فى وقت واحد وأبى من

وهو أيضا مطلوب لافتحن ومن نحو متعلق بضم وتمن مضارع وهن بمعنى ضعف وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علما ولا ما أضيف اليه ابن علما وجب البناء على الضم على ما يقتضيه أصل المنادى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال :

(والضم إن لم يل الابن علما * أو يل الابن علم قدحتما)

فمثال قول المنادى غير علم يا رجل ابن سعيد ومثال كون المضاف اليه ابن غير علم يا زيد ابن أخينا والضم مبتدأ وخبره قدحتما وان لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قدحتم ان لم يل فهو متحتم ويجوز أن يكون قدحتم جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم واستغنى بالضمير الذي في حتما عن الرابط لأن جملتي الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ثم قال :

(واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا)

يعني انه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر الشاعر لتنوينه فمثال الضم قوله :

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

ومثال النصب قوله : ضربت صدرها إلى وقالت * يا عديا لقد وقتك الأواقي

والمختار عند الخليل وسيبويه الضم وفي تقديم الناظم له اشعار باختياره وينبغي أن يعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني وعند من نصب معرب وما مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاضمم فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها نونا واضطرارا مفعول له وهو تعليل لنونا ومما متعلق بنونا وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ وبينا خبره والجملة صلة لما وله متعلق ببينا ثم قال :

الجواب إلا إذا سئل نظما مختبرا لطاقته فسئل بما نصه :

أمولاي دمت بالعلوم تفيدنا * وتفتح عنا كل ما كان مغلقا
أجب سيدي عن تابعين كلاهما * لآخر متبوع جوابا محققا
إذا قلت يا ابن الاكرمين مناديا * أزيد بن سعد لا برحت موفقا
﴿ فأجاب ﴾ فأتبعت زيدا الذي حل بعده * بفتح ففي ذاك الجواب محققا

(وقوله وهو أيضا مطلوب الخ) مبني على مذهب من يجيز تقديم التنازع فيه وقد علمت غير مامرة ان الحق خلافه (والضم ان لم يل الابن علما) جعل المكودي هذا الشطر شاملا لصورة واحدة فقط والحق انه مشتمل على صور أربع احداها ان لا يكون هنالك شيء موال للعلم أصلا نحو يا زيد ثانيها أن يكون هنالك شيء موال للعلم ولكنه غير ابن نحو يا زيد الظريف ثالثها أن يكون الوصف بابن ويكون الموصوف غير علم نحو يا رجل ابن عمرو ورابعها أن يكون الوصف بابن والمنادى علم ولكنه فصل بينهما نحو يا زيد الظريف ابن عمرو (قول المكودي ويجوز أن يكون الخ) في كلا الاحتمالين ارتكاب ضرورة أما الأول فلان شرط حذف الجواب مضي الشرط فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر وأما الثاني فمتى كان الجواب ماضيا مقرونا بقد وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا ضرورة (واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا) (قول المكودي فمثال الضم قوله سلام الله الخ) البيت من الوافر وقائله الاحوص وسببه ماورد انه قدم البصرة وتزوج بامرأة وخرج بها إلى المدينة وكانت لها أخت متزوجة هنالك فقالت اذهب بنا إلى أختي فذهب بها فلما وصلا اليها فرحت بهما وكان زوجها غائبا في ابله وكانت المرأة الغائب زوجها جميلة فباتا عندها ففي الصباح قدم زوج الغائبة وكان قبيح المنظر فقالت للاحوص زوجته سلم على زوج أختي فأنشد مشيرا إلى أخت زوجته :سلام الله يا مطر الخ. وبعده :

فلا غفر الإله لمنكحها * ذنوبهم ولو صلوا وصاموا
فطلقها فلست لها بكفء * وإلا يعل مفرقك الحسام

وقيل قال ذلك في أخته كانت متزوجة بمطر فالله أعلم بما كان وسلام مبتدأ وعليها أي على امرأة مطر خبر ويامطر جملة اعتراضية وفيه الشاهد ثم هذا التنوين تنوين التمكين وقيل تنوين الضرورة (وقوله ومثال النصب قوله ضربت صدرها الخ) البيت من الخفيف وفاعل ضربت ضمير محبوبته وصدرها مفعوله وإلى متعلق بضربت والمعنى ضربت صدرها فرحا بي لما رأتني نجوت من شدة الحرب مع موت غيري وقالت معطوف على ضربت والشاهد في ياعديا بالنصب ومعنى وقتك حفظتك والأواقي من الوقاية وهي الحفظ وتمثيل المكودي بهذا أولى من تمثيل الموضح بقوله أعبدا حل في شعبي غريبا الخ لأن جملة حل صفة لعبد قبل ندائه وهو شبيه بالمضاف فيجب نصبه (وقوله وفي تقديم الناظم له اشعار الخ) بل الناظم يختار في العلم الضم وفي النكرة المقصودة الفتح الخ (وقوله عند من ترك الخ) معنى ترك أبقى وهذا الذي قاله كدى مأخوذ من النظم لأنه عبر باضمم وهو من ألقاب البناء وبانصب وهو من ألقاب الاعراب ووجه الضم استصحاب الحركة الأصلية قبل التنوين ووجه نصبه انه مفعول بمحذوف وعليه انه لما نون

(وباضطرار خص جمع يا وأل) يعنى أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا فى الضرورة كقوله :

من أجلك يا التى تيمت قلبى * وأنت بخيلة بالود عنى

وقوله : فيا الغلامان اللذان فرا * إيا كما أن تكسبانا شرا

ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة الاسمية المصدرة بأل فقال (الا مع الله ومحكى الجمل) فيجوز فى الاختيار يا الله بقطع الهمزة ووصلها للزوم أل معه حتى صارت كأنها من نفس الكلمة ويا الرجل منطلق إذا سميت به رجلا لأن أل من جملة المسمى به ثم قال: (والا كثر اللهم بالتعويض) يعنى ان الأكثر فى نداء اسم الجلالة اللهم بميم مشددة مزيدة آخرا عوضا من حرف النداء وفهم منه أن قولهم يا الله وان كان جائزا فى الاختيار دون اللهم فى الكثرة وقد جاء فى الشعر الجمع بين حرف النداء والميم والى ذلك أشار بقوله: (وشذ يا اللهم فى قريض) ووجه شذوذه أنه جمع بين العوض والعوض منه ومنه قوله :

انى إذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما

﴿ فصل ﴾

(تابع ذى الضم المضاف دون أل * ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل)

شمل قوله تابع جميع التوابع والمراد به ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتى وشمل ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمضاف نعت لتابع

ضعف عن شبه الضمير فرجع الى أصل المنادى وهو النصب بمحذوف (وباضطرار خص جمع يا وأل) (قول المكودى كقولك من أجلك الخ) البيت من الوافر ومن أجلك متعلق بمحذوف أى أصابنى ما أصابنى من الذل والهوان من أجلك ويا حرف نداء والتى منادى وفيه الشاهد حيث جمع بين يا وأل وتيمت فعل وفاعل بمعنى صيرت قلبى ذليلا يقال فلان تيمه الحب إذا ذلله وأنت الواو واو الحال والود الوصال (وقوله فيا الغلامان الخ) البيت من الرجز ويا حرف نداء والغلامان منادى مبنى على الألف والشاهد فى جمع يا وأل والمعنى أيها الغلامان حيث فررتما منى فلا تكسبانى شرا أى لا تكذبا وتخبرا بما لم تریاه وأخبرا بالصدق وان رأيتما نقصا فى السير فأخبرا به وحملناه على هذا المعنى وان كان يحتمل غيره ليوافق ما فى بعض النسخ من قوله ايا كما أن تكتمانى سرا وان الداخلة على المضارع زائدة مثلها فى قوله تعالى: لمن أراد أن يتم الرضاعة. فى قراءة يتم بالرفع (الا مع الله) مع حال من جمع (ومحكى الجمل) من اضافة الصفة للموصوف أى والجملة المحكية أو الاضافة على معنى من أى والمحكى من الجمل (قول المكودى ويا الرجل منطلق) يتعين بقاء الألف على وصلها ولا يجوز قطعها محافظة على الأصل خلاف ما فى الأزهرى من أنها همزة قطع (والا كثر اللهم بالتعويض) (قول المكودى عوضا من الخ) اعلم انه يقال لم حذف حرف النداء ولم عوض منه خصوص الميم ولم لم تعوض فى الأول موضع حرف النداء فهذه أسئلة ثلاثة فأجيب عن الأول بأنه لما كان النداء موضوعا لتنبيه الغافل المخاطب والغفلة محال فى حق مولا ناجل وعز فحذفوا حرف النداء المشعر بذلك ليرتفع الايهام عن الجاهل وقل فى جواب الثانى خصت الميم لأنها تقع مع الهمزة موقع أل فتكون للتعريف ومنه سائل النبى صلى الله عليه وسلم بقوله أمن أمبر فى أم صيام أو فى أم صدقة بمعنى البر فى الصيام أو فى الصدقة ويا تكون للتعريف فاشبهها وقيل مجيبا عن الثالث انه لو جعلت أولا لاجتمع زيادتان زيادة الميم وأل وهو ثقيل واللهم مبنى على الضم الظاهر على الهاء لا المقدر فى الميم لأن الميم حرف عوض من الياء فهى حرف مستقل ﴿ فان قلت ﴾ ان التاء فى عدة عوض من فاء الكلمة وهى الواو المحذوفة لأن أصله وعد ومع ذلك جعلوا الاعراب على التاء فما الفرق بين اللهم وبين عدة ﴿ قلت ﴾ التاء فى عدة عوض عن حرف أصلى وفى اللهم عوض من حرف زائد على أصول الكلمة وهو يا (وشذ يا اللهم فى قريض) (قول المكودى ومنه قوله انى إذا ما حدث الخ) البيت من الرجز وقائله أبو خراش الهذلى حين كان يطوف بالكعبة ومات فى زمن عمر من نهش حية وحدث فاعل بفعل محذوف يفسره ألم ولا يصح ان يكون مبتدأ لأن إذا لا يليها الا جملة فعلية وحدث مفرد احداث وهى نوائب الدهر وجملة أقول خبر إن وجملة يا اللهم محكى بأقول والشاهد جمع يا والميم والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ فصل ﴾

هذا أول فصل وقع فى الخلاصة والفصل فى اللغة الحاجز بين شيئين واصطلاحا اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها فى الحكم فان كانت غير مشتركة فيعبرون بباب وهو خبر لمبتدأ محذوف أى هذا فصل من نمط ما قبله على حد سورة أنزلناها أى هذه سورة (تابع ذى الضم) (قول المكودى والمراد به ما سوى الخ) أشار المكودى بهذا كالموضح الى أن كلام الناظم عام أريد به الخصوص والقرينة قوله بعد واجعلا كمستقل نسقا وبدلا ولك أن تقول لا فائدة للتقييد هنا مع اشتراط كون التابع مضافا غير مقرون بال لأنه ان كان التابع كذلك يجب نصبه ولو كان نسقا أو بدلا نحو يا زيد وأخانا ويا زيد أخانا وحينئذ فلا فائدة فى التخصيص وانما يحتاج للتخصيص

وخرج به التابع المفرد دون أل خرج به المضاف المقرون بأل وقوله ألزمه نصبا يعني في التابع المستوفي للشروط وذلك إذا كان التابع
غير عطف النسق والبدل وكان مضافا مجردا من أل فمثال ما استوفى الشروط في وجوب النصب وهو نعت يازيد ذا الحيل ومثاله وهو
توكيد يا زيد نفسه ويا تميم كلهم ومثاله وهو عطف بيان يازيد عائد الكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع
والى ذلك أشار بقوله : (وما سواه ارفع أو انصب) فمثال النعت يازيد الظريف والظريف ومثال عطف البيان يازيد قفة وقفة
ومثال التوكيد يا تميم أجمعون وأجمعين ومثال المضاف المقرون بال يا زيد الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب
وتابع مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لتابع ودون متعلق بالاستقرار على انه حال من تابع ونصبا مفعول
ثان بألزمه والمفعول الأول الهاء وما مفعول بارفع وهو مطلوب لانصب فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها سواه ثم قال :

(واجعلا * كمستقل نسقا وبدلا)

يعني ان عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادى وحكمها حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم ان كانا مفردين ونصبهما ان كانا مضافين وسواء
كان المنادى مبنيا على الضم أو منصوبا فتقول يا أخانا وزيد ويا أخانا عمرو ويا زيد وأخانا ويا عمرو صاحبنا وسبب ذلك أن البدل على نية تكرار
العامل وحرف العطف بمنزلة العامل وإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء والألف في اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة

قوله بعد وما سواه ارفع أو انصب فان التخيير مقيد بغير النسق والبدل (وقوله وخرج به الخ) ضمير به عائد على المضاف وهذه المخرجات
حكمها هو المصرح به معها في قوله وماسواه الخ ويبقى على المكودي مفهوم قوله ذي الضم انه لو تبع المنصوب وجب نصبه من باب أحرى نحو
ياأخانا ذا الحيل (وقوله يعني في التابع الخ) الأولى حذف في لأنه تفسير للضمير في ألزمه (وقوله يا زيد عائد الخ) هذه التوابع المنصوبة
تابعة للمنادى على المحل وعائد الكلب لقب رجل وسبب تلقيبه بذلك قوله :

مالي مرضت فلم يعدني عائد * منكم ويمرض كلبكم فأعود

ثم ان قول الناظم ذي الضم يوهم أن هذا الحكم مقصور على تابع المنادى المضموم مع أنه في تابع كل منادى مبني على الضم أو نائبه
نحو يازيدان صاحبي عمرو ويازيدون أصحاب عمرو بالنصب فيهما فلو قال الناظم تابع ذي البنا لشمل ذلك وتكون أل في البناء للعهد والمعهود
المنادى الذي مر في الباب قبل ويكون قول الناظم وماسواه الخ شاملا للمبني على الضم ولنحو يا زيدان العاقلان والعاقلين ويا زيدون العاقلون
والعاقلين بالوجهين فيهما وهذا الاصلاح أولى من اصلاح الشاطبي الذي نقله المعرب (وقوله من هذه الخ) أي الثلاثة النعت والتوكيد وعطف
البيان (وقوله غير مضاف الخ) كان ينبغي أن يزيد بعد غير مضاف أو مضافا مقرونا بأل ثم يقول وإلى ذلك أشار بقوله ليوافق تقريره
بعد (وماسواه) أي وما سوى التابع الموصوف بما ذكر فيشمل ما إذا كان التابع غير مضاف بأن كان مفردا وفيه قسمان لأنه تارة يكون
مقرونا بأل نحو يا زيد الظريف وتارة يكون غير مقرون بها نحو يا زيد قفة ويا تميم أجمعون ويشمل ما إذا كان مضافا ولكنه مقرون
بأل نحو يازيد الحسن الوجه فالصور الداخلة في وما سواه الخ ثلاث لا غير وبه تعلم ان قول المكودي فهذه أربع صور أي صورة وعيانا
والا فهي ثلاث كما علمت لأن الصورة الثانية والثالثة عنده صورة واحدة لأن كلا منهما التابع فيه غير مضاف ولا مقرون بال ومثلت
بأمثلة المكودي ليزول الاشكال والصورة الأخيرة لا تمكن الا في النعت والقفة بضم القاف معروفة والقفة أيضا القرعة اليابسة (قول
المكودي يجوز فيها الرفع الخ) وجه النصب ظاهر وهو الحمل على المحل واستشكل وجه الرفع للتابع بأنه ان كانت الضمة ضمة اعراب يلزم
عليه حدوث حركة اعراب من غير عامل إذ لا يصح أن يكون العامل في المنادى هو العامل في التابع إذ عامل المنادى وهو أنادي أو ادعو
القائم مقامه حرف النداء لا يطلب رفعا وانما يطلب النصب وان كانت الضمة ضمة بناء لزم أن تكون حركة بناء تابعة لحركة بناء والتوابع
انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه قاله الدماميني وأبقى الاشكال من غير جواب وأجاب عنه العلامة المحقق ابن ذكرى بأن
الاشكال لا يرد من أصله لأنه مبني على أن الحركة في التابع حركة اعراب أو بناء والحق أن الضمة ضمة مشاكلة للمتبوع لا توصف لا باعراب
ولا ببناء والاعراب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة (وقوله يفسره يلزمه الخ) ألزمه بفتح الهمزة
وكسر الزاي أمر من الزم الرباعي (وقوله فهو من باب التنازع الخ) هذا مبني على مذهب من يجيز تقديم المتنازع فيه وقد علمت أن مذهب
الجمهور والناظم على خلافه (واجعلا * كمستقل) هذا تقييد لقوله سابقا تابع ذي الضم (قول المكودي أو منصوبا الخ) أدخله المكودي
هنا وان كان الموضوع تابع المضموم لأن حكم البدل والنسق بعد المعرب كحكمهما بعد المبني وانه يحكم لهما بحكم الاستقلال (وقوله على
نية تكرار العامل الخ) في بعض النسخ في بدل على أي على نية تكرار ما قام مقام العامل وهو حرف النداء وإلا فحرف النداء ليس
بعامل (وقوله بمنزلة العامل) أي بمنزلة تكرار العامل أو ما قام مقامه كما هنا (وقوله وإذا كررت الخ) أي فاذا قدرت لأن الكلام

ونسقا وبدلا مفعول أول باجعلا وكمستقل فى موضع المفعول الثانى لأن معنى اجعلا صير ثم المعطوف عطف نسق اذا كان مقرونا بأل ففيه وجهان وإلى ذلك أشار بقوله :

(وان يكن مصحوب أل مانسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى)

يعنى ان المعطوف عطف النسق اذا كان مصحوبا بأل يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله ينتقى أى يختار وعلم أن ثانى الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم فى بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يا زيد والحرث والحرث ومنه قوله :

ألا يا زيد والضحاك سيرا * فقد جاوزتما خمر الطريق

روى برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى انه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازنى وانما اختير لمناسبة الحركتين ولما حكى سيبويه انه أكثر فى كلام العرب من النصب ومصحوب خبر يكن ومانسق اسمها ويجوز العكس والأول أرجح وفيه وجهان جملة من مبتدأ وخبر وهى جواب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدأ وخبر وهى مستأنفة * ثم اعلم ان من المناديات أيا ويلزم أن توصف بأحد ثلاثة أشياء أل وذا والذى وقد أشار إلى الأول بقوله : (وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة)

يعنى ان أيا اذا كانت مناداة لزم وصفها بمصحوب أل واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وانما لزم رفع وصفها وان كان يجوز فيه الرفع والنصب اذا كان المنادى غير أى لابهامها وهى نكرة مقصودة وانما لزمت الهاء لتكون عوضا عما تستحقه من الاضافة والارجح فى ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب أل منصوبا فاى مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفة منصوب على الحال من مصحوب أل وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب أل ولدى متعلق بيلزم وبعد فى موضع الحال والمضاف اليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل فى حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير

فى تقديره تكريره لاغير وهو الموافق لقوله بعد كانا كالمباشرين الخ وإلا فان كرر حرف النداء بالفعل فلا اشكال واعلم أنهم جعلوا النسق والبدل من توابع المنادى مع أنهما فى نحو يا أخانا وزيد أو يا أخانا عمرو غير تابعين له فى الاعراب ولا غيره وهذا الشطر اشتمل على خمسين صورة وإدراكها ضرورى حاصلها أن المنادى فيه خمس صور مفرد علم نكرة مقصودة نكرة غير مقصودة مضاف مشبه به والبدل فيه خمس صور كذلك فاذا ضربت أحوال المنادى الخمسة فى أحوال البدل الخمسة صارت الصور خمسا وعشرين ومثلها فى عطف النسق (وأن يكون مصحوب أل) هذا تقييد لقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا (قول كدى يجوز فيه وجهان الخ) علة جواز الوجهين انه لما امتنع تقدير حرف النداء معه لاقترانه بال وهما لا يجتمعان أشبه النعت المفرد التابع للمبنى نحو يا زيد الظريف فى جواز رفعه ونصبه (وقوله ومنه قوله الايا زيد الخ) البيت من الوافر وألا حرف استفتاح وزيد منادى مبنى على الضم والضحاك روى بالنصب عطف على المحل والرفع عطفا على اللفظ على مافيه وفيه الشاهد وسيرا فعل أمر وفاعله الألف العائد على زيد والضحاك وجاوز تما فعل وفاعل وخمر مفعول به والطريق مضاف اليه والخمر الشجر الملتف وانما سمى بذلك لأنه يخمر من دخل فيه ويغطيه ومنه الخمر لأنها تخمر العقل وتغطيه والمعنى سيرا ولا تخافا لأنكما جاوزتما الطريق التى يخاف قطاعها وسباعها (وقوله وهو الخليل الخ) هذا فى غالب النسخ والأولى وهم بدل هو وهو الذى يوجد فى بعض النسخ لأنه عائد على القائلين ويؤخذ من قوله ينتقى أن الوجهين جائزان اتفاقا وانما الخلاف فى المختار فاختار الناظم تبعا لغيره الرفع وبعضهم اختار النصب وبعضهم فصل انظر الموضح والأزهرى (وقوله من مبتدأ وخبر الخ) والمسوغ للابتداء بالنكرة كونه فى معرض التقسيم قال المعرب ولم يظهر له وجه والأولى أن المسوغ كونه فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وما المختار فأجاب بقوله ورفع الخ على أن سيبويه لم يشترط فى جواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة (وقوله ثلاثة أشياء الخ) الصواب مصحوب أل وأما أل فهى حرف لا يمكن الوصف بها وسيصرح هو بذلك (وأيها مصحوب أل بعد صفه) (قول المكودى يا أيها الرجل الخ) اعرابه يا حرف نداء وأيها منادى مبنى على الضم لكونه نكرة مقصودة مبهمة وها حرف تنبيه عوضا عما كانت تستحقه أى من الاضافة والرجل بالرفع نعت له واجب الرفع وإنما وجب لأن المنادى فى الحقيقة هو الرجل والرجل مفرد لكنه مقرون بال وهما لا يجتمعان كما علمت فاتى بأيها للتوصل الى نداء مافيه أل (وقوله لابهامها) وجه ابهامها صلاحيتها لوقوعها على المفرد والمثنى والمجموع ثم إن كلام المكودى يقتضى ان هذه العلة لوجوب رفع وصفها والصواب انها علة لوجوب وصفها باسم بعدها لأنها مبهمة والمبهم لابد له مما يخصصه ووجه الرفع قد بيناه (وقوله وهى نكرة مقصودة) هذا مستأنف ليس تمام العلة قبله وهو علة لوجوب بنائها فالحاصل أن المكودى خلط ثم ان ظاهر الناظم أن أيها يجب تذكيرها ولو كان الموصوف مؤنثا وليس كذلك بل تؤنث مع المؤنث فتقول يا أيتها المرأة وفى قول الناظم لدى ذى المعرفة رد على المازنى الذى أجاز نصب الوصف (وقوله فاى مبتدأ) مثله فى المعرب أيها بالهاء مبتدأ محكى وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالألف الساكنة ولا يصح افراد أى عن الهاء فى باب النداء (وقوله ويجوز أن يكون الخ) هذا الوجه هو المتعين لأن الوجه الأول يقتضى

العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله : **(وأيهذا أيها الذى ورد)** يعنى انه ورد فى كلام العرب صفة أيها باسم الاشارة نحو يا أيهذا الرجل وشمل المفرد والمثنى كقوله :

أيهذان كلا زاديكما * ودعانى واغلا فيمن وغل

وبالموصول المصدر بال كقوله عز وجل : يا أيها الذى نزل عليه الذكر . ثم قال : **(ووصف أى بسوى هذا يرد)** يعنى ان أيا لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمرو ونحوه ثم قال :

(وذو اشارة كأى فى الصفه * ان كان تركها يفيت المعرفه)

يعنى ان اسم الاشارة يجرى مجرى أى فى وجوب وصفه بما وصفت به أى من واجب الرفع معرف بال أو بالموصول المصدر بال فتقول يا ذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الذى كما تقول يا أيها الذى آمن فذا فى هذا المثال ونحوه بمنزلة أى فى التوصل الى نداء ما فيه أل وفهم من قوله : ان كان تركها يفيت المعرفه . ان اسم الاشارة قد لا يفيت المعرفة فلا يفتقر الى وصف فيكون كسائر الأسماء المناديات كما اذا قلت يا هذا وأنت مقبل على رجل بعينه وهذا ليس من هذا الفصل ثم قال :

(فى نحو سعد سعد الأوس ينتصب * ثان وضم وافتح أولا تصب)

يعنى ان المنادى المبنى على الضم اذا تكرر وأضيف إلى ما بعده وجب نصب الثانى لأنه مضاف وجاز فى الأول الضم على الأصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله : يا تيم تيم عدى لا أبا لكم * لا يلقينكم فى سواه عمر

ومثله قوله : * يا سعد سعد الأوس * وفهم من قوله فى نحو ان ذلك جائز فى العلم وفى النكرة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين وفهم من تقديمه الضم انه أحسن الوجهين أرجح وفى نحو متعلق بينتصب وتصب مضارع مجزوم على جواب الأمر

أن أيها لا تنفك عن الوصف بمصحوب أل وقد علمت من كلام المكودى وستعلم من كلام الناظم أن الأمر بخلافه (وأيهذا أيها الذى ورد) (قول المكودى وشمل المفرد والمثنى الخ) كونه يشمل المثنى يعنى من الخارج وأما الناظم فلا يشمل المثنى (وقوله كقوله أيهذان الخ) البيت من الرمل وأيها منادى باسقاط حرف النداء مبنى على الضم لما مر وذان وصف لايهام مرفوع بالألف وفيه الشاهد وكلا من الأكل فعل وفاعل وزاديكما مفعول له والزاد طعام المسافر ودعانى أمر والألف فاعله أى اتركانى وواغلا حال من ياء المتكلم فى اتركانى والواغل الداخل على القوم فى طعامهم وشرابهم من غير دعاء وهو المعروف بالطفيلى (وذو اشارة كأى فى الصفه) (قول المكودى من واجب الرفع الخ) خصص وصف اسم الاشارة بمصحوب أل والموصول دون اسم الاشارة مع ما علمت أن أيا توصف بأحد أمور ثلاثة من جملتها اسم الاشارة تنكيتا على الناظم المقتضى أن تشبيه بأى تام وان اسم الاشارة يوصف باسم الاشارة ولا معنى له وأجيب بأنه أطلق اتكالا على ما هو معلوم من أن الشىء لا يوصف بنفسه (وقوله فى التوصل إلى نداء الخ) حاصل ما أشار اليه المصنف أن لنداء اسم الاشارة حالتين احداهما أن يكون المقصود بالنداء هو الوصف واسم الاشارة انما هو موصل لندائه لكون الوصف مقرونا بال فذكر الوصف المرفوع المقرون بال بعد اسم الاشارة واجب وهذا هو منطوق المصنف ثانيهما أن يكتفى بنداء اسم الاشارة ويكون هو المقصود بالذات فاسم الاشارة حينئذ كغيره من المناديات يجوز وصفه وعدمه واذا وصف جاز فى الوصف حينئذ الرفع والنصب ﴿فان قلت﴾ ما معنى تصور المعرفة وفواتها باسم الاشارة مع أنها من المعارف سيما عند النداء ﴿قلت﴾ معناه ان اسم الاشارة مبهم لصحة اطلاقه على كل مشار اليه ثم تارة يكون الابهام قويا بحيث يغلب عن الظن عدم زواله عند المخاطب بالاشارة الحسية فيجب الوصف وهى صورة المنطوق وتارة يغلب عن الظن زوال الابهام بنفس الاشارة فلا يحتاج للصفة وهى صورة المفهوم وهذا هو الذى يبين لك معنى كلام المصنف (وقوله ان اسم الاشارة قد لا يفيت الخ) فى هذه العبارة قلق والصواب ان ترك الوصف قد لا يفيت المعرفة وهو المناسب لمفهوم قول المصنف ان كان تركها أى الصفة (وقوله وهذا ليس الخ) حمل بعضهم الفصل على تابع ذى الضم الخ من أوله والظاهر أن المراد بالفصل نداء أيها خاصة والا إن اعتبرت الفصل من أوله فهذا داخل فيه لأنه مقصود للتابع كانت تبعيته واجبة كما مر أو غير واجبة كما هنا (فى نحو سعد سعد الأوس ينتصب) تقدم أن هذه المسئلة مع قوله سابقا ونحو زيد ضم الخ مستثنيان من قوله وابن المعرف الخ فكان الواجب ذكرها هنالك (قول المكودى على الاصل) أى المشار اليه سابقا وابن المعرف المنادى الخ ويكون الثانى حينئذ بيانا أو بدلا أو توكيدا أو باضمار يا أو فعل محذوف كأعنى (وقوله على الاتباع) أى لحركة الثانى فيكون الأول مبنيا على الضم فى آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهذا أولى الأقوال المبينة فى التوضيح المشار لها عند المكودى بقوله وفيه أقوال الخ (وقوله نحو قوله يا تيم تيم عدى الخ) البيت من البسيط وقائله جرير من قصيدة يهجو بها عمر بن لجاء التيمى وقومه والشاهد فى يا تيم تيم عدى الخ فتجرى فيه الأقوال الخمسة المذكورة قبل ولا نافية وأب هو اسمها ولكم خبرها وهذا تغليظ عليهم فى الخطاب على عادة العرب ولا ناهية ويلقينكم مضارع ألفى مبنى لاتصال

﴿ المنادى المضاف الى ياء المتكلم ﴾

قوله : (واجعل منادى صح إن يضف ليا * كعبد عبدى عبد عبدا عبديا)

شمل قوله منادى الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله صح فانه فى الندا كحاله فى غير النداء وعلم أن ياء فى قوله ليا ياء المتكلم اذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس فى الضمائر ياء غيرها وقد ذكر فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم خمس لغات الأولى ياعبد بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها وهى أفصحها الثانية ياعبدى باثبات الياء ساكنة الثالثة ياعبد بقلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة الرابعة ياعبدا بقلب الياء ألفا واثباتها الخامسة ياعبدى بفتح الياء وهى الاصل ولم يذكرها فى النظم على الترتيب فى القوة والضعف بل على ماسمح به الوزن وأفصحها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها ألفا ثم حذف الألف وابقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهى بناؤه على الضم كقوله تعالى : وقل رب احكم بالحق . فى قراءة الرفع وفى قوله كعبد إلى آخر البيت ﴿فائدتان﴾ الأولى التنبيه على اللغات المذكورة والأخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الاضافة

نون التوكيد به وعمر فاعله وفى نسخة لايلقينكم بالقاف من ألق والسوأة بفتح السين الفعلة القبيحة والمعنى ياتيم امنعوا عمر من هجوى لئلا يصيبكم منى ماتكرهون وأشار الناظم بالمثال الى ماذكره البخارى فى تاريخه الأوسط أن أهل مكة سمعوا قبل اسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة هاتفا هتف بهم وهو يقول :

فان يسلم السعدان يضحى محمد * بمكة لا يخشى خلاف مخالف
فياسعد سعد الأوس كن أنت ناصرا * ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف
أجيبا إلى داعى الهدى وتمنيا * على الله فى الفردوس منية عارف
فان شراب الله للطالب الهدى * جنان من الفردوس ذات زخارف

وقيل أشار به لغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ﴾

أفرده بالذكر لأن فيه لغات وتفصيلا (واجعل منادى صح إن يضف ليا) (قول المكودى كحاله فى غير النداء الخ) حاله فى غير النداء هو كون الياء لا تكون الا ثابتة مفتوحة فتقول يافتاى بياء مفتوحة مخففة وياقاضى بياء مشددة مدغم فيها ياء قاضى كما تقول فى غير النداء فتاى وقاضى كما مر فى قوله : إذا * لم يك معتلا كرام وقذا الى أن قال : فذى * جميعها الياء بعد فتحها احتذى (وقوله وعلم أن يا الخ) الأولى فى كلام المصنف حذف مضاف اليه والاصل لياء المتكلم والذى يدل عليه مافى الترجمة (وقوله إذ لا يضاف لياء الخ) أى لأن ياء المخاطبة لا تكون إلا فى محل رفع نحو تقومين كامر (وقوله بقلب الياء ألفا الخ) أى بعد قلب الكسرة فتحة وذلك لأن الأصل ياعبدى بكسر الدال والياء مفتوحة ثم قل تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار ياعبدا ثم حذفت الألف (وقوله الرابعة ياعبدا بقلب الياء الخ) لان الفتحة والالف أخف من الكسرة والياء ومثل ياعبدا ياحسرتا واعرابهما ياحرف نداء وحسرتا أو عبدا منادى منصوب بفتحة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة تجانس الألف المقلوبة عن الياء والفتحة الظاهرة ليست فتحة اعراب بل مناسبة مثل الكسرة فى غلامى والألف ضمير متكلم فى محل جر وبالضرورة يلغز به ويقال : ماألف وقع للمتكلم وفى محل جر وألغز فى ذلك بعض الشرفاء فقال :

أيا عالما لاحت شوارق نوره * على الجو حتى ضاء كل جنابه
فما ألف جاءت ضمير تكلم * ومجرورة فاسمح برد جوابه

﴿ فأجبته بقولى ﴾ :

أيا سيدا حاز المكارم جملة * ولا زالت الالغاز تسمو ببابه
أيا حسرتا بالباب جاءت مجيبة * تنادى أنا مبد لكشف نقابه

(وقوله ساكنة ومتحركة) انما كان السكون والفتح فى مرتبة واحدة لاختلافهم فى أصل وضعها هل السكون أو الفتح (وقوله كقوله تعالى : وقل رب احكم الخ .) هذه قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع وهى متواترة من طرق العشر الكبير والتمثيل بها أولى من تمثيل الموضح بقال رب السجن لانها غير متواترة وغير المتواتر عندهم من قبيل الحديث والمتواتر قرآن والتمثيل بالقرآن أولى وقال الشاطبى ينبغى أن يضبط عبد الثالث بضم الدال لانها هى اللغة التى نص عليها سيبويه وأما لغة الفتح فهى ضعيفة قرب فى الآيتين منادى مبنى على الضم فى اللفظ لشبهه بالنكرة المقصودة فى كونه ليس علما ولا مقرونا بأل ولا اضافة ظاهرة وأما فى التقدير فهو

للتخصيص وذلك مفهوم من المثل احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ماإضافته للتخفيف فانه لا يجوز فيه الاوجهان اثبات الياء محركة وساكنة ومنادى مفعول أول باجعل وصح فى موضع الصفة له والمفعول الثانى كعبد الى آخر البيت وان يضف شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه ثم ان المنادى اذا كان مضافا الى مضاف الى ياء المتكلم فان حكم الياء فيه كحكمها فى النداء نحو ياابن أخى ويا ابن صاحبى الا إذا كان ابن أم وابن عم والى ذلك أشار بقوله :

(والفتح والكسر وحذف اليا استمر * فى ياابن أم ياابن عم لامفر)

يعنى ان ياابن أم وياابن عم يجوز فى آخر كل منهما الفتح والكسر فتقول ياابن أم وياابن أم وقرىء بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالها وفهم من قوله استمر اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات الياء نحو ياابن أمى ومنه قوله :

ياابن أمى وياشقيق نفسى * أنت خليتنى لدهر طويل

وقلبها ألفا ومنه قوله :

كن لى لاعلى يا ابن عما * نعش عزيزين ونكف الهما

وفهم من تمثيله بياابن أم وياابن عم ان ذلك أيضا مطرد فى ياابنت أم وياابنت عم اذلافرق ثم ان من المضاف الى ياء المتكلم ياأبى وياأمى وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار اليهما بقوله :

(وفى الندا أبت أمت عرض * واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض)

فهم من قوله وفى الندا أن ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قام أبت ولا جاءت أمت وفهم من تعيينه اللفظين أن ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض ان ذلك غير لازم لهما فانه عرض بعد اللغات المذكورة فى المضاف الى ياء المتكلم وفهم من تقديمه الكسر على الفتح ان الكسر أكثر وفهم من قوله ومن اليا التا عوض انه لا يجمع بينهما لما علم انه لا يجمع بين العوض والمعوض منه فلا تقول ياأبتى ولا ياأمتى وقد جاء الجمع بينهما فى ضرورة الشعر وفى الندا متعلق بعرض وأبت أمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مبتدأ وخبره عوض ومن اليا متعلق بعوض .

﴿ أسماء لازمة النداء ﴾

هذه الأسماء التى ذكرت فى هذا الباب على ثلاثة أقسام مسموع ومقيس

منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة شبه النكرة المقصودة (وقوله للتخصيص) الأولى للتعريف بدل للتخصيص لأن الياء من المعارف (وقوله كاسم الفاعل) أى الذى بمعنى الحال والاستقبال وأن كان بمعنى الماضى فإضافته محضة فيجوز فيه جميع اللغات (وقوله كحكمها فى غير النداء) حكمها فى غيره إثباتها مفتوحة وساكنة (والفتح والكسر وحذف الياء استمر) فالفتح على أن الاسمين معا مركبان تركيب خمسة عشر فهما فى حكم كلمة واحدة معربة تقديرا بالفتحة آخر الثانية منع منها حركة المناسبة وهى مضافة إلى الألف المقلوبة عن الياء المحذوفة استغناء عنها بالفتحة قبلها والكسر على ان ابن مضاف الى الثانى معرب بالفتحة والثانى مضاف الى الياء المحذوفة مجرور بالكسرة المقدرة على ماهو الحق فى الصورتين وقرىء بهما فى قال: ابن أم. وظاهر تقديم الناظم الفتح انه اجود وليس كذلك وأجيب بأنه أخر الكسر لأن قوله وحذف اليا لا يرجع إلا له وأما مع الفتح فلا يتوهم بقاؤها لأن ماقبلها لا يكون إلا مكسورا (وقوله وعدم اطراد الخ) هذا جرى على ظاهر مفهوم الناظم وهو الذى فى التسهيل والذى فى الموضح انهم لا يكادون يثبتون الياء أو الألف الا فى الضرورة (وقوله ومنه قوله ياابن أمى الخ) البيت من الخفيف وقائله أبو زبيد بالباء الطائى وكان نصرانيا وأدرك الجاهلية والاسلام واختلف فى اسلامه وكان طوله ثلاثة عشر شبرا وكان اذا دخل مكة دخلها متنقبا من جماله خوفا من فتنة نسائهم وهذا البيت من قصيدة يرثى أخاله مات فيا حرف نداء وابن منادى منصوب وأمى مضاف اليه مخفوض بالكسرة المقدرة والياء مضاف اليه والشاهد فى اثبات الياء وباقى اعراب البيت ومعناه واضح (وقوله ومنه قوله كن لى الخ) البيت من الرجز والشاهد فى قلب الياء ألفا واثباتها فى عما واعرابه ابن منادى منصوب وعما مضاف اليه مخفوض بالكسرة المقلوبة فتحة لاجل قلب الياء ألفا وقيل اسمان مركبان مبنيان ونعش مجزوم على جواب الامر وهو كن وعزيزين حال من فاعل نعش لأنه للمتكلم ومعه غيره ونكف معطوف على نعش مجزوم بحذف الالف والهما مفعوله والالف لاطلاق القافية وبقى على المكودى اثبات الياء مفتوحة فتكون اللغات أيضا هنا خمسا (وفى الندا أبت أمت عرض) لم يشرح المكودى هذا البيت وسبكه أبت أمت بابدال ياء المتكلم بتاء التأنيث عرض فى النداء فتقول ياأبت ويا أمت واعرابهما ياحرف نداء وأبت أو أمت منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لان التاء لا يكون ماقبلها الامفتوحا لا على التاء لانها فى موضع الياء والاعراب لا يكون الا على ماقبل الياء والتاء للتأنيث فهى حرف لا اسم بخلاف ألف ياعبدا ويشكل كون الحرف عوضا من الاسم وأجيب عنه بجواب غير مقنع وهو أن التاء لما كانت تكسر وتفتح أشبهت الياء (قول المكودى فى ضرورة الشعر الخ) من ذلك قوله :

أيا أبت لازلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش مادمت عائشا

وهذه اللغه هى التاسعة فى أب وأم والعاشرة ياأبت بضم التاء :

﴿ أسماء لازمة النداء ﴾

وشائع غير مقيس وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وفل بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومان كذا)

فذكر ثلاثة ألفاظ الأول فل وهو كناية عن نكرة فاذا قلت يا فل فكأنك قلت يارجل الثانى لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فاذا قلت يا لؤمان فمعناه ياعظيم اللآمة الثالث نومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فاذا قلت يانومان فمعناه يا كثير النوم ثم أشار الى الثانى بقوله : (واطردا * فى سب الأنثى وزن يا خباث) يعنى ان بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول ياخباث ويافساق ويالكاع ونحوه ومعنى الاطراد فى ذلك أنك لاتفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن فى النداء ثم قال : (والأمر هكذا من الثلاثى) يعنى بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثى نحو نزال ودراك وضراب وانما ذكر هذا الفصل هنا وان لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذى للسب فى الاطراد ثم أشار الى الثالث بقوله : (وشاع فى سب الذكور فعل) يعنى ان فعل يجىء فى سب الذكور كما جاء فعال فى سب الأنثى الأان فعل غير مقيس واليه أشار بقوله (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك ياخبث بمعنى ياخبيث ويا غدر بمعنى يا غادر ويافسق بمعنى يافاسق واعلم أنه قد جاء جر فل المتقدم فى الشعر واليه أشار بقوله : (وجر فى الشعر فل) يعنى ان فل قد جاء فى الشعر فى غير النداء مجرورا كقوله : فى لجة أمسك فلانا عن فل وقوله وفل مبتدأ وخبره بعض وما موصولة وصلتها يخص وبالندا متعلق بيخص ولؤمان ونومان مبتدأ وكذا خبره وباقى الاعراب واضح .

غالب النسخ أسماء لازمة للنداء بصيغة اسم الفاعل منونا وجر النداء باللام وهى ظاهرة وفى بعضها أسماء لازمة النداء بتنوين لازمة ونصب النداء به وفى بعضها أسماء لازمة النداء بحذف تنوين لازمة وجر النداء باضافة لازمة اليه والنسختان الأخيرتان صحيحتان أيضا ولا معنى لابطالها وهناك نسخة رابعة وهى أسماء لازمت بفتح الزاى فعل ماض من الملازمة مفاعلة ونصب النداء مفعول به وهى فاسدة لاقتضاء المفاعلة التى تدل لازمت عليها ان هذه الأسماء لازمة للنداء وهو صحيح وأن النداء لازم للأسماء وهو فاسد لأن النداء يثبت بدون هذه الأسماء كما مر ومعنى لزومها أنها لا تخرج عن النداء فلا تستعمل مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مضافا وهكذا (قول المكودى وشائع غير مقيس الخ) ﴿ ان قلت ﴾ هذا الثالث وهو غير المقيس عين الأول وهو المسموع فكيف للمكودى أن يجعل الأقسام ثلاثة ﴿ قلت ﴾ بل بين المسموع والشائع غير المقيس فرق حاصله ان المسموع هو ألفاظ مخصوصة لا ترجع لضابط يضبطها ولا وزن يخصها والشائع غير المقيس عبارة عن وزن واحد سمعت عليه ألفاظ مختلفة المادة كفعل الآتى الا ان ذلك لا يطرد فى سائر المواد بل فيما سمع منها على ذلك الوزن (وفل بعض مايخص بالندا) (قول المكودى فذكر ثلاثة ألفاظ الخ) يؤخذ منه ان الأسماء الخاصة بالنداء لا تخص الألفاظ الثلاثة التى ذكر الناظم وهو كذلك كما يقتضيه قول المصنف بعد (وقوله وهو كناية عن نكرة الخ) مثله فى التوضيح وقال الكوفيون ان أصله فلان ورخم بحذف النون والألف لكن يلزم عليه على لغة من نوى أن تفتح لامه وهو غير مسموع وقال ابن مالك انه كناية عن العاقل كزيد فهو علم فمعناه معنى فلان (واطردا * فى سب الأنثى) (قول المكودى ويالكاع الخ) يقال لكاع للمؤنث ولكع بضم اللام وفتح الكاف للمذكر وفى الحديث: لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع. ويقال اللكع لكل من يستحقر وللعبد والأمة والجاهل ومعناه ياساقط ويادنىء وهكذا ثم ان ياخباث ونحوه مبنى على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء وقد قال الناظم وانوانضمام مابنوا قبل الندا. وأما فى اللفظ فهو مبنى على الكسر لكونه شبيها بنزال فى الوزن والعدل عن الغير والتأنيث وسيقول الناظم: وابن على الكسر فعال علما الخ (والأمر هكذا) (قول المكودى يعنى بالأمر الخ) أشار بهذا الى انه ليس المراد بالأمر حقيقته وهو فعل الأمر بل المراد الذى أفهم الأمر (وقوله ودراك) التمثيل به لا يصح لأنه من أدرك وهو رباعى وقال انه مسموع لكنه شاذ والأولى ابداله بتراك كما يوجد فى بعض النسخ الصاحة ثم ان الأولى قراءة والأمر فى النظم بالجر عطفا على سب ليفيد ان من الثلاثى يرجع له ولما قبله (ولا تقس) (قول المكودى فمن المسموع الخ) أتى بمن التبعيضية اشارة الى ان المسموع أكثر من هذه الثلاثة قالوا والمسموع من ذلك أربعة هذه الثلاثة التى ذكر ورابع وهو يالكع وقد تقدم معناه ﴿ فان قلت ﴾ لم جعلوا فعال للمؤنث وجعلوه مقيسا مع كثرة حروفه وخص فعل بالمذكر وجعلوه غير مقيس ﴿ قلت ﴾ الجواب لما كانت أوصاف المؤنث الذميمة كثيرة جعلوا وصفها بالمذموم غير مقيس وحروفه قليلة (وجر فى الشعر فل) (قول المكودى كقوله فى لجة الخ) هذا عجز بيت وصدره على ما هو الحق * تدافع الشيب ولم تقتل * وهو من الرجز وقائله أبو النجم العجلى من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك وهو يصف ابلا أتت ولها أصوات وغبار فقوله تدافع فعل ماض والشيب

﴿ الاستغاثة ﴾

هى نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذكر لها فى هذا الباب حالتين الأولى أن يجر المستغاث بلام مفتوحة والثانية أن يزاد فى آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار الى الأولى بقوله :
(إذا استغيث اسم منادى خفضا * باللام مفتوحا) يعنى أن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وانما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمر ثم مثل بقوله : (كيا للمرتضى)
وقد فهم من قوله إذا استغيث اسم ان استغاث متعد بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربى قال الله عز وجل : إذ تستغيثون ربكم . وفهم من قوله خفضا أنه معرب بالجر وفهم من المثال انه يجوز أن يكون مقرونا بأل واعراب البيت واضح ثم قال :

فالفاء لم الواو واو الحال وتقتتل فعل مضارع وفاعله عائد على الابل وفى لجة متعلق بتدافع واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات وارتفاعها وهو المراد هنا واما اللجة بضم اللام فهى معظم الماء وجملة أمسك فى محل نصب محكية بقول مقدر أى مقول فيها أمسك ولا يصح أن تكون جملة أمسك صفة للجة لأنها طلبية والشاهد فى فل حيث جر ومعناه زيد كما ان فلانا كذلك وليس مرخما من فلان حتى يرد اعتراض الوضح اذ مبناه على ان فل نكرة مقصودة والموجود فى هذا الشعر بمعنى زيد ومعنى البيت ان الابل لما جاءت كانت لها أصوات عالية وهى متزاحمة ولكن بعضها لا يقتل بعضا بمنزلة الشيوخ اذا قدموا الحرب فلا يقتتلون بل انما يندبون للصلح والشبان بالعكس هكذا قالوا والله أعلم .

﴿ الاستغاثة ﴾

أطلق المصدر وأراد اسم المفعول أى المستغاث وكثيرا ما يفعل هذا (قول المكودى هى نداء من يخلص من شدة الخ) هذا التعريف للاستغاثة يقتضى ان النداء لجلب المنفعة لا يقال له استغاثة اصطلاحا أيضا ﴿ فان قلت ﴾ لم جمعوا بين من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة مع ان الذى يظهر أن أحدهما يغنى عن الآخر ﴿ قلت ﴾ جمعوا بينهما لأن ما قصد بأحدهما لم يقصد بالآخر فالذى يخلص من شدة هو المستغاث به الذى يدفع المشقة وحده والذى يعين هو الذى يدفعها مع المستغيث المنادى (وقوله فى هذا الباب) أى فى هذا الكتاب الخ أشار به الى ان للمستغاث به حالة ثالثة لم يذكرها المصنف وهى تجرده من اللام ومن ألف معاقبة لها نحو يازيد لعمرو فيعطى زيد فى المثال الحكم الذى كان له مع اللام قال بعض والظاهر ان حكمه حكم المنادى الذى ليس فيه استغاثة وترك الناظم هذا القسم لقلته (إذا استغيث اسم) أى مدلول اسم لأن الاستغاثة حقيقة انما هى للذات لكن لما كان اسم الذات هو الذى تجرى عليه الأحكام من خفض وغيره صح ذلك (منادى) وصف اسم بمنادى مع ان المستغاث لا يكون الا منادى احترازا عن الاستغاثة اللغوية نحو أستغيث بك فلا يقال لها استغاثة اصطلاحا ولا يكون حرف النداء الا يا كما يؤخذ من المثال ومن قوله ان كررت يا ولا تكون الا مذكورة كما مر فى مفهوم : وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا الخ (خفضا) خفضة اعراب كان مضافا أم لا وانما خفض المستغاث للتنصيص على الاستغاثة من أول الأمر كما قال المكودى والا فالمستغاث من أجله بعد يدل على الاستغاثة ان كان مذكورا (باللام) أى غالبا ومن غير الغالب ان تعاقبها الألف كما ذكر بعد وانما كان الجار اللام فقط لأن اللام تكون للاختصاص والمنادى خص المستغاث به بطلب الاغاثة فبينهما مناسبة وعلة فتحها ذكرها المكودى (مفتوحا كيا للمرتضى) اعرابه يا للنداء واللام حرف جر والمرتضى مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر والجار والمجرور قيل متعلق بيا لنيابتها عن الفعل وقيل بأنادى أو أدعو الذى نابت عنه الياء وقيل بفعل خاص وهو ألتجىء وقيل اللام زائدة لا تتعلق بشىء وقيل مقتطعة من آل والأصل يا آل المرتضى والحق انها متعلقة بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه (قول المكودى مخالف لوضعه العربى الخ) فيه نظر بل المستغاث ورد متعديا بنفسه كثيرا وورد متعديا بالباء قليلا بل اقتصر فى الصحاح على تعديته والتزم النحويون ذكر المستغاث به متعديا بالباء اشارة للفرق بين المستغاث به مع المستغاث له والا فتعديته بنفسه واردة فى القرآن فكيف تخفى عليهم (وقوله انه معرب بالجر) محله إذا كان معربا قبل النداء وان كان مبنيا قبل الاستغاثة نحو يا لهذا فلا يتوهم أحد اعرابه (وقوله أن يكون مقرونا بأل) انما جاز ذلك لأنه فصل بين يا وأل بلام الاستغاثة وهذه الفائدة لا تؤخذ

(وافتح مع المعطوف ان كررت يا * وفى سوى ذلك بالـكسر ائتيا)

يعنى أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله :

يالقـومى ويالأمشـال قومى * لأناس عتـوهم فى ازدياد

وفى سوى التكرار ليا جىء باللام مكسورة كقوله :

يبكيك ناء بعيـد الدار مغترب * يا للـكهول وللشبـان للعجب

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفى سوى متعلق بائتيا والاشارة بذلك للتكرير أى وفى سوى التكرير ثم قال :

(ولام مااستغيث عاقبت ألف)

يعنى أن لام الاستغاثة تعاقب الألف فلا يجمع بينهما وفهم منه أن اللام غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول يالزيد ويازيدا ولا يجوز يالزيدا ثم قال :

(ومثله اسم ذو تعجب ألف)

يعنى أن الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو ياللعجب وأن تزاد فى آخره ألف فتقول ياعجبا

من الموضح (وافتح مع المعطوف) (قول المكودى يالقومى الخ) البيت من الخفيف ويا للنداء واللام مفتوحة لام الاستغاثة حرف جر وقومى مجرور بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم الخ والياء فى محل جر ويالأمثال عطف على يالقومى واللام الاولى مفتوحة فيه أيضا وفيه الشاهد واللام فى لأناس مكسورة لانه هو المستغاث من أجله وعتوهم مبتدأ مصدر عتى اذا تكبر وكثر فساده وفى ازدياد هو الخبر والجملة فى محل جر نعت أناس والعلة فى وجوب فتح اللام فى المعطوف هى العلة فى المعطوف عليه (وقوله وفى سوى التكرار الخ) حمل الاشارة فى قول الناظم وفى سوى ذلك على خصوص التكرار لكن يكون مكررا مع مفهوم الشرط وقاصرا والاولى أن الاشارة راجعة لما ذكر فيشمل غير المستغاث به وهو المستغاث من أجله فيجب كسر لامه كلأناس فى البيت السابق ويشمل المعطوف الذى لم تتكرر معه يا فيكون عاما (وقوله جىء باللام مكسورة) أى فى المعطوف وأما المعطوف عليه فلا تكون لامه الا مفتوحة (وقوله ياللكهول الخ) هذا عجز بيت وصدره يبكيك ناء بعيد الدار مغترب ويوجد فى بعض النسخ البيت بتمامه وناء فاعل يبكى وهو اسم فاعل من نأى بمعنى بعد وأراد البعد فى النسب لانه صرح ببعيد المكان فى قوله بعيد الدار فيكون بعيد صفة ناء ويحتمل أن يكون بعيد الدار بدلا من ناء فيتحد معناهما ومغترب بالغين صفة ناء بعد صفة على الوجه الاول واللام فى ياللكهول لام الاستغاثة مفتوحة والشاهد فى وللشبان حيث كسرت اللام وإنما تعين كسر اللام اذا لم تتكرر يا لان فتح اللام كان للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم انه داخل فى حكمه لأن الواو تشرك المعطوف للمعطوف عليه لفظا ومعنى وجىء باللام مكسورة على الاصل لزوال اللبس بالعطف والشبان جمع شاب كركبان جمع راكب واللام فى للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث منه ومعنى البيت على ماقيل ان هذا الممدوح الذى مات يبكى عليه البعيد منه والغريب بالغين لفقد عطائه وبره ويفرح لموته القريب بالقاف لكثرة مايرث وهذا يستغاث منه ويتعجب منه فهو كقول غيره :

يبـكى الغريب عليـه ليس يعرفه * وذو قرابتـه فى الحى مسرور

ثم انه اعترض قول الناظم وافتح مع المعطوف الخ بأنه عين قوله اذا استغيث اسم الخ لانه اذا ذكر حرف النداء مع المعطوف فهو مستغاث به مستقل فهو من أفراد قوله اذا استغيث اسم الخ وأجيب بأنه كرره ليرتب عليه قوله وفى سوى ذلك الخ (وقوله تقديره وافتح اللام الخ) ويكون قول الناظم مع المعطوف حالا من اللام المقدرة (وقوله ثم قال) الصواب أن يقول ثم أشار الى الحالة الثانية لانه قال أول الباب انه ذكر لها فى هذا الباب حالتين الى أن قال وقد أشار الى الاولى وتكون الثانية هى هذه (ولام ما استغيث) (قول المكودى تعاقب الألف الخ) هكذا فى غالب النسخ والصواب تعاقبها الألف وكذلك يوجد فى بعض النسخ وهو الذى يناسبه قوله لكون الألف تعاقبها وانما قلنا هـذا لأن سيبويه نص على ان الأصل اللام والألف معاقبـة لهـا (وقوله يالزيد ويازيدا الخ) أما الأول فمجرور باللام بكسرة ظاهرة وأما الثانى فهو مبنى على الضم المقدر على الدال منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للالف المعاقبة للام الاستغاثة وقال الرضى مبنى على الفتح (وقوله ولا يجوز) لأنه كأنه جمع بين العوض والمعوض منه (ومثله اسم ذو تعجب ألف) وعهد فى التعجب الاصطلاحى قاله يس ولا معنى له والظاهر أن المراد به كون اللفظ معهودا الآن يتعجب به عند العرب فمن سمعه يعلم منه التعجب كامثل المكودى احترازا من نحو يالرجل بلام الجر مفتوحة فلا يصح لأنه غير مألوف التعجب به فلا يجرى مجرى

ومنه قوله : ياعجبا لهــذه الفليقه * هل تذهب القوباء الريقــه

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما فى الحكم ولام مبتدأ وعاقبت خبره وألف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون ألف فاعل بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبره وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة فى موضع الصفة لتعجب .

﴿ الندبة ﴾

هى نداء المتفجع عليه أو منه وهى من كلام النساء فى الغالب قوله : (ماللمنادى اجعل لمندوب) يعنى ان حكم المندوب كحكم المنادى يضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا أو شبيها به فتقول وازيد ووا ضارب زيد ووا طالعا جبلا وما مفعول مقدم باجعل وهى موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها للمنادى ثم نبه على مايمتنع فى الندبة بقوله :

(... وما * نـكر لم يندب ولا ماأبهما)

يعنى ان كل واحد من النكرة والمبهم لايجوز أن يندب لأن الغرض بالندبة الاعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما وشمل قوله المبهم اسم الاشارة والموصول بصلة

الاستغاثة (قول المكودى ومنه ياعجبا الخ) البيت من الرجز وقائله اعرابى أصابته قوباء وحزازة فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك عند الصباح فلا يبقى لها أثر فتعجب من ذلك وعجبا منادى مبنى على الضم المقدر فى آخره منع منه اشتغال المحل بالفتحة المناسبة للالف وبنى على الضم لانه كالنكرة المقصودة وليس فيه استغاثة وفيه الشاهد ولهذه متعلق بعجبا لانه بمعنى أعجب والفليقة نعت لهذه أو بدل وهى الداهية والمصيبة وفاعل تذهب الريقة والقوباء مفعوله قدم على الفاعل وهو بضم القاف وسكون الواو والباء الموحدة داء يسمى فى العرف بالحزازة وقال بعض ان عجبا فى البيت يصح أن يكون منونا وبالالف فان كان منونا فهو مفعول مطلق عامله محذوف كالمنادى والتقدير ياقومى اعجبوا عجبا وان قرأته بالالف فتكون معاقبة للام وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال (وقوله والأول اظهر) أى من جهة اللفظ لانه لاحذف فيه وأما من جهة المعنى فالمتعين هو الثانى لما مر عن سيبويه والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ الندبة ﴾

بضم النون لغة مصدر ندب زيد القوم يندبهم ندبة اذا دعاهم للندب معه وأن يعينوه عليه وفى الاصطلاح عرفها المكودى بقوله وهى نداء المتفجع عليه أو منه الخ فعطف منه على عليه فهو مدخول للمتفجع والاولى أن يقول كما فى المرادى وغيره هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه لأنهم نصوا على أن الندبة ان كانت على الغير كقولك وازيداه لمصيبة أصابته موتا أو غيره فيعبرون عنه بالمتفجع عليه وان كانت على شىء أصاب المنادى نحو واظهراه قيل فيه نداء المتوجع منه ثم لابد من تقدير مضاف بين الجار والمجرور فى الموضعين أى على مسماه لأن التفجع والتوجع ليسا على اللفظ وانما على مسماه (ماللمنادى اجعل لمندوب) (قول المكودى وواضارب زيد ووا طالعا الخ) اعترض التمثيل بهذين المثالين بأنه لايصح فيهما الندبة لأن المضاف فى الأول اسم فاعل وهو ضارب واضافته لاتفيد تعريفا فهو نكرة وطالعا فى الثانى نكرة بلا اشكال وقد قال الناظم وما نـكر لم يندب الخ وأجيب بأن مجموع ضارب زيد صار علما على شخص وكذلك مجموع طالعا جبلا فليسا بنكرتين حينئذ ﴿قلت﴾ هذا الجواب باطل لأنهما إذا صارا علمين لم يعرب الجزء الأول على حدته حتى ينصب والمكودى فرضهما فى نصب الأول حيث قال وينصب ان كان الخ بل يعرب الجزآن اعراب المفرد العلم اذ مجموع ضارب زيد علم وكذلك مجموع طالعا جبلا فلو ناديتهما لبنيت ضارب زيد على الضم الظــاهر على الدال وطالعــا جبلا على الضم الظــاهر على اللام مع حـذف التنوين فيهما وصارا كيازيد وقد يمكن الجواب عن ضارب زيد بان اسم الفاعل بمعنى الماضى فاضافته محضة مفيدة للتعريف وأما طالعا جبلا فلا جواب عليه ولذا مثل الموضح للمضاف بوا أمير المؤمنين وهو ظاهر نعم كلام الأزهرى فيه شىء (وما نـكر لم يندب) هذا فى قوة الاستثناء من قوله ماللمنادى اجعل الخ لأن المنادى يكون نـكرة والمندوب لايكون نـكرة ويدل على الاستثناء اتيان الموضح بالا الموضوعة لذلك (قول المكودى الاعلام بعظمة المصاب) أى المصاب به بمعنى المصيبة التى أصابت المندوب وهذه العلة تقتضى أن المصيبة لابد أن تـكون معلومة وكلامنا ليس فى المصيبة وانما هو فى الذى أصابته المصيبة ونزلت به وهو زيد فى قولك وازيداه اذ هو المندوب وأجيب عنه بأنه يلزم من تعيين المصيبة تعيين الشخص المصاب فالعلة الراجعة لها راجعة اليه ولو كان المندوب غير معين نحو وارجلاه لم يندب واعترضه الدماميني بأنه يقتضى ان اشتراط التعريف عام فى المتفجع عليه أو المتوجع

غير معين بها فلو كان الموصول له صلة مشهورة يعرف بها جاز أن يندب والى ذلك أشار بقوله :

(ويندب الموصول بالذى اشتهر)

يعنى ان الموصول اذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب ثم مثل ذلك بقوله :

(كبئر زمزم يلى وا من حفر)

فتقول وا من حفر بئر زمزماه لتنزله فى الشهرة منزلة العلم والذى حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول لم يسم فاعله بيندب وبالذى متعلق بالموصول لا بيندب وهو على حذف الصوف والتقدير ويندب الموصول بالوصل المشتهر وبئر منصوب على أنه مفعول مقدم بحفر ووا من مفعول بيلى ثم قال :

(ومنتهى المندوب صله بالألف)

منتهى المندوب هو آخره وشمل العلم نحو وازيدا والمضاف نحو واعبد الملكا وعجز المركب نحو

منه مع أنه خاص بالمتفجع عليه وأما المتوجع منه فيجوز أن تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معينة قال الشيخ بنانى الاطلاق هو الصواب وأما وامصيبتاه المندوبة هنا فهى معينة باضافتها لياء المتكلم المنقلبة ألفا المحذوفة لاجل الندبة بدليل ان المتكلم لا يقول ذلك الا فيما أضافه الى نفسه (وقوله غير معين بها الخ) أى غير مختص ومشتهر بها والا فكل موصول معرفة بصلته (ويندب الموصول) (قول المكودى صلته شهيرة يعرف بها الخ) أشار المكودى بهذا الى أن الموصول هو الذى اشتهر بالصلة وليس المراد ان الصلة اشتهرت بالموصول وهذا المعنى الذى قال يعين أن الذى فى النظم واقع على الصلة وذكر الذى باعتبار الوصل والموصول به وفاعل اشتهر ضمير يعود على لفظ الموصول فى قوله ويندب الموصول الخ وجملة اشتهر لا محل لها من الاعراب صلة الذى والعائد من الصلة الى الموصول محذوف والتقدير ويندب الموصول بالصلة التى اشتهر هو أى الموصول بها وشرط حذف العائد المجرور بالحرف عند الناظم موجود وهو اتفاق الحرف الجار للموصول مع الجار للعائد والجمهور يشترطون شرطا آخر وهو اتفاق ما يتعلق به الحرفان وهو مفقود لان بالذى متعلق بالموصول وبه الرابط متعلق باشتهر ولا يصح أن يعود الضمير فى اشتهر على الذى ولا حذف لانه يقتضى أن الصلة مهما كانت مشهورة فى نفسها الا ويندب الموصول أعم من أن يكون الموصول اشتهر بها أم لا وقد علمت انه لا بد أن يكون مشهورا ثم ان أل فى الموصول اسم موصول ولفظ موصول اسم مفعول صلتها وبه يلغز ويقال ما موصول وقع صلة وألغز فى ذلك من قال :

يا قارىء الخلاصة العجيبه * فى أى بيتها أتت غريبه

موصول اضحى صلة فلتجب * عما قريب يا فريد أدب

﴿ فاجبته بقولى ﴾

يا فاضلا علاه فى الورى انتشر * ونظمه الدر الثمين قد بهر

ألغزت موصولا بدلا او ما استتر * فى يندب الموصول بالذى اشتهر

(وقوله وبئر منصوب على أنه الخ) مثل هذا فى المعرب ولا معنى له أصلا ويبقى قول الناظم يلى ضائعا والصواب أن الكاف جارة لقول مقدر خبر لمبتدأ محذوف وبئر زمزم محكى بالقول المقدر ويلى فعل مضارع وفاعله يعود على بئر زمزم ومفعوله وا من حفر على حذف القول والجملة فى محل نصب حالية من بئر زمزم والتقدير وذلك كقولك بئر زمزم حال كونه يلى هو أى بئر زمزم قولك وا من حفر واذا وليه صار التركيب وا من حفر بئر زمزم واعرابه واحرف ندبة ومن مندوب مبنى على الضم المقدر فى آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصلى وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والا فمن منصوب بفتحة مقدرة فى آخره منع الخ وباقى المثال اعرابه واضح وستعلم هل زمزم مصروف أو ممنوع من الصرف (ومنتهى المندوب) كان ينبغى للمكودى ان يذكر قبل هذا الشطر توطئة نصها ثم اعلم ان المندوب يستعمل استعمالين أحدهما أن يكون كالمنادى من دون زيادة وهو المار فى قوله ما للمنادى ثانيها ان يزاد شىء آخره يختص به عن المنادى وقد أشار اليه بقوله ومنتهى أو يذكر هذه التوطئة قبل قوله ما للمنادى الخ ليرتفع الاشكال وانما وصل المندوب بالألف طلبا لمد الصوت (قول المكودى وازيدا الخ) اعرابه واحرف ندبة وزيدا مندوب مبنى على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة وليس مبنيا على الالف ولا على الفتح (وقوله واعبد الملكا الخ) اعرابه واحرف ندبة وعبد منصوب بالفتحة الظاهرة

وامعدى كربا وعلم ان وصله بالالف جائز لا واجب من قوله قبل ما للمنادى اجعل لمندوب ثم قال : (متلوها ان كان مثلها حذف)
يعنى انه اذا كان آخر الاسم المندوب ألفا حذف اذ لا يمكن اجتماع ألفين وفهم منه ان المحذوفة الالف التى آخر المندوب لا ألف الندبة لانها تدل على معنى وهو الدلالة على الندبة ومتلو مفعول بفعل محذوف يفسره صله ومتلوها مبتدأ وخبره حذف ثم قال :

(كذاك تنوين الذى به كمل * من صلة أوغيرها نلت الأمل)

يعنى أن التنوين الذى يكون فى آخر المندوب يحذف اذا لحقته ألف الندبة اذ لاحظ له فى الحركة وقوله من صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وقوله أوغيرها شامل لآخر المفرد نحو وازيداه وآخر المضاف اليه نحو واغلام زيداه والمطول نحو واطالعا جبلاه ثم ان حق ألف الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة فاذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو واغلام احمداه وان كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الألف فتقول فى نحو رقاش وارقاشاه وفى رجل اسمه قام الرجل واقام الرجلاه هذا اذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم فى اللبس والى هذا اشار بقوله :

(والشكل حتما أوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لابسا)

المراد بالشكل الحركة يعنى انه اذا كان فى آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان فى ابدالهما فتحة لبس وجب اقرار الحركة وابدال الألف بما يجانس تلك الحركة فتقول فى نحو فتاه وافتاهو وفى غلام اخيه واغلام اخيهى لانك لو ابدلتها فقلت وافتاها واغلام أخيها لالتبس بهاء الواحدة وفهم من قوله حتما ان ذلك واجب والشكل مفعول بفعل محذوف يفسره أوله ومجانسا مفعول ثان لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفا مجانسا ومعمول مجانسا محذوف تقديره للحركة السابقة ثم قال : (وواقفا زد هاء سكت ان ترد)
يعنى انك اذا وقفت على آخر المندوب فلك ان تزيد بعد الالف هاء السكت لبيان الالف فتقول وازيداه وفهم من قوله واقفا ان ذلك لا يكون فى الوصل وفهم من قوله إن ترد ان ذلك جائز لا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال : (وان تشأ فالمد والها لاتزد)
أى وان تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء هذا ما حمله عليه الشارح والمرادى فلا يندرج فيه الا صورتان اجتماع الالف والهاء والاستغناء بالالف عن الهاء

والكاف مضاف اليه مخفوض بالكسرة المقدرة على الكاف المانع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة (وقوله وامعدى كربا الخ) اعرابه واحرف ندبة ومعدى كربا مندوب مبنى على الضم المقدر على الباء المانع من ظهوره اشتغال المحل بألف الندبة (متلوها ان كان) لم يمثل له المكودى ومثاله واموساه وإعرابه واحرف ندبة وموسى مندوب مبنى على الضم المقدر على الالف لام الكلمة المحذوفة لاجل ألف الندبة وليس مبنيا على الفتح خلافا ما فى يس (كذلك تنوين الذى به كمل) (قول المكودى وامن حفر بئر زمزماه الخ) التمثيل به مبنى على ان زمزم قبل الندبة مصروف منون علم على القليب ففيه علة واحدة وهى العلمية وهى لا تؤثر وحدها وأما ان قلنا انه علم على البئر واضافته اليه للبيان أى بئر الذى هو زمزم فيكون قبل الندبة ممنوعا من الصرف للعلمية والتانيث فلا يصح التمثيل به وقيل انه مصروف تقديرا (وقوله نحو وازيداه الخ) زيد مفرد علم والمفرد العلم اذا نودى حذف تنوينه لا فرق بين وصله بالالف أم لا وكلامه فى التنوين الذى يحذف لأجل ألف الندبة وما أجيب به من ان المراد به التنوين الذى اضطر الشاعر له هو الذى يحذف لاجل ألف الندبة فيه تكلف (وقوله واغلام زيدا) غلام منصوب بالفتحة وزيدا مجرور بالكسرة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الف الندبة (وقوله واطالعا جبلا) كلاهما منصوب بالفتحة الظاهرة وقيل الفتحة فى الثانى فتحة مناسبة فتكون فتحة الاعراب مقدرة (وقوله نحو رقاش) علم مبنى على الكسر كحذام فاذا قلت وارقاشا فتكون الواو للندبة ورقاشا المندوب مبنى على الضم المقدر على الشين المانع منه ألف الندبة هكذا قيل وهو يقتضى انه اذا لم تكن ألف الندبة يبنى على الضم الظاهر مع أنه مبنى اصالة على الكسر فينوى بناؤه على الضم اتصلت به ألف الندبة أم لا فيكون من أفراد قوله سابقا: وانو انضمام ما بنوا قبل الندا (وقوله واقام الرجلا) فهو مبنى على الضم المقدر على اللام المانع منه الفتحة المناسبة لالف الندبة (والشكل حتما) (قول المكودى وافتاهو) اعرابه واحرف ندبة وفتى مندوب منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع منها التعذر وهو مضاف اليه وأما واغلام أخيه فالفتحة فيه ظاهرة على الميم (وقوله تقديره الخ) الاولى أن يقدر البيت بتمامه وتقديره أول الشكل حرفا مجانسا ايلاء متحتما وواجبا ان كان الفتح لابسا بسبب وهم واللابس اسم فاعل من لبس اذا خلط والوهم ذهاب ظن السامع الى شىء والمتكلم يريد غيره خلاف ما فى المعرب ووهم بالسكون مصدر وهم بالفتح يهم بالكسر وأما وهم بالكسر فمصدره وهما بالفتح ومعناه غلط ومضارعه يوهم (وواقفا زد هاء) (قول المكودى ان تزيد بعد الالف الخ) هذا يقتضى ان هاء السكت لا تزاد الا بعد الالف والصواب انها تزاد بعد أحرف المد الثلاثة كما فى الموضح فتقول بعد الياء واغلا مكيه وبعد الواو واغلامكوه (وقوله لبيان الالف) لان الالف يخفى الوقف فاذا لحقت الهاء زاد الخفاء (وقوله ان ذلك جائز الخ) ليس المراد به الجواز المستوى بل الراجح فى الوقف زيادتها (وان تشأ) (قول المكودى فلا يندرج فيه الخ) أى فى البيت بتمامه

وعندى أن ضبط المد بالفتح على انه مفعول والهاء معطوفة عليه وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور الاولى الجمع بينهما نحو وازيداه وذلك مفهوم من قوله وواقفا زد هاء سكت الثانية الاستغناء بالالف عن الهاء نحو وازيدا وذلك مفهوم من قوله ان ترد الثالثة الاستغناء عنهما معا نحو وازيد وهذا مفهوم من قوله وان تشأ فالمد والها لا تزد أى لا تزد الالف والهاء وهذه الصور كلها جائزة فى الوقف وواقفا حال من فاعل زد المستتر وهاء سكت مفعول بزد وان ترد شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه وان تشأ شرط والفاء بعده جواب الشرط والمد مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ماقاله الشارحان والهاء مفعول مقدم بتزد فالجواب على هذا جملة اسمية والهاء لاتزد ليس فى شىء من الجواب بل هو مستأنف وعلى ماذكرناه فالجواب لاتزد والتقدير وان تشأ فلا تزد المد والهاء ثم قال : (وقائل واعبديا واعبدا) ياعبدى بياء ساكنة فاذا ندبت (من فى الندا اليا ذا سكون أبدى)

تقدم ان فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن جملتها على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا المعنى قوله واعبديا والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول واعبدا وهذا معنى قوله واعبدا وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهو معنى قوله : من فى الندا اليا ذا سكون أبدى . وفهم منه ان باقى اللغات التى فى المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيقال على لغة من قال ياعبد بالكسر وياعبد بالفتح وياعبد بالضم وياعبدا بالالف واعبدا ليس الا وفى لغة من قال ياعبدى واعبدا وقائل خبر مقدم واعبديا واعبدا مفعول بقائل ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها أبدى والياء مفعول بابدى وفى النداء متعلق بابدى وذا سكون حال من الياء والتقدير من أبدى الياء ساكنة وفى الندا قائل واعبديا واعبدا .

﴿ الترخيم ﴾

الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه وفى الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله : (ترخيما احذف آخر المنادى) يعنى ان المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله : (كياسعا فيمن دعا سعادا) فآخر المنادى مفعول باحذف وترخيما أجاز فى نصبه الشارح أن يكون مفعولا له فيكون التقدير احذف لاجل الترخيم أو مصدرا فى موضع الحال فيكون التقدير احذف فى حال كونك مرخما أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير احذف وقت الترخيم وزاد المرادى

لا فى خصوص هذا الشطر (وقوله وعندى الخ) يظهر من كلام المكودى أن هذا لم يقل به أحد مع أنه عند المرادى أيضا حيث قال ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضا واعلم انه على كلا التقريرين يلزم أن يكون الشطر الثانى فى كلام الناظم مكررا أما على تقرير الشارح والمرادى فالصورة الثانية مكررة مع مفهوم ان ترد وعلى ماللمكودى فالصورة الثانية عنده مكررة مع قوله ماللمنادى اجعل لان المنادى لايؤتى معه بألف ولا هاء فكذلك ماأشبهه فالشطر الثانى حشو على كل وأجيب باختيار النصب ولا يغنى عنه ماللمنادى لان ماهنا خاص بحالة الوقف والكلام فيما تقدم فى حالة الوصل (وقوله حذف جوابه الخ) حذف الجواب هنا ضرورة لكون الشرط مضارعا (وقائل واعبديا) (قول المكودى تقدم الخ) أى للمصنف والافالذى تقدم للمكودى ان اللغات ست (وقوله وهذا معنى قوله واعبديا الخ) اعرابه واحرف ندبة وعبديا منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل الياء كاعراب المنادى (وقوله فتقول واعبدا) اعرابه وا للندبة وعبدا مندوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الدال منع منها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لالف الندبة فالفتحة الموجودة فتحة مناسبة (وقوله ولا نقص) قد اعترض عليه بأن من جملة اللغات المارة ياعبدا بقلب ياء المتكلم ألفا فاذا ندب على هذه اللغة اجتمع ألفان الالف المنقلبة عن الياء وألف الندبة تحذف الالف المنقلبة لقوله سابقا ومتلوها ان كان مثلها حذف ولا تحذف الالف المنقلبة فى النداء فقد وقع نقصه عن المنادى بحذف الالف المنقلبة والله أعلم .

﴿ الترخيم ﴾

مصدر رخم والمراد به اسم المفعول أى الاسم المرخم (قول المكودى ترقيق الصوت) يقال صوت رخيم أى رقيق وهو أقسام ثلاثة ترخيم النداء وهو الذى ينصرف اليه الاسم عند الاطلاق وترخيم الضرورة وهو مذكور فى هذا الباب فى قوله ولاضطرار رخموا دون ندا الخ وترخيم التصغير ويأتى فى بابه فى قوله ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل (ترخيما احذف آخر المنادى) فى كلام الناظم حذف الواو مع ماعطفت والتقدير احذف آخر المنادى فقط أو مع ما اتصل بالآخر ليصدق بحذف حرف من الآخر أو أكثر أو كلمة ويدل لهذا المقدر قوله بعد:

ومع الآخر احذف الذى تلا الخ مع قوله والعجز احذف من مركب النحو به قد يجاب عما فى الموضح (كياسعا) خبر لمبتدإ محذوف ويا حرف نداء وسعا منادى مرخم بحذف الدال لان أصله سعاد وهو مبنى على ضمة الدال المحذوفة للترخيم على لغة من نوى الحرف المحذوف وبالضمة المقدرة على الالف منع منها التعذر على لغة من لم ينو الحرف المحذوف بان صار نسيا منسيا (قول المكودى مفعول مقدم باحذف) هذا سبق قلم لان آخر المفعول مذكور فى اللفظ متأخر عن احذف لا متقدم (وقوله أن يكون مفعولا الخ) هذه الاوجه الثلاثة المنقولة عن الشارح وان سلمها

وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا قال وناصبه احذف لانه يلاقيه فى المعنى وفيه نظر لان الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه فى المعنى ويحتمل عندى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وعامله محذوف والتقدير رخم ترخيما وقوله كيا سعا فيمن دعا أى فى قول من دعا فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى ثم شرع فى بيان مايجوز ترخيمه فقال :

(وجوزنه مطلقا فى كل ما * أنث بالها)

يعنى انه يجوز ترخيم المنادى اذا كان مؤنثا بالهاء مطلقا أى من غير شرط من الشروط المذكورة فى غير ذى التاء فيرخم علما نحو قوله : * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * ونكرة نحو : * جارى لاتستنكرى عذيرى * وثلاثيا نحو : ياخول فى خولة . وثنائيا نحو : ياثب فى ثبة . ثم بين حكم ماقبل التاء المحذوفة للترخيم فقال :

(والذى قد رخما * بحذفها وفره بعد)

يعنى انك اذا حذفت الهاء للترخيم وفر مابقى بعد حذفها من الاسم المرخم أى لاتحذف منه شيئا ولا تغيره والذى مفعول بفعل مضمر يفسره وفره وبحذفها متعلق برخم وبعد متعلق بوفره ولما فرغ من ترخيم ذى الهاء شرع فى ترخيم المجرد منها فقال :

(واحظلا * ترخيم مامن هذه الها قد خلا)

يعنى ان ماخلا من الهاء لايجوز ترخيمه الا باربعة شروط أشار الى الاول منها بقوله :

المكودى والعربيهى كلها غير مسلمة أما كونه مفعولا لأجله فلا يصح لانه يلزم عليه أن يكون الشىء علة لنفسه لان الحذف عند المرادى عين الترخيم ولانه غير قلبى وأما الوجه الثانى وهو النصب على الحال فيقال عليه ان ترخيما مصدر ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع وأما الثالث فلا يصح لان شرط نيابة المصدر عن الزمان أن يكون معينا لوقت أو مقدرا وهذا لم يعين شيئا على أن قولك رخم وقت الترخيم خال عن الفائدة اذ من المعلوم أن كل فعل لايكون الا فى وقته (وقوله لانه يلاقيه فى المعنى) لان الترخيم هو الحذف والحذف هو الترخيم على ماللمرادى (وقوله لان الحذف أعم من الترخيم) يقال هذا مسلم لان الحذف يكون أولا ووسطا وآخرا والترخيم خاص بالآخر لكن لانسلم ان مراد المرادى الحذف العام بل مراده الحذف المقيد بكونه حذف آخر المنادى لان آخر مفعول احذف والحذف بهذا المعنى هو عين الترخيم وليس أعم منه على أن كونه معنى المصدر أخص من معنى العامل لايمنع نصبه على المفعولية المطلقة اذ كل مصدر نوعى كذلك ألا ترى الى ضربت زيدا ضرب الامير فالعامل الذى هو ضرب عام وضرب الامير يدل على ضرب خاص ومع ذلك قالوا انه مفعول مطلق فكذلك ماهنا (وقوله والتقدير رخم ترخيما) هذا الوجه الذى زاده لايصح لانه اما أن يكون ترخيما مؤكدا لعامله أو نائبا عنه فان كان الاول لزم توجيه الناظم بالاراء اذ قال وحذف عامل المؤكد امتنع فكيف يرتكبه وان كان الثانى كان احذف مؤكدا لرخم المقدر فيكون مرادفا له وقد قال قبل ان الحذف أعم من الترخيم وزاد العرب وجها سادسا وهو أن يكون مفعولا به لفعل شرط محذوف مع أداته ومع فاء الجواب والتقدير ان أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وهو بعيد غاية والصواب اعراب المرادى وهو الذى يقتضيه الموضح ولا وجه لغيره أصلا (وقوله ثم شرع فى بيان الخ) الاولى أن يقول ثم ان الذى يرخم على قسمين مختوم بالهاء وغير مختـوم بها وقد أشار الى الاول بقوله وجوزنه مطلقا الخ (قول المكودى المذكورة فى غير الخ) هذا يقتضى ان الشروط الاربعة المذكورة بعد لاتشترط فى ذى الهاء مع ان المركب الاضافى والاسنادى لايرخم ولو كان مختوما بالهاء نعم الشرطان الاولان لايعتبران فى المختوم بالهاء وقد ذكروا ان شروط مايرخم ثمانية اقتصر الموضح منها فى أول الباب على خمسة (وقوله نحو قوله أفاطم مهلا الخ) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة التى أولها : قفا نبك الخ . والشاهد فى أفاطم فانه علم مرخم بحذف التاء والاصل أفاطمة اسم محبوبته ومهلا مصدر محذوف الزوائد والاصل امهالا وهو منصوب على المصدرية نائب عن فعله وهو امهل ومعناه دع وبعض بالنصب مفعول مهلا والتدلل بالدال المهملة من الدل بالفتح بمعنى الغنج وعجز البيت * وان كنت قد أزمعت صرما فاجملى * وأزمعت بزاى ثم ميم فعل وفاعل والجملة فى محل نصب خبر كان ومعنى أزمعت عزمت صرما بفتح الصاد منصوب بازمعت ومعنى الصرم القطع وفاجملى جواب الشرط أى احسنى والمعنى أيها المحبوبة دعى بعض هذا الغنج وان عزمت على مقاطعتى فأحسنى (وقوله نحو جارى الخ) البيت من الرجز وقائله العجاج وجارى منادى باسقاط حرف النداء وهو مرخم بحذف التاء وفيه الشاهد وجارية اسم جنس وحذف حرف النداء مع اسم الجنس ضرورة عند الجمهور وقليل على ماسر للناظم فى قوله: وذاك فى اسم الجنس والمشار له . قل الخ ولا ناهية وتستنكرى مضارع مجزوم بحذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله وعذيرى بالعين المهملة والذال المعجمة أى أمرى الذى اذا فعلته كنت معذورا مفعول تستنكرى وتمام البيت: وسيرى واشفاقى على بعيرى . فسيرى بفتح السين مصدر سار بدل من عذيرى واشفاقى بكسر الهمزة مصدر أشفق معطوف على سيرى البدل وهما بيان

(إلا الرباعى فما فوق)   فشمل الرباعى الرباعى الاصول كجعفر والثلاثى المزيد كيعمر وشمل قوله فما فوق الخماسى الاصول كفرزدق والمزيد كسموءل والسداسى والسباعى ولا يكونان الا مزيدين نحو مستخرج واشهيباب وفهم منه أن الثلاثى لايرخم وهو شامل للمتحرك الوسط نحو عمر والساكن نحو عمرو ثم أشار إلى الشرط الثانى بقوله :   (العلم)   يعنى أن المنادى لايرخم إلا إذا كان علما وشمل علمية الشخص نحو جعفر وعلمية الجنس نحو أسامة وفهم منه أن النكرة لاترخم ثم أشار إلى الشرط الثالث فقال :   (دون اضافة)   فلا يرخم المضاف ولو كان علما وشمل الكنية كأبى بكر وغيرها كعبد شمس ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله :   (وإسناد متم)   يعنى أن المركب تركيب اسناد لايجوز ترخيمه نحو برق نحره وفهم منه أن المركب تركيب مزج لايمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع

للامر الذى إذا فعله عذر (إلا الرباعى فما فوق) انما اشترط فى غير المختوم بالتاء أن يكون زائدا على ثلاثة لأنه اذا رخم الثلاثى بقى على حرفين ومن المعلوم أن حذف الآخر للترخيم قياسى فيكون الاسم قد نقص نقصا قياسيا فالنقص فيهما شاذ ﴿ فان قلت ﴾ الجواب مبنى على أن المنادى معرب مع انه مرخم والمرخم لايكون إلا مبنيا والاسماء المبنية تكون على حرف كتاء قمت أو على حرفين كا ومن فما هنا مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ البناء للترخيم عارض فهو فى حكم المعرب ولذا يبنى على مايرفع به فى لغة من نوى وإنما جاز ترخيم المؤنث الذى هو على ثلاثة أحرف بالهاء كثبة مع كونه يبقى بعد حذفها على حرفين أيضا لأن الهاء ليست من أصول الكلمة بل هى حرف مستقل فالكلمة من أول الأمر موضوعة على حرفين فكأن الترخيم لم يحدث شيئا تأمل (وقوله كجعفر) هو فى الاصل اسم للنهر الصغير ثم جعل علما على شخص (وقوله كيعمر) هو فى الأصل مضارع عمر بكسر الميم يعمر بفتحها أو يقال أيضا عمر بالفتح يعمر بالضم كما مر ثم نقل من الفعل المضارع وجعل علما على شخص والعلم بفتح الميم وضمها على اللغتين والزائد فيه الياء (وقوله كفرزدق) هو فى الأصل قطعة من اللحم ثم جعل علما لكن لاينادى إلا إذا كان غير مقرون بال كما نطق به المكودى والذى هو علم على الشاعر المعلوم بخصوصه هو الفرزدق بال (وقوله كسموءل) اسم لطائر فى الأصل ثم جعل علما على شخص والواو فيه زائدة (وقوله ولا يكونان إلا مزيدين) لقول الناظم فيما يأتى :

ومنتهى اسم خمس إن تجردا ❊ وان يزد فيه فما سبعا عدا

(وقوله نحو مستخرج) بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا صار علما (وقوله واشهيباب) هو فى الأصل مصدر اشهأب بالهمز يشهأب اشهئبابا فقلبت الهمزة ياء لسكونها وكسر ماقبلها وهو بمعنى أشهب الزرع والربيع إذا اصفر ثم سمى به والشين أصلية وكذلك الهاء والباء الأولى لأن هذه الالفاظ لاتنادى إلا إذا جعلت أعلاما (وقوله وهو شامل الخ) وقال الفراء يجوز فى المحرك الوسط دون ساكنة وعلل ذلك بأن حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع قياسا على قيام الحركة مقام الحرف الرابع فيما يمنع من الصرف كسقر الآتى فى قوله أو كجور أو سقر وقال الكوفيون بجواز ذلك فى الثلاثى مطلقا وعللوا محرك الوسط بما مر وقاسوا الساكن على يد ودم (العلم) (قول المكودى نحو أسامة الخ) تمثيله بأسامة غير صحيح لأن كلامنا فى غير المختوم بالهاء وأما المختوم بالهاء فقد مر حكمه فى قوله وجوزنه مطلقا الخ فالأولى التمثيل لعلم الجنس بنحو فجار وانما أجازوا ترخيم العلم دون غيره لكثرة نداء العلم فطلبوا تخفيفه بحذف آخره والنكرة يقل نداؤها فلا تحتاج إلى تخفيف (وقوله وفهم منه ان النكرة الخ) أى ولا فرق بين كونها مقصودة أم لا (دون اضافة) علله الأزهرى بأن المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله فكما لايرخم الاسم بحذف التنوين فكذلك المضاف لايرخم بحذف المضاف اليه ولا يرخم بحذف الحرف الاخير من المضاف اليه لأن الترخيم بحذف حرف من المضاف اليه كالترخيم بحذف بعض التنوين وهو لايمكن واعترض تمثيل المكودى بأبى بكر وعبد شمس بأن الثانى لما كان منزلا منزلة التنوين صار العلم حينئذ انما هو الجزء الاول فى التقدير والجزء الاول وهو ابو وعبد ثلاثى والثلاثى خارج من قوله سابقا الا الرباعى والاولى التمثيل بنحوا مرىء القيس لأن الاول رباعى ثم شرط عدم الاضافة والاسناد عام فى المختوم بالتاء والمجرد على أن المضاف إذا نوى يعرب والترخيم من حيث هو لايكون إلا فيما يبنى للنداء (واسناد متم) علته أن المركب الاسنادى علم منقول من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر فلو رخمته لكان كترخيم المزجى الآتى بحذف عجزه والعجز فاعل أو خبر واذا حذف العجز بقى الفعل بلافاعل والمبتدأ بلاخبر لكن باعتبار الاصل وكون المركب الاسنادى لايرخم غالبا ومن غير الغالب ترخيمه عملا بقوله بعد وقل ترخيم جملة الخ (قول المكودى وفهم منه ان المركب الخ) هذا المفهوم صرح به بعد فى قوله : والعجز احذف من مركب الخ

بذى الاسناد فتقول فى معدى كرب يامعدى وقوله : واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بالظاء المعجمة بمعنى امنع وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة وترخيم مفعول باحظلا وما موصولة وصلتها خلا ومن متعلق بخلا والا استثناء والرباعى منصوب على الاستثناء وما معطوفة بالفاء على الرباعى وهى موصولة وصلتها فوق وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه فما فوقه أى فوق الرباعى والعلم عطف بيان على الرباعى ودون اضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من الرباعى واسناد معطوف على اضافة ومتم نعت لاسناد وهو اسم مفعول من أتممت ثم قال : (ومع الآخر احذف الذى تلا) يعنى انك اذا رخمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضا الحرف الذى قبل الآخر لكن بأربعة شروط أشار إلى الأول منها بقوله : (ان زيد) أى إن كان زائدا فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يامختا ويامنقا ثم أشار إلى الثانى بقوله : (لينا) أى ذا لين وشمل حرف اللين الألف نحو شملا والواو نحو منصور والياء نحو قنديل فلو كان حرفا صحيحا لم يحذف وشمل المتحرف نحو سفرجل والساكن نحو قمطر فتقول فيهما ياسفرج وياقمط ثم أشار إلى الثالث بقوله : (ساكنا) يعنى أن يكون حرف اللين ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول فيهما ياهبى ويا قنو بغير حذف ثم أشار إلى الرابع بقوله : (مكملا * أربعة فصاعدا) يعنى أن يكون حرف اللين المذكور رابعا فما فوق وشمل الرابع نحو منصور والخامس نحو مصابيح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضا وفهم منه أنه لو كان ثالثا لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود فلو كان قبل حرف اللين غير مجانس له ففى حذفه خلاف أشار اليه بقوله :

(وقوله بذى الاسناد) أى وذى الاضافة كما يعلم من الناظم قبل (وقوله بالظاء المعجمة) أى المشالة وهو مفتوح الماضى مضموم المضارع والأمر تابع للمضارع (وقوله وصلتها فوق الخ) فيكون فوق المقطوع عن الاضافة صلة وقد قال فى المغنى أن مذهب سيبويه والمحققين على أن الظرف المقطوع لايقع صفة ولا صلة ولا حالا وكثيرا مايرتكبه الناظم (وقوله عطف بيان الخ) الأولى أنه بدل لأن أصل الكلام الا العلم الرباعى فالرباعى صفة للعلم فلما قدمت الصفة على الموصوف أعربت الصفة بحسب العوامل ويعرب الموصوف بدلا منها كما نص ابن مالك على ذلك فى نحو هذا التركيب (وقوله ومتم نعت الخ) هذا الاعراب يقتضى أن التركيب الاسنادى يكون تاما وغير تام وهو كذلك مثال الأول قام زيد ومثال الثانى ان قام زيد ثم سميت بالتام شخصا وبغير التام شخصا آخر ويقتضى أيضا ان الذى يمتنع ترخيمه هو المنقول من المسند التام وأما المنقول من غير التام فيجوز ترخيمه وليس كذلك بل المركب الاسنادى لايرخم ولذا قال أبو اسحق الشاطبى الأولى أن متم حال من العلم وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون اضافة متعلق بمتم والتقدير الا الرباعى فما فوق العلم حال كونه متمما دون اضافة واسناد وهذا الذى قال ظاهر وواضح ورده يس بما يعلم من الوقوف على كلامه (ومع الآخر احذف) هذا هو الذى بين لك أن فى قول الناظم ترخيما احذف الخ حذف الواو مع ماعطفت كما مر وهذا مخصوص بغير المختوم بالهاء وإلا فالمختوم بها إذا رخم يبقى على حاله كما مر فى قوله والذى قد رخما بحذفها وفره الخ والأمر فى احذف ليس للوجوب لانه قد يحذف مع الآخر وقد لا يحذف (ان زيد) (قول المكودى عن عين الكلمة) وهى الياء فى الأول والواو فى الثانى وهما فى الأصل يحتملان أن يكونا اسمى فاعل أو اسمى مفعول وأما الآن فهما علمان قطعا (لينا) (قول المكودى نحو شملا) بكسر الشين الناقة السريعة (وقوله نحو سفرجل الخ) التمثيل بسفرجل وقمطر هنا ليس بجيد لأن سفرجل رابعه أصلى غير لين وغير ساكن فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل ان زيد وبقوله بعد ساكنا وأما قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب الذى تحفظ فيه فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل ان زيد وبقوله بعد مكملا أربعة لأنه انما كمل ثلاثة وكلامنا فيما تجتمع فيه الشروط ويفقد فيه شرط اللين فقط والأولى مثال الموضح بشمأل علما فالهمزة فيه زائدة لكنها ليست حرف لين ﴿ فان قلت ﴾ هذا المثال أيضا فقد فيه شرطان آخران غير اللين وهما السكون وتكميل أربعة ﴿ قلت ﴾ ذلك صحيح لكن لم يوجد مثال لكون ماقبل الآخر زائدا ساكنا مكملا أربعة وهو غير لين فلذلك مثل بشمأل وهو انما يخرج بالقيدين المذكورين بعد لين ولا يخرج بالمذكور قبله بخلاف مثالى المكودى والضر اغناء السابق عن اللاحق كما فى مثاله لا اغناء اللاحق عن السابق كما فى شمأل (ساكنا) هذا مبنى على إطلاق حرف اللين على الاحرف الثلاثة لافرق بين كونها ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فيكون ساكنا ليس للاحتراز خلافا للمكودى بل لبيان الواقع فهو صفة كاشفة (قول المكودى هبيخ) بفتح الياء الغلام الممتلىء لحما ويطلق على الأحمق وعلى من لاخير فيه وعلى الوادى العظيم لكن المراد هنا به وبما بعده المجعول علما على شخص (وقوله وقنور) الجوهرى القنور بتشديد

(والخلف فى * واو وياء بهما فتح قفى)

يعنى أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون وغرنيق ففى حذفه مع الآخر خلاف فمن حذف قال يا فرع ويا غرن ومن لم يحذف قال يافرعو وياغرنى وقوله ومع الآخر متعلق باحذف وصلة الذى تلا والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف وفى تلا فاعل مضمر عائد على الآخر والذى صفة لمحذوف والتقدير احذف مع الآخر الحرف الذى تلاه الآخر وقوله ان زيد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولينا حال من الضمير المستتر فى زيد وهو مخفف من لين وساكنا نعت للين ومكملا نعت بعد نعت وأربعة مفعول بمكملا وصاعدا معطوف على أربعة واعراب ما بقى واضح ثم قال : (والعجز احذف من مركب) يعنى أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره ويه نحو سيبويه وما ليس آخره ويه نحو بعلبك وما سمى به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول ياسيب ويابعل وياخمسة وأما المركب تركيب اسناد فأشار اليه بقوله : (وقل * ترخيم جملة) قد تقدم فى شروط الترخيم أن لا يكون جملة فى قوله واسنادا متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه فى باب الترخيم وذكر هنا أن ترخيمه جائز بقلة ثم أشار بقوله : (وذا عمرو نقل) إلى أن ترخيمه نقله عمرو يعنى به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسى وكنيته أبو بشر ولم يذكر الناظم سيبويه فى هـذا الرجز الا فى هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وإنما نقله سيبويه فى باب النسب

الواو الضخم الرأس ويطلق على شديد الصمت من كل شىء اه ويطلق على الصعب (والخلف فى * واو) هذا تقييد لجواز حذف الحرف الواقع قبل الآخر معه كأنه قال محل جواز الحذف اتفاقا إذا كانت الحركة مجانسة له كالأمثلة السابقة فان كانت غير مجانسة ففى حذفه خلاف نبه عليه بقوله والخلف الخ (قول المكودى نحو فرعون) علم على الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه السلام ولقب لكل من ملك القبط وقيل القبط مع مصر ولكل من عتا وطغى وأما الفرعون بالفاء فهو التمساح (وقوله وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون اسم لطائر من طيور الماء طويل العنق (والعجز احذف من مركب) إنما رخم بحذف الجزء الثانى لأنه بمنزلة زيادة ألحقت بعد تمام الاسم فأشبهت تاء التأنيث (قول المكودى يعنى بالمركب تركيب مزج الخ) هكذا فى غالب النسخ وهى ظاهرة وفى بعضها يعنى أن المركب الخ وهى غير ظاهرة(١) لأنه لم يذكر خبر ان بعد أصلا (وقوله فتقول ياسيب ويابعل وياخمسة) أى ببقاء الفتح على لغة من نوى وبالبناء على الضم الظاهر على الباء فى الأول وعلى اللام فى الثانى وعلى التاء فى الثالث على لغة من لم ينو ﴿ لا يقال ﴾ ان صدر المركب كان مبنيا قبل النداء فيجب أن ينوى بعد حذف الثانى ضمه ويكون من أفراد قوله وانوا انضمام الخ ﴿ لأنا نقول ﴾ سبب بنائه قبل النداء التركيب وقد زال بترخيمه على لغة من لم ينو فحيث قدر اسما مستقلا يجب أن يعطى حكم ما كان معربا قبل النداء وهو البناء على الضم (وقوله وأما المركب تركيب اسناد فأشار الخ) هذا الكلام ليس بجيد لأن حكم المركب الاسنادى قد علمناه من قوله دون إضافة واسناد والصواب أنه أشار بهذا الكلام إلى أن الذى تقدم غالب ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله : (وقل * ترخيم جملة) (قول المكودى وقد منعه سيبويه الخ) أشار بهذا مع قوله وإنما نقله سيبويه فى باب النسب الخ إلى أن سيبويه له نقلان عن العرب ففى باب الترخيم نقل المنع وفى باب النسب نقل الجواز فمن هذا تعلم أن اعتراض أبى حيان وتبعه الموضح حيث قال وزعم ابن مالك الخ على الناظم بأن سيبويه لم يقصد بما قاله فى النسب ترخيم المركب وإنما قصد الحذف والاستغناء بالأول عن الثانى دعوى باطلة لا دليل عليها والصواب أن سيبويه ما قصد إلا الترخيم كما قال الناظم ﴿ فان قلت ﴾ كلام الامام اختلف فى البابين فهل المعتبر هو ما فى الترخيم أو المعتبر ما فى باب النسب ﴿ قلت ﴾ من النحويين من أبقى التعارض على حاله وقال إن المجتهد إذا كان له نصان متعارضان فى بابين فالعمل على ما ذكر فى الباب الموضوع لذلك لأنه بصدد أن يبين الحق فيه والمذكور فى غير بابه لا عبرة به لأنه ذكر استطرادا فيكون حينئذ العمل هنا على المنع وهذا هو الذى فى الأزهرى ومن النحويين من وفق بين البابين وهو الصواب بأن قال إن ما فى الترخيم هو الذى لغالب العرب والذى فى النسب إنما هو لبعضهم كما يدل عليه قول سيبويه فى باب النسب لأن من العرب الخ حيث أتى بمن التبعيضية فدل على أن غالبهم لا يقول ذلك وهذا الثانى هو الذى قصد الناظم ولذلك عبر هنا بقل الخ ولعل المكودى استشعر شيئا من هذا فقال وكأنه وإنما منعه (وقوله ابن قنبر) بفتح القاف وسكون النون وفتح الباء الشيرازى ثم البصرى كان اماما جليلا متقنا أخذ من كل علم بحظ وافر سيما علم النحو فقد أربى فيه على المتقدمين والمتأخرين ولم يضع أحد فيه مثل كتابه وجميع كتب الناس عيال عليه وللزمخشرى فيه :

ألا صلى الاله صلاة صدق * على عمرو بن عثمان بن قنبر * فان كتابه لم يغن عنه * بنو قلم ولا أبناء منبر

وسبب قراءته للنحو أنه كان يقرأ الحديث على بعض المحدثين فوقع له لحن فى بعض الألفاظ فقال له يا سيبويه لو أصلحت لسانك

---

(١) (قوله وهى غير ظاهرة الخ) لعل ما وقع له من النسخ لم يوجد فيه لفظ يحذف عجزه الخ فلذا قال ما قال والا فقد وجدنا نسخة ذكر بها الخبر وهى ظاهرة اه .

قال تقول في النسب إلى تأبط شرا تأبطى لأن من العرب من يقول ياتأبط وكأنه إنما منعه في باب الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها * ثم اعلم أن في الترخيم لغتين وقد أشار إلى احداهما فقال: (وان نويت بعد حذف ماحذف * فالباقي استعمل بما فيه ألف)

يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذي قبله على حالته قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر وشمل قوله بعد حذف ما حذف منه حرف نحو يا جعف في جعفر وما حذف منه حرفان نحو يامرو في مروان وما حذف منه كلمة نحو يا بعل في بعلبك وشمل الباقي ما كان ساكنا نحو يا قمط في قمطر ومضموما نحو يا منص في منصور ومكسورا نحو ياحار في حارث ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال: (واجعله ان لم تنو محذوفا كما * لو كان بالآخر وضعا تمما)

أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول في قمطر وفي جعفر يا قمط ويا جعف وفي حارث ياحار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضمير في اجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكما في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر ان ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متمما وضعا وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله كما لو إلا عدما ثم أشار الى ما يظهر فيه الفرق بين اللغتين فقال:

(فقل على الأول في ثمود يا * ثمو ويا ثمى على الثاني بيا)

يعني بالأول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم ثمود يا ثمو لأن الواو في حشو الكلمة لينة المحذوف وتقول على لغة من لم ينو ياثمى بالياء لعدم النظير إذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضمة كسرة

لكن أنحى لك فاشتغل بالنحو حتى بلغ فيه ما بلغ أخذه عن الأخفش الكبير ويونس بن حبيب وعيسى بن أوس البصري والخليل بن أحمد وهو أشهر مشايخه وكان سيبويه حسن الوجه والصورة فكان إذا دخل على الخليل يقول له مرحبا بزائر لا يمل وكان الخليل لشدة حسن سيبويه لا ينظر اليه وربما أعرض عنه بوجهه وولاه ظهره وربما أدخل الخليل وجهه في ثيابه لئلا ينظر اليه ثم ان أراد الخليل مسئلة يقول لسيبويه أين أنت يافارسي فيجيبه فيقول له ما تقول في كذا فيجيب سيبويه ووجه الخليل في ثيابه وقد تزوج سيبويه بامرأة جميلة من أهل البصرة فاشتغل بالقراءة وتصنيف كتابه ولم يشتغل بها وكانت تحبه فخرج في بعض الأيام للسوق لقضاء غرض فعمدت لكتبه وأحرقتها فلما دخل ووجد الكتب محروقة أغمى عليه فلما أفاق طلقها ثم ابتدأ كتابه المعلوم بعد ذلك وضاع له علم كثير أخذه عن الخليل فما احترق له ولد بقرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء سنة ثمان وأربعين ومائة وكانت في لسانه حبسه وقلمه أفصح من لسانه وتوفي بالقرية المذكورة سنة ثمانين ومائة فعمره اثنان وثلاثون سنة وقيل ثلاث وثلاثون سنة وسبب موته المسئلة الزنبورية التي وقعت بينه وبين الكسائي وقد مرت في باب المبتدأ والخبر ومن شعره رحمه الله:

لساني لسان معرب في حياته * فياليته من موقف الحشر يسلم

فما ينفع الاعراب ان لم يكن تقى * وما ضر ذا تقوى لسان معجم

ولقب بسيبويه قيل لأنه كانت له رائحة طيبة كرائحة التفاح وقيل لأن من يلقاه كان يشم منه رائحة الطيب وقيل للطافته والتفاح من أطيب الفواكه والظاهر سيبويه مركب تركيب مزج وهو عجمي والتركيب عندهم يكون مقلوبا لأن معنى سيب التفاح ومعنى ويه رائحته (وقوله إلى تأبط شرا الخ) أي تقول في النسب إلى هذا الرجل المسمى الخ (وان نويت بعد حذف) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وإذا رخم المنادى بحذف حرف أو حرفين أو كلمة فما حكم آخر الباقي بعد الحذف فأجاب بأن فيه لغتين أشار إلى إحداهما هنا بقوله وان نويت الخ وصدر بهذه اللغة إشارة الى أنها أرجح من الثانية وأكثر وصرح الموضح بكثرتها (واجعله إن لم تنو محذوفا) (قول المكودي ككون الآخر الخ) جعل اسم كان هو الآخر وجعل الباء فيه زائدة ومتمما اسم فاعل خبر كان وهذا لا يصح إلا بتكلف على تقرير صحة زيادة الباء بأن يكون المعنى اجعل آخر الباقي بعد الحذف مثل كون الشيء المحذوف متمما للمرخم قبل ترخيمه وضعا والمراد أنزله منزلته وهذا التقدير بعيد من المصنف والأولى أن اسم كان ضمير يعود على الباقي ومتمما مبنى للمفعول والجملة في محل نصب خبر كان وبالآخر متعلق بتمما ووضعا منصوب على إسقاط الخافض والتقدير واجعل الباقي بعد الحذف مثل كون أي الباقي متمما بالآخر في الوضع قبل الحذف ويكون المراد بالباقي الكلمة الباقية بعد الحذف بتمامها (وقوله ثم أشار إلى ما يظهر الخ) الفرق قد ظهر بينهما فيما مر فالأولى أن يقول كما قال المرادي ثم فرع على الوجهين الخ (فقل على الأول) أي فقل مفرعا على الوجه الأول أو على الرأي الأول ولا يصح أن تقدر اللغة إلا لو قال المصنف الأولى بالتأنيث (قول المكودي لعدم النظير) علة لمحذوف كأنه قال ولا تقول ياثمو بالواو ولعدم النظير أي وجود اسم مثله ثم بين عدم النظير بقوله إذ ليس الخ ويا ثمى مبنى على الضم المقدر على الواو المقلوبة ياء لأجل عدم النظير (وقوله متمكن) أي معرب ﴿فان قلت﴾ المنادى المرخم

كما فعلوا فى أدل جمع دلو واصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال :

(والتزم الأول فى كمسلمه * وجوز الوجهين فى كمسامه)

الأول هو لغة من نوى فاذا رخمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المؤنث والمذكر قلت يامسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينوى فتقول يامسلم لئلا يلتبس بالمذكر وأما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يامسلم بفتح الميم ويامسلم بضمها والأول صفة لمحذوف والتقدير والتزم الوجه الأول ثم قال: (ولاضطرار رخموا دون ندا) يعنى أنه يجوز الترخيم فى غير النداء للضرورة وفهم منه أنه يكون فى الاختيار وقوله : ماللندا يصلح . يعنى انه لايرخم فى غير النداء إلا ما كان صالحا للنداء أى لمباشرة حرف النداء نحو أحمد فلو كان الاسم لايصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم فى ضرورة ولا فى غيرها نحو الرجل وفهم من اطلاقه انه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترخيمه على لغة من لم ينو فجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه .

﴿ الاختصاص ﴾

انما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به فى اللفظ وإلى ذلك أشار بقوله : (الاختصاص كنداء دون يا) يعنى أن الاختصاص شبيه بالنداء .

مبنى مطلقا فهو غير متمكن ﴿قلت﴾ لما كان البناء عارضا نزلوه منزلة المعرب (وقوله كما فعلوا فى أدل) بالتنوين وأصله ادلوا بضم اللام وسكون الواو ليتم التنظير به وهو الذى يظهر من الازهرى وليس له نظير فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء وأتى بتنوين الصرف لأنه لاوجه لمنعه فالتقى سا كنان حذفت الياء لذلك ومثله أجر جمع جرو (وقوله ثم أشار إلى مثالين الخ) الأولى أن يقول ثم أشار إلى محل جواز الوجهين إذا أمن اللبس معهما وأما إذا وقع اللبس فيتجنب مافيه اللبس ويؤتى بمالا لبس فيه (وجوز الوجهين فى كمسامه) من كل علم مختوم بالهاء وظاهر المصنف ولو كان يوقع فى لبس نحو ياعمرة فلو رخمته على لغة من لم ينو فقلت ياعمر بالضم التبس بالذى لاترخيم فيه فيكون اعتبار اللبس وعدمه إنما هو فى الصفة وفرقوا بينهما بأن العلم لشهرته لايوقع فى لبس غالبا بخلاف الصفة وقيل بالمنع مطلقا صفة أو علما ألبس أم لا والحق الذى للرضى وحمل عليه الموضح كلام المصنف أن المنع فيما ألبس صفة أو علما والجواز فيما لم يلبس مطلقا (ولاضطرار رخموا دون ندا) (قول المكودى وفهم منه أنه لايكون الخ مع قوله فلو كان الاسم الخ) هذا يقتضى أن المأخوذ من الناظم شرطان فقط والحق أن المأخوذ منه شروط ثلاثة اثنان صرح بهما وهما الاضطرار وكونه صالحا للنداء والثالث وهو كونه زائدا على ثلاثة أحرف مأخوذ من المثال لكن هذا الشرط الثالث انما هو فى غير المختوم بالهاء وإلا فالمختوم بالهاء لايشترط فيه الزيادة على ثلاثة ولم يأت المكودى بشاهد لكلام الناظم على مافى غالب النسخ ويوجد فى بعضها بيت شاهد لذلك نصه :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

والبيت من الطويل وقائله امرؤ القيس ونعم فعل مدح فاعله الفتى وتعشو مضارع بمعنى تسير وقت العشاء والظلام وطريف وهو المخصوص بالمدح والاصل طريف بن مالك فرخمه بحذف الكاف وفيه الشاهد وليلة منصوب على الظرفية والخصر بفتح الخاء المعجمة والصاد شدة البرد وقول من قال الحصر بالحاء المهملة لم تثبت به رواية والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ الاختصاص ﴾

مصدر اختص بكذا والمراد به هنا اسم مفعول وهو المختص أى الاسم المنصوب على الاختصاص (قول المكودى فى اللفظ الخ) بيانه أن العرب نقلوا صورة أيها فى النداء وجعلوها صورة الاختصاص فحكم المختص كحكم المنادى فى اللفظ وانما نقلوا أيها من باب النداء إلى باب الاختصاص لما بينهما من المشاركة المعنوية وهو الاختصاص فى كل لأن المنادى بالكسر يخص المنادى بالفتح بالاقبال وهنا الانسان يخص نفسه بايها والباعث على الاختصاص أحد أمور ثلاثة فخر أو تواضع أو زيادة بيان فالأول نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير يعنى بالجواد المتكلم نفسه والثانى نحو أنا أيها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن معاشر الانبياء لانورث (الاختصاص كنداء) (قول المكودى يعنى أن الاختصاص الخ) أبقى المصدر فى النظم على حاله والأولى أن يؤوله بالاسم المختص بأن يقول يعنى أن الاسم المختص شبيه بالمنادى أى صورته صورة المنادى والا فهو خبر استعمل بصورة الانشاء توسعا كما استعمل الانشاء بصورة الخبر نحو: والوالدات يرضعن. ولشبهه بالنداء اختلفوا فى مواضع هل هى من النداء أم من الاختصاص نحو أهل البيت لقوله تعالى: انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت. قيل ياأهل البيت وقيل

وفهم منه أنه ليس منادى وفهم من قوله : دون يا. أنه لايصحبه حرف النداء ثم مثل فقال : (كأيها الفتى بإثر ارجونيا) وفهم من المثال ان ايا لاتوصف باسم الاشارة ولا بالموصول كما فى النداء وفهم من قوله : باثر ارجونيا انه لابد أن يتقدمها كلام وأن الكلام الذى يتقدمها لابد أن يكون فيه ضمير المتكلم وفهم ذلك من قوله : باثر ارجونيا ثم إن الاختصاص قد يكون فيه الاسم مقرونا بأل ومضافا وقد أشار إلى الأول بقوله : (وقد يرى ذا دون أى تلو أل * كمثل نحن العرب أسخى من بذل)

يعنى أن الاختصاص يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه أى وفهم من المثال لابد أن يتقدمه ضمير التكلم مرفوع بالابتداء كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولم ينبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه السلام : نحن معاشر الانبياء لانورث ماتركنا صدقة. وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير أخص العرب وأخص معاشر ومع هذا قد اجحف الناظم بهذا الباب اذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والاعراب وحاصله ان المختص على قسمين قسم مبنى على الضم وهو أيها الفتى ونحوه وبنى لشبهه بالمنادى لفظا وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فاذا قلت أنا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل والمراد بأيها المتكلم نفسه وقسم معرب لفظا وهو المضاف وذو الألف واللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف فنحن مبتدأ وخبره اقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله : عليه السلام . نحن معاشر الانبياء لانورث. فنحن مبتدأ وخبر لانورث ومعاشر الانبياء مفعول بفعل واجب الحذف وفى قوله : الاختصاص كنداء. اشعار بانه منصوب بفعل واجب الاضمار كالمنادى لشبهه به

﴿ التحذير والاغراء ﴾

التحذير تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه والاغراء الزام المخاطب العكوف على مايحمل عليه وانما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به فى أنهما منصوبان .

أخص أهل البيت (كأيها الفتى باثر ارجونيا) الكاف جارة لقول مقدر وأيها مبنى على الضم ﴿فان قلت﴾ أيها فى النداء لبنائها سبب موجود وهو تضمنها معنى الخطاب وهنا ذلك السبب منتف قطعا لأنه لاخطاب ﴿قلت﴾ أجيب بأن أيها نقلت من النداء إلى الاختصاص على الحالة التى كانت عليها هنالك وهو البناء فلايسئل عن علة بنائها هنا ولعل هذا هو مراد المكودى بقوله فى البيت بعد هذا وبنى لشبهه بالمنادى لفظا والهاء فى أيها حرف تنبيه عوضا عما كانت تستحقه من الاضافة وأيها فى محل نصب لعامل محذوف والفتى نعت أيها مرفوع بضمة على الألف تعذرا ورفعه لازم وباثر بكسر الهمزة بمعنى عقب متعلق بمحذوف حال من أيها الفتى والتقدير كقولك أيها الفتى حال كون أيها الفتى واقعا باثر أرجونيا وان وقع عقبه يتقدم أرجونيا عليه وأرج فعل أمر من رجا يرجو ثم هنا نسختان نسخة أرجنيا بحذف الواو فيكون الفاعل والمخاطب المفرد المذكر وهى واضحة ونسخة أرجونيا بالواو فتكون الواو والخطاب جمع المذكر وهى ظاهرة وقول يس إن الخطاب على هذه النسخة أيضا للمفرد والواو للاشباع أو للتعظيم لاداعى ولاحاجة اليه مع امكان التخريج على كونها واو الجمع الذى هو الأصل (قول المكودى وفهم منه انه ليس الخ) لأن المشبه بالشىء غيره (وقوله ثم ان الاختصاص قد يكون فيه الخ) هذه التوطئة غير ظاهرة والأولى أن يقول ثم ان الاختصاص كما يكون بلفظ أيها يكون باسم مقرون بأل أو مضاف وقد تكلم على المقرون بأل فى قول (وقد يرى) (قول المكودى نحن العرب أقرى الخ) أشار بهذا الى أن الناظم أشار بمثاله إلى هذا المثال وهو وجه عدول المكودى عن مثال الناظم بلفظه ثم ان العرب فى النظم يجوز فيه ضم العين وسكون الراء فتكون الهمزة من أسخى على حالها من القطع ويجوز فيه فتح العين والراء من العرب فيتعين نقل حركة همزة أسخى ليتزن له البيت والقرى أول مايتقدم للضيف والبذل العطاء (قول المكودى كقوله عليه السلام : نحن معاشر) هكذا رواه البزار فى مسنده بلفظ نحن وبرواية البزار يسقط قول الأزهرى تنكيتا على الموضح وقول يس معترضا على ابن غازى إن الحفاظ انما رووا هذا الحديث بلفظ إنا بكسر الهمزة وتشديد النون ولم يرووه بنحن وقد أعرب المكودى صدر هذا الحديث ولم يعرب عجزه ويوجد فى بعض النسخ تاما وفى بعضها غير تام وتمامه: ماتركنا صدقة. وما موصولة مبتدأ فى جواب سؤال مقدر كأنه لما قال عليه السلام لانورث كأن قائلا قال له ولمن يكون ماتركتم فقال ماتركنا الخ وجملة تركنا لامحل لها صلة ما والعائد محذوف وصدقة بالرفع خبر المبتدأ والتقدير الشىء الذى تركناه صدقة وروى بنصب صدقة ويكون الخبر محذوفا وصدقه معمول لذلك المحذوف والتقدير مبذول صدقة وبهذا التقدير فى رواية النصب يسقط ما ادعاه أهل العناد (وقوله فتقدير عامله أخص الخ) بل يجوز نحو امدح أو أريد أو أقصد ثم أن الجملة من الفعل والفاعل والمنصوب على اختصاص فى محل نصب على الحال غالبا وتقدير الحديث نحن لانورث فى حال كوننا مخصوصين معاشر الانبياء ومن غير الغالب أن تكون الجملة اعتراضية كما فى نحن العرب أسخى من بذل ولا منافاة بين الحالية والنصب على الاختصاص لأن الحال الجملة والمنصوب على الاختصاص اللفظ وقيل جملة الاختصاص بيانية لضمير المتكلم لامحل لها من الاعراب والله أعلم .

﴿ التحذير والاغراء ﴾

بفعل لا يظهر ثم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول اياك وأخواتها الثانى ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب الثالث ذكر المحذر منه وقد أشار الى الأول بقوله : (إياك والشر ونحوه نصب * محذر بما استتاره وجب)

يعنى ان قولك إياك والشر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو إياكما والاسد وإياكم والمخالفة وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون الا مخاطبا ولا يكون بضمير الغائب الا فى الشذوذ على ما سيأتى وفهم منه ان العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الفاعل المتصل الى ضميره المنفصل وهو ممتنع فى غير باب ظن وأخواتها فاياك والشر ونحوه مفعول بنصب ومحذر فاعل بنصب وبما متعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهى واقعة على الفعل الناصب الواجب الاضمار * ثم اعلم أن اياك وأخواتها تستعمل فى التحذير معطوفا عليها كما تقدم ودون عطف والى ذلك أشار بقوله : (ودون عطف ذا لإيا انسب) الاشارة بذا للنصب باضمار فعل لا يظهر ويعنى ان اياك وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو إياك من الشر وذا مفعول بانسب ودون ولايا متعلقان بانسب ثم أشار الى الثانى والثالث بقوله : (وما * سواه ستر فعله لن يلزما) فشمل قوله ماسواه النوعين أعنى ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه وقوله ستر فعله لن يلزما يعنى انهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز اظهاره فتقول رأسك فيكون منصوبا بفعل محذوف ولك اظهاره فتقول نح رأسك ونحوه وتقول فى المحذر منه الأسد ولك اظهار العامل فتقول احذر الأسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار اليهما بقوله : (الامع العطف أو التكرار) فالعطف نحو رأسك والحائط والتكرار نحو الأسد الأسد وقد مثله بقوله : (كالضيغم الضيغم ياذا السارى) والضيغم الأسد والسارى اسم فاعل من سرى إذا مضى ليلا وهو مظنة الخوف من الضيغم وإنما وجب حذف العامل مع ايا لكثرة الاستعمال واما مع العطف والتكرار

المناسبة بين البابين ذكرها المكودى ثم المناسب تقديم الاغراء على التحذير لأن عادة النحويين تقديم الأحسن معنى فيقول نعم وبئس والثواب والعقاب والوعد والوعيد والأحسن معنى هو الاغراء لأنه للمصلحة وأجيب بأن التحذير من باب درء المفاسد والاغراء من باب جلب المصالح ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح شرعا فقدم وضعا ثم ان التحذير لغة مصدر حذر بالتشديد واصطلاحا عرفه المكودى هو تنبيه المخاطب الخ ثم انه ﴿اعترض﴾ هذا التعريف بأنه غير جامع وغير مانع أما كونه غير جامع فلأنه لا يشمل تحذير المتكلم نفسه وتحذير الغائب الآتيين فى قوله وشذ إياى واياه أشذ وشذوذهما لا يخرجهما عن التعريف لأن التعريف يجب أن يكون جامعا للمقيس والشاذ وأما كونه غير مانع فلأنه يدخل فيه نحو: يا بنى لا تشرك بالله . ﴿وأجيب﴾ عن الأول بأن هذا التعريف للتحذير المقيس دون الشاذ وعن الثانى بأن هذا تعريف بالاعم بناء على جوازه وهو قول قدماء المناطقة على أن حدود النحويين انما هى رسوم ثم ان هذا تعريف للتحذير اصطلاحا والمناسب تعريف اسم المفعول وهو المحذر به لأنه هو اللفظ وكلام النحاة انما هو فى الألفاظ ولو أراد تعريف المحذور به المصطلح عليه لقال هو اسم مفعول لاحذر محذوفا والاغراء فى الأصل مصدر أغرى وفى الاصطلاح عرفه المكودى بقوله الزام المخاطب الخ واعترض هذا التعريف أيضا بأنه غير جامع لخروج اغراء الغائب نحو عليه رجلا غيرى أى ليلزم رجلا غيرى فانه أصلح وأنفع له وغير مانع لدخول نحو : وتعاونوا على البر والتقوى . فان المعاونة على البر والتقوى مما يحمد عليه الانسان وليس اغراء اصطلاحا (وقوله بفعل لا يظهر) وجوبا فى بعض المواضع وفى بعضها يجوز حذفه واظهاره كما يأتى فى قوله: وماسواه ستر فعله لن يلزما (وقوله وأخواته الخ) من اياك وإياكما وإياكم وإياكن (وقوله الى ضمير الخ) نحو نفسك أو رأسك (وقوله ذكر المحذر منه) نحو الاسد (اياك والشر ونحوه نصب) (قول المكودى إذا عطف عليه الخ) تقييده بذلك لئلا يتكرر مع قول الناظم بعد ودون عطف الخ والا فالحكم لا يختلف مع العطف ودونه (وقوله نصب الخ) نائب الفاعل يعود على اياك والجملة خبر ان فى قوله يعنى ان قولك الخ (وقوله يجب استتاره الخ) لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوا ايا كأنها بدل عن العامل المحذوف وهذا معنى تعليل المكودى الآتى (وقوله من تقديره قبله اتصاله الخ) لأن القاعدة مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله وقد مر وفى اختيار لا يجيء المنفصل الخ (وقوله فعل الفاعل) المضمر أى الفعل الذى فاعله ضمير مستتر (وقوله المتصل الخ) أى الى مفعوله ضمير متصل (وقوله وهو ممتنع) وجه منعه انك إذا قلت أحذرك بصيغة الأمر لزم اتحاد الفاعل والمفعول بالمعنى مع انه يجب تخالفهما هذا حاصل كلامه على أن هذا اللزوم الذى صرح به لا يرد الا لو قلنا بجواز التصريح بالعامل وقد علمت انه واجب الاستتار وهو مجرد تقدير لا ينطق به وعلى تسليم جواز التصريح به فلا يرد ماقال إلا لو قدرنا العامل مقيدا للانشاء كالأمر ولو قدرناه مضارعا مفتتحا بهمزة التكلم مالزم ما قال لأن الفاعل حينئذ ضمير المتكلم وقيل ان العامل يقدر مقدما وان الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد انظر التوضيح (الامع العطف) العطف هنا وفى الاغراء خاص بالواو لأن المراد

فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل وما موصولة مبتدأ وصلتها سواه وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزما والجملة خبر الأول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسرها هو الشيء الذي يستر به والمراد هنا الأول وقوله الا ايجاب لنفي لن ومع متعلق بيلزم وذا في قوله ياذا السارى منادى والسارى صفته ثم قال : (وشذاياى واياه أشذ) قد تقدم ان اياك في التحذير تكون للمخاطب غالبا وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم اياى وان يحذف أحدكم الأرنب وأشذ منه أن يكون للغائب كقول بعضهم إذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب ثم قال : (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) وفهم منه ان بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب الا أنه جعل قياسه منتبذا أي مطروحا واياى فاعل شذ واياه مبتدأ وخبره أشذ وحذف من مع أشذ والتقدير واياه أشذ من إياى ومن قاس مبتدأ وخبره انتبذ وعن سبيل متعلق بانتبذ ولما فرغ من التحذير انتقل الى الاغراء فقال :

(وكمحذر بلا ايا اجعلا * مغرى به في كل ما قد فصلا)

قد تقدم حد الاغراء يعنى ان المغرى حكمه حكم المحذر في جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الاضمار ان كان مكررا كقوله : أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح أو معطوفا عليه كقولك الأهل والولد وبفعل جائز الاضمار في غير العطف والتكرار نحو أخاك فيجوز الزم أخاك وقد فهم من هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول من الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به في الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله والشر والمحذر وهو مصرح به في قوله محذر والمحذر به وهو اللفظ الدلول به على التحذير وهو مفهوم من

فيهما الجمع والاقتران ولا يفيد هذا المعنى من حروف العطف غير الواو والحاصل ان الصور التي يجب فيها حذف العامل أربع إذا كان التحذير بإيا سواء كان مع العطف أو بدونه الثالثة والرابعة إذا كان التحذير بغير إيا مع العطف أو التكرار (قول المكودى فقد جعل الخ) أي ما ذكر من العطف والتكرار بدلا عن الفعل المحذوف فهو عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه (وشذ إياى واياه أشذ) (قول كذى كقول بعضهم اياى الخ) قائل ذلك سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سئل وهو محرم عما يذكى به الحيوان فعلمهم الذكاة ونهاهم عن صيد الأرنب في الاحرام فقال لتذك الأسل الخ وقيل رأى أرنبا وهو محرم فخاف أن يصطاده غيره من المحرمين فقال لتذك لكم الأسل والرماح والسهام واياى الخ والأسل بفتح الهمزة والسين مارق من الحديد كالسيف والسكين واياى مفعول بفعل محذوف والتقدير باعدونى عن حذف الأرنب ولا يلزم ماقال المكودى سابقا لاختلاف الفاعل والمفعول ولما حذف الفعل والفاعل انفصل ضمير المتكلم وهو إيا وأن يحذف معمول بمحذوف والتقدير وباعدوا أنفسكم عن حذف الأرنب وجملة وباعدوا المقدرة معطوفة على جملة باعدوا المقدرة أيضا وفى الكلام شبه احتباك لأنه حذف المحذر منه في الاول وهو عن حذف الارنب وأثبت المحذر بالفتح وهو اياى وحذف من الثانى المحذر وهو أنفسكم وأثبت المحذر منه وهو أن يحذف وهذا هو تقدير الموضح الا أنه قدر الفاعل مؤخرا ولا يلزم كما علمت وهذا أولى مما ذكره الأزهرى بعد والحذف بالحاء المهملة والمعجمة فالأول الرمى بالعصى والضرب بالسيف والثانى الرمى بالحصا والحجارة بالأصابع قاله الجوهرى وقال غيره معناهما الرمى مطلقا لافرق بين كونه بالحجارة أو غيرها (وقوله كقول بعضهم إذا بلغ الخ) قائله بعض العرب واياه مفعول بمحذوف والأصل ليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ثم حذف الفعل ولام الأمر ثم حذف تلاقى المضاف وأقيم نفسه مقامه ثم حذف المضاف الذى هو نفس وأقيمت الهاء مقامه فانفصلت ثم أبدل أنفس إيا لأنها لا تلاقيها في المعنى والشواب جمع شابة والمعنى إذا بلغ الرجل الستين فلا تتولع نفسه بشابة ووجه الشذوذ في المتكلم ان الانسان لا يحذر نفسه ولا يخاطبها لعدم الفائدة لعلمه بما يحذر ومع ذلك المتكلم إذا خاطب نفسه وحذرها فهو يسمع فهو كالمخاطب في الحضور وانما كان تحذير الغائب أشذ من المتكلم لأن الاصل ان الانسان لا يأمر أو ينهى الا من يسمعه والغائب لا يسمع فيحتاج الى من يبلغه ماحذر منه وليس معه حضور أصلا فقد زاد شذوذه على المتكلم بعدم حضوره وتعليل الموضح مردود (وكمحذر بلا إيا) (قول المكودى كقوله أخاك أخاك الخ) البيت من الطويل وقائله مسكين بن عامر الدارمى والشاهد في أخاك حيث نصب بالالف على الاغراء بفعل واجب الحذف تقديره الزم أخاك وأخاك الثانى توكيد له ومن اسم ان ولا نافية للجنس وأخا اسمها منون منصوب بالفتحة ﴿ فان قلت ﴾ لا يعرب اسم لا الا إذا كان مضافا أو شبيها به ﴿ قلت ﴾ هذا من الشبيه بالمضاف لان له صفة لأخ أى كائنا له والخبر محذوف تقديره في الوجود وهذا أولى الوجوه التى ذكروا في لا أبا له الذى هو مثل هذا التركيب وان قرأته دون تنوين فهو مبنى على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها وله حينئذ هو الخبر والكاف في كساع اسمية بمعنى مثل خبر ان وساع اسم فاعل من سعى والهيجاء الحرب ويمد ويقصر والا كثر المد وهو هنا بالقصر لا غير لأجل الوزن وقد علمت ان من ذهب الى الحرب بغير سلاح فهو أول من يقتل (وقوله وقد فهم من هنا الخ) أى من قوله وكمحذر على مافيه (وقوله في قوله محذر) أى بكسر الذال المار في قوله نصب محذر (وقوله وهو مفهوم من

قوله فيما استتاره وجب وألف اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة ومغرى مفعول أول لا جعلا وكمحذر فى موضع المفعول الثانى وبلا متعلق باجعلا .

﴿ أسماء الأفعال والأصوات ﴾

إنما ذكر أسماء الأفعال والأصوات بعد التحذير والاغراء لأن بعض أسماء الافعال مغرى به نحو عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور البصريين :

(ما ناب عن فعل كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه)

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفاعل وخرج بالمثل اسم الفاعل والمصدر لأن معنى قوله كشتان فى كونه غير مفعول ولا فضلة فهو تتميم للحد وقد احتوى البيت على أربعة أسماء الأول شتان وهو بمعنى بعد وصه وهو بمعنى اسكت

قوله الخ) هذا غير صحيح لأن الذى فهم مما قال حذف العامل وجوبا والا فالمحذر به صرح به الناظم فى قوله اياك مع ونحوه مع وكمحذر على ما هو الحق فيه والحاصل أن كلام الناظم اشتمل على خمسة أمور التحذير الذى هو فعل الفاعل وهو مصرح به فى الترجمة الثانى اللفظ الذى وقع به التحذير وهو مصرح به فى قوله اياك مع قوله هنا وكمحذر أى وكلفظ محذر به الثالث الشخص المحذر بالكسر وهو مصرح به فى قوله نصب محذر الرابع الشخص المحذر بالكسر وهو مصرح به فى قوله نصب محذر الرابع الشخص المحذر بالفتح وهو مأخوذ لزوما لأنه يلزم من المحذر بالكسر المحذر بالفتح الخامس المحذر منه وهو قوله والشر ونسخ المكودى فيها تخليط وصوابه ما ذكرنا لك والله أعلم .

﴿ أسماء الأفعال والأصوات ﴾

(قول المكودى وهو مذهب جمهور الخ) وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء وقال بعض الكوفيين هى أفعال حقيقة وقال ابن صابر هى قسم رابع زائد على الاسم والفعل والحرف وسماه خالفة والحق القول الأول ودليل اسميتها تنوين بعضها كصه ومه ودخول الألف واللام على بعضها كالنجاء بمعنى انج وتصغير بعضها كرويدو مما ينفى فعليتها أنها لا تقبل علامات الافعال وعلى مذهب الجمهور فهل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان كصه فانه اسم لقولك اسكت واسكت هو الذى دل على الحدث والزمان وعدلوا حينئذ عن الفعل اليها للمبالغة فاذا قلت هيهات فمعناه بعد جدا ونزل أى أكثر النزول وصه أكثر السكوت وهكذا أو مدلولها المصدر وهو الحدث دون الزمان فصه حينئذ اسم لقولك سكوت أو هى دالة على الحدث والزمان كالفعل أقوال ثلاثة والأول هو المناسب لتسميتها اسم فعل وهو المشهور ﴿ فان قلت ﴾ هل ينبنى على هذه الأقوال الثلاثة شىء أم لا ﴿ قلت ﴾ ينبنى عليها أنها ان قلنا إنها أسماء الأفعال على مذهب الجمهور فلا محل لها وعلى القول الثانى محلها نصب كالمصدر وعلى الثالث محلها رفع (ما ناب عن فعل) فى كلام الناظم تقديم الحد وهو ما ناب الخ على المحدود وهو اسم فعل ولذا نكت عليه الوضح فقدم اسم فعل على ما ناب الخ (قول المكودى كشتان فى كونه غير معمول الخ) الضمير يعود على اسم الفعل من حيث هو لا خصوص شتان (وقوله فى كونه غير معمول الخ) أى لغيره وأشار بهذا إلى وجه شبه اسم الفعل بالفعل وهو أن كلا منهما عامل غير معمول فيه احترازا من كل ما ناب عن الفعل لكن هو معمول لعامل لفظى نحو ضربا زيدا فضربا معمول لاضرب الذى ناب عنه أو معنوى نحو أقائم الزيدان فقائم مبتدا معمول للابتداء وهكذا ﴿ فان قلت ﴾ المنوب عنه وهو الفعل لا يلزم أن يكون أبدا عاملا فكيف بنائبه الا ترى إلى الفعل الزائد ككان فى ما كان أصح علم من تقدما وكالفعل المكفوف عن العمل نحو قلما فانهما لا يعملان ولا يلزم أيضا أن يكون غير معمول فيه فما بالك باسم الفعل النائب ألا ترى إلى الفعل فانه يعمل فيه التجرد والنواصب والجوازم ﴿ قلت ﴾ أجيب عن الأول بأن اهمال الفعل نادر فلا اعتداد به وعن الثانى بأن المنفى عمل خاص وهو الفاعلية أو المفعولية وما يقال ان المراد لا يدفع الايراد يجاب عنه بأن المخاطب بهذا الكلام من علم الفعل واستقر عنده أنه غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية والمفعولية (وقوله ولا فضلة) أشار به لاخراج ان وأخواتها لأنها وان أشبهت الفعل فى كونها عاملة غير معمول فيها كاسم الفاعل خالفته فى أنها تهمل كثيرا إذا اتصلت بها ما الزائدة عملا بقوله: ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها ولاهمالها كثيرا سميت فضلة ولا يحتاج لقول المكودى ولا فضلة الا إذا جعلنا ما فى ما ناب الخ واقعة على اللفظ وأما ان جعلناها واقعة على الاسم بدليل الترجمة فتكون الحروف لم تدخل معنا لكن يكون مبنيا على جواز الاخراج بالجنس (وقوله بمعنى بعد) اعترض عليه بأن المعروف أن شتان بمعنى افترق والحق أنه يكون بمعنى افترق ويكون بمعنى بعد كما حكاه ابن القيم

وأوه وهو بمعنى أتوجع ومه وهو بمعنى انكفف وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم فعل والجملة خبر الأول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضى وقد أشار إلى الأول بقوله : (وما بمعنى افعل كآمين كثر) يعنى ان ورود اسم الفعل فى كلام العرب بمعنى الأمر كثير وكفى بكثرته أن منه نوعا مقيسا وهو فعال من الثلاثى كنزال وليس من الثانى والثالث مقيس ومثل بآمين وهو بمعنى استجب ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله : (وغيره كوى وهيهات نزر) يعنى أن اسم الفعل من غير الأمر نزر أى قل وشمل قوله غيره مابمعنى المضارع وقدمثله بقوله كوى ومعناه أتعجب ومابمعنى الماضى وقدمثله بقوله : هيهات ومعناه بعد ثم اعلم أن من أسماء الأفعال ماهو فى الأصل جار ومجرور وظرف وقد أشار اليهما بقوله :

(والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا)

فاتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف فعليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسه كقوله تعالى: عليكم أنفسكم . وبالباء كقولك عليك بزيد ودونك بمعنى خذ ويتعدى بنفسه كقولك دونك زيدا أى خذ زيدا وإليك بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو اليك عنى أى تنح عنى وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظا الثلاثة المذكورة وكذلك وكما أنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك والفعل مبتدا ومن أسمائه عليك مبتدا وخبر فى موضع خبر الأول ودونك مبتدأ وخبره هكذا وها للتنبيه ثم قال : (وكذا رويد بله ناصبين) يعنى أن رويد وبله من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك رويد زيدا وبله عمرا فلو خفضا ما بعدهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله : (ويعملان الخفض مصدرين) نحو رويد زيد وبله عمرو ومعنى رويد إذا كان اسم فعل أمهل وإذا كان مصدرا إمهالا ومعنى بله إذا كان اسم فعل دع وإذا كان مصدرا تركا وفهم منه ان الفتحة فى رويد وبله اذا كانا اسمى فعل فتحة بناء لأن أسماء الأفعال كلها مبنية وإذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب لأن المصادر معربة وفهم من قوله مصدرين

عن الاصمعى وحيث ثبت النقل سقط الاعتراض (وقوله وأوه) بضم الهمزة وفتح الواو المشددة وسكون الهاء وهذا أشهر لغاتها وحصل فيها فى القاموس ثلاث عشرة لغة (وقوله وهى بمعنى انكفف) أى انزجر ولا يفسر باكفف لأن اكفف متعد ومه لازم ﴿ وان قلت ﴾ ان آمين لازم واستجب متعد ومع ذلك فسرناه به ﴿ قلنا ﴾ هنا وجدنا مندوحة وهنالك لم نجدها (وما بمعنى افعل) (قول المكودى ان منه نوعا مقيسا) قد مر فى قول الناظم والأمر هكذا من الثلاثى وعبر الناظم بافعل ولم يعبر بمعنى الأمر اشارة الى ان اسم الفعل يكون بمعنى الأمر نحو صه والدعاء نحو آمين (وقوله وهو بمعنى استجب) هذا قول الأكثر وقيل إن آمين اسم من أسماء الله تعالى ومعناه اللهم والهمزة فيه ممدودة وقد تقصر وقد تشدد الميم كما فى القاموس (وغيره كوى وهيهات) فى هيهات ست وخمسون لغة ذكر منها فى القاموس احدى وخمسين وزيد عليه خمس انظرها فى حاشية شيخنا سيدى على قصارة واقتصر الأزهرى على احدى وأربعين (وقوله ثم اعلم الخ) هذه التوطئة ليست بتامة الفائدة والأولى أن يقول ثم اعلم أن اسم الفعل قسمان مرتجل أى مستعمل من أول الأمر اسم فعل كشتان وصه وأوه ومه وقد مر والقسم الثانى منقول والمنقول إما منقول من ظرف أو جار ومجرور أو من مصدر وقد أشار الى المنقول من ظرف أو جار ومجرور بقوله : (والفعل من أسمائه عليكا) (قول المكودى وبالباء كقولك عليك الخ) صريح كلام المكودى أن عليك تتعدى بالباء وانها ان تعدت بها فهى بمعنى الزم وكلاهما غير صحيح فانه صرح غير واحد بأنها لا تتعدى بالباء وما سمع من ذلك محمول على زيادة الباء كقوله عليه السلام: ومن لم يستطع فعليه بالصوم. فالباء زائدة فى المفعول ومن قال انها تتعدى بالباء والباء غير زائدة لم يفسرها بالزم كما يقتضيه المكودى بل فسرها باستمسك (وقوله وكذلك الخ) معنى كذلك أمسك فهى متعدية ومعنى كما أنت انتظر فهى متعدية ومعنى عندك خذ متعدية وتكون بمعنى توقف فتكون لازمة أولديك متعد بمعنى خذ ووراءك لازم بمعنى تأخر وأمامك لازم بمعنى تقدم ومكانك لازم بمعنى اثبت وبعدك لازم بمعنى تأخر ثم إن هذا النوع لا يستعمل غالبا الإمع الخطاب وشذ عليه رجلا ليسنى بمعنى ليلزم (كذا رويد بله ناصبين) المناسب للتوطئة التى قلنا أن يقول قبل هذا الشطر ثم أشار الى المنقول من المصدر وهو نوعان منقول من مصدر له فعل ومنقول من مصدر لا فعل له بقوله : كذا رويد الخ (قول كذى رويد زيدا) رويد فى الأصل مصدر أرود إروادا بمعنى أمهل إمهالا ثم صغر تصغير الترخيم بحذف زوائده التى هى الهمزة والألف وأوقعوا التصغير على أصوله ثم نقلوه وجعلوه إسم فعل مبنيا (وقوله ومعنى بله إذا كان اسم الفعل الخ) أشار بهذا إلى أن بله فى الأصل

انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل فى المصدر المضاف ورويد وبله مبتدآن والخبر فى كذا وناصبين حال من الضمير المستتر فى المجرور الواقع خبرا ومصدرين حال من فاعل يعملان والضمير فى يعملان عائد على رويد وبله فى اللفظ لا فى المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمى فعل غير اللذين يكونان مصدرين فى المعنى ثم قال : (وما لما تنوب عنه من عمل * لها) يعنى أن أسماء الأفعال تعمل عمل الافعال التى بمعناها فترفع الفاعل ان كانت لازمة نحو هيهات زيد ويكون فاعلها واجب الاضمار إذا كانت أمرا كنزال وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو عليك بزيد وتنصب المفعول ان كان فعلها متعديا نحو تراك زيدا ثم قال : (وأخر ما الذى فيه العمل) يعنى أنها فارقت الأفعال فى كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم فى الفعل فلا يقال فى تراك زيدا زيدا تراك وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرورة باللام موصولة أيضا وصلتها تنوب وعنه متعلق بتنوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الأولى والعائد على ما الأولى ضمير مستتر فى الاستقرار الذى ناب عنه المجرور والضمير العائد على ما الثانية الهاء فى عنه والتقدير والعمل الذى استقر للافعال التى نابت أسماء الافعال عنها مستقر لها أى الأسماء الافعال والظاهر ان ما فى قوله : ما الذى فيه العمل . زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن الذى بعدها موصول ولو قال * وأخر الذى فيه العمل * لكان أجود لسقوط الاعتذار عن ما وليس فى قوله : العمل إيطاء مع قوله : أيضا عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ثم قال: (واحكم بتنكير الذى ينون * منها وتعريف سواه بين) يعنى أن ما نون من أسماء الأفعال نكرة وما لم ينون منها معرفة فتقول صه ومه فيكونان معرفتين وصه ومه فيكونان نكرتين ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فانه لم يسمع فيه تنوين وما يلزم التنكير كواها ومعناه أعجب وهذا التنوين هو الذى يسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع فى بيان أسماء

مصدر لا فعل له من لفظه وإنما له فعل من معناه وهو دع واترك ثم نقل من المصدرية وجعل اسم فعل (وقوله انه يجوز فيهما التنوين الخ) اعلم أن رويد وبله اذا جرا ما بعدهما فهما مصدران قطعا معربان وان نصبا ما بعدهما فان كانا منونين فهما مصدران قطعا أيضا وان كانا غير منونين فهما اسما فعل قطعا (فان قلت) هذا التفصيل لا يؤخذ من الناظم والمأخوذ منه أنهما مهما عملا النصب فهما اسما فعل كانا منونين أم لا ولا يكونان مصدرين الا اذا عملا الخفض (قلت) بل التفصيل السابق يؤخذ من الناظم لأنه ذكر لفظ رويد وبله بغير تنوين فعلم منه انهما لا يكونان اسمى فعل إلا إذا كانا على تلك الحالة وهى حذف التنوين فلو نونا كانا على أصلهما من المصدرية وبه تعلم ان جعل المكودى هذا مفهوما من تسميتها مصدرين فقط يقتضى انه لا يؤخذ من الناظم الا ما قال وقد علمت انه يؤخذ من لفظ رويد وبله بغير تنوين (وما لما تنوب عنه من عمل * لها) (قول المكودى نحو عليك بزيد الخ) قد علمت أن مذهب الجمهور أن عليك لا يكون لازما وإنما يكون متعديا لأن فعله ألزم وما سمع فيه عدم التعدية فمحمول على زيادة الباء نعم على مذهب من يقول ان عليك تتعدى بالباء ويكون معناها استمسك فلا اشكال حينئذ واذا علمت الخلاف فى عليك فالأولى التمثيل باليك لأنه بمعنى تنح فهو متعد بحرف الجر قطعا ويستثنى من الناظم آمين وايه فانهما لازمان وقد نابا عن فعلين متعديين وهما استجب وزد تقول يارب استجيب دعائى وزدنى علما (وأخر ما الذى فيه العمل) علته أنها نائبة عن الفعل والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فلا يلزم من جواز تقديم المعمول على فعله جواز تقديمه على نائبه (قول كذلك من عمل) الأولى ان من عمل يتعلق بمحذوف بيان لما حال من ضمير الصلة العائد على ما (وقوله والظاهر ان ما فى قوله الخ) هذا على أن الواقع بعد ما هو لفظ الذى اسم موصول كما فى غالب النسخ ويوجد فى بعضها ما للذى بلام مكسورة حرف جر وذى اسم اشارة وحينئذ فما موصولة لا زائدة والعمل مبتدأ مؤخر وللذى خبر مقدم والجملة صلة ما والعائد الضمير المجرور بفى ولا يحتاج للاصلاح (واحكم بتنكير الذى ينون) (قول المكودى فتقول صه ومه الخ) بكسرة واحدة ومعنى صه بغير تنوين اسكت عن الكلام المعهود بيننا وان شئت تكلم بغيره وإن نونته فالمراد اسكت عن كل كلام فهو نكرة ومعنى مه بكسرة واحدة انكفف عن الأمر المعهود وان أردت أن تفعل غيره فافعله وان كان مه بالتنوين فالمراد انكفف عن كل شىء اذا علمت هذا تبين لك ان التعريف فى أسماء الافعال راجع الى تعيين الحدث والتنكير فيها راجع إلى عدم تعيينه (وقوله ومن أسماء الافعال الخ) قد يقتضى ان هذين القسمين الأخيرين غير داخلين فى كلام الناظم والصواب أنهما داخلان لأن قوله احكم بتنكير الذى ينون صادق بما إذا كان تنكيره جائزا وبما اذا كان تنكيره لازما وقوله وتعريف سواه صادق بما إذا كان تعريفه جائزا وبما إذا كان تعريفه واجبا وذهب بعضهم إلى أن أسماء الافعال كلها معارف منونة وغير منونة وانها أعلام ثم قيل كل لفظ منها علم شخص كنزال فانه علم على لفظ معين وهو انزل وصه علم على لفظ معين وهو اسكت وقيل كل لفظ علم على جنس لأن نزال علم على جنس النزول كسبحان علم على جنس التسبيح وعبارة الناظم كما قال الشاطبى تشعر بان التنوين وعدمه سماعى اذ لم يقل إذا

وهى نوعان أحدهما ماخوطب به مالا يعقل اما لزجره كعدس للبغل واماللدعائه كأوللفرس والآخر ماوضع لحكاية صوت حيوان كغاق لصوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار الى النوعين السابقين بقوله :

(وما به خوطب مالا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل)

يعنى ان ماخوطب به مالا يعقل من الحيوان من مشبه الفعل فى صحة الاكتفاء به يجعل صوتا وشمل قوله ماخوطب ماكان للزجر كعدس وماكان للدعاء كأوللفرس فان كليهما يخاطب به مالايعقل ومامبتدأ وهى موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير فى به عائد على الموصول وما بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهى موصولة أيضا وصلتها لايعقل والضمير العائد عليها الفاعل بيعقل ويجعل خبر المبتدأ وصوتا مفعول ثان بيجعل وهو على حذف مضاف اى اسم صوت ثم أشار إلى النوعين الأخيرين بقوله :

(كذا الذى أجدى حكاية كقب) يعنى ان من اسماءالاصوات ماأجدى حكاية أى أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ماكان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غيرالحيوان كقب ثم قال : (والزم بنا النوعين فهو قدوجب) يعنى انالبناء لازم فى النوعين ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعى أسماء الاصوت وأن يريد بهما أسماء الافعال وأسماء الاصوات وهو أجود لشموله جميع الباب ذا البناء فى جميع ذلك لازم وقوله فهو قد وجب تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم

أردت بل عبر بالحكم (وقوله وهى نوعان) الا أن كل نوع من النوعين تحته نوعان كما يعلم من كلامه بعد (ومابه خوطب مالايعقل) (قول المكودى فى صحة الاكتفاء به) هذا التشبيه يقتضى أن كلا من اسم الصوت واسم الفعل يكتفى به ولا يتوقف على غيره وهو كذلك فى اسم الصوت لانه مفرد لافاعل له أصلا وأما اسم الفعل فلا يكتفى به لانه متوقف على الفاعل الظاهر او المضمر فهو مركب فوجه الشبه انما هو بالنسبة لاسم الصوت المشبه لافى اسم الفعل المشبه به فلامعنى حينئذ للتشبيه واجيب بان اسم الفعل لما كان فاعله لايكون غالبا الاضميرا مستترا نزل منزلة المفرد الذى يكتفى بلفظه ثم ان الموضح تبعا لغيره أخرج بكون اسم الصوت شبيها باسم الفعل فى صحة الاكتفاء به نداء غير العاقل كالليل فى نحو قوله : ألا أيها الليل الطويل ألاانجلى * بصبح . . .
فالليل وان كان فيه خطاب مالايعقل لايسمى اسم صوت لانه لايكتفى به ﴿ واعترض ﴾ هذا بان نداء غير العاقل يصح الاكتفاء به أيضا لانه فى معنى جملة تامة وهى أنادى ليلا فلا يخرج حينئذ ﴿ وأجيب ﴾ بان الاكتفاء بالنداء انما يحصل فى نداء العاقل لانه بمجرد سماعه يقبل عليك وأما نداء غير العاقل فلا يكتفى به لانك لاتريد اقباله فيتوقف صحة الاكتفاء على الجواب وهو قوله فى هذا ألاانجلى بصبح (وقوله كعدس) قال فى القاموس عدس زجر للبغل وقد يطلق على البغل نفسه وهو فى الاصل اسم رجل كان يعنف على البغال فى زمن سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام فصارت البغال اذا سمعت اسمه انزجرت (وقوله كأو) بفتح الهمزة وسكون الواو مثل أو العاطفة قاله الدماميني ومعناها معنى جىء ومعنى يجعل فى كلام الناظم يسمى (كذا الذى أجدى حكاية كقب) (قول المكودى كغاق) بالغين المعجمة والقاف المكسورة وقد تنون (وقوله كقب) هو اسم لوقع السيف على شىء من حديد يقى به الانسان السيوف فى الحرب اوغيره ويسمى بالضربة ﴿ فان قلت ﴾ تسمية هذا النوع الاخير باسم صوت ظاهرة لانه حكاية لصوت الغير ومامعنى تسمية الاول كعدس وأو باسم الصوت وأى صوت هنالك ﴿ قلت ﴾ معنى ذلك ان الانسان لما كان يحتاج الى خطاب الدواب للحمل مثلا او للوقوف أو للسير أو للشرب وهى غير عاقلة لايمكن خطابها جعل لها أصواتا علامة على ماذكر وكررها عليها حتى صارت الدابة بحيث اذا سمعت صوتا من تلك الاصوات تفعل ماأراد الانسان بذلك الصوت ثم ان الغالب أن يصوت لها باصوات دون حروف كالصفير مناسبة لاصواتها لكن لما كان ذلك ثقيلا على الانسان لان عادته أن لايتكلم غالبا الا بالحروف جعلوا حروفا مجردة عن المعنى علامة على ذلك الصوت وسموه باسم الصوت وانما قالوا انه اسم للحاق التنوين لنوع منه لغة واذا ثبت اسمية النوع ثبتت اسمية الجنس (وألزم بنا النوعين) (قول المكودى وهو أجود) ﴿ اعترض ﴾ هذا الحمل بانه يوجب التكرار مع قوله سابقا : وكنياية عن الفعل بلا * تأثر ﴿ وأجيب ﴾ عن التكرار باجوبة منها أنه لما طال العهد حسنت الاعادة خشية الغفلة ومنها ان المقصود فيما مر بيان جملة أنواع الشبه التى من جملتها النيابة عن الفعل فكأنه ذكر استطرادا وجمعا للنظائر وذكره هنا اصالة على نحو ماقيل فى : وكل مضمر له البنا يجب . ومنها زيادة فى الرد على من يقول ان المنون من اسماء الافعال معرب قال ابن هشام فى الحواشى وهذا الاحتمال أعم فائدة ولا مانع منه والذى ذهب عليه هنا فى الموضح وتبعه الأزهرى وجمهور الشراح أن المراد بالنوعين نوعا اسماء الاصوات فقط وفعلوا ذلك لينتفى التكرار من أصله فلا يحتاجوا للجواب وانما بنى اسم الفعل لشبهه بالحروف العاملة كليت ولعل فى كون كل من اسم الفعل والحرف نائبا عن الفعل وعاملا غير معمول فيه وأما أسماء الاصوات فبنيت لشبهها بالحروف المهملة كلام الابتداء ونعم

﴿ نونا التوكيد ﴾

(للفعل توكيد بنونين هما ✽ كنوني اذهبن واقصدنهما)

يعني أن الفعل يؤكد بنونين احداهما ثقيلة كالنون في اذهبن والاخرى خفيفة كالنون في اقصدنهما ومعنى توكيد الفعل بهما انهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فاذا قلت اضربن ففيه توكيد لاضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله للفعل شمول جميع الافعال فأزال الابهام بقوله :

(يؤكدان افعل ويفعل آتيا ✽ ذا طلب أو شرطا اما تاليا ✽ أو مثبتا في قسم مستقبلا)

يعني ان هذين النونين لا يؤكدان جميع الافعال بل يؤكدان ماذكر وذلك الامر بصيغة افعل وشمل قوله افعل الامر والدعاء لانه أمر في المعنى وشمل أيضا الامر للواحد والواحدة والاثنين والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول اضربن يازيد واضربن ياهند واضربان واضربن واضربنان ويؤكدان أيضا المضارع بشروط أولها أن يكون مستقبلا وهو المراد بقوله آتيا وفهم منه أن المضارع اذا أريد به الحال لا يؤكد بهما الثاني أن يكون ذا طلب فشمل المقرون بلام الامر نحو لا يقومن وبلا الناهية نحو لا تقومن وباداة تحضيض أو عرض نحو هلا تقومن أو تمن نحو ليت زيدا يقومن أو استفهام نحو هل تقومن الثالث أن يقع بعد ان الشرطية المقرونة بما نحو فاما ترين وهو المراد بقوله : أو شرطا اما تاليا . أى أو شرطا تاليا إما الرابع أن يقع جوابا للقسم

ويلى فى كون كل منهما غير طالب لغيره ولا مطلوب لغيره والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ نونا التوكيد ﴾

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الباب السابق اشتراكهما فى الدلالة على المبالغة فى الحدث فمعنى صه اسكت وبالغ فى السكوت ومعنى اسكتن المؤكد بالنون اسكت وبالغ فيه الا أن الاول دل على المبالغة بذاته والثانى بالنون ولذلك أخر هذا الباب أو تقول المناسبة أن اسم الفعل نائب عن الفعل والنونان توكيد للفعل (للفعل توكيد بنونين هما) (قول المكودى تحقيق معنى الفعل) أى الذى هو الضرب فى مثاله بعد (وقوله فهو أبلغ من المجرد الخ) بعد اتفاقهم على أن الفعل المؤكد بهما أبلغ من المجرد قال البصريون كل واحد من النونين أصل لتخالف بعض أحكامهما كابدال الخفيفة ألفا وقال الكوفيون ان الخفيفة فرع الثقيلة اما لأنها مختصرة منها واما لان التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة فاذا أكدت بالخفيفة فكأنك ذكرت الفعل مرتين واذا أكدت بالشديدة فكأنك ذكرت الفعل ثلاث مرات أو أربعا وهو الذى اختاره الخليل واستدل بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبا وبنحو ليسجنن وليكونا فان زليخا كانت حريصة على سجن يوسف أكثر من كونه من الصاغرين فلذلك أتى فى الاول بالشديدة والثانى بالخفيفة وقال السعد الخفيفة أصل لان الشديدة لا يؤتى بها الا عند الاحتياج لزيادة التوكيد فهذه أقوال ثلاثة والظاهر أنه لا ينبنى عليها وأخذ من تقديم الناظم الخبر وهو جار ومجرور على المبتدا حصر توكيد النونين للفعل على حد لا فيها غول وأما : ✽ أقائلن احضروا الشهودا ✽ فمن أندر الضرورة وسهل ذلك شبه الوصف بالفعل (يؤكدان افعل) (قول المكودى وذلك الامر بصيغة افعل الخ) تبع عبارة الناظم بافعل وهى قاصرة لانها لا تشمل الا الأمر من الثلاثى مع ان الامر يؤكد بهما مطلقا ثلاثيا كما مثل ورباعيا كدحرج وخماسيا كانطلق وسداسيا كاستخرج (وقوله والدعاء) نحو ✽ فانزلن سكينة علينا ✽ (وقوله واضربن ياهند) أصله اضربى بياء المؤنثة المخاطبة ثم أكد باحدى النونين فالتقى ساكنان حذفنا الياء لدفعهما وأبقينا ماقبل النون مكسورا دليلا على الياء المحذوفة لقوله بعد واشكله قبل مضمر الى ان قال والمضمر احذفنه وقوله واضربان أصله اضربا أكد بالنون وسلمت الالف لقوله بعد : والمضمر احذفنه الا الالف . وقوله واضربن أصله اضربوا ثم اكد فالتقى ساكنان حذفنا الواو لذلك وابقينا ماقبل النون مضموما دليلا على الواو لقوله بعد : واشكله قبل مضمر . إلى أن قال والمضمر احذفنه وقوله واضربنان أصله اضربن بنون مفتوحة خطاب لجماعة النسوة فاكد بنون التوكيد الشديدة اذ الخفيفة لا تقع بعد الالف وسيقول ولم تقع خفيفة بعد الالف الخ فالتقى ثلاثة أمثال فلو حذفنا نون النسوة الضمير لفتح ماقبله فيلتبس بخطاب المفرد المذكر فتركوا النونين على حالهما وأتوا بألف فاصلة بين الامثال لقوله بعد : والفا زد قبلها مؤكدا الخ (وقوله ويؤكدان أيضا المضارع بشروط الخ) فى جعل هذه الامور الاربعة كلها شروطا نظر لانه يقتضى انه اذا فقد واحد منها لا يصح توكيد المضارع وليس كذلك بل وجود الشرط الاول وهو الاستقبال لا بد منه فاذا وجد معه واحد من الاشياء الثلاثة المذكورة بعد صح التوكيد فكان الصواب ان يعدها شرطين فقط احدها الاستقبال وثانيهما كونه واحدا من هذه الثلاثة وفهم من الناظم أيضا ان الفعل لو كان ماضيا لا يؤكد وهو كذلك لان الماضى حاصل والحاصل لا يحتاج للتأكيد (وقوله فاما ترين) أصله قبل الاسناد إلى ياء المؤنثة ترآ على وزن تخشى لانه من رأى ثم نقلنا حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء ثم حذفت الهمزة تخفيفا فصار ترا

وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله : أو مثبتا فى قسم مستقبلا. وقوله توكيد مبتدا وخبره فى المجرور قبله وبنونين متعلق بتوكيد لانه مصدر وهما كنونى اذهبن إلى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لنونين وافعل مفعول بيؤكدان ويفعل معطوف عليه وآتيا حال من يفعل وذا طلب حال بعد حال وشرطا معطوف على ذا طلب وتاليا نعت لشرطا وإما مفعول مقدم بتاليا ومثبتا معطوف على شرطا وفى قسم متعلق بمثبتا ومستقبلا نعت لمثبتا ويجوز أن يكون آتيا حالا من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال ويكون ذاطلب حالا من الضمير المستتر فى آتيا ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفادا من قوله ذاطلب أوشرطا لماعلم من أن الطلب والشرط لايكونان الامستقبلين ويؤيده قوله فى قسم مثبتا مستقبلا ثم اعلم أن نونى التوكيد يؤكدان غيرماذكر على وجه القلة والى ذلك أشار بقوله :

(وقل بعـد ما ولم وبعـدلا * وغير إما من طوالب الجزا)

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعدما والمراد بهاما الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد اداة الشرط غير إما فمثاله بعـد ماالزائدة قولهم بعين ماأرينك ههنا ومثاله بعد لم قوله :

يحسبه الجاهل مالم يعلما * شيخا على كرسيه معمما

ومثاله بعد لاقوله عز وجل: واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة. ومثاله بعد الشرط بغير إماقوله :

فمهما تشأ منكم فزارة تعطكم * ومهما تشأ منه فزاره تمنعا

أراد تمنعن فابدل من النون الخفيفة ألفا فى الوقف وغير مخفوض عطفا على لاولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ فى بيان ماينشأ عن دخولها من التغيير فقال :

ثم اسند الى الياء فصار ترايْن بياء ساكنة فالتقى ساكنان الالف والياء فحذفنا الالف لدفعهما لقول الناظم بعدواحذفه أى الالف لام الكلمة من رافع هاتين أى الياء والواو وهنا الفاعل ياء فصار ترين فدخل الجازم وهو إن الشرطية المدغمة فى ما الزائدة فحذفت النون ثم بعد حذف النون اكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ساكنان ولاسبيل لحذفهما فتحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة لقوله بعد وفى واو ويا شكل يجانس اقتفى فصار فاماترين بكسر الياء وهو معرب مجزوم بحذف النون اذنون التوكيد فصل بينها وبين الفعل بالياء فهى غير مباشرة وقدمر قول الناظم: واعربوا مضارعا ان عريا الخ (وقوله وهو مستقبل مثبت) ومثاله: تالله لأكيدن أصنامكم. وتقدم مفهوم افعل ويفعل وهو الماضى ومفهوم آتيا وبقى مفهوم ما اذا كان مضارعا مستقبلا لكن بعد غير طلب ولا اما ولاقسم فلا يؤكد نحو يقوم زيد غدا ومفهوم فى جواب قسم مثبت انه اذا كان فى جواب قسم منفى لايؤكد كقولك والله لايقوم زيد غدا (وقوله ويجوز أن يكون الخ) أى آتيا فى كلام الناظم ليس بمعنى مستقبلا لئلا يتكرر مع قوله مستقبلا بعدبل المراد به جائيا فينتفى التكرار وهذا هو الظاهر وان كان الاحتمال الاول اصرح فى المراد (وقوله ولايرادبه قيدالاستقبال) أى وإلاتكرر مع قوله مستقبلا (وقوله ويكون حينئذالخ) هذاجواب عن سؤال مقدر كانه قيل له على هذا الاحتمال الأخير يكون جواب القسم مصرحا فيه بالاستقبال والنوعان قبله من أين يؤخذ شرط الاستقبال فيهما فأجاب بقوله مستفاد من قوله ذا طلب الخ (وقل بعد ماولم) (قول كذى بعين ماأرينك الخ) هذامثل تقوله لمن أراد أن يخفى عليك أمرا وأنت تنتظره والمعنى انى أرى ذلك الامر الذى تريد أن تخفيه بعينى كما أراه بعينى ههنا ومازائدة وأرى مضارع رأى ولما أكد بالنون قلبت ألفه لام الكلمة ياء ولم تحذف لكون الفاعل ضمير متكلم وهوغير واو ولا ياء وسيقول قريبا: وان يكن فى آخر الفعل ألف الخ وههنا وبعين متعلقان بأرينك (وقوله قوله يحسبه الجاهل الخ) البيت من الرجز وقائله أبو حيان الفقعسى يصف جبلا قدعمه الخصب وحف به النبات قاله العينى وتبعه جمع والحق انه يصف لبنا حين صبه فى قدح وطلعت عليه الرغوة لان السوابق واللواحق تدل عليه والهاء فى يحسبه مفعول أول وهى عائدة على الاحتمال الاول على الجبل وعلى الثانى على اللبن والجاهل فاعل يحسب وما ظرفية مصدرية وشيخا مفعول ثان ليحسب ومعمما بصيغة اسم المفعول نعت شيخا وعلى كرسيه متعلق بمعمما والشاهد فى يعلما حيث أكد بعد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ويحتمل أن تكون الالف لاطلاق القافية وفتحة الميم فتحة اعراب بناء على ان لم ناصبة وعليه قراءة ألم نشرح بفتح الحاء (وقوله قوله عزوجل واتقوا فتنة الخ) فأكد تصيبان بعدلا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لاتصيبن خبرية صفة لفتنة فتكون الفتنة عامة للظالمين وغيرهم لاخاصة بالظالمين لانها قدوصفت بانها لاتصيبن الظالمين خاصة وقيل لا ناهية انظر الازهرى (وقوله فمهما الخ) البيت من الطويل وقائله الكميت ومهما اسم شرط جازم وتشأ مجزوم فعل الشرط وفزارة بزاى وراء بينهما ألف قبيلة من غطفان ممنوع من الصرف فاعل تشأ وتعطكم جواب الشرط مجزوم بحذف الياء واعراب العجز كاعراب الصدر والشاهد فى تمنعا فانه مؤكد بعدمهما بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا والمعنى ان هذه القبيلة ان أرادت العطاء فعلت وان أرادت المنع فلايقدر أحد أن يتعرض لها وظاهر الناظم استواء التوكيد بين هذه الاربعة فى القلة وليس كذلك بل

(وآخر المؤكد افتح كابرزا) فعلم ان حق آخر المؤكد بهما الفتح لأنهم جعلوا الفعل معها بمنزلة خمسة عشر فتقول اضربن ولا تقومن وابرزن ولا تبرزن وآخر مفعول مقدم بافتح والمؤكد نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح ثم انه قد يعرض فى أواخر الأفعال المؤكدة بالنونين عوارض توجب لها غير الفتح أشار اليها بقوله :

(واشكله قبل مضمر لين بما * جانس من تحرك قد علما)

يعنى ان الفعل المؤكد باحدى النونين اذا كان فاعله مضمرا لينا فانك تجعل فى آخر الفعل شكلا مجانسا لذلك المضمر وشمل قوله لين ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول هل تقومان يازيدان وهل تقومون يازيدون وهل تقومن ياهند وشمل أيضا الصحيح الآخر كالمثل المذكورة والمعتل الآخر نحو هل تغزوان يازيدان وهل تغزن يازيدون وهل تغزن ياهند ثم ان الضمير اللين ان كان غير ألف حذف لالتقاء الساكنين واليه أشار بقوله : (والمضمر احذفنه) وأل فى المضمر للعهد أى المضمر المتقدم وهو اللين فتقول هل تقومن يازيدون وأصله هل تقومون فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال:

التوكيد بعدما ولاقليل وبعدلم وأداة الجزاء غير أما أقل من القليل (وآخر المؤكد افتح) (قوله كذى بمنزلة خمسة عشر) فيكون الفعل مع النون مركبين وهو مذهب الناظم تبعا للفارسى وابن السراج وفى الغرة انه الصحيح وقال سيبويه والسيرافى والزجاج الفتحة عارضة للساكنين وبيان ذلك أن الفعل إما أن يكون مبنيا قبل اتصال إحدى نونى التوكيد به أم لا فان كان مبنيا قبل الاتصال نحو اضرب فبالضرورة اذا اتصلت به إحدى النونين التقى ساكنان فقلبوا سكون الأول فتحة وان كان معربا قبل الاتصال نحو هل تقوم فاذا اتصل به إحدى النونين بنى على السكون كما هو الأصل فيلتقى ساكنان قلبنا سكون الأول فتحة ويبنى على القولين انه على الأول الفعل مبنى على الفتح ولا إشكال وعلى الثانى مبنى على السكون المقدر فيما قبل النون المانع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لدفع التقاء الساكنين وفى قوله ابرزا اشارة الى أن الطالب اذا وصل الى هذا المحل وأتقن ماقبله ينبغى له أن يبرز على أقرانه لأنه حاز من علم العربية الوصل للمطلوب حظا وافرا (واشكله قبل مضمر) هذا مستثنى من قوله وآخر المؤكد افتح كأنه قال محل وجوب الفتح إذا كان الفاعل غير واو ولا ياء ولا ألف والا فالحكم هو قوله واشكله الخ ويستثنى مسئلة أخرى وهى الفعل المسند الى نون الاناث بقوله وألفا زد قبلها مؤكدا الخ اذا علمت الاستثناءين تبين لك ان قول الناظم آخر المؤكد الخ يكون خاصا بالمسند إلى الظاهر والى الضمير المستتر وكل منهما إما أن يكون الفعل معه صحيح الآخر أو معتلا بالواو أو بالياء أو بالألف وتقلب ياء ومجموع ذلك ثمان صور أمثلة المسند الى الظاهر الأربعة ولا يكون إلا مضارعا لايضربن ولايغزن ولا يرمين ولايسعين يازيد أمثلة الضمير المستتر الاربعة لاتضربن يازيد ولاتغزون ولا ترمين ولا تسعين يازيد فيفتح ماقبل النون فى الصور الثمان وان كان الفاعل واوا أو ياء أو ألفا كما هو موضوع قوله واشكله الخ فتارة يكون لام الكلمة صحيحا وتارة يكون معتلا بواو أو ياء أو ألف فاذا ضربت أحوال لام الكلمة الأربعة فى أحوال الفاعل الثلاثة صارت الصور اثنتى عشرة صورة وكلها يشملها واشكله قبل مضمر الخ إلا أن الناظم استثنى بعد صور الألف لام الكلمة وهى ثلاث لأن فيها تفصيلا مذكورا فى قوله وان يكن فى آخر الفعل الخ فبقى قوله واشكله شاملا لصور تسع فقط ثلاث فيما اذا كان لام الكلمة صحيحا وهى الامثلة الثلاثة الاول عند المكودى وثلاث فيما إذا كان لام الكلمة واوا وهى الامثلة الثلاثة الاخيرة عنده أيضا وبقى عليه ثلاث وهى ما إذا كان لام الكلمة ياء وستقف عليها فأشار الى الصورة الاولى مما إذا كان لام الكلمة صحيحا وأسند الى ألف الاثنين بقوله فتقول هل تقومان بتشديد النون بعد الألف حذفوا نون الرفع لتوالى الامثال ولا تحذف الالف لقوله وهو معرب بالنون المحذوفة لتوالى الامثال لان نون التوكيد غير مباشرة وأشار الى الثانية منه إذا أسند الى الواو بقوله وهل تقومن الخ أصله كما مر أول الكتاب تقومون فهو مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فى النون فحذفنا الواو لقوله والمضمر احذفنه الا الالف وأبقينا الضمة قبلها دالة عليها فهو معرب بالنون المحذوفة لتوالى الامثال لان النون غير مباشرة والفاصل هو الواو المقدرة وأشار الى الثالثة منه إذا أسند إلى الياء بقوله وهل تقومن ياهند الخ أصله تقومين ياهند وتصريفه كما قبله الا أن ذلك بالواو وهذا بالياء ثم شرع فى بيان الصور الثلاث فيما اذا كان لام الكلمة واوا فأشار الى الاول منه إذا أسند الى الالف بقوله هل تغزوان الخ وتصريفه مثل تصريف هل تقومان يازيدان ثم أشار الى الصورة الثانية منه اذا أسند الى الواو بقوله وهل تغزن

(إلا الألف *) وانما لم تحذف الالف لخفتها فتقول هل تقومان والهاء فى اشكله عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أى اشكل آخره وقبل متعلق باشكله ولين نعت لمضمر وأصله لين بالتشديد خفف كما يخفف حى وميت ولا يصح ضبطه بكسر اللام لان اللين مصدر ولين صفة الا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس وبما متعلق باشكله وما موصولة وهى واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصارا تقديره بما جانس المضمر وقد علما فى موضع الصفة لتحرك وظاهره انه تتميم والمضمر مفعول بفعل مضمر يفسره احذفنه والالف منصوب على الاستثناء ثم ان الفعل إذا كان آخره ألفا فان له حكما غير ماتقدم وله حالتان احداهما أن يكون مرفوعه غير الياء والواو والاخرى أن يكون مرفوعه الياء والواو وقد أشار الى الاول بقوله :

(وان يكن فى آخر الفعل ألف * فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء)

أى اجعل الالف الذى فى آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعا غير الياء والواو ويعنى بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تخشيان يازيدان

يازيدون وأصله تغزوون بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجمع ثم استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفنا الاول لالتقاء الساكنين ثم بعد ذلك أكد وفعل به مافعل بتقومن يازيدون ثم أشار الى الصورة الثالثة منه إذا أسند الى الياء بقوله وهل تغزن ياهند أصله تغزوين بواو مكسورة لام الكلمة وياء المؤنثة المخاطبة ساكنة ثم قد استثقلت الكسرة فى الواو فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الواو لدفعهما ثم أكد وفعل مامر فى تقومن ياهند فهذه ست صور وبقى عليه ثلاث فيما اذا كان لام الكلمة ياء أولها أن يكون الفاعل ألفا نحو ترميان يازيدان وتصريفه كتصريف تقومان يازيدان المار ثانيها أن يكون الفاعل واوا نحو هل ترمن بضم الميم يازيدون وأصله هل ترميون بكسر الميم وضم الياء ثم استثقلت الضمة على الياء فنقلت للميم فالتقى ساكنان حذفت الياء فبقى هل ترمون فأكد وفعل به مامر فى هل تقومن يازيدون ثالثها أن يكون الفاعل ياء نحو هل ترمن ياهند أصله قبل التوكيد ترميين بياءين الأولى لام الكلمة مكسورة والثانية للمخاطبة فاعل ثم قل استثقلت الكسرة فى الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء الاولى ثم أكد وفعل به مامر فى هل تقومن ياهند فهذه تسع صور داخلة فى واشكله الخ تزاد على الثمان السابقة تصير سبع عشرة صورة تزاد عليها صور ما اذا كان لام الكلمة ألفا وهى ثلاث كما ستعرفه تصير عشرين زد عليها صور الفعل المسند لنون النسوة وهى اربع تصير الصور أربعا وعشرين وهى التى حققها العلامة سيدى محمد بنانى وهى جليلة غاية ومن لم يحققها أشكل عليه هذا الباب وقد رأيت فى هذه تأليفين صغيرين الا أنهما جعلا صورها عشرين ورتباها على كون الفاعل ضمير مفرد مذكر أوضمير مفرد مؤنث أوضمير مثنى أوجمع مذكر أوجمع مؤنث فهذه خمس وفى كل إما أن يكون آخر الفعل صحيحا أو ألفا أو واوا أو ياء فهذه أربع فاذا ضربناها فى الخمس السابقة كانت بعشرين واسقطا الصور الاربع المسند فيها الفعل الى الظاهر مطلقا التى هى من جملة مايشمله وآخر المؤكد افتح الخ وقالا انما يشمل صورا أربعا وهى المسند فيها الفعل الى الضمير المستتر والصواب ماذكرناه والله أعلم (الا الألف) أى ألف التثنية الضمير (قول كذى لخفتها) الصواب فى التعليل ماقاله الرضى من انها اذا حذفت وقع هنا لبس وبيانه انك لو حذفت الالف لفتح ماقبل النون وفتحت النون (٧) انها انما كسرت لاجل الالف فيصير هل تقومن فيلتبس خطاب المثنى بخطاب المفرد المذكر وقوله فهو على حذف مضاف هذا سهو منه رحمه الله بل لاحذف لان الضمير عائد على آخر المؤكد فى قوله وآخر المؤكد الخ (وقوله واصله لين الخ) فهو صفة مشبهة فلذلك صح كونه وصفا لمضمر (وقوله وليس بقياس) أى كما هو المأخوذ من قوله سابقا ونعتوا بمصدر كثيرا الخ حيث نسب النعت للعرب (وقوله ثم ان الفعل اذا كان الخ) الاولى أن يقول ثم ان محل كون الحرف الآخر يبقى ويحرك بمجانسه حيث رفع الفعل ضميرا إذا كان الآخر غير ألف فان كان ألفا فله حالتان احداهما إلى آخر كلامه ويستفاد منه أن هذه المسألة مستثناة من قوله واشكله قبل مضمر الخ (وان يكن فى آخر الفعل ألف) (قول كذى وشمل غيرهما أى الياء والواو وألف التثنية الخ) المناسب للترتيب أن يقول وشمل ما إذا رفع غير ضمير أصلا بأن رفع الظاهر الى آخر أمثلته وما اذا رفع ضميرا مستترا وما إذا رفع ألفا وعلى ذلك يرتب الامثلة (وقوله نحو هل تخشيان) بنون التوكيد واصله تخشى فلما أسند للألف قلبت الالف ياء فصار تخشيان بنون الرفع ثم أكد فالتقى ثلاثة أمثال حذفت نون الرفع لذلك فهو معرب بثبوت النون المحذوفة لتوالى الامثال لان الالف فاصل وهذه الصورة الاولى من صور الالف الثلاث التى وعدنا بها ومن أدخل هذه

والظاهر مطلقا نحو هل يخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهندان وهل يخشين الزيدون وهل يخشين الهندات والضمير المستتر نحو هل تخشين فتقلب الألف فى جميع ذلك ياء ثم مثل فقال : (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر وألف اسم يكن والخبر فى المجرور ويحتمل أن يكن تامة بمعنى وجد وهو أظهر والهاء فى قوله فاجعله عائدة على الألف وفى منه عائدة على الفعل ورافعا حال من الهاء فى منه وغير مفعول برافع وياء مفعول ثان لأجله والتقدير اجعل الألف من الفعل ياء فى حال كون الفعل رافعا غير الياء والواو ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله :

(واحذفه من رافع هاتين وفى * واو ويا شكل مجانس قفى)

يعنى أن الألف الذى فى آخر الفعل الذى كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء يحذف إذا رفع الفعل الياء والواو ويجعل الضمير الذى هو واو أو ياء محركا بحركة مجانسة فتحرك الواو بمجانسها وهو الضم وتحرك الياء بمجانسها وهو الكسر فتقول فى نحو يخشى رافعا للواو هل تخشون وأصله تخشى فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لتجانسها مع الواو ومثل ذلك فيما كان فاعله الياء :

(نحو اخشين يا هند بالكسر ويا * قوم اخشون واضمم وقس مسويا)

فالمثال الأول لما كان مرفوعه الياء والثانى لما كان مرفوعه الواو فالعمل فى ذلك مثل ما ذكرت لك فى المثال السابق والضمير فى قوله : واحذفه عائد على الألف وهاتين اشارة إلى الواو والياء وشكل مبتدأ ومجانس فى موضع الصفة لشكل وقفى خبر لشكل وفى واو متعلق بقفى ثم قال:

الصورة فى واشكاله الخ وجعله شاملا لصور عشر فقد غلط وأما الصور بعد المسند إلى الظاهر أو إلى الضمير المستتر فهى من أفراد قوله وآخر المؤكد افتح كما مر وذكر هنا لكون الألف تقلب ياء (وقوله والظاهر مطلقا) أى مفردا أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا فى الجميع وقد مثل بجميع ذلك والياء الواقعة فى جميعها قبل النون مفتوحة مقلوبة عن الألف لام الكلمة والنون مباشرة للفعل فى الجميع فهو مبنى (وقوله المستتر نحو هل تخشين) بفتح الياء وفاعله ضمير يعود على المفرد المذكر المخاطب (كاسعين سعيا) ﴿ ان قلت ﴾ القياس أن يقال اسعن بحذف الياء لأنه أمر مبنى على حذف الألف ﴿ فالجواب ﴾ أن الأمر مأخوذ من المضارع كيفما كان المضارع والمضارع فى نحو هذا يجزم بحذف الألف قبل التوكيد نحو ليسع زيد فاذا أكد رجعت الألف وقلبت ياء فتقول ليسعين زيد ولم تبق الألف محذوفة كما كانت قبل التوكيد لأنه قبله كان معربا فالجازم أثر فى لفظه فحذف الألف فلما اتصلت به نون التوكيد صار مبنيا وصار الجازم لا يؤثر فى لفظه وانما يؤثر فى محله فرجعت الالف وقلبت ياء ولو بقيت الالف محذوفة لكان الجازم أثر فى لفظه فيكون المضارع معربا بحذف الالف مبنيا لاتصال النون به فى وقت واحد وهو جمع بين نقيضين فاذا أخذ الأمر من المضارع قبل توكيده كان مبنيا على حذف الألف لأن المضارع مجزوم بحذفه وان أخذ الأمر من المضارع بعد توكيد المضارع بقى على حالته من إثبات الألف وقلبها ياء (واحذفه من رافع هاتين) (قول المكودى وأصله تخشى الخ) هذا أصله قبل الاسناد فاذا أسندته الى واو الجمع كما هنا صار هل تخشاون اجتمع ساكنان الالف لام الكلمة وواو الجمع حذفنا الالف لدفع التقاء الساكنين ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركنا الواو بحركة تجانسها وهى الضمة لقوله وفى واو ويا شكل الخ وهذه هى الصورة الثانية من صور الالف (وقوله ومثل الخ) نحو هل تخشين بكسر الياء وأصله قبل الاسناد هل تخشى أسند الى ياء المؤنثة المخاطبة فصار هل تخشاين فالتقى ساكنان فكسرت الياء لقوله وفى واو ويا شكل الخ وهذه الصورة الثالثة من صور الالف (نحو اخشين يا هند) أصله اخش مبنى على حذف الالف ثم أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة فصار اخشاى برد الألف وياء ساكنة لأنه لما أسند الى الياء بنى الأمر على حذف النون فرجعت الألف إذ المضارع المسند الى الياء يجزم بحذف النون فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لالتقاء الساكنين لقوله واحذفه من رافع الخ فبقى اخشى يا هند فالياء فاعل كما تقول فى المضارع أنت تخشين بحذف الألف والياء ساكنة ثم أكد بنون التوكيد مطلقا وهى خفيفة فى مثالى الناظم فالتقى ساكنان لا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة لقوله وفى واو ويا شكل الخ (ويا قوم اخشون) ياقوم منادى مضاف الى ياء التكلم ويصح فيه أن يكون نكرة مقصودة مبنى على الضم وأما اخشون فأصله اخش مبنى على حذف الالف ثم أسند الى واو الجمع فردت الالف لانه لم يبق مبنيا عليها بل صار مبنيا على حذف النون كما ان مضارعه يجزم بحذفها فصار اخشاو فالتقى ساكنان حذفنا الالف لدفعهما لقوله واحذفه من رافع الخ فصار اخشو كما تقول فى المضارع أنتم تخشون ثم بعد حذف الألف أكد فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الواو بحركة تجانسها وهى الضمة لقوله وفى واو ويا شكل الخ وما ذكرناه فى تصريف هذين المثالين هو الصواب وما فى الازهرى لا معول عليه اذ لا موجب لقلب الالف ياء مع أن الالف محذوفة فى المضارع أيضا واذا علمت تصريف هذين المثالين على

(ولم تقع خفيفة بعد الألف * لـكن شديدة وكسرها ألف)

يعني أن نون التوكيد الخفيفة لاتقع بعد الالف وانما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثنى وانما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع في غير الوقف بين ساكنين الا والأول حرف لين والثاني مدغم وشمل قوله الألف ألف التثنية كقوله تعالى : ولا تتبعان . والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الاناث نحو لا تضربنان يا هندات وهو المنبه عليه بقوله :

(وألفا زد قبلها مؤكدا * فعلا إلى نون الاناث أسندا)

وإنما شمل قوله الالف الالفين لوجود علة المنع فيهما وانما لحقت الالف قبلها للفصل بين الامثال وهي نون الضمير ونون التوكيد وخفيفة فاعل بتقع وبعد متعلق بتقع وشديدة معطوف بلكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنفة ويمكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديدة وألفا مفعول مقدم بزد ومؤكدا حال من الفاعل المستتر في زد

ماهو الحق وتصريف مثالي المكودي السابقين تبين لك أن حذف الالف قبل التوكيد ليس لأجل نون التوكيد بل لمجيء ياء الضمير أو واوه فليس حذف الالف خاصا بالتوكيد فقول الناظم واحذفه من رافع هاتين ليس خاصا بهذا الباب ﴿ فان قلت ﴾ لم لم تحذف الياء والواو هنا مع أنهما ضميران وحذفا فيما مر حيث قال والمضمر احذفنه ﴿ قلت ﴾ أجيب بأنهما حذفا هنالك لبقاء ما يدل عليهما وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وأما هنا فما قبلهما مفتوح فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما لأن الفتحة لا تدل على ياء ولا واو (ولم تقع خفيفة بعد الالف) (قول كدي لشبهها بنون المثنى) الأولى أن يقول تشبيها لها بنون الرفع لأن نون المثنى في الاسم ونون الرفع في الفعل ونون التوكيد في الفعل (وقوله لأنه لا يجمع الخ) هنالك حذف بين والاصل لانه يلتقي ساكنان ولا يجمع في غير الوقف وهو الوصل بين الخ وأراد بهذا الكلام أن يذكر الموضع الذي يجوز الجمع فيه بين ساكنين وصلا ويقال له التقاء الساكنين على حده وطريقته التي يجوز الجمع فيها وحاصله أنه ان كان الأول حرف مد ولين والثاني مدغم جاز ثم ان كان الساكنان معا في كلمة جاز اتفاقا : كالضالين . وحاجه قومه . وان كانا في كلمتين نحو اضربا الزيدين ففي صحة الجمع خلاف والمشهور جوازه ولذلك أطلق المكودي فان كانت نون التوكيد الواقعة بعد الألف شديدة فالتقاء الساكنين على حده وهو جائز وان كانت خفيفة فهو على غير حده وهو غير جائز (وقوله كقوله تعالى ولا تتبعان) بتشديد النون قراءة الجمهور مضارع اتبع ووقع في اعراب هذه الآية اختلاف كثير حتى كتب من بغداد للشيخ الكندي وأعربها جماعة من أهل الشام بما هو غير ظاهر وكذلك الصفدي والحق ان اعرابها لا ناهية وتتبعان مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والالف فاعل ونون التوكيد غير مباشرة لفصل الالف ولذا قلنا انه معرب ﴿ فان قلت ﴾ كما تحذف النون للجازم تحذف لتوالي الأمثال وهنا اجتمعا معا فمن أين لك أن النون حذفت للجازم ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن نون التوكيد لا تتصل بالفعل إلا بعد دخول أداة طلب أو مسوغ مما مر في قوله آتيا ذا طلب الخ وان تقدم الطلب بما يجزم جزم قبل اتصال نون التوكيد به وهنالك قراءة أخرى ولا تتبعان بسكون التاء الثانية وتشديد النون مكسورة من تبع الثلاثي واعرابها كالقراءة قبلها وهنالك قراءة لابن ذكوان داخل السبع ولا تتبعان من اتبع لكن النون التي بعد الالف مخففة مكسورة ثم اختلفوا على هذه القراءة فقيل النون للتوكيد بناء على قول من يقول بجواز وقوع الخفيفة بعد الالف مستدلا بهذه القراءة ولا يتم الاستدلال بها الا لو جعلنا الواو للعطف ولا للنهي قال ابن الناظم ويحتمل أن يكون الواو للحال ولا نافية والنون بعد الألف نون الرفع والفاعل مرفوع وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال (وقوله لا تضربنان) أصله تضربن فهو مضارع مبني على السكون لاتصال نون الاناث الفاعل به ثم أكد بالشديدة فالتقى ثلاثة أمثال فلو حذفنا نون الاناث الاولى لفتحت البناء فيلتبس بخطاب المفرد المذكر فأبقوا نون الاناث وفصلوا بينها وبين نون التوكيد بألف تسمى ألف الفرق وكسروا النون والفعل مبني لاتصال نون النسوة به وقد مثل المكودي بما إذا كان لام الكلمة صحيحا وهي احدى الصور الاربع التي وعدنا بها والثانية أن تكون لام الكلمة واوا نحو هل تغزونان والثالثة أن تكون لام الكلمة ياء نحو هل ترمينان يا هندات الرابعة أن تكون لام الكلمة ألفا وتقلب ياء نحو هل تسعينان بسكون الياء فقفعل بهذه الثلاث كما فعل بالاول فتبين أن الصور أربع وعشرون كما مر لا عشرون (وألفا زد قبلها مؤكدا) (قول كدي لوجود علة المنع الخ) وهي التقاء الساكنين على غير حدها وبيانه انك لو أتيت بنون التوكيد الخفيفة وصلا بعد أحد الالفين التقى ساكنان على غير حدها (وقوله وهي نون الضمير ونون التوكيد الخ) وفيها اذ ذاك نونان اذ الخفيفة لا تقع بعد الألف (وقوله وخفيفة فاعل) هذا على ما في غالب النسخ من رفع خفيفة صفة لنون محذوفة وفي بعض النسخ بنصب خفيفة فيكون فاعل تقع يعود على النون وخفيفة حال من الفاعل

وفعلا مفعول بمؤكدا وأسندا فى موضع الصفة لفعل والى متعلق باسندا ثم ان النون الخفيفة تحذف فى موضعين أشار الى الاول منهما بقوله : (واحذف خفيفة لساكن ردف) يعنى ان نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا القيها ساكن كقولك اضرب الرجل ومثله قوله :

لاتهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه

وفهم من قوله لساكن انها مرادة معنى لان حذفها لعارض لفظى وهو التقاء الساكنين وفهم من قوله ردف ان الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها ثم أشار الى الثانى بقوله : (وبعد غير فتحة إذا تقف) يعنى ان النون الخفيفة تحذف أيضا إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن يازيدون واخرجن ياهند بعد ان تحذف من اخرجن الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين فاذا وقفت عليها ذهبت نون التوكيد لانها لاتثبت فى الوقف فيرجع حينئذ ماحذف لاجلها وقد أشار الى ذلك بقوله :

(واردد اذا حذفتها فى الوقف ما * من أجلها فى الوصل كان عدما)

يعنى انك اذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ما كان حذف لاجلها فى الوصل وهو والواو والياء من اخرجن من اخرجن فتقول يازيدون اخرجوا وياهند اخرجى وفهم منه أيضا ان حذفها لغرض الوقف وانها مرادة معنى وردف فى موضع الصفة لساكن وبعد متعلق باحذف وكذلك إذا وإذا حذفتها متعلق باردد وهاعائدة على النون وما مفعول باردد وهى موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفتين لاجل السكون وصلتها عدما ومن أجلها وفى الوصل متعلقان بعدما والتقدير اردد فى الوقف اذا حذفت النون الشىء الذى عدم من أجلها فى الوصل ثم قال :

(وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول فى قفن قفا)

الضمير فى وأبدلنها عائد على النون الخفيفة يعنى انها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفا فتقول فى اضربن فى الوقف اضربا وفى قفن قفا وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل : لنسفعن . وليكونن لنسفعا وليكونا ووقفا مصدر فى موضع الحال من فاعل أبدلنها أى فى حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لاجل الوقف .

المقدر (واحذف خفيفة لساكن ردف) (قول كدى اضرب الرجل الخ) بفتح باء اضرب وأصله اضربن مؤكد بالنون الخفيفة فلما اتبعها ساكن حذفت وبقيت الباء مفتوحة دليلا على ان الفعل مؤكد ولو كان غير مؤكد لكسرت الباء على أصل التقاء الساكنين (وقوله ولا تهين الفقير الخ) هكذا فى بعض نسخ المكودى باثبات الواو فى ولاتهين الخ وحينئذ فلا اشكال أن البيت من المنسرح والذى فى غالب النسخ لاتهين الخ بحذف الواو وهو الذى فى الموضح وفى كثير من كتب العربية وهذا لايصح من جهة العروض وقول بعض البيت من الخفيف سهو لان السوابق واللواحق تدل على انه من المنسرح فمن السوابق قوله منها :

لكل هم من الهموم سعه * والصبح والمسا لافلاح معه

ومن اللواحق قوله :

قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه

فاقبل من الدهر ماأتاك به * من قرعينا بعيشه نفعه

وهى قصيدة فيها حكم كثيرة وقائلها الاحبط جاهلى كان قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة والشاهد فى لاتهين وأصله قبل دخول لا عليه تهين مضارع أهان ثم أدخلت عليه لا فجزمته بالسكون على النون فالتقى ساكنان الياء عين الكلمة والنون لام الكلمة فحذفنا الياء ثم أكدناه بنون التوكيد الساكنة وحذفت نون التوكيد وبقى النون قبلها مفتوحا دالا عليها فهو مؤكد مبنى فى محل جزم بلا الناهية وقول يس انه مجزوم بسكون مقدر فى آخره منع منه أشتغال النون لام الكلمة بالفتحة التى أتى بها لاجل نون التوكيد المحذوفة للساكنين سهو لاقتضائه انه يبقى معربا فى اللفظ وان اتصلت به النون وليس كذلك اذ الفعل قبل دخول النون كان مجزوم اللفظ فلما أكد بالنون لم يبق فيه اعراب لالفظا ولا تقديرا ولم يبق الا المحل قال الشيخ بنانى ومن العجب ان مثل ذلك وقع للعلامة ابن ذكرى والكمال لله ومثل ماوقع لابن ذكرى وقع لشيخنا سيدى على قصارة وفاعل تهين ضمير المخاطب والفقير بالنصب مفعوله وعلك لغة فى لعل والكاف اسمها وان تركع خبرها ومعنى الركوع الحط والواو فى والدهر واو الحال ومن معنى البيت قول الشاعر :

لاتحقرن امرأ ان كان ذا ضعة * كم من وضيع من الاقوام قد رأسا

فرب قوم حقرناهم فلم نرهم * اهلا لخدمتنا صاروا لنا رؤسا

(واردد إذا حذفتها) (قول المكودى فتقول يازيدون اخرجوا الخ) أى فى الوقف لكن يكون التوكيد حينئذ مجهولا إذ لايدرى هل الفعل أكد وحذفت منه النون كما هو الموضوع أو لم يؤكد ﴿فان قلت﴾ إذا كان الجهل موجودا فالأولى أن يقال ان النون لاتؤكد

﴿ مالا ينصرف ﴾

(الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا)

يعنى ان الصرف هو التنوين الذى يبين به ان الاسم الذى يتصل به يسمى أمكن وماصرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده فى هذا الباب أن يبين الاسماء التى لاتنصرف

بعد الواو والياء الاوصلا لا وقفا وهو أولى من قولهم انها أكد بها ثم حذفت ورفع ماحذف لاجلها وجهل الحكم ﴿ قلت ﴾ أجيب بأنهم لما أبدلوها بعد الفتحة ألفا فى الوقف علمنا ان التوكيد بها غير خاص بالوصل إذ الواو والياء أختان للالف وجهل التوكيد معهما وقفا لايضر والله أعلم .

﴿ مالا ينصرف ﴾

وجه المناسبة بين البابين ان نونى التوكيد يؤكدان الفعل فلهما تعلق به والاسم الذى لاينصرف له تعلق بالفعل لشبهه به ثم اختلفوا فى اشتقاق المنصرف على أقوال أولاها انه مشتق من الصرف بكسر الصاد وهو الخالص من اللبن لان المنصرف خالص من شبه الفعل لكن يلزم عليه الاشتقاق من غير المصدر وهو قليل وقد مر فى المعرب والمبنى ان للاسم أقساما ثلاثة الأول غير متمكن ولا أمكن وهو المبنى لكونه أشبه الحرف فى أحد الوجوه المارة فى قوله كالشبه الوضعى الخ الثانى متمكن أمكن وهو الذى لم يشبه الحرف أصلا وهو الذى مر من المبتدأ والخبر إلى النداء الثالث متمكن غير امكن أى معرب غير منصرف لشبهه بالفعل وهو المراد هنا وهذان القسمان الاخيران داخلان فى قوله سابقا : ومعرب الاسماء الخ . (الصرف تنوين أتى مبينا * معنى) مراد الناظم بقوله معنى بقاؤه على الأصل بحيث لم يشبه لاحرفا ولافعلا (قول المكودى وماصرح به من أن الصرف هو التنوين) أى تنوين التمكين لامطلق التنوين وهذا قول من أقوال ثلاثة ثانيها أنه تنوين التمكين مع الجر ثالثها انه جميع أنواع التنوين الاربعة الخاصة بالاسم التى هى تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض والقول الأول كما قال المكودى هو مذهب المحققين ﴿واستشكل﴾ بالمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فان هذه الثلاثة منصرفة ولاتنوين صرف فيها أما الأولان فلا تنوين فيهما أصلا وأما الثالث ففيه تنوين لكنه ليس للتمكين وإنما هو للمقابلة ﴿وأجيب﴾ بان الاولين النون فيهما قائمة مقام التنوين فى الدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده ولذلك تحذف للاضافة كما يحذف التنوين لها ويدلك على أن النون بمنزلة التنوين ان الحرف الذى قبل النون فيهما منزل منزلة حركة المفرد والنون فيهما منزلة منزلة الحركة الثانية وهى المسماة بالتنوين فى المفرد فيكون الصرف تنوينا أو نونا قائمة مقامه وخص الناظم التنوين بالذكر لانه الأصل وأجيب عن جمع المؤنث بان فيه تنوينين أحدهما محذوف وهو تنوين الصرف وإنما حذف لانه ساكن وتنوين المقابلة ساكن كما انه يحذف لأل والاضافة واذا علمت أن جمع المؤنث منصرف تقديرا فلا حاجة لاستثناء الموضح له وقول من قال ان المثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث واسطة بين المنصرف وغيره غير ظاهر لانه لاتمكن الواسطة (وقوله لوجود علتين الخ) أشار بهذا إلى أن حقيقة الاسم الذى لاينصرف وانه مافيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامها ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس فى قوله :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

والمراد بالعلة الخروج عن الاصل وبيان ذلك ان الاصل فى الاسم أن يكون مفردا ليس على وزن الفعل غير معدول ولا مؤنثا ولا معرفة ولا مركبا ولا مزيدا ولا وزنا عجميا ولا وصفا فان خرج الاسم عن الاصل بفقد اثنين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام اثنين منع من الصرف الذى هو التنوين لانه صار شبيها بالفعل ووجه الشبه ان الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما من جهة اللفظ والأخرى من جهة المعنى أما التى من جهة اللفظ فهى اشتقاقه من لفظ المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه وأما التى من جهة المعنى فهى احتياجه فى حصول الفائدة الى الفاعل أو مايقوم مقامه ومايحتاج فرع عما لايحتاج فاذا شابه اسم فعلا فى مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو علة تقوم مقامهما فلايوجد فيه الجر والتنوين كما لايوجدان فى الفعل فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط فلاأثر لهما نحو أجيمال تصغير أجمال جمع جمل ففيه علتان كل منها لفظية وهما الجمع والتصغير فينون ويخفض بالكسرة وأما اجتماع علتين معنويتين فلا يمكن لان التى من جهة المعنى انما هى العلمية والوصف كما ستعرف ذلك والعلمية والوصف لايمكن اجتماعهما وقول بعض انهما اجتمعا فى حائض وقال ان فيه علتين معنويتين الوصف والتأنيث سهو لأن التأنيث علة لفظية كما يأتى وتسميتهم التأنيث معنويا فى نحو هند انما هو فى كونه ليس بالتاء ولا بالالف . ثم ان هذه العلل التسع منها مايقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وذلك شيآن ألف التأنيث

وانما ذكر الصرف وعرفه لأن بمعرفته يعرف الاسم الذى لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فهو غير منصرف ثم ان جميع مالا ينصرف اثناعشر نوعا خمسة فى النكرة وسبعة فى المعرفة وقد شرع فى القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال :

(فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع)

يعنى أن ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أى كانت مقصورة أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هى فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا نحو ذكرى وسلمى وحبلى وسكرى وحمراء وأسماء وزكرياء وانما منعت ألف التأنيث وحدها لانها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم ألف التأنيث فألف التأنيث مبتدأ وخبره منع ومطلقا حال من الضمير فى منع العائد على المبتدأ وحواه صلة الذى والعائد من الصلة الى الموصول الضمير المستتر فى حواه والهاء فى حواه عائد على ألف التأنيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار إلى النوع الثانى مما يمنع فى النكرة فقال :

(وزائدا فعلان فى وصف سلم * من أن يرى بتاء تأنيث ختم)

يعنى ان زائدى فعلان وهما الالف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذا كانتا فى وصف سلم من أن يختم بتاء التأنيث والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلان وفهم من قوله فى وصف أن هاتين الزيادتين لو كانتا فى غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان وفهم منه أن الوصف المحتوى على هاتين الزيادتين إذا أنث بالهاء لم يمتنع نحو ندمان

مطلقا وصيغة منتهى الجموع وباقيها لابد فيه من وجود علتين احداهما معنوية وهى لا تكون الا أحد شيئين علمية أو وصف والأخرى لفظية وهى مع الوصف أحد أمور ثلاثة وهى على ترتيب الناظم زيادة الالف والنون أو وزن الفعل أو العدل ومع العلمية فاحد أمور سبعة اما مع التركيب المزجى أو مع زيادة الألف والنون أو مع التأنيث بغير ألف أو مع العجمة أو مع وزن الفعل أو مع ألف الالحاق أو مع العدل ﴿ تنبيه ﴾ تسميتهم نحو أحمد ممنوعا لعلتين فيه مسامحة لأن كل علة لا تؤثر وحدها بل مجموعهما هو الذى يؤثر فكل واحدة كأنها جزء علة (وقوله وانما ذكر الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ترجم بما لا ينصرف ثم عرف داخل الترجمة الصرف فأجاب عنه المكودى بان بمعرفة الصرف يعرف ما لا ينصرف (وقوله اثنا عشر نوعا الخ) ﴿ فان قلت ﴾ هذا مخالف لما ذكرنا من أن العلل الموجودة فى الأنواع تسع ﴿ قلت ﴾ لا مخالفة لأنه راعى هنا ما يكون مع العلمية أو مع الوصف أو دونهما والعلل سابقا عدت اجمالا من غير مراعاة شىء (وقوله خمسة فى النكرة الخ) هذا سهو لأنه يقتضى ان هذه الخمسة لا تمنع من الصرف الا إذا كانت نكرة وليس كذلك بل تمنع مطلقا كما يأتى فالصواب أن يقول خمسة فى النكرة والمعرفة وهو الموجود فى بعض نسخه ومع ذلك ففيه شىء (فألف التأنيث مطلقا منع) (قول المكودى نحو ذكرى الخ) مصدر ذكر فهو نكرة علم على امرأة وحبلى وصف خاص وسكارى جمع سكران وحمراء بالمد وصف وأصله حمرى كسكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفه الفا أخرى فوقع فى الصورة جمع بين ألفين وهو محال لفظا وحذف الأولى ينافى المد الذى سيقت له ولو حذفت الثانية لم يبق ما يدل على التأنيث فقلبوا الثانية همزة ولم يقلبوا الأولى لفوات المد إذا علمت هذا فاسناد المد الى الهمزة مجاز لأنها منقلبة عن ألف التأنيث والا فالممدود ما قبلها (وقوله وأسماء) علم على امرأة وليس جمع اسم حتى يعترض عليه بأن الهمزة فيه أصلها واو (وقوله وزكرياء) تبع فى التمثيل به المرادى ومثله للموضح وهو اسم للنبى المعلوم لكن قالوا يتوقف فى كون همزته منقلبة عن ألف التأنيث على ثبوت عربيته والذى حققه بعض المحققين انه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة (وقوله وهما التأنيث الخ) فالتأنيث علة راجعة للفظ ولزوم التأنيث أى علامته فكلامه على حذف مضاف علة راجعة للمعنى إذ اللزوم منزل منزلة العلمية لأن العلم لازم لمسماه كالألف ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين التأنيث بالألف والتأنيث بهاء التأنيث حتى قلتم ان الأول قائم مقام علتين والثانى قلتم لابد فيه من علة أخرى معا كما يأتى فيمكن الجواب بما قيل ان ألف التأنيث لازمة لا يمكن انفكاك الكلمة عنها بمعنى انك إذا أردت المذكر فازالتها لا تصح والتاء تكون غير لازمة نحو قائمة فانها تحذف مع المذكر وحمل وفاطمة مما فيه التاء لازمة على ما فيه التاء غير لازمة وتأمله (وزائدا فعلان فى وصف سلم) (قول المكودى لم يمنعا الخ) أى لأجل الوصف فلا ينافى انهما قد يمنعان لأجل العلمية كما يأتى فى قوله كذاك حاوى زائدى الخ على أن الصواب حذف هذا المفهوم لأن الوصف عنده أحد العلتين فهو الموضوع فلا يخرج به شىء لا انه شرط (وقوله نحو سرحان)

فانك تقول فى مؤنثه ندمانة فقال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فانك تقول فى مؤنثهما غضبى وسكرى. ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة وزائدا معطوف على الضمير المستتر فى منع العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمعمول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدا فعلان ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ماتقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك وفى وصف متعلق بزائدا وسلم الى آخر البيت فى موضع الصفة لوصف وختم فى موضع المفعول الثانى ليرى وبتاء متعلق بختم ثم أشار الى الثانى فقال :

(ووصف اصلى ووزن أفعلا * ممنوع تأنيث بتا كأشهلا)

يعنى ان الوصف إذا كان على وزن افعل وكان مؤنثه ممنوعا من التاء ينصرف وفهم منه ان أفعل إذا لم يكن وصفا انصرف كأ فكل اسم للرعدة وفهم منه ان أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع من الصرف كأربع من أسماء العدد وفهم منه أيضا ان الوصف إذا لم يكن على وزن افعل لم يؤثر فى المنع كضارب وفهم منه أن افعل الصفة إذا أنث بالهاء ينصرف كقولهم أرمل للفقير فان مؤنثه أرملة وشمل افعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى وما لا مؤنث له كأكمر للعظيم الكمرة لأن قوله ممنوع تأنيث بتا شامل له وشمل أيضا ما اسميته عارضة كأدهم ووصف معطوف على زائدا ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم فى زائدا فعلان وأصل نعت له وهو الذى سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدا ووزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وبتا متعلق بتأنيث ثم صرح بمفهوم قوله أصلى فقال : (وألغين عارض الوصفيه * كأربع) يعنى ان وزن افعل إذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها فى المنع لعروضها وذلك كاربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك أرنب أى ذليل واصله الأرنب وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك أيضا يلغى عارض الاسمية والى ذلك أشار بقوله : (وعارض الإسمية) وهو عكس اربع ومعناه ان أفعل يكون فى الأصل وصفا فيجرى مجرى الأسماء فتلغى الاسمية ويمتنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله :

(فالادهم القيد لكونه وضع * فى الأصل وصفا انصرافه منع)

هو اسم للذئب والأولى أن يمثل بنحو ريحان لأن سرحان مكسور السين فهو خارج بما قبل وهو لفظ فعلان (وقوله نحو ندمان الخ) محل صرف ندمان إذا كان من المنادمة وهى المكالمة عند شرب الخمر وغيره وأما ان كان من الندم فهو ممنوع من الصرف لأنه يقال فى مؤنثه ندمى أيضا ثم ان المكودى جعل المانع من الصرف هنا الوصف مع زيادة الألف والنون حيث قال سابقا المانع له من الصرف الألف والنون والصفة ولا يؤخذ كون المانع أمرين من الناظم إلا إذا جعلت فى من قوله فى وصف بمعنى مع على حذف مضاف والتقدير على الاعراب الثانى عند المكودى وهو الحق وزائدا فعلان مع منع وصف سلم الخ كذلك أى يمنعان من الصرف كما منعت ألف التأنيث وهذا الذى قرر به هو مذهب جمهور البصريين وهو الذى فى التسهيل وقال بعض البصريين وهو الذى فى الباب السادس من المغنى ان المانع زيادة الالف والنون فقط قيل وهو ظاهر عبارة الناظم من غير تأويل ووجه هذا القول ان الألف والنون قاما مقام ألف التأنيث (ووصف أصلى ووزن فعلا) (قول كذى كأربع من أسماء العدد) كونه اسما للعدد المعلوم وهو أصله والوصفية طارئة عليه فلا تعتبر وهذا هو قوله وألغين عارض الوصفيه (وقوله أرمل للفقير الخ) أى وصف للفقير احترازا مما إذا كان وصفا عاما فان مؤنثه رملاء بدون تاء ومن ذلك ماحكاه ابن السكيت من قوله عام أرمل أى قليل المطر وسنة رملاء أى قليلة المطر فأرمل فى هذا ممنوع من الصرف وانما اشترط هذا الشرط لأن المضارع لا تلحقه هاء التأنيث فاذا لحقت الوصف ضعف عن شبه المضارع فلا يمنع من الصرف (وقوله للعظيم الكمرة) بفتح الميم كالحشفة وزنا ومعنى كما فى القاموس والصباح وما شاع على الألسنة من سكون الميم لغة عامية (وقوله معطوف على وصف) الأولى قراءته بالنصب فيكون منصوبا على انه مفعول معه (وألغين عارض الوصفية) الاضافة فيه مع الاضافة فى قوله وعارض الإسمية من اضافة الصفة إلى الموصوف أى وألغين الوصفية العارضة والاسمية العارضة ويتعين قراءة الاسمية فى كلام الناظم بسكون لام التعريف واثبات همزة الوصل فى الدرج وذلك ضرورة ثم ان هذا البيت والذى بعده لو حذفهما الناظم ما ضره للاستغناء عنهما بمفهوم وصف أصلى (قول المكودى وأصله الأرنب) أى ان هذا اللفظ فى الأصل اسم للحيوان المعلوم ثم نقل وجعل وصفا وليس المراد ان أرنب بدون أل معدول عن الأرنب بأل لأنه لا معنى له قال ابن غازى الصواب ابدال الناظم كأربع بكأرنب لأن أربع فقد شرط ما يمنع من الصرف لأنه يقبل التاء فيقال أربعة فهو خارج مما مر (فالأدهم القيد لكونه وضع) فى كلام الناظم تقديم العلة على

من أسماء القيد أدهم وهو فى الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الاسمية وبقى غير منصرف على مقتضى الاصل فتقول مررت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم فى ذلك أرقم لنوع من الحيات وأسود للحية أيضا فالأدهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشيء من الشيء وانصرافه منع خبر المبتدا ولكونه متعلق بمنع وفى الأصل متعلق بوضع ثم ان من الاسماء التى على وزن افعل ما جاز فيه الصرف ومنع الصرف والى ذلك أشار بقوله :

(وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفة وقد ينلن المنعا)

أجدل اسم للصقر وأخيل اسم لطائر ذى خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الأسماء صفات لا فى الأصل ولا فى الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف ووجهه انه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر فى أجدل لأنه من الجدل وهو القوة وأخيل لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن المنعا أن الصرف هو الكثير ثم أشار الى النوع الرابع مما لا ينصرف فى النكرة فقال :

(ومنع عدل مع وصف معتبر * فى لفظ مثنى وثلاث وأخر)

يعنى ان هذه الأسماء التى ذكرها فى هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف أما مثنى فهو وصف معدول عن اثنين اثنين فاذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فاذا قلت مررت بقوم ثلاث فمعناه أيضا مررت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما أخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع الأخرى أنثى آخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال وبالاضافة فعدل عما يستحقه من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال :

(ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لأربع فليعلما)

يعنى ان موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين فى امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع ووزن مبتدا والخبر فى قوله كهما أى مثلهما وأدخل كاف التشبيه على الضمير لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الخبر ثم أشار الى النوع الخامس فقال :

المعلول لضيق النظم والأصل فالأدهم القيد انصرافه منع لكونه وضع فى الاصل وصفا ثم ان الذى يمنع من الصرف انما هو أدهم بدون أل وأما المقرون بأل فهو مصروف وقرنه الناظم بأل ضرورة (قول المكودى لنوع من الحيات) القاموس الأرقم أخبث الحيات واطلبها للناس أو ما فيها سواد وبياض أو ذكر الحيات أو الأسود الحية العظيمة انتهى وبه يعلم ما فى الأزهرى (وأجدل وأخيل وأفعى) (قول كدى أجدل اسم للصقر) بفتح الصاد اسم للطائر الذى يصطاد قاله الجوهرى وهو الباز وقيل بل هو أعم (وقوله اسم لطائر ذى خيلان) جمع خال وسيقول الناظم وشاع فى حوت وقاع الخ وهذا الطائر أخضر على جناحه نقط تخالف لونه يقال له الشقراق والعرب تتشاءم به وقيل طائر عظيم الرأس يصطاد العصافير وهو أول طائر صام لله (وقوله اسم لضرب من الحيات) يضرب بها المثل فى الظلم يقال أظلم من أفعى وذلك أنها لا تبنى لنفسها بيتا وكل بيت قصدته هرب أهله منه وتركوه لها خوفا منها (وقوله معنى الصفة) أى الذى هو الاشتقاق باعتبار لفظها والا فهى أسماء أصلا وحالة راهنة ثم ان الاشتقاق فى الأولين ظاهر كما قال كدى وأما فى الأخير الذى هو أفعى فهو غير ظاهر لأنه لا مادة له من لفظه وانما له مادة من معناه وهو الإذاية لأنها إذا ذكرت تصور الانسان إذايتها (ومنع عدل مع وصف معتبر) العدل اخراج اللفظ عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه (قول المكودى جاء القوم مثنى الخ) الاولى أن يمثل بنحو مررت بقوم مثنى لان الموضوع أن يكون الوصف اصطلاحيا ويكون اللفظ مجرورا وأما مثنى فى مثاله فهو حال والحال وان كانت وصفا لكن معنى لا اصطلاحا (وقوله فمعناه جاء القوم اثنين اثنين الخ) أشار بهذا الى أن مثنى وما ذكر معه من الاعداد معدولة عن أصول اعدادها المكررة لا المفردة فقط ففى العدل زيادة معنى ليس فى الاصل من دون تكرار فاذا قلت مررت بقوم ثلاثة فقد حصرت عدتهم وإذا قلت مررت بقوم ثلاث فالمراد انك مررت بهم ثلاثة ثلاثة سواء كثر عددهم أو قل وانما عدلوا عن الاصل المكرر للاختصار فان مثنى مثلا اخصر من اثنين اثنين (وقوله معدول عن الالف واللام) أى عن ذى الالف واللام فهو على حذف مضاف والمعنى ان آخر المجرد من أل معدول ومختصر من المقرون بها (وقوله وذلك لانه الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ولو احتجتم الى جعل آخر بدون ال معدولا عن المقرون بها فقال وذلك الخ (وقوله وحق ما كان كذلك الخ) أى وحق اسم التفضيل إذا كان جمعا أن يستعمل بال الخ لانه إذا كان مجردا من أل والاضافة تلزم فيه عدم المطابقة لقوله: وان لمنكور يضف أو جردا الخ وهنا قد

(وكن لجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا)

يعني أن الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان كمفاعل أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمفاعيل يمنع صرفه لقيام الجمع مقام علتين وهما الجمع وعدم النظير في الواحد وشمل قوله مفاعل ما أوله ميم كمساجد وما أوله غيرها كدارهم وشمل قوله المفاعيل ما أوله ميم كمصابيح وما ليس أوله مما كدنانير وكافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول مشبه ثم ان من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفا نحو عذارى ولا اشكال في منع التنوين منه والآخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين والى ذلك أشار بقوله :

(وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجره كسارى)

يعني ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجرى مجرى سار في لحاق التنوين في آخره في حالتي الرفع والجر فتقول هذه جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم منه انها على الأصل كالصحيح فتقول رأيت جوارى وفهم من قوله كالجوارى ان نحو عذارى ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة والتنوين في سار للصرف ويخالفه أيضا ان المقدر في باب جوار الفتحة والمقدر في باب سار الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره

وجدناه مجردا من أل والاضافة وهو مطابق فادعوا انه معدول عن المقرون بأل فتلزم فيه المطابقة لقوله وتلو أل طبق وماقال كذى هو مذهب الجمهور ورده الفارسى بأن المعدول يكون تابعا لاصله فان كان أصله معرفة كان معرفة نحو أمس وسحر المعدولين عن الأمس والسحر فكل من الأصل والمعدول معرفة وأخرهنا نكرة والأخر معرفة فلايصح أن يكون معدولا عنه ولهذا قالوا الصواب هنا ما حرره المرادى وتبعه الموضح ان أخر معدول عن آخر الفرد وذلك أن القياس في اسم التفضيل إذا كان مجردا من أل والاضافة أن يكون مفردا مذكرا وهنا أخر مجرد فحقه أن يؤتى بالمفرد لكن عدل عن المفرد الى الجمع وأصل آخر أأخر بهمزتين قلبت الثانية ألفا (وكن لجمع مشبه) كان ينبغى للناظم أن يذكر هذا البيت والابيات بعده عقب قوله فألف التأنيث الخ لأن في كل منهما علة قامت مقام علتين ولذلك نكت الموضح بذكره ذلك هنالك (قول المكودى مفتوح الفاء) المراد بالفاء أول الكلمة سواء كان فاء الكلمة حقيقة كقناديل أو زائدا كمصابيح (وقوله وهما الجمع وعدم النظير الخ) فالجمع علة معنوية وعدم النظير علة لفظية كما صرح به الأزهرى وقال يس الصواب ان العلتين اللتين قامت مقامهما علة واحدة هما الجمعية ولزومها والجمعية علة لفظية ولزومها علة معنوية شبيهة بالعلم في كونها لازمة كما ان العلم لازم لمسماه ومعنى كونه لا نظير له في الآحاد ان سائر جموع التكسير للكثرة له نظير في الآحاد فنظير رسل مثلا عنق ونظير رجال كساء ونظير حمر قفل ونظير غرف صرد اسم لطائر ونظير حجج عنب ونظير قتلى سلمى ونظير صبية قربة وهكذا ولا يرد أفعال كأجمال ولا أفعل كأكلب فلم يسمع على وزنهما مفرد لانهما جمعا قلة وحكم جموع القلة حكم الفرد بدليل التصغير على لفظه فتقول اجيمال وانما سمى هذا الجمع بصيغة منتهى الجموع لأن جمع التكسير إذا لم يكن على هذه الصيغة يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى كأصل بضمتين جمع أصيل فيجمع أصل على آصال وآصال على أصائل فقد بلغ أقصى جموع التكسير فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى وأما جمع سلامة فقد يجمع نحو صواحب فقد جمع على صواحبات (وقوله نحو عذارى) جمع عذراء وهى البكر التى لا زالت بخاتم ربها وأصل عذارى عذارى بياء مضمومة دون تنوين ثم تقول تحركت الياء فى الأصل وانفتح ما قبلها فى الحالة الراهنة فقلبت ألفا فلا يمكن تنوين الراء لأجل الالف وأما الاعراب فعلى الالف تعذرا وهذا الاستعمال فى المعتل غير غالب والغالب هو منطوق الناظم (وذا اعتلال منه كالجوارى) (قول المكودى من حذف الحركة الخ) لا معنى له والصواب أن يقول فى بقاء كسرة مابعد الالف على حالها وعدم ابدالها فتحة ليحترز به من نحو عذارى (وقوله فى لحاق التنوين) الأولى أن يقول فى حذف يائه وتنوين ما بعد الالف وليس المراد انه كسار فى كل وجه وبه يسقط اعتراضاه (وقوله مررت بجوار الخ) جوار مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة تخفيفا وعوض منها التنوين وأصله جوارى بياء محركة دون تنوين ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فوقع هنالك بعض ثقل بوقوع ياء ساكنة آخرا فحذفت فوقع اخلال بصيغة منتهى الجموع لانه لم يبق بعد الالف الا حرف واحد فعوض من الياء التنوين وهذا مبنى على أن منع الصرف سابق على الاعلال وقيل الاعلال سابق على منع الصرف فأصله حينئذ جوارى بالتنوين فحذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم حذفوا تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها فعوضوا منها التنوين قال الرضى وهذا القول أرجح (وقوله وظاهر النظم الخ) هذا الاعتراض مبنى على أن التشبيه تام والحق أن التشبيه انما هو فى حذف الياء وتنوين ما بعد الالف فى كل

ومنه متعلق باعتلال وكالجوارى فى موضع نصب على الحال اه

(ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع)

يعنى ان سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذى على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه ان سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلا فالمن قال انه جمع سروال او سروالة ثم قال :

(وان به سمى أو بما لحق * بهفالانصراف منعه يحق)

يعنى ان ماسمى به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول فى رجل سميته مساجد وسراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ماشرح به المرادى هذا البيت وعندى أن قوله وان بهسمى أى وان سمى بسراويل أوبما لحق بهيعنى من جميع ماتقدم من الانواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع فىمنع الصرف فىالتسمية ولاوجه لتخصيص الجمع وماألحق بالجمع فىمنع الصرف حال التسمية والضمير فى به الأول على الشرح الأول عائد على الجمع وكذلك بهالثانى وماواقعة على سراويل والضمير العائد على الموصول فاعل للحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثانى فالضمير فى به الأول عائد على سراويل وفى بهالثانى عائدعلى أنواع مالاينصرف فى النكرة وماواقعةعلى تلك الأنواع والضمير العائدعليها الهاءفى به والتقدير وانسمى بسراويل أو بالأنواع التى لحق بهاسراويل أى تبعها فالانصراف منعه يحق فالانصراف مبتدأومنعه مبتدأثان ويحق خبر المبتداالثانى والجملةخبر الأول والاول معمابعده جواب الشرط ولمافرغ من الأنواع الخمسة التى لاتنصرف فى النكرة ولافى المعرفة شرع فى ذكر مالا ينصرف فى المعرفة وهو سبعة أنواع أشار الى الأول منها بقوله :

(والعلم امنع صرفـه مركبا * تركيب مزج نحو معدى كربا)

يعنى ان الاسم اذا اجتمع فيـه العلميـة والتركيب امتنـع من الصرف ويطلق التركيب فى اصطلاح النحـويين على تركيب الاسناد وهى الجملة نحـو بـرق نحره وعـلى تركيب الاضافـة نحـو عبد شمس وعـلى تركيب المـزج وهـو المـراد هنا والمزج فى اللغـة الخلط فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب فى آخر الثانى ويبنى آخر الأول على الفتح نحو بعلبك مالم يكن آخره باء

منهمافلاينافى أن تنوين جوار للعوض وتنوين سار للصرف وكون الأول يخفض بالفتحة والثانى بالكسرة (وقوله ومنه متعلق باعتلال الخ) الصواب أنه متعلق بمحذوف نعتالذا اعتلال لأن المعنى عليه وضميره عائد على الجمع (وقوله فى موضع نصب الخ) هذا هو الصواب فيكون قيدا للاحتراز لأن الحال قيدفى صاحبها (ولسراويل بهذا الجمع) (قول المكودى لشبهه بالجمع)فهو مفرد أعجمى فارسى عرب حملا على موازنه من العربى فلاينتقض قولهم الجمع الذى لانظيرله فى الآحاد بسراويل لانه أعجمى وكلامهم إنماهو فى الالفاظ العربية وضعا وردالناظم بقوله اقتضى عموم المنع على ابن الحاجب الذى نقل عن العرب صرفه قالوا واعتراض ابن مالك على ابن الحاجب ساقط لأن ابن الحاجب حفظ وهو حجة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ على ان الاخفش نقل عن العرب صرفه أيضا فالصواب جواز الوجهين فيه(وان به سمى أو بما لحق) (قول المكودى الصيغة مع أصالة الجمعية أوقيام الخ)هذان رأيان الأول رأى سيبويه والثانى رأى المبرد وينبغى عليهما أنه لوطرأ تنكيره فعلى الأول يمنع من الصرف لبقاء الصيغة والاصالة وعلى الثانى يصرف لفقد العلمية (وقوله هذا معنى ماشرح الخ) ماشرح به المرادى هو الصواب وحمل كدى وان كان صحيحا فى نفسه لكنه يوجب التكرار فى كلام الناظم لان ألف التأنيث إذا سمى بما هى فيه فقد دخل فى قول الناظم كيفما وقع فشمل المعرفة والنكرة كما مر وإذا كان مسمى باللفظ الذى فيه الالف والنون فهو قوله فيما يأتى: كذاك حاوى زائدى فعلانا الخ وان كان مسمى بوزن أفعل فهو داخل فى قوله: كذاك ذو وزن يخص الفعلا . وباب مثنى يدخل فى قوله: والعلم امنع صرفه ان عدلا الخ ويلزم على حمل كدى من جعل فاعل يحق عائدا على سراويل جريان الصلة على غير من هى له مع عدم ابرازا الضمير وذلك ممنوع هنا بالاتفاق لوجود اللبس ورجح الشيخ الطيب ماللمكودى وانظرما وجهه(وقوله وان سمى بسراويل الخ) كلام المكودى فى غير ماموضع يقتضى ان نائب فاعل سمى هو به ويلزم عليه تقديم النائب وهو غير جائز عند البصريين والصواب ان النائب ضمير مستتر يعود على المسمى المفهوم من سمى على حد مامر فى التعجب فى قوله: وما به إلى تعجب وصل الخ (والعلم امنع صرفه مركبا) (قول كدى ويبنى آخر الأول على الفتح الخ) هذه هى اللغة المشهورة وبعض العرب يضيف أول الاسمين للثانى ويعرب الاول بحسب العوامل والثانى يجره بالاضافة فيكون حكمه حكم المركب الاضافى الذى لا يحتمل غير الاضافة وبعض العرب يركب الجزأين تركيب خمسة عشر فلااعراب فيهما أصلا لكن على هذين اللغتين الاخيرتين لايقال له مركب مزجى(وقوله نحو بعلبك)البعل فى الأصل الزوج والبك الدق والضرب ثم ركبا وصار مجموعهما علما على بلد كحضرموت (وقوله فى آخر الثانى الخ)فتقول جاء معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب فهو فى الاول مرفوع بضمة ظاهرة على الباء وفى الثانى منصوب بفتحة على الباء وفى الثالث مجرور بفتحة نائبة عن الكسرة على الباء المانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجى ومعدى

فيسكن نحو معدى كرب وخرج بقوله تركيب مزج تركيب الاسناد وتركيب الاضافة وخرج بذكر المثال ماختم بويه من المركب تركيب مزج فانه يبنى على الكسر فى اللغة الفصحى والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره أمنع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركبا ثم أشار الى الثانى بقوله :

(كذاك حاوى زائدى فعلانا * كغطفان وكأصبهانا)

يعنى أن العلمية أيضا تمنع الصرف مع زيادتى فعلان ولما كان قوله فعلان يوهم ارادة هذا الوزن كما تقدم فى قوله وزائدا فعلان فى وصف أزال ذلك الايهام بقوله كغطفان وكأصبهانا فعلم ان الوزن غير مخصوص بفعلان لان وزن أصبهان أفعلان ووزن غطفان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الاوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوى زائدى مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذاك علم حاوى زائدى فعلان ثم انتقل الى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظى ومعنوى وقد أشار الى الاول منهما فقال :

(كذا مؤنث بهاء مطلقا) يعنى ان العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقا سواء كان ثنائيا كهبة أو زائدا كخولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أو مذكرا كطلحة ثم ان المعنوى متحتم المنع وجائزه وقد أشار الى الاول بقوله :

(وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أوسقر * أو زيد اسم امرأة لااسم ذكر)

فذكر من المؤنث الذى لاعلامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع الأول الزائد على الثلاثة كزينب وسعاد فان الحرف الرابع قام مقام التاء الثانى الثلاثى الساكن الوسط إذا انضمت اليه العجمة

قال الزمخشرى مأخوذ من عداه الأمر إذا تجاوزه والكرب الفساد فكأنه قيل هذا المسمى بهذا الاسم جاوزه الفساد (وقوله فيسكن) أى يبنى على سكون الياء (وقوله تركيب الاسناد وتركيب الخ) أما المركب الاسنادى إذا سميت به شخصا فحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية كما مر فى العلم فاذا سميت شخصا ببرق نحره وقلت جاء برق نحره ورأيت برق نحره أو مررت ببرق نحره لكان مرفوعا فى الأول بالضمة منصوبا فى الثانى بالفتحة مجرورا فى الثالث بالكسرة والثلاثة مقدرة على الهاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فهو معرب خلاف مامر للأزهرى وأما المركب الاضافى فالاعراب على الجزء الاول وحكم الجزء الثانى ما كان عليه قبل الاضافة فان كان الجزء الثانى غير منصرف قبل العلمية بقى بعد العلمية كذلك كأيوب من أبى أيوب وان كان قبلها مصروفا بقى كذلك كعبد شمس ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بينهما وبين المزجى حتى منع من الصرف هو دونهما مع ان التركيب فرع الافراد وهو موجود فى كل ﴿قلت﴾ أجيب بان المركب الاسنادى كان فعلا وفاعلا قبل نقله أو مبتدأ وخبرا مثلا والمضاف والمضاف اليه كان لهما حكم قبل العلمية وهو اعراب الاول بحسب العوامل والثانى بالاضافة فلما سمى بكل من الاسنادى والاضافى استصحب ذلك الاصل الذى كان لهما قبل التسمية والمركب المزجى إنما ركب عند العلمية فليس له حكم قبلها يستصحب فلذلك اعتبر تركيبه دونهما (وقوله وخرج بذكر المثال الخ) بل موضوع الباب فى الاسم المعرب وهذا مبنى فلا يدخل أصلا حتى يحترز عنه وقدمر فى العلم ذا إن بغير ويه تم أعربا (كذاك حاوى زائدى فعلانا) (قول المكودى يوهم ارادة الخ) بل لا ايهام فى كلام الناظم لان تقديره كما قال هو علم حاوى ومشتمل على زائدى فعلان الخ فالمأخوذ من الناظم ان كل علم اشتمل على هاتين الزيادتين فانه يمنع من الصرف فيكون قوله كغطفان تمثيلا لا للاخراج وأما قوله سابقا وزائدا فعلان الخ فهو مقصور على ذلك اللفظ لا يجاوزه لغيره لانه قصره عليه وغطفان اسم أبى قبيلة وقد يطلق على القبيلة نفسها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان وأصبهان اسم بلد سميت باسم أول رجل نزلها وفى أصبهان أربع لغات فتح الهمزة وكسرها مع فتح الباء وكسرها وأهل المغرب ينطقون بالباء وأهل المشرق يبدلونها فاء ومثل الناظم بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون علما للانسان أو لغيره فان كانت النون أصلية بان تقدمها حرفان فقط صرف نحو جنان (كذا مؤنث بهاء مطلقا) احترز بقوله بهاء من المؤنث بتاء التأنيث نحو بنت وأخت اذا صارا علمين فانهما يصرفان كما نص عليه سيبويه وان كان القياس بعد التسمية جواز الوجهين كهند الآتى ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين المختوم بالهاء والمختوم بالتاء حتى منع الاول دون الثانى ﴿قلت﴾ الفرق ان الهاء لا يؤتى بها الا للتأنيث وأما تاء التأنيث التى فى بنت وأخت فانها أتى بها للتأنيث مع الالحاق بابن وأخ فلم تتمحض للتأنيث ﴿لا يقال﴾ لم أثرت هاء التأنيث مع العلمية كفاطمة ولم تؤثر مع الوصف فى نحو قائمة ﴿لانا نقول﴾ هاء التأنيث فى العلم جزء منه لازمة لا تنفك عنه أبدا فهى فيه كأنها لام الكلمة وفى الوصف غير لازمة بل هى عارضة مع كون الوصف مؤنثا فلو كان مذكرا لحذفت فلهذا اعتبرت فى العلم دون الوصف (وقوله وقد اشار الى الاول الخ) الأولى أن يقول وقد أشار الى ما يشترط فى الاول ويلزم من ذكر ما يشترط فيه ذكره هو (وشرط منع العار كونه ارتقى) (قول المكودى كزينب وسعاد الخ) هما ممنوعان من الصرف لعلتين معنوية وهى العلمية

كجور اسم بلد وهو أعجمى فقامت العجمة مقام الحركة الثالث المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد الرابع أن يكون منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد فانه نقل من الخفة إلى الثقل وشرط مبتدأ ومنع مضاف اليه وهو أيضا مضاف إلى العار وهو مصدر مضاف إلى المفعول والعار أصله العارى بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبر المبتدأ وارتق فى موضع الخبر لكون وفوق متعلق بارتق والثلاث مضاف اليه وهو مضاف فى التقدير أى فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث وأوزيد مخفوض بالعطف على كجور أوسقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم أشار إلى الثانى من المؤنث الذى لا علامة فيه بقوله :

(وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق)

يعنى أن الثلاثى الذى عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان المنع والصرف والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال : لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب

فصرف الأول ومنع الثانى ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره فى العادم وتذكيرا مفعول بالعادم وسبق فى موضع الصفة لتذكيرا وعجمة معطوف على تذكيرا ثم انتقل إلى الرابع فقال :

(والعجمى الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعنى أنه إذا اجتمع فى الاسم العجمة والعلمية وكان زائدا على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله العجمى الوضع والتعريف ان الاسم إذا كان أعجميا وكان فى كلام العجم غير علم انصرف كلجام وأنه إذا كان فى كلام العجم ونقل لكلام العرب علما انصرف أيضا نحو بندار اسم رجل والمراد بالعجمى ماليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأعاجم وفهم

ولفظية وهى التأنيث المعنوى والحرف الزائد على ثلاثة أحرف قام مقام هاء التأنيث ﴿ فان قلت ﴾ قولهم إن التأنيث معنوى يقتضى أنه علة معنوية فيكون اجتمع فى اللفظ علتان معنويتان ويعارض ما مر من أنه ليس لنا من العلل المعنوية إلا العلمية والوصفية ﴿قلت﴾ أجيب بأن معنى كون التأنيث معنويا أن علامته ليست ملفوظا بها بل هى مقدرة قام مقامها غيرها ثم ان العلامة المقدرة هى الهاء لا الألف لأن الألف لازمة لا تنفك حتى تقدر (وقوله كجور اسم بلد) ينسب اليها الورد فيقال له ورد جورى لحسن لون وردها وجودة رائحته ومحل منع جور إذا اعتبرت البقعة والبلد وان اعتبرت المكان صرفته لأنه لم يبق فيه حينئذ إلا العلمية مع العجمة والعجمة لا تؤثر فى الثلاثى الساكن الوسط كنوح كما يأتى واعتبار التأنيث والتذكير يقال فى سائر أسماء البلدان وكذلك فى أسماء القبائل كقريش وتميم فان راعيت القبيلة مع العلمية منعت وان راعيت الحى صرفت وكذلك أسماء الكلمات نحو كتبت محمدا فان راعيت لفظ محمد صرفت وان راعيت معناه منعته للعلمية والتأنيث المعنوى وفى الفريدة للسيوطى :

وابن القبيل والبلاد والكلم * على الذى قصدته كما رسم

(وقوله لأن الحركة قامت مقام الخ) أى حركة الوسط كحركة سقر المذكور بعد وتلك الحركة قائمة مقام الحرف الرابع والحرف الرابع قائم مقام الهاء ولك أن تقول ان العجمة قائمة مقام الحرف الرابع بدون جعل حركة الوسط بينهما وانما كانت هذه الأربعة قائمة مقام هاء التأنيث بدون واسطة فى الزائد على ثلاثة أحرف أو بواسطة فيما عداه لحصول ثقل الكلمة بالهاء وحصول الثقل بواحد من هذه الأربعة (وقوله أو سقر) اسم للطبقة السادسة من جهنم أعاذنا الله من سائرها وطبقاتها سبع نظمتها على الترتيب فى قولى :

جهنم ثم لظى فالحطمه * ثم الجحيم فالسعير المؤلمه

فسقر سادسة فهاويه * منها أجرنا ربنا بالواقيه

(وجهان فى العادم تذكيرا سبق) (قول المكودى فقال لم تتلفع الخ) البيت من المنسرح وتتلفع مضارع مجزوم بلم من التلفع وهو التقنع والتلثم ودعد بالتنوين اسم امرأة فاعل تتلفع والعلب بضم العين وفتح اللام جمع علبة كغرف جمع غرفة والعلبة اناء يتخذ من جلد تشرب الاعراب بالبادية فيه ومعنى البيت أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا تتقنع بفضل مئزرها كأهل البوادى بل تتقنع بثوب خاص بالتقنع ولا تشرب فى العلبة كأهل البوادى بل تشرب فى الفخار والشاهد فى تنوين دعد الأول ومنع الثانى (والعجمى الوضع والتعريف مع) (قول المكودى وفهم من قوله الخ) الأولى أن يقدم أمثلة المنطوق التى هى ابراهيم واسمعيل إلى آخر الأسماء الآتية ثم بعد ذلك يذكر المفاهيم (وقوله وكان فى كلام العجم غير علم) أى ولما نقل لكلام العرب غير علم أيضا انصرف وهذه الزيادة لابد منها ليغاير ما بعده وتوجد هذه الزيادة فى بعض نسخه (وقوله كلجام) بكسر اللام اسم لآلة التى تجعل فى فم الفرس غالبا فهو مصروف لأنه غير علم عند العرب ولا عند العجم فلو فرضنا أن العرب سمت به بقى على صرفه لأن علميته طارئة وكان من القسم بعده كبندار (وقوله نحو بندار) بضم الباء

أيضا أنه إذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو لمك والذى توفرت فيه شروط المنع نحو ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب والعجمى مبتدأ والوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع ومع فى موضع الحال من العجمى وزيد مصدر زاد يقال زاد زيدا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لأنه مضاف فى التقدير إلى الأحرف وفيه لغتان التذكير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبر فى موضع خبر المبتدأ الأول ثم انتقل إلى الخامس فقال :

(كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كأحمد ويعلى)

يعنى ان العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبنى للمفعول إذا سمى به وشمل الغالب ما وجوده فى الأفعال أكثر من وجوده فى الأسماء نحو افعل بكسر الهمزة وفتح العين فانه يوجد فى الأسماء نحو اصبع لكن وجوده فى الأفعال أكثر وهو فعل الأمر من فعل ونحو ذلك وما كثر فى الأسماء والأفعال معا نحو افعل فانه يوجد فى الأفعال كثيرا نحو اركب

وهو التاجر الذى يلزم المعادن لشراء ما يخرجه أربابها أو الذى يخزن السلع للغلاء وهو المسمى عند الفقهاء بالمحتكر وهذا الذى قالوا معنى بندار عند العجم وأما عند العرب فهو علم على شخص ومثل بندار قالون فان معناه فى لغة العجم جيد فهو صفة ثم نقلوه ولقبوا به عيسى راوى نافع لحفظه واتقانه فبندار وقالون مصروفان لأنهما غير علمين عند العجم وان كانا علمين عند العرب فلا عبرة به هذا ظاهر كلام سيبويه وهو مذهب الناظم كابن الحاجب وقال أبو حيان المشهور أنه يكفى فى المنع من الصرف أن ينقل اللفظ العجمى فى أول أحواله إلى لغة العرب علما وان لم تكن علميته حاصلة عند العجم ويبنى على القولين أن بندار وقالون مصروفان على الأول ممنوعان على الثانى (وقوله من سائر الأعاجم) كالروم والحبشة والبربر والافرنج ويعرف كون اللفظ أعجميا بأحد أوجه أربعة قد بينها المرادى والأزهرى (وقوله إذا كان ثلاثيا انصرف) عللوا ذلك بضعف العجمة التى هى العلة اللفظية بمجىء العلم على أصل ما تبنى عليه الافراد العربية وهو الثلاثى فلا تؤثر العجمة فيه (وقوله كنوح ولوط الخ) اعلم أن أسماء جميع الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا سبعة منهم أربعة من العرب ساداتنا شعيب وهود وصالح ومحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين وهو المشار اليهم بحروف ﴿شهصم﴾ وثلاثة من غير العرب وهم موالينا شيث ونوح ولوط عليهم السلام وبعضهم أسقط شيثا وجعل المنصرف ستة ولاوجه له (وقوله لمك) بفتح اللام اسم أبى سيدنا نوح عليه السلام كما فى القاموس ﴿ فان قلت ﴾ لم لم يجعلوا حركة الوسط هنا قائمة مقام الحرف الرابع كما فعلوا ذلك فى التانيث نحو سقر ﴿ قلت ﴾ حركة الوسط فيما مر قائمة مقام الحرف الرابع والحرف قائم مقام الهاء الملفوظ بها فى نحو فاطمة وهنا علامة العجمة معنوية فلا يمكن أن يقوم الغير مقامها (وقوله ومع فى موضع الحال الخ) يلزم عليه اتيان الحال من المبتدأ والصواب أنه حال من الضمير فى والعجمى العائد على الوصوف المحذوف والتقدير والعلم العجمى الخ (كذاك ذو وزن يخص الفعلا) (قول المكودى إذا سمى به الخ) يقتضى كلامه أنه لم يقف على علم على وزن فعل من كلام العرب مع أنه سمع دئل علم على قبيلة والعذر له أنه لما لم يكن منقولا من الفعل لم يمثل به (وقوله وشمل الغالب الخ) أى فى قول الناظم غالب وأشار المكودى بهذا إلى جواب اعتراض أورده على الناظم وحاصل الاعتراض أنهم قالوا أوزان الشبيه بالفعل ثلاثة وزن خاص بالفعل ولا يوجد فى الاسم إلا إذا نقل من الفعل للعلمية نحو ضرب بضم الضاد مسمى به أو ندر كدئل علم على قبيلة فليس منقولا من الفعل وانما هو منقول من دئل اسم لدويبة لكن هذا نادر الثانى وزن لا يوجد فيهما كافعل بكسر الهمزة وفتح العين لكن أكثر ما يكون فى الفعل الثالث وزن يوجد فيهما على حد سواء لكن الفعل أولى به لدلالة أول حروفه فى الفعل على معنى وهو التكلم والخطاب والغيبة ولا تدل فى الاسم على ذلك وكلام الناظم إنما يشمل القسمين الأولين دون الثالث لأن معنى غالب أكثر ولذا قال السيوطى الصواب أن يعبر بدل غالب بأولى ليشمل الأخيرين معا وإذا قلنا عبارة الناظم بغالب لا تشمل القسم الثالث يشكل عليه التمثيل بأحمد لأنه مثال للقسم الثالث الباقى عليه مع أنه لم يذكره حتى يمثل له وقد أكثر الناس فى الأجوبة فمنها أن فى كلام الناظم حذف أو مع ما عطفت والتقدير أو غالب أو أولى ويدل له تمثيله بأحمد وهذا لا يصح صناعة لأن الذى يحذف مع المعطوف إنما هو الفاء والواو كثيرا وأم وثم قليلا ولم يذكروا أو ومما أجيب به أيضا ان كأحمد تشبيه لا تمثيل للغالب وهو بعيد والحق فى الجواب ما أجاب به ابن قاسم وتبعه المرادى وكدى وهو أن الناظم أطلق غالب على الغالب استعمالا وهو الوزن الكثير فى الفعل وعلى الغالب فى الاستحقاق لوجود معنى زائد فيه وهو الأولى ويدل لذلك تمثيله بأحمد فانه مثال للوزن الذى استوى فيه الاسم والفعل لكن الزيادة فى الفعل تدل على معنى واما يعلى فيحتمل أن يكون مثالا للأكثر استعمالا أو للأولى (وقوله من فعل)

واشرب وكذلك فى الأسماء نحو أفكل وأيدع لكن الهمزة فى الفعل تدل على معنى وليست كذلك فى الأسماء فكان غالبا من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضا موجود فى الافعال والأسماء نحو يذهب فى الأفعال ويرمع فى الأسماء ومثل للغالب بأحمد ويعلى ولم يمثل للخاص وفهم منه ان وزن الفعل إذا لم يكن خاصا ولا غالبا لم يؤثر فى منع الصرف نحو كعسب اسم رجل فانه منقول من كعسب إذا أسرع وذو وزن نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل فى موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب فيه أو يخص الفعل أو يغلب ثم انتقل إلى السادس فقال :

(وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف)

يعنى انه إذا سمى بما فيه ألف الالحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو علقى وذفرى مسمى بهما لأن علقى ملحق بجعفر وذفرى ملحق بدرهم وفهم منه ان الالحاق إذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علباء فانه ملحق بقرطاس وانما أثرت ألف الالحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شىء بخلاف الممدودة فان همزتها مبدلة من ياء وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصير وعلما خبر يصير وفى يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول وزيدت لالحاق فى موضع الصفة لألف وليس ينصرف فى موضع خبر المبتدا ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثانى منها بقوله :

أى المكسور العين كعلم فتقول اعلم (وقوله نحو أفكل وأيدع) وزنهما أحمد وفى القاموس أفكل اسم للرعدة أى من خوف أو برد والشقراق والجماعة وأيدع قال فى القاموس أيضا هو الزعفران وخشب البقم ودم الأخوين وصمغ أحمر تداوى به الجراحات وشجر يصبغ به الثياب أو ضرب من الحناء وطائر اه . (وقوله على معنى) وهو التكلم (وقوله وهو أيضا الخ) يقتضى ان يفعل فى الأسماء والأفعال على حد سواء كالذى قبله وليس كذلك بل وجوده فى الأفعال أكثر (وقوله ومثل للغالب بأحمد الخ) قد علمت أن أحمد مثال لما تساوى فيه الوزنان فى الفعل والاسم لكن الفعل أولى به واما يعلى فانه يحتمل أن يكون مثالا للكثرة أو للأولوية لأن الياء للغالب ﴿واعلم﴾ بأنه اعترض على الناظم بأنه يقتضى ان كل وزن هو أكثر فى الفعل من الاسم إذا ورد اسم على وزنه يمنع وليس ذلك على اطلاقه لأن عندنا وزن فاعل كقاتل وخاصم أكثر من أن يحصى فى الفعل وهو فى الاسم قليل كخاتم وطابع وعالم ولو سميت بأحد هذه الألفاظ الثلاثة انصرف اتفاقا مع ان هذا الوزن غالب فى الفعل ﴿وأجيب﴾ عن الناظم بان الكاف فى كأحمد اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف منصوب على المفعولية والتقدير أو غالب غلبة أحمد ويعلى فى اشتماله على زيادة فى أوله كزيادة الفعل فيخرج نحو خاتم فيكون كلامه محررا (وما يصير علما من ذى ألف) (قول المكودى نحو علقى وذفرى) الجوهرى علقى اسم نبت قال سيبويه يكون واحدا وجمعا واحده علقاة وبعير عالق يرعى العلق ثم نقل مما ذكر وصار علما وكون ألفه للالحاق هو مذهب الجمهور وقال سيبويه انها للتأنيث واما ذفرى بكسر الذال المعجمة فهى الموضع الذى وراء أذن البعير وهو أول مايعرق منه وقيل الألف للتأنيث (وقوله وفهم منه ان الالحاق الخ) هذا لا يفهم من الناظم بل الذى يفهم من الناظم أن ألف الالحاق مع العلمية تمنع مطلقا مع أنها لا بد من تقييدها بالمقصورة وقد أخل المصنف بألف التكثير كقبعثرى ولذا أصلحه ابن غازى بما يحرز الأمرين فقال :

وما يصير علما من ذى ألف * مقصورة لنحو الحاق عرف

﴿ فان قيل ﴾ بأى شىء تعرف ألف الالحاق من الألف الأصلية والف التأنيث والتكثير ﴿ فالجواب ﴾ ان الألف اما ان تكون ثالثة أو رابعة فأكثر فان كانت ثالثة فهى أصلية ولام الكلمة منقلبة عن ياء نحو الفتى أو عن الواو نحو العصا وان كانت رابعة أو خامسة أو سادسة فان قام دليل على اصالتها فلا اشكال نحو ملهى ومصطفى ومستدعى من اللهو والصفو والدعوة وان لم يقم دليل فاما ان تكون فى وزن من أوزان التأنيث الآتية فى قوله والاشتهار فى مبانى الأولى الخ أم لا والتى فى أوزان التأنيث اما أن يسمع تنكير ما هى فيه أم لا فان سمع فهى للالحاق نحو علقى وذفرى وان لم يسمع تنكير ماهى فيه فهى للتأنيث نحو سلمى وذكرى وحبلى وان لم تكن فى وزن من أوزان التأنيث فان كانت رابعة وخامسة فهى للالحاق وان كانت سادسة فهى للتكثير نحو قبعثرى اسم للجمل العظيم والفصيل المهزول ودابة فى البحر والعظيم الشديد قاله فى القاموس (وقوله نحو علباء) الجوهرى العلباء بالكسر عصب العنق (وقوله لأنها زائدة) أى على أصول الكلمة كما ان الف التأنيث كذلك (وقوله فان همزتها مبدلة الخ) وذلك انك لما أردت أن تلحق علباء بألف واحدة بقرطاس قلت علباى

(والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا)

فالأول منها قوله كفعل التوكيد يعنى أن فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية والظاهر من النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية فان حق جمعاء أن يجمع على جمعاوات والثانى هو قوله أو كثعلا اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وثعل معدول عن ثاعل وانما حكم على عمر ونحوه بأنه معدول عن عامر لأن الأكثر فى الاعلام ان تكون منقولة فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصارا وجر التوكيد فى قوله كفعل التوكيد لاضافته اليه وثعل معطوف على فعل التوكيد ثم أشار الى الثالث فقال :

(والعدل والتعريف مانعا سحر * إذا به التعيين قصدا يعتبر)

يعنى أن سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت بعينه فكل ماجاء فى هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه ومانعا خبر هو مضاف إلى سحر وهو على حذف مضاف أى مانعا صرف سحر وإذا متعلق بمانعا والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصدا بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر ثم أشار إلى الرابع بقوله : (وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما * عند تميم)

فذكر فى فعال إذا كان علما لمؤنث لغتين احداهما البناء على الكسر لشبهه بنزال فى الوزن والعدل

بالياء فوقعت الياء آخرا إثر ألف فقلبناها همزة فكأنها مقلوبة عن أصل (والعلم امنع صرفه) (قول المكودى فعلمية الجنس الخ) بيانه ان فعل فى التوكيد كجمع وكتع وبصع وبتع علم على جنس الاحاطة والشمول كما ان سبحان علم على جنس التسبيح وبه يسقط ما فى شرح الكافيه (وقوله بنية الاضافة الخ) أى الى ضمير المؤكد بالفتح فأصل مررت بالنساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى عنه بنية الاضافة وهذا نص سيبويه واختيار ابن عصفور وهذا الذى قرر به الموضح وينبنى على القولين ان أجمعين على القول بان أجمع وجمعاء اعلام يكون مقيسا لأنه لا يجمع جمع مذكر سالما الا إذا كان علما أو صفة وعلى القول الثانى يكون أجمعين ملحقا بجمع المذكر السالم لأن مفرده غير علم (وقوله والظاهر من النظم الأول) بل صريحه الأول لأنه قال والعلم لا الظاهر فقط (وقوله أن يجمع على جمعاوات) لأن جمع المؤنث السالم تابع لجمع المذكر السالم وجمع المذكر الذى هو أجمعون فيه الواو والنون فقياس جمعاء أن يجمع بألف وتاء لكن عدل عما كان يستحقه الى جمع وهذا مبنى على ان أجمعون جمع سالم لا ملحق وان قلنا انه ملحق فالعلة ان القياس فى فعلاء إذا كان اسم كصحراء أن يجمع فعلاوات فعدلوا عن القيس إلى غيره وهو جمع (وقوله عن ثاعل الخ) هذا سبق قلم سماعا وقياسا أما السماع فانه لم يسمع ثاعل وانما سمع أثعل وأما القياس فان الوصف من فعل الدال على الخلق والألوان قياسه أن يأتى على أفعل وثعل بالكسر دال على الخلق لأنه مأخوذ من الثعل بفتحتين وبضم فسكون كقفل وهو السن الزائدة خلف الاسنان أو ارتكاز طرف الاسنان بعضها على بعض كما فى القاموس بمعناه (وقوله فعمر منقول عن عامر الخ) كلام المكودى يقتضى أن عمر منقول عن عامر الوصف وليس كذلك بل عمر معدول عن عامر العلم للخفة وعامر العلم هو المنقول عن عامر الوصف والزفر الاسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء ﴿مستملحة﴾ ذكر أن شخصين كانا يتنازعان القضاء أحدهما اسمه أحمد والآخر عمرو وكان عمر فقيها عادلا فقيرا وكان أحمد عارفا بأحكام القضاء غنيا يعطى الرشوة على القضاء فعزل عمرو وتولى أحمد فقال بعض فيهما :

أيا عمر استعد لغير هذا * فاحمد بالولاية مطمئن * فان يك فيك معرفة وعدل * فاحمد فيه معرفة ووزن

وفى قوله وزن تورية لطيفة اشارة الى انه يعطى المال على القضاء (والعدل والتعريف مانعا سحر) (قول المكودى عن الألف واللام الخ) أى عن ذى الألف واللام لأن سحر ليس معدولا عن الحرف الذى هو أل وانما هو معدول عن السحر المقرون بأل وبيان العدل انه لما أريد بسحر سحر يوم معين كان الأصل أن يقال السحر بأل فعدلوا عن ذى الألف واللام إلى المجرد منها (وقوله وهو علم الخ) قال يس القول بالعلمية مشكل لأنهم حكموا عليه بكونه معدولا عن السحر بأل فيقتضى أن السحر بأل لا يكون الا علما وليس كذلك فكيف يتصور فى سحر ان يكون علما معدولا وأجيب بأنه فى الأصل اسم جنس لوقت السحر من غير تعيين ثم استعمل فى كل سحر بعينه فتحقق العدل ثم جعل علما فيكون العدل سابقا على العلمية والعلمية طارئة بعده فيرتفع الاشكال وفيه بعد نظر قاله الشهاب (وقوله من فاعل يعتبر) أى من نائبه الذى هو الضمير المستتر العائد على التعيين (وابن على الكسر فعال علما) (قول كدى لشبهه بنزال الخ) وجه بناء نزال اسم الفعل قوله سابقا : وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر ... وكون فعال علما يبنى

والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا والاخرى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الاشخاص كحذام وقد يكون فى علمية الاجناس كنجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله وهو نظير جشما عند تميم يعنى أنه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجشم ان المانع له من الصرف العدل والعلمية وفهم من نسبة هذه اللغة لتميم أن اللغة السابقة وهى البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلما ومؤنثا حالان من فعال وعند تميم متعلق بنظير ولما فرغ من ذكر أنواع الاسماء التى لا تنصرف شرع فى ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال :

(واصرفن مانكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا)

يعنى ان ما كان احدى علتيه فى منع الصرف التعريف أى العلمية اذا نكر انصرف وذلك لزوال احدى العلتين فتبقى العلة الاخرى ولا يؤثر فى المنع من الصرف الا علتان والمراد بذلك الانواع السبعة المذكورة فتقول رب معدى كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم وفهم منه ان الأنواع الخمسة المذكورة فى أول الباب غير داخلة فى هذا الحكم ولو سمى بها ونكرت لقصر الحكم على السبعة فانه اذا سمى بواحد من الاسماء الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهى غير داخلة فى الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثرا كائنا ما كان وكل مضاف لما وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثرا وفيه متعلق بأثرا والجملة صلة ما والضمير فيه عائد على الموصول ثم قال :

(ومايكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى)

يعنى ان ما كان منقوصا من الاسماء التى لا تنصرف سواء كان من هذه الانواع السبعة التى احدى علتيها العلمية أو من الانواع الخمسة التى تقدمتها فانه يجرى مجرى جوار وقد تقدم ان جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا ولا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار بالبيت الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد فتاله فى غير التعريف أعيم فى تصغير أعمى فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعا وجرا

تشبيها بنزال اذا قلنا شبيه الشبيه شبيه وهذه لغة أهل الحجاز ولذلك بنوه وقيل شبيه الشبيه ليس بشبيه وهى لغة تميم ولذلك أعربوه (وقوله والتأنيث) هذا لا يتم الا على ما للمبرد القائل بان نزال معدول عن المصدر الذى هو النزلة وأما على ما للجمهور من أنه معدول عن انزل فلا يتم (وقوله كحذام) الذى فى المغنى انه بمهملتين والذى فى القاموس الذال معجمة (واصرفن مانكرا) (قول المكودى والمراد بذلك الانواع السبعة الخ) أى التى هى التركيب المزجى وزيادة الالف والنون والتأنيث بغير الالف والعجمة ووزن الفعل وألف الالحاق والعدل المارة فى قوله :

* والعلم امنع صرفه مركبا * الى هنا (وقوله فتقول رب معدى كرب الخ) فيكون كرب مجرورا بالكسرة تحت الباء المنونة وهكذا يقال فيما بعده ولم يستوف كدى الامثلة فكان ينبغى له أن يأتى بعد عمر بزيد وابراهيم وارطى ليكون قد استوفى أمثلة السبعة ﴿يحكى﴾ أن المبرد استأذن عليه أصحابه فى القراءة فخرجت اليهم الجارية وقالت لهم يقول لكم الشيخ ان كان فيكم أبو اسحق الزجاج خرج اليكم الشيخ والا فانصرفوا فانصرف القوم وبقى رجل اسمه عثمان فقال لها قولى للشيخ قد انصرف القوم الا رجل اسمه عثمان فانه لا ينصرف فقال المبرد قولى له ان عثمان اذا كان نكرة انصرف ونحن لا نعرفك فانصرف راشدا فانصرف الرجل (وقوله المذكورة فى أول الباب الخ) من قوله فألف التأنيث الى قوله والعلم امنع صرفه مركبا الخ والغاية غير داخلة (وقوله لم ينصرف بعد التنكير الخ) أما ذو ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع فلاستقلال كل واحدة بالمنع من غير افتقار لعلة أخرى وأما الثلاث الاخر التى هى زيادة الالف والنون ووزن الفعل والعدل فلانها لما ذهبت للعلمية بقيت أسماء نكرات ولم ترجع الوصفية خلاف ما فى التصريح وقد نظم الشيخ علم الدين السخاوى ما يمتنع صرفه مطلقا وما يمتنع معرفة فقال :

مساجد حبلى ثم حمراء بعدها * وسكران يتلوه احاد وأحمر
فذى ستة لم تنصرف كيفما أتت * سواء اذا ماعرفت أو تنكر
وعثمان ابراهيم طلحة زينب * ومع عمر قل حضرموت مسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها * اذا نكرت والباب فى ذاك يحصر

(ومايكون منه منقوصا) كان ينبغى له أن يؤخر هذا البيت عن قوله ولاضطرار أو تناسب الخ لان صرف النكر والصرف للضرورة أو التناسب أسباب ثلاثة لا وجه للفصل بينها وبقى عليه سبب رابع للصرف وهو تصغير الترخيم نحو حميد تصغير أحمد والمنقوص اصطلاحا كما مر فى قوله :* والثان منقوص ونصبه ظهر * هو الذى آخره ياء وقبلها كسرة لازمة ثم ان كان المنقوص على وزن مفاعل كجوار فقد مر فى قوله وذا اعتلال منه كالجوار الخ وان كان على وزن آخر فقد أشار اليه هنا (قول كدى أو من الانواع الخمسة) الاولى أن يقول الاربعة والا فمفاعل اذا كان منقوصا فقد مر واذا عممنا وجعلنا الانواع خمسة منها مفاعل يكون فى كلام الناظم تشبيه الشىء بنفسه بالنسبة لمفاعل (وقوله ولا وجه لما حمل الخ) قالوا هذا تحامل على المرادى بل له وجه لانه اذا كان

فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما فى نحو جوار ومثاله فى التعريف بعيل فى تصغير بعل فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيه أيضا فى الرفع والجر عوض عن المحذوف ومامبتدأ وهو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيكون والضمير فيه عائد على الاسم الذى لاينصرف وفى اعرابه متعلق بيقتفى ونهج مفعول بيقتفى والنهج الطريق والجملة من يقتفى ومعمولاته خبر ما ثم قال :

(ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع)

يعنى ان الاسم الذى لاينصرف ينصرف فى موضعين أحدهما فى الضرورة كقوله :

* عصائب طير تهتدى بعصائب * وهو فى الشعر كثير الثانى التناسب كقوله عز وجل : سلاسلا وأغلالا وسعيرا. فصرف سلاسلا لتناسب مابعده وصرف مالا ينصرف فى الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من اطلاقه وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار اليه بقوله : (والمصروف قد لاينصرف) يعنى ان الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وفهم الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأتى معه بقد التى تقتضى التقليل ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله :

فما كان قيس ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع

المنقوص من الاسماء الخمسة التى تمنع نكرة ومعرفة فالاتفاق على أنه يجرى مجرى جوار فلا يحتاج للنص عليه وأما اذا كان المنقوص من الانواع السبعة التى تمنع من الصرف معرفة فالجمهور على اجرائه مجرى جوار أيضا وقال عيسى ويونس والكسائى بل لايجرى العلم مجرى جوار بل تثبت الياء ساكنة فى الرفع وتثبت مفتوحة فى الجر والنصب واحتجوا بقوله:

* عجبت منى ومن يعليا * فان الشاعر أثبت فى الياء فى يعليا مفتوحة فى حالة الجر وقال الجمهور ان هذه ضرورة فيكون فائدة حمل الناظم على خصوص السبعة الرد على خصوص يونس ومن معه ﴿ قلت ﴾ بعد ظهور ماللمرادى فالظاهر حمل المكودى لأنه على حمل المرادى لا يعلم حكم المنقوص النكرة وقول من قال يعلم بالمقايسة على العلم المنقوص يقال عليه الاخذ بالنص أولى من الاخذ بالقياس وعلى حمل المكودى يكون فيه الرد أيضا ولا مانع منه وأما ابن هشام ففى الوضح حمله على ماللمرادى وفى الحواشى حمله على ماللمكودى وهو الحق (وقوله فتقول هذا أعيم) اعرابه هذا مبتدأ وأعيم خبره مرفوع بضمة على الياء محذوفة وعوض منها التنوين ومثل ذلك فى حالة الجر الا أن المقدر الفتحة النائبة عن الكسرة وفى حالة النصب تظهر الفتحة (وقوله والجملة من يقتفى ومعمولاته الخ) قال المعرب الظاهر أن الجملة خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر ما والتقدير فهو يقتفى (ولاضطرار أو تناسب)(قول كذى عصائب طير الخ) هذا عجز بيت من الطويل وصدره: إذا ماغزا فى الجيش حلق فوقهم * عصائب... ويوجد فى بعض نسخ كذى البيت بتمامه وقائله النابغة يمدح رجلا اسمه أمامة مذكور فى الابيات قبل واذا ظرف مضمن معنى الشرط وما زائدة وغزا من الغزو فعل ماض وفى بعض النسخ غدا بالدال المهملة من أخوات كان وان لم يذكرها الناظم فيما سبق والفاعل أو الاسم ضمير أمامة وفى الجيش متعلق بغزا أو خبر غدا وجملة حلق جواب اذا وعصائب جمع عصابة بمعنى الجماعة فاعل خلق وجملة تهتدى صفة عصائب أى جماعة من الطيور والمراد بها النسور تهتدى بعصائب وجماعات والمعنى ان هذا الممدوح اذا سار لغزو قوم حلقت على رءوسهم النسور لعلمها أن هذا الشجاع لا بد أن يقتل فتأ كل من لحم ذلك المقتول وهذا وصف له بالشجاعة والشاهد فى بعصائب حيث جر بالكسرة والتنوين مقدر وتارة يكون التنوين والجر معا ظاهرين كما فى قول امرىء القيس : * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * بجر عنيزة بالكسرة وتنوينه والاصل عنيزة بالفتحة دون تنوين (وقوله سلاسلا الخ) هذه قراءة نافع والكسائى وقد قرأ الجمهور سلاسل دون تنوين على الاصل (والمصروف قد لا ينصرف) (قول المكودى وأما البصريون) أى غالبهم والا فالاخفش والفارسى من البصريين قالا بما قاله الكوفيون (وقوله وفهم الخلاف من قوله الخ)فيه نظر اذ قد الداخلة على المضارع انما تفيد التقليل ولا شعرية لها بالخلاف أصلا (وقوله فما كان قيس الخ) البيت من المتقارب وقائله العباس بن مرداس الصحابى الجليل وقال ذلك لما كان مع النبى عليه السلام فى غزوة فأعطى عيينة بن حصن والاقرع بن حابس أ كثر مما أعطاه فقال قطعة من الشعر من جملتها هذا البيت فقال عليه السلام أعطوه أرضوه والشاهد فى مرداس حيث حذف تنوينه وليس فيه إلا العلمية وهى لا تؤثر وحدها ثم ان الموجود فى نسخ المكودى فما كان قيس الخ قال ابن جلون الصواب ابدال قيس ببدر كما فى بعض الطرر وقيس وبدر كلاهما غير صواب والصواب أن يجعل بدلهما معا حصن بكسر الحاء وسكون الصاد لانه هو والد عيينة المذكور عنده قبل كما أن حابسا والد الاقرع وجملة يفوقان من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان ومرداس مفعول يفوقان والشاهد فيه حيث حذف تنوينه ثم ان منع الصرف فما

﴿ اعراب الفعل ﴾

(ارفع مضارعا إذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد)

إنما اطلق فى اعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الاناث ولانون التوكيد لنصه على ذلك فى باب المعرب والمبنى فاكتفى بذلك واعرابه رفع ونصب وجزم فبدأ بالرفع لأنه السابق الاأنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف ، مذهب البصريين ان رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب الكوفيين أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفى قوله إذا يجرد من ناصب وجازم اشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط تسعد بضم التاء مبنيا للمفعول من أسعد يسعد وبفتحها مبنيا للفاعل من سعد يسعد ومضارعا مفعول بارفع وهو نعت لمحذوف والتقدير ارفع فعلامضارعا ثم شرع فى النواصب للفعل المضارع فقال :

(وبلن انصبه وكى كذا بأن) فذكر منها فى هذا البيت ثلاثةلن وهى حرف نفى تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد لن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو جئتك لكى تكرمنى أى لأن تكرمنى وأن وهى أيضا حرف مصدرى

ينصرف انما يكون بحذف التنوين فقط ولا يمنع حينئذ من الجر بالكسرة لأنه لا ضرورة تدعو إلى المنع منها وقد أدخل الناظم قد على الفعل المنفى ومثل ذلك يقع كثيرا للمصنفين كقول خليل فى باب الرضاع فقد لايحرم من الرضاع مع أنه نص أبو على ان قد مختصة بالفعل المثبت والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ اعراب الفعل ﴾

مناسبة ذكره عقب مالا ينصرف كون مالا ينصرف شبيها بمطلق الفعل فى وجود علتين فرعيتين فما لا ينصرف كالفعل كما مر ثم كان ينبغى للناظم أن يقول أنواع اعراب الفعل المضارع وعوامله اذ هو ذاك المذكور داخل الترجمة وأما مطلق الاعراب فقد مر فى قوله وأعربوا مضارعا الخ ولم يقيده بالتجرد من النونين اتكالا على مامر فى قوله وأعربوا مضارعا ان عريا الخ كما قال والمراد بأنواعه الرفع والنصب والجزم كما فى أول الكتاب (ارفع مضارعا) (قول المكودى لأنه السابق) أى فى كلام الناظم فى قوله أول الكتاب والرفع والنصب الخ أوالسابق باعتبار كونه عمدة ولا يخلو كلام من رفع (وقوله موقع الاسم) أى اسم الفاعل فقولك زيد يضرب وقع موقع زيد ضارب وهذا قول سيبويه (وقوله ومذهب الكوفيين الخ) أى حذاقهم وصرح بذلك الفراء منهم وقال به الأخفش من البصريين (وقوله وهواختيار المصنف) أى كما صرح بذلك فى التسهيل والكافية وفى النظم اشعار بذلك كما قال المكودى لأنه علق الحكم الذى هو الرفع على الوصف المناسب الذى هو التجرد فيشعر بعلة رفعه فكأنه قال رفع بالتجرد عن الناصب والجازم وقال ثعلب رافعه شبهه بالاسم وقال الكسائى رافعه حرف المضارعة والقول بالتجرد هو أشهر الأقوال وما اعترضوه به من أن التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون سببا فى وجود غيره رده الأزهرى بأن التجرد وجودى وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لأن التجرد عدم النصب والجزم (وقوله من أسعد الخ) يقتضى انه ان ضم أوله لا يكون الا من الرباعى والحق أنه يصح أن يكون من الرباعى ومن الثلاثى(١) لاشتراكهما فى المبنى للمفعول فوزنه فيهما فيه واحد نعم يتعين أن يكون من الثلاثى إذا كان بفتح التاء (وبلن انصبه) (قول المكودى وهى حرف نفى الخ) أما كونها حرفا فباتفاق واختلفوا هل هى بسيطة وأصل وضعها كذلك وهو قول الجمهور وقيل أصلها لا النافية ثم أبدلت الألف نونا وقيل هى مركبة من لا النافية وأن ثم حذفت الهمزة تخفيفا ثم الألف لالتقاء الساكنين (وقوله وتخلصه للاستقبال) بيان ذلك ان المضارع كان قبل دخولها يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه خلصت المضارع للاستقبال (وقوله وهى حرف مصدرى) أشار بهذا إلى التنكيت على الناظم بأنه أطلق فى كى مع أنها أقسام ثلاثة مختصرة من كيف وتعليلية ومصدرية ومراد الناظم المصدرية وأجيب بأن كى إذا أطلقت لا تنصرف الا للمصدرية وهى التى يؤول ما بعدها بمصدر وهى آلة السبك والفرق بين المصدرية والتعليلية انه ان ذكر اللام قبلها فهى مصدرية قطعا ناصبة بنفسها وانلم يذكر قبلها لفظا فان قدر قبلها فهى مصدرية أيضا والافهى تعليلية والناصب أن مضمرة بعدها كما يأتى (وقوله لكى تكرمنى) مثله قوله تعالى : لكى لاتأسوا. وأصله تأسيون لأنه من أسى كرضى مأخوذ من الأسى وهو الحزن فتقول تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار تأساون فالتقى ساكنان الألف والواو فحذفنا الألف ثم دخل الناصب فحذف النون وكيفية سبك المصدر لعدم اساءتكم فعدم هو لا

---

(١) (قوله ومن الثلاثى) فيه ان سعد الثلاثى من باب تعب لازم وهو لايبنى للمجهول الا أن يقال انه من سعد من باب نفع وهو متعد فيقال سعد الله فيصح حينئذ بناؤه للمجهول اه .

وهى أصل الصواب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة وانما قدمها على لن وكى وكان حقه أن يقدمها عليهما لاصالتها للتفصيل الذى فيها ولذلك قال: (لا بعد علم) يعنى أن أن الناصبة هى التى تقع بعد غير العلم نحو أعجبنى أن تقوم وأحببت أن تذهب ودخل فى غير العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال: (والتى من بعد ظن * فانصب بها والرفع صحح) يعنى أن أن إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قرىء وحسبوا أن لا تكون بالنصب والرفع أما النصب فعلى انها ناصبة وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله: (واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد) يعنى أن أن الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا فى قوله لا بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير انصب بأن بعد غير العلم لا بعد علم والتى مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب بها والرفع مفعول بصحح ومن أن متعلق بتخفيف فهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد منهما أعنى من الرفع والنصب مطرد والحاصل ان أن تكون ناصبة وهى التى تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهى التى تقع بعد العلم وجائز فيها الامران وهى التى تقع بعد الظن ثم ان الواقعة بعد غير العلم والظن وهى الناصبة قد تهمل والى ذلك أشار بقوله: (وبعضهم أهمل ان حملا على * ما أختها حيث استحقت عملا)

يعنى ان من العرب من يجيز اهمال أن غير المخففة حملا على ما المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: لمن أراد ان يتم الرضاعة. بالرفع وكقول الشاعر: أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا فرفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وانما حملت فى ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما فى المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: لا أعبد ما تعبدون. أى لا أعبد عبادتكم و بعضهم مبتدأ أى بعض العرب وان مفعول بأهمل وحملا مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر فى اهمل وأختها بدل من ما وحيث متعلق بأهمل ثم انتقل الى الناصب الرابع وهو اذن وهى على ثلاثة أنواع واجبة الإعمال وجائزته وواجبة الاهمال وقد أشار الى الأول بقوله:

والمصدر هو اساءتكم (وقوله وهى أصل النواصب لأنها الخ) قيل عبارته مقلوبة والأصل وتعمل ظاهرة ومضمرة لأنها أصل النواصب والظاهر أنه لا قلب (وقوله لاصالتها) هذه العلة راجعة لقوله وكان حقه الخ (وقوله للتفصيل) هذه العلة راجعة لقوله وانما قدم الخ فالعلتان من باب اللف والنشر المعكوس (لا بعد علم) أى وأما الواقعة بعد علم فهى مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: علم أن سيكون منكم مرضى. فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة سيكون فى محل رفع خبرها (والتى من بعد ظن) (قول المكودى وقد قرىء وحسبوا الخ) قرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو والاخوان حمزة والكسائى بالرفع والراجح النصب وقد اتفق السبعة فى قوله تعالى: أحسب الناس أن يتركوا. ولم يرد الناظم ان الرفع أصح بل الرفع صحيح والنصب أصح منه (وقوله أو منصوب بفعل مضمر الخ) هذا الوجه لا يصح لأن الفاء فى انصب لها الصدارة وما له الصدارة يمنع ما بعده أن يعمل فما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وبعضهم أهمل أن) (قول كالمكودى كقراءة بعضهم لمن أراد الخ) الذى قرأ بذلك هو ابن محيصن وقال الدمامينى لا شاهد فى هذه الآية لاحتمال أن يكون المضارع مسندا إلى الواو لجمع المذكرين الغائبين العائد على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها بافراد أراد ﴿فان قلت﴾ لو كان كذلك لرسم بالواو والألف ﴿قلت﴾ رسم المصحف لا يجرى على القواعد المقدرة فى هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه اه كلام الدمامينى قاله الأزهرى وهذا الاحتمال فيه تكلف (وقوله وكقول الشاعر ان تقرآن الخ) البيت من البسيط وقبله:

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لى خف محملها * تستوجبا منة عندى بها ويدا

أن تقرآن الخ ويوجد فى بعض نسخ المكودى الابيات الثلاثة بتمامها والشاهد فى أن تقرآن حيث أهمل ان ورفع المضارع بثبوت النون وان تقرآن يسبك بمصدر خبر لمبتدأ محذوف عائد على حاجة والتقدير وهى قراءتكما السلام على أسماء محبوبته وويح منصوب على المفعولية المطلقة وعامله محذوف من معناه تقديره ألزمكما الله ويحا وهى جملة دعائية اعتراضية بين الفعل والمفعول وهو السلام وويح كلمة ترحم بخلاف ويل فهى كلمة عذاب لأنه اسم لواد فى جهنم أعاذنا الله منه وأعمل الشاعر أن فى أن لا تشعرا لأنه منصوب بحذف النون (وقوله وانما حملت فى ذلك على ما الخ) قد تحمل ما على ان فتعمل كقوله عليه السلام: كما تكونوا يولى عليكم. رواه البيهقى فى الشعب بحذف نون تكونوا ورواه ابن جميع فى معجمه من حديث الحسن بن أبى بكرة كما تكونون يولى عليكم بثبوت النون على الأصل (وقوله منصوب على الحال الخ) الصواب انه مفعول لأجله لأن وقوع المصدر حالا موقوف على السماع وقد أمكن غيره فلا حاجة اليه (وقوله وقد أشار الى الأول الخ) الصواب ان يقول وقد أشار الى الأول والثالث لأن الناظم أشار الى الأول

(ونصبوا بإذن المستقبلا * ان صدرت والفعل بعدموصلا)

فذكر لاعمالها ثلاثه شروط الأول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبلا وفهم منه أنه إذا كان حالا ارتفع نحو أن يقول قائل أحبك فتقول له اذن أصدقك الثانى أن تكون اذن مصدرة أى فى أول الكلام وذلك أن يقول قائل آتيك غداً فتقول له إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله ان صدرت وفهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لاتعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك زيد إذن يكرمك الثالث أن لايفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله موصلا وفهم منه أنه إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو إذن أنا أكرمك ثم إن الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله (أو قبله اليمين) فتقول اذن والله أكرمك لأن القسم لايعتد به فاصلا لكثر الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف اليه ثم أشار إلى جواز عملها بقوله : (وانصب وارفعا * إذا إذن من بعد عطف وقعا)

يعنى أن إذن إذا وقع بعدعاطف جاز فى الفعل بعدها الرفع والنصب نحو واذن أكرمك وقدقرىء وإذا لا يلبثوا خلفك ثم إن أن هى أصل النواصب كما تقدم فلا اشكال فى النصب بها نحو أعجبنى أن تقدم وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام وجوب اظهارها وجوازه ووجوب اضارها وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وبين لا ولام جر التزم * إظهار أن ناصبة)

يعنى ان أن إذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كى لأنها مثل كى فى افادة التعليل وبين لا وجب اظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك لئلا تمقتنى والزائدة كقوله عز وجل: لئلا يعلم أهل الكتاب. وانما وجب اظهارها فى ذلك كراهية اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناصبة حال من أن والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه فى الناصبة ثم أشار إلى الثانى بقوله :

(وان عدم * لا فأن اعمل مضمرا أو مظهرا) يعنى أنه إن عدم لا بعد أن جاز اضمار أن واظهارها وقد جاء فى القرآن بالوجهين فمثال اضمارها قوله تعالى: وأمرنا لنسلم لرب العالمين ومثال اظهارها. قوله عز وجل: وأمرت لأن أكون أول المسلمين. وتضمر أيضا جوازا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتى ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وأن مفعول مقدم باعمل أو مضمرا أو مظهرا

بالمنطوق والى الثالث بمفهوم الشروط الثلاثة الآتية ويدلك على ما قلنا أنه لم يذكر الثالث (ونصبوا باذن) اختلفوا هل هى بسيطة أو مركبة فالجمهور على أنها بسيطة وقيل مركبة من إذ أن وقيل من اذا أن والجمهور على أنها حرف وقيل هى اسم والتنوين فيها تنوين عوض عن جملة والأصل اذا جئتنى أكرمك فحذف جملة جئتنى وعوض عنها التنوين فالجمهور أنها تكتب بالألف وقيل بالنون حتى قال بعض أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالالف لأنها مثل أن ولن وإنما اشترطوا أن لايكون حالا لأن النواصب تقتضى الاستقبال وأنت تريد الحال فتنافيا (وقوله وهو مستفاد من قوله موصلا) لم يتعرض لشرح قول الناظم بعد من قوله والفعل بعد اشارة إلى أنه حشو للاستغناء عنه بأن صدرت وقد صرح بالاعتراض يس والشاطبى (أو قبله اليمين) كما اغتفر الفصل بالقسم اغتفر الفصل بلا النافية أو بهما معاثم إن قبله معطوف على الظرف الواقع خبرا فى قوله والفعل بعدالمعطوف على الخبر خبر ويكون اليمين فاعلا بالظرف لاعتماده على المبتدأ ويحتمل أن يكون قبله خبرا مقدما واليمين مبتدأ مؤخرا والجملة معطوف على خبر المبتدأ (قول المكودى كالمضاف والمضاف اليه) كما مر فى الاضافة فى قوله ولم يعب فصل يمين الخ (وانصب وارفعا) أطلق الناظم فى العاطف وخصه ابن الحاجب بالواو والناظم فى شرح العمدة بالواو والفاء (قول كدى وقد قرأ واذا لايلبثوا) قرأ بذلك عبدالله ابن مسعود وقرأ السبعة واذا لايلبثون باثبات النون على ان إذا مهملة ووجه إعمالها عدم الاعتداد بالعاطف فهى فى صدر الكلام ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف فكأنها لم تقع فى الصدر ثم إن الناظم يقتضى مساواة الرفع للنصب بل حيث قدم النصب يقتضى أنه أرجح وهو رأى الحريرى وهذا مبنى على قول أبى الفتح أن القراءة الشاذة تكون أقوى فى العربية من المتواترة والجمهور على خلاف ماقال وحينئذ فالرفع أرجح لاتفاق السبعة عليه فى الآية المذكورة وهم لايجتمعون على وجه مرجوح (وبين لا ولام جر) (قول كدى وتسمى لام كى الخ) اعلم أن لام الجر التى تقع المضارع بعدها اربعة لام كى نحو: وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس. الثانيه لام المآل وتسمى لام العاقبة ولام الصيرورة وهى التى يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها نحو: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا. فالتقاطه انما كان ليكون شفيقا فآل الامر الى أن صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهى الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله نحو : انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس . الرابعة لام الجحود لكن هذه الرابعة يجب اضمار أن بعدها كما سيقول الناظم وبعد نفى كان الخ فبان أن كلام الناظم هنا شامل للاقسام الثلاثة الأول ولا وجه لتخصيص المكودى له بلام كى (وان عدم لا) (قول المكودى وسيأتى الخ) أى فى قوله على اسم خالص الخ وأشار المكودى بهذا الى أن حق الناظم ان يؤخر هذا إلى هنا كما فعل الموضح او يقدم ذلك هنا

حالان من الضمير المستتر فى أعمل وأما اضمارها وجوبا ففى خمسة مواضع اشار الى الاول منها بقوله : (وبعد نفى كان حتما اضمرا)

يعنى انه يجب اضمار ان بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهى المسماة عند النحويين بلام الجحود وفهم منه ان الاضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذى قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفى كان وفهم من قوله : نفى كان أن النافى لا يكون الا لم أو ما ولا يكون لن ولا لا ولا أن لأنهن لا ينفين الا المستقبل أو الحال وشمل كان التى بلفظ الماضى كقوله عز وجل : وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم. ويكون المنفى بلم كقوله : لم يكن الله ليغفر لهم. لانها ناصبة فى الوجهين وبعده متعلق باضمرا وفى اضمرا ضمير يعود على المذكورة قبل وحتما حال من الضمير فى اضمرا أو نعت لمصدر محذوف اى اضمارا حتما ثم اشار الى الثانى بقوله : (كذاك بعد أو اذا يصلح فى * موضعها حتى او الا أن خفى) يعنى انه يجب اضمار ان بعد أو التى بمعنى حتى أو إلا وشمل قوله حتى التى بمعنى الى والتى بمعنى كى وفى الثانية خلاف مثاله بعد حتى التى بمعنى كى لأرغبن الله او يغفر لى ومثاله بعد التى بمعنى الى

(وقوله حالان من الضمير الخ) هذا على أنهما اسما فاعل وان قرأناهما بفتح عينهما على أنهما اسما مفعول فهما حالان من لا ولا يمنع ذلك تذكيرهما لأن الحرف يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث (وبعد نفى كان) (قول المكودى بلام الجحود) الجحود فى اللغة النفى بعد العلم والمراد به هنا مطلق النفى والأولى أن تسمى بلام النفى لأن الجحود لمن كذب نبيا كذا قيل والى تعريف لام الجحود أشار من قال : وكل لام قبله ما كانا * أو لم يكن فللجحود بانا

(وقوله لعطفه الكلام الخ) أى عطفه جملة أضمرا على جملة الجواب التى هى فان أعمل والعطوف على الجواب جواب والأولى جعل أضمرا فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا لا أنه فعل ماض مبنى للمفعول كما أعرب به هو والتقدير حينئذ وان عدم لا فاضمرن ان بعد الكون المنفى الواقع بعد لام الجر كما هو الموضوع (وقوله وكأنه قال وبعد اللام الخ) هذا تقدير معنى لاتقدير اعراب ثم انه قد اعترض هذا الشطر بأمور ثلاثة الأول أنه أطلق فى النافى مع أنه مقيد بما أو لم اتفاقا أو ان على ما يأتى الثانى أنه خص ذلك بلفظ كان مع أنه لا فرق بين كان ويكون الثالث أنه أطلق فى كان فيظهر منه أنه فرق بين كونها ناقصة أو تامة مع أن الصواب التخصيص بالناقصة وأجاب المكودى تبعا لغيره عن الأول بأن الناظم لما علق الحكم على الماضى وهو كان علمنا أنه لا يدخل فى كلامه الا الذى ينفى الماضى فتخرج لن لأنها تختص بالمستقبل ولا لأن نفى غير المستقبل بها قليل وان لأن نفيها وان كان للماضى لكن يتصل نفيها بالحال هذا معنى كلامه لكن ما ادعاه من الحصر فى ما و لم هو الذى فى بحث اللام من المغنى والحق أن أن مثل ماولم وذلك كقراءة غير الكسائى: وان كان مكرهم لتزول منه الجبال. فقد صرح غير واحد بأن اللام فى لتزول لام الجحود وأن أن تكون لنفى الماضى كثيرا نحو: إن لبثتم الا قليلا. ان أردنا الا الحسنى. وأجاب عن الثانى بأن المراد نفى الماضى اعم من أن يكون بلفظ كان أو يكون المقرون بلم لانها تقلب معناه الى الماضى لا ان المراد خصوص لفظ كان هذ معنى كلامه وأصل هذا الجواب للمرادى واستبعده الشيخ الطيب وأجاب المرادى عن الثالث بأن الأصل الناقصة فاذا أطلقت فلا تنصرف الا لها قال سيدى الطيب فلو قال وبعد نفى نقص كان أضمرا لانتفى الاعتراضان الاخيران ويكون الوجوب المأخوذ من قوله حتما مستفادا من فعل الأمر الذى هو أضمرا لا سيما مع توكيده بالنون ﴿ فان قلت ﴾ ان كان الكون ناقصا فما خبره ﴿ قلت ﴾ الذى للكوفيين ان الخبر الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد ولا حذف وقال البصريون الخبر محذوف وجوبا واللام متعلقة بذلك المحذوف ويقدر خاصا فى كل مكان بما يليق به فيقدر وما كان الله ليعذبهم مريدا لتعذيبهم وفى ليغفر لهم مريدا لغفرانهم وفى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل ما كانوا مكذبين ﴿ فان قلت ﴾ لا يحذف متعلق الجار والمجرور والظرف الا اذا كان عاما كما مر فى قوله : وأخبروا بظرف أو بحرف جر الخ وهنا قلتم يقدر خاصا ﴿ قلت ﴾ أجيب بأنه لما كان واضحا كثير الاستعمال عاملوه معاملة الكون المطلق (كذا بعد أو) (قول كذى بمعنى حتى أو الا الخ) تبع فى هذا ولد الناظم وهى عبارة غير جيدة لاقتضائها ان أو ترادف الحرفين المذكورين وليس كذلك بل انما هى العاطفة لأحد شيئين ولا تدل على تعليل ولا غاية ولا استثناء فالأولى عبارة الناظم باذا يصلح (وقوله وشمل قوله حتى الخ) هذا فائدة تعبير الناظم بحتى ولم يعبر بإلى مع أن الوزن يقبله (وقوله لأرغبن الله الخ) لا بد من التأويل فى الأول والثانى ليصلح العطف والتقدير ليقع رغبى الله أو غفرانه ويجب تأويل ماقبل حرف العطف وما بعده فى جميع الأمثلة ﴿ فان قلت ﴾ مافائدة التأويل مع أنه قبل التأويل يكون الفعل معطوفا على الفعل

لأنتظرنه أو يجيء ومثاله بعدالتي بمعنى الا لأقتلن الـكافر أويسلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لألزمنك أو تقضيني حقي وان مبتدأ وخبره خفي وكذلك وبعدو إذا متعلقات بخفي وحتى فاعل يصلح وأوالا معطوف على حتى وفي متعلق بيصلح والتقدير إن خفي نكفانه بعد كان المنفية أي وجوبا إذا يصلح في موضعها الا أو حتى التي بمعنى الى أو كي ثم أشار الى الثالث فقال :

(وبعد حتى هكذا اضمار أن * حتم كجد حتى تسر ذا حزن)

يعني ان الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بان مضمرة وجوبا والمراد بحتى هنا الجارة وفهم ذلك من كون أن مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جرها ولا يمكن أن تكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها الا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك سرت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسر ذا حزن فاضمار أن مبتدأ وحتم خبره وبعد متعلق بحتم وكذلك كجد ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا ينتصب بعد حتى باضمار ان مطلقا بل يشترط كونه مستقبلا نبه على ذلك بقوله :

(وتلو حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا)

يعني ان المضارع بعد حتى إذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال كقوله عز وجل : حتى يقول الرسول . في قراءة نافع وجب رفعه وان كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله وتلو مفعول مقدم بارفعن والمراد بالمتلو المضارع التالي لحتى وحالا أو مؤولا حالان من تلو وبه متعلق بمؤولا والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل الى الرابع فقال :

(وبعد فا جواب نفي أو طلب * محضين ان وستره حتم نصب)

يعني ان أن تنصب واجبة الاضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين مثال النفي : لا يقضى عليهم فيموتوا . وشمل الطلب سبعة أشياء الأول نحو زرني فأكرمك ومثله قول الراجز :

يا ناق سيري عنقا فسيحا * إلى سليمان فنستريحا الثاني النهي نحو : ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي . الثالث الدعاء كقول الشاعر :

﴿ قلت ﴾ ما بعد العاطف في تأويل مصدر فهو غير باق على فعليته فلهذا وجب التأويل ﴿ فان قلت ﴾ هلا أول الثاني دون الأول ﴿ قلت ﴾ يلزم عليه عطف المصدر على الفعل والمصدر اسم غير شبيه بالفعل لكونه من قبيل الجوامد فلا يصح عطفه عليه فلذلك وجب التأويل في كل منهما وهذا المثال يتعين فيه تقدير كي ولا يجوز الى أو الا لأن وقت المغفرة غير معين وأيضا يقتضيان انه إذا غفر لك لا ترغبه وهذا سوء أدب (وقوله لأنتظرنه أو يجيء) التقدير ليقع انتظاري له أو مجيئه ويتعين تقدير الى هنا (وقوله لأقتلن الـكافر الخ) التقدير ليقع قتلي للكافر أو إسلامه ويتعين الا هنا (وقوله لألزمنك الخ) التقدير ليقع لزومي لك أو قضاء حقي قال الضمير الفرق بين أو التي بمعنى حتى والتي بمعنى الا ان أو التي بمعنى حتى ما بعدها ينقضي شيئا فشيئا والتي بمعنى الا لا يقع ما بعدها الا دفعة واحدة والفرق بين حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي ان التي بمعنى الى غاية لما قبلها والتي بمعنى كي ما بعدها سبب لما قبلها ثم انه استشكل تعبير الناظم بكذاك الذي هو للبعيد فانه يقتضي ان الاشارة تعود لجواز الوجهين إذ هو البعيد والأمر ليس كذلك وأجاب الشاطبي بأن الناظم زاد ان خفي ولم يكتف بالتشبيه دفعا لهذا الاحتمال وسلمه ابن غازي قال يس وفيه نظر لأنه ليس في ان خفي ما يدل على الوجوب سواء قرأنا فعلا ماضيا أو صفة خففت ياؤها ضرورة (وبعد حتى هكذا الخ) (قول كدي والمراد بحتى هنا الجارة الخ) أشار بهذا الى التنكيت على الناظم بان حتى أقسام ثلاثة ابتدائية وعاطفة وجارة ولا يعلم ما قصد مع ان المراد الجارة وأجيب بأن حتى مهما أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف الا للجارة وأجاب هو بقوله وفهم الخ وتكون بمعنى الى نحو : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى . أي الى رجوع موسى وتكون بمعنى كي نحو أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما مثال الناظم كما يحتملهما قوله تعالى : حتى تفيء . ثم لو استغنى الناظم عن هكذا بقوله حتم أو العكس ما ضره (وقوله لا تقع بعدها الا جملة) هذا كلام غير تام لأنها حين دخولها على المضارع تكون داخلة أيضا على جملة والصواب أن يزيد بعد جملة مانصه مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها في الاعراب بخلاف الواقع بعدها المضارع المنصوب (وتلو حتى حالا) (قول كدي في قراءة نافع) كيفية تأويل هذه القراءة في الحال ان تعدما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في زمن الحال استحضارا لتلك الصورة العجيبة مشاهدا بالبصيرة كأنه مشاهد بالبصر وإنما يفعل ذلك في أمر عظيم وتقرير الوضع حتى حالة الرسول يقتضي ان المراد بالحال الحال الاصطلاحية التي هي وصف فضلة الخ وذلك مما لا معنى له والصواب أن المراد بها المقابلة للماضي والمستقبل وانما رفع الحال والمؤول به لأن النصب انما هو على تقدير أن وهي تخلص الفعل للاستقبال والاستقبال مناف للحال (وبعد فا جواب) (قول المكودي مثال النفي لا يقضى الخ) فيموتوا جواب النفي منصوب بان مضمرة وجوبا وعلامة نصبه حذف النون والمعنى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا والمراد نفي القضاء والموت معا على أن يكون القضاء أو الحكم سببا فاذا انتفى السبب انتفى المسبب وليس المراد نفي الأول دون الثاني قيل حتى يوقع في الايهام (وقوله ومثله قول الراجز يا ناق سيري الخ) البيت

رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن   الرابع الاستفهام كقول الشاعر :   هل تعرفون لباناتي فأرجو أن * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد   الخامس العرض كقوله :   يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السادس التحضيض كقوله عز وجل : لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق . السابع التمني كقوله عز وجل : يا ليتني كنت معهم فأفوز . واحترز بقوله محضين من النفي المبطل بالاثبات نحو ما أنت لا تأتينا فتحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك بالرفع في هذين المثالين ليس إلا وان مبتدأ ونصب خبره وستره حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد فا في موضع الحال من مفعوله المحذوف والتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستر بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر بكسر السين فهو ما ستر به والتقدير أن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ما ذكر في حال كون أن واجبة الاضمار ثم انتقل إلى الخامس فقال :

(والواو كالفا ان تفد مفهوم مع * كلا تكن جلدا وتظهر الجزع)

يعني ان الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب اضمار ان بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله : ان تفد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدا وتظهر الجزع أي لا تجمع بين هذين وفهم منه انها ان لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم ان أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين وبالرفع ان أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني

من الرجز وقائله أبو النجم العجلي وناق منادى مرخم بحذف التاء والأصل يا ناقة وسيري أمر من سار وياء المؤنثة المخاطبة فاعله وعنقا بفتح العين والنون صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة والتقدير سيري سيرا عنقا والعنق نوع من السير والفسيح الواسع الكثير صفة لعنق والى سليمان متعلق بسيري وسليمان هذا هو سليمان بن عبد الملك بن مروان بويع بالخلافة سنة ست وتسعين من الهجرة وتوفي وله خمس وأربعون سنة ومدة خلافته سنتان وثمانية أشهر وكان فصيحا متوقفا عن الدماء وهو المراد بالأشج في قول من قال الأشج والناقص أعدلا بني مروان على ما في ابن غازي كما مر وكان نكاحا أكولا يأكل في كل يوم مائة رطل من اللحم قيل ان كل من أتى اليه بالطعام إذا رآه قام ونهب الطعام من على رأسه حتى يؤدي الى اذاية من أتى به فلما رأوا ذلك جعلوا له طريقا تحت الأرض تصل الى الموضع الذي يأكل فيه الطعام وجعلوا فيه مطبقا فان أتوا بالطعام فتحوا المطبق من أسفل ويخرجون له الطعام فيخطفه ومن حسناته ايصاؤه بالخلافة لسيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه والشاهد في نستريحا فانه نصب بفتحة مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر (وقوله كقول الشاعر رب وفقني الخ) البيت من الرمل ورب منادى باسقاط حرف النداء منصوب بفتحة مقدرة فما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحذفت الياء استغناء عنها بالكسرة كما هو أحد اللغات المارة ووفقني فعل وفاعل ومفعول والشاهد في أعدل فانه مضارع منصوب بان مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء والسنن بفتح السين والنون في الموضعين الطريق والمعنى يارب وفقني فبسبب توفيقك لي لا أعدل عن طريق السلف الصالح (وقوله كقول الشاعر هل تعرفون الخ) البيت من البسيط وتعرفون مرفوع بالنون ولباناتي جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة وفي بعض النسخ لبانتي بالافراد والوزن يقبل كلا منهما والشاهد في نصب ارجو بفتحة على الواو بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام وان تقضى مؤول بمصدر مفعول أرجو فيرتد معطوف على تقضى وبعض فاعل يرتد والخلاف في الروح مشهور (وقوله كقوله يا ابن الكرام الخ) البيت من البسيط وابن منادى منصوب وإلا حرف عرض واستفتاح وتدنو فعل مضارع مرفوع بضمة على الواو منع منها الاستثقال وفاعله ضمير المخاطب والشاهد في فتبصر حيث نصب بعد الفاء الواقعة بعد العرض ومامفعول تبصر والفاء في فما تعليلية وما نافية حجازية وراء اسم فاعل من رأى اسمها والكاف في كمن سمعا اسمية بمعنى مثل خبرها وأشار بهذا إلى قولهم ليس الخبر كالعيان لأن الخبر فيه علم اليقين والسماع والعيان فيهما عين اليقين وعلم اليقين معا (وقوله كقوله عز وجل : لولا أخرتني الخ) ﴿ ان قلت ﴾ حيث كان أصدق منصوبا فعلى أي شيء يكون أكن المجزوم في الآية معطوفا ﴿ قلت ﴾ أجاب سيبويه بأن جزمه بالعطف على أصدق على توهم كونه مجزوما (وقوله ومن الأمر باسم الفعل) هذا هو قوله الآتي والامر ان كان بغير افعل الخ (وقوله ليس الا) ليس فعل ماض ناقص والا اسم بمعنى غير اسمها وخبرها محذوف تقديره ليس غير الرفع موجودا ثم ان وجوب الرفع صحيح بالنسبة لتقدم النفي غير صحيح بالنسبة للطلب بل يجوز رفعه وجزمه وسيقول الناظم والأمر ان كان بغير افعل الخ (وقوله في موضع الحال) الأولى انها جملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره وهو نصب وهذا هو الذي نقله المعرب عن الشاطبي (والواو كالفا الخ) (قول كذي بعد النفي أو الطلب الخ) أطلق في الطلب تبعا لظاهر النظم فيقتضي ان الواو كالفاء في جميع ما مر وهو الذي قرره الأزهري في شرح الآجرومية قالوا ولم يسمع وقوع المضارع منصوبا بعد الواو الا في أربعة مواضع بعد النفي والتمني والنهي والأمر ولم يسمع فيما عداها ولعل هذا هو السر في اقتصار الوضح على هذه الأربعة في كل من الفاء

اى وأنت تشرب اللبن وان تفد شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه والتقدير ان تفدمفهوم مع فهى كالفاء والالف واللام فى الفاء للعهد وهى السابقة ثم أخذ فى بيان أحكام تتعلق بالفاء فقال : (وبعد غير النفى جزما اعتمد * ان تسقط الفا والجزاء قد قصد)

يعنى ان الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفى وقصد الجزاء انجزم الفعل الذى بعدها وفهم منه انه إن لم يقصد الجزاء فلاجزم بل يكون الفعل مرفوعا فمثال الامر : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وأمثله ما بقى مفهومة من المثل المتقدمة فى الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزما مفعول باعتمد وان تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه والجزاء قد قصد جملة فى موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملا للامر وغيره مما تقدم وكان النهى داخلا فى ذلك والجزم فيه بعد اسقاط الفاء ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله :

(وشرط جزم بعد نهى أن تضع * إن قبل لا دون تخالف يقع)

يعنى ان الجزم بعد النهى مشروط بصلاحية وضع ان الشرطية قبل لا الناهية نحو لاتدن من الاسد تسلم لان التقدير ان لاتدن من الاسد تسلم وفهم منه أنه ان لم يصلح وضع ان قبل لا لم ينجزم الفعل نحو لاتدن من الاسد يا كلك لانه لا يصلح ان لاتدن من الاسد يأكلك وشرط جزم مبتدأ وبعد متعلق بجزم او بشرط وأن تضع فى موضع خبر المبتدأ وأن مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون فى موضع الحال من ان ثم قال :

(والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا)

يعنى ان الامر اذا كان بغير صيغة افعل فلا تنصب الفعل الواقع جوابا له بل يكون مجزوما كقولك غفر الله لزيد فيدخل الجنة فمعناه اللهم اغفر : والامر ان كان الخ . يعنى انه إذا دل على الامر بغير افعل من ماض او مضارع او اسم فعل او اسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا كقولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى : تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم. وقال الشاعر : * مكانك تحمدى أو تستريحى * وقولهم حسبك الحديث ينم الناس. وضربا عبدا يستقم فان المعنى ليتق وآمنوا واثبتى واكفف واضرب واجاز الكسائى النصب نحو صه فأحدثك وحسبك الحديث فينام الناس ومذهب الجمهور منع ذلك لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوهما لاتدل على المصدر لانها غير مشتقة ولذلك قال فلا تنصب جوابه ثم قال :

والواو لكن فى الفاء سمع غيره (كلا تكن جلدا الخ) فى نسخة تظهر بالهاء وفى نسخة تضمر بالميم قال المعرب والاول أنسب ووجهه أنه ممدوح لان الانسان وان كان قويا فانما ينبغى له اظهار العجز وأما نسخة تضمر فما تقتضيه غير ممدوح كذا قيل (قول المكودى اى وأنت تشرب الخ) الاظهر منه أن يقول ولك شرب اللبن كما قدره غيره ليعلم أن ذلك مستأنف من غير ايهام (وبعد غير النفى جزما الخ) هذا تقييد لقوله او طلب كأنه قال محل كون المضارع الواقع بعد الفاء الواقعة بعد الطلب ينصب إذا كانت الفاء مذكورة فان كانت محذوفة وقصد بالمضارع الجزاء وجب جزم المضارع كما أشار اليه هنا ثم ان هذه المسئلة كان حقها ان تذكر فى الجوازم لكن ذكرها هنا استطرادا (والجزاء قد قصد) المراد بقصد الجزاء انك تقدر المضارع مسببا عن ذلك الطلب كما ان جواب الشرط مسبب عن فعل الشرط (قول المكودى انجزم الفعل الذى بعدها) أى على انه جواب شرط مقدر مع فعله وأداة الشرط المقدرة هى الجازمة له (وقوله بل يكون الفعل الخ) مثاله قوله تعالى : خذ من أموالهم صدقة تطهرهم. فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة لانه ليس المقصود به الجزاء فليس المراد أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم بل المراد خذ من أموالهم صدقة مطهرة لهم فجملة تطهرهم نعت صدقة ولو قصد فى غير القرآن السببية لجزم الفعل (وقوله فمثال الامر قفا نبك الخ) هذا مثال للمنطوق فكان الاولى له أن يقدمه على قوله وفهم الخ والمدرس كذلك يفعل وهذا البيت الذى ذكر من الطويل وقائله امرؤ القيس وهو أول قصيدته المشهورة وقفا أمر من وقف وهو خطاب للواحد بما يخاطب به المثنى على عادتهم وفاعله ضمير مستتر ونبك مسبب عن الوقوف فهو مقصود به الجزاء فهو مجزوم بحذف الياء فى جواب شرط مقدر كأنه قال ان وقفت نبك وفيه الشاهد ومن فى من ذكرى تعليلة وبسقط متعلق بمحذوف صفة لمنزل وسقط بكسر السين منقطع الرمل واللوى بكسر اللام والمعنى حيث يرق الرمل والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء اسما موضع والمعنى قف نبك لاجل تذكر الحبيب ومنزل واقع برمل خالص رقيق واقع بين هذا المكان الذى هو الدخول وبين المكان الآخر الذى هو حومل وخص موضع الرمل الرقيق بالذكر لان الغالب انهم لاينزلون الا فى المواضع الصلبة ليكون ذلك أثبت للاوتاد وأصبر للمطر (وشرط جزم بعد نهى) (قول كدى قبل لا الناهية الخ) صريحه أن لا ان دخلت عليها ان بقيت على نهيها وهذا هو الذى تقتضيه عبارة الناظم وبذلك شرح الشاطبى وشرح المرادى والازهرى على أن لا تصير نافية قال يس والاولى انه يصح أن يقال ان لا نافية أو ناهية وهذا المثال الذى عند كدى محتمل لهما (وقوله لانه لا يصلح الخ) لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه (وقوله وأن تضع فى موضع خبر الخ)

(والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب * كنصب ما الى التمنى ينتسب)

يعنى ان الفعل المضارع ينتصب بان بعد الفاء الواقعة جوابا للترجى كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمنى كما سبق وانما فصل الفاء فى هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله عز وجل : لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع . بالنصب فى قراءة حفص عن عامر والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارا أى نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتسب والى التمنى متعلق بينتسب ثم قال :

(وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف)

يعنى أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ اظهارها واضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كى لأنها مثلها فى جواز الاظهار والاضمار وفهم من قوله وان على اسم انه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص انه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل واسم المفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وشمل الاسم الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن الى بالنصب لهلكت ويجوز اظهار أن فتقول لولا زيد وأن يحسن الى لهلكت

لكن لابد من تقدير مضاف قبل قوله أن تقع والأصل وشرط جزم بعد نهى صحة وضعك وتضع منصوب بان وسكن للوقف أو مجزوم بان لأن الجزم بها لغة لبعض العرب نقله فى المغنى عن الكوفيين وأبى عبيدة وأنشدوا عليه: * تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب * فانه جزم يأتنا بحذف الياء ويوجد فى بعض النسخ بعد هذا البيت وقبل قوله والفعل بعد الفاء بيت تضمن التصريح بمفهوم أو طاب محتنين ونص البيت :

والأمر إن كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا

قال سيدى محمد بن جلون فى حاشيته الكبرى على المكودى انى بحثت فى ست نسخ عتيقة وقديمة من نسخ المكودى ولم أجد هذا البيت فيها وقال فى حاشيته الصغرى بحثت عنه فى أربع بدل الست قال فى الكبرى وهو ثابت فى المرادى والتصريح وابن عقيل والهوارى والمعرب والبهجة وحاشية يس بل وكذلك الموضح ولعل المكودى أسقطه لكونه يتبع غالبا ولد الناظم ولعل ولد الناظم لم يذكره وهو أدرى بنظم أبيه ثم نسخ المكودى الموجودة بأيدينا مختلفة ففى بعضها حذف البيت من أصله نظما وشرحا كما قال ابن جلون وفى بعضها باثبات هذا البيت دون شرح وفى بعضها باثباته مشروحا بما فى المرادى وفى بعضها مشروحا بما نصه يعنى ان الأمر إذا كان بغير صيغة افعل فلا تنصب الفعل الواقع فى جوابه بل يكون مجزوما كقولك غفر الله لزيد فيدخل الجنة ومعناه اللهم اغفر لزيد يدخل الجنة وهذه النسخة هى المناسبة لاختصار المكودى وهناك نسخ أخر فى شرح هذا البيت والمناسب ما ذكرنا (والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب) (قول كذى ومنعه الجمهور الخ) وجه المنع ان الترجى ليس بطلب وانما هو ارتقاب شىء يحتمل الحصول وعدمه فلا يقال لعل الشمس تغرب وأجابوا عن الآية التى فى المكودى بأن الترجى مضمن معنى التمنى اذ بلوغ أسباب السموات محال والترجى لا يكون فى المحال والتمنى يكون فيه نحو ليت الشباب عائد لكن الأصل عدم التأويل ولذا أجازه الفراء وتبعه الناظم (وقوله ومفعول نصب محذوف الخ) هذا سبق قلم من جهة الصناعة والمعنى وأما الصناعة فلأن نصب لا يتعدى إلا لمفعول واحد وهو الغالب ولا يطلب مفعولا آخر أصلا وكلامه قد يقتضى ذلك وأما من جهة المعنى فلا يصح لأنه يصير التقدير والفعل نصب المضارع ولا معنى لذلك أصلا لأنه لا يشترط الدخول(1) بالفعل بل المشترط صحة دخول ان لاغير اه (وان على اسم خالص) (قول المكودى وفهم الخ) هذا المفهوم والذى بعده كان ينبغى له أن يؤخرهما عن قوله وشمل الخ لأن ذلك هو المنطوق (وقوله لم ينتصب) أى نصبا خاصا وهو بان مضمرة بل يكون بحسب الفعل الذى قبله فيرفع الثانى ان رفع الأول وينصب ان نصب ويجزم ان جزم بالعطف فى الثلاثة (وقوله نحو الطائر الخ) أل اسم موصول مبتدا ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وطائر صلتها وفيه ضمير مستتر فاعل به عائد على أل والفاء فاء السببية ويغضب معطوف على طائر وزيد فاعل والمعطوف على الصلة صلة ولكون العطف بالفاء لم يحتج لرابط ﴿ ولا يقال ﴾ إن صلة أل لا تكون الا اسما صريحا وهنا جعلناها جملة فعلية باعتبار ما بعد الفاء ﴿ لأنا نقول ﴾ أن يغضب فى تأويل غاضب والذباب خبر المبتدأ (وقوله الاسم الصريح) أى الذى ليس فيه رائحة الفعل أصلا والا فالمصدر اسم صريح أيضا لكن فيه رائحة الفعل إلا انه لا يؤول به فهو خالص (وقوله لولا زيد الخ) لولا حرف امتناع لوجود. زيد مبتدأ والخبر محذوف وجوبا تقديره موجود وان حرف نصب ومصدر ويحسن بالياء منصوب بان مضمرة أو مذكورة وهو مؤول بمصدر معطوف على زيد والتقدير واحسانه الى ولهلكت جواب

---

(1) (قوله لأنه لا يشترط الدخول الخ) كذا بالأصل ولعله مما سبق فيه القلم المناسب حذفه فحرر اه .

والمصدر كقوله :

للبس عباءة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشفوف

لان المصدر اسم خالص اذهو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول وأطلق فى قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله :

لولا توقع معتر فأرضيه * ماكنت أوثر أترابا على تربى

وأو كقوله تعالى : أو يرسل رسولا . فى قراءة غير نافع وثم كقوله :

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

وان شرط وخالص نعت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وأن فاعل تنصبه وثابتا وأومنحذف حالان من أن ثم قال :

الامتناع (وقوله والمصدر كقوله للبس عباءة الخ) أى الشخص المسمى بميسون بميم وياء وسين مهملة وهو اسم امرأة سيدنا معاوية رضى الله عنه وولده يزيد منها قال الملاوى وهو الذى قال فيه عليه السلام حين رأى سيدنا معاوية حاملا ولده على رقبته : رجل من أهل الجنة يحمل رجلا من أهل النار . وهو الذى تسبب فى قتل سيدنا الحسين رضى الله عنه وهذا بيت من قصيدة من الوافر وقبل هذا البيت

لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف

وبعده

وأكل كسيرة فى كسر بيتى * أحب الى من أكل الرغيف

وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف

وكلب ينبح الطراق دونى * أحب الى من قط ألوف

وخرق من بنى عمى نجيب * أحب الى من علج عنيف

وقالت ذلك لما تزوجها سيدنا معاوية ونقلها من البادية الى الحاضرة فابغضته لكبر سنه فكانت تكثر الحنين لاهلها فسمعها يوما تنشد هذه الابيات فقال مارضيت حتى جعلتنى علجا ثم طلقها والصحيح ولبس بالواو لان الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فى قوله لبيت فى البيت الاول ولبس فى الموضعين بضم اللام مصدر لبس يلبس كسمع يسمع والعباءة بفتح العين شملة صوف وتقر بكسر القاف وقد تفتح مضارع قر ويقال فى مصدره قرة بفتح القاف وضمها ويقال أيضا قرورا وقرت عينها اذا رأت ما تتشوف له وتحبه والشاهد فى وتقر حيث نصب بان مضمرة جوازا وتقر فى تأويل مصدر تقديره وقرار عينى أو وتقر معطوف على لبس وأحب خبر لبس والشفوف بضم الشين الثياب الرقيقة التى يرى ماتحتها وهو جمع شف بالفتح والكسر (وقوله كقوله لولا توقع الخ) البيت من البسيط ولولا امتناعية وتوقع مصدر توقع مبتدأ والخبر محذوف ومعتر مضاف اليه ماقبله من إضافة المصدر الى مفعوله وفاعله ياء المتكلم محذوفة والمعتر الذى يصرف غيره عن فعل المعروف وقيل المراد به الفقير وهو الظاهر وأرضيه بضم الهمزة من أرضى والشاهد فيه حيث نصب بأن مضمرة جوازا وهو ما أول بمصدر معطوف على توقع أى فارضاؤه و ما جواب لولا ومعنى أوثر أفضل والاتراب جمع ترب بكسر التاء والترب هو الذى يولد فى الوقت الذى تولد أنت فيه والمعنى لولا توقعى من يصرف عن المعروف وارضائى إياه ما كنت أوثر أتراب غير الذى لايساوينى فى السن على أتراب من يساوينى فى السن (وقوله فى قراءة غير نافع الخ) فيكون يرسل منصوبا بأن مضمرة جوازا ويرسل مؤول بمصدر معطوف على وحيا والتقدير الاوحيا أوارسالا وأما على قراءة نافع فقال العلامة ابن ذكرى الذى يظهر فى تخريجها على أن أن حذفت وارتفع المضارع بعدها وهو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله وعليه خرج: ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا. الاصل والله أعلم أن يريكم البرق حذفت أن فرفع المضارع وحذف أن ورفع المضارع نص عليه فى التسهيل والمغنى وقول من قال أن يرسل على قراءة نافع مستأنف غلط لان أو لاتكون للاستئناف والصواب مالابن ذكرى (وقوله كقوله انى وقتلى الخ) البيت من البسيط وقائله أنس بن مدركة الخثعمى وقتلى معطوف على الياء فهو منصوب بالفتحة والياء فى محل جر مضاف اليه من إضافة المصدر الى فاعله وسليكا اسم رجل مفعول قتلى والشاهد فى أعقله حيث نصب بأن مضمرة جوازا وهو مؤول بمصدر أى وعقلى إياه والعقل هو إعطاء الدية وكالثور خبر إن وجملة يضرب فى محل جر نعت للثور ولما ظرف بمعنى حين وعاف فعل ماض بمعنى كره والبقر فاعله والمراد بالثور ذكر البقر وذلك أن البقر

(وشذ حذف أن ونصب فى سوى * مامر فاقبل منه ماعدل روى)

يعنى أن الفعل المضارع قد ينصب بان مضمرة فى غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أى قبل أن يأخذك وكقوله: ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله أى أن أفعله وحذف أن فاعل بشذ ونصب حذف معموله أى ونصب للفعل المضارع وفى سوى متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها مر ومنه متعلق باقبل وما مفعول باقبل وهى موصولة وعدل روى جملة صلة ما .

﴿ عوامل الجزم ﴾

عوامل الجزم على قسمين أحدهما يجزم فعلا واحدا والآخر يجزم فعلين وقد أشار الى الاول بقوله :

(بلا ولام طالبا ضع جزما * فى الفعل هكذا بلم ولما)

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلا واحدا الاول لا الناهية نحو : لاتأخذ بلحيتى. ومثلها لافى الدعاء نحو: ربنا لاتؤاخذنا.

اذا عافت الماء يضرب هو فيشرب فتشرب هى ولا تضرب البقر قيل لانها ضعيفة لاتحمل الضرب بخلاف الذكر وقيل لان الانثى تابعة للذكر والمعنى أن الشاعر إنما قتل هذا الرجل وأعطى ديته ليخوف غيره منه بمنزلة الثور يضرب اذا عافت البقر الماء تخويفا للبقر من الضرب وقول من قال المراد بالثور ذكر الطحلب وهو الذى على وجه الماء فاذا رأته البقر عافت الماء فيضربه الراعى ويزيله عن وجه الماء لتشرب غير مناسب للتشبيه ﴿وقيل﴾ الاستشهاد بهذا البيت لايتم إلا اذا قلنا ان كل واحد معطوف على ماقبله وان قلنا إن المعاطيف كلها معطوفة على الاول وهو الصحيح فلا يتم الاستشهاد به ﴿وأجيب﴾ بأن محل الخلاف اذا كان العاطف غير ثم والاتعين عطف كل واحد على ماقبله كما هنا (وشذ حذف أن الخ) هذا البيت فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل للناظم وان سمع حذف ان فى غير المواضع العشرة فهل يكون ذلك اطرادا أو سماعا فأجاب بقوله وشذ الخ (قول المكودى وكقوله ونهنهت الخ) هذا عجز بيت من الطويل وصدره * فلم أرمثلها خباسة واجد * وهو من قصيدة لعمر بن جرير الطائى وخباسة بالنصب مضاف الى واحد مفعول أول بأرى ومثلها مفعول ثان والخباسة بضم الخاء المعجمة الغنم الذى يغنمه الانسان ونهنهت أى أخرت نفسى عن الفعل ومافى ما كدت مصدرية وكاد من أفعال المقاربة والتاء اسمها والشاهد فى أفعله حيث نصب شذوذا بأن مضمرة لانه ليس من المواضع العشرة المارة والفعل يسبك بمصدر خبر كدت والتقدير وأخرت نفسى عن الفعل بعد قرب من الفعل ثم ان ماذكره الناظم من أن حذف ان ونصب المضارع فى غير مامر شاذ ليس على إطلاقه بل يقيد بما يأتى فى الجوازم من قوله :

والفعل من بعد الجزا أن يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن

ومفهوم قوله ونصب فى سوى مامر أن حذف أن ورفع المضارع غير شاذ بل هو مقيس وعليه قراءة نافع أويرسل بالرفع وخرج عليه ومن آياته يريكم كمامر وذهب المتأخرون من المغاربة الى انه اذا حذفت أن فى غير مامر لايرتفع المضارع ولاينتصب الا اذا سمع وأما اذا لم يسمع فلا والله أعلم .

﴿ عوامل الجزم ﴾

قد مر أن اعراب الفعل رفع ونصب وجزم ولما فرغ من الاولين شرع فى الثالث وخصه بترجمة لطول الكلام عليه لكن الاولى أن يعبر بفصل كماعبر به الموضح تنكيتا عليه لان هذا من جملة مادخل فى الباب السابق والجزم لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب لفظى نفس السكون ونفس ماناب منابه وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته السكون أوماناب منابه وسميت هذه الكلمات حروف الجزم باعتبار عملها لانها تحذف من الفعل حركة أو حرفا (بلاولام طالبا الخ) (قول كدى فذكر أربعة أحرف الخ) جعلها أربعة باعتبار لفظها وان ألم أصلها لم زيدت عليها همزة الاستفهام وألما أصلها لما ومنهم من جعلها ستة كما فى الجرومية باعتبار ان ألم وألما قسمان ومنهم من جعلها ثمانية باعتبار جعل لافى النهى قسما وفى الدعاء قسما آخر وجعل لام الامر قسما ولام الدعاء قسما آخر (وقوله نحو لاتأخذ الخ) تمثيله بهذه الآية للنهى لاينبغى لان هذا يسمونه بالالتماس وذلك لأن الطلب ان كان من الأعلى نحو لاتطغوا فيه سموه نهيا وان كان من الادنى الى الاعلى سموه دعاء نحو ربنا لاتؤاخذنا وان كان ممن هو مساو لك قيل له التماس نحو لاتأخذ بلحيتى لأن القائل لذلك هو سيدنا هارون عليه السلام يخاطب أخاه سيدنا موسى عليه السلام وهو مساوله وكل ماقيل فى النهى يقال فى الامر لان الطلب ماطلب الفعل أوطلب

الثانى لام الامر نحو: لينفق ذو سعة من سعته. ومثلها أيضا لام الدعاء نحو: ليقص علينا ربك. وفهم ذلك فى الحرفين أعنى لا واللام من قوله طالبا لان الطلب شامل لجميع ماذكر الثالث لم وهى حرف نفى فى الماضى تدخل على المضارع فتصرف معناه الى المضى وقيل تدخل على الماضى فتصرف لفظه الى المضارع والمشهور الاول نحو لم يقم زيد الرابع لما وهى مثل لم فيما ذكر الا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو: ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم. بخلاف لم فانه بعدها قد يتصل وقد لا يتصل فضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجزما مفعول بضع وبلا وفى الفعل متعلقان بضع وطالبا حال من الضمير المستتر فى ضع وها تنبيه وكذا وبلم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الاول والتقدير وضع جزما بلم ولما مثل ما فعلت فى لا واللام ثم أشار الى القسم الثانى وهو ما يجزم فعلين فقال:

(واجزم بإن ومن وما ومهما * أى متى أيان أين اذما * و حيثما أنى)

فذكر احدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات الشرط الاولى إن وهى حرف نحو قوله عز وجل: إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف. الثانية من وهى تقع على من يعقل نحو: من يعمل سوءا يجز به. الثالثة ما وهى تقع على مالا يعقل نحو: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أومثلها. الرابعة مهما وهى بمعنى ما كقوله:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

الخامسة أى وهى بحسب ماتضاف اليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أيا ما تفعل أفعل السادسة متى وهى ظرف مكان نحو قوله:

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

السابعة ايان وهى ظرف زمان أيضا نحو أيان تقم أقم معك الثامنة أين وهى ظرف مكان نحو: أين تجلس أجلس معك.

الترك وفى السلم:

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفى التساوى فالتماس وقعا

(وقوله لام الامر) هى مكسورة تشبيها لها بلام الجر وفتحها لغة بنى سليم وتسكن كثيرا بعد الفاء والواو قال تعالى: فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى (قوله فتصرف معناه الخ) بيان هذا القول أن الفعل قبل دخول لم كان مضارعا محتملا للحال والاستقبال فلما دخلت لم غيرت معنى المضارع وصيرته يدل على الماضى ولفظ المضارع باق على ما كان عليه قبل لم وهذا قول المبرد (وقوله وقيل تدخل على الماضى الخ) بيانه أن أصل الفعل قبل دخول لم ماض لفظا ومعنى فلما دخلت لم غيرت الفعل وقلبته مضارعا وأبقت المعنى على حاله وهذا هو قول سيبويه لان لم يقم زيد عنده فى رد قول من قال قام زيد (وقوله والمشهور الاول الخ) وجهه ان قلب المعنى أولى من قلب اللفظ ورجح أبو حيان تبعا لأصحابه ما لسيبويه فانظره فى يس على النظم (وقوله الا أن الفعل بعد لما الخ) اعلم ان لم ولما يشتركان فى أمور ويفترقان فى أمور انظر التوضيح (واجزم بإن الخ) بدأ الناظم بإن لانها أصل الجوازم ولذلك اختصت بأمور منها حذف شرطها وجوابها كما فى قوله:

* قالت بنات العم ياسلمى وإن * الخ أى وان كان فقيرا معدما ومنها انها تهمل حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين بسكون الياء واثبات نون الرفع مفتوحة مخففة ومنه الحديث فان لا تراه فانه يراك (وقوله وهى تقع على من يعقل) الاولى أن يقول وهى فى الاصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط وهى فى الآية مبتدأ (وقوله وهى تقع على مالا الخ) الاولى أن يقول وهى موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (وقوله وهى بمعنى ما) فتكون حينئذ لغير العاقل وضمنت معنى الشرط وأصلها مافزيدت عليها ما أخرى فقلبوا ألف ما الاولى هاء كراهية اجتماع لفظين متوافقين وتكرير لفظين مرتين (وقوله نحو قوله ومهما تكن الخ) البيت من الطويل وقائله زهير ومهما اسم شرط مبتدأ وتكن فعل الشرط وفيه ضمير يعود على مهما وبه يسقط استدلال من استدل بهذا البيت على أن مهما حرف لان الضمير لا يعود على الحرف وعند امرىء خبرها ومن خليقة بيان لما وقعت عليه مهما ولا يكون من خليقة اسم كان مجرورا بمن الزائدة لان مهما تبقى بلا رابط فتوجه قول من قال انها حرف والخليقة الطبيعة ولو للمبالغة وخال من أخوات ظن وفاعلها يعود على امرىء والهاء العائدة على الخليقة مفعول أول وجملة تخفى بمعنى تستتر فى محل نصب مفعول ثان لخال وتعلم مجزوم على جواب مهما والمعنى ان طبيعتك التى أنت عليها ولو ظننتها تخفى على الناس فلا بد أن يعلمها الناس وهذا المعنى هو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام: من أسر سريرة ألبسه الله رداءها. والشاهد فى جزم مهما تكن وتعلم والجملة خبر مهما (وقوله بحسب ماتضاف اليه) فان أضيفت إلى ظرف الزمان كانت ظرف زمان نحو أى وقت تسافر أسافر معك والى ظرف مكان كانت ظرف مكان نحو أى مكان تجلس أجلس وهكذا وهى فى مثال المكودى مفعول مقدم مضافة الى اسم نكرة (وقوله نحو قوله متى تأتنا الخ) تقدم شرح هذا البيت فى البدل فراجعه والشاهد هنا حيث جزمت متى تأتنا على أنه فعل شرط وتجد على أنه جوابه وقد تهمل متى حملا على اذا كقول عائشة الصديقة رضى الله عنها لما اشتد الوجع بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس. قالت ان أبا بكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس فرفعت يقوم على ان متى مهملة

التاسعة إذ ما وهى حرف بمعنى ان العاشرة حيثما وهى ظرف مكان نحو حيثما تذهب أذهب معك الحادية عشر أنى وهى ظرف مكان نحو أنى تجاس أجلس معك وفهم من تمثيله باذما وحيثما انهما لا يجزم بهما الا إذا اقترنا بما كالمثال المتقدم وبإن متعلق باجزم ومفعول أجزم محذوف اختصارا لأنه انما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة ثم ان هذه الأدوات أعنى أدوات الشرط على قسمين حروف وأسماء والى ذلك أشار بقوله : (وحرف إذ ما * كإن وباقى الأدوات اسما)

أما ان فلا خلاف أنها حرف وأما اذما فالمشهور انها حرف مثل ان ولذلك اقتصر عليه وباقى الأدوات هى ماعدا إن واذما وهى تسع كلمات وهى كلها أسماء فمنها أسماء ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان وقد بينت ذلك عند ذكرها فى البيت السابق وإذ ما مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير واذ ما حرف كإن وانما شبهها بها لأن ان حرف باجماع وهى أم الباب اذ كل أداة مما تقدم لا تقدر إلا بها ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ فى الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال :

(فعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسما)

يعنى ان كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يسمى الأول شرطا والثانى جزاء ويقال فيه جواب أيضا وفهم من قوله فعلين ان حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين الا ان الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتى وفهم أيضا من قوله فعلين يقتضين أى يطلبن ان الجزم فى الفعلين بها وهو المشهور وفهم من قوله قدما ويتلو الجزاء

(وقوله التاسعة اذما) الذى فى غالب نسخ المكودى عدم التمثيل لإذما أصلا والذى فى بعضها تمثيله بقول الشاعر :

وانك إذما تأت ما أنت آمر * به تلف من أياه تأمر آتيا

والشاهد فى تأت وتلف فانهما مجزومان باذما (وقوله الا إذا اقترنا بما الخ) أجاز الفراء الجزم بهما دون ما وفى الاشباه والنظائر ان أدوات الشرط بالنسبة الى اقترانها بما أقسام ثلاثة قسم لا يلحقه ما وهو إن وما ومن ومهما وقسم تكون ما شرطا فى عمله وهو اذ وحيث وقسم يجوز لحاق ما له وعدم لحاقها وهو أى ومتى وأين وأنى وأيان ثم ان الناظم أسقط كيفما وإذا مع أن ابن آجروم ذكرهما وأجيب بأن كيفما لا تجزم عند البصريين عدا قطربا وتجزم عند الكوفيين فصاحب الألفية تبع البصريين وصاحب الآجرومية تبع الكوفيين واما إذا فانها لا تجزم مطلقا وانما تجزم فى الشعر كقوله استغن ما أغناك ربك الخ فلذلك تركتا ﴿ قاعدة ﴾ اسم الشرط ان كان ظرفا فهو منصوب على الظرفية ولا اشكال فيه والعامل فيه فعل الشرط وان كان غير ظرف فان كان الفعل الذى دخل عليه لازما نحو من يقم أقم معه أو متعديا مشغولا بغير ضمير اسم الشرط نحو : من يعمل سوءا يجز به . فاسم الشرط مبتدأ وهل الشرط هو الخبر وهو الصحيح وقيل الجواب وقيل هما وان كان متعديا غير مشغول بشىء فاسم الشرط مفعول مقدم نحو : أياما تدعوا . لأنه هنا غير ظرف وان كان الفعل متعديا مشغولا بضمير اسم الشرط جاز فى اسم الشرط كونه مبتدأ أو مفعولا بفعل محذوف يفسره ما بعده نحو من رأيته أكرمه وحكم أسماء الاستفهام كحكم أسماء الشروط فيما ذكر هذا ملخص ما حققوا (وحرف إذما الخ) (قول كدى فالمشهور انها حرف الخ) هذا مذهب سيبويه وقال غير واحد انها ظرف زمان لأنها كذلك كانت قبل اتصال ما بها والأصل عدم التغيير (وباقى الأدوات اسما) أى اتفاقا فيما عدا مهما والا فمهما فيها خلاف الصحيح انها اسم وقيل حرف (قول كدى فمنها أسماء) أى غير ظروف وإلا فالظروف أسماء أيضا (وقوله وحرف خبر مقدم) وقدم الخبر تبكيتا على مذهب المخالف وكان حينئذ متعلق بحرف وهو وان كان جامدا لكنه فى معنى المشتق فيؤول بمحكوم بحرفيتهما وقول المعرب ان حرف مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيه من معنى الحصر كأنه قال ما اذما الاحرف بمنزلة شر أهر ذا ناب أى ما أهر ذا ناب الاشر غير سديد ولا حاجة اليه (فعلين يقتضين) (قول المكودى يعنى أن كل واحد الخ) أشار بادخال كل إلى بيان عبارة الناظم وان المراد كل واحد من الأدوات يجزم فعلين لان جميعها دفعة واحدة يجزم فعلين وانما سمى الأول شرطا لتعليق الجواب عليه ولكونه سببا وعلامة فى وجود الثانى وسمى الثانى جوابا لأنه جىء به مرتبا على الشرط فأشبه الجواب المرتب على السؤال وسمى جزاء لأنه جزاء عن فعل الشرط واختلف فى جملة الشرط والجواب هل الكلام هو مجموعهما أو الثانى فقط والأول قيد له ذهب ابن هشام فى المغنى إلى الأول وهو الذى حققه السيد وشرط الجواب أن يكون مفيدا كالخبر فلو كان غير مفيد فلا يجوز إن يقم زيد يقم فان اتفق الشرط والجواب فى اللفظ لكن فى الجواب معنى يخرجه الى الافادة جاز نحو قوله عليه الصلاة والسلام : فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله . أى فقد حصل له الثواب العظيم الذى يستحقه المهاجرون (وقوله وسيأتى) أى فى قوله واقرن بفا الخ (وقوله وهو المشهور الخ) ورد بأن الجازم كالجار فكما ان الجار لا يعمل فى شيئين فكذلك الجازم وأجيب بأنه لما كان الجازم لتعليق الجواب على الشرط تنزل الشرط والجواب كأنهما شىء واحد فكأن الجازم انما عمل فى شىء واحد وقيل الأدوات عملت فى الشرط والشرط عمل فى الجواب كما ان الابتداء عمل فى المبتدأ والمبتدأ عمل فى الخبر وقيل الشرط عمل فى الجواب والجواب عمل

أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل ولأن الجزاءلا يكون إلامتأخرا والشرط لا يكون إلا متقدما فاذا ورد نحو أنت ظالم ان فعلت فليس أنت ظالم جوابا مقدما بل الجواب محذوف دل عليه ماتقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضين النون وهو عائد على أدوات الشرط وفعلين مفعول يقتضين وشرط خبر مبتدأ مضمر أى أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أى منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية فى موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرا ولقيت الرجلين زيدا وعمرا ووسم جملة مستأنفة وجوابا حال من الضمير المستتر فى وسم ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال :

(وماضيين أو مضارعين * تلفيهما أو متخالفين)

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو : وان عدتم عدنا . أومضارعين نحو قوله تعالى : وان تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله . أو الأول ماض والثانى مضارع نحو : من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه . أوالأول مضارع والثانى ماض نحو قوله : من يكدنى بسىء كنت منه * كالشجا بين حلقه والوريد

ومعنى الماضى الواقع شرطا أو جوابا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبل معنى ولذلك تقول ان قام زيد غدا قمت بعد غد وماضيين مفعول ثان بتلفيهما أى تجدهما أومضارعين أو متخالفين معطوفان على ماضيين فاما الماضى الواقع شرطا أو جزاء فهو فى موضع جزم لأنه مبنى لا يظهر فيه اعراب وأما جزم المضارع فلا اشكال فيه شرطا كان أوجزاء فى الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء والى ذلك أشار بقوله : (وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن) يعنى ان الشرط إذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير : وان أتاه خليل يوم مسألة * يقول لاغائب مالى ولاحرم وفهم من قوله حسن انه كثير ولا يفهم انه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن منه لأنه على الأصل وقوله ورفعه بعد مضارع وهن أى ضعف كقوله :

فى الشرط على القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا وقيل الاداة عملت فى الشرط والاداة والشرط عملا فى الجواب بناء على ان الابتداء عمل فى المبتدأ والابتداء والمبتدأ عملا فى الخبر وقيل ان الاداة عملت فى الشرط والجواب جزم بتوهم دخول الاداة عليه كما أن الجر يكون بالتوهم وهذه الأقوال الأربعة مردودة انظر المطولات وفى التصريح بعض الرد (وقوله ان الشرط والجزاء جملتان) هذا لايفهم من قدما وانما يفهم من قوله سابقا فعلين نعم الذى يفهم من قدما ويتلو هو قوله بعد ولان الجزاء الخ (وقوله وهو عائد على أدوات الشرط الخ) أى من حيث هى اسم أوحرف وتكون جملة يقتضين استئنافية وقول المعرب انها نعت اسم فى البيت قبل غير صحيح لأنه يقتضى ان الذى يطلب فعلين من هذه الأدوات انما هى الأسماء منها دون الحروف وهو باطل (وقوله لأن التابع غير مستوف الخ) التابع هو شرط والمتبوع هو فعلين ولا يكون قد استوفاه الا لوقال شرطا وجزاء (وماضيين أو مضارعين) (قول المكودى نحو قوله من يكدنى الخ) البيت من الخفيف وقائله أبو زيد ومن جازمة ويكد مضارع كاد من أفعال المقاربة فعل الشرط فيه ضمير مستتر اسمها والياء خبرها وبسىء يتعلق به وجملة كنت بفتح التاء لأنه خطاب لشخص يمدحه جواب من والكاف فى كالشجا اسمية بمعنى مثل خبر كان والشجا ما نشب وعلق بالحلق من عظم أوغيره والوريد عرق غليظ فى العنق وإذا كان بين الوريد وموضع مسالك الطعام عظم فلا يقدر الانسان أن يبلع شيئا وهذا كناية عن كون الممدوح ينصر الشاعر ولا يترك أحدا يؤذيه والشاهد فى كون الشرط مضارعا والجواب ماضيا ثم ظاهر النظم التسوية بين الوجوه الأربعة والحق ان الأحسن كونهما معا مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين لاتفاق الجواب والشرط فى اللفظ ثم كون الأول ماضيا والثانى مضارعا لأن فيه الخروج من الضعيف الى القوى وأما كون الأول مضارعا والثانى ماضيا فهو أقلها حتى خصه الجمهور بالضرورة والأولى للمكودى ان يمثل له بالحديث وهو قوله عليه السلام : من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه . لأن الحديث يحسن به الرد على الجمهور وأما الشعر فضرورة وهم يجيزون ذلك فى الضرورة (وقوله فى الأوجه الأربعة الخ) هذا سهو منه رحمه الله والصواب فى الأوجه الثلاثة لأن الوجه الرابع هو كون الشرط والجواب معا ماضيين وفى بعض النسخ بالأوجه الثلاثة (وبعد ماض الخ) (قول المكودى كقول زهير الخ) هو ابن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان أحد ملوك العرب وأكرمهم كان يعطى زهيرا عطاء كثيرا وكان يمدحه بقصائد من جملتها قصيدة منها هذا البيت وهو من البسيط وقبله : هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم

والهاء فى أتاه يعود على هرم وخليل أى فقير فاعل أتاه مأخوذ من الخلة بفتح الخاء وهى الفقر لاان المراد بالخليل الصديق ويكون مأخوذا من الخلة بضم الخاء وهى صفاء المودة لأنه لا كبير مدح فيه ومسئلة مصدر سأل ويروى مسغبة أى مجاعة بدل مسئلة وهى أبلغ فى المدح

يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع   وانما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أدوات الشرط فى فعل الشرط
وضعف بعد المضارع لتأثير العامل فى فعل الشرط ورفعك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والجزاء مفعول برفعك وحسن خبر المبتدأ
وبعد متعلق بحسن ولا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ووهن فعل ماض
فى موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بوهن * واعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا مضارعا أو ماضيا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعا
وماضيا كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء والى ذلك أشار بقوله :

(واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل)

يعني ان جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطا وهو ان يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء وفهم منه انه إذا صح جعله
شرطا لم تدخل الفاء فى الجواب نحو ان يقم زيد قام عمرو أو يقم عمرو أو لم يقم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطا وشمل مالا يصلح
جعله شرطا الجملة الاسمية مثبتة نحو إن قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد
أو منفية بما أو لن فان هذا كله لا يصلح جعله شرطا وبفا متعلق باقرن وحتما نعت لمصدر محذوف تقديره قرنا حتما وجوابا مفعول
باقرن ولو جعل شرط وشرطا مفعول ثان لجعل وفى جعل ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جوابا ولان متعلق بجعل ولم ينجعل
جواب لو وهو مطاوع جعل فيتعدى الى واحد لأن المطاوع الذى هو جعل بمعنى صير يتعدى الى اثنين ومفعول ينجعل محذوف تقديره

والشاهد فى يقول فانه مضارع مرفوع وقع جوابا ورفعه حسن لكون الشرط وهو أتى ماضيا ولا نافية وغائب خبر مقدم وما مبتدأ
مؤخر ولا الواو حرف عطف ولا لتوكيد النفي وحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى أن غيره يظلمه فيعفو
عمن ظلمه ويقبل عذره وهو اما مبتدأ والخبر محذوف أي ولا عندي حرم أي حرمان أو خبر لمبتدأ محذوف أي ولا هو حرم ولا
ممنوع (١) ثم ان السكودي حمل الماضي فى قول المصنف وبعد ماض الخ على الماضي الاصطلاحي والأولى ان المراد بالماضي مايعم الاصطلاحي
والمعنوي وهو المضارع المقرون بلم نحو ان لم يقم زيد يقوم عمرو فرفع المضارع حسن أيضا وعلى العموم حمل الموضح كلام الناظم (وقوله
كقوله يا أقرع الخ) البيت من الرجز وقائله جرير وأقرع منادى ويجوز ضمه وفتحه لانه من أفراد قوله ونحو زيد ضم وافتحن الخ
ويا أقرع الثانى توكيد لفظى له ويتعين فيه البناء على الضم لأنه مفرد علم غير موصوف بابن والكاف اسم ان وجملة الشرط والجواب
خبرها على قول والشاهد فى رفع تصرع الثانى وهو ضعيف لكون الشرط مضارعا والمعنى كل مافعلوه بأخيك كأنهم فعلوه بك فان
قتلوا أخاك فكأنهم قتلوك (وقوله لعدم تأثير أدوات الخ) أي فكما لا تؤثر فى لفظ الشرط فالمناسب أن لا تؤثر فى لفظ الجواب (وقوله
لتأثير العامل الخ) أي الأداة وحيث أثر فى الأول فالمناسب أن يؤثر فى الثانى ﴿ فان قلت ﴾ ما وجه رفع المضارع حينئذ فى الصورتين
﴿ قلت ﴾ قال سيبويه الجواب محذوف والمضارع المرفوع مؤخر من تقديم والاصل فى البيت السابق يقول لا غائب مالى ولا حرمان
أتاه فيكون الجواب محذوفا والمضارع المرفوع دل عليه وقال الكوفيون والمبرد بل المضارع المرفوع هو الجواب ولكن يكون على حذف
الفاء وكلا التخريجين منتقض انظر التصريح (وقوله لانه مصدر مقدر بان الخ) أي ومعمولاته لا تتقدم عليه لان أن موصول وهنا
المعمول مقدم ومعمول الموصول الحرفى لا يتقدم عليه والمعمول هنا تقدم ﴿ لا يقال ﴾ ان حسن صفة مشبهة وهى لا تعمل فى متقدم وقد
مر : * وسبق ماتعمل فيه مجتنب * والمعمول هنا متقدم ﴿ لأنا نقول ﴾ منع التقديم فيما عملها فيه بالحمل على اسم الفاعل وأما عملها فى
الظرف كما هنا أو الجار والمجرور فلما فيهما من رائحة الفعل والفعل يتقدم عليه معموله فكذلك ما أشبهه (واقرن بفا الخ) (قوله كذا
لم تدخل الفاء فى الجواب الخ) عدم جواز الدخول أصلا لا يفهم من الناظم بخصوصه بل الذى يفهم منه عدم وجوب الدخول وهل يجوز
الدخول أم لا يبقى على عمومه وصرح ابن الناظم بأنه يصح دخولها على مايصح جعله شرطا واستدل عليه بنحو قوله تعالى : ومن يؤمن
بربه فلا يخاف . فان المضارع المنفى بلا يصح جعله شرطا ومع ذلك قرن بالفاء ومنه قوله تعالى : ومن عاد فينتقم الله منه. والحق أن
الجواب الذى يصح أن يقع شرطا لا يقترن بالفاء أصلا ولهذا أخرج السكودي عبارة المصنف عن ظاهرها وما استدل به يؤول بأنه
خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو لا يخاف وكذلك فهو ينتقم والجملة فى محل جزم جواب الشرط (وقوله مثبتة) الصواب الاطلاق لأن
الجملة الاسمية لا يصح جعلها شرطا مثبتة أو منفية (وقوله أو فعلية طلبية) مثلها قوله تعالى : ان كنتم تحبون الله فاتبعوني. وباقى الأمثلة
فى التوضيح وانما وجب الاقتران بالفاء فيما لا يصلح أن يكون شرطا لأن الجزم الذى يحصل فيه الربط فقد فى اللفظ فأتى بالفاء لتفيد
الربط والسببية وان الجواب مرتب على الشرط وخصت بذلك لأنها للترتيب بلا فصل والجواب مرتب على الشرط بتعقيب لكن يقال
الماضي لا يؤثر فى لفظه الجازم فلم لا تدخل الفاء عليه إذا كان جوابا (وقوله لأن المطاوع) بفتح الواو اسم مفعول (وقوله تقديره

---

(١) إعراب بيت زهير وتقديره هنا غير مافى شواهد ابن عقيل فتدبر .

لم ينجعل شرطا * ثم اعلم أن الجواب الذى لا يصلح جعله شرطا قد يلفى مقرونا باذا والى ذلك أشار بقوله :

(وتخلف الفاء اذا المفاجأه * كإن تجد إذا لنا مكافأه)

يعنى أن اذا التى للمفاجأة تخلف الفاء أى تحل محلها فيصدر بها الجواب الذى لا يصلح جعله شرطا كما يصدر بالفاء وذلك لشبه اذا المذكورة بالفاء فى كونها لا تقع أولا بل تقع بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقولك إن تجد اذا لنا مكافأة ومثله قوله عز وجل: وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون. وفهم من قوله وتخلف أنها ليست أصلية فى ذلك بل واقعة فى موضع الفاء واذا فاعل بتخلف وهى مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وان تجد شرط وجوابه اذا وما بعدها والمكافأة المجازاة مصدر كافأت الرجل أى جازيته ثم قال :

(والفعل من بعد الجزا إن يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن)

يعنى أنه اذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه الجزم والنصب والرفع ويعنى بالفعل الفعل المضارع والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك ان يقم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر بجزم ويذهب ونصبه ورفعه فالجزم بالعطف على فعل الجزاء والنصب باضمار إن بعد الفاء أو الواو والرفع للاستئناف به ومثال الفاء قوله عز وجل: يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء. قرىء فى السبع بالجزم والرفع وقرىء فى الشاذ بالنصب ومثال الواو قول الشاعر :

فان يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام

يروى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزا ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلا كان أو جملة خلافا للشارح فى تخصيصه بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل: فهو خير لكم ويكفر. والفعل مبتدا ونعته محذوف أى الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون فى الافعال الا فى المعرب منها وهو المضارع وان يقترن شرط وبالفاء متعلق بيقترن وقمن خبر المبتدا وبتثليث متعلق بقمن ومعنى قمن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير الفعل قمن بتثليث أن يقترن بكذا فهو قمن الا أن فى هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارع وهو قليل ويحتمل أن يكون قمن خبر مبتدا محذوف والجملة من المبتدا والخبر جواب الشرط الا أن فى هذا الوجه حذف

(لم ينجعل جوابا الخ) هكذا فى غالب النسخ وهو سبق قلم والصواب لم ينجعل شرطا وكذلك يوجد فى بعض النسخ قال المعرب وجملة لو جعل فى محل نصب نعت لجوابا (وتخلف الفاء) (قول المكودى وفهم من قوله وتخلف الخ) كما يفهم منه ذلك يفهم منه انه لا يجمع بينهما قالوا الا إن قصد التأكيد نحو فاذا هى شاخصة ويؤخذ منه أيضا أن الرابط اذا نفسها لا فاء مقدرة قبلها وهو الاصح ثم ان الجمهور على ان الفاء لمجرد الربط والجواب ما بعدها ولذا قال الزواوى :

والفاء للجواب قل للربط * ولا تقل فيها جواب الشرط

وقيل هى الجواب فقط وقيل هى مع ما بعدها (والفعل من بعد الجزا إن يقترن الخ) (قول كدى والجزاء أن يكون بالفعل المضارع الخ) تبع فى هذا الشارح المصرح بأن كلام الناظم خاص بالعطف على الجواب الواقع فعلا مضارعا وان كان غيره فلا يجوز الأوجه الثلاثة بل يتعين الجزم وسيأتى للمكودى آخرا والصواب ما يأتى له من الاطلاق فما كان ينبغى أن يتبع الشارح فى أول التقرير (وقوله والنصب باضمار أن بعد الفاء الخ) أى وان مضمرة وجوبا ﴿ ان قلت ﴾ هذا ليس من المواضع المارة التى تضمر أن فيها ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن الجواب الواقع بعد الشرط لم يتحقق وقوعه فاشبه جواب الاستفهام فكما أن ذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة فى جواب الاستفهام ينصب بان مضمرة وجوبا فكذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة بعد جواب الشرط ينصب بها فهو من أفراد أو طلب لكن لما كان الطلب فى الاستفهام ظاهرا أوجب النصب ولم يجز غيره ولما كان فى هذا غير ظاهر جاز غيره (وقوله قرىء فى السبع بالجزم الخ) قرأ جمهور السبعة بالجزم وقرأ عاصم وابن عامر بالرفع وقرأ ابن عباس والاعمش فى الشاذ بالنصب وبهذه الآية والقراءة فيها تعلم أن ما اقتضاه المصنف من التسوية بين الوجوه الثلاثة باطل بل الجزم أرجح ثم الرفع ثم النصب (وقوله قول الشاعر فان يهلك الخ) البيتان من الوافر وقائلهما النابغة يمدح النعمان بن الحرث الاصغر وأبو قابوس كنية النعمان وهو فاعل يهلك ويهلك الثانى جواب الشرط وربيع فاعل يهلك الثانى والناس مضاف اليه ثم فى هذا الكلام استعارة تصريحية وذلك أنه شبه أبا قابوس بالربيع فى كثرة الخير وبحرمة الشهر الحرام فى كون من تعلق به يحترم ثم انه أطلق اسم المشبه به الذى هو الربيع والشهر الحرام على المشبه الذى هو أبو قابوس ففى كل منهما استعارة تصريحية والشاهد فى ونأخذ حيث روى بالاوجه الثلاثة والوزن يقبل ذلك والذناب بكسر الذال المعجمة عقب كل شىء وأجب الظهر أى مقطوع سنام الظهر وأجب الظهر

الفاء من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه وقرن خبر فتثليث هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فان وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار اليه بقوله :

(وجزم ونصب لفعل إثر فا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا)

يعني أن الفعل المضارع اذا وقع بعد الفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه باضمار أن فمثال الجزم بالعطف على فعل الشرط إن يقم زيد ويخرج عمرو أكرمك ومثال النصب قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

وانما لم يجز فيه الرفع كما جاز في التأخر لان الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء وجزم مبتدأ وأو نصب معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل ولفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لجزم فهو من باب التنازع وإثر ظرف في موضع النعت لفعل وأو واو معطوف على فا وان شرط وفعل الشرط اكتنفا وبالجملتين متعلق باكتنفا واكتنفا مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل فان الجملتين اكتنفتا وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(والشرط يغني عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي إن المعنى فهم)

يعني انه اذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو أنت ظالم ان فعلت فجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله : فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام أي وإلا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به وفهم من قوله قد علم انه اذا لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف وفهم من قوله قد يأتي ان حذف الشرط أقل من حذف الجواب والشرط مبتدأ وخبره يغني وعن جواب متعلق بيغني وقد علم في موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتي خبره وان شرط والمعنى مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم) يعني انه اذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الاخير منهما

كلاهما مجرور الأول نعت لعيش والثاني مضاف اليه وأجب وان أضيف الى الظهر فهو باق على تنكيره لانه وصف والجر فيهما أحسن الوجوه وسنام اسم ليس وخبرها له والجملة تفسيرية لاجل الظهر والمعنى إن يهلك النعمان يذهب جميع الخير معه كما يذهب معه الأمان ولا يبقى بعده الا أقل العيش وأقبحه مثل البعير المقطوع السنام فلا فائدة فيه (وقوله وهو مخصوص بضرورة الخ) كقوله : * من يفعل الحسنات الله يشكرها * أي فالله يشكرها قيل ويجوز على ندور في النثر كقوله عليه السلام لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة : فان جاء صاحبها والا استمتع بها. رواه البخاري فحينئذ يكون هذا الوجه مساويا لما قبله والظاهر الوجه الثالث ان صحت نسخة الفاء ولم يتكلم على ما يتعلق به من بعد الجزاء وجعله المعرب متعلقا بيقترن وهو سهو لأن معمول الشرط لا يتقدم عن الاداة والظاهر انه متعلق بمحذوف نعت للفعل والتقدير والفعل المضارع من بعد الجزاء (وجزم او نصب لفعل الخ) (قوله كذا باضمار أن) أي وجوبا تنزيلا للشرط منزلة الاستفهام في عدم تحقق الوقوع والتشبيه فيه اظهر مما إذا تأخر الفعل عن الجواب ولم يأت المكودي بمثال ومثاله ان يقم زيد ويخرج عمرو أقم فيجوز في ويخرج الجزم والنصب دون الرفع ويوجد في بعض نسخ المكودي البيت الذي استشهد به الموضح ونصه :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

وفي تقديم الناظم الجزم على النصب اشارة الى أن الجزم أولى من النصب وهو كذلك (قوله ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء) هكذا في غالب النسخ وفي بعضها ولا يمكن الا في الواقع بعد الشرط والجزاء والمعنى واحد وانما منع الرفع بين الشرط والجزاء لان الشرط والجزاء منزلان منزلة شيء واحد فلا يفصل بينهما الا بما اغتفر الفصل به بين المتلازمين (ان بالجملتين اكتنفا) بالباء المفعول فمعنى اكتنف أي حفظ وصين بالجملتين الشرط والجواب ولا يحفظ بهما الا ان تقدمت احداهما وتأخرت الاخرى وهذا أولى الوجوه التي يجاب بها عن الناظم (والشرط يغني الخ) (قوله كذا نحو أنت ظالم الخ) هذا المثال مما يجب فيه حذف الجواب لتقدم ما هو جواب في المعنى لا مما يجوز فقط وهذا مذهب البصريين وقال الكوفيون ان ما تقدم هو الجواب لا دليل الجواب فلا حذف حينئذ ويشترط في حذف الجواب شرط آخر مع شرط علمه وهو أن يكون فعل الشرط ماضيا (وقوله كقوله فطلقها الخ) البيت من الوافر وقائله الاحوص وهذا البيت من قصيدة منها البيت المتقدم في النداء مع قصة وهو : سلام الله يا مطر عليها . الخ والفاء في فطلقها عاطفة والثانية سببية والتاء المفتوحة اسم ليس وبكفء خبرها والشاهد في الاحيث حذف فعل الشرط والتقدير والا تطلقها وحذف لدليل وهو قوله قبل فطلقها ويعل جواب مجزوم بحذف الواو والحسام فاعله وهو السيف القاطع أو رأسه الذي يضرب به ومفرقك بالنصب مفعوله وفي القاموس مفرق على وزن مقعد ومجلس وسط الرأس الذي فيه الشعر (وقوله ان حذف الشرط أقل الخ) هذا المفهوم صحيح خلاف ما يقتضيه الموضح من التسوية بينهما وانما

واستغنيت بجواب المتقدم فتقول اذا قدمت الشرط وأخرت القسم إن يقم زيد والله أكرمه واذا قدمت القسم قلت والله إن قام زيد لأكرمنه هذا هو الذى ذكره اذا لم يتقدم عليهما أعنى الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم عليهما ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله:

(وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلا حذر)

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وذو أصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله ان يقم أكرمه فتستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط وانما رجح الشرط وان كان متأخرا لأنه عمدة الكلام والقسم توكيد للكلام وفهم من قوله رجح انه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان يقم لأكرمنه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تتميم للبيت بصحة الاستغناء عنه ولدى متعلق باحذف ومعناه عنده وجواب مفعول باحذف وما موصلة وصلتها أخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وان تواليا شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجملة فى موضع الحال من الضمير فى تواليا ولذلك دخلت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم برجح ومطلقا حال من الشرط وبلا حذر متعلق برجح ثم قال:

(وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذى خبر مقدم)

يعنى انه قد يرجح الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله إن يقم زيد أكرمه ومنه قوله:

لئن منيت بنا فى يوم معركة * لاتلفنا عن دماء القوم ننتفل

وفهم من قوله وربما رجح بعد قسم أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقدم ذى خبر قليل ﴿ تكملة ﴾ لم يذكر الناظم فى هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فانه ذكر حروفه مع حروف الجر فى بابها وذكر بعض أحكامه فى باب المبتدأ وفى باب ان وفى هذا الباب.

﴿ فصل لو ﴾

انما ذكر لو عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كإن ومع كونها حرف امتناع هى أيضا شبيهة بأدوات الشرط فى احتياجها الى جواب

كان حذف الجواب أكثر لان الحذف من الاواخر أكثر من الاوائل ولان دلالة السبب على المسبب أقوى من العكس (وان تواليا) (قوله كذى لانه عمدة الكلام الخ) معنى كونه عمدة ان الكلام مبنى عليه اذ هو الخبر والخبر لا يكون الا عمدة وأما القسم فيصح الاستغناء عنه فهو فضلة (وقوله سواء تقدم الخ) هذا وان كان مأخوذا من الاطلاق لكنه غير مراد لان الشرط اذا تقدم وجب الاكتفاء بجوابه وكان هو قوله واحذف لدى اجتماع الخ وانما محل هذا البيت الذى تظهر فيه الفائدة ان تأخر الشرط وتقدم القسم اذا علمت هذا فالاطلاق فى النظم ضائع على انه يقال انه مضر (وقوله تتميم للبيت الخ) قيل بل هو رد على من يوجب اعتبار الشرط أبدا اذا تقدم ذو خبر دون القسم قالوا وابن مالك بنفسه فى التسهيل والكافية نص على الوجوب وخالف ذلك هنا والحذر بالذال المعجمة الاحتراز والخوف (وربما رجح الخ) (قول المكودى ومنه قوله لئن الخ)البيت من البسيط وقائله الاعشى واللام موطئة للقسم وان حرف شرط ومنيت فعل الشرط مبنى للمفعول بمعنى ابتليت والتاء هو النائب عن الفاعل وفى يوم متعلق بمنيت والمعركة موضع القتال وفى بعض النسخ عن غب معركة والغب بكسر الغين آخر القتال ولا نافية وتلفنا مضارع مجزوم بحذف الياء على انه جواب الشرط وفيه الشاهد حيث راعى الشرط وان تأخر ولو راعى القسم لقال لاتلفينا بالياء لانه مرفوع وجملة ننتفل بالفاء فى محل نصب مفعول ثان لتلفنا ومفعوله الاول ما وفاعله المخاطب والمعنى ان ابتلاك الله بنا فى يوم القتال لاتجدنا متنفلين أى متنصلين ومتبرئين عن سفك دماء القوم بل لا نكل ولا تفتر همتنا عن قتالهم حتى نستأصلهم عن آخرهم ثم ان قول الناظم وربما رجح الخ يحتمل احتمالين أحدهما أن تقول هذا تقييد لقوله سابقا فهو ملتزم كأنه قال فهو ملتزم غالبا ومن غير الغالب عدم لزوم ذلك فهو الذى صرح به فى قوله وربما رجح الخ وهو الذى حمله عليه المكودى فيكون الناظم تابعا للفراء الذى يقول ان ذلك غير لازم بل غالب ثانيهما أن يكون أولا حكى ما للجمهور وان ذلك لازم وآخرا حكى قولا مرغوبا عنه وهو قول الفراء فيكون قوله فهو ملتزم على اطلاقه وهذا احتمال هو الصواب الذى يدل عليه كلام الناظم فى شرح العمدة (قوله فى باب المبتدأ) فى قوله وفى نص يمين ذا استقر (وقوله فى باب ان) وحيث ان ليمين مكمله مع قوله بعد اذا فجاءة أو قسم وأما ماذكره هنا ففى قوله واحذف لدى اجتماع والله أعلم.

﴿ فصل لو ﴾

فصلها عن الباب قبلها لانها غير جازمة (قول المكودى ومع كونها الخ) هذا مستأنف جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له أنت قلت إنها تكون شرطية كإن مع انها تكون امتناعية أيضا وقد ذكرها الناظم معا فما وجه ذكر الامتناعية فاجاب بقوله ان كانت شرطية فهى كإن وان

ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدرية نبه على مراده فقال: (لو حرف شرط فى مضى) يعنى ان لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتسمى لو هذه امتناعية لأنها تدل فى الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو لوقام زيد لقام عمرو فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد فالماضى فى هذا الباب على معناه من المضى بخلافه فى باب أدوات الشرط فلذلك تقول لوقام زيد أول أمس لأكرمته أمس وقد تدخل على المستقبل معنى والى ذلك أشار بقوله :

(ويقل * إيلاؤها مستقبلا لكن قبل)

وكان حقها أن لايليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل: وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم. وشمل قوله مستقبلا الماضى فى اللفظ كالآية الكريمة والمضارع فى اللفظ نحو لو يقوم زيد غدا لأكرمته فلو مبتدأ وحرف شرط خبره وفى متعلق بشرط وإيلاؤها فاعل يقل وهو مصدر مضاف الى المفعول ومستقبلا مفعول ثان بإيلاؤها ثم قال :

(وهى فى الاختصاص بالفعل كإن) يعنى انها تختص بالفعل كما تختص به إن وفهم من تشبيهه لها بإن أن الفعل يليها ظاهرا

كانت امتناعية فهى شبيهة بادوات الشروط أيضا فى احتياج كل للجواب فلذلك ذكرهما عقب الجواز لكن كلامه يقتضى ان الامتناعية غير شرطية معنى مع انها شرطية أيضا فى المعنى وهو الذى صرح به بنفسه فى شرح قول الناظم لو حرف شرط فى مضى حيث قال يعنى ان لو حرف شرط الى أن قال وتسمى لو هذه امتناعية وأجاب عنه بعض شيوخنا بان الامتناعية شرطية معنى ولا تسمى شرطية اصطلاحا فكلامه أولا فى الشرطية اصطلاحا وثانيا فى الامتناعية اصطلاحا فيكون كلامه فى غاية الظهور اه ومايوجد فى بعض النسخ من قوله ومع كونها شرطية فهى حرف امتناع وهى أيضا شبيهة بأدوات الشرط فيه التناقض بين كونها شرطية مع كونها شبيهة بادوات الشروط (وقوله ولما كانت لو الخ) الحق ان أقسام لو ستة جمعها سيدى محمد بن عبدالسلام بنانى فى قوله :

تمن وتقليل وعرض ومصدر * وتعليق ماض ثم مستقبل بدا

فمثال التمنى: فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين، ومعنى الكرة الرجوع الى الدنيا ومثال التقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ومثال العرض لو تنزل عندنا ومثال كونها مصدرية والغالب وقوعها بعد ود: يود أحدهم لو يعمر ألف سنة. فيؤول لو يعمر بالتعمير وهى مرادفة لان المصدرية فى المعنى والسبك الا انها لاتنصب ولا جواب لها وهذه الاربعة لم يتعرض لها الناظم لقلتها والخامسة أن تكون شرطية امتناعية وهى المشار اليها بقوله لو حرف شرط فى مضى ولا يليها الا ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط كما يأتى فى قوله وان مضارع تلاها صرفا الخ لان ذلك من تتمة الكلام على لو الامتناعية وليست حينئذ شبيهة بإن لان الامستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط والسادسة أن تكون شرطية غير امتناعية ولا يليها الا المستقبل وتكون حينئذ شبيهة بإن فى المعنى الا أن إن جازمة ولو غير جازمة وهذه هى الآتية فى قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا (لو حرف شرط فى مضى) (قول كدى على تعليق فعل) وهو الجواب بفعل أى على فعل وهو الشرط (وقوله على امتناع الشيء) وهو الجواب لامتناع غيره وهو الشرط فيؤخذ من المكودى ان مضمون الجواب ممتنع لاجل امتناع مضمون الشرط وهو الحق وقيل ان لو الامتناعية تدل على معنى امتناع الشرط دائما ولا تدل على امتناع الجواب دائما وهو الذى فى الموضح وقيل لاتدل على امتناع شرط ولا جواب وكلا القولين الأخيرين مرغوب عنه وتسمية الناظم للو الامتناعية شرطية حيث قال لو حرف شرط باعتبار المضى والافى الاصطلاح لايقال لها الاامتناعية (وقوله وقد تدخل الخ) ان أراد بقوله وقد تدخل الذى جعله توطئة لقوله ويقل ايلاؤها مستقبلا ان لو الامتناعية تدخل على المستقبل معنى كان غير صحيح ومناقضا لقوله بعد وان مضارع تلاها الخ لان لو الامتناعية لايليها مستقبل معنى أصلا وان وليها مضارع فى اللفظ وجب تأويله بالماضى كما يأتى وان أراد بقوله وقد تدخل لابقيد كونها امتناعية لتعليق الماضى فهو صحيح ويكون الناظم تكلم على قسمى لو كما هو الصواب لكن الواجب حينئذ حذف قوله بعد وكان حقها أن لايليها المستقبل الخ لانها اذا كانت شرطية غير امتناعية فالواجب أن يليها المستقبل وان وليها الماضى أول بالمستقبل والحاصل أن المكودى تبع فى كلامه أولا وآخرا المرادى وفيه من التناقض مالا يخفى كما علمت وأما كلام الناظم فى قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا فالصواب حمله على لو الشرطية غير الامتناعية وتكون ايلاؤها عائدة على لو حرف شرط لايفيد كونها فى الماضى فيكون تكلم على الاستعمالين معا لأن استعمال لو فى الامتناع كثير وفى الشرط دون امتناع قليل ويكون الناظم عبر عن قلتها بقلة ايلائها المستقبل لانه يلزم من قلة ايلائها المستقبل قلتها فى نفسها (قول كدى ومن ذلك قوله عز وجل وليخش الخ) انما وجب تأويل الماضى فى الآية بالمستقبل لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل موتهم وترك أولادهم وأما ان ماتوا وتركوا أولادهم فلا يمكن خطابهم وخوفهم ولذا أول فى المغنى وتبعه الازهرى تركوا بشارفوا أن يتركوا وقد رد التأويل أبو حفص سيدى عمر الفاسى (وهى فى الاختصاص بالفعل كإن) الضمير يعود على لفظ لو بقسميها المذكورين وقول بعض كما يعود عليهما يعود على المصدرية صحيح فى نفسه لان المصدرية لايليها الا الفعل أيضا

ومضمرا كما يلى إن فتقول لو زيد قام لأكرمته فيكون زيد فاعلا بفعل مضمر يفسره قام كما تقول ان زيد قام فأكرمه ومنه قولهم لو ذات سوار لطمتنى ثم ان لو تخالف إن فى جواز وقوع أن المفتوحة المشددة بعدها والى ذلك أشار بقوله : (لكن لو أن بها قد تقترن)

يعنى ان لو تخالف ان فى جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى : ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم . وهو كثير واختلف فى موضع أن بعدها فقيل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لكن انها فى موضع رفع بالابتدا والخبر محذوف لاستدراكه بلكن إذ لو كانت عنده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل ولو اسم لكن وأن مبتدأ وخبره قد تقترن وبها متعلق بتقترن والجملة خبر لكن ثم قال :

(وان مضارع تلاها صرفا ❊ إلى المضى نحو لو يفى كفى)

يعنى ان لو قد يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه الى المضى كقوله لو يفى كفى أى لو وفى كفى ومن ذلك قوله :

لو يسمعون كما سمعت كلامها ❊ خروا لعزة ركعا وسجودا

أى لو سمعوا وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هى الامتناعية لا لو الشرطية لأن لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضى لأصالته فى الاستقبال بل يؤول معها الماضى بالاستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمر يفسره تلاها وصرفا جواب ان وإلى المضى متعلق بصرفا .

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

إنما ذكر هذه الأحرف هنا لأنها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بأما فقال : (أما كمهما يك من شىء) يعنى أن موضع أما صالح لمهما يكن من شىء لا أن معناها كمهما يك من شىء لأن أما حرف ومهما يك من شىء اسم وفعل ومتعلقه ولما علم أنها نابت عما ذكر

لكن لا يمكن دخولها فى كلام الناظم لأن الصدرية لم يتقدم لها ذكر (قول المكودى ومضمرا كما يلى إن الخ) هذا خلاف مذهب البصريين فانهم فرقوا بين إن ولو فى هذا قال أبو حيان والقياس يقتضى الفرق واستشهد على الفرق بشواهد منها قوله تعالى : قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى . الآية (وقوله ومنه قولهم لو ذات سوار الخ) فذات فاعل بفعل محذوف يفسره لطمتنى والتقدير لو لطمتنى ذات سوار وهذا مثل يضرب لمن استحقره من هو دونه وأول من قاله حاتم الطائى الجواد المشهور حين لطمته جارية وهو السيد عند بعض العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرت حاتما بأن يفصد ناقة لها لتشرب دم فصدها فنحرها فقيل له لم فعلت هذا فقال هذا فصدى فلطمته الجارية والمعنى لو لطمتنى الحرة لأنها هى صاحبة السوار لهان ذلك على لأن الاماء عند العرب لا تلبس السوار ﴿ فان قلت ﴾ إذا كان أول من قاله حاتم فلم جمع كذى الضمير فى ومنه قولهم ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن العرب لما تلقوا هذا المثال بالقبول وصاروا يستعملونه فكأنهم قالوه (لكن لو أن بها قد تقترن) (قول كذى وهو كثير) أشار بهذا إلى أن قد وان دخلت على المضارع فى قد تقترن فهى للتحقيق لوروده فى القرآن كثيرا قال تعالى : ولو أنهم آمنوا . ولو أنا كتبنا عليهم . ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به . (وقوله فقيل مبتدأ) اختلف القائلون بالابتدائية فمنهم من قال هذا المبتدأ لا خبر له لاشتمال جملة الصلة على المسند والمسند اليه ومنهم من قال ان الخبر محذوف ويقدر مقدما أى ولو ثابت صبرهم والحق أن الخبر محذوف ولكنه يقدر مؤخرا أى ولو صبرهم ثابت (وقوله وقيل فاعل) فيقدر حينئذ ولو ثبت صبرهم (وان مضارع تلاها صرفا) كان ينبغى له أن يقدم هذا البيت ويذكره عند قوله لو حرف شرط فى مضى لأنه من تمام لو الشرطية الامتناعية وقدمه الموضح هناك تنكيتا عليه (قول المكودى ومن ذلك قوله لو يسمعون الخ) البيت من الكامل وقائله كثير عزة والواو فى يسمعون الفاعل عائدة على الرهبان المذكورين قبل والكاف فى كما اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق وما مصدرية وخروا جواب لو الامتناعية ومعناه سقطوا وركعا جمع راكع حال من الواو فى خروا وسجودا جمع ساجد معطوف على ركعا والمعنى لو سمع الرهبان كلامها سماعا مثل سماعى إياه خروا لعزة فى حال كونهم راكعين وساجدين والقياس أن يقول لها بدل لعزة لأنها تقدم التصريح بها لكنه أظهرها هنا تلذذا بذكرها والشاهد فى يسمعون فانه مضارع لفظا ومعناه الماضى لأن لو الامتناعية لا يليها إلا الماضى لفظا ومعنى أو معنى كما هنا (قوله هى الامتناعية الخ) كلامه يقتضى أن لو الامتناعية غير شرطية وهو كذلك اصطلاحا وأما فى المعنى فيقال لها شرطية كما مر (وقوله لأن لو الشرطية) أى غير الامتناعية وهذا الحكم الذى قال صحيح ولم يتعرض الناظم لما تجاب به لو وقد ذكره الموضح مستوفى والله أعلم .

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قول المكودى إنما ذكر هذه الأحرف الخ) الأولى فى مناسبة ذكرها عقب لو أن يقول ان هذه الأحرف شبيهة بلو فى كونها غير جازمة ومحتاجة للجواب (أما كمهما يك من شىء) (قول كذى يعنى ان موضع اما صالح الخ) أشار بهذا إلى أن وجه الشبه كون مهما يكن من شىء صالحا أن يجعل فى موضع اما وليس المراد أن الأصل مهما يكن من شىء ثم حذف ما ذكر ثم جعلت أما فى موضعه

نبه على ما تجاب به فقال : (وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا)

يعني أن الفاء تدخل على تالي تاليها نحو أما زيد فقائم والأصل مهما يكن من شيء فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جوابا إصلاحا للفظ وفهم من قوله لتلو تلوها أن الفاء لا تلي أما وانه لا يفصل بين أما والفاء الا بشيء واحد ويشمل المبتدأ نحو أما زيد فقائم والخبر نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى : فأما اليتيم فلا تقهر . والظرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما في الدار فزيد قائم وأما مبتدأ وخبره كمهما يك من شيء وفا مبتدأ وخبره الفا ولتلو متعلق بالفا ومعنى تلو تال ووجوبا نصب على الحال من الضمير في الفا وتجوز في قوله وجوبا وانما ذلك في الأكثر ولذلك قال :

(وحذف ذي الفا قل في نثر إذا * لم يك قول معها قد نبذا)

يعني أن الفاء المجاب بها اما تحذف في النثر قليلا كقوله عليه الصلاة والسلام : أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى . وفهم منه أنه يكثر في النظم كقول الشاعر : أما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب

وفهم أيضا من قوله إذا لم يك قول معها قد نبذا أي طرح وكنى به عن الحذف .

وانما احتجنا لهذا ليلائم قوله بعد لا ان معناها الخ لكن هذا ينافيه قول المكودي بعد والأصل مهما يكن من الخ لأنه صريح في أن الأصل مهما ثم قامت مقامها أما ففي هذا الكلام اشكال على كل حال وأما هذه المفتوحة الهمزة حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا (وقوله نبه على ما تجاب الخ) الأولى أن يقول نبه على وجوب اتيان الفاء بعدها لتضمنها معنى الشرط والا فالناظم لم يتكلم على جوابها أصلا (وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا) (قوله كذا والأصل مهما الخ) مهما مبتدأ ويكن مضارع كان التامة وفاعلها شيء مجرور بمن الزائدة بناء على قول الفارسي بجواز زيادة من في الايجاب ويلزم عليه خلو المبتدأ من رابط والصواب ان فاعل يكن عائد على مهما وهو الرابط بين المبتدأ والخبر ومن شيء بيان لها وفائدة البيان بشيء خصوصا لأنه عام والا فلا يقدر في كل مقام بل يقدر البيان في كل مقام بحسبه فيقدر في نحو قوله تعالى : فأما ان كان من المقربين . الآية مهما يكن من وفاة أحد ان كان من المقربين فروح الآية وفي نحو قول المصنفين أما بعد مهما يكن من بعد البسملة والحمد له والصلاة على مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذا وكذا (وقوله فقدموا بعض الخ) الصواب أن يقول فزحلقوا الفاء عن محلها لأنه قد يفصل بين أما والفاء ببعض الجواب كما قال وقد يفصل بغيره كالفصل بالظرف لأنه يتعلق بفعل الشرط الذي قامت مقامه أما وانما اقترن جواب أما بالفاء غالبا لأن أما نائبة عن مهما ومهما جوابها إذا لم يصلح جعله شرطا فلابد من اقترانه بالفاء وانما استصحب ذلك مع أما في كل موضع غالبا ولو صح جعل الجواب شرطا لأن أما نائبة عن مهما والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فقويت غالبا بالفاء بهذا علله ابن مالك (وقوله ويشمل المبتدأ الخ) كما يقع الفصل بهذه الأربعة يقع الفصل بمعمول فعل محذوف يفسره ما بعده نحو أما زيدا فأكرمه ويقع الفصل بالشرط نحو قوله تعالى : فأما ان كان من المقربين . الآية وهذه الستة التي يقع الفصل بها هي التي نظمها الدنوشري ومافي المرادي من الفصل بالدعاء هو من الستة لأنه لابد أن يذكر مع الدعاء واحد من الستة (وقوله وتجوز الخ) حمل كلام الناظم على التجوز لينتفي التناقض بين قوله هنا وجوبا وقوله بعد قل (وحذف ذي الفا قل في نثر) (قول المكودي كقوله عليه الصلاة والسلام أما بعد الخ) قال ذلك عليه السلام في حديث بريرة لما كاتبها أهلها فجاءت الى عائشة تستعينها فقالت لها ان أراد أهلك أن نشتري منهم نجوم الكتابة فعلت فأخبرت أهلها فقالوا الا أن يكون الولاء لنا فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اشتريها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ثم قام فخطب الناس فقال : أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فشرطه باطل شرط الله أحق إنما الولاء لمن أعتق . وقيل الحديث لا شاهد فيه وان مثل به الموضح أيضا لاحتمال أن يكون على حذف القول أي أقول ما بال أقوام الخ والأولى أن يمثل بقوله عليه السلام : أما موسى كأني أنظر اليه . أي فكأني الخ (وقوله كقول الشاعر أما القتال الخ) البيت من الطويل وأما حرف شرط والقتال مبتدأ ولا نافية وقتال اسمها ولديكم خبرها والجملة خبر المبتدأ والرابط إعادة المبتدأ بلفظه والشاهد في حذف الفاء من لا قتال ولكن بتشديد النون حرف استدراك واسمها محذوف مع خبرها وسيرا مفعول مطلق والتقدير ولكنكم تسيرون سيرا وقيل ان سيرا اسمها والخبر محذوف تقديره شأنكم وعادتكم وعراض مفرد بكسر العين والضاد المعجمة وهو الشق والناحية والجانب والمواكب بالواو جمع موكب بكسر الكاف وهم القوم الركب على الابل المزينة ويطلق على جماعة الفرسان وهذا البيت مما هجي به قديما بنو أسد والمعنى إنكم لا تقدرون على القتال وانما تسيرون سيرا ضعيفا في جانب القوم وأطرافهم

انه يكثر أيضا حذفها مع القول كقوله عزوجل: فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم. أي فيقال لهم أكفرتم وحذف مبتدأ وذى اسم اشارة والفانعت له وقل خبر المبتدأ وفى ثر متعلق بقل وكذلك اذا وقد نبذا خبريك ومعها متعلق بنبذا ثم ان لولا ولوما على نوعين أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم والآخر أن يكونا مختصين بالفعل وقد أشار الى الاول بقوله:

(لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا)

يعنى لولا ولوما اذا عقدا أى ربطا امتناعا بوجود ويقال أيضا بوجوب فانهما يلزمان الابتداء يعنى المبتدأ والخبر نحو لولا زيد لأكرمتك ولوما عمرو لجئتك وخبر المبتدأ بعدهما واجب الحذف وقد تقدم فى باب المبتدأ فلولا مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهما والابتداء مفعول بيلزمان وامتناعا مفعول بعقدا وبوجود متعلق بعقدا واذا متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار الى الاستعمال الثانى فقال (وبهما التحضيض مز) يعنى ان لولا ولوما يميز بهما التحضيض أى يدلان عليه كقوله تعالى: لولا أنزل علينا الملائكة. وقوله: لوما تأتينا بالملائكة. ويشارك لولا ولوما فى التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله: (وهلا * ألا ألا) يعنى ان هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما فى التحضيض نحو هلا تأتينا وألا تصل الينا وألا تقبل علينا وهذه الاحرف أعنى لولا ولوما وما بعدها مستوية فى الاختصاص بالفعل والى ذلك أشار بقوله: (وأولينها الفعلا) أى اجعلها داخلة على الفعل وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضى نحو هلا أتيت وهو بمعنى المستقبل لانها تخلص الفعل للاستقبال والتحضيض مفعول بمز وهلا وما بعده معطوف على الضمير فى بهما ولم يعد الجار فيقول وبهلا لان مذهبه عدم اشتراط ذلك وها فى قوله وأولينها الفعلا عائدة على الاحرف الخمسة المذكورة والفعل مفعول ثان ثم قال:

(وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر)

يعنى ان هذه الاحرف الخمسة قد تدخل على الاسم على وجهين الاول أن يكون مفعولا بفعل مضمر وشمل نوعين أحدهما أن يكون مفسرا بالفعل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيدا أكرمته فيكون من باب الاشتغال والآخر ان يفسره سياق الكلام كقوله: ألا رجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت التقدير ألا ترونى الثانى أن يكون معمولا للفعل الذى يليه نحو هلا زيدا ضربت واسم فاعل يليها وعلق فى موضع الصفة لاسم وبفعل متعلق بعلق.

لاجل جبنكم وخوفكم (وقوله انه يكثر أيضا الخ) أن يسبك ما بعدها بمصدر نائب فاعل فيهم ثم انه عبر بيكثر تبعا لظاهر عبارة الناظم والحق كما فى الموضح ان حذفها واجب مع القول ﴿فان قلت﴾ التمثيل بهذه الآية التى مثل بها مخالف لما مر له ان الفصل بين اما والفاء لا يكون الا بشئ واحد وهنا قد فصل بينهما بثلاثة أشياء بل أربعة ﴿قلت﴾ أجيب بان جملة اسودت وجوههم صلة الموصول والصلة والموصول كشئ واحد فكأن الفصل انما وقع بالمبتدأ وهذا الذى نص فيه على حذف الفاء من زيادته على ما فى التسهيل والكافية (لولا ولوما يلزمان الابتدا) (قول المكودى أى ربطا امتناع الخ) معنى العقد والربط الدلالة على امتناع جوابهما لوجود مدخولهما متصلا بهما (وقوله ويقال أيضا بوجوب) بالباء ومعناه الثبوت (وقوله يعنى المبتدا الخ) أشار به الى ان المصنف أطلق الابتداء المصدر وأراد المبتدا اسم المفعول وقد صرح بذلك المعرب (وقوله وقد تقدم فى باب الابتداء) أى فى قوله: وبعد لولا غالبا حذف الخبر... حتم * ﴿فان قلت﴾ انما تقدم الكلام على لولا دون لوما ﴿قلت﴾ قد زاد الشراح هنالك لوما (وبهما التحضيض مز) التحضيض هو طلب بحث وإزعاج والعرض طلب برفق ولين (وهلا ألا ألا) ﴿فان قلت﴾ حيث زاد هذه الثلاثة هنا كان ينبغى له أن يزيدها فى الترجمة ﴿قلت﴾ لما كانت لا تفتقر لجواب كانت غير شبيهة بأدوات الشروط فهى غير مناسبة للباب قبل وانما ذكرها هنا استطرادا تبعا للقسم الثانى من قسمى لولا ولوما ثم إن هلا مركبة من هل لا وألا المشددة قال الشمنى يجوز أن يكون أصلها هلا قلبت الهاء همزة وألا بالتخفيف الذى يقوله الجمهور انها حرف عرض والذى نص عليه فى شرح الكافية ورواه عن سيبويه انها للتحضيض ومن ورودها للتحضيض قوله تعالى: ألا تقاتلون قوما. (وأولينها الفعلا) (قول المكودى والماضى نحو هلا الخ) ﴿اعترض﴾ بأن هذه الأداة ان دخلت على الماضى فلا تكون للتحضيض أبدا بل تكون للتوبيخ واللوم والتنديم لان التحضيض طلب وهو لا يكون الا فى المستقبل ﴿قلت﴾ قد يقال ان المكودى لم يطلق فى الماضى بل قيده بما اذا كان بمعنى المستقبل وهو اذا كان كذلك فالاداة الداخلة عليه تحضيضية فلا اعتراض عليه (وقوله والفعل مفعول ثان) الاولى انه أول والهاء مفعول ثان لان الفعل تابع لاداة متبوعه (وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق) معنى التعليق هنا العمل فالتعليق لغوى لا اصطلاحى الذى هو مقابل للالغاء (قول المكودى كقوله ألا رجلا الخ) البيت من الوافر وقائله أعرابى كان يطلب امرأة يتزوجها وألا حرف عرض لان الطلب برفق ولين وقيل للتحضيض ورجلا مفعول بفعل محذوف قدره المكودى ألا ترونى رجلا ويصح أن يقال انه مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وجملة جزاه الله المذكورة على الاول نعت رجل وعلى الثانى تفسيرية وروى الا رجل بجر رجل على حذف من ويدل مضارع دل وفاعله يعود على رجلا وعلى محصلة متعلق بيدل وهو

﴿ الإخبار بالذى والألف واللام ﴾

الباء فى قوله بالذى باء السببية باء التعدية لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى ان الذى به يكون الاخبار وليس كذلك بل الاخبار يكون عن الذى بغيره ثم ان الاخبار يكون بالذى وفروعه وبالألف واللام وقد أشار الى الأول منهما بقوله :

(ما قيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر * وما سواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطى التكمله)

ذكر فى هذين البيتين كيفية الاخبار بالذى إذا قيل لك أخبر عن اسم فى جملة بالذى فاجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى المستقر مبتدأ متقدما وما سوى الذى والمخبر به عن الذى من الجملة اجعله متوسطا بين الذى والخبر ويكون صلة للذى واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذى جعلته خبرا على الذى ضميرا يعود من الصلة على الذى وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على المخبر به عن الذى وصلتها قيل وعنه متعلق بأخبر وكذلك بالذى واخبر وما عمل فيه محكى بقيل وخبر خبر عن ما وعن الذى متعلق بخبر واستقر فى موضع الحال من الذى ومبتدأ حال من الضمير المستكن فى استقر وقبل متعلق باستقر والذى الأول والثانى فى البيت لا يحتاجان الى صلة لأنه انما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعنى الذى هو خبر عن لفظ الذى فى حال كونه مستقرا قبل مبتدأ وما فى البيت الثانى مبتدأ وهى أيضا موصولة واقعة على ما سوى الذى والاسم المخبر به وهو باقى الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز أن تكون ما منعولة بفعل مضمر يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء فى فوسطه وعائدها مبتدأ وخبره خلف ومعطى مضاف اليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وعائدها وخبره فى موضع الصفة لصلة ثم مثل صورة الاخبار فقال:

(نحو الذى ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر المأخذا)

يعنى انك إذا أردت الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا جعلت فى أول كلامك الذى كما ذكر لك وجعلت زيدا خبرا عن الذى وجعلت فى موضع زيد ضميرا مطابقا له وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذى وخبره عائدا على الموصول فصار بعد هذا العمل الذى ضربته زيد ونبهك بقوله فادر المأخذا على أن تقيس على هذا العمل غيره فى هذا المثال وفى غيره فتقول فى الاخبار عن التاء فى ضربت من قولك ضربت زيدا

بكسر الصاد المشددة اسم فاعل من حصل والحصلة عندهم هى المرأة التى تحصل تراب المعادن وأراد بها هنا التى تحصل مآرب بيتها وزوجها وتبيت بضم التاء مضارع أبات قالوا وأراد بهذا كونها عند امرأة لها زوج لأنها محفوظة والظاهر انه بفتح التاء مضارع بات من أخوات كان وهى هنا تامة بمعنى تكون وتوجدين والديها والتقدير ألا ترونى رجلا جزاه الله خيرا من نعته وصفته يدل على امرأة تحصل مآرب بيتها وزوجها وتكون محفوظة فى حجر والديها والشاهد فى قوله رجلا حيث ولى لفظ الاو فى التقدير هو مفعول لمحذوف .

﴿ الإخبار بالذى والألف واللام ﴾

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الأبواب السابقة ان الناظم لما ذكر أمورا صعبة أراد أن يختبر الطالب هل حصل شيئا منها أم لا ولذا سماه النحويون باب الإخبار ثم تأخير هذا الباب الى هنا أولى من تقديم السيوطى فى باب المبتدأ والخبر لأن الغرض من وضع النحاة لهذا الباب إخبار المتعلم فيما تعلمه من الأبواب السابقة فاذا قيل للمتعلم كيف تخبر عن زيد من قولك جاء زيد وعمرو فأجاب بقوله الذى جاء هو وعمرو وزيد علمنا انه راعى القاعدة وهى العطف على الضمير المتصل مع الفصل المشار اليه سابقا: وان على ضمير رفع متصل الخ وإذا قلت له أخبر عن زيد من قولك مررت بزيد وعمرو فقال الذى مررت به وبعمرو زيد علمنا انه حصل قاعدة العطف على الضمير المجرور وهى اعادة الخافض المشار اليها بقوله : وعود خافض لدى عطف الخ (قول المكودى الباء فى قوله بالذى الخ) هذا أحد التأويلات فى هذه العبارة ومنها ان الباء فى بالذى بمعنى عن وتكون عن فى عنه فى عبارة المصنف الآتية بمعنى الباء وارتكبوا هذا المجاز لقصد التعمية على المبتدى لينظروا هل يتفطن (ما قيل أخبر عنه بالذى خبر) (قول المكودى واستقر فى موضع الحال الخ) الأولى أن مبتدأ حال من الذى وجملة استقر فى موضع نصب صفة مبتدأ والمعنى اللفظ الذى قال لك قائل أخبر عنه بالذى اجعله خبرا عن الذى حال كون الذى مبتدأ مستقرا قبل الخبر (وقوله وهو أحسن) الأولى الوجه الأول لأن الفاء لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولذا اختار سيبويه فى قوله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما. بالرفع (وقوله ومعطى مضاف اليه) وهو صفة لموصوف محذوف تقديره العائد من الصلة الى الموصول ضمير خلف اسم معط تكملة الكلام الآن لأنه وقع آخرا خبرا وقد مر: والخبر الجزء المتم الفائده ومر. والأصل فى الاخبار أن تؤخرا. وأما باعتبار الأصل فليس بمعط التكملة خلافا للشارح وتكملة مصدر كمل يكمل تكميلا وتكملة المراد بها هنا الكمال والتمام (نحو الذى ضربته زيد) الذى مبتدأ وجملة ضربته من الفعل والفاعل والمفعول صلة الذى

الذى ضرب زيد أنا وفهم من اطلاقه ان الاخبار بالذى يكون فى الجملة الفعلية كما مثل وفى الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك لقلت الذى هو أبوك زيد أوعن أبيك لقلت الذى هو زيد أبوك ثم ان الاخبار بالذى لا يختص بلفظ المفرد المذكر بل يكون فى المفرد المؤنث والمثنى والمجموع والى ذلك أشار بقوله : (وباللذين والذين والتى * أخبر مراعيا وفاق المثبت)

يعنى أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جىء بالموصول مطابقا له لأنه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه الصور هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فاذا أخبرت عن الزيدان قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيد ان جعلت خلف الزيدان ضميرا بارزا وهو الألف العائد على اللذان وإذا أخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون وإذا أخبرت عن رسالة قلت التى بلغها الزيدان العمرين رسالة وباللذين متعلق بأخبر ومراعيا حال من الضمير المستتر فى أخبر ووفاق مفعول لمراعيا ولما بين كيفية الاخبار شرع فى شروطه فقال :

(قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما * كذا الغنى عنه بأجنبى أو * بمضمر شرط فراع مارعوا)

ذكر فى هذين البيتين أربعة شروط الأول أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط الثانى أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبى فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته واسم الاشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الاخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه

والعائد الهاء فى ضربته وزيد خبر وهو اسم جامد لا يتحمل ضميرا (قول المكودى الذى ضرب زيدا أنا) الذى مبتدأ وضرب فعل ماض وفاعله يعود على الذى وهو الرابط بين الصلة والموصول وزيدا مفعوله وأنا خبر الذى (وباللذين والذين والتى) (قول المكودى يعنى أن المخبر عنه) أى فى المعنى وأما اللفظ فهو الآن خبر عن الموصول وهو المراد بالمثبت فى النظم (وقوله اللذان بلغا الخ) اعرابه اللذان مبتدأ وجملة بلغا صلته والعائد الألف فى بلغا والعمرين مفعول أول ورسالة مفعول ثان والزيدان خبر اللذان (وقوله قلت الذين بلغهم الخ) فيكون المفعول الأول هم والمفعول الثانى رسالة والعمرون خبر ﴿ فان قلت ﴾ القياس أن يقال الذين بلغ الزيدان إياهم رسالة العمرون ليكون اياهم وقع فى مكان المخبر به وهو العمرون ﴿ قلت ﴾ لو فعلوا ذلك لانفصل الضمير والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقدمر * وفى اختيار لا يجىء المنفصل * الخ وحيث قدم واتصل فيجوز حذفه لقوله سابقا * والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد الخ وكل ماقيل هنا يقال فى الاخبار عن رسالة (قبول تأخير وتعريف) (قول المكودى ذكر فى هذين الخ) فى هذا إشارة للتنكيت على الناظم حيث لم يستوف شروط الاخبار وهى سبعة هذه الأربعة المذكورة فى النظم وثلاثة أخر زادها الموضح وغيره وهى أن يصح أن يرد المخبر عنه فى الاثبات فلو كان لازما للنفى كأحد فلا يخبر عنه وان تكون الجملة خبرية فلا يصح الاخبار عن زيد من اضرب زيدا وأن لا يكون المخبر عنه فى إحدى جملتين مستقلتين فلا يجوز الاخبار عن زيد من قام زيد وقعد عمرو بأن يقال الذى قام وقعد عمرو وزيد لأن جملة قعد عمرو تكون حينئذ معطوفة على الصلة والمعطوف على الصلة صلة ولا رابط فى هذه الثانية (وقوله مثل أسماء الاستفهام الخ) مثال الاستفهام أيهم عندك ومثال الشرط أيهم يكرمنى أكرمه فلا يصح الاخبار عن أى لأنه لو قيل لك أخبر عنها فى المثالين لقلت فى الأول والذى هو عندك أيهم وفى الثانى الذى هو يكرمنى أكرمه أيهم فيلزم تأخير أيهم على القاعدة السابقة مع أن أيا للصدارة فلا تؤخر وفى عدم صحة الاخبار عما له الصدارة أشار سيدنا الجد أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج بقوله :

كم عذول قد رام افشاء سرى * فكتمت حديث حبك منه
قد حللت بالصدر منى حبا * ماله الصدر ليس يخبر عنه

(وقوله كالحال والتمييز الخ) علة المنع فيهما أنهما يصيران معرفتين مع أنهما لازمان للتنكير فلو قيل لك أخبر عن راكبا من جاء زيد راكبا وعن غلاما من اشتريت تسعين غلاما لقلت فى الأول الذى جاء زيد إياه راكب وفى الثانى الذى اشتريت تسعين إياه غلام فيكون إياه فى الأول حالا وفى الثانى تمييزا وهو معرفة والحال والتمييز لا يكونان الا نكرتين وفى المعنى قال مولانا الجد أبو الفيض سيدى حمدون :

قال لى عاذلى ولم يدر شأن الـ * حب أخبر عن حال حب رأيته
قلت كيف الاخبار عنه ولا يقـ * بل تعريفا إذا عشقت دريته

(كذا الغنى عنه بأجنبى) أى بلفظ أجنبى من هذا التركيب الذى قيل لك اخبر عن لفظ فيه ومعنى الاستغناء عن المخبر عنه أنه يصح لك أن تحذفه وتأتى بهذا الأجنبى مكانه فى تركيب آخر فزيدا من قولك ضربت زيدا يصح حذفه وجعل عمرو مكانه فى تركيب آخر بخلاف الهاء من زيد ضربته الآتى لأنها رابطة فلا يصح جعل عمرو مثلا مكانها لخلو الخبر من الرابط

لازم أن تضع ضميرا فى موضعه خلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس فى الكلام غير ضمير واحد وهو المجعول خلف الخبر عنه فان أعدته على المبتدأ بقى الموصول بلا ضمير وان أعدته على الموصول بقى المبتدأ بلا ضمير فامتنع الاخبار الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الاخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا عن موصوف دون صفته لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر إذ لا يصح أن يعمل الضمير عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا أن يوصف به وقبول تأخير مبتدأ وتعريف معطوف على تأخير وقدحتما فى موضع خبر المبتدأ ولما متعلق بحتما وكذلك ههنا وما موصولة وهى واقعة على المخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدأ وعنه متعلق به وكذلك بأجنبى وشرط خبر المبتدأ وكذا متعلق بشرط وذا اشارة إلى الشروط السابقة ثم انتقل إلى الاخبار بأل فقال :

(واخبروا هنا بأل عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما)

يعنى ان الاخبار يكون بأل كما يكون بالذى إلا أن الاخبار بالذى يكون فى الجملة الاسمية والفعلية وفهم ذلك من اطلاقه هناك والاخبار بأل لا يكون إلا فى الجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله : عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما فكل جملة تقدمها الفعل فهى فعلية وليس ذلك مطلقا بل بشرط أن يكون الفعل متصرفا وإلى ذلك أشار بقوله : (ان صح صوغ صلة منه لأل)

يعنى أن الجملة الفعلية التى يخبر فيها بأل يشترط فى ذلك الفعل أن يكون متصرفا ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهى الصفة الصريحة لما علم من أن صلة أل لا تكون إلا وصفا صريحا ولا يصح ذلك فى الفعل الذى لا يتصرف لأنه لا يصاغ منه الوصف ثم أتى بمثال من ذلك فقال:

(قول المكودى لازم أن تضع الخ) بيانه أنه إذا قيل لك أخبر عن الهاء من زيد ضربته قلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو لفظ هو المتأخر فى التركيب الذى جعل منفصلا فتقول فى اعرابه الذى مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وجملة ضربته فى محل رفع خبر زيد والجملة من زيد وخبره لا محل لها من الاعراب صلة الذى والجملة إذا وقعت خبرا لا بد لها من رابط عملا بقوله: حاوية معنى الذى سيقت له. وجملة الموصول أيضا لا بد لها من رابط لقوله: على ضمير لائق مشتمله. وليس فى الكلام غير ضمير واحد إلى آخر ما للمكودى (وقوله عن مصدر الخ) كما لا يخبر عن هذه الثلاثة لا يخبر عن المضاف دون المضاف إليه وأما الاخبار عن المضاف إليه دون المضاف فيجوز ويجمع ذلك مثال الموضح سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم فلا يصح الاخبار فى هذا المثال عن لفظ وحده إلا عن المضاف اليه وهو زيد لأن الضمير يخلفه فتقول فى الاخبار عن زيد الذى سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا يصح الاخبار عن الأب وحده بأن تقول الذى سر أباه زيد قرب من عمرو الكريم أب لأنه يلزم إضافة الضمير الحال محله إلى زيد وذلك ممتنع ولا يصح الاخبار عن المصدر وحده بأن تقول الذى سر أبا زيد هو من عمرو الكريم قرب لأنه يلزم على ذلك تعلق الجار والمجرور بالضمير الحال محل المصدر والضمير لا يتعلق به معمول أبدا عند البصريين ولا يصح الاخبار عن الموصوف وهو عمرو دون صفته بأن تقول الذى سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو لأن الكريم حينئذ يكون وصفا للهاء فى منه والضمير لا يوصف ولا يوصف به ولا يصح الاخبار عن الصفة وهى الكريم دون عمرو موصوفها بأن تقول الذى سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم لأن الضمير يكون حينئذ وصفا لعمرو وقد علمت أن الضمير لا يوصف به نعم يصح الاخبار عن المضاف والمضاف إليه معا وهما أبا زيد فى مثالنا بأن تقول الذى سر أقرب من عمرو الكريم أبو زيد ويصح الاخبار عن المصدر ومعموله بأن تقول الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم ففى سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس أن يوضع فى محله لكن لو وضع فى محله لأدى إلى انفصاله والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله ويصح الاخبار عن الصفة والموصوف معا وهما عمرو الكريم بأن تقول الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم (وأخبروا هنا بأل عن بعض ما) الباء فى بأل بمعنى عن وعن فى عن بعض بمعنى الباء ففى العبارة قلب للتعمية والاختبار الموضوع الباب لذلك * ثم اعلم أن الاخبار عن أل لا بد فيه من شروط عشرة السبعة المارة أربعة عند المصنف والثلاثة المزيدة عليه والثلاثة المكملة للعشرة مأخوذة من كلامه هنا فيؤخذ من قوله : عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما شرطان أحدهما أن تكون الجملة فعلية الثانى أن يكون الفعل فى الصدر ولا يتقدم عليه غيره أصلا الثالث أن يكون الفعل متصرفا وهذا صرح به الناظم فى قوله : إن صح صوغ صلة منه لأل وصنيع المكودى يوهم أنه لا يؤخذ منه إلا الأول والثالث دون الثانى وقد علمت أن الحق خلافه فلو كانت الجملة اسمية كزيد أخوك فلا يصح الاخبار عن أل ببعضها وان كانت فعلية ولكن تقدم على الفعل غيره نحو ما برح محمد محسنا فلا يصح الاخبار عن أل بمحمد ولو كان غير متصرف نحو عسى زيد أن يقوم فلا يصح الاخبار عن أل بزيد

(كصوغ واق من وقى الله البطل) فاذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقى البطل الله ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت الواقية الله البطل والضمير فى قوله وأخبروا عائد على النحويين أو على العرب والاول أظهر لان أكثر مسائل الاخبار انما وضعها النحويون تمرينا للقارئ وهنا ظرف مكان متعلق باخبروا وبال متعلق باخبروا وكذلك عن وما موصولة واقعة على الاسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون الى آخر البيت وان شرط وصوغ فاعل يصح وهو مصدر مضاف الى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لأل وكصوغ مصدر مضاف أيضا الى المفعول والمجرور بمن قول محذوف ووقى الخ محكى به والتقدير كصوغ واق من قولك وقى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ماتقدم عليه والتقدير ان صح فاخبر ثم قال :

(وان يكن ما رفعت صلة أل * ضمير غيرها أبين وانفصل)

يعنى أن الوصف الواقع صلة لأل اذا رفع ضميرا يعود على غير أل وجب اظهاره كما اذا قيل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الضاربه أنا زيد فالضمير العائد على غير أل وهو انا ضمير غيرها فوجب اظهاره وفهم منه ان الضمير اذا كان لأل وجب اتصاله كما اذا قيل لك أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الضارب زيدا أنا ففى الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استتاره فى الوصف وان يكن شرط وما اسم يكن وهى موصولة واقعة على الضمير العائد على غير أل وصلتها رفعت وصلة أل فاعل برفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أى مارفعته وضمير خبر يكن وأبين وانفصل جواب الشرط .

﴿ العدد ﴾

(ثلاثة بالتاء قل للعشره * فى عد ما آحاده مذكره * فى الضد جرد)

يعنى ان الفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة اذا كان واحد المعدود مذكرا لحقته التاء وان كان واحده مؤنثا لم تلحقه التاء فتقول ثلاثة

(كصوغ واق من وقى الله البطل) (قول المكودى قلت الواقى البطل الله) أل اسم موصول مبتدأ ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وواقى اسم فاعل من وقى صلتها وقد مر : وصفة صريحة صلة أل . ضميره مستتر فيه يعود على أل واستتاره هنا وجوبا لكون الصلة رفعت ضميرا عائدا على أل كما هو مفهوم ضمير غيرها فى قوله بعد وان يكن مارفعت صلة الخ والبطل أى الشجاع مفعول بالواقى والله خبر أل (وقوله قلت الواقية الله البطل) الاعراب على نمط ماقبله الا ان الفاعل هنا ظاهر وهو الله والعائد على أل هنا الهاء البارزة فى الواقيه ولا يجوز حذفها الا فى الضرورة لأنهم خصصوا قوله فى الموصول : والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد الخ .. بغير الوصف الواقع صلة لأل وأما الضمير الفضلة فى الوصف العائد على أل فلا يحذف (وان يكن مارفعت صلة أل) (قول المكودى قلت الضاربه أنا زيد) أل مبتدأ وضارب صلتها والهاء هى العائدة على أل لانها واقعة على المفعول وأنا فاعل وزيد خبر (وقوله قلت الضارب زيدا أنا) قال غير واحد وضابط مايعرف به كون الصلة رفعت ضمير أل أو ضمير غيرها ان تنظر الى أل فانها واقعة أبدا على الاسم الذى جعل خبرا فان كان ضمير متكلم فقد رفعت ضمير أل فيستتر وان كان الاسم الذى جعل خبرا غير ضمير متكلم كالاسم الظاهر فقد رفعت ضمير غيرها فيبرز الضمير وينفصل اه ﴿ قلت ﴾ هذا الضابط باطل لان المثال السابق وهو وقى الله البطل اذا اخبرت فيه عن الله وقلت الواقى البطل الله وجب الاستتار كما مر مع كون الخبر غير ضمير متكلم والله أعلم .

﴿ العدد ﴾

مناسبة ذكر العدد عقب الاخبار اجتماع شيئين متلازمين غالبا فى كل منهما اما فى باب الاخبار فهما المبتدأ والخبر وفى باب العدد اجتماع العدد والمعدود والعدد بفتحتين هو فى الاصل مصدر عد يعد عدا وعددا وفى الاصطلاح يطلق على المعدود وعلى الالفاظ الدالة على العدد كما يقال الجمع للفظ الدال على الجمعية وهو ماساوى نصف مجموع حاشيته السفلى والعليا القريبتين والبعيدتين على السواء وذلك كالثلاثة فان حاشيتها القريبة السفلى اثنان وحاشيتها القريبة العليا أربعة ومجموع الاثنين والاربعة ستة ونصفها ثلاثة وهو المطلوب والثلاثة أيضا لها حاشية بعدى سفلى وهى واحدة ولها حاشية بعدى عليا وهى خمسة ومجموع واحد وخمسة ستة ونصفها ثلاثة وهو المراد اذا علمت هذا تبين لك ان القريبة عليا أوسفلى هى التى ليس بينها وبين لفظ العدد مرتبة أصلا كالاثنين والأربعة بالنسبة للثلاثة فيما مر والبعيدة عليا أوسفلى هى التى بينها وبين العدد مرتبة فأكثر لكن لابد ان تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلى واحدة بمعنى انه ان كان بين العدد وبين البعيدة السفلى مرتبة فكذلك يكون بين العدد وبين العليا البعدى وان كان بينه وبين السفلى البعيدة مرتبتان فكذلك يكون بينه وبين العليا البعيدة وهذا معنى قولهم على السواء (ثلاثة بالتاء قل للعشرة) (قول المكودى اذا كان واحد المعدود الخ) اعلم ان العبرة بكون الواحد مذكرا أو مؤنثا عود الضمير عليه وسيقول الناظم : ويعرف التقدير بالضمير الخ

رجال بالتاء لان واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير تاء لان واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة * واعلم ان مراده بقوله في الضد جرد المؤنث يعني في ضد المذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل وقل مضمن معنى اذكر و بالتاء متعلق بقل وللعشره كذلك وفي عد كذلك بعد مصدر مضاف الى المفعول وماموصولة واقعة على المعدود وآحاده مذكره جملة من مبتدأ وخبر صلة لما وفي الضد متعلق بجرد ومفعول جرد محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من التاء ولايصح ضبط ثلاثة بالضم لانه لاوجه له في الاعراب ثم تنقل الى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة فقال :

(والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة في الاكثر)

يعني ان تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة يجمع جمع قلة نحو ثلاثة أكلب وعشرة أجمال وثلاث أينق وعشر أكتاف وفهم من قوله في الاكثر أنه يميز قليلا بجمع الكثرة نحو ثلاثة قروء فان لم يسمع للاسم إلا جمع الكثرة ميز به نحو ثلاثة رجال والمميز مفعول باجرر وجمعا حال منه وبلفظ متعلق بجمعا ثم قال :

فان عاد الضمير على الواحد مذكرا وجمع الواحد لزم تجريد العدد من التاء ولا عبرة باللفظ ولا بالمعنى لانه قد يكون اللفظ مؤنثا في المذكر بالتاء ويعود الضمير عليه مذكرا نحو طلحة فاذا جمعته وأتيت بالعدد قلت ثلاثة طلحات بالتاء لان الضمير يعود على طلحة مذكرا ولو راعيت اللفظ لجردت العدد من التاء وقد يكون اللفظ في المعنى مؤنثا ويعود الضمير عليه مذكرا نحو شخص فانه يطلق على الذكر والانثى فاذا أردت به الانثى صار مؤنثا لكن الضمير يعود مذكرا عليه فاذاجمع وأتى بالعدد وجبت التاء اعتباراً لمرجع الضمير فتقول ثلاثة أشخاص عندي من النسوة ولاتعتبر المعنى والاجرد العدد من التاء ﴿فان قلت﴾ التاء علامة التأنيث وسيقول الناظم علامة التأنيث تاء أو الف فالقياس أن تلحق العدد اذا كان لمؤنث وتسقط اذا كان لمذكر وهنا عكسوا ﴿قلت﴾ أجاب السيوطي بان العرب فعلت ذلك وعلل النحاة بأن المذكر خفيف والمؤنث ثقيل والتاء ثقيلة واللفظ المجرد منها خفيف فاعطوا الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل ليقع التعادل فقد صار الفاضل الذي هو المذكر بلبسه برقع النساء مفضولا وصار المفضول بلبسه عمامة الرجال فاضلا ولاغرابة في هذا ثم ان محل لزوم عدم المطابقة اذا كان المعدود مذكرا مؤخرا عن العدد فان كان محذوفا أوقدم على العدد جاز في العدد وجهان المطابقة وعدمها وهو الغالب فمثال الحذف قوله عليه السلام: ثم أتبعه بست من شوال.الاصل بستة بالتاء لان المعدود وهو أيام مذكر فالقياس تأنيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد ومثال التقديم مسائل تسعة والقياس تسع لان المعدود مؤنث لكنه لماقدم المعدود جاز وجهان في العدد ومفهوم قول الناظم ثلاثة بالتاء الخ ان واحدا واثنين يبقيان على الاصل الذي هو لزوم المطابقة فيها وسيأتي تحصيل حسن (وقوله وقل مضمن معنى اذكر) انما احتاج الى دعوى التضمين لان القول لاينصب المفرد الا ان كان في معنى الجملة كقلت خطبة وهنا ليس كذلك لكن نص في التسهيل على ان المفرد الخالي من معنى الجملة اذا أريد به مجرد لفظه جاز نصبه بالقول وماهنا من هذا القبيل وعلى هذا فلا تضمين أصلا (وقوله ولايصح ضبط ثلاثة بالضم الخ) اعترضه المعرب بان له وجها وهو ان ثلاثة بالرفع مبتدأ وبالتاء متعلق بمحذوف صفة لثلاثة وهو المسوغ للابتداء بالنكرة وجملة قل على تضمين معنى اذكر خبر والعائد محذوف والتقدير ثلاثة مقرونة بالتاء اذكرها الى العشرة اه ﴿قلت﴾ هذا الاعتراض مبني على جواز الاخبار بالجملة الطلبية وهو مذهب المحققين ولعل كذي مشى على عدم جواز الاخبار بها وهو مذهب الجمهور فلذا قال لاوجه له وحينئذ فيكون الاعتراض ساقطا (والمميز اجرر) (قول المكودي الى عشرة يجمع جمع قلة) كان ينبغي له أن يزيد بعد قلة مجرورا باضافة العدد اليه ليكون شرحا لقول الناظم اجرر وأما على عبارته فلم يتعرض لشرحه ثم ان المأخوذ من النظم أمور ثلاثة كون التمييز جمعا وهذا صرح به وكونه جمع تكسير وهذا مأخوذ من قوله بلفظ قلة لان الذي يوصف بجمع قلة أو كثرة هو جمع التكسير لاغير وكونه بلفظ قلة لا كثرة وهذا مصرح به في لفظ قلة ويكون قوله في الاكثر راجعا الى ثلاثة ومن غير الغالب تخلف ذلك فمن تخلف الافراد ويلزم منه تخلف التكسير والقلة ثلاثمائة فاضيف ثلاث الى مائة وهي مفردة في اللفظ ومن تخلف التكسير خمس صلوات فخمس مضاف الى صلوات وصلوات جمع مؤنث سالم للصلاة ومن تخلف كونه بلفظ قلة وفيه صورتان كما يؤخذ من المكودي احداهما أن يكون سمع له جمع القلة وجمع الكثرة ولكن جمع القلة الذي سمع له شاذ وجمع الكثرة مقيس فيضاف الى المقيس نحو ثلاثة قروء جمع كثرة لقرء بفتح القاف وسمع اقراء جمع قلة لكنه شاذ كما

(ومائة والألف للفرد أضف)   يعنى ان مائة وألفا يضافان إلى مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل وفهم من اطلاقه أن تثنية ألف
ومائة وجمعهما كذلك نحو ألفا رجل وآلاف رجل ومائتا رجل ومئى رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله :
(ومائة بالجمع نزرا قد ردف)   يعنى أن مائة تضاف قليلا للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائى ثلاث مائة سنين ومائة والألف
مفعول بأضف وللفرد متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قد ردف وردف مبنى للمفعول أى تبع بالجمع ونزرا
حال من الضمير المستتر فى ردف وإنما قدم الناظم مائة وألفا على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما
بينهما فى كون تمييزها مجرورا بالاضافة وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعى فقال :

(وأحد اذكر وصلنه بعشر * مركبا قاصد معدود ذكر)

يعنى انك إذا قصدت المذكر قلت أحد عشر بغير تاء وأحد مفعول باذكر وبعشر متعلق بصلنه ومركبا وقاصد حالان من الفاعل
المستتر فى اذكر فمركبا على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون مركبا حالا من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة ثم قال :
(وقل لدى التأنيث احدى عشره)   يعنى أنك إذا قصدت المؤنث قلت احدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول احدى عشرة
امرأة هذه هى اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين والى ذلك أشار بقوله :   (والشين فيها عن تميم كسره)   فتقول إحدى عشرة
امرأة ولدى هنا بمعنى فى واحدى عشره مفعول بقل مضمنا معنى اذكر كما تقدم فى قوله ثلاثة بالتاء قل للعشره والشين مبتدأ وكسره مبتدأ
ثان وخبره فيها والجملة خبر المبتدأ الأول وعن تميم متعلق بما فى المجرور من معنى الاستقرار ثم قال :

(ومع غير أحد واحدى * ما معهما فعلت فافعل قصدا)

يعنى أن ما فعلت فى عشرة مع أحد واحدى من إسقاط التاء فى المذكر واثباتها فى المؤنث افعله فيما عداهما من غيرهما فشمل
ذلك العدد من اثنى عشر واثنتى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا واثنتا عشرة امرأة
وثلاث عشرة امرأة ومع متعلق بأفعل وما مفعول بأفعل وهى موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها فعلت ومعهما متعلق
بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعلته ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر الى تسعة عشر انتقل
إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال :   (لثلاثة وتسعة وما * بينهما ان ركبا ما قدما)
يعنى ان حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما فى التركيب كحكمهما فيما تقدم من أن التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر
رجلا وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة وما الأخيرة مبتدأ وهى موصولة واقعة على الحكم المنسوب

سيأتى نعم ان قيل انه جمع قرء بضم القاف كان مقيسا لكن الأفصح الفتح كما ذكره صاحب تهذيب الأسماء واللغات والقرء بالفتح والضم
يطلق على الطهر وعلى الحيض والثانية أن يكون جمع القلة مهملا ولم يسمع إلا جمع الكثرة كمثال المكودى بثلاثة رجال فانه جمع رجل
ولم يسمع جمعه جمع قلة وأما أرجل فانه جمع رجل بكسر الراء الجارحة المعلومة هذا هو الصواب فى تقرير كلام الناظم والمكودى يقتضى
أن فى الأكثر إنما يرجع للفظ قلة فقط وقد علمت أن الحق خلافه (ومائة والألف للفرد أضف) إنما أضيفا الى المفرد غالبا لأنهما ان
أضيفا إلى جمع وقيل مثلا مائة رجال وألف عبيد لحصل الثقل بالجمع والتنوين وحمل ما لا تنوين فيه على ما فيه التنوين وانما أفردوا
مائة فى ثلاثة مائة رجل وجمعوا الألف فى ثلاثة آلاف رجل لأن مائة مؤنث معنى فلو جمع لاجتمع ثقلان ثقل المؤنث وثقل الجمع وأما
الألف فهو مذكر فلو جمع كان فيه ثقل الجمع فقط قاله السخاوى (ومائة بالجمع نزرا قد ردف) (قول المكودى وأشار به إلى قراءة الخ)
وأما على قراءة الجمهور بتنوين مائة {فقيل} ان سنين بدل من ثلاثمائة وأورد عليه أن المبدل منه فى نية الطرح ويكون التقدير ولبثوا
فى كهفهم سنين فتفوت الدلالة على العدد {وأجيب} بأن المبدل منه فى نية الطرح غالبا ومن غير الغالب أن لا يكون فى نية الطرح ومنه ماهنا
وقيل إنه عطف بيان وهو الظاهر (وقوله وسوغ الابتداء به التفصيل الخ) غير ظاهر والأولى أن مائة لا يحتاج إلى مسوغ لكونه
معرفة إذ هو محكى مقصود لفظه (وقوله وإنما قدم الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له كان ينبغى للناظم على مايقتضيه
الترتيب الطبيعى أن يتكلم بعد عشر على أحد عشر إلى تسعة وتسعين ثم بعد ذلك يتكلم على مائة وألف فأجاب بقوله وانما قدم الخ
(وقوله على ما دونهما من العدد الخ) أى الذى مبدأه تسعة وتسعون ومنتهاه أحد عشر فيكون أحد عشر غاية فى النقص لا فى
الزيادة (وأحد اذكر وصلنه بعشر) همزة أحد واحدى منقلبة عن واو الا أن القلب فى أحد شاذ وفى احدى مقيس وقد سمع عشر ٧ على
الأصل (قول المكودى للمناسبة) أى لمناسبة قاصد الذى هو اسم فاعل قطعا قال المعرب وذكر نعت معدود (والشين فيها عن تميم كسره)
أصله كسرة بالتاء ثم أبدلت فى الوقف هاء (قول المكودى ولدى هنا بمعنى فى الخ) وتارة تكون بمعنى عند وفرقوا بينهما بأن لدى
ان كانت بمعنى فى كتبت بالإمالة وان كانت بمعنى عند كتبت بالألف (ولثلاثة وتسعة وما * بينهما) (قول المكودى المنسوب

لعشرة وقدما صلتها وثلاثة خبره وما الأولى موصولةمعطوفة على تسعة وهى واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العددوصلتها بينهما والتقدير الذى قدم لثلاثةوأخواتهامن الحكم السابق مستقرلهافى التركيب وبقى عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثةعشر أشار اليه بقوله:

(وأول عشرة اثنتى وعشرا * اثنى اذا أنثى تشا أو ذكرا)

يعنى أنك تقول فى تركيب اثنين واثنتين اثناعشر واثنتا عشرةفتحذف النون منهما وتجعل عشر وعشرة مكانه ثم بين أنهما معربان بقوله : (والياء لغير الرفع وارفع بالألف) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول فى الرفع اثناعشر واثنتا عشرة وفى الجر والنصب اثنى عشر واثنتى عشرة وفهم منه ان هذين الجزأين أعنى اثنين واثنتين معربان اعراب المثنى وعشرة مفعول أول بأول واثنتى مفعول ثان وعشرا معطوف على عشرة واثنى معطوف على اثنتى واثنى مفعول مقدم بتشا وأو ذكرا معطوف على أنثى وفيه رد الأول الى الأول والثانى الى الثانى وقصر تشا لضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشأ لاجتماعها مع همزة أو ثم قال : (والفتح فى جزأى سواهما ألف) يعنى أن ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه فيفتح العجز فى عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول أحد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين دعا وهما مبنيان معا أما الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الأول

لعشرة) أى فى الافراد وصوابه أن يقول من ثلاثة إلى عشرة لأن لفظ عشرة لا يلزم فيه عدم المطابقة بل فيه تفصيل (وقوله معطوفة على تسعة الخ) قال العرب صوابه على ثلاثة ولاوجه له إلا ان قلنا بمذهب من يقول إن المعاطيف ان تكررت فكلها معطوفة على الأول وقيل كل معطوف على ما يليه وإذا كانت المسئلة خلافية فلا وجه للاعتراض (وقوله ما بين الثلاثة والعشرة) صوابه أن يقول والتسعة بدل العشرة لأن عشرة يطابق فى التركيب ولم يتكلم المكودى على ألف ركبا فى قول الناظم ان ركبا فالجمهور على أنه زائد لأن المذكور قبله ثلاثة ولذا قيل صوابه حينئذ ركبت بالتاء وأن يعود على الثلاثة وقال بعض الألف للتثنية عائد على ثلاثة وتسعة وأما ما فى قوله ما بينهما فمبتدأ وخبرها محذوف تقديره كذلك والجملة من المبتدأ والخبر اعتراضية مقدمة من تأخير (وأول عشرة اثنتى) أشار إلى أن لفظ اثنين ان ركب مع عشرة فانه يبقى على مطابقته كما كان مفردا ولم يفصح المكودى عن هذا الشرح كل الافصاح وزاد فائدة أخرى وهى قوله فتحذف النون منهما وتجعل الخ وقدم حكم حذف النون فى قوله : نونا تلى الاعراب أوتنوينا * مما تضيف احذف... وحاصل ما مر فى ألفاظ العدد من واحد إلى تسعة عشر أنها أقسام ثلاثة * قسم تجب فيه المطابقة مطلقا كان مفردا أو مركبا وهو لفظ واحد واثنين فيؤخذ حكمهما إذا كانا مفردين من مفهوم قوله أول الباب ثلاثة بالتاء الخ فحيث لم يتكلم عليهما علمنا أنهما باقيان على الأصل وهو المطابقة وصرح بوجوب مطابقتهما اذا كانا مركبين معا فى قوله: وأحد اذكر وصلنه بعشر الخ مع قوله: وقل لدى التأنيث احدى عشره. مع قوله: وأول عشرة اثنتى وعشرا * اثنى الخ * القسم الثانى ما يلزم فيه عدم المطابقة مطلقا مفردا أو مركبا وهى ألفاظ سبعة ثلاثة وتسعة وما بينهما فأشار الناظم لما إذا كانت مفردة بقوله ثلاثة بالتاء الخ ولما إذا كانت مركبة بقوله : ولثلاثة وتسعة وما بينهما الخ * القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو لفظ عشرة فان كان مفردا لزمه عدم المطابقة وذلك مأخوذ من قوله أول الباب قل للعشرة أى إلى العشرة والغاية داخلة وان كان مركبا لزمته المطابقة وهو المشار اليه بقوله: وصلنه بعشر. مع قوله: وقل لدى التأنيث احدى عشره. مع قوله: ومع غير أحد واحدى. مع قوله: وأول عشرة اثنتى وعشرا * اثنى (واليا لغير الرفع وارفع بالألف) (قول المكودى معربان اعراب المثنى) وهو كذلك كما مر ويؤخذ من هذا المثال أنهما ليسا بمثنيين حقيقة وانما هما ملحقان بالمثنى وهو كذلك كما مر أول الكتاب وانما لم يجعلا كأخواتهما فى البناء لأن عشرا بعدهما واقع موقع النون وهما مع النون كانا معربين فكذلك يكونان مع ما هو واقع موقع النون (وقوله واثنى معطوف على اثنتى الخ) ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على ما قال عطف معمولين وهما عشر واثنى على معمولين وهما عشرة واثنتى ﴿ قلت ﴾ هذا اللزوم صحيح ولكنه جائز لأن العامل واحد وهو أول وانما يمتنع ان كان العامل غير متحد (وقوله لضرورة الوزن) قال بعض شيوخ القراء الصواب ان هذه لغة تجرى فى الوصل مجرى الوقف وحيث وجدت اللغة فلا معنى للاعتذار بالضرورة (والفتح فى جزأى سواهما ألف) (قول المكودى فلتضمنه معنى حرف العطف) بيان ذلك ان الأصل أحد وعشر مثلا كما تقول أحد وعشرون ثم عدل عن الأصل الذى هو العطف الى التركيب وانما عدلوا عن الأصل لرفع اللبس لأنك اذا قلت أحد وعشر احتمل أن تكون الواو على بابها وانك حكمت على مجموع هذه العدة كما هو المقصود واحتمل أن تكون الواو بمعنى أو فأتوا بالتركيب للتنصيص على أن المراد المجموع وقيل علة بناء الثانى تنزيله منزلة الحرف الذى هو النون وعلة بنائه على حركة وكون الحركة خصوص فتحة هو عين ما سنذكره فى الأول

فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث والفتح مبتدأ وفى جزأى متعلق بالفتح وألف فى موضع خبر المبتدا ثم انتقل الى التمييز فقال :

(وميز العشرين للتسعينا * بواحد كأربعين حينا)

يعنى أن تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد نحو عشرين دينارا وتسعين غلاما وأربعين حينا اى زمانا وفهم من قوله بواحد أن حكم النيف على العشرين الى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهما إلى تسعة وتسعين درهما وفهم منه انه لا يميز بجمع وفهم من المثال انه لا يكون الا منصوبا واللام فى للتسعين للغاية فهى بمعنى الى ثم قال :

(وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما)

يعنى ان العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك فى عشرين وبابه وشمل قوله مركبا أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة ومركبا مفعول بميزوا والضمير فيه عائد على العرب وبمثل متعلق بميزوا وما موصولة واقعة على التمييز وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون وسوينهما تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم قال :

(وان أضيف عـدد مركب * يبق البنا وعجز قد يعرب)

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما الا اثنى عشر واثنتى عشرة فان عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعرب فاذا أضيف العدد المركب الى اسم بعده ففيه لغتان احداهما وهى الفصحى بقاء البناء فتقول هذا أحد عشر وتسعة عشر زيدا بالبناء فى الجزأين وهى المنبه عليها بقوله يبق البنا والثانية بقاء آخر الصدر على البناء واعراب آخر العجز

(وقوله فلتنزل العجز منه الخ) اعلم انه يرد أسئلة ثلاثة بأن يقال لم بنى ولم بنى على حركة مع ان الاصل فى البناء السكون ولما كانت الحركة خصوص فتحة فالجواب عن الاول ان الجزء الاول ركب مع الثانى حتى صارا كلمة واحدة واعراب الاول لزم أن يكون الاعراب كأنه وقع وسط الـكلمة مع أن الاعراب لا يكون الا آخرا فـكذلك البناء فما الفرق ﴿ قلت ﴾ لما كان البناء يلزم حالة واحدة ولا تتغير معه الـكلمة أصلا نزل فى الوسط كالعدم ولما كان الاعراب تتغير معه الذات رفعا ونصبا وخفضا لم يصح وجوده فى الوسط لا فيما هو كالوسط والجواب عن الثانى بأنه بنى على حركة تنبيها على ان البناء عارض وعن الثالث بأنه بنى على الفتحة لانها أخف الحركات ولتنزل العجز من الصدر منزلة تاء التأنيث فـكما أن ماقبل تاء التأنيث يكون مفتوحا فـكذلك ماقبل ما نزل منزلتها واذا علمت هذا فتعليل المـكودى البناء بقوله فلتنزل الخ ومثله فى التصريح غير ظاهر والمناسب كونه علة للفتح كما علمت والله أعلم (وميز العشرين) لما تكلم على تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة وعلى تمييز المائة والالف شرع هنا يتـكلم على تمييز عشرين الى تسعة وتسعين وسيتكلم فى البيت بعد على تمييز العـدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر والمناسب تقديم البيت بعد على هذا (قول كدى أى زمان الخ) القاموس الحين بالـكسر الدهر والوقت طال أم قصر وقيل يختص بأربعين سنة وقيل بسبع سنين وقيـل بسنتين وقيل بستة أشهر وقيل بشهرين وقيل كل غدوة وعشية وقيل يوم القيامة (وقوله ان حكم النيف الخ) النيف مازاد على العقد وذلك تسعة ألفاظ واحد وتسعة وما بينهما والعقد هو عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وهذا حكم النيف باعتبار التمييز وأما حـكمه فى نفسه فواحـد واثنان يطابقان التمييز وما عداهما لا يطابق على قياس مامر فيقال احدى وعشرون امرأة وتقول ثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة وهكذا والمراد بالفهم فى كلام المـكودى الاخذ والأخذ صحيح لان حـكم النيف حكم العقد وبه يسقط قول من قال صواب المصنف أن يقول بدل للتسعين للتسعة والتسعين (وقوله انه لا يميز الخ) انما لم يصح تمييزه بالجمع لوقوع ذلك فى اللبس وذلك لمـا تقرر أن أقل الجمع ثلاثة فلو قال عنـدى عشرون رجالا لتوهم ان عنده ستين رجالا فا كثر مع ان ذلك غير مراد (وميزوا مركبا) (قول المـكودى ومركب مفعول بميزوا الخ) وهو صفة لمحذوف أى عددا مركبا (قوله والضمير العائد عليها الخ) حذف العائد هنا شاذ أو قليل لعدم وجود شرطه المشار اليه بقوله كذا الذى جر بما الموصول الخ لان الموصول وهو ما مجرور بالمضاف الذى هو مثل العائد مجرور بالحرف الا ان قلنا ان مثل زائد فيكون الشرط موجودا وفى بعض نسخ المـكودى بمثل ماميز عشرين بفتح ياء ميز مبنيا للفاعل ونصب عشرين بالياء فيكون الفاعل هو العائد على ما وهو مرفوع وهذه النسخة أولى للسلامة حينئذ من حذف العائد لانه مقدر وهو كالمذكور (وقوله لصحة الاستغناء الخ) لان ما استفيد منه استفيد من قول المصنف مثل وضمير التثنية فى سوينهما عائد على مركبا وعشرين (وان أضيف عدد مركب) (قول المـكودى بمنزلة نون الاثنين الخ) فـكما ان الاضافة تمنع مع بقاء نون المثنى فـكذلك تمنع مع بقاء ماهو بمنزلتها وهو عشر هنا (وقوله الى اسم بعده الخ) عبارته أحسن من عبارة غيره كالموضح بالى مستحق المعدود لان عبارة المـكودى تصدق بما اذا كان المضاف اليه مالكا لهذه العدة ومستحقها كقولك هذه العبيد أحد عشر زيد وبما اذا كان المضاف اليه غير مالك لهذه العدة ولكنها متعلقة به فقط نحو هذه

فتقول هذه أحد عشرك بضم الراء على انه معرب ومررت باحد عشرك بكسر الراء وهو المنبه عليه بقوله وعجز قد يعرب وفهم من قوله قد أنها لغة قليلة وان أضيف شرط وجوابه يبق ويجوز ضبط يبق بالالف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيا وبالقاف دون الالف على انه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وعجز مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل ثم قال :

(وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا * واختمه فى التأنيث بالتاومتى * ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا)

يعنى ان أسماء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الافعال فان كان مذكرا اكتفى به وان كان مؤنثا لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول فى المذكر ثان وثالث ورابع الى عاشر وفى المؤنث ثانية وثالثة ورابعة إلى عشرة وفهم من قوله من اثنين ان اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من واحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهى موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير من اثنين فما فوقهما والى عشرة متعلق بصغ وكفاعل مفعول بصغ وهو على حذف الموصول والتقدير صغ من اثنين وزنا أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر واعراب البيت الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردا كما تقدم ويستعمل مضافا فيضاف تارة الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذى تحته وقد أشار الى الاول بقوله :

(وان ترد بعض الذى منه بنى * تضف اليه مثل بعض بين)

يعنى أن اسم الفاعل من اسم العدد اذا أضيف الى موافقه تجب اضافته اليه على معنى بعض فتقول ثانى اثنين وثانية اثنتين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط وبعض مفعول بترد والذى واقعة على العدد المضاف اليه اسم الفاعل وصلتها بنى ومنه متعلق ببنى والضمير العائد على الموصول الهاء وفى منه وفى بنى ضمير مستتر

الرجال أحد عشر زيد بخلاف عبارة غيره اعرابه هذا مبتدأ وأحد عشر خبر وزيد مضاف اليه معرب (وقوله فتقول هذه أحد عشرك الخ) (وقوله بضم الراء الخ)أى فيكون بحسب العوامل فان كان العامل يطلب الرفع رفع الراء كما فى مثال المكودى الاول فهذا مبتدأ وأحد عشر خبر مرفوع بضمة على الراء والكاف مضاف اليه وان كان العامل يطلب النصب نصب نحو رأيت أحد عشرك فيكون أحد عشرك مفعولا منصوبا بفتحة على الراء ولم يذكره المكودى لانه لا يظهر فيه الفرق بين فتحة الاعراب وفتحة البناء وان كان العامل يطلب الخفض خفض بكسرة تحت الراء كالمثال الثانى عنده (وقوله لكون الشرط ماضيا) قدمر ذلك فى قوله وبعد ماض رفعك الجزاحسن (وصغ من اثنين) لما فرغ من الكلام على الصيغ الاصلية فى العدد مفردة أو مركبة شرع فى المفرع عنها (قول المكودى يصاغ منها الخ) ظاهره تبعا لظاهر عبارة قول الناظم وصغ من اثنين ان المصوغ من لفظ العدد وليس كذلك لان ألفاظ العدد من قبيل أسماء الاجناس والاشتقاق منها سماعى لانها جامدة والحق ان المصوغ انما هو من مصدر ألفاظ العدد لأن ألفاظ العدد مصدرها فعل بفتح الفاء وسكون العين فى جميعها والماضى فى جميعها مفتوح العين ولا يختلف بعضها الا فى المضارع فمنها ماهو كضرب يضرب وذلك ستة ألفاظ تقول ثنيت الاثنين اذا كنت الثانى منهما وتقول فى المضارع أثنيهما وتقول فى المصدر ثنيا وثلثت ثلثا وخمست خمسا وسدست سدسا وثمنت أثمن ثمنا وعشرت عشرا فالماضى فى الجميع مفتوح مخفف والمضارع مكسور ومنها مضارعه مفتوح العين وذلك ثلاثة ربعت القوم أربعهم ربعا اذا كنت رابعهم وسبعت أسبع سبعا وتسعت أتسع تسعا وانما فتح المضارع فيها لأجل حرف الحلق (وقوله لا يصاغ من واحد الخ) وذلك لأنه وضع من أول الأمر على هذه الصيغة فهى صيغة أصلية لافرعية هذ هو الذى فى الأشمونى تبعا للتوضيح والذى للرضى ومثله فى التصريح أنه من وحد يحد وحدا فيكون حينئذ اسم فاعل بمعنى منفرد ولا يستغنى بقول المصنف فما فوق عن قوله إلى عشرة لأن الفوقية تحتمل الثلاثة والاربعة إلى العشرة نعم يستغنى بالى عشرة عن قوله فما فوق ولا يضر إغناء اللاحق عن السابق والمضر العكس ﴿ فان قلت ﴾ مافائدة زيادة تمييز فعلا أى من مصدره مع قوله كفاعل مع ان المقرر ان فاعلا من الثلاثى ﴿ قلت ﴾ فائدة بيان ان صوغ فاعل من العدد مقيس كما يفيده التعبير بصغ ﴿ لا يقال ﴾ لم يكتف المصنف عن قوله ومتى ذكرت الخ بما قبله ﴿ لانا نقول ﴾ لو لم يزده لتوهم أنه يؤنث مطلقا كان المعدود مذكرا أو مؤنثا قاله يس (وقوله وكفاعل مفعول الخ) هذا مخالف لتقديره لانه جعل فى تقديره مفعول صغ محذوفا والكاف اسمية بمعنى مثل صفة للمفعول المحذوف وما فى تقديره هو الظاهر (وان ترد) (قول كدى يعنى ان اسم الخ) هذا التقرير غير مناسب لكلام المصنف والمناسب له يعنى انك اذا أردت باسم الفاعل المصوغ من العدد الذى اسم الفاعل من مصدره بعض العدد الذى بنى منه فأضف اسم الفاعل اليه وتكون اضافته اليه كما اذا أضفت لفظ بعض الى ذلك العدد نفسه والمكودى أدخل الحكم الذى هو الاضافة فى تصوير كلام الناظم (وقوله تجب اضافته الخ) ولا يجوز أن ينون ويعمل النصب لانه غير مفرع عن الفعل اذ معنى ثالث ثلاثة أحد ثلاثة

عائد على اسم الفاعل والتقدير وان ترد بعض الشيء الذى بنى اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط واليه متعلق بتضف ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف اليه اسم الفاعل فى حال كونه مماثلا للبعض أى فى معناه وبين تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثانى بقوله:

(وان ترد جعل الأقل مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكما)

يعنى أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن تصير العدد الذى تحته مثله فاحكم له أى لاسم الفاعل بحكم جاعل فان كان بمعنى الماضى وجبت اضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فى المضاف اليه النصب والجر فتقول هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها وانما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيها على ان اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه مافى فاعل وزيادة وهو اسم فاعل فى الحقيقة لأنهم قالوا ربعت القوم أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسى أربعة وان ترد شرط وجعل مفعولين بترد وهو مصدر مضاف المفعول الأول ومثل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير مثل ما فوق أى العدد الأدنى والفاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكما وله متعلق باحكما ثم قال:

(وان أردت مثل ثانى اثنين * مركبا فجىء بتركيبين)

يعنى أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر الى تسعة عشر ما أردت بثانى اثنين من الاضافة على معنى بعض فجىء بتركيبين فتقول هذا ثانى عشر اثنى عشر وثانية عشرة اثنتى عشرة الى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة فتأتى بأربعة أسماء كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فان التركيب يقتضى البناء والمركب الأول مضاف الى المركب الثانى اضافة ثانى الى اثنين هذا هو الأصل ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منهما بقوله: **(أو فاعلا بحالتيه أضف * الى مركب بما تنوى يفى)**

يعنى أو تضف فاعلا بحالتيه أى من التذكير والتأنيث الى المركب الثانى فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله بما تنوى يفى ثم أشار الى الثانى بقوله: **(وشاع الاستغنا بحادى عشرا * ونحوه)** يعنى انه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثانى الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه بناؤهما وهو المشهور واعراب الأول وبناء الثانى واعرابهما معا وفهم من المثال ان عشر مبنى لنطقه به مفتوحا فيحتمل الأول والثانى دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبنيا أو معربا لعدم الحركة فيه وفائدة التمثيل بحادى التنبية على انه مقلوب

وبعض جماعة منحصرة فى هذه العدة لأن معناها التصيير (وان أردت) (قول المكودى فان التركيب يقتضى البناء الخ) فيه نظر لأن التركيب لا يستدعى بناء أصلا اذ البناء إنما هو لشبه الحروف والحروف لا تركيب فيها أصلا ولا يليق لها ﴿ فان قلت ﴾ ماوجه بناء الجزأين فى التركيب حينئذ ﴿ قلت ﴾ أجيب عنه بأن آخر الجزء الأول فيهما صار بالتركيب وسطا والاعراب لا يكون وسطا وبنى الثانى وهو عشر فى التركيبين قيل لتضمنه معنى حرف العطف وهو باطل لأن قولك هنا خامس عشر خمسة عشر ليس المراد به خامس وعشر بل المراد هذا بعض من هذه العدة المنحصرة فهاذكر كما علمت وقال سيبويه بنى الثانى لابهامه لأن خامس عشر يطلق على العامل وغيره فاشبه أولاء الذى هو اسم جمع يشار به للمذكر والمؤنث وربما يطول ذكره (أو فاعلا) (قول المكودى أو تضف فاعلا الخ) أى بعد حذف عشرة من التركيب الأول استغناء عنه بلفظ عشرة فى التركيب الثانى فيعرب حينئذ فاعلا من العدد بحسب العوامل رفعا ونصبا وجرا مع حذف تنوينه فى الجميع وهذا الوجه أكثر استعمالا من الوجهين قبل وبعد كما صرح بذلك أبو حيان وتعبير الناظم بشاع فى الاستعمال بعد يقتضى انه أكثر من هذا لأنه يطلق الشيوع كثيرا على الأكثرية كقوله وشاع فى الاعلام ذو الاضافة (وقوله وهو المراد بقوله الخ) هذا غير ظاهر والظاهر أن معناه انك إذا أضفت فاعلا بحالتيه إلى المركب الثانى يفى ذلك بالمعنى الذى تقصده من كون هذا نقصا من تلك العدة المنحصرة فى ذلك العدد (وشاع الاستغناء) (قول المكودى يعنى انه يحذف من المركب الخ) جعل الاستغناء فى كلام الناظم بمعنى الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب وحذف الآخر منهما لدلالة الجزء المذكور من كل تركيب على المحذوف من الآخر وهذا الاحتمال هو التعين الذى يجب حمل كلام الناظم عليه وان كان كلام الناظم هنا يحتمل احتمالا آخر أقوى من الأول وهو أن يكون المراد بالاستغناء الاكتفاء بالتركيب الأول وهو حادى عشر ونحوه عن أحد عشر ونحوه فيكون التركيب الثانى محذوفا بجملته وهذا الاحتمال هو الذى صرح به فى التسهيل واقتصر عليه ولده فى شرحه لكن على هذا الاحتمال القوى لا موجب لاعراب الجزأين ولا أحدهما بل هما مبنيان وحينئذ فلا يستفاد المعنى المقصود (وقوله وهو المشهور الخ) ليس بصحيح لأن الموضوع أن كل جزء مأخوذ من تركيب فهما غير مركبين وأيضا لو ركبا وبنيا لم يبق ما يدل على الحذف حتى يؤخذ منه المعنى المقصود الذى الكلام فيه ولم يقل بالتركيب الا محمد بن السيد والصواب الوجهان بعد لا غير

وأصله واحد ونحوه أي ونحو حادي عشر فتقول حادي عشر وحادية عشرة الى تاسع عشر وتاسعة عشرة وان أردت شرط ومثل مفعول بأردت ومركبا حال من مثل ويجوز أن يكون مركبا مفعولا بأردت ومثل ثاني اثنين نعت لمركبا فهو نعت تقدم عليها فانتصب على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط وأو عاطفة جملة على جملة وفاعلا مفعول باضف وبحالتيه في موضع الصفة لفاعل والى مركب متعلق باضف وبما متعلق بيفي وهو في موضع الصفة لمركب ونحوه معطوف على حادي عشر ثم قال :

(وقبل عشرين اذكرا * وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد)

يعني ان اسم الفاعل من العدد اذا ذكر مع عشرين وبابه يعني العقود الى تسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون الى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين وقبل متعلق باذكرا والألف في اذكرا بدل من نون التوكيد الخفيفة وبابه معطوف على عشرين والفاعل مفعول باذكرا ومن لفظ وبحالتيه متعلقان أيضا باذكرا .

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهي على قسمين استفهامية وخبرية وقد أشار الى الأول بقوله :

(ميز في الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين ككم شخصا سما)

يعني ان كم الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرون يعني بمفرد منصوب فتقول كم درهما عندك وكم شخصا سما وفهم من قوله في الاستفهام انها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد فاذا قلت كم شخصا سما فتقديره أعشرون شخصا أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما وفي الاستفهام متعلق بميز وكم مفعول بميز وما موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت به عشرين ويجوز أن تكون ما مصدرية والتقدير ميز بمثل تمييز عشرين ثم قال :

(وأجزان تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا)

يعني ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم حذفت من وبقي عملها وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو على كم فرس ركبت والى كم مذهب انتميت وفي كم دار جلست ونحوها . وفهم من قوله وأجزان تجره أن جره غير لازم فتقول بكم درهما اشتريت بالنصب وفهم منه أيضا انه يجوز اظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت وان تجره في موضع نصب باجز والضمير في تجره عائد على التمييز ومن فاعل بتجر ومضمرا حال من من وان وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى حكم الخبرية فقال :

واعرابهما معا أولى (وقوله وأصله واحد الخ) فرد فاء الكلمة وهي الواو الى موضع اللام وزحلقت الألف الى ما بعد الحاء التي هي عين الكلمة فصار حادو وبقيت واوا متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء فصار حادي وحادية ووزنهما عالف وعالفة وفائدة التمثيل بحادي عشر أيضا كونه أول الأعداد المركبة (وقوله ومركبا حال الخ) الأولى من هذا الاحتمال والذي بعده أن يكون مركبا منصوبا على اسقاط حرف الجر الذي هو الباء وهو الذي قرر به المكودي أولا كلام الناظم (قبل واو يعتمد) هذا يقتضي منع حادي عشرين بدون واو وهذا هو الذي صرح به غير واحد وكلام الشاطبي يقتضي انه غير ممنوع وأجاب عما يقتضيه قول الناظم قبل واو بأن معنى قول الناظم قبل واو يعتمد انه لا يذكر في عطف العقد على النيف الا الواو كما في النفي لأنها الموضوعة لمطلق الجمع المراد هنا دون الفاء وثم لانتفاء التركيب (قول المكودي ومن لفظ الخ) الأولى ان من لفظ مطلق بمحذوف صفة للفاعل والتقدير اذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد ويعتمد يحتمل أنه مجزوم في جواب اذكر والله أعلم .

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

العرب تكنى عن العدد بكذا وتستفهم عنه بكم وتكثر بها وبكأين (ميز في الاستفهام) (قول المكودي فتقول كم درهما الخ) اعرابه كم مبتدأ مبني لكونها أشبهت الحرف في المعنى الذي هو في الاستفهام فهي كالهمزة وأشبهت الحرف أيضا في الوضع على حرفين بناء على عدم اشتراط كون الثاني حرف لين ودرهما تمييز لكم وكم وهي العاملة وعندك خبر كم (وقوله انها تقدر بهمزة الخ) تقديرها بهمزة الاستفهام هو معنى قوله سابقا وبدل المضمن الهمز يلي همزا الخ (وقوله والضمير العائد على الموصول الخ) حذف العائد في هذا إما شاذ أو قليل لعدم وجود شرطه الذي مر في قوله : كذا الذي جر بما الموصول جر الخ أو تقول ان مثل في النظم زائدة والباء داخلة على ما في التقدير والأولى الوجه الثاني وهو انها مصدرية (وأجزان تجره) لما ذكر أن تمييز كم مماثل لتمييز عشرين وكان تمييز عشرين لا يجوز جره بمن فربما يتوهم من التشبيه أن تمييز كم لا يجوز جره مع ان جره جائز بشرط رفع ذلك التوهم بقوله : وأجز الخ (قول المكودي وفهم منه انه يجوز اظهار من الخ) لم يظهر هذا من كلام الناظم لأنه انما قال مضمر وهل ذلك وجوبا أو جوازا يبقى ما هو أعم

(واستعملنها مخبرا كعشره * أومائة كـكم رجال أومره)

يعنى ان كم الخبرية هى بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تميزها جمعا نحو كم رجال عندى وكم عبيد ملكت وتارة بمنزلة مائة فيكون تميزها مفردا نحو كم امرأة عندى وكم عبد ملكت فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة ومرة لغة فى مرأة نقلت فتحة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فاذا قلت كم غلام ملكت فمعناه كثير من الغلمان ملكت ومخبرا حال من الضمير المستتر فى استعملنها والكاف متعلقة باستعملنها ومائة معطوف على عشرة ثم قال :

(كـكم كأين وكذا) يعنى ان كأين وكذا مثل كم الخبرية فى الدلالة على تكثير العدد وفى الافتقار الى تمييز الا أن تميزها مخالف لتمييز كم والى ذلك أشار بقوله :

(وينتصب * تميزذين أو به صل من تصب)

يعنى ان تميز كأين وكذا اما منصوب نحو كأين رجلا رأيت وكذا رجلا رأيت أو مجرورا بمن نحو كأين من رجل رأيت الا أن النصب بعد كذا أكثر والجر بمن بعد كأين أكثر كقوله تعالى: وكأين من دابة لا تحمل رزقها. وهو فى القرآن كثير وكأين وكذا مبتدأ وخبره كـكم وينتصب جملة مستأنفة وذين اشارة الى كأين وكذا وأو للتفصيل ويحتمل أن تكون للاباحة اذا أول ينتصب بانصب فيكون التقدير انصب تميزذين أوصل به من .

وصرح فى التصريح أيضا بان اضمارها على سبيل الجواز والحق الذى يفيده النقل من خارج انه لا يجوز اظهار من لانهم جعلوا احرف الجر الداخل على كم عوضا عن من الجارة للتميز ولا يجمع بين العوض والمعوض منه (واستعملنها) أى كم لا بقيد كونها استفهامية (قول المكودى نحو كم رجال الخ) كم مبتدأ مبنى لشبه الحرف فى الوضع أو فى المعنى الذى هو التكثير فهى كرب ورجال مضاف اليه وعندى خبر (وقوله مثال استعمالها الخ) فهو من باب اللف والنشر المرتب فكم رجال راجع لعشره ومره راجع لمائة ثم ان كم فى كلام الناظم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى ويحتمل أن يكون مفعولا بمحذوف تقديره كم رجال وكم مرة رأيت (وقوله لغة فى مرأة) أى فيما يطلق عليه لفظ امرأة وهى المفردة المؤنثة البالغة وهذا صحيح ففى القاموس المرء مثلث الميم الانسان أو الرجل والمؤنث مرأة ومرة وامرأة (قوله نقلت فتحة الخ) أصله على هذا امرأة فنقلت أولا حركة الراء الى الميم ثم حذفت الهمزة الاولى فصار حينئذ مرأة بفتح الميم وسكون الراء ثم نقلت فتحة الهمزة الثانية الى آخر ما للمكودى لكن كون أصل مرة امرأة يقتضى ان مرة غير لغة أصلية مع انهم صرحوا باصالتها كما فى نص القاموس وحينئذ فالاولى حذف قوله نقلت فتحة الخ ويقتصر على ماقبله (كـكم كأين وكذا) (قول المكودى مثل كم الخبرية الخ) أى وان كانت قسمين مرادا معا لكن أقرب مذكور هو الخبرية فلذلك حمل المكودى التشبيه عليها خاصة وجعل التشبيه فى الدلالة على تكثير العدد وهو بالنسبة لكأين صحيح لانها تكون للتكثير دائما وقيل غالبا وبالنسبة لكذا لا يصح لانها كما تكون للتكثير تكون للتقليل والحق ان التشبيه فى مطلق كم لا فرق بين كونها استفهامية أو خبرية وان وجه التشبيه ليس ماقال بل وجهه خصوصا هو كون كل من كم وكأين وكذا كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار لان الثلاثة مستوية فى كونها كناية عن مجهول الا ان منها ماهو استفهام تارة واخبار أى تكثير أخرى وهو كم ومنها ماهو لتكثير العدد دائما أو غالبا وهو كأين ومنها ماليس لواحد منهما وهو كذا وبه يسقط اعتراض الموضح وغيره (وينتصب * تميزذين) (قول كدى نحو كأين رجلا رأيت الخ) اعرابه كما بعده أن تقول كأين مفعول مقدم برأيت مبنى لانه أشبه رب فى الدلالة على التكثير ورجلا تميز (وقوله الا أن النصب بعد الخ) هذا تنكيت على الناظم المقتضى تسوية نصب التميز وجره مع كأين وكذا وقد اعترض على الناظم غير المكودى كالموضح غير اعتراض المكودى بما حاصله ان النصب بعد كأين قليل وبعد كذا واجب والاعتراض من غير المكودى مبنى على ان المراد بالتميز فى كلام الناظم الاصطلاحى اذ هو الذى لا يجوز جره بعد كذا والحق كما قال بعض المحققين ان المراد بالتميز فى كلامه اللغوى وهو المفسر للشىء الاصطلاحى والتميز اللغوى يجوز جره بعد كذا بمن تقول عندى كذا وكذا من الدراهم وحينئذ فيسقط اعتراض غير المكودى ويبقى اعتراض المكودى وهو اقتضاء الناظم التسوية بين النصب والجر فى كأين وكذا ﴿فان قلت﴾ قال الناظم فى التميز واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد وذكرهنا جواز جره بمن حيث قال أو به صل من تصب ﴿قلت﴾ مامر خاص بالعدد الحقيقى الصريح عشرون وبابه والعدد المركب كأحد عشر وماهنا فى كنايته فلا منافاة (وقوله كقوله تعالى وكأين من دابة الخ) اعرابه والله أعلم كأين مبتدأ مبنى لشبهه رب فى التكثير ومن دابة تميز وجملة لا تحمل رزقها خبر والعائد الهاء فى رزقها وهى وان عادت على التميز فهما كشىء واحد .

﴿ الحكاية ﴾

ذكر فى هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية الحكاية بأى وبمن وحكاية العلم بعد من وبدأ بأى فقال :

(احك بأى ماالمنكور سئل ﴿ عنه بهافى الوقف أوحين تصل)

فى الحكاية بأى لغتان احداهما وهى الفصحى أن يحكى بها وصلا ووقفا ماالمسؤول عنه مذكور منكر من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أياوأية وأيين وأيتين وأيين وأيات والاخرى أن يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط وقوله احك بأى محتمل لهما والذى ينبغى أن يحمل عليه كلامه الاولى لكونها أفصح ولذكره ذلك بعد فى من وما مفعول باحك وهى موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها المنكور أى ماثبت للمنكور وسئل فى موضع الصفة لمنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهى الرابطة بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وها عائدة على أى وفى الوقف وحين متعلقان باحك ثم انتقل الى الحكاية بمن فقال :

(ووقفا احك ماالمنكور بمن ﴿ والنون حرك مطلقا وأشبعن)

يعنى ان من يحكى بها فى الوقف دون الوصل ماالمسؤول عنه المنكور من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة فى الافراد وذلك كقولك لمن قال لك قام رجل

﴿ الحكاية ﴾

مناسبة ذكرها عقب العدأن الحكاية امالمذكر أولمؤنث كما ان العديكون لمذكر ولمؤنث وحقيقة الحكاية ايراد لفظ المتكلم على حسب ماأورده فى الكلام قاله أبو حيان واعترضه الشهاب بان هذا الحد غير شامل للمحكى بمن أو أى فكان عليه أن يزيد بعد قوله أورده أو صفته (قوله كذى ذكر فى هذا الباب ثلاثة الخ) أشار بهذا الى ان أنواع الحكاية أكثر من الثلاثة وهو كذلك لانه بقى عليه حكاية الجمل ويطرد حكايتها بعد القول وفروعه نحو قال أبى عبد الله والناظم وان لم يذكر ذلك هنا فقد ذكره فى مواضع متفرقة من الالفية منها قوله أو حكيت بالقول ومنها قوله وان أتت فالقول أضمر تصب ولا يختص حكاية الجمل بكونها بعد القول خلافا للازهرى بل قد تكون حكاية بغير القول كما اذا سميت شخصا بجملة زيد قائم فتذكره بلفظه (احك بأى ماالمنكور) بدأ بها لانها أعم باعتبار كونها يحكى بها وصلا ووقفا فيقال أيان بسكون النون فى الوقف وأيان بالفتح بكسر النون ولاستعمالها فى العاقل وغيره ولانها معربة والمعرب أصل للمبنى (قول المكودى موجود فيه) هذا راجع للمثنى أى ان كان اللفظ مثنى حقيقة كمثاله بعد بغلامين ورجلين وراجع أيضا لجمع تصحيح كمثاليه بعد ببنين وبنات والاولى أن يقول فيهما بالتثنية بدلا من فيه (وقوله أو صالح لوصفه به الخ) راجع للتثنية والجمع أيضا والاولى بهما ومعناه ان اللفظين غير مثنيين حقيقة لكنه يصح وصفهما بالمثنى نحو رأيت شاعرا وكاتبا فتقول فى حكايتهما أيين لان شاعرا وكاتبا صالحان لوصفهما بالمثنى فتقول ظريفين مثلا وتقول فى الجمع الذى ليس جمع تصحيح ولكنه صالح لوصفه بجمع التصحيح نحو رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات فتقول أيين وأيات وأما ان كان غير صالح لوصفه بجمع التصحيح فلا يصح حكايته بأى نحو عندى دراهم فلا تقول فى حكايته أيون لان دراهم لا يوصف بجمع التصحيح لانه غير عاقل (وقوله وتذكير وتأنيث فقط الخ) أى ولا مثنى ولا جمع فتقول فى مثاله السابق أيا بالافراد فى حكاية رجلا وغلامين وبنين وتقول أية فى حكاية امرأة وجاريتين وبنات (وقوله محتمل لهما الخ) اللغتين بل الحق ان كلام الناظم انما يحتمل اللغة الاولى فقط لانه قد أتى بما فى قوله احك بأى ما الخ وهى من صيغ العموم فتفيد أن جميع ماثبت للمنكور يثبت لأى وحمله على اللغة الثانية الخاصة يحتاج الى قرينة ولا قرينة فى كلام الناظم ثم اختلفوا فى الحركات اللاحقة لأى فى المفرد والحروف اللاحقة للمثنى والجمع فقيل اعراب وهو الظاهر وقيل حكاية فتكون الحروف والحركات انما هى للحكاية (وقوله على الحروف المحكية الخ) فيه نظر والحق انها واقعة على الاحوال الثابتة المسؤول عنه (وقوله وعنه متعلق بسئل) الحق انه نائب فاعل سئل (ووقفا احك ماالمنكور بمن) (قول المكودى وفروعهما الخ) فرع الافراد هو التثنية والجمع وفرع التذكير هو التأنيث ومطابقة من هى اللغة الفصحى وهنالك لغة أخرى وهى لزوم افراد وتذكير من فى حكاية المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث لكن الواجب حمل كلام الناظم على اللغة الاولى لانه عبر بما وهى من صيغ العموم فيكون قوله بعد والنون حرك الى قوله وان تصل فلفظ من الخ تفصيلا لاجمال ما وبعضهم حمل كلام الناظم هنا على اللغة الغير المطابقة وجعل قوله بعد وقل منان اشارة للغة المطابقة فيكون الناظم تكلم على اللغتين معا والصواب ما مر (وقوله وتشبع الحركة فى الافراد) أشار به الى أن قول الناظم والنون حرك خاص بحكاية المفرد المذكر وان مراده بالاطلاق مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا فيكون والنون حرك ليست الواو فيه للعطف وانما هى للتفسير فيسقط اعتراض ابن هشام وغيره بان فى كلام الناظم اشكالا حيث عطف النون على الحكاية فيقتضى ان الاشباع غير الحكاية مع انه نفسها (وقوله قام رجل

منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى ومامفعول باحك وهى موصولة وصلتها المذكور وبمن متعلق باحك ووقفا مصدر منصوب على الحال من فاعل احك المستتر والنون مفعول بحرك ومطلقا نعت لمصدر محذوف أى تحريكا مطلقا يعنى بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكر وأما المثنى فقد أشار اليه بقوله :

(وقل منان ومنين بعدلى * إلفان بابنين وسكن تعدل)

يعنى انك اذا قلت لى الفان كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت منان فى حكاية الفان ومنين فى حكاية ابنين ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من منان ومنين فى النظم اذ لايجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة ثم نبه على انهما يسكنان بقوله وسكن تعدل أى لايحكى بهما الا وقفا والوقف متضمن للسكون ومنان ومنين مفعول بقل والمراد قل هذين اللفظين وإفان مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وبابنين نعت لالفان وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لى إلفان وتعدل مجزوم فى جواب الامر ثم انتقل الى حكاية المفرد المؤنث فقال : (وقل لمن قال أتت بنت منه) يعنى انك تقول فى حكاية من قال أتت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها ثم انتقل الى تثنية المؤنث فقال :

(والنون قبل تا المثنى مسكنه) يعنى انه يقال فى تثنية حكاية المؤنث منتان بسكون النون فتقول فى حكاية جاءت امرأتان منتان ورأيت امرأتين ومررت بامرأتين منتين هذه هى اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار اليها بقوله : (والفتح نزر) يعنى ان فتح النون نزر أى قليل فتقول على هذه اللغة فى قامت امرأتان منتان بالفتح ومنه مفعول بقل كما تقدم فى البيت الذى قبله والنون مبتدأ وخبره مسكنه والجملة فى موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنه والفتح نزر جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة ثم انتقل الى حكاية جمع المؤنث فقال :

(وصل التا والألف * بمن باثر ذا بنسوة كلف)

يعنى انك تزيد فى حكاية جمع المؤنث على النون من منه ألفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات باسكان التاء أيضا لما علمت من أن من لايحكى بها الا فى الوقف والتاء مفعول بصل والالف معطوف على التاء وذا مضاف اليه على حذف القول والتقدير

منو الخ) اعلم انهم اختلفوا فقيل ان منو مرفوع بالضمة الظاهرة ومنا منصوب بالفتحة ومنى مجرور بالكسرة والواو والالف والياء فيها انما هى ناشئة عن اشباع الحركات وانما أشبعت لاجل الوقف تخفيفا وبيانا للحركات لانه لايوقف على متحرك وهذا ظاهر عبارة الناظم: واشبعن. وهومذهب السيرافى وقيل ان منو مرفوع بالواو ومنصوب بالالف ومجرور بالياء فيكون حكمها هو المار فى قول الناظم: وارفع بواو وانصبن بالالف الخ وعلى هذين القولين يكون منان المذكور بعده مثنى حقيقيا يعرب اعراب المثنى ويكون منون جمع مذكر سالما حقيقة يعرب اعرابه ومنات جمع مؤنث سالم حقيقة يعرب اعرابه وقال أبو على ان من فى الحكاية مبنية أبدا ولو طابقت وان الواو والالف والياء فى المفرد لحقت من أولا فالتقى ساكنان حركت النون بحركة تجانس كل حرف فتكون الحركات انما هى للاشباع فلا اعراب فى من أصلا فيكون منان حينئذ ملحقا بالمثنى لامثنى حقيقيا لانه لايثنى حقيقة الا المفرد المعرب ومنون ملحق بالجمع ومنات كذلك ومن على كل قول من الاقوال الثلاثة مبتدأ والخبر محذوف أغنت عنه العلامة على اعراب الاسم المنكر المحكى المتصلة بمن قبلها فلا يجمع بين الخبر والعلامة عليه واشبعن فى كلام الناظم بنون مخففة وأصلها نون التوكيد المشددة وخففها الناظم لضرورة الوزن وليست نون توكيد خفيفة من أول الامر والاوجب أن يقول وأشبعا بابدالها الفا للوقف لقوله وابدلنها بعد فتح ألفا وقفا الخ (وقل منان) لما ذكر فى قوله والنون حرك الخ حكاية المفرد المذكر شرع فى تثنيته ثم ذكر المفردة المؤنثة ثم تثنيتها ثم جمع المؤنث ثم جمع المذكر السالم ولاوجه لتقديم حكاية جمع المؤنث عليه ولم يفعل مافعل فى من مع اى قيل لان أى لفظ معرب قبل الحكاية فلما وقعت حكايته كان الاصل أن تبقى على صحة تثنيتها وجمعها كسائر المفردات مثل زيد بخلاف من فهى مبنية فالاصل فيها عدم التثنية والجمع فنص عليه فيها (قول المكودى يعنى انك اذا قلت لى الخ) الاولى أن يقول يعنى اذا قيل (وقوله قلت منان فى حكاية الخ) أشار بهذا الى انك لاتحكى المرفوع والمنصوب والمجرور فى تركيب واحد كما يقتضيه الناظم بل المراد انك اذا حكيت المرفوع حكيته وحده فقلت منان وان أردت حكاية المجرور حكيته وحده فقلت منين بالياء وهكذا (وقوله بعد قولك الخ) مثله فى المعرب والصواب ان يقول بعد قول القائل لان هذا حكاية لكلام الغير (وقل لمن قال أتت بنت منه) (قول المكودى والجملة فى موضع الحال من منه الخ) مثله فى المعرب والحق ان الجملة مستأنفة (وصل التا والالف) (قول المكودى على النون من منه الخ) هذه النسخة تقتضى ان علامة التثنية تكون موالية للتا من منه فتقول منتات بتاء قبل الالف لكن هذا لايوافقه كلامه بعد ولا كلام الناظم وفى بعض النسخ على النون من من أى باسقاط التاء فتقول حينئذ منات بدون تاء قبل الالف ويوافق كلامه بعد وكلام الناظم حيث

باثر قولك ذا وكاف خبر ذا وبنسوة متعلق بكاف، ويحتمل أن يكون اسما وفعلا ماضيا ثم انتقل الى حكاية جمع المذكر فقال :

(وقل منون ومنين مسكنا * ان قيل جاقوم لقوم فطنا)

اذا قيل جاء قوم لقوم قلت فى حكاية قوم المرفوع منون وفى حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيهما أيضا ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكنا حال من الضمير المستكن فى قل وفطنا نعت لقوم المجرور فهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لان منعوته مجرور ثم قال : (وان تصل فلفظ من لايختلف) هذا تصريح بالمفهوم من قوله ووقفا فتقول من يافتى فى الاحوال كلها وقد جاء منون فى ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله :

(ونادر منون فى نظم عرف) أشار به الى قول الشاعر :

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

وهو لتأبط شرا وان تصل شرط وجوابه الجملة من قوله فلفظ من لايختلف ونادر خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف فى موضع الصفة لنظم وفى نظم متعلق بنادر ثم انتقل الى النوع الثالث من الحكاية فقال : (والعلم احكينه من بعد من) يعنى ان العلم اذا سئل عنه بمن حكى اعرابه بعدها فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد برفع الاول ونصب الثانى وجر الثالث وذلك بشرط أن لايدخل على من حرف عطف واليه أشار بقوله : (ان عريت من عاطف بها اقترن) فاذا قيل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت ومن زيد بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على من وقوله احكينه يريد

عبر بمن ولم يعبر بمنه وما فى الزيانى ونقله عنه بعض غير ظاهر (وقوله باثر قولك ذا الخ) الاولى باثر قول القائل بدليل وصل لان الحاكى هو المتكلم وانما يحكى كلام غيره (وقوله ويحتمل أن يكون اسما الخ) لانه هنا مسكن الفاء التى هى لام الكلمة فتحتملها والكاف المولع بالنساء العاشق (وقل منون ومنين) (قول المكودى لان منعوته مجرور) كتب عليه بعض المحققين انظر مامعنى هذا الكلام قلت بل كلامه ظاهر وبيانه انه يقال فطن للامر أى تفطن له يفطن كتعب وقتل والوصف منه فطن كفرح كما فى المصباح وفطن الوصف له جمعان فطناء ككرماء وفطن بضمتين كرسل وهذا من خارج وأما فى كلام الناظم فيتعين الجمع الذى هو على وزن كرماء ويكون مقصورا ضرورة ممنوعا من الصرف ولا يصح الجمع الذى هو كرسل فى كلام الناظم والا لقال فطن بكسر النون لانه نعت المجرور الذى هو لقوم ولا مانع له من الصرف مع ان القافية تعين فتح النون نعم ان قيل ان فطنا بضمتين مفعول بمحذوف لصح ذلك فبان بهذا صحة قوله لان منعوته مجرور حيث علق منع كونه فعلا بضمتين على التبعية (وان تصل فلفظ من لايختلف) لما ذكر ان لفظ من يطابق فى الوقف افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا كأن قائلا قال له وهل يحكى بمن وصلا أولا فأجاب بقوله وان الخ (قول المكودى قول الشاعر أتوا نارى الخ) البيت من الوافر وقائله كما قال المكودى تأبط شرا وقيل قائله شمر بن الحرث واعرابه أتى فعل والواو العائد على الجن فاعله ونارى مفعوله وقلت فعل وفاعل ومنون مبتدأ جار على مامر وأنتم خبر وقالوا جواب منون والجن بالرفع خبر لمحذوف أى نحن الجن وعموا أمر من وعم يعم عم بمعنى أنعم كوعد يعد عدة والواو فاعل وظلاما قيل تمييز وقيل منصوب على اسقاط الخافض وهذا دعاء بدوام الانعام وهو وان كان خاصا بوقت فالمراد به العموم فى جميع الاوقات كقولهم أنعم الله صباحك وقيل المعنى أطلع الله عليك كل صباح بالانعام ثم ان هنا روايتين ظلاما وصباحا وكل منهما صحيح لان ذلك بيت من قصيدة والآخر بيت من الاخرى اتفقا فى جميع الالفاظ ماعدا الضرب وهو ظلاما أو صباحا وبعضهم وقع فى نسخته ظلاما فغلط من أنشد صباحا وبعضهم فى نسخته صباحا فغلط من أنشد ظلاما وقد علمت انهما صوابان والشاهد فى منون بأن فيه شذوذين حيث ألحقه الواو مع أنه حكاية فى الوصل وحيث حرك النون الثانية والقياس تسكينها هذا مالهم والحق ان هذا البيت لاحكاية فيه أصلا لان قائله واحد ولم يجب بقول الجن وانما قال لهم حين أتوه من أنتم فتكون من استفهامية لاغير ولو كانت للحكاية ماجمع بين الواو وأنتم نعم الشذوذ من وجه آخر وهو لحاق علامة الجمع لمن الاستفهامية والله أعلم (والعلم احكينه من بعد من) (قول كدى برفع الاول ونصب الثانى الخ) أى على الحكاية لا الاعراب والا فالعلم بعد من مرفوع تقديرا فى الاحوال الثلاثة فتقول فى الجميع من مبتدأ وزيد فى الاحوال كلها خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وقيل فى العلم مبتدأ ومن قبله خبر مقدم (ان عريت من عاطف) (قول كدى رأيت زيدا ومررت بزيد الخ) الواو فى ومررت بمعنى أو لأن كلا منهما تركيب مستقل ولم يذكر مثالا للمرفوع لانه لا يختلف لفظا واعرابا ومن زيد فى الجميع أن تقول من اسم استفهام مبتدأ وزيد فى الجميع خبر مرفوع بالضمة الظاهرة فى الاحوال الثلاثة ولا حكاية لان الغرض من الحكاية بيان ان المسؤل عنه تقدم فى كلام غيره وحرف العطف كاف فى هذا اذ يفيد أنه التوسط بين المعطوفين قيل ولهذا بعينه شرطوا فى حكاية العلم ان لايكون متبوعا بنعت أو غيره من التوابع غير عطف النسق فان أتبع فلا حكاية وقد أغفل

جوازا فان فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية ولغة بنى تميم الرفع والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره احكينه ومن بعد متعلق باحكينه وان عريت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه .

﴿ التأنيث ﴾

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج الى علامة والى ذلك أشار بقوله : (علامة التأنيث تاء أو ألف) فذكر للتأنيث علامتين ثم ان التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة والى ذلك أشار بقوله :

(وفى أسام قدروا التا كالكتف) يعنى أن بعض الأسماء لا تكون فيها التاء ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو ألف والواو فى قدروا عائد على العرب أو على النحويين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار إلى

المصنف ذكر التابع ولو شاء ذكره لقال :

والعلم احكينه ان يخل من * تابع أو عاطف بمن قرن

واستثنوا عطف النسق من التوابع لأنه ليس فيه بيان للمتبوع انظر التصريح تستفد (وقوله جوازا فان فيه الخ) هذه العبارة فيها قلب لأنها توهم أن كلا من اللغتين أجاز الحكاية الاأن أهل الحجاز رجحوها وبنو تميم رجحوا الرفع والأمر ليس كذلك لأن بنى تميم يوجبون الرفع بالضمة الظاهرة فى الجميع ولا يجيزون الحكاية والحجازيون يجيزون الحكاية والرفع والراجح عندهم الرفع ولو قال جوازا على مرجوحية عند أهل الحجاز وأما بنو تميم فيلتزمون الرفع لسلم من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ التأنيث ﴾

لما كانت الحكاية تكون للمؤنث كما مر ناسب أن يذكر التأنيث عقب الحكاية ثم قول المصنف التأنيث على حذف مضاف أى علامة التأنيث بدليل ما بعد (قول المكودى التأنيث فرع التذكير الخ) إنما كان الأصل فى الأسماء التذكير لأنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر كالشمس والقمر فتقول فى تثنيتهما القمران ولأن الأسماء قبل الاطلاع على كونها مذكرة أو مؤنثة يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شىء وحيوان وانسان فاذا قيل ان هذا اللفظ مؤنث فانظر للعلامة فان وجدته قبلها فاحكم عليه بأنه مؤنث والافلا (وقوله ولذلك يحتاج الى علامة) أى ولكونه فرع التذكير يحتاج الى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج والعكس بالعكس واعلم أن الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عين وأتان وجدى وعناق الى غير ذلك لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقا بها بين المذكر والمؤنث (علامة التأنيث تاء أو ألف) قدم المصنف التاء فى الذكر على الألف اشارة لاصالتها وعلته انها أظهر فى الدلالة على التأنيث من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف فانها تلتبس بغيرها كألف الإلحاق فيحتاج إلى تمييزها بالأوزان الآتية ولأنها ترد فى تصغير المؤنث العارى منها وقيل الألف أصل لملازمتها للكلمة بخلاف التاء فتفارق نحو قائم وقائمة ولما رأى بعضهم علة كل قوية قال كل منهما أصل فى التأنيث وهو الظاهر ثم ان التاء انما تكون علامة فى الأسماء المتمكنة وأما المبنية فلا يستدل على تأنيثها بالتاء بل بأمور أخرى ككسر التاء فى أنت وكهن ومحل كون التاء علامة إذا لم يعلم تذكير ما هى فيه كطلحة وحمزة ومحله أيضا فيما يمتاز مذكره من مؤنثه فان لم يمتز بان كانت التاء للفرق بين الواحد والجنس نحو بقرة وتمرة ونملة فان التاء للوحدة يطلق ما هى فيه على المذكر والمؤنث ولذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان بقوله قالت نملة وهى مسألة قتادة لما دخل العراق فقال سلونى من العرش الى الفرش فقال له أبو حنيفة نملة سليمان ذكر أو أنثى فقال له أنثى بدليل تأنيث الفعل فقال له هى للوحدة فلم يجد قتادة جوابا ومحل التذكير والتأنيث إذا قصد مدلول الاسم فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء ولم يشرح المكودى قول الناظم أو ألف استغناء عنه بقوله بعد : وألف التأنيث ذات قصر الخ ثم ان المصنف أتى بأو التى لأحد الشيئين غالبا اشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة وأما علقاة فالألف للالحاق مع التاء والتأنيث على قول مع عدمها ونظيره بهمى وبهماة (وفى أسام قدروا التا) إنما قدروا التاء دون الألف لاصالتها كما هو قول من أقوال ثلاثة قد مرت (قول كدى جمع أسماء) أى وأسماء جمع اسم وبهذا يظهر قوله بعد فهو جمع الجمع

ما يعرف به التقدير فقال :

(ويعرف التقدير بالضمير ✻ ونحوه كالرد فى التصغير)

فالضمير نحو الكتف أكلتها فيعلم ان الكتف مؤنث لاعادة الضمير مؤنثا عليها ونحوه أى ونحو الضمير كالرد فى التصغير أى كرد التاء فى التصغير نحو هنيدة فى تصغير هند وكتيفة فى تصغير كتف ومما يعلم به التقدير أيضا اسم الاشارة نحو هذه هند وتلك كتف واعراب البيت واضح ثم ان تاء التأنيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون فى الأسماء نحو رجل ورجلة وفتى وفتاة وفى الصفات وهى أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة إلا أنها لم تلحق بعض الصفات والى ذلك أشار بقوله :

(ولا تلى فارقة فعولا ✻ أصلا ولا المفعال والمفعيلا ✻ كذاك مفعل)

فذكر خمسة أوزان لا تلحقها التاء الفارقة الأول فعول وقيده بالأصل والمراد به اسم الفاعل فانه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور واحترز بقوله أصلا من اسم المفعول فان تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة لأنه بمعنى مركوب الثانى مفعال نحو رجل معطار وامرأة معطار الثالث مفعيل نحو معطير ومنطيق الرابع مفعل نحو مغشم ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول لأنها لا تكون أسماء مفاعيل وفاعل تلى ضمير مستتر عائد على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفعولا مفعول بتلا وأصلا حال من فعولا ولا المفعال والمفعيلا معطوفان على فعولا ومفعل مبتدأ وخبره كذاك وقد لحقت تاء الفرق بعض الأوزان والى ذلك أشار بقوله : (وما تليه ✻ تا الفرق من ذى فشذوذ فيه) فقالوا عدو وعدوة ومسكين ومسكينة وميقان وميقانة وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء فى تليه وتاء الفرق فاعل بتليه وشذوذ فيه مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر ما ثم أشار الى الوزن الخامس فقال : (ومن فعيل كقتيل ان تبع ✻ موصوفه غالبا التا تمتنع)

يعنى ان فعيلا تمتنع فيه تاء الفرق فى المؤنث فى الغالب وفهم من قوله كقتيل أن يكون بمعنى مفعول لأن قتيلا بمعنى مقتول فلو كان بمعنى فاعل لحقته التاء نحو ظريف وظريفة وفهم من قوله ان تبع موصوفه انه ان لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة للبس وشمل ما كان نعتا نحو رأيت امرأة قتيلا وما ذكر موصوفه قبله وان لم يكن نعتا نحو هند قتيل ولحية دهين لعدم اللبس وفهم من قوله غالبا أن التاء تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم صفة ذميمة وخصلة حميدة فالتا مبتدأ وخبره تمتنع ومن فعيل متعلق بتمتنع وكقتيل فى موضع الحال من فعيل وغالبا حال من الضمير

(ويعرف التقدير) (قول كدى ورجلة الخ) بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة كاملة الرجولية وأما رجلة بفتحتين فهو جمع راجل (ولا تلى فارقة فعولا) (قول كدى فذكر خمسة الخ) هذا الكلام يقتضى أن هناك أوزانا أخر لم يذكرها مع أنه لم يذكر الموضح وغيره الا هذه الخمسة أشار الى الأربعة هنا والخامس هو قوله بعد ومن فعيل كقتيل الخ (أصلا) لأن صيغة المبنى للفاعل أصل لصيغة المبنى للمفعول كما مر فيقال حينئذ جمل ركوب وناقة ركوبة ولاجل كون فعول بمعنى فاعل لا تلحقه التاء بقياس لم تلحق التاء بقياس قوله تعالى : وما كانت أمك بغيا . أصله بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأدغمت الياء فى الياء وقيل انه فعيل بمعنى مفعول وليس أصله فعولا فيكون من أفراد قوله بعد ومن فعيل كقتيل الخ ✻ وقد ورد أن المازنى دخل على المأمون وعنده نحاة البصرة فقال له المأمون هات مسألة يا مازنى فقال ما الحكمة فى قوله تعالى : وما كانت أمك بغيا. حيث لم يقل بغية فقال المأمون للنحاة أجيبوا فأجابوه بما لا يرتضى فقال المأمون قل يا مازنى فقال ان بغيا على وزن فعيل بمعنى مفعول وفعيل بمعنى مفعول لا تدخله التاء نحو امرأة قتيل وان كان فعيل بمعنى فاعل دخلته التاء نحو امرأة ظريفة فاستحسن المأمون مقالته وما فى التصريح تحريف (قول كدى نحو مغشم) المغشم بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة هو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته (وقوله لا تكون أسماء مفاعيل الخ) مفاعيل جمع مفعول أى لا يكون واحد منها اسم مفعول فلو قيدت بقوله أصلا لكان تحصيل الحاصل وانما لم تلحق التاء هذه الأوزان لأنها غير جارية على المضارع من أفعالها لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث والأوزان تدل على الدوام والثبوت فهى مخالفة للفعل فى المعنى فخالفته فى التأنيث (ومن فعيل كقتيل) (قول كدى للبس الخ) بيانه أنه لا يدرى هل هو وصف المذكر أو للمؤنث واستشكل التقييد بتبعية الموصوف واطلاقه فى الأوزان السابقة مع أن اللبس موجود فيها قطعا فاذا قلت مثلا رأيت صبورا أو شكورا لم يدر هل هو صفة لمذكر أو لمؤنث والاشكال على حاله (وقوله وشمل ما الخ) أى شمل قوله ان تبع موصوفه الخ أشار بهذا إلى أن المراد بالوصف القرينة التى تميز بين

فى تمتنع وان تبع شرط وجوابه محذوف لدلالة ماتقدم عليه ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال :

(وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو أنثى الغر)

فقسمها إلى مقصورة وممدودة وأنثى الغر غراء فهو مثال للممدودة ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث وألف التأنيث مبتدأ وذات قصر وذات مد خبر المبتدأ ثم بين الأوزان التى تلحقها المقصورة فقال :

(والاشتهار فى مبانى الأولى * يبديه وزن أربى والطولى * ومرطى ووزن فعلى جمعا * أومصدراً أوصفة كشبعى *

وكحبارى سمهى سبطرى * وذكرى وحثيثى مع الكفرى * كذاك خليطى مع الشقارى * . . . . .)

فذكر اثنا عشر بناء الأول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربى وهى الداهية الثانى فعلى بضم الفاء وسكون العين اسما كان كبهمى لنبت أو صفة كحبلى والطولى وهى وصف مؤنث الأطول الثالث فعلى بفتح الفاء والعين نحو مرطى وهو لنوع من المشى الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى والى مصدر نحو دعوى والى صفة نحو شبعى الخامس فعالى بضم الفاء نحو حبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو سمهى للباطل السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى لنوع من المشى الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى مصدر ذكر التاسع فعيلى بكسر الفاء والعين مشددة نحو حثيثى مصدر حث العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفرى وهو وعاء الطلع الحادى عشر فعيلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو خليطى للاختلاط الثانى عشر فعالى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو شقارى اسم نبت وفهم من قوله والاشتهار أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان وهو الذى نبه عليه بقوله : (واعز لغير هذه استندارا)

أى انسب لغير هذه الابنية الاستندار والمراد بالاولى ألف التأنيث المقصورة والاشتهار مبتدأ وفى متعلق به والاولى نعت لمحذوف تقديره الالف الاولى ويبديه إلى آخر الكلام خبر المبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ثم انتقل إلى الممدود فقال :

المذكر والمؤنث فيشمل ماذكر ويشمل نحو رأيت قتيلا من النساء فحذف التاء للعلم بالموصوف ولو أراد السلامة من الابهام لقال :

ومن فعيل كقتيل ان علم * موصوفه غالبا التا تنعدم

وانما لحقت التاء فعيلا بمعنى فاعل ولم تلحق فعيلا بمعنى مفعول للفرق بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لأنه جار على فعله لأن الوصف من ظرف ورحم يأتى على فعيل باطراد فصار كفاعل من فعل المفتوح فلذلك أنث وذكر كالفعل بخلافه بمعنى مفعول (وألف التأنيث ذات قصر) ألف التأنيث الممدودة هى المنقلبة همزة والالف التى قبلها زائدة للمد لاغير على الحق كما يأتى عن المكودى فى آخر تقرير قول المصنف فى التصغير لتلو ياالتصغير الخ ﴿فان قلت﴾ قول المصنف وذات مد يقتضى أن الألف الأولى هى علامة التأنيث لأنها هى الممدودة فى اللفظ قال الدمامينى ولم يقل به أحد ﴿فالجواب﴾ أن عبارته مؤولة بمعنى الألف التى سيق المد لأجلها وهى الثانية المقلوبة همزة (نحو انثى الغر) على حذف مضاف تقديره نحو انثى مفرد الغر التى هى غراء وفى القاموس الغرة بضم العين بياض فى الجبهة (قول كدى وهو) أى الجمع الذى هو غر بضم الغين فيقال حينئذ رجال غر ونساء غر وسيقول الناظم فعل لنحو أحمر وحمرا (والاشتهار فى مبانى الأولى) الاشتهار مصدر بمعنى اسم المفعول أى والمشهور أو بمعنى اسم الفاعل أى والمشتهر ومبانى جمع مبنى بمعنى الوزن وفى بمعنى من والتقدير والمشهور من أوزان الألف الأولى وبدأ بها لأن المقصورة أصل للممدودة (قول كدى فذكر اثنا عشر) هكذا فى غالب النسخ اثنا بالالف وهو غلط والاولى أن يقول اثنى عشر بالياء أو يقال على لغة من يلزم المثنى الألف فى الاحوال كلها ثم ان فعلى إنما سمع فى ألفاظ قليلة فكيف يكون مشهورا انظر الموضح (وقوله وهى الداهية) تجمع على دواه وأعظمها الموت (ووزن فعلى) (قول كدى نحو دعوى) هو مصدر دعا لان دعاله مصدران دعاء ودعوى كما فى القاموس ومفهوم قول المصنف جمعا الخ أن فعلا إذا لم يكن واحدا من الثلاثة فان كان اسما كعلقى وأرطى فلا يتعين كون الألف للتأنيث بل ان قدر المنع من الصرف فالالف للتأنيث والافهى للالحاق (قول كدى اسم طائر) وهو معروف كبير العنق رمادى اللون شديد الطيران جدا ويوجد فى حوصلته حجر إذا علق على الانسان لم يحتلم مادام عليه وان علق على من به اسهال حبس بطنه وان علق قلبه على من نومه كثير قل نومه (وقوله سمهى للباطل) أى وللكذب وللهواء الذى بين السماء والارض (وقوله لنوع من المشى الخ) فيه تبختر (وقوله مصدر حث) هذا هو الصواب خلاف مافى التصريح من قوله إنه اسم مصدر والحث الحض على الشىء (وقوله بضم الفاء وفتح العين الخ) بل الذى فى القاموس ان الكفرى مثلث الكاف والفاء ففيه تسع لغات وقيل لوعاء الطلع لأنه يكفر ويستر الطلع فهو غلافه (وقوله للاختلاط الخ) يقال وقعوا فى خليطى أى فى اختلاط بينهم (وقوله اسم نبت الخ)

(لمدها فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعللاء * ثم فعالا فعللا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا *
ومطلق العين فعالا وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذا) فذكر سبعة عشر بناء الأول فعلاء نحو حمراء وصحراء الثانى أفعلاء وشمل قوله افعلاء مثلث العين ثلاثة أبنية وهى مجموعة فى أربعاء فان فيها ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها الخامس فعللاء نحو عقرباء وحرملاء لموضعين السادس فعالاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص السابع فعللاء بضم الفاء واللام نحو قرفصاء لنوع من الجلوس الثامن فاعولاء نحو عاشوراء للعاشر من المحرم التاسع فاعلاء بكسر العين نحو نافقاء وهو جحر اليربوع العاشر فعلياء بكسر الفاء وسكون العين نحو كبرياء للتكبر الحادى عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ وقد شمل قوله ومطلق العين فعالا ثلاثة أبنية فعالاء نحو براساء يقال لا أدرى من أى البراساء هو أى من أى الناس هو وفعيلاء نحو كثيراء فى بزر وفعولاء نحو دبوقا للعذرة والفاء مفتوحة فى الثلاثة فهذه أربعة عشر وزنا وشمل قوله :(وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذا) ثلاثة أبنية فعلاء بفتح الفاء والعين نحو جنفاء اسم موضع وفعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقة الرضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيراء لثوب مخطط فهذه سبعة عشر بناء وقد ذكر فى الممدود أبنية أخرى وانما اكتفى بهذه لشهرتها والضمير فى قبله لمدها عائد على ألف التأنيث وفعلاء مبتدأ وخبره فى المجرور قوله وافعلاء معطوف على فعلاء بحذف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاء وفعللاء وما بعدها من الأبنية إلى فعالا معاطيف على اسقاط العاطف ومطلق العين حال من فعالا وفعلاء مبتدأ وخبره أخذا ومطلق فاء حال من الضمير المستتر فى أخذا العائد على فعلاء وكذا متعلق بأخذا .

﴿ المقصور والممدود ﴾

المقصور هو الاسم الذى حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذى حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وبدأ بالمقصور وهو قياسى وغير قياسى وقد أشار الى الأول بقوله :

(إذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالأسف * فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر)

يعنى إن الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجبا الفتح ما قبل آخره وكان له نظير من المعل الآخر كان ذلك الاسم المعل مقصورا قياسا

القاموس الشقارى شقائق النعمان ويخفف ونبت آخر أحمر (لمدها فعلاء أفعلاء) أطلق المصدر الذى هو مد وأراد اسم المفعول الذى هو ممدود كأنه قال لممدودها الخ والاضافة فيه من اضافة الصفة إلى الموصوف والمعنى لألف التأنيث الممدودة (قول كدى نحو عقرباء الخ عقرباء اسم موضع خارج دمشق وقال ابن عقيل إنه اسم لأنثى العقارب (وقوله بمعنى قصاص) الذى ذكره غيره انه اسم للقصاص نفسه ثم ان عد فعلاء من الأوزان المشهورة مشكل قال لأنه إنما سمع من أعرابى وقف على باب بعض أمراء العراق فقال القصاصاء أصلحك الله أى خذلى القصاص (وقوله نحو قرفصاء لنوع من الجلوس) هو أن يجلس على أليتيه ويلصق بطنه بفخذيه ويحبس احدى اليدين بالأخرى واضعا لهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب (وقوله وهو جحر اليربوع الخ) الجحر بضم الجيم وسكون الحاء حفرة تحفرها الهوام لأنفسها تتخذها بيتا واليربوع حيوان فوق الفأرة رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة (وقوله فى بزر الخ) قيل إن البزر الثمر قبل صيرورته رطبا (وقوله جنفاء اسم موضع الخ) هذا هو الصواب لا خفقاء بالخاء ثم الفاء ثم القاف خلافا لابن الناظم ولا نظير له الاوزنان وحينئذ فعده من الأوزان المشهورة مشكل (وقوله انما اكتفى بهذه لشهرتها الخ) فحينئذ كان ينبغى للناظم أن يؤخر قوله: واعز لغير هذه استندارا. إلى هنا فيكون راجعا للمقصورة والممدودة والله أعلم .

﴿ المقصور والممدود ﴾

لما ذكر أوزان ألف التأنيث المقصورة وأوزان الممدودة كأن قائلا قال لم ما هو المقصور والممدود من حيث هما فأشار يبين المقيس منهما فيكون ذكر هذا الباب عقب ما مر من ذكر العام بعد الخاص والنحاة انما يتكلمون على المقيس منهما وأهل اللغة يتكلمون على كل ما سمع (قول المكودى هو الاسم الخ) الاسم جنس فى الحد يخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج فما يقع كثيرا من قولهم ان جا مقصور جاء ضرورة فيه تسامح لان القصر والمد خاصان بالأسماء بل جا لغة فى جاء وخرج بقوله الذى حرف اعرابه ألف المبنى نحو إذا فلا يقال فيه مقصور لأن القصر خاص بالاسم المعرب وخرج بقوله لازمة نحو أخاك من رأيت أخاك فلا يقال فيه مقصور لأن الألف غير لازمة (وقوله والممدود هو الاسم الخ) خرج به نحو جاء فلا يقال فيه ممدود لأن المد خاص بالأسماء وخرج بقوله الذى حرف اعرابه همزة المبنى نحو هؤلاء فلا يقال فيه ممدود لأنه غير معرب وخرج بقوله قبلها ألف زائدة نحو ماء فلا يقال فيه ممدود لأن الألف غير زائدة بل أصلية لأنها عين الكلمة اذ أصله موه (كالأسف) مؤخر من تقديم لأنه مثال للصحيح وصفة اسم محذوفة والأصل إذا اسم صحيح استوجب من قبل الطرف فتحا كالاسف وكان الاسم الصحيح ذا نظير من المعل بدليل فلنظيره أى الصحيح الخ وليس كالأسف مثالا لقوله وكان ذا نظير لأنه لا يلائم

نحو جوى مصدر جوى فالجرى مقصور قياسا لان له نظيرا من الصحيح يستوجب الفتح وهو الاسف اذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين فاسم فاعل بفعل مضمر يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب وفتحا مفعول باستوجب وذا نظير خبر كان والفاء فى قوله فلنظيره جواب اذا والمعل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ خبره لنظيره ثم أتى بمثالين منه فقال :

(كفعل وفعل فى جمع ما * كفعلة وفعلة نحو الدمى)

يعنى ان فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها جمعين لفعلة وفعلة مقصوران قياسا فمثال فعل لحية ولحى ونظيره من الصحيح قربة وقرب ومثال فعل دمية ودمى ونظيره من الصحيح قربة وقرب وغرفة وغرف واعراب البيت واضح ثم انتقل الى الممدود فقال :

(وما استحق قبل آخر ألف * فالمد فى نظيره حتما عرف)

يعنى ان الاسم الصحيح اذا استحق الالف قبل آخره فان نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسا ثم مثل ذلك بقوله :

(كمصدر الفعل الذى قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى)

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتآء لان نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ماقبل آخره الفا نحو احمر احمرارا واقتدر اقتدارا وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الصحيح المستحق الالف قبل الآخر واستحق صلتها والف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمد مبتدأ وخبره عرف وفى نظيره متعلق بعرف وحتما حال من الضمير فى عرف وهو الرابط بين المبتدأ والخبر واعراب البيت الاخير واضح ثم انتقل الى غير القياسى من النوعين فقال :

(والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجى وكالحذا)

يعنى ان ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ماقبل آخره فهو مقصور سماعا وما كان آخره همزة قبلها الف ولم يطرد فى نظيره زيادة الف قبل آخره فهو أيضا ممدود سماعا وقد مثل المقصور بالحجى وهو العقل والثانى بالحذا وهى النعل وقصره ضرورة والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وبنقل خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل وذاقصر وذامد حالان من الضمير المستتر فى الخبر ثم قال :

(وقصر ذى المد اضطرارا مجمع * عليه والعكس بخلف يقع)

يعنى ان النحويين اتفقوا على قصر الممدود فى ضرورة الشعر واختلفوا فى مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر : لابد من صنعا وان طال السفر * ... ليلى وما ليلى ولم أر مثلها * بين السما والارض ذات عقاص

فلنظيره المعل الخ والاسف مصدر أسف اذا كان شديد الحزن (قول المكودى فالجوى مقصور الخ) مصدر جوى بكسر الواو والجوى له معان منها الحزن وتطاول المرض وداء فى الصدر (وقوله فعل بفتح العين الخ) عملا بقوله سابقا وفعل اللازم بابه فعل الخ (كفعل وفعل) مثال للنظير المعل الآخر كما يؤخذ من تمثيله بعد بالدمى لا للسالم الصحيح وكلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب ففعله بكسر الفاء راجع لفعل بكسرها وفعلة بضم الفاء راجع لفعل بضمها (قول المكودى من الصحيح قربة وقرب) القربة بكسر القاف وعاء الماء (وقوله دمية ودمى الخ) الدمية بضم الدال المهملة الصورة من العاج أو الصورة المنقوشة فى الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه وقيل الصورة على صورة الانسان من العاج وغيره (وقوله فى الصحيح قربة الخ) بضم القاف من القرب الى الله تعالى (كارعوى وكارتأى) الارعواء الرجوع والانكفاف عن القبيح والارتآء افتعال من الرأى والتدبير يقال ارتأى فى أمره اذا تدبره ولو قال المصنف :

كمصدر الفعل الذى قد بدئا * بزائد الهمز كأعطى وارتأى لكان أعم فائدة اذ يشمل مصدر الفعل الذى ابتدىء بهمزة قطع كاعطاء فان نظيره من الصحيح كاكرام يستحق ماذكره فمده قياسى (والعادم النظير ذا قصر) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان وجدنا اسما مقصورا أو اسما ممدودا ولا نظير له من الصحيح فيستحق ذلك فهل قصر ذلك الاسم أو مده قياسى أو سماعى فقال بل هو سماعى ومعنى كونه سماعيا اننا ننظر لأئمة اللغة فان نقلوه مقصورا عن العرب قبل وكذلك ان نقلوه ممدودا ولا نقيس عليه غيره (وقوله مضاف الى المفعول الخ) فيكون النظير حينئذ بالجر ويصح أن يكون النظير بالنصب فيكون الفاعل ضميرا عائدا على أل (وقصر ذى المد اضطرارا) لم يبين المصنف كيفية القصر ولا ما المحذوف هل الالف الاولى الزائدة وتقلب الهمزة الباقية ألفا لان آخر المقصور لا يكون الا ألفا أو المحذوف الهمزة وفيه خلاف ولم يبين المصنف أيضا كيفية المقصور فقيل يزاد قبل الآخر ألف ثم تبدل الثانية همزة وقيل تبقى الالف على حالها وتزاد الهمزة والاول أولى لان الألف المقصورة قد تكون أصلية نحو مستدعى وقد علمت ان الممدود ماقبل همزته ألف زائدة فلو قلنا بالثانى للزم أن يكون قبل همزة الممدود ألف أصلى والاعراب على الهمزة على كلا القولين (قول كذى قول الشاعر : ليلى الخ) البيت من الكامل وقائله أمية بن أبى عائذ وليلى مبتدأ وما مبتدأ

ومن مد المقصور قوله : والمرء يبليه بلاء السربال * تعاقب الاهلال بعد الاهلال وقصر مبتدأ وهومصدر مضاف للمفعول وجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بجمع واضطرارامفعول له وهو تعليل لقصر والعكس مبتدأ وخبره يقع وبخلف متعلق بيقع .

﴿ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا ﴾

انما اقتصر على تثنية ماذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه وبدأ بتثنية المقصور فقال :

(آخر مقصور تثنى اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا)

يعنى ان الالف الرابعة فما فوق تقلب فى التثنية ياء وشمل ذلك الالف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو مسمى والسادسة نحو مستدعى فتقول فيها ملهيان ومسميان ومستدعيان وآخر مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله والهاء فى اجعله مفعول أول وياء مفعول ثان وتثنى فى موضع النعت لمقصور والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنية وان كان شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه وأما الالف الثالثة ففيها تفصيل أشار اليه بقوله : (كذا الذى اليا أصله نحو الفتى * والجامد الذى أميل كمتى)

الاشارة بقوله كذا الى الحكم السابق فى الالف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعنى ان ما كانت فيه الالف الثالثة منقلبة عن ياء والالف الثالثة المجهولة الاصل المسموع فيها الامالة مثل ماتقدم فى وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن ياء نحو فتى فتقول فتيان ومثال المجهولة التى سمعت فيها الامالة متى مسمى بها فتقول فى تثنيتها متيان وفهم منه ان ماعدا القسمين المذكورين من الثلاثى لاتنقلب ألفه ياء بل واوا اذ لاثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال : (فى غير ذا تقلب واوا الالف) أى فى غير ذا من الثلاثى تقلب الالف واوا وذا اشارة الى جميع ماتقلب فيه الالف ياء وشمل قوله فى غير ذا المنقلبة عن واو نحو رجا رجوان والمجهولة نحو اذا وعلى مسمى بهما ثم قال : (وأولها ما كان قبل قد ألف) أى وأول هذه الحروف المنقلبة عن الالف

للتعظيم والواو الداخلة على بلاد الثانية ولبلى خبر ماواوالجملة من المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الاول الذى هو ليلى والرابط تكرار المبتدأ بعينه كقوله تعالى : الحاقة ما الحاقة القارعة ما القارعة ولم حرف جزم وأر مجزوم بحذف الالف وهو مضارع رأى البصرية فتتعدى لمفعول واحد وهو مثلها أو ذات مفعول بمحذوف أعنى ذات عقاص ولايصح أن يكون بالرفع نعتا لليلى لان ليلى معرفة وذات نكرة مضاف لنكرة وعقاص جمع عقيصة وهى الشعر المضفور أى المفتول والشاهد فى قصر السماء وهو مجرور بالكسرة المقدرة على الالف بناء على ان الاصل صار نسيا منسيا وقيل على الهمزة المحذوفة ضرورة على القولين السابقين (وقوله ومن مد المقصور قوله والمرء يبليه الخ) البيت من السريع وقائله العجاج والمرء مبتدأ ويبليه بضم الياء مضارع أبلى من الابلاء بمعنى أنه صار خلقا والهاء مفعوله وبلاء بكسر الباء مفعول مطلق والسربال بكسر السين مضاف اليه القميص أوقميص المرأة أوالثوب مطلقا وتعاقب بالرفع فاعل يبليه أى ترادف والأهلال جمع هلال بمعنى شهر والمعنى أن المرء يكون أولا قويا شابا فاذا مرت عليه الشهور والاعوام صار ضعيفا كالثوب يكون جديدا او بطول الايام عليه يصير خلقا باليا والشاهد فى مد بلاء بكسر الباء مع ان الاصل فيه القصر ولو قرىء بلاء بفتح الباء كان ممدودا أصالة ولا شاهد فيه حينئذ ولكن المعنى على كسر الباء

﴿ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا ﴾

جمعها بالجر عطف على تثنية وتصحيحا قيل حال بمعنى مصححا وقيل انه تمييز محول عن المضاف والاصل وتصحيح جمعها والظاهر انه منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أى وجمعها جمع تصحيح ثم ان الناظم ترجم لشىء لم يذكره لأنه ترجم لجمع الممدود ولم يذكره داخل الترجمة وذكر جمع المؤنث السالم من غير المقصور والممدود فى قوله والسالم العين الى آخر الباب ولم يترجم له فيكون الصنف نقص وزاد عما فى الترجمة وقد مر الكلام أول الكتاب على المثنى والجمع مستوفى مع شروطها (آخر مقصور) (قول المكودى نحو ملهى الخ) اسم لما يلهى به كما فى الصحاح وفى غيره انه مصدر أو مكان أوزمان (كذا الذى اليا أصله نحو الفتى) ﴿فان قلت﴾ قولهم الفتوة يدل على ان أصل الالف واو ﴿قلت﴾ أصلها الفتية قلبت الياء واوا لأجل الضمة على التاء كما قالوا قضو الرجل اذا كان كثير القضاء وأصل الواو فيه الياء لانه من قضيت (قول المكودى والالف الثالثة الخ) هذا تفسير للجامد فى كلام الناظم لكن يشكل عليه تمثيل الناظم وتبعه المكودى للجامد بمتى وتمثيل المكودى بعد للجامد الذى لم يمل باذا وعلى لان الذى تقرر أن الالف مهما وقعت فى حرف كعلى أو فى اسم يشبهه كمتى الا وهى أصلية غير مقلوبة عن شىء فكيف يقال ان ألف متى واذا وعلى مجهولة الاصل وفسر الجامد بعض الشراح بالذى لا اشتقاق فيه وهو غير صحيح أيضا فى كلام الناظم لانه ان أراد أن الجامد يطلق على الحرف وشبهه قبل التسمية كان موافقا للموضوع حينئذ لصحة تثنيتها حينئذ لكن لم يطلق أحد من النحاة غير الناظم الجامد عليهما بعد التسمية فكلام الناظم على التفسيرين مشكل (فى غير ذا تقلب واوا الألف) (قول المكودى نحو رجا ورجوان الخ) الرجا مقصور أحد أرجاء أى جوانب البئر وهو الصواب وفى بعض النسخ رحى بالحاء المهملة وهى غير صواب لانها من ذوات الياء يقال رحيت بالرحى كما ذكره ابن عصفور (وأولها ما كان قبل قد) (قول المكودى هذه الاحرف الخ) عبر بالاحرف موافقة لتعبير الناظم بها فى وأولها المفيدة للجمع والاولى أن يقول الناظم وأولهما بضمير التثنية

الذى قد ألف قبل يعنى علامة التثنية وهى ألف ونون فى الرفع وياء ونون فى الجر والنصب وقوله الذى مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله اليا وأصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذى والذى أميل صفة للجامد وفى غير متعلق بتقلب وواوا مفعول ثان بتقلب والالف هو المفعول الاول وما مفعول ثان بأولها ومفعوله الاول ها وصلته ما كان وقد ألف فى موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل الى تثنية الممدود فقال (وما كصحراء بواو ثنيا) يعنى ان ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء تقلب فيه الهمزة واوا فى التثنية فتقول صحراوان وحمراوان وقوله : (ونحو علباء كساء وحيا * بوواو همز)

يعنى انه يجوز قلب الهمزة واوا وابقاؤها همزة فيما كانت همزته للالحاق نحو علباء أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو كساء والمنقلبة عن ياء نحو حياء فتقول علباآن وعلباوان وكساآن وكساوان وحياآن وحياوان ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار الى حكمها بقوله :

(وغير ماذكر * صحح) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول فى تثنيتهما قراآن ووضاآن ثم قال : (وماشذ على نقل قصر)

يعنى ان ما أتى على خلاف ماذكر فى تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أى لا يقاس عليه فمما شذ فى تثنية المقصور قولهم مدروان بقلب الالف الرابعة واوا وخوزلان بحذف الالف ورضيان فى تثنية رضى بقلب الالف ياء وأصلها واو ومما شذ فى تثنية الممدود قولهم فى حمراء حمرا آن باقرار همزة التأنيث وقاصعان بحذف الالف والهمزة وكسايان بقلب همزة كساء ياء وقراوان ووضاوان بقلب الأصلية واوا وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها كصحراء وثنيا فى موضع خبر ما وبواو متعلق بثنيا ونحو علباء مبتدأ أو كساء وحياء معطوفان على علباء بحذف العاطف وقصر حيا ضرورة وخبر المبتدأ بواو أو همزة وغير مفعول مقدم بصحح وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقصر ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال :

(واحذف من المقصور فى جمع على * حـــد المثنى مابـــه تكمـــلا)

يعنى انك اذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الالف وسبب حذفها التقاء الساكنين لان الالف ساكنة

لانه عائد على الواو والياء ﴿ وأجيب ﴾ بأن الناظم أطلق الجمع الذى هو ها على مازاد على الواحد أو يقال ان الكلام على حذف مضاف ويكون الضمير الذى هو ها عائدا على الالف والتقدير وأول بدلها أى الالف وبدل الالف ياء أو واو أو تقول جمع باعتبار تكرار المواضع والالفاظ (وقوله الذى قد ألف قبل) أى فى صدر الكتاب فى قوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا الخ (وما كصحراء بو اوثنيا) (قول المكودى تقلب فيه الهمزة الخ) أى وجوبا وانما لم تبق الهمزة على حالها فى تثنية نحو صحراء وتعين قلبها واوا خصوصا لان التثنية وجمع التصحيح تابعان للنسب وفى النسب تقلب الهمزة فى نحو هذا واوا خصوصا فيقال فى النسبة الى صحراء صحراوى وانما قلبت الهمزة فى النسب لانها أثقل من الواو وقلبت واوا خصوصا لان قلبها ياء يؤدى الى اجتماع ثلاث يا آت وكسرة وذلك ثقيل وتعليل الغير غير ظاهر والصحراء القاموس اسم لسبع مواضع بالكوفة والارض المستوية فى لين وغلظ والفضاء الواسع الذى لا نبات فيه (ونحو علباء كساء وحيا) (قول المكودى نحو علباء) أصله علباى بياء زائدة للالحاق بقرطاس الذى هو الكاغد الذى يكتب فيه ثم أبدلت الياء همزة لتأخيرها إثر ألف زائدة والعلباء عصبة فى العنق والكساء ثوب معروف وأصل همزته واو لانه من الكسوة والحياء بالمد تغيير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب أو يذم وقيل خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير فى حق ذى الحق وأعظم الحياء من الله أن يراك تفعل مانهاك عنه ثم ان كلام الناظم يقتضى التسوية بين بقاء الهمزة وقلبها واوا وبه قرره المكودى والحق ان هذه الهمزة ان كانت مقلوبة عن حرف الالحاق كعلباء كان الراجح فى التثنية قلبها واوا لكن ربما يؤخذ هذ من تقديم الناظم بواو وانما رجح هنا القلب تشبيها للهمزة هنا بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلى وقيل الراجح التصحيح أيضا وان كانت الهمزة بدلا من أصل ككساء فالراجح بقاء الهمزة وكلام الناظم يقتضى التسوية أو أرجحية الواو بتقديمه وانما رجح بقاء الهمزة لان فيه بقاء الحرف على صورته الموجودة فى المفرد (وغير ماذكر*صحح)(قول المكودى نحو قراء ووضاء الخ) القراء بضم القاف مفرد وهو الناسك العابد ويقال أيضا محسن القراءة أو كثيرها والوضاء الوضىء الوجه الحسنه وأقرت الهمزة هنا لاصالتها (وماشذ على نقل قصر)(قول المكودى قولهم مدروان) تثنية مدرى وهو ما يمشط به النساء رؤسهن وقيل يطلق على طرف الرأس أو الالية والقياس مدريان بالياء لانه جاوز ثلاثة أحرف (وقوله وخوزلان بحذف الخ) تثنية خوزلى نوع من المشى فيه تبختر والقياس خوزليان باثبات الياء (وقوله واصلها واو) لانه من الرضوان فالقياس رضوان باثبات الواو (وقوله وحمـريان) باليـاء والقياس فيه حمــراوان (واحذف من المقصور) حكم المنقوص كالقاضى حكم المقصــور فى حذف الآخر الذى هــو اليــاء فى المنقــوص الا أن كسرة المنقوص تقلب ضمة فى الرفع نحو جاء القاضون ولم يبقوا الـكسرة فيه لافضائه إلى

واو الجمع ساكنة فاذا حذفت الالف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها والى ذلك أشار بقوله :

(والفتح أبق مشعرا بما حذف) فتقول فى نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعا وموسين ومصطفين جرا ونصبا ومن المقصور وفى جمع متعلقان باحذف وعلى حذف فى موضع الصفة لجمع وما مفعول باحذف وهى موصولة واقعة على الالف المقصورة وصلتها تكملا وبه متعلق بتكملا والهاء فى به عائد على الموصول والضمير المستتر فى تكملا عائد على المقصور ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال :

(وان جمعته بتاء وألف * فالالف اقلب قلبها فى التثنيه)

الهاء فى جمعته عائد على المقصور أى ان جمعت المقصور بالالف والتاء فاقلب ألفه كقلبها فى التثنية ففهم منه انها اذا كانت رابعة فصاعدا أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت امالتها قلبت ياء وان كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تسمع إمالتها قلبت واوا فان كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار اليه بقوله : (وتاء ذى التا ألزمن تنحيه) يعنى ان ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء لئلا يجمع بين تاءى التأنيث فتقول فى فتاة وقناة فتيات وقنوات وإن جمعته شرط وبتاء متعلق بجمعته والفاء جواب الشرط والالف مفعول مقدم باقلب وقلبها مصدر مضاف الى المفعول وفى التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بألزمن وتنحيه مفعول ثان ثم قال :

(والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فاءه بما شكل * ان ساكن العين مؤنثا بدا)

يعنى ان ما جمع بالالف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة فى هذين البيتين جاز إتباع عينه لفائه فى الحركة فتفتح عينه ان كانت الفاء مفتوحة وتضم ان كانت مضمومة وتكسر ان كانت مكسورة والشروط المذكورة خمسة الاول أن يكون سالم العين واحترز به من شيئين أحدهما المضعف نحو جنة وجنة وجنة والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دارة وما أوله مضموم نحو سورة وما أوله مكسور نحو ديمة وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة فلا يتبع شىء من ذلك الا ما أوله مفتوح فان فيه لغتين على ما سنذكره الثانى أن يكون ثلاثيا واحترز به من الزائد على ثلاثة نحو حيأل فلا يغير الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فانه لا يتبع وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله والسالم العين الثلاثى اسما الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من المحرك العين نحو سمرة الخامس أن يكون مؤنثا واحترز به من نحو بكر فانه لا يجمع بالألف والتاء

قلب الواو علامة جمع المذكر ياء ولم ينبه الناظم عليه وان كان يتغير فى جمع التصحيح كالمقصور لان الترجمة لا تشمله (قول كدى وواو الجمع الخ) هذا فى حالة الرفع وأما فى حالتى النصب والجر فيلتقى الالف والياء (وان جمعته بتاء وألف) (قول المكودى إذا كانت رابعة فصاعدا) نحو ملهيات ومسميات ومستدعيات فى جمع ملهى ومسمى ومستدعى مسمى بكل واحد ومثال الثلاثى الذى يقلب ياء المسمى به أنثى فتيات ومثال المجهول الاصل المال متيات ومثال الثلاثى الذى يقلب واوا قنوات وعلوات والقناة الرمح والحفيرة ثم ان المكودى خص قول المصنف وان جمعته الخ بالمقصور فيكون المصنف حينئذ ساكتا عن جمع الممدود جمع مذكر سالما وجمع مؤنث سالما مع انه ترجم له والاولى ان هاء جمعته عائدة على الاسم الآنى مقصورا أو ممدودا فيكون الباقى على المصنف انما هو جمع الممدود جمع مذكر سالما وقد اعتذر المرادى عن المصنف لانه لما كان حكم الممدود فى جمعى التصحيح والتثنية واحدا لم يذكره استغناء عنه بالتثنية بخلاف المقصور فانه وافق جمع المؤنث السالم التثنية وجمع المذكر خالفها لكن يقال ان جمع المؤنث المقصور يوافق المثنى فلم ذكره ولذا قال الشيخ ميارة ولو قال قبل قوله والسالم العين الخ : وجمع ممدود بوجهيه كما * مر قبيل فى المثنى محكما

لوفى بذلك والقناة الرمح (والسالم العين الثلاثى) (قول كدى جاز إتباع عينه لفائه فى الحركة) أى فى جنس الحركات الثلاث ومحل جواز الاتباع فيما عدا مفتوح الفاء والا فالاتباع فيه واجب عملا بمفهوم قوله بعد وسكن التالى غير الفتح فيكون أطلق الجواز على ما قابل المنع فيصدق بالواجب (وقوله نحو جنة وجنة الخ) الجنة بفتح الجيم المعلومة لا حرمنا الله منها والجنة بالضم ما يقى من الحر وغيره ويسمى الدرقة والترس والحجفة ومنه قوله تعالى: اتخذوا أيمانهم جنة. أى وقاية والجنة بالكسر اسم جماعة الجن ذكورا أو إناثا (وقوله نحو دارة الخ) تمثيله بدارة لا ينبغى والصواب أن يمثل بنحو سارة عربى لان دارة وان فرضنا انه علم لامرأة فلا يجمع جمع مؤنث سالما قياسا حتى يتوهم فى الاتباع أو عدمه فلا يقال قياسا دورات وانما يقال ديار (وقوله نحو ديمة) هى المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة (وقوله على ما سيذكره) أى فى قوله أو لا ناس أنما (وقوله نحو سمرة) اسم شجرة الطلح والطلح شجر عظام (وقوله أن يكون مؤنثا الخ) ﴿اعترض﴾ الشاطبى زيادة المصنف الشرط الخامس وهو كونه مؤنثا بأنه غير محتاج اليه اذ الكلام فيما يجمع بالالف والتاء على ان هذا الشرط مضر لانه يقتضى أن الاتباع لا يجوز فى جمع نحو حمزة وطلحة مع ان ذلك جائز ﴿وأجيب﴾ عن هذا الاخير بأن معنى مؤنثا ليدخل نحو حمزة وأجيب عن المصنف بأن هذا الشرط فى جواز جمعه جمع مؤنث سالما مطلقا لا فى الاتباع فقط وقدم ما يجمع جمع مؤنث سالما قياسا وانها مجموعة فى قوله وقسه فى ذى التا الخ وتأمل هذا

وهذان الشرطان مفهومان من قوله ان ساكن العين مؤنثا بدا ولا فرق فى ذلك بين ذى التاء والمجرد منها والى ذلك أشار بقوله :
(مختتما بالتاء أو مجردا) وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة وسدرة وغرفة وثلاثة مجردة نحو دعد وهند وجمل فجميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنل وهو اسم فاعل مضاف الى فاعله معنى والثلاثى نعت للسالم واسم حال من الثلاثى أو من السالم واتباع مفعول بأنل وهو مصدر مضاف الى المفعول وفاءه مفعول ثان باتباع وبما متعلق باتباع وان شرط وساكن العين ومؤنثا حالان من الضمير المستتر فى بدا العائد على اسم وكذلك مختتما ومجردا حالان أيضا من اسم * ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الاتباع كما ذكروا أما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران أشار اليهما بقوله :

(وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رووا)

يعنى أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الاتباع وهما السكون والفتح وشمل التالى غير الفتح التالى الضم نحو غرفة والتالى الكسر نحو هند فيجوز فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه الاتباع كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات بالضم اتباعا لحركة الفاء وغرفات بالسكون للتخفيف وغرفات بالفتح تخفيفا أيضا وفى نحو هند هندات بالكسر اتباعا وهندات بالسكون هندات بالفتح وكذا فى سائرها وفهم منه أن التالى الفتح لا يجوز فيه إلا الاتباع كما سبق والتالى مفعول بسكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح على أنه مفعول بالتالى وبالكسر على أنه مضاف اليه التالى وأو خففه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بخفف وكلا منصوب برووا ثم استثنى من التالى غير الفتح نوعين ماكان على وزن فعلة بكسر الفاء ولامه واو اوعلى فعلة بضم الفاء ولامه ياء فقال : (ومنعوا إتباع نحو ذروه * وزبية) يعنى أنه يمتنع فى هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع فلا يقال فى ذروة ذروات ولا فى زبية زبيات لثقل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة ثم نبه على أنه قد سمع فى فعلة بكسر الفاء مما لامه واو الاتباع شذوذا فقال : (وشذ كسر جروه)

يعنى أنه شذ كسر جروة والضمير فى ومنعوا عائد على العرب واتباع مفعول بمنعوا وهو مصدر مضاف الى المفعول وزبية معطوف على ذروة وكسر فاعل بشذ وجروة مضاف اليه وهو على حذف مضاف والتقدير اتباع جمع نحو ذروة ثم قال :

(ونادر أو ذو اضطرار غير ما * قدمته أو لأناس انتمى)

يعنى أن ماخالف ماتقدم من الأحكام امانادر كقول بعضهم فى كهلة كهلات وحقه الاسكان لأنه صفة وإما ضرورة كقول الراجز :
*فتستريح النفس من زفراتها * فسكن زفرات وحقه الفتح لأنه اسم وأما لغة قوم من العرب فى فتح جمع نحو بيضة وجوزة

الجواب والحق فى الجواب أن المصنف صرح بمؤنث توطئة لقوله بعد مختتما بالتاء أو مجردا (قول المكودى نحو قصعة الخ) القصعة هى الصحفة المعلومة والسدرة بكسر السين شجرة النبق ودعد بفتح الدال وهند وجمل بضم الجيم وسكون الميم كل لفظ اسم امرأة (وقوله والسالم مفعول بفعل الخ) الحق مافى المعرب من أن أنل بمعنى أعط يتعدى إلى مفعولين الأول تقدم عليه وهو السالم بالنصب والثانى اتباع (وقوله وهو اسم فاعل مضاف الخ) الحق أيضا أن اسم الفاعل لايضاف الى مرفوعه معنى وانما السالم فى كلام المصنف صفة مشبهة على وزن فاعل وهى تضاف لفاعلها معنى نحو طاهر القلب شاحط الدار (وقوله والثلاثى نعت للسالم) الحق أيضا أنه بدل منه اذ السالم نعت للثلاثى فى الحقيقة والأصل أنل الثلاثى السالم الخ وهما معرفتان والقاعدة أن نعت المعرفة ان تقدم عليها أعرب ماكان صفة بحسب العوامل وأعرب الذى كان موصوفا بدلا من الذى كان صفة على حد صراط العزيز الحميد . الله فى قراءة من قرأ الله بالجر (وقوله ثم استثنى من التالى الخ) غير ظاهر والحق أنه مستثنى من الاتباع فى قول الناظم والسالم العين أى محل جواز الاتباع فى غير نوعين ماكان على فعلة بكسر الفاء الى آخر كلامه (نحو ذروة وزبية) القاموس ذروة الشىء بالضم والكسر أعلاه وذاله معجمة وأما الزبية بضم الزاى فهى حفرة يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره ولا يحفر إلا فى موضع عال ولذا يقولون فى الأمر إذا عظم بلغ السيل الزبى ولا يصل المطر للزبى إلا إذا كان كثيرا لأنها عالية وأما الجروة فهى مؤنث الجرو وقال فى القاموس الجرو مثلث الجيم صغير كل شىء حتى الحنظل والبطيخ وولد الكلب والأسد وصغير الفقوس (ونادر أو ذو اضطرار) (قول المكودى كقول بعضهم فى كهلة الخ) الكهلة مؤنث الكهل والكهل من جاوز الثلاثين سنة أو أربعا وثلاثين إلى إحدى وخمسين سنة أو من خالطه الشيب (وقوله كقول الراجز فتستريح الخ) هذا من مشطور الرجز ولا يعرف قائله وتستريح منصوب فى جواب الترجى الذى هو لعل المذكورة فيما قبل هذا البيت والنفس بالرفع فاعله وزفرات بسكون الفاء جمع زفرة وهى من زفر يزفر كنصر ينصر والزفرة أن يخرج

فيقولون بيضات وجوزات بالفتح وهى لغة هذيل قال شاعرهم:

أخو بيضات رائح متأوب * رفيق بمسح المنكبين سبوح وغير مبتدأ وهى موصولة وصلتها قدمته والهاء عائدة على ما وخبر المبتدأ نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتهى فقد توسط المبتدأ بين الاخبار والتقدير نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس.

﴿ جمع التكسير ﴾

إنما سمى جمع التكسير لتغيير بناء الواحد فيه والتكسير هو التغيير ومقابله جمع السالم ثم ان جمع التكسير على قسمين جمع قلة وجمع كثرة وقد اشار الى الأول بقوله :

(أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله)

يعنى ان هذه الأوزان الأربعة التى ذكرها فى هذا البيت تدل على جمع القلة وهى من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وفتية وأحمال وفهم منه أن ماسوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو ما فوق العشرة إلى مالا نهاية له وستأتى أمثلتها فى أثناء الباب

نفسه باين وصوت مرة بعد مرة والشاهد فى تسكين فاء زفراتها والقياس الفتح لأن الاتباع هنا واجب لمفهوم قوله وسكن التالى غير الفتح الخ (وقوله قال شاعرهم أخو بيضات الخ) البيت من الطويل أنشده الفراء والشاعر من هذيل غير مسمى وأخو خبر لمحذوف على حذف أداة التشبيه لأن هذا الشاعر يصف جملا بكونه سريع المشى ورائح اسم فاعل من راح والرواح كما لعياض من الزوال إلى الليل وهو ضد الغدو ومتأوب اسم فاعل من تأوب إذا رجع أول الليل ورائح ومتأوب ورفيق سبوح بالرفع صفات لأخو بيضات ومعنى رفيق بمسح المنكبين عالم بتحريك المنكبين ومعنى وسبوح حسن الجرى لين اليدين والمعنى جملى فى شدة وسرعة سيره كطائر أو ظليم صاحب بيضات راح وذهب لحاجته وقضاها ثم رجع مسرعا ويحرك منكبيه بسهولة من حسن جريه والشاهد فى بيضات بفتح الياء على لغة هذيل والقياس على لغة الجمهور سكون الياء لأنه معتل العين.

﴿ جمع التكسير ﴾

لما كان الكلام قبل فى جمعى السالم تذكيرا وتأنيثا كأنه قيل له ما هو جمع التكسير تذكيرا وتأنيثا شرع يبينه ثم إن من النحويين من لم يتعرض للجموع فى كتابه أصلا وعلل ذلك بأن ألسنة الناس إنما فسدت فى المفردات والمركبات ولم تفسد فى الجموع غالبا بل ينطقون بها على الصواب بسن غير معرفة وجمع التكسير يفارق جمع المذكر السالم فى أمور أربعة انظرها فى التصريح والتكسير لغة إزالة التئام الشىء يقال تكسرت الاناء إذا تفرقت أجزاؤها واصطلاحا ما تغير فيه بناء المفرد بزيادة أو نقص أو تغيير شكل أو زيادة وتبديل شكل أو نقص وتبديل شكل أو بالجميع تغييرا لا تلحق معه علامة ولابد من زيادة فى التعريف تغييرا لم تلحق معه علامة الجمع ليخرج نحو زيدون مما جمع جمع مذكر سالما ونحو هندات مما جمع جمع مؤنث سالما هذا حاصل حده تقريبا وان كان فيه انتقادات (أفعلة أفعل ثم فعله) (قول المكودى تدل على جمع الخ) كلامه يقتضى أنها ليست بنفسها جموع قلة وليس كذلك فالصواب أن يقول جموع تدل على القلة (وقوله وهو ما فوق العشرة الخ) هذا مبنى على الفرق بين مبدأ جمع القلة وجمع الكثرة وهو ظاهر الناظم بعد حيث قال والعكس جاء كالصفى والحق كما للتفتازانى أنهما متفقان فى المبدأ مختلفان فى النهاية مبدؤهما معا ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولامنتهى لجمع الكثرة كما قيل وإن كان كل شىء موجودا فى الدنيا له نهاية ﴿ تتمة ﴾ ذكر سيدنا ابن عربى فى الفتوحات فى باب العدد منها أنه لما وصل لباب العدد نام فسأله سائل عن أقل العدد بحضر النبى صلى الله عليه وسلم فأجابه ابن عربى بأنه ثلاثة عند النحويين واثنان عند الفقهاء فقال له النبى صلى الله عليه وسلم أخطأ هؤلاء وهؤلاء وكان ينبغى لمن سئل عن أقل الجمع أن يقول للسائل ما أردت هل أقل العدد المسمى شفعا أو أقل العدد المسمى وترا ثم أخرج صلى الله عليه وسلم خمسة دراهم ووضع يده الشريفة اثنين وحدهما وثلاثة وحدها على حصير كنا عليه فوضع صلى الله عليه وسلم يده على الاثنين وقال هذا أقل العدد المسمى شفعا ووضع يده على الثلاثة وقال هذا أقل العدد المسمى وترا ثم قال هكذا فليجب عن هذه المسئلة من سئل عنها قال فانتبهت فقيدتها فما رأيت معلما أحسن منه صلى الله عليه وسلم علم بالقول والفعل اه ثم ان المصنف عبر بجموع وهو من أوزان الكثرة مع أن الألفاظ إنما هى أربعة وأجيب عن المصنف بأجوبة منها أن لفظ جمع لم يسمع جمعه جمع قلة فلذلك عبر بجمع الكثرة فهو كرجال ومنها أنه سمع يجمع جمع قلة ولكن الناظم استعمل جمع الكثرة فى موضع جمع القلة والأولى للمصنف أن يعبر ببناء بدله جموع ﴿ تنبيه ﴾ من جملة

وافعلة مبتدأ وسائر الجموع التى بعده معطوفة عليه وخبره جموع قلة ثم انه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة والى ذلك أشار بقوله : (وبعض ذى بكثرة وضعا يفى * كأرجل والعكس جاء كالصفى) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاة وصفى والصفاة الصخرة الملساء وأصل صفى صفوى قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ما قبلها وبعض مبتدأ والاشارة بذى الى جموع القلة ويفى خبر المبتدأ وبكثرة متعلق بيفى ووضعا منصوب على إسقاط الجار أى بوضع ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق . ثم اعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ويقولون يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعا لكذا وكذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال : (لفعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعى اسما أيضا يجعل)

فذكر أن افعل يطرد فى نوعين الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسما نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب الثانى أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كامثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبى وأظب والثانى الرباعى لكن بشروط ذكرها فى قوله :

(ان كان كالعناق والذراع فى * مدو تأنيث وعد الأحرف)

فذكر أربعة شروط الأول أن يكون اسما وفهم ذلك من قوله وللرباعى اسما وفهم من قوله ان كان كالعناق الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثا لان العناق مؤنث وهو أنثى الجدى واحترز به من المذكر نحو حمار وأن يكون ثالثه مدة واحترز به من نحو خنصر وأن يكون غير مختتم بتاء التأنيث واحترز به من نحو رسالة وسحابة وفهم من تمثيله بالذراع والعناق ان حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة

جموع القلة جمع المذكر السالم والمؤنث اذا لم يضافا ولم يقترنا بأل والا كانا للكثرة نحو : إن المسلمين والمسلمات . الآية وفى الكافية :

وجمع تصحيح لقلة وفى * كثرة استعماله بأل قفى

ثم ان الذى عليه المحققون ان أوزان القلة الأربعة من جموع التكسير اذا اقترنت بأل تفيد الكثرة كجمع السالم المقرون بأل (وقوله وافعلة مبتدأ الخ) وصرفه المصنف للضرورة لان القياس منعه من الصرف للعلمية والتأنيث والتاء الأخيرة فى قول الناظم ثمت أفعال تاء التأنيث لحقت الحروف وحركت تخفيفا (وبعض ذى بكثرة وضعا يفى) مضارع وفى وله فى اللغة معان يقال وفى بالعهد يفى وفاء ضد غدر ويأتى بمعنى تم وبمعنى كثر وبمعنى دل وهو المراد هنا والباء فى بكثرة بمعنى على فيكون المعنى وبعض جموع القلة يدل على كثرة وضعا ثم انه اعترض تمثيل الناظم بالصفى فانه كما سمع لمفرده جمع الكثرة سمع له جمع القلة وهو أصفاء فالأولى أن يمثل بنحو الرجال جمع رجل بفتح الراء وأفئدة جمع فؤاد وصرد يجمع على صردان قاله فى النكت والحق انه عندهم الوضع وعندهم الاستعمال فالوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال أن تكون العرب وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها انما استعملت فى القلة والكثرة أحدهما اذا علمت هذا ففى كلام المصنف حذف عاطف ومعطوف والتقدير وضعا أو استعمالا وكارجل مثال للوضع وكالصفى مثال للاستعمال فيكون فى كلام المصنف شبه احتباك حذف استعمالا من قوله وبعض ذى لدلالة كالصفى عليه وحذف وضعا من قوله والعكس الخ بدليل التمثيل بالصفى لدلالة وضعا أولا عليه (وقوله وعكس المصنف الخ) أصل ما سلك المصنف لابن السراج وطريقة المصنف أولى لانها أقرب للضبط إذ الجموع قليلة والمفردات كثيرة وقد يكون جمعا واحدا وتحته مفردات كثيرة مثل قول الناظم بعد : وغير ما أفعل فيه مطرد الخ فانه يدخل فيه من الصحيح الثلاثى تسعة أوزان (لفعل اسما صح عينا) (قول المكودى نحو جون الخ) بفتح الجيم وسكون الواو وبنون آخرها هكذا فى بعض النسخ والجون لغة من أسماء الأضداد يطلق على الأبيض والأسود ويطلق على كل شىء خالى الوسط وفى بعض النسخ نحو جوز بالزاى آخر الحروف وهو الجوز المعروف (وقوله نحو وجه وأوجه الخ) تبع ظاهر الناظم والحق انه يشترط أن لا تكون فاء الكلمة واوا وأما أوجه فشاذ (وقوله نحو دلو وأدل وظبى الخ) أصلهما أدلو وأظبى فقلبت الواو فى الأولى ياء وقلبت الضمة فيهما كسرة فأعلا معا اعلال قاض وهو أن تقول استثقلت الضمة على الياء فيهما فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع التقائهما فصار أدل بلام منونة واظب بباء منونة (ان كان كالعناق) (قول المكودى وفهم ذلك من قوله للرباعى الخ) المراد بالفهم الأخذ والا فهو مصرح به على انه كان ينبغى للمكودى أن يجمع هذا البيت مع قوله وللرباعى الخ ويشرحهما مرة واحدة واحترز بالاسم من الصفة نحو ذراع بفتح الذال المعجمة للمرأة الكثيرة الغزل (وقوله وهو أنثى الجدى الخ) الجدى الصغير الذكر من ولد المعز (وقوله نحو خنصر الخ) اسم للاصبع الصغيرة وهو مؤنث لأن القاعدة فى الأعضاء المزدوجة فى الانسان انها مؤنثة إلا الحاجبين والمنخرين والخدين (وقوله وأن يكون غير مختتم الخ) هذا هو الشرط الرابع وهو مأخوذ من العناق والذراع لا من خصوص قوله وعد الاحرف خلافا للمكودى ولا تلتفت

وكسرة كالمثالين وضمة نحو عقاب فتقول ذراع وأذرع وعناق وأعنق وعقاب وأعقب وفهم من اطلاقه فى المد فى قوله فى مد أنه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن وفهم من قوله وعد الاحرف الشرط الرابع ثم قال :

(وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثى اسما بأفعال يرد)

يعنى أن أفعالا جمع لكل اسم ثلاثى ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك مما يطرد فيه أفعل فشمل غير فعل من الثلاثى وذلك تسعة أوزن نحو جمل وأجمال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكتف وأكتاف وإبل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفال وعضد وأعضاد ورطب وأرطاب وشمل أيضا ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسما من الصفة نحو بطل وبلز ونحوهما فانها لا تجمع على أفعال ولما دخل فى هذا القانون فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب فى جمعه غير أفعال نبه عليه بقوله :

(وغالبا أغناهم فعـــلان * فى فعل كقولهم صردان)

يعنى أن الغالب فى فعل نحو صردان يجىء جمعه على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان لطائر وجرذ وجرذان للفأر وفهم من قوله غالبا انه قد يجىء على أفعال قليلا ومنه رطب وأرطاب وغير مبتدأ وما موصولة واقعة على فعل الصحيح العين وأفعل مبتدأ خبره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذا الثلاثى من الثلاثى واسما حال من الموصول ويرد فى موضع خبر المبتدأ الذى هو غير وبأفعال متعلق بيرد وفعلان فاعل بأغنى والضمير فيه عائد على العرب وفى متعلق بأغناهم ثم قال :

(لاسم مذكر رباعى بمد * ثالث أفعلة عنهم اطرد)

يعنى ان أفعلة اطرد جمعا لاسم مذكر رباعى بمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكر من المؤنث نحو عناق فانه يجمع على أعنق كما تقدم وشمل قوله بمد ثالث ما كانت مدته ألفا أو واوا أو ياء نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة ثم قال :

(والزمه فى فعال أو فعال * مصاحبى تضعيف أو اعلال)

يعنى أن أفعلة لزم فى هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها اذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما بنان وأبنة وزمام وأزمة ومثال المعتل بناء وأبنية وقباء وأقبية ومعنى اللزوم فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتى وأفعلة مبتدأ وخبره اطرد ولاسم وعنهم متعلقان باطرد وبمد فى موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرد فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار والتقدير لاسم رباعى أفعـلة فى حال كونه مطردا فيه والأول أظهر والضمير فى الزمه عائد

لكلام بعض هنا والذراع من المرفق الى رؤوس الأصابع (وقوله نحو عقاب الخ) العقاب حيوان كله أنثى لا يوجد فيه ذكر أبدا والذى يسافده ويجامعه ليلد حيوان آخر من غير جنسه قال عنترة : ما أنت إلا كالعقاب فأمه * معلومة وله أب مجهول

(وقوله نحو يمين الخ) ظاهر كلامه حيث لم يمثل للواو أنه غير موجود وهو الذى عند كثير من الشراح فلو فرضنا أنك سميت مؤنثا بنحو عمود لكان الحكم كذلك (وغير ما أفعل) اعلم انه سيأتى فى التصريف فى قول الناظم وغير آخر الثلاثى افتح وضم الخ ان أوزان الثلاثى التى يقتضيها العقل اثنا عشر لأن الفاء إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة والعين إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة وثلاثة فى أربعة باثنى عشر واحد مهمل وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وعكسه وهو فعل بضم الفاء وكسر العين قليل وسيقول الناظم: وفعل أهمل والعكس يقل . ثالثها فعل بفتح الفاء وسكون العين وقد علمت انه اذا كان اسما صحيح العين القياس جمعه على أفعل وبقيت تسعة كلها داخلة هنا كما قال المكودى الا أن نسخه مختلفة ففى بعض النسخ التمثيل لسبعة أوزان واسقاط مثالين وهما عضد وأعضاد ورطب وأرطاب وفى بعض النسخ زيادة هذين المثالين بعينهما بين أعدال وبين قفل وهو الصواب (قول المكودى نحو بطل وبلز الخ) البطل الشجاع وبلز بكسر الباء واللام يقال امرأة أو ناقة بلز أى ضخمة ناعمة البدن ويقال امرأة بلز أى ولود بمعنى كثيرة الأولاد (وغالبا أغناهم فعلان) (قول المكودى لطائر) هو أكبر من البرطال ضخم الرأس يسمى حاج الطيور يصطاد العصافير يألف البحر أحمر المناقير والرجلين يقال هو أول طائر صام لله وانه كان مع نوح فى السفينة وكان يوقظ نوحا للصلاة فى جوف الليل وفى أبى داود نهى عليه السلام عن قتل أربع من الدواب: النحلة والنملة والهدهد والصرد. (لاسم مذكر رباعى بمد) (قول المكودى نحو قذال الخ) القذال بالذال المعجمة آخر الرأس ويسمى سبيكة الرأس (والزمه فى فعال) المضعف هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد (قول كدى بنان وأبنة وزمام الخ) هكذا فى نسخة والبنان بالنون آخر رأس الأصبع وفى بعض النسخ بتات بتاءين بدل بنان والبتات الزاد والجهاز ومتاع البيت فالزاد طعام المسافر والجهاز بفتح الجيم وكسرها والقباء بقاف مفتوحة ثوب مفرج على هيئة القفطان قيل هو المسمى بالفرجية (وقوله انهما لا يتجاوز فيهما الخ) تبع فى هذه العبارة عبارة المصنف وفيها إيهام لانها تقتضى أن هذا الجمع لازم فى هذين الوزنين لا يتعداهما الى غيرهما وقد علمت بطلانه والحق فى العبارة أن يقول انهما لا يتجاوزان هذا الجمع وكذلك يوجد فى بعض النسخ (وقوله وسيأتى) أى فى قوله وفعل لاسم رباعى ﴿فان قلت﴾ لسان وطريق وسلاح وسبيل سمع جمعها على أفعل وأفعلة كألسن

على وزن أفعلة وفى فعال متعلق بالزمه ثم قال : (فعل لنحو أحمر وحمرا) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد فى أفعل المقابل لفعلاء وفى فعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معا حمر وفهم من قوله لنحو أن ذلك الجمع مطرد أيضا فى أفعل الذى ليس له فعلاء لمانع فى الخلقة نحو أكمر للعظيم الكمرة وهى رأس الذكر وامرأة عفلاء وهى التى يخرج من قبلها شىء شبيه بالادرة فتقول رجال كمر ونساء عفل وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال : (وفعلة جمعا بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد فى شىء من الأبنية بل هو محفوظ فى ستة أبنية فعيل نحو صبى وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى انه غير مطرد فى وزن وانما بابه النقل أى السماع وفعلة مبتدأ وخبره يدرى وبنقل متعلق بيدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فعلة ثم قال : (وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعى بمد قبل لام صحيحة واحترز بالاسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وفهم من اطلاقه فى قوله اسم أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن وفهم أيضا من اطلاقه فى قوله بمد أن المد يكون ألفا نحو قذال وقذل وياء نحو قضيب وقضب وواوا نحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اعلالا فقد أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل للزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدى الى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله بمد الواو والياء والألف فى الصحيح والمضاعف فاما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فان كان المد واوا أو ياء فكذلك وان كان ألفا فقد أشار اليه بقوله : (مالم يضاعف فى الاعم ذو الألف) يعنى أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله الاعم انه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم فى جمع عنان عنن وفى حجاج

وألسنة فهل هى مذكرة أو مؤنثة ﴿ قلت ﴾ ان اعتبرت اللفظ وهو مذكر جمعتها على أفعلة وان اعتبرت الكلمة وهى مؤنثة جمعتها على أفعل وقد سأل بعض الفضلاء جدنا أبا الفيض سيدى حمدون بن الحاج على ألسنة وألسن بقوله :

يا أيها المولى الذى من به * زماننا يشرف والامكنه
هل ألسن جمع لسان فما * يراد بالجمع على ألسنه
بين لنا الجمعين ياذا الذى * يقيم فما يدعى البينه

فأجاب وأحسن فى الجواب :

يا أيها المولى الهمام الذى * من كل فن قد حوى أحسنه
يجوز تأنيث لسان كذا * تذكيره بل بعضهم عينه
وبعض من جوز ذين ادعى * تغاير الجمع إذا أمكنه
فجمع ما أنثه ألسن * وجمع ما ذكرته ألسنه

(فعل لنحو أحمر وحمرا) كان ينبغى للناظم أن يقدم عجز البيت وهو وفعلة الخ على صدره وهو قوله فعل لنحو أحمر الخ لتكون جموع القلة متوالية ولعله كان كذلك وناسخ المبيضة حرفه (قول المكودى الذى ليس له فعلاء الخ) أى الذى لا مؤنث له أصلا (وقوله للعظيم الكمرة الخ) الكمرة بفتح الميم فهى كالحشفة وزنا ومعنى (وقوله بالأدرة) بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة (وفعلة جمعا بنقل يدرى) (قول المكودى بل هو محفوظ فى ستة أبنية) جمعها ابن غازى فى بيت نصه فى حاشية خ عند قوله وتتواضع العلية :

فصبية وشيخة وفتيه * وغزلة وغلمة وثنيه

وهذه الألفاظ كلها ظاهرة ولا يشكل منها إلا الثنية فانه جمع ثنى بكسر الثاء المثلثة وفتح النون مع القصر وهو الأمر الذى يعاد مرتين ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: لاثنى فى صدقة. أى لا تؤخذ الزكاة وهى المراد بالصدقة فى السنة مرتين والثنى أيضا السيد الثانى الذى فوقه من هو أعظم منه فى السيادة وذلك كالوزير مع الأمير ﴿ فان قلت ﴾ مافائدة قوله هنا وفعلة جمعا مع أنه معلوم مما مر فى قوله أفعلة أفعل ﴿ فالجواب ﴾ انه زاده زيادة فى الرد على ابن السراج القائل بأن فعلة اسم جمع لا جمع حقيقة وصرف المصنف فعلة ضرورة (وفعل لاسم رباعى) أتى بفعل بضم العين بعد فعل الساكن لأنهما لم يختلفا الا فى سكون العين (قول المكودى واحترز باسم من الصفة الخ) وذلك نحو جواد (وقوله نحو قذال وقذل وأتان الخ) تقدم معنى القذال وأما أتان بتاء مثناة فوق فهو اسم أنثى الحمار وفى الصحاح انه لا يقال أتانة وفى القاموس أنه يقال أتانة ولكنه قليل وظاهر كلامهما أنه يقال ذلك لا فرق بين كونها وحشية أو انسية (وقوله للزم قلب الواو) أى لما يأتى فى قوله وفعل أهمل والعكس يقل الخ (مالم يضاعف) (قول المكودى كقولهم فى جمع عنان الخ) العنان بفتح العين السحاب أو المطر وبكسرها ما تقاد به الدابة وهو المسمى فى عرفنا باللجام فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل (وقوله وفى حجاج الخ) الحجاج بفتح الحاء وكسرها

حجج وفهم من تخصيصه المنع بذى الألف ان ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل وفعل مبتدأ وخبره لاسم ورباعى نعت لاسم وبمد نعت بعد نعت وقد زيد فى موضع النعت لمد وقبل متعلق بزيد واعلالا مفعول مقدم بفقد وفقد فى موضع النعت لام وما ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذى يتعلق به الاسم الواقع خبرا فى البيت قبله والتقدير وفعل ثابت لاسم رباعى بمد (١) وعدم تضعيف ذى الألف ثم قال : (وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويجىء جمعا لفعلة نحو غرفة وغرف ولفعلى نحو كبرى وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعا مفعول ثان لعرف ولفعلة متعلق بجمعا ويجوز أن يكون متعلقا بعرف ثم قال : (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن فعلة فى الصفات قليل فلم يعتبره هنا وشمل فعلة الصحيح العين نحو قربة وقرب والمعتل العين نحو قيمة وقيم والمعتل اللام نحو مرية ومرى والمضعف نحو حجة وحجج ثم قال : (وقد يجىء جمعه على فعل) الضمير فى جمعه عائد على فعلة أى يأتى جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو لحية ولحى وحلية وحلى وفهم من قوله قد يجىء قلة ذلك وفعل مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وعلى فعل متعلق بيجىء ثم قال : (فى نحو رام ذو اطراد فعله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو مطرد فى وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شىء من ذلك على فعلة وفعلة مبتدأ وذو اطراد خبره وفى نحو متعلق بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقا باطراد لأنه مضاف اليه ثم قال :

النظم المستدير بالعين وقيل ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط (وقوله وذلول وذلل الخ) تمثيله بذلول غير صحيح لأن ذلول وصف من الذل بكسر الذال ضد الصعوبة كما فى القاموس وموضوع كلام المصنف الأسماء والأولى التمثيل بسلول علم على امرأة وهى أم عبد الله ابن أبى ابن سلول من أكابر المنافقين وأبى اسم أبيه وسلول اسم أمه فقالوا فى جمعه سلل ﴿فان قيل﴾ ما الفرق بين الألف فى التضعيف وبين الواو والياء فيه مع ان ثقل التضعيف مع الضم موجود فى الجميع ﴿فالجواب﴾ ان الألف خفيفة فلو قلنا يتفرع عما هى فيه التضعيف مع الضم لأدى الى النقل من الأعلى الذى هو الخفة الى أسفل وأما مع الواو والياء فالثقل موجود فى المفرد فالتضعيف مع الضم فيهما يؤدى الى النقل من الثقيل الى الأثقل منه وهو أخف من الأول ومعنى الاعم فى كلام المصنف: الغالب (وفعل جمعا لفعلة عرف) قالوا الأولى أن يقدم فعل المفتوح العين على مضمومها ﴿وأجيب﴾ بأن مضمومها يقع موقع ساكنها كالعكس فلهذا قدم المضموم على المفتوح وأطلق الناظم فى فعلة فظاهره انه لا فرق بين أن يكون اسما أو صفة والحق تخصيصه بالاسم فلو قال وفعل لفعلة اسما عرف لافاد ما ذكرنا (قول المكودى مفعول ثان لعرف) الحق انه حال لأن عرف انما يتعدى لمفعول واحد كما تقدم له نفسه فى المعرب والمبنى عند قول المصنف فعتلا عرف (ولفعلة فعل) (قول المكودى لأن فعلة فى الصفات قليل) هذا اعتذار عن المصنف ولو قال ولفعلة فعل * اسما وجاء بعضه على فعل * لوفى بالمراد من غير كلفة نعم زيد شرط آخر وهو أن يكون تاما فلو نقص منه حرف نحو عدة لم يجمع على فعل فلو قال: ولفعلة فعل * اسما متمما وأتى فيه فعل * لوفى بذلك ويكون أولى من الاصلاح الأول ومثال كون فعلة بكسر الفاء صفة صغرة وكبرة وعجزة بمعنى صغيرة وكبيرة وعجوزة وتكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع (وقوله نحو قربة وقرب) القربة بكسر القاف اسم لوعاء السقاء أى الا كراب (وقوله نحو مرية ومرى) المرية بالميم أولا الشك وأما الفرية بالفاء أولا فهى الكذبة (وقوله نحو حجة وحجج) الحجة بكسر الحاء السنة والحجج السنون قال تعالى : ثمانى حجج .أى سنين والحجة بالفتح حج البيت والحجة بالضم هى التى يقيمها الانسان فى الخصومة لسلطان والبرهان (وقد يجىء جمعه) (قول المكودى لحية الخ) اللحية معلومة وأما الحلية فهى الصفة وقيل حلية السيف (نحو فى رام ذو اضطراد فعله) (قول المكودى ورماة) أصله رمية بفتح الياء تقول تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار رماة وقضاة لقول الناظم : من واو أو ياء بتحريك أصل * ألفا أبدل الخ (وقوله نحو واد) هذا محترز قوله صفة وأصله وادى بياء ولا معنى لاعتراض بعضهم عليه بقوله صوابه أ يمثل بجاهل وحاتم (وقوله نحو ضاربة) تمثيله بضاربة غير ظاهر لأن كلامنا فى معتل اللام فهو خارج بما خرج به ضارب والأولى التمثيل برامية وغازية وقاضية (وقوله نحو صاهل) هذا أيضا خارج بما خرج به ضارب لأنه غير معتل اللام والأولى التمثيل بنحو أسد ضار إذ أصله ضارى (وقوله يدل عليه اطراد) فالتقدير حينئذ فعلة ذو اطراد اطرد فى نحو رام والذى أحوجه الى هـذا أن اطراد مضاف اليه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فكذلك معموله والحق ان فى نحو متعلق باطراد قطعا ويجاب عن التقديم على المضاف بأنهم يتوسعون فى الظروف

---

(١) لعل هنا سقطا تقديره بمد زائد قبل لامه الذى فقد اعلالا وعدم الخ ثم قوله وعدم تضعيف الخ يعنى ان كان المد ألفا فيشترط أن لا يكون الألف مضاعفا اه .

(وشاع نحو كامل وكمله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد فى وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل وفهمت هـذه الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة والمعتل الفاء نحو وارث وورثة والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بار وبررة وأما المعتل اللام فقد تقدم انه مضموم الفاء وأرادهنا بالشياع الاطراد ثم قال : (فعلى لوصف كقتيل) من أمثلة جمع الكثرة فعلى مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو مطرد فى وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ماأشبهه فى المعنى وان لم يكن من باب فعيل المذكور واليه اشار بقوله :

(وزمن * وهالك وميت به قمن) يعنى ان هذه الاوزان الثلاثة وهى فعل وفاعل وفيعل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها فى المعنى لفعيل المذكور فى الدلالة على الهلاك والتوجع وفعلى مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قمن أى حقيق وينبغى أن يضبط قمن بفتح الميم لكونه خبرا عن أكثر من اثنين فان قمنا المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال : (لفعل اسما صح لاما فعله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد فى فعل بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دب ودببة واحترز بقوله اسما من الصفة نحو حلو وبقوله صح لاما من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شىء من ذلك على فعلة وقد يجمع على غير فعل المضموم الفاء واليه أشار بقوله : (والوضع فى فعل وفعل قلله) يعنى انه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فمن الاول زوج وزوجة ومن الثانى قرد وقردة ومعنى قلله أى الوضع قلل جمع فعل على فعلة وفهم منه اطراده فى فعل بضم الفاء وفعلة مبتدأ وخبره لفعل واسما حال من فعل وصح فى موضع الصفة لاسم ولاما تمييز أى صح لامه والوضع مبتدأ وخبره قلله والهاء فى قلله عائدة على الجمع ثم قال :

(وفعل لفاعـل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد فى فاعل وفاعلة بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط وفعل مبتدأ وخبره الفاعل وفاعلة ووصفين حال من فاعل وفاعلة ثم ان المذكر من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعال بزيادة الف بعد العين واليه أشار بقوله : (ومثله الفعال فيما ذكرا) يعنى ان ماذكر من الوصفين يجمع على فعال بزيادة ألف على فعل فتقول رجال ضراب وصوام ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيآن جمعين لمعتل اللام فقال : (وذان فى المعل لاما ندرا) ومثال فعل فى المعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغزاء وسار وسراء وفهم من قوله ندرا أن ذلك انما يطرد فى الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء فى مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذان مبتدأ وخبره ندرا والألف ندرا ضمير عائد على ذان وفى المعل متعلق بندر ثم قال :

والمجرورات لاسيما فى الضرورة (وشاع نحو كامل وكمله) (قول كدى نحو خائن) الخائن اسم فاعل من خان وهو ضد الأمين والبار المطيع (وقوله فقد تقدم) أى فى قوله فى نحو رام (وقوله وأراد هنا بالشياع الخ) مثله فى الاشمونى والمراد مصلحا للنظم بقوله : كذاك نحو كامل وكمله . ويكون التشبيه فى الاطراد والحق أن الشيوع على حقيقته كما عبر به الموضح أيضا لان نحو عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على فعلة فكيف يكون مطردا ومثل كامل وكملة حافظ وحفظة (فعلى لوصف كقتيل) (قول المكودى دال على هلاك او توجع) تبع فى هذه العبارة المرادى التابع للشارح والاولى أن يقول دال على آفة كما فى التوضيح لان من جملة ما يجمع على فعلى سكران وأحمق ولا يدخل واحد منهما تحت الهلاك والتوجع (وزمن وهالك) الزمن هو الذى لا يستطيع القيام وهو المسمى بالزحاف نسأل الله السلامة والعافية (قول المكودى وينبغى أن يضبط الخ) بل لاحاجة لهذا والحق ان قمن بكسر الميم وله احتمالان أحدهما أن تقول ان زمن مبتدأ وقمن خبره وهالك وميت كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما لدلالة خبر زمن عليه والثانى أن تقول ان زمن وهالك بالجر معطوفان على قتيل وأماميت فهو بالرفع مستأنف مبتدأ وقمن خبره (لفعل اسما صح لاما فعله) (قول كدى نحو درج) بضم الدال المهملة صندوق صغير تضع فيه العروس ماتحتاج له من مكحلة وزينة (وقوله نحو كوز وكوزة الخ) الكوز بضم الكاف اناء معد للشرب معلوم والكوز بفتح الكاف الشرب بالكوز (وقوله نحو دب الخ) الدب بضم الدال المهملة وعاء يجعل فيه النساء مغازلهن وهو المسمى بالفلكة ودببة الجمع لا يجوز فيه الادغام لانه مثل كلل الآتى فى كلام المصنف (وقوله نحو حلو) الصواب تمثيله بمر وغمر لان حلوا معتل اللام فهو محترز الصحيح اللام (وفعل الفاعل) (قول المـكودى بشرط صحة لامهما) هذا مأخوذ من قوله وذان فى المعل لاما ندرا (ومثله الفعال) (قول المـكودى يعنى ان ماذكر الخ) اعترضه يس بأن كلامه يقتضى أن فعال بالالف يكون جمعا للمذكر والمؤنث معا ومثله فى الهوارى مع أنه انما يكون جمعا للمذكر (قلت) اعتراض يس لا يرد إلا لو قرأنا ذكر فى قول المـكودى يعنى أن ماذكر بكاف مكسورة مخففة من الذكر والصواب أن الـكاف مكسورة

(فعل وفعلة فعال لهما) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد فى فعل وفعلة وفهم من اطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب الا انه قليل فيما عينه الياء والى ذلك أشار بقوله : (وقل فيما عينه اليا منهما) يعنى ان فعالا قليل فيما عينه ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف وفعل وفعلة مبتدأ وفعال مبتدأ ثان ولهما خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقل وما موصولة واقعة على فعل وفعلة وعينه مبتدأ واليا خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء فى عينه ثم قال : (وفعل ايضا له فعال)

يعنى ان فعالا يطرد فى فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار اليهما بقوله :

(مالم يكن فى لامه اعتلال * أو يك مضعفا) يعنى أن فعلا لا يجمع على فعال اذا كان معتل اللام نحو فتى او مضاعفا نحو طلل وأطلق فى فعل وهو مقيد بأن يكون اسما احترازا من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال وفعل مبتدأ وأيضا مصدر وفعال مبتدأ وخبره له والجملة خبر المبتدأ الاول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفى لامه خبرها أويك معطوف على يكن ثم قال : (ومثل فعل * ذو التا)

يعنى ان فعلة يطرد أيضا فى جمعه فعال نحو رقبة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل انه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام وذو التاء مبتدأ وخبره مثل فعل ثم قال : (وفعل مع فعل فاقبل) يعنى ان فعالا يطرد فى فعل بكسر الفاء وسكون العين وفى فعل بضم الفاء وسكون العين فالاول نحو قدح وقداح والثانى نحو رمح ورماح وفعل معطوف على ذو التاء ثم قال :

(وفى فعيل وصف فاعل ورد * كذاك فى أنثاه أيضا اطرد)

أى يطرد فعال أيضا فى فعيل ومؤنثه فعيلة اذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز به من فعيل اسما نحو قضيب ومن فعيل بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال وفى فعيل متعلق بورد ووصف حال من فعيل وكذاك متعلق باطرد وكذا فى أنثاه ثم قال :

(وشاع فى وصف على فعلانا * أو أنثييه أو على فعلانا * ومثله فعلانة)

يعنى ان فعالا المذكور شاع أى كثر فى فعلان نحو ندمان وندام والمراد بأنثييه فعلانة نحو ندمانة وندام وفعلى نحو غضبى وغضاب اوعلى فعلان يعنى بضم الفاء نحو خمصان وخماص ومثله أى مثل فعلان بضم الفاء فعلانة بضمها ايضا وهو مؤنثه نحو خمصانة وخماص فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنا ثمانية يطرد فيها وهى فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعيل وفعيلة وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهى فعلان وفعلانة وفعلى وفعلان وفعلانة ثم قال : (والزمه فى * نحو طويل وطويلة تفى) أى والزم فعالا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطويلة وطوال والمراد بلزوم فعال فيهما انهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير وفهم من تخصيصهما بذلك أن ما عداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره واعراب البيتين واضح ثم قال : (وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا)

من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد فى فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول وفهم من قوله يخص انه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفهم من قوله غالبا انه قد يجمع فى الكثرة على غير فعول قليلا ومن ذلك قولهم نمر ونمار وأنمار وفعل مبتدأ ويخص خبره وهو مضارع مبنى للمفعول وبفعول متعلق به وغالبا حال من الضمير المستتر فى يخص ثم قال :

مشددة من التذكير ضد التأنيث كما هو فى النظم وكيف يمكن الاعتراض عليه مع تصريحه فى التوطئة بالمراد حيث قال ثم ان المذكر الخ (فعل وفعلة) (قول المكودى وخدلة وخدال الخ) الخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة المرأة الممتلئة الذراعين والساقين ثم ان قول المصنف وقل فيما عينه الخ لا مفهوم له بل كذلك يقال فيما فاؤه ياء نحو يعر بفتح الياء وسكون العين وهو الجدى يربط فى الزبية ليقع الأسد فيها (وفعل ايضا له فعال) أطلق المصنف فى فعل وظاهره لا فرق بين أن يكون اسما أو صفة فانه يجمع على فعال وليس كذلك بل محل جمعه اذا كان اسما وأما اذا كان صفة نحو بطل فلا يجمع ولو قال المصنف وفعل اسما له فعال لأفاد ذلك ويقرأ اسما بهمزة قطعية (قول المكودى نحو فتى) الفتى هو الشاب والطلل ما شخص وبقى من من آثار الديار والطلل المطر القليل (وفى فعيل وصف) بشرط صحة اللام احترازا من نحو غنى وولى (قول كدى وكذاك متعلق باطرد) الظاهر انه صفة لمحذوف مفعول مطلق والتقدير اطرد اطرادا مثل الاطراد السابق (وشاع فى وصف فاعل) (قول المكودى نحو ندمانة الخ) اعلم أن ندمان له مؤنثان ندمانة وندمى فان كان من الندم فلا تقول فى مؤنثه الا ندمانة وان كان من المنادمة اذا اجتمعوا على شرب الخمر أو غيره فتقول ندمى (وقوله نحو خمصان الخ) الخمصان ضامر البطن وخاليه من الجوع ومنه الحديث: لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا. (والزمه * فى نحو طويل) لم يوجد فى كلام العرب الا ألفاظ ثلاثة طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أى صائب قاله ابن جنى (قول المكودى قد يجمع على غيره) وذلك نحو كريم فيقال شريف وشرفاء وشراف وأشراف (تفى) أى تفى بما استعملته العرب ثم ان القياس حذف الياء من تفى لانه مجزوم فى جواب الامر وأجيب بان الياء للاشباع لا للاعراب (وبفعول فعل نحو كبد) (قول المكودى ونمر ونمور الخ) النمر حيوان

(كذاك يطرد * فى فعل اسما مطلق الفا) يعنى أن فعولا يطرد أيضا فى فعل بفتح الفاء وكسرها وضمها نحو فلس وفلوس وجند وجنود وضرس وضروس واحترز بقوله اسما من الوصف نحو صعب وحلو وخدن فلا يجمع شىء من ذلك على فعول والفاعل بيطرد ضمير عائد على فعول وفى فعل متعلق بيطرد واسما ومطلق الفا حالان من فعل ثم قال : (وفعل * له) أى له مفعول ولم يقيده باطراد فعلم منه انه محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ وله خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير فى له عائد على الاول تقديره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خبرا عن فعل ولا حذف والضمير فى له عائد على فعول والتقدير وفعل لفعول أى من المفردات التى تجمع على فعول ويحتمل أن يكون فعل معطوفا على فعل الاول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر فعل ثم استأنف فقال له وللفعال فعلان فيكون قد شرك بين فعل وفعال فى الجمع على فعلان وقد جاء جمع فعل على فعلان نحو فتى وفتيان واخ وأخوان ثم قال : (وللفعال فعلان حصل) من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وسكون العين وهو مطرد فى اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم فى أول الباب انه يطرد فى فعل نحو صرد وصردان وفعلان مبتدأ وخبره حصل وللفعال متعلق بحصل ثم قال : (وشاع فى حوت وقاع مع ما * ضاهاهما وقل فى غيرهما)

يعنى أنه كثر فعلان فى فعل المضموم الفاء الواوى العين نحو حوت وحيتان وما أشبه ذلك نحو عود وعيدان وفى فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان ثم نبه على قلة فعلان المذكور فى غير الوزنين المذكورين فقال وقل فى غيرهما فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظليم وظلمان وخروف وخرفان وصبى وصبيان ثم قال :

(وفعلا اسما وفعيلا وفعل * غير معل العين فعلان شمل)

من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مطرد فى اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن وبطنان وسقب وسقبان أو على فعيل نحو رغيف ورغفان وقضيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو ذكر وذكران وجمل وجملان واحترز بقوله اسما من الصفة نحو سهل وظريف وبطل وبغير معل العين من المعتل العين نحو قاع فلا يجمع شىء من ذلك على فعلان وفعلان مبتدأ وخبره شمل

صورته كالاسد وهو أصغر منه يفترس كما يفترس الاسد والوعل وهو المسمى بتيس الجبل قالوا اذا شم المعز بوله أصابه خلل فى عقله قال السيوطى نقلا عن ابن هشام فى الحواشى عبارة الناظم فاسدة اذ فيها الجمع بين الخصوصية والغلبية وهما متنافيان ولا جواب له قلت الظاهر أنه لاتنافى لأن المراد أن الغالب فى الاوزان التى على وزن فعل أن لا تجمع على فعول ومن غير الغالب أن يكون هناك على وزن فعل ولا يختص به ولعل هذا مراد بعض الشراح بقوله لاتنافى بل هو مثل قوله سابقا : وبعد لولا غالبا حذف الخبر. حتم... وان كان بين المحلين فرق (كذاك يطرد فى فعل) (قول المكودى وضرس وضروس) والضرس معلوم (١) وأما الطرس بالطاء فهو ما يتقى به من الحر وغيره (وقوله وخدن) الخدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة يطلق على الصاحب الصديق الذى يقيك بنفسه ظاهرا وباطنا ويطلق أيضا على الذى يزنى بالمرأة فى السر ويجمع على أخدان ومنه قوله تعالى : ولا متخذى أخدان . (وفعل * له) (قول المكودى فعلم أنه محفوظ الخ) تبع فى هذا الشارح والحكم فى نفسه صحيح كما فى شرح الكافية لكن الذى يؤخذ من كلام المصنف هو الاطراد لانه عبر باللام فى له وهى تؤذن بالاطراد كما هى قاعدته سابقا ولاحقا (وقوله وشجن وشجون) الشجن هو الحاجة حيث كانت والشجن الحزن أيضا لكنه غير مراد هنا لان جمع هذا أشجان (وللفعال فعلان) (قول المكودى وقد تقدم فى أول الباب) أى فى قوله وغالبا أغناهم الخ (وشاع فى حوت) (قول المكودى نحو حوت وحيتان الخ) أصله حوتان فوقعت واو ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء كما فى ميزان (وقوله نحو عود الخ) اسم للجمل المسن والقاع الارض المستوية وعينه واو بدليل أقواع وأما قيعان فأصله قوعان ففعل به ما مر فى حيتان (وقوله صنو وصنوان) الصنو فرع يخرج من أصله الشجرة وهو المسمى فى العرف بالربيت وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للعنقود ويفرق بين المثنى والجمع بأن الجمع ينون فيه النون والمثنى يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا (وقوله وظليم الخ) الظليم ذكر النعام وجمعه فعلان بكسر الفاء وضمها والخروف الذكر من ولد الضأن والمسموع من ذلك تسعة ألفاظ انظرها فى التصريح (وفعلا اسما) (قول كذى نحو بطن الخ) البطن جوف كل شى والسقب بالباء آخر الحرف الذكر من ولد الناقة وفى بعض النسخ وسقف بفاء آخر الحروف بدل سقب بالباء (وقوله وحمل وحملان) بالحاء المهملة والحمل بفتحتين اسم للخروف من ولد الضأن الذى قدر على الرعى والجذع من ولد الضأن أيضا والانثى خروفة وفى بعض النسخ جمل بالجيم بدل حمل بالحاء (وقوله واحترز بقوله اسما الخ) لما ذكر ثلاثة أمثلة علمنا أن قول المصنف اسما شرط فى الثلاثة فيكون من الحذف من الاخيرين لدلالة الاول عليه هذا ان قرأنا اسما بكسر الهمزة مفردا ويصح أن يكون بفتح الهمزة جمعا قصر

---

(١) هذا معنى الترس بالتاء المثناة فوق وأما بالطاء فهو الصحيفة وحرر اه .

وفعلا مفعول مقدم بشمل واسما حال من فعلان وفعيلا وفعل معطوفان على فعلا وغير معل العين حال من فعل ثم قال :

(ولكريم وبخيل فعلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدودا مضموم الفاء مفتوح العين وهو مطرد فى فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء وبخيل وبخلاء وفهم من تمثيله بالمثالين أن صفة المدح والذم سيان فى ذلك وفهم منه أيضا التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال : (كذا لماضاهاهما قد جعلا) يعنى أن ماشابه كريما وبخيلا يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ماشابههما فى اللفظ نحو ظريف وشريف لتعميم الحكم فى جميع ذلك والآخر أن يكون ماشابههما فى المعنى وان لم يشابه فى اللفظ فيشمل نحو صالح وصلحاء وعاقل وعقلاء لشبههما بكريم فى الدلالة على صفة المدح لا فى الوزن وفعلا مبتدأ وخبره فى المجرور قبله ولما متعلق بجعلا ومعنى ماضاهاهما شابههما وما موصولة وصلتها ضاهاهما والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر فى ضاهاهما ولما كان قوله ولكريم وبخيل يوهم أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحا كان أو معتل اللام أو مضاعفا أخرج المعتل اللام والمضاعف بقوله :

(وناب عنه أفعلاء فى المعل * لاما ومضعف)

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء وينوب عن فعلاء فى المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو ولى وأولياء وغنى وأغنياء والمضاعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء ونبه بقوله : (وغير ذاك قل) على ماجاء من أفعلاء من غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصباء وهين وأهوناء وصديق وأصدقاء على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملا لما ذكراه ولاتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم سرى وسرواء وتقى وتقواء وسخى وسخواء فذاك على هذا اشارة للحكم السابق وأفعلاء فاعل بناب وعنه وفى المعل متعلقان بناب ولاما تمييز ومضعف معطوف على المعل وغير ذاك قل جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر ثم قال :

(فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله)

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد فى اسم على فوعل نحو جوهر وجواهر وعلى فاعل بفتح العين نحو طابق وطوابق أو على فعلاء

ضرورة وهو حال من الاوزان الثلاثة قدم على بعض صاحبه وحينئذ فلاحذف وأما قوله غير معل العين فهو راجع للثلاثة ولو أراد المصنف السلامة من الابهام لقال : فعلان لاسم عينه غير معل * بوزن فعل أو فعيل أو فعل

(وقوله وفعلا مفعول مقدم الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ولاجواب له هنا إلا الضرورة (ولكريم) (قول المكودى ولامعتل اللام) كما يؤخذ من المثالين هنا يؤخذ من قوله بعد وناب عنه أفعلاء الخ إلا أنه يجب استثناء نحو طويل من هذا لانه ص أنه يجمع على فعال وكأنه استغنى عن استثنائه لانه ص فى قوله والزمه فى نحو طويل الخ (كذا لماضاهاهما) (قول المكودى والآخر أن يكون الخ) هذا الوجه هو الصواب وهو الذى فى التوضيح ولا ينبغى العدول عنه فيكون المراد بالمضاهاة الشبه فى المعنى وان لم يشابه فى الوزن وأحرى اذا كان الشبه فيهما معا وأما ان كان الشبه فى الوزن فقط كقتيل وجريح فلا يجمع على فعلاء فالاقسام ثلاثة (وقوله ولما متعلق بجعلا) الحق انه مفعول ثان بجعلا ومفعوله الاول النائب عن الفاعل بجعلا وكذا مفعول مطلق صفة لمحذوف والتقدير قد جعل فعلاء للوزن الذى أشبه كريما وبخيلا فى المعنى جعلا مثل الجعل السابق وهو الاطراد (وقوله يوهم أن فعلاء الخ) هذا سبق قلم لان الناظم أتى ببخيل وكريم وهما صحيحا اللام غير مضعفين فكيف يمكن الايهام والصواب أن هذا فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له أنت ذكرت أن فعيلا ان كان صحيحا غير مضعف يجمع على فعلاء فان كان معتلا أو مضعفا على أى شئ يجمع فأجاب بقوله وناب عنه أفعلاء وانما قالوا بالنيابة لان المضعف اذا جمع على فعلاء كشدداء اجتمع مثلان من غير ادغام لخصوص فعلاء بالاسماء فيؤدى الى الثقل فاجتنب فعلاء وأتى بنائبه وهو أفعلاء وأما المعل اللام نحو غنى فلو قيل فيه أغنياء للزم أن يقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فيجتمع ألفان فيحذف أحدهما فتختل الكلمة لكن فى هذا التعليل نظر لان حرف العلة اذا وقع بعده ألف لا تقلب ألفا واذا بطلت العلة بطل كون أفعلاء نائبا فى المعل عن فعلاء وصار انما هو وزن مستقل أصلى (وغير ذاك قل) (قول المكودى نحو نصيب الخ) مثله فى التوضيح وفى التمثيل به نظر لأنه اسم وكلامنا فى الصفة وعلى الاحتمال الاول تكون الاشارة عائدة على شيئين المعل أو المضعف والتقدير وغير المعل لاما والمضعف قل كأنه قال وورود أفعلاء لغير المعل والمضعف قليل وانما أفرد الاشارة باعتبار الحكم لان المعل والمضعف لما كان حكمهما واحدا صارا كأنهما شئ واحد وأصل هين هيون اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون الخ وعلى الاحتمال الاول الذى للمكودى تكون الاشارة لجنس الحكم فيصدق بحكم فعلاء وبحكم أفعلاء وهذا الاحتمال هو الظاهر والسرى السيد الشريف ومنه قوله تعالى : قد جعل ربك تحتك سريا . وقيل السرى النهر الصغير والسمى قرين الشخص وقيل الذى سمى باسمه مطلقا ويوجد فى بعض النسخ سخى بدل سمى والسخى ضد البخيل (فواعل لفوعل وفاعل) (قول المكودى نحو طابق الخ) بفتح

نحوقاصعاء وقواصع أوعلى وزن فاعل اسما نحو كاهل وكواهل أوعلى وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أوعلى فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل أوعلى وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وقد شذ فواعل جمعا لفاعل صفة لمذكر عاقل والى ذلك أشار بقوله : (وشذ فى الفارس مع ماماثله) أى شذ فواعل فى جمع فارس قالوا فوارس والمراد بماماثله سابق وسوابق وناكس ونواكس وداجن ودواجن واعراب البيت واضح ثم قال :

(وبفعائل اجمعن فعاله * وشبهه ذاتاء أومزاله)

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكون جمعا لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التى ذكرها نحو سحابة وسحائب وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان أخر كلها بالتاء فعالة بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل وفعالة بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف لانه شبيه بفعالة فى كون ثالثه مدة وكذا فعولة نحو حمولة وحمائل وفهم من قوله ذاتاء أومزاله خمسة أوزان أخر وهى فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل وفعال بكسرها نحو شمال وشمائل وفعال بضمها نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول فى جمعها سعائد ويشترط فى الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة وفى قوله وشبهه ذاتاء أومزاله اشعار بذلك وبفعائل متعلق باجمعن وفعالة مفعول به وشبهه معطوف عليه وذاتاء حال من شبهه أومزاله معطوف على ذاتاء والهاء فى مزاله هاء الضمير وهو عائد على التاء وذكر لان حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على فعاله والتقدير ذاتاء أومزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذاتاء أو وزنا مزالة منه ويحتمل أن يكون مزالة معطوفا على محذوف تقديره ذاتاء ثابتة أومزالة وهو أظهر ثم قال :

(وبالفعالى والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا)

من أمثلة جمع الكثرة الفعالى بالكسر والفعالى بالفتح ويطردان فى فعلاء ممدودا بفتح الفاء وسكون العين اسما كصحراء وصحارى وصحارى ووصفا كعذراء وعذارى وعذارى وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين وفهم من قوله والقيس اتبعا ان عذراء مقيس على صحراء واعراب

الباء اسم لطابق الشاة وغيرها وقيل هو الآجرة الكبيرة (وقوله نحو قاصعاء) أحد أسماء جحر اليربوع الثلاثة المارة (وقوله نحو كاهل) ذكر فى القاموس فى الكاهل أقوالا أولاها انه مجمع الكتفين وصاهل صفة لفرس (وقوله وفاطمة) عطفه على ضاربة فيؤخذ منه أنه صفة من فطمت المرأة ولدها عن الرضاع والحق انه لا يشترط فى فاعلة كونه صفة بل يكون اسما كفاطمة أيضا فهو اسم امرأة (وشذ فى الفارس) (قول المكودى وناكس الخ) الناكس المطأطئ والخافض رأسه والفارس راكب الفرس أوصاحبه (وقوله وداجن الخ) الداجن فى الأصل الشاة أوغيرها من كل ماهو فى الأصل يألف البيوت ويلتقط الطعام ويكون وصفا للعاقل يقال رجل داجن أى مقيم بمكان وباعتبار كونه وصفا للمذكر العاقل مثل به المكودى هنا فيسقط اعتراض من قال الصواب عدم التمثيل به لانه غير عاقل (وبفعائل اجمعن فعاله) (قول المكودى نحو سحابة) السحابة هى القطعة من الغيم (وقوله نحو ذؤابة) الذؤابة بالهمز قطعة من الشعر المرسل الواصل الى الأذن وقيل شعر الناصية وأصل جمعه ذءائب بهمزتين فأبدلوا الهمزة الأولى واوا كراهية اجتماع مثلين بينهما حاجز وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته (وقوله نحو حمولة) هى الإبل التى تحمل وكذا ما حمل عليه من حمار أوغيره كان عليه حمل أم لا والحمل بفتح الحاء ما كان فى بطن أوعلى رأس شجرة والحمل بالكسر ما كان على ظهر أورأس شجر أيضا فما كان فى بطن يقال له حمل بالفتح فقط وما كان على ظهر حمل بالكسر فقط وما كان على رأس شجر فيهما (وقوله نحو شمال) الشمال بفتح الشين ريح تأتى من القبلة تسمى ريح الشرقية وشمال بالكسر الجارحة ضد اليمين ويطلق المكسور على الطبيعة والخلق بضم اللام وما ألطف قول ابن الجوزى يمدح الشمائل للامام الترمذى :

أخلاى ان شط الحبيب وربعه * وعز تلاقيه وناءت منازله

وفاتكم أن تنظروه بعينكم * فما فاتكم بالسمع هذى شمائله

(وقوله وهو عائد على ذاتاء الخ) هكذا فى غالب النسخ بزيادة ذا قبل تاء وهى سبق قلم لانه غير ملائم لما بعده والصواب ما فى بعض النسخ وهو عائد على تاء باسقاط ذا وبه يستقيم ما بعده (وقوله يجوز تذكيرها الخ) أى باعتبارين مختلفين فان راعيت كونه كلمة أنثت ضمير الحرف وان راعيت كونه لفظا ذكرته (وبالفعالى والفعالى جمعا * صحراء) اذا أردت جمع صحراء قلت صحارى بياء مشددة لانك تدخل بين الحاء والراء ألفا وتكسر الراء التى بعد ألف الجمع كما تفعل ذلك بعد ألف الجمع فى كل موضع كمساجد فتقلب الألف التى بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتقلب الهمزة الثانية ياء أيضا ثم تدغم الأولى فيها ثم خففوا بحذف إحدى الياءين فمن حذف الثانية قال الصحارى بالكسر ومن حذف الأولى قال الصحارى بالفتح تنبيها على أن الباقية علامة التأنيث وتقدم ما يطلق عليه صحراء عند قوله وما كصحراء الخ والعذراء البكر التى لازالت بخاتم ربها (قال المكودى وفهم من قوله والقيس الخ) الحكم الذى ذكر وهو قياس عذراء على صحراء صحيح فى نفسه لان صحراء اسم

البيت واضح ثم قال : (واجعل فعالى لغير ذى نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب)

من أمثلة جمع الكثرة فعالى بتشديد الياء وهو مقيس فى كل اسم ثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسى وكراسى واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو بصرى ويعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء المشددة وبقاء دلالة الاسم على المنسوب اليه وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ماوضع بالياء المشددة نحو كرسى وما أصله النسب وكثر استعمال ماهى فيه حتى صار النسب منسيا كقولهم مهرى فانه فى الأصل منسوب الى مهرة وهى قبيلة باليمن وفعالى مفعول أول باجعل ولغير فى موضع المفعول الثانى وجدد فى موضع الصفة لنسب وتتبع مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير واجعل فعالى جمعا لغير صاحب نسب مجدد توافق كلام العرب ثم قال :

(وبفعالل وشبهه انطقا * فى جمع مافوق الثلاثة ارتقى * من غير مامضى)

المراد بشبه فعالل ما كان على شكله فى كون ثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ياء وشمل مفاعل وفياعل وفعاول وفواعل وفعاعيل ومفاعيل وشمل قوله مافوق الثلاثة ارتقى مازاد على الثلاثة بحرف أصلى وهو الرباعى كجعفر والخماسى كسفرجل وما زاد على الثلاثة كجهور وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعالل من المزيد المذكور فى الباب كاحمر ورام وكاهل وفوعل وفاعل كجهور وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثناها بقوله من غير مامضى يعنى من غير مامضى ذكره فى هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعالل رباعى وزائد على الأربعة فأما الرباعى فلا اشكال فى جمعه على فعالل أصلى نحو جعفر وجعافر أو مزيد نحو أحمد وأحامد وأما الزائد على الأربعة فخماسى الأصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار الى الخماسى الأصول بقوله :

(ومن خماسى * جرد الآخر انف بالقياس)

يعنى انك اذا جمعت الخماسى المجرد من الزوائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول فى سفرجل سفارج وفى قرطعب قراطع وفهم من قوله بالقياس أن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى الا على استكراه كما ذكره سيبويه وبفعالل متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة وفى جمع متعلق أيضا بانطقا وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى ومن غير فى موضع نصب على الحال من ما والآخر مفعول بانف ومعنى انف احذف ومن خماسى متعلق بانف وكذلك بالقياس وجرد فى موضع الصفة لخماسى ثم ان من الخماسى الأصول إن كان رابعه شبيها بالمزيد جاز حذفه وابقاء الأخير والى ذلك أشار بقوله :

وعذراء صفة والصفة فرع عن الاسم لكن لا يؤخذ من النظم أصلا بل المأخوذ منه انه يجوز القياس على صحراء وعذراء معا وهل أحدهما مقيس على الآخر يبقى ماهو أعم والقيس مصدر قاس قيسا وقياسا وقال بعض بل يؤخذ ما قال المكودى من المصنف بان تقرأ القيس بالنصب مفعول مقدم باتبع وأتبع بفتح الهمزة وفاعل أتبع ضمير عائد على عذراء وهذا لا يصح لان أتبع فى كلام المصنف بهمزة الوصل فهو فعل أمر قطعا ولو كان ماضيا لقطعت الهمزة : (واجعل فعالى) (قول كدى فى كل اسم ثلاثى الخ) هذه القيود مأخوذة من المثال الذى هو كرسى (وقوله وبقاء دلالة الاسم الخ) نحو قرشى بياء النسب فلو حذفتها وقلت قريش بقى مايدل لفظه مطابقة على المنسوب اليه الذين هم قريش ﴿فان قلت﴾ يرد على ذلك بصرى بكسر الباء نسبة الى بصرة بفتحها لانك لو حذفت الياء لم يدل على لفظ المنسوب اليه وهو بصرة ﴿قلت﴾ التاء حذفت لأجل الياء فاذا زالت الياء رجعت التاء وفتحت الباء (وقوله وشمل نوعين الخ) أى لان القضية السالبة تصدق بنفى الموضوع إذ قوله لغير ذى نسب جدد صادق بما اذا لم تكن الياء للنسب أصلا فضلا أن يكون مجردا أو غير مجرد كالكرسى وهى الصورة الأولى وصادق بما اذا كانت فى الأصل للنسب لكنه غير مجدد الآن وغير معتبر بل صار نسيا منسيا وهى الصورة الثانية (وقوله الى مهرة وهى قبيلة باليمن) فكثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل (وبفعالل وشبهه) (قول المكودى وفواعل الخ) هكذا فى بعض النسخ بزيادة فواعل مع انه قدمر فى قوله فواعل الخ (وقوله كجعفر الخ) هو فى اللغة اسم للنهر الصغير ويطلق على النهر الكبير المتسع ثم صار علما على رجل وقدمر فى العلم (وقوله كجهور) فى غالب النسخ بتقديم الهاء على الواو وهو رافع الصوت الجوهرى جهر بالقول رفع صوته ورجل جوهرى الصوت عاليه ويقال جهر بالضم أيضا وفى بعض النسخ جوهر بتقديم الواو على الهاء وهى غير ظاهرة لان فوعل مر فى قوله فواعل لفوعل الخ (وقوله وفدوكس) اسم للاسد ثم التمثيل به هنا غير ظاهر لان الكلام فى زيادة الثلاثى وفدوكس من مزيد الرباعى وسيأتى فى قوله وزائد العادى الرباعى احذفه كذا قيل والحق ان كلام المصنف هنا مجمل كالترجمة يصدق بالجميع وما بعده تفصيل له (ومن خماسى جرد) (قول كدى قرطعب الخ) القرطعب بكسر القاف وفتح الراء وسكون الطاء الذى لا يكسب شيئا قليلا ولا كثيرا ويطلق على الحقير من كل شىء (وقوله وفهم من قوله بالقياس الخ) معنى الاستكراه الذى ذكره المكودى الضرورة بمعنى أنهم لا يتكلمون بالجمع الذى حذف

(والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف ما به تم العدد)

يعني ان الحرف الرابع في الخماسي الأصول إذا كان شبيها بالحرف الزائد وان لم يكن زائدا جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كالنون من خدرنق وما كان شبيها بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فانه شبيه بالتاء لاشترا كهما في المخرج فتقول خدارن وخدارق وفرازد وفرازق وفهم من قوله قد يحذف أن حذفه أقل من حذف الآخر والرابع مبتدأ والشبيه نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف في موضع خبر المبتدأ ودون متعلق بيحذف وما موصولة وصلتها تم العدد وبه متعلق بتم والضمير العائد على الموصول الهاء في به ثم قال : (وزائد العادي الرباعي احذفه) يعني ان الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف أخرى يحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو مدحرج وفدوكس والخماسي المزيد نحو قبعثرى الا أن الأول يحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مدحرج دحارج وفي فدوكس فداكس والثاني يحذف منه الزائد والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أن الخماسي الأصول يحذف آخره فتقول في جمع قبعثرى قباعث ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فأخرجه بقوله : (ما * لم يك لينا إثره اللذ ختما) واحترز به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شيء لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قراطيس وقناديل وعصافير أما نحو قنديل فلا اشكال فيه لبقاء يائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فيهما ياء للقاعدة المعروفة من التصريف وشمل قوله لينا ما قبله حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة اطلاق اللين على النوعين فتقول غرانيق وفراعين وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كنهور وهبيخ فان الواو والياء تحذف منهما فتقول كناهر وهبايخ وشمل قوله : مالم يك لينا إثره اللذ ختما . ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما كحكم ألف قرطاس فلا يقال في جمعهما مخاتير ومناقيد وانما يقال مخاتر ومناقد وفهم ذلك من قوله قبل وزائد العادي فكلامه في هذا الفصل انما هو في الزائد وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء ان أريد به اسم الفاعل وبفتحها ان أريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره احذفه وهو مضاف الى العادي والرباعي مفعول بالعادي ويجوز أن يكون مضافا اليه وما ظرفية مصدرية ولينا خبر يك وهو مخفف من لين كقولهم في هين هين واسم يك ضمير عائد على الزائد واللذ لغة في الذي وهو مبتدأ وصلته ختما وإثره ظرف وهو خبر اللذ ومفعول ختم محذوف والتقدير مالم يكن الزائد لينا إثره الذي ختم الكلمة بعده ثم قال :

منه حرف أصلي الا إذا كان هنالك موجب كما إذا قيل لهم كيف تجمعون سفرجل فلا بد من الجواب فيقولون سفارج وهذا الحكم الذي ذكره في نفسه صحيح لكنه لا يؤخذ من كلام الناظم قبل بل ربما يؤخذ منه العكس (والرابع الشبيه) هذا تقييد لقوله ومن خماسي جرد (قول المكودي خدرنق) قال الجوهري بفتح الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة العنكبوت والرتيلة التي تكن تحت الحجر (وقوله لاشترا كهما في المخرج) مخرجهما معا طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين (وزائد العادي الرباعي) (قول المكودي نحو مدحرج) اسم فاعل من دحرج إذا كركب شيئا (وقوله نحو قبعثرى) هو العظيم الخلق الكثير الشعر من الابل (مالم يكن لينا) (قول المكودي المعرفة من التصريف الخ) وهي ان الألف والواو إذا وقعا بعد كسرة قلبا ياء وسيأتي ذلك في قوله :

وياء اقلب ألفا كسرا تلا * أو ياء تصغير بواو ذا افعلا * في آخر ...

لكن عبارته الآتية في الواو توهم ان قلبها ياء بعد الكسرة محله اذا وقع آخرا وليس كذلك فالأحسن العموم الذي تقتضيه عبارته في الكافية إذ قالت على اختلاف نسخها : والواو ان يسكن وما قبل انكسر * فقلبها ياء كميزان اشتهر

(وقوله وشمل قوله لينا الخ) أشار بهذا إلى أن المراد باللين في كلامه خصوص الساكن بدليل اخراج هبيخ وان كان في التوضيح في قوله ان زيد لينا أطلقه على ما يشمل المتحرك ولذا احتاج لزيادة ساكنا (وقوله كالمثل السابقة) الأولى أن يقول كالأمثلة السابقة بلفظ جمع القلة لأنه انما تقدم له ثلاثة أمثلة (وقوله نحو غرنيق) طير من طيور الماء طويل العنق (وقوله نحو كنهور) اسم للسحاب الرقيق ويطلق على السحاب العظيم والهبيخ للغلام السمين الممتلىء لحما (وقوله وشمل قوله مالم يك الخ) قالوا في كلامه تعارض لأنه يؤخذ من قوله هنا وشمل الخ ان ألف مختار ومنقاد زائدتان وصرح بعض بأنهما أصليتان منقلبتان عن أصل وهذا عين التعارض (قات) ويمكن الجواب عنه بأنه قال أولا وشمل الخ أي مع قطع النظر عن معاد الضمير في يك العائد على الزائد ولاشك أن ألف مختار ومنقاد من حروف اللين وثانيا رجع الى التحقيق (وقوله وانما يقال مخاتر الخ) هذا سهو منه رحمه الله لأن جمعهما على ما قال يؤدي الى حذف حرف أصلي وهو الياء في مختار والواو في منقاد المنقلبان ألفا مع بقاء الحرف الزائد وهو التاء في مختار والنون في منقاد وذلك غير معهود والصواب انهما يجمعان على مخاير ومقاود فلا يكونان داخلين هنا أصلا وانما هما داخلان في قوله بعد : والميم أولى من سواه بالبقا . وحذفت التاء لأنها لا تدل على معنى بخلاف الميم (وقوله وأصل منقاد منقيد الخ) صوابه منقود بالواو لأنه من انقاد الذي أصله انقود

(والسين والتا من كمستدع أزل * إذ ببنا الجمع بقاهما مخل)

نهاية ما يصل اليه بناء الجمع أن يكون على بناء مفاعل أو مفاعيل فاذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حذف فان تأتى بحذف بعض وابقاء بعض أبقى من الزوائد ماله مزية وحذف غيره فان تكافآ خير الحاذف فاذا تقرر هذا فى مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع مخل ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول فى جمعه مداع وانما بقيت الميم للمزية التى لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم والى المزية التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله : (والميم أولى من سواه بالبقا) يعنى ان بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين احداهما أن يكون الزائد لغير الالحاق كالنون من منطلق فتقول مطالق بحذف النون وابقاء الميم والأخرى أن يكون الزائد للالحاق نحو مقعنسس فتقول مقاعس خلافا للمبرد فانه يرى أن إبقاء أحد الضعفين أحق من الميم وتشارك الميم فى ذلك الهمزة والياء والى ذلك أشار بقوله :

(والهمز والياء مثله ان سبقا) يعنى أن الهمز والياء مثل الميم فى كونهما أحق بالبقاء ان سبقا للمزية التى لهما بتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى وهى دلالتهما على المتكلم أو الغائب فى الفعل المضارع فتقول فى ألندد ويلندد ألاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة ويدغم أحد الدالين الزائدين فى الآخر والسين والتا مفعول بأزل ومن متعلق بازل وبقاهما مبتدأ وقصره ضرورة ومخل خبره وبينا متعلق بمخل واعراب البيت الآخر واضح ثم قال :

(والياء لا الواو احذف ان جمعت ما * كحيزبون فهو حكم حتما)

يعنى انه يجب ايثار ابقاء الواو فى حيزبون وشبهها كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول فى جمعهما حزابين وعطاميس بحذف الياء وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت فى عصفور حين قلت عصافير وانما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء اذ لا يتمكن بها صيغة الجمع والحيزبون العجوز والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وان جمعت شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(وخيروا فى زائدى سرندى * وكل ما ضاهاه كالعلندى)

وزن سرندى فعنلا بزيادة النون والألف فاذا جمعتها فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سراند وسراد وأصله سرادى وكذلك علندى وعلاند وعلاد وانما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر والسرندى الجرىء على الأمور والعلندى البعير الضخم والواو فى وخيروا عائد على العرب أو على النحويين وفى زائدى على حذف مضاف تقديره وخيروا فى حذف زائدى وكل معطوف على سرندى

(والسين والتا من كمستدع أزل) (قول المكودى فتقول فى جمعه مداع) أى بالتنوين أصله مداعى بياء مشددة غير منونة ففعل به ما فعل بجوار وغواش ولا تبقى الزيادات كلها أو اثنان منها فى الجمع لأن بقاءها يخل ببنية الجمع ولا تحذف الميم والتاء مع بقاء السين فيقال سداع لأنه وزن مهمل وأما سنابل فهو مفاعل لا سفاعل ولا تحذف الميم والسين فيقال تداع لأنه وان كان وزنا موجودا فبقاء الميم أولى من التاء لصدارتها وتحريكها ودلالتها على اسم الفاعل وهو مراده بالمعنى الذى يخص الاسم كما مر فى قوله: وضم ميم زائد قد سبقا. وان كانت الفاء لها معنى فى أول المضارع لكن لا يقاوم الميم (والميم أولى من سواه بالبقا) (قول المكودى يعنى ان بقاء الميم أحق الخ) تبع فى ذلك تعبير الناظم بأولى والذى فى التوضيح وغيره ان بقاء الميم متعين (وقوله كما ذكر) أى فى قوله قبل لأنها تدل على معنى الخ (وقوله مقعنسس) اسم فاعل من اقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد وهو ملحق باحرنجم (وقوله فانه يرى ان ابقاء الخ) فيقال حينئذ قعاسس والخلاف بين المبرد والجمهور مبنى على حرف الالحاق منزل منزلة الحرف الأصلى الملحق به أم لا فذهب المبرد الى الأول وذهب الجمهور الى الثانى (والهمز واليا مثله ان سبقا) (قول المكودى على المتكلم الخ) الأولى على التكلم أو الغيبة وهو الذى يوجد فى بعض نسخه المصححة (وقوله فتقول فى ألندد ويلندد الخ) هما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة الذى لا يرجع للحق قال تعالى : وهو ألد الخصام . (والياء لا الواو احذف) (قول المكودى كعيطموس) القاموس هى تامة الخلق من النساء والنوق وقال غيره من الممتلئة لحما منهما وتطلق على العروس (وقوله اذ لا يتمكن بها صيغة الجمع) بيانه انك إذا أبقيتها اما أن تقول حياز بن أو حيزابن فعلى الأول أن يكون بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أوسطها ليس بلين وعلى الثانى يلزم أن يتقدم على الجمع ثلاثة أحرف وكلا الأمرين لا يصح فلابد من حذفها أيضا فهو عن باب رأى الأمر يقضى (وخيروا فى زائدى سرندى) (قول المكودى لا مزية له على الآخر الخ) بل كل منهما له مزية لكن لما تكافآ تساقطا وبقى الأمر على التخيير فالنون رجحت بالتقدم على الألف والألف رجحت بتقدير الحركات والنون ساكنة والمقدر كالملفوظ به (وقوله الجرىء على الأمور) وقال الجوهرى الشديد وقيل القوى (وقوله البعير الضخم) وقال الجوهرى اسم نبت والغليظ من كل شىء وقيل الذى يعلوك ويغلبك والله أعلم

﴿ التصغير ﴾

انما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها والمصغر ثلاثى وزائد وقد أشار إلى الأول بقوله : (فعيلا اجعل الثلاثى إذا * صغرته نحو قذى فى قذى)

يعنى انك إذا صغرت الاسم الثلاثى ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول فى زيد زييد وفى قذى قذى بادغام ياء التصغير فى لام الكلمة والثلاثى مفعول أول باجعل وفعيلا مفعول ثان ثم أشار الى صيغتى التصغير فيما زاد على الثلاثى فقال :

(فعيعل مع فعيعيل لما * فاق كجعل درهم دريهما)

يعنى انك إذا صغرت الزائد على الثلاثى قلت فعيعل أو فعيعيل ففعيعل للرباعى المجرد نحو جعفر وجعيفر وبرثن وبريثن وفعيعيل للرباعى المزيد الذى قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل أو ألف نحو شملال وشميليل أو واو نحو عصفور وعصيفير وقد يصغر على فعيعيل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتى وفعيعل مبتدأ وخبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أى لما فاق الثلاثى وجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف الى المفعول ودريهما مفعول ثان بجعل ثم قال : (وما به لمنتهى الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل)

يعنى أنه يتوصل فى التصغير الى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به فى التكسير الى فعالل وفعاليل فتقول فى تصغير سفرجل ومستودع وحيزبون ومنطلق سفيرج ومديع وحزيبين ومطيلق وتقول فى نحو سرندى سريند وان شئت قلت سريد وما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهى موصولة وصلتها وصل

﴿ التصغير ﴾

المناسبة بين البابين ذكرها المكودى لاشتراكهما باسقاط الواو فيكون بيانا لمعنى كونهما من باب واحد وفى بعض النسخ ولاشتراكهما بالواو فتكون علة مستقلة قال بعض ومعنى كونهما حينئذ من باب واحد أنهما يغيران اللفظ والمعنى ويردان الشىء الى أصله والعلة الثانية هى ولاشتراكهما وانما أخر التصغير وان كان كل منهما يغير اللفظ والمعنى لأن التكسير أقوى تغييرا من التصغير ولذلك جعل له صيغ كثيرة وأول من تكلم على التصغير الخليل والغرض من التصغير وصف الشىء بكونه صغيرا على وجه الاختصار فقولك رجيل أخصر من قولك رجل حقير مع كون معناهما واحدا وفوائده ست وهى راجعة الى التحقير والتقليل وشروطه أربعة انظر جميع ذلك فى التصريح (فعيلا اجعل الثلاثى) (قول المكودى يعنى انك إذا صغرت الخ) تبع ظاهر عبارة المصنف والحق أن الكلام من باب حذف الارادة أى إذا أردت تصغيره كما فى قوله تعالى : فاذا قرأت القرآن . أى أردت قراءته (وقوله ضممت أوله وفتحت الخ) وجه ضم الأول الحمل على الفعل المبنى للمفعول لشبهه به ووجه الشبه أن المصغر فرع عن المكبر والمبنى للمفعول فرع عن المبنى للفاعل ووجه فتح الثانى حمل ما قبل ياء التصغير على ما قبل ألف التكسير واجتلبت الياء للفرق بين المكبر والمصغر وخصت بالزيادة لأن أولى ما يزاد أحرف المد واجتنبت الواو لثقلها ولم يؤت بالألف وان كانت أخف من الياء لاختصاص جمع التكسير بها ﴿ فان قلت ﴾ لم خص جمع التكسير بالألف والتصغير بالياء ﴿ قلت ﴾ لأن الجمع ثقيل والألف خفيف والتصغير أخف من الجمع والياء ثقيلة فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل (وقوله الذى قبل آخره ياء الخ) وأما إذا كان رباعيا مزيدا فيه غير أحرف المد الثلاثة أو خماسى الأصول فحكمه هو قوله وما به لمنتهى الجمع الخ (وقوله فتقول فى زيد زييد الخ) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل والقذى مايقع فى العين وفى الشراب ويطلق على كل ما يشوش البال (فعيعل مع فعيعيل) (قول المكودى للرباعى المجرد) صوابه للرباعى لا فرق بين كونه مجردا أو مزيدا فالمجرد كما مثل والمزيد كأحمد فانه يقال فيه أحيمد (وقوله وبرثن وبريثن) القاموس برثن على وزن قنفذ الكف مع الأصابع ومخلب الأسد أو هو للسبع كالاصبع للانسان (وقوله شملال) يقال ناقة شملال سريعة المشى (وقوله وسيأتى) فى قوله وجائز تعويض يا قبل الطرف ثم اعلم أنه يؤخذ من قول الناظم هنا فعيعل مع فعيعيل ومن قوله قبل فعيلا ان أبنية التصغير منحصرة فى هذه الأوزان الثلاثة وهو مقتضى وضع الخليل وذلك لأنه مثل بفليس ودريهم ودنينير فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة فقال وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار ولم يتعرض المكودى لاعراب قول الناظم مع فعيعل فقيل متعلق بمحذوف حال من فعيعل وفيه اتيان الحال من المبتدأ وقيل إنه حال من الضمير الذى انتقل للجار والمجرور وفيه ضعف أيضا لأن فيه تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه ومر نظيره مع الحكم فى قوله وندر نحو سعيد مستقرا فى هجر الخ (وما به لمنتهى الجمع وصل) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان كان الوزن حروفه أكثر من حروف فعيل وفعيعيل فكيف العمل فأجاب بقوله وما به الخ (قول المكودى الى فعيعل وفعيعيل الخ) أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد ومثله قوله تعالى : صغت قلوبكما . أى قلباكما وحينئذ فلا اعتراض عليه بقولهم صوابه مثلى بدل أمثلة لأنهما اثنان فعيعل

وبه لمنتهى ومتعلقان بوصل والضمير العائد على الموصول الهاء فى به وبه الثانى والى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال :

(وجائز تعويض يا قبـل الطرف * ان كان بعض الاسم فيهما انحذف)

يعنى انه يجوز أن يعوض من المحذوف ياء قبل الطرف فى باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جائز أن التعويض فى ذلك لا يلزم وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريج وما حذف منه زائد كطاليق ومطيليق والضمير فى قوله فيهما عائد على التكسير والتصغير وجائز خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقبل متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان وانحذف فى موضع خبرها وفيهما متعلق بانحذف ثم قال : (وحائد عن القياس كل ما * خالف فى البابين حكما رسما)

يعنى ان جميع ما أتى فى بابى التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم فى التكسير والتكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه فما جاء على خلاف القياس فى التكسير قولهم فى جمع رهط أراهط وباطل أباطيل وهى ألفاظ كثيرة ومما جاء من ذلك فى التصغير قولهم فى مغرب مغيربان وفى ليلة ليبلية وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكرنا وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفى البابين متعلق بخالف وحكما مفعول بخالف ورسما فى موضع الصفة لحكما * ثم اعلم ان ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب فلا اشكال نحو زييد ورجيل وان فصل بينها وبين حرف الاعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا فى خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله : (لتلو يا التصغير من قبل علم * تأنيث او مدته الفتح انحتم)

يعنى ان الحرف الذى بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهى ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء والمراد بمدة التأنيث الألف التى قبل الهمزة فان المدة ليست علامة للتأنيث وانما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة والألف التى قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فانها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدودة والفتح مبتدأ وانحتم خبره ولتلو متعلق بانحتم ومعنى التلو التالى ومن قبل فى موضع الحال من تلو ومدته معطوف على علم ثم أشار الى الوضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال : (كذاك ما مدة أفعال سبق * أو مد سكران وما به التحق)

يعنى أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدة سكران يجب أيضا فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقى على جمعيته وما سمى به من ذلك فتقول فى تصغير أجمال أجيمال وكذلك فى نحو أفعال إذا سمى به رجل أفيعال والمراد بسكران فعلان الذى مؤنثه فعلى وعلى هـذا نبه بقوله : وما به التحق فتقول فى تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان وتقول فى تصغير عثمان وسرحان عثيمين وسريحين لأنه ليس من باب فعلان الذى مؤنثه فعلى وانما وجب الفتح فى هذه المواضع الخمسة لأن تاء التأنيث وألف التأنيث يستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحا ولم يقولوا فى تصغير أفعال أفيعيل لئلا تتغير صيغة الجمع ولم يقولوا سكيرين لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين كما قالوا فى سرحان سراحين وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول بسبق أو مد سكران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذلك خبر المبتدأ ووهم الشارح فجعل سبق فى موضع الحال من أفعال

وفعيعيل (وقوله وبه ولمنتهى متعلقان الخ) لم يبين النائب عن الفاعل وهو فى المعنى به المقدم وقدمر أن النائب لا يتقدم وتقدم نظير هذا التركيب فى التعجب فى قوله وما به إلى تعجب وصل والحق أن النائب ضمير الوصل المفهوم من وصل والتقدير والحكم أو والحذف الذى وصل الوصل به أى وقع التوصل به لمنتهى الخ (وحائد عن القياس) (قول المكودى فى جمع رهط أراهط) القياس فى جمع القلة أرهط لقوله سابقا لفعل اسما صح عينا أفعل والقياس فى جمع الكثرة رهوط لقوله سابقا كذاك أى فعول يطرد فى فعل اسما مطلق ألفا (وقوله وباطل أباطل) القياس بواطل لأن باطل مثل كاهل النار فى قوله : فواعل لفوعل الخ ثم إنه اعترض كلام المصنف هنا بأنه ترك أوزانا من جموع التكسير مقيسة منها فعيل كعبيد فيقتضى أن مالم يعرمن الأوزان مسموع وليس كذلك (وقوله ان كان حرف اعراب) أى حرفا يقع الاعراب عليه فيكون بحسب العوامل ولا يكون هذا إلا فى تصغير الثلاثى (وقوله فالوجه الكسر) تشبيها بما يقع بعد ألف الجمع (لتلو يا التصغير) هذا تقييد لما يقتضيه قوله فعيعل مع فعيعيل من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير (قول المكودى ودرجة الخ) الدرجة خرقة قيل فيها قطن أو صوف تجعل داخل فرج المرأة أو الناقة لأجل دم الحيض (وقوله وكذلك ما قبل مدة التأنيث الخ) اعلم أن الألف الأولى فى حمراء زائدة للمدة والثانية المقلوبة همزة هى علامة التأنيث إذا علمت هذا فكلام المصنف على حذف مضاف بين مدة والهاء تقديره أو مدة علامته أى التأنيث وكلام المكودى أولا يقتضى أن الألف هى علامة التأنيث تبعا لظاهر النظم وثانيا يقتضى أنها زائدة وعلامة التأنيث الثانية وما اقتضاه كلامه آخرا هو الصواب الذى لا ينبغى العدول عنه لكن سيأتى فى النسب أن الناظم قال أو مدته فانه أطلق المدة على ألف التأنيث المقصورة وتأمله معرما هنا (كذاك ما مدة أفعال سبق) قول المكودى (الذى مؤنثه فعلى) الصواب أن يقول كما فى

لانه جعله قيدا للجمع ثم قال :

(وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا * كذا المزيد آخرا للنسب * وعجز المضاف والمركب

وهكذا زيادة فعـلانا * من بعد أربع كزعفرانا * وقدر انفصال ما دل على * تثنية أو جمع تصحيح جلا)

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل وتقدم أيضاً انه يتوصل إلى بناء التصغير بما يتوصل إلى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التى ذكرها فى هذه الابيات الاربعة فلم يعتد فيها بالثانى بل جعل بناء التصغير معتبرا فى صدرها وصار الثانى بمنزلة كلمة أخرى غير داخل فى حكم البنية الاولى الأول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول فى تصغيره حميراء فيكون المعتبر فى صيغة المصغر حمير وهو المنبه عليه بقوله : وألف التأنيث حيث مدا الثانى تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول فى تصغيره دحيرجة فالمعتبر فى صيغة التصغير ماقبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله : وتاؤه الثالث ياء النسب. نحو بصرى فتقول فى تصغيره بصيرى فالياء غير معتد بها أصلا وهو المنبه عليه بقوله : كذا المزيد آخرا للنسب. الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول فى تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله : وعجز المضاف الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول فى تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله : والمركب السادس الالف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول فى تصغيره زعيفران فصار المصغر انما هو زعفر والالف والنون غير معتد بها واحترز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمها السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول فى تصغيره زييدان الثامن علامة الجمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول فى تصغيره زييدون وهو المنبه عليه بقوله وقدر انفصال مادل على البيت وقد فهم من هذه الابيات أن قوله وما به انتهى لجمع الابيات مقيد بان لايكون المصغر أحد هذه الثمانية فانه لايحذف منها شىء وألف التأنيث مبتدأ وتاؤه معطوف عليه وعدا فى موضع الخبر والالف فيه للتثنية عائدة على الالف والتاء ومنفصلين مفعول ثان بعدا وحيث متعلق بعدا والمزيد مبتدأ وخبره كذا وآخرا ظرف مكان متعلق بالمزيد لانه اسم مفعول وللنسب متعلق بالمزيد أيضا وعجز المضاف معطوف على المبتدأ ويحتمل ان يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وزيادة فعلانا مبتدأ وخبره كذا وها تنبيه ومن بعد متعلق بزيادة وانفصال مفعول بقدر وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما موصولة وصلتها دل وعلى التثنية متعلق بدل

التوضيح الذى لايجمع على فعالين وقد رجع آخرا إلى هذا حيث قال ولم يقولوا اسكيرين لانهم الخ إذ كلامه هنا يقتضى ان نحو عثمان مما لامؤنث له يكسر فيه مابعد ياء التصغير على الاصل وصرح بذلك بعد وهو خلاف الحق إذ التصغير تابع للجمع فما جمع على فعالين صغر على فعيلين ومالم يجمع على فعالين صغر على فعيلان وعثمان لم يجمع على عثامين فلا يصغر على عثيمين خلافا للمكودى وإنما يصغر على عثيمان فهو داخل هنا وقد سأل ابن جنى شيخه عن جمع دكان وسرحان فقال دكاكين وسراحين قال له فعثمان قال له عثمانون فقال له هلا قلت عثامين قال أرأيت أحدا يتكلم بغير لغته والله لاأقولها أبدا والسرحان الذئب والاسد ووسط الحوض (وألف التأنيث حيث مدا) (قول المكودى نحو حمراء) قيل صوابه قرفصاء لان حمراء ليس قبل الالف فيه الاثلاثة أحرف وما كان كذلك لايجمع على مفاعل وهذا الاعتراض مبنى على ان هذه المسائل التى أتى بها الناظم للفرق بين التكسير والتصغير وسيأتى ما فى ذلك (وقوله نحو بصرى الخ) قيل صوابه التمثيل بعبقرى نسبة الى عبقر اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شىء عجيب (وقوله نحو عبدشمس الخ) قيل صوابه أن يمثل بنحو امرىء القيس والتكسير والتصغير لايختلفان فى هذا بل المضاف اليه فى كل يبقى فتقول فى التصغير اميرىء القيس وفى التكسير أمارىء القيس (وقوله نحو بلعبك) قيل صوابه التمثيل بنحو معدى كرب لما مر (وقوله نحو زيدان) قيل صوابه مسلمان لما مر (وقوله نحو زيدون) قيل صوابه مسلمون لماذكر فتبين بهذه الاعتراضات انه لايصح من أمثلة المكودى الثمانية الا الثانى والسادس والاعتراض عليه مبنى على ان هذه المسائل يفترق فيها التكسير مع التصغير وجمع التكسير على صيغة منتهى الجموع لايكون ثلاثيا حتى يحتاج للفرق فيكون على هذا قول الناظم من بعد أربع يرجع للجميع فيكون حينئذ صوابه أن يمثل لما فيه أربعة أحرف بما ذكروا لكن يشكل على كون هذه المسائل للفرق باتيان الناظم بعجز المضاف فانه لايفترق فيه التكسير مع التصغير ويشكل عليه أيضاً إتيانه بالمثنى وجمع التصحيح مع انهما لايجمعان جمع تكسير حتى يفرق فيها بين التكسير والتصغير ولذا قال الشهاب ان الناظم لم يرد استثناء ولا تفرقة وانما أراد أن هذا حكم من أحكام التصغير وعليه فأمثلة المكودى كلها صواب ويكون من بعد أربع انما يرجع لفعلان كما قال لكن الجواب أن يحذف المكودى قوله لكن خرج مع قوله وقد فهم من هذه الابيات لان ذلك إنما يأتى على ان هذا مستثنى من قوله وما به لمنتهى الخ وقد علمت ان الحق خلافه ثم ان

وجمع مفعول مقدم بجلا فان عطفت جلا ومعموله فهو من باب عطف الجمل ثم قال :

(وألف التأنيث ذو القصر متى * زاد على أربعـة لـن يثبتا)

يعني ان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لانها لما لم يتمكن النطق بها حكم لها بحكم التصل فحذفت لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل وذلك نحو قرقرى وقريقر وحبركى وحبيرك فان كان ثالث مافيه ألف التأنيث الخامسة ألفا فقد أشار اليه بقوله :

(وعند تصغير حبارى خير * بين الحبيرى فادر والحبير)

حبارى اذا صغر جازفيه حذف الألف الأولى وابقاء ألف التأنيث فتقول حبيرى وحذف الف التأنيث فتقول حبير بقلب الالف الاولى ياء وادغام ياء التصغير فيها وفهم منه ان ماسوى نحو حبارى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حـذف ألفه وعند متعلق بخير وكذلك بين والظاهر في عند ههنا انها بمعنى في ثم قال :

(واردد لاصل ثانيا لينا قلب * فقيمة صير قويمة تصب)

يعني ان ثاني الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان منقلبا عن غيره فشمل ستة أنواع الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول قويمة الثاني ما أصله واو فانقلبت الفا نحو باب فتقول فيه بويب الثالث ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن الرابع ما أصله ياء فانقلبت الفا نحو ناب للمسن من الابل فتقول فيه نييب الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيـه ذؤيب السادس ما أصله حرف من غير حروف العـلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قريريط ودنينير لان اصلهما قراط ودنار وانما رجع ذلك كله الى أصله لزوال موجب القلب وثانيا مفعول باردد ولاصل متعلق باردد ولينا نعت لثانيا وفهم من تخصيصه الثاني ان الثالث اذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع الى أصله نحو قائم فان الهمزة فيه بـدل من الواو فتقول فيه قويئم بالهمزة وقلب في موضع النعت لثان وقيمة مفعول أول بصير وقويمة مفعـول ثان وقد جاء بعض ماهو منقلب عن أصـل غير مردود لاصله واليـه أشار بقوله :

المكودي حمل الجمع على المذكر والصواب حمله على مايشمل المذكر والمؤنث (وقوله وجمع مفعول مقدم الخ) هذا ان قرىء جمع بالنصب وان قرىء بالجر كان معطوفا على تثنية وجملة جلا حينئذ بمعنى ظاهر في محل جر نعت جمع ولا يكون تتميما بل لاخراج نحـو سنين (وألف التأنيث ذو القصر) (قول المكودي قرقرى الخ) قرقرى اسم مـكان (وقوله وحبركى) اسم للرجل الغليظ الطويل الظهر القصير الرجلين وقال ابو زيد الحبركى اسم للقراد ﴿واعترض﴾ تمثيله بحبركى بان ألفه للالحاق لانه يقال في المؤنث حبركاة ولو كانت الالف للتأنيث لما لحقت التاء في حبركاة ﴿وأجيب﴾ عن المكودي بان الجـرمي وابن جني نصا على انها للتأنيث وهما حافظان فتبعهما المكودي فلااعتراض عليه ثم انه ﴿اعترض﴾ ذكر هذا البيت أنه مكرر مع قوله سابقا ومابه لمنتهى الجمع وصل ﴿وأجيب﴾ بانه أعاده ليرتب عليه مابعده ومفهوم قول المصنف متى زاد على أربعة انه ان كان رابعا كحبلى وسلمى فلا يحذف وقدم في قوله لتلو يا التصغير الخ (وقوله مافيه ألف التأنيث الخامسة ألفا) خص الدال الالف تبعا لظاهر تمثيل الناظم بعد بحبارى والحق انه لا يشترط كونه ألفا ولذا زاد في التوضيح قريثاء لنوع من التمر (وعند تصغير حبارى) هذا تقييد لقول المصنف لن يثبتا وحبارى اسم طائر يقع بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وفي ذلك ألغز بعضهم فقال :

سألتكم أهل الخـلاصـة كلـكم * عن اسم بها جمعا وفردا لا يختلف
وتذكيره أيضا وتأنيثه سـوا * أجيبوا عبيدا بالصحيح فيعـترف

فأجبته بقولي :

أيا فاضلا بالمـكرمات قد ارتدى * ولا زال بالتحقيق يسمو ويتصف
اتيـت بلغـز في حبارى فافظـه * مدام وما مثـل له ليس يختلـف

(واردد لاصل ثانيا لينا) (قول المكودي إذا كان منقلبا عن غيره الخ) أشار بهذا الى أن متعلق قلب في النظم محذوف ويقدر عاما وهو عن غيره والغير صادق بما إذا كان الاصل حرف لين أو غيره وتخصيص ذلك بما اذا كان الاصل لينا غير صواب (وقوله نحو قيمة) أصله قومة من القوام قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (وقوله نحو باب) أصله بوب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (وقوله نحو موقن) أصله ميقن من اليقين قلبت الواو ياء لسكونها وضم ماقبلها وسيقول ويأكموقن بذالها اعترف (وقوله نحو ناب للسن الخ) أصله نيب لانه من النيب فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويطلق ناب أيضاً على السن التي تلي الرباعية من الاسنان وهو معلوم (وقوله نحو ذيب) أصله ذئب بالهمز فقلبت الهمزة ياء لانكسار ماقبلها والذئب معلوم (وقوله لان أصلهما قراط ودنار) بتشديد الراء في الأول والنون في الثاني ثم أبدل من أول المثلين الياء كراهية التضعيف ثم انه يدخل تحت كلام المصنف نحو آدم مما اذا كان حرف اللين مقلوبا عن همزة موالية لهمزة أخرى اذ أصله أأدم بهمزتين فيقتضي كلامه أنه يصغر على أأيدم بهمزتين والحق انه انما يقال أويدم بالواو ولهذا أصلحه سيدي عبد الواحد الونشريسي بقوله :

واردد لاصل ثانيا ان أبدلا * لينا وذو همز يلي همزا فلا

(وشذفي عيدعييد) ووجه شذوذه ان الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويعة فلم يردوه الى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين ثم قال :

(...وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني ان ما رد الى أصله في التصغير يرد أيضا الى أصله في الجمع فيقال في جمع ميزان موازين وفي باب أبواب وفي ناب أنياب وفي عيد أعياد كما قالوا اعييد وعييد فاعل بشذ ومامرفوع بحتم وللجمع ومن ذا متعلقان بحتم وماموصولة وصلتها علم ولتصغير متعلق بعلم ثم قال : (والألف الثاني المزيد تجعل * واوا كذا ما الأصل فيه يجهل) للالف الثانية خمسة أحوال الأول أن تكون مبدلة من واو والثاني أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمهما في البيت قبله الثالث أن تكون زائدة كضارب الرابع أن تكون مجهولة كعاج الخامس أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب الابدال والألف مبتدأ والثاني نعت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدأ وواوا مفعول ثان بيجعل ومامبتدأ وهي موصولة والأصل مبتدأ ويجهل خبره وفيه متعلق بيجهل والجملة صلة ما والخبر كذا ثم قال :

(وكمل المنقوص في التصغير ما * لم يحو غير التاء ثالثا كما)

يعني ان المنقوص اذا صغر رد ما حذف منه والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف أصلي لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمل قوله المنقوص ما حذفت فاؤه كعدة أو عينه كثبة أو لامه كسنة ويد وشمل أيضا ما ليس فيه تاء كيد ومافيه التاء كسنة وشمل أيضا ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيمن جعل الاعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد لها المحذوف الا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء وثويبة برد العين وسنيهة ويدية برد اللام وتقول في هار هوير للاستغناء عن رد الأصل باقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله مالم يحو غير التاء ثالثا أي مالم يحو ثالثا غير التاء فان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الاسمية والحرفية وحكمهما في ذلك واحد وذلك انه اذا سمي بها ثم صغرت فتصير كالمنقوص الذي على حرفين فلابد من تكميلها ليتوصل بذلك الى بناء التصغير فتقول موي وفي تمثيله بذلك نظر فان ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانيه حرف لين يجب تكميله قبل التصغير فتقول في رجل مسمى بما ماء وليس تكميله موقوفا على التصغير ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره وقوله المنقوص مفعول بكمل وما ظرفية مصدرية وثالثا مفعول بيحوي وغير التاء منصوب على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير مالم يحو ثالثا غير التاء ثم قال :

(وشذ في عيد عييد) (قول المكودي مبدلة من واو) لأنه مشتق من العود وهو التكرار والرجوع وسمي عيدا تفاؤلا بأن يعود على الانسان بالخير والفرح والسرور (وقوله بتصغير عود) الحطب المعلوم وعود اللهو والطرب وعود الطيب وجمع هذه الثلاثة أعواد وعيدان وجمع عيد للموسم أعياد قاله في الصحاح (وحتم * للجمع) اعترض أبو حيان احالة الجمع على التصغير مع تقدم الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم في الذكر وهذا من أبي حيان عجيب لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا لقول المصنف من ذا الخ ولم يراع الناظم تقدم الأبواب نعم لو قدم قوله والألف الثاني المزيد يجعل وأوا على قوله وحتم الخ لكان أولى لان حكم الألف في التصغير والتكسير واحد (قول المكودي كعاج) تقول في تصغيره عويج والعاج عظم الفيل (وقوله وسيأتي في باب الابدال الخ) في قوله :

ومدا ابدل ثاني الهمزين من * كلمة ان يسكن كآثر وائتمن

ان يفتح إثر ضم أو فتح قلب * واوا وياء إثر كسر ينقلب

(وكمل المنقوص في التصغير) (وقوله كعدة) أصله وعد بكسر الواو فنقلت حركة الواو الى العين وحذفت الواو وعوض منها هاء التأنيث (وقوله كثبة) أصله ثوب ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو وعوض منها هاء التأنيث فاذا صغر رد لأصله والمراد بالثبة وسط الحوض وأما الثبة بمعنى الجماعة فأصله ثبو فالمحذوف اللام فهو من باب سنة (وقوله وما كان على أكثر الخ) قد اضطرب كلام المكودي فظاهره هنا أن هار مثال المنطوق وآخرا حيث قال وذلك مفهوم الخ جعله من المفهوم والصواب ما اقتضاه كلامه آخرا واعلم ان هار اسم فاعل من هار يهور إذا انهدم فتقول في اسم الفاعل منه هائر ثم فيه قولان قيل حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو حذفا على غير قياس فهار حينئذ على وزن قال فالاعراب حينئذ على الراء وهذا هو الذي في كدي وقيل داخله القلب فقدمت لام الكلمة على العين وهي الراء وأخرت العين فصار هارو على وزن فالع فأبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار هاري فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء فهو بمنزلة قاض وغاز فيكون معربا بالضمة والكسرة المقدرتين على الياء وعلى كل يصغر على هوير بغير رد المحذوف وقيل لا اضطراب في كلامه وأنه عمم في وشمل منطوقا ومفهوما ثم بين بعد وتأمله (وقوله ثم مثل ذلك الخ) لم يرد انه مثال للمفهوم الذي ذكره قبل متصلا به بل أراد انه مثال للمنطوق والدليل عليه ماذكر بعد واتيانه هنا بما يدل على

(ومن بترخيم يصغرا كتفى * بالأصل كالعطيف يعنى المعطفا)

الترخيم فى التصغير حذف الزائد من المصغر فان كان ثلاثى الأصول صغر على فعيل نحو حميد فى أحمد وحمدان ومحمود وحماد وعطيف المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء وان كان رباعيا صغر على فعيعل نحو شميلال وعصفور فتقول شميلل وعصيفر ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصغر وبترخيم متعلق بيصغروا كتفى خبر المبتدأ وبالأصل متعلق با كتفى ثم قال :

(واختم بتا التأنيث ماصغرت من * مؤنث عار ثلاثى كسن)

يعنى ان الاسم الثلاثى المؤنث العارى من تاء التأنيث يختم بالتاء فى التصغير نحو سن وسنينة وشمل قوله ثلاثى أربعة أنواع الأول ماهو ثلاثى فى الحال نحو كتف الثانى ماهو ثلاثى فى الأصل نحو يد فتقول فيه يدية الثالث ما كان نحو سماء فانك تقول فيه سمي فتجتمع فيه ثلاث يا آت الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت احدى اليا آت على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثى الرابع ما كانت فيه زيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة ومامفعول باختم وهى موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ماصغرته ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الأول منهما بقوله : (مالم يكن بالتا يرى ذا لبس * كشجر وبقر وخمس) يعنى ان التاء لا تلحق فى التصغير اسم الجنس الذى يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير اذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشرا ولا ثلاثا وما بينهما من أسماء العدد فتقول فى تصغيرها عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار الى الثانى بقوله : (وشذ ترك دون لبس) يعنى شذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهى ذود وشول وناب للمسن من الإبل

البعد وحاصل كلامه وماقالوه انه لا يصغر الا الاسم المعرب فاذا سميت بما وضع على حرفين فان كان الثانى صحيحا بقى على حاله بعد التسمية نحو هل وبل نعم عند التصغير يضعف الثانى فتقول هليل وبليل أو تزيد ياء فتقول هلى وبلى وان كان الثانى لينا كما ولا فلابد أن يضعف الألف لقوله :

وضعف الثانى من ثنائى * ثانيه ذو لين كلا ولاء

فيجتمع ألفان فتقلب الثانية همزة حين التسمية فاذا صغر قلبت الهمزة ياء وأدغمت ياء التصغير فيها فالتكميل حينئذ انما وقع حين التسمية وقبل التصغير فأى تكميل وقع فى التصغير فقط حتى يكون مافى النظم مثالا له داخل فى قوله وكمل المنقوص الخ والصواب حينئذ أن يمثل بما آخره صحيح وقد أصلحه الشاطبى بقوله :

وكمل المنقوص فى التصغير ان * لم يحو غير الياء ثالثا كمن

والاعتراض منه كغيره مبنى على ان المراد ما الاسمية أو الحرفية المسمى بها والحق ان المراد بما المقصور ماء بالمد والهمز وهو المشروب فهو منقوص حقيقى لانه محذوف اللام وهى الهمزة التى أصلها هاء فاذا صغر فترد الهاء فيقال مويه فيكون قول المصنف وكمل المنقوص صادقا عليه الاعتراض حينئذ وهذا هو المتعين (ومن بترخيم يصغر) (قول كدى حذف الزائد الخ) كلامه يقتضى انه مهما حذف حرف زائد من المصغر فانه يقال له تصغير الترخيم وليس كذلك بل لا يقال له تصغير الترخيم الا اذا حذف منه حرف زائد صالح للبقاء فى المصغر لغير الترخيم كأحمد فيصح أن يقول فى غير الترخيم أحيمد فحذف الزائد حينئذ منه وهو الهمزة فيصير حميد يقال له تصغير الترخيم وكذا سائر أمثلة المكودى بعدوأما لو كان الزائد يحذف لغير الترخيم فلا يقال له تصغير الترخيم نحو محرنجم فتقول فى تصغيره حريجم بحذف الميم فلا يقال فيه تصغير الترخيم (وقوله هو الكساء) الثوب المعلوم ويطلق على جانب كل شىء ويطلق أيضا على السيف (وقوله نحو شملال) هى الناقة الخفيفة اللحم وباء بترخيم بمعنى مع (واختم بتا التأنيث) (قول كدى وشمل قوله ثلاثى أربعة أنواع الخ) وذلك لان الثلاثى إما أصالة حالا ومآلا ككتف وإما ثلاثى اصالة ثنائى حالا نحو يد أصله يدى وإما ثلاثى مآلا وعاقبة غير ثلاثى أصلا وحالا نحو سما فان صغرته وهو رباعى ﴿قلت﴾ سمي بثلاث يا آت فتحذف الياء الثانية أو الثالثة دون الأولى لانها أتى بها للتصغير خلاف مايقتضيه قول المكودى فحذفت احدى اليا آت كما ستقف على النص وانما حذف احدى الياءين قال كدى على القياس المقرر فى هذا الباب أى باب المنقوص كما قال ابن غازى وهذا القياس لم يذكره فى الألفية بل نص عليه سيبويه ونصه اعلم انه اذا كان بعد ياء التصغير يا آن حذفت الياء التى آخر الحروف تقول فى عطاء عطى وفى قضاء قضى اه والصورة الرابعة عند كدى هى عين الثالثة فى كلامه لان كلا منهما ثلاثى مآلا والشمال الريح الشرقية وسن فى كلام الناظم واحدة الاسنان (مالم يكن) (قول المكودى لئلا يلتبس بتصغير عشرة الخ) أى الدال على ان المعدود مذكر مع ان المعدود عندك مؤنث (وشذ ترك دون لبس) (قول المكودى وهى ذود الخ) الذود الإبل من الثلاث الى التسع وقيل الى العشر (وقوله وشول) بفتح الشين

وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد وعرس وضحى ونعل ونصف وقد شذ أيضا لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي والى ذلك أشار بقوله :

(ونـدر * إلحاق تا فيما ثلاثيا كثر)   يعني أنه ندر إلحاق التاء في الزائد على الثلاثة كقولهم في قدام قديمة وفي وراء وريئة وفي أمام أميمة وقوله ما لم ما ظرفية مصدرية وفي يكن ضمير عائد على المؤنث العاري ويرى في موضع خبر يكن وذا لبس مفعول ثان ليرى وبالتا متعلق بيرى وترك فاعل بشذ ودون متعلق بشذ وإلحاق تا فاعل بندر وفيما متعلق بندر وما موصولة وصلتها كثر بفتح الثاء وثلاثيا مفعول بكثر ومعنى كثر غلبه في الكثرة ثم قال :

(وصغروا شذوذا الذي التي * وذا مع الفروع منها تا وتي)

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الاسماء الا ذا والذي وفروعهما الشبههما بالاسماء المتمكنة في كونهما توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمته ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقيل في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي ذا وتا ذيا وتيا * وقد اعترض المرادي هذا البيت ولا بد من ايراد اعتراضه لصحته قال اعلم ان قول الناظم وصغروا شذوذا معترض من ثلاثة أوجه أولها انه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن وثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها أن قوله منها تا وتي يوهم أن تي تصغر كما تصغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا والواو في وصغروا عائد على العرب والذي والتي مفعول بصغروا وشذوذا مصدر

نوق قليلة اللبن جمع شائلة على غير قياس (وقوله وحرب) بفتح الحاء وبالباء الموحدة الناقة المهزولة ويطلق أيضا على القتال لانها مؤنثة أيضا قال تعالى: حتى تضع الحرب أوزارها. فالهاء عائدة على الحرب (وقوله وقوس) .قال الجوهري يذكر ويؤنث فمن أنث قال في التصغير قويسة ومن ذكر قال قويس وكذلك فرس يذكر ويؤنث وحينئذ فكيف يمكن عدهما هنا فيما لا لبس فيه (وقوله ودرع الحديد الخ) الدرع بكسر الدال المهملة واحترز بقوله الحديد مما اذا قصد بالدرع القميص فهو مذكر مطلقا ولذا قيل:

والدرع ان يعن به القميص * فليس عن تذكيره محيص

قلت هذا هو الذي ذكر غير واحد والذي لابن هشام في شرح بانت سعاد أن الدرع ان كان المراد به قميص المرأة فهو مذكر وان أريد به قميص الذكر فهو مؤنث واستدل على ذلك بقوله . تعالى: هن لباس لكم وأنتم لباس لهن (وقوله وعرس) بكسر العين المرأة الزوجة والعروس الرجل وقد يستعمل في المرأة مادامت عروسا والعرس بضمتين وبضم فسكون طعام الوليمة (وقوله وضحى) الضحوة ارتفاع النهار والضحى المراد هنا فوق ذلك والضحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار (وقوله ونعل) بفتح النون اسم المرأة وقيل بكسر النون اسم للمرأة وبفتحها اسم للنعل المعلوم (وقوله ونصف) النصف بفتح النون والصاد وبقاء آخر الحروف المرأة الكهلة التي ليست بشابة ولا عجوز وما أحسن قول بعضهم:

لاتنكحن عجوزا أو مطلقة * ولا يسوقنها في حبلك القدرا

فان أتوك وقالوا انها نصف * فان أطيب نصفيها الذي غبرا

(ونـدر * إلحاق تا) (قول المكودي في التوطئة وقد شذ الخ) أشار به الى أن المصنف أطلق الندور وأراد به الشذوذ (وقوله كقولهم في قدام الخ) يقتضي ان التاء سمعت في غير هذه الظروف الثلاثة وليس كذلك ووجه إلحاق التاء في هذه الظروف الثلاثة خاصة ان جميع الظروف غيرها مذكرة فلم يظهروا التاء فيها لتوهم تذكيرها كغيرها اذ لا يعلم تأنيثها بالاخبار عنها لملازمتها الظرفية ولا يعود الضمير عليها ولا بوصفها بل بالتصغير فقط (وصغروا شذوذا) (قول المكودي فحقه أن لا يدخل الخ) عملا بقوله أول التصريف حرف وشبهه من الصرف برى (وقوله فترك أولها) فان كان مفتوحا بقي على فتحه وانما ترك ذلك تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (وقوله وعوض من ضمته) أي ضم فعيل ومحل تعويض الالف فيما عدا المختوم بزيادة علامة تثنية كاللذان أو جمع كالذين والا فيهما لا يعوض فيهما الا الألف لطولهما بالزيادتين (وقوله في زيادة ياء ساكنة) أي وفي لزوم فتح ماقبلها وتكميل ما نقص عن الثلاثة (وقوله في الذي والتي اللذيا واللتيا) ببقاء أولهما على فتحة وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير في ياء الذي والتي وفتح الياء التي كانت قبل التصغير في المكسر لاجل الالف (وقوله في ذا وتا ذيا وتيا الخ) ببقاء الحرف الاول على فتحه وتأتي بياء ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الاول وتفتح ماقبله هذا على قول الكوفيين ان ألف ذا وتا زائدة وهما موضوعان على حرف واحد وقال البصريون انهما ثلاثيان وان الاصل فيهما ذيي وتيي بياءين أو بواو وياء فحذفت الاولى عين الكلمة وقلبت الثانية الفا فترده في التصغير حينئذ الى أصله فتقول ذييا وتييا بثلاث ياآت أولها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام

في موضع الحال من الواو وذا معطوف على التي ومع متعلق بصغروا .

﴿ النسب ﴾

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الاضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين قوله :

(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب * وكل ما يليه كسره وجب)

يعني انه اذا أريد أن ينسب اسم الى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغييرات زيادة الياء وكسر ما قبلها وانتقال الاعراب اليها وفهم ذلك من تشبيهه بياء الكرسي فانها حرف اعراب وفهم منه ان ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها وياء مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب وكيا في موضع الصفة لياء وكل مبتدأ وما موصولة وتليه صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدا وخبر في موضع خبر كل والضمير في كسره عائد على الحرف الذى تليه الياء ثم اعلم ان هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الاشياء المنسوبة وقد يضاف اليها في بعض الاسماء تغييرات أخر وقد أشار الى بعضها بقوله :

(ومثله مما حواه احذف وتا * تأنيث او مدته لاتثبتا)

يعني ان آخر المنسوب اذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت فيه الياء للنسب كبصري فتقول في النسب اليه بصري وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتقول في النسب اليه كرسي وما كان أصله واو أو ياء نحو مرمي أصله مرموي قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب اليه مرمي وفي هذا الاخير وجه آخر سينبه عليه بعد وانما حذفت الياء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياءات وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث

الكلمة لوقع الثقل فحذفت الياء الاولى عن الكلمة قطعا ولم تحذف ياء التصغير لانها لغرض ولم تحذف الثالثة لانها لو حذفت للزم وقوع الاعراب مع ياء التصغير مع انها لا تحرك أصلا وأدغمت ياء التصغير في الاخيرة فصار ذباوتيا كالاول (وقوله في موضع الحال من الواو) الاولى انه حال من التصغير المفهوم من صغروا والله أعلم .

﴿ النسب ﴾

مناسبة ذكر النسب عقب التصغير اشتراكهما في الاختصار فكما ان رجيل أخصر من رجل حقير فكذلك زيد تميمي أخصر من زيد من بني تميم (قول المكودي وباب الاضافة) المراد بالاضافة هنا المعنوية وهي نسبة هذا لهذا والا فالاضافة هنا مقلوبة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف ألا ترى الى غلام زيد فان غلام مضاف وزيد مضاف اليه ومعناه غلام منسوب الى زيد فاذا قلت قرشي فالياء قائمة مقام الرجل المنسوب بمنزلة غلام وقريش هو المنسوب اليه بمنزلة زيد (ياء كيا الكرسي زادوا للنسب) (قول المكودي الى أب أو قبيلة أو بلد) يعني أو صنعة مثال الاول اذا نسب الى زبير أو عمر تقول زبيري وعمري ومثال الثاني نسبة قرشي لقريش ومثال الثالث مكي ومدني ومثال الصنعة خرازي ودباغي وهذه الاشياء هي فائدة النسب (وقوله زيادة الياء) اعلم انه يرد هنا أسئلة أربعة بأن يقال لم احتيج للزيادة ولم زيدت الياء فقط ولم زيدت آخرا ولم كانت مشددة فالجواب عن الاول بان النسب معنى حادث والمعنى الحادث لابد له من علامة يتميز بها وهي الياء وعن الثاني بان أولى ما يزاد حروف اللين ولم يزيدوا الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا فيلتبس بالمقصور ولم يزيدوا الواو لانها أثقل من الياء وعن الثالث انها بمنزلة الاعراب فهو لا يكون الا آخرا فكذلك ما كان بمنزلته ووجه كونها بمنزلة الاعراب ان كلا منهما عارض فالياء عارضة للنسب والاعراب عارض لعدم لزوم رفع ولا نصب ولا جر وعن الرابع بانها لو خففت لالتبس بياء المتكلم وأيضا الخفيفة قد تحذف لالتقاء الساكنين كقاض فتفوت الدلالة على النسب وهذا الذي ذكرنا أولى ما علل به ماذكر (وقوله وكسر ما قبلها الخ) هذا وان كان يحتمله التشبيه فلا ينبغي ادخاله في كلام المصنف لئلا يتكرر مع قوله بعد وكل ما تليه كسره وجب (وقوله فانها حرف اعراب الخ) يعني إذا كان المنسوب مذكرا (وقوله لتشبيهه ياء النسب الخ) هذا المفهوم في نفسه صحيح لان المشبه غير المشبه به لكن هذا خلاف قاعدة المصنف بل قاعدته انه اذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه كقوله سابقا والمضاهي اقعنسسا الا أن يقال هذه القاعدة عنده غير مطردة أو يقال أراد ياء كرسي بعد النسبة اليه فتكون الياء فيه للنسب كما يأتي وانه من جملة الصور الداخلة في قوله ومثله مما حواه احذف فتكون قاعدته لم تختلف ﴿ فان قلت ﴾ ياء النسب مشددة ففيها يا آن فلم عبر المصنف بياء ﴿قلت﴾ لما كان اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة نزلا كأنهما ياء واحدة (قول المكودي يعني ان آخر المنسوب) الاولى أن يقول المنسوب اليه الا أن يقال انه لما قرن بياء النسب صار اسما للمنسوب (وقوله وفي هذا الاخير وجه آخر) هو الآتي في قوله وقيل في المرمي مرموي الخ في هذه الانواع الثلاثة التي ذكر لا يفرق بين كون الياء للنسب وبين كونها لغيره

فتقول فى النسب إلى فاطمة فاطمى وإنما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتى تأنيث إذا كان المنسوب اليه مؤنثا نحو مكتية وأما ألف التأنيث المقصورة فان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها للنسب نحو قرقى فى قرقى وحثيثى فى حثيثى وأما الرابعة فقد أشار اليها بقوله:

(وان تكن تربع ذا ثان سكن * فقلبها واوا وحذفها حسن)

يعنى ان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة فى اسم ساكن الثانى جاز فيها الحذف والقلب واوا نحو حبلى فتقول فيه حبلى وحبلوى وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة فى اسم ثانيه متحرك نحو جمزى وجب حذفها لدخولها فى الضابط الأول ولم يتعرض للراجح من الوجهين قيل والحذف أحسن ومثله مفعول باحذف والهاء فيه عائدة على ياء النسب ومما متعلق باحذف وما موصولة وهى واقعة على الاسم الذى حوى الياء وصلتها حواه والعائد على الموصول الضمير المستتر الفاعل بحواه والهاء فى حواه عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر فى حواه عائدة على الاسم الحاوى للياء ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثانى لبيان الجنس وتاء تأنيث أومدته مفعول تثبتا ثم قال: (لشبهها الملحق والأصلى ما * لها) يعنى أن الألف الرابعة إذا كانت للالحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز فى ألف التأنيث من قلبها واوا وحذفها فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى إلا أن القلب فى الأصل أحسن من الحذف وإلى ذلك أشار بقوله: (وللأصلى قلب يعتمى) فمرموى أحسن من مرمى ومعنى يعتمى يختار وفهم من تخصيصه الألف الأصلى باختيار القلب أن ألف الالحاق بالعكس فتكون كألف التأنيث فى اختيار الحذف والمنصوص عنه فى غير هذا الكتاب ان القلب فى ألف الالحاق أجود فينبغى أن يحمل كلامه هنا على ان القلب فى الأصلية أكثر من القلب فى التى للالحاق وان كان القلب فيهما جميعا أجود من الحذف كما نص عليه فى شرح الكافية والملحق نعت لشبهها والأصلى معطوف على الملحق وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها الهاء والخبر فى المجرور قبل ثم انتقل الى الألف الخامسة فصاعدا فقال: (والألف الجائز أربعا أزل) يعنى ان الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى وألف التأنيث نحو حبارى وألف التكثير نحو قبعثرى وشمل أيضا الألف الخامسة كالمثل السابقة والسادسة نحو مستدعى وخليطى وقبعثرى فتقول مصطفى وحبارى ومستدعى وخليطى وقبعثرى بالحذف فى جميع ذلك ثم انتقل إلى ياء المنقوص وبدأ بالخامسة فقال:

الا تقديرا وأما اللفظ فواحد ومراد المصنف بقوله ومثله مما حواه ما إذا كانت الياء رابعة لأنها ان كانت ثالثة فسيأتى فى قوله وألحقوا معل لام الخ وان كانت ثانية فسيأتى فى قوله ونحو حى فتح الخ (وقوله فتقول فى النسب) أى فى المنسوب المذكور (وقوله إذا كان المنسوب اليه) هكذا فى غالب النسخ والصواب حذف اليه كما يوجد فى بعض النسخ (وقوله مكتية) بتاءين احداهما قبل ياء النسب وهى تاء مكة الموجودة فى المنسوب اليه والأخرى بعد الياء دالة على تأنيث المنسوب فقد اجتمع علامتا تأنيث فى كلمة هكذا فى غالب النسخ وفى بعضها مكية بتاء لا غير وهو غير صواب لأنه ليس فيها الا علامة تأنيث واحدة وهو المراد (وقوله فصاعدا) أى أو رابعة ثانى ما هى فيه محرك نحو جمزى وحيدى بدليل ما بعد (وان تكن تربع ذا ثان سكن) (قول المكودى ولم يتعرض للراجح) قال الشهاب الصواب ان قوله وللأصلى قلب يعتمى صريح فى ان الاجود فى التى للتأنيث الحذف لأن ذلك بيان لمخالفة هذه والا لم يحتج اليه فتأمله فانه دقيق (وقوله عائدة على ياء) الأولى أنها عائدة على مثله أول البيت وان كان المثل هو التاء (وقوله ويجوز الخ) الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه إنما هو الوجه الأول (وقوله مفعول تثبتا) فتكون لا ناهية وتثبت بضم التاء مضارع أثبت مبنى لاتصال نون التوكيد به المبدلة فى الوقف ألفا ولم يتعرض المكودى لاعراب حسن وفى مثل هذا خلاف فقيل هو خبر عن الأول لسبقيته وخبر الثانى محذوف دل عليه المذكور وقيل خبر الثانى لقربه وخبر الأول محذوف وقيل أنت بالخيار (لشبهها الملحق) (قول المكودى يعنى ان الألف الرابع الخ) خص ذلك بالألف الرابعة لكون المصنف تكلم بعد على ما زاد على أربعة ولو عمم هنا فى التشبيه لكان تكرارا مع ما بعد الا أن المصنف يقتضى ان التفصيل الذى مر فى ألف التأنيث من كون الثانى ساكنا أو محركا يأتى هنا مع أنهم قالوا ان تأتى ما فيه ألف الالحاق أو الأصلية لا يكون إلا ساكنا (وللأصلى قلب يعتمى) (قول المكودى على ان القلب فى الأصلية أكثر) ما ذكره من كون القلب فى الأصلية أكثر من اشتراكهما فى الاجودية صحيح فى نفسه ولكنه لا يؤخذ من المصنف أصلا خلافا له (وقوله والملحق نعت) الأولى أنه مع ما بعده بدل من أشبهها (والألف الجائز أربعا أزل) (قول كدى وألف التأنيث) الصواب حذفه لتقدم حكمه فى قوله أومدته نعم خصص بعضهم قوله سابقا أو مدته بالألف الرابعة المتحرك ثانى ما هى فيه بدليل وان تكن تربع الخ فيصح التعميم هنا لكن المكودى قرر ما سبق على ما يشمل الخامسة فحينئذ الصواب التخصيص هنا (وقوله وألف التكثير نحو قبعثرى) للتكثير الشعر والأولى أن يقول وألف الالحاق نحو حبركى وأما قبعثرى فهو سداسى بدليل أنه مثل به بعد للسداسى

(كذاك يا المنقوص خامسا عزل) يعنى أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول فى معتد معتدى وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة نحو مستعلى واجب أيضا لأنه من باب أحرى لأن موجب الحذف انما هو الثقل وهى سادسة أثقل منها خامسة والألف مفعول بأزل والجائز نعت للألف وأربعا مفعول بالجائز ويا المنقوص مبتدأ وخبره عزل أى حذف وخامسا حال من الضمير المستتر فى عزل ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال : (والحذف فى اليا رابعا أحق من * قلب) يعنى ان ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوا وحذفها أحسن نحو قاض ومعط فتقول قاضى وقاضوى ومعطى ومعطوى ومن قلبها واوا قول الشاعر:

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

وهو منسوب الى حانة وهو الموضع الذى يباع فيه الخمر ثم انتقل الى ما ثالثه ياء أو ألف فقال : (وحتم قلب ثالث يعن) فشمل قوله ثالث الياء والألف وهما مستويان فى وجوب قلبهما واوا نحو عم وعموى وفتى وفتوى وانما قلبت الألف فى فتى واوا وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات والحذف مبتدأ ورابعا حال من اليا وأحق خبر المبتدأ وفى اليا متعلق بأحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث ويعن أى يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث ثم قال : (وأول ذا القلب انفتاحا) يعنى ان ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل والتحقيق ان الفتح سابق على القلب لأن نحو شج إذا قصد به النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما فى نحو عم فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيصير كفتى فتقلب الألف بعد واوا كما قلبت فى فتى وكذلك أيضا نحو قاضوى لأن نظيره تغلب فتفتح أيضا ضاد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب وذا القلب مفعول بأول أى صاحب القلب وانفتاحا مفعول ثان بأول ثم قال : (وفعل * فعل عينا منهما افتح وفعل) يعنى ان الاسم الثلاثى المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل فتقول نمرى وإبلى ودؤلى كراهية اجتماع الكسرة مع الياء وفعل مبتدأ ومفعول بفعل مضمر يفسره افتح وفعل معطوف على فعل بحذف العاطف وافتح خبر فعل إذا جعل مبتدأ وعينا مفعول بافتح ومنهما متعلق بافتح

وفى بعض النسخ اسقاطه وابدال كالمثل فى كلامه بكالمثالين وفى بعض النسخ الجائز بالجيم وفى بعضها بالحاء وكلاهما صحيح (كذاك يا المنقوص خامسا عزل) (قول المكودى فتقول فى معتد الخ) تمثيله بمعتد ومستعل لا ينبغى لأنهما معلان اعلال قاض فالياء محذوفة قبل النسب وتحذف له كالمعتدى والمستعلى بال (والحذف فى اليا رابعا أحق من * قلب) (قول كذى قول الشاعر فكيف لنا الخ) البيت من الطويل وقائله الفرزدق وقيل لأعرابى مجهول وكيف اسم استفهام أريد به التعجب ولنا خبر لمبتدأ مقدر وبالشرب متعلق بالمبتدأ المقدر والتقدير فكيف لنا التلذذ بالشرب ودراهم اسم يكن ولنا الثانية خبرها ونقد معطوف على دراهم والمراد بالنقد الذهب والشاهد فى الحانوى حيث قلبت الياء واوا (قول المكودى هو منسوب الى حانة الخ) وهو غير ظاهر والحق أنه منسوب الى حانى الذى هو بائع الخمر لأنه هو الذى يقبض الدراهم ويكون للنقد عنده مزية (وحتم قلب ثالث يعن) (قول المكودى نحو عم الخ) بفتح العين المهملة وكسرتين تحت الميم من عمى عليه إذا التبس وأصله عمى بياء وتنوين صفة مشبهة فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء فاذا نسبت اليه رددته لأصله ثم فتحنا عين الكلمة كما فى نمر بعد فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واوا ولم تقلب ياء لاجتماع الياءات والكسرة كما قال المكودى بعد فى فتى (وأول ذا القلب انفتاحا) (قول المكودى يعنى ان ياء المنقوص) الصواب أن يقول يعنى أن فتح ما قبل المقلوب عام فى ياء المنقوص وفى الألف المقلوبتين واوا فيدخل هنا قوله فى الألف فقلبها واوا الخ ويدخل أيضا وللأصلى قلب يعتمى (وقوله والتحقيق الخ) أشار بهذا الى الاعتراض على المصنف بأن كلامه يوهم أن القلب سابق على الفتح مع أن الأمر ليس كذلك ولذلك قال والتحقيق قال يس وهذا الاعتراض مبنى على ما يظهر من أن ذا القلب مفعول أول وانفتاحا مفعول ثان وأما لو قلنا ان انفتاحا بمعنى مفتوحا مفعول أول وذا القلب مفعول ثان انتفى الاشكال ﴿قيل﴾ فيلزم عليه فساد المعنى ﴿ قلت ﴾ الحق أن كلام المصنف سالم لأن معناه على الصواب أتبع ذا القلب للمفتوح أى اجعله تابعا له وحينئذ فيسقط اعتراض المكودى ولا يحتاج الى اجعل انفتاحا مفعولا (وقوله لأن نحو شج الخ) وصف من شجى بمعنى حزن فيفعل ما مر فى عم (وقوله لأن نظيره تغلب) أى لأن نظير المعتل من الصحيح فى كون ماقبل لام الكلمة بفتح تغلب اسم قبيلة فتفتح لامه إذا نسب اليه عند بعض العرب فقاضوى حينئذ المعل مثله وتغلب ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل والتأنيث (وفعل * فعل عينا منهما افتح) (قول المكودى كدئل) اسم قبيلة ينسب اليها أبو الأسود (وقوله كراهية اجتماع الكسرة مع الياء) المراد بالكسرة الجنس لأنه فى فعل وفعل المفتوح الفاء والمضموم منها يجتمع كسرتان وفى فعل يجتمع ثلاث كسرات وياءان فيحصل الثقل لكن انما يحصل الثقل بكسر العين دون كسرة ما قبل الياء لأنها واجبة (وقوله بحذف العاطف) يعنى مع قراءة

وفعل الأخير مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أى مثلهما فى وجوب فتح العين ثم قال :

(وقيل فى المرمى مرموى * واختير فى استعمالهم مرمى)

قد تقدم دخول هذه المسئلة تحت عموم قوله ومثله مما حواه احذف لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كمرمى لغتان الحذف وهو الكثير والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه أن يأتى بهذا البيت عقب قوله ومثله مما حواه احذف كما فعل فى الكافية لكن الأبيات التى ذكرت هنا مرتبطة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله فى أثنائها فتعين تأخيره عنها ومرموى مرفوع بقيل وفى المرمى متعلق بقيل ومرمى مرفوع باختير ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة ان تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدا فالوجه الحذف وقد تقدم وان تقدمها حرفان فسيأتى وان تقدمها حرف واحد فقد أشار اليه بقوله :

(ونحو حى فتح ثانيه يجب * واردده واوا إن يكن عنه قلب)

يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت اليه لم يحذف منه شىء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة فى الأخيرة فان كان أصله واوا رددتها فتقول فى طى طووى لأنه من طويت وانما قلبت الياء الأخيرة واوا وهى منقلبة عن ياء كما قلبت فى فتى وقد تقدم وفهم منه أن الياء الأولى اذا كانت ياء بالاصالة بقيت على حالها فتقول فى حى حيوى وإعراب البيت واضح ثم قال :

(وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب)

يعنى أنك إذا نسبت الى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة منه ونسبت إلى واحده فتقول فى النسب الى زيدين وزيدين زيدى وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمى به من المثنى والمجموع وتبعه المرادى وفيه نظر والذى ينبغى أن يحمله عليه ما ذكرت ويفهم منه أن حكم ما سمى به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع وعلم مفعول باحذف وللنسب متعلق باحذف ومثل مبتدأ وخبره وجب وفى جمع متعلق بوجب ثم قال :

(وثالث من نحو طيب حذف) يعنى أنه اذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة كقولك فى طيب طيبى كراهية اجتماع الياءات والكسرة وفهم من المثال أن الياء اذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبيخ وكان القياس على هذا فى النسب الى طيىء طيئى لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله : (وشذ طائى مقولا بالألف) ووجه الشذوذ فيه ان أصله على مقتضى القياس طيىء بسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفا والياء انما تقلب ألفا قياسا اذا كانت متحركة وثالث مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائى فاعل بشذ ومقولا حال من طائى وبالألف متعلق بمقولا ثم قال :

لامه بحركة واحدة للوزن وهذا على نسخة عينا منهما وفى بعض النسخ وفعل وفعل عيناهما افتح وفعل بحذف من وهى أسلم من تكلف اسقاط العاطف والتنوين (وقوله وفعل الأخيرة مبتدأ الخ) وقيل إنه بالجر معطوف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وهو جائز عند الناظم (واختير فى استعمالهم مرمى) مرمى اسم مفعول من رمى وأصله مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء فاذا أردت النسب حذفت الياء الأولى التى أصلها واو ثم تفتح ماقبلها وتقلب الثانية لام الكلمة ألفا وتقلب الألف واوا (قول كدى قد تقدم الخ) أى فى قوله ومثله مما حواه احذف مع قوله وقيل فى المرمى مرموى (وقوله فسيأتى) أى فى قوله وأختوا معل لام عريا الخ (ونحو حى فتح ثانيه يجب) (قول المكودى اذا تقدم على الياء) يعنى المشددة وسماها ياء باعتبار كونها الصوت ارتفع بها مرة واحدة والا فهما ياءان (وقوله وقد تقدم) فى قوله : وحتم قلب ثالث يعن * وعلم التثنية احذف للنسب .

(قول المكودى على حده) زيادة مضرة لانه يخرج بها جمع المؤنث السالم فيقتضى أن حكمه فى النسب غير حذف العلامتين الألف والتاء مع أن حكمه الحذف أيضا فالحق حذف على حده كما فعل الناظم (وقوله وفيه نظر) نظره ساقط وكلا التقريرين صحيح وذلك مبنى على الاختلاف فى معنى الجمع فى قول المصنف بعد والواحد اذكر ناسبا للجمع فمن حمل كالمرادى والشارح الجمع على الجمع اللغوى الصادق بالمثنى وجمعى السالم والتكسير خص ماهنا بما بعد التسمية لئلا يقع التكرار ومن حمل كالمكودى الجمع فيما يأتى على خصوص جمع التكسير عمم هنا فيما قبل التسمية وفيما بعدها لان التكرار منتف وأطلق المصنف علم على جنس العلامة ويؤخذ من قوله علم أن محل حذف العلامة اذا كان المثنى والجمع معربين بالحروف وانما وجب حذف العلامة لئلا يجتمع فى اللفظ اعرابان بالحروف وبالحركات على ياء النسب وان لم يكن المثنى والمجموع معربين بالحروف فلا يحذف منهما شىء وقد حصل فى التوضيح تحصيلا حسنا (وثالث من نحو طيب حذف) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له قد علمنا حكم الياء المشددة اذا كانت آخرا فان كانت متصلة بالآخر فما الحكم نبه عليه بقوله وثالثا الخ (قول المكودى والكسرة) أى جنس الكسرة الصادق بكسرتين كسرة الياء عين الكلمة وكسرة الياء لام الكلمة وانما حذفت الياء الساكنة وبقيت الأولى الساكنة لانها لو حذفت الأولى لبقيت الثانية متحركة فيؤدى الى قلبها ألفا فيزيد التغيير مع اللبس وان لم تقلب لزم الثقل (وشذ طائى) (قول كدى اذا كانت متحركة) يعنى وما قبلها مفتوح وهى هنا ساكنة ولو قيل ان المحذوف الأولى

(وفعلى فى فعيلة التزم * وفعلى فى فعيلة حتم)

يعنى ان ما كان على وزن فعيلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف أيضا منه الياء ويفتح ماقبلها وان ما كان على وزن فعيلة بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضا منه التاء والياء وتبقى الفتحة التى قبل الياء فتقول فى حنيفة حنفى وفى جهينة جهنى وفعلى مبتدأ وخبره التزم وفى فعيلة متعلق بالتزم واعراب عجز البيت كصدره وفعيلة وفعيلة غير متصرفين للعلمية والتأنيث ثم قال :

(وألحقوا معل لام عريا * من المثالين بما التا أوليا) يعنى أنهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة بحذف الياء ما كان على وزن فعيل أو فعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدى وقصى فتقول فيهما عدوى وقصوى وألحقوا يعنى العرب ومعل مفعول بألحقوا وعريا فى موضع النعت لمعل ومن المثالين متعلق بمعل وبما متعلق بألحقوا وما موصولة وصلتها أوليا والتاء مفعول ثان لأوليا والمفعول الأول ضمير مستتر فى أوليا وهو العائد على ما وما ذكر فى فعيلة وفعيلة من حذف يائهما انما ذلك مالم يكونا معتلى العين أو مضعفها والى ذلك أشار بقوله :

(وتموا ما كان كالطويله * وهكذا ما كان كالجليله) يعنى ان ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتمم أى لا تحذف ياؤهما لثقل التضعيف والاعلال ومثل لفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل لفعيلة بضمها وهما سواء فى وجوب التتميم وانما استغنى بفعيلة عن فعيلة لان العلة موجودة فيهما وفهم من البيتين ان ما كان على فعيل صحيح اللام مجردا من التاء يتمم على الأصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيهما عقيلى وعقيلى واعراب البيت واضح ثم قال : (وهمز ذى مد ينال فى النسب * ما كان فى تثنية له انتسب) يعنى ان حكم الممدود فى النسب كحكمه فى التثنية فتقول فى نحو حمراء حمراوى كما تقول حمراوان وتقول فى علباء وكساء وحياء علباوى وكساوى وحياوى وعلبائى وكسائى وحيائى كما تقول فى التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله وهمز مبتدأ وينال يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو فى موضع الخبر وما مفعول ثان لينال ان ضم ياؤه وفى ينال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الاول وان كان ينال بالفتح فما مفعول وهى موصولة وصلتها كان وانتسب فى موضع خبر كان وفى تثنية متعلق بانتسب ثم انتقل الى النسب الى المركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب اسناد وتركيب مزج وتركيب اضافة وقد أشار الى الأول والثانى بقوله : (وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا) يعنى بالجملة الجملة المسمى بها وهو تركيب الاسناد فينسب الى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق نحره فتقول فى النسب اليه

الساكنة والثانية المتحركة المقلوبة لكان ذلك قياسا لكن يخالف قاعدة الباب من ان المحذوف الثانية وانما زاد الناظم مقولا بالألف مع قوله طائى بالألف لاحتمال أن يصحف ويقرأ طيئى بالياء كذا قيل ولو حذف الناظم هذا الشطر وهو وشذ طائى لدخوله فى عموم قوله آخر الباب وغير ما أسلفته مقررا الخ لكان أولى ولا مفهوم لقول المصنف ثالث بل المراد كون الياء مشددة قبل الآخر ليدخل غزيل بتشديد الياء فيقال فى النسب غزيلى بسكون الياء قبل اللام مع حذف الياء المكسورة (وفعلى فى فعيلة التزم) (قول المكودى تحذف منه التأنيث الخ) قد مر هذا فى قوله وتاء تأنيث أومدته لا تثبتا وليس هذا هو المقصود هنا وانما المقصود حذف الياء وفتح ماقبلها (وقوله جهينة) اسم قبيلة واسم قلعة بطبرستان وقرية بالموصل (وألحقوا معل لام عريا) (قول المكودى فتقول فيهما عدوى الخ) لم يبين العمل والعمل فى ذلك أن تحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة لقوله سابقا وأول ذا القلب انفتاحا ثم الياء الثانية ألفا ثم الألف واوا لقوله سابقا وحتم قلب ثالث يعن (وقوله ومن المثالين متعلق بمعل) الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من معل لام (وتموا ما كان كالطويله) (قول المكودى لثقل التضعيف والاعلال الخ) بيان التضعيف أنه بعد حذف الياء من نحو جليلة وهريرة التقى مثلان فيحصل الثقل ان لم يقع ادغام وان أدغم وقع زيادة التغيير مع اللبس وبيان ثقل الاعلال ان نحو طويلة وجويرة ان حذفت منهما الياء لزم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لقوله من واو اوياء بتحريك أصل الخ فيكثر التغيير حينئذ مع اللبس وان لم يقلبوا لزم الاستثقال (وقوله ولم يمثل بفعيلة) مثاله فى المعل جويرة وطويلة وفى المضعف هريرة وقليلة (وقوله وفهم من البيتين) أى السابقين على قوله وتموا ما كان الخ والاولى أن يقول انه مفهوم من قوله وألحقوا معل لام عريا لانه أصرح فى المراد (فان قلت) ما الفرق بين فعيلة وفعيلة المؤنثين وفعيل وفعيل المذكرين نحو تميم وعقيل حتى حذفت الياء الساكنة فى النسب الى الأول دون الثانى (قلت) الياء ثقيلة والمؤنث ثقيل والمذكر خفيف والحذف خفيف فاعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل (وهمز ذى مد ينال فى النسب) (قول المكودى وقد تقدم ذلك كله) أى فى قوله : وما كصحراء بواو ثنيا * ونحو علباء كساء وحيا . بواو اوهمز ... الى أن قال وغير ما ذكر صحيح فنحو قراء مما فيه الهمزة أصلية يتعين فيه التصحيح ثم ان مراد المصنف تشبيه المقيس بالمقيس وأما الشاذ المار فى قوله وما شذ على نقل قصر فلا يرد هنا فيكون المصنف أطلق فى محل التقييد والله أعلم (وانسب لصدر جملة) (قول المكودى يعنى بالجملة الخ) أشار بهذا أن الناظم

برقى ومثال المزجى بعلبك فتقول فى النسب اليه بعلى ثم انتقل الى الثالث وهو المركب الاضافى وهو على قسمين قسم ينسب الى عجزه وقسم ينسب الى صدره وقد أشار إلى الأول بقوله : (ولثان تمما * إضافة مبدوءة بابن أواب * أو ماله التعريف بالثانى وجب)

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز أولها أن يكون مبدوأ بابن نحو ابن الزبير فتقول فى النسب اليه زبيرى وثانيها أن يكون مبدوأ بأب وهى الكنية نحو أبى بكر فتقول فيه بكرى وثالثها أن يكون الأول تعرف بالثانى نحو غلام زيد فتقول فيه زيدى كذا قال الشارح وفيه نظر الرابع أن يخاف اللبس وسيأتى ثم أشار الى الثانى وهو ما ينسب الى صدره فقال : (فما سوى هذا انسبن للأول) يعنى ان المضاف إذا لم يكن أحد هذه الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرىء القيس فتقول فيه امرئى فان خيف لبس نسب الى عجزه واليه أشار بقوله : (مالم يخف لبس كعبد الأشهل) يعنى انه إذا خيف اللبس نسب الى الثانى نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول شمسى ومنافى وأشهلى لأنك لو نسبت إلى الصدر فقلت عبدى لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثانى ولصدر متعلق بانسب وصدر ما معطوف وما موصولة وصلتها ركب ومزجا مصدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج ولثان معطوف على صدر واضافة مفعول بتمم وتمم فى موضع الصفة لثان ومبدوءة نعت لاضافة وبابن متعلق بمبدوءة أو ما معطوف على ثان وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره وجب وله متعلق بوجب والجملة صلة وفى متعلق بانسبن وما موصولة وصلتها سوى وهذا اشارة لما ذكر ولو قال فما سوى هذى اشارة الى المواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس ثم ان الثلاثى المحذوف منه حرف اما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فان حذف منه اللام

أطلق فى محل التقييد لأن ظاهره يقتضى صحة النسب الى الجملة مسمى بها أم لا مع أنه لا ينسب الا إلى الجملة المسمى بها ولو عبر المصنف بمركب بدل جملة لكان أولى ليشمل الشبيه بالمركب الاسنادى نحو حيثما مسمى بها فانه ينسب الى صدره فتقول حيثى وشذ فى النسب الى كنت كنتى ببقاء التاء والقياس كونى برد الواو لزوال سبب حذفها والكنتى الشيخ الكبير لأنه يخبر عما مضى من زمانه بقوله كنت وكنت قال الشاعر : فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشر خصال المرء كنت وعاجن

والعاجن الذى يعتمد على أصابع يده إذا أراد القيام من الكبر وانما لحقت ياء النسب لصدر المركب المزجى دون عجزه لأن العجز ينزل منزلة تاء التأنيث بدليل فتح آخر الكلمة التى قبله وتاء التأنيث تحذف للنسب عملا بقوله سابقا : وتاء تأنيث أومدته لا تثبتا . فكذلك ما هو بمنزلتها (ولثان تمما * اضافة) (قول المكودى كذا قال الشارح وفيه نظر) بيانه ان أراد النسبة الى غلام زيد قبل صيرورتهما علما وشيئا واحدا فلا تتعين النسبة الى الثانى بل تختلف باختلاف الارادة فان أردت النسبة الى غلام المضاف قلت فيه غلامى وان أردت النسبة الى زيد قلت زيدى لأن المضاف والمضاف اليه مهما بقيا على حالهما فكل واحد له معنى يخصه تصح النسبة اليه على حدته وان أراد الشارح النسبة الى غلام زيد بعد صيرورتهما علما وشيئا واحدا ولم يبق كل واحد على معناه فليس من هذا القبيل بل من أفراد قوله بعد فما سوى هذا انسبن للأول وقد اعتذر بعض عن الشارح بانه لما لم يجد مثالا يختص بقوله أو ماله مثل بما ذكر ورحم الله الموضح حيث جعل المركب الاضافى المبدوء بابن مثالا للذى تعرف صدره بعجزه إشارة الى أن الصواب حذف قول الناظم أو ماله الخ ﴿ فان قلت ﴾ الاعتراض لا يرد على الشارح وحده بل الاعتراض وارد على أبيه بأنه لا مثال يدخل تحت قوله أو ماله التعريف وان المبدوء بابن أو أب من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى فيكون تكرارا مع قوله بعد أو ماله التعريف بالثانى وجب فلم خص المكودى الاعتراض بالشارح ﴿ قلت ﴾ كلام المصنف وان كان فيه التكرار ظاهرا فقد أجيب عنه بان عطف ماله التعريف على ابن من قوله مبدوءة بابن من عطف التفسير لا من عطف عام على خاص وان أجيب عنه لانه ليس هنالك شىء يدخل فى قوله ماله التعريف زيادة على قوله مبدوءة بابن حتى يكون عاما بل هو عينه وما يقال ان العطف التفسيرى لا يكون إلا بالواو وهنا بأو يجاب عنه بأن أو فى قوله أو ماله بمعنى الواو وأما الشارح فمثاله غير صحيح (مالم يخف لبس كعبد الأشهل) (قول كدى لالتبس فلم يدر الخ) تبع فى جعل هذا لبسا المصنف والحق ان هذا من قبيل الاجمال لا من قبيل اللبس لأن الاجمال كما مر فى باب الفاعل أن يكون اللفظ محتملا للمراد وغيره وما هنا منه بدليل قول المكودى فلم يدر الخ وأما اللبس فهو افهام غير المراد وماهنا ليس منه والاجمال مغتفر وقد قالوا فى النسبة لمسلم ومسلمة مسلمى وفى مسجد ومساجد مسجدى ولم ينظر واللاجمال الحاصل فان قالوا بجواز هذه الأشياء دون ما هنا ففيه ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح وان قلنا بعدم جوازه فهو هدم لقاعدة الباب والاشهل صفة شخص ومناف اسم صنم (وقوله أو ما معطوف على ثان الخ) هذا الاعراب يقتضى أن ما مدخولة لانسب واللام فى لثان فيصير المعنى وانسب للأول الذى التعريف وجب له بالثانى وهو فاسد لأن

فهو اما جائز لجبر وإما واجبه وقد أشار الى الأول بقوله :

(واجبر برد اللام ما منه حذف ＊ جوازا ان لم يكن رده ألف ＊ فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه)

يعنى ان الثلاثى المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف فى التثنية وجمعى التصحيح جاز جبره وابقاؤه على حاله فتقول فى يد وغد ودم يدى ويدوى وغدى وغدوى ودمى ودموى لأنك تقول فى تثنيتها يدان وغدان ودمان وفى ثبة ثبى وثبوى لأنك تقول فى جمعها ثبات بغير رد ثم أشار الى الثانى بقوله : (وحق مجبور بهذى توفيه) يعنى أن ما جبر فى التثنية وجمعى التصحيح جبر فى النسب وجوبا نحو أب وأخ وعضة وسنة فتقول فيها أبوى وأخوى وعضهى أو عضوى وسنهى أو سنوى على الخلاف فى لامهما لأنك تقول فى التثنية أبوان وأخوان وفى الجمع عضهات أو عضوات وسنهات أو سنوات و برد متعلق باجبر ورد مصدر مضاف الى المفعول وما مفعول برد وهى موصولة وصلتها حذف ومنه متعلق بحذف وجوازا مصدر والظاهر انه نعت لمصدر محذوف وهو على حذف مضاف والتقدير واجبر جبرا ذا جواز وان شرط ورده اسم يك وألف فى موضع خبرها وفى جمعى التصحيح متعلق بألف وحق مجبور الى آخره جملة اسمية مستأنفة ثم قال : (وبأخ أختا وبابن بنتا ＊ ألحق) يعنى ان أختا إذا نسبت اليها قلت أخوى كما تقول فى النسب الى أخ وإذا نسبت الى بنت قلت بنوى كما تقول فى النسب الى ابن أما إلحاقه أختا بأخ فلا اشكال فيه وأما إلحاقه بنتا بابن ففيه نظر لأن النسب الى ابن يجوز فيه ابنى وبنوى فمن أين يعلم أن بنتا يقال فى النسب اليها بنوى فقط والعذر له فى ذلك انه انما أحال على من قال فى ابن بنوى ولا يصح حمله على من قال ابنى لعدم همزة الوصل فى بنت وهذا الذى ذكره فى النسب الى أخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس فى ذلك وعليه نبه بقوله : (ويونس أبى حذف التا) يعنى ان يونس يقول فى النسب الى أخت أختى والى بنت بنتى و بأخ متعلق بألحق وأختا مفعول بألحق و بنتا معطوف على أختا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافا للفارسى ويونس مبتدأ وصرفه ضرورة وأبى فى موضع الخبر وحذف التا مفعول بأبى ثم قال :

(وضاعف الثان من ثنائى ＊ ثانيه ذو لين كلا ولائى)

يعنى انك إذا نسبت الى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثانى فتقول فى لو وكى ولا مسمى بها لووى وكيوى

النسب فيه انما هو للعجز أيضا والصواب ان ما معطوفة على ابن مدخولة للباء وما قبلها والتقدير وانسب لثان تم اضافة مبدوءة باللفظ الذى التعريف وجب له بالثانى (واجبر برد اللام) (قول المكودى فتقول فى يد وغد الخ) أصلها يدى وغدى ودمى بسكون الدالين والميم اتفاقا فى الأول وعلى الخلاف فى الأخيرين وخص المكودى هذه الأمثلة الثلاثة وهى كلها صحيحة العين إشارة الى أنه لا يجوز وجهان إلا إذا كانت العين صحيحة فان كانت معتلة وجب رد اللام وذلك نحو شاة فان أصلها شوهة فحذفت الهاء لام الكلمة اعتباطا لغير موجب وفتحت الواو لأجل هاء التأنيث بعدها فقلبت ألفا فاذا نسب اليه قيل شاهى برد المحذوف وجوبا مع أنه لا يرد فى التثنية وانما يقال شاتان فيكون المصنف أطلق فى محل التقييد (وقوله وفى نحو ثبة ثبى وثبوى) ﴿ فان قلت ﴾ جعل المكودى ثبة هنا مما حذفت لامه وجعله فى قوله سابقا وكمل المنقوص مما حذفت عينه ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن ثبة المحذوفة اللام هنا بمعنى الجماعة وفيما مر اسم لوسط الحوض أو نقول ما هنا وما مر اسم لوسط الحوض لكن مشى هناك على قول وهنا على قول (فى جمعى التصحيح) لا تظهر فائدة لذكر جمع المذكر السالم قال الشاطبى لأن محذوف اللام لا يجمع جمع مذكر سالما لأنه لم يأت علما ولا صفة فهو فاقد شروط عامر ومذنب فلا يدخل هنا وقد اقتصر فى التسهيل على الجمع بالألف والتاء (وحق مجبور بهذى توفيه) (قول المكودى وعضة الخ) العضة كل شجر يعظم وله شوك (وقوله على الخلاف فى لامهما الخ) ليس المراد انه وقع خلاف بين النحاة وانما الخلاف بين العرب فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز وكونها واوا لغة غيرهم (وقوله وما مفعول برد الخ) غير صحيح وانما هو مفعول باجبر واقعة على الاسم الثلاثى المعل اللام المحذوفة ونائب فاعل حذف ضمير يعود على اللام والتقدير واجبر برد اللام الاسم الذى حذف اللام منه (ويونس أبى حذف التا) يونس هو ابن حبيب الضبى نسبة لأبى ضبة مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن أخذ النحو عن أبى عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة قال أبو الخطاب مثل يونس كمثل كوز ضيق الفم لا يدخله شىء الا بعسر فاذا دخله لم يكن يخرج منه بيسر عاش ثمانيا وثمانين سنة ولم يتزوج ولم يتسر ولم تكن له همة الا طلب العلم وهو من أشياخ سيبويه توفى سنة اثنين وثمانين ومائة (قول المكودى وفصل بين حرف العطف والمعطوف الخ) بل لا فصل حقيقة بل انما هو عطف معمولين وهما ابن وبنت على معمولين وهما أخ وأخت لعامل واحد وهو جائز لأن ابن معطوف (وضعف الثانى من ثنائى) (قول المكودى مسمى بها لووى الخ) فك المكودى الادغام فى الواوين فى لو تبعا للشارح والكافية ولا وجه له لأنه ليس من باب حى والمتعين الادغام وهو الذى فى المرادى والتوضيح والأشمونى (وقوله وكيوى) لما ضعفت ياء كى ولحقت ياء النسب اجتمع أربع ياءات قلبت الثانية منهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت

ولائى وفى ذلك نظر لأن مايسمى به مماثانيه ذولين يجب تضعيفه وجعل من ثلاثة أحرف دون نسب وقد تقدم ذلك عند ذكره فى التصغير والثانى النعول بضعف ومن ثنائى فى موضع الحال من الثانى وثانيه مبتدأ وذولين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره فى موضع النعت لثنائى ثم انتقل الى المحذوف الفاء فقال : (وان يكن كشية ماالفا عدم * فجبره وفتح عينه التزم)

يعنى ان ماحذفت منه الفاء وكانت لامه ياء كشية ودية يجب جبره يعنى رد ماحذف منه وهو الواو وتفتح عينه فتقول وشوى وودوى وفى قوله وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فيقول وشوى وفهم منه ان المحذوف الفاء اذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة فتقول فيه وعدى وفهم منه أيضا ان المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو مذ مسمى بها فان أصلها منذ وان يكن شرط وما اسم يكن وهى موصولة وصلتها عدم والفا مفعول بعدم وكشية خبر يكن والفاء جواب الشرط وخبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه والتزم فى موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ماذكر ثم قال :

(والواحد اذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع)

يعنى انك اذا نسبت الى جمع باق على جمعيته ولم يشابه فى الوضع المفرد جىء بواحده ونسب اليه كقولك فى النسب الى فرائض فرضى وفهم من قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع انه اذا شابهه نسب الى لفظه وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحده كعباديد والآخر ماسمى به كأنصار فتقول فيهما عباديدى وأنصارى والواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر وللجمع متعلق بناسبا وان شرط وحذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه . ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون بأوزان نبه عليها بقوله :

الألف واوا لقوله وحتم قلب ثالث يعن (وقوله ولائى) ان قلنا ان الهمزة زيدت أولا فلا يقال فى النسب الالائى بالهمز وان قلنا ان الألف ضعفت ثم قلبت همزة فيجوز أن يقال لائى بالهمزة ولاوى بالواو (وقوله وفى ذلك نظر الخ) نظره ساقط لان التصغير لا يكون فى الأسماء المتمكنة فلا يأتى تصغير لفظ الا بعد التسمية به أولا ثم يصغر بخلاف النسب فكما ينسب للاسماء ينسب لغيرها كالحرف لكن ان نسب الى الحرف كمل وأعرب فلا يكمل حينئذ الا عند النسب قال بعض ومفهوم قول المصنف ذولين ان الثانى اذا كان صحيحا جاز النسب اليه من غير تضعيف وجاز تضعيفه نحو هل مسمى بها فتقول هلى بتخفيف اللام وهلى بتشديدها ثم كان ينبغى للمصنف أن يؤخر هذا البيت عن قوله وان يكن كشية الخ لان الكلام كان فى الثلاثى المحذوف اللام فناسب أن يذكر عقب الثلاثى المحذوف الفاء ثم يتكلم على غيره (وان يكن كشية ماالفا عدم) (قول المكودى فتقول وشوى وودوى الخ) بكسر الواوين وفتح الشين والدال وبيان ذلك ان أصل شية وشى بكسر الواو وسكون الشين لاوشية خلافا للتصريح ثم نقلنا كسرة الواو الى الشين بعدها وحذفت الواو فاء الكلمة وعوض منها هاء التأنيث فصار شية ثم لما أردت النسبة الى شية رددت فاءها وحذفت هاء التأنيث صار بعد النسب وشي بثلاث كسرات وثلاث ياءات ففتحت الشين أو الدال دفعا لمزيد الثقل فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت الألف واوا لقوله سابقا وحتم قلب ثالث يعن ومثل هذا يقال فى ودوى والشية لمعة سوداء فى أبيض أولمعة بيضاء فى لون أسود وهذا معنى قول الجوهرى على لون يخالف معظم اللون والدية معلومة (وقوله والأخفش يتركها الخ) أى يرد الى سكونها الأصلى وحيث عاد السكون الأصلى امتنع قلب الياء ألفا لعدم تحرك ماقبلها فتبقى الياء لام الكلمة فى النسب (وقوله نحو عدة) مصدر وعدوأصله وعد بكسر الواو فنقلت حركتها الى العين ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث وبقى على المصنف القسم الثالث وهو المحذوف العين نحو يرى اذ أصله يرأى نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفا فاذا سميت شخصا بقولك يرى ﴿قلت﴾ فى النسب يرئى برد الهمزة وكسرها وفتح ماقبلها ولذا لو قال المصنف :

وان يكن كشية أو كيرى * ماعدم الفاء أو العين اجبرا

لأفاد المسئلتين (وقوله وكان حقه أن يقول الخ) هذا صريح فى ان التزم عنده ماض مبنى للمفعول ولو جعلته بصيغة الأمر للواحد المذكر وجبره مع وفتح منصوبان على المفعولية مقدمان عليه لم يحتج لذلك ﴿ولا يقال﴾ انها نسخة غير مروية ﴿لانا نقول﴾ المعرب لم تثبت فيه نسخة (والواحد اذكر ناسبا للجمع) (قول المكودى فرضى) ﴿فان قلت﴾ فرائض جمع فريضة لاجمع فرض فكيف يقال انه واحد له ﴿قلت﴾ لما رددته الى المفرد الذى هو فريضة حذفت الياء وقلبت الكسرة قبلها فتحة عملا بقوله سابقا وفعلى فى فعيلة التزم وقول الناس فرائضى خطأ وحمل كدى الجمع على جمع التكسير خصوصا وغيره على الجمع اللغوى الصادق على المثنى وجمعى التصحيح والتكسير والكل صحيح انظر ما مر لنا عند قوله وعلم التثنية احذف للنسب (وقوله كعباديد) الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه وطريق وموضع (وقوله ماسمى به كأنصار الخ) هو فى الأصل جمع ناصر ثم صار علما على الأوس والخزرج واعترض تمثيله بانصار بانه لا يدخل فى كلام المصنف وليس مرادا له ولا يفهم منه اذهو مفرد حقيقة كما أفصح

(ومع فاعل وفعال فعل * فى نسب أغنى عن اليا فقبل)

فذكر ثلاثة أوزان الأول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن وكاس أى صاحب تمر وصاحب لبن وصاحب كسوة الثانى فعال فى الحرف غالبا نحو حداد وبزاز وخراز وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس بمعنى ذى طعام وذى لباس ومع متعلق باغنى وفعل مبتدأ وخبره اغنى ثم قال:

(وغير ما أسلفته مقررا * على الذى ينقل منه اقتصرا)

يعنى ان ما خالف ماقدمته من الأحكام والضوابط فى النسب اقتصر على ما نقل منه أى يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير ومنه قولهم فى المنسوب الى البصرة بصرى بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال والى مرو مروزى بزيادة الزاى وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسلفته والضمير العائد على الموصول الهاء فى أسلفته ومقررا حال من الهاء واقتصر خبر عن غير وعلى الذى متعلق باقتصر وينقل منه صلة الذى والضمير العائد على الذى الهاء فى منه .

﴿ الوقف ﴾

الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة فان كان الموقوف عليه منونا ففيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا وتسكين ماقبله نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وابدال التنوين من جنس حركة ماقبله مطلقا نحو قام زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدى وحذفه بعد ضمة أو كسرة وإبداله ألفا بعد فتحة وهذه هى اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال :

(تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا)

يعنى ان التنوين اذا كان اثر فتحة جعلته أى التنوين ألفا واذا كان اثر غير فتحة حذفته وشمل غير الفتح الضمة والكسرة والمراد بالفتح فتح الاعراب وتنوينا مفعول أول باجعل ووقفا مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له

عن ذلك الموضح فى قوله انه واحد وكان حقه أن يمثل بنحو كلاب وأنمار علمى قبيلة مما انسلخت عنه الجمعية كذا قالوا وتأمله (ومع فاعل وفعال) (قول المكودى وبزاز) بزاءين نسبة لبزاز بائع البز وهى الثياب المختلطة ويؤخذ من قول المصنف فقبل إن ورود هذه الأوزان للنسب موقوف على السماع لكن الذى يقتضيه قوله بعد وغير ما أسلفته الخ ان جميع ماتقدم قياسى ومنه ماهنا ففيه شبه تعارض ولم يجيبوا عنه (وغير ما أسلفته) (قول المكودى بصرى بكسر الخ) انظر هذا مع مانص عليه أهل اللغة من انه يقال بصرة بضم الباء وفتحها وكسرها (وقوله والى الدهر دهرى) يقال للشيخ الكبير الذى عاش دهرا طويلا (وقوله واقتصر خبر عن غير) لم يبين نائبه والظاهر انه جار ومجرور مقدر والتقدير اقتصر فيه أى فى ذلك الغير على الذى ويحتمل أن يكون اقتصر فعل أمر والجملة خبر وهو أولى بناء على جواز الاخبار بالطلب والله تعالى أعلم .

﴿ الوقف ﴾

مناسبة ذكر الوقف عقب النسب ان فى كل منهما حدوث شىء لم يكن فى الكلمة ففى النسب زيادة الياء وفى الوقف ابدال التنوين بعد الفتح ألفا وحذفه بعد غير الفتح والوقف لغة الحبس واصطلاحا عرفه كدى بقوله قطع النطق عند آخر الكلمة ﴿واعترض﴾ هذا بان الحركة لا أول لها ولا آخر ﴿وأجيب﴾ بان اضافة آخر الحركة من اضافة الصفة للموصوف أى الحركة الأخيرة واعترض أيضا بانه حينئذ لا يشمل الا الروم دون الوقف على السكون فالأولى ابدال الحركة بالكلمة وهو الذى فى المرادى والأزهرى ويوجد فى بعض نسخ المكودى المصححة (قول المكودى حذف التنوين مطلقا الخ) أى فى حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة واعرابه حينئذ أن تقول فى زيد من قام زيد بالسكون انه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ومثل ذلك يقال فى حالتى النصب والجر (وقوله وابدال التنوين الخ) هذه لغة الازد فيكون الاعراب بالحركات الثلاث ولا اعتداد بحروف الاشباع لكن يلزم على هذه اللغة فى حالة الجر الالتباس المضاف الى ياء المتكلم وفى حالة الرفع وقوع الواو فى آخر الاسم المعرب وقبل الواو ضمة وأجيب عن هذا بانه عارض والأصل عدم الاعتداد بالعارض (تنوينا اثر فتح اجعل ألفا) (قول المكودى والمراد بالفتح فتح الاعراب الخ) هذا سهو منه رحمه الله اذ لا فرق بين فتحة الاعراب نحو رأيت زيدا وبين فتحة البناء نحو ويها اسم فعل بمعنى أعجب اذا وقفت عليه وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية ﴿ فان قلت ﴾ قول الناظم فتح انما يشمل الوقف على المبنى لان الفتح من ألقاب البناء ولا يشمل الوقف على المعرب ﴿ قلت ﴾ كون الفتح من ألقاب البناء انما اصطلح عليه النحاة وأما أهل التصريف فيطلقونه على حركة البناء وهذا الذى سلك المصنف هنا وانما وجب ابدال التنوين بعد فتح ألفا لسكون النون فى الغنة تشبه حرف اللين وخص الابدال بالألف وان كان الشبه عاما لخفة الألف وثقل الواو والياء فى أنفسهما سيما اذا كان قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة ثم ان الناظم لم يبين حكم الآخر بعد حذف التنوين فى حالة الرفع والجر وحكمه انه يسكن وأجاب بعض بان قوله بعد وغيرها التأنيث من محرك سكنه شامل لما هنا لانه لما حذف التنوين بقى ماقبل محركا فهو من أفراده ولعله لأجل هذا سيمثل المكودى هناك للمحرك بالمنون كدرهم وضارب

وإثر ظرف متعلق باجعل وألف احذفا بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال :

(واحذف لوقف فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى الاضمار)

يعنى ان صلة هاء الضمير فى الوقف إذا كانت صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيته ومررت به فتقف عليهما بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لاتحذف وهى ضمير المؤنث نحو رأيتها والمراد بالفتح هنا فتح البناء وفهم من قوله فى سوى اضطرار أن الوقف أتى على الواو والياء فى الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفى سوى متعلق باحذف وصلة مفعول باحذف وفى الاضمار متعلق بصلة ثم قال : (وأشبهت اذا منونا نصب * فألفا فى الوقف نونها قلب)

يعنى أن إذا التى هى من النواصب يوقف عليها بابدال النون ألفا لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول إذا وفهم من قوله وأشبهت أن الوقف عليها بالالف على خلاف الاصل وانما هو للتشبيه ولذلك ذكر بعضهم ان الوقف عليها بالنون على الاصل واذا فاعل بأشبهت ومنونا مفعول بأشبهت ونصب فى موضع الصفة لمنونا ونونها مبتدأ وقلب خبره وألفا حال من الضمير فى قلب ثم قال :

(وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما)

يعنى ان حذف الياء من المنقوص المنون إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فشمل المرفوع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيها وفهم من قوله مالم ينصب أن الياء لاتحذف من المنصوب وفهم مما تقدم فى قوله تنوينا إثر فتح اجعل ألفا أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله أولى من ثبوت أن جواز الوقف عليها بالياء مرجوح نحو هذا قاضى ومررت بقاضى هذا حكم المنقوص المنون وأما غير المنون فقد أشار اليه بقوله : (وغير ذى التنوين بالعكس) يعنى أن المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى ويعنى بغير ذى التنوين المقرون بأل وماذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك فى المرفوع والمجرور كما مثل وأما المنصوب فليس فى الوقف عليه الا اثبات الياء وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلاوجه واحد والى ذلك أشار بقوله : (وفى * نحو مرلزوم رد اليا اقتفى)

يعنى إن نحو مر اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لزم رد الياء فتقول هذا مرى ومررت بمرى وانما لزم فيه رد الياء لكثرة ماحذف منه فان اصله مرئى على وزن مفعل فنقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء مافعل بياء قاض ونحوه

(وقوله إثر ظرف معطوف باجعل) الحق انه متعلق بمحذوف صفة تنوينا والتقدير اجعل تنوينا واقعا اثر فتح ألفا (واحذف لوقف فى سوى اضطرار) (قول المكودى يعنى ان هاء الضمير الخ) هكذا فى بعض نسخه وهى لامعنى لها والاولى أن يقول يعنى أنه يجب حذف صلة الضمير الغير المفتوح لأجل الوقف فى سوى الضرورة (وقوله نحو رأيتها الخ) العبرة بكون الهاء مفتوحة لفظا ولاعبرة بكونها فى محل نصب كمثال المكودى أوفى محل جر نحو مررت بها وانما حذفت الصلة بعد الضم والكسر دون الفتح لثقلها وخفته واختلف هل هذه الصلة من نفس الضمير أوزائدة للاشباع وهو الحق (وقوله والمراد بالفتح الخ) هذا لايحتاج اليه لان من المعلوم أن الضمير مبنى فحركته حركة بناء (وقوله ان الوقف أتى على الواو الخ) فمثاله على الواو * ومهمه مغبرة أرجاؤه * ومثاله على الياء * تجاوزت هند رغبة عن قتاله * باثبات الواو فى أرجاؤه والياء فى قتاله لفظا لاخطا لأن صلة ضمير غير المفتوح كالتنوين وأخذ من المصنف أن صلة الفتح لاتحذف يعنى الاضرورة كقوله والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء وسكون الهاء والاصل بها فنقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فبقيت الهاء ساكنة وحذفت الألف (وقوله متعلق بصلة) الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لصلة على حذف مضاف وأطلق الاضمار على الضمير والتقدير صلة غير الفتح الواقع فى حركة الضمير أوفى بمعنى على ولاحذف للمضاف أى الواقع على الضمير (وأشبهت اذا منونا نصب) كان ينبغى أن يقدم هذا البيت على البيت قبله ولا يفصل بين المشبه والمشبه به لغير ضرورة ولذلك نكت عليه الموضح فى تقديمه (قول المكودى التى هى من النواصب) خص كلام الناظم بالناصب والحق الاطلاق كما هو ظاهره فقد أجمع السبعة على الوقف على قوله تعالى : ولن تفلحوا إذا بالألف ووجه الشبه بين إذا والاسماء المنونة وجوه ثلاثة التطرف والسكون والوقوع بعد الفتح (وقوله وألفا حال الخ) الحق انه مفعول ثان لقلب (وحذف يا المنقوص ذى التنوين) انما كان حذف الياء فى المنقوص المنون المرفوع أوالمجرور أولى من اثباتها ساكنة لانها محذوفة فى الوصل فكان بقاؤها محذوفة فى الوقف أولى لانه محل راحة وانما جاز الوقف عليها بالياء على مرجوح لان الياء انما حذفت للتنوين ولاتنوين فى الوقف فترجع الياء وانما ثبتت الياء فى المنصوب فى الوقف تبعا للوصل (وغير ذى التنوين بالعكس) (قول المكودى وماذكره من انه عكس الخ) هذا تقييد كلام الناظم وقد يقال ان القيد مأخوذ من المصنف لان أل فى التنوين للعهد والمعهود ذو التنوين بقيده وهو مالم ينصب ولكن لايعلم من كلامه حكمه على التعيين وهو اثباتها ساكنة خلاف مافى يس وانما كان الراجح فى المرفوع والمجرور الاثبات تبعا للوصل وجاز الحذف فرقا بين الوقف والوصل (وفى نحو مرلزوم رد اليا اقتفى) (قول المكودى من أرى) أصل الماضى أرأى

من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة الا الراء فلو سكنوها فى الوقف لكان ذلك اجحافا به وقوله وحذف يا المنقوص مبتدأ وذى التنوين نعت لمنقوص وما ظرفية مصدرية أولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعلما تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه وغير ذى التنوين مبتدأ وخبره بالعكس ولزوم مبتدا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو رد وردمصدر أيضا وهو مضاف إلى المفعول واقتفى خبر المبتدأ وفى نحو متعلق باقتفى ثم اعلم ان الموقوف عليه اذا كان متحركا فاما أن يكون تاء التأنيث أو غيرها فإن كان تاء التأنيث وقف عليها بالسكون خاصة وهو الاصل وان كان غيرها جاز فيه السكون والروم والاشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتى ذكرها وقد أشار الى الاول والثانى بقوله : (وغيرها التأنيث من محرك * سكنه أوقف رائم التحرك)

يعنى ان غير هاء التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ووقفه والاصل التسكين وأما الروم فهو اخفاء الصوت بالحركة ويجوز فى الحركات الثلاث وفهم من استثنائه هاء التأنيث انه لايجوز فيها ماجاز فى غيرها من المحرك وسيبين بعد كيف يوقف عليها وغير منصوب بفعل مضمر يفسره سكنه وأوقف معطوف على سكنه ورائم التحرك حال من الفاعل المستتر فى قف ثم أشار الى الثالث بقوله :

(أو اشمم الضمة) الاشمام هو الاشارة بالشفتين إلى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة انه مخصوص بها ولايجوز فى الفتحة ولا فى الكسرة والضمة مفعول باشمم واشمم معطوف على قف ثم أشار الى الرابع فقال :

(أوقف مضعفا * ماليس همزا اوعليلا ان قفا محركا)

يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لايكون همزة ولاحرف علة وأن يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول فى جعفر وضارب ودرهم جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف وأوقف معطوف على اشمم ومضعفا حال من الضمير المستتر فى قف وما مفعول بمضعف وهى موصولة وصلتها ليس وهمزا خبر ليس أو عليلا معطوف على همزا وان قفا شرط أى تبع

بهمزتين بينهما راء ساكنة على وزن أكرم نقلنا حركة الهمزة الثانية إلى الراء قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا ومضارعه يرئى وأصله يرئى ففعل به ماذكر بالماضى فتقول فى اسم الفاعل مرىء منونة أصله مرئى بضم الميم وسكون الراء وكسر الهمزة وتحريك الياء لام الكلمة بحركتين ففعل به مامر فى الماضى فصار بعد حذف الهمزة مرى ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك فصار مر ولم يبق من أصول إلى الخ مالمكودى ثم ان مراد الناظم بنحو مر مالا يبقى فيه من أصول الكلمة عند الوقف الاحرف ساكن فيصدق بمحذوف العين كما مثل أو محذوف الفاء نحو يق مسمى به مضارع وقى وأصله يوقى وقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفناها فلا تقول فى الوقف عليه إلا يقى بالاثبات لانه لو حذفنا الياء وسكنا ماقبلها يلزم عليه الاجحاف المذكور فى مر (وقوله فى التوطئة جاز فيه السكون الخ) اقتصر على أوجه خمسة تبعا للناظم والا فأوجه الوقف سبعة بزيادة الحذف والبدل وقد جمعها بعضهم فى بيت نصه :

نقل وحذف واسكان ويتبعها الت * ضعيف والروم والاشمام والبدل

(وغيرها التأنيث من محرك) (قول المكودى والاصل التسكين الخ) إنما كان الاصل فى الوقف السكون لمناسبته للوقف إذ الوقف قطع النطق والسكون قطع الحركة فتناسبا وقيل لاعطاء الحرف الأخير مقابل ماأعطى الحرف الأول إذ الابتداء لايكون بساكن وقيل لأن سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة (وقوله فهو اخفاء الصوت بالحركة) أى يقف عليه بحركة غير تامة بل يختلسها اختلاسا ولايتمها (وقوله ويجوز فى الحركات الثلاث الخ) لكن فى الفتحة لابد فيها من رياضة لتناول اللسان لها بسرعة وهذا مذهب الجمهور وذهب الفراء وأكثر القراء السبعة إلى عدم الوقف على المفتوح بالروم لانه يشبه التثاؤب وهو انفتاح الفم عند الكسل والملل ثم الأولى للناظم أن يقول وغير تا التأنيث الخ لان الكلام فيما هو بصدد الوقف لافى الموقوف عليه بالفعل والتاء انما تصير هاء فى الوقف بالفعل (واشمم الضمة) (قول المكودى حالة سكون الخ) أى بعد سكون الحرف لانه نص غير واحد على أن الاشمام انما يكون بعد السكون ومعنى الاشارة بالشفتين أن تسكن الحرف الأخير أولا ثم تضم شفتيك وتترك بينهما بعض الانفراج ليخرج من تلك الفرجة النفس يراهما المخاطب مضمومتين فيعلم الذى يراك أنك أردت بضمها الحركة فالاشمام لايدركه الاعمى لانه لايسمع وانما يرى ولذا قال ابن برى فى الدرر اللوامع :

وصفة الاشمام اطباق الشفه * بعد السكون والضرير لايره

(وقوله ولايجوز فى الفتحة الخ) لان فى الاشارة الى الفتحة والكسرة تشوبها لهيئة الفم ولابد من التأويل فى عبارة المصنف بأن تقول أو اشمم الحرف الضمة (أوقف مضعفا) (قول المكودى وهذه الشروط كلها مفهومة الخ) المراد بالفهم هنا الأخذ والا فالشروط مصرح بها وجملة الشروط خمسة أن لايكون الحرف الاخير همزة ولا ألفا ولا واوا ولا ياء ولا ساكنا ماقبله والا فلا يوقف بالتضعيف على شىء من ذلك وجعلها ثلاثة باعتبار أن أوعليلا شرط واحد والمآل

ومحركا مفعول بقفا ثم أشار الى الخامس بقوله :

(...وحركات انقلا * لساكن تحريكه لن يحظلا)

يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ماقبله وذكر له فى هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون ساكنا وهو قوله لساكن واحترز به من المتحرك فلاينقل اليه والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الالف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والمضعف نحو الجد لأن نقله يستلزم فكه وهو ممتنع فى غير الصرف وبقى عليه شرط ثالث خلافى نبه عليه بقوله :

(ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصرى و كوف نقلا)

يعنى ان البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال فى نحو رأيت الحصن رأيت الحصن لان المفتوح إذا كان منونا لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون واجاز الكوفيون ذلك وفهم من قوله سوى المهموز أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت الخبء والردء والبطء بنقل الفتحة فى جميع ذلك ثم قال : (والنقل ان يعدم نظير ممتنع) يعنى ان نقل الحركة للساكن إذا أدى نقلها الى عدم النظير ممتنع فلايجوز النقل فى نحو هذا بشر فتقول هذا بشر لما يؤدى اليه من بناء فعل فى الاسماء وهو غير موجود ولا فى انفعت بسر انتفعت بسر لما يؤدى اليه من بناء فعل فى الاسماء وهو خاص بالافعال فان كان الحرف المنقول منه همزة جاز واليه أشار بقوله :

(وذاك فى المهموز ليس يمتنع) الاشارة بذاك للنقل الذى يؤدى الى عدم النظير يعنى ان ذلك فى المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول فى نحو هذا ردء هذا ردء ومررت بالكفء وحركات مفعول بانقلا وألف انقلا بدل من النون الخفيفة ولساكن متعلق بانقلا و تحريكه مبتدأ ولن يحظلا أى يمنع خبر المبتدأ ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصرى جملة فى موضع خبر المبتدأ وكوف مبتدأ ونقلا فى موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره ممتنع وان يعدم نظير شرط محذوف الجواب وذاك اشارة الى النقل وهو مبتدأ وليس يمتنع خبره وفى المهموز متعلق بيمتنع ثم قال : (فى الوقف تا تأنيث الاسم هاجعل * ان لم يكن بساكن صح وصل)

يعنى ان تاء التأنيث اللاحقة للاسماء فى تجعل الوقف هاء واحترز بتاء التأنيث من التاء التى ليست للتأنيث نحو فرات واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للافعال نحو قامت واحترز بقوله ان لم يكن الخ من نحو أخت وبنت

واحد ومثال المحترزات على الترتيب خطا ويخشى ويدعو ويرمى وزيد وانما منع من الوقف بالتضعيف فى ذلك لان الهمز لايدغم ولايدغم فيه ولأن حرف العلة ثقيل ولان فى الوقف على نحو زيد اجتماع ثلاث سواكن الحرف الذى قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه وليس من الشروط أن يكون الحرف الموقوف عليه محركا لانه هو الموضوع خلاف مافى التصريح الخ ولذا قال المكودى أولا يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك الخ وجعله الموضوع (وقوله ومحركا مفعول بقفا) فى كلام المصنف عيب من عيوب القوافى وهو التضمين الذى هو توقف آخر البيت الاول على الثانى أو أوله وما هنا كذلك لان قفا متوقف على محركا (وحركات انقلا) أطلق الناظم فى الحركة فظاهره لافرق بين حركة الاعراب والبناء والحق التخصيص بحركة الاعراب دون حركة البناء كحركة قبل و بعد ولم يمثل المكودى للوقف بالنقل ومثاله الصبر فى قراءة أبى عمرو وتواصوا بالصبر بكسر الباء المنقولة من الراء (قول المكودى وذكر له فى هذا البيت الشرطين) يعنى وسيذكر فى البيتين بعد شرطين آخرين فتكون الشروط أربعة وجعلها الموضح خمسة باعتبار ان قول الناظم تحريكه لن يحظلا صادق بشرطين أن لايكون قابلا للتحريك أو يقبل التحريك ولكن الحركة ثقيلة عليه وجعلها المكودى شرطا واحداً شاملا لصورتين والمآل واحد (وقوله فلا ينقل اليه الخ)مثاله درهم لان المتحرك لايقبل حركة أخرى (قوله والآخر أن يكون الخ)فى بعض النسخ والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة واحترز به مما لايقبل الحركة وشمل الالف الخ فيكون رجوع وشمل الخ للمفهوم وهو الذى لايقبل الحركة ظاهراً وفى بعض النسخ بحذف واحترز الخ واتصال وشمل بمايقبل الحركة فتوهم هذه النسخة رجوع وشمل للمنطوق مع أنه إنما يرجع للمفهوم قطعا(وقوله وبقى عليه شرط ثالث الخ)الاولى أن يقول وأشار الى شرط ثالث خلافى لأنه بقى شرط رابع سيشير اليه والتعبير بالبقاء يقتضى انه لم يبق شىء آخر يذكر بعد(ونقل فتح من سوى المهموز) (قول المكودى لان المفتوح الخ)الاولى فى التعليل ان الضمة والكسرة قويتان فحافظ أهل اللغة عليهما بنقلهما والفتحة ضعيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردى وإلا فيقال على تعليله إن الموضوع مختلف (وقوله نحو رأيت الخبء الخ) بالخاء المعجمة والباء الموحدة ماخبىء وستر فى غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة والبط أيضا طير من طيور الماء الواحد بطة مثل تمر وتمرة (والنقل ان يعدم نظير) (قول المكودى وهو خاص بالافعال) يعنى وهو قليل فى الاسماء والى المهمل والقليل أشار فى الالفية بقوله: وفعل اهمل والعكس يقل(وذاك) (قول المكودى هذا ردء الخ) الردء الصاحب والكفء المثل(ان لم يكن بساكن صح وصل) منطوقه صادق بصورتين الاولى أن يكون ماقبل التاء محركا نحو رحمة وقصعة وفاطمة وحمزة لافرق بين كون المدلول مذكرا أو مؤنثا ثانيهما

وفهم منه ان الساكن اذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث انه يوقف عليها بالهاء نحو قناه وحصاه ودخل فى ذلك التاء فى جمع المؤنث السالم نحو هندات فاخرجها بقوله :

(وقل ذا فى جمع تصحيح وما * ضاهى)

أى قل جعل التاء هاء أى فى الوقف فى جمع المؤنث السالم كهندات وماضاهاه كاولات وهيهات والأعرف فى ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم دفن البناه من المكرماه وقوله : (وغير ذين بالعكس انتمى) يعنى ان غير جمع المونث السالم وماضاهاه بالعكس من جمع المؤنث السالم ومضاهيه فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمه وطلحه والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم ياأهل سورة البقرت فقال مجيبا ماأحفظ منها ولا آيت وتاء تأنيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفى جعل ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول بجعل وها مفعول ثان وان لم يكن شرط وفى يكن ضمير هو اسمها عائد على تاوخبر يكن وصل وبساكن متعلق بوصل وصح فى موضع النعت لساكن ثم ان من عوارض الوقف زيادة هاء السكت على آخر الموقوف عليه وأكثر ماتزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزما كلم يعطه ووقفا كأعطه وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله فى على م فقات علامه وقد تزاد فى غيرها كما سيأتى فاما لحاقها بعد الحرف المحذوف الاخير فقد اشار اليه بقوله :

(وقف بها السكت على الفعل المعل)

أن يكون ماقبل التاء ساكنا معتلا ولايكون الا ألفا نحو صلاة وقناة وحصاة وهذا الاخير سيأتى عند المكودى وقلبت هاء فيما إذا كان ماقبلها محركا فرقا بين الوقف عليها والوقف على التاء الاصلية نحو بنت ووقت وقلبت هاء فيما اذا كان قبلها الف لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا بدليل أن المتحرك يقلب ألفا فى بعض المواضع كقام أصله قوم (قول المكودى وفهم منه ان الساكن الخ) قد علمت أن هذه هى الثانية من صورتى المنطوق ففى كلامه تخليط وأما اولى فلم يذكرها هنا بل ذكرها عند قوله وغير ذين بالعكس انتمى وما كان ينبغى له هذا بل كان ينبغى له أن يشرح منطوق النظم بصورتين ثم يتعرض للمفاهيم (وقوله ودخل فى ذلك الخ) أى فى قول المصنف الاسم مع مابعده وأشار المكودى بهذا إلى أنه أطلق الاسم على مايشمل المفرد وجمع المؤنث السالم وماضاهاه ويكون قوله بعد وقل ذا فى جمع تصحيح الخ تفصيلا له (قول كدى كأولات وهيهات الخ) قدمر فى صدر الكتاب ان أولات اسم جمع لامفرد له من لفظه وانماله مفرد من معناه وهو ذات وأما هيهات فهو بكسر التاء جمع هيهات بفتحها وأصل هيهات المفرد هيهية أو هيهوة تحركت الياء أو الواو وفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار هيهات فان جمعته حذفت الالف والتاء من المفرد وقلت هيهات بكسر التاء ولم يسلم فيه بناء المفرد فرقا بين جمع المعرب والمبنى فيكون حينئذ أشبه جمع المؤنث فى الصيغة والجمع بالالف والتاء وخالفه فى عدم سلامة الواحد كذا ذكروا قال بعض المحققين الحق أن هيهات مسمى به منقول من اسم الفعل فيكون أشبه الجمع فى الصيغة وفى كون آخره تاء ولا تحتاج للتكلف الذى ذكرنا أولا المنقول عن مجبر وغيره (وقوله قول بعضهم الخ) مثاله قول الازهرى حكاه قطرب عن بعض طيىء الخ وكلاهما يوهم انه ليس بحديث مع انه رواه الطبرانى فى الاوسط والكبير عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم لما اخبر بموت ابنته رقية قال الحمد لله دفن البنات من المكرمات وأجيب بان الذى فى الرواية الوقف بالتاء والمروى عن بعض العرب الوقف بالهاء فلامنافاة ومعناه دفن البنات من اكرامهن وقيل من اكرام آبائهن لما يعرض لهن ولآبائهن من المصائب وما أحسن قول بعضهم كانت له بنت فتمنى موتها : أحب بنيتى وأود أنى * دفنت بنيتى فى قعر لحد

وماهذاك عن بغض ولكن * مخافة أن تذوق الذل بعدى

فربما تزوجها لئيم * فيشتم والدى ويسب جدى

وربما يطلقها سريعا * فترجع بيتها وتذوق فقدى

وربما يموت الزوج عنها * فتبكى بعده ولتبك بعدى

دعوت الله أن تكسى بلحد * ولو كانت أعز الخلق عندى

فسمع هذا القائل جاره وكان له عشر بنات فاجاب بقوله : فهذا هم واحدة تراه * فكيف بهن عشر هن عندى

(وغير ذين بالعكس انتمى) (قول كدى ومنه قولهم ياأهل سورة البقرة الخ) قائل هذا ثابت بن قيس الانصارى لما كان يقاتل مع المسلمين مسيلمة الكذاب وحزبه واختلط المسلمون بالعدو وخاف فرار المسلمين فاراد أن يجمع اليه من كان يجاهد فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم لانهم يصبرون على ملاقاة العدو أكثر من غيرهم لقوة ايمانهم ﴿فان قلت﴾ المؤمنون كلهم من آل سورة البقرة والقرآن فلم خص الصحابة ﴿قلت﴾ أجيب بان الصحابة هم آل القرآن حقيقة لحضورهم نزوله ومعاينتهم نطق المصطفى صلى الله عليه وسلم به والمجيب لثابت رجل من طيىء (وقوله فى التوطئة ووقفا) المراد بالوقف فى كلامه البناء (وقف بها السكت على الفعل المعل) سميت هذه

(بحذف آخر كأعط من سأل) يعني ان هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل والمحذوف الآخر المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه والأمر من المعتل اللام نحو اعطه وقه إلا أن لحاقها في نحو لم يعه وقه مما بقي من الفعل فيه حرف واحد وحرفان أحدهما حرف المضارعة واجب والى ذلك أشار بقوله : (وليس حتما في سوى ما كع أو * كيع مجزوما فراع ما رعوا)

يعني أنه انما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما وفهم منه أن لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم فتقول في لم يعط وأعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بلحاق الهاء وفي نحو قه ولم يقه بلحاق الهاء خاصة وبها متعلق بقف وقصرها ضرورة وعلى الفعل متعلق بقف أيضا والمعل نعت للفعل وبحرف متعلق بالمعل وحتما خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بحتما وما موصولة وصلتها كع ومجزوما حال من كيع والواو في رعوا عائد على العرب ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال :

(وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الها ان تقف)

يعني ان ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقها هاء السكت واحترز بقوله مافي الاستفهام من الموصولة والشرطية والمصدرية فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا تلحقها هاء السكت وفهم من قوله ان جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله ان جرت المجرورة بحرف الجر نحو عمه وله والمجرورة بالاضافة نحو اقتضاء مه الا أن المجرورة بالاضافة يلزمها الحذف ولحاق الهاء والى ذلك أشار بقوله : (وليس حتما في سوى ما انخفضا * باسم كقولك اقتضاء م اقتضى)

يعني ان المجرورة بغير الاضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه ان لحاقها جائز في المجرورة بحرف وفهم منه أيضا أنه لازم في المجرورة بالاضافة ثم مثل ذلك بقوله اقتضاء م اقتضى هذا مثال المجرورة بالاضافة فاقتضاء مضاف لم فاذا وقفت عليها قلت في اقتضاء م اقتضى زيد اقتضاء مه وما مبتدأ وان حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر أن في قوله الاستفهام

الهاء هاء السكت لأن سكوت الناطق عندها يكون دون آخر الكلمة ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء سكون الحرف الأول (كأعط من سأل) في الكلام حذف به يستقيم الكلام والأصل كالوقف على أعط من قولك أعط من سأل تقول من سألك أعطه والا فأعط في مثاله في اللفظ في الوصل لا في الوقف ومفعول أعط الثاني محذوف والتقدير أعط من سأل سؤله وهذا والله أعلم خطاب لكتابه بأن الطالب إذا وصل لهذا المحل وحصل ما مر فقد نال سؤله ومرغوبه ويحتمل أن يكون دعاء من المصنف بوصول مرام الانسان من كتابه (وليس حتما في سوى ما كع أو * كيع مجزوما) اعترض ابن هشام وغيره كلام المصنف بأن الصواب الاقتصار على قوله كع وهو الأمر الباقي على حرف واحد لأنه هو الذي تجب فيه هاء السكت وأما المضارع الذي على حرفين أحدهما حرف المضارعة كلم يع فلا يتعين فيه الاتيان بهاء السكت بل يجوز وجهان وقد أجمع القراء على الوقف على ولم أك ومن تق بترك الهاء إذا أرادوا الوقف وانما وجب لحاق هاء السكت لفعل الأمر الباقي على حرف واحد لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكن الحرف أو الوقف على المتحرك ان حرك وفي المضارع لو سكن لبقي على حرفين (ومافي الاستفهام ان جرت حذف * ألفها)(قول المكودي حذف ألفها في الوقف) ظاهره ان ألفها انما تحذف في الوقف وليس كذلك بل ألفها تحذف إذا جرت وصلا أو وقفا والذي يتوقف على الوقف هو لحاق هاء السكت حفظا للفتحة الدالة على الألف وعبارة الناظم ناطقة بالمراد وفي بعض نسخ المكودي المصححة باسقاط الوقف وهي الصواب (وقوله من الموصولة والشرطية الخ) مثال الموصولة مررت بما مررت به ومثال الشرطية بما تفرح أفرح ومثال المصدرية عجبت مما تضرب أي من ضربك وانما وجب حذف ألف الاستفهامية للفرق بينها وبين الموصولة وما بعدها وخصت بالحذف لتطرف ألفها لفظا وتقديرا بخلاف باقيها (وقوله ان المرفوعة والمنصوبة الخ) مثال المرفوعة ما عندك ومثال المنصوبة :ويسئلونك ماذا ينفقون . فما مفعول ثان ليسئلون على أن ذا ليست مركبة معها (ليس حتما في سوى ما انخفضا * باسم) والفرق بين المجرورة بالاضافة مع المجرورة بالحرف حتى تعين في الأول لحاق هاء السكت دون الثاني أن حرف الجر متصل بما فهو معها كالجزء فاذا حذف الألف بقي أكثر من حرف وأما المضاف فهو يدل على معنى فهو منفصل عن المضاف اليه فلو كانت ما الاستفهامية مضافا اليها وحذف ألفها بقيت على حرف واحد فوجبت الهاء والأكثر على اتصال الهاء بالمجرور بالحرف وانظره مع كون أكثر القراء وقفوا على عم بغير هاء (كقولك اقتضاء م اقتضى) هذا مثال للمفهوم كأنه قال فان كان مخفوضا باسم فيتحتم فيه هاء السكت كقولك الخ قيل وأصل التركيب اقتضى اقتضاء أي أخذ دينه من مدينه أخذا أي شيء صفته يعني هل أخذه أخذ يسر أو عسر أو تعجيل أو مطل ثم قدم مع المضاف لأن ما الاستفهامية لها الصدارة فعلى هذا يكون الكلام أولا وآخرا من شخص واحد سائلا بذلك

متعلق بمحذوف تقديره أعنى والهاء فى وأولها مفعول أول بأول والهاء مفعول ثان وان تقف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وحتما خبر ليس وفى ليس ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء وفى سوى متعلق بحتما وما موصولة وصلتها انخفض وباسم متعلق بانخفض ثم انتقل الى لحاقها فى غير الفعل المعل الآخر وماالاستفهامية فقال :

(ووصلها بغير تحريك بنا * أديم شذ فى المدام استحسنا)

يعنى ان وصل هاء السكت بغير الحركة التى للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الاعراب البتة فمثال حركة البناء الدائم الذى يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء نحو هو وهى فيجوز هوه وهيه وقد قرىء بهما ومثال حركة البناء غير الدائمة اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والاعراب وقد شذ لحاقها فى عل فى قول الراجز :

يا رب يوم لى لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

ووصلها مبتدأ والهاء عائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأديم فى موضع الصفة لبنا وشذ خبر المبتدأ والمد ام اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن ثم قال :

لكن يلزم عليه حيث قدمت م لصدارتها أن يكون ذلك وصلا لا وقفا فكيف يؤتى بهاء السكت التى الكلام فيها ويكون خروجا عن الموضوع ﴿ قلت ﴾ والذى يظهر أن قوله اقتضى يعنى زيد مثلا إخبار من شخص بقبض زيد دينه فيسأل سامع عن كيفية الاقتضاء فيقول اقتضاء مه هل برفق أو بصعوبة فتكون ما فى محلها ويوافق الموضوع ويكون العامل فى اقتضاء محذوفا (قول المكودى تقديره أعنى الخ) الأولى أنه متعلق بمحذوف صفة مافى تقديره وما الواقعة فى الاستفهام (ووصلها بغير تحريك بنا) يوجد قبل هذا البيت فى بعض نسخ المكودى بيت آخر نصه :

(ووصل ذى الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما)

ويوجد أيضا عقبه شرح حاله ذكر فى هذا البيت ان هاء السكت انما توصل بحركة بناء لازم لا كبناء المفرد العلم فلا تتصل به وانما تتصل به على وجه الشذوذ واليه أشار بقوله ووصلها الخ لكن قول الناظم ووصلها البيت يغنى عن البيت وشرحه الموجودين فى بعض النسخ * ثم اعلم أن كلام الناظم باعتبار ظاهره يحتمل صورا ثلاثا لأن النفى الذى هو غير اما أن يكون متسلطا على القيد الأول الذى هو التحريك فيكون التقدير ووصلها بغير المحرك شاذ فيقتضى أنها توصل بالساكن نحو اضرب شذوذا مع انها لا توصل به قطعا واما أن يكون النفى متسلطا على قيد البناء فقط فكأنه قال ووصلها بمحرك غير مبنى شاذ فيقتضى ان هاء السكت توصل على وجه الشذوذ بالمعرب نحو جاء زيد مع أنه لا توصل به البتة كما فى المكودى واما أن يكون النفى متسلطا على أديم القيد الأخير فقط فيصير التقدير حينئذ ووصلها بمحرك بحركة بناء غير دائم شاذ وهذا هو المراد والصورتان قبله باطلتان فيكون المصنف أشار بذلك إلى علة فى البيت الذى عند المكودى ويكون ذلك منطوقه والبيت شاهد له ويكون مفهومه ان وصل ها السكت لمحرك بحركة بناء دائم غير شاذ وهل هو مستحسن أم لا يبقى ما هو أعم فصرح بذلك فى قوله فى المد ام استحسنا فليس هو تكرارا مع مفهوم ما قبله وفيه نكتة أخرى وهى ترجيح أن المصنف وان احتمل صورا ثلاثا كما علمت لكن مراده الصورة الأخيرة فقط بدليل فى المد ام استحسنا وأما المكودى فتبع بتقديره ظاهر عبارة الناظم وما كان ينبغى له ذلك (قول المكودى اسم لا والمنادى الخ) مثال اسم لا لا رجل فى الدار ومثال المنادى يا زيد ومثال نحوهما من قبل ومن بعد فبناء الجميع عارض (وقوله وقد شذ لحاقها الخ) قد علمت ان هذا هو المنطوق والبيت من الرجز وقائله أبو مروان ويا إما للتنبيه ولذلك دخلت على الحرف الذى هو رب ويحتمل أن تكون للنداء والمنادى محذوف أى يا قومى ويوم مجرور برب ولى متعلق بمحذوف صفة يوم واللام بمعنى على وجملة لا أظلله صفة ثانية ليوم وأظلل مضارع مبنى للمفعول ونائبه ضمير المتكلم والهاء مفعوله والأصل لا أظلل فيه فحذف فى واتصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والايصال وأرمض بضم الهمزة وفتح الميم فهو للمفعول من رمضت قدماه إذا احترقت من شدة الرمضاء وهى الأرض التى تقع عليها حرارة الشمس ومن تحت بضم التاء أصله من تحتى فلما قطع بنيت على الضم وأضحى بضم الهمزة مبنى للمفعول من ضحيت الشمس بكسر الحاء إذا برزت فى وقت الضحى وعله ظرف بضم اللام وسكون الهاء بمعنى فوق والشاهد فيه حيث ألحقه هاء السكت شذوذا لأنه غير دائم البناء ﴿ ولا يقال ﴾ ان الهاء ضمير ﴿ لأنا نقول ﴾ لو كانت ضميرا لوجب اعراب عله بكسر اللام مجرورا بمن لأنه من أخوات قبل وبعد على ما للناظم سابقا وقيل الأصل من علو بالواو فقلبت هاء ومعنى البيت ياقومى رب يوم كائن على لا يصيبنى ظل من حر الشمس فيه ويصيبنى حر الرمضاء من تحتى وحر شمس الضحى

(وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف نثرا وفشا منتظما)

يعنى انه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك فى النثر قليل وفهم ذلك من قوله وربما ومنه قوله تعالى فى قراءة غير حمزة والكسائى : لم يتسنه . وانظر وقراءة قالون ومحياى ومماتى وفى الشعر فاش وقد صرح بذلك فى قوله : وفشا منتظما . ومنه قوله :

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

وقوله : ضخم يحب الخلق الأضخما . وهو فى الشعر كثير ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله بأعطى وما مفعول ثان وهى موصولة وصلتها للوقف ونثرا منصوب على اسقاط الخافض والتقدير فى نثر وفشا معطوف على أعطى ومنتظما حال من الضمير المستتر فى فشا .

﴿ الإمالة ﴾

الإمالة على قسمين إمالة الألف وإمالة الفتحة فإمالة الألف هى أن تنحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب الأول انقلابها عن الياء الثانى مآلها الى الياء الثالث كونها بدلا من عين مايقال فيه قلت الرابع ياقبلها أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار الى الأول بقوله : (الألف المبدل من يا فى طرف * أمل) يعنى ان الألف المبدلة من الياء فى الطرف تمال وشمل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كمرمى وفهم منه ان الألف اذا كانت وسطا لا تمال وان كانت مبدلة من ياء الا بشرط يأتى والألف مفعول بأمل والمبدل نعت للالف ومن يا متعلق بالمبدل وفى طرف فى موضع النعت ليا ثم أشار الى الثانى بقوله :

(كذا الواقع منه اليا خلف * دون مزيد أو شذوذ)

يعنى ان الألف تمال اذا كانت صائرة الى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومعزى فان الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير الى الياء فى التثنية والجمع بالألف والتاء فتقول حبليان وحبليات ومعزيان ومعزيات

من فوق فالعذاب تحته وفوقه (وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف) من اسكان مجرد أو مع الروم أو الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (قول المكودى فى قراءة غير الخ) أعاز اد وانظر فى هذه الآية ومماتى فى التى بعدها اشارة للوصل وأما حمزة والكسائى فيقرآن وصلا بحذف الهاء على القياس وفى الوقف يقفان بالهاء كغيرهما من باقى القراء كما هو القياس ثم ان الاستشهاد بهذه الآية مبنى على أن يتسنه من السنة واحدة السنين وان لامها واو والأصل يتسنو فقلبت الواو ألفا لتحركها مع فتح ماقبلها ثم حذفت الألف للجازم ولحقت هاء السكت وصلا وأما ان قلنا ان لام الكلمة هاء فهاء يتسنه أصلية لانها لام الفعل فهو بالسكون على الهاء (وقوله وقراءة قالون الخ) لا خصوصية لقالون بل ورش كذلك (وقوله ومنه قوله أتوا نارى الخ) تقدم هذا البيت فى الحكاية عند قوله ونادر منون فى نظم عرف والشاهد هنا فى منون فانه جمعه وصلا مع قول الناظم وان تصل فلفظ من لا يختلف لانه أجرى الوصل مجرى الوقف ﴿فان قلت﴾ الوصل هنا ليس كالوقف لان نون منون الاخيرة فى الوقف تسكن وهنا مفتوحة فلا إجراء ﴿قلت﴾ أجيب بان الفتح هنا ضرورة (وقوله ضخم الخ) شطر بيت من الرجز والشاهد فى الأضخما بتضعيف الميم مع وصلها بحرف الاطلاق والأصل الاضخم بتخفيف الميم لكن قدر الشاعر الوقف عليها أولا فشددها ثم ظهر له الوقف على حرف الاطلاق الذى هو الألف فوصلها به ووقف عليه وأبقى تضعيف الميم فى الوصل على حاله اجراء للوصل مجرى الوقف والله أعلم .

﴿ الإمالة ﴾

مناسبة ذكرها عقب الوقف كونها تحدث فى الكلمة تغييرا كالوقف فى بعض أحواله وقدم الوقف عليها لان معرفة أحكامه آكد منها وعكس فى التسهيل والكافية ولا وجه له والإمالة فى اللغة مصدر أملت الشىء أميله إمالة اذا عدلت به عن الوجه الذى هو عليه وفى الاصطلاح قال المكودى الامالة على قسمين إمالة الألف الخ هذه العبارة فيها إيهام لاقتضائها أن الألف تمال وحدها دون الفتحة وذلك غير ممكن وان كان يلزم من إمالة الألف إمالة الفتحة قبلها والأولى لدفع الايهام ان يقول الامالة على قسمين إمالة الألف مع الفتحة نحو رمى وإمالة الفتحة وحدها اذا لم يكن بعدها ألف نحو يسحر (وقوله ذكر لها الناظم ستة أسباب الخ) جعلها المكودى ستة بناء على ان قول الناظم :

كذاك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر ... سبب واحد والحق انهما سببان لان الكسرة ماقبله أو بعده وبقى عليه سبب واحد وهو كون الياء بعدها وجعلها المكودى مع كون الياء مع كون الياء قبلها سببا واحدا والحق انهما سببان فتكون الأسباب ثمانية الباقى على الناظم منها واحد وبهذا يوافق مافى الموضح وهذه الأسباب ليست موجبة للامالة وانما هى مجوزة لها فكل ممال يجوز فتحه (وقوله أو بعدها) زائد على الناظم كما علمت ويأتى للمكودى (الألف المبدل من يا) (قول المكودى وان كانت مبدلة الخ) نحو ناب اسم للسن فان أصله نيب بدليل أنياب فلا يمال لعدم تطرف الألف والشرط الذى ذكره هو قول الناظم بعد وهكذا بدل عين الفعل الخ

(كذا الواقع منه اليا خلف) (قول المكودى حبلى ومعزى الخ) كل منهما ألفه للتأنيث والمعزى بكسر الميم والمعز والمعيز بفتحهما خلاف

واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء فى لغة هذيل اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو عصى فى عصاى واحترز بالمزيد من رجوع الألف الى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا قفى وفى جمعه قفى والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة والياء فاعل بالواقع والضمير فى منه عائد على أل وخاف حال من اليا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلف أو بالواقع ثم قال : (ولما * تليه هاء التأنيث ما الها عدما) يعنى ان ما آخره تاء التأنيث مما فى آخره ألف يستحق الامالة يمال كما يمال المجرد من التاء نحو مرماة وفتاة لان التاء فى حكم الانفصال فهى غير معتد بها وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها عدما والها مفعول بعدما وخبر المبتدأ لما وما موصولة وصلتها تليه وها التأنيث فاعل بتليه والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الامالة ثابت لما تليه هاء التأنيث ثم أشار الى السبب الثالث فقال :

(وهكذا بدل عين الفعل ان * يؤل الى فلت كماضى خف ودن)

يعنى ان الألف تمال أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه اذا أسند الى تاء الضمير فشمل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لانه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو دان فانه من الدين وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فانه من الهيبة وأصله هيب فتمال الألف من ذلك كله لانه يؤول اذا أسند الى التاء الى فلت فيقال خفت ودنت وهبت واحترز به مما لا يؤول الى فلت لكسر بل الى فلت بالضم نحو قال وطال لانك تقول فيهما قلت وطلت وبدل مبتدأ وخبره كذا وان يؤول شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى السبب الرابع فقال : (كذاك تالى الياء) أى تمال أيضا الألف التى تلى الياء وذلك نحو سيال وأوهم كلامه ان ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال المتقدم بل تجوز الامالة وان فصل بين الياء والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله :

(والفصل اغتفر * بحرف او مع ها كجيبها أدر) يعنى انه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيبان أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها وانما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء وفهم منه ان الفصل

الضأن من الغنم والماعز واحد المعز للذكر والأنثى (وقوله واحترز بالشذوذ الخ) كان ينبغى للمكودى أن يؤخر هذا المحترز عن الذى بعده ليوافق عبارة الناظم (وقوله من قلب الألف ياء الخ) يعنى وهى أصلها الواو فترجع الألف الى أصلها وهى الواو وتقلب ياء لاجل الادغام (وقوله فى لغة هذيل) قدمر ذلك فى المضاف الى ياء المتكلم فى قوله : وعن هذيل انقلابها ياء حسن . فعصاى تقول على لغتهم اذا أضفته الى ياء المتكلم عصى وأصله عصوى بسكون الواو ولام الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم وكونه احترز بالشذوذ عن لغة هذيل مثله فى الشارح والمرادى والموضح قال ابن غازى وفيه نظر لأن هذه اللغة شهيرة فكيف يمكن اطلاق الشاذ عليها والظاهر انه أشار الى رضى وانه ثنى على رضيان لكنه لا يمال لكون تثنيته بالياء شاذة والقياس رضوان بالواو (قوله فى تصغير قفى) قفى بضم القاف وتشديد الياء وأصله قفيو بسكون الياء ياء التصغير والواو لام الكلمة فتقول اجتمعت الواو والياء الى آخر ما مر وما للمكودى أصل قفى الجمع قفوو بواوين واو الجمع ولام الكلمة فكرهوا اجتماع واوين فقلبوا الثانية ياء فصار قفوى الى آخر ما له ويفرق بين التصغير والجمع بفتح ما قبل الياء فى التصغير وكسر ما قبل الياء فى الجمع مناسبة للياء ﴿فان قلت﴾ لم أميل نحو حبلى ومنع نحو عصا مع أن ألف حبلى لا ترجع ياء الا مع لحاق علامة التثنية أو الجمع وألف عصا تقلب ياء اذا الحقتها علامة التصغير والعلامة فى التثنية والتصغير زائدة ﴿فالجواب﴾ ان علامة التثنية والجمع انما تلحق بعد انفصال الكلمة بخلاف علامة التصغير فكانت الأولى فى نية الانفصال والثانية متصلة (... ولما * تليه ها التأنيث ما الها عدما) حق الناظم أن يذكر هذا عقب قوله الألف المبدل الخ لانه من تتمته لا من تتمة قوله كذا الواقع كما قدمه الموضح تنكيتا عليه (وهكذا بدل عين الفعل) (قول المكودى فيقال خفت الخ) أصله خوف فلما أسند الى تاء الفاعل سكنت الفاء لام الكلمة ونقلت حركة الواو عين الكلمة الى فائها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان حذفت الواو لذلك وهكذا يقال فيما عينه ياء مكسورة كهيب وأما ما كانت عينه ياء مفتوحة نحو دين فينقل من باب فعل المفتوح العين الى باب فعل المكسور العين فيكون كهيب فيفعل به ما مر وانما حول لاجل ان العين التى هى الياء اذا حذفت بقى كسر الفاء دليلا عليها (وقوله نحو قال وطال الخ) أشار بهذين المثالين الى أنه لا فرق بين أن يصير الى فلت بالضم تحويلا أو اصالة فالأول كقال أصله قول بفتح العين لكنه اذا أسند الى التاء نقل من باب فعل المفتوح الى فعل المضموم ويفعل به ما مر وانما نقل ليكون ضم فاء الكلمة دليلا على أن عينها واو محذوفة وأما طال فأصله طول بضم الواو فيفعل به ما مر وتذكر فى جميع ما مر قول اللامية : وانقل لفاء الثلاثى شكل عين اذا اعتلت وكان بتا الاضمار متصلا * أو نونه واذا فتحا يكون فمنه اعتض مجانس تلك العين منتقلا (كذاك تالى الياء) (قول المكودى نحو سيال) على وزن سحاب موضع بالحجاز وقال المرادى هو شجر له شوك (والفصل اغتفر) (قول المكودى وذلك نحو شيبان) اسم رجل ومن أمثلته

إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء من الامالة ولم يذكر فى هذا الناظم الياء سببا إذا كانت بعد الألف نحو بايع وهو فى ذلك موافق لسيبويه وتالى الياء مبتدأ وخبره كذاك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل أو مع ها معطوف على مقدر والتقدير بحرف واحد أو مع هاء وقصرها ضرورة ثم أشار الى السبب الخامس فقال :

(كذاك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قد ولى * كسرا وفصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من عله لا يصد)

فذكر خمس صور الأولى أن يقع الكسر بعد الألف وشرطه ان يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور أولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شملال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله : فدرهماك من عله لا يصد . فالألف فى هذه المثل كلها تجوز إمالتها وانما اغتفر الفصل بالهاء فى درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصار كشملال وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه ان الفصل إذا كان فى غير ما ذكر لم تجز الامالة وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل يليه والضمير العائد منه على الموصول الهاء من يليه وأو يلى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلى وتالى كسر مفعول يلى وسكون معطوف على كسر وقد ولى كسرا جملة فى موضع النعت لسكون وفصل الها مبتدأ وخبره يعد وكلا فصل متعلق بيعد وفدرهماك مبتدأ ومن اسم شرط فى موضع رفع بالابتداء وعله مجزوم به وهو فى موضع خبر ولم يصد جواب الشرط وبقى من أسباب الامالة سبب سادس يأتى الكلام عليه ان شاء الله ثم انتقل الى موانع الامالة فقال :

(وحرف الاستعلا يكف مظهرا * من كسر أو يا وكذا تكف را)

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الامالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله قظ خص ضغط وعلى هذا فالحروف الكافة للامالة ثمانية الا أن هذه الحروف لا تمنع جميع أسباب الامالة بل تمنع الامالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة

يسار بتقديم الياء على السين وان كانت الامالة مع الياء الساكنة أقوى منها مع المتحركة ويسار اسم عبد لأياد ويذكر أن يسار هذا تعرض لابنة سيده ليزنى بها فزجرته فأتى صاحبا له فاستشاره فى أمرها فقال له وكان عاقلا ويلك يا يسار كل من لحم الحوار واشرب من لبن العشار وإياك وبنات الأحرار فقال كلا انها تبسمت فى وجهى فعاودها فقالت له أدن منى لتشم طيبا فلما دنا منها قطعت أنفه بسكين وكانت دفعت لأمتين لها سكينتين وقالت لهما إذا قطعت أنفه فلتقطع كل واحدة منكما أذنه التى تليها ففعلتا ذلك فلما أتى صاحبه الذى استشاره قال والله لا أدرى أمقبل أنت أم مدبر لذهاب أنفه وأذنيه فقال له هبك لا ترى الأنف والأذنين أو ما ترى وميض العينين فصار مثلا (وقوله وليس ثانيهما هاء الخ) هذه عبارة أولى من قوله أولا تبعا الظاهر عبارة المصنف أو بحرفين احداهما ها لأن العبارة الأولى توهم انه لا فرق بين كون الهاء أولا أو ثانيا وليس كذلك لكن مثال الناظم يرفع الإيهام ويقيد المصنف بأن لا يكون ما قبل الهاء ضمة والا فلا نحو هذا جيبها أو هذا بيتها ومعنى أدرجيها اقطعه وقدره والجيب القميص (قوله نحو بايع) بفتح الياء فلا تكون الامالة حينئذ الا للياء وأما بايع بكسر الياء فيكون مجوز الامالة شيئين الياء والكسرة وان كانت الياء أقوى (كذاك ما يليه كسر) (قول المكودى نحو شملال) بكسر الشين الناقة السريعة المشى (وقوله وقد مثل ذلك) أى الصورة الأخيرة (وقوله وهذه الصور كلها مفهومة الخ) لأن قوله وفصل الهاء الخ راجع لصورتين وهما قوله تالى كسر فقط أو تالى سكون تال لكسر وما قبل الألف فيهما مفتوح أبدا فيكون يضربها مثل عماد ودرهماك مثل شملال (وقوله يأتى الكلام عليه الخ) أى فى قوله وقد أمالوا لتناسب الخ (وحرف الاستعلا يكف مظهرا) (قول المكودى يجمعها قولك قظ الخ) الذى رمزلها بذلك هو ابن برى فى الدرر قظ بكسر القاف وسكون الظاء المعجمة المشالة أمر من قاظ يقيظ بمعنى أقم وفاعله ضمير المخاطب ومفعوله خص والخص بيت من قصب وضغط مضاف اليه ما قبله والضغط الضيق وفيه اشارة الى انه ينبغى للانسان أن لا يأخذ من دنياه الا قدر حاجته ولا يطلب منها الشىء الكثير فان كفاه بيت من قصب فلا يعدل عنه إلى أكثر منه وانما كف حرف الاستعلاء طلبا لمجانسة الصوت ولو قدم حرف الاستعلاء ثم أميل ما بعده لكان الانتقال من العلو للأسفل وان كان مؤخرا نحو فاضل لكان العكس وأما الراء فلكون اللسان يرتعد بها صارت كأنها مكررة فأشبهت الحروف المستعلى بها (وقوله إذا كان سببها كسرة ظاهرة الخ) هذا منطوق النظم ولم يأت له بمثال فمثال كف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر فاقد ومثال كفه الياء الظاهرة ضياع بفتح الضاد مصدر ضاع يضيع ومثال كف الراء الكسر الظاهر راكب ومثال كفه الياء الظاهرة رياحين وبقى عليه مفهوم مظهرا وهو ان الكسر المقدر والياء المقدرة لا يكفها مستعل ولا راء مثال الكسر المقدر الذى لا يكفه مستعل خاف فان سبب امالته كون ألفه منقلبا عن واو مكسورة والكسر الآن مقدر ومثال الياء المقدرة التى لا يكفها مستعل بقى من البقاء فان سبب امالته كون الألف بدلا من

وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصولا بحرف أو حرفين وكانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ وخبره يكف ومظهرا مفعول بيكف وهو عائد على حذف الموصول تقديره يكف سببا مظهرا ومن كسر متعلق بمظهرا ورا فاعل بتكف وكذا متعلق بتكف ثم ان المانع من الامالة يكون متأخرا عن الألف ومقدما عليه وقد أشار إلى الأول بقوله :

(ان كان ما يكف بعد متصل * أو بعد حرف أو بحرفين فصل)

فهذه ثلاث صور الأولى ان يكون متصلا بالألف نحو فاقد وفاضل الثانية أن يكون مفصولا بحرف نحو منافق وباسط الثالثة أن يكون مفصولا بحرفين نحو مواثيق ومواعيظ وما اسم كان وهى موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد فى موضع خبر كان وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير بعده أى بعد الألف الممالة ومتصل خبر بعد خبر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وأو بعد حرف معطوف على بعد الأول وأو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ماقبله ثم أشار الى المانع إذا كان متقدما فقال :

(كذا إذا قدم مالم ينكسر * أو يسكن إثر الكسر كالمطواع مر)

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعا الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طلاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالمطواع مر وفهم منه ان ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الامالة نحو طالب وقادر وراكب وقائل وضبارم وكذا متعلق بمحذوف تقديره لا تمال وكذا والضمير فى قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية وأو يسكن معطوف على ينكسر وإثر ظرف متعلق بيسكن والمطواع مفعول بمر يقال مار الطعام يمير ومار أهله إذا جلب لهم الطعام والمطواع بمعنى المطيع ثم ان الموانع من الامالة قد يعرض ما يمنعها والى ذلك أشار بقوله :

الياء والياء مقدرة ﴿ فان قيل ﴾ الذى يظهر من جهة النظر والعقل عكس ما قاله النحاة وهو أن حرف الاستعلاء والراء يكفان السبب المقدر لضعفه دون الظاهر لقوته ﴿ فالجواب عنه ﴾ بأن المقدر أقوى لأن سبب الامالة موجود فى نفس الحرف الممال وأما مع الكسرة أو الياء الظاهرتين فسبب امالة الألف إما قبله أو بعده لا فى نفسه وما كان فى نفسه أقوى مما وجد قبله أو بعده (وقوله وكان بعد الألف حرف الخ) الأولى حذف هذا الكلام لأنه تكرار وقصور أما التكرار فسيقول الناظم ان كان ما يكف بعد متصل الخ وأما القصور فانه يقتضى ان حرف الاستعلاء انما يكف متأخرا وليس كذلك لقول الناظم بعد : كذا إذا قدم مالم ينكسر (وقوله تقديره يكف حرفا الخ) الحق فى التقدير يكف سببا (وقوله ومن كسر متعلق بمظهرا) مثله فى المعرب والأولى انه متعلق بمحذوف صفة لمظهرا تقديره مظهرا كائنا من كسر (ان كان ما يكف بعد متصل) ما فى كلام المصنف واقعة على المانع وقد علمت سابقا أن المانع أمران حرف الاستعلاء والراء فيقتضى كلام المصنف هنا ان الصور الثلاث تجرى فى المانعين معا أما حروف الاستعلاء فنعم كما مثل لجميعها المكودى وأما الراء فان كانت متصلة نحو هذا حمار فانها تمنع ولا اشكال وان وقع الفصل بينهما وبين الألف بحرف واحد نحو كافر ففى منعها خلاف وأما ان وقع الفصل بحرفين فلا تمنع اتفاقا ولعله لأجل هذا التفصيل الذى فى الراء خص المكودى الأمثلة بحروف الاستعلاء ولم يأت للراء بمثال (كذا إذا قدم مالم ينكسر) (قول المكودى والراء غير المكسورة الخ) تقييد الراء بغير المكسورة مأخوذ من قول الناظم بعد وكف مستعل الخ (وقوله وفهم منه ان ما الخ) هذا هو المنطوق وأى فائدة لهذا التحليق الكثير الذى يشوش البال (وقوله وضبارم) بضم الضاد وتخفيف الباء الرجل الجرىء على الاعداء قاله فى القاموس ويطلق أيضا على الأسد الشديد الخلق بضمتين ثم ان التمثيل به خلاف الحق لأن الراء المكسورة هنا تمنع مانع الامالة الذى هو حرف الاستعلاء فيجوز فيه الامالة فالأولى الاقتصار على ما قبلها ويبدله بنحو غنائم واعلم ان التشبيه فى النظم يقتضى ان الصور الثلاث المارة فى المانع المتأخر تجرى هنا فى المانع إذا تقدم وان ذلك يعم حرف الاستعلاء والراء وليس الأمر كذلك بل فى ذلك تفصيل وحاصله ان المانع المتقدم إذا كان حرف الاستعلاء يمنع إذا كان متصلا كمثال المكودى بطالب وقادر ويمنع إذا كان مفصولا بحرف كمثاله أيضا بقائل وضبارم على ما فيه واما ان كان مفصولا بحرفين ولو كان أحدهما ساكنا فلا يمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه وأما الراء ان تقدمت فلا تمنع الا إذا كانت متصلة كمثال المكودى براكب وأما مع الفصل بحرف أو حرفين فلا تمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه فيتعين حينئذ أن يكون التشبيه ناقصا والمكودى استشعر ما ذكرنا فاقتصر على ما يصح من الأمثلة ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق حتى كان حرف الاستعلاء يمنع إذا فصل بحرف والراء لا تمنع إذا فصلت ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن حرف الاستعلاء أقوى لأن الراء انما منعت تشبيها به كما مر قريبا (وقوله تقديره لا تمال الخ) بلا النافية وهو الحق لأن كلامنا فى نفى الامالة وفى بعضها تمال باسقاط لا وهى فاسدة والحق فى اعراب كذا انه صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تمنع الامالة منعا كالمنع السابق إذا قدم المانع (وقوله إذا جلب لهم طعام) قال تعالى : ونمير

(وكف مستعل ورا ينكف * بكسر را كغارما لا أجفو)

يعنى ان الراء المكسورة اذاوقعت بعد الالف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارما ومن العجب ان الراء المكسورة تكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء انها مكررة فتضاعفت فيها الكسرة فقوى بذلك سبب الامالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل ورا معطوف على مستعل وينكف خبر المبتدأ وبكسر متعلق بينكف وغارما مفعول باجفو ثم قال : (ولا تمل لسبب لم يتصل * والكف قد يوجبه ماينفصل)

يعنى ان سبب الامالة لايؤثر إذا كان منفصلا يعنى من كلمة أخرى نحو يدى سابور فلا تمال الالف من سابور لاجل الياء من يدى لانها منفصلة بخلاف الكف فانه يؤثر وان كان منفصلا فتمنع الامالة فى نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الالف من يضربها لكف القاف لها وان كان من كلمة أخرى ولسبب متعلق بتمل ولم يتصل فى موضع النعت لسبب والكف مبتدا وخبره قديوجبه وما فاعل بيوجب وهى موصولة وصلتها ينفصل ثم قال : (وقد أمالوا لتناسب بلا * داع سواه كعمادا وتلا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وانما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها يعنى انهم قد أمالوا للتناسب دون سبب سواه وذكر مثالين أحدهما عمادا ويعنى به اذا قلت رأيت عمادا ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفا فتميل الالفين معا أعنى الالف التى بعد الميم والالف المبدلة من التنوين أما الالف التى بعد الميم فلامالتها سبب وهو كسر العين وأما الالف التى هى بدل من التنوين فلا سبب لامالتها الا المناسبة للألف الممالة التى قبلها وينبغى أن يضبط كعمادا بالالف دون تنوين على ارادة الوقف والمثال الثانى تلا أميل من

أهلنا . أى نجلب لهم الطعام ويطلق أيضا الميرة على القافلة التى تجلب لهم الطعام قال الشاطبى وقد يكون من مار غيره اذا أعطاه كل مايريد وهذا المعنى أنسب فكأنه خطاب لكتابه بانه يبلغ كل من أطاعه بمطالعته وقراءته وحفظه ووصوله الى هذا المحل كل ماأراد وطلب من العلوم لان النحو قنطرة لها والمطواع مفعال من الطوع مبالغة فى الطائع (وكف مستعل) (قول المكودى اذاوقعت بعد الالف الخ) قيد لابد منه فلو وقعت الراء المكسورة قبل الالف فلا أثر لها ولهذا لم يمل أحد رباط من قوله تعالى : من رباط الخيل . ويقيد أيضا بأن محل كف الراء المكسورة اذا كان المانع للامالة متقدما على الالف والراء فان تأخر المانع فلا تكفه الراء فلا يمال نحو سارق والقيدان معا مأخوذان من مثال الناظم (وقوله نحو دار القرار الخ) فى هذه الآية المانع من الامالة شيئان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة والكاف لهما معا الراء المكسورة بعد الالف وفى مثال الناظم المانع حرف الاستعلاء فقط وهو الغين وبقى على المكودى ما اذا كان المانع الراء فقط ومثاله كتاب الابرار ومعنى لاأجف غارما لاأطلب غريما ومدينا مطالبة جفاء وانما اطلبه مطالبة رفق ولين ولا نافية وأجف مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو المحذوفة للقافية أو هو مجزوم بحذف الواو إجراء للا النافية مجرى الناهية أو لا ناهية وأسند الناظم ذلك الى نفسه ومقصوده كتابه الذى هو الالفية وفى هذا المثال جواب عن سؤال مقدر ﴿كأنه قيل﴾ للمصنف أنت أمرت كتابك فى قولك مر المطواع بأنه يمير من أطاعه فمن لم يطعه بان جعل يقرؤه من دون مطالعة ولاحفظ ماله ﴿فاجاب﴾ بانه مدين وأنا لاأجفوه بل اذا عاد لقراءة الكتاب مرة ثانية بمطالعة واجتهاد فانه يعطيه مامر (وقوله ومن العجب الخ) لاعجب فى ذلك وانما العجب من عجبه لان الراء المكسورة غير المفتوحة فليست نفسها حتى يأتى العجب (وقوله فتضاعفت فيها الكسرة فقوى الخ) بيان ذلك ان الراء لما قدر تكرارها صارت بمنزلة حرفين والكسرة فيها بمنزلة كسرتين فتكون احدى الكسرتين فى مقابلة المانع فتبقى الاخرى تكون سببا للامالة دون معارض لها لكن يقال دار القرار القياس أن لايمال لان الراء المكسورة فى مقابلة مانعين حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فلم يبق سبب للامالة إلا أن يقال ان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة ينزلان منزلة مانع واحد فيبقى السبب موجود (وقوله مضاف الى مفعول الخ) مثله فى المعرب قيل وهو غفلة وصوابها للفاعل ﴿قات﴾ ويحتمل صحة ماقال ويكون على حذف الجار والتقدير وكفك الامالة بحرف مستعل ينكف بكسر راء (ولاتمل لسبب لم يتصل) (قول المكودى يدى سابور الخ) سابور اسم لملك من ملوك العجم ﴿فان قيل﴾ ماالفرق بين السبب والمانع حتى لم يؤثر الاول مع انفصاله وأثر الثانى ﴿فالجواب﴾ ان المانع أقوى وبيانه ان الأصل عدم الامالة والمانع يرد للاصل والامالة على خلاف الاصل والسبب يرد له فلذا كان المانع أقوى واعترض الموضح على الناظم الشطر الاول بان نصوص النحويين صريحة فى جواز الامالة لأجل السبب المنفصل واستدل على ذلك بنص ابن عصفور لكن قال الشهاب عقبه لايخفى ان مجرد كلام ابن عصفور لايكون حجة على الناظم ولايقتضى ان نصوص النحويين تخالف ماقال الناظم مع ان ماقال الناظم له علة ظاهرة قد علمت فى الفرق وأيضا ابن مالك قد بلغ درجة الاجتهاد فى النحو ومقرب ابن عصفور الذى استدل بنصه الموضح قد ألف ابن الحاجب كتابا فى الرد عليه سماه تسمية قبيحة (وقد أمالوا لتناسب) (قول المكودى لضعفه بالنسبة اليها الخ) وأخر عن الموانع نفسها

قوله تعالى : والقمر اذا تلاها . فالألف فيه منقلبة عن واو فلاحظ لها فى الامالة لكن أميلت لمناسبة رؤوس الآى وفيهاما لإمالته سبب نحو: اذا جلاها. والواو فى أمالوا عائد على العرب ولتناسب وبلا متعلقان بامالوا ثم قال :

(ولا تمل مالم ينـل تمكنا * دون سماع غيرها وغيرنا)

يعنى انه لاتطرد الامالة فى شىء من الأسماء غير المتمكنة الا فى نا ضمير المتكلم ومعه غيره وها ضمير الواحدة فتقول مربنا ونظر الينا ومر بها ونظر اليها وانما اطردت فى هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالها وفهم من قوله دون سماع أن الامالة سمعت فى غير هذين سماعا وذلك أنى ومتى وقوله تمل مجزوم بلا الناهية ومامفعول بتمل وهى موصولة وصلتها لم ينل تمكنا ودون متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء ولما فرغ من إمالة الالف وأسبابها انتقل الى امالة الفتحة ولها سببان أشار الى الاول منهما بقوله:

(والفتح قبل كسر راء فى طرف * أمل كللأيسر مل تكف الكلف)

يعنى ان الفتحة تمال اذا كانت بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولى الضرر وبشرر وقدمثل الناظم ذلك بقوله كللأيسر مل أى مل الى الأيسر وفهم من اطلاقه ان الامالة للراء جائزة فى الوقف والوصل وفهم منه أيضا ان الامالة جائزة فى حرف الاستعلاء وفى غيره والفتح مفعول بامل وقبل متعلق بامل وفى طرف فى موضع النعت لراء وللأيسر متعلق بمل وتكف مجزوم على جواب الامر والكلف مفعول ثان بتكف وتكف الكلف تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم أشار إلى السبب الثانى فقال :

(كذا الذى يليه ها التأنيث فى * وقـف اذا ماكان غير ألف)

يعنى ان الفتحة تمال فى الوقف إذا وليها هاء التأنيث وفهم من قوله اذاما كان غير ألف ان الامالة جائزة فى جميع الحروف ماعدا الالف ومثاله رحمة وقصمة ودرجة وعرقوة وحذرية وأما الالف فلا إمالة فيها نحو فتاة وحياة والذى مبتدأ وخبره كذا ويليه ها التأنيث صلة للذى والضمير العائد على الموصول الهاء فى يليه وفى وقف متعلق بيليه وكذلك اذا واسم كان ضمير مستتر عائـد على ماقبل هاء التأنيث

لكونها لاتؤثر فيه (وقوله فلاحظ لها فى الامالة الخ) تبع الناظم فى ذلك واعترضه الموضح بان تلا له سبب غير المناسبة وهو أن ألفه تؤول الى الياء اذا بنى للمفعول فيقال تلى فله سبب غير المناسبة فيكون من افراد قول الناظم سابقا كـذا الواقع منه اليا خلف وجواب المرادى مردود (وقوله رؤوس الآى) سميت بذلك وان كانت آخرا تأدبا بعدم تسميته مافى القرآن آخرا فكان الأخير منها أولا زيادة فى الاعتبار لتعلم سقوط قول من قال صوابه آخر الآى (وقوله نحو اذا جلاها) وجه الامالة هنا كون الالف أصلها الياء (ولاتمـل مالم ينل تمكنا) اتمام تمل الحروف ولا ماأشبهها لان الامالة نوع من التصريف والتصريف لايدخل فى الحرف ولافيما أشبهه (قول المكودى وذلك أنى ومتى) من الاسماء المبنية وبلى التى هى من حروف الجواب وشذوذ هذه الالفاظ من وجهين عدم تمكنها وانتفاء السبب ومحل كون غير المتمكن لايمال أصلا أويمال شذوذا إذا لم يسم به والافيمال اطراداً إذا وجد سبب الامالة وقد اعترض على الناظم بان قوله مالم ينل تمكنا يصدق بالفعل الماضى فانه يطلق عليه غير متمكن مع انه لااشكال فى جواز إمالته وان كان مبنيا كما اعترض عليه يس بقوله ينظر مامعنى الاطراد هنا فان أراد أن نا وها يستعملان ممالين فى كل تركيب فكذلك غيرهما مما سمعت فيه الامالة كمتى وان أراد أنه لاضعف فيها فهو خلاف الحق لان امالة غير المتمكن ضعيفة الا الماضى وأجاب عن الاعتراض الاول بان عبارته هنا وان كانت عامة فقد تقدم أول الباب مايخصصها فى قوله كماضى خـف ودن وكذلك تلا من قوله عمادا وتلا ولاجـواب للاعتراض الثانى (وقوله وغير منصوب على الاستثناء) الحق ان غير أداة استثناء منصـوب على الحال (كللأيسر مل تكف الكلف) للأيسر صفة لمحذوف متعلق بمل وتكف مضارع مجزوم بحذف الالف على جواب الامر والكلف جمع كلفة وهى المشقة والتقدير مل للامر الايسر تكف المشاق العظيمة ولعل المصنف لماذكر المطواع مع لأجشف غارما استشعـر أنه ينبغى للطالب الاجتهاد الكثير المؤدى الى الملل فرفع ذلك التوهم بقوله مل للايسر الذى يؤدى الى الدوام الذى يتيسر معه النفع ولاتمل للعمل الكثير الذى يؤدى الى الملل ثم ان اعتراض الموضح على الناظم فى طرف بانه يوهم أنه لابد أن تكون الراء آخرة مع أن سيبويه نص على جواز إمالة الطاء من رأيت خبط رياح مع أن الراء غير متطرفة غير صحيح لان الناظم انما نص على إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولايلزم من السكوت عن شىء نفيه ولايلزمه أن يذكر جميع المسائل وهنا فى النظم مناقشة واهية لانطيل بها (وقوله وقبل متعلق بامل الخ) الظاهر انه متعلق بمحذوف ان قدر المحذوف معرفة كالواقع كان نعتا للفتح وان قدر نكرة نحو واقعا كان حالا من الفتح (كذا الذى تليه ها التأنيث فى * وقف) (قول المكودى وعرقوة وحذرية) العرقوة بضم العين وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو الخشبة المعترضة بين أذنى الدلو على فمه والحذرية بكسر الحاء وسكون الدال وكسر الراء قطعة من الارض غليظـة (وقوله والذى مبتدأ الخ) وهو صفة لمحذوف تقديره الفتح الذى تليه والهاء فى تليه عائدة على الفتح لانه الذى يمال ولاوجه حينئذ لاستثناء الالف إذلم يندرج الالف فى الفتحة حتى يستثنى

﴿ التصريف ﴾

التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلام الأفعال والأسماء التى لاتشبه الحروف وهو نوعان معرفة حروف الزيادة ومعرفة الابدال وقد أشار الى الأول بقوله :

(حرف وشبهه من الصرف برى * وما سواهما بتصريف حرى)

يعنى أن الحرف وما أشبهه من الأسماء فى التوغل فى البناء لايدخله التصريف وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز فى قوله من الصرف فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المعرفة عليه وبرى خبر المبتدأ وأصله برىء على وزن فعيل خففه بحذف الهمزه ويحتمل أن يكون برى فعلا ماضيا والأول أجود لأن فعيلا يجوز الاخبار به عن أكثر من واحد ومامبتدأ وهى موصولة وصلتها سواهما وخبرها حرى أى حقيق وبتصريف متعلق بحرى ثم قال :

(وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصريف سوى ماغيرا)

يعنى ان ماكان على حرف واحد أوحرفين لايقبل التصريف ففهم منه أن أقل ماتوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لأن

منه قاله الأشمونى فكان حق العبارة أن يقول : وقبل هاالتأنيث أيضا ان تقف * ولاتمل لهـذه الها والألف

قال الشهاب وهـذا مبنى على كون الموصوف بالذى الفتح وليس بلازم لاحتمال أن يكون الموصوف بالذى الشىء وهو أعم من الألف والفتحـة فان ماقبل هاء التأنيث لايكون إلاألفا أوفتحا فاذا خرج منه الألف تعـين الفتح وهـو المراد والله أعلم .

﴿ التصريف ﴾

قد مر أول المعرب والمبنى أن النظر فى هذا العلم فى شيئين التركيبية والافرادية ولمافرغ من الأول شرع فى الثانى والتصريف لغة التقليب من حالة إلى أخرى ومنه تصريف الرياح أى تغييرها وهو فى الأصل مصدر صرف ثم صار علما على هذا العلم وهو علم شريف ينبغى الاعتداد به وقد وقع الغلط كثيرا لبعض الفحول الذين يتساهلون فى معرفته بحضر الأمراء فسقطت رتبتهم والتصريف اصطلاحا عرفه المكودى بقوله العلم بأحكام الخ فالعلم جنس وبأحكام بنية أى صيغة الخ مخرج سائر العلوم التى منها علم النحو المار لأن النظر فيه ليس فى صيغة المفردات (وقوله مما الحروفها) شرح لقوله بأحكام بنية الـكلمة وليس فصلا خاصا حتى يخرج (وقوله من اصالة وزيادة) سيأتى مايعرف به الحرف الأصلى من الزائد فى قوله والحرف إن يلزم فأصل إلى آخر البيت (وقوله وصحة وإعلال) الصحة اقرار الحرف على وضعه الأصلى ولايغير كالياء فى بياض والواو فى سوادفهما صحيحان لعدم صحة قلبهما ألفا لمانع وهو الألف الذى بعدهما والاعلال تغيير الحرف عن وضعه الأصلى كقلب الياء ألفا فى باع وقلب الواو ألفا فى قام (وقوله وشبه ذلك) كالحذف والنقل والقلب والادغام مماسيأتى (وقوله ومتعلقه من الـكلام الأفعال) الأولى أن يزيد المتصرفة بدليل مابعد (وقوله وقدأشار إلى الأول) الحق أنه إنماأشار هنا إلى معرفة مايدخله التصريف مما لايدخله وأما مايعرف به حروف الزيادة فسيأتى فى قوله والحرف إن يلزم فأصل الخ (حرف وشبهه من الصرف برى) (قول المكودى وماأشبهه من الأسماء) وذلك كالضمائر وأسماء الشروط والاستفهام ثم ان المـكودى خص الشبه فى النظم بالأسماء والحق أن الافعال الجامدة كنعم وبئس وليس وعسى تدخل فيه ليكون قول المصنف بعد وماسواهما عامافى الأسماء المتمكنة والافعال المتصرفة كاقرر به هو وإلا إذا حملناه على خصوص ماقال اقتضى أن التصريف يدخل فى الافعال مطلقا وليس كذلك وإنما يدخل التصريف فى الحروف لأنها مجهولة الأصل فلاتقابل بفاء ولاعين ولا لام ولا يدخل فى الأسماء الغير المتمكنة ولافى الافعال الجامدة لشبهها بالحروف فى الجمود (وقوله وتجوز) الذى عند ابن الحاجب انه لاتجوز وان التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف والتفريق بينهما اصطلاح نحوى وقوله خففه بحذف الهمزة ﴿فان قلت﴾ الهمزة لاتحذف إلا إذا كانت ساكنة وهى هنامتعاصية بالحركة ولايمكن نقل حركتها لأن ماقبلها وان كان ساكنا لـكنه زائد وهى لاتنقل حركتها إلا للساكن الأصلى ﴿قلت﴾ أجيب بأنه على مذهب بعض القراء الذى يجيز نقل حركتها لساكن مطلقا زائدا أو أصلى وقال غير المكودى إن الهمزة قلبت ياء ثم أدغمت الياء الساكنة فيها وحذفت إحدى الياءين ضرورة (وقوله والأول أجود) بل هو المتعين لأنه لو كان برى فعلا لثبتت الألف العائدة على حرف وشبهه ولايمكن حذفها وهى فاعل (وليس أدنى من ثلاثى يرى) (قول المـكودى على حرف واحد أوحرفين الخ) الموضوع على حرف أو حرفين مخصوص بالحرف أو الاسم الغير المتمكن فمثال الحرف باء الجر وقد ومثال الاسم تاء أكرمت ونا من أكرمنا وأما الفعل فلايدخل هنا لأنه لم يوضع إلا على ثلاثة أحرف فأكثر نعم سوى ماغيرا عام فى الاسم المتمكن والفعل المتصرف كماذكر المكودى (وقوله إن أقل ماتوجد عليه الأسماء) أى المتمكنة ولو قيد بذلك كما فى المرادى لـكان أولى لأنه يقتضى من غير التقييد أن الأسماء مطلقا لاتنقص عن

الأسماء والأفعال قابلة التصريف كما مضى فى البيت الذى قبله وفهم منه أيضا أن الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم وعلى حرف واحد نحو م الله فى القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو بع وخذ وعلى حرف واحد نحو قه فعل أمر من وقى وأدنى اسم ليس ومن ثلاثى متعلق بأدنى ويرى فى موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان بيرى ومفعوله الأول ضمير مستتر عائد على أدنى ويجوز أن يكون قابل مرفوعا على أنه اسم ليس وأدنى منصوب على أن يكون مفعولا ثانيا ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثى وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غيرا ثم قال :

(ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيـه فما سبعا عدا)

يعنى ان الأسماء على قسمين مجرد من الزيادة ومزيد فيه فغاية مايصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية مايصل اليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهاب ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أى ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وانما أسقط التاء من خمس لأن حروف التهجى يجوز تذكيرها وتأنيثها وان تجرد شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه وان يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعا مفعول بعدا وقد فهم من هذا البيت والذى قبله ان الاسم المجرد ثلاثة أنواع ثلاثى ورباعى وخماسى وقد أشار إلى الاسم الثلاثى بقوله :

(وغير آخر الثلاثى افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم)

غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه فالأول قابل للحركات الثلاث والثانى قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثناعشر وزنا وهى التى تقتضيها القسمة العقلية وهى مفهومة من البيت فافتح وضم واكسر يعنى فى كل واحد منها فهذه تسعة وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث فى الأول فهذه ثلاثة الى تسعة اثناعشر ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنق وفعل نحو دئل وفعل نحو عنب وفعل بكسر الأول وضم الثانى وهـو مهمل وفعل نحو إبل وفعل نحو فلس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل إلا أن المستعمل منها عشرة وواحـد مهمل وواحـد قليل والى ذلك أشار بقوله :

(وفعل اهمـل والعكس يقل * لقصدهم تخصيص فعل بفعل)

وانما اهمـل فعل لثقله بالخروج من كسر إلى ضم

الثلاثة وليس كذلك (وقوله نحو م الله) أصله أيمن الله فلما كثر استعماله خفف بحذف ماعدا الميم ثم ان هذا البيت لافائدة فيه مع قوله حرف وشبهه من الصرف برى لأن الاسم ان كان أقل من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف لشبهه بالحرف وهو قوله فى البيت الأول وشبهه فلو قال المصنف فليس بفاء التفريع لكان أولى ويكون مفرعا على كون التصريف لايدخل فى حرف ولاشبهه كما فعل فى التوضيح ومعنى سوى ماغيرا سوى اللفظ الذى صار على حرف واحد أو حرفين بالتغيير فانه يدخله الصرف فتكون ماموصولة واقعة على اللفظ أعم من أن يكون اللفظ الذى غير ثلاثى الوضع أو أكثر هذا هو الصواب ولاتلتفت لما تجده فى بعض الحواشى (ومنتهى اسم خمس ان تجردا) (قول المكودى فغاية مايصل الخ) يعنى ومبتدؤه الثلاثى نحو رجل والمتوسط الرباعى نحو جعفر ولم يزد على الخمسة لئلا يتوهم أنهما كلمتان ولم يكن أقل من ثلاثة لأنه لابد من حرف أول يكون متحركا يبتدأ به ومن حرف آخر يكون ساكنا يوقف عليه لأن العرب لاتبتدىء بساكن ولاتقف على متحرك وكرهوا مقارنة المتباينين المتحرك والساكن ففصلوا بينهما بحرف متوسط (وقوله مصدر اشهاب الخ) يقال اشهاب الفرس إذا هاج وغلب بياضه على سواده واشهاب الزرع والبقل إذا اصفر وهاج والياء بعد الهاء فى المصدر هى الألف بعد الهاء فى الفعل (وقوله لأن حروف التهجى الخ) الحق أن يقول لان المعدود إذا حذف يجوز فى العدد التذكير والتأنيث (وقوله وان يزد فيه شرط) يعنى وفيه هو النائب عن الفاعل بيزد (وغير آخر الثلاثى) أى من الأسماء بدليل كون المصنف تكلم على الفعل حيث قال من فعل ثلاثى (قول المكودى من ضرب ثلاثة) يعنى أحوال الفاء (وقوله فى أربعة) يعنى بالنسبة لعين الكلمة لأنها صارت أربعة بالسكون (وقوله نحو قتب) الصواب أن يمثل بنحو صرد وأما قتب فلم يسمع فيه إلا فتح القاف والتاء وقد ذكر بعض أنه سمع فيه كسر القاف وسكون التاء والقتب اسم للمحمل الذى يكون على الجمل من عود أو غيره (وفعل اهمل والعكس يقل) (قول المكودى لثقله بالخروج من كسر الخ) بيانـه أن الكسر ثقيل والضم أثقل منه والخروج من الثقيل إلى الأثقل مستكره ولايكون بالخروج من الكسر إلى الضم إلا إذا كان الضم لازما فان

وقد قرىء: والسماء ذات الحبك . بكسر الحاء وضم الباء وانما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه انه وارد فى كلام العرب الا أنه قليل ومن ذلك قولهم دئل فى اسم قبيلة واليها ينسب أبو الأسود الدؤلى ورئم فى اسم الاست وغير مفعول مقدم با كسر وهو مطلوب لافتح وضم فهو من باب التنازع وتسكين مفعول بزد وتعم مجزوم على جواب الأمر ومعنى تعم أى تستوفى جميع أوزان الثلاثى وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق بيقل وقصد مصدر مضاف الى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبفعل متعلق بتخصيص ثم أشار الى الفعل الثلاثى فقال :

(وافتح وضم وا كسر الثانى من * فعـل ثلاثى وزد نحو ضمن)

فذكر له أربعة أبنية فعل بفتح الفاء والعين معا نحو ضرب وذلك مستفاد من قوله وافتح وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله وا كسر الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبنيا للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء ان حركة الفاء لا تختلف بخلافها فى الأسماء وفهم منه أنها فتحة لأن الفتحة أخف من الضم فاعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف فى فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثانى مفعول با كسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل فى موضع الحال من الثانى ثم انتقل إلى الرباعى المجرد والمزيد من الأفعال فقال :

(ومنتهاه أربع ان جردا * وان يزد فيه فما ستا عدا)

يعنى ان غاية الفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذى قبله أن للرباعى بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج

كان غير لازم فلا ثقل وهو جائز نحو يضرب لأن الضم غير لازم لجواز نصبه وجزمه (وقوله وقد قرىء والسماء ذات الحبك) قيل الحبك جمع حباك أو حبيكة وهى الطريقة فى الرمل ونحوه والحباك فى الآية طرائق النجوم فى السماء والذى قرأ بذلك أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم ولام آخره ﴿ فان قلت ﴾ كيف يمكن دعوى الاهمال مع وجود القراءة ﴿ أجيب ﴾ بأن القراءة غير ثابتة وهذا الجواب أحسن الأجوبة وأما الجواب الثانى الذى فى الموضح وبينه فى التصريح وهو دعوى التداخل فرده فى شرح الكافية ونقل بعضه فى التصريح (وقوله دئل فى اسم قبيلة) هو فى الأصل اسم دويبة تشبه بنات عرس وهى المعروفة عند العامة بحمير جد ثم بعد ذلك سميت به هذه القبيلة وداله مهملة (وقوله فى اسم الاست) هو الدبر فيؤخذ من النظم أن فعل فى الأسماء وفى الأفعال لكن كونه فى الأفعال كثير وفى الأسماء قليل خلافا لمن قال انه لا يوجد إلا فى الأفعال ولا يوجد فى الأسماء إلا منقولا من الأفعال ثم ان الباء فى قول الناظم بفعل داخلة على المقصور لا على المقصور عليه والغالب العكس لأن فعل هو الخاص بالفعل لا العكس (وقوله فهو من باب التنازع) الحق انه من الحذف من الأولين لدلالة الآخر عليه ولا تنازع لأن الناظم لا يراه فى معمول متقدم ولا فى أكثر من اثنين (وافتح وضم وا كسر الثانى) المناسب تأخير هذا البيت والذى بعده ويقدم قوله لاسم مجرد رباع الأبيات الثلاثة ليكون الكلام فى الاسم متصلا ونكت الموضح بذلك قلت مافعله الموضح له وجه ظاهر وهو انه لما ذكر أوزان الثلاثى من الأسماء ناسب أن يذكر أوزان الثلاثى من الأفعال ولما ذكرها تمم أوزان الأفعال من غير الثلاثى لقلتها ثم رجع لتمام الكلام على الأسماء (قول المكودى ان حركة الفاء لا تختلف) انما لزمها التحريك لأنها لو سكنت لأدى الى الابتداء بالساكن والفتحة أخف من غيرها فلذلك اعتبرت كما فى الشرح ولم تسكن العين فى الثلاثى من الفعل كما سكنت فى الاسم لما يلزم عليه من التقاء الساكنين عند اسنادها إلى التاء مثلا نحو ضربت وأما علم ماض بفتح العين وسكون اللام فأصله كسر اللام فخفف بفتحها (وقوله ان بنية المفعول ليست الخ) بل الذى يؤخذ من الناظم ماقرر به أولا من أن صيغة المبنى للمفعول أصلية لا مفرعة لجعله وزنا مستقلا واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى وعليه درج المكودى فى نظمه البسط والتعريف واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو عنى وزهى ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعا لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادى هو أظهر القولين ان صيغة المبنى للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الادغام فى نحو سوير ووجه الدليل أن القاعدة انه إذا اجتمعت الواو والياء كما هنا وسبقت احداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على انهم راعوا الأصل الذى هو ساير والأصل غير موجود فيه موجب الادغام فلذلك لم يقع قلب ولا ادغام ولو كانت صيغة المبنى للمفعول أصلية لوجب الادغام ورد القول الأول بنحو عباديد مما هو جمع ولا مفرد له والجمع فرع الافراد اتفاقا فيلزم وجود الفرع بدون الأصل فما كان جوابهم فهو جوابنا (ومنتهاه أربع ان جردا) انما حط الفعل عن الاسم فى المجرد وفى المزيد بدرجة واحدة لأن مرتبة الفعل أحط من مرتبة الاسم بدليل احتياجه اليه ولاشتقاقه

لذكرها فى الثلاثى إذ لافرق وان غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج واعرابه واضح ثم انتقل الى الرباعى الأصول من الأسماء فقال :

(لاسم مجرد رباع فعلل * وفعلل وفعلل وفعلل * ومع فعل فعلل)

فذكر ستة أبنية الأول فعلل بفتح الأول والثالث نحو جعفر الثانى فعلل بكسر الأول والثالث نحو زبرج للسحاب الرقيق الثالث فعلل بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم الرابع فعلل بضم الأول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة الخامس فعل بكسر الأول وفتح الثانى وتشديد الثالث نحو قمطر السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث نحو جحدب لذكر الجراد وفى هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والأخفش انه بناء أصلى ومذهب سائر البصريين انه مخفف من فعلل بالضم وفى تأخيره له إشعار بهذا الخلاف ثم انتقل إلى الخماسى المجرد فقال : (فان علا * فمع فعلل حوى فعللا * كذا فعلل وفعلل) يعنى فان علا الرباعى أى جاوز فهو خماسى وذكر له أربعة أوزان الأول فعلل بفتح الأول والثانى والرابع مدغما فيه نحو سفرجل الثانى فعلل بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش الثالث فعلل بضم الأول وفتح الثانى وكسر الثالث مشددا نحو قذعمل الرابع فعلل بكسر الأول واسكان الثانى وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب ثم قال : (وما * غاير للزيد أو النقص انتمى) يعنى ان ما غاير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب الى الزيادة أو النقص وفى تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر وفهم منه أن المخالف أربعة أنواع المزيد من الأسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهى كثيرة تزيد على ثلاثمائة بنية والمنقوص من الأسماء نحو يد ودم والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر والمنقوص منها نحو قم ودع وقمت وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها غاير وخبرها انتمى أى انتسب والمزيد متعلق بانتمى ومعنى المزيد الزيادة ثم قال :

منه والاسم يخبر به وعنه فحاز شرفين والفعل حاز شرفا واحدا وهو الاخبار به (قول المكودى إذ لافرق) هذا الأخذ من المصنف صحيح ويأتى فيها الخلاف الذى مر فى الثلاثى (لاسم مجرد رباع فعلل) (قول المكودى للسحاب الرقيق) زاد فى القاموس الذى فيه حمرة ويطلق أيضا على الذهب (وقوله نحو جرهم لاسم قبيلة) ناس من اليمن تزوج منهم اسماعيل عليه السلام وهم كانوا نازلين بمكة وخدامها قبل قريش (وقوله نحو قمطر) القاموس القمطر الجمل القوى الضخم والرجل القصير ووعاء الكتب ومن هذا الأخير قول من قال : ليس بعلم ما حوى القمطر * ما العلم الا ما حواه الصدر

ورحم الله الامام الشافعى إذ قال :

علمى معى حيث ما يممت ينفعنى * صدرى وعاء له لا بطن صندوق * ان كنت فى البيت كان العلم فيه معى * أو كنت فى السوق كان العلم فى السوق

(وقوله لذكر الجراد الخ) وقيل الجراد الأخضر الطويل الرجلين ويطلق أيضا على الجسم السمين من الابل (وقوله ومذهب سائر الخ) اعلم ان استعمال سائر بمعنى جميع وقد يطلق ويراد به باقى كما فى الحريرى وانكر على الجوهرى إنكار استعماله بمعنى باق إذا علمت هذا تبين لك أن المكودى أطلقه وأراد به باقى ولم يرد به جميع لئلا ينتقض كلامه بالأخفش من البصريين مع أنه تابع للكوفيين والصحيح ما قاله باقى البصريين لأنه ما من لفظ سمع فيه فتح لام فعلل الا وسمع فيه ضمها ولا عكس فدل على أن الضموم أصل وان الفتح للتخفيف (فان علا * فمع فعلل) (قول المكودى فان علا الرباعى) يتعين أن يقرأ الرباعى فى كلامه بالنصب مفعول علا بدليل تفسيره بقوله أى جاوزه وفاعله كفاعل علا فى النظم عائد على الاسم المجرد لا بقيد كونه رباعيا والا فالرباعى الأصول ان زيد فيه حرف كان مزيدا وكلامنا فى الخماسى الأصول (وقوله نحو جحمرش) هى العظيمة من الافاعى والعجوز المسنة التى ترتعش من الكبر والارنب الضخمة (وقوله نحو قذعمل) بالميم البعير الضخم (وقوله نحو قرطعب) بسكون الراء الشىء التافه الحقير الذى لا بال له وحوى فى النظم جواب الشرط على حذف قد وفاعله عائد على ما عاد عليه فاعل علا وفعللا مفعول حوى ومع فعلل حال من فعللا (وما * غاير للزيد أو النقص انتمى) (قول المكودى الأصول) هو بالجر نعت لابنية قبله (وقوله وفى تخصيص الشارح الخ) وجه النظر كون ماذكره من المغايرة موجودا فى الأسماء وفى الأفعال فلا وجه للتخصيص ﴿ قلت ﴾ وجههما للشارح والمرادى بأن المصنف قد ذكر لما زاد على ثلاثة أحرف من الاسم أوزانا معينة مشخصة فى قوله لاسم مجرد وأما فى الأفعال فانما ذكر فى الثلاثى ضابطه بالحركات فقط دون أوزان معينة وانما قال فى الرباعى ومنتهاه أربع إن جردا ولم يذكر له وزنا معينا فلا يحسن اطلاق وما غاير بالنسبة له حتى يعلم ما يغايرهما من الأوزان الا لو ذكرها بشخصها كما فى الأسماء (وقوله كنهبل الخ) يقال بفتح الباء وضمها والكاف أصلية فوزنه فنعلل فنونه زائدة وهو اسم شجر عظيم قاله فى القاموس (وقوله تزيد على ثلاثمائة بنية) قد ذكر منها سيبويه فيما نقله عنه السعد فى كتاب الأبنية ثلاثمائة وثمانية وزاد ابن السراج اثنين وعشرين وزاد الزبيدى والجرمى أمثلة أخرى على ذلك وما منهم الا وقد ترك أكثر مما ذكر (وقوله نحو قم ودع) دع بمعنى اترك وهو أمر لا ماضى له من لفظه وإنما له ماض من معناه وهو ترك

(والحرف ان يلزم فأصل والذى * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

يعنى ان الحرف اذا لزم فى تصاريف الكلمة حكم باصالته وان لم يلزم وسقط فى تصاريف الكلمة فهو زائد ويعنى بالحرف حرف التهجى فيحكم فى نادم باصالة النون وزيادة الألف لثبات النون وحذف الألف فى ندم والتاء فى احتذى زائدة لسقوطها فى حذا يحذو والحرف مبتدأ وان يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ محذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذى مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذى ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر فى الزائد ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ أى وذلك مثل ومعنى احتذى اقتفى ثم قال : (بضمن فعل قابل الأصول فى * وزن) يعنى انك اذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن الثانى بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ فى ذلك على حركات الموزون فاذا قيل لك ماوزن ضرب قلت فعل بفتح الفاء والعين واذا قيل لك ماوزن عمرو قلت فعل بسكون العين فان كان فى الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشىء والى ذلك أشار بقوله :

قيل وفى التمثيل به نظر لانه من الأفعال التى لا تتصرف فكيف يدعى فيه التغيير (والحرف ان يلزم فأصل) (قول المكودى ويعنى بالحرف الخ) الأولى ان المراد به الحرف الذى هو موجود الآن من بنية الكلمة (وقوله لسقوطها فى حذا يحذو) اعلم ان التاء فى احتذى لازمة فى جميع التصاريف لكنها غير لازمة للمادة فى حذا يحذو ومعنى حذا واحتذى اقتدى به واقتفى أثره وسار عقبه فمعناهما واحد ومادتهما كذلك فدل على ان التاء فى احتذى زائدة ثم ان كلا تعريفى الناظم للحرف الأصلى وللحرف الزائد غير جامع وغير مانع فمثال كون تعريف الأصلى غير مانع وتعريف الزائد غير جامع كوكب فان الواو فيه زائدة لازمة فى جميع التصاريف وتعريف الناظم للحرف الأصلى يقتضى أنها أصلية مع أنها زائدة فتعريفه غير مانع لدخول نحو كوكب الذى المقصود خروجه وتعريف الزائد غير جامع لخروج نحو كوكب الذى المقصود دخوله فى الحد ومثال كون تعريف الأصلى غير جامع وتعريض الزائد غير مانع يعد مضارع من وعد فالواو لام الكلمة حذفت فى بعض التصاريف وهى أصلية فيقتضى تعريف الأصلى انها زائدة مع أنها أصلية فهو غير جامع ويقتضى تعريف الزائد أنها زائدة أيضا مع اصالتها فهو غير مانع وأجاب المرادى بان الزائد اذا ثبت فهو مقدر السقوط وان الأصلى اذا حذف فهو مقدر الثبوت وأجاب ابن هشام فى الحواشى بان التعريفين ثابتان مع عدم المعارض بحذف الأصلى أو اثبات الزائد والا اذا وجد عارض فقد يختلفان ﴿ تتمة ﴾ حروف الزيادة عشرة جمعها الناظم أربع مرات فى بيت نصه :

هناء وتسليم تلا يوم انسه * نهاية مسئول أمان وتسهيل

وقد جمعت فى تراكيب أخر من أحسنها قول الزجاج لما سأله بعض تلامذته عنها فقال سألتمونيها قيل نعم قال قد أجبتكم وخصت هذه الأحرف بالزيادة لان أولى ما يزاد حروف اللين الثلاثة والباقى تشبيه بها وقد بين وجه الشبه فى التصريح ومعنى تسميتها بحروف الزيادة انه لا يزاد حرف لغير تكرير الا منها لانها لا تكون الا زائدة أبدا كما قد يتوهم بل قد تكون أصولا (بضمن فعل قابل الأصول) (قوله بحروف الخ) أشار بهذا الى أن المراد بفعل الحروف لا المادة التى هى بفتح الأول وسكون الثانى لعدم لزومه وهذا هو السر فى تعبير الناظم بضمن بكسر الضاد أى بما تضمنه ولم يقل بفعل . وقد ورد انه اجتمع المازنى ويعقوب بن السكيت وسيدى محمد بن عبد المالك الزيات فقال الزيات للمازنى ألق مسئلة على ابن السكيت فأبى المازنى فألح عليه فاختار المازنى أقرب المسائل عنده فقال لابن السكيت ماوزن نكتل من الآية فقال نفعل فقال له ماضيه يكون حينئذ كتل فقال نفتعل فقال له نكتل رباعى ونفتعل خماسى فسكت لانه كان لغويا لا نحويا فلما خرجا لام ابن السكيت المازنى فقال ماقلت ذلك الا بعد ان طلب منى المرة بعد المرة وانى اجتهدت فى أقرب المسائل وجواب ابن السكيت الثانى صحيح لان أصله نفتعل لكن حذفت عينه فوزنه نفتل ويعقوب هذا كان يحب آل البيت فقد ورد أن المتوكل سأله هل الأفضل ولداه أو سيدنا الحسن وسيدنا الحسين فقال له الغبار الذى يسقط من نعل خادم على أفضل منك ومن ولديك فأمر به فسل لسانه من قفاه رحمه الله وانما اختصت الفاء والعين واللام لانهم أرادوا أن يأخذوا من كل مخرج حرفا فأخذوا من مخرج الشفتين الفاء ومن مخرج اللسان اللام ومن مخرج الحلق العين نعم ان حذف حرف أصلى قوبل بما بقى نحو عدة فتقول فى وزنه علة بحذف الفاء ونحو قل فتقول فى وزنه فل بحذف العين ونحو يد تقول فى وزنه فع بحذف اللام وهكذا فى البسط والتعريف فللمكودى:

وان يكن حذف منه حرف * فاحذف نظيره فذاك عرف

(وزائد بلفظه اكتفى) يعنى انك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشىء فتقول فى وزن جوهر فوعل وفى وزن عثير فعيل هذا كله فى الثلاثى الأصول وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار اليه بقوله :

(وضاعف اللام اذا أصل بقى * كراء جعفر وقاف فستق)

يعنى انك اذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقى أصل من الكلمة ضعفت اللام أى زدت عليها لاما أخرى تقابل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك أن فى الزائد على الثلاثة صورتين احداهما فى الرباعى فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول فى وزنهما فعلل وفعلل والأخرى فى الخماسى لما علمت من أن الاسم يكون خماسى الأصول فتقول فى سفرجل فعلل بتضعيف اللام مرتين لتصل الزنة الى خمسة أحرف ثم ان الزائد فى الكلمة الموزونة ان كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم انه ينطق بها فى الوزن على حالها وان كان بتضعيف أصل فقد أشار اليه بقوله :

(وان يك الزائد ضعف أصل * فاجعل له فى الوزن ما للاصل)

يعنى اذا كان الزائد فى الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابلته فى الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل فان كان مضعف الفاء نحو مرمريس قلت فى وزنه فعفعيل وان كان مضعف العين نحو اغدودن قلت فى وزنه افعوعل وان كان مضعف اللام نحو جلبب قلت فى وزنه فعلل وقوله بضمن متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء والأصول مفعول بقابل وفى وزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ وخبره اكتفى وبلفظه متعلق باكتفى واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يفسره بقى والفستق اسم جمع واحده فستقة اسم شجرة وهو فارسى معرب وان يك شرط والزائد اسم يك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول باجعل وهى موصولة وصلتها للاصل وله فى موضع المفعول الثانى لاجعل ثم اعلم ان ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعى على نوعين الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف والآخر ما دل فيه الاشتقاق على زيادة أحد حروفه وقد أشار الى الأول بقوله : (واحكم بتأصيل حروف سمسم * ونحوه ...) يعنى ان نحو سمسم يحكم على حروفه كلها انها أصول وانه رباعى لان أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلا لأقل الأصول وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا ثم أشار الى الثانى بقوله : (والخلف فى كلملم) يعنى أن فيما كان من نحو لملم فعل أمر من لمم مما فى اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافا فالمذهب البصريين ان حروفه كلها أصول نحو سمسم فوزن لملم عندهم فعلل ومذهب الكوفيين ان الأصل لمم بالتضعيف فأبدل من ثانى المضعفين لام كراهية التضعيف ثم شرع الناظم فى بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالألف فقال :

(وزائد بلفظه اكتفى) (قول المكودى وفى وزن عثير) بكسر العين وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء وهو التراب والعجاج وغبار الاقدام والشىء الخفى وانما اكتفى فى الزائد بلفظه ليتميز عن الأصل كما يأتى فى قوله وان يك الزائد الخ (وضاعف اللام اذا أصل بقى) (قول المكودى ان فى الزائد على الثلاثة الخ) هكذا فى غالب النسخ المصححة المملحة وهى الصواب وفى بعضها على الأربعة بدل الثلاثة وهى غير صواب لانها انما تشمل صورة الخماسى ولا تشمل صورة الرباعى وكان ينبغى للناظم أن يبدل أحد المثالين بمثال من الخماسى ليكون صريحا فى شمول الصورتين (وقوله ثم ان الزائد الخ) هذه التوطئة تقتضى أن المكرر الأصل لا يكون من غير الحروف العشرة والحق انه يكون منها ومن غيرها ولو أراد السلامة من الايهام لقال ان محل تعين كون الزائد ينطق بلفظه اذا لم يكن الزائد تكرارا للحرف الأصلى والا فينطق فيه بمثل ذلك الأصل المكرر ويكون قوله وان يك الزائد ضعف أصل تقييدا لقوله وزائد بلفظه اكتفى كأنه قال محل كون الزائد يكتفى بلفظه اذا لم يكن تكرارا لأصل والا فيجعل مقابلا له ما قوبل به الأصل والمراد بالضعف التكرار وأطلق فيه فظاهره كرر للالحاق أم لا (قول المكودى نحو مرمريس) اسم للداهية والمصيبة والعياذ بالله ﴿فان قلت﴾ مرمريس كما كررت فيه الفاء كررت فيه العين فلم يمثل بمكرر الفاء فقط نحو قرقب اسم للخمر ﴿قلت﴾ لم يمثل بمكرر الفاء فقط لانه مهما كررت الفاء دون العين إلا كان المكرر أصليا لا زائدا وكلامنا فى الزائد وسيأتى واحكم بتأصيل حروف سمسم (وقوله نحو اغدودن) يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبات اذا اخضر (وقوله نحو جلبب) يقال جلبب فلان اذا لبس الجلباب والملحفة والباء فيه مكررة للالحاق بدحرج وانما قوبل الحرف المكرر بما قوبل به الحرف الأصلى لان تكرار الأصل فى علم التصريف بمنزلة التوكيد اللفظى فى علم النحو فكما أن الثانى يتبع الأول فى التوكيد اللفظى فى كل شىء فكذلك هو يوزن بما يوزن به الأصل (وقوله وزائد مبتدأ) المسوغ للابتداء بالنكرة كونه صفة لمحذوف تقديره وحرف زائد (وقوله واحده فستقة) بضم الفاء وسكون السين وضم التاء وطعمه يشبه حب البلوط اذا كان صغيرا (واحكم بتأصيل حروف سمسم) سمسم بكسر السينين حب الجلجلان وبفتحها اسم موضع ولد الثعلب (والخلف فى كلملم) (قول المكودى أمر من لمم) يقال لمم الأمير الكتيبة أى الجيش اذا ضم وجمع بعضها الى بعض (وقوله مما فى اشتقاقه دليل على زيادته) بيان للملم مشتق

(فألف أكثر من أصلين * صاحب زائد بغير مين)

يعنى ان الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها لأن الأكثر فما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلمى وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هى فى الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة بدل من ياء كألف باع ورمى وناب ومتى أو من واو كألف قال ودعا وتاب وعصى ولا تزاد الألف أولا وتزاد ثانية كضارب وثالثة كعماد ورابعة كشملال وخامسة كقرقرى وسادسة كقبعثرى وقوله فألف مبتدأ وأكثر مفعول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومعموله فى موضع الصفة لألف وزائد خبر ألف والمين الكذب ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو والى ذلك أشار بقوله : (واليا كذا والواو ان لم يقعا * كما هما فى يؤيؤ ووعوعا)

يعنى ان الياء والواو كالألف فى الحكم عليهما بالزيادة ان صحبتا أكثر من أصلين الا إذا تكررتا فى لفظ اسم ثنائى مكرر نحو قولك يؤيؤ فى اسم طائر ووعوع مصدر وعوع السبع إذا صوت وفهم من قوله واليا كذا والواو ان الواو والياء إذا صحبتا أصلين حكم باصالتهما نحو بيع ويوم وفهم من قوله ان لم يقعا الى آخر البيت انهما إذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجهور وتزاد الياء أولا كيرمع وثانية كصيرف وثالثة كعثير ورابعة كحذرية وخامسة كسلحفية ولا تزاد الواو أولا وتزاد ثانية كجوهر وثالثة كجهور ورابعة كعصفور وخامسة كقمحدوة والياء مبتدأ والواو معطوف عليه وكذا خبر عنهما ويحتمل أن يكون كذا خبرا عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه وان لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكما فى موضع الحال من الألف فى يقعا ثم قال :

من اللم بمعنى الجمع فيقال فى الماضى لمم يلمم بمعنى جمع ثم ضعفت الميم فاجتمع ثلاث ميمات فقلبت الميم الثانية لاما كراهية اجتماع ثلاث ميمات فالبصريون نظروا الى الحالة الراهنة فقالوا ان جميع الحروف أصول والكوفيون راعوا أصله فقالوا ان اللام الثانية زائدة تكرارا للعين فوزنه على ما للبصريين فعلل بلامين وعلى ما للكوفيين فعل بتشديد العين فيكون الخلاف بينهم فيما يوزن به ثم ان الخلف فى كلام المصنف يصح قراءته بالجر عطفا على تأصيل مدخول للباء واحكم ويصح رفعه وجعله مبتدأ وفى كلم متعلق بمحذوف خبره (فألف أكثر من أصلين) (قول كدى نحو ضارب وعماد وسلمى) ألف ضارب علم زيادتها بالاشتقاق لأنه من الضرب وزيادة ألفى عماد وسلمى علمت بالحمل على المشتق لأنهما جامدان ثم ان الذى فى غالب النسخ سلمى بفتح السين وسكون اللام اسم امرأة وفى بعضها سلامى بضم السين وألف بعد اللام وهى عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين (وقوله ولا تزاد الألف أولا الخ) لأنه يؤدى إلى الابتداء بالساكن وفى البسط والتعريف للمكودى : ولا تزاد فى الأوائل ألف * إذ هو للسكون حتم قد ألف

(وقوله كشملال) مر أنه اسم للناقة الخفيفة السريعة (وقوله كقرقرى) اسم صوت الريح الذى يكون فى البطن وقيل اسم موضع (وقوله كقبعثرى) الجمل الضخم ودابة تكون فى البحر والعظيم الشديد من كل شىء وبقى عليه زيادتها سابعة ومثاله بردرايا (وقوله والمين الكذب) قال الشاطبى وليت شعرى من كذبه وأجيب بأن نفى الكذب راجع للقاعدة والقضية الكلية فى الألف اشارة الى أنها لا تنخرم ﴿ فان قلت ﴾ يخالف هذا قول المكودى أول شرح هذا البيت لأن الاكثر فما صحبت الخ ﴿ قلت ﴾ يجاب بأن لأكثرية راجعة لكون الاشتقاق يدل على الزيادة والاقلية ترجع لحمل الجامد عليه وان كانت عبارته موهمة لكن هذا مراده (واليا كذا والواو ان لم يقعا) (قول المكودى نحو قولك يؤيؤ فى اسم طائر) يعنى من الجوارح التى تصيد وهو صاحب مخلب يشبه الباشق الذى هو طائر لا يقدر على الطيران فى الشتاء ثم ان قول المصنف ان لم يقعا كما هما فى يؤيؤ ووعوعا لو حذفه ما ضره لأن الحكم باصالة الجميع صرح به فى قوله أولا واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه ويؤيؤ ووعوع من أفراد نحو سمسم (وقوله وفهم من قوله ان لم يقعا الخ) هذا منطوق النظم ففيه تخليط لا ينبغى (وقوله كيرمع) الكاف للتمثيل ويرمع بفتح الياء وسكون الراء وفتح الميم اسم لحجارة رقيقة بيض لامعة (وقوله كصيرف)اسم للذى يحتال فى الأمور (وقوله كعثير) قدمر أنه التراب والغبار وأثر ما لصق بالقدم (وقوله كحذرية) قد مر انها قطعة من الأرض غليظة (وقوله كسلحفية) بضم السين فيها لغات منها فتح اللام وسكون الحاء ومنها سكون اللام وضم الحاء وهى دابة قيل تسميها العامة الفكرون وقيل غيره ومن فوائد هذه الدابة ان دمها ومرارتها ينفعان للذى برأسه صداع ومن فوائدها أيضا أنه إذا اشتد البرد بمكان وجعل رأسها ويداها ورجلاها للهواء وتركت كذلك ارتفع البرد من ذلك الموضع (وقوله كجهور) جهور اسم موضع (وقوله كقمحدوة) بقاف مفتوحة ثم ميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مضمومة ثم واو مفتوحة وهى ما ارتفع فوق القفا من مؤخر الرأس (وقوله وكما فى موضع الحال الخ) الأولى ان الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق

(وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تأصيلها تحققا)

يعني ان الهمزة والميم متساويتان في أنهما إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأحمر ومكرم ومنطلق وحمل عليه ماسواه نحو أفكل ومخلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول وفهم من قوله تحققا ان الثلاثة الأحرف الواقعة بعدها إذا لم تتحقق اصالتها لم يحكم بزيادتهما الا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعل أو الياء فيكون وزنه افعل نحو صيرف لكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعل الا ان الهمزة إذا وقعت آخرا قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتي وهمز وميم مبتدأ وخبرها كذا وسبقا في موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول بسبقا وتأصيلها مبتدأ وتحققا في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدأ ثم قال :

(كذاك همز آخر بعد ألف * أكثر من حرفين لفظها ردف)

يعني ان الهمزة تطرد أيضا زيادتها إذا وقعت آخرا بعد ألف وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله ان الهمزة لاتطرد زيادتها وسطا ولا آخرا بعد غير ألف وفهم منه أنه ان تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو كساء ورداء وهمز مبتدأ وخبره كذا وآخر نعت لهمز وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة في موضع النعت أيضا ثم قال : (والنون في الآخر كالهمز وفي * نحو غضنفر اصالة كفي)

يعني ان النون يحكم بزيادتها في موضعين أحدهما ان تكون آخرا بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذي عنى بقوله كالهمز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران وفهم منه انه لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو بيان والآخر ان تقع وسطا وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عقنقل وحجنفل وغضنفر وهو الأسد والنون مبتدأ وخبره كالهمز والظاهر ان في الآخر متعلق بأعني محذوفا واصالة مفعول ثان بكفي وفي كفي ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكفي وفي نحو متعلق بكفي ثم قال :

(والتاء في التأنيث والمضارعه * ونحو الاستفعال والمطاوعه)

يعني ان التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة وقامت وفي المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تكسر وتذكر وفهم من تمثيله الاستفعال ان السين تزاد مع التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة

والتقدير ان لم يقعا وقوعا مثل وقوعهما في يؤيؤ ووعوعا (وهكذا همز وميم سبقا) (قول كدى وحمل عليه الخ) أي يحمل الجامد على المشتق وافكل اسم للرعدة يقال أخذه الافكل إذا أخذته الرعدة بكسر الراء والمراد بالسبقية في كلام المصنف التصدير لا مطلق السبقية لاخراج نحو سموأل فان الميم فيه سابقة غير متصدرة فيحكم باصالتها فوزنه فعلل بتشديد اللام الأولى (وقوله نحو ايدع) اسم للزعفران (وقوله نحو صيرف) هذا المثال مؤخر من تقديم ومحله بعد قوله سابقا فيعل لأنه مثال له وكذلك يوجد مقدما في بعض النسخ المصلحة (وقوله لكن الهمزة الخ) هذا هو الذي يؤخذ من القاموس لأنه ذكره في فصل الياء من باب العين وذلك دليل على اصالة الياء عنده (وقوله الا أن الهمزة الخ) هذا مستثنى من قول المصنف سبقا لكن الأولى أن يحذفه لان المصنف ذكره بعد (وقوله وسيأتي) أي في البيت بعد متصلا به ولو قال بدل قوله وسيأتي والى ذلك أشار بقوله كذاك همز آخر بعد ألف ويؤخر الاعراب لكان حسنا (قول المكودي وأربعاء) اسم لليوم المعلوم ويقال بضم الباء وفتحها وكسرها (وقوله وعلباء) بكسر العين عصبة العنق ثم كان الأولى أن يبدل المصنف حرفين باصلين لخروج نحو الباء فان الهمزة الأخيرة أصلية مع أنه تقدم على الالف أكثر من حرفين مع أن الوزن يقبله (وقوله والجملة في موضع النعت أيضا) هذا يقتضي ان الجملة نعت ثالث لهمز كما أن آخر وبعد ألف كذلك والحق انهما في محل جر نعت لألف من قوله بعد ألف (والنون في الآخر كالهمز) (قول المكودي نحو عقنقل) بفتح العين المهملة وبقافين مفتوحتين بينهما نون ساكنة وبلام آخرا وهو الكثيب العظيم المتداخل من الرمل (وقوله وحجنفل) بتقديم الحاء على الجيم وكلاهما مفتوح والحجنفل الغليظ الشفة من غير الانسان (وقوله مفعول ثان بكفي الخ) ومعنى كفي صرف ومنع يقال كفاه الله الشر إذا صرفه عنه ومنعه منه وإذا صرفت الاصالة هنا ثبتت الزيادة وهو المطلوب (والتاء في التأنيث والمضارعه) (قول المكودي ولم ينص على زيادتها في حروف الخ) يعني وأما في موضع آخر فقد نص عليه وهو كذلك وقدمر في جمع التكسير والسين والتا من كمستدع أزل وأجاب بعض باحتمال دخولها هنا بأن يقرأ نحو بالرفع ويكون معطوفا على التاء على حذف مضاف والتقدير وحروف نحو الاستفعال ويكون المراد بالحرف الجنس فيصدق بالتاء والسين ويكون المراد بالنحو ما كان من المصادر التي فيها تاء زائدة وحدها كالتفعيل والافتعال كالتقديس والاقتدار وأما السين فلا تزاد الا مع التاء هذا مذهب الجمهور وقال سيبويه قد تزاد وحدها كما في اسطاع أصله أطاع وفي البسط والتعريف للمكودي : والسين لاتزاد في الكلام * الا مع التاء كمستهام

وكان ينبغى له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء فى المضارعة نحو يقوم وأقوم وتقوم إذ لافرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أى والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد التاء وفى التأنيث متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ وبالفعل ان قدرتها فاعلا ثم قال :

(والهاء وقفا كلمه ولم تره) يعنى ان الهاء تزاد فى الوقف وهى هاء السكت وقد تقدم فى الوقف مواضع زيادتها والتحقيق ان هاء السكت ليست كحروف الزيادة لان حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاء السكت جىء بها لبيان الحركة فهى كسائر حروف المعانى لاحروف التهجى والهاء اما مبتدأ محذوف الخبر أو فاعل بفعل محذوف كما تقدم فى قوله والتاء ووقفا مصدر فى موضع الحال من الهاء أى موقوفا عليها أو مفعول له أى تزاد للوقف ثم مثل بقوله كلمه وهى على حذف القول أى كقولك لمه وقد اجتمع فى هذا اللفظ أعنى كلمه ثلاثة أحرف وهى كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت بهذا اللفظ فى رجز وهو :

ياقارئا ألفية ابن مالك * وسالكا فى أحسن المسالك * فى أى بيت جاء من كلامه * لفظ بديع الشكل فى انتظامه

حروفه أربعة تضم * وإن تشأ فقل ثلاث واسم * وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع

وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

ثم قال : (واللام فى الاشارة المشتهره) يعنى ان اللام تطرد زيادتها مع اسم الاشارة نحو ذلك وتلك وأولئك وهنالك واللام معطوف على الهاء فيجرى فيه ماتقدم فى الهاء ثم قال :

(وامنع زيادة بلا قيد ثبت * ان لم تبين حجة كحظلت)

يعنى ان كل ماخالف المواضع المذكورة فى هذا الباب فى اطراد الزيادة تمنع زيادته الا اذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وان لم تكن فى موضع اطراد زيادة النون كقولهم حظلت الابل بكسر الظاء اذا أكثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون

وسيبويه قال فى استطاعا * يزيدها إذ أصله أطاعا

(وقوله كان ينبغى له ان يذكر الخ) أجيب بجوابين أولهما انه لم يبق عليه الا النون وأما الهمزة فقد مرت فى قوله وهكذا همز وميم سبقا والياء قد مرت فى قوله والياكذا والواو والثانيهما أن يقال ان كلامه على حذف مضاف تقديره وحروف المضارعة وتكون حروف بالرفع عطفا على التاء وهذا الجواب الثانى مردود كالجواب قبل بدخول السين بانه يكون قول الناظم والمضارعة والاستفعال مقطوعا غير معطوف على ماقبله فكيف يصح حينئذ عطف والمطاوعة الراجعة إلى التاء على التأنيث (وقوله أو فاعل بفعل مضمر الخ) بل هو نائب فعل مضمر بدليل تقديره (والهاء وقفا كلمه) (قول المكودى وقد تقدم فى الوقف الخ) أى فى قوله وقف بها السكت الخ وفى قوله ومافى الاستفهام الخ مع مابعده (وقوله كسائر حروف المعانى) أى التى لها معنى لكنه فى غيرها وهو الحرف القابل للاسم والفعل والمراد بحروف التهجى فى كلامه الحرف الذى بنيت الكلمة عليه لاالحرف الموضوع للتعليم فصواب الناظم حينئذ ان يمثل بنحو أمهات فان الهاء فيه زائدة بدليل أمومة ثم قد يقال للمكودى اعتراضك صحيح لكن ماأوردته على الناظم هنا يرد عليك فى تمثيلك لقوله والتاء فى التأنيث بقامت مع أن التاء من حروف المعانى فما كان جوابك هو جوابه وأما تمثيله هنالك بقائمة فصحيح لأن التاء جزء كلمة بدليل كون الاعراب عليها (وقوله وقد ألغزت الخ) هذا اللفظ قد أكثر الناس فى الاجوبة عنه وأحسن ماأجيب به قول سيدى الجد أبى الفيض سيدى حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى :

أهذه جواهر منتظمه * فى السلك أم أزاهر مبتسمه

فى الغصن أم عرائس ملتثمه * أم كلمات ألغزت فى كلمه

﴿ وفى ذلك قلت ﴾ : يافاضلا فاقت شموس لغزه * بدون شك قد سموا بعزه

ألغزت فى كلة منتظمه * من قوله والهاء وقفا كلمه

الاان قول المكودى ثلاثة أحرف وهى كاف التشبيه مع قوله فى النظم وان تشأ فقل ثلاث سلمه كل الناس والحق ان الكاف فى كلمه للتمثيل وهى اسمية فتكون كلمه اشتملت على اسمين وحرفين (واللام فى الاشارة المشتهره) أوردوا عليه ماأورده المكودى فى هاء السكت وهو ان اللام كلمة برأسها وحيث اعترض كدى هناك كان ينبغى ان يعترض هنا والصواب ان اللام تزاد إذا دل الاشتقاق ونحوه على الزيادة وذلك نحو طيسل اسم للعدد الكثير فاللام زائدة لقولهم طبس ثم يحتمل ان يقرأ المشتهره فى كلام الناظم بالجر فيكون صفة للاشارة قال الشاطبى لكنه يوهم ان لنا اشارة مشتهرة وأخرى ليست كذلك والامر بخلافه ويحتمل رفعه صفة للام وقال ابن هشام فى الحواشى الحق ان اللام مبتدأ أول والمشتهره نعت لمبتدأ ثان محذوف وفى الاشارة خبر عن الثانى والثانى وخبره خبر عن الاول والتقدير واللام زيادتها المشهورة واقعة فى اسم الاشارة فيؤخذ منه انها تزاد فى غير اسم الاشارة لكن زيادتها غير مشهورة وهو كذلك (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان وجدنا حرفا من

من حنظلت دليل على زيادتها فى حنظل وأمثال ذلك كثيرة وزيادة مفعول بامنع وبلا قيدمتعلق بزيادة وثبت فى موضع الصفة لقيد وان شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيا للفاعل وأصله تتبين فحذفت احدى التاءين وحجة على هذا فاعل بتبين وبضم التاء على انه مبنى للمفعول مضارع بين وحجة على هذا نائب عن الفاعل.

﴿ فصل فى زيادة همـزة الوصل ﴾

هذا الفصل تتميم لباب التصريف لانه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلام والى تعريفها أشار بقوله : (للوصل همز سابق لا يثبت * الا اذا ابتدى به كاستثبتوا)

يعنى ان همزة الوصل هى الهمزة السابقة التى تثبت ابتداء وتسقط وصلا وانما سميت همزة وصل اتساعا لانها تسقط فى الوصل وقيل لان الكلمة التى قبلها اتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن وفهم من قوله همز أن همزة الوصل أتى بها همزة خلافا لمن قال هى فى الاصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون الا أولا وفهم من قوله لا يثبت الا اذا ابتدىء به ان سقوطها فى الوصل واجب وقد ثبتت فى الوصل ضرورة وهمز مبتدأ وسابق نعته وخبره فى المجرور قبله ولا يثبت جملة فى موضع النعت أيضا لهمز والايجاب للنفى والعامل فى اذا يثبت ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء الاولى مبنيا للمفعول فيكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وبفتحها فيكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الاخير جزم الشارح فقال امر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشىء ثم انتقل الى مواضعها وهى ستة مواضع اشار الى الاول منها بقوله :

(وهو لفعل ماض احتوى على * أكثر من أربعة نحـو انجلى)

يعنى ان كل همزة افتتح بها الفعل الماضى الزائد على أربعة أحرف فهى همزة وصل وشمل الخماسى نحو انطلق والسداسى نحو استكبر وهو متناه وهو مبتدأ عائد على الهمزة ولفعل خبره وماض نعت لفعل واحتوى فى موضع النعت ثم أشار الى الثانى والثالث فقال :

(والامر والمصدر منه) يعنى ان الهمزة فى الامر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا والامر والمصدر مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا والامر والمصدر منه ثم انتقل الى الرابع فقال :

(وكـذا * أمر الثلاثى كاخش وامض وانفذا)

يعنى ان كل همزة افتتح بها فعل الامر من الثلاثى فهى همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش أو على يفعل نحو امض أو على يفعل نحو انفذ وهذه فائدة التمثيل وفهم من المثال أيضا ان ذلك انما يكون اذا كان ثانى المضارع ساكنا نحو يخشى ويرمى وينفذ فلو كان محركا لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعد فتقول فى الامر منهما قل وعد ثم أشار الى الخامس بقوله :

حروف الزيادة ليس فى المحل الذى ذكرت سابقا انه يحكم بزيادتها فهل يحكم له بالزيادة أو بالاصالة فقال ان قام دليل على الزيادة من أدلة تسعة انظرها فى التصريح فاحكم بزيادتها والا فيحكم بالاصالة ومعنى وامنع زيادة احكم بالاصالة وكحظلت مثال لمفهوم ان لم تبين حجة والله أعلم .

﴿ فصل فى زيادة همزة الوصل ﴾

(قول المكودى لانه من باب زيادة الخ) وانما فصله عن باب التصريف لاختصاصه بأحكام (للوصل همز سابق لا يثبت) (قول المكودى لانها تسقط الخ) علة لقوله اتساعا ومعنى الاتساع المجاز وذلك لانها لما كانت تسقط فى الوصل وتثبت فى الابتداء فالاولى أن تسمى بهمزة الابتداء فأجاب بأنهم عكسوا فى التسمية مجازا من باب تسمية الشىء باسم ضده (وقوله وقيل لان المتكلم الخ) هذا هو الاحسن وعليه اقتصر السعد فى شرح التصريف وهو قول البصريين ولهذا سماها الخليل سلم اللسان فكان ينبغى للمكودى أن يقدمه على ما قبله ولا اتساع ولا مجاز على هذا والذى قبله بل على الاول فقط كما قال المكودى (وقوله انها لا تكون الا أولا) أى لانها أتى بها للتوصل الى الابتداء بالساكن والمراد بالابتداء أخذ المتكلم فى النطق بعد أن كان صامتا لا الاخذ فى النطق بحرف بعد الفراغ من النطق بالحرف الآخر كما توهم بعضهم فالزم الابتداء بالساكن مهما أردت النطق بحرف ساكن وهذا فى اللفظ وأما فى الخط فلابد من كتابتها (وقوله وقد ثبتت فى الوصل ضرورة) كقول بعضهم

لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع

فأثبت همزة اتسع ضرورة قال الدمامينى وهو الحق وقال الشارح لا ضرورة لان أول الشطر الثانى كأول البيت وما أحسن قول بعض الادباء

فلا تجعلنى مثل همزة واصل * فيلحقنى حذف ولا راء واصل

فواصل الاول صفة لمن يريد وصل الكلمة التى فيها الهمزة بغيرها فيحذف الهمزة وواصل الثانى علم على واصل بن عطاء المعتزلى وكان ألثغ لا ينطق بالراء فكان مهما عرضت له كلمة فيها راء أبدلها بمرادفها من الكلم كالمطر يبدله بالغيث وكالبر بالقمح وفى بعض النسخ زائد بدل سابق وكلاهما صحيح فعلى نسخة سابق تكون الزيادة مأخوذة من الترجمة ومن ثبوتها مرة وحذفها أخرى

(وفى اسم است ابن ابنم سمع * واثنين وامرىء وتأنيث تبع * وايمن)

فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيث تبع أن مجموعها عشرة أسماء لان مؤنث امرىء امرأة وابن ابنة ومؤنث اثنين اثنتان أما اسم فأصله عند البصريين سمو فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتلبوا همزة الوصل فتكون عوضا من المحذوف وأما است فاصله سته بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به مافعل باسم وابنم هو ابن زيدت عليه الميم واثنين أصله ثنين وامرؤ لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الاسماء المحذوف منها حرف لان الهمزة بصدد التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف وأما أيمن فهو المستعمل فى القسم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهى همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيث تبع راجع إلى ابن مؤنثه ابنة وامرىء مؤنثه امرأة واثنين مؤنثه اثنتان وفهم من قوله سمع ان دخول الهمزة فى هذه الاسماء غير مقيس بخلاف ماتقدم وفى اسم إلى آخر المجرورات وهو ايمن متعلق بسمع وفى قوله سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همزة الوصل المتقدمة ثم أشار الى السادس فقال : (همز أل كذا) أى والهمزة فى أل همزة وصل كما كانت فيما ذكروهذا الذى ذكر فى أل هو مذهب سيبويه ومذهب الخليل انها أصلية حذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال ثم بين حكم همزة أل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال :

(ويبدل * مدا فى الاستفهام أو يسهل) يعنى ان همزة أل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعنى فى همزة أل وجهان ابدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التى قبلها وتسهيلها بين الالف والهمزة وقد قرىء بهما آلذكرين وفهم منه ان غير همزة أل من همزة الوصل تحذف اذا دخلت عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة اليها نحو أصطفى البنات على البنين وانما لم تحذف همزة أل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين فى الفتحة وهمز أل مبتدأ وخبره كذا ومدا مفعول ثان بيبدل وهو على حذف مضاف أى حرف مد والمفعول الاول ضمير مستتر فى يبدل عائد على همز أل ويسهل معطوف على يبدل أو للتخيير وانما جعلتها للتخيير وان كانت أو التى للتخيير لاتقع الا بعد فعل الامر لان الكلام فى معنى الامر كأنه قال ابدلها أو سهلها.

﴿ الابدال ﴾

هذا هو النوع الثانى من التصريف ثم ان حروف الابدال تصل الى اثنين وعشرين حرفا وقد ذكرها فى التسهيل

وعلى نسخة زائد تكون السبقية مأخوذة من قوله الا اذا ابتدىء به وأصل ابتدى ابتدىء بهمزة آخر أبدلت ياء ثم سكنت تخفيفا كما أبدلت فى مائة قالوا مية (وفى اسم است ابن ابنم سمع) الاست هو الدبر (قول المكودى وأصل ابن بنو) أى بالواو وقيل أصله بنى بالياء لأنه من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاساس والاول أولى (وقوله زيدت عليه الميم) زيادة الميم هنا للمبالغة فى البنوة كما زيدت الميم فى زرقم مبالغة فى الازرق وليس الميم بدلا من الواو لام الكلمة ولو كانت الميم بدلا من لام الكلمة ما احتيج الى الاتيان بهمزة الوصل لانها يؤتى بها عوضا من اللام المحذوفة (وقوله أصله ثنين) هذه العبارة فيها شيء والاولى أن يقول أصله ثنيان كجملان لان مفرده ثنى بياء فحذفت الياء لام الكلمة وسكن أوله وأتى بهمزة الوصل عوضا من المحذوف (وقوله فحكموا لها بحكم المحذوف) يعنى وعوضوا منها همزة الوصل وتكون حركة الراء فيه تابعة لحركة الهمزة ضما وفتحا وكسرا ومثل ذلك نون ابنم تتبع الميم فيما ذكر (وقوله هذا مذهب البصريين) وقال الكوفيون ان همزته قطعية وهو جمع يمين ثم ان المصنف وتأنيث من إطلاق المصدر على اسم المفعول ومفعول تبع محذوف مع حذف المتعلق والتقدير ومؤنث تبع المذكر فيما يمكن تأنيثه وهو ابن واثنان وامرؤ (وهمز أل كذا) (قول المكودى مذهب سيبويه) يعنى فى أحد قوليه وله قول آخر بأصالتها وقدمر ذلك (ويبدل * مدا فى الاستفهام أو يسهل) ظاهره ان هذا الحكم خاص بهمزة أل وليس كذلك بل هذا الحكم يكون فى همزة أيمن وظاهره انه مهما دخلت على الهمزة أداة استفهام همزة أوغيرها إلا جاز فى همزة أل وجهان وليس كذلك لان ذلك انما هو اذا دخلت عليه الهمزة فقط فلو قال المصنف :

وأيمن وأل بذين يبدل * همزا فى الاستفهام أو يسهل   لأجاد وأفاد والله أعلم .

﴿ الابدال ﴾

هو لغة مطلق العوض واصطلاحا جعل حرف مكان آخر مطلقا فجعل حرف جنس ومكان فصل أول خرج به العوض اذا كان فى محل المعوض منه كتاء عدة فانها عوض من الفاء فى غير محلها فلا يسمى ذلك ابدالا وأما ان كان فى محله فهو عوض وابدال اصطلاحا فالعوض حينئذ اعم ومطلقا فصل ثان احترز به من القلب فانه يكون فى حروف العلة اذا علمت هذا تبين لك ان العوض أعم من الابدال لانه جعل حرف عوضا من حرف قيل فيه عوض فى مكانه أو فى غير مكانه ولا يقال فيه الابدال الا اذا كان فى مكانه وابدال أعم من القلب لان الابدال يكون فى

واقتصر هنا على المشهور منها فقال : (أحرف الابدال هدأت موطيا) فذكر تسعة احرف وهى التى تضمنها هذا الكلام الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والالف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هدأت والتقدير وأحرف الابدال هذه الحروف التى يجمعها قولك هدأت موطيا وموطيا حال من التاء فى هدأت ومعنى هدأت سكنت والياء فى موطيا بدل من الهمزة لانه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئا ويحتمل أن يكون موطيا مفعولا بهدأت لانه يستعمل متعديا يقال هدأت الصبى اذا ضربت عليه لينام والاول أظهر ثم شرع فى بيان مواضع الابدال وبدأ بابدال الهمزة من غيرها وذلك فى أربعة مواضع أشار الى الاول منها بقوله :

(فابدل الهمزة من واو ويا * آخرا اثر ألف زيد)

يعنى أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخرا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلها كساو ورداى لانها من الكسوة والتردية وفهم من قوله آخرا أن الواو والياء ان لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضا أن الالف اذا كانت غير زائدة لا يبدلان نحو واو وزاى وفهم منه أيضا ان حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة لان تاء التأنيث زائدة على الكلمة نحو عباءة وفهم منه أيضا ان الكلمة اذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل لانها لم تقع طرفا نحو درحاية والهمزة مفعول بأبدل ومن واو متعلق بأبدل وآخرا منصوب على الظرف واثر ظرف أيضا وكلا الظرفين فى موضع النعت لواو ويا والتقدير من واو وياء واقعتين آخرا اثر ألف زيد ثم أشار الى الموضع الثانى فقال :

(وفى * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى)

ذا اشارة الى ابدال الياء والواو همزة وهو فى كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع وفهم من قوله ما أعل عينا ان اسم الفاعل من الفعل الذى لم تعل عينه يصحح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال :

حروف العلة وغيرها والقلب لا يكون الا فى حروف العلة ولهذا لا يشكل الفرق بين هذه الثلاثة وكثيرا ما يقع السؤال عنها (قول كدى واقتصر هنا على المشهور منها) أى التى لا يصح الاستغناء فى التصريف عنها وابدال غير هذه التسعة من غيرها اما شاذ كما فى أصيلان بالنون تصغير أصيل باللام على غير قياس والاصيل الوقت بعد العصر قالوا فيه أصيلال بابدال نونه لاما واما لغة قليلة كابدال الجيم من الياء المشددة فى الوقت كقولهم فى على علج وتسمى عجعجة قضاعة (أحرف الابدال هدأت موطيا) (قول المكودى ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة ومعنى موطيا حينئذ مستوطنا كأنه قال سكنت أعضائى فى الموضع الذى أتخذه موطنا لاقدامى وهو الموضع الذى يسكن الانسان فيه ويستوطنه كذا قيل وانظره فقد لا يلائم ما للمكودى بعد والاولى أن يقرأ هدأت بفتح التاء خطابا للطالب بأنه اذا وصل هذا المحل فقد أدرك المرغوب فينبغى أن يسكن ورعه واشتياقه لأنه لم يبق من المسائل إلا القليل (وقوله يقال هدأت الخ) فيه نظر بل الذى فى التصريح أنه يقال أهدأت الصبى بالهمزة فى أوله فيكون هدأت لازما عدى بالهمزة (وقوله وذلك فى أربعة مواضع) الحق انها خمسة والخامس هو قوله وهمزا أول الواوين ردا لأن الناظم أخره عن قوله وافتح ورد الهمزة ولا موجب له ويمكن الجواب بأن ما هنا عام فى الواو والياء وما يأتى خاص بالواو فلا خامس (فأبدل الهمزة من واو ويا * آخرا) (قول المكودى وفهم منه أيضا أن حكم الخ) الحق أن هذه احدى صورتى المنطوق لان قول المصنف آخرا يصدق بالآخر حقيقة ككساء وحكما وهو هذا (وقوله نحو عباءة) بفتح العين نوع من الاكسية قيل أصل الهمزة واو وقيل ياء (وقوله نحو درحاية) بكسر الدال القصير السمين الضخم البطن القصير الرجلين واعلم أن هذا الابدال غير مخصوص بالواو والياء فان الالف تشاركهما فيه فاذا تطرفت الالف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو صحراء فان الهمزة فى هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف حبلى الا أن ألف حبلى غير مسبوقة بألف أخرى وألف صحراء مسبوقة بألف زائد فقلبت همزة فرارا من التقاء الساكنين فقوله فى الكافية :

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيدا ابدل همزة كا ألف

أحسن لشموله لأحرف اللين الثلاثة (وفى * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى) قدم أن الاعلال أخص من الاعتلال فاذا كان هنالك واو أو ياء وقلبا ألفا فيقال لتلك الكلمة فيها القلب معلة وان لم يقلب الواو ولا الياء ألفا فيقال معتلة غير معلة (قول المكودى لاسم فاعل أعلت الخ) أشار بهذا إلى أن قول الناظم وفى فاعل على حذف مضاف أى اسم فاعل وهو غير ظاهر لان عبارة المصنف حينئذ تكون شاملة لنحو مختار اسم فاعل من اختار لان عينه معلة مع أنه غير مراد فالحق ان المراد بفاعل فى النظم صيغته لا اسم الفاعل ليخرج اسم الفاعل اذا كان على غير وزن فاعل وقد أطلق الناظم فاعل على ما يشمل فاعلة وتثنيتها وجمعها تصحيحا (وقوله يصحح نحو عاور الخ) لم يجز الاعلال فى اسم الفاعل الذى لم تعل عين فعله لانه لو أعل لالتبس باسم الفاعل من عار وصاد من المعل الفعل وفى هذا مناقشة من وجهين انظرهما فى التصريح ﴿تنبيه﴾

(والمد زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد)

يعنى انه اذا كان فى المفرد مد ثالث زائد قلب فى الجمع الذى على مثل فعائل همزة وشمل المد بالألف نحو قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز وفهم منه ان الثالث اذا كان غير مد لم يقلب نحو قسورة وقساور وفهم منه أيضا انه اذا كان مدا غير زائد لم يقلب نحو مثوبة ومثاوب ومعيشة ومعايش لان الواو فى مثوبة والياء فى معيشة عين الكلمة والمد مبتدأ وخبره يرى وهمزا مفعول ثان ليرى أو حال اذا قدرنا يرى بمعنى يبصر وفى متعلق بيرى وفى الواحد متعلق بزيد وزيد وثالثا حالان من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالا من الضمير فى زيد ثم أشار الى الموضع الرابع فقال : (كذاك ثانى لينين اكتنفا * مد مفاعل كجمع نيفا)

يعنى انه اذا وقعت ألف التكسير بين حرفى علة وجب ابدال ثانيهما همزة وفهم من اطلاقه فى قوله لينين انه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط فى الفصل الذى قبله وشمل قوله لينين أربع صور الأولى أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أواول الثانية أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف الثالثة أن يكون الأول واوا والثانى ياء نحو صايد وصوائد الرابعة أن يكون الأول ياء والثانى واوا نحو جيد وجيائد أصله جياود لانه من جاد يجود ومثل بما حرف العلة فيه يا آن وهو نيف ووزنه فيعل فالياء الأولى زائدة وعينه ياء لانه من ناف ينيف اذا زاد فاجتمعت يا آن وأدغمت الأولى فى الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التى بعد الألف همزة وانما قلبت حرف العلة فى هذه الصور همزة وان كان أصلا لثقل الألف بين حرفى علة وفهم من قوله مد مفاعل انها لا تقلب الا اذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت عن الطرف لم تقلب نحو طواويس وثانى لينين مبتدأ وخبره كذاك وهو اشارة الى قلب حرف العلة همزة واكتنفا فى موضع النعت للينين ومد مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا أحاط ونيفا مفعول بجمع لانه مصدر جمع ثم ان ابدال ثانى اللينين همزة انما هو فيما لم يكن فيه ثانى اللينين بدلا من الهمزة والى ذلك أشار بقوله :

(وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * لاما وفى مثل هراوة واوا اجعل)

يعنى ان الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع اذا كان مفرده ماهى فيه معل اللام يجب فتحها وقلبها ياء

يكتب قائل وبائع ونحوهما بالياء وهمزة أسفلها على حكم التخفيف لان قياس الهمزة فى ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء وأما ابدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فلحن اذ لو جاز ذلك لجاز تصحيح الواو فى قائل ولأجل هذا لا تنقط هذه الياء . وقد دخل الفارسى على عالم فوجد رقعة مكتوبا فيها قايل بياء منقوطة فقال خط من هذا فقال العالم خطى فقال الفارسى لصاحب له كالمغضب قد ضاعت خطواتنا الى هذا قال مولانا عبد الرحمن المنجرة هذا من الفارسى حمق وطيش واعتزال (والمد زيد ثالثا فى الواحد) انما وجب ابدال الألف هنا همزة لانك لو جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع إثرها الألف التى كانت فى المفرد وما بعد ألف التكسير لا يكون الا مكسورا والألف لا تقبل الحركة فوجب إبدالها حرفا من جنسها يقبل الحركة والحرف الذى هو من جنسها الهمزة وحمل عليه ما ثالثه ياء نحو صحيفة أو واو نحو عجوز (قول المكودى نحو قسورة) بفتح القاف اسم للأسد (وقوله لأن الواو فى مثوبة والياء فى معيشة عين الكلمة) فهما حينئذ أصليتان محركان اصالة اذ أصله مثوبة بسكون الثاء وضم الواو نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها وأصل معيشة معيشة بسكون العين وكسر الياء فنقلت الكسرة الى الساكن قبلها وشذ قولهم معائش بالهمز وروى عن نافع والمشهور عنه الياء والكاف فى قول المصنف كالقلائد زائدة ضرورة لان ما أخذ منه أخذ من لفظ مثل فهو كقوله : * فصيروا مثل كعصف مأكول * وهو أحد الاحتمالات فى ليس كمثله شىء (كذاك ثانى لينين اكتنفا) (قول المكودى فى الفصل الذى قبله) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله والمد زيد ثالثا الخ (وقوله ان يكونا ياءين نحو نيف الخ) فيكون حينئذ أصله نيف بياءين من ناف ينيف والذى فى القاموس والشاطبى انه من ناف ينوف فيكون حينئذ مثالا للصورة الرابعة والنيف ما زاد على العقد (وقوله نحو صايد) بإبقاء الياء لكون الفعل الذى هو صيد غير معل فلا يعل اسم الفاعل كما مر فى مفهوم قوله وفى فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى والواو فى صوائد هى ألف صايد عملا بقوله سابقا والألف الثانى المزيد يجعل واوا (وقوله كجيد) أصله جيود اجتمعت الواو والياء وسبق احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء لقوله ان يسكن السابق من واو ويا الخ ونظير ذلك سيد (وقوله نحو طواويس) جمع طاوس اسم لطائر معلوم فالواو الأولى فى الجمع هى الألف التى كانت فى المفرد لقوله كذا ما الأصل فيه يجهل أى الألف المجهولة الأصل تقلب واوا مثل مامر والواو فى الجمع هى الواو الناشئة عن ضم واو المفرد (وقوله فى التوطئة ثم ان ابدال ثانى اللينين الخ) الحق فى التوطئة أن يقول ثم إقرار ما بعد ألف مفاعل همزة اذا لم تكن اللام فى المفرد معلة والا فالحكم ما أشار اليه بقوله على ان توطئته قاصرة على ثانى اللينين اللذين اكتنفا ألف مفاعل مع انه عام فى تلك الصورة وفى التى قبلها كما تقرر به بعد (وافتح ورد الهمز يا) هذا الكلام فى ابدال الهمزة واوا أو ياء عكس ما كان الكلام فيه

ان كانت فى المفرد غير واو سالمة وواوا ان كانت فى المفرد واوا سالمة فالألف واللام فى الهمزة للعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمزة لكونه مدا زائدا فى المفرد ولامه ياء وما استحق الهمزة لكونه مدا زائدا فى المفرد ولام الكلمة واو وما استحق الهمزة لكونه اكتنفه لينان وما أصله همزة فمثال الأول هدية وهدايا أصله هدائى استثقلت الكسرة فى الهمزة فأبدلت فتحة فصار هداءى فانقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار هداءا فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثانى مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لانها من مطى يمطو ففعل به مافعل بهدايا ومثال الثالث زاوية وزوايا ففعل به أيضا مافعل بهدايا ومثال الرابع خطيئة وخطايا أصله خطائىء بهمزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين فى كلمة فصار خطائى ثم قلبت الكسرة فتحة على حد ماقبلها فى هدايا فصار خطاءى فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء وأما هراوى جمع هراوة فأصله هرائو فالهمزة التى بعد الألف هى المبدلة من الألف الزائدة فى هراوة والواو الاخيرة هى واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم ابدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالواو فى هراوى ليست الواو فى هراوة بل الواو فى هراوى هى الألف التى كانت فى المفرد وأما الواو التى كانت فى المفرد فهى الأخيرة التى انقلبت ألفا والهمز مفعول برد وهو مطلوب لافتح فهو من باب التنازع ويا مفعول ثان برد وفيما متعلق برد ولاما تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أعل لامه وفى مثل متعلق بجعل وفى جعل ضمير مستتر عائد على الهمز وواوا مفعول ثان بجعل ثم قال :

(وهمزا أول الواوين رد * فى بدء غير شبه ووفى الاشد)

يعنى رد أول الواوين المصدرتين همزة مالم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل كو وفى الأشد فان أصله وافى وانما استثنى ذلك لان فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع فى فعل الفاعل واوان فاجتماعهما فى ووفى معتد به

(قول المكودى ان كانت فى المفرد الخ) اسم كانت يعود على اللام لاعلى الهمزة كما توهمه العبارة (وقوله غير واو سالمة) منطوقه بأن كان لام الكلمة ياء أو واوا لكنها غير سالمة وعدم سلامة الواو فى المفرد كمطية الآتى أو سلمت الواو فى المفرد ولم تسلم فى الجمع الا انه من باب كذاك ثانى لينين كزوايا فهذه صور ثلاثة وقد أدخل المكودى صورة رابعة فى قول المصنف فيما أعل لاما وهى ما اذا كان لام الكلمة همزة وهذا مبنى على قول من يقول ان الهمزة حرف علة واليه ذهب الفارسى وقيل شبيهة بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثه والصحيح ماللجمهور وعليه فيكون المصنف غلب الصور الثلاث التى فيها حرف العلة على مالام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع معل اللام (وقوله وواوا ان كانت الخ) وواوا فى كلامه بالنصب معطوف على ياء مدخول لفتحا وقلبا (وقوله للعهد المتقدم) فى قوله همزا يرى فى مثل كالقلائد مع مابعده (وقوله ولام الكلمة واو) يعنى غير سالمة فى المفرد بدليل تمثيله بمطية (وقوله لكونه اكتنفه لينان) الاولى لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل (وقوله أصله هدائى) أى بعد قلب الياء همزة والا فأصله الأصيل هدايى بياءين احداهما ياء فعيلة والأخرى لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله والمد زيد الخ فصار هدائى الى آخر ماللمكودى (وقوله فصار هدايا) أى بعد أربعة أعمالات قلب الياء همزة ثم قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء لام الكلمة ألفا ثم قلب الهمزة ياء (وقوله فالياء الثانية فيه أصلها واو الخ) فاصل مطية المفرد وهى الراحلة مطوية اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون الخ فيقال فى الجمع الأصلى مطايو بياء بعد الالف ياء فعيلة وبواو لام الكلمة ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ثم تقلب الياء بعد الألف همزة لقوله والمد زيد ثالثا الخ ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة ثم الياء آخرا ألفا ثم الهمزة ياء فلم يصر مطايا الا بعد خمسة أعمال وفى المكودى اجحاف (وقوله وزوايا) أصله زواوى بواوين الأولى مقلوبة عن ألف زاوية المفرد والثانية عين الكلمة والياء لام الكلمة ففعل به مافعل بهدايا ففيه أربعة أعمالات الا انه من باب كذاك ثانى لينين الخ (وقوله أصله خطائىء بهمزتين) أصله الأصيل خطايىء بياء وهمزة فالياء هى ياء المفرد ثم قلبت الياء همزة لقوله والمد زيد الخ فصار خطائىء بهمزتين الى آخر ماللمكودى فلم يصر خطايا الا بعد خمس أعمالات (وقوله على قياس الهمزتين) هذا القياس هو الآتى فى قوله مالم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جا (وقوله فأصله هرائو) وأصله الأصيل هرايو بواوين الاولى بدل من ألف هراوة والثانية لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله والمد زيد ثالثا الى آخر ماللمكودى ثم قلبت الواو لام الكلمة ياء لتطرفها اثر كسرة ثم قلبت الأولى همزة والهراوة العصا الضخمة فلم يصر هراوى الا بعد خمس أعمالات (وقوله ليناسب الجمع المفرد) بيان المناسبة ان الواو بعد الألف فى المفرد فيناسب أن تقع بعد الألف فى الجمع وان كانت الواو غير الواو (وهمزا أول الواوين رد) هذا هو الموضع الخامس من المواضع التى تبدل فيها الهمزة من غيرها الا أن الابدال هنا خاص بالواو فكان ينبغى للناظم ان يقدمه على قوله وافتح ورد الهمزة الخ وقدمه للوضع تبكيتا عليه (قول المكودى ولم يجتمع فى فعل الفاعل) الذى هو وافى واوان بل واو وألف فدل على ان الواو الثانية فى فعل المفعول غير

فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز ابدالها همزة فمثال ما يجب ابدالها أواصل فى جمع واصلة أصله وواصل فالواو الأولى هى التى فى المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت فى نحو ضوارب فلما اجتمع واوان فى بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أواصل وهمزا مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفى بدء متعلق برد وبدء مصدر مضاف الى المفعول وهو غير وغير مضاف إلى شبه وشبه مضاف الى وو وفى الاشد والأشد عند سيبويه جمع شدة وقال ابن عباس الاشد ثلاث وثلاثون سنة ثم انتقل الى حكم الهمزتين فى كلمة واحدة وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام سا كنة بعد متحركة ومتحركة ومتحركتان ومتحركة بعد سا كنة وقد أشار الى الأول بقوله :

(ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة ان يسكن كآثر وائتمن)

يعنى انه إذا اجتمع همزتان فى كلمة واحدة أولاهما متحركة والأخرى ساكنة وجب ابدال الثانية مدا مجانسا لحركة ماقبلها فان كانت فتحة أبدلت ألفا نحو آثر وآمن أصله أأثر وأأمن بهمزتين وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايلاف وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أوتمن وأوتى وفهم منه ان الهمزة السا كنة ان لم تكن قبلها همزة أخرى لم يجب ابدالها وفهم منه أيضا انهما لو لم يكونا فى كلمة واحدة لم يجب ابدالها نحو ياقراء ائتوا والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند النحويين فى أأنذرتهم انهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة الاستفهام فهى منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين فى كلمة وكذلك أيضا نحو أأتمن فان الأولى همزة الاستفهام والثانية فاء الفعل ومدا مفعول ثان بابدل وثانى الهمزين مفعول أول ومن كلمة متعلق بابدل وان يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى الهمزتين المتحركتين وهى تسعة أنواع لأن الأولى اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاث فى ثلاث تسعة وقد أشار الى الثانية المفتوحة فقال :

(إن يفتح اثر ضم او فتح قلب * واوا وياء إثر كسر ينقلب)

يعنى ان الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان احداهما تقلب فيها واوا وذلك بعد ضمة نحو أويدم فى تصغير آدم أصله أأيدم أو بعد فتحة نحو اوادم فى جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو ايم إذا بنيت من أم نحو إصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه أمم فتنقل حركة الميم الأولى للهمزة السا كنة وتدغم الميم فى الميم فيصير إأم فيجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فتقول ايم ثم انتقل الى المكسورة فقال :

أصلية وانما هى عارضة والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض (وقوله فلم يبق للواو الأولى الخ) ونظير ذلك وجوه قالوا فيه أجوه وانما جاز ذلك لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين إذ الضمة كالواو فى الثقل وهذا من المكودى تنكيت على الناظم المقتضى عدم جواز الابدال حينئذ وليس كذلك وقد يجاب عن الناظم بأنه عبر بفعل الأمر الذى هو ورد المقتضى للوجوب فيكون النفى الذى هو غير متسلطا على الوجوب فيبقى الجواز وهو المراد (وقوله قلبت الأولى همزة الخ) أى وجوبا كما يؤخذ من الأمر فى النظم ووجه القلب انه إذا لم يقلب اجتمع مثلان فى أول الكلمة ولا يمكن الادغام وذلك انما سمع فى الصحيح فى ألفاظ قليلة نحو ددن وإذا قل فى الصحيح امتنع وجوده فى المعتل ولم يذكر المكودى مفهوم بدء ومفهومه ان الواوين إذا كانا غير مصدرين لا يقلب الأولى وهو كذلك نحو هووى ونووى فى النسب إلى هوى ونوى وفى مثال الناظم إشارة الى أن الطالب إذا بلغ إلى هذا المحل ومر بجد واجتهاد فقد وافى وبلغ وأدرك الأمر الاقوى واليد الطولى فى علم النحو فالمراد بالاشد الاقوى (وقوله وقال ابن عباس) أى فى قوله تعالى : حتى إذا بلغ أشده . (ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة) الأولى أن يذكر هذا البيت والأبيات الثلاثة بعد متصلة بقوله وافتح ورد الهمز يا الخ كما فعل الموضح تنكيتا عليه لأن جميع ذلك فى ابدال الهمزة حرف علة ولا وجه للفصل بابدال الهمزة من حرف العلة (قول المكودى نحو آثر) من آثره بكذا يؤثره إذا خصه به أمر وآمن من آمن بفتحهما بمعنى أمن بالتشديد وانما وجب ابدال الثانية حرف علة من غير ندور لأن الهمزة من حروف الحلق والنطق بها عسير فاذا اجتمعت مع أخرى كان النطق بها أعسر وانما خص القلب بالثانية لأن العسر حصل بها (وقوله ياقراء ائتوا) أصل ائتوا قبل اتصال ياقراء به ائتوا بهمزتين الثانية سا كنة تقلب ياء لقوله ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة ان يسكن فلما اتصل به ياقراء حذفت الهمزة لأولى من ائتوا همزة الوصل فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة ائتوا فاء الكلمة فلا تقلب الثانية لكونهما فى كلمتين (وقوله وكذلك أيضا فى أأتمن) بهمزتين الاولى مفتوحة والثانية سا كنة وأصله قبل دخول همزة الاستفهام ائتمن بهمزتين الأولى همزة وصل مضمومة لأنه ماض مبنى للمفعول والثانية فاء الكلمتين سا كنة أبدلت الثانية واوا من جنس حركة الهمزة التى قبلها فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل فرجعت فاء الكلمة الهمزة السا كنة ولا تقلب لكون الهمزتين من كلمتين (وقوله ومن كلمة متعلق بابدل) الأولى انه حال من الهمزتين (ان يفتح اثر ضم أو فتح قلب * واوا) (قول المكودى نحو ايم) بكسر الهمزة وفتح الياء (وقوله إأمم) بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانية وفتح

(ذو الكسر مطلقا كذا) يعنى ان الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب ابدالها ياء مطلقا أى بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والحاصل ثلاث صور الأولى مكسورة بعد فتحة نحو أئمة فى جمع امام أصله أأممة فنقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم فى الميم فصار أأمة فأبدل من الهمزة الثانية ياء مكسورة بعد كسرة نحو ايم فى بناء مثل اصبع من إم بكسر الهمزة والياء فتقول فيه أأم فتفعل به كما فعلت بالذى قبله من نقل وادغام وقلب الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أأننته أى جعلته يئن ففعل به كما فعل فيما تقدم ثم انتقل الى المضمومة فقال : (وما يضم * واوا أصر) يعنى ان الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واوا مطلقا فشمل أيضا ثلاثة أنواع مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أأبب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء إلى الهمزة وأدغمت الباء فى الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واوا الثانى مضمومة بعد مضمومة نحو أوم إذا بنيت من أم مثل أبلم الثالث مضمومة بعد كسرة نحو أوم إذا بنيت من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الفاء فتفعل فى ذلك كما فعلت فيما قبله من النقل والادغام والابدال والقلب والحاصل ان الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واوا فى خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء فى أربعة مواضع إذا كانت مكسورة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا مالم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة فقد أشار اليها بقوله :

(ما لم يكن لفظا أتم * فذاك ياء مطلقا جا)

يعنى ان ثانى الهمزتين إذا كان متطرفا قلب ياء مطلقا فشمل أربعة أنواع أن يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسر أو بعد سكون فمثال الأول إذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأأ بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار قرأى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ومثال الثانى أن تبنى من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصا والأصل قرؤؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التى قبلها لتصح الياء فصار قرئى فاستثقلت الضمة فى الياء فحذفت وبقى منقوصا ومثال الثالث أن تبنى من قرأ مثل زبرج فتقول قرء بعد أن تفعل به ما فعلت بالذى قبل وهذا النوع والذى قبله يقدر فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئيا ومثال الرابع أن تبنى من قرأ نحو قمطر

الميم ﴿ فان قلت ﴾ أم الذى منه هذا الوزن انما فيه همزة واحدة وأأمم فيه همزتان ﴿ قلت ﴾ أجيب بأنه لما قيل للئزن من الثلاثى الذى هو أم وزن الرباعى الذى هو اصبع تعين تضعيف الفاء وهى الهمزة هنا (ذو الكسر مطلقا كذا) (قول كدى مضارع أأننته) أشار بهذا الى أنه مضارع الرباعى وأصله أأنن بهمزتين مضمومة فساكنة فنقلت حركة النون للهمزة الساكنة وأدغمت النون فى النون ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء فصار أين وهو من الانين الذى هو الوجع وأما إن كان من الثلاثى فيجوز فيه وجهان الابدال والتصحيح عملا بقوله بعد وأوم ونحوه وجهين فى ثانيه أم (ومايضم واوا أصر) (قول المكودى نحو أوب جمع أب) مثل فلس وأفلس (وقوله مثل أبلم) بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام فتقول أأمم ثم قل نقلت ضمة الميم للهمزة الساكنة وأدغمت الميم فى الميم ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا وأبلم جريد النخل وقيل فرع الشجر مطلقا (وقوله وهذا مالم الخ) أشار المكودى بهذه التوطئة الى أن هذا القيد الذى ذكر المصنف عام فى الهمزتين السابقتين الساكنة والمتحركة (وقوله آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة) تبع فى التعبير بآخر فى الموضعين ظاهر عبارة المصنف بأتم والصواب ابدال آخر فى الموضعين بلام كما ستعرف وجهه (مالم يكن لفظا أتم) (قول المكودى إذا كان متطرفا) تبع فى ذلك أيضا تعبير المصنف باتم وهو يوهم ان هذا الحكم خاص بالهمزة المتطرفة وليس كذلك بل المعتبر كونها لاما سواء كانت متطرفة كسائر أمثلة المكودى أو غير متطرفة كما إذا بنيت من قرأ وزن سفرجل فتقول قرأأأ بثلاث همزات الأولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة بحسب العوامل ثم تبدل الثانية ياء وتصحح الهمزة الاولى والثانية وانما وجب ابدال الثانية فقط مع ان كل همزة من الثلاث لام الكلمة لانه ان أبدلنا الاولى يبقى اجتماع همزتين وان أبدلنا الثالثة فكذلك فيبقى الثقل بحاله فأبدلنا الثانية وهى لام غير طرف وتعليل الازهرى غير ظاهر والناظم والمكودى يوهمان ان الذى يقلب ياء الهمزة الاخيرة المتطرفة وليس كذلك لبقاء الثقل فلو قال المصنف بدل لفظا لاما لسلم من الايهام وشمل المتطرفة وغيرها (وقوله مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأأ بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار قرأى تحركت الياء الخ فقلبت ألفا) يعنى ويصير اسما مقصورا على وزن سلمى يعرب اعراب المقصور كموسى (وقوله مثل برثن) على وزن قنفذ وهو الكف مع الاصابع ومخلب الاسد قاله فى القاموس ونص فى المصباح على انه بالثاء المثلثة (وقوله والاصل قرؤؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التى قبلها لتصح الياء فصار قرئى فاستثقلت الخ) هكذا فى بعض نسخ المكودى المصلحة وهو الصواب وفى غالب النسخ ما نصه والاصل قرؤأو كسر ماقبل الواو وابدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت الخ وهى نسخة فاسدة لانه لا وجه لذكر الواو لافى الاصل ولافى الحالة الراهنة (وقوله فتقول قرء) بهمزة واحدة مكسورة كالقاف وأصله قرئء

فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين فى كلة واحدة وهى أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال : (وأؤم * ونحوه وجهين فى ثانيه أم) يعنى ان ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم فى الفعل المضارع جاز فيها التحقيق والقلب فتقول أأم بمعنى أقصد وأؤم وفهم منه أن ذلك جائز أيضا فى نحو أئن مضارع ان إذ لا فرق وسبب ذلك أن الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها وقوله إن يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر عائد على الهمز واثر ظرف متعلق بيفتح وقلب جواب الشرط وواوا مفعول ثان لقلب وفاعل ينقلب ضمير عائد على الهمز أيضا وياء حال من فاعل ينقلب وهو الضمير وإثر كسر ظرف متعلق بينقلب وذو الـكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقا حال من الضمير المستتر فى الاستقرار العامل فى الخبر وما مفعول أول بأصر وهى موصولة وصلتها يضم وواوا مفعول ثان بأصر وما ظرفية مصدرية ولفظا خبر يكن وأتم فعل ماض وهو فى موضع النعت للفظا وفذاك مبتدأ وخبره جا وياء حال من فاعل جا وهو ضمير عائد على الهمز وأؤم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول بأم وفى ثانيه متعلق بام والجملة من أم ومعموليها خبر أؤم ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن ثم قال : (وياء اقلب ألفا كسرا تلا * أو ياء تصغير)

يعنى أن الألف يجب قلبها ياء فى موضعين أحدهما أن يعرض كسر ما قبلها كمصابيح فى جمع مصباح فانقلبت الألف فيه ياء لـكسر ما قبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة والثانى أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل فى تصغير غزال بابدال الألف ياء وادغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت اليها بعد الـكسرة والفا مفعول أول باقلب وياء مفعول ثان وكسرا مفعول بتلا وتلا ومعموله فى موضع النعت لالفا وأو ياء تصغير معطوف على كسرا والتقدير اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ياء ثم قال : (بواو ذا افعلا * فى آخر) يعنى أنه يفعل بالواو الواقعة آخرا ما فعل بالألف من ابدالها ياء لـكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير فالأول نحو رضى وقوى أصلهما رضو وقوو لأنهما من الرضوان والقوة ولـكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت لتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء

بهمزتين الأولى مكسورة كالقاف فتبدل الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرفا فيصير قرئى بياء محركة منونة فتقول استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لذلك كما فعل بقاض والزبرج السحاب الرقيق والذهب فيه حمرة والفرق بين هذه الصورة والتى قبلها أن القاف فى الأولى مضمومة وهنا مكسورة (وقوله فتقول قرأى) يعنى بالياء وأصله قرأأ بهمزتين أبدلت الهمزة الثانية ياء (وقوله هو القسم الثالث الخ) أعنى أحد الأقسام الثلاثة المذكورة فى التوطئة لقوله ومدا ابدل ثانى الخ (وأؤم * ونحوه وجهين فى ثانية أم) هذا تقييد لوجوب قلب الهمزتين المتحركتين كأنه قال محل وجوب القلب فى الثانية المتحركة على تفصيله السابق مالم تكن الأولى همزة التكلم فى مضارع من الثلاثى والا جاز وجهان كما أشار اليه بقوله وأؤم ونحوه الخ (قول المـكودى فى الفعل المضارع) يعنى مضارع الثلاثى وأما مضارع انئته الرباعى فقد مر فى قوله ذو الـكسر أنه يجب فيه الابدال (وقوله كأنها قائمة بنفسها) ضميرها فى كأنها عائد على همزة المضارع أى فكأن الهمزتين من كلمتين وهى علة غير ظاهرة والأولى تعليل المرادى وابن هشام بأنها شبيهة بهمزة الاستفهام (وقوله وفاعل يفتح) الصواب ونائب فاعل يفتح (وقوله وياء حال من فاعل ينقلب) الحق انه مفعول مقدم بينقلب لأن ينقلب مطاوع قلب وقلب متعد الى اثنين فمطاوعه يتعدى لواحد (وقوله حال من الضمير المستتر فى الاستقرار) الاصح ان الضمير انتقل وسكن فى الجار والمجرور أو الظرف (وقوله ولفظا خبر يكن) مثله فى المعرب والذى فى النهجة ان خبر يكن أتم وهو الظاهر والتقدير حينئذ مالم يكن الهمز الثانى أتم اللفظ والـكلمة التى هو فيها (وياء اقلب ألفا كسرا تلا) حاصل ما ذكره المصنف فى ابدال حروف العلة بعضها من بعض أن الألف تبدل ياء فى موضعين أشار لها هنا والواو تقلب ياء فى عشرة مواضع ذكر الناظم منها تسعة فى مواضع مختلفة وسيأتى أن الموضع العاشر يؤخذ من كلامه بالاحرى وتبدل الواو من الألف فى مسئلة واحدة أشار لها الناظم بقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف وتبدل الواو من الياء فى أربع مسائل ذكر الناظم منها ثلاثة فى قوله ويا كموقن وفى قوله وواوا اثر الضم رد اليا متى الخ مع قوله من لام فعلى الخ والرابعة هى مفهوم وصفا من قوله وان تكن عينا لفعلى وصفا ومفهومه ان فعلى إذا كان اسما وجب قلب الياء واوا نحو طوبى وتبدل الألف من أختيها الواو والياء فيما أشار له بقوله من واو وياء بتحريك أصل الخ (قول المـكودى فى موضع النعت لالفا) هذا هو الصواب وفى بعض النسخ نعت لـكسر أو هى فاسدة (وقوله وأوياء تصغير معطوف على كسر) وهو الصواب وفى بعض النسخ معطوف على الفا بدل كسر وهو سبق قلم (بواو ذا فعلا * فى آخر) هذا هو الموضع الأول من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء (قول كدى وكانت لتطرفها الخ) هـذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ان الواو فى

توصلا للخفة والثانى نحو جرى فى تصغير جرو فأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير وفهم من قوله فى آخر انها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت تاء التأنيث وزيادة فعلان زائدتين على بنية الكلمة وكانا فى حكم المنفصل لم يمنعا من الاعلال وعلى ذلك نبه بقوله : (أو قبل تا التأنيث أو * زيادتى فعلان)

فمثال ما لحقته تاء التأنيث فأعل شجية أصله شجوة لأنه من الشجو فقلبت واوه ياء لسكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء ومثال مالحقته زيادتا فعلان أن تبنى من الغزو مثل ضربان فتقول غزيان فاعل أيضا لعدم الاعتداد بالألف والنون وذا اشارة الى الاعلال المذكور وهو مفعول بافعلا وبواو وفى آخر متعلقان بافعلا واوقبل معطوف على فى آخر وزيادتى فعلان معطوف على تاء التأنيث ثم قال :

(ذا أيضا رأوا * فى مصدر المعتل عينا والفعل*منه صحيح غالبا نحو الحول)

يعنى ان ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب اعلاله وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب فى عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثى نحو قام قياما والمزيد نحو انقاد انقيادا واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذا فانه لا يعل لكون فعله غير معل وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالبا لأن سبب التصحيح عدم الألف فالغالب فى نحو فعل عدم التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا وذا اشارة إلى الاعلال المذكور وهو مفعول برأوا وفى مصدر فى موضع المفعول الثانى لرأوا واطلق المعتل على المعل فان المعتل أعم من المعل وهو على حذف الموصوف والتقدير فى مصدر الفعل المعل وعينا تمييز والفعل مبتدأ

رضو وقوو قبل القلب متعصية بالحركة وما قبلها متحرك فما موجب قلبها فأجاب بأنها لما كانت الواو تسكن للوقف نزلت الآن منزلة الساكنة فبطلت قوتها (وقوله توصلا للخفة) يوجد فى بعض النسخ ما نصه والثانى نحو جرى فى تصغير جرو وأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها وفهم الخ ويوجد فى بعض النسخ اتصال وفهم بقوله توصلا للخفة لكن المناسب لقوله أول التقرير لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير النسخة الأولى التى فيها الزيادة وكلام المصنف شامل لهذه الصورة الثانية لكن تكون نوع تكرار مع قوله فيما سيأتى إن يسكن السابق من واو ويا الخ ولعله لأجل كونها تكرارا لم يذكرها الموضح هنا وأسقطها المكودى على مافى غالب النسخ (أو قبل تا التأنيث) (قول المكودى لأنه من الشجو) أى الذى هو الحزن لأن المراد بالشجية الطبيعة (وقوله مثل ضربان) بفتح الضاد وكسر الراء وهى دويبة صغيرة منتنة الرائحة قيل هى التى تقول لها العامة الخنفساء ﴿ تنبيه ﴾ قال أبو اسحاق الشاطبى أغفل المصنف باب ميزان من هذا الكتاب وهو أنه مهما وقعت واو ساكنة إثر كسرة الا وتقلب ياء وهى المسئلة الخامسة عند الموضح فتكون ألفية ابن مالك مفتقرة إلى بيت ابن معطى ونصه :

والواو ان يسكن وما قبل انكسر * فاقلبه ياء نحو ميزان اشتهر

قال أبو عبدالله الصغير الحق أنه مستفاد من قوله بواو ذا افعلا فى آخر من باب أحرى لأن الواو انما أبدلت فى نحو رضى ياء لما يعرض لها من سكون الوقف فما ظنك بلازمة السكون وقال بعض هو مأخوذ من قوله ويا كموقن بذا لها اعترف لأنه ضده والعلة فى موقن وقوع الياء ساكنة إثر ضمة وفى ميزان واو ساكنة إثر كسرة فلابد من القلب فى كل منهما وعلى كل فهذه هى المسئلة العاشرة من المسائل التى تبدل فيها الواو ياء فلم تبق على الناظم (وقوله وبواو وفى آخر متعلقان الخ) الحق أن فى آخر متعلق بمحذوف نعت لواو تقديره بواو واقع فى آخر (ذا أيضا رأوا * فى مصدر) هذا هو الموضع الثانى من المواضع التى يجب فيها ابدال الواو ياء (قول المكودى يعنى أن ما كان من مصدر الخ) الحق فى العبارة أن يقول يعنى أنه يجب قلب الواو ياء أيضا فى مصدر الفعل الذى أعلت عينه بشرط أن يكون بعد العين فى المصدر ألف وهذا الشرط يدل عليه قوله والفعل منه صحيح غالبا وبقى على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين فى المصدر مكسورا كما فى تمثيل المكودى بقياما وانقيادا أصلها قواما وانقوادا بالواو فيهما (وقوله من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذا) قال تعالى : قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا . أى ملاذا يستتر بعضكم ببعض حتى يخرج من يريد الخروج وهو جالس مع المصطفى صلى الله عليه وسلم من غير أن يشعر به والذهاب من مجلسه عليه الصلاة والسلام بغير اذنه حرام أو لواما لاذا بملاوذا لان لواذا مصدر حال من الواو فى يتسللون ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع لكن الواجب على المكودى أن يقول واحترز بالمعل الخ بدون تاء ليخرج نحو لواذا وأما لواذا أيضا فهو معتل لكنه غير معل ويمكن الجواب بأنه تبع تعبير الناظم وسيقول وأطلق المعتل على المعل وهذا على نسخة المكودى المعتل فى النظم بالتاء وفى بعض النسخ المعل بحذفها ولا اشكال حينئذ والوزن يقبل كلا منهما وبقى على كدى مفهوم غالبا فى النظم ومفهومه أنه قد جاء الاعلال والقلب من دون ألف بعد العين لكن ذلك غير غالب ومنه قراءة نافع وابن عامر قوله تعالى فى سورة النساء: التى جعل الله لكم قيما. الأصل قوما بالواو ومفهوم القيد الذى بقى على الناظم وهو كسر ما قبل العين إذا كان غير مكسور فلا يعل

ومنه فى موضع الحال من الفعل وصحيح خبر الفعل وغالبا حال من الضمير فى صحيح ثم اعلم أن جمع ماسكنت عينه من الثلاثى نحو ثوب أو اعتلت نحو دار على ثلاثة أقسام فعال وفعلة وفعل وقد أشار الى الأول بقوله :

(وجمع ذى عين أعل أو سكن * فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن)

يعنى ان جمع المفرد المعل من جمع الثلاثى المعتل العين أو الساكنها يحكم له بالاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دار وديار وثوب وثياب فالاشارة بذا الى الاعلال السابق فى الفعل المعل وفهم من قوله وجمع أن ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو صوان وصوار وفهم من قوله أعل أو سكن ان عين المفرد اذا لم يعل ولم يسكن لم يعل الجمع نحو طويل وطوال ويجوز رفع جمع على انه مبتدأ والخبر فى قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف الى المفعول وأعل أو سكن فى موضع النعت لعين ومعنى عن ظهر وعرض ثم انتقل الى الثانى والثالث بقوله :

(وصححوا فعلة وفى فعل * وجهان والاعلال أولى كالحيل)

يعنى ان جمع ما أعل عينه أو سكن اذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الألف ولحاق التاء اذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة واذا كان على وزن فعل جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضا غير معل نحو حاجة وحوج ومن هذا البيت فهم أن الجمع الذى يجب اعلاله فى البيت الذى قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق فى هذا البيت بفعل وبفعلة بغير ألف فعلم ان ماسواهما هو الاول بالألف وفعلة مفعول بصححوا والواو فى صححوا عائد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر فى المجرور قبله والاعلال أولى جملة من مبتدأ وخبر ثم قال :

نحو راح رواحا فلا تقلب الواو لعدم كسر الراء وإن أعل الفعل ووقعت الألف بعد العين (وقوله ومنه فى موضع الحال من الفعل) يلزم عليه اتيان الحال من المبتدأ والمشهور أن عامل الحال هو العامل فى صاحبها والعامل فى صاحبها الابتداء وهو ضعيف لا يعمل فى شيئين والحق انه حال من الضمير المستتر فى صحيح الفاعل به العائد على الفعل (قوله وغالبا حال من الضمير فى صحيح) لا معنى له لان ضمير صحيح للفعل فيصير التقدير حال كون الفعل صحيحا والصحيح انه حال من التصحيح المفهوم من صحيح أو منصوب على إسقاط الخافض (وقوله فى التوطئة أو اعتلت) الاولى التعبير بأعلت بدل اعتلت (وجمع ذى عين أعل أو سكن) هذا هو الموضع الثالث من المواضع التى تبدل فيها الواو ياء (قول المكودى نحو دار وديار وثوب وثياب الخ) أصل دار المفرد دور بفتح الواو وأصل ديار وثياب الجمع دوار وثواب لكن لما كان ماقبل الواو مكسورا فى الجمع وكانت الواو فى المفرد معلة أو ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف بعد الواو (وقوله نحو صوان) القاموس صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصان فيه (وقوله وصوار) بالراء آخرا وفى صاده وجهان الضم كغراب والكسر ككتاب والصوار القطيع والجماعة من البقر والرائحة الطيبة والقليل من المسك كما فى القاموس (وقوله والخبر فى قوله فاحكم) وتكون الفاء حينئذ زائدة على غير مذهب سيبويه لان الفاء لا تزاد عنده فى الخبر فى نحو هذا ولذا قال فى قول القائل : * وقائلة خولان فانكح فتاتهم * ان خولان خبر لمحذوف أى هذه خولان وجعل فانكح مستأنفا ولم يجعله خبرا (وقوله يفسره احكم) أى يفسره من معناه لا من لفظه والتقدير أعل جمع ذى عين الخ والفاء أيضا زائدة ولا يصح جعلها شرطية وإن قاله الشاطبى وجعل التقدير مهما يكن من شىء فاحكم بذا الاعلال فيه لان فاء جواب الشرط لها الصدارة فتمنع مابعدها أن يعمل فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا (وقوله وجمع مصدر الخ) فيه نظر لان المراد بالجمع اللفظ المقابل للمفرد ولم يرد به مصدر جمع لان المصدر معنى من المعانى ولا يحكم على المعنى بالاعلال ولا غيره (وصححوا فعلة) (قول المكودى لعدم الالف ولحاق التاء الخ) كل من عدم الالف ولحاق التاء علة لشىء خاص وجواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للمكودى لم لم يجب الاعلال فى فعلة فأجاب بقوله لعدم الالف فيها وذلك ان الالف لما لم توجد قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ثم يرد سؤال ثان يقال حيث لم يجب الاعلال فلم لم يجز فأجاب بقوله للحاق التاء الخ وبيانه انه انضم الى عدم موجب الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث وكان ينبغى للمكودى أن يؤخر العلة عن المثالين (وقوله نحو عود) بفتح العين المهملة وهو المسن من الإبل الذى جاوز فى السن البازل والبازل هو الذى له سبع سنين قاله فى التصريح والذى فى القاموس ان البازل هو الذى دخل فى السنة التاسعة (وقوله وزوج وزوجة) الزوج ثوب يجعل على الهودج والهودج القبة التى تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء وأما الزوج الذى هو البعل فجمعه أزواج (وقوله نحو حاجة وحوج) جعل الموضح هذا شاذا تنكيتا على الناظم فان تعبيره بأولى يقتضى ان التصحيح مطرد الا انه غير أولى وليس كذلك بل هو شاذ وقد اعترض على الناظم بانه فرق بين فعلة وفعل مع أن الاعلال فيهما واجب اذا وجدت الألف ووجوب تركه اذا لم توجد الالف ولذا قال الموضح وهذا الموضع ليس محررا فى الخلاصة

(والواو لاما بعد فتح ياانقلب * كالمعطيان يرضـــيان)

يعنى ان الواو اذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعدا وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله لاما ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعدها تاء التأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله كالمعطيان يرضيان فالمعطيان أصله المعطوان لانه من عطى يعطو اذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو المعطى لان فى اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ماقبل الواو وليس ذلك فى اسم المفعول فحمل عليه ويرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو رضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من التمثيل ان ذلك يكون فى الأسماء والأفعال والواو مبتدأ وخبره انقلب لاما حال من الضمير المستتر فى انقلب ويا حال أيضا من ذلك الضمير المستتر فى انقلب وبعد متعلق بانقلب ثم قال :

(ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف)

يعنى انه يجب ابدال الواو من الألف اذا انضم ماقبلها فان كانت فى موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضويرب فى تصغير ضارب وان كانت فى موضع يجب سكونها فيه سكنت نحو ضورب فى ضارب ثم قال :

(والواو لاما بعد فتح يا انقلب) هذا هو الموضع الرابع من المواضع التى يجب فيها قلب الواو ياء (قول المكودى وكانت رابعة فصاعدا) قيل هذا الشرط مأخوذ من الصنف لان الكاف فى كالمعطيان اسم بمعنى مثل مفعول مطلق والتقدير انقلب انقلابا مثل الانقلاب فى المعطيان وأما يرضيان فالأخذ منه مبنى على الاعتداد بحرف المضارعة (وقوله كما مثل) هذا سهو منه رحمه الله لان الناظم لم يمثل للمتطرفة أصلا لان بعد الواو فى مثاليه الألف والنون وهما ألزم للكلمة من تاء التأنيث كما سيقوله المكودى فى قول الناظم كياء بان من رمى كمقدرة (وقوله نحو المعطاة) أصله المعطوة أبدلت الواو ياء عملا بما هنا فصار المعطية ثم نقلت حركة الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار المعطاة (وقوله وهو المعطى) قد اضطرب كلام المكودى فجعل أولا المعطيان فى النظم اسم مفعول من الثلاثى الذى هو عطا يعطو وحمله ثانيا على المعطى الذى هو اسم الفاعل من أعطى الرباعى والحق مااقتضاه كلامه آخرا من كون المعطيان فى النظم اسم مفعول من أعطى الرباعى الذى هو معط وأصله معطو بواو إثر كسرة قلبت ياء لقوله فامر بواو ذا افعلا فى آخر ولا يصح أن يكون المعطيان فى النظم من عطا الثلاثى لان اسم المفعول من الثلاثى الذى عين الكلمة فيه مفتوحة كما هنا يجب فيه التصحيح على الأجود الآتى فى قوله وصحح المفعول من نحو عدا فيقال فى اسم المفعول من عطا الثلاثى معطو وأصله معطوو بواوين لقوله :   وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول ... فاجتمع واوان واو مفعول ولام الكلمة أدغمنا أحدهما فى الآخر ولا يعل بل يقال المعطوان بالواو وهو فى النظم معل فدل على انه من الرباعى وان كانت علة القلب موجودة أيضا فى اسم الفاعل من الثلاثى الذى هو عاط لكن لا يحمل اسم مفعوله عليه فى الأجود وأصل عاط عاطو بالواو قلبت ياء لقوله بواو ذا افعلا فى آخر فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك وعاط معناه آخذ ومعط معناه دافع وباذل ولهذا يقال الله معط ولا يقال عاط وقول العامة عاط جهل منهم (وقوله وهو رضى) الاولى كما فى المعرب وابن عقيل وظاهر الأشمونى أن يرضيان فى الناظم بضم الياء مبنى للمفعول من أرضى الرباعى فيكون محمولا على المضارع المبنى للفاعل وهو يرضى بضم الياء حرف المضارعة فيكون الفرع الذى هو مبنى للمفعول محمولا على الأصل الذى هو مبنى للفاعل وأما على مافى المكودى فيكون المضارع محمولا على الماضى والفرع محمولا على الفرع ولا يناسب (وقوله ويا حال من ذلك الضمير) الصواب انه مفعول بانقلب لانه كما مر مطاوع قلب المتعدى لاثنين فيتعدى هو لواحد (ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف) قد مر فى التحصيل انه يجب ابدال الألف واوا فى موضع واحد وعليه تكلم هنا لكن المناسب أن يذكرها عقب قوله وياء اقلب ألفا الخ أو يؤخر هذه المسئلة الى أن يفرغ من المسائل التى تبدل الواو فيها ياء كافعل الموضح ولا وجه للفصل بهذا مع مابعده وفى كلامه تقديم وتأخير به يفهم المعنى والأصل ووجب إبدال واو من ألف واقعة بعد ضم وفيه تضمين اذ وجب من آخر بيت وفاعله أول بيت آخر (قول المكودى نحو ضويرب فى ضارب) أى فى تصغير ضارب كذلك يوجد فى بعض النسخ وانما قلبت لانها ثانى المصغر وثانى المصغر لا يكون الا محركا وهى لا تقبل الحركة وقلبت واوا خصوصا مناسبة للضمة لان أول المصغر لا يكون الا مضموما ومحل كونها تقلب واوا اذا لم يكن أصلها ياء والا وجب قلبها ياء نحو ناب للمسن من الإبل فتقول فى تصغيره نييب هذا حاصل ماقالوا والصواب حذف مسئلة التصغير من هنا للزوم التكرار مع مامر لان الألف ان كانت أصلية نحو ناب فقد مر فى التصغير واردد لأصل ثانيا الخ وان كانت زائدة فقد مر فيه فى قوله : والالف الثانى المزيد يجعل * واوا ... (وقوله نحو ضورب) أى المبنى للمفعول فى ضارب المبنى للفاعل وانما قلب الألف لان ماقبله لا يكون الا مفتوحا وقد آل أمره

(ويا كموقن بذالها اعترف) يعنى أنه يجب ابدال الياء واوا كما فى موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فأبدلت الياء فيه واوا لانضمام ماقبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زييد وهيام وفهم منه أيضا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض وفهم منه أيضا كون الياء فى المفرد فلو كان مافيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار اليه بقوله :

(ويكسر المضموم فى جمع كما * يقال هيم عند جمع أهيما)

يعنى انه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة فى الجمع نحو هيم فى جمع أهيم قلبت الضمة التى قبل الياء كسرة لتصح الياء فهيم أصله هيم نحو أحمر وحمر وانما لم تقلب الياء واوا لأجل الضمة كما قلبت فى المفرد نحو موقن لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف وابدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف الى المفعول وبعد متعلق بابدال وكذلك من ألف ويا مبتدأ مضاف الى كموقن وخبره اعترف ويجوز أن يكون مفعولا بمضمر يفسره اعترف وذا اشارة إلى الاعلال المذكور والمضموم مرفوع بيكسر وفى جمع متعلق بيكسر ثم قال :

(وواوا اثر الضم رد اليا متى * ألفى لام فعل أومن قبل تا)

يعنى ان الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوا فى ثلاثة مواضع أحدها أن تكون لام فعل نحو قضو أصله قضى لأنه من قضى يقضى ونهو لأنه من النهية وهو العقل الثانى أن تكون لام اسم مبنى على التأنيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله :

(كتاء بان من رمى كمقدره) وفهم من المثال لزوم التاء لأن مقدرة لا يتجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو توان مصدر توانى أصله توانى على وزن تفاعل لأنه نظير تدارك فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوا لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة فلو لحقته التاء بقى على اعلاله لعروض التاء نحو توانية الثالث أن تبنى من الرمى نحو سبعان اسم مكان

إلى أن وقع بعد ضمة وقلب واوا خصوصا مناسبة للضمة (ويا كموقن بذالها اعترف) قدم فى التحصيل أنه يجب ابدال الياء واوا فى أربعة مواضع هذا أولها (قول المكودى نحو زييد وهيام) زييد تصغير زيد وهيام بضم الهاء وتخفيف الميم العطش الشديد والهيام من العشق مايصيب الانسان حتى يذهل عن عقله كالجنون والهيام يصيب الابل فتهيم على وجه الأرض ولا ترعى (وقوله نحو حيض) مثله فى المرادى والتوضيح ﴿واعترض﴾ الأزهرى بأنه جمع والكلام فى المفرد والصواب التمثيل بنحو بناء مثل حماض من البيع فتقول بياع بالياء ﴿وأجيب﴾ بأن شرط الافراد لم يذكر إلى الآن والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله لأنه مبنى على أن حيض جمع والصواب أنه هنا مفرد ففى القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف وفى الجوهرى اسم قرية بالطائف (ويكسر المضموم فى جمع) أهيم فى النظم مأخوذ من الهيام وقد علمت قريبا معناه (قول المكودى لأن الجمع أثقل من المفرد) يعنى والكسرة أخف من الضمة والياء أخف من الواو فأعطينا الخفيف للثقيل ليقع التعادل بينهما (وقوله يفسره اعترف) لا يصح تفسيره من لفظه وإنما يفسره من معناه والتقدير أعل يا كموقن اعترف لها بذا الاعلال وفائدة التقييد بالاعتراف أى الاقرار موافقة مالالأخفش ومخالفة ماللخليل وسيبويه القائلين بعدم الاعلال فى الياء ان كانت عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل قفل فقلت بيض بضم الأول وسكون الياء فتقلب الضمة كسرة لاغير وقال الأخفش يعل واياه تبع الناظم فيكون المصنف شاملا لصورتين لكون الياء فاء الكلمة كموقن فهذه تعل من غير خلاف ولصورة أخرى وهى كون الياء عين الكلمة وفيها خلاف وقد علمت أن المصنف جوز الاعلال فيها تابعا للأخفش (وواوا إثر الضم) هذا هو الموضع الثانى من المواضع التى يجب فيها ابدال الياء واوا (قول المكودى فى ثلاثة مواضع) مثله فى الأشمونى لكن قياس مامر فى قوله بواو ذا افعلا فى آخر أو قبل تا التأنيث أوزيادتى فعلان من جعل الأشياء الثلاثة موضعا واحدا أن تكون الثلاثة هنا موضعا واحدا وتكون اللام آخرا حقيقة أوحكما (وقوله نحو قضو) يقال قضو الرجل اذا تعجب من شدة معرفته للقضاء والحكم فمعناه ماأقضاه وما أحكمه (وقوله ونهو) يقال أيضا نهو الرجل إذا تعجب من كثرة عقله فمعناه ماأنهاه وماأعقله وقضو ونهو من أفعال التعجب وقد مر :

واجعل فعلا * من ذى الثلاثة كنعم مسجلا ولم يجىء فى الفعل المتصرف إلا شذوذا (وقوله نحو مرموة) الأظهر أن لو قال كما إذا بنيت من الرمى مثل مقدرة فيقول مرموة أصله مرمية بالياء قلبت واوا لكونها لاما مع ضم ماقبلها والكلمة مبنية على التاء أول مرة (كتاء بان من رمى كمقدره) (قول المكودى لزوم التاء لأن مقدرة الخ) لهذا قال الشاطبى فى قوله كتاء فى موضع الصفة لتا كأنه قال أومن قبل تاء هذه صفتها فالمثال حينئذ فيه تقييد لكونها فى مثال لم يسمع له مذكر (وقوله فأبدلت فيه الضمة) أى ضمة النون كسرة يعنى ثم استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك وأما فى النصب فتظهر الفتحة فهو اسم منقوص (وقوله لعروض التاء) فيقدر بناء الكلمة سابقا على التذكير وتقلب

فتقول رموان لان الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم لها بحكم التطرف لانها ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو المنبه عليه بقوله :

(كذا اذا كسبعان صيره) أى كذاك يعل بالقلب إذا صيره البانى من الرمى مثل سبعان ورد فعل أمر واليا مفعول أول وواوا مفعول ثان واثر ظرف متعلق برد ويجوز أن يكون رد فعلا ماضيا مبنيا للمفعول واليا مرفوع به ومتى ألفى شرط ولام فعل مفعول ثان بألفى وفى ألفى ضمير مستتر هو المفعول الاول وهو عائد على اليا وأو من قبل معطوف على لام فعل وتاء مضاف إلى بان والبانى هو الذى يصوغ هذا البناء وانما أضيفت اليه التاء للملابسة بين الكلمة التى فيها التاء والبانى ومن رمى متعلق ببيان وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء فى صيره عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رمى وفى صيره ضمير مستتر عائد على بان ثم قال :

(وان تكن عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم يلفى)

يعنى اذا كانت الياء المضموم ماقبلها عينا لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصحح الياء وأن تبقى الضمة وتبدل الياء واوا لاجل الضمة فتقول فى أنثى الاكيس والاضيق كوسى وكيسى وضوقى وضيقى وفهم من قوله وصفا أنها اذا كانت عينا لفعلى اسما لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واوا على الأصح نحو طوبى بمعنى طيبة وان تكن شرط وعينا خبر تكن ولفعلى متعلق بتكن ووصفا حال من فعلى وذاك مبتدأ خبره يلفى وبالوجهين فى موضع المفعول الثانى بيلفى وعنهم متعلق بيلفى .

﴿ فصل ﴾

(من لام فعلى اسما أتى الواو بدل * ياء كتقـوى غالبا جاذا البـدل)

يعنى ان الياء تبدل غالبا واوا إذا كانت لاما لفعلى اسما بفتح الفاء وسكون العين نحو شروى وفتـوى وتقوى والأصل فيها شريا وفتيا وتقيا وانما قلبت الياء واوا وان لم يـكن لقلبها مـوجب فرقا بين الاسم والصفـة وفهم من قـوله اسما انها اذا كانت وصفا لا تبدل نحو خزيا وصديا وأشار بقوله غالبا إلى ما جاء من ذلك غير مبـدل نحو ريا للرائحة وطغيا لولد البقـرة الوحشية والواو فاعل يأتى وبدل حال وهو مضاف الى ياء وذا فاعـل بجا والبـدل نعت لذا وغالبا حال من ذا ثم قال :

الضمة كسرة قبل التاء فيبقى على حاله بعد التاء لعروضها والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض وسبعان فى النظم بفتح النون على لغة من أجرى المثنى المسمى به مجرى سلمان ولا يجوز كسر النون على أنه مثنى حقيقة وإلا قال كسبعين بالياء إلا على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال كلها ويعربه بالحركات الظاهرة على النون (قول المكودى أو من قبل معطوف على لام فعل) الحق أنه يتعلق بمحذوف صفة لمحذوف معطوف على فعل فقط مدخول اللام والتقدير أو لام اسم واقع من قبل تا (وقوله وكذلك كمقدرة) الحق أن الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول بيان اسم فاعل من بنى يبنى (وقوله وكذا متعلق بصيره) الأولى أنه مفعول مطلق عامله محذوف دل عليه رد فى البيت الذى قبله والتقدير ورد اليا ردا مثل الرد السابق إذا صير البانى لفظ الرمى مثل سبعان (وان تكن عينا لفعلى وصفا) هذا هو الموضع الثالث من المواضع الأربعة التى تقلب فيه الياء واوا لكن أشار له بمفهوم وصفا الخ (قول المكودى نحو طوبى) هذا اللفظ يكون اسم المصدر لطاب ويكون اسما للجنة ويكون اسما لشجرة فيها يسير الراكب فى ظلها خمسمائة عام وفى التنزيل: طوبى لهم. وقرىء طيبى لهم وقد اعترض الموضح وغيره كلام الناظم بما حاصله أن الناظم جوز الوجهين فى الوصف مع أن الوصف ان كان غير جار مجرى الأسماء فليس فيه إلا التصحيح نحو ضيزى من قوله تعالى : قسمة ضيزى . أى مائلة عن الحق وأصلها ضيزى بضم الضاد فكسرت وسلمت الياء ولا يجوز الوجهان وان كان الوصف جاريا مجرى الأسماء فليس فيه إلا الاعلال نحو ضوقى وكوسى أنثى الأضيق والاكيس ولا يجوز ضيقى وكيسى بكسر الأول وتصحيح الياء خلاف ما فى النظم وأما ان كان اسما اصالة نحو طوبى فيجب القلب كما يؤخذ من الناظم ولا اشكال وقد أصلح بعضهم النظم بقوله :

وان تكن عينا لفعـلى اسما قلب * حتما وفى الصفات ذا القلب سلب

(وقوله ولفعلى متعلق بتكن) هذا مبنى على جواز التعلق بالأفعال الناقصة والأولى أنه متعلق بمحذوف نعتا لعينا أى عينا كائنة لفعلى

﴿ فصل ﴾

(من لام فعلى اسما)(قول المكودى والأصل فيها شريا الخ) لأنها شريت وفتيت وتقيت والشروى المثل يقال لك شرواه أى مثله (وقوله فرقا بين الاسم والصفة) ﴿فان قلت﴾ لم خص الاسم بالاعلال ﴿قلت﴾ لأن قلب الياء واوا ثقيل والاسم خفيف والتصحيح خفيف والصفة ثقيلة فأعطى الثقيل للخفيف ليقع التعادل والأولى أن يؤخر العلة عن قوله وفهم من قوله اسما الخ ليكون الفرق بعد ذكر الحكم فيكون تاما (وقوله نحو خزيا وصديا) مؤنث خزيان وصديان وخزيان الرجل الكثير الحياء وصديان قد مر أنه العطشان (وقوله نحو ريا للرائحة) تبع فى هذا تعبير الناظم بغالبا وصواب الناظم أن يحذف غالبا لأن فعلى مهما كان اسما إلا ويجب اعلاله ولا يخرج عنه لفظ وأما ريا فهو وصف فيقال هذه رائحة ريا أى مملوءة طيبا وليس من الرى ضد

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا * وكون قصوى نادرا لايخفى)

يعني ان لام فعلى وصفا بضم الفاء إذا كانت واوا أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلهما دنوا وعلوا لأنهما من الدنو والعلو وانما أبدلت أيضا فرقا بين الاسم والصفة وفهم من قوله وصفا أنها إذا كانت فى الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع وأشار بقوله وكون قصوى نادرا إلى لغة الحجازيين فى قصوى والقياس فيه قصيا لأنه من باب دنيا وعليا وبنو تميم يقولون قصيا على القياس ولام فعلى فاعل بجاء ووصفا حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ ونادر خبر كون وهو مضاف إلى الاسم وخبر الكون لايخفى .

﴿ فصل ﴾

(ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا * فياء الواو اقلبن مدغما * وشذ معطى غير ماقد رسما)

يعني أنه إذا اجتمع فى الكلمة واو وياء وسكن أولهما وجب ابدال الواو ياء وادخالها فى الياء وذلك بشرطين الأول أن يكونا متصلتين أى فى كلمة واحدة فلو كان أولهما فى كلمة وثانيهما فى كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو زيد وهو المنبه عليه بقوله واتصلا الثانى أن لايكون اجتماعهما عارضا وشمل صورتين احداهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو تخفيف قوى والاخرى عروض الحرف نحو الرؤيا بتخفيف الهمزة وابدالها واوا وهو المنبه عليه بقوله ومن عروض عريا وكلاه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط صورتين احداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لانه من السودد والاخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لانه اسم مفعول من رمى وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ والى ذلك أشار الناظم بقوله . وشذ معطى غير ماقد رسما : فشمل ثلاث صور احداها ماشذ فيه الابدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ : إن كنتم للريا تعبرون بتشديد الياء الثانى ماشذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون والثانية ماشذ فيه ابدال الياء واوا نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلة فى قوله وشذ معطى غير ماقد رسما وان يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط و كذا عريا والفه للتثنية ومن عروض متعلق بعريا والعروض

العطش لأن راءه مكسورة وكلامنا فى المفتوحة فهو حينئذ وصف يجب فيه التصحيح كجريا وأما طغيا بفتح الطاء على الأشهر فهو وصف باعتبار الأصل مضموم الطاء من الطغيان ثم سمى به ولد البقرة الوحشية ولكثرة استعماله فتحوا الطاء (بالعكس جاء لام فعلى وصفا) هذا هو الموضع الخامس من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء وهو السادس عند الموضح (قول المكودى نحو دنيا) بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وجمعها دنى ككبرى وكبر وانما قيل لها ذلك لأنها سابقة على الدار الآخرة وألفها للتأنيث ممنوعة من الصرف وحكى ابن جنى صرفها وتنوينها فى لغة نادرة (وقوله فرقا بين الاسم والصفة) ﴿فان قلت﴾ لم خصصت الصفة بالاعلال عكس مامر ﴿قلت﴾ لأن الصفة ثقيلة والاسم خفيف كما مر والواو ثقيل والياء خفيفة فأعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف ليقع التعادل (وقوله لأنه من باب دنيا) فهو صفة ولذا يقولون هذه المسافة القصوى أى البعدى (وقوله حال من لام فعلى) الصواب حذف لام ويقول حال من فعلى وصح اتيان الحال من المضاف اليه لأن المضاف جزء من المضاف اليه (وقوله ونادرا خبر كون) أى من جهة نقصانها (وقوله وخبر الكون) يعنى من جهة كونه مبتدأ

﴿ فصل ﴾

(إن يسكن السابق من واو وياء) هذا هو الموضع السادس من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء (قول المكودى نحو أخو زيد الخ) ﴿فان قلت﴾ الواو والياء فى هذا المثال وما بعده متصلتان ﴿قلت﴾ هما متصلتان صورة منفصلتان حكما لأن كل واحدة فى كلمة وبقى عليه ما إذا كانا فى كلمة واحدة ووقع الفصل بينهما فانه لايعل نحو زيتون كما بقى عليه مفهوم ان يسكن السابق ومفهومه إن كان السابق متحركا فلا يعل نحو طويل (وقوله تخفيف قوى) يعنى الذى هو فعل ماض كما يقال علم بسكون اللام فى علم (وقوله وكلامه شامل للنوعين) هذا هو المنطوق فكان ينبغى أن يقدمه (وقوله وأصله مرموى لانه اسم مفعول) وقدمر وفى اسم مفعول الثلاثى الخ ثم تقول اجتمعت الواو والياء الخ أى وكسر ماقبل الياء ولم ينص عليه لتقدم مايفيده فى قوله وان ماقبل واو ضم فاكسره يهن (وقوله كقراءة من قرأ) الذى قرأ بذلك أبو جعفر داخل العشر وأصله الرؤيا بالهمزة فقلبت الهمزة واوا تخفيفا فاجتمعت الواو والياء وسبقت الخ فالشرط هنا غير متوفر لكون الواو عارضة (وقوله كقولهم للسنور ضيون) السنور بكسر السين وفتح النون المشددة وضيون بالضاد المعجمة هو الهر والقط الذكر وقد قيل

يدب بليل إلى جارته * كضيون دب إلى قرنب

والقرنب الفار والقياس فى ضيون ضين بالقلب والادغام (وقوله نحو عوى الكلب عوة) معنى عوى بفتح الواو نبح والقياس عية بالياء لأن

مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلبن وياء مفعول ثاني ومدغما حال من الضمير المستتر في اقلبن ومعطى فاعل بشذا وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما ثم قال :

(من ياء اوواو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعـد فتح متصل)

يعني أنه يجب ابدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفا وذلك بشروط ذكر منها في هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون التحريك أصليا وهو المنبه عليه بقوله أصل واحترز من نحو توم وجيل أصلهما توأم وجيأل فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبا لان الحركة عارضة فهي غير أصلية والثاني أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنبه عليه بقوله بعد فتح متصل واحترز به من المنفصل وشمل صورتين احداهما أن يكون الفاصل ظاهرا نحو واو وزاي والاخرى أن يكون مقدارا وذلك إذا بنيت مثل علبط من الرمي والغزو فتقول رمى وغزو منقوصا والاصل رميي وغزوو فاعتلت الياء والواو الاخيرتان بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات ولم تقلب الياء ولا الواو الاولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الالف لان الاصل رمايي وغزاوو لان علبط أصله علابط فحذفت الألف تخفيفا وهي مقدرة فمنعت من القلب والفاء مفعول بابدل ومن واو متعلق بابدل وبتحريك في موضع الصفة لواو وياء وأصل في موضع الصفة لتحريك وبعد متعلق بابدل ثم اعلم ان هذين الشرطين يطردان في كل واو وياء متحركتين مفتوح ماقبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها وثم شرط آخر يختلف فيه اللام وغيرها أشار اليه بقوله :

(ان حرك التالي وان سكن كف * اعلال غير اللام) يعني ان اعلال الياء والواو بالاعلال المذكور اذا كانا غـير لامين مشروط بان يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقادوا اختار فان سكن تاليهما منع اعلال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور

أصله غوير لكنهم قلبوا الياء واوا على غير قياس (وقوله مصدر عرض) اتى له سابقا : وفعل اللام مثل قعد * له فعول باطراد (وقوله ومدغما حال الخ) فيؤخذ منه أن الادغام بعد القلب وهو المراد لأن الحرف إنما يدغم في مثله (وقوله ومعطى فاعل) يعني وهو صفة لمحذوف يعود عليه نائب فاعل معطى والتقدير وشذ لفظ معطى غير ما قد رسما (من ياء أو واو بتحريك أصل) أشار بهذا الى ما تبدل فيه الواو والياء ألفا وليس ذلك إلا في هذا الوضع لكن هذا الاعلال مغاير لما قبله فكان ينبغي أن يذكر له فصلا يخصه ولذلك عقد الموضح له فصلا وكذلك فعل الناظم في الكافية والتسهيل ويوجد في نوادر نسخه هنا (قول المكودي وذلك بشروط) يعني عشرة وكلها مأخوذة من النظم (قوله ذكر منها في هذا البيت شرطين) الصواب أن المأخوذ منها أربعة أولها كون الواو والياء محركين ثانيها كون الحركة أصلية ثالثها بعد فتحة رابعها كون الفتحة متصلة بهما (وقوله فنقلت حركة الخ) أي وحذفت الهمزة منهما تخفيفا لقول ابن برى :

والهمزة بعد نقلهم حركته * يحذف تخفيفا لحقق علته

والتوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن واحد والجمع توائم وتوام كرجال قاله في القاموس وما قاله الخليل مردود والجيأل الضبع (وقوله مثل علبط) القاموس العلبط والعلابط بضم عينهما وفتح لاميهما الضخم والقطيع من الغنم أقلها خمسون إلى ما لا نهاية له واللبن الخاثر وكل غليظ وثقل الشخص نفسه إذا ألقاها على غيره انتهى (وقوله فاعتلت الواو والياء الأخيرتان الخ) ظاهر المكودي أو صريحه أن غزو واسم منقوص معل مع أنه قد مر صدر الكتاب ان المنقوص اصطلاحا هو الذي آخره ياء قبلها كسرة لازمة وغزو وآخره واو (قلت) هو وان لم يكن الآن منقوصا فهو يؤول للمنقوص لأن الواو الأخيرة واقعة إثر كسرة فيجب قلبها ياء عملا بقوله بواو ذا افعلا في آخر فيصير غزوي وهو المنقوص فتقول استثقلت الضمة على الياء فحذفت الخ وبقي على المكودي مفهوم قول الناظم بتحريك ومفهومه انهما ان كانا ساكنين لا يعلان نحو قول وبيع كما بقي عليه مفهوم بعد فتح فان كانا بعد غير الفتح فلا يعلان نحو عوض وحيل (وقوله في موضع الصفة) يعني متعلقين بمحذوف صفة تقديره متحركين بتحريك أصل (وقوله وأصل في موضع الصفة) بمعنى متأصل وغير عارض ثم اختلف الشراح في أصل بعد اتفاقهم على فعليته فالذي في المعرب انه بضم الهمزة وكسر الصاد مبني للمجهول وبهذا الضبط ضبطه ابن هشام بخطه وقال الشهاب إنه بفتح الهمزة وضم الصاد ووجد كذلك بخط ابن النحاس قيل والاولى النسخة الاولى لمناسبتها لكسر صاد أصل ومتصل فيسلم من عيب القوافي الذي هو سناد التوجيه وهو اختلاف حركة ماقبل الروي وفي القاموس أصل ككرم صار ذا أصل أو ثبت ورسخ أصله والاصل أسفل الشيء (قلت) الذي لابن هشام في الحواشي ان المتعين أصل بضم الصاد لأنه لازم فلا يبنى للمفعول ولم يسمع فيه (وقوله وبعد متعلق بابدل) الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لواو وياء تقديره واقعتين بعد فتح (وقوله ثم اعلم ان هذين الشرطين الخ) هذا مبني على ما مر له والحق أن الشروط المارة أربعة كما علمت (وقوله أو غيرها) الغير يشمل فاء الكلمة وان كان المكودي لم يمثل له بعد ويشمل عين الكلمة والزائد وسيذكرها (وقوله وثم شرط آخر) يعني خامسا لا بد منه في اللام أو غيرها إلا أنه يختلف (ان حرك التالي) (قول المكودي وشمل العين)

وغيرها نحو خورنق وأما اللام ففيها تفصيل أشار اليه بقوله :

(وهى لايكف * إعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف)

يعنى أن لام الكلمة إذا كان واوا أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن فاما أن يكون الساكن ألفا أو ياء مشددة أوغيرهما فان كان غيرهما لم يكف الاعلال نحو رمواوغزواويخشون ويرضون أصلهما رميوا وغزووا ويخشيون ويرضيون فقلبت فى ذلك كله الواو والياء ألفاثم حذفت لالتقاء الساكنين وان كان الساكن ألفاأو ياء مشددة كفا الاعلال نحو رميا وغزواومعنوى وعلوى وانما لم يكف الساكن اعلال اللام لقربها من الطرف وانما كفت الألف والياء المشددة اعلالها لأنهم لوأعلوا رمياوغزوا لصارا رماوغزا فيلتبس بفعل الواحدوأما نحو علوى فلم تبدل لامه ألفا لأنه فى موضع تبدل فيه الألف واوا وان حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وان سكن شرط جوابه كف وهى مبتدأ وخبره لا يكف اعلالها وبساكن متعلق بيكف وغير نعت لساكن وأو ياء معطوف على ألف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعت لياءثم انه قد تعرض للواو والياءالمذكورتين أسباب تمنعهما من الاعلال أشار الى الأول منها بقوله : (وصح عين فعل وفعلا * ذا أفعل كأغيد وأحولا)

يعنى أن ما كان من الافعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصح هو ومصدره وان كان مستوفيا لشروط الاعلال نحوغيد غيداوحول حولا وسبب تصحيحها ان حول وشبهه من أفعال الخلق والألوان وقياس الفعل فى ذلك أن يأتى على أفعل نحواحول احولالا واغيد اغيدادا واعور اعورارا فصح عين فعله ومصدره لأنهما فى معنى مالا يعل لعدم الشروط وعين فاعل يصح وذا أفعل حال من فعل ثم أشار الى الثانى فقال :

كما يشمل العين يشمل الفاء نحو تيامن وتوان وكان ينبغى أن يدخلها هنا (وقوله وغيرها نحو خورنق) أراد بغير العين الزائد بدليل تمثيله بخورنق والواو فيه زائدة وخورنق قال فى القاموس نهر بالكوفة وبلد بالمغرب وقرية ببلخ واسم قصر النعمان الأكبر اه وهذا القصر هو بالعراق بناه النعمان الأكبر لولده ليتعلم فيه الحكمة واسم الذى بناه سنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم وبناه بنيانا عجيبا لم تر العرب مثله وقد بقى فى بنائه واتقانه عشرين سنة ولما أتمه تعجب الناس من حسنه فقال لهم سنمار أما والله لو شئت حين بنيته لجعلته يدور مع الشمس حيث دارت فقال له الملك أتحسن أن تبنيه أحسن من هذا وغارت نفسه أن يبنى لغيره مثله أو أحسن منه فامر به فطرح من أعلى القصر وفى النهجة مع نسخة عتيقة من ابن غازى التالى باللام بدل الثانى وهى أظهر (وهى لا يكف * إعلالها) (قول المكودى لقربها من الطرف) أى والطرف محل التغيير فلذلك أعل بخلاف العين والفاء فهما بعيدتان من الطرف (وقوله تبدل فيه الألف واوا) لقوله فى النسب وحتم قلب ثالث يعن فلو قلبت الواو ألفا لأجل توفر شروط الاعلال لوجب قلب الألف أيضا واوا لأجل النسب فلا تزال تقلب فيأتى الدور فلهذا لم يعل وأما نحو معنوى من كونها رابعة فيجوز فيها القلب والحذف كما مر ولا اعلال فيه أيضا واقتصر المكودى على الواو لأن ما قبل ياء النسب لا يكون واوا ﴿ فان قلت ﴾ فى أى موضع ألف وعهد تشديد الياء ﴿ قلت ﴾ من قوله فى النسب ياء كيا الكرسى زادوا للنسب ومثل الياء المشددة نون التوكيد نحو لاتسعين لأن آخر المؤكد لايكون إلا محركا مفتوحا ولم يذكر الناظم هذه المسئلة هنا لأنها قد علمت فى بابها ثم ان الناظم أفرد ضمير هى فى قوله وهى لايكف لكونه عائدا على لفظ اللام أعم من كونه ياء أو واوا وقول من قال أفرد الضمير مع انه عائد على واو اوياء لقوله من واو اوياء لأن العطف باو سبق قلم (وقوله ثم انه قد تعرض الخ) جعل المكودى هذه الأشياء أسبابا وجعلها الموضح شروطا تتميما للعشرة والكل صحيح فيكون على ما للموضح أشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا للشرط السادس وهو أن لا يكون المصدر على وزن فعل بفتح العين واسم الفاعل منه أفعل والسابع أن لا يكون الفعل على وزن فعل بكسر العين والوصف منه أفعل (قول المكودى غيد غيدا) الغيد النعومة يقال فى ناعمة البدن ولينته النعومة وصرفه الناظم ضرورة ومثل المكودى بمثالين لتمثيل الناظم بأغيد وأحولا أى كمصدرها وفعلهما اشارة الى أنه لا فرق بين كون العين واوا أو ياء (وقوله وذا أفعل حال من فعل) يعنى الأخير المكسور العين الفعل وصرح بذلك المعرب فيكون احترز به من نحو خاف فان أصله خوف لكنه يعل لأن الوصف منه على وزن فاعل لا أفعل لكنه يلزم على اعراب المكودى والمعرب أمران الأول يقتضى أن ذا أفعل انما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح لأنه راجع لهما الأمر الثانى انه يقتضى ان الوصف الذى هو أفعل مشتق من الفعل مع ما علمت أن الراجح انه مشتق من المصدر فلو قالا انه حال من فعل المصدر الأول لسقط الاعتراض الثانى ﴿ ولا يقال ﴾ انه يقرأ فى النظم فعل الأول بالكسر فعلا والثانى بالفتح مصدرا ﴿لأنا نقول﴾ الأول يتعين تنوينه فدل على انه مصدر والحق فى اعراب النظم ان ذا حال منهما والأصل أن يقول ذوى لكنه أفرد لكونهما كالشىء الواحد لأن أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه فكانا مثل قوله تعالى خطابا لموسى وهرون: فأتيا فرعون فقولا انا رسول

(وان يبن تفاعل من افتعل * والعين واو سلمت ولم تعل)

يعنى ان وزن افتعل من الواوى العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحح نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا وانما صحح مع توفر شروط الاعلال لأنه حمل على تفاعل الذى بمعناه وليس فى تفاعل شروط الاعلال وفهم منه ان وزن افتعل إذا لم يبين معنى تفاعل أعل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب وفهم من قوله أيضا والعين واو أن ما عينه ياء تعل وان أبان معنى تفاعل نحو استافوا أى تضاربوا بالسيوف وانما أعلت فى ذلك الياء دون الواو لثقل الواو فى المخرج بخلاف الياء وان يبن شرط وتفاعل فاعل يبن أى يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ وخبر فى موضع الحال ولم تعل تتميم لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثالث بقوله : (وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول) يعنى انه إذا اجتمع فى كلمة حرفا علة وكل واحد منهما متحرك مفتوح ما قبله فلابد من اعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى اعلالان والأحق بالاعلال منهما الثانى لتطرفه وذلك نحو الهوى والجوى والحيا أصلها هوى وجوى وحيى فالسبب المانع من اعلال الأول فيهما إعلال الثانى وقد يعل الأول ويصحح الثانى وعلى ذلك نبه بقوله : (وعكس قد يحق) ومن ذلك قولهم راية وطاية وغاية أصلها غيية وطيية وريية وفهم قلة ذلك من قوله قد يحق وان شرط وذا الاعلال مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق ولحرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة ثم أشار الى الرابع بقوله :

(وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب أن يسلما)

يعنى أنه يمتنع من قلب الياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما الكونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل فى الاعلال وهو الفعل فصحح لذلك وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان وألف التأنيث نحو حيدى وصورى وعين مبتدأ وما موصولة وصلتها قد زيد وآخره منصوب على الظرف والعامل فيه زيد وما مرفوع بزيد وهى موصولة وصلتها يخص وواجب خبر مقدم

رب العالمين. فأفرد رسول لكون موسى وهرون كالشىء الواحد (وان يبن تفاعل من افتعل) هذا هو الشرط الثامن (قول المكودى إذا أظهر معنى الخ) أشار بهذا الى أن قول الناظم وان يبن تفاعل على حذف مضاف تقديره وان يبن معنى تفاعل لأن لفظ تفاعل لا يبين ويظهر من لفظ الفعل (وقوله مما يدل الخ) ما مصدرية ومن لبيان الجنس ليستقيم المعنى والتقدير حينئذ إذا أظهر معنى تفاعل الذى هو الدلالة على الاشتراك وحينئذ فيصح كلامه ويسقط اعتراض من اعترض عليه (وقوله وليس فى تفاعل شروط الاعلال) لأن قبل العين فيه ساكن (وقوله وارتاب) الحكم فى نفسه وهو الاعلال فى ارتاب صحيح لكن لا ينبغى ادخالها هنا لأن كلامنا فى الواو التى فيها التفصيل وأما الياء فلا تفصيل فيها (وقوله أى تضاربوا) كان ينبغى أن يقول أى تسايفوا بمعنى تضاربوا بالسيوف ليتم التشبيه (وقوله انما أعلت فى ذلك الياء دون الواو) هذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ وانما أعلت فى ذلك الواو دون الياء وهى فاسدة لأن الذى يعل انما هو الياء لا الواو وفى بعض النسخ وانما صححت فى ذلك الواو الخ وهى صحيحة أيضا (وقوله لثقل الواو) هكذا فى غالب النسخ وهى علة غير صواب لأن الثقل انما يناسبه الاعلال لا التصحيح لأن القلب تخفيف وفى بعض النسخ لبعد الواو فى المخرج أى من الألف وهى أولى وبيانها أن الواو بعد من مخرج الألف بعدا جدا فلهذا لم تعل والياء بعيدة أيضا من مخرج الألف الا أن بعدها ليس كبعد الواو فاستحقت الاعلال وليس المراد ان الياء قريبة من مخرج الألف بل بينهما بعد قاله بعض محققى القراء (وقوله تتميم لصحة الاستغناء الخ) بل له فائدة كما قاله ابن غازى نقلا عن الشاطبى وهى ان الناظم لما قال سلمت احتمل الوجوب والجواز مع أن المراد الوجوب رفع ذلك التوهم بقوله ولم تعل فتكون الواو فى ولم تعل واو الحال (وان لحرفين ذا الاعلال استحق) هذا هو الشرط التاسع (قول المكودى أصلها هوى وجوى الخ) جوى بالجيم مصدر جوى بالجيم أيضا وفى بعض النسخ بالحاء المهملة بمعنى أسود والحيا المثال الثالث المطر وبالمد انكسار يصيب الانسان خوف الوقوع فيما يذم (وعكس قد يحق) (قول المكودى ومن ذلك قولهم راية) أصل الألف فى الثلاثة ياء مفتوحة وقيل ان الألف فى طاية أصلها واو من طويت والراية ما يكون أمام الأمير من حرير أو كتان أو ملف والطاية الموضع المرتفع مثل الدكان والغاية أقصى الشىء ومنتهاه (وقوله جملة مستأنفة) فيكون عكس مبتدأ وسوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مضافا لمحذوف تقديره وعكسه على حد سلام عليكم والأصل سلامى عليكم وجملة قد يحق خبر المبدأ والمضارع بمعنى الماضى أى ثبت قليلا لأن هذا الأمر ثابت عن العرب على حد قوله تعالى : قد نعلم انه ليحزنك . أى قد علمنا (وعين ما آخره قد زيد) هذا هو الشرط العاشر وهو آخرها (قول المكودى نحو جولان) بفتح الواو مصدر جال بالشىء يجول به إذا كان يطوف به (وقوله نحو حيدى) بفتح الحاء والدال والواو والقاموس الحيدى مشية المختال أى الذى يتبختر وحمار حيدى وحيد كسكيس إذا كان يعدل عن ظله لنشاطه (وقوله وصورى) بفتح الصاد والواو والراء اسم واد كما فى الصغانى أو اسم ماء كما فى المرادى ولم يذكره فى القاموس والصحاح نعم فى القاموس ذكر صورى بسكون الواو فقال

وأن يسلما مبتدأ والجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب خبرا عن عين وان يسلما مرفوع بواجب والتقدير وعين ما زيد فى آخره مايخص الاسم يجب سلامته ثم قال :

(وقبل با اقلب ميما النون اذا * كان مسكنا كمن بت انبذا)

يعنى ان النون الساكنة اذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميما وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من كلمتين أو من كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمنفصل نحو من بت والمتصل نحو انبذا والنون مفعول أول باقلب وميما مفعول ثان وقبل متعلق باقلب واذا ظرف مضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

﴿ فصـــل ﴾

(لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل كأبن)

يعنى ان عين الفعل اذا كانت واوا أو ياء وكان ماقبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين الى الساكن قبلها لاستثقال الحركة فى حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو الى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة ويبين أصله يبين فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم ان خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصلهما أبين وأعون فدخل النقل والقلب فصار أبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن اذا كان معتلا لا ينقل اليه

صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة أو ماء قرب المدينة (وقوله وأن يسلما مبتدأ) أى بعد أن ينسبك بمصدر تقديره سلامته وخبره واجب ويلزم عليه الاخبار بالمذكر عن المؤنث والصواب الوجه الثانى ﴿فان قلت﴾ يلزم عليه أيضا ان الوصف الذى هو واجب مذكر وفاعله مؤنث فيلزم مافررنا منه ﴿قلت﴾ يجاب بان الفاعل مجازى التأنيث فيجوز فى الفعل والوصف وجهان فيقال طلعت الشمس وطلع الشمس كما مر فى مفهوم قوله :

وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

(وقوله والتقدير وعين ما زيد فى آخره ما يخص الخ) أشار به الى أن آخره منصوب على الظرفية متعلق بزيد وجملة ماقد زيد صلة ما الأولى وما الثانية نائب فاعل زيد وهى موصولة وجملة يخص صلتها وعائدها فاعل يخص (وقبل با اقلب ميما النون) (قول المكودى لشدة الباء) أى فيعسر الجمع بينهما فأبدلت النون ميما لموافقتها الباء فى المخرج ثم ان بت فى النظم يحتمل أن يكون بالتاء المثناة فيكون من البت بمعنى القطع فيكون المعنى من بتك وقطعك انبذه واطرحه ويحتمل أن يكون بالثاء المثلثة فيكون بمعنى الافشاء فكأنه قال من بث وأفشى خبرك الذى أخبرته به للناس فلا تعد اخباره وهذا المعنى هو الذى يناسب مكارم الأخلاق لان منها أن تصل من قطعك وتعفو عمن ظلمك وتعطى من حرمك قال تعالى : خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين . وفى المعنى قيل :

ليس الكريم الذى ان زل صاحبه * بث الذى كان من اسراره عرفا
بل الكريم الذى تبقى مودته * ويحفظ السر إن صافى وان صرفا

ونقل المعرب هنا عن الشاطبى ان باء انبذا مكسورة من نبذ وجعل بعضهم منه قوله تعالى : فانبذ اليهم . وقد عبر الناظم هنا بالقلب والأولى ان يعبر هنا بالابدال لما مر أن القلب فى اصطلاح أهل التصريف انما يكون فى أحرف العلة وأجيب بأن أكثر القراء والنحويين يعبرون عن نحو هذا بالقلب فتبعهم الناظم .

﴿ فصـــل ﴾

(لساكن صح) هذا من باب النقل لا من باب الابدال الذى الكلام فيه فكان ينبغى أن يؤخر الساكن حتى يستوفى الكلام على جميع أنواع الابدال وأخره الموضح تنكيتا عليه وأجيب عن الناظم بان الحركة ان ثقلت وكانت من غير جنس الحرف المنقول منه يقلب الحرف من جنسها نحو أعان أصله أعون فلما وقع الثقل وقع ابدال الواو ألفا وحمل مالا ابدال فيه عليه فهذا وجه ذكره فى الابدال (قول كدى لاستثقال الحركة الخ) اعترض هذا الشنوانى فى حواشى الجرومية وقال الصواب انه لا استثقال لان محل الاستثقال اذا لم يكن ماقبل حرف العلة ساكنا والا فلا تستثقل الحركة على حرف العلة قال والصواب انه انما وقع النقل وزال سكون العين ليكون المضارع تابعا للماضى فان الماضى اعتلت فيه العين بقلبها فليس الاعلال فى المضارع أصليا انتهى بمعناه وماقاله رحمه الله مردود بان نفى الاستثقال بما قال انما هو فى الأسماء كدلو وظبى واما فى الأفعال فالثقل حاصل كما بينا ذلك فى حواشى الجرومية (وقوله أبدلت من مجانسها) علة ابدال العين تحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها فى الحالة الراهنة ان كانت الحركة المنقولة فتحة كما مثل المكودى وسكونها وانكسار ماقبلها ان كانت كسرة نحو يخيف بضم الياء حرف المضارع وأصله يخوف بكسر الواو لانه مضارع أخاف الرباعى فنقلت حركة الواو الى الخاء وقلبت الواو ياء

نحو بايع وعوق وبين ثم ان هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول فى قوله صح وأشار الى باقيها بقوله :

(مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض أو أهوى بلام عللا)

فشمل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقومه وما ألينه وأفعل به نحو أقوم به وألين به وانما صح فيهما بالحمل على أفعل التفضيل لانهما من واد واحد وأما نحو ابيض فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض وأما نحو أهوى مما أعلت لامه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه اعلالان والتحريك مفعول بانقل ولساكن متعلق بانقل وصح فى موضع النعت لساكن ومن ذى متعلق بانقل وآت نعت لذى وعين فعل حال من الضمير المستتر فى آت وما ظرفية مصدرية أى مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا ثم قال :

(ومثل فعل فى ذا الاعلال إسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم)

يعنى ان الفعل يشاركه فى وجوب الاعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع فى زيادته لا فى وزنه أو فى وزنه لا فى زيادته فشمل صورتين الأولى أن تبنى من البيع مثل تحلىء فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فاعل لانه أشبه الفعل المضارع فى الزيادة وهى التاء التى فى أوله وخالفه فى الوزن والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع فى الوزن نحو تشرب وخالفه فى الزيادة لان الميم لا تزاد فى أول المضارع وهذا معنى قوله وفيه وسم أى فيه علامة يمتاز بها عن الفعل وفهم منه ان الاسم اذا كان شبيها بالمضارع فى الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض وأسود لانه لو أعل لالتبس بالفعل اذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه وفهم منه أيضا انه لم يشابه المضارع لا فى الوزن ولا فى الزيادة لم يعل كمكيال ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو أظهر وفى ذا الاعلال متعلق بمثل وضاهى مضارعا جملة فعلية فى موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون ان مفعل نحو مخيط يعل لانه أشبه الفعل المضارع فى الوزن دون الزيادة لانه مثل تعلم بكسر التاء فى لغة كنانة فأخرجه بقوله : (ومفعل صحح كالمفعال) يعنى انما صحح مفعل وان كان ظاهره يقتضى الاعلال لانه حمل على مفعال بالألف ومفعال لم يشبه الفعل لا فى الزيادة ولا فى الوزن وذكر كثير من أهل التصريف انه انما صحح لانه مقصور منه فهو هو ثم قال :

(وقوله نحو بايع وعوق) علة المنع فى بايع ومثاله طاوع كون ماقبل الياء والواو ألفا وهو لا يقبل الحركة وعلة المنع فى عوق وبين ويوجد فى بعض النسخ بدل عوق فوق بالفاء ان نقل حركة الواو الى الواو والياء الى الياء يوجب فك الادغام مع ان مراعاة الادغام مقدمة على مراعاة الاعلال وقول التصريح ان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فيلتقى ساكنان فان حذفت الساكن الأول قلت عوق وبين بسكون الواو والياء وان حذفت الساكن الثانى قلت عاق وبان فيؤدى الى اللبس سبق قلم لان الحركة وان نقلت فلا يقلب الواو والياء اللذان نقلت اليهما الحركة لكون حركتهما عارضة مع كون ما بعدهما ساكنا كما مر قريبا فى شروط المسئلة (مالم يكن فعل تعجب) (قوله كذى لانهما من واد واحد) وجه الشبه بين فعل التعجب واسم التفضيل أمران الوزن والدلالة على المزية والتكثير وانما لم يعل اسم التفضيل نحو هو أبيض وأسود لانه لو أعل بالنقل لقلبت الواو والياء ألفا فيلتبس بالفعل الذى هو أباض من البضاضة وهى النعومة وبأساد غيره اذا صيره سيدا (وقوله لذهبت همزة الوصل) لانها انما أتى بها للابتداء بالساكن وقد صار الساكن محركا والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما (وقوله بفاعل الخ) بفتح العين أى فيلتبس بالفعل الماضى الذى هو باض بتشديد الضاد غير منون من البضاضة وهى نعومة البشرة والجلد وليس المراد بفاعل فى كلامه اسم فاعل من باض لان اسم الفاعل وان كان على هذا الوزن أيضا لكنه منون والذى يقع فى اللبس به انما هو المفتوح الضاد الغير المنون وان كان فى التصريح صرح بان اللبس يقع باسم الفاعل (وقوله لتوالى عليه اعلالان) اعلال العين واعلال اللام وانما زاد المصنف بلام عللا لئلا يتوهم خصوص ذلك بافعل مع ان المراد معل اللام مطلقا فيدخل نحو استهوى قاله الشاطبى واسم يكن فى النظم عائد على فعل من قوله آت عين فعل قال المعرب والواو فى ولا كابيض عاطفة بمعنى أو ولا زائدة لتوكيد النفى على حد قوله تعالى : ولا الضالين . والكاف فى كابيض اسمية بمعنى مثل معطوف على فعل تعجب (ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم) هذا تفصيل فى مفهوم قوله فعل من قوله سابقا آت عين فعل (قول المكودى مثل تحلىء) بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام وآخره همزة وهو القشر الذى على وجه الجلد مما يلى منبت الشعر ويطلق على وسخ الشعر وسواده وما فسد من الجلد اذا أزيل منه الشعر بالسكين قاله فى القاموس (وقوله وهو أظهر) لان الفعل هو المحدث عنه بالاعلال فيشبه غيره به (ومفعل صحح كالمفعال) اعترض الموضح على الناظم بأن هذا يقتضى انه اذا أشبه الاسم الفعل فى الوزن والزيادة على هذه اللغة لا يعل وعليه فتبيع مثل تحلىء لا يعل لانه شبيه بتحسب بكسر التاء على اللغة المذكورة فى الوزن والزيادة وقد علمت سابقا ان نحو تبيع يعل والصواب ان عدم اعلال مفعل بدون ألف لانه مقصور من ذى الألف فهو هو

(وألـــف الافعـــال واستفعـــال * أزل لذا الإعلال والتا الزم عوض)

يعنى أنه اذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدرا على افعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لمجانسة الفتحة فيجتمع الفان الأولى المنقلبة عن العين والثانية الالف التى كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الالف المحذوفة وذلك نحو اجازة واستقامة أصلها اجواز واستقوام ونظير اجواز من الصحيح اكرام ونظير استقوام استدراك فنقلت حركة العين فيهما إلى الساكن قبلها وفعل فيهما ماتقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بأن المحذوفة هى الالف الزائدة بقوله: وألف الافعال واستفعال*أزل. وهو مذهب سيبويه ثم ان هذه التاء التى هى عوض قد تحذف والى ذلك أشار بقوله :

(وحذفها بالنقل نادرا عرض) يعنى ان هذه التاء التى تلحق عوضا قد تحذف ويقتصر فى حذفها على السماع كقولهم أرى اراء واستفاه استفاها ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة وألف الافعال مفعول بأزل ولذا متعلق بأزل والاعلال نعت لذا والتا مفعول بالزم وعوض حال من التا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقـــل متعلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر فى عرض وفى بعض النسخ ربما عرض ثم قال : (وما لإفعال من النقل ومن * حذف فمفعول به أيضا قمن)

يعنى أنه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى معتل العين فعل به مافعل بأفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول ويعنى بقوله فمفعول ماكان معتل العين وشمل ماكانت عينه ياء وما كانت عينه واوا ولذلك أتى بمثالين فقال : (نحو مبيع ومصون)

فأصل مبيع مبيوع فنقلت حركة الياء الى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا مبيع وأما مصون فأصله مصوون فنقلت حركـة الواو الى الصاد وبقيت الواو ساكـنة وحذفت الواو التى بعدها وهى واو مفعول وقد يصح كل واحد من النوعين وإلى ذلك أشار بقوله : (وندر * تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر)

لأنه محمول عليه فقط ولذا قال المكودى معترضا على الناظم وذكر كثير من أهل التصريف الخ ويدلك على أنه مقصور منه ورودهما فى موضع واحد لمعنى واحد نحو مفتاح ومفتح ومقوال ومقول ومنساج ومنسج ومعطار ومعطر ﴿ولا يقال﴾ ان هذا الاخير هو مراد الناظم ﴿لأنا نقول﴾ شبه مفعل بمفعال والمشبه غير المشبه به خلاف مافى التصريح (وألـف الافعال واستفعال) (قول المكودى يعنى أنه إذا كان المستحق الخ) هذه العبارة فيها تسامح والأولى أن يقول يعنى ان المصدر اذا كان على وزن افعال واستفعال وكانت عين فعله معلة حمل على فعله إلى آخر ماله (وقوله وهو مذهب سيبويه) وكذلك الخليل وعلل حذف الثانية فقط بزيادتها وقربها من الطرف هذا هو الصواب فى التعليل وزيادة التصريح تبعا للمرادى وحصول الاستثقال بها سهو ولا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الثقل بالثانية وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوف الالف الاولى المبدلة من العين ﴿فان قلت﴾ خالف سيبويه قاعـدته هنا فان القياس عنده ان الساكنين إذا التقيا يحذف أولهما وهنا حذف الثانى ﴿قلت﴾ أجيب بأن محل حذف الاول عنده إذا كان الساكنان من كلمتين نحو رمى القوم أو كان الثانى ساكنا صحيحا نحو قل وبع أصله قول وبيع أو كان الثانى دالا على معنى لو حذف فات ذلك المعنى نحو المصطفون أصله المصطفوون فالواو الاولى لام الكلمة والثانية واو الجمـع قد تحركت الاولى إلى آخر القاعدة فلو حـذفت الثانية فاتت الدلالة على الجمعية وفى غير هذه المواضع الثلاثة تحذف الثانية وماهنا ليس من المواضع الثلاثة فلم يخالف قاعدته (وحذفها بالنقل نادرا عرض) (قول كدى كقولهم أرى اراء) تبع فيه المرادى وتبعها فى التصريح والحق ان اراء ليس مما نحن بصدده لان أصل اراء إرءاء بهمزتين بينهما ألف فنقلنا حركة الهمزة الاولى إلى الراء الساكنة قبلها فالتقت ساكنة مع الالف فحذفت الهمزة التى سكنت وبقيت الالف زائدة فعين الـكلمة همزة لا حرف معتل فهو خلاف الموضوع اللهم الا على القول بأن الهمزة حرف علة وقدم الخلاف فيها فيكون من هذا القبيل ويقال ان الهمزة قلبت ألفا وحذفت الالف الثانية (وقوله واستفاه استفاها) معنى استفاه اشتد أكله وشربه بعد أن كان لا يأكل ولا يشرب الا قليلا أو سكن عطشه بالشرب قاله فى القاموس (وقوله ويكثر ذلك مع الاضافة) تبع فى هذا ولد الناظم وهو خلاف ظاهر النظم فان ظاهره ان حذف التاء موقوف على السماع مع الاضافة وبدونها وهو الذى فى شرح الـكافيه وهو ظاهر كلام الموضح وقال الفراء ان التاء تحذف للاضافة كما تحذف النون والتنوين ورد بقوله تعالى فى سورة النور : عن ذكر الله واقام الصلاة . بجر اقام بكسرة تحت الميم عطفا على ذكر ولو كانت التاء محذوفة للاضافة لكانت الميم مفتوحة كما كانت قبل حذف التاء ﴿فان قلت﴾ ماذكر الناظم هنا مكرر مع قوله فى باب المصدر :

واستعذ استعاذة ثم أقم * اقامة وغالبا ذا التا لزم

﴿قلت﴾ لا تكرار لاختلاف الموضوع لان الكلام فيما سبق كان فى أوزان المصادر وهنا فى اعلالها (وما لإفعال من النقل ومن * حذف) زاد الناظم من النقل ومن حذف احترازا من تعويض التاء فلو حذف من كذا لتوهم ان الامور الثلاثة ثابتة لمفعول (وندر * تصحيح ذى الواو)

يعنى ان ماعينه واو من مفعول قد يصح أى ينطق به على الاصل وذلك قليل كقولهم ثوب مصوون وماعينه ياء وهو مشهور وقيل ان تصحيحه لغة بنى تميم ومنه قولهم مبيوع ومخيوط ومن ذلك قول الشاعر : حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها لافعال ومن النقل متعلق بما فى المجرور من معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره قمن وبه متعلق بقمن والجملة فى موضع خبر ما وتصحيح فاعل بندر وهو مضاف للذى على حذف مضاف أى تصحيح الفعل ذى الواو ثم قال :

(وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحر الأجودا)

يعنى أنه إذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى واوى اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالادغام والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعدى وفهم من قوله ان لم تتحر الأجودا أن التصحيح أجود لان معنى تتحر تقصد فالمعنى واعلل ان لم تقصد الاجود فمفهومه انك اذا قصدت الاجود لاتعل وفهم منه أن ماكان يائى اللام لايجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو مرمى أصله مرموى وقد تقدم وجوب اعلاله عند قوله ان يسكن السابق الخ وفهم منه أيضا ان ماكان واوى اللام من المفعول المبنى على فعل لايجوز فيه الوجهان بل يلزم اعلاله نحو مرضى واعراب البيت واضح ثم قال :

(كذاك ذا وجهين جا الفعول من * ذى الواو لام جمع أو فرد يعن)

يعنى اذا كان مثال الفعول مما لامه واو جاز فى لامه وجهان الاعلال والتصحيح وذلك نحو عصا وعصو وعصى وفى المفرد نحو عتا عتيا وعتوا الأن اعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الاعلال ولم ينبه على ذلك الناظم

(قول المكودى حتى تذكر بيضات الخ) البيت من البسيط وحتى للغاية وتذكر فعل ماض وفاعله ضمير الظليم وهو ذكر النعامة مذكور فى الأبيات قبل والبيضات مفعول تذكر جمع بيضة وهى المعلومة وهيجه فعل ومفعول وفاعله يوم بالرفع وهو مضاف إلى الرذاذ بفتح الراء وذالين معجمتين وهو المطر الخفيف والدجن بسكون الجيم مبتدأ وهو ظل الغيم ومغيوم خبره مأخوذ من الغيم وهو السحاب وعليه متعلق بمغيوم والشاهد فى مغيوم حيث جاء على أصله دون اعلال والقياس مغيم كمبيع {فان قلت} لم كان التصحيح نادرا مع الواو مشهورا مع الياء {قلت} لان الياء أخف من الواو والاعلال أخف من التصحيح فأعطى التصحيح الذى هو أثقل للياء التى هى أخف والواو بالعكس فيقع التعادل (وقوله على حذف مضاف مع قوله اى تصحيح الفعل) صوابه فى الاول أن يقول على حذف موصوف وكذلك يوجد فى بعض نسخه وصوابه فى الثانى أن يبدل الفعل بالاسم والتقدير على الاصلاح وندر تصحيح اسم صاحب الواو وقد يجاب عن الثانى بأن كلامه على حذف مضاف تقديره وندر تصحيح مفعول الفعل (وصحح المفعول من نحو عدا) هذا هو الموضع السابع من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء (قول المكودى باعتبار تحصن الخ) الاولى فى علة كون التصحيح اكثر ياء وأصلا الحمل على الاصل الذى هو صيغة المبنى للفاعل نحو عدا ووجه الحمل عدم اعلال كل منهما الاعلال المخصوص الذى هو قلب الواو ياء ولاينافى ان عدا معل بقلب الواو ألفا (وقوله لقربها من الطرف الخ) أى والطرف محل التغيير وصوابه أن يقول لتطرفها لان الواو آخر حقيقة والاولى أن يوجه الاعلال بالحمل على الفرع الذى هو فعل المفعول وهو عدا فى كون الواو فى كل منهما قلبت ياء (وقوله فهو معدو) وأصله معدوو بواوين أدغمت أحدهما فى الاخرى وبقى على تصحيحه (وقوله ومعدى) أصله كما قبله إلا أن الواو الاخيرة قلبت ياء لما ذكر قبله ثم تأتى قاعدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الدال كسرة (وقوله ان التصحيح أجود) أخذ هذا من النظم صحيح إلا أن الذى فى الموضح أن التصحيح واجب والاعلال شاذ فهو خلاف مافى النظم (وقوله وقد تقدم وجوب اعلاله) أى فى قوله: ان يسكن السابق من واو ويا الخ (وقوله وفهم منه أيضا الخ) الحق أن الذى يفهم منه أنه يجوز فيه وجهان مع كون التصحيح أولى وحينئذ فهل يلزم الاعلال أو التصحيح أو يجوز وجهان والاعلال أولى يبقى ماهو أعم (وقوله بل يلزم اعلاله) هذا ليس بصحيح بل فعل المكسور العين الذى لامه واو على قسمين أحدهما يلزم اعلاله وذلك إذا كانت عين الكلمة واوا أيضا نحو مقوى من قوى وأصله مقووو فاجتمع ثلاث واوات فى الطرف وضمة وهى قائمة مقام واو رابعة فحصل الثقل فقلبت الاخيرة ياء ثم الثانية لقاعدة ان يسكن السابق الخ وسلمت الواو عين الكلمة وقلبت ضمتها كسرة لمناسبة الياء وثانيهما يجوز فيه وجهان والاعلال أولى وذلك اذا كانت عين الكلمة صحيحة نحو مرضى من رضى فيجوز فيه وجهان والاعلال أولى وذلك لان فعله معل اللام كان مبنيا للفاعل أو للمفعول وقد ورد فى التنزيل معلا قال تعالى : فارجعى إلى ربك راضية مرضية . وقرىء فى الشواذ مرضوة بالتصحيح (كذاك ذا وجهين جا الفعول) هذا هو الموضع الثامن مما تقلب فيه الواو ياء (قول المكودى وعصو) أصله عصوو بواوين أدغمت احداهما فى الأخرى على التصحيح لاغير (وقوله وعصى) أى بالاعلال وأصله كالذى قبله الا أنه لما كان الجمع ثقيلا وزاده ثقلا اجتماع واوين فيه مع ضمتين قائمتين مقام واوين قلبوا الواو الأخير ياء فتأتى قاعدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء وما قيل فى عصو المصحح وعصى المعل يقال فى عتو وعتى فى المفرد والعتو الفساد (وقوله ولم ينبه الناظم على ذلك الخ) يعنى تفصيلا وإلا

وفى تقديمه الجمع اشعار مابذلك والفعول فاعل بجاوذا وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق بجاولام جمع حال من الواو وفرد معطوف على جمع ويعن فى موضع الصفة لفرد ثم قال :

(وشاع نحو نيم فى نوم * ونحو نيام شذوذه نمى)

يعنى انه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعا مماعينه واو وجهان التصحيح على الاصل نحو نائم ونوم وصائم وصوم وقائم وقوم والاعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما فعال بالالف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام وقد شذ فى نوام نيام فيحفظ ولايقاس عليه ومنه قوله :

ألا طرقتنا مية ابنة منذر * فما أرق النيام الا كلامها   واعراب البيت واضح .

﴿ فصل ﴾

(ذواللين فاتافى افتعال أبدلا) يعنى ان الافتعال وماتصرف منه اذاكان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم فى تاء الافتعال وشمل قوله ذواللين الواو نحو اتعد أصله اوتعد والياء نحو اتسر أصله ايتسر لانه من اليسر ولامدخل للالف هنا لانها لاتكون فاء وانما أبدلوامنها تاء لانهم لوأقروها لتلاعبت بهاالحركات فان كانت بعد ضمة قلبت واوا وبعدفتحة قلبت ألفاوبعد كسرةقلبت ياء فأبدلوامنها

فالمأخوذمن التشبيه فى قوله كذاك ان التصحيح أولى فى الجمع والمفردوهو صحيح بالنسبةللمفرد غيرصحيح بالنسبةللجمع فلوقال :

كذا الفعول منه مفرد وان * أتاك جمعا فهو بالعكس يعن

لأفاد المراد وهذاالاصلاح أحسن من قول الكافية:

ورجح الاعلال فى جمع وفى * مفرد التصحيح أولى ماقفى

لان ضمير منه فى الاصلاح عائد على الفعول فيؤخذ منه ان جواز الوجهين فى هذا الوزن الذى هو فعول بخلاف بيت الكافية فهو غير صريح فى المفرد وانما كان اعلال الجمع أولى من تصحيحه والمفرد بالعكس ليقع التعادل اذالجمع فى نفسه ثقيل فأعطى الاعلال الذى هو خفيف والمفرد خفيف فأعطى التصحيح الذى هو ثقيل وفى الموضح ان تصحيح الجمع شاذ (وقوله وفى تقديمه الجمع الخ) بل لاشعار للتقديم بذلك أصلا (وقوله متعلق بجا) الاولى انه متعلق بمحذوف حال من الفعول (وقوله ولام جمع حال من ذى الواو) هكذا فى بعض النسخ بزيادة ذى واعترضه غير واحد بأنها فاسدة معنى لان ذى واقعة على جمع أو مفرد فكيف يقال لام جمع الخ وفى غالب النسخ حال من الواو باسقاط ذى وهذا صحيح معنى فاسد صناعة لما مر ان الحال لاتأتى من المضاف اليه الا اذا كان واحدا من ثلاثة المشار اليها بقول الناظم سابقا ولاتجز حالا من المضاف له الخ وماهنا ليس واحـدا منها ﴿قلت﴾ قد يجاب بأن ذى بمعنى صاحب وصاحب بمعنى مصاحب فيكون المضاف يقتضى العمل فى الحال فيصح اتيانها من المضاف اليه وفيـه بعد (وقوله فى موضع الصفة لفرد) الاولى انه صفة لجمع وفرد وأفرد الضمير العائد عليهما لكون عطف فرد على جمع بأو (وشاع نحو نيم فى نوم) هذا هو الموضع التاسع مما تبدل فيه الواو ياء (قول كدى نحو نائم ونوم)أصله نووم بواوين الاولى ساكنة أدغمت احداهما فى الاخرى (وقوله لقرب عينه من الطرف) الاولى فى وجه الاعلال كون الجمع ثقيلا وزاده ثقلا اجتماع واوين مع ضمة فى أوله وهى قائمة مقام واو ثالثة فعدل الى الاعلال للتخفيف فقلبت الواو الأخيرة ياء فتأتى قاعدة ان يسكن السابق الخ وسلمت ضمة فاء الكلمة ليعلم ان أصل ما بعدها الواو (وقوله ومنه قوله ألا طرقتنا الخ)البيت من الطويل وقائله أبو النجم الكلابى وألا حرف استفتاح وطرق ماض من الطرق وهو الاتيان ليلا ومية بالرفع من دون تنوين فاعل طرقتنا ومية اسم المحبوبة المحدث عنها وابنة منذر نعت مية والشاهد فى النيام بالاعلال والقياس النوام بالتصحيح وأما المسئلة العاشرة من المسائل العشر التى تبدل فيها الواو ياء وهى مسئلة ميزان فقد مر أنها مستفادة من قوله بواو ذا افعلا فى آخر فيكون المصنف استوفى المسائل العشر التى عند الموضح رحم الله الجميع ورحمنا معهم وبقى على المصنف قيد نكت به الموضح وهو أن لاتكون اللام معلة والا فلا تعل العين كقولك شوى بتشديد الواو وبألف آخره جمع شاو وأصله شوى بياء متحركة فتقلب ألفا فلا يجوز اعلال عين الكلمة أيضا لئلا يتوالى اعلالان فى كلمة .

﴿ فصل ﴾

(ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا) (قول كدى يعنى ان الافتعال وماتصرف منه اذاكان فاؤه الخ) هـذه العبارة غير جيدة والاولى أن يقول يعنى ان حرف اللين اذاكان فاء الافتعال وماتصرف منه أبدل تاء الخ والمراد بما تصرف منـه الماضى والمضارع والامرواسم الفاعل واسم المفعول(وقوله فان كانت بعد ضمة الخ)مثالها بعد الضم متسر أصله ميتسر فلولم تقلب الياء تاء لقلبت واوا مثالها

حرفا جلدا وهو التاء لانها أقرب حروف الزيادة الى الواو فان كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار اليه بقوله :
(وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا) يعني انه قد سمع ابدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ وظاهر تمثيله بائتكلا انه مما سمع فيه الابدال شذوذا والمسموع من ذلك انما هو اتزر أي لبس الازار فينبغي أن يكون المثال راجعا لذي الهمز لا للبدل وفي كلام بعضهم مايدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعا لما أبدل تاء من ذي الهمزه وذو اللين مبتدأ وخبره أبدل وفا حال من ذو اللين وتا مفعول ثان لأبدل والمفعول الاول ضمير مستتر يعود على ذو اللين وفي افتعال متعلق بابدل وفاعل شذ ضمير مستتر عائد على الابدال المفهوم من أبدل ثم قال : (طاتا افتعال رد إثر مطبق) يعني انه يجب ابدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد حروف الاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو اصطبر واضطرم واطعن واظطهر أصلها اصتبر واضترم واطتعن واظتهر فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لان التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهي الطاء ثم قال : (في ادان وازدد وادكر دالا بقي) يعني انه يبدل أيضا تاء الافتعال وفروعه دالا بعد الدال والزاي والذال وقد استوفى مثلها فادان أصله ادتان اذا أخذ الدين فابدل من التاء دال وادغمت فيها الدال الاولى وازدد فعل امر من زاد أصله ازتد فأبدل من التاء دال وادكر فعل أمر من الذكر أصله اذتكر فأبدلت التاء دالا ثم قلبت الذال دالا وادغمت الدال في الدال وتا افتعال مبتدأ وخبره رد وهو ماض مبني للمفعول وفي رد ضمير مستتر عائد على تا افتعال وطا مفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل امر وتا افتعال مفعول أول برد واثر متعلق برد على الوجهين وفي بقي ضمير مستتر عائد على تا افتعال ودالا حال من ذلك الضمير وعبر ببقي عن البدل وفيه بعد ثم قال :

﴿ فصل ﴾

(فأمر أو مضارع من كوعد * احذف وفي كعدة ذاك اطرد)

يعني انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واوا في ثلاثة مواضع الاول فعل الامر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع

بعد الفتح يتسر أصله ييتسر فلو لم تقلب الياء تاء لقلبت ألفا ومثالها بعد الكسر اتعد أصله اوتعد فلو لم تقلب الواو تاء لقلبت ياء وهذا الذي ذكر لغة الجمهور وبعض الحجازيين لا يقلبون الواو والياء تاء بل يقلبونهما بحسب حركة ماقبلهما (وقوله حرفا جلدا) أي قويا لا تقدر الحركات على التلاعب به (وشذ في ذي الهمز) هذا تقييد لابدال الواو والياء تاء كأنه قال محل ابدالهما تاء اذا كانتا أصليتين فان كانتا بدلين من غيرهما فلا يبدلان نحو اوتمن وايتكل أصلهما أؤتمن وائتكل بهمزتين الثانية ساكنة والاولى في الاول مضمونة وفي الثاني مكسورة أبدلت الثانية واوا في الاول وياء في الثاني لقوله سابقا : ومدا ابدل ثاني الهمزين من * كلمة إن يسكن... فان سمع الابدال تاء فيما هو بدل عن الهمز فاحكم عليه بكونه شاذا كما صرح به بقوله وشذ في ذي الهمز والتقدير وشذ ابدال التاء من حرف لين صاحب الهمز ومقلوب منه وتخصيص المكودي في التوطئة التقييد بالياء حيث قال فان كانت فاء الافتعال ياء الخ لا وجه له بل التقييد عام في الواو والياء كما علمت نعم الشذوذ انما سمع في ذي الياء (قول المكودي انما هو اتزر) أصله ائتزر بهمزتين أبدلت الثانيه الساكنة ياء لقوله ومدا ابدل الخ ثم قلبت الياء تاء شذوذا ومنه الحديث وان كان قصيرا فاتزر به (وقوله راجعا لذي الهمز) أي لكونه مثالا للذي أبدلت فيه الهمزة ياء لا غير فيكون الابدال سمع فيما هو من جنسه وان لم يسمع في هذا اللفظ فعلى هذا يقرأ ايتكلا في النظم بياء بعد الهمز وتاء مخففة وعلى أنه مسموع فيه الابدال فيقرأ اتكلا بقلب الياء تاء وادغامها في التاء وما حكم فيه الناظم بالشذوذ أجازه البغداديون بقياس وحكوا من ذلك ألفاظ اتزر واتصل واتهل واتكل واتمن من الازار والاصل والاهل والاكل والامانة (وقوله حال من ذو اللين) فيه اتيان الحال من المبتدأ وقد علمت مافيه فالاولى انه حال من ضمير أبدلا العائد على اللين (طاتا افتعال رد إثر مطبق) (قول المكودي بعد أحد حروف الاطباق) سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان والحنك الاعلى (وقوله لان التاء من حروف الهمس) أي الخفاء جرى على ماهو المعلوم عند القراء من مقابلة الهمس بالاستعلاء والا فالذي يظهر ان الذي يقابل الاستعلاء انما هو الانسفال والذي يقابل الهمس انما هو الجهر وفي الوضح هنا بيان مايمكن ادغامه مما لا يمكن ادغامه (في ادان وازدد وادكر دالا بقي) (قول المكودي وادغمت الدال في الدال) على هذا قراءة الجمهور: فهل من مدكر . وقرىء في الشواذ من مذكر بالذال المعجمة فتكون الدال المهملة قلبت معجمة وأدغمت في المعجمة (وقوله وعبر ببقي الخ) الاولى والناسب للمعنى انه ضمن بقي معنى صار فيكون قول المصنف دالا خبر عنها بناء على اعطاء المضمن حكم ماتضمنه

﴿ فصل ﴾

(فأمر او مضارع من كوعد * احذف) أشار بهذا الفصل الى الحذف وهو نوع من الاعلال

لوجود علة الحذف فى الفعل المضارع الثانى المضارع إذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين فتحة وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد وفهم من قوله كوعد أن الواو تحذف فى الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فان قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق وفهم منه أيضا ان حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف نحو يوعد مبنيا للمفعول وان يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضؤ وفهم منه أيضا أن يكون ذلك فى فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد ولم تحذف الثالث المصدر من نحو وعد وهو أيضا محمول على الفعل فى الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو كان اسما لم تحذف منه نحو وجهة وفهم منه أيضا ان المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقفة وفا أمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال :

(وحذف همز أفعل استمر فى * مضـارع وبنيتى متصف)

يعنى انه اطرد حذف الهمزة من أفعل فى الفعل المضارع وفى اسم الفاعل واسم المفعول وهما المعبر عنهما ببنيتى متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما بنيتا متصف وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة فى ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدحرج وتخاصم لكن استثقل اجتماع الهمزتين فى فعل المتكلم نحو أأكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بافعل الفعل الماضى وحذف مبتدأ وخبره استمر ثم قال :

(ظلت وظلت فى ظللت استعملا * وقرن فى اقررن وقرن نقلا)

يعنى ان ظللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه احدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت وظلت وظاهر النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه تيسست وفى القياس عليهما خلاف وقوله وقرن فى اقررن وقرن نقلا يعنى انه يستعمل هذا التخفيف

وهو نوعان شاذ ومقيس وعلى الثانى تكلم هنا وهو أنواع ثلاثة حذف الفاء أو الزائد أو العين وأشار لكل واحد ببيت على هذا الترتيب وعكس الموضح هذا الترتيب فقدم حذف الزائد على غيره لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل وليكون مسئلتا حذف الأصلين متصلتين (قول المكودى لوجود علة الحذف الخ) وهى وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة (وقوله لوقوع الواو ساكنة بين فتحة الخ) الصواب أن يقول بين ياء مفتوحة بدليل قوله وحمل عليه أعد الخ والا لو كانت عبارته مقصودة لما احتاج للحمل لأن الواو وقعت بعد فتحة فى الجميع وفى بعض النسخ بين فتحة ياء وهى ظاهرة لا اعتراض عليها (وقوله لكن فتحت لكونها من حروف الحلق) وفى اللامية * فى غير هذا لدى الحلق فتحا اشع * بالاتفاق وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين والاشارة فى اللامية بهذا الى ما يدل على الفاخرة فكأنه قال اشع فى غير ما يدل على الفاخرة مع كون حرف الحلق فى غير الأول فتح العين من المضارع (وقوله يوعد مبنيا للمفعول) الصواب أن يقول يوعد بكسر العين من أوعد الرباعى مبنيا للفاعل وأما يوعد من الثلاثى المبنى للمفعول مما فقد فيه أيضا كسر ما بعد الواو فهو خارج مما بعد ولعل المكودى انما حمله على ذلك لأن الواو فى يوعد من الرباعى ليست واقعة حقيقة بين الياء والكسرة وانما هى واقعة بين الهمزة المقدرة والكسرة لأن الأصل يؤوعد فحذفت الهمزة لقوله بعده: وحذف همز أفعل استمر فى * مضارع... (وقوله نحو يوجل ويوضؤ) الأول بفتح الجيم من وجل بكسرها والثانى بضم الضاد من وضؤ بضمها أيضا مع فتح الياء فيهما (وقوله وفهم منه أيضا أن يكون ذلك فى فعل الخ) ظاهره أن ضمير منه راجع لكوعد مع ان هذا انما هو مفهوم من أمر أو مضارع فالأولى حذف أيضا ويكون ضمير منه راجعا للبيت (وقوله نحو وجهة) بكسر الواو اسم للمكان المتوجه اليه وليس اسم مصدر للتوجه ولو قلنا بذلك لكان اثبات الواو شاذا (وقوله وفهم منه أيضا الخ) مثله فى المرادى والظاهر ان هذا لا يفهم من الناظم الا باعتبار اللزوم وهو ان المصدر الذى يدل على الهيئة لا يكون الا على وزن فعلة عملا بقوله: وفعلة لهيئة كجلسة. ولو حذف منه فاء الكلمة لم يدل على الهيئة لاختلال وزن فعلة (وحذف همز أفعل استمر فى) (قول المكودى فهما بنيتا متصف) أى بنيتان يوصف بهما الا أن فى متصف استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ففى اسم الفاعل حقيقة وفى اسم المفعول مجازا إذ المتصف حقيقة من قام به الوصف وهو الفاعل قاله الشاطبى (وقوله تدحرج وتخاصم) فتقول فى المضارع يتدحرج ويتخاصم فتبقى التاء فى المضارع (وقوله فحذفت الهمزة) القياس قلبها واوا لا حذفها لقوله سابقا: ان يفتح إثر ضم أو فتح قلب * واوا... لكن قالوا هذا مما قدم فيه الاستعمال على القياس (ظلت وظلت فى ظللت استعملا) (قول المكودى احدى اللامين) انما حذف لاجتماع مثلين مع عدم امكان الادغام ثم المشهور أن المحذوف اللام الأولى لأنها تدغم فى غيرها وقيل الثانية لحصول الثقل بها ثم على لغة الفتح حذفت اللام وبقيت الظاء مفتوحة وعلى لغة الكسر نقلت حركة اللام الى الظاء بعد سلب حركتها (وقوله وظاهر النظم ان هـذا الحكم الخ) الذى ذكره الشاطبى ان الناظم لم يقصد القصور على

فى فعل الأمر فقيل فيه قرن بكسر القاف وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله عز وجل : وقرن فى بيوتكن . وقوله وقرن نقلا أشار به الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يقرن فى المضارع وقرن فى الأمر ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ففعل به ما تقدم فى الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان وظلت مبتدأ وخبره استعملا والألف فيه للتثنية وفى ظلات متعلق باستعملا وقرن مبتدأ وخبره فى اقررن والتقدير وقرن منقول فى اقررن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون وقرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى انه استعمل ويكون نقلا جملة فى موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أى نقل سماعا فلا يقاس عليه والأول أظهر ثم قال .

﴿ الادغام ﴾

يقال الادغام بسكون الدال مصدر أدغم والادغام بتشديد الدال مصدر ادغم قيل والادغام بتشديد الدال عبارة البصريين والاسكان عبارة الكوفيين وهو فى اللغة الادخال

هذا اللفظ وانما قصد التمثيل به كما مر فى نظيره فى قوله : فى كنته الخاف انتهى * كذاك خلتنيه ... فان الحكم ليس خاصا بكان وخال بل كذلك أخواتهما ومثل ذلك يقال هنا فالمراد بظلت كل فعل ثلاثى مكسور العين عينه ولامه من جنس واحد مبنيا للفاعل ماضيا مسندا الى ضمير رفع محرك وفى التسهيل ان ما ذكر لغة سليم (وقوله من قر بالمكان يقر الخ) أصل الماضى قرر بفتح الراء عين الكلمة ثم سكنت وأدغمت فى الراء لام الكلمة وأصل المضارع يقرر بكسر الراء الأولى وسكون القاف نقلت كسرتها إلى القاف وأدغمت الراء فى الراء فاذا لحقت نون الاناث يسكن ما قبلها وتعين فك الادغام لقوله فى الادغام :

وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن

فيرجع المضارع إلى أصله ثم بعد ذلك تنقل كسرة الراء إلى القاف ويحذف الراء الأولى لسكونها وسكون الراء الأخيرة فصار يقرن بكسر القاف وسكون الراء وتقول فى الأمر منه قرن بكسر القاف هذا ايضاح كلام المكودى (وقوله من قررت بالمكان أقر الخ) أصل أقر المضارع أقرر نقلنا فتحة الراء إلى القاف قبلها وأدغمت الراء فى الراء فلما لحقت نون الاناث سكن ما قبلها وفك الادغام فرجع إلى أصله ثم نقلنا فتحة الراء الى القاف كما كان قبل اتصال النون وحذفت الراء الأولى لالتقاء الساكنين فصار يقرن بفتح القاف فتقول فى الأمر منه قرن بفتح القاف أيضا هذا ايضاح كلامه وتبين من هذا أن قرن المكسور والمفتوح لم يتواردا على فعل واحد متفق العين بل على فعلين مختلفى العين والنظم يقتضى بحسب ظاهره أنهما تواردا على فعل واحد وأجيب عنه بأن فى كلامه حذف المتعلق والتقدير نقل عن العرب فى فعل آخر (وقوله والتقدير وقرن منقول الخ) اعترضه المعرب بأن الخبر إذا كان جارا ومجرورا قدر المتعلق عاما ككائن وهو قدره هنا خاصا وهو منقول قلت هذا الاعتراض باطل وان كان الحكم الذى ذكر فى نفسه صحيحا لأن محل وجوب تقديره عاما إذا لم يكن هناك ما يدل تقديره خاصا والا قدر خاصا وفى كلامه هنا ما يدل على تقديره خاصا وهو قوله بعد نقلا (وقوله أى وكذلك قرن الخ) اعترضه المعرب أيضا بأن المناسب أن يقول وقرن كذلك وعلله بما لا يظهر ثم أعرب المعرب كلام الناظم بما حاصله ان قرن الأول مبتدأ وقرن الثانى معطوف عليه وجملة نقلا من الفعل وألف التثنية العائدة على المكسور والمفتوح نائبه خبر عن المبتدأين وفى اقررن متعلق بنقلا ثم قال بعد ما مر فليتأمل قال عقبه تأملناه فوجدنا اعرابك فاسدا لأنه يقتضى ان قرن المكسور والمفتوح كل منهما سمع ونقل فى اقررن المكسور وقد علمت ان الحق خلافه فالمتعين اعراب المكودى والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ الادغام ﴾

أخر الادغام من الزيادة والبدل والقلب والنقل والحذف تبعا لأهل التصريف لأن عادتهم تأخير الكلام عليه فى علم التصريف وتفاؤلا بأن يجوز الطالب كل ما قرأه من أول الكتاب إلى هنا كما يجوز الحرف المدغم فيه الحرف المدغم ثم فى الترجمة حذف الواو مع ما عطفت والتقدير والتفكيك لأنه تكلم عليهما معا داخل الترجمة والادغام والتفكيك مصدران والمصدر معنى والكلام ليس فى المعانى وانما هو فى الألفاظ فيكون أطلق المصدر وأراد اسم المفعول على عادته أى المدغم والمفكك (قول المكودى يقال الادغام الخ) قد استعمل الناظم فى هذا النظم اللغتين

وفى الاصطلاح ادخال حرف فى حرف وهو باب متسع واقتصر فيه هنا على ادغام المثلين المتحركين فى كلمة واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان فى كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وجائز الوجهين وقد أشار الى الأول بقوله :

(أول مثلين محركين فى * كلمة ادغم ...)

يعنى اذا اجتمع فى كلمة واحدة متحركان وجب ادغام الاول فى الثانى ويلزم من ذلك تسكين الأول لان المتحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل نوعين الأول أن يكون قبل المثل الاول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الاول وأدغم فى الثانى والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو يظن ويرد ومرد أصلها يردد ويظنن ومردد فنقلت حركة المثل الأول الى الساكن قبله وبقى ساكنا فأدغم فى المثل الثانى وفهم منه أن أول المثلين اذا كان فى صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم اذ لا يصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومحركين نعت لمثلين وفى كلمة فى موضع الصفة أيضا المثلين ويجوز أن يكون متعلقا بادغم والاول أظهر ثم أشار الى الثانى فقال :

(لا كمثل صفف * وذلل وكلل ولبب * ولا كجسس ولا كاخصص أبى * ولا كهيلل ...)

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان فى كلمة ولا يجوز فيها الادغام الاول صفف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضا الظلة الثانى ذلل وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهى ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دواب ذلل الثالث كلل جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف الرابع لبب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شىء والجمع الألباب واللبب أيضا ما يشد على صدر الدابة والناقة ليمنع الرحل من الاستئخار واللبب أيضا ما استرق من الرمل الخامس جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشىء اذا لمسه أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثانى المثلين عارضة نحو اخصص أبى أصله اخصص أبى بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبى السابع ما كان فيه ثانى المثلين زائدا للالحاق نحو هيلل اذا أكثر من قول لا إله إلا الله وهو ملحق بدحرج وانما امتنع الادغام فى هذه المواضع السبعة لمانع فيها أما الثلاثة الأول فلانها مخالفة لوزن الأفعال والادغام أصل فى الأفعال فأظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لبب فلخفة الفتحة وفى اظهاره تنبيه على ضعف الادغام فى الأسماء لان نظيره من الأفعال واجب الادغام نحو رد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحركان فان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو أدغم المحرك الأول

استعمل الأولى فى قوله : أول مثلين محركين فى * كلمة أدغم . واستعمل الثانية فى قوله : وحيي افكك وأدغم (وقوله وفى الاصطلاح ادخال حرف الخ) اعترض هذا بان الصواب ان الادغام اصطلاحا هو رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما فى الآخر (وقوله وهو باب متسع) لانه يكون فى المثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين (أول مثلين محركين فى * كلمة ادغم) (قول المكودى أصلها ردد وظنن) أى بفتح الدال الأولى والنون الأولى فهما من باب نصر بدليل ضم المضارع (وقوله وفهم منه أن أول المثلين الخ) فهم هذا من الناظم لا يظهر اللهم الا اذا قلنا انه يؤخذ بطريق اللزوم أى يلزم من الادغام فى أول الكلمة الابتداء بالساكن وهو لا يمكن وفى مفهوم قول الناظم فى كلمة تفصيل حاصله ان المثلين ان وقعا فى كلمتين فان كان المثل الثانى الواقع فى أول الكلمة الثانية ساكنا لا يجوز عدم الادغام نحو اضرب ابنك وان كان متحركا فان كان المثل الأول الذى فى آخر الكلمة الأولى ساكنا وجب الادغام نحو اضرب بكذا وان كان متحركا نحو جعل لك جاز الادغام والتفكيك وهنالك تفصيل آخر طويل لا حاجة اليه (وقوله نحو ددن) بفتحتين هو اللهو واللعب (لا كمثل صفف) (قول كدى وهو جمع صفة) أى بضم الصاد وتشديد الفاء لان فعلة المضموم الفاء يجمع على فعل ويستوى فيه الصحيح والمعل والمضعف كما هنا ونظيره مدة ومدد وحجة وحجج وقدمر قوله وفعل جمعا لفعلة عرف (وقوله والصفة صفة السرج) قيل هى القربوس بفتح الراء وقال بعضهم هى الجلد الذى يضم دفتى السرج ودفتا السرج جانباه من الخشب أو العود (وقوله وصفة البنيان) هى السقيفة التى تكون عند البيت وهى الخشبة العليا المسماة بالعتبة على رأس البيت (وقوله والصفة أيضا الظلة) بضم الظاء وهى ما يتقى به من الحر وفى بعض النسخ بدل الظلة الكلمة وانظر ما معناها والصفة اسم موضع فى مسجد المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يأوى اليه فقراء الصحابة رضى الله عنهم واليه ينسبون الصوفية (وقوله والكلة نوع من الثياب معروف) هو المسمى عندنا بغطاء الناموسية وسترها (وقوله ما يشد على صدر الدابة) فيكون من باب تسمية الحال فى الشىء باسم المحل (وقوله وهو الجاسوس) رسول الشر ضد الناموس رسول الخير (وقوله السادس الخ) جعل الموضح هذا مما يجوز فيه الادغام والتفكيك (وقوله السابع ما كان فيه ثانى المثلين الخ) كلام المكودى صريح فى أن اللام هى الزائدة والصواب أن الياء هى الزائدة كما يفيده كلام ابن هشام وصرح به المرادى (وقوله فلانها مخالفة لوزن الفعل) قدمر أن أوزان الفعل الثلاثى أربعة عملا بقوله :

وافتح وضم واكسر الثانى من * فعل ثلاثى وزد نحو ضمن

وهذه الأوزان الثلاثة هنا ليست واحدا من الأوزان الأربعة السابقة (وقوله فلخفة الفتحة) علله بذلك لانه على وزن ضرب فوزن

التقى ساكنان وأما السادس وهو اخصص أبى فلأن الحركة الثانية عارضة لانها منقولة من الهمزة وأما السابع وهو هيلل فلأن ثانى المثلين زائد للالحاق فلو أدغم لخالف الملحق به فى الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله :

(وشــذ فى ألل * ونحوه فك بنقل فقبل)

يعنى أنه قد شذ التفكيك فى ألفاظ مما يجب ادغامه منها ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وفهم من قوله ونحوه انه سمع التفكيك فى غير ألل وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهى دبب الانسان إذا نبت شعره فى جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضببت الأرض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين اذا التصقت ومششت الدابة اذا ظهر فى وظيفها نتوء وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبحح الرجل إذا كثر فى صوته بحة فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولافى قوله لا كمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير ادغم أول مثلين محركين فى كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان ويجوز أن تكون لا ناهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف والكاف فى قوله كمثل زائدة كزيادتها فى قوله عز وجل : ليس كمثله شىء . وما بعد صفف معطوف عليه وفك فاعل بشذ وبنقل متعلق بفك ثم انتقل الى القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الفك والإدغام فقال :

(وحيى افكك وادغم دون حذر * كذاك نحو تتجلى واستتر)

ذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الأول نحو حيي وعيي فمن أدغم نظر الى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة فى كلمة ومن فك نظر الى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع لان مضارعه يحيا قيل والتفكيك فى ذلك أجود وفى تقديمه له فى النظم إشعار بذلك الثانى نحو تتجلى وقياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اتجلى قيل وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع الثالث نحو استتر وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تا آن فهذا أيضا قياسه التفكيك ليبقى ماقبله ساكنا ويجوز ادغامه بعد نقل حركته الى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر وحيي مفعول بادغم وهو مطلوب أيضا لافكك

الفعل موجود فلم تبق الاعلة أخرى (وقوله التقى ساكنان) هما السين الأولى والثانية التى سكنت لأجل الادغام فى الثالثة (وشذ فى ألل ونحوه) (قول كدى ألل السقاء) بكسر السين هو المسمى فى العرف بالقربة (وقوله فى جبينه) الجبين هو مابين الصدغين (وقوله اذا اصطك عرقوباه) أى ضرب أحدهما بالآخر (وقوله اذا كثر ضبابها) الضباب بكسر الضاد جمع ضب نوع من الحيوانات الوحشية (وقوله وقطط الشعر الخ) الشعر الجعد هو المنكمش كشعر السودان والشعر السبط هو المسترسل كشعر الروم والشعر الممدوح عند العرب ما كان كشعر النبى صلى الله عليه وسلم وهو الشعر السبط الذى فى رأسه تثن وانكسار (وقوله اذا التصقت) أى بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع فى حدقة العين تسميه العامة بالعمش فان سال على الخد فهو غمص بفتح الغين والميم وان جمد فهو رمص بفتحتين (وقوله اذا ظهر فى وظيفها نتوء) أى ارتفاع والوظيف هو الذراع والساق الرقيقان من الخيل والإبل وغيرها (وقوله اذا كثر فى صوته بحة) بضم الباء وهى شىء يصيب الانسان فى حلقه يغير صوته فهذه الأفعال كلها من فعل المكسور العين وقد يجب فك الادغام لضرورة الشعر كقوله :

الحمـــد لله العـلى الأجلل * الواسع الفضل الوهوب المجزل

القياس الاجل وبهذا البيت ختم الموضح ولا يخفى مافيه من حسن الاختتام كما راعى حسن الافتتاح بقوله : أقلى اللوم عاذل . (وقوله ويجوز أن تكون لا ناهية الخ) الوجه الأول أولى لان حذف الفعل المجزوم بلا الناهية مخصوص بالضرورة فلا يحسن التخريج عليه حيث أمكن غيره (وقوله متعلق بفك) الأولى انه متعلق بقبل (وحيى افكك وادغم دون حذر) هذا البيت كأنه مستثنى من الضابط المتقدم لان حيي متوفر فيه الشروط السابقة وكذلك استتر وأما نحو تتجلى فاختل فيه الشرط لكون المثلين فيه متصدرين (قول المكودى الاول نحو حيي وعيي) اجتمع فيهما آن لازم تحريك ثانيهما وقرىء حيي بالوجهين من قوله تعالى : ويحيا من حى عن بينة . (وقوله نظر الى أن الحركة الثانية الخ) أطلق الحركة على الحرف والا فالواجب التعبير بالحرف كما فى المرادى وعلله بقوله لوجوده فى الماضى (وقوله قيل وفيه نظر) هل النظر مبنى على أن نحو تتجلى يقع الادغام فيه ابتداء ويؤتى بهمزة الوصل والنظر بهذا المعنى صحيح لانه لم ينقل عن أحد من الفصحاء انه أدخل همزة الوصل فى أول المضارع فلا معنى لتضعيفه والحق كما فى الموضح ان الادغام فى نحو تتجلى لا يكون الا وصلا ولا يكون ابتداء قرأ البزى : ولا تيمموا . ولا تبرجن . بتشديد التاء فيهما (وقوله فيصير ستر) ﴿إن قلت﴾ بأى شىء يفرق بين ستر الأصلى الذى هو فعل وبين ستر الذى أصله استتر ﴿قلت﴾ يفرق بينهما بالمضارع والمصدر فان مضارع الأصلى يستر بضم الياء ومصدره تستيرا كتكلما وتقول فى مضارع ستر الذى أصله استتر يستتر بفتح الياء ومصدره ستار بكسر السين وأصله استتار ففعل به مافعل بالفعل ورحم الله الموضح اذ لم يقتصر على التمثيل بالماضى

فهو من باب التنازع المتقدم عليه التنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال :

(وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر)

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع فى أوله تا آن أولاهما للمضارعة والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو تذكر فى تتذكر وتيسر فى تتيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الادغام واجتلاب همزة الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف احدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيها خلاف والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فما اجتمع فى أوله من المضارعة تا آن أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه اثباتهما وادغام الأولى فى الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف احداهما وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها ابتدى وبتاءين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بيقتصر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميرا يعود على تا والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى ثم قال :

(وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن)

يعنى انه إذا التحق بالمدغم فيه ما يجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لا يتصور الادغام فى ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددن وقد مثل ذلك بقوله : (نحو حللت ما حللته) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وجب الفك وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أى فك المدغم فيه أو فك الادغام ويحتمل أن يكون فك ماضيا مبنيا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدا والجملة مضاف اليها حيث واللام فى لكونه

الذى يوقع فى اللبس بل مثل به وبالمضارع والمصدر اللذين لا لبس فيهما (وقوله فهو من باب التنازع الخ) قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع فى متقدم فالأولى أن مفعول أحد الفعلين محذوف لدلالة مفعول الآخر عليه (وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا) (قول المكودى وهو الفعل المضارع الخ) ﴿قيل﴾ فيه تنكيت على المصنف المقتضى أن كل ما ابتدىء بتاءين يجوز فيه ذلك مع أن الماضى المفتوح بتاءين لا يجوز فيه ذلك نحو تتابع ماضى مطاوع تابع ﴿وأجيب﴾ بأن أول كلامه وان اقتضى ذلك لكن ذكر تتجلى قبل والمثال بعد يخصص كلامه (وقوله تذكر الخ) ومنه مثال الناظم بتبين بفتح الياء المشددة وضم النون مضارع تبين وأصل المضارع تتبين بتاءين والعبر جمع عبرة (وقوله والمشهور أنها الثانية) هذا مذهب سيبويه والجمهور وعلة ذلك أن الثقل انما حصل بالثانية وتعليل المكودى يناقض بأن الثانية قد يكون لها معنى أيضا وهو المطاوعة نحو تتعلم مضارع تعلم مطاوع علم فالتاء الأولى تفيد معنى المضارعة والثانية تفيد المطاوعة فحذف احداهما يفيت معنى فالأولى التعليل بالاستثقال وإذا خفف بحذف الثانية اتحدت صورة الماضى والمضارع وفى ذلك ألغز العلامة الأديب أبو الربيع سيدى سليمان العلمى الشهير بالحوات بقوله :

يا نبيها ما له فى * كل فن من مضارع
أى فعل ليس يدرى * ماض منه من مضارع

فأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج بقوله :

أيها المهدى بدائع * هى فى الذهن ودائع * ما به جئت توفى * فى نساء وهو ذائع

أنشدها فى قراءة التفسير عند قوله تعالى فى النساء : ان الذين توفاهم الملائكة . بعد انشاد بيتى الملغز وسبقه الى الجواب العالم العلامة المحقق الفهامة سيدى على بن سودة رحمه الله بقوله :

ما به جئت تجلى * عرفه كالمسك ضائع * والذى يخفى عليه * عمره فى اللهو ضائع

(وقوله ثلاثة أوجه اثباتهما الخ) يعنى مع عدم الادغام وإلا فهما فى الوجه الثانى الذى فيه الادغام هنا ثابتان أيضا (وقوله والرابط بين الصلة) هذا سهو منه رحمه الله لأن العائد على الموصول هو نائب فاعل ابتدى وصوابه والرابط بين المبتدا والخبر (وفك حيث مدغم فيه سكن) (قول المكودى وجب تفكيكه) انما وجب التفكيك لأن ثانى المثلين قد يسكن فيتعذر الادغام فيه لما تقرر أن الحرف الثانى المدغم فيه لا يكون إلا متحركا (نحو حللت ما حللته) هذا دعاء من المصنف لقارىء كتابه ومتفهم خطابه أن يفتح له فى تحصيل العلوم ويتيسر عليه الادراكات والفهوم والمعنى حللت ما حللته من مراتب العلم السامية ومقاماته الرفيعة العالية فتكون من الحلول فى المكان بمعنى النزول والاقامة به فيكون فى الفعل استعارة تبعية وذلك أن الناظم شبه حيازة مسائل العلم بالحلول فى المراتب العالية ثم استعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه الفعل وفى اسناد ثانى الفعلين الى ضمير العظمة اظهار للتحدث بنعمة الله الذى جعله من أهل

متعلق بفك واقترن فى موضع خبر السكون وبمضمر متعلق باقترن ثم قال : (وفى * جزم وشبه الجزم تخيير قفى) يعنى أن المدغم فيه إذا سكن فى جزم نحو لم يرد أو فى شبه الجزم وهو الوقف نحو ردجاز فيه وجهان بقاء الادغام والتفكيك نحو لم يردد واردد وانما جعل فعل الأمر شبيها بالمجزوم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم فى فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالبا نحو : ومن يرتدد منكم عن دينه . ولا تمنن تستكثر . وهو فى القرآن كثير ومما جاء فيه مدغما قوله تعالى : ومن يشاق الله. فى الحشر عند جميع القراء. ومن يرتد منكم. فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين وانما خير الناظم فى الوجهين لأن المتكلم به يجوز له ان يتكلم باللغتين معا لأن العربى الذى لغته التفكيك غير مخير لأنه لا ينطق به إلا مفككا وكذلك الذى لغته الادغام لا ينطق به إلا مدغما وتخيير مبتدأ وخبره فى جزم وقفى فى موضع النعت لتخيير ومعنى قفى تبع * ثم ان ما ذكره فى الأمر من جواز الفك والادغام يوهم ان ذلك جائز فى أفعل به فى التعجب

العلم والتأليف وفى الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : ليس منا من لم يتعاظم بالعلم . أى يعتقد أن الله عظمه بالعلم وليس مراده بذلك الكبر فانه حرام وحاشا المصنف منه ويؤخذ من اسناد الفعل الأول إلى التاء والثانى إلى النون ان مرتبة المعلم أفضل من مرتبة المتعلم وان المتعلم لا يساويه وقد رجح كثير من العلماء حتى المعلم على الوالد وقد قيل :

إذا أفادك انسان بفائدة * من العلوم فأدمن شكره أبدا

وقل فلان جزاه الله صالحة * أفادنيها وألق الكبر والحسدا

وعن الشافعى: لا يطلب أحد هذا العلم بالملك والعز فيفلح ولكن من طلبه بذل وضيق العيش وخدمة العلماء أفلح . فلله در الناظم ما أحسن ما أتى به من حسن ختام إذ هذا المثال هو آخر الأمثلة وتأمل ختمه أيضا بقوله : هلم ففيه اشارة حسنة وان العالم مطلوب باشاعة علمه تعليما وتأليفا ودعاء به وإليه (قول المكودى متعلق بفك) الأولى أنه متعلق بسكن لأنه علة لوجوب السكون (وفى *جزم وشبه الجزم تخيير قفى) (قول المكودى وهو الوقف) أى السكون وعبر عنه بالوقف لأن الوقف الأصلى لا يكون إلا بالسكون وليس المراد أن الأمر لا يسكن إلا وقفا وانما خص شبه المضارع بالأمر المبنى على السكون مع أن القاعدة أن الأمر مبنى على ما يجزم به مضارعه لأن المراد بالمضارع هنا الصحيح الآخر الذى لم يتصل به شىء وهو إنما يجزم بالسكون (وقوله لأن العربى الذى لغته التفكيك غير مخير الخ) هكذا فى غالب النسخ بلام العلة قبل ان مثبتا فيكون علة لما قبله وغير مخير بزيادة غير خبر ان وفى بعض النسخ لا ان العربى الذى لغته التفكيك مخير الخ بلا النافية قبل ان وحذف غير قبل قوله مخير فيكون مخير بالرفع خبر ان ومآل النسختين واحد وهذا الكلام كله عند المكودى غير صواب لأن الصواب ان العربى ينطق بغير لغته والممنوع انما هو نطقه باللحن ﴿ تتمة ﴾ حكاية جرت عادتهم بذكرها هنا لمناسبتها نقلها صاحب الانيس المطرب عن الفقيه البوعصامى فى ترجمته وذلك أن بعضهم سأل الفقيه المذكور عن حركة آخر الفعل المضارع المجزوم المضعف الآخر وعن الأمر منه نحو لم يشد وشد فقال ان لهذه المسئلة قصة اتفقت للراعى رحمه الله مع بعض أصحابه قال الراعى كان لى صاحب فى خواص الملك فسألنى يوما عن الفعل المضارع المجزوم المضعف وعن الأمر منه فلما شرعت فى الجواب فهمت منه كأنه انما سألنى مختبرا ما عندى وأنه غير محتاج إلى جوابى فسكت عنه فأعاد السؤال مرارا فحلفت يمينا مغلظة أن لا أخبره حتى ينزل من موضع عال هو به ويقعد على الأرض وسط المدرسة من غير حائل بينه وبين الأرض ويخضع لى كما يخضع الصبى لمؤدبه وإلا فهؤلاء العلماء فيهم كفاية عنى فى هذه المسئلة وغيرها فردد رحمه الله الأمر فى نفسه مرارا وأطرق ثم قال لا بأس بالذل فى طلب العلم فانه عز على الحقيقة ثم فعل ما طلب منه والطلبة ينظرون فقلت ياعبد الله لم تجئنى هذه المسئلة رخيصة وسأحدثك كيف استوفيتها اعلم أنى رحلت يوما لشيخنا وسيدنا أبى الحسن على بن محمد الأندلسى الغرناطى رحمه الله وكان فقيرا مقلا وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقل الحطب على حمارين لهما وكان أبى تاجرا فى سوق القماش فكنت أخدم الشيخ خدمة العبيد الناصحين فأتيت له صبيحة يوم بارد فقلت هل من حاجة قال نعم ليس عندنا ماء ثم أخرج إلى سطلا من نحاس وقلة يسعان أربعين رطلا من الماء والماء من بيته على مسافة بعيدة فأتيت بنحو اثنتى عشرة نقلة حتى امتلأ الزير وجميع أوانى الدار ثم سلمت عليه وأردت الخروج وأنا فى غاية من التعب وقد ابتلت ثيابى وامتلأت بالطين وأنا أرتعد من البرد فلما رأى ما بى قال اقعد حتى أعطيك مسئلة جليلة فقعدت معه فقال ذكر صاحب الدر المكنون أنه وصل رجل إلى اشبيلية بقصد قراءة الحديث على أبى بكر الحافظ فلما قرأ عليه قوله صلى الله عليه وسلم : مالم تصفر الشمس. وفى الحلقة جماعة من الطلبة فيهم أبو بكر الشلوبين فقال الشيخ كيف تضبطون الراء من قوله مالم تصفر الشمس فقالوا بأجمعهم بالفتح ما عدا أبا بكر فانه بقى ساكتا فأنشد الشيخ :

لانه على صيغة الأمر وفى هلم لانه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله :

(وفك أفعل فى التعجب التزم * والتزم الادغام أيضا فى هلم)

يعنى ان افعل فى التعجب يلزم فكه وليس حكمه كحكم الأمر فى جواز الوجهين كما ان هلم أيضا يلتزم ادغامه وأصله هالمم فنقلت الضمة الى اللام وأدغمت الميم فى الميم ومعناها اقبل وهى عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بنى تميم فانها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون فى التثنية هلما وفى الجمع هلموا . ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به فى الخطبة من قوله : * مقاصد النحو بها محويه * أخبر بذلك فقال :

أوردها سعد وسعد مشتمل * ما هكذا ياسعد تورد الإبل

ثم التفت الى أبى بكر وقال ماتقول أنت فقال ان العرب على ثلاث فرق متبعون وكاسرون وفاتحون فالمتبعون يتبعون الحرف المضعف لحركة الحرف الذى قبله فان كانت ضمة ضموه نحو لم يردورد وان كانت فتحة أو ألفا فتحوه نحو لم يعض وعض وقوله تعالى : لا تضار والدة . وان كانت كسرة كسروه نحو لم يفر وفر يا عمرو الا فى ثلاثة مواضع فانهم لا يتبعون لما قبله أحدها اذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب فان المتبعين انما يتبعون لحركة الضمير فيقولون لم يفره وفره بضم الراء فيهما ولم يعضه بضم الضاد وعليه يخرج قوله تعالى : لا يمسه إلا المطهرون . ان قلنا ان لا ناهية لا نافية ثانيها اذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو ردها ولم يردها وفرها بفتح الحرف المدغم فيه اتباعا لحركة الهاء وانما أتبعوا حركة الهاء فى الموضعين لخفة الهاء فلم يعتدوا بها فاصلا فكأن الضمة باشرت واو الصلة والفتحة باشرت ألف الصلة ثالثها ان لقى آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها فيرجع المتبعون هنا للكسر نحو غض الطرف وعليه يقال مالم تصفر الشمس بكسر الراء لا غير والفرقة الثانية الكاسرون يكسرون آخر الفعل مطلقا على أصل التقاء الساكنين فيقولون رد زيدا ولم يرد بكسر الدال فهما فعلى هذه اللغة انما يقال مالم تصفر بالكسر أيضا وهذه اللغة لغة كعب ونمير والفرقة الثالثة الفاتحون وهم على قسمين فصحاء وغير فصحاء فالفصحاء ينتقلون الى الكسر اذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى فيقولون مد الحبل وشد الرحل بكسر المدغم فيه منهما فيقال حينئذ مالم تصفر بالكسر أيضا وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح ولو لقى آخر الفعل ساكن وعليه فيقال مالم تصفر بفتح الراء وعليه فجميع العرب يكسرون آخر الفعل اذا لقيه ساكن إلا غير الفصحاء من لغتهم الفتح فانهم يفتحونه فلما فرغ الشلوبين أنشد الشيخ :

ذو المعالى فليعلون من تعالى * هكذا هكذا والا فلا لا

وقد نظم هذا التفصيل العلامة القاضى الولى الصالح أبو العباس سيدى أحمد بن الحاج فقال :

ان جزم الفعل الذى قد شددا * آخره كلا تضر أحدا
فاكسره مطلقا لقوم وافتحا * لآخرين ثم ان الفصحا
من هؤلاء حيث يلقى ساكنا * يأتون بالكسر كسر الحزنا
ثالثة اللغات ان يتبع ما * يلى فاثر ضمة له اضمما
وافتحه بعد فتحة أو ألف * وبعد كسرة له الكسر يفى
الا بنحو مسه وفره * فالضم عندهم كلا تمره
ونحو ردها وجبها افتحا * لصلة وخفة قد وضحا
ونحو غض الطرف عض اللحما * فاكسره للساكن فابغ العلما

(وقوله لانه على صيغة الأمر فى هلم) فى هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ان كلام المصنف كان سابقا فى الفعل المضارع الصحيح الآخر المجزوم وفى الأمر الشبيه به وأفعل فى التعجب وهلم ليست من ذلك فما وجه ذكرها فأجاب بان افعل فى التعجب وهلم بمعنى الأمر فيوهم جواز الادغام والتفكيك فيهما رفع ذلك بقوله وفك أفعل فى التعجب التزم وهذا على ما للحجازيين فى هلم وأما على ما للتميميين من ان هلم فعل أمر حقيقة فيكون ذكره بعد مامر ظاهرا لا اشكال فيه والفك فى افعل فى التعجب لازم عند جميع العرب محافظة على الصيغة وذلك نحو اشدد بكذا (قول المكودى كما أن هلم أيضا يلزم ادغامه) انما التزم ادغامها لثقلها بالتركيب ومن ثم التزم فتح آخرها تخفيفا وفى كيفية تركيبها أقوال أصحها مذهب جمهور البصريين انها مركبة من ها التنبيه ومن لم يضم اللام أمر من لم بمعنى جمع فحذف ألف ها التنبيه تخفيفا وحكى فى البسيط انها بسيطة لكن هو مخالف لما حكاه بعضهم من الاجماع على تركيبها (وقوله ومعناها أقبل) هذا فى اللازم وتكون بمعنى احضر

(وما بجمعه عنيت قد كمل * نظما على جل المهمات اشتمل)

يعنى أن ما عنى به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفيا لما قصد من ايراده وجاء على وفق قصده ومراده وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول وبجمعه متعلق بعنيت وقد كمل فى موضع خبرما ونظما حال من الهاء فى بجمعه واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله نظما بصفة أخرى فقال :

(أحصى من الـكافية الخلاصه * كما اقتضى غنى بلا خصاصه)

يعنى ان هذا النظم جمع خلاصة الـكافية أى معظمها والخلاصة الصافى غير المشوب بما يكدره وأصله فى السمن يخلص مما يغيره يقول ان هذا النظم أحصى لب الـكافية وقوله : كما اقتضى غنى بلا خصاصه .

فى التعدى نحو قوله تعالى : هلم شهداءكم . (وما بجمعه عنيت قد كمل) لما من الله تعالى عليه باتمام ما وعد به أول الـكتاب حدث بنعمة الله تعالى عليه امتثالا لقوله تعالى : وأما بنعمة ربك فحدث . وقوله : لئن شكرتم لأزيدنكم . وفى الحـكم من لم يشكر النعم فقد تعرض لزوالها ومن شكرها فـكأنما قيدها بعقالها لان المطلوب من العبد كلما تجددت عليه نعمة أن يقابلها بالتعظيم لان تعظيمها فى الحقيقة تعظيم للمنعم بها وتعظيم النعم بامتثال الأوامر واجتناب النواهى فان فعل ذلك فاز فى الدنيا والآخرة أما فى الدنيا فيكون ممتثلا لقوله تعالى : وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون . ولقوله تعالى : وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين . وأما فى الآخرة فلقوله : ورضوان من الله أكبر . لما ورد فى الحديث : اذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ينادى مناد يا أهل الجنة هل رضيتم فيقولون يا ربنا مالنا لا نرضى وقد أعطيتنا مالم تعط أحدا من خلقك فيقول ألا أعطيكم أفضل من ذلك فيقولون وما أفضل من ذلك فيقول اليوم أحل عليكم رضوانى ولا أسخط عليكم بعده أبدا . وما فى قوله وما بجمعه مبتدأ موصولة واقعة على الأمر المودع فى النظم السابق وبجمعه متعلق بعنيت قال كدى ويلزم بناؤه للمفعول أى فى أفصح اللغات لان الشاطبى صرح بأن أفصح اللغات فيه البناء للمفعول وبعض العرب يستعمل مبنيا للفاعل فيقول عنانى الأمر أو الحاجة ثم حذف الفاعل وأقيمت الياء المفعول مقامه وهى لا تـكون فى محل رفع فوجب ابدالها ضميرا يوافقها يكون فى محل رفع وهو التاء فصار عنيت وجملة عنيت بجمعه لا محل لها صلة ما والعائد من الصلة الى الموصول ضمير بجمعه وجملة قد كمل كما قال المـكودى خبر ما ويقال كمل بفتح الميم وكسرها وضمها والمتعين فى النظم الفتح مناسبة لاشتمل وان ضم كمل أو كسر كان فيه سناد التوجيه وهو عيب من عيوب القوافى ونظما قال كدى حال من الهاء فى بجمعه هكذا فى غالب النسخ وهو الصواب وفى بعضها حال من الهاء فى به وهى سبق قلم لانه ليس فى البيت ضمير مجرور بالباء مباشرة وفى جعله حالا من الهاء مناقشة من وجهين الأول وقوع المصدر حالا وهو موقوف على السماع الثانى الفصل بين الحال وصاحبها بقوله عنيت قد كمل وهما أجنبيان والحق انه تمييز محول عن الفاعل والأصل كمل نظمه ثم حذف نظم الفاعل وأقيمت الهاء مقامه فأتى بالمحذوف تمييزا محولا عن الفاعل على حد قوله تعالى : واشتعل الرأس شيبا . وقال الشاطبى انه حال من فاعل كمل وهو أقل تعسفا مما فى المـكودى لانه ليس فيه الفصل وانما فيه اتيان المصدر حالا والنظم لغة مصدر أنظمت العقد اذا جمعت يواقيته على وجه يستحسن فى النظر والاصطلاح كلام موزون قصد وزنه فارتبط بمعنى وقافية وهذا النظم من الرجز وهو أحد البحور الخمسة عشر وقدمر أن هذا الرجز من المشطور لا من التام فتكون الألفية مشتملة على ألفى بيت بالتثنية وجملة اشتمل فى محل نصب نعت لنظما كما قال كدى وما أفاده نظما على جل الخ هنا مخالف لقوله أول الـكتاب مقاصد النحو بها محويه وذلك انه أخبر هنا انه اشتمل على جل المهمات ولم يشتمل على كل المهمات وإذا لم يشتمل على كل المهمات فـكيف يشتمل على جل المقاصد وكيف يشتمل على كل المقاصد الخبر سابقا بأنه اشتمل عليها وأجيب عنه كما مر بأجوبة أحسنها أن يقال ان الناظم قصد أولا ما قال فى الخطبة ثم لما أتى هنا وعلم انه لم يتيسر له ما قصد أولا إذ لا يمكن الاحاطة بجميع المقصود أخبر هنا بالواقع . وقد ذكر أن صاحب القاموس ادعى أن تأليفه محيط بجميع اللغة الشهيرة فجاء الشيخ المرتضى وألف تأليفا فيه أربعة أجزاء كمل فيه مافات صاحب القاموس من اللغة الشهيرة وقد علمت أن العجز عن الادراك ادراك قال الشيخ كمال الدين فلو قال على حل المهمات بالحاء لـكان حسنا وارتفع عنه الاعتراض وتـكون اللام فى المهمات للعهد والمعهود مامر من قوله مقاصد النحو وقد علمت أن السؤال غير وارد من أصله حتى يحتاج للجواب وليس قوله نظما على جل المهمات اشتمل من تزكية النفس وانما هو من التحدث بالنعم كما مر وتحريضا للطالب على الاشتغال بنظمه (أحصى من الـكافية الخلاصه) (قول المـكودى يعنى ان هذا النظم جمع خلاصة الـكافية) أشار هنا بهذا التقرير وسيصرح بذلك فى الاعراب إلى أن هذه الجملة نعت ثان لنظما فيكون المراد حينئذ بالخلاصة معناها لغة الذى هو اللب والتنقية والتصفية ولذا قال المـكودى والخلاصة الصافى الخ وليس المراد حينئذ أن الناظم سمى هذا الرجز بالخلاصة ويوافق هذا ما فى السيوطى من ان أحصى ماض وفاعله عائد على المصنف لتقدم ضميره فى عنيت وكان الأصل أن يقول أحصيت إلا أنه جاء على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة والخلاصة مفعول أحصى فيكون أخبر عن نفسه بتخليص ما فى الـكافيه ولا يصح

أى كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهى ضـد الغنى من قولهم اقتضيت الدين اذا أخـذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على نظما والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى فى موضـع الصفة لنظما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فأنكرت ذلك عليه فقلت له مامعناه وما اعرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره فقلت له أل فى الخلاصة لماذا هى فقال للعهد فقلت له وأى عهد تقدم فى هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لى اجعلها للغلبة فقلت مافيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خـلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكـر أنها جمعت الخلاصة من الكافية ثم قلت له ماموضـع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استئنافية فقال لايليق أن ينسب ذلك الى الناظم لمافيه من عدم الارتباط ثم رجع الى أنه أحصى وان كتبه بالظاء سهو منه ثم قال :

(فأحمد الله مصليا على)

أن يكون أحصى اسم تفضيل معنى وصناعة أما معنى فلأنه يقتضى أن تكون الألفية جمعت مافى الكافية وزادت عليها وهو باطل لأن مافى الألفية على النصف أو أكثر بقليل مما فى الكافية لأن هنالك أشياء كثيرة فى الكافية لم تذكر فى الألفية وأما صناعة فلأن اسم التفضيل إنما يبنى من الثلاثى المجرد وأحصى الماضى المصوغ منه اسم التفضيل مزيد فالصواب مامر من أن أحصى فعل ماض (وقوله أى كما أخذ من مسائل الخ) الأولى أن الكاف هنا للتعليل كما فى قوله تعالى : واذكروه كما هداكم . أى لأجل هدايته إياكم فكأن المصنف قال بسبب اقتصارى على مافى الألفية وان كانت الـكافية أكبر وأكـثر فائدة منها كون الألفيه اقتضت وحازت غنى كل طالب بلا خصاصة وفقر فلا تتوقف على مافى الـكافية لقصر الهمم (وقوله وأى عهد تقدم الخ) هذا فيه شىء لأن الصواب أن العهد اما ذكرى كقوله تعالى : كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول . فالرسول الأول والثانى هو موسى عليه السلام وإما أن يكون حضوريا كقوله تعالى : اليوم أكملت لكم دينكم . أى هذا اليوم الحاضر وكذلك يقال هنا ان أل فى الخلاصة للعهد الحضورى أى الخلاصة الحاضرة فيكون الرد بهذا على شيخه باطـلا وان سلمه شيخه وحينئذ فلا يحتاج لما بعده فالصواب أن الناظم سماها الآن بالخلاصة ورحم الله من قال مشيرا إلى أنها تسمى بالخلاصة مع مدحها بقوله :

ياعائبا ألفيـــة ابن مالك * وغائبا عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلا * كثيرة فلا تجر فى حكمها
وازجر لمن جادل من يحفظها * برابع وخامس من اسمها

يعنى صه لأنه بمعنى أسكت (وقوله ملحق بالعلم) الحق أن مافيه أل للغلبـة علم لاملحق به فقط (فأحمـد الله مصليا) الفاء للسببية أى فبسبب كون الله من على باتمام هذا التأليف الذى لا ينقطع أجره بالموت فأنا أحمد الله وفى الحديث : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له أو علم يبثه فى صدور الرجال : وهل بالتدريس أو بالتأليف وهو أبلغ وعدل عن الصيغة الشائعة للحمد المشهورة وهى الجملة الاسمية المفتتح بها كتاب الله تعالى مع أنها مشتملة على نكت بديعة اظهارا لولاية ذلك بنفسه تحقيقا لمقام العبودية وانما لم يقل فنحمـد لما فيه من احتمال التعظيم المنافى لمقام العبد مع ربه الذى يناسبه التذلـل والخضوع ولم يقل حمدت لأن لفظ أحمـد المضارع يفيد أنه مهما تجددت نعمة إلا وهو يحمده عليها بخلاف لو عبر بحمدت فلا يفيد ذلك ولم يقل الله أحمد مع أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص والاهتمام لأن المقام مقام الحمد فهو الذى ينبغى أن يقدم على قياس ماقيل فى قوله : اقرأ باسم ربك . قـدم الأمر بالقراءة على اسم الله ثم الجملة يحتمـل أن تكون إنشائية أو خبرية وفى كل بحث مذكور فى محله وأتى بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الحمد لامور نفيسة مرت صدر الكتاب فراجعها ولأن بها تجاب الدعوة وفيها رضى الرحمن وتنال السعادة من الله والرضوان فقد أوحى الله إلى موسى عليه السلام أتحب أن أكون اقرب إليك من كلامك إلى لسانك ومن وسواس قلبك إلى قلبك ومن روحك إلى بدنك ومن نور بصرك إلى عينك قال نعم يارب قال فأكثر من الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ولأنه صلى الله عليه وسلم هو أصل الكون فلولاه لم يكن فلك دوار ولا شمس ولا أقمار ولابن الفارض رحمه الله تعالى :

لولاك ياأحمـد المحمود ماطلعت * شمس ولم تخرج الدنيا من العدم

ولابن وفا رحمه الله تعالى : روح النهى قطب العوالم كلها * لولاه ماتم الوجود لمن وجـد

ولأنه صلى الله عليه وسلم هو السبب فى أعمال البر الصادرة من جميـع العالمين قال تعالى : وانك لتهدى إلى صراط مستقيم . ولذلك كانت أعمال الصالحات كلها فى ميزانه صلى الله عليه وسلم ولذا قال البوصيرى :

والمرء فى ميزانه أتباعه * فاقدر إذا قدر النبى محمد

وقد ذهب جماعة من المحققين أنه صلى الله عليه وسلم مبعوث للملائكة وفائدة البعث اليهم حينئذ مع أنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ماأمرهم ويفعلون مايؤمرون التأدب بأخلاقه صلى الله عليه وسلم قال تعالى : مازاغ البصر وماطغى . ويدلك لهذا أن اللوح والقلم مستمدان من علومه صلى الله عليه وسلم وله علوم أخر متزايدة أبدا وللبوصيرى رحمه الله :

لك ذات العلوم من عالم الغيـ ✻ ـب ومنها لآدم الأسماء

وقال أيضا رحمه الله : فان من جودك الدنيا وضرتها ✻ ومن علومك علم اللوح والقلم

ولأجل كرامته على ربه قال العلماء إن التشريف الذى شرف الله به محمدا صلى الله عليه وسلم فى قوله : إن الله وملائكته يصلون على النبى . أبلغ وأعظم من التشريف الذى وقع لآدم بسجود الملائكة لأن الله تعالى صلى على النبى صلى الله عليه وسلم بنفسه وأما فى حق آدم فإنما أمر الملائكة بالسجود له ولأنه لما نزل قوله تعالى : إن الله وملائكته . قال أبو بكر : ماأنزل الله عليك خيرا إلا واشتركنا فيه فنزل هو الذى يصلى عليكم وملائكته الآية ومحمد هو فى الأصل اسم مفعول من حمد المضعف سمى به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم سماه به جده عبد المطلب لرؤيا رآها وهى أن شجرة من (١) نور خرجت من ظهره وانتشرت أغصانها بالمشرق والمغرب ففسرت له بأن مولودا يولد له يحمده أهل السموات وأهل الأرض فحقق الله رجاءه فهو فى الأرض محمد وفى السماء أحمد وفى الجنة أبو القاسم وقد ورد أنه ولد بتوزر فى رجب عام أربعة وسبعين وستمائة جدى أسود غرته بيضاء وفيها مكتوب بالأسود محمد بخط بين يقرؤه كل واحد وذكر أهل الخبر أن ببلاد الهند وردا أحمر مكتوب عليه بالأبيض لا إله إلا الله محمد رسول الله (خير نبى) جملة كذى بدلا قيل ولا يصح أن يكون عطف بيان لأنه يشترط فيه موافقة المتبوع للتابع فى التعريف والتنكير وهنا المتبوع معرفة والتابع نكرة (قلت) وفى جعله بدلا سوء أدب لان البدل منه فى نية الطرح غالبا ولا يليق أن يكون اسم المصطفى ﷺ فى نية الطرح والاولى انه بالنصب مفعول بمحذوف تقديره مثلا أعنى أو بالرفع خبر لمحذوف تقديره هو لأن المقام إذا كان مقام التعظيم فالمطلوب منه تكثير الجمل والنبىء مأخوذ من النبأ بالهمز وهو الخبر فهو فعيل بمعنى فاعل لانه منبىء ومخبر عن الله تعالى أو بمعنى مفعول لانه مرسل ومخبر بالوحى على لسان ملك أو غيره وفى بعض النسخ نبى بياء مشددة دون همز وهذا أكثر استعمالا ثم انه مخفف المهموز بقلب الهمزة ياء وقيل انه أصل المهموز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء وهى الرفعة ولما كان النبى أعم من الرسول لأن النبى على الحق إنسان أوحى اليه بشرع فان أمر بتبليغه فرسول والا فنبى فقط احتاج الى وصفه بقوله أرسلا وقيل النبى إنسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه فان كان له كتاب أو نسخ لشريعة من قبله فرسول ايضا وان لم يكن له ذلك كيوشع فانه كان يحكم بتوراة موسى فنبى فقط فالنبى أعم من الرسول على هذا القول أيضا وقيل مترادفان فعلى هذا القول والذى قبله فمن أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فليس بنبى ولا رسول وقيل متباينان فالرسول من أوحى اليه بشرع وكان له كتاب وشريعة والنبى من أوحى اليه بشرع ولم يكن له كتاب ولا نسخ شريعة وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى الانسان الذى أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وينفرد النبى فى الانسان الذى أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه وينفرد الرسول فيمن أوحى اليه بشرع من الملائكة وأمر بتبليغه لغيره ويؤخذ من قوله خير نبى أرسلا انه ﷺ أفضل العالمين على الاطلاق وهو الذى وقع الاجماع عليه ولا يعتد بخلاف الزمخشرى بقوله ان جبريل أفضل منه عليه السلام حيث وصف الله تعالى جبريل بقوله : انه لقول رسول كريم ذى قوة عند ذى العرش مكين مطاع ثم أمين . وقال فى حق النبى ﷺ : وما صاحبكم بمجنون . لان الزمخشرى أعمى البصيرة وأعرج حقيقة وقال سيدنا الجد :

---

(١) (قوله وهى أن شجرة الخ) كذا بالأصل ولعلها رواية أو مختصرة من رواية وإلا فالمشهور أنه رأى كأن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف فى السماء وطرف فى الأرض وطرف بالمشرق وطرف بالمغرب ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور فاذا أهل المشرق والمغرب كأنهم يتعلقون بها فقصها فعبرت له بمولود يتعلق به أهل المشرق وأهل المغرب ويحمده أهل السماء والأرض اهـ وأما قوله فحقق الله رجاءه فليس من تعلقات الرؤيا بل مرتبط بما ورد من أن جده عبد المطلب لما سماه بهذا الاسم الكريم قيل له لم سميته محمدا وليس اسما لأحد من آبائك فقال انى لأرجو أن يحمده أهل السماء والأرض فحقق الله رجاءه الخ فليحرر اهـ

جرى صاحب الكشاف فى غير مهيع * ولا حرج عليه أعمى وأعرج

وذلك لأن وصف الرسول الذى هو جبريل بالاوصاف المذكورة مبالغة فى كون المرسل له وهو النبى ﷺ اتصف بما هو أعظم منها والخلاف فى كون الملائكة أفضل أوالرسل أفضل إنما ذلك فماعداه ﷺ ففى النسفى قال موسى عليه السلام يارب أنا كليمك ومحمد ﷺ حبيبك فما الفرق بين الحبيب والكليم فقال تعالى الكليم يعمل برضى مولاه والحبيب يعمل مولاه برضاه والكليم يحب الله والحبيب يحبه الله والكليم يأتى الى طور سيناء ثم يناجى والحبيب ينام على فراشه فيأتى به جبريل الى مكان فى طرفة عين لم يبلغه أحد من المخلوقين * وفى الحديث انه عليه السلام أمر من ينقش له فى خاتم لا إله إلا الله فلما صنع له الخاتم ونقش عليه لا إله إلا الله وأتى به الى النبى ﷺ وجد منقوشا لا إله إلا الله محمد رسول الله فجاءه جبريل عليه السلام وقال إن الله تعالى يقرئك السلام ويقول لك أنت كتبت أحب الاسماء اليك وهو كتب أحب الخلق اليه * وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن يهوديا نظر فى التوراة فوجد اسم محمد ﷺ فى أربعة مواضع فكشط اسمه ومحاه ثم نظر فى اليوم الثانى فوجده فى ثمانية مواضع فتعجب من ذلك ثم محاه ثم نظر اليه فى اليوم الثالث فوجده فى اثنى عشر موضعا فرحل من الشام الى المدينة فوجده ﷺ قد مات فقال لعلى أرنى ثوب محمد ﷺ فأخرجه له وشمه وقام عند القبر الشريف وأسلم وقال اللهم ان كنت قبلت إسلامى فاقبضنى اليك فمات فغسله على وكفنه وصلى عليه ودفنه بالبقيع (وآله الغر الكرام)أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على النبى ﷺ امتثالا لقوله ﷺ حين قالوا له كيف نصلى عليك قال: قولو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد. ولقوله عليه الصلاة والسلام: إياكم والصلاة البتراء. قالوا وماهى يارسول الله قال:أن تصلوا على دون آلى. والخلاف فى أصله وفى اشتقاقه وفى معناه تقدم فى أول الكتاب فلانطيل به * عن جابر عنه عليه السلام: ان الله خلقنى وخلق عليا من نورين بين يدى العرش نسبح الله ونقدسه قبل أن يخلق آدم بألفى عام فلما خلق آدم أسكننا فى صلبه ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا فى صلب ابراهيم ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا فى صلب عبد المطلب ثم افترق النور فى عبد المطلب فصار ثلثاه فى عبد الله وثلثه فى أبى طالب ثم اجتمع النور منى ومن على فى فاطمة فالحسن والحسين نوران من نور رب العالمين * وفى الحديث ان الله فطم ابنتى فاطمة وولدها ومن أحبهم من النار * وفى الحديث من مات على حب آل محمد مات شهيدا ألا ومن مات على بغض آل محمد مات كافرا ولم يشم رائحة الجنة وقد قال بعض المفسرين فى قوله تعالى : مرج البحرين يلتقيان. على وفاطمة بينهما برزخ أى حاجز وهو التقوى لايبغيان أى لايبغى على على فاطمة ولاهى عليه يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان يعنى الحسن والحسين ويكفيك ان الله تعالى قال قل لاأسألكم عليه أجرا إلاالمودة فى القربى ويكفيك انه عليه السلام قال فيهم هؤلاء أهل بيتى فمن أحبهم فبحبى أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم وقال اللهم هؤلاء أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وقال إنى تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله والآخر أهل بيتى أذكركم الله فى أهل بيتى قالها ثلاثا * وفى الحديث من اصطنع الى أحد من أولادى معروفا فعجز عن مكافأته فى الدنيا كنت أنا المكافىء له يوم القيامة * وقال عليه السلام الولد ريحانة من الله قسمها بين العباد وريحانتى من الدنيا الحسن والحسين * وفى الحديث ان فاطمة أتت الى النبى ﷺ وقالت يارسول الله ان الحسن والحسين غابا فقال جبريل يامحمد انهما بموضع كذا قد وكل الله بهما ملكا يحفظهما فقام النبى ﷺ الى ذلك المكان فوجدهما نائمين معتنقين قد جعل الملك أحد جناحيه لهما فراشا والآخر غطاء فقبلهما النبى ﷺ وجعل أحدهما على عاتقه الايمن والآخر على عاتقه الايسر فلقيه أبو بكر الصديق رضى الله عنه وقال له ناولنى أحد الصبيين لأحمله عنك فقال له ﷺ نعم المطى مطيهما ونعم الراكبان فلمادخل المسجد قال يامعشر المسلمين ألاأدلكم على خير الناس جدا وجدة قالوا نعم قال الحسن والحسين جدهما رسول الله ﷺ وجدتهما خديجة ألاأدلكم على خير الناس أبا وأما قالوا نعم قال الحسن والحسين أبوهما على وأمهما فاطمة ألاأدلكم على خير الناس عما وعمة قالوا نعم قال الحسن والحسين عمهما جعفر وعمتهما أم هانىء ألاأدلكم على خير الناس خالا وخالة قالوا نعم قال الحسن والحسين خالهما القاسم ابن رسول الله ﷺ وخالتهما زينب بنت رسول الله ﷺ * وعن عبد الله بن المبارك أن بعض الصالحين كان يحج كل عام فخرج فى عام للحج الى سوق بغداد بخمسمائة دينار يتجهز بها للحج فقالت له امرأة أنا شريفة وعندى أيتام ما أكلوا منذ أربعة أيام فدفع لها الدنانير ولم يحج ولما رجع الحجاج خرج لملاقاتهم فكلما قال لواحد تقبل الله حجك يقول له وأنت تقبل الله حجك فتعجب من ذلك فرأى النبى ﷺ فى تلك الليلة فى المنام فقال لاتعجب من تهنئة الناس لك بالحج فانى سألت الله

(وصحبه المنتخبين الخيره)

لسمرقند وجعلت أولادها فى المسجد وخرجت تطلب لهم طعاما فرأت كبيرا من المسلمين فطلبت منه الطعام وقالت له انى شريفة فقال لها أقيمى البينة فقالت له إنى غريبة فسمعها مجوسى فأطعمها وأولادها فلما كان الليل رأى المسلم كأن القيامة قد قامت ورأى النبى ﷺ وعنده قصر من الزبرجد فقال يا رسول الله لمن هذا القصر فقال لرجل مسلم فقال أنا مسلم فقال أقم البينة فتحير الرجل فقال قصدتك امرأة شريفة وقلت لها أقيمى البينة فاستيقظ فسأل عن الشريفة فقيل له بدار المجوسى فأتى اليه وقال خذ ألف دينار واترك لى الشريفة وأولادها فقال له لا أبيع قصرا بين يدى النبى ﷺ بألف دينار فقد رأيت ما رأيت وأسلمت البارحة أنا وأهلى ثم ان أولاد المصطفى عليه السلام لا يحتاجون الى علامة كالعمامة الخضراء التى يتخذونها بمصر ولله در ابن جابر الأندلسى إذ يقول :

جعلوا لأبناء الرسول علامة * إن العلامة شأن من لم يشهر

نور النبوة فى كريم وجوههم * يغنى الشريف عن الطراز الأخضر

ويرحم الله مولانا الجد إذ يقول :

نور النبوة فى كريم وجوههم * يغنى عن العمة الخضراء والعلم

فقل لمن يطلب التباسه بهم * الورد يمتاز بالسيما من السلم

وبالجملة فأدنى انتساب اليه ﷺ يحصل به الفوز دنيا وأخرى سيما من كان بضعة منه * فى الحلية لأبى نعيم أن ابن عمر رضى الله عنهما كان جالسا فقال له رجل يا أبا عبد الرحمن وددت انى رأيت رسول الله ﷺ فقال له ابن عمر ما كنت تصنع قال أو من به وأقبل بين عينيه فقال له ابن عمر ألا أبشرك فقال بلى يا أبا عبد الرحمن قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ما اختلط حبى بقلب امرئ إلا حرم الله جسده على النار (وصحبه) خص الصحابة بعد الآل لأنه ما من خير وصل الينا وبلغ إلا وهم السبب فيه وشكر الوسائط واجب على أن من اقتدى بواحد منهم سلك طريق النجاة * وفى الحديث: الله الله فى أصحابى فمن أحبهم فبحبى أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم. وفيه أيضا: أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم والصحب عند الأخفش جمع صاحب كركب وراكب وعند سيبويه اسم جمع لا مفرد له من لفظه وقد مر أن الصحابى من اجتمع مؤمنا بمحمد ﷺ ومات على ذلك سواء رآه أولم يره اجتماعا متعارفا فمن لم يجتمع به أصلا أو اجتمع به قبل البعثة كبحيرا الراهب أو اجتمع به كافرا وأسلم بعد الاجتماع كرسول قيصر ولم يجتمع به بعد الاسلام فلا يعد واحد من ذلك الصحابة وكذلك من اجتمع به من الأنبياء ليلة الاسراء أو من الأولياء بعد موته ولو يقظة فلا يعد من الصحابة إلا عيسى عليه السلام فانه من الصحابة لأنه اجتمع به اجتماعا متعارفا وهما فى حال الحياة فيعد من الصحابة لأنه ينزل فى آخر الزمان ويحكم بشريعة النبى ﷺ * وزيادة ومات على ذلك لابد منها لأن من ارتد من الصحابة ورجع الى الاسلام بطلت صحبته لأنها داخلة فى العمل المشار له بقوله تعالى : لئن أشركت ليحبطن عملك . وما قيل انه يلزم على هذا أن لا تتحقق الصحبة إلا بعد الموت يقال عليه ان الحد انما وقع بعد موت الصحابة وانقراضهم (المنتخبين) أى المختارين لأن الله تعالى ماجعلهم أصحاب نبيه الا بعد اختيارهم وتفضيلهم على سائر الأمة ولهذا ورد أن مطلق الاجتماع بالنبى ﷺ ولو لحظة يكفى بخلاف الاجتماع مع غيره فلابد من طوله (الخيره) بكسر الخاء وفتح الياء ان جعلناه مصدرا كما للزمخشرى كان على حذف مضاف على ما للبصريين أو يؤول بالمشتق على ما للكوفيين وكذلك إن جعلناه اسم مصدر على ما للجوهرى وصاحب الخلاصة وكلام كدى ربما يشعر بالفرق باعتبار الوصف مع أنه لابد من التأويل جعل مصدرا أو اسم مصدر وقيل انه لاحذف ولا تأويل بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وفى قوله المنتخبين الخيره اشارة الى أن الصحابة أفضل هذه الأمة على الاطلاق إذ كل نعمة وصلت الى هذه الأمة فهم الواسطة العظمى فيها بعد المصطفى عليه السلام فهم بلغوا لنا عنه الأحاديث والآثار وأخباره وأفعاله وغير ذلك حتى أخذ العلماء مما روى عنه عليه السلام المذاهب وبنوها على مقتضى الشريعة فكل فضل ورد فى العلم وأهله فلهم حظ وافر منه ففى الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : من سلك طريقا يطلب بها علما سلك الله به طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع . وان العلماء ورثة الأنبياء ولا يرثون منهم دينارا ولا درهما وانما يرثون العلم وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب. على أن العلم النافع هو الذى يعمل الانسان به ولذا قيل كما مر العلم لا ينفع الا إذا به عملت الخ وإذا سئل عما لا يدرى قال لا أدرى فانها نصف العلم فقد ورد أن النبى ﷺ سئل عن خير

لما كمل مراده ختم كتابه بحمد الله وبالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصليا حال من الضمير فى أحمد وخير نبى بدل من محمد وأرسلا فى موضع النعت لنبى والغر جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدى بأنه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسما من قولك اختاره الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدى يكون نعتا للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين ﴿قال المؤلف﴾ خار الله له ولطف بناوبه وبجميع المسلمين قد أتينا على ما أردنا من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به فى أول الكتاب فجاء شرحا مكمل المقاصد مسهل المعانى والفوائد ينتفع به البادى ويستحسنه الشادى موافقا لما رويته موفيا لما أردته من اختصاره وقصدته فالحمد لله على مامنح من التبصير والتسهيل وفتح من التبصرة والتكميل وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

البقاع وشرها فقال لا أدرى فسأل جبريل عليه السلام فقال لا أدرى حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه أن خير البقاع المساجد وشرها الأسواق * وعن ابن عون أنه قال كنت عند القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاءه رجل فسأله عن شىء فقال لا أدرى فقال دفعت اليك من مسافة بعيدة ولا أعرف غيرك فقال القاسم لا تنظر لطول لحيتى ولا لاجتماع الناس حولى فوالله لا أحسنه * وسئل مالك عن مسئلة فقال لا أدرى فقال الرجل ومن أسأل وقد أتيتك من مسافة بعيدة فقال إذا رجعت الى أهلك فقل لهم سألت مالكا عن مسئلة فقال لا أدرى * وعنه عليه السلام العلم ثلاث كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدرى أى قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدرى ومن أخطأ لا أدرى أصيبت مقاتله وأعجزه من هو دونه فقد ورد أن ابن العربى كان راكبا فى سفينة فهاج البحر فقال اسكن يا بحر عليك بحران بحر من الولاية وبحر من العلم فأخرجت دابة رأسها من البحر فقالت له ماتقول فى امرأة مسخ زوجها أتعتد عدة الوفاة أو الطلاق فلم يجد جوابا فقالت له أنا أعلمك ان مسخ من جنس ما فيه روح اعتدت عدة الطلاق وان مسخ مما لا روح فيه اعتدت عدة الوفاة وقد ورد أن مقاتل بن سليمان داخلته يوما ابهة العلم فقال سلونى من العرش الى أسفل الثرى فقام رجل وقال لا أسألك الا عما ذكره الله فى كتابه ما كان لون كلب أصحاب الكهف فلم يجد جوابا وينبغى للعالم إذا كان يشار اليه أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة لأنه إذا وضع فى قبره ساءه ذلك على أن الانسان ولو بلغ فى العلم ما بلغ سبقه من هو أعلم منه قال تعالى : وفوق كل ذى علم عليم وقد قيل :

وقل لمن يدعى فى العلم منزلة * علمت شيئا وغابت عنك أشياء

﴿واعلم﴾ أن الاقدمين ما بلغوا الرتب العالية إلا بالتواضع وعدم الدعوى فقد ورد أن محمد بن جرير الطبرى ألف التفسير فى ألف مجلد ضخمة وكان يحفظ من متن العلم ما يحمله مائة بعير وكان ابن الانبارى يحفظ فى كل جمعة ألف كراسة وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن فى ليلة واحدة وكان الامام الشافعى ماسمع شيئا الا حفظه * واياك يا أخى والحسد فان الحسود لا يسود قال تعالى :
ومن شر حاسد إذا حسد . وقال تعالى : أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله . وفى التسهيل وإذا كانت العلوم منحا إلهية
ومواهب اختصاصية فغير مستغرب أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين وقد وردت فى
ختم المجالس آثار * منها ما رواه الترمذى وغيره أن رسول الله ﷺ قال ما جلس أحد فى مجلس
فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه سبحانك ربى ظلمت نفسى وعملت
سوأ فاغفر لى فانه لا يغفر الذنوب إلا أنت الا غفر الله له ما
كان فى مجلسه * وعن على بن أبى طالب كرم الله وجهه
من أراد أن يكتال بالمكيال الأوفى فليكن
آخر كلامه إذا قام من مجلسه سبحان
ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين

﴿ فهرست الجزء الثانى من حاشية العلامة ابن حمدون على شرح الامام المكودى رحمه الله ﴾

﴿ تمت ﴾

اللؤلؤ والمرجان

فيما اتفق عليه الشيخان

إماما المحدثين

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري

وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري

في صحيحيهما اللذين هما أصح الكتب المصنفة

وضعه

محمد فؤاد عبد الباقي

جمع فيه مؤلفه الأحاديث التى اتفق عليها إماما المحدثين : الإمام البخارى والإمام مسلم وقد أجمع المحدثون والحفاظ على أن أصح الأحاديث ما اتفق عليه الشيخان .

وقد سلك فى تأليفه مسلكا حميدا جامعا للفوائد حائزا للرغائب حيث توخى فى ترتيب كتابه ترتيب صحيح الإمام مسلم ؛ وأخذ أسماء كتبه وأبوابه مع أرقامها ؛ وأخذ من صحيح البخارى نص الحديث الذى وافقه مسلم عليه .

وقد قيد متن الحديث بالشكل الكامل ووضع عليه مؤلفه شرحا لطيفا يحل ألفاظ الحديث ويبين ما فيه من الفوائد بعبارة سهلة خالية من التعقيد . وبالجملة فهذا الكتاب العظيم يغنى القارئ عن البحث فى بطون الكتب المطولة ومراجعة الشروح الواسعة الكبيرة ويوفر على القارئ وقته . وهو مطبوع طبعا حسنا على ورق صقيل جيد . ويقع فى ثلاثة أجزاء من القطع الكبير .